

# تَرْتِيبُ الْإِسْلَامِ فِي تَسْلِيكِ الْإِمَامِ

(كِتَابٌ فِي الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ)

تَأْلِيفُ الشَّيْخِ

مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الشَّهْرِ بْنِ ظَرْزَادَةَ

كَانَ حَيًّا عَامَ ١٠٦١ هـ

دَرَسَهُ وَتَقَيُّنَهُ

خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سُلَيْمَانَ آلِ سُلَيْمَانَ

تَقْدِيمُ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَقِيلِ الْعَقِيلِ

رئيس المؤسسة الدائمة في مجلس القضاء الأعلى - سابقاً

د. عَلِيٌّ بْنُ أَحْمَدَ النَّدَوِيِّ

رئيس مستشارين بالمجموعة الشرعية في شركة الربوحي القصرية

أ.د. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْقَرِيِّ

رئيس قسم أصول الفقه في كلية الشريعة في الرياض

سَاهَمَ فِي نَظْفَةِ طِبَاعَتِهِ

الْأَسْتَاذُ طَارِقُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَحْطَانِي وَإِخْوَانُهُ

خَدَمَةُ الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ

الْجُزْءُ الْوَلَدُ

مَكْتَبَةُ الرِّشْدِ  
نَاصِرُوتْ

بسم الله الرحمن الرحيم



ترتيب الألفاظ في سنن الألفاظ  
(كتاب في قواعد الفقهية)

مكتبة الرشد ، ١٤٢٥ هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء للنشر

سليمان ، محمد  
ترتيب اللآلي في سلك الأمالي / محمد سليمان - الرياض  
١٤٢٥ هـ  
ص .. سم

رندك : ٩٩٦٠٠٠١-٣٤٦-٤

١- القواعد الفقهية أ العنوان  
ديوي ٢٥١.٦ ١٤٢٥/٢٤٢٤

رقم الابداع : ١٤٢٥/٢٤٢٤

رندك : ٩٩٦٠٠٠١-٣٤٦-٤

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

مكتبة الرشد ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض - شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن ( طريق الحجاز )  
ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١



[Email.alrushd@alrushdryh.com](mailto:Email.alrushd@alrushdryh.com)

Website : [www.rushd.com](http://www.rushd.com)

- فرع طريق الملك فهد : الرياض - هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١
- فرع مكة المكرمة : هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة : شارع أبي نر الظاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : ميدان الطفرة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها : شارع الملك فيصل - تليفكس ٢٣١٧٣٠٧
- فرع النمل : شارع الخزان - هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

- القاهرة : مكتبة الرشد - هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
- بيروت : دار ابن هزم - هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب : الدار البيضاء - ورلة التوفيق - هاتف ٣٠٣١٦٢ فاكس ٣٠٣١٦٧
- اليمن : صنعاء - دار الأثر - هاتف ٦٠٣٧٥٦
- الأردن : عمان - الدار الأثرية ٦٥٨٤٠٩٢ جوال ٧٩٦٨٤١٢٢١
- البحرين : مكتبة الغراء - هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات : مكتبة دبي للتوزيع هاتف ٤٣٣٣٩٩٨ فاكس ٤٣٣٣٧٨٠٠
- سوريا : دار البشار - ٢٣١٦٦٦٨
- قطر : مكتبة ابن القيم - هاتف ٤٨٦٣٥٣٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقديم

### لسماحة الشيخ / عبدالله بن عبدالعزيز بن عقيل العقيل

(رئيس الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى سابقاً، ورئيس الهيئة الشرعية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار)

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: ففي هذا العصر كثرت النوازل وتنوعت المسائل بشكل لم يسبق له نظير، وأصبح من الواجب على طلبة العلم الاستفادة من كل ما يعين على استنباط الأحكام الشرعية لتلك النوازل، وينمي الملكة الفقهية لديهم، ومما يساعد على ذلك علم القواعد الفقهية. والناظر في واقع القواعد الفقهية يجد أكثرها مستفاداً من تتبع المسائل الفقهية المتشابهة، وكلما كثر هذا التتبع للجزئيات المتماثلة زادت القاعدة قوة، وكلما قل ذلك وكثرت المستثنيات ضعفت الثقة بالقاعدة. مما يعني أن القواعد بحاجة إلى بيان ضوابطها وقبورها، ودراسة المسائل التي قيل إنها مستثناة منها، وبيان سبب تخلفها عنها؛ لتبقى القاعدة كلية متماسكة يمكن التعليل بها.

ومع أهمية ضبط القواعد ودراسة المستثنيات فإنها لم تنل حقها من الدراسة والبحث على حد علمي. ولكن بعد أن أطلعني الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز سليمان آل سليمان على تحقيقه لكتاب (ترتيب الآلي في سلك الأمالي) للشيخ محمد بن سليمان ناظر زاده لفت نظري تنبه مؤلفه إلى هذا الأمر، حيث جعله منهجاً له صرح به في المقدمة بقوله: "وأوردت علة تخلف بعض الأحكام عن هذه القواعد في بدء النظر لئلا يرد النقص على الاطراد ولا تخرج عن كونها دليلاً عند الإيراد".

ومما يميز هذا الكتاب أيضاً: حسن انتقائه لقواعد كتابه، وسهولة ترتيبه لها، حيث ذكر (٢٦٦) قاعدة، رتبها على حروف الهجاء، وجعل كل حرف في باب مستقل، وضمنه

القواعد التي تبدأ بذلك الحرف، كما تميزت هذه القواعد بالإيجاز في اللفظ والعموم في المعنى.

ولهذا استمد منه أبو سعيد الخادمي كثيراً من قواعده الأربعة والخمسين والمائة التي ختم بها كتابه مجامع الحقائق، الذي أصبح مصدراً لمجلة الأحكام العدلية، كما ذكر ذلك فضيلة الدكتور أحمد بن عبد الله بن حميد.

وقد ذكر المحقق أنه قام بالبحث عن أصول هذا الكتاب ومخطوطاته، حتى تحصلت له ست نسخ مخطوطة كاملة، فقام بمقابلة بعضها ببعض وتحقيقها ودراستها وفق منهج علمي، يتضمن التعريف بالمؤلف والكتاب، والتعريف بالكتب المشار إليها والأعلام والمصطلحات والألفاظ الغريبة، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق. ثم قام بفهرستها بحسب جذور الألفاظ المهمة في كل قاعدة، كما قام بتوثيق كل قاعدة وبحث عن مظانها فيما يزيد على خمسين كتاباً من كتب القواعد والأصول والفقه، وفي هذا تيسير لكل من يريد البحث في أي قاعدة من قواعد الكتاب، حيث يصل إليها بيسر عن طريق الفهرس المذكور.

فجزاه الله خيراً على جهوده المباركة وإني أهنته بهذا التوفيق وأوصيه بطبع هذا الكتاب النفيس ونشره، لعل الله أن ينفع به، كما أوصي إخواني وأبنائي طلاب العلم الشريف خصوصاً طلاب القواعد الفقهية بأن يعتنوا بهذا الكتاب، فسيجدون فيه ما يسد حاجتهم ويوفر لهم مطلوبهم إن شاء الله تعالى.

قال ذلك الفقير إلى الله عبد الله بن عبدالعزيز بن عقيل رئيس الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى سابقاً.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

١٤٢٥/٢/٢٢ هـ



## تقديم

أ. د. أحمد بن محمد العنقري

(رئيس قسم أصول الفقه بكلية الشريعة في الرياض)

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، وأصلي وأسلم على الرسول المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

● فإن مما يضبط أحكام الفقه ويسر فهمها ، ويسهل استحضارها معرفة القواعد الفقهية والإحاطة بها ؛ إذ إن القاعدة الفقهية حكم كلي أو أغلي ينطبق على جميع جزئياته ، وحيث أمكن للفقيه معرفة هذا الحكم سهل عليه استحضار أحكام جميع الفروع التي تندرج تحته ، وبذلك يتيسر فهم الشريعة ، وضبط المسائل الفقهية ، وربطها بأصولها وقواعدها ؛ فلا يقع ما يبدو أنه تعارض أو اضطراب ، يقول الحافظ الفقيه الأصولي صلاح الدين العلائي (رحمه الله تعالى) : "وكان من أحسن ما يعاينه الفقيه المتقن والنبه المحسن معرفة القواعد الكلية والمعاهد المرعية وما يتخرج من الفروع عليها ، ويرجع من الشوارد المفرقة إليها ، وهي الطريق التي خفيت مسالكها وصعبت مداركها ...." ، وحيث عرف طالب العلم هذه القواعد سهل عليه أيضاً إدراك مقاصد الشريعة وأصولها العامة ، وتكونت لديه الملكة الفقهية التي يرتقي بها في النظر والاجتهاد ؛ وهي مرتبة عالية وغاية سامية يسعى للوصول إليها .

● ولأهمية هذه القواعد والحاجة إليها اعتنى بها العلماء ، وألفوا فيها المؤلفات ، وكتبوا فيها على مناهج متعددة ، وكان كتاب ترتيب الآلي في سلك الأمالي للشيخ محمد بن سليمان الشهير بناظر زاده من علماء الحنفية في القرن الحادي عشر الهجري أحد المؤلفات التي تميزت بالدقة في اختيار القاعدة الفقهية مع الاهتمام بصياغتها



حيث الإيجاز في العبارة والوفاء بالمعنى ، وكان ذا ترتيب هجائي يسر الرجوع إلى قواعده التي تجاوزت ستين قاعدة ومائتين .

واكتسب — أيضاً — أهمية في علم القواعد الفقهية لسبقه كتاب أبي سعيد الخادمي المتوفى سنة ١١٧٦هـ المعروف بمجامع الحقائق والذي ضم "١٥٤" قاعدة، ذلك الكتاب الذي أفاد منه علماء الدولة العثمانية في وضع القواعد الفقهية في مجلة الأحكام العدلية .

• وقد بذل الشيخ خالد بن عبدالعزيز آل سليمان جهداً مباركاً في تحقيق ودراسة هذا الكتاب وإخراجه ، وكانت له التعليقات النافعة والإضافات المتميزة ؛ مما سهل الرجوع إليه والإفادة منه ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يبارك في جهده وأن ينفع به وأن يكتب له الأجر فيما قدم ، وصلى وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

وكتبه :

د. أحمد بن محمد العنقري

قسم أصول الفقه — كلية الشريعة بالرياض

١٤٢٥/٠٧/٢٦هـ



## تعريف بكتاب (ترتيب الآلي في سلك الأمالي)

بقلم فضيلة الشيخ د. علي بن أحمد الندوي

(رئيس مستشارين بالمجموعة الشرعية بشركة الراجحي المصرفية، وحاصل - بالاشتراك -  
على جائزة الملك فيصل للدراسات الإسلامية (في القواعد الفقهية))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين وبعد:  
فيعد هذا الكتاب المسمى بـ "ترتيب الآلي في سلك الأمالي" الذي ألفه العلامة  
ناظر زاده أحد علماء الدولة العثمانية من الكتب الجامعة بين قواعد الفقه وقواعد الأصول،  
ولكن الغالب عليه قواعد النوع الأول كما يتجلى ذلك بالنظر في فحوى القواعد الواردة  
فيه، وإن لم يتضح ذلك من عنوانه، ففيما يبدو أن المؤلف قد تراءى له أن هذه القواعد التي  
انتقاه من كتب المذهب عبارة عن لآل علمية، ولذا اختار هذه التسمية، وجعل موضوعات  
الكتاب تنطق بما حواه.

وليس يخاف أن القواعد الفقهية منزلة منيفة بين العلوم الشرعية، فلا مندوحة لعامة  
المثقفين عنها، فضلاً عما حرص على التطلع من الفقه، وقد اشتمل هذا الكتاب على طائفة  
من قواعد المذهب الحنفي ومنها عامة مشهورة متقبلة في المذهب الفقهية الثلاثة الأخرى،  
مثل "الأمر بمقاصدها" (ق/٤٨)، و "الأشد يزال بالأخف" (ق/٢٤)، و "الجهالة المفضية إلى  
الزاع مفسدة للعقد". (ق/١٠٤)، ومنها قواعد مذهبية قد تبناها المذهب الحنفي مثل  
"الأجر والضمان لا يجتمعان" (ق/٧)، و "الاستصحاب حجة دافعة لا مثبتة" (ق/٢٢)،  
ومنها مالا يرقى إلى درجة القواعد في حقيقة الأمر وذلك كقوله "البيع سالب للملك  
والشراء جالب" (ق/٥٧)، فإنما هو مجرد حكم يعبر عن معنى البيع والشراء بأسلوب معين.  
وهكذا تضمن الكتاب قواعد وضوابط فقهية ونبذة من قواعد أصول الفقه تتفاوت في قوتها  
من حيث تعليل الأحكام بها.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تبين بالنظر فيه أثره البالغ في قواعد "مجلة الأحكام  
العديلة"، بجانب أثر "الأشباه والنظائر" لابن نجيم فيها. وفي رأيي لا يستبعد أن يكون هذا



الكتاب مرجعاً أساسياً مباشراً لدى اللجنة العلمية التي تولت تحرير "المجلة" ووضعت قواعد في بدايتها، حيث كان ناظر زاده من تلك الديار، وعلى أقل تقدير يعد مرجعاً غير مباشر من حيث رجوع "المجلة" إلى قواعد العلامة أبي سعيد الخادمي، المدرجة في قائمة كتابه "مجامع الحقائق" في أصول الفقه، إذ الخادمي قد اقتبس معظم القواعد من كتاب العلامة ناظر زاده، كما نبه على ذلك محقق الكتاب بصدد دراسته لـ "ترتيب الآلي".

وبما أنه قد جاء ثريا في محتواه العلمي أجده حريا بأن ينال مكانته في زمرة مراجع القواعد الفقهية المعول عليها.

وأسأل الله تعالى أن يجعله مباركاً نافعاً متقبلاً قبلاً حسناً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه: علي أحمد الندوي

١٤٢٥/٤/٤هـ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد<sup>(١)</sup> :

فقد كتب الله جلّ وعلا أن تكون شريعة الإسلام خاتمة الشرائع السماوية وأكملها وأتمها، كما كتب أن تكون أعمها وأشملها، فأوجب على جميع البشر اتباعها إلى أن يرث الأرض ومن عليها ؛ لهذا جاءت أحكامها الفقهية مبنية على قواعد ثابتة لا تتغير بتغير المكان والزمان، وشاملة لجميع الحوادث والوقائع التي لا تنقضي على مرّ الزمان.

ونظرًا لأهمية هذه القواعد فقد اعتنى بها العلماء غاية الاعتناء، وأفردوا لها مؤلفات كثيرة، ولهجوا بالإشادة بها، على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم.

قال شهاب الدين القرافي المالكي ( ت ٦٨٤هـ ) : « وهذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويُعرف، وتتضح مناهج الفتوى وتُكشف، ... ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات؛ لاندراجها في الكليات، واتحد عنده ما تناقض عند غيره، وتناسب ».<sup>(٢)</sup>

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي ( ت ٧٩٥هـ ) : « فهذه قواعد مهمة، وفوائد جمّة، تضبط للفقيه أصول المذهب، وتطلعه من مأخذ الفقه على ما كان عنه قد تغيب، وتنظم له منشور المسائل في سلك واحد، وتقيد له الشوارد، وتقرب عليه كل متباعد ».<sup>(٣)</sup>

(١) هذه الافتتاحية مقتبسة من حديث شريف، أخرجه الإمام مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، ٥٩٣/٢، ح ٨٦٨.

(٢) أنوار البروق في أنواء الفروق، ٣/١.

(٣) تقرير القواعد وتحرير الفوائد، ٤/١.

وقال جلال الدين السيوطي الشافعي (ت ٩١١هـ) : « إن فنّ الأشباه والنظائر فنٌّ عظيم، به يُطلع على حقائق الفقه ومداركه، وما أخذه وأسراره، ويُتمهر في فهمه واستحضاره، ويُقتدر على الإلحاق والتخريج، ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة، والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على ممر الزمان؛ ولهذا قال بعض أصحابنا : الفقه معرفة النظائر»<sup>(١)</sup>.

وقال زين الدين ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) : « وهي أصول الفقه في الحقيقة، وبها يرتقي الفقيه إلى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى»<sup>(٢)</sup>.

وكل عالم من العلماء المذكورين له كتاب في القواعد الفقهية يُعدّ من أهم ما ألف على مذهبه، ومن هذه الكتب : كتاب ( الأشباه والنظائر ) لابن نجيم الحنفي ، ولا أدلّ على كونه من أهم كتب القواعد عند الحنفية من انكباب علمائهم عليه، شرحاً وتعليقاً وترتيباً ونظماً، في مصنفات أربى عددها على أربعين مصنفاً<sup>(٣)</sup>.

ومما يدل على ذلك من جهة أخرى ثناء علمائهم العاطر عليه.

فعلى سبيل المثال يقول الحموي (ت ١٠٩٨هـ) : « فإن كتاب الأشباه والنظائر - لأفضل المتأخرين مولانا زين الدين بن نجيم الحنفي - كتابٌ لم تكنحل عين الزمان له بثاني، ولم يوجد في كتب الحنفية ماله يوازي أو يداني...»<sup>(٤)</sup>.

ومع هذا فإنه يؤخذ عليه عدة مأخذ، منها :

١- أنه لم يستقل في تأليفه لهذا الكتاب؛ بل ألفه محاكاة لكتاب (الأشباه والنظائر) لابن السبكي الشافعي (ت ٧٧١هـ) - كما صرح بذلك في مقدمته-<sup>(٥)</sup> «فإن ابن نجيم

(١) الأشباه والنظائر ، ١/٥٦-٥٧ .

(٢) الأشباه والنظائر ، ص ١٤ .

(٣) ذكر منها صاحب كشف الظنون ١٤ مصنفًا ، وزاد عليها محمد مطيع الحافظ فأوصلها إلى ٢٧ مصنفًا، وزاد عليها د. علي الندوي فأوصلها إلى ٣٢ مصنفًا ، كما أحصى منها شيخنا د. يعقوب الباسين ٤٣ مصنفًا.

انظر : كشف الظنون ، ١/٩٨-١٠٠ ؛ مقدمة محقق (الأشباه والنظائر) لا بن نجيم (طبعة دار الفكر)، ١٠-١٤؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي ؛ ص ٤٧١-٤٧٥ ؛ ولشيخنا د. يعقوب الباسين ، ص ٣٦٠-٣٧٠ .

(٤) غمز عيون البصائر ، ١/٥-٦ .

(٥) انظر منه : ص ١٤ .

التزم السير على منهج ابن السبكي، مع اختلاف يسير في ترتيب المباحث وتنسيق القواعد»<sup>(١)</sup>، ومن يقارن بينه وبين كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي (ت ٩١١هـ) يجد أنه محاك له أيضاً.<sup>(٢)</sup>

يضاف إلى ذلك أنه اختصر الفن الرابع من كتابه -وهو فنّ الألغاز- من (الذخائر الأشرقية) لعبد البر بن الشحنة (ت ٩٢١هـ)، كما جمع الفن السادس -وهو فن الفروق- من فروق الكرايسي...<sup>(٣)</sup>، وقد صرح هو بذلك في بداية حديثه عن الفئتين المذكورين.<sup>(٤)</sup> وأيضاً ذكر حاجي خليفة أن ابن نجيم لم يتم الفن الثالث -وهو فن الجمع والفرق- فأتمه أخوه الشيخ عمر (ت ١٠٠٤هـ).<sup>(٥)</sup>

٢- قلة القواعد الفقهية التي صرح بها؛ فقد قسم كتابه إلى سبعة فنون، لم يتكلم فيه عن القواعد إلا في الفن الأول، حيث تكلم عن قاعدة «لا ثواب إلا بالنية»، والقواعد

(١) القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٧٠.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق د. أحمد بن حميد لقواعد المقرئ، ١/١٢٦؛ القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباسين، ص ٣٥٩.

(٣) ومما عبارة ابن نجيم: «...وهو فن الفروق، ذكرت فيها من كل باب شيئاً، جمعتها من فروق الإمام الكرايسي المسمى بتلقيح المحبوبي» (ص ٤٥٥).

ويشكل هنا أن الكرايسي غير المحبوبي، وكل منهما له كتاب مستقل وعحقق في الفروق (انظر: كشف الظنون، ٢/١٢٥٧؛ مقدمة تحقيق د. محمد طوموم لفروق الكرايسي، ٨-١٠؛ مقدمة تحقيق د. عمر السبيل لإيضاح الدلائل، ١/٢٨-٢٩؛ مقدمة تحقيق د. أبو الأحفان وأبو فارس لفروق أبي الفضل مسلم الدمشقي، ص ٣٧)، ومما يزيد الأمر إشكالاً أن البغدادي في -هدية العارفين، ١/٢٠٤- نسب تلقيح العقود -كذا بالدال- إلى الكرايسي.

وقد دفع صاحبُ غمز عيون البصائر -٤/٢٨٤- هذا الإشكال عند تعليقه على كلام ابن نجيم الأنف الذكر بقوله: «أقول: الصواب: (ومن فروق المحبوبي المسمى بتلقيح المحبوبي)، فإنهما كتابان لا كتاب واحد، ودعوى أنه اشتبه عليه أحد الكتابين بالآخر بعيد جداً، غاية ما في الباب أنه وقع سهواً من قلم الناسخ الأول؛ لسقوط ما ذكرنا أنه الصواب».

(٤) انظر منه: ص ٤٣١، ٤٥٥.

(٥) انظر: كشف الظنون، ١/٩٩.

الخمس بشيء من التفصيل، وفرّع منها بضعاً وعشرين قاعدة، ثم ألحق بذلك تسع عشرة قاعدة كلية أقل اتساعاً، فمجموع قواعده أقل من خمسين قاعدة، وهذا عدد قليل إذا ما قورن بكثير من كتب القواعد الأخر.

٣- أن أكثر الكتاب - وهو ما يمثل الثلثين تقريباً- تكلم فيه عن فنون أخر غير القواعد، كالألغاز والحيل والجمع والفرق والحكايات ...  
يضاف إلى هذه المآخذ مآخذ أخر، استفادها د. علي الندوي من مقدمات بعض الشراح ، وهي :

٤- « أنه أغفل في كثير من المواضع ذكر الاستثناءات تحت القواعد.

٥- أوجز في ذكر بعض المسائل إيجازاً بالغاً أدخل بالمقصود ؛ حتى صارت المسائل أشبه بالألغاز.

٦- أورد فيه بعض الروايات الضعيفة بخلاف المذهب المختار عند الحنفية <sup>(١)</sup>.  
وبسبب بعض تلك الثغرات التي وقعت في الكتاب تردد العلماء في الإفتاء بناء عليه، وإلى هذا ألمح العلامة ابن عابدين ( ت ١٢٥٢هـ). <sup>(٢)</sup>

ومما يثير الغرابة أن عكس المآخذ الأربع الأول يعد محاسن لكتاب حنفي آخر، وهو (ترتيب اللآلي في سلك الأمالي)، لمحمد بن سليمان الشهير بناظر زاده، ومثار الاستغراب يكمن في عدم اشتهاار هذا الكتاب، مع ما فيه من محاسن !.

وتزول هذه الغرابة إذا نظرنا في كتب القواعد الفقهية المشهورة ؛ فإن أكثرها لم يشتهر إلا بعد طباعته وإخراجه للناس، أو إشارة بعض الكتب المطبوعة إليه.

هذا الكتاب- أعني ترتيب اللآلي- وجدتُ فيه بُغيي، وتعرفت فيه على ضالتي التي كنت أنشدها الأيام والساعات الطوال بين أرفف المكتبات؛ وذلك لما احتوى عليه من مزايا أهمها ما يلي :

(١) القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي ، ص ١٧٠ .

(٢) انظر : رد المختار شرح الدر المختار ، ١/١٧٠ ؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي ، ص ١٧٥-١٧٦ .

١- حسن ترتيب المؤلف لمادة كتابه، واستقلاله فيها، وإيضاحه لها وفق منهج علمي فريد قل أن نجد له نظيراً في كتب القواعد<sup>(١)</sup>؛ فقد صاغ قواعده بالفاظ كلية محكمة، تؤدي المعنى العام بأخصر عبارة، وأوضح دلالة، وكانت شخصيته واضحة في كتابه أيما وضوح، سواء أكان ذلك في انتقاء قواعده، أم صياغتها، أم التعليق عليها...

كما رتب قواعد كتابه ترتيباً هجائياً، فقسمه إلى أبواب، وجعل كل حرف من حروف الهجاء في باب مستقل، وجعل تحته القواعد التي تبدأ بذلك الحرف.<sup>(٢)</sup> وهذه الطريقة من أحسن الطرق في جمع القواعد وترتيبها<sup>(٣)</sup>؛ «لأن من شأن القاعدة أن يندرج تحتها عدة مسائل من أبواب متعددة، فلو رتبها حسب الأبواب الفقهية للزم تكرارها مع كل باب لها علاقة به، أو ذكرها في باب واحد، وإغفال بقية الأبواب، وكلاهما غير مستحسن».<sup>(٤)</sup>

ثم إن هذه الطريقة تجعل الرجوع إلى القاعدة سهلاً وميسوراً؛ لهذا فإن أكثر من يؤلف في الموسوعات يختارها دون غيرها.

٢- اعتناؤه بإثبات حجية القواعد التي يذكرها؛ وذلك بتتبع المسائل التي قبل إنها مستثناة من القاعدة، وبيان علّة تخلفها عنها؛ لتبقى القاعدة كلية غير منخرمة.

(١) سوف يأتي تفصيل هذه المزية، وبيان مزايا أخر عند الحديث عن منهج الكتاب، ومحاسنه، ومن استفاد منه، ص ٦٤، ١١٢، ١٠٠.

(٢) لا شك أن بدر الدين الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤) - صاحب (المشور في القواعد) - سبق المؤلف في ترتيب القواعد على حسب حروف المعجم، إلا أن الزركشي يُدخل تحت الحرف الواحد كثيراً من الموضوعات التي تبدأ بذلك الحرف، وليست قواعد مثل: (الإباحة، الأبنية، الأذان، الإكراه...).

فهذه الموضوعات ذكرها تحت الألف، وهي ليست قواعد. بخلاف ناظر زاده، فإنه لا يذكر تحت الألف - مثلاً - إلا قواعد تبدأ بحرف الألف، وهكذا. هذا وجه الاختلاف بينهما من جهة الترتيب، أما من جهة المادة العلمية فهما متباينان تماماً.

(٣) انظر: موسوعة القواعد الفقهية لـ د. محمد البورنو، ١/١٥٠.

(٤) مقدمة تحقيق د. أحمد بن حميد لقواعد المقرئ، ١/١٣٦، ١٤٠.

المبحث الثالث : مولده ، ووفاته.

المبحث الرابع : نشأته، وحياته.

المبحث الخامس : طلبه العلم، وشيوخه.

المبحث السادس : تلاميذه.

المبحث السابع : مذهبه الفقهي، وعقيدته.

المبحث الثامن : مؤلفاته.

المبحث التاسع : مكانته العلمية.

### **الفصل الثاني : الكتاب :**

ويتضمن المباحث الآتية :

المبحث الأول : الغرض من تأليف الكتاب.

المبحث الثاني : موضوعات الكتاب.

المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الرابع : مصادره، وطريقة استفادته منها.

المبحث الخامس : من استفاد منه.

المبحث السادس : تقويم الكتاب.

### **ثانياً : القسم التحقيقي :**

ويشمل ما يأتي :

**أولاً : مقدمة التحقيق :** وتتضمن المطالب الآتية :

المطلب الأول : ذكر نسخ الكتاب المخطوطة، وبيان أوصافها، وعرض نماذج منها.

المطلب الثاني : تحقيق اسم الكتاب.

المطلب الثالث : تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه.

المطلب الرابع : ذكر نسخ الكتاب المعتمدة في التحقيق، وسبب الاختصار عليها.

المطلب الخامس : منهج التحقيق والتعليق.

## ثانياً : النص المحقق.

ثم يأتي بيان المصادر والفهارس.

هذا وما من كتاب يحقق تحقيقاً علمياً إلا وتعتريه صعوبات جمة، وهذا ما حصل طيلة عملي في هذه الرسالة، وقد منّ الله عليّ بتذليل هذه العقبات وتجاوزها، فله الحمد والمنة.

## وأهم هذه الصعوبات ما يأتي :

١- عدم العثور على ترجمة وافية للمؤلف، وهذه أكثر الصعوبات التي أخذت من وقتي وجهدي، فبعد أن تعرّفت على هذا الكتاب، وأدركت قيمته العلمية، بدأت بالبحث عن ترجمة حياة المؤلف، فمضيت أطلبها شهراً كاملاً، قضيت من أيامه الساعات الطوال في مكاتب الرياض العامرة دون طائل.

وبعد استشارة فضيلة رئيس قسم أصول الفقه - في ذلك الحين - شيخنا د. عبدالرحمن الشعلان أشار عليّ بعرض الموضوع على القسم، وترك الخيار له. وعقب أن يسّر الله تسجيله كان البحث عن الترجمة شغلي الشاغل طيلة الأشهر الأحد عشر الأول من مدة الرسالة، سافرت خلالها إلى كل من مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وتركيا، وفي أثناء ذلك ربطت جسوراً عدة مع جهات علمية، وباحثين مختصين، ومع ذلك لم أجد جديداً.

وبعد أن وصلت إلى هذه المرحلة كاد الأمر يثنييني عن إتمام الرسالة، ولا سيما أنني لم أقطع شوطاً يذكر فيها، فعرضت هذه المشكلة على فضيلة المشرف على الرسالة، شيخنا د. أحمد العنقري، فما كان منه إلا أن شجّعني وخفّف عني وطأها، وأفادني بأن قيمة الكتاب العلمية كافية في المضي قدماً في تحقيقه، وإن لم يُعثر على ترجمة لحياة مؤلفه، وأن هذا الرأي هو ما استقر عليه مجلس القسم والكلية؛ لهذا لم يشترطاً لتسجيله تقديم ترجمة لحياة مؤلفه، كما أفادني بذلك أيضاً فضيلة رئيس قسم أصول الفقه.

فاستعنت بالله ومضيت في تحقيقه، ولم أكن غافلاً عن الترجمة ؛ بل كنت على اتصال بها بين الحين والآخر، كما قمت برحلة علمية إلى كل من تركيا -مرة ثانية- ومصر وسوريا، كما بحثت عنها في الإمارات العربية المتحدة، ولكن لم أظفر بمجديد، وكان مصدري الرئيس في

التعريف به ما جاء في الكتاب ونسخه الخطية، وفهارس المخطوطات، وحسبي في ذلك أني بذلت غاية جهدي.

٢- صعوبة فهم الكتاب، وغموض معانيه، وكثرة اختزاله لل عبارات. وهذه الظاهرة تكاد تكون عامة في جميع الكتاب؛ مما يتطلب من القارئ التأمل الشديد من أجل فهم المعنى المراد.

٣- ومما يزيد الأمر عسراً : أن أثر العجمة كان واضحاً على الكتاب ؛ بسبب كون أكثر النسخ عجمًا، احترفوا مهنة النسخ، وربما كان سببه أحيانًا عجمة المؤلف نفسه، وإذا اجتمع مع صعوبة الألفاظ ركافة الأسلوب زاد الأمر استفحالاً وإشكالاً. ولعلاج هذه المشكلة كنت عند البدء في التعليق على أي قاعدة أبحث عن مصدر المؤلف فيها، ثم أقابل عليه القاعدة، وما جاء في شرحها ؛ لأنطلق من ذلك في التعليق عليها، وربما تطلب الأمر التوقف اليوم واليومين والثلاثة؛ بحثًا عن مصدر المؤلف في القاعدة.

٤- طول الكتاب وكثرة لوحاته، فنسخه الخطية تتراوح ما بين ٦٩-١١٦ لوحة.

٥- كثرة قواعده ؛ حيث بلغ ما درسه منها (٢٦٦) قاعدة.

وحيث إني التزمت في المنهج بـ « توثيق القواعد الواردة في الكتاب المحقق؛ ببيان أصل القاعدة من المصادر التي استفاد منها المؤلف، مع بيان أهم من أوردها من مؤلفي القواعد الفقهية في كافة المذاهب » : وجدتُ مشقة شديدة في البحث عن مصادره عند التعليق على كل قاعدة على حدة، ولاسيما أن لعلماء القواعد مناهج كثيرة في ترتيب قواعدهم، فالقاعدة التي تجدها في أول كتاب ما، تجدها في كتاب آخر في آخره ... وهكذا.

ولمعالجة هذه الصعوبة كتبت جميع قواعد المؤلف، كل قاعدة في بطاقة مستقلة، ثم فهرستها فهرسة شاملة، حسب جذور جميع الألفاظ الرئيسة في كل قاعدة<sup>(١)</sup>، ثم أعدت النظر في جميع القواعد، وحاولت استحضارها، ثم جمعت أكثر من خمسين مصدرًا من كتب القواعد الفقهية وغيرها، ورتبتها حسب وفاة المؤلف، وبدأت بقراءة فهرس الكتاب الأول؛ فإذا

(١) انظر هذا الفهرس، ص ١٢٦٧.



وجدت فيه قاعدة من قواعد المؤلف تحققت من وجودها ولفظها عند المؤلف من خلال الفهرس المذكور، ثم دوت اسم المرجع والصفحة في البطاقة الخاصة بتلك القاعدة، وهكذا الحال في بقية فهرس الكتاب، ثم انتقلت إلى الكتاب الثاني، فالثالث ... وهكذا.

وإذا كانت القواعد غير مفهومة بالكتاب، فإني استعرضه كاملاً. كما أن مصادر المؤلف الرئيسة ليست مخدومة بفهرسة شاملة لجميع قواعدها؛ مما دفعني إلى استعراضها قدر الاستطاعة، وهذه المصادر - بالترتيب - : (درر الحكام في شرح غرر الأحكام) لملا خسرو (ت ٨٨٥هـ)، و(العناية شرح الهداية) للبابري (ت ٧٨٦هـ)، و(الأشباه والنظائر) لابن نجيم (ت ٩٧٠هـ). فاستعرضت الأخير كاملاً مرتين صفحة صفحة، والجزء الثاني من (الدرر) (المتعلق بغير العبادات)، وكنت أنظر في الجزء الأول منه بين الحين والآخر، وكذلك الحال في الأجزاء العشرة لكتاب (العناية).

٦- أن أكثر مصادر له لا يزال مخطوطاً، أو مطبوعاً طباعة قديمة لم تخدم بالفهرسة. مما يتطلب أن يكون البحث عن المعلومة داخل الكتاب مباشرة، وهذا يستدعي استعراض أبواب متعددة من كل مصدر.

وقبل ذلك : فإن بعض هذه المصادر تشترك في أسمائها كتب متعددة، ولا يميز المؤلف المراد منها، فلتحديد الكتاب المراد، وتوثيق المعلومة : لابد من البحث عنها في كل كتاب محتمل. وللوصول إلى معلومة واحدة بأحد هذه الطرق من العناية الكثير، فكيف إذا كان هذا حال أكثر مصادر الكتاب ؟!

٧- أن بعض النقول والمسائل التي تحتاج إلى توثيق لا أجدها في مظانها، وربما استرشدت بمكانها من كتاب آخر، أو بحثت عن أمور أخرى فوجدت تلك المسألة معها من غير قصد مني.

وفي الختام : أحمد الله تعالى على ما يسره لي من تجاوز هذه العقبات، وإتمام الرسالة، وأشكره على نعمه التي لا نستطيع عدّها وإحصاءها، فله الحمد وله الشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، زنة عرشه، ورضا نفسه، وعدد خلقه، ومداد كلماته.

وإن أحقَّ من أوجه إليه الشكر - بعد شكر الله تعالى - والدايَ الكريمين؛ امتثالاً لقوله تعالى ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَلَدَيْكَ﴾ <sup>(١)</sup>. وأرفع أكف الضراعة إلى الله تعالى، داعياً بقوله : ﴿رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ <sup>(٢)</sup>.

كما أقدم شكري الجزيل إلى عمي الشيخ : محمد بن سليمان، الذي أعده أباً ثانياً لي، أجزل الله مثوبته، ونفع بجهوده، ومتّعنا بحياته.

وإن من دواعي سروري وغبطتي إنعام الله عليّ بمشرف ناصح، وعالم فذٍّ، ومدقق فاحص، وخلوق متواضع، ألا وهو شيخني وأستاذي، فضيلة الدكتور : أحمد بن محمد العنقري، نفع الله بعلمه، وأمد في عمره وأعماله الصالحة، وزاده رفعة ومكانة في الدنيا والآخرة، وله مني كل شكر ووفاء وتقدير.

والشكر لصاحبي الفضيلة، عضوي المناقشة د. صالح بن سليمان اليوسف، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة وأصول الدين في القصيم، ود. سعد بن ناصر الشثري، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة في الرياض، على قيامهما بمناقشة الرسالة وتقويمها، نفعني الله بعلومهما، ووفّقني للاستفادة من توجيهاتهما.

كما أتقدم بالشكر الجزيل، والعرفان بالجميل إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، متمثلة بجميع القائمين عليها، على ما يقدمونه من خدمة للعلم وطلابه، وأخص بالذكر منها أول عقدها، وأعرق كلياتها، كلية الشريعة العامرة، جعلها الله منارة للعلم، ومقصداً لطلابه، ورفعة لبلاد الحرمين الشريفين، وأخص بالذكر من تلك الكلية القائمين عليها، وجميع أساتذتها الأجلاء.

(١) من الآية رقم (١٤) من سورة (لقمان).

(٢) من الآية رقم (٢٤) من سورة (الإسراء).

ولا يفوتني أن أشكر أهل بيتي وكل من أسدى إليّ عوناً في إتمام هذه الرسالة. شكر الله سعيهم ، وجمعنا في جنات النعيم.

وبعد : فإن ما كتبت في هذه الرسالة كان في مدة -إذا جُمعت- تزيد على ثلاث سنوات ونصف، بذلت خلالها غاية جهدي، وهو جهد المقل، فما كان فيها من صواب فمن توفيق الله، وأحمده عليه، وما كان فيها من خطأ فمن نفسي، وأستغفر الله منه.

أسأل الله أن يخلص أعمالنا، ويعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علّمنا، ويزيدنا علماً وعملاً صالحاً يرضيه عنا، ويرحمنا، ويختم بالصالحات آجالنا. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

خالد بن عبدالعزيز بن سليمان آل سليمان  
 المحاضر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
 كلية الشريعة في الرياض — قسم أصول الفقه  
 البريد الإلكتروني/ [k44haled@maktoob.com](mailto:k44haled@maktoob.com)



# أولاً : القسم الدراسي

وفيه فصلان :

الفصل الأول : المؤلف.

الفصل الثاني : الكتاب.

## الفصل الأول : المؤلف

ويتضمن المباحث الآتية :

المبحث الأول : عصره.

المبحث الثاني : اسمه، ونسبه.

المبحث الثالث : مولده ووفاته.

المبحث الرابع : نشأته، وحياته.

المبحث الخامس : طلبه العلم، وشيوخه.

المبحث السادس : تلاميذه.

المبحث السابع : مذهبه الفقهي، وعقيدته.

المبحث الثامن : مؤلفاته.

المبحث التاسع : مكانته العلمية.



### توطئة :

إن أي إنسان يسمع عن كتاب لا يعرفه فأول سؤال يسأل عنه عادة : من مؤلف هذا الكتاب ؟ ؛ لهذا على من يقدم على تحقيق كتاب ما ودراسته أن يعنى عناية فائقة بالتعريف بالمؤلف؛ ليكون القارئ على ثقة بمضمون هذا الكتاب.

ولما لهذا الأمر من أهمية قصوى : قضيت السنة الأولى من البحث -تقريباً- بحثاً عن ترجمة المؤلف، كما كنت على اتصال بها بين الحين والآخر إلى نهاية مدة الرسالة، ومع ذلك كله لم أجد إلا تنقلاً سيرة، جلّ لها مستنتج من الكتاب، وفهارس المخطوطات<sup>(١)</sup>.

(١) وليقف من يريد الاستزادة في التعرف على المؤلف على الجهد الذي تم بذله في هذه الرسالة؛ ليبدأ مما انتهى منه

غيره: يمكن بيان هذا الجهد على النحو الآتي :

لقد تم البحث عن الترجمة من خلال خمسة محاور :

الأول : البحث في كتب التراجم والتأريخ ، المطبوعة والمخطوطة.

الثاني : البحث في كتب البليوجرافيا (وتدخل فيها فهارس الكتب والمخطوطات).

الثالث : كتب الفقه وأصوله وقواعده ، ولا سيما الحنفى منها.

الرابع : الاستفادة من برامج الحاسوب المخزنة في بعض المكتبات.

الخامس : سؤال العلماء والباحثين ، والاستفادة من خبراتهم.

أما المحور الأول : فقد بحثت في جميع ما وجدته من مظان ترجمة حياة المؤلف من كتب التراجم والتأريخ المطبوعة في المكتبات الآتية : مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، ومكتبة الملك فهد الوطنية ، ومركز الملك فيصل، ومكتبة وزارة التخطيط -وجميعها في الرياض-، ومكتبة الظاهرية بدمشق، ومكتبة مركز آسام باستانبول، ومكتبة رجب باشا بترو (قرب مدينة إزمير بتركيا)، بالإضافة إلى أهم المكتبات التجارية بالرياض، كالرشد والعيكان والشفري.

كما بحثت في كتب التراجم والتأريخ المطبوعة والمخطوطة في المكتبات الآتية : مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية -قسم عارف حكمت- ، ومكتبة المسجد النبوي، ومكتبة السليمانية باستانبول، ومكتبة الأسد بدمشق، ومكتبة دار الكتب المصرية، وجامع الأزهر، وجامعة الأزهر، ومعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

أما المحور الثاني: فقد بحثت في كتب البليوجرافيا وفهارس المخطوطات في أغلب المكتبات السابقة، ولا سيما مكتبات: جامعة الإمام، وجامعة الملك سعود ، ومركز الملك فيصل ، والسليمانية ، والظاهرية، والأسد، ودار الكتب المصرية ، وجامع الأزهر، وجامعته. كما أن المكتبات الثلاث الأول قد تم البحث فيما تحتويه من فهارس-

= ضخمة للمخطوطات في جميع أنحاء العالم، وقد بحث فيها كتابًا كتابًا، ولم أترك منها إلا ما كان بلغة لا أفهمها، أو كونه غير مفهرس، مما يستدعي الأمر قراءته صفحة صفحة.

أما المحور الثالث : فقد بحثت في جميع ما وجدته من كتب الفقه الحنفي وأصوله وقواعده المتأخرة عن المؤلف، والمحفوظة في مكتبة جامعة الإمام، كما بحثت في سبعة شروح خطية للأشباه والنظائر لابن نجيم (المحفوظة في معهد البحوث العلمية التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة).

أما المحور الرابع : فقد تم البحث في أجهزة الحاسوب الموجودة في المكتبات الآتية : جامعة الإمام، وجامعة الملك سعود، ومركز الملك فيصل، ومركز آسام باستانبول، وهيئة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ومكتبة الأسد بدمشق بالإضافة إلى البرامج الشخصية المتخصصة ببعض العلوم الشرعية والتاريخ.

أما المحور الخامس : فقد سألت طائفة من العلماء والباحثين، وكثير منهم تكرموا مشكورين بالبحث عنه بأنفسهم.

فمن أهم من قاموا بالبحث عنه بأنفسهم :

- ١- شيخنا د. يعقوب الباحسين.
  - ٢- شيخنا د. أحمد العنقري.
  - ٣- د. سهيل صابان (الباحث في قسم الكتب العثمانية والتركية في مكتبة الملك فهد الوطنية).
  - ٤- د. إبراهيم عافس (الباحث بمركز الملك فيصل).
  - ٥- د. محمود الميرة.
  - ٦- د. عبدالمعطي محمددين.
  - ٧- الشيخ عبدالرحمن بكر الملا (الحنفي).
  - ٨- د. الحاج أحمد أوز دمو (رئيس قسم التاريخ الإسلامي وفنونه، في كلية الإلهيات بجامعة قرادنيز، بمدينة ريزة بتركيا).
  - ٩- الأستاذ فكري الجزار (صاحب كتاب مداخل المؤلفين والأعلام العرب، والباحث في مكتبة الملك فهد الوطنية).
  - ١٠- شامل الشاهين (مدير مركز البلقان للدراسات والأبحاث العلمية باستانبول).
  - ١١- آدم كارادنيز (المتخرج من كلية الإلهيات بإزمير بتركيا).
  - ١٢- أيوب سعيد قايا (الباحث في مركز آسام بتركيا، والذي يعد رسالة للدكتوراه في أصول الفقه).
- ومن أهم من سألتهم فأجابوني مباشرة :
- ١- شيخنا العلامة عبدالله الغديان.
  - ٢- الأستاذ مصطفى الزرقا.
  - ٣- أ. د. أحمد فهمي أبو سنة.
  - ٤- د. علي الندوي.
  - ٥- د. أكرم أوزيقان.



- ٦- د. مقداد يلجن.
- ٧- د. محمد بن عبدالغفار الشريف.
- ٨- الشيخ محمد أمين سراج (المفتي في جامع الفاتح في استانبول).
- ٩- الشيخ محمد صواش (في استانبول).
- ١٠- الشيخ محمد صالح دميرقان (في استانبول).
- ١١- د. عابد ياشار (في استانبول).
- ١٢- د. عبدالعزيز بايندر (في استانبول).
- ١٣- د. عبدالقادر شتر (الأستاذ في جامعة التاسع من إبريل بلوزمير).
- ١٤- د. محمد أفندي أوغلي (أستاذ الحديث في جامعة مرمره باستانبول).
- ١٥- الشيخ عبدالرزاق الحلبي (مدير الجامع الأموي في دمشق، ورئيس علماء الحنفية في سوريا).  
بالإضافة إلى هؤلاء كانت هناك طائفة من الباحثين قد تفضلوا مشكورين بتخصيص جزء من أوقاتهم للبحث عن الترجمة ، وفق خطة مقترحة سلمتها لهم ، وهم :
- ١- د. محمد أفا (في استانبول، وقد حصل على الدكتوراه في الفقه من جامعة أم القرى).
- ٢- الأستاذ مصطفى قرا الحلالي (مدير مركز الفرقان للأبحاث العلمية والدراسات في استانبول).
- ٣- الأستاذ أكرم حسن العلي (في دمشق ، وهو صاحب كتاب تكملة شذرات الذهب، ومن المهتمين بدراسة أحداث القرن الحادي عشر الهجري).
- ٤- د. عبدالهادي علي إبراهيم (أستاذ أصول الفقه المساعد بكلية الشريعة والقانون بأسبوط).
- ٥- الشيخ يحيى محمد عثمان مستان (المفتي بدار الإفتاء التابعة لمكتبة بير محمد خان في مدينة أحمد آباد بالهند).
- ٦- الشيخ شكيل محمد عتيق القاسمي (المدرس بمدرسة جامع العلوم بمدينة كانفور بالهند).  
وهذه الخطة ذكرت فيها معلومات مختصرة عن المؤلف وكتابه ، ثم اقترحت عددًا من الطرق الموصلة إلى الترجمة. إلا أنهم لم يعثروا على جديد.
- وحيث إن هذه الطرق قد سرت عليها : يناسب سردها على النحو الآتي :
- ١- البحث عن اسم العالم مباشرة في كتب التراجم و التاريخ ، سواء كانت مطبوعة أم مخطوطة (ولاسيما الكتب المكتوبة باللغة العثمانية أو التركية )، ويجب أن تكون هذه الكتب ألقت في القرن الحادي عشر الهجري فما فوق.
- ٢- البحث عن كتابه : « ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي » ، فقد يُذكر ناظر زاده تبعًا للكتاب.
- ٣- البحث عن ترجمة شيخه أبي سعيد بن أسعد (١٠٧٢ هـ) ، فقد يُذكر ناظر زاده من بين تلاميذه.
- ٤- البحث عن ترجمة عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده (ت ١٠٧٨ هـ) ، صاحب كتاب (مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر) ، فقد يكون هذا العالم أبنا لناظر زاده.

٥- البحث عن ترجمة التساخ للكتاب ، ومنهم :

أ- الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله بن الشيخ زكريا القدسي ، من نسل نجم الداري (كان حيا عام ١١٦٨هـ).

ب - عبد الكريم بن عبد الرحمن اليكشهرى ، الشهير بشيخ عجم (كان حيا عام ١٠٦٥هـ).

٧- الكتاب نسب خطأ لأحمد بن عبد الرحمن البشكطاشي (ت ١١٣٦هـ) ، - ومن نسب إليه صاحباً: هدية العارفين ، ١٧٠/١ ، ومعجم المؤلفين، ١/١٦٦ - فبالبحث عن ترجمته قد يشار إلى ناظر زاده .

٨- من الكتب التي استفادت من كتاب (ترتيب الآلي) استفادة كبيرة : (بجامع الحقائق) لأبي سعيد الخادمي (ت ١١٧٦هـ) ، فبالبحث عن ترجمته، وفي مؤلفاته قد يشيد بناظر زاده .

٩- البحث في كتب التاريخ العثماني .

١٠- البحث في أجهزة الحاسوب الموجودة في المكتبات العامة، وفي الأقراص المحتوية على برامج شرعية وتاريخية .

١١- أو أي طريقة أخرى توصل إلى ترجمة حياة ناظرزاده .

وفي نهاية هذا الهامش : يناسب بيان أهم المراجع التي تم البحث فيها دون العنور على الترجمة ، مع الاكتفاء بأكند مظان الترجمة من المراجع غير المشهورة ، وهي على النحو الآتي :

١-أزهار البستان في طبقات الأعيان ( ويسمى بالأزهار الطيبة ) ، لعبدالستار بن عبداللطيف الدهلوي الخنفي (ت ١٣٥٥هـ) (مخطوط بمكتبة الحرم المدني ، برقم ٩٢٠/٤).

٢-أسماء الكتب لرياضي زاده (القرن الحادي عشر).

٣-تاريخ سلسلة علماء (مخطوط باللغة العثمانية ، بمكتبة السليمانية ، فهرس أسعد أفندي ، برقم ٢١٤٢).

٤-تراجم الأعيان من أبناء الزمان ، للحسن بن محمد البوريني (ت ١٠٢٤هـ).

٥-تكملة الشقائق في حق أهل الحقائق ، لفند قليلي عصمت أفندي.

٦-حدائق الحقائق في تكملة الشقائق ، لنوعي زاده عطائي (ت ١٠٤٤هـ) (مطبوع باللغة العثمانية).

٧-حدائق الشقائق ، لمجدي محمد أفندي (ذيل للشقائق باللغة العثمانية).

٨-حصندر درسلي ، لأبي الأولى الماردين (باللغة التركية).

٩-نجايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا ، لشهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) (مخطوط في مكتبة السليمانية فهرس أسعد أفندي ، برقم ٢٥٦٩ ، وفي مكتبة الأسد ، برقم ١٢٢١٩).

١٠ - دائرة المعارف الإسلامية ، إعداد وقف الديانة التركي باستانبول (باللغة التركية).

١١ - دائرة معارف اللغة والآداب التركية ، نشر دار دركاه باستانبول (باللغة التركية).

١٢ - دواعي الأمان في معرفة أعيان الزمان ، لابن قضيبي البان (ت ١٣٠٨هـ) (مخطوط بمكتبة الأسد، برقم ١٢٧٧).

١٣ - دوحه مشايخ كبار ، لعبد الرحمن المعروف بمستقيم زاده (مخطوط عثماني ، في مكتبة السليمانية ، فهرس أسعد أفندي ، برقم ٢٤٤١).

١٤ - ذيل الشقائق المسمى بالعقد المنظوم في ذكر علماء الروم ، لعلي أفندي (كتب بالعربية، سنة ١٠٥٢هـ)

(مخطوط في السليمانية ، فهرس أسعد أفندي ، برقم ٢٥٦٩) ، كما طبع مع الشقائق النعمانية.

## أسباب عدم الاهتمام بترجمته :

كنت قد تأملت في هذا الكتاب ؛ بحثاً عن دلائل تميّط اللثام عن نشأة المؤلف وحياته، وما يتعلق بترجمته فلم أعثّر على مرادي ؛ إذ لم يشر إلى نشأته وحياته، والأماكن التي زارها، والمدارس التي تعلّم أو علّم فيها، وشيوخه وتلاميذه وأقرانه، وحياته العملية، ... ولعل عذره في عدم التعريف بنفسه : البعد عن الإطالة، والاكتفاء بذكر ما يفيد في تحقيق الغرض من هذا الكتاب المختصر، وربما أنّ له حكمة -الله أعلم بها-.

- ١٥ - ذيل الشقائق ، لمحمد شينخي بن الشيخ حسن الفيني (مخطوط في مكتبة السليمانية ، فهرس بشير أغا، برقم ٤٧٩).
- ١٦ - ذيل حدائق الملوك مع الوزراء ، لعمر أفندي (مخطوط باللغة العثمانية ، بمكتبة السليمانية ، فهرس أسعد أفندي، برقم ٢٤٤٠).
- ١٧ - ذيل دوحه المشايخ ، لخواجه فيب أفندي (مخطوط باللغة العثمانية).
- ١٨ - ذيل ذيل الشقائق (مجهول المؤلف) (مخطوط باللغة العثمانية، مكتبة السليمانية، فهرس أيا صوفيا، برقم ٣١٩٨).
- ١٩ - ذيل ذيل الشقائق النعمانية ، للسيد إبراهيم المدعو بعشاق زاده (مخطوط باللغة العثمانية في السليمانية، فهرس أسعد أفندي ، برقم ٢٤٣٨ ، وفهرس حلي عبدالله أفندي ، برقم ٢٦٠).
- ٢٠ - رسالة أسامي بعض الكتب (مخطوط في السليمانية ، فهرس حلي عبدالله أفندي ، برقم ٢٦١).
- ٢١ - سجل عثمانى ، لمحمد ثريا (باللغة العثمانية).
- ٢٢ - سرد النقول في تراجم الفحول ، لعبدالستار بن عبداللطيف الدهلوي الحنفي (ت ١٣٥٥هـ) (مخطوط بمكتبة الحرم المدني ، برقم ٩٠٠/١٣).
- ٢٣ - ضبط الأعلام ، لتيحور باشا ، أحمد بن إسماعيل (ت ١٣٣٠هـ).
- ٢٤ - عثمانلي مؤلفلري لبروسه لي محمد طاهر (مطبوع باللغة التركية).
- ٢٥ - عثمانلري تاريخ بازارلري وأثرلري ، لغراتز بابنكر (باللغة التركية).
- ٢٦ - عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، لعبدالرحمن الجبرتي الحنفي (ت ١٢٤١هـ).
- ٢٧ - فوائد الارتمال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر ، لمصطفى المكي بن فتح الله الحموي (ت ١٢٢٣هـ) (مخطوط بدار الكتب المصرية ، ف ٢١٦٣٦).
- ٢٨ - قاموس الأعلام ، لشمس الدين سامي (باللغة العثمانية).
- ٢٩ - معجم مؤلفي العالم ، لحسان بن بدر الدين رحيمي (ت ١٢٠٨هـ) (مخطوط بمكتبة الأسد برقم م ج ٦٧).
- ٣٠ - نزهة الخواطر وهجة المسامح والنواظر ، لعبدالحى بن فخر الدين الحسين.
- ٣١ - وقائع الفضلاء (شقائق نعمانية وذيّللري) ، لشينخي محمد أفندي (باللغة العثمانية).

٦- شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب ، لابن منجور. وقد حققه د. محمد الشيخ محمد الأمين ونال به درجة الدكتوراه ، ولم يجد ترجمة وافية لمؤلف النظم المشروح (وهو علي الزقاق).

٧ - الميسر في شرح مصابيح السنة ، لفضل الله الحسن بن حسين التوربشتي (كان حياً عام ٦٦٠هـ). وقد حقق جزءاً منه د. عبدالرحمن الزيد وحصل به على درجة الدكتوراه.

وأكثر هذه الرسائل من جامعة الإمام ، كما أن بعضها مطبوع ومتداول.

• ومن الكتب الأخر المطبوعة التي من هذا القبيل :

١- درر الحكام شرح بمجلة الأحكام ، لعلي حيدر (وقد عرّف بمؤلف هذا الكتاب شيخنا د. يعقوب الباحسين في كتابه : القواعد، ص ٣٧٩ ولم يذكر مصدرًا ترجم له).

٢- شرح الكوكب المنير ، لابن النجار الفتوحى (ت ٩٧٢هـ) (انظر مقدمة المحققين ، ٧/١).

٣- الطبقات السنية ، لتقي الدين التميمي الغزي (ت ١٠٠٤هـ) (انظر مقدمة المحقق ، ١/ح).

٤- الفنية في الأصول ، لمنصور السجستاني (ت ٢٩٠هـ) (انظر مقدمة المحقق ، ص ٨).

٥- كتاب في أصول الفقه ، لأبي الشتاء اللامشي (انظر مقدمة المحقق ، ص ٩).

٦- مختصر الصواعق المرسلة ، لمحمد بن نصر الموصلي (وقد قام د. علي الدخيل الله بتحقيق الجزء الأول من أصل هذا المختصر (وهو الصواعق المرسلة لابن القيم) ، وقارن بينهما -١١٧/١- وفي أثناء ذلك ذكر أنه لم يجد ترجمة للمختصر. علماً بأن الجزء الثاني من (الصواعق المرسلة) مفقود ، والمتداول هو المختصر).

• ومن الرسائل العلمية التي حصل فيها خلاف في اسم المؤلف :

١- المحيط الرهاني ، لابن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ) ، وقيل لمحمد الرضي السرخسي. (انظر : مقدمة تحقيق القسم الثالث منه ، ٣٩/١). علماً بأن الكتاب يقوم بتحقيقه بضعة عشر باحثاً في المعهد العالي للقضاء ، للحصول على درجة الدكتوراه.

٢- الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع شرح مختصر القدوري لمحمد الشبلي ، وقيل لرشيد الرومي (وهو مسجل كرسالة دكتوراه في المعهد العالي للقضاء للباحث عبدالعزيز العليوي. وانظر : كشف الظنون ، ١٦٣٢/٢).

• ومن الكتب المطبوعة التي من هذا القبيل :

١- التريب والإرشاد لأبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ). وقيل لمحمد بن سرايا القدسي (انظر : مقدمة المحقق، ٨٧/١).

٢- تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد ، للحافظ خليل العلائي (ت ٧٦١هـ). وقيل : لتلميذه أحمد الخليلي (ت ٨٠٥هـ). (انظر : تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد ومؤلفه الحافظ العلائي، للدكتور : إبراهيم سلقيني، ص ١٤٦؛ مقدمة محقق كتاب تلقيح الفهوم للعلائي، ص ٤٤؛ النهي يقتضي الفساد بين العلائي وابن تيمية، تقديم وليد الزبيدي، ص ٨).

٣ - أصول الشاشي... (انظر : مقدمة كتاب معجم الأصوليين، ١١/١ - ١٥، فقد ذكر ستة أقوال في اسم المؤلف). -

وعلاوة على ذلك : فإن هناك كتبًا كثيرة، فقد جزء كبير منها، ومع ذلك حققت، وبعضها حقق كرسالة علمية.<sup>(١)</sup>

(١) ومن هذه الكتب :

- ١- الصواعق المرسلة لابن القيم (وقد سبقت الإشارة - في الهامش السابق - إلى أن الجزء الثاني منه مفقود).
  - ٢- التقريب والإرشاد للباقلاني (وقد ذكر المحقق - ٩١/١ - أن الموجود منه هو الجزء الأول فقط).
  - ٣- شرح العمدة لأبي الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ) (وقد ذكر المحقق - ٧/١ - أن الموجود منه ثلثه فقط).
  - ٤- الشامل في شرح أصول الفقه للبزدوي، شرحه : أمير كاتب الإيتقاني (ت ٧٥٨هـ)
- (وهذا الكتاب سجلت فيه عدة رسائل علمية في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، وبعضها تم إنجازها، مع العلم بأن الجزء الأول والثاني مفقودان).

## المبحث الأول : عصره :

عاش المؤلف في القرن الحادي عشر الهجري، ومن المرجح أن المكان الذي عاش فيه هو بلاد الروم (تركيا).<sup>(١)</sup>

ولتصور مدى تأثر المؤلف بالعصر والمكان الذي عاش فيهما يناسب بيان الحالة السياسية والعلمية في عصره.

### المطلب الأول : الحالة السياسية :

عاش المؤلف في ظل الدولة العثمانية. وكان ظهورها عام ٦٩٩هـ، على يد مؤسسها: عثمان بن غازي بن إرطغرل -الذي تنسب إليه الدولة العثمانية- (٦٥٦هـ - ٧٢٦هـ).<sup>(٢)</sup>

وبقيت الدولة العثمانية كسلطة مستقلة عن الخلافة، إلى عهد السلطان سليم بن بايزيد (ت ٩٢٦هـ)، حيث كانت الخلافة العباسية في عهده صوريّة بيد المماليك في مصر. إلى أن دخل السلطان سليم القاهرة، عام ٩٢٣هـ، حيث أسقط دولة المماليك، ثم تنازل له الخليفة العباسي المتوكل على الله محمد بن يعقوب (ت ٩٥٠هـ)، فانتقلت الخلافة إلى العثمانيين.<sup>(٣)</sup>

واستمرت الخلافة العثمانية إلى أن ألغيت عام ١٣٤١هـ ؛ حيث عُزل الخليفة عبدالمجيد الثاني بن عبدالعزيز، ومن ثم أعلن إلغاء الخلافة، وقيام الجمهورية التركية.<sup>(٤)</sup>

وكان السلطان عبدالمجيد الثاني هو السلطان السابع والثلاثين من سلاطين بني عثمان.<sup>(٥)</sup>

(١) وسوف يأتي بيان أسباب الترحيح عند الحديث عن نسبه ونشأته، ص ٣٩، ٤٣.

(٢) انظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر، ٥/٨، ٦٠، ٦٢؛ موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها لشاكر مصطفى، ٣/١٥٧٤؛ معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي لزمايور، ص ٢٣٩.

(٣) انظر: التاريخ الإسلامي، ٥/٨، ١٠٣؛ موسوعة دول العالم الإسلامي، ٣/١٥٨٠؛ الأعلام، ٧/١٤٧.

(٤) انظر: التاريخ الإسلامي، ٨/٢٣٣-٢٣٤.

(٥) انظر: معجم الأنساب لزمايور، ص ٢٣٩-٢٤٠؛ موسوعة دول العالم الإسلامي، ٣/١٥٩٥-١٥٩٨.

وقد امتد حكمهم قرابة ستة قرون ونصف، ومرّ بعدّة مراحل، منها مرحلة الضعف التي امتدت من موت السلطان سليمان الأول (القانوني) (ت ٩٧٤هـ)، إلى موت عثمان الثالث، عام ١١٧١هـ.<sup>(١)</sup>

وهذا يعني أن القرن الحادي عشر - الذي عاش فيه المؤلف - بداية مرحلة الضعف. فهذا القرن وإن حافظت الدولة فيه على الاستمرار والتماسك ؛ إلا أنه بدأ بالتدهور التنازلي، ولا سيما بعد النصف الأول منه، وبلغ ذروته في هذا القرن سنة ١٠٩٨هـ ؛ حيث هُزموا في موقعة (موهاكز) عند (فيينا)، التي ترتب عليها خسارة العثمانيين للمجر وترانسلفانيا.<sup>(٢)</sup> وقد تتابع على الحكم في هذا القرن ثمانية سلاطين، وبيّانهم واستعراض أهم الأحداث في عصرهم على النحو الآتي :

#### ١- السلطان مراد الثالث بن السلطان سليم الثاني (٩٥٣هـ-١٠٠٣هـ) :

لقد تولى الحكم بعد وفاة أبيه، عام ٩٨٢هـ.<sup>(٣)</sup> ومما فعله : أنه أمر بمنع الخمر، غير أنّ رجال جيش الانكشارية أجبروه على التراجع عن هذا القرار.<sup>(٤)</sup>

ومن الأحداث البارزة في عهده :

- قيام ثورة في مراکش، عام ٩٨٥هـ، بموازنة البرتغاليين، فتصدى لها وضمّها إلى نفوذه، أسوة بسائر دول إفريقيا الشمالية.<sup>(٥)</sup>
- عقب وفاة سلطان الدولة الصفوية، وتنازع أبنائه من بعده، أرسل إليهم جيشاً تمكّن من دخول (تبريز) عاصمة الفرس، وأجروا صلحاً معه.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر : التاريخ الإسلامي ، ١١١/٨ - ١٤٨ .

(٢) انظر : موسوعة دول العالم الإسلامي ، ١٥٨٢/٣ .

(٣) انظر : التاريخ الإسلامي ، ١٢٧/٨ ؛ الامبراطورية العثمانية لسعيد برجاي ، ص ١٤١ .

(٤) انظر : التاريخ الإسلامي ، ١٢٧/٨ .

(٥) انظر : التاريخ الإسلامي ، ١٢٧/٨ ؛ الامبراطورية العثمانية لسيد برجاي ، ص ١٤٢ .

(٦) انظر : التاريخ الإسلامي ، ١٢٧/٨ - ١٢٨ ؛ تاريخ الدولة العثمانية للميرالاي ، ص ١٢٣ ؛ الامبراطورية العثمانية ،

- بلغت الدولة العثمانية في عهده ذروة حدودها ؛ حيث أصبحت مساحتها عند وفاته قرابة (٢٠) مليون كيلومتر مربع. وعلى الرغم من اتساع الدولة إلا أنه بدأ الضعف فيها من الداخل، في السنة أو السنتين الأخيرتين من عهده. <sup>(١)</sup>

## ٢- السلطان محمد الثالث بن مراد الثالث (٩٧٤هـ-١٠١٢هـ) :

- تولى الحكم بعد وفاة أبيه، عام ١٠٠٣هـ.
- ترك شؤون الدولة بيد الصدر الأعظم (أي رئيس الوزراء)، فكثرت المفاسد، وخسرت الدولة كثيرًا من حروبها مع الأوربيين، وفقدت بعض الأقاليم.
- تنبّه السلطان لحاجة الجيش إلى من يرفع معنوياتهم، فقادته بنفسه وهزم جيوش البحر، والنمسا، في موقعة (كرزت)، عام ١٠٠٥هـ، ثم استمرت المعارك بين الطرفين سجالاً.
- حدثت في عهده ثورات داخلية في الأناضول وستانبول، وتمكن من إخمادها. <sup>(٢)</sup>

## ٣- السلطان أحمد الأول بن محمد الثالث (٩٩٨هـ-١٠٢٦هـ) :

- جلس للحكم بعد وفاة أبيه، عام ١٠١٢هـ، وعمره ١٤ سنة.
- قامت في عهده عدة تمرّدات، منها : حركة جان بولاد الكردي في حلب، وحركة والي أنقرة، وحركة فخر الدين المعني الثاني الدرزي في جبل لبنان. وكان الأخير أخطرهم ؛ حيث كوّن لنفسه جيشًا زاد على ٤٠ ألف مقاتل، وحصل على دعم الطليان في إيطاليا، ثم أعلن العصيان عام ١٠٢٢هـ في لبنان وفلسطين وأجزاء من سوريا، غير أنه هُزم، وفرّ إلى إيطاليا.
- هاجم ملكُ الصفويين الشاه عباس الدولة العثمانية، فاسترجع شمال العراق وتبريز، إلى أن أبرم الصلح مع العثمانيين، وفقدوا بموجبه كل ما ضمّه سليمان القانوني من الدولة الصفوية.
- عقدت الدولة صلحًا مع النمسا، عام ١٠١٥هـ، تخلّصت فيه النمسا من الجزية السنوية، على أن تدفع مبلغًا مقطوعًا، دفعة واحدة. <sup>(٣)</sup>

(١) انظر : تاريخ الدولة العثمانية ليلماز ، ٤٣١/١ ، ٤٣٠ .

(٢) انظر : الدولة العثمانية للميرالاي ، ص ١٢٩ ؛ التاريخ الإسلامي ، ١٢٩/٨ ؛ الامبراطورية العثمانية، ص ١٤٦ .

(٣) انظر : التاريخ الإسلامي ، ١٣٠/٨ ؛ تاريخ الدولة العثمانية للميرالاي، ص ١٣٣ ، ١٣٥ ؛ الامبراطورية العثمانية، ص ١٤٨-١٤٩ .



- جرت حروب بين السفن العثمانية والإيطالية والإسبانية، وغالبًا ما كان النصر حليفًا للنصارى.<sup>(١)</sup>
- من أعماله الباقية إلى الآن : إنشاء مسجده الضخم، ذي المنارات الستة، وهو من أجمل جوامع استانبول وأشهرها.<sup>(٢)</sup>
- ٤- السلطان مصطفى الأول بن محمد الثالث (١٠٠١هـ-١٠٦٦هـ) :
  - تولى الحكم مرتين، الأولى منهما بعد وفاة أخيه السلطان أحمد، عام ١٠٢٦هـ.
  - كان السلطان أحمد قد عهد بالخلافة إليه ؛ لكون ابنه عثمان صغيرًا، إلا أن السلطان أحمد كان قد حجر أخاه مصطفى في القصر ؛ لهذا لم يكن صالحًا للحكم ؛ إذ لم يلبث سوى ثلاثة أشهر حتى عُزل، ونُصّب ابن أخيه : عثمان.<sup>(٣)</sup>
- ٥- السلطان عثمان الثاني بن أحمد الأول (١٠١٣هـ-١٠٣١هـ) :
  - تولى الحكم بعد عزل عمه، عام ١٠٢٧ هـ، وكان صغيرًا لا يتجاوز ١٣ عامًا.<sup>(٤)</sup>
  - أعلن الحرب على مملكة بولونيا الأوربية، لكنه اضطر إلى الصلح بطلب من بولونيا، ومن الانكشارية، وكان ذلك عام ١٠٢٩هـ.
  - عفى عن فخر الدين المعني الثاني - الذي كان فر إلى إيطاليا، كما سبق بيانه آنفًا-، وسمح له بالعودة إلى جبل لبنان. ولكن الغدر كان ملازمًا له ؛ لهذا بدأ من جديد بالتقوي من أجل التحرك والتمرّد على الدولة.
  - كان قد درّب جيشًا خاصًا ليستبدلهم بالانكشارية، لكنهم سبقوه، وتمكنوا من عزله، ومن ثم قتله، وتولية عمه مصطفى الأول الحكم ثانية.

(١) انظر: التاريخ الإسلامي ، ١٣١/٨ .

(٢) انظر: تاريخ الدولة العثمانية للميرالي ، ص ١٣٨ .

(٣) انظر: تاريخ الدولة العثمانية للميرالي، ص ١٣٩ ؛ وليماز / ٤٥٨ ؛ التاريخ الإسلامي ، ١٣١/٨ ؛

الامبراطورية العثمانية ، ص ١٥١ .

(٤) انظر: التاريخ الإسلامي ، ١٣٢/٨ ؛ الامبراطورية العثمانية ، ص ١٥٢ .

- عندما انتشر خبر قتله كثرت التمردات الداخلية، واستقلت بعض الأقاليم بالحكم.
- بعد أن أمضى السلطان مصطفى في حكمه الثاني ثمانية عشر شهرًا عزله الانكشارية وأقاموا مكانه ابن أخيه : مراد الرابع.<sup>(١)</sup>

## ٦- السلطان مراد الرابع بن أحمد الأول (١٠١٨هـ-١٠٤٩هـ) :

- تولى الحكم عام ١٠٣٢هـ، وهو لا يتجاوز الرابعة عشر ؛ لهذا سيطر عليه الانكشارية في البداية.
- ثار عليه قائد شرطة بغداد (بكير آغا)، فقتل الوالي ونصب نفسه مكانه، فأرسل له السلطان قوة حاصرت بغداد، فاتصل (بكير) بالشاه عباس حاكم الصفويين، وعرض عليه تسليمه بغداد، وفي الوقت نفسه اتصل بالقائد العثماني وعرض عليه تسليم المدينة، إلى أن انتهى الأمر بدخول الشاه بغداد، وقتله لبكير آغا وابنه معًا.
- ثار فخر الدين المعني الثاني في جبل لبنان، فتصدى له والي دمشق، وانتصر عليه، فأسره وولديه وأرسلهم إلى استانبول، فأكرمهم الخليفة. وهذا الإكرام شجع (قرقماز) (حفيد فخر الدين المعني) على التحرك ؛ لهذا أعاد الخليفة النظر في فخر الدين فقتله وابنه الكبير، عام ١٠٤٤هـ، وأرسل إلى (قرقماز) من أخضعه.
- بعد وفاة الشاه عباس، عام ١٠٣٨هـ، استغل السلطان مراد الفرصة، ومما فعله : أنه سار بنفسه إلى الصفويين، وفتح بعض القلاع، ودخل (تبريز) عنوة، عام ١٠٤٥هـ، وعاد إلى استانبول. ثم قويت شوكة الصفويين واسترجعوا بعض القلاع؛ فرجع الخليفة على رأس جيشه، وتمكن من دخول بغداد، عام ١٠٤٨هـ، وتم الصلح بين الدولتين، عام ١٠٤٩هـ. وتوفي مراد الرابع في هذا العام وعمره ٣١ سنة.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر : التاريخ الإسلامي، ١٣٢/٨ ؛ وانظر أيضًا : تاريخ الدولة العثمانية للميرلاي ، ص ١٣٩ ؛ الامبراطورية العثمانية، ص ١٥٢ ؛ تاريخ الدولة العثمانية ليلماز ، ٤٦٤/١ .

(٢) انظر : التاريخ الإسلامي، ١٣٢/٨ ؛ وانظر : تاريخ الدولة العثمانية للميرلاي ، ١٤٨ ؛ الامبراطورية العثمانية،

## ٧- السلطان إبراهيم الأول بن أحمد الأول (١٠٢٤هـ-١٠٥٨هـ) :

- تولى الحكم، عام ١٠٤٩هـ، خلفاً لأخيه.
- احتل القازاق مدينة (آزاق)، وتمكن جيش السلطان إبراهيم من استرجاعها عام ١٠٥٢هـ.
- فتح جزيرة (كريت)، عام ١٠٥٥هـ. وكانت تتبع البندقية ؛ فأحرق البنادقة عددًا من مرافق المسلمين، وأراد الخليفة الرد على ذلك بقتل النصارى فمنعه المفتي من ذلك.
- كانت الانشكارية تعارضه، فأراد الفتك برؤوسهم، وعلموا بذلك، فعزلوه، ثم قتلوه.<sup>(١)</sup>

## ٨- السلطان محمد الرابع بن إبراهيم الأول (١٠٥١هـ-١١٠٤هـ) :

- تولى الحكم بعد أبيه، عام ١٠٥٨هـ، وكان عمره لا يتجاوز سبع سنوات.
- كانت جدته (بيكر) تتدخل في شؤون الحكم، إلى أن قتلها العسكر، عام ١٠٦١هـ.
- لصغر سن السلطان عمّت الفوضى، وكثرت القلاقل والثورات الداخلية والحروب الخارجية ؛ إلى أن تولى الصدارة العظمى الوزير محمد باشا كوبريلى، سنة ١٠٦٧هـ؛ حيث بدأ أولاً بإصلاح الأوضاع الداخلية والاقتصادية، ثم تصدى للتحديات الخارجية، وأعاد للدولة هيبتها، وكانت جهوده مركزة على حرب النصارى.
- توفي محمد باشا، عام ١٠٧٢هـ، وخلفه في الصدارة ابنه أحمد. وكان كأبيه في القوة والوقوف في وجه الأطماع الأوربية.
- توفي الصدر الأعظم أحمد، وخلفه في الصدارة صهره قره مصطفى. وكان صاحب هوى ومصالح ؛ فمנית الدولة - في أثناء وزارته - بعدة هزائم مع الأوربيين، مما دفع الخليفة إلى قتله، عام ١٠٩٥هـ.

(١) انظر : التاريخ الإسلامي ، ١٣٥/٨ ؛ الامبراطورية العثمانية ، ١٥٩ ؛ تاريخ الدولة العثمانية ليلماز ، ٤٩٤/١ .

• استمرت سلسلة الهزائم والتي كان من أبرزها موقعة (موهاكز)، سنة ١٠٩٨ هـ. وفي ظل هذه الظروف اتفق العلماء والوزير على عزل السلطان ؛ فعزل عام ١٠٩٩ هـ، وتولى مكانه أخوه سليمان<sup>(١)</sup>.

هذه أبرز الأحداث التي حصلت في القرن الحادي عشر، فهو عصر كثرت فيه الاضطرابات، والتمردات، وبدأ المجد العثماني بالهبوط شيئاً فشيئاً. وكان لذلك أسباب، منها :  
١- سيطرة العقلية العسكرية التي تنزع إلى حل الأمور بالسيف، وتبتعد عن الدراسة، والتخطيط، والحوار.

٢- الترف والإسراف، والانشغال باللهو والملذات.

٣- سعة رقعة الدولة العثمانية.

٤- البقاء على الطرق التقليدية في القتال ، وشتى شؤون الحياة ، وعدم الاهتمام بالبحث والتقدم ، ومواكبة التطور العلمي الذي تعيشه الدول الأوروبية المجاورة.

٥- وفوق كل هذا : الابتعاد عن منهج الله تعالى؛ حيث ضعفت التربية الإسلامية، وكثرت المخالفات العقدية والمعاصي العلنية ، وبدأت أعمال السلب عند الفتح، وفشى الظلم، وظهر العصيان لولاة الأمر، وكثرت الثورات، وعمت الفوضى<sup>(٢)</sup> ..

### المطلب الثاني : الحالة العلمية :

إن أي عملية تعليمية لا بد لها من أربعة أركان : الطالب، والمعلم، والمادة العلمية، ومكان الدراسة. والطالب هو المقصود من هذه العملية، وبقدر الاهتمام به من جهة : توفير المعلمين الأكفاء، والكتب المتقاة، والمدارس المهيأة وما تحتاجه من أنظمة دقيقة : يكون نضج الطالب واستفادته.

وحيث إن هذه العوامل الثلاثة عوامل خارجية تختلف باختلاف المكان والزمان : يناسب إبرازها في المكان والزمان الذي عاش فيهما المؤلف.

(١) انظر: التاريخ الإسلامي ، ١٣٥/٨ - ١٤١ ؛ الامبراطورية العثمانية ، ص ١٦١ - ١٦٣ .

(٢) انظر: التاريخ الإسلامي ، ١١/٨ - ١٢١ .

## أولاً : المدارس ونظام التعليم فيها :

« كانت (استانبول) في القرن الحادي عشر للهجرة ... تعج بالمدارس، ولقد زوّدها السلاطين المتتالون ... بالكثير منها ؛ بل إن عديداً من الوزراء، وكبار رجال الدولة، وأميرات البيت السلطاني قد قلّدوا السلاطين في هذا المضمار، حتى ينسب إلى المعمار (سنان) أنه بنى ما لا يقل عن (٥٥) مدرسة في (استانبول) أيام السلطان سليمان القانوني .. (ت ٩٧٤هـ-)، وكان أغلبها لأفراد من غير السلاطين، إلا أن أهم هذه المدارس هي .. التي أنشأها السلطان محمد الفاتح .. (ت ٨٨٥هـ-) ... وابنه .. بايزيد الثاني ... (ت ٩١٨هـ-) ... ثم سليمان القانوني .. (ت ٩٧٤هـ-) »<sup>(١)</sup>.

ولم تكن المدارس مجرد أماكن للدراسة، يأتيها من يريد، ويتعلم بالطريقة التي يراها؛ بل كانت تسير وفق أنظمة ثابتة، وتُعنى بالتدرّج في الدراسة ؛ لهذا كانت تقصد من كافة أنحاء العالم الإسلامي. وهذا عرض لأهم المدارس في تركيا، ونظام التعليم فيها :

١- مدرسة أيا صوفيا.

٢- مدارس الصّحن (وهي ثمان مدارس).

٣- المدارس الموصّلة إلى الصحن (وهي ثمان أيضاً).

هذه المدارس أنشأها : محمد الفاتح (ت ٨٨٥هـ-). حيث ربط الأولى منها بمسجد (أيا صوفيا)، وبنى الباقي بمسجده المسمى بـ (مسجد الفاتح) في استانبول، وكان بناؤه لها حول مسجده على مرحلتين :

المرحلة الأولى : بناؤه لمدارس الصحن، أربع منها إلى شمال المسجد، وأربع إلى جنوبه. وكانت هذه المدارس تتحلق حول ساحة كبيرة ؛ لهذا سميت هذه الساحة بـ (صحن الثماني). وكانت كل مدرسة تحوي قاعة رئيسة، يجري فيها التدريس، وخمس عشرة غرفة مقبّبة للطلاب، وغرفتين للأساتذة المساعدين، وغرفتين لحراس الباب، والخدم.

المرحلة الثانية : بناؤه للمدارس الموصّلة للصحن، وتسمّى أيضاً (تمة) ؛ لأنها حُصّصت للدراسات الأولية الإعدادية التي تؤهل للوصول إلى مدارس الصحن الثماني،

(١) من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول لـ د. ليلي الصبّاغ ، ص ٨٩ ، وانظر : المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، لها أيضاً ، ص ١٧١ .

وكانت التجهيزات في هذه المدارس أدنى مستوى من مدارس الصحن، حيث زودت كل مدرسة بثمان غرف غير مقببة، وتتسع كل واحدة لثلاثة طلاب.

وكان الطلاب في هذه المدارس الستة عشرة يدرسون عشرة علوم : القواعد، والنحو والمنطق، وعلوم الدين، وفقه اللغة، وعلم البيان، والمعاني، والإنشاء، والهندسة، والفلك. وإذا أتم الطالب الدراسة في هذه المدارس، وأتقن علومها، يلقَّب بـ (دانشمند) (أي : الحاصل على المعرفة)، وكان قبل ذلك يلقب بـ (صوفتا) (أي: المحترق في العلم). وبعد أن يصبح (دانشمند) يحق له أن يعلِّم الطلبة، كما أنَّ له المطالبة بتولِّي مدرسة من المدارس الصغيرة العامة. لكنه إذا أراد أن يرتقي إلى فئة العلماء كان من الضروري أن يقوم بدراسة متعمقة للشريعة والفقه، وأن يجتاز عدَّة فحوص.<sup>(١)</sup>

#### ٤- مدارس السلیمانیة :

هذه المدارس أنشأها سليمان القانوني (ت ٩٧٤هـ) حول مسجده في استانبول، المعروف بـ (مسجد السلیمانیة).

وقد تميزت هذه المدارس عن مدارس محمد الفاتح بأنها أكثر تنظيماً وتكاملاً ؛ حيث جعل التعليم فيها يمرّ عبر مراحل تعليمية تصل إلى اثنتي عشرة درجة. وهي :

١- ابتدائي خارج.

٢- حركتي خارج.

٣- ابتدائي داخل.

٤- حركتي داخل.

٥- الموصلة للصحن.

٦- صحن الثمان.

٧- ابتدائي الطميشلي.

٨- حركة الطميشلي.

٩- الموصلة للسلیمانیة.

(١) انظر: جميع ما جاء في مدارس الفاتح في كتاب: من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول، ص ٨٩-٩٠.

١٠- خوامس السليمانية.

١١- السليمانية.

١٢- دار الحديث.

وكان على كل طالب أن ينال في كل مرحلة (إجازة) تشهد له بإتقانه لما درسه، وتسمح له بالانتقال إلى الدرجة التي تليها. وعندما يصل إلى الدرجة السادسة يُطلق عليه (دانشمند)، ويُسمح له بمتابعة دراسته في المدارس الأعلى، وأن يعمل في الوقت نفسه مدرساً مساعداً في الدرجات الأدنى، ويسمى بـ (المعيد). وإذا واصل دراسته في المراحل العليا يصبح (مدرساً). وإذا أراد أن يترقى : عليه أن يبدأ بالتدريس في المرحلة الدنيا، ثم يرتقي تدريجياً، فإذا وصل في التدريس إلى الدرجة التاسعة يصبح مرشحاً لم نصب (الملا) أو (القاضي الكبير).<sup>(١)</sup>

٥- مدارس مسجد السلطان بايزيد :

وقد بناها السلطان بايزيد الثاني بن محمد الفاتح (ت ٩١٨هـ) بجوار مسجده المشهور في استانبول. وهي مختصة بدراسة الفقه. وهذه المدارس يتجه إليها غالباً من حصل على لقب (الدانشمند) ولا يرغب في متابعة التحصيل في السليمانية، فيدرس في هذه المدارس ويتخرج منها بدرجة : (ملازم).

وهذه المدارس تشترك مع المدارس الأخرى في غير مدينة استانبول من جهة التأهيل لشغل وظائف : نواب القضاة، أو القضاة العاديين، أو المفتين في الأقاليم. وإذا رغب الخريجون من هذه المدارس المتابعة ليصبحوا مدرسين : فإنه كان أمامهم سبع سنوات أخرى في المدارس العليا.<sup>(٢)</sup> هذه أبرز المدارس في تركيا، والتي درس فيها أبرز علماء الدولة، وقضاةها، والمفتون فيها.

(١) انظر: من أعلام الفكر العربي، ص ٩٠؛ المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ص ١٧١-١٧٣، وهما لـ د. ليلى الصباغ، وقد أحالت إلى : المجتمع الإسلامي والغرب، ١٤٤/٢-١٤٧ (النسخة الإنجليزية). وقد رجعت إلى الطبعة المترجمة فوجدتها ناقصة ليس فيها الموضع المحال إليه.

(٢) انظر: من أعلام الفكر العربي، ص ٩١؛ المجتمع العربي السوري، ص ١٧١، كلاهما لـ د. ليلى الصباغ. وقد أحالت إلى النسخة الإنجليزية من كتاب : المجتمع الإسلامي والغرب، ١٤٤/٢-١٤٧. وقد رجعت إلى الطبعة المترجمة، فوجدتها ناقصة ليس فيها الموضع المحال إليه.

## ثانيًا : المعلمون :

لقد تبين من خلال العرض السابق أن القيام بالتعليم في المدارس لا يوكل إلا لمن تأهل لذلك تأهلاً كافياً.

فلا بدّ من الانتهاء من المراحل الدنيا في الدراسة والوصول إلى رتبة (دانشمند)، سواء أكان ذلك في مدارس الصحن الثماني، أم المراحل الست الأول من مدارس السليمانية، أم أي مدرسة توّهل إلى ذلك. وبعد ذلك يترقى في التدريس والتعليم، إذ للمعلم عدة مراحل :

١- المعيد : وهو المدرس المساعد في الدرجات الدنيا، بحيث يستمع إلى الطلاب، ويعيد عليهم ما كانوا قد درسوه على أساتذتهم.

٢- المدرس : وهو الذي يواصل دراسته في المراحل الست المتبقية في مدارس السليمانية، وينال منها أكبر عدد من الإجازات.

٣- (الملا) أو (القاضي الكبير) : وهذا منصب لا يترشح إليه إلا من درّس في المراحل الدنيا، ثم ترقى فيها تدريجياً نحو العليا إلى أن يصل إلى الدرجة التاسعة من التدريس على الأقل.

ومن يترقى في التدريس تصبح له مكانة عالية في المجتمع، ويصير مرشحاً لتولّي أعلى المناصب الدينية، ومن أشهر هذه المناصب :

أ- شيخ الإسلام :

لقد استُحدث هذا المنصب في عهد السلطان سليمان القانوني (ت ٩٧٤هـ)، حيث اعتبر مفتي استانبول أعلى الموظفين الدينيين ورئيس العلماء، وكان يحقّ له إصدار فتوى بعزل السلطان نفسه، كما أنه هو الذي يعين المفتين في مراكز الولايات الكبيرة، وكذلك القضاة الحنفيين الكبار.

ومثل مفتي استانبول ساهم المفتون في مراكز الولايات في مختلف المجالات وأثّروا على سير الأحداث.<sup>(١)</sup>

ب- القاضي :

يلبي شيخ الإسلام في الرتبة كل من : قاضي عسكر روميلية، وقاضي عسكر الأناضول. ثم يأتي بعد ذلك عدد من القضاة الكبار في بعض مراكز الولايات، ويلقب كل هؤلاء القضاة بلقب (ملا) أو (ملا).

(١) انظر: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون، ص ٨١-٨٢؛ معجم الدولة العثمانية، ص ١١٢.



ورغم وجود قضاة معترف بهم لمختلف المذاهب : كان القاضي الرسمي في الدولة هو القاضي الحنفي، وأغلبهم من أصل رومي. وكانوا يعيّنون عادة لمدة سنة، تمّد أحياناً. وكان لهم نواب ينوبون عنهم عند غيابهم.<sup>(١)</sup>

### ثالثاً : المكتبات :

كانت المكتبات محل اهتمام كثير من السلاطين والأمراء وأهل الخير، وكانوا يلحقونها بالمدارس والجوامع، وكانت عاصمة الخلافة تزخر بعدد كبير من المكتبات، كذلك الحال في بقية الولايات. ومن أشهر هذه المكتبات :

١- مكتبة السلیمانية : وهي موجودة في جامع السلیمانية باستانبول، وقد ألحق بها مؤخراً أكثر المكتبات الوقفية في استانبول، مما جعلها تحتلّ مكانة مرموقة في عدد المخطوطات على مستوى العالم.

٢- المكتبة العمومية : وهي ملحقة بجامع بايزيد باستانبول.

٣- مكتبة الفاتح : وكانت موجودة في مسجد الفاتح في استانبول، إلا أنها ضُمَّت مؤخراً إلى السلیمانية.<sup>(٢)</sup>

ومن خلال هذا العرض يتّضح أنه على الرغم من الضعف السياسي إلا أنّ عصر المؤلف كان مزدهراً من الناحية العلمية ، ولا سيّما في عاصمة الخلافة ، فقد كانت تزخر بالعلماء والطلاب والمدارس النظامية والمكتبات.

(١) انظر: بلاد الشام ومصر ، ص ٨٢-٨٣ .

(٢) انظر: هذه المكتبات ومكتبات آخر في: نحات في المكتبة والبحث والمصادر للدكتور محمد الخطيب، ص ٥٥-٥٦ .

منها في المملكة العربية السعودية، وهذه الثلاث يبدو أنها مجلوبة من تركيا؛ بل إن إحدى هذه النسخ الثلاث منسوخة في القسطنطينية، وهذه النسخة هي نسخة جامعة الملك عبدالعزيز (أ)، وهي أقدم النسخ تاريخياً، حيث كتبت عام ١٠٦٥هـ، ويترجح أنها كتبت في عصر المؤلف.<sup>(١)</sup>

(١) انظر : المطلب المتعلق بوصف النسخ الخطية، ص ١٤١.

### المبحث الثالث : مولده ووفاته :

نما لا شك فيه : أنه عاش في القرن الحادي عشر الهجري. ويدل على ذلك أمور :

- ١- أن أقدم النسخ الخطية كتبت في تاريخ : ١٢ من شهر محرم، سنة ١٠٦٥هـ. والتي تليها كتبت سنة ١٠٦٩هـ.<sup>(١)</sup> وفي هاتين النسختين دليل على أنه كان حياً قبل هذين التاريخين.
- ٢- أنه يريد عرض كتابه على المفتي : أبي سعيد بن أسعد أفندي<sup>(٢)</sup>، وقد ولد أبو سعيد عام ١٠٠٣هـ، وتوفي عام ١٠٧٢هـ.<sup>(٣)</sup> وفي هذا دلالة أن ناظر زاده كان حياً بعد عام ١٠٠٣هـ يقيناً.

- ٣- أن آخر مراجع (تأليفاً) هو : الأشباه والنظائر لابن نجيم (ت ٩٧٠هـ)، وقد صرح ابن نجيم في نهاية أشباهه بأنه : « كان الفراغ منه في السابع والعشرين من جمادى الآخرة، سنة تسع وستين وتسعمائة »<sup>(٤)</sup>، وفي هذا دليل على أنه كان حياً بعد هذا التاريخ يقيناً.
- فكونه كان حياً ، بعد عامي ٩٦٩ هـ و ١٠٠٣ هـ ، وقبل عامي ١٠٦٥ هـ و ١٠٦٩ هـ فيه دلالة قاطعة بأنه عاش في القرن الحادي عشر الهجري.

إضافة إلى ذلك : فإنه يغلب على الظن أنه كان حياً عام ١٠٦١ هـ ؛ لأنه عندما ذكر المفتي : أبا سعيد بن أسعد: وصفه بأنه : « مفتي الأنام في هذه الأيام ».<sup>(٥)</sup> وقد « تولى الإفتاء سنة ١٠٦١ هـ، ثم عزل سنة ١٠٦٦ هـ »<sup>(٦)</sup>. مما يعني أنه أراد عرضه عليه -على أقل تقدير- عام ١٠٦١ هـ.

(١) وهما نسختا : جامعة الملك عبدالعزيز بمكة (أ) ، ونسخة (تبره) بتركيا.

(٢) وقد صرح بذلك في المقدمة ، ص ١٩٢ .

(٣) وسوف تأتي ترجمته عند ذكر المؤلف له ، ص ١٩٥ .

(٤) الأشباه ، ص ٥٢٢ (طبعة دار الفكر).

(٥) مقدمة الكتاب ، ص ١٩٤ .

(٦) تكملة شذرات الذهب لأكرم العلي ، ١٠٥/١ .

وأغلب الظن أنه لم يعيش بعد ذلك كثيرًا ؛ لأن المؤلف ذكر في المقدمة<sup>(١)</sup> أن قصده واختياره أن يزيد إلى آخر عمره ما وجد من القواعد، ويكتبها في حاشية هذا الكتاب بوجه يمكن عند الاستنساخ أن تكتب في الصلب، كما نبه في الخاتمة<sup>(٢)</sup> بأن تمام الكتاب حقيقة يكون بإنجاز ذلك الوعد. وقد بذلت غاية جهدي في استقراء ما أمكن الاطلاع عليه من فهارس المخطوطات؛ بحثًا عن نسخة حقق فيها ناظر زاده هذا الوعد، فتم العثور على عشر نسخ خطية للكتاب، لكنها جميعًا خالية من تحقيق هذه الرغبة؛ بل لم أجد له مؤلفات آخر إطلاقًا.

وفي العثور على عشر نسخ خطية للكتاب، وبعضها كتب بعد وفاة المؤلف يقينًا<sup>(٣)</sup>، في هذا دلالة على أن ناظر زاده لم يحقق ذلك الوعد ؛ لأنه لو كانت هناك نسخة حقق فيها ذلك الوعد لكانت هي المتداولة ؛ لأنها آخر ما كتب المؤلف. والذي يظهر أن عذره في عدم تحقيق ذلك الوعد : أنه وافته المنية قبل الستمكن من تحقيقه -والله أعلم-.

أما مكان ولادته ووفاته : فلم أعثر على ما يمكن أن يعتمد عليه في تقديرهما، لكن الغالب على الظن أن مكاتهما لا يخرج عن تركيا.<sup>(٤)</sup>

(١) ص ١٩٢ .

(٢) ص ١١٩ .

(٣) مثل نسخة متحف توبكاي (ب) ، كتبت عام ١١٦٨ هـ .

(٤) وقد سبق بيان مرجحات هذا الظن ، عند الحديث عن نسبه، ص ٣٩ .

## المبحث الرابع : نشأته وحياته :

يغلب على الظن أنه نشأ وعاش في تركيا.<sup>(١)</sup>

وإذا كان هناك مجال للاجتهاد في تحديد مكان نشأته : فيمكن أن يقال : يحتمل أنه بلدة (كليبولي) بتركيا ؛ لأن هناك عالماً يحتمل أن يكون ابناً لمحمد بن سليمان ناظر زاده، وهو عبدالرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان، المعروف بشيخي زاده (ت ١٠٧٨ هـ—)، صاحب كتاب (مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر).

وقد ورد في كتب التراجم أن هذا العالم من أهل (كليبولي) بتركيا.<sup>(٢)</sup>

أما حياته : فيبدو أنه عاش في القسطنطينية فترة من الزمن؛ لأنه أراد عرض كتابه على مفتي الأنام في تلك الأيام (وهو من يلقب بشيخ الإسلام)، ومن يزاول هذا العمل يكون مقيماً في القسطنطينية تبعاً للسلطان،<sup>(٣)</sup> كما أن أقدم النسخ -والتي يرجح أنها كتبت في عصر المؤلف- كتبت في القسطنطينية.<sup>(٤)</sup> ثم إنها كانت عاصمة الدولة العثمانية سياسياً

(١) وذلك من خلال القرائن التي سبق ذكرها ، ص ٣٩ .

(٢) والذي جعلني أورد هذا الاحتمال : هو أن والد هذا العالم هو محمد بن سليمان، وهذا مطابق لاسم المؤلف وأبيه، كما نُعت والده بالشيخ ؛ بل لقب بشيخي زاده (أي ابن الشيخ). وكون هذا الابن حنفي المذهب ، وعاش في بلاد الروم (تركيا)، وفي القرن الحادي عشر الهجري، كل هذه المعطيات تتسجم مع ناظر زاده أيضاً، وهو مجرد احتمال أذكره للبحث والنظر. والذي جعلني لا أجزم بذلك هو عدم الإشارة إلى ناظر زاده مطلقاً ؛ بل عدم وجود ما يزيد على (محمد بن سليمان)، كما أنني استعرضت مواضع متفرقة من كتاب (مجمع الأنهر) فلم أجده يشير إلى أبيه ، وأيضاً سألت أحد العلماء المهتمين بهذا الكتاب، وهو أ. د. أحمد فهمي أبو سنة ، سأته عن (ناظر زاده) ، وهل كان (شيخي زاده) يذكره في كتابه ؟ فأجابني بعدم العلم بذلك. وهذا الاحتمال وإن لم يكن هناك ما يؤكد ، لكنه يبقى وارداً ؛ لعدم وجود ما ينفيه. ولا يمكن أن يُرقى به إلى الجزم بأن شيخي زاده ابن لناظر زاده؛ لهذا اكتفيت بالإشارة إليه في هذا الموضع.

ومما يحسن التنبيه عليه : أن هناك علماء كثيرين اسمهم : محمد بن سليمان ، لكن لم تجتمع في أحدهم قرائن أقوى من القرائن التي اجتمعت في والد شيخي زاده ؛ لهذا لم أذكرهم.

(٣) انظر : معجم الدولة العثمانية ، ص ١١٣ ؛ بلاد الشام ومصر ، ص ٨٢ .

(٤) وهي نسخة (أ).

وعلمياً وبها أرقى المدارس العثمانية التي تخرج العلماء والقضاة والأساتذة والمفتين ، ويقصدها الطلبة من شتى البقاع. <sup>(١)</sup>

ولكي تتضح للقارئ معالم آخر من شخصية ناظر زاده يمكن إيراد ترجمة مختصرة لشيخ زاده بالنظر إلى احتمال كونه ابنه، أو على أقل تقدير قريباً له :

هو عبدالرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، ويعرف بداماد شيخ الإسلام (ت ١٠٧٨ هـ)، من أهل (كليبولي) (بتركيا)، وكان قاضياً بعسكر روم إيلي، من آثاره : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (فرغ من تأليفه ببلدة أدرنة بتركيا)، ونظم الفوائد في مسائل الخلاف بين الماتريديّة والأشعرية. <sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر : ما جاء في وصف الحالة العلمية ، ص ٣٢ .

<sup>(٢)</sup> انظر : كشف الظنون ، ١٨١٥/٢ هـ هدية العارفين ، ٥٤٩/١ ، الأعلام ، ٣٣٢/٣ ، معجم المؤلفين ، ١١١/٢ ،

تكملة شذرات الذهب ، ٣٦٣/١ .

## المبحث الخامس : طلبه العلم وشيوخه :

لقد تدرّج في طلب العلم، والذي يظهر أنه بدأ بالقرآن الكريم - شأنه شأن جل العلماء في تلك العصور وغيرها-، كما يبدو أنه تعلم علوم الشريعة والنحو والبلاغة، وبرع في علم الفقه وأصوله وقواعده- وهذا بالنظر إلى كون الكتاب مرآة له تحكي إتقانه لهذه العلوم الثلاثة ودراسته للعلوم الأخر-.

وكان أثناء طلبه العلم قد درس في العتبة العلية ولازم فيها، وله فيها بعض المحاولات في تأليف الرسائل إلى أن بلغ منزلة مرموقة في طلب العلم ؛ فأذن له بالإفتاء، وأمر بالتأليف؛ فآلف هذا الكتاب.

وبعد أن آلف هذا الكتاب أراد عرضه على شيخ الإسلام المفتي العام للدولة العثمانية، أبي سعيد بن أسعد أفندي (ت ١٠٧٢هـ) ، وكان يُجِلُّ هذا العالم ويقدره، وقد أثنى عليه كثيراً في مقدمة الكتاب، وما ذكره : أن طلبه العلم يحبون لقياه والاستفادة منه أكثر من حب صاحب الجمال للنظر في المرأة . فربما أنه من طلبه العلم الذين التقوا به، وتلمذوا عليه.<sup>(١)</sup>

(١) ولتوثيق ذلك : فإن جله مستنتج من بعض النصوص في الكتاب وهي :

- قوله -بعد الافتتاحية ، ص ١٨٨- : « لما أذنت بالإفتاء ، وأمرت بنقل المسائل؛ لتطمئن القلوب عند جواب السائل .... ».
- قوله - ص ١٩٢- : « ثم سنح في خلدي بعدما انتهى الإملاء إلى باب الباء .. أن أعرضه إلى سدة سنية لمن هو صاحب الفضل والكمال ، صاحب أذبال المجد والإجلال ، ... ألا وهو مفتي الأنام في هذه الأيام، أبو سعيد بن أسعد ، سعد الدنيا به ، كما سعد بأبه الأجد ، صار لديه كل من له العلم والكمال أحب من السجّاحل عند صاحب الجمال. عاجزاً عن إحصاء ثنائه ، مكتفياً بدعاء دوام بقاءه.... ».
- قوله - ص ٣٨٣- : « عرض إلي مسألة على طريق الاستيفاء... فلما عرض الفتوى على القاضي ... ».
- قوله - ص ٤٩٧- : « واضطربوا الشراح في طلب الفائدة في هذا القيد ، وقال كل واحد منهم ما قال : فإن كتبت رسالة مبيّنة ما ورد على أقوالهم ، وما وجدت من الفائدة في هذا القيد ، عند ملازمي في العتبة العلية، وعرضتها على بعض الفضلاء ... ».

### المبحث السادس : تلاميذه :

مما لا شك فيه : أنه لا يكاد يوجد عالم من غير تلاميذ، سواء قلوا أم كثروا. وقد حاولت أن استشفّ تلاميذ المؤلف من خلال قراءة الكتاب، فتمّ العثور على ما يدل على وجودهم، دون تحديد أسمائهم، وما يفيد في معرفة أعيانهم ؛ إذ هناك عدة مظاهر تدل على أنه كان يملّي كتابه على تلاميذه، ومن هذه المظاهر :

١- اسم الكتاب ؛ فهو (ترتيب الآلي في سلك الأمالي) : فكلمة الأمالي جمع (الإملاء)، ويفهم منها أنه كان يملّي كتابه على تلاميذه.<sup>(١)</sup>

٢- قوله : « ثم سنح في خلدي بعدما انتهى الإملاء إلى باب الباء ... ».<sup>(٢)</sup>

٣- قوله : « ولهذا المسائل نظائر، تركت ذكرها ؛ لظهور جوابها عن التخلف بأدنى

تأمل، بعدما سمعنا هذه الأجوبة .. ».<sup>(٣)</sup>

(١) وسوف يأتي شرح عنوان الكتاب عند ذكر المؤلف له، ص ١٩١ .

(٢) ص ١٩٢ .

(٣) ص ٨٩٦ .



## المبحث السابع : مذهبه الفقهي وعقيدته :

### أولاً : مذهبه الفقهي :

من المقطوع به أن المذهب الحنفي هو مذهبه الفقهي ؛ للأدلة الآتية :

- ١- الكتاب جميعه في تقرير المذهب الحنفي ونصرته، وذلك في قواعده الفقهية والأصولية ومسائله الفقهية ؛ بل لم يصرح بمخالفته المذهب الحنفي مطلقاً.
- ٢- عندما يذكر المذهب الحنفي أو علماءه، يذكره مقروناً بـ (نا) الفاعلين ؛ مما يعني أنه من جملة المنتمين إلى هذا المذهب. ومن ذلك: الرمز للمذهب أو علمائه بقوله : (عندنا)، أو (أئمتنا)، أو (علمائنا) أو (أصحابنا).<sup>(١)</sup>
- ٣- جميع المصادر التي صرح بها لا تخرج عن كتب المذهب الحنفي، وهي خمسة وأربعون كتاباً.<sup>(٢)</sup>

٤- كثرة ذكره لأئمة الحنفية وعلمائهم، وقلة ذكره لغيرهم.

- فقد ذكر الإمام أبا حنيفة إحدى وأربعين مرة.
- وذكر أبا يوسف أربعين مرة.
- وذكر محمد بن الحسن أربعاً وأربعين مرة.
- بينما ذكر الإمام مالكاً مرة واحدة فقط.
- والإمام الشافعي ثلاث عشرة مرة.
- والإمام أحمد مرة واحدة فقط.

### ثانياً : عقيدته :

لم يصرح المؤلف بعقيدته، كما لم يذكر ما يفيد في الجزم بعقيدته، لكن هناك بعض القرائن التي تفيد بمجموعها في ترجيح كونه سلفي المعتقد في الجملة، منها :

(١) انظر : ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٨٤، ٥٠٠ .

(٢) وسيأتي ذكرها عند بيان مصادره، ص ٩١ .

١- لم أجد في الكتاب ما يدل على خروجه عن عقيدة السلف الصالح، ولا تعرّضاً لها ولأئمتها بالتجريح والتنقيص. وبالجانب المقابل لم أجد يثني على عقيدة مخالفة لهم أو يشيد بأئمتها.

والأصل في المسلم : أنه على ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه والسلف الصالح، حتى يثبت خلاف ذلك.

٢- أن العصر والمكان الذي عاش فيه المؤلف كان فيه تيار من علماء الحنفية يتبنّى عقيدة السلف، ويدعو إلى توحيد الألوهية، ومحاربة القبور، والبدع ؛ فلعل المؤلف من علماء هذا التيار.

فمن علماء الحنفية الذين يمثلون هذا التيار :

- محيي الدين محمد البركوي الرومي (ت ٩٨١هـ)، صاحب كتاب (زيارة القبور الشرعية والشركية).
- أحمد بن محمد الأقحُصاري الرومي (ت ١٠٤٣هـ)، صاحب كتاب (مجالس الأبرار ومسالك الأخيار في شرح مائة حديث من المصابيح).
- صنع الله بن صنع الله الحلبي الحنفي المكي (ت ١١٢٠هـ)، صاحب كتاب (سيف الله على من كذب على أولياء الله).

والكتب الثلاثة المذكورة مطبوعة ومحققة، وفي مقدمة تحقيق كل منها ترجمة لحياة المؤلف، ومما يلفت النظر في هذه التراجم أنها موجزة، وفيها شح في المصادر.<sup>(١)</sup>

(١) فكتاب الزيارة : حققه أ. د. محمد الخميس ، وطبعه ضمن كتابه : المجموع المفيد في نقض القبرورية ونصرة التوحيد (من ص ١٨٥، إلى ص ٢٤٥) ، وقدم له بترجمة تقع في واحد وعشرين سطراً. ثم ذكر سبعة مصادر للترجمة أهمها : العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم. ص ٤٣٦-٤٣٧ .

وكتاب المجالس : انتخب منه أ. د. محمد الخميس أربعة مجالس ، وضمها إلى كتابه : المجموع المفيد (من ص ٣٥١-٤٠٠) ، وقدم لها بترجمة للمؤلف تقع في عشرة أسطر ، فيها اسمه ومولفاته وسنة وفاته ، كما ذكر في المقدمة أن الكتاب طبع كاملاً في طبعة حجرية قديمة. وقد أحال في الترجمة إلى مصدرين هما : هدية العارفين، ١٥٧/١، ومعجم المؤلفين ، ٨٣/٢ .

٣- أن المؤلف أثبت للمؤمنين رؤية الله تعالى يوم القيامة. وهذا المعتقد وإن كانت الأشاعرة والماتريدية يقولون به إلا أنهم يقيدون الرؤية بنفي الجهة. وقد أطلق المؤلف الرؤية ولم يقيد بها هذا القيد. وإطلاق الرؤية يتضمن إثبات الجهة.<sup>(١)</sup>

٤- أنه كان يثني على السلف الصالح، ويستدل بفهمهم للنصوص، ويشدد النكير على أهل البدع، ويحذر منهم. ومن ذلك :

● قوله : « والدليل على ما يقيي العمومات المخصوصات حجة : أنا توارثنا الاحتجاج بالعمومات المخصوصة من السلف من غير نكير ؛ فذلك آية كونها حجة بعد التخصيص »<sup>(٢)</sup>.

● قوله : « وإياكم والمبتدعين الضالين المضلين، وإنا شاهدنا في زماننا كثيراً من العوام أصغوا إلى مقالتهم المزخرفة، وغيروا بدلائلهم الباطلة الضعيفة، فوقعوا في ورطة الغواية حائرين، وسلكوا في طريق الضلالة سامرين »<sup>(٣)</sup>.

٥- أنه عندما ذكر إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل (ت ٢٤٠هـ) استقل عن المصدر الذي نقل منه السياق بوصف أحمد بـ (الإمام)<sup>(٤)</sup>. وهذا الوصف ينذر ذكره له وإطلاقه على أحد، حتى على أئمة الحنفية -رحمهم الله- !.

● فقد ذكر الإمام أبا حنيفة : إحدى وأربعين مرة، ولم يصفه بالإمام إلا ثلاث مرات.<sup>(٥)</sup>

= وكتاب سيف الله : حققه علي رضا بن عبدالله ، وقدم له معالي الشيخ صالح الفوزان. وما ذكره المحقق في المقدمة نبذة عن المؤلف تقع في ستة أسطر ، ذكر فيها اسمه وشهرته ومؤلفاته وسنة وفاته. وقد أحال في الترجمة إلى مصدرين هما : هدية العارفين ، ١/ ٤٢٨ ، ومعجم المؤلفين ، رقم (٦٢٤١). ولقد بحثت في تراجم هؤلاء العلماء عن ذكر لناظر زاده تيمًا ، فلم أجده ؛ بل إن هؤلاء العلماء يشتركون معه في قلة الترجمة ، وشح مصادرهما !.

(١) انظر : نص كلامه ، وما جاء في التعليق عليه ، ص ٥٦٣ .

(٢) ص ٨٣٦ .

(٣) ص ٨٧٦ .

(٤) انظر : ص ٦٨٠ .

(٥) وهي ص ٢٧٨ ، ٩٠٦ ، ٩٥٨ .

- وذكر أبا يوسف : أربعين مرة، ومحمد بن الحسن : أربعاً وأربعين مرة وقد رمز لهما مرتين بقوله : (الإمامان) وذلك في معرض تمييزهما عن الإمام أبي حنيفة.<sup>(١)</sup>
- وذكر الإمام الشافعي : ثلاث عشرة مرة، والإمام مالكاً : مرة واحدة، ولم يصفهما بـ : (الإمام)<sup>(٢)</sup>.

وهذا ليس تنقيصاً لهؤلاء، فهم جميعاً من أئمة أهل السنة والجماعة، ولكن لما كان الإمام أحمد أكثرهم نصرة للسنة، وتحملاً للابتلاء في سبيل ذلك خصّه بوصف الإمام - هذا والله أعلم -.

(١) وهما ص ٥١٥، و ٨٩٣.

(٢) ولتوثيق ذلك انظر : فهرس الأعلام.

## المبحث الثامن : مؤلفاته :

- ١- ترتيب الآلي في سلك الأمالي -وهو هذا الكتاب الذي بين يديك-.
  - ٢- رسالة تتعلق بالتحليف على فعل الآخرين.<sup>(١)</sup>
  - ٣- رسالة تتعلق بطلب الفائدة في قيد ذكره صاحب (الهداية)، واضطرب شراحها في بيان هذه الفائدة.<sup>(٢)</sup>
- هذا غاية ما أمكن الوقوف عليه من مؤلفاته، على الرغم من البحث الطويل في  
فهارس المخطوطات والكتب.

(١) أشار إليها المؤلف، ص ٤٨٨ ، وقد بحث عنها في جميع ما اطلعت عليه من فهارس المخطوطات فلم أجد لها ذكراً.

(٢) أشار إليها المؤلف ، ص ٤٩٧، ولم أجد لها ذكراً في جميع ما وقفت عليه من فهارس المخطوطات.

## المبحث التاسع : مكانته العلمية :

إن خير ما يحكي مكانة أي عالم : آثاره العلمية، من مؤلفات ودروس وأعمال علمية ونحو ذلك. وهذا ما يمكن أن يدركه القارئ من خلال قراءة هذا الكتاب.<sup>(١)</sup>

وقد أدرك بعض العلماء والمهتمين قيمة هذا الكتاب ، ومكانة مؤلفه، فمنهم من ترجم ذلك عملياً واستفاد منه كثيراً، ومنهم من دون انطباعه عنه وعن مؤلفه :

- فممن استفاد منه : أبو سعيد الخادمي (ت ١١٧٦هـ) في قواعده التي ختم بها كتابه: (بجامع الحقائق) ؛ إذ لم يكد يخرج عن قواعد ناظر زاده.<sup>(٢)</sup>
- ومن دون انطباعه :

- أحد المطلعين على نسخة (هـ)؛ حيث دون انطباعه عن الكتاب والمؤلف بيت شعر قال فيه :

**في الزوايا خبايا وفي الرجال بقايا**

- د. محمد بن عبدالغفار الشريف، حيث قال : « والكتاب يجمع القواعد الفقهية، والأصولية، والضوابط الفقهية، مع ذكر الفروع المخرجة عليها. وهو من الكتب النادرة، ويدل على سعة علم مصنفه، ودقة نظره ». <sup>(٣)</sup>

(١) وسوف يأتي إبراز طائفة من الجوانب الإيجابية عند تقويم الكتاب، ص ١١٢ .

(٢) وسوف يأتي بيان ذلك مفصلاً عند الحديث عن استفاد منه، ص ١٠٠ .

(٣) مقدمة تحقيقه لكتاب المجموع المذهب في قواعد المذهب، للعلاني، ٥٩/١.

## **الفصل الثاني : الكتاب :**

ويتضمن المباحث الآتية :

المبحث الأول : الغرض من تأليف الكتاب.

المبحث الثاني : موضوعات الكتاب.

المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الرابع : مصادره، وطريقة استفادته منها.

المبحث الخامس : من استفاد منه.

المبحث السادس : تقويم الكتاب.





### المبحث الأول : الغرض من تأليف الكتاب :

المح المؤلف إلى الغرض الذي دفعه إلى تأليف هذا الكتاب في بداية شروعه فيه، حيث قال -بعد الديباجة- : «لَمَّا أُذِنْتُ بالإفتاء، وأمرت بنقل المسائل؛ لتطمئن القلوب عند جواب السائل، فتصفحْتُ كُتُبَ الأئمة المهتدين من علماء الدين...»<sup>(١)</sup>.

فهذه العبارة تدل على أن الغرض الذي من أجله أُلِفَ هذا الكتاب ابتداءً هو: كونه عندما أُذِنَ له بالإفتاء أمر بتأليف كتاب يجمع فيه مآخذ المسائل الفقهية، والقواعد التي ترجع إليها؛ لكي يعلّل المسائل التي يُسْتَفْتَى عنها بهذه القواعد، فيحصل اطمئنان في قلوب المستفتين؛ فاستجابة لذلك الطلب كانت فكرة الكتاب، وتحقيقاً للهدف المذكور بذل المؤلف غاية جهده في إثبات دليّة القواعد؛ وذلك بصياغتها على أنها قضايا كلية، وبيان علة تخلف بعض الأحكام التي قد يُتَوَهَّم أنها تخوّم كلّيّة تلك القواعد، وتمنع أطرادها.

وبعد انتهاء المؤلف من هذا الكتاب ظهر له غرض آخر، وهو أن يَلْقَى كتابه قبلاً عند مفتي الدولة العثمانية - في ذلك الوقت - أبي سعيد محمد بن أسعد أفندي (ت ١٠٧٢هـ).

وقد صرّح بذلك في نهاية المقدمة، فقال : «ثم سنح في خلدي بعدما انتهى الإملاء إلى باب الباء ... أن أعرضه إلى ... مفتي الأنام في هذه الأيام، أبو سعيد بن أسعد ...، فالارتجاء من نائلكم المأمول الإجراء عليه قلم القبول، فطوبى لي إن أوتيت سؤالاً، وإلا خاب ظني وأملّي»<sup>(٢)</sup>.

(١) ص ١٨٨-١٨٩.

(٢) ص ١٩٢-١٩٧.

## المبحث الثاني : موضوعات الكتاب :

هذا الكتاب يُصنّف ضمن كتب القواعد الفقهية؛ إذ جُلّ قواعده قواعدُ فقهية، فيكون موضوعه هو موضوع علم القواعد الفقهية.

وإذا كان «موضوع كل علم : ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الدّائِية»<sup>(١)</sup>، فإن موضوع علم القواعد الفقهية هو : «فعل المكلف»<sup>(٢)</sup>، أو بعبارة أكثر شمولاً ودقّة : «هو القضايا الفقهية الكلية، من حيث دلالتها على حكم الفروع الفقهية المتشابهة المنضبطة بها، والفروع الدّاخلية في تلك القضايا، وما استثنى منها لأسباب خاصّة»<sup>(٣)</sup>.

هذا ما اختاره شيخنا د. يعقوب الباحسين، وقد استفاده من معنى القواعد الفقهية ومراد العلماء بالأشباه والنظائر فيها...

إلاّ أنه - حفظه الله - لفت النظر إلى أنّ الواقع التطبيقي (المتمثل في مؤلفات هذا العلم) لم يلتزم فيه بهذا الموضوع، حيث وُجد أن كثيراً من الكتب فيها تساهل في هذا الشأن، وإقحام لطائفة من الموضوعات، والفوائد التي لا ينطبق عليها المصطلح الدقيق لهذا العلم.

بخلاف هذا الكتاب، فإن من يستقرئ قواعده ومباحثه يجد أنّها لا تكاد تخرج عن الموضوع المذكور، وإذا خرجت عنه ظاهراً فإنّما يكون ذلك «بذكر بعض القواعد التي هي أصولية في الواقع، وبَحْثُها علماء الأصول في كتبهم، ولكن لكثرة استعمال الفقهاء لها في كتب الفقه، والانتفاع بها في تخريج بعض الأحكام، وجمع الفروع تحتها، أو لما تحمل من سمة القاعدة الفقهية، باعتبار أن موضوعها يصلح أن يكون فعل المكلف : عُرفت باسم القواعد الفقهية وجرت مجراها»<sup>(٤)</sup>، فهي وإن كانت أصولية في الظاهر إلاّ

(١) تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ص ٢٣؛ وانظر الرسالة الشمسية المطبوعة مع الكتاب السابق،

ص ٢٢؛ ومع شرحها : تيسر القواعد المنطقية (وهو تسهيل للشرح السابق)، ص ١٨-٢١؛ حاشية الصبان على شرح السلم للملوي، ص ٣٣.

(٢) القواعد الفقهية - د. علي الندوي، ص ٤٣٩.

(٣) القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص ١١٠.

(٤) القواعد الفقهية - د. علي الندوي، ص ٤٣٩.

أما يمكن أن تكون فقهية من جهة أخرى، فتكون داخلة تحت موضوع القواعد الفقهية.

ولو عدت إلى الموضوع المذكور للقواعد الفقهية، فإن الجانب الأخير منه (وهو بيان ما استثنى من القواعد لأسباب خاصة) يخدم الغرض من تأليف هذا الكتاب<sup>(١)</sup>؛ من حيث إن بيان علّة تخلف بعض الأحكام عن القاعدة يُبقي القاعدة كلّية مطّردة، تصلح أن تكون أدلة للأحكام.

وبما أن هذا الجانب له هذه المزية اعتنى به المؤلف عناية فائقة، وليس من المبالغة القول بأنه يكاد يكون هو الدائرة التي يتحرّك فيها هذا الكتاب؛ إذ إن الكتاب بمجموعه يشكّل دراسة للمسائل التي قيل إنها مستثناة من القواعد، وبيان لكونها لم تدخل تحت القاعدة أصلاً؛ لتخلف شرط أو وجود مانع.

وتتحلى هذه الأمور - إن شاء الله - بعرض شامل ومختصر لما احتواه هذا الكتاب من قواعد وموضوعات، على النحو الآتي :

١- الكتاب جميعه في القواعد، فقد قسّمه مؤلفه - بعد المقدّمة - إلى سبعة وعشرين باباً، تتضمّن حروف الهجاء عدا حرف (الظاء). وجعل تحت كل حرف القواعد التي تبدأ بذلك الحرف.

٢- تضمّنت المقدمة ما يأتي :

أ- الخطبة.

ب- اسم المؤلف واسم الكتاب.

ج- الغرض من التأليف، وهو كونه عندما أذن له بالإفتاء أمر بتأليف كتاب يجمع فيه مآخذ المسائل الفقهية، والقواعد التي ترجع إليها؛ لكي يعلّل المسائل التي يُستفتى عنها بهذه القواعد، فيحصل اطمئنان في قلوب المستفتين؛ فاستجابة لذلك الطلب كانت فكرة الكتاب، وتحقيقاً لهذا الغرض كانت مادّة هذا الكتاب.

(١) انظر الغرض مفصّلاً في الصفحة قبل السابقة.

د- منهجه في التأليف، ويتلخص في كونه انتقى من القواعد ما يصلح أن يكون دليلاً للأحكام، ورتبها على حروف الهجاء، واعتنى ببيان سبب تخلف بعض الأحكام عن القواعد، إما بالتصريح بالسبب، أو الإشارة إليه.

هـ- كما تضمنت : أنه بعد انتهائه من الكتاب ظهر له أن يعرضه على مفتي الدولة العثمانية - في ذلك الوقت - أبي سعيد محمد بن أسعد أفندي (ت ١٠٧٢ هـ)؛ لعل الكتاب يلقي قبولاً منه.

٣- ثم أورد بعد ذلك سبعة وعشرين باباً، بيّنها على النحو الآتي :

#### باب الألف :

وهو أكبر الأبواب حجماً؛ إذ يشكّل سدس الكتاب تقريباً، ويتكوّن من (٥٠) قاعدة، أولها : «الأمْرُ لَا يَضْمَنُ بِالْأَمْرِ»، وآخرها : «إِيجَابُ الْعَبْدِ مَعْتَبَرٌ بِإِيجَابِ اللَّهِ تَعَالَى». وبعض قواعد هذا الباب يمكن أن يجمعها موضوع واحد، كالقاعدة ١٨ و ١٩ و ٢٠، يجمعها موضوع الاستثناء، والقاعدة ٢٢ و ٢٥-٣١، يجمعها موضوع الاستصحاب، والقواعد من ٣٨ إلى ٤٥، يجمعها موضوع الإقرار.

وحيث إن قواعد الكتاب مرتبة على حروف الهجاء فإن هذا لم يكن مقصوداً، إنما كان عفويّاً بسبب اشتراك بعضها بالبدء بكلمة الاستثناء، أو الأصل، أو الإقرار.

#### باب الباء :

وقد تضمّن اثنتي عشرة قاعدة، أولها : ق ٥١ : «الْبَعْضُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْكُلِّ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي». وآخرها : ق ٦٢ : «الْبَيْعُ لَا يُزِيلُ مِلْكَ الْيَدِ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِلَيْهِ الثَّمَنُ».

#### باب التاء :

ويأتي في الدرجة الثالثة، بعد باب الألف والميم، من جهة عدد القواعد، حيث تضمّن تسعاً وعشرين قاعدة، أولها : ق ٦٣ : «التَّابِعُ لَا يُفَرِّدُ بِالْحُكْمِ»، وآخرها : ق ٩١ : «التَّوْبَةُ عَلَى حَسَبِ الْجِنَايَةِ».

## باب الثاء :

وقد تضمن سبع قواعد، أولها : ق ٩٢ : «الثابتُ اقتضاءُ كالثابتِ نصًّا»، وآخرها : ق ٩٨ : «الثابتُ قطعًا أو ظاهرًا لا يؤخرُ لموهوم».

## باب الجيم :

وقد تضمن تسع قواعد، أولها : ق ٩٩ : «جَازَ إقامةُ البَيِّنَةِ مَعَ الإقرارِ في كلِّ موضعٍ يتوقَّعُ الضررُ مِنْ غيرِ المقرِّ لولاها». وآخرها : ق ١٠٧ : «جَهَالَةُ المَكْفُولِ لَهُ تُبْطِلُ الكفالةَ، وكذا جهالةُ المكفولِ عنه».

## باب الحاء :

وقد تضمن إحدى عشرة قاعدة، أولها : ق ١٠٨ : «الحاجةُ تُنْزِلُ منزلةَ الضرورةِ، عامةٌ كانتْ أو خاصةً». وآخرها : ق ١١٨ : «الحيلةُ لدفعِ الضررِ عَنْ نَفْسِهِ جائزةٌ، وإنْ تضرَّرَ الغيرُ في ضِمْنِهِ».

## باب الخاء :

وقد تضمنَ قاعدتين، وهما : ق ١١٩ : «الخاصُّ يتناولُ المخصوصَ قطعًا»، وق ١٢٠ : «الخِراجُ بالضمان».

## باب الدال :

وقد تضمنَ ثماني قواعد، أولها : ق ١٢١ : «الدَّاخلُ تَحْتَ العَقْدِ عملٌ سليمٌ، والمُفسدُ غيرُ داخلٍ». وآخرها : ق ١٢٨ : «الدَّيُونُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا».

## باب الذال :

وقد تضمن قاعدة واحدة، وهي : ق ١٢٩ : «ذِكْرُ بَعْضٍ مَا لَا يَتَحَرَّأُ كَذِكْرٍ كُلِّهِ».

## باب الراء :

وهو يتضمَّن ستَّ قواعد، أولها : ق ١٣٠ : «الرُّؤْيَةُ مِنَ الزُّجَّاجِ رُؤْيَةٌ حَقِيقَةٌ». وآخرها : ق ١٣٥ : «الرُّسُولُ مُعَبَّرٌ وَسَفِيرٌ، فَكَلَامُهُ ككَلَامِ المُرْسِلِ».

## باب الزاء :

ويتضمن قاعدة واحدة، وهي : ق ١٣٦ : «الزِيَادَةُ الْمُنْفَصِلَةُ غَيْرُ الْمُتَوَلِّدَةِ مِنَ الْأَصْلِ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ».

## باب السين :

ويتضمن ثماني قواعد، أولها : ق ١٣٧ : «السَّاقُطُ لَا يَعُودُ». وآخرها : ق ١٤٤ : «السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ».

## باب الشين :

ويتضمن ثماني قواعد، أولها : ق ١٤٥ : «الشَّرْطُ يُقَابِلُ الْمَشْرُوطَ جُمْلَةً وَلَا يُقَابِلُهُ أَجْزَاءً». وآخرها : ق ١٥٢ : «الشَّيْءُ إِنَّمَا يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ إِذَا تَسَاوَيَا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ».

## باب الصاد :

ويتضمن قاعدتين، إحداهما : ق ١٥٣ : «الصَّرِيحُ يُفَوِّتُ الدَّلَالَهَ». والثانية : ق ١٥٤ : «صِحَّةُ الْحَلْفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا».

## باب الضاد :

ويتضمن خمس قواعد، الأولى منها : ق ١٥٥ : «الضَّرَرُ يُزَالُ». والأخيرة منها : ق ١٥٩ : «الضَّمَانُ بِالْتَّعْزِيرِ مَخْصُوصٌ بِالْمَعَاوَضَاتِ».

## باب الطاء :

ويتضمن قاعدة واحدة، وهي : ق ١٦٠ : «طَرَفِي التَّرْجِيحِ إِذَا تَعَارَضَا كَانَ الرَّجْحَانُ فِي الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ فِي الْحَالِ».

## باب العين :

ويشمل إحدى عشرة قاعدة، أولها : ق ١٦١ : «الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ». وآخرها : ق ١٧١ : «الْعَوَضُ يُوزَعُ عَلَى الْمُعَوَّضِ أَجْزَاءً».

## باب الغين :

ويتضمن قاعدة واحدة، وهي : ق ١٧٢ : «الْعُرْمُ بِالْعُنْمِ».

## باب الفاء :

ويشمل ثلاث قواعد، أولها : ق ١٧٣ : «الْفَتْوَى فِي حَقِّ الْجَاهِلِ كَالْجَهَادِ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ». وآخرها : ق ١٧٥ : «الْفَرْعُ الْمُخْتَصُّ بِأَصْلٍ وَجُودِهِ يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ أَصْلِهِ».

## باب القاف :

ويشمل ثماني قواعد، أولها : ق ١٧٦ : «الْقَدِيمُ يُتْرَكُ عَلَى قَدَمِهِ». وآخرها : ق ١٨٣ : «الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ».

## باب الكاف :

ويتضمن تسع قواعد، أولها : ق ١٨٤ : «الْكِتَابُ مِنَ الْعَائِبِ كَالْخِطَابِ مِنَ الْحَاضِرِ». وآخرها : ق ١٩٢ : «الْكَيْلِيُّ وَالْوَزْنِيُّ مَبِيعٌ بِأَعْيَانِهِمَا، ثَمَنٌ بِأَوْصَافِهِمَا».

## باب اللام :

ويتضمن اثنتين وعشرين قاعدة، أولها : ق ١٩٣ : «لَا يُنَالَى بِاخْتِلَافِ الْأَسْبَابِ عِنْدَ سَلَامَةِ الْمَقْصُودِ». وآخرها : ق ٢١٤ : «لَوْ حَكَى مَا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاةً لِلْحَالِ لَا يَصْدَقُ فِيمَا حَكَى بِلَا بَيِّنَةٍ».

## باب الميم :

وهو يأتي بالدرجة الثانية بعد باب الألف من جهة عدد القواعد؛ إذ يشتمل على اثنتين وثلاثين قاعدة، أولها : ق ٢١٥ : «مَا لَا يَكُونُ لَازِمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ». وآخرها : ق ٢٤٦ : «الْمَوْتُ يُنَافِي الْمَوْجِبَ لَا الْمُبْطِلَ».

## باب النون :

ويتضمن خمس قواعد، أولها : ق ٢٤٧ : «النَّصُّ : مِنْ وَجْهِ الْبَيَانِ، يَتَرَجَّحُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمَفْسَّرُ عَلَيْهِمَا، وَالْمُحْكَمُ عَلَى الْكُلِّ». وآخرها : ق ٢٥١ : «النِّيَابَةُ تُجْرِي فِي الْإِسْتِخْلَافِ، لَا الْحَلِيفِ».

## باب الواو :

ويتضمن ست قواعد، أولها : ق ٢٥٢ : «الوَاجِبُ شَرْعًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءٍ». وآخرها : ق ٢٥٧ : «ومن أحكام المجاز : وجود ما أريد به، خاصًا كان أو عامًا».

باب الهاء :

ويتضمن قاعدة واحدة، وهي : ق ٢٥٨ : «هَلَاكُ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِشِرَاءٍ بَاطِلٍ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ».

باب الياء :

ويتضمن ثماني قواعد، أولها : ق ٢٥٩ : «يُحْتَمَلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِأَجْلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ». وآخرها : ق ٢٦٦ : «يَوْمُ الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقَضَاءِ، بِخِلَافِ يَوْمِ الْقَتْلِ».

٤- في أثناء شرح المؤلف للقواعد كان يُعنى بتضمين الشرح المسائل التي قيل إنها مستثناة من القاعدة، وبيّن علّة تخلفها عنها؛ وذلك لإثبات كون القواعد أحكامًا كلية، لا أكثرية؛ ليصلح الاستدلال بها.

وربما اكفى في شرح القاعدة بذكر المسائل التي قيل إنها خارجة عن القاعدة مع الجواب عنها.

فمثلاً القاعدة الأولى بدأ شرحها بقوله : «وخرج عن هذا الأصل مسائل، منها ...»<sup>(١)</sup>، والقاعدة قبل الأخيرة بدأ شرحها باللفظ السابق أيضًا<sup>(٢)</sup>.

كما أنّ أكبر الأبواب (من جهة عدد القواعد) هو باب الألف، ثم الميم، ثم الناء، وقد تضمن باب الألف (٥٠) قاعدة، وورد في (١٩) منها تقريباً بيان لعدد من المسائل التي قد يُتوهم كونها مستثناة من القاعدة. وتضمن باب الميم (٣٢) قاعدة، وورد في (١٩) منها تقريباً بيان لعدد من المسائل التي قد يتوهم كونها خارجة عن القاعدة. كما تضمن باب الناء (٢٩) قاعدة، وقد ورد في (١٦) منها تقريباً بيان بمجموعة من المسائل المستثناة

(١) ص ٢٠٢.

(٢) انظر ص ١١٨٤.



التي قد يتوهم كونها خارجة عن القاعدة. وربما أضاف في شرح هذه القواعد بعض القيود المهمة التي تضيق نطاقها وتجعلها أكثر إحكامًا.

٥- وتما احتواه شرح القواعد : طائفة من الفروع الفقهية التي كان يذكرها لإيضاح القاعدة وتجليه معناها. إلا أن اعتناؤه بها كان أقل من اعتناؤه بالمسائل المستثناة؛ إذ كثيرًا ما كان يعرض صفيًا عن الاستطراد في الفروع، فيكتفي، بفرع أو فرعين، وربما قال عقب ذلك : «وفروع هذه القاعدة كثيرة»<sup>(١)</sup>.

وتما يؤكد عدم اعتناؤه بالفروع أنه في شرحه لقواعد باب الألف اكتفى بمثال واحد فقط لعشرين قاعدة من قواعد الخمسين<sup>(٢)</sup>، هذا على الرغم من كونه هو الباب الأول، والشأن في الباب الأول أن يكون نفس المؤلف فيه أطول من أي باب بعده!

٦- كما احتوى الكتاب طائفة من نصوص الكتاب والسنة، والأغلب من هذه النصوص يُذكر استدلالاً على الفروع الفقهية، وليس على القواعد.

٧- وأيضًا احتوى بعض الآثار عن الصحابة والتابعين، وكثيرًا من أقوال أئمة الحنفية وعلمائهم، كالإمام أبي حنيفة، وصاحبيه، والمرغيناني (ت ٥٩٣هـ) (صاحب الهداية)، والباقر (ت ٧٨٦هـ) (صاحب العناية)، والملا خسرو (ت ٨٨٥هـ) (صاحب الدرر)، وابن نجيم (ت ٩٧٠هـ) (صاحب الأشباه)، وأيضًا الحَبَّازي (ت ٦٩١هـ) (صاحب المغني)، وغيرهم.

(١) ص ٢٨٩.

(٢) وهي القواعد الآتية : ٥، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٤،

### المبحث الثالث : منهج المؤلف في كتابه :

إنَّ أيَّ كتاب يولَّف لابد أن تكون له خطةٌ تتضمَّن موضوعاته الرئيسة، ومنهجٌ يُسار عليه في تطبيق هذه الخطة.

وإذا كانت خطة الكتاب وموضوعاته يمكن أن يعرفها القارئ بأدنى نظر إلى الكتاب، فإنَّ المنهج بخلاف ذلك؛ إذ يصعب على القارئ معرفته إلاَّ بعد تأمُّلٍ دقيقٍ، واستقراء وافٍ لمحتوى الكتاب؛ لهذا فإنَّ المؤلفين قديماً وحديثاً اعتنوا ببيان الجوانب المهمة للمنهج في مقدمات كتبهم؛ لما في ذلك من أثرٍ بالغ في فهم الكتاب، وتصوّره.

ومن هؤلاء المؤلفين : ناظر زاده - رحمه الله-، حيث صرَّح بالجوانب المهمة لمنهجه بقوله :

«لَمَّا أُذِنْتُ بالإفتاء، وأمرتُ بنقل المسائل؛ لتطمئن القلوب عند جواب السائل، فتصفحت كتب الأئمة المهتدين من علماء الدين، ووجدت قواعد وأصولاً تصلح أن تكون للجواب دليلاً، وربتها في هذه الجريدة على حروف الهجاء، من الألف والباء إلى الياء؛ تسهيلاً لإحضارها في البال، وإحصارها لدى السؤال.

وأوردت علّة تخلف بعض الأحكام عن هذه القواعد في بدء النظر، وتبادر الأوهام، بعضها بالصُّراح، وبعضها بالإشارة في سياق الكلام؛ لئلا يرد التقصُّص على الاطراد ولا تخرج عن كونها دليلاً عند الإيراد ...»<sup>(١)</sup>.

وعلى ضوء هذه الخلاصة الدّقيقة للجوانب المهمة في منهج ناظر زاده، ومن خلال العمل في التحقيق، وما نتج عنه من استقراء لمحتويات الكتاب : يمكن إيضاح منهجه في قواعده، ومنهجه في التعليق عليها على النحو الآتي :

#### أولاً : منهجه في القواعد :

١- رتب قواعده على حروف الهجاء، من الألف والباء إلى الياء، وجعل كل حرف في باب مستقل، وسماه باسم ذلك الحرف، وضمّنه القواعد التي تبدأ بذلك الحرف، ولم يترك

من حروف الهجاء إلا حرفاً واحداً، وهو الظاد؛ لعدم وجود قواعد عنده تبدأ بهذا الحرف، كما أنه قدّم حرف (الواو) على (الهاء)، وهذا التقديم مستعمل في بعض الكتب؛ كـ(الصحاح للجوهري)، و(كشف الظنون) لحاجي خليفة، إلا أنه خلاف السائد.

وإذا كان هذا منهجه في تصنيف قواعده إلى سبعة وعشرين باباً، تمثل حلّ حروف الهجاء، فإنه لم يكن له منهج مطّرد في ترتيب قواعد الباب الواحد؛ إذ لم يرتبها بحسب الحرف الثاني والذي يليه من حروف القاعدة، كما لم يرتبها حسب موضوع القاعدة ...، إلّا أنه كان يحرص على جعل القواعد التي تبدأ بكلماتٍ متقاربة في اللفظ متتالية في الذكر، كالقواعد التي تبدأ بـ (إذا) و(الاستثناء) و(الأصل) و(الإقرار) و(بقاء) و(التابع) و(الضرر) و(الوصف) وهكذا ...

٢- اختار صياغة قواعده بألفاظ محكمة ودقيقة، تصدق عليها حقيقة القواعد التي قرّرها كثير من العلماء، وهي أنّها : «قضايا كلية»<sup>(١)</sup>، أي : جُمْلٌ خبرية، تحتل الصدق والكذب لذاقها؛ إذ فيها نسبة أمر لأمر، أو نفيه عنه، وهذه القضايا تنطبق على جميع أفرادها. ولم يخالف هذا المنهج إلا في قاعدة واحدة، وهي : ق ٣٦ : «الْأَعْيَانُ الْمَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا»؛ فهذه العبارة أشبه ما تكون بالعنوان؛ إذ عند تعليق المؤلف عليها بين أقسام الأعيان من حيث الضمان وعدمه، واختار أحد هذه الأقسام (وهو : «الْأَعْيَانُ الْمَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا») وجعله كالعنوان لما تحته.

ووجه مخالفة هذه العبارة لمنهج المؤلف هو عدم انطباق حدّ القاعدة عليها؛ لأن هذه العبارة لا تمثل أبسط أنواع القضية عند المناطقة، فضلاً عن كونها ليست كلية. إذ إن القضية - عندهم - منها ما هو بسيط (وهي القضية الحملية)، ومنها ما هو مركّب (وهي القضية الشرطية المركبة من أكثر من قضية حملية). و«الحملية إنما تتحقق بأجزاء ثلاثة : - محكوم عليه، ويسمّى موضوعاً.

<sup>(١)</sup> وهذا تعريف صدر الشريعة في (التوضيح)، ٢٠/١ واختيار شيخنا د. يعقوب الباحسين في (القواعد الفقهية)، ص ٣٧.

- ومحكوم به، ويسمى محمولاً.

- ونسبة بينهما، بما يرتبط المحمول بالموضوع<sup>(١)</sup>، وهذه النسبة ينتج عنها «حكم، وهو إدراك أن النسبة واقعة إن كانت القضية موجبة، وليست بواقعة إن كانت سالبة»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت أبسط أنواع القضايا تحتاج إلى هذه الأجزاء الثلاثة، فإن العبارة المذكورة ليس فيها إلا جزء واحد، وهو المحكوم عليه؛ إذ ورد فيها : «الأعيان المضمونة بنفسها» (وهو المحكوم عليه)، ولم يرد فيها ما حكم به على هذه الأعيان المضمونة بنفسها، ومن باب أولى لا يمكن إدراك النسبة الحكمية، والحكم بوقوعها.

٣- عند صياغة ناظرزاده لقواعده كان يصوغها وفق المذهب الحنفي، سواء وافقهم غيرهم من العلماء أم لا؛ بل إن بعض القواعد تكون مخالفة لما عليه الجمهور، وعند التعليق عليها لا يبين الخلاف فيها، وإن تطرق إليه يكون بإشارة مقتضبة.

فمن القواعد الخلافية التي لم يبين الخلاف فيها :

- ق ٧ : «الأجر والضمان لا يجتمعان».

- ق ٢٢ : «لاستصحاب حجة دافعة لا مثبتة».

- ق ١٦٠ : «طرفي الترجيح إذا تعارضا كان الرجحان في الذات أحق منه في الحال».

- ق ١٦٢ : «العام يوجب الحكم فيما يتناولُه يقيناً».

- ق ٢٢١ : «ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه».

- ومعناها القاعدة رقم (٢٤٨).

ومن القواعد التي أشار فيها إلى الخلاف :

- ق ٤٧ : «الأمر يفيد وجوب إيقاع الفعل مرة».

(١) الرسالة الشمسية وشرحها : تحرير القواعد المنطقية، ص ٨٦؛ وتسهيله المسمى بتيسير القواعد المنطقية، ص ١٠٣.

(٢) تيسير القواعد المنطقية، ص ١٠٤.

- ق ٧١ : «التَّخْصِصُ بِالذِّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ».

- ق ٧٣ : «التَّرْجِيحُ لَا يَقَعُ بِكَثْرَةِ الْعِلَلِ».

- ق ١٣٤ : «رَدُّ عَيْنِ الْمُغْصُوبِ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ».

- ق ٢٤٩ : «النَّهْيُ يُقَرَّرُ الْمَشْرُوعِيَّةَ عِنْدَنَا».

٤- حَرَصُ نَازِرْزَادَةِ عَلَى أَنْ تَكُونَ صِيَاغَةُ الْقَوَاعِدِ بِالْفَافِ كَلِيَّةً، تَتِمَشَّى مَعَ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذِكْرِ الْقَوَاعِدِ الَّتِي حَصَلَ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ أَنْفُسِهِمْ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَتَحَنَّبُ صِيَاغَتَهَا بِالْأَلْفَاظِ الْإِنْشَائِيَّةِ؛ كَالْفَافِ الْإِسْتِفْهَامِ وَنَحْوِهَا، وَكَانَ مِنْهَجُهُ هُوَ اخْتِيَارُ أَحَدِ الْأَقْوَالِ فِي الْقَاعَدَةِ، وَجَعَلَهُ لَفْظًا لَهَا. وَقَدْ يَكُونُ الْخِلَافُ قَوِيًّا بَيْنَ أَيْمَةِ الْحَنْفِيَّةِ؛ فَيُضْطَرُّ إِلَى التَّصْرِيحِ بِأَقْوَاهِمَ فِي لَفْظِ الْقَاعَدَةِ؛ لَتَبْقَى الْقَاعَدَةُ كَلِيَّةً، يَصَحُّ التَّعْلِيلُ بِهَا لِكُلِّ فِرْعٍ يُمْكِنُ تَخْرِيجُهُ عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ فِي الْقَاعَدَةِ.

فَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْخِلَافِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَ خِلَافَ الْحَنْفِيَّةِ فِيهَا عِنْدَ شَرْحِهَا :

- ق ٣ : «الْإِجْمَاعُ الْلاحِقُ لَا يَرْفَعُ الْاِخْتِلَافَ السَّابِقَ».

- ق ٥٨ : «بَيِّنَةُ النَّفْيِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ».

- ق ٧٠ : «التَّحْلِيفُ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ عَلَى الْبَتَاتِ، وَعَلَى فِعْلِ غَيْرِهِ عَلَى الْعِلْمِ».

وَالْقَاعَدَةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي صَرَّحَ الْمُؤَلِّفُ بِأَقْوَاهِمَ ضَمِنَ لَفْظِهَا هِيَ :

- ق ٢١٣ : «الْلَفْظُ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنَى حَقِيقِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ، وَمَعْنَى مَجَازِيٌّ مُتَعَارَفٌ : يُرْجَحُ

الْمَعْنَى الْحَقِيقِيُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَعِنْدَهُمَا -رَحِمَهُمَا اللَّهُ- : الْمَجَازِيُّ».

٥- مِنْ مِنْهَجِهِ فِي إِيرادِ الْقَوَاعِدِ: اخْتِيَارُ الْقَوَاعِدِ الَّتِي يَكْثُرُ التَّعْلِيلُ بِهَا لِلْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ،

وَهَذَا جَعَلَ السَّيِّئَةَ الْعَامَّةَ لِقَوَاعِدِهِ كَوْنَهَا قَوَاعِدَ فَهْمِيَّةٍ شَامِلَةٍ لِكَثِيرٍ مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ الْفَقْهِيَّةِ.

إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ طَائِفَةً مِنْ قَوَاعِدِهِ مَحَالُ تَطْبِيقِهَا ضَيْقٌ، وَقَدْ تَنَحَّصَ فِي بَابِ مَعْيَنٍ مِنْ

أَبْوَابِ الْفَقْهِ، تَمَّا يَعْنِي أَنَّهَا ضَوَابِطُ فَهْمِيَّةٍ فِي الْوَاقِعِ.

كَمَا أَنَّ هُنَاكَ طَائِفَةً أُخْرَى ذَاتَ صِبْغَةٍ أَصُولِيَّةٍ؛ إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ التَّعْلِيلُ بِهَا وَلَوْ بِطَرِيقَةٍ

غَيْرِ مُبَاشِرَةٍ؛ كَانَ يَسْتَفَادُ مِنْهَا فِي فَهْمِ أَلْفَاظِ الْمَكْلُفِينَ، وَكَيْفِيَّةِ بِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا،

كَأَلْفَاظِهِمْ فِي الْبَيْعِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ ...

ولكونه يمكن التعليل بالضوابط، وبالقواعد الأصولية ذكرها ناظرزاده في كتابه. ولم يكن له منهج مطّرد في ترتيب كل منها استقلاً؛ بل عاملها معاملة بقية القواعد، حيث رتبها جميعاً حسب حروف الهجاء.

#### فمن الضوابط الفقهية :

- ق ٣٠ : «الأصلُ في الوكّالة الخُصُوصُ، وفي المضاربة العموم».
- ق ١٠٧ : «جهالة المكفول له تبطل الكفالة، وكذا جهالة المكفول عنه».
- ق ١٦٩ : «عقد الرهن تبرع من جانب الرّاهن».
- ق ١٨٥ : «كل كفالة تنعقد غير موجبة للرد لا تنقلب موجبة أبداً».
- ق ٢٥٥ : «الوصية استخلاف بعد انقطاع ولاية الموصي»<sup>(١)</sup>.

#### ومن القواعد التي هي أصولية في الواقع :

- ق ٣ : «الإجماع اللاحق لا يرفع الاختلاف السابق».
- ق ٧٣ : «التّرجيح لا يقع بكثرة العلل».
- ق ١١٥ : «الحكم ينتهي بانتهاء علته».
- ق ١٦٢ : «العام يوجب الحكم فيما يتناوله يقيناً».
- ق ٢٦٠ : «يرجح بعض وجوه المشترك بغالب الرأي»<sup>(٢)</sup>.

٦- مما ذكره العلماء في مزايا القواعد الفقهية : أنها «تمتاز بمزيد الإيجاز في صياغتها، على عموم معناها وسعة استيعابه للفروع الجزئية. فتصاغ القاعدة بكلمتين، أو ببضع كلمات محكمة، من ألفاظ العموم»<sup>(٣)</sup>.

وهذا «لم يتوافر في جميع القواعد، ولم يتوافر في جميع كتب القواعد؛ فإن بعض كتب القواعد صياغة قواعدها -غالباً- طويلة، وقد تصل إلى عدة أسطر»<sup>(٤)</sup>.

(١) وانظر من الضوابط الأخر : قاعدة رقم ١٩٢ و ٢٠١ و ٢٣٣.

(٢) وانظر من القواعد الأصولية الأخر : قاعدة رقم ٦ و ٢٠ و ٢٢ و ٩٢ و ١٠١ و ١١٩ و ١٣٨ و ١٥٢ و ١٦٠ و ١٦٣ و ١٦٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢٢١ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٧.

(٣) المدخل الفقهي العام للزرقا، ٩٤٧/٢، فقرة ٥٥٦.

(٤) مقدمة شيخنا د. عبد الرحمن الشعلان لتحقيق كتاب القواعد للحصني، ٣٤/١.

إلا أن المزية المذكورة تكاد تكون شاملة لجميع قواعد ناظرزاده، حيث كان يتوخى فيها الاختصار؛ إذ إن عدد قواعده (٢٦٦) قاعدة :  
وأطول قاعدة فيها : هي قاعدة (٢١٣) الآنف ذكرها، وهي : «اللفظ إذا كان له معنى حقيقي...».

- فهذه القاعدة اثنتان وعشرون كلمة، وعذر المؤلف في طولها النسبي هو اشتغالها على قولي العلماء فيها، فكأنها كرّرت بلفظين مختلفين. ثم إن إحدى النسخ (وهي (هـ)) لم ترد فيها جملتنا الدّعاء، مما يجعل عدد كلماتها : ثماني عشرة كلمة فقط.  
- والقواعد التي لا تزيد كلماتها عن عشر كلمات عددها (٢٤٦) قاعدة، وهذا يشكل أغلب قواعد الكتاب.

ومن هذه القواعد :

- ق ٢٠ : «الاستثناءُ تكلمُ بالباقي».
- ق ٢٤ : «الأشدُّ يُزالُ بالأخف».
- ق ٢٦ : «الأصلُ براءةُ الذمّة».
- ق ٣٩ : «الإقرارُ لا يحتملُ التعليق».
- ق ٤٨ : «الأُمُورُ بمقاصدها».
- ق ٥٢ : «البقاءُ على وفقِ الثبوت».
- ق ٥٤ : «البقاءُ أسهلُّ من الابتداء».
- ق ٦٣ : «التابع لا يُفردُ بالحكم».
- ق ٧٨ : «تغييرُ المشروع باطلٌ».
- ق ٨٥ : «التكليفُ بحسبِ الوسع».
- ق ٨٧ : «التناقضُ يفسدُ الدعوى».
- ق ٩٠ : «التنصيصُ لا يوجبُ التخصيص».
- ق ١٠٠ : «جرْحُ العجماءِ جبارٌ».

- ق ١٢٠ : «الخِرَاجُ بِالضَّمَانِ».
- ق ١٢٨ : «الدُّيُونُ تُقَضَى بِأَمْثَالِهَا».
- ق ١٣٧ : «السَّاقِطُ لَا يَعُودُ».
- ق ١٥٣ : «الصَّرِيحُ يُفَوِّتُ الدَّلَالَهَ».
- ق ١٥٥ : «الضَّرَرُ يُزَالُ».
- ق ١٦١ : «الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ».
- ق ١٧٢ : «الْغَرَمُ بِالْغَنَمِ».
- ق ١٨٣ : «الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَائِضِ».
- ق ١٩٥ : «لَا ثَوَابَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ».
- ق ١٩٨ : «لَا يَصِحُّ تَأْجِيلُ الْأَعْيَانِ».
- ق ٢١١ : «لَا عِبْرَةَ لِتَارِيخِ الْغَيْبَةِ».
- ق ٢٤٥ : «الْمَنْصُوصُ لَا يَنْتَوِبُ أَخَاهُ».

٧- إذا كان للقاعدة لفظان متّحدان في المعنى (أو أكثر من لفظين)، وكان أحدهما يبدأ بحرف، والآخر يبدأ بحرف آخر مثلاً : فإنه يذكر كلاهما في موضعه المناسب. وهذا أسلم من الاكتفاء بذكر الثاني مقترناً بالأول؛ لأن القارئ قد يعرف القاعدة بلفظها الثاني دون الأول، فإذا لم يجدها في الموضع الثاني قد يتوهم أنها غير موجودة. ونظراً لكون هذا التوهم يزول إذا كانت بداية اللفظين بحرف واحد : فإن المؤلف في هذه الحالة يذكر اللفظ الثاني مقروناً بالأول<sup>(١)</sup>.

ثم إن المؤلف إذا ذكر لفظي القاعدة في موضعيهما المناسبين قد يربط بين اللفظين ويصرح بألّهما بمعنى واحد، وقد لا يربط بينهما، وهذا الأغلب.

(١) انظر مثلاً : قاعدة ١٠، ٩٤، ٢٤٤ (مع العلم بأنه في القاعدة ٢٤٤ ذكر لفظين آخرين لها يشتركان معها في المعنى وفي الحرف الأول، ثم ختم الحديث عنها بربط الألفاظ الثلاثة بقاعدة أخرى تبدأ بحرف الياء، حيث قال: «والأصل المشهور فيه : «اليقين لا يزول بالشك»». ومقصوده من ذكر القاعدة الأخيرة هو كون الثلاث المتقدمة تدرج تحتها لا ألّا بمعناها - والله أعلم-).



فمن الألفاظ التي ربط بينها المؤلف :

• ق ٢٩ : «الأصلُ إضافةُ الحادثِ إلى أقربِ أوقاته».

مع ق ١٠٩ : «الحادثُ يُضَافُ إلى أقربِ الأوقات».

فعند شرح اللفظ الثاني اكتفى بالتصريح بأنه «مذكور في باب الألف بعبارة أخرى، وهي : «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته»، فيكتفى بما ذكر فيها من الفروع والأحكام...»<sup>(١)</sup>.

• ق ٨١ : «تفريقُ الصَّفَقَةِ قبل القبض لا يجوز».

مع ق ٢١٢ : «لا يجوزُ تفريقُ الصَّفَقَةِ قبل التَّمام».

حيث إنه في نهاية شرحه للأولى قال : «وسياقي زيادة تفصيل في باب اللام -إن شاء الله تعالى-»<sup>(٢)</sup>.

ومن القواعد التي لم يربط بينها :

• ق ٨ : «اختلافُ الأسبابِ بمَنزِلَةِ اختلافِ الأعيان».

مع ق ٦٨ : «تَبَدُّلُ سببِ المَلِكِ قائمٌ مقامَ تَبَدُّلِ الذات».

• ق ٨٦ : «تمليكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لا يجوز».

مع ق ١٩٩ : «لَا يَصِحُّ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ».

• ق ٥٤ : «البَقَاءُ أَسْهَلُ مِنَ الْإِبْتِدَاء».

مع ق ٢٦٣ : «يُعْتَفَرُ فِي الْإِنْتِهَاءِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاء»<sup>(٣)</sup>.

٨ - كان يسمى قواعده بالأصول وتارة يسميها بالقواعد، وقد صرح بذلك في

المقدمة حيث قال : «ووجدت قواعد وأصولاً تصلح أن تكون للجواب دليلاً...»<sup>(٤)</sup>.

(١) وذلك ص ٦٣١.

(٢) وانظر من القواعد الأخر : قاعدة ٤ و ١٤٥ و ١٧١، قاعدة ٥ و ٩٥، قاعدة ٥٣ و ٥٤ و ١٤٧.

(٣) وانظر من القواعد الأخر : قاعدة ١٥ و ٢٤، ٢١ و ٥٢ و ٢١٥ و ٢٦٢، ٤٣ و ١٣١، ٨٠ و ١٥٩ و ٢٣٠.

٢٢١ و ٢٤٨.

(٤) ص ١٨٩. وفي هذا الموضع تم التعليق على ذلك، ببيان المراد بالأصل، والفرق بينه وبين القاعدة.

والاستعمال الأكثر منهما هو (الأصل)؛ إذ كثيراً ما يقول : «وخرج عن هذا الأصل»<sup>(١)</sup>، أو يقول : «وفروع هذا الأصل»، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً : منهجه في التعليق على القواعد :

السمة العامة لتعليقه على القواعد هي الاختصار؛ لأن هذا يخدم غرضه من الكتاب؛ وبيان ذلك : أن غرضه إعانة المفتي على ضبط الفتاوى التي يصدرها، ويحصل ذلك بتعلّم القواعد الفقهية الكلية التي يصح الاستدلال بها؛ لأن «من ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات؛ لاندراجها في الكليات، واتّحد عنده ما تناقض عند غيره، وتناسب...»<sup>(٣)</sup>.

وليتسنى ذلك للمفتي لأبد من ضبطه لكتاب يُعنى بكثرة القواعد الفقهية، مع حسن الترتيب، والاختصار؛ ليتمكن من الرجوع إلى القاعدة المرادة بأقصر طريق، وليسهل عليه ضبط الكتاب.

ولكي تتحقق هذه المزايا في كتاب ناظرزاده رتبّه على حروف الهجاء، واعتنى بالاختصار في الشرح قدر الإمكان، وقد صرّح بذلك في مواضع متفرقة من كتابه، كما طبّقه عملياً في أثناء الكتاب.

ومن عباراته التي تدلّ على ذلك :

- «ومن أراد التفصيل فليرجع إلى كتب الأصول...»<sup>(٤)</sup>.
- «وأنالم ألّزم التفصيل في هذه الجريدة؛ بل المراد الترتيب؛ لتسهيل الضبط، والتفصيل مانع»<sup>(٥)</sup>.
- «ولا حاجة إلى التفصيل عند من احترز عن التطويل»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر مثلاً : ص ٢٠٢، ٢٦٠، ٣٦٠، ٣٧٧، ٣٩٥، ٤٠٩، ٤٥٤، ٥٧٤، ١١٤١، ١١٧٩، ١١٨٤.

(٢) انظر مثلاً : ص ٢٢١، ٣٣١، ٣٨٢، ٤٢٨، ٤٤٨، ٩٣٧، ١١٠٥، ١١٦٧.

(٣) أنوار البروق للقرافي، ٣/١.

(٤) ص ٢٣٦.

(٥) ص ٣٦٣.

(٦) ص ٤٤٨.

• «وفيها نظائر تُركت؛ احترازًا عن التطويل»<sup>(١)</sup>.

• «وفيه بحث طويل الذيل، لا يليق بهذا المختصر...»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الاختصار ظهر على جوانب متعددة من الكتاب، منها الجوانب الآتية:

### الأول : منهجه الإجمالي في التعليق على القاعدة :

١- يبدأ تعليقه غالبًا بكلمة (ولذا)، أو بالفاء السببية، أو نحوهما، ثم يتبع ذلك ببعض فروع القاعدة. وفي هذا إشارة إلى أن القاعدة دليل على الأحكام المذكورة في الفروع.

٢- وإذا كان للقاعدة مسائل يتوهم استثناءها من القاعدة يذكرها بعد الفروع غالبًا، ويبيّن علة تخلفها عن القاعدة بالتصريح أو الإشارة في سياق الكلام.

٣- وقد لا يذكر الفروع؛ بل يشرع بالمسائل المستثناة مباشرة؛ بناءً على أن القاعدة لا تحتاج إلى إيضاها بالأمثلة<sup>(٣)</sup>.

٤- وإذا كان في القاعدة خلاف قوي ذكره إجمالاً في بداية شرحها غالبًا<sup>(٤)</sup>.

٥- كما أنه إذا رأى حاجة للاستدلال المباشر على القاعدة يذكره مختصرًا في بداية الشرح أيضًا<sup>(٥)</sup>.

والأغلب من استدلاله على القواعد يكون بمسلك غير مباشر، حيث يثبت كلفة القاعدة بالجواب عما قد يتوهم كونه مستثنى منها، فتبقى القاعدة مطّردة، يصح التعليق بها.

### الثاني : منهجه في بيان معنى القاعدة :

لم يكن لناظرزاده منهجٌ مطّرد في بيان معنى القاعدة :

(١) ص ٧٧٩.

(٢) ص ٧٨٤، وانظر أيضًا : ص ٦٥٧، ٧٧٩، ٩٠٢، ٩٢٩، ٩٧٩، ١١٤٩.

(٣) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ص ٦٢.

(٤) انظر مثلاً : قاعدة ٣، ٧١، ٧٣، ٨٢، ٢٣٧.

(٥) انظر من القواعد مثلاً : قاعدة ٦، ١٦، ٣٨، ٣٩، ٧٠، ٧١، ٧٤، ٩٠، ١٠٠، ١٠٤، ١١١، ١٢٠، ١٣٨.

١٥٥، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١٠، ٢١٢، ٢٤٩.

- فقد يذكر المعنى الإجمالي للقاعدة في بداية تعليقه عليها، وهذا نادر. ومن أمثلته :  
 - ق ١٥٤ : «صِحَّةُ الْحَلْفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا».
- حيث قال في بداية التعليق عليها : «وحاصله : أن من يصح إقراره -كالوكيل- يصح استحلافه ... ومن لا يصح إقراره؛ كالوصي إذا خوصم في عيب عين باعه للصغير: لا يصح استحلافه ...».
- ق ٢٤٥ : «الْمَنْصُوصُ لَا يَتَوَبُّ أَخَاهُ».
- حيث قال في بداية التعليق عليها : «أي : جنسه في كونه منصوصاً»<sup>(١)</sup>.
- وقد يكفي بإيضاحها بالأمثلة، وهذا الغالب في قواعد. ومن أمثلته :  
 - جميع قواعد باب الباء الاثني عشرة سوى القاعدة ٦١ .  
 - جميع قواعد باب الجيم التسعة سوى القاعدة ١٠٤ .  
 - جميع قواعد باب الراء الستة .  
 - جميع قواعد باب الواو الستة .
- وهذا المنهج هو منهج أكثر علماء القواعد؛ ولعل ذلك لتحقيق غرضين في آن واحد، هما : تصوير القاعدة، وبيان أهم فروعها.
- ثم إنَّ التعريفَ بالمثالِ نوع من أنواع المعرّفات المعتدّ بها عند المناطقة<sup>(٢)</sup>.
- وقد يرى أنَّ القاعدة لا تحتاج إلى إيضاح؛ فيبادر -اختصاراً- بذكر المسائل التي قد يتوهم خروجها من القاعدة، أو نحو ذلك<sup>(٣)</sup>.
- الثالث : منهجه في ذكر الفروع الفقهية :

(١) وانظر قاعدة ١٢٨ - فقد أشار إلى معناها في بداية شرحها، كما ذكرها عرضاً قبل ذلك، ص ٣٨١ وبين معناها

الإجمالي، وانظر أيضاً : قاعدة ٢٠١، و٢٤٦، و٢٦٦.

(٢) انظر : شرح السلم للملوي وحاشيته للصّبّان، ص ٨٦؛ آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، ٤٠/١؛ ضوابط المعرفة، ص ٦٢.

(٣) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، ص ٦٢.

الفروع الفقهية التي ترد في كتب القواعد يُقصد منها توضيح القاعدة، وبيان إمكانية تخريج الفرع عليها. أما تقرير الحكم الشرعي للفرع الفقهي، وجمع أدلته ومآخذه: فمحلّه كتب الفقه.

لهذا فإن السّمة العامة للفروع التي تذكر في كتب القواعد هي الإيجاز، وبيان محل الشاهد فقط. وقد وُجدت هذه السّمة في فروع كتاب ناظرزاده. فمن مظاهر ذلك :

١ - عدم الاستطراد في تعداد الفروع الفقهية، فيذكر ما يراه كافياً في إيضاح القاعدة، وربما اكتفى بمثال أو مثالين؛ بل قد يُعرض صفحاً عن ذكر الأمثلة؛ لوضوح القاعدة في نظره، ويتطرق إلى جوانب أخرى، تخدم غرضه من الكتاب، كالمسائل المستثناة ونحوها<sup>(١)</sup>.

٢ - إذا ذكر الفرع الفقهي يذكره بإيجاز، وهذا الإيجاز قد يكون محلاً أحياناً؛ بحيث يجعل الفرع محاطاً بهالة من الغموض<sup>(٢)</sup>.

٣ - إذا ذكر للقاعدة عدّة فروع فقهية : فإنه يحرص على حسن انتقائها؛ دفعاً للإطالة، بحيث تكون من أبواب متعدّدة غالباً<sup>(٣)</sup>.

**الرابع : منهجه في ذكر الخلاف في الفروع ونحوها :**

من الأمور التي سبق ذكرها :

- أن من منهج المؤلف : تقرير القواعد التي تتماشى مع مذهب الحنفية<sup>(٤)</sup>.

- كما أن السّمة العامة لفروع الكتاب هي الإيجاز<sup>(٥)</sup>.

وقد كان لهذين العاملين أثر في منهج المؤلف في ذكر الخلاف :

(١) قد سبق التمثيل لذلك، ص ٦٢.

(٢) انظر مثلاً : ص ٢٢٢، ٦٧٢، ٨٤٣، ٨٤٩، ١٠٥٤، ١٠٨٤-١٠٨٦، ١١٨٤.

(٣) انظر مثلاً فروع القواعد الآتية : ٢، ٦، ٧، ١٠، ١٣٩، ١٤٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ٢٤٤، ٢٥٩.

(٤) انظر : ص ٦٦.

(٥) انظر : ص ٧٢.

١- فتارة يكفي بالقول الراجح عنده، ولا يذكر الخلاف مطلقاً -وهذا الأغلب- مع أن الخلاف قد يكون بين علماء الحنفية!<sup>(١)</sup>

٢- وتارة يكون الخلاف قوياً بين أئمة الحنفية؛ كالإمام أبي حنيفة وصاحبيه، فيذكره باقتضاب<sup>(٢)</sup>.

٣- وتارة يكون الخلاف قوياً بين الحنفية والجمهور، فيشير إلى رأي الشافعية من بين الجمهور، وتندر إشارته إلى رأي غيرهم :

- فقد ذكر رأي الشافعية أربع عشرة مرة<sup>(٣)</sup>.

- ولم يذكر رأي المالكية إلا مرتين<sup>(٤)</sup>.

- أما علماء الحنابلة فلم يذكر أحداً منهم إلا الإمام أحمد، حيث ذكره مرة واحدة، وفي معرض تخريج حديث نبوي فحسب<sup>(٥)</sup>.

الخامس : منهجه في الاستدلال على القواعد والفروع :

أ- منهجه في الاستدلال على القواعد :

لقد أولى المؤلف أدلة القواعد عناية كبيرة؛ لأنها تخدم غرضه من الكتاب، وهو إثبات حجية القواعد التي يذكرها.

وحيث إن أكثر القواعد الفقهية مستقاة من الفروع الفقهية المتشابهة في أحكامها : فإنه يصعب الاستدلال على كل قاعدة بدليل جزئي يخصها؛ لهذا كان سبيله الرئيس إلى ذلك هو إثبات انطباق القاعدة على جميع فروعها، وبيان علة تخلف بعض الفروع عنها ظاهراً.

(١) انظر مثلاً : ص ٤٤٩.

(٢) انظر مثلاً : ص ٢٢٥، ٢٦٠، ٣٢٠، ٤٣٨، ٥١٤، ٥١٥، ٨٤٣.

(٣) انظر : ص ٥١٢، وانظر : فهرس الأعلام - الإمام محمد بن إدريس الشافعي.

(٤) انظر : ص ٣٤١، ٦١٠.

(٥) انظر : ص ٦٨٠.

وهذا ما يمكن أن يدخل تحت الاستقراء الناقص؛ إذ إن إثبات عدم وجود فروع فقهية مستثناة من القاعدة يأتي بعد استقراء ما يمكن انطباق القاعدة عليه من الفروع. (والاستقراء الناقص من طرق الاستدلال غير المباشر المعتد بها)<sup>(١)</sup>.

ويضاف إلى هذا المسلك مسلك آخر خصّ به بعض القواعد، وهو إثبات حجيتها أيضًا بأدلة جزئية تخصها<sup>(٢)</sup>.

### ب- منهجه في الاستدلال على الفروع :

لم يكن المؤلف يُعنى ببيان الأدلة التفصيلية للفروع الفقهية؛ لأن هذا من اختصاص كتب الفقه، وإنما كان سبيله الرئيس إلى ذلك هو الاستدلال عليها بالقواعد الفقهية؛ لهذا غالبًا ما يربط بين القاعدة والفرع الأول. بما يدلّ على أن القاعدة تعليل للفرع، كأن يقول عقب القاعدة وقبل الفرع الأول : «لهذا» أو: «ولذا» أو (الفاء السببية) أو نحو ذلك، ثم يعطف على الفرع الأول بقية الفروع.

وهذا لا يمنع تخصيص بعض الفروع بأدلة جزئية تخصّها لسبب ما، كأن يكون في الفرع خلاف، ويحتاج إلى أن يعضد الاستدلال بالقاعدة عليه بدليل آخر يقوّيه، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

### ج- منهجه في عرض الأدلة :

١- إذا كان الدليل من القرآن الكريم فإنه كثيرًا ما يقتصر على محلّ الشاهد من الآية، وقد لا يذكر إلا كلمة أو ثلاث كلمات، وربما يذكر طرفًا من الآية، ثم يقول عقبها : «الآية». (أي : إلى نهاية الآية).

وإذا ذكر الآية فإنه لا يقرؤها بوجه الاستشهاد منها؛ وقد يكون ذلك طلبًا للاختصار، وتوسيعًا لأفق القارئ، بالتأمل في الدليل، واستنتاج وجه الدلالة منه.

(١) انظر الرسالة الشمسية وشرحها : تحرير القواعد المنطقية للقطي، ص ١٦٥؛ وتسهيله المسقى: تيسير القواعد المنطقية، لـ أ.د. محمد سالم، ص ٢٢٧؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٤٤٨؛ شرح الكوكب المنير، ٤/ ٤١٨؛ السلم المنور وشرحه للملوي وحاشية الصّبّان على الشرح، ص ١٤٦؛ ضوابط المعرفة، ص ١٨٧، ١٩٣.

(٢) وقد سبق التمثيل لهذه القواعد بأربع وعشرين قاعدة، ص ٧٣.

(٣) وانظر من أمثلة الفروع التي تخصّها بأدلة جزئية: ص ٢٠٩، ٢٥٧، ٢٧٩، ٣٦٧، ٥٤٠، ٥٣٠، ٤٦٥، ٩٢٥، ٩٥١، ١٠٤٦.

كما أنه لا يعزو الآية إلى السّورة التي وردت فيها، ولا يذكر رقم الآية من باب أولى.  
وعدد الآيات التي ذكرها إحدى وعشرون آية أو جزءاً من آية، وأطولها هي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ<sup>ط</sup> وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ<sup>ع</sup>﴾<sup>(١)</sup> فعدد كلماتها - كما ترى - تسع كلمات فقط.

• ومن الآيات التي ذكر منها كلمة فقط :

- ﴿أَسْجُدُوا﴾<sup>(٢)</sup>.

- ﴿فَاجْلِدُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

• ومن الآيات التي ذكر منها ثلاث كلمات :

- ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

- ﴿جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا﴾<sup>(٥)</sup>.

- ﴿وَأَمْهَتُكُمْ<sup>ط</sup> الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

• ومن الآيات التي ذكر طرفاً منها :

- ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا...﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) من الآية رقم (٦) من سورة (النساء). وقد ذكرها ناظرزاده ص ٥٢١.

(٢) من الآية رقم (٧٧) من سورة (الحج). وقد ذكرها ناظرزاده، ص ٥٣٤.

(٣) من الآية رقم (٢) من سورة (النور). وقد ذكرها ناظرزاده ص ٧٥٧.

(٤) من الآية رقم (٣٠) من سورة (التوبة). وقد ذكرها ناظرزاده، ص ٤٤٠، ٤٤٧.

(٥) من الآية رقم (٣٨) من سورة (المائدة). وقد ذكرها ناظرزاده، ص ٦٧٩.

(٦) من الآية رقم (٢٣) من سورة (النساء). وقد ذكرها ناظرزاده، ص ٨٣٠.

(٧) من الآية رقم (٣٨) من سورة (المائدة). وقد ذكرها ناظرزاده، ص ٦٦١، وقال عقبها : «الآية».



٢- إذا كان الدليل حديثاً نبوياً أو أثرًا : فإنه يكتفي بمحلّ الشاهد منه أيضاً، ولا يبيّن وجه الاستشهاد.

كما أنه لم يكن من منهجه الاعتناء بالصنعة الحديثية، من جهة التحقق من كون لفظ الحديث مطابقاً لأحد كتب الحديث المسندة، وبيان من خرج، وما قاله المحدثون فيه...

ومن مظاهر ذلك :

• أن الأحاديث التي يذكرها لم يبين فيها اسم الصحابي الذي روى الحديث إلا حديثين فقط<sup>(١)</sup>.

• أن كثيراً من الأحاديث التي يوردها لا تكون موافقة للفظ كتب الحديث، مما يعني أنها مذكورة بالمعنى<sup>(٢)</sup>.

ومن هذه الأحاديث :

- «هِيَ لَكَ صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ». فهذا الحديث لم أحده بهذا اللفظ في كتب الحديث، وإنما ورد بالفاظ آخر، منها : لفظ البخاري : «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»<sup>(٣)</sup>.

- «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُبَايَعَانِ، وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ بَيْنَهُمَا : تَحَالَفَا، وَتَرَادَا». والرواية المتداولة في كتب الحديث بدون لفظ : «تَحَالَفَا»؛ بل بتحليف البائع فقط، أو كون القول للبائع أو يتراذآن، أو نحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

• بل إن بعض الأحاديث والآثار التي يوردها لا تكون معروفة في كتب الحديث أصلاً، أو وردت بأسانيد ضعيفة.

فمن الأحاديث التي صرّح المحدثون بأنها غير معروفة :

(١) انظر : ص ١١١٩، ١١٥٦.

(٢) انظر مثلاً : ص ٢٧٥، ٥٣٠، ٨٠٢، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٦٤، ١٠٦٠، ١١١٧، ١١٨٥.

(٣) انظر تخريج الحديث مفصلاً ص ٤٧٧.

(٤) انظر تخريج الحديث مفصلاً، ص ١١٨٦.

- «القرءة في الأولين قرءة في الآخرين». فهذا الحديث أورده ابن الجوزي في كتاب:

التحقيق وذلك ضمن عدة أحاديث، ووصفها بأنها : «لا تعرف»<sup>(١)</sup>.

- «أن النبي ﷺ أجاز الخيارَ إلى شهرين». فهذا الحديث قال عنه صاحب (نصب

الراية): «روي عن ابن عمر أنه أجاز الخيار إلى شهرين. قلت : غريب جداً». وقال

عنه صاحب (فتح القدير) : «وأما ما استدلوا من حديث ابن عمر المذكور في

الكتاب: فلا يعرف في شيء من كتب الحديث والآثار»<sup>(٢)</sup>.

ومن الأحاديث التي حكموا عليها بالضعف :

«ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»<sup>(٣)</sup>.

• قد يشير إلى الحديث دون ذكر لفظه، ولا سيما إذا كان الحديث مشهوراً.

ومن ذلك:

- قوله : «كقضاء سنة الفجر في ليلة التعريس قبل الزوال»<sup>(٤)</sup>.

- وقوله : «أن الرسول ﷺ في حديث معروف جمع بين الصبي والمجنون والنائم، في

كونهم مرفوعي القلم»<sup>(٥)</sup>.

• لا يبين من خرّج الحديث أو الأثر، والحكم عليهما إلا نادراً، حيث ذكر ذلك في

ثلاثة مواضع هي :

- قوله : «وذكر الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج، حيث قال : «بعث عمر بن

الخطاب عمار بن ياسر على الصلاة...»<sup>(٦)</sup>.

(١) سيأتي تفريغ الحديث مفصلاً، ص ٥٣٠.

(٢) وسيأتي مزيد تعليق عليه، ص ١١١٩. وانظر من الأمثلة الأخر : ص ٩٩٠.

(٣) سيأتي تفريجه، ص ٨٢٢.

(٤) ص ٧٨١.

(٥) ص ٨٣٣. وانظر أيضاً : ص ٥٣٤، ٥٤٤، ٥٦٠.

(٦) ص ٥١٩.

- وعند تعليقه على حديث : «قضى بشاهدٍ ومعينٍ» قال : «إنه غريب ... على أن يجيى بن معين قد ردّه»<sup>(١)</sup>.

- وعند تعليقه على حديث : «الخراج بالضمَّان» قال : «هو حديث صحيح، رواه أحمد عن ابن داود وغيره»<sup>(٢)</sup>.

٣- إذا لم يكن الدليل نقلياً : فإنه يذكره باختصار، ولا يتوسع في ذكر ما يمكن أن يرد عليه من اعتراضات إلا نادراً<sup>(٣)</sup>.

وأحياناً يبيِّن مصدر الدليل بتعيينه؛ كقوله : «... كما ذكر في (غرر الأحكام)»<sup>(٤)</sup>، أو بلفظ عام؛ كقوله : «وعلَّوه»<sup>(٥)</sup>، أو : «وعلَّه الأصوليون ...»<sup>(٦)</sup>. وأكثر هذا النوع من الأدلة تعليلات عقلية، غير منسوبة لقائل<sup>(٧)</sup>.

#### السادس : منهجه في بيان المسائل المستثناة :

بيان المسائل التي قيل إنها مستثناة من القاعدة، وعلة تخلفها عنها كان له النصيب الأوفر من اهتمام المؤلف؛ لأن ذلك من أهم ما يخدم غرضه من الكتاب، وهو صحة تعليل الأحكام بقواعد الكتاب.

وتما يؤكد حرصه على المسائل المستثناة أنه - بالإضافة إلى بيانه علة تخلفها عن القاعدة - قد يضطر أحياناً إلى إضافة قيد للقاعدة يمنع دخول المسألة المستثناة؛ بل قد يغير

(١) ص ٥٤١.

(٢) ص ٦٦٧.

(٣) انظر مثلاً : ص ٢٩٣.

(٤) ص ٥١٦.

(٥) ص ٢٤٩.

(٦) ص ٢٩٢.

(٧) وقد سبقت الإشارة إلى طائفة من أدلة القواعد، وأكثرها عقلية غير معزوة لمصدرها، وذلك ص ٧٣.

لفظ القاعدة بتضمينها المسألة المستثناة. وإذا لم يجد طريقاً لإثبات اطراد القاعدة - وهذا نادر - فإنه يحكم بأنها غير معتدّ بها :

● فمن القواعد التي قيدها بشرط :

- ق ٦٨ : « تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ ».

حيث قيدها في نهاية التعليق عليها بقوله : «واعلم أن هذا بالنظر إلى غير العاقدين. وأما بالنظر إليهما : فإذا حصل المقصود لا يبالى باختلاف سبب».

- ق ١٥١ : « الشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ بِجَمِيعِ لَوَازِمِهِ ».

حيث قال في بداية التعليق عليها : «... هذا ليس على إطلاقه؛ بل هو في موضع لا يتصور الانفكاك بين اللازم والملزوم...».

- ق ١٩٩ : « لَا يَصِحُّ تَمْلِيكُ الدِّينِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ ».

حيث قال في بداية التعليق عليها : «... واعلم أن عدم صحة تملكه : إذا لم يسلطه على قبضه. وأما إذا سلطه : يكون وكيلاً قابضاً للموكل، ثم لنفسه»<sup>(١)</sup>.

● ومن القواعد التي ضمن لفظها المسألة المستثناة :

- ق ٥١ : « الْبَعْضُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْكُلِّ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي ».

- ق ١١٢ : « الْحَرُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ ». حيث قال في نهاية تعليقه عليها : «فالأولى أن يقال : الحر لا يدخل تحت اليد إلا الزوجة، فإنها في يد زوجها».

● ومن القواعد التي نفى صحة الاحتجاج بها؛ لعدم اطرادها :

- ق ٦٣ : «التَّابِعُ لَا يُفَرِّدُ بِالْحُكْمِ».

- ق ١٧٧ : « قَدْ يَثْبُتُ الْفَرْعُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْأَصْلُ ».

إضافة إلى ما سبق فإن المؤلف نفسه صرح بأهمية بيان المسائل المستثناة من القواعد ظاهراً وعلّة استثنائها منها؛ حتى تبقى القاعدة كلية يصح الاستدلال بها فقال : «فأنت تحتاج إلى نظر دقيق في سائر المسائل الخارجة عن الأصل في بدء النظر؛ ليتضح لك أسباب خروجها عن الأصل؛

<sup>(١)</sup> وانظر من القواعد الأخر : ق ٣٤ (حيث قيدها في نهاية تعليقه على ق ١٦٦)، ق ٢٠٣، ق ٢٠٥، ق ٢٥٣.

- لأن القواعد والأصول إذا لم تكن مطّردة لا يصح الاستدلال بها...»<sup>(١)</sup>.
- أما منهجه في عرض المسائل التي قيل إنها مستثناة : فيتلخص فيما يأتي :
- يبدأ الحديث عنها بلفظ يبرزها، ويميزها عن غيرها، ومن هذه الألفاظ :
  - «وخرج عن هذا الأصل...» (وهذا التعبير هو الغالب)<sup>(٢)</sup>.
  - «وخرج عن هذا الأصل في بدء النظر...»<sup>(٣)</sup>.
  - «وبعضهم استثنى من هذه القاعدة...»<sup>(٤)</sup>.
  - إذا كانت المسائل التي قيل إنها مستثناة متعدّدة فإنه يسلك في عرضها أحد المناهج الآتية :
  - يسرد المسائل التي قيل إنها مستثناة جميعاً، ثم يجيب عنها بتخصيص كل مسألة بحجّاب مستقل<sup>(٥)</sup>.
  - وقد يكون الجواب واحداً شاملاً لجميع المسائل<sup>(٦)</sup>.
  - وربما جمع الجواب عن بعض المستثنيات في جواب واحد<sup>(٧)</sup>.
  - وأحياناً يجيب عن كل مسألة عقبها مباشرة<sup>(٨)</sup>.
  - كما أنه قد يحيل الجواب على موضع آخر<sup>(٩)</sup>.
  - وبالنظر إلى طبيعة الأجوبة فإن هناك سمات مشتركة لكثير منها :
  - فتارة تكون الأجوبة ببيان أن المسألة لم يتحقق فيها شرط القاعدة<sup>(١٠)</sup>.
- 
- (١) ص ٣٦٣.
- (٢) انظر هذا مثلاً في أثناء التعليق على القواعد الآتية : ١، ٢٩، ٣٨، ٤٥، ٤٧، ١٥١، ١٥٣، ٢٣٣، ٢٣٩.
- (٣) انظر هذا التعبير في أثناء التعليق على القواعد الآتية : ٧، ١٠، ٣٤، ١٨١، ٢٢١.
- (٤) انظره في أثناء التعليق على القواعد الآتية : ٦، ١٤، ٥٨، ٢٣٢.
- (٥) انظر أمثلة لهذا في أثناء التعليق على القواعد الآتية : ٢٩، ١١٩، ١٦٢.
- (٦) انظر أمثلة لهذا في أثناء التعليق على القواعد الآتية : ١٠٨، ١٤٣.
- (٧) انظر مثلاً تعليقه على القاعدة ٢١٨.
- (٨) انظر مثلاً تعليقه على القواعد الآتية : ٧٧، ٧٨، ٢١٠.
- (٩) مثلما فعل في تعليقه على القاعدة ١١٦، و ٢١٠.
- (١٠) انظر من أمثلة ذلك : الصفحة السابقة، فقد جاء فيها طائفة من القواعد التي قيدها المؤلف بشرط، مما يعني أن بعض المسائل لم تندرج تحت القاعدة؛ لتخلف الشرط.

- أو وُجد فيها مانع<sup>(١)</sup>.

- أو أنما تدخل تحت قاعدة أخرى هي أليق بها<sup>(٢)</sup>.

السابع : منهجه في إيضاح المصطلحات والألفاظ الغريبة :

منهجه في إيضاح المصطلحات :

لم يكن من منهج المؤلف الاعتناء بإيضاح المصطلحات التي ترد في كتابه؛ لهذا قلّت المصطلحات الموضّحة .

وإذا كانت هناك حاجة لإيضاح مصطلح ما فإنه قد يكفي بيان المراد منه، دون عناية بالتعريف الدقيق له، وقد يذكر تعريفاً دقيقاً له. وإذا عرّفه فإنه لا يتعرّض مطلقاً لشرحه، وبيان محترزاته، وما يمكن أن يرد عليه من اعتراضات.

أما الألفاظ الغريبة :

فلم يكن يتعرّض لبيان المعنى اللغوي لها. ولعلّ السبب في ذلك كلّ هو حرصه على اختصار كتابه؛ ليسهل ضبطه.

ولكي يحصل تصوّر عمليّ لمنهج المؤلف في إيضاح المصطلحات فهذه نماذج لذلك:

• فمن العبارات التي يبيّن فيها المراد من بعض المصطلحات :

- «المراد بالسقوط : انعدام مقتضى الحكم، لا عدم عمله لمانع»<sup>(٣)</sup>.

- «والمراد باليقين : غالب الظن»<sup>(٤)</sup>.

• ومن العبارات التي عرّف فيها بعض المصطلحات :

- «فإن الضمان عبارة عن : ردّ مثل الهالك إن كان مثلياً، أو قيمته إن كان قيميّاً»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر مثلاً : ص ٣٧٧، ٥٢٧، ٥٧٥، ٧٧٣.

(٢) انظر على سبيل المثال : ص ٣٢٣، ٣٣٣، ٧٧٥، ١٠٢٤.

(٣) ص ٧٤١.

(٤) ص ١١٠٦. وانظر : ص ٣٠٩، ٦٣٤، ٧٧٨.

(٥) ص ٣٧١.

- «عُرِفَ الدِّينُ فِي (الحاوي القدسي) بأنه عبارة عن : مال حكمي يحدث في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما»<sup>(١)</sup>.

الثامن : منهجه في النقل من المصادر :

إنَّ السَّمةَ العامةَ لجلِّ ما يُؤلَّفُ من كتب علمية هي الاستفادة ممَّا توصل إليه الآخرون من نتائج في العلم نفسه، على تفاوت بينها في مقدار هذه الاستفادة، وكيفيةها. وكلَّما كانت المصادر متنوِّعةً، والنقل منها بقدر الحاجة دون استرسال، مع ظهور شخصية الناقل، في حسن الترتيب، والربط بين القول، وفيما يفيضه عليها من اجتهادات دقيقة، واستنتاجات مبتكرة...، كان لذلك أكبر الأثر في قيمة الكتاب العلمية. وهذا ما يمكن أن يُقال عن كتاب ناظر زاده.

فقد كثرت مصادره وتنوعت، بين الفقه وقواعده وأصوله وغيرها. وكان ينقل منها بقدر الحاجة من غير استرسال، مع حسن الترتيب والربط بينها. بالإضافة إلى ما يستقلُّ به من زيادات. كما أن للمذهب المؤلف الفقهيَّ التَّصيبَ الأوفر في تحديد هويَّة هذه المصادر؛ إذ لا يكاد يخرج عن كتب الحنفية في مصادره.

وقد اختلف منهجه في كيفية النقل عن المصادر، والعزو إليها :

• أما كيفية النقل عنها : فيمكن إيضاحه في النقاط الآتية :

- ١- قد ينقل عنها باللفظ نفسه<sup>(٢)</sup>.
- ٢- وقد ينقل عنها مع تصرُّف يسير، يكون بالتقدم والتأخير، أو الزيادة والحذف، أو تغيير بعض الألفاظ، ونحو ذلك. وكان غالباً لا يصرح بهذا التصرُّف<sup>(٣)</sup>.
- ٣- وربما نقل عنها بالمعنى<sup>(٤)</sup>.

(١) ص ٧٠٦. وانظر أيضاً : ص ٩٦٧، ١١٦١.

(٢) انظر مثلاً : ص ٢١٩، ٢٢٠، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠١، ١١٥٦، ١١٥٧.

(٣) انظر مثلاً : ص ٢٩٢، ٥١٦، ٥٤١، ٥٥٠، ١١٦٩، ١١٨٩.

(٤) انظر مثلاً : ص ٣٢٤، ٣٥٢، ٣٥٤، ٥٠٢، ١١٧٤.

• أما كيفية العزو إليها : فيمكن إيضاحه في النقاط الآتية :

١- قد يذكر اسم المؤلف واسم كتابه أولاً، ثم يورد النقل عقب ذلك مباشرة؛ كقوله: «ولكن صرّح حافظ الدين النسفي في كتابه المسمى بـ (المنار) بقوله : ...»<sup>(١)</sup>.

٢- وقد يرمز لهما؛ كقوله : «وأجاب عنه صاحب (العناية) بأن ...»<sup>(٢)</sup>.

٣- وقد يكتفي باسم الكتاب؛ كقوله : «وقد استثنى في (القنية) مسألتين : ...»<sup>(٣)</sup>.

٤- وأحياناً يضيف إلى أحد الأمور السابقة : تحديد اسم الكتاب، أو الباب، أو الفصل؛ كقوله : «وعلى هذا ظهر سهو ابن نجيم في (أشباهه)، حيث قال في كتاب (الفصب) : ...»<sup>(٤)</sup>.

وكقوله: «حيث قال صاحب (المغني) في فصل (المعارضة): والأصل في ذلك ...»<sup>(٥)</sup>.

٥- كما أنه قد يكتفي باسم القائل فقط؛ كقوله : «وذكر القدوري : أن على المستأجر ...»<sup>(٦)</sup>.

٦- وهذه الأمور الخمسة السابقة كما أنه قد يذكرها قبل النقل، كذلك قد يوردها بعد النقل—وهذا الغالب- . ومن أمثلة ذلك :

أ - «... كذا قال الإيتقاني في (شرح المغني)، ولم يجب»<sup>(٧)</sup>.

ب - «... كذا يفهم من عبارة صاحب (الدرر)»<sup>(٨)</sup>.

جـ - «... كذا في (العناية)»<sup>(٩)</sup>، و«كما في (الخانية)»<sup>(١٠)</sup>.

(١) ص ٢٣٣.

(٢) ص ٢٢٠.

(٣) ص ٢٦٩.

(٤) ص ٢٠٥.

(٥) ص ٤٣٩.

(٦) ص ٢٦٠.

(٧) ص ٦٧٤.

(٨) ص ٨٦٢.

(٩) ص ٢٢١.

(١٠) ص ٣٢٤.



د - «... ذكره قاضي خان في أوائل : فصل فيما يجب الأجر على المستأجر»<sup>(١)</sup>.

هـ - «... ذكره الزيلعي»<sup>(٢)</sup>.

٧ - إضافة إلى ما سبق : فإنه قد ينقل العبارة من كتاب معين دون عزوها إليه، وقد تتضمن هذه العبارة نقولاً من كتب أخر، فيذكر النقول دون ذكر الوسطة التي توصل بها إلى تلك النقول!

وهذه السمة موجودة في كثير من الكتب. ومن أوضح الأمثلة على ذلك :

أن ناظرزاده في أثناء تعليقه على حديث «الخراج بالضمان» قال : «قال أبو عبيد الله:

الخراج في هذا الحديث : غلة عبد يشتره الرجل فيستغله...»<sup>(٣)</sup>.

وبالرجوع إلى أكد مطائنها من كتب أبي عبيد بن سلام : وُجد أن العبارة مذكورة عنده بمعناها. أما لفظها عند ناظرزاده فيكاد يكون مطابقاً للفظ ابن نجيم، ومع ذلك لم يعزها ناظرزاده إليه. كما أن لفظ ابن نجيم كلفظ السيوطي، ولم يعزها إليه أيضاً ! وربما أن السيوطي استفادها أيضاً بواسطة، ولم يعزها إليها، ولا سيما أن لفظ السيوطي ليس قريناً من لفظ أبي عبيد!

ومما يؤكد أن ناظرزاده استفادها من أشباه ابن نجيم : أن أشباهه هي المرجع الرئيس لناظرزاده في تعليقه على القاعدة التي ورد فيها الحديث المذكور، كما أن التعليق تضمن نقلين آخرين عن الفخر البزدوي، والأصحاب من الحنفية، وكلا النقلين مذكوران بلفظهما في أشباه ابن نجيم. ومع ذلك كله لم يذكره في تعليقه على القاعدة مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

٨ - كما أنه قد يشير إلى مصدر العبارة لكن بإحالات مبهمة أو مجحولة :

(١) ص ٢٦٢.

(٢) ص ٣١١.

(٣) ص ٦٨٣.

(٤) وانظر من الأمثلة الأخر : قاعدة (٦) وقاعدة (١٠) وما جاء في شرحهما مستفاد من أشباه ابن نجيم دون عزو إليه، وكذلك : ق ١٩ جلتها مستفاد من (الدرر)، ق ٢٠ جلتها مستفاد من (الدرر) و(العناية)؛ ق ٢٣ جلتها مستفاد من (الدرر)، ق ٧٣ جلتها مستفاد من المعنى وشرحه للقائني، ق ٢٢٢ جلتها مستفاد من أشباه ابن نجيم.

• فمن الإحالة المبهمة :

- «الاجتهاد لا ينقض بمثله : وعللوه بأن الاجتهاد الثاني ...

وعلل البعض : بأن قبول شهادته ...

وبعضهم استثنى من هذه القاعدة ...»<sup>(١)</sup>.

- «تفويض التصرف في ملك الغير لا يجوز : ولذا قالوا : ...»<sup>(٢)</sup>.

• ومن الإحالات المجملة :

إحالاته إلى كتب تشترك مع غيرها في الاسم دون أن يميّز أيها المراد. ومن هذه الكتب: (الإرشاد)، (الحاوي)، (شرح الطحاوي)، (شرح منظومة ابن وهبان)، (الكافي)، (الكفاية)، (المبسوط)، (النهاية)، (الوجيز)<sup>(٣)</sup>. فهذه الأسماء وغيرها يشترك في كل واحد منها عدّة كتب من كتب الحنفية، ويصعب على القارئ تمييز المراد من كل واحد منها؛ لأنه يحتاج حينئذ إلى البحث عن النقل في مظائنه من كل كتاب يشترك في ذلك الاسم !.

التاسع : منهجه في ذكر الأعلام :

لم يكن من منهج المؤلف الاعتناء بذكر الأعلام والتعريف بها، وإذا ذكرها يكون ذلك بالاكْتِفَاء بما تشتهر به، ويحصل به تمييز لها، دون مزيد تفصيل :

فإذا كان له اسم يشتهر به أو كنية أو لقب اكتفى به؛ كقوله : «أحمد»، «بريرة»، «حبان»، «زفر»، «محمد»، «أبو حنيفة»، «أبو الشجاع»، «أبو يوسف»، «اليزدي»، «الزيلي»، «السرخسي»، «الشافعي».

وإذا لم يحصل تمييزه بذلك ذكر لفظاً آخر يميزه؛ كقوله : «محمد بن الفضل»، «أبو سعيد بن أسعد»، «شمس الأئمة الحلواني».

(١) ص ٢٤٧-٢٥٠.

(٢) ص ٥٣٥.

(٣) ولتوثيق ذلك راجع فهرس الكتب الواردة في النص.

ولم يزد على لفظين إلا في ذكره لاسمه حيث قال «محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده».

وأكثر ما كان يذكر الأعلام بالرمز لها بربطها بأحد الكتب؛ كقوله : «صاحب (الدرر)»، «صاحب (العناية)»، «صاحب (الهداية)».

وتما يؤكد أن هذا هو أكثر صنيعه : أن الكتب الثلاثة السابقة هي أبرز مصادره ومع ذلك لم يصرح باسم المؤلف إلا في كتاب واحد، ومرة واحدة فقط، حيث قال : «وجعل المولى خسرو في درره، في آخر كتاب القضاء...»<sup>(١)</sup>.

ومن مظاهر عدم اعتناؤه بالأعلام : أنه لم يصرح باسم أحد من مشايخه أو تلاميذه أو معاصريه إلا في موضع واحد فقط، وفي مقدمة الكتاب، حيث صرح باسم العالم الذي أراد عرض كتابه عليه، وهو أبو سعيد بن أسعد<sup>(٢)</sup>.

العاشر : منهجه في الربط بين مباحث الكتاب :

كان المؤلف يتجنب التكرار في أكثر مباحث الكتاب ومسائله، ويكون سبيله إلى ذلك هو الربط بينها، بإحالة الموضوع المتأخر إلى المتقدم، أو العكس.

وقد يقرن ذلك بتحديد الباب المحال إليه والقاعدة أو أحدهما، وقد لا يقرنه بشيء من هذا التحديد.

• فمن أمثلة الإحالة على متأخر :

- «وسيجئ تفصيله في باب الباء - إن شاء الله تعالى - في قولهم : «بقاء الشيء مستغن عن بقاء السبب»<sup>(٣)</sup>.

- «وسياأتي زيادة تفصيل في باب السين - إن شاء الله»<sup>(٤)</sup>.

(١) ص ٧٧٠. ولتوثيق الأعلام السابق ذكرهم، والاستزادة بأمثلة آخر : راجع فهرس الأعلام.

(٢) انظر : ص ١٩٥.

(٣) ص ٢٨١.

(٤) ص ٤٢٨.

- «وسياتي جوابه - إن شاء الله-»<sup>(١)</sup>.
- ومن أمثلة الإحالة على متقدّم :
- «... وهذا من باب الحيل. وقد ذُكر في باب الحاء : الحيلة لدفع الضرر عن نفسه جائز، وإن تضرر الغير في ضمنه»<sup>(٢)</sup>.
- «... فيسترده، كما مرّ في باب الدال ...»<sup>(٣)</sup>.
- «... والأصل فيه : ما أبيح للضرورة يتقدر بقدرها - كما مرّ-»<sup>(٤)</sup>.
- «والجواب : أنها من باب الدفع، وقد مرّ أنّ الدفع بواحد مما ذكر صحيح قبل القضاء...»<sup>(٥)</sup>.

(١) ص ١٠٧٩.

(٢) ص ٩٤٤.

(٣) ص ٩٣٨.

(٤) ص ١٠٣٦.

(٥) ص ١٠٦٨.

## المبحث الرابع : مصادر وطرق الاستفادة منها :

مصادر أيّ كتاب تعدّ مرآة مهمة لجوانب متعدّدة منه؛ لهذا فإن من يقوم بتحقيق

كتاب ما ودراسته يُعنى بخدمة مصادره من عدّة جهات، منها :

- من جهة إبرازها استقلالاً، وتصنيفها، وبيان طرق الاستفادة المؤلف منها.

- ومن جهة بيان منهج المؤلف في النقل منها.

- ومن جهة التعريف بها.

- ومن جهة فهرستها.

أما منهج المؤلف في النقل منها : فقد سبق بيان ذلك في المبحث السابق، عند الحديث

عن منهج المؤلف في النقل من المصادر<sup>(١)</sup>.

أما التعريف بها : فسيأتي التعريف بكل كتاب منها عند ذكر المؤلف له لأول مرة؛

لأن الكتب شأنها شأن الأعلام والمصطلحات والألفاظ الغريبة ...، حيث إن القارئ يحتاج إلى التعرف عليها عندما ترد عليه لأول مرة في الكتاب المحقّق.

أما فهرستها : فسيأتي حصرها، وترتيبها على حروف الهجاء، وذكر المواضع التي

وردت فيها، وذلك في نهاية الرسالة، ضمن قائمة الفهارس.

أما إبرازها وتصنيفها وبيان طرق الاستفادة المؤلف منها : فهو على النحو الآتي :

أ - لقد رجع المؤلف إلى مصادر كثيرة في كتابه، وهذه المصادر منها ما صرّح باسمه

عند النقل عنه، ومنها ما لم يصرّح به، وعدد المصادر التي صرّح بها : خمسة وأربعون مصدرًا.

ب - جميع المراجع التي صرّح بها لا تخرج عن ثلاثة علوم : الفقه، وأصول الفقه،

والقواعد الفقهية. وقد نال علم الفقه النصيب الأوفر منها، حيث بلغت مصادره : تسعة

وثلاثين مصدرًا، ثم أصول الفقه بخمسة مصادر، ثم القواعد بمصدر واحد.

(١) انظر : ص ٨٥.

وسوف يتم تصنيف هذه المصادر حسب العلوم الثلاثة المذكورة، ثم ترتيب مصادر كل علم حسب تاريخ وفاة المؤلف؛ لأن المتقدم له سبق التأليف، فكان حقه التقديم. وإذا كان المؤلف أورد الكتاب بلفظ مختصر (غير اسم الكتاب الذي سيذكر ابتداءً) فإنه سيميز بوضعه بين هلالين :

### أولاً : مصادره الفقهية :

١- الخراج :

ليعقوب بن إبراهيم، أبي يوسف الأنصاري (ت ١٨٢هـ).

٢- الجامع الكبير (الجامع) :

لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ).

٣- الاستحسان :

لمحمد بن الحسن أيضاً. وهو أحد كتب الأصل المعروف بالمبسوط؛ إذ إنَّ محمد بن الحسن ألف أبواب الأصل مفردة، ثم جمعت فصارت مبسوطاً.

٤- الزيادات :

لمحمد بن الحسن كذلك.

٥- النوازل :

لنصر بن محمد، أبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ).

٦- الكتاب، المشهور بمختصر القُدوري :

لأحمد بن محمد المعروف بالقُدوري (ت ٤٢٨هـ).

٧- التحرير :

لعله للقُدوري أيضاً.

٨- شرح مختصر القُدوري (شرح الأقطع) :

لأحمد بن محمد، أبي نصر المعروف بالأقطع (ت ٤٧٤هـ).

٩- غناء الفقهاء (غناء الفقهاء - هكذا ورد عند المؤلف بالعين المهملة!) :

لعلي بن محمد، أبي الحسن الفخر البزدوي (ت ٤٨٢هـ).

- ١٠- المبسوط :
- محمد بن أحمد، أبي بكر الشمس السرخسي (ت ٤٨٣هـ).
- ١١- شرح مختصر الطحاوي (شرح الطحاوي) :
- لعلي بن محمد الأسديجي (ت ٥٣٥هـ).
- ١٢- الفتاوى الكبرى (الكبرى) :
- لعمربن عبد العزيز، المعروف بالصدر الشهيد (ت ٥٣٦هـ).
- ١٣- تحفة الفقهاء :
- محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٥٤٠هـ).
- ١٤- الخلاصة :
- لظاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (ت ٥٤٢هـ).
- ١٥- مجموع النوازل :
- والصحيح أن مؤلفه هو أحمد بن موسى الكتي (توفي في حدود سنة ٥٥٠هـ).
- ١٦- فتاوى قاضي خان (الخانية) :
- لحسن بن منصور، المعروف بقاضي خان (ت ٥٩٢هـ).
- ١٧- الهداية :
- لعلي بن أبي بكر، أبي الحسن الفرغاني المرغيناني (ت ٥٩٣هـ).
- ١٨- الحاوي القدسي :
- والراجح -والله أعلم- أن مؤلفه : أحمد بن محمد الغزنوي (المتوفى في حدود سنة ٦٠٠هـ).
- ١٩- المحيط البرهاني :
- والصحيح أنه لمحمد بن أحمد، ابن مازة البرهان البخاري (ت ٦١٦هـ).
- ٢٠- الفتاوى الظهيرية (الظهيرية) :
- والراجح أن مؤلفها : محمد بن أحمد، أبو بكر ظهير الدين البخاري (ت ٦١٩هـ).
- ٢١- الوجيز :

محمود بن أحمد، أبي المحامد البخاري المعروف بالحصيري (ت ٦٣٦هـ).

٢٢- قنية المنية لتتميم الغنية (القنية) :

لمختار بن محمود، أبي الرجا الزاهدي (ت ٦٥٨هـ).

٢٣- حاوي مسائل المنية (الحاوي):

لمختار الزاهدي أيضًا.

٢٤- فصول الأحكام لأصول الأحكام، المشهور بالفصول العمادية (العمادية) :

والراجح أن مؤلفه : عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن (علي صاحب

الهداية)، المرغيناني (توفي نحو عام ٦٧٠هـ).

٢٥- الوقاية :

لبرهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأكبر أحمد. (جدّ صدر الشريعة الأصغر

لأمه) وقيل : لأخيه تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأكبر. (جد صدر

الشريعة لأبيه).

٢٦- الكافي :

لعبد الله بن أحمد، أبي البركات النسفي (ت ٧١٠هـ).

٢٧- كنز الدقائق (الكنز) :

لعبد الله النسفي أيضًا.

٢٨- الفتاوي الولوالجية (الولوالجية).

والراجح أن مؤلفه : إسحاق بن أبي بكر، أبو المكارم الولوالجي (ت ٧١٠هـ).

٢٩- النهاية :

للحسن بن علي، الحسام السُغْنَاقي (ت ٧١١هـ).

٣٠- الكفاية :

والراجح أن مؤلفها : جلال الدين بن شمس الدين الكرلاني (كان حيًا في حدود

عام ٧١١هـ).

٣١- خزانة المفتين :



- لحسن بن محمد السَّمْنَقَانِي (ت ٧٤٦هـ)
- ٣٢- (شرح منظومة ابن وهبان)، لعل المقصود به : عقد القلائد في حلّ قيد الشرائد :  
لعبد الوهاب بن أحمد بن وهبان (ت ٧٦٨هـ).
- ٣٣- العناية :
- لمحمد بن محمد، أبي عبد الله أكمل الدين البابري (ت ٧٨٦هـ).
- ٣٤- جامع الفصولين :
- لمحمود بن إسرائيل، الشهير بابن قاضي سماو (ت ٨٢٣هـ).
- ٣٥- الجامع الوجيز المشهور بالفتاوي البزازية (البزازية) :  
لمحمد بن محمد الشهير بالبزازي (ت ٨٢٧هـ).
- ٣٦- فتح القدير :
- لمحمد بن عبد الواحد، الكمال المعروف بابن الهمام (ت ٨٦١هـ).
- ٣٧- غرر الأحكام :
- لمحمد بن فراموز، الشهير بملا خسرو (ت ٨٨٥هـ).
- ٣٨- درر الحكماء شرح غرر الأحكام (درر الحكماء، أو الدرر) :  
لمحمد بن فراموز أيضًا.
- ٣٩- الإرشاد :
- دلّ السياق الذي أورد المؤلف فيه هذا الكتاب على أنه في الفقه، وهناك عدّة كتب في الفقه الحنفي تعرف بالإرشاد، لكن لم يظهر لي أيها المراد<sup>(١)</sup>.
- ثانيًا : مصادره الأصولية :**
- ١- كنز الوصول إلى معرفة الأصول، المشهور بأصول البزدوي (أصول فخر الإسلام).
- لعلي بن محمد، الفخر البزدوي (ت ٤٨٢هـ).

(١) ولمزيد تفصيل انظر : ص ١١٢٧.

٢ - المغني :

لعمر بن محمد، أبي محمد الحَبَّازي (ت ٦٩١هـ).

٣ - منار الأنوار (المنار).

لعبد الله بن أحمد، أبي البركات النسفي (ت ٧١٠هـ).

٤ - شرح المغني :

لمنصور بن أحمد، أبي محمد القاءاني (ت ٧٧٥هـ).

وهذا الكتاب يُعدُّ المرجع الرئيس للقواعد الأصولية التي ذكرها المؤلف، ومع ذلك لم يصرَّح المؤلف به إلا مرة واحدة، ونُسب فيها إلى الإيتقاني (وليس القاءاني)! ولعلَّ هذا تحريف من النَّاسخ الأول وتابعه مَنْ بعده مِنَ النَّاسخ ...

٥- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (الكشف).

لعبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ).

### ثالثاً : ما رجع إليه من كتب القواعد الفقهية :

رجع المؤلف إلى كتاب واحد في القواعد الفقهية، وهو الأشباه والنظائر لزين الدين

ابن إبراهيم بن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ).

وقلة مصادر المؤلف من كتب القواعد الفقهية يُعدُّ مزية له لا عليه !.

وذلك أن الحنفية وإن كان لهم سبق التأليف في القواعد الفقهية، إلا أنه بعد تأليف أبي زيد الدَّبُوسي (ت ٤٣٠هـ) لكتابه : (تأسيس النظر) شهد التأليف لديهم ركوداً واضحاً، امتدَّ إلى القرن العاشر الهجري. وكان الميدان في هذه الفترة بالدرجة الأولى لعلماء الشافعية<sup>(١)</sup>.

وقد أدرك ذلك ابن نجيم (ت ٩٧١هـ)، حيث قال :

(١) انظر العرض التاريخي للمؤلفات في هذه الفترة في كتاب : القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين،

«وإن المشايخ الكرام قد ألفوا لنا ما بين مختصر ومطول، من متون وشروح وفتاوى، واجتهدوا في المذاهب والفتوى، وحرروا ونقحوا - شكر الله سعيهم - إلا أنني لم أر لهم كتاباً يحاكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي...»<sup>(١)</sup>.

ولربط ما توصل إليه الشافعية في علم القواعد الفقهية بفروع الحنفية، وللإستفادة من منهجهم في التأليف : ألف ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ) أشباهه؛ محاكاة لأشبه ابن السبكي (ت ٧٧١هـ)، وكذلك أشباه السيوطي (ت ٩١١هـ).

وقد أجاد ابن نجيم في أشباهه وأفاد، وأحدث نقلة نوعية للتأليف لدى الحنفية، وصار كتابه عمدة المتأخرين منهم؛ حيث انكبوا عليه شرحاً وتعليقاً ونظماً ... حتى بلغت مصنفاتهم حوله أكثر من أربعين مصنفًا<sup>(٢)</sup>.

ولا يعني هذا أن علماء الحنفية لم تكن لهم عناية بالقواعد الفقهية قبل ابن نجيم، فقد كانت كتبهم الفقهية حافلة بها؛ تعليلاً وتوضيحاً وربطاً بين الفروع المتشابهة بتلك القواعد. وقد تنبه المؤلف إلى هذا؛ فانتقى مما أودعه ابن نجيم في أشباهه من القواعد المتداولة في كتب هذا الفن، كما انكب على كتب الفقه الحنفي؛ لينقب فيها عن قواعد الحنفية، وكانت عنايته مركزة على كتابين غنيين بالقواعد، هما (العناية) للبايرتي (ت ٧٨٦هـ)، و(الدرر) للملا خسرو (ت ٨٨٥هـ). وكانت استفادته منهما أكثر من استفادته من أشباه ابن نجيم. وقد وفق في حسن الانتقاء والترتيب، واستطاع أن يوظف هذه المصادر لبحث قواعده استقلالاً وفق المنهج الفريد الذي رسمه لنفسه في هذا الكتاب.

ج- بالإضافة إلى المصادر التي صرح المؤلف باسمها كانت له مصادر آخر اكتفى

المؤلف بذكر مؤلفيها، منها :

تبيين الحقائق :

لعثمان بن علي الزيلعي (ت ٧٤٣هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤.

(٢) انظر : القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص ٣٦٠-٣٧٠.

(٣) انظر مثلاً : ص ٣١١، ٤٦٩، ٨٤٣، ٩٥١، ١٠١٩، ١٠٣٣، ١٠٣٧.

د - بعد أن تمّ بيان مصادر المؤلف يناسب إيضاح طرق استفادته منها :

لقد تنوّعت طرق استفادته منها بعدّة اعتبارات :

• فباعتبار مقدار استفادته منها : فإنّ مصادره على مرتبتين :

الأولى : المصادر الرئيسة :

وهي مرتبة على حسب استفادته منها على النحو الآتي :

١ - ٢ - غرر الأحكام وشرحه: درر الحكام. كلاهما ملأاً خسرو (ت ٨٨٥هـ).

٣ - ٤ - الهداية للمرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، وشرحها : العناية للبايبرتي (ت ٧٨٦هـ).

٥ - الأشباه والنظائر لابن نجيم (ت ٩١١هـ).

٦ - ٧ - المغني للخبازي (ت ٦٩١هـ)، وشرحه للقاءني (ت ٧٧٥هـ).

الثانية : المصادر الثانوية :

وهي بقية المصادر الآنف ذكرها<sup>(١)</sup>.

• وباعتبار المسلك الذي توصّل به إليها : فإنّ له في الوصول إليها مسلكين :

الأول : المصادر التي نقل منها بطريق مباشر.

الثاني : المصادر التي نقل منها بواسطة كتاب آخر.

ويصعب حصر مصادره في كل نوع منهما، لكن يمكن أن يقال : إن مصادره الرئيسة

غالبًا ما كان يستفيد منها مباشرة، كما أن المصادر الأخر غالبًا ما كان يستفيد منها

بواسطة أحد المصادر الرئيسة.

وهذا ليس بمطرّد؛ لأنّ (العناية) مثلاً من مصادره الرئيسة، ومع ذلك فإنّه في حالات

قليلة كان يستفيد منها بواسطة (الدّرر)، أو أشباه ابن نجيم<sup>(٢)</sup>.

كما أن (الكافي) مثلاً: من مصادره الثانوية، واستفاد منه مباشرة في القاعدة رقم ٨٢،

وما جاء في التعليق عليها. وكذلك (الكفاية) استفاد منها مباشرة في القاعدة رقم ١٩٣.

(١) انظر : ص ٩٢-٩٧.

(٢) انظر مثلاً : ص ٣٠٦.

• وباعتبار التصريح بها : فإن له في ذلك مسلكين :

الأول : التصريح بالمصدر الذي استفاد منه.

الثاني : عدم العزو إلى المصدر مطلقاً، مع تطابق اللفظ بينه وبين المصادر، أو التقارب الشديد بينهما.

وهذان المسلكان ينسحبان على أكثر مصادره : فمصادره الرئيسة مثلاً : تارة ينقل منها ويعزو إليها، وتارة لا يعزو إليها على الرغم من استفادته منها؛ بل إن (شرح المغني) يعدّ مصدره الرئيس في قواعده الأصولية، ومع ذلك لم يصّرّح به إلا مرة واحدة!

• وباعتبار طريقته في كيفية النقل منها : فتارة ينقل منها باللفظ نفسه، وتارة بنحوه، وتارة بمعناه.

وقد سبق بيان ذلك مفصلاً في منهج المؤلف، كما تمّ بيان طريقته في العزو إليها<sup>(١)</sup>.

(١) انظر : ص ٨٥.

### المبحث الخامس : من استفاد منه :

في الزوايا خبايا وفي الرجال بقايا

هذا البيت ورد على غلاف إحدى النسخ الخطية للكتاب - وهي نسخة (هـ) - ، وكان المقصود من إبراده وصف حال الكتاب : فهو كالكتـر المنسي في زاوية من زوايا البيت المتروكة التي لا يُظنُّ أنَّ فيها شيئاً، ومؤلفه يُعدّ من بقية العلماء المغمورين الذين لم ينالوا حظاً من الشهرة.

وهذا المعنى مطابق لواقع الكتاب ومؤلفه؛ فعلى الرغم من قيمة الكتاب العلمية إلا أنَّني لم أجد له ذكراً في الكتب المتأخرة عن المؤلف، حيث بذلت جهدي في البحث عنه في كثير من كتب الفقه الحنفي وقواعده وأصوله المتأخرة عن المؤلف إلا أنَّني لم اهتدِ إلى التصريح به والعزو إليه.

لكن بالمقارنة بينه وبين أحد أهم كتب قواعد الحنفية المتأخرة عنه تبين أنه استفاد من ناظرزاده استفادة لاشك فيها. وهذا الكتاب هو : (مجامع الحقائق) لأبي سعيد الخادمي (ت ١١٧٦هـ).

وكتاب الخادمي - وإن كان متناً في أصول الفقه، إلا أنه ختمه بقواعد فقهية مهمة بلغت (١٥٤) قاعدة، وبالمقارنة بين قواعد الخادمي وما نقل عنه من تعليق على بعضها من جهة، وكتاب (ترتيب الآلي)، وما أضيف إليه من قواعد في نسخة (هـ) من جهة أخرى : يُلاحظ أنه المصدر الرئيس لقواعد الخادمي؛ بل إن إسهام الخادمي في قواعده يكاد ينحصر في انتقائها من كتاب ناظرزاده، وتنقيح كثير منها من القواعد الأصولية والضوابط الفقهية، واختصار ألفاظ بعضها، مع إضافة بعض القواعد التي لم يذكرها ناظرزاده.

ويَدُلُّ على هذا أمور، منها :

أ - موافقة الخادمي لناظرزاده في ترتيب قواعده، حيث بدأ قواعده بحرف (الألف)، وذكر تحته القواعد التي تبدأ بهذا الحرف، ثم انتقل إلى الباء ... وهكذا . كما فعل ناظرزاده.

ب - أن ثلثي قواعد الخادمي (تقريباً) مطابق لقواعد ناظرزاده !!.

فقد ذكر الخادمي خمساً وتسعين قاعدة بلفظ ناظرزاده، أو مثله. وهذه القواعد المتطابقة يمكن إيضاحها وفق الجدول الآتي :

رقم القاعدة		م	رقم القاعدة		م	رقم القاعدة		م	رقم القاعدة		م
عند الخادمي	عند ناظرزاده		عند الخادمي	عند ناظرزاده		عند الخادمي	عند ناظرزاده		عند الخادمي	عند ناظرزاده	
١١٥	٢٠٤	٧٣	٦٧	١٢٩	٤٩	٣٨	٦٤	٢٥	٧	١	١
١٠٤	٢٠٧	٧٤	٦٨	١٣١	٥٠	٣٩	٦٥	٢٦	١٠	٧	٢
١١٨	٢٠٩	٧٥	٦٩	١٣٧	٥١	٤٠	٦٨	٢٧	١١	٨	٣
١٢٦	٢١٦	٧٦	٧٠	١٤٠	٥٢	٤١	٦٩	٢٨	١٢	١٠	٤
١٢٧	٢١٨	٧٧	٧٣	١٤٦	٥٣	٤٢	٧٣	٢٩	١٤	١٣	٥
١٢٨	٢٢٠	٧٨	٧٤	١٥٢	٥٤	٤٣	٧٥	٣٠	٥	١٤	٦
١٢٩	٢٢١	٧٩	٧٦	١٥٥	٥٥	٤٤	٧٦	٣١	٣	١٦	٧
١٣٠	٢٢٢	٨٠	٧٧	١٥٦	٥٦	٤٦	٨٦	٣٢	١٦	١٧	٨
١٣٥	٢٢٦	٨١	٧٨	١٥٧	٥٧	٤٧	٨٨	٣٣	١٧	٢١	٩
١٣٩	٢٣٢	٨٢	٨١	١٥٨	٥٨	٤٨	٨٩	٣٤	١٨	٢٥	١٠
١٤٠	٢٣٤	٨٣	٨٤	١٦١	٥٩	٤٩	٩٠	٣٥	٢٠	٢٦	١١
١٣٦	٢٤١	٨٤	٨٥	١٦٤	٦٠	٥٠	٩٤	٣٦	٢١	٢٧	١٢
١٤١	٢٤٤	٨٥	٨٧	١٦٥	٦١	٥١	٩٦	٣٧	٢٢	٣٢	١٣
١٤٢	٢٤٨	٨٦	٨٨	١٦٦	٦٢	٥٢	٩٧	٣٨	٢٧	٤٤	١٤
١٤٣	٢٤٩	٨٧	٩٤	١٧٠	٦٣	٥٣	١٠٠	٣٩	٢٩	٤٦	١٥
١٤٤	٢٥٢	٨٨	٩٥	١٧٢	٦٤	٥٤	١٠٣	٤٠	٢	٤٨	١٦
١٤٦	٢٥٣	٨٩	٩٦	١٧٣	٦٥	٥٧	١١٤	٤١	٢٥	٤٩	١٧
١٤٧	٢٥٦	٩٠	٩٧	١٧٥	٦٦	٥٨	١١٥	٤٢	٣١	٥٣	١٨
١٤٩	٢٦٠	٩١	٩٨	١٧٦	٦٧	٥٩	١١٦	٤٣	٣٢	٥٤	١٩
١٥٠	٢٦١	٩٢	١٠٥	١٩٦	٦٨	٦١	١٢٢	٤٤	٣٣	٥٦	٢٠
١٥١	٢٦٢	٩٣	١٠٦	١٩٧	٦٩	٦٢	١٢٤	٤٥	٣٤	٥٩	٢١
١٥٣	٢٦٤	٩٤	١٠٧	١٩٨	٧٠	٦٣	١٢٥	٤٦	٣٥	٦٠	٢٢
١٥٤	٢٦٥	٩٥	١٠٩	٢٠٠	٧١	٦٥	١٢٧	٤٧	٣٦	٦١	٢٣
			١١٤	٢٠٢	٧٢	٦٦	١٢٨	٤٨	٣٧	٦٣	٢٤

ج - وتما يؤكد أن الخادمي استفاد تلك القواعد الخمس والتسعين من ناظرزاده: أن بعضها اشتهر بلفظ آخر، ومع ذلك فإن الخادمي ترك المشهور وأخذ بنص القاعدة التي عند ناظرزاده. ومن ذلك قواعد ناظرزاده الآتية:

١- ق ٢٧ : «الأَصْلُ الْعَدَمُ فِي الصِّفَاتِ الْعَارِضَةِ».

هذا لفظ ناظرزاده. وقد عبر به الخادمي وترك اللفظ المشهور، وهو : «الأصل العدم» أو : «الأصل في الصفات العارضة العدم»<sup>(١)</sup>.

٢- ق ١٠٣ : «جَوَازُ الشَّرْعِ يُنَافِي الضَّمَانَ».

فهذا اللفظ لم أحده إلا في قواعد الخادمي وشروحها، أما اللفظ المشهور فهو : «الجواز الشرعي ينافي الضمان» :

٣- ق ١٧٠ : «الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ».

فهذا اللفظ ورد في أكثر مصادر القاعدة بإضافة قيد : «... في المعاملات». إلا أن الخادمي ترك هذا القيد؛ وفقاً لناظرزاده.

٤- ق ٢٥٦ : «الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ أَوْلَى مِنَ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ».

فهذه القاعدة وردت في جميع مصادرها - التي تم الوقوف عليها - بلفظ : «أقوى»، وليس «أولى». ومع ذلك فإن الخادمي ترك لفظ (أقوى) وأخذ بلفظ (أولى)؛ وفقاً لناظرزاده.

٥- ق ٢٦٠ : «يُرَجَّحُ بَعْضُ وُجُوهِ الْمَشْتَرَكِ بِغَالِبِ الرَّأْيِ».

فهذه القاعدة يشير إليها كثير من أصولي الحنفية عند تعريفهم للموول، ومن ذلك قول صاحب (المغني) : «والموول : ما يرجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي»<sup>(٢)</sup>. وقد اقتبسها المؤلف من هذا التعريف، دون إشارة إلى أنها تمثل تعريف الموول. وتابعه الخادمي في لفظها، ولم يشر إلى تعلقها بتعريف الموول.

(١) وعند توثيق قاعدة ناظرزاده لوحظ أنه لم يوافق في لفظه - بتقديم لفظ (العدم) على (في الصفات العارضة) - إلا

الخادمي وشراح قواعده!

(٢) ص ١٢٤.



٦ - ق ٢٦١ : «يَدْخُلُ فِي التَّصَرُّفِ تَبَعًا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا».

فهذه القاعدة اشتهرت بإضافة كلمة «قد» في أولها. إلا أن الخادمي ترك هذا اللفظ المهم، وفاقاً لناظرزاده.

٧ - ق ٢٦٥ : «الْيَمِينُ أَبَدًا يَكُونُ عَلَى النَّفْيِ».

وقد عبّر الخادمي بهذا اللفظ وترك اللفظ المشهور، وهو : «اليمين أبداً تكون على النفي».

د - أن الخادمي ذكر خمس قواعد بنحو لفظ ناظرزاده.

ويمكن إيضاحها في الجدول الآتي :

م	الرقم عند ناظرزاده	لفظ القاعدة عند ناظرزاده	الرقم عند الخادمي	لفظ القاعدة عند الخادمي
١	١١	إِذَا تَعَذَّرَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ.	١٣	إِذَا بَطَلَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ.
٢	١٥ (في نسخة (جـ))	إِذَا تَعَارَضَ الْمَفْسَدَتَانِ : رُوِيَ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بَارْتِكَابِ أَخْفَاهُمَا.	١٥	إِذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوِيَ أَقْلُهُمَا ضَرَرًا بَارْتِكَابِ أَخْفَاهُمَا.
٣	١٥٩	الضَّمَانُ بِالْتَّعْرِيفِ مَخْصُوصٌ بِالْمُعَاوَضَاتِ.	٨٢	الضمان بالتعدي مخصوص بالمعاوضات.
٤	١٧٧	قَدْ يَثْبُتُ الْفَرْعُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْأَصْلُ.	٩٩	قد يثبت الفرع مع عدم ثبوت الأصل.
٥	١٨٨	كُلُّ شَرْطٍ يَغْيُرُ حَكْمَ الشَّرْعِ يَكُونُ بَاطِلًا.	١٠٠	كل شرط يغيّر حكم شرع يكون باطلاً.

هـ - أن هناك عشر قواعد عند الخادمي تعدّ مختصرة من قواعد ناظرزاده، ويمكن

إيضاحها في الجدول الآتي :

م	الرقم عند ناظرزاده	لفظ القاعدة عند ناظرزاده	الرقم عند الخادمي	لفظ القاعدة عند الخادمي
١	٢	الْإِبْرَاءُ عَنِ الْأَعْيَانِ لَا يَجُوزُ، وَعَنْ دَعَوَاهَا يَجُوزُ.	٨	الإبراء عن الأعيان لبس بجائز، دون دعواها.

٢	٤	أجزاء العوض تنقسم على أجزاء المعوض، وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط.	٩	أجزاء العوض ينقسم على أجزاء المعوض، بخلاف أجزاء الشرط مع أجزاء المشروط <sup>(١)</sup> .
٣	٣٣	إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِهِ مَتَى امْتَكَنَ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنَ أَفْعِلْ.	٢٣	إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِهِ، إِلَّا أَنْ لَا يُمْكِنَ.
٤	٣٤	الاعْتِبَارُ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا لِلأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي.	٢٤	الاعتبار بالمقاصد لا بالألفاظ
٥	٣٧	الأَفْعَالُ الْمُبَاحَةُ لَا يَحْزُرُ مُبَاشَرَتُهَا إِلَّا بِشَرِّطٍ أَنْ لَا يُؤْذِيَ أَحَدًا.	٢٦	الأفعال المباحة إنما تجوز بشرط عدم إزاء [هكذا في الجامع ومع شرحه] أحد <sup>(٢)</sup> .
٦	١٤٣	السُّكُوتُ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ تَمَامُ الْبَيَانِ.	٧١	السكوت في معرض الحاجة بيان <sup>(٣)</sup>
٧	١٦٦	العِبْرَةُ لِلْمَلْفُوظِ نَصًّا دُونَ الْمَقْصُودِ.	٨٩	العبرة للملفوظ.
٨	٢٠٦	لَا يَنْتَصِبُ أَحَدٌ خَصْمًا عَنْ أَحَدٍ بغيرِ إِذْنِهِ قَضَاءً، وَكَالَةً وَنِيَابَةً.	١١٣	لا ينتصب أحد خصمًا عن أحد بلا نيابة ولا وكالة ولا ولاية.
٩	٢٠٨	لَا تُقَوِّمُ الْمَنَافِعُ فِي أَنْفُسِهَا، وَإِلْمَا تَقَوَّيْمٌ؛ لِدَفْعِ ضَرُورَةِ الْحَاجَةِ.	١١٧	لا يقوم المنافع في أنفسها
١٠	٢٢٥	الْمُبَاشِرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَّعَمَدْ، وَالْمُسَبِّبُ لَا إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَّعَمِدًا.	١٣١	المباشر ضامن وإن لم يتعمد، والمسبب لا إلا بالتعمد.

و - أن بعض قواعد الخادمي استفادها من قواعد ناظرزاده، ومن القواعد الثماني والسبعين المضافة إلى نسخة (هـ) معاً، أو أن معناها موجود عند ناظرزاده.

(١) والشق الثاني مذكور - فقط - في طبعة (الجامع) المصورة من نسخة خطية، وهي محفوظة في مكتبة قسم أصول الفقه بكلية الشريعة في الرياض.

(٢) هذا اللفظ هو لفظ الجامع الموجود مع شرحه.

(٣) اللفظ : هو لفظ الجامع في النسخة الخطية، ومع شرحه.

ويمكن إيضاح هذه القواعد وفق الجدول الآتي :

م	رقمها عند ناظرزاد هـ	لفظ القاعدة عند ناظرزاده	رقمها في القواعد المضافة إلى النسخة (هـ)	لفظها في القواعد المضافة إلى النسخة (هـ)	رقمها عند الخادمي	لفظها عند الخادمي
١	١٦	إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ غَلَبَ الْحَرَامُ.	-	-	٤	إذا اجتمع المحرم والمبيح غلب المحرم
٢	٢٤	الْأَشَدُّ يُزَالُ بِالْأَخْفِ. (علماً بأن ناظرزاده عند شرح القاعدة أضاف : (الضرر)).	٦٢	الضرر الأشد يزال بالأخف	٧٩	الضرر الأشد يزال بالأخف
٣	٤١	إِقْرَارُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ.	-	-	٢٨	الإقرار على الغير ليس بمجاز.
٤	٢٢٩	الْمُعْلَقُ بِالشَّرْطِ مَعْدُومٌ قَبْلَهُ.	٧٦	المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته.	١٣٨	المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته، ومعدوم قبل ثبوت شرطه.
٥	ضمن ق ٢٤٤	وفيها قاعدة أخرى : ما ثبت ييقن لا يرتفع إلا بيقين. فمن ييقن بالوضوء وشك في نقضه: فهو على وضوئه.	-	-	٣٠	إذا ثبت أصل في الحل والحزمة أو الطهارة أو النجاسة فلا يزال إلا باليقين.
٦	٢٥٩	يُحْتَمَلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِأَجْلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ.	٦٣	الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام.	٨٠	الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام.

ز - بقى من قواعد الخادمي ثمان وثلاثون قاعدة.

وبالمقارنة بين هذه القواعد المتبقية والقواعد الثماني والسبعون المضافة إلى نسخة (هـ)

تبين أن خمسين قاعدة منها مستفادة بلفظها أو نحوه أو مختصرة من القواعد المضافة!

فلم يبق من قواعد الخادمي التي استقل بها سوى ثلاث عشرة قاعدة. وهذا العدد يشكّل (٨,٤%) فقط من قواعده.

وهذه القواعد التي استقل بها أرقامها هي : ١، ٤٥، ٦٠، ٦٤، ٧٥، ٨٣، ٨٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٤٨، ١٥٢.

أما القواعد الخمس والعشرون فيمكن إيضاح وجه استفادتها من القواعد المضافة إلى نسخة (هـ) وفق الجدول الآتي :

م	رقمها في القواعد المضافة	لفظ القاعدة في القواعد المضافة لنسخة (هـ)	رقمها عند الخادمي	لفظها عند الخادمي
١	٢	لا يوصف الصبي قبل البلوغ بالكراهة.	١١٢	نفس لفظ القاعدة السابقة
٢	٧	ما يتردّد بين الفرض والبدعة: فإثباته أولى. وبين السنة والبدعة: فتركه أولى على الأكثر المختار. وبين الواجب والبدعة: فإثباته أولى عند الأكثر.	١٣٣	ما يتردّد بين الفرض والبدعة: فإثباته أولى. وما بين السنة والبدعة: فتركه أولى. وما بين الواجب والبدعة: فإثباته أولى.
٣	١٣+٨	العيرة للغالب الشائع لا النادر.	٩١	نفسه.
٤	١٠	لا عمرة بالظنّيات في باب الاعتقادات.	١١٠	نفسه.
٥	١٢	المطلق إنّما يجري على إطلاقه إذا لم يتم دليل التقييد نصّاً أو دلالة.	١٣٤	نفسه.
٦	١٤	إخبار المجتهد عن فعل يقتضي وجوبه كإخبار الشرع. فإنه أؤكد من الأمر به، كما في (الكافي). وما في (الهداية): الأولوية لا الوجوب.	١٩	إخبار المجتهد عن فعل للوجوب، كما في (الكافي). وللندب، كما في (الهداية).
٨+٧	١٦	الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بعذر، كما في نكاح الفقهية [هكذا!] ولعله يرمز إلى كتاب معين. لكن في (الذخيرة): الجهل إنّما يكون عذراً إذا لم يقع حاجة إليها.	٥٥ + ٥٦	الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بعذر. والجهل إنّما يكون عذراً إذا لم يقع حاجة إليها.
٩	٢٦	لا ننكر تغيّر الأحكام بتغيّر الأزمان؛ كغلق باب المسجد.	١١١	لا ينكر تغيّر الأحكام بتغيّر الأزمان.

١٠	٤٠	العبرة للمعاني. (درر)	٩٠	العبرة للمعاني. (تحقيقها قبيل شفعة الدرر) <sup>(١)</sup>
١١	٤٤	لوسائل أحكام المقاصد.	١٠١	نفسه.
١٢	٥٩+٤٧	استعمال الناس حجة يجب العمل بها.	٦	نفسه.
١٣	٤٩	العلة لا ترجح بزيادة من جنسها.	٩٢	العلة ترجح بزيادة من جنسها.
١٤	٥١	لا عبرة للدلالة بمقابلة التصريح.	١٠٨	لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح.
١٥	٥٢	ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء.	١٠٢	نفسه.
١٦	٦١	الشبهة تكفي لإثبات العبادات.	٧٢	نفسه.
١٧	٦٦	عدم ثبوت حكم الشيء لعدم ثبوت شرائطه ليس رفقا له.	٩٣	نفسه. <sup>(١)</sup>
١٨	٦٩	لا إلزام إلا بمجموع ما لم يثبت بدليل.	١٠٣	نفسه.
١٩	٧٠	لا حجة مع الاحتمال.	١١٦	لا حجة مع الاحتمال الناشئ عن دليل.
٢٠	٧٢	ما جاز بعذر بطل بزواله.	١٢٤	نفسه.
٢١	٧٣	ما ثبت حكما أصليا لا يسقط بالعوارض؛ كالتية لا تسقط بعارض	١٢٣	لا يسقط الحكم الأصلي بالعوارض الجزئية. ما ثبت حكما أصليا لا يسقط بالعوارض.
٢٢		تأخير الصلاة إلى آخر وقت لا يسهل إلا الفرض.	١٢٥	
٢٣	٧٤	المرء مواخذ بإقراره.	١٣٢	نفسه.
٢٤	٧٥	المثال الجزئي لا يصحح القاعدة الكلية.	١٣٧	نفسه.
٢٥	٧٨	الواجب لا يتقيد بوصف السلامة، والمباح يتقيد به.	١٤٥	نفسه.

ح - ومن أقوى الأدلة على أن الخادمي استفاد من ناظرزاده : أن العلائي والحصاري عند شرحهما للقواعد ينقلان أحيانا نصوصا عن الخادمي. وبالمقارنة بين هذه

(١) كما في النسخة الخطية للمجامع.

النصوص، وما جاء في شرح ناظرزاده لقواعده يلفت النظر التقارب الشديد بينهما، وهذا التقارب يصل غالبًا إلى التطابق اللفظي!.  
وتكرّر هذا التطابق يدلّ دلالة واضحة على أنّ ناظرزاده هو مصدر هذه النصوص.  
ومن أمثلة ذلك :

١- ما جاء في شرح العلائي لقواعد الخادمي ومنافع الدقائق للحصاري<sup>(١)</sup> : «قوله: الأجر والضمان : نُقل عنه [أي : عن الخادمي] : فلو غصب دابة، أو دارًا واستعمل : لا يضمن منافعهما، بعد ضمان أنفسهما. انتهى».

ولفظ ناظرزاده : «الأجر والضمان لا يجتمعان : ولذا ... وكذا إذا غصب دابة أو دارًا واستعمل : لا يضمن منافعهما؛ لأن ...»<sup>(٢)</sup>.

وهذه المسألة قد تمّ توثيق معناها من تسعة كتب، ولم ترد المسألة في واحد منها بهذا اللفظ. وهذا يؤكد أن هذا اللفظ من تعبير ناظرزاده.

٢ - وما جاء في الشرحين السابقين<sup>(٣)</sup> :

«قوله : اختلاف الأسباب بمثّلة اختلاف الأعيان : نُقل عنه - رحمه الله - : فلو اشترى البائع المبيع قبل قبض الثمن من مشترّيه بلا واسطة مشتر آخر بأقلّ ممّا باعه لم يجز، وبواسطة مشترٍ آخر يجوز؛ لأن اختلاف السبب (وهو العقد) بمنزلة اختلاف العين. انتهى».

ولفظ الخادمي هذا مطابق للفظ ناظرزاده مع حذف الخادمي لكلمة واحدة في آخر العبارة وهي : «... (وهو العقد) ينزل منزلة اختلاف العين»<sup>(٤)</sup>.

(١) ل ١/٧؛ ص ٣١٠.

(٢) ص ٢٥٢-٢٥٥.

(٣) ل ١/١٠؛ ص ٣١٠.

(٤) ترتيب الآلي، ص ٢٦٤.

وعند توثيق هذه المسألة عند ناظرزاده تسمُّ توثيق معناها من ثلاثة كتب متقدمة على المؤلف، وليس لفظها في واحد منها. بل إن ناظرزاده أعاد هذه المسألة - في موضع لاحق - وصرح بعزوها إلى (العناية)، ولفظ العناية مخالف للفظ ناظرزاده. وهذا يعني أن ناظرزاده مستقلٌّ بهذا اللفظ.

٣- وما جاء في الشرحين المذكورين<sup>(١)</sup> :

«قوله : الممتنع عادة كالممتنع حقيقة. ولهذا لزم على المقر ما أقرَّ به للمقرِّ له؛ لأن إقراره للغير كاذباً ممتنع عادة. انتهى».

وقد اكتفى الشارحان بنقل هذا المثال دون تعليق عليه. وهو بلفظه مذكور في قواعد ناظرزاده<sup>(٢)</sup>.

٤- وما جاء في الشرحين المذكورين<sup>(٣)</sup> :

«قوله : من شك هل فعل شيئاً أولاً فالأصل أنه لم يفعل : كمن شك أنه متوضئ أم لا : فهو محدث. انتهى».

فهذه القاعدة وهذا المثال وردا بلفظهما في قواعد ناظرزاده<sup>(٤)</sup>.

٥- ومن أقوى ما يدلُّ على أن هذه النصوص مستفادة من ناظرزاده : أنه قد يرد في بعضها أخطاء جوهرية ظاهرة : وهذه الأخطاء موجودة أيضاً في بعض نسخ (ترتيب الآلي)؛ ممَّا يعني أنها نقلت من أحد نسخ (ترتيب الآلي) من غير تمحيص.

ومن أهم ذلك : ما جاء في الشرحين المذكورين<sup>(٥)</sup> :

«قوله : والتنصيص يوجب التخصيص : وإلا يلزم ترجيح القياس على النص في باب الربا. انتهى».

(١) ل ٣٧/ب، ص ٣٣٢.

(٢) ص ١٠٧٤.

(٣) ل ٣٧/ب، ص ٣٣٢، عقب النص السابق.

(٤) ص ١١٠٤.

(٥) ل ١٨/أ؛ ص ٣١٧.

فالدليل المذكور عقب القاعدة يناقضها؛ لأنه يدل على أن التنصيص لا يوجب التخصيص<sup>(١)</sup>.

فالذي يظهر أنه لا بد من إثبات (لا) النافية في القاعدة ليحصل الانسجام بينها وبين دليلها. وهذا ما حصل في نسخة (ب)، خلافاً لباقي النسخ. وقد تابع الخادمي أحد النسخ الآخر وأسقط (لا) النافية؛ فانقلب الدليل على القاعدة.

ولعل هذا الإشكال في لفظ الخادمي هو الذي حدا بالعلائي والحصاري إلى التردد في شرح القاعدة، بقولهما في بداية تعليقهما : «لعله أراد...»، ثم اجتهدا في شرحها بأنها تحكي رأي المخالفين القائلين بحجية مفهوم المخالفة، وناقشا هذا الرأي - والله أعلم-. فهذه خمسة نماذج تدل دلالة واضحة على أن الخادمي استفادها من ناظرزاده<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

وإذا كانت قواعد ناظرزاده مصدرًا مباشرًا لقواعد الخادمي فهي مصدر غير مباشر لقواعد (مجلة الأحكام العدلية)، التي ألفتها لجنة من علماء الدولة العثمانية، وصدر أمر العمل بها سنة ١٢٩٣هـ؛ وذلك لأن قواعد المجلة لا تكاد تخرج عن قواعد الخادمي. يقول د. أحمد بن حميد عن قواعد المجلة : «وإذا تأمل الباحث هذه القواعد وجد أنها لا تخرج عما جمعه أبو سعيد الخادمي في (بجامع الحقائق)»<sup>(٣)</sup>.

(١) وسيأتي إيضاح وجه التناقض عند ذكر المؤلف للقاعدة، ص ٥٥٩.

(٢) وانظر من النماذج الأخرى: قاعدة ١٠ عند ناظرزاده ول ١٠/أ عند العلائي وص ٣١٠ عند الحصاري في المنافع، ق ١١، ول ١٠/ب وص ٣١١-٣١٠، ق ١٣ ول ١١/أ وص ٣١١، ق ٥٩ ول ١٤/أ وص ٣١٤، ق ٨٦ ول ١٧/أ وص ٣١٦، ق ٨٨، ول ١٧/ب وص ٣١٦-٣١٧، ق ١٧٠ ول ٣٠/أ وص ٣٢٦، ق ١٧٧ ول ٣١/أ وص ٣٢٦، ق ١٨٨ ول ٣١/أ وص ٣٢٦-٣٢٧، ق ١٩٧ ول ٣٢/ب وص ٣٢٧، ق ١٩٨ ول ٣٢/ب وص ٣٢٨، ق ٢٥٢ ول ٣٧/ب وص ٣٣٣، ق ٢٦٤ ول ٤١/أ وص ٣٣٥.

(٣) مقدمة تحقيقه لقواعد المقرئ، ١٢٧/١.



## المبحث السادس : تقويم الكتاب :

لقد استوقفتني هذا العنوان كثيراً!!.

إذ كم هو صعب على الإنسان أن يقوم عمل الآخرين، ويتحرى في ذلك الدقة والإنصاف، ولا سيما إذا كان هذا العمل إنتاجاً علمياً عميقاً، والذي يُطلبُ منه تقويم هذا العمل من أكثر الناس استفادة منه، وتلمذاً عليه، حيث صاحبه رذخاً من الزمان، وغاص في أعماقه، وفتش عن أصدافه وقصص منها ما فيها من لآلئ وجواهر علمية، ورتبها في ذهنه، وأثرى بها معلوماته وفهمه، فحصل له بذلك مراد المؤلف الذي سطره في عنوان كتابه (ترتيب اللآلئ في سلك الأمالي)<sup>(١)</sup>.

فهل بعد هذا يسهل على التلميذ أن يمسك القلم، ويبدأ بتتبع عثرات من أسدى إليه هذا المعروف، وعلمه هذا العلم؟!.

وعلى الرغم من هذا الشعور الذي خالج أحاسيسي لم أجد مفراً من السير قدماً في تقويم الكتاب. وعذري في ذلك أن المنهج المتبع في تحقيق الكتب العلمية يقتضي ذلك، كما أن ما أذكره من مأخذ لا يعدو كونه وجهات نظر، قد تُسلم وقد لا تُسلم، واختلاف وجهات النظر من سمات البشر، ولا تفسد للودّ قضية.

وإذا كان لسان حال أيّ مصنف ينطبق عليه ما قيل :

ما خطّ كفّ امرئ شيئاً وراجعه إلا وعنّ له تبديل ما فيه

وقال : ذاك كذا أولى، وذاك كذا وإن يكن هكذا تسمو معانيه<sup>(٢)</sup>.

فإذا كان الكاتب عند إعادة نظره في كتابه تختلف وجهة نظره فيه، فمن باب أولى إذا كان الناظر في هذا الكتاب شخصاً آخر، أيّ كان هذا الشخص.

(١) انظر : شرح عنوان الكتاب، ص ١٩١.

(٢) هذان البيتان ذكرهما د. أحمد بن حميد في مقدمة تحقيقه لقواعد المقرئ، ١/ ١٧٢.

وَمَا يَخَفُ هَوْلَ الموقفِ ومصاعبه أن المآخذ والملاحظات التي تُذكر لا تعدو كونها هَنَاتٍ هَيِّنَاتٍ، تَضِيعُ فِي بَحْرِ حَسَنَاتِ الْكِتَابِ، وَكَمَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ : «وَالْمُنْصِفُ مِنْ اغْتَفَرَ قَلِيلَ خَطَأٍ الْمَرْءُ فِي كَثِيرٍ صَوَابِهِ»<sup>(١)</sup>.

وَلِيَحْصَلَ هَذَا التَّوَازُنُ نَاسِبُ الْبَدْءِ بِأَهَمِّ الْحَاسِنِ، ثُمَّ إِحْلَاقُهَا بِمَا تَمَّتْ مَلَاَحِظَتُهُ مِنْ مَآخِذٍ.

### أولاً : أهم المحاسن :

١ - إن هذا الكتاب تميّز بمنهج فريد، قلّ أن تجد له نظيراً في أيّ كتاب آخر من كتب القواعد الفقهية - ولا سيما في اعتناؤه بحجّة القواعد التي يذكرها - ويمكن بيان أهم مزايا منهجه في النقاط الآتية<sup>(٢)</sup> :

أ - حسن ترتيب المؤلف لمادة كتابه، واستقلاله فيها، وإيضاحه لها بأسلوب علمي رصين؛ إذ رتّب قواعد كتابه ترتيباً هجائياً، فقسّمه إلى أبواب، وجعل كل حرف من حروف الهجاء في باب مستقل، وجعل تحته القواعد التي تبدأ بذلك الحرف. وهذه الطريقة من أسدّ الطرق في جمع القواعد وترتيبها<sup>(٣)</sup>؛ «لأن من شأن القاعدة أن يندرج تحتها عدة مسائل من أبواب فقهية متعدّدة، فلو رتبها حسب الأبواب الفقهية للزم تكرارها مع كل باب لها علاقة به، أو ذكرها في باب واحد، وإغفال بقية الأبواب. وكلاهما غير مستحسن»<sup>(٤)</sup>.

ثم إن الترتيب الهجائي للقواعد يجعل الرجوع إليها سهلاً وميسوراً؛ لهذا فإن أكثر من يؤلّف في الموسوعات والفهارس يختارها دون غيرها.

(١) تقرير القواعد، ٤/١.

(٢) ويحسن التذكير بأن منهجه سبق إيضاحه مفصلاً في مبحث مستقل، ص ٦٤-٩٠. وما سيذكر هنا هو تركيز على الجوانب المهمة فقط.

(٣) انظر : موسوعة القواعد الفقهية - د. محمد البورنو، ١٥/١ وانظر مقدمة تحقيق شيخنا د. عبد الرحمن الشعلان لقواعد الحصني، ٥٠/١.

(٤) مقدمة تحقيق د. أحمد بن حميد لقواعد المقرئ، ١٣٦/١ وانظر منه : ١٤٠/١ مقدمة تحقيق د. محمد الشريف للمجموع المذهب، ٨٠/١ مقدمة تحقيق شيخنا د. عبد الرحمن الشعلان لقواعد الحصني، ٤٩/١.

ب - دقته في اختيار القواعد، وإحكامه لها، بحيث يصدق عليها حدُّ القواعد الذي قرَّره كثير من العلماء، وهو أنها: «قضايا كلية»<sup>(١)</sup>.

فهذا الحدُّ ينطبق على جميع قواعد ناظرزاده سوى قاعدة واحدة، وهي: ق ٣٦: «الْأَعْيَانُ الْمَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا».

وتما يؤكد حرصه على كلية القواعد: أن القواعد الخلافية لم يوردها بصيغة الاستفهام، وإنما كان يختار أحد الأقوال، ويجعله لفظاً لها، ثم يذكر الأقوال الأخرى في الشرح. وإذا كان الخلاف بين أئمة الحنفية قوياً فإنه يضطرُّ إلى التصريح بالقولين معاً في لفظ القاعدة؛ لتبقي القاعدة كلية، يصحَّ التعليل بها لكل فرع يمكن تخريجه على رأي الإمام في القاعدة.

ج - وتما تميّزت به صياغته للقواعد: الإيجاز، مع عموم المعنى، ووضوح الدلالة في الجملة. فأطول قاعدة عنده عدد كلماتها (٢٢) كلمة، وهي: ق ٢١٣: «الْلَفْظُ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنَى حَقِيقِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ، وَمَعْنَى مَجَازِيٍّ مُتَعَارَفٌ: يُرْجَحُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعِنْدَهُمَا - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - : الْمَجَازِيُّ».

وعذر المؤلف في طولها هو اشتغالها - كما ترى - على قولي أئمة الحنفية فيها، مع ذكرهم والتّرحم عليهم، فكأنها كرّرت بلفظين مختلفين.

ثم إن هذا الطول يعدّ طولاً نسبياً؛ لأنه بالنظر إلى بقية قواعد ناظرزاده - دون النظر إلى قواعد كثير من الكتب الأخرى -؛ إذ إن قواعد ناظرزاده (٢٦٦) قاعدة، والقواعد التي لا تزيد على عشر كلمات: (٢٤٦) قاعدة. وهذا يشكّل أغلب قواعد الكتاب، فإذا قورنت تلك القاعدة بهذه القواعد تكون طويلة.

د - حرصه على تيسير وصول القارئ إلى القاعدة التي يبحث عنها بأقصر طريق.

فبالإضافة إلى ترتيبه لقواعده ترتيباً هجائياً: فإن القاعدة إذا كان لها لفظان متّحدان في المعنى، وكان أحدهما يبدأ بحرف، والآخر يبدأ بحرف آخر: فإنه يذكر كلّ لفظ تبعاً

(١) التوضيح، ٢٠/١.

للحرف الذي يبدأ به. وهذا أولى من الاكتفاء بذكر الثاني مقترناً بالأول؛ لأن القارئ قد يعرف القاعدة بلفظها الثاني دون الأول، فإذا لم يجدها في الموضع الثاني قد يتوهم أنها غير مذكورة.

إلا أن هذا التوهم يزول فيما إذا كان اللفظان يشتركان في الحرف الأول؛ لهذا فإنه حينئذ يقرن الثاني بالأول.

هـ- وحرصه على تيسير ضبط الكتاب، عن طريق الإيجاز في التعليق، وعدم الإطناب. إذ غرضه من الكتاب إعانة المفتي على ضبط الفتاوى التي يُصدرها بربطها بالقواعد الفقهية التي يصح الاستدلال بها؛ ولكي يتحقق هذا في كتابه : اعتنى بكثرة القواعد الفقهية المحكمة، مع حسن الترتيب، والاختصار في التعليق؛ ليمكن المفتي من الرجوع إلى القاعدة المرادة بأقصر طريق، وليسهل عليه ضبط الكتاب.

يقول المؤلف : «وأنا لم التزم التفصيل في هذه الجريدة؛ بل المراد الترتيب؛ لتسهيل الضبط، والتفصيل مانع»<sup>(١)</sup>.

و- كما كان المؤلف يتجنب التكرار في أكثر مباحث الكتاب، وذلك بالربط بينهما، بإحالة المتأخر على المتقدم، أو العكس.

ز- وجماع المزايا وأهمها : هو اعتناء المؤلف بإثبات حجية القواعد التي يذكرها، وذلك عن طريق تتبع المسائل التي قد يُتوهم تخلفها عن القاعدة، وبيان علة تخلفها عنها. فقد جعل هذا هدفاً له، ذكره في المقدمة<sup>(٢)</sup>، وأكد عليه في مواضع متفرقة من كتابه، كما طبّقه عملياً من خلال الكتاب.

ومن عباراته التي تدل على اعتناؤه بدليّة القواعد :

• «فتصفحت كتب الأئمة المهتدين من علماء الدين، ووجدت قواعد وأصولاً تصلح أن تكون للحواب دليلاً ...

(١) ص ٣٦٣.

(٢) وقد سبق الحديث عن الغرض من تأليف الكتاب في مبحث مستقل، انظر : ص ٥٥.

وأوردت علةً تخلف بعض الأحكام عن هذه القواعد في بدء النظر ...؛ لئلا يرد النقض على الاطراد، ولا تخرج عن كونها دليلاً عند الإيراد»<sup>(١)</sup>.

• «... وبهذا التقرير بقي الأصل مطّرداً»<sup>(٢)</sup>.

وكان له في إثبات حجّة القواعد مسلكان.

أحدهما : الاستدلال للقاعدة بدليل جزئي يخصّها.

الثاني : إثبات كليّة القاعدة وانطباقها على جميع فروعها. وهذا يدخل تحت

الاستقراء الناقص.

وحيث إن أكثر القواعد مستمدة من الفروع الفقهية المتشابهة في أحكامها، فإنه يصعب الاستدلال على كل قاعدة بدليل جزئي خاص بها؛ لهذا كان يسلك المسلك الثاني في إثبات حجّة أكثر القواعد التي يوردها.

ويكون ذلك وفق الخطوات الآتية :

- يتّبع المسائل التي قيل إنها مستثناة عن القاعدة.
- يبيّن علة تخلفها عن القاعدة.
- قد يضطرّ أحياناً إلى إضافة قيد للقاعدة يمنع دخول المسألة المستثناة.
- وقد يحوّر لفظ القاعدة؛ لتتضمن المسألة المستثناة.
- وإذا لم يجد طريقاً لإثبات اطراد القاعدة - وهذا نادر جداً - فإنه يحكم بأنها غير معتدّ بها.

- وبما أن المسائل التي قيل إنها مستثناة يصعب حصرها، ويضيق الكتاب المختصر عن الاسترسال فيها، كان يلفت نظر القارئ إلى الاهتمام بتكوين دربة لديه - من خلال قراءة هذا الكتاب - تمكّنه من الجواب عن أيّ مسألة جديدة يقال إنها مستثناة من القاعدة. ومن ذلك قوله : «فأنت تحتاج إلى نظر دقيق في سائر المسائل

(١) ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) ص ٧٧٦. وانظر : ص ٣٦٣ - وسياقي نقل النصّ قريئاً، - ٩٢٦.

الخارجة عن الأصل في بدء النظر؛ ليتضح لك أسباب خروجها عن الأصل؛ لأن القواعد والأصول إذا لم تكن مطردة لا يصح الاستدلال بها، مع أن القوم يستدلون بها في كثير من المسائل. وأنا لم ألزم التفصيل في هذه الجريدة؛ بل المراد الترتيب؛ لتسهيل الضبط، والتفصيل مانع»<sup>(١)</sup>.

وبقيام المؤلف بهذه الدراسة يكون قد أبطل أهم مسوِّغات القائلين بعدم حجية القواعد الفقهية، وهو كثرة المستثنيات فيها.

ومّا يؤكد أن هذه الدراسة كافية في إبطال ذلك المسوِّغ أن شيخنا د. يعقوب الباحثين عندما ناقش ذلك المسوِّغ طالب بمثل هذه الدراسة، فمّا قال : «إن العلماء ... لم يدرسوا المستثنيات التي ذكروها، لبيّنوا مدى انطباق شروط القاعدة عليها، وهل كانت مستثناة لافتقار شرط فيها، أو لقيام مانع، أو كانت استثناءً من غير سبب ؟! . إن قيام مثل هذه الدراسة سيبيّن أن كثيراً من تلك الجزئيات المستثناة لم تكن داخلية تحت القاعدة أصلاً...»<sup>(٢)</sup>.

وما فعله المؤلف في كتابه يعدّ استجابة مبكرة لهذه الحاجة، قبل هذا الطلب بأربعة قرون تقريباً، وهذا سبقٌ وتميّزٌ يحفظ لناظرزاده، بشهادة ضمنيّة من أحد كبار علماء القواعد المعاصرين؛ فإخباره - حفظه الله - بأن «العلماء لم يدرسوا المستثنيات ...» دليل على خلوّ ذهنه من أيّ دراسة مستفيضة للمستثنيات، ولا سيما أنه يعدّ من أكثر من استقصى كتب القواعد في موسوعته التأصيلية التاريخية، الموسومة بـ (القواعد الفقهية، المبادئ - المقومات - المصادر - الدليلية ...).

وهذا لا يعني الجزم بأن ناظرزاده هو الوحيد الذي قام بذلك، لكن ممّا لا شك فيه أنّ له سبقاً في هذا المجال.

(١) ص ٣٦٣. وانظر : ص ٨٩٦.

(٢) القواعد الفقهية، ص ٢٧٣-٢٧٤.

٢ - ومن المحاسن الأخر - بالإضافة إلى التميّز بالمنهج - : كثرة قواعده، حيث بلغت قواعده التي أفردها بالحديث (٢٦٦) قاعدة. وهذا العدد يُعدّ كثيرًا إذا قورن بكثير من كتب القواعد الحنفية<sup>(١)</sup>.

ونظرًا لكثرة هذه القواعد فإنه كان له إسهام كبير في استخراج كثير منها من عبارات الفقهاء والأصوليين التي ترد في مقام تعليل الأحكام، ونحو ذلك. كما كان له إسهام أيضًا في استنتاج بعضها، وصياغتها على أنها قضايا كلية.

وبهذا ظهر التميّز في كتاب ناظرزاده، في وقت وجد فيه كثير من مؤلفي القواعد الفقهية يستفيدون من كتب القواعد الفقهية التي سبقتهم في صياغة قواعدهم.

٣ - وعلى الرغم من أن أكثر مراجعه فقهية إلا أنه كان موفّقًا في انتقاء مراجعه الرئيسة منها، كما كان بارعًا في حسن الاقتناص منها، وترتيبه بما يخدم منهجه الفريد الذي رسمه لنفسه.

فأهم مراجعه مرجعان، هما :

أ- (الدرر شرح الغرر) لملاّ خسرو (ت ٨٨٥هـ)، صاحب (مرقاة الوصول في علم الأصول)، وشرحها : (مرآة الأصول).

ب- (العناية شرح الهداية) للبابري (ت ٧٨٦هـ)، صاحب (التقرير في شرح أصول البزدوي) و(الأنوار في شرح المنار).

وهما من الأصوليين الفقهاء الذين لهم عناية بالتأصيل، والتعليل بالقواعد الفقهية.

<sup>(١)</sup> ويؤكد هذا أن د. محمد البورنو - في كتابه : موسوعة القواعد، ١/١١٤ - نعت كتاب (الفرائد البهية في القواعد والفوائد الفقهية) للحمزاوي (ت ١٣٠٥هـ) بقوله : «وهو من أوسع ما جمع باسم القواعد الفقهية ... وقد أخرجت ما فيه من القواعد فكانت ثلاثًا وأربعين ومائتي قاعدة فقهية».

كما قال عنه د. علي الندوي - في القواعد الفقهية، ص ١٨٦ - : «ولعلّ هذا الكتاب من أجمع ما ألّف في موضوع القواعد إلى عصر المؤلف، وذلك لأنه التقطها من مواطن خفية في مصادر الفقه، لا يطلّع عليها إلا من سبّر الفقه، ومارسه». علمًا بأنهما عند تأليفهما لكتائيهما كانا خاليي الذهن من كتاب ناظرزاده الذي تزيد قواعده على قواعد الحمزاوي.

كما أنه مما لا يخفى أن القواعد التي ترد في كتب الفقه ترد غالباً عرضاً في مقام التعليل. ومع ذلك استطاع المؤلف أن يحوّر السياق الذي ترد فيه في تلك الكتب الفقهية، ويرتبه بما يتفق ومنهجه في دراسة القواعد.

٤ - ومن مزايا الكتاب : ظهور شخصية المؤلف ظهوراً واضحاً. ومن مظاهر ذلك:

أ - براعة المؤلف في تحوير بعض القواعد؛ لكي تندرج تحتها جميع الفروع.  
ومن ذلك : ق ١٨٩ : «كُلُّ ما يَتَرْتَبُ عليها البَيِّنَةُ يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا التَّحْلِيفُ، سِوَى بَيِّنَةٍ أُقِيمَتْ لِإثباتِ الْخُصُومَةِ».

فمصدر المؤلف الرئيس في هذه القاعدة هو (العناية)، وقد ردّ صاحب (العناية) هذه القاعدة فقال : «... ولا نسلّم أن كل ما يترتب عليه البينة يترتب عليه التحليف؛ فإن دعوى الوكالة يترتب عليها البينة دون التحليف...»<sup>(١)</sup>.

والذي فعله ناظرزاده هو أنه أضاف القيد الأخير (وهو : سوى بينة أقيمت لإثبات الخصومة)، وأخرج به الفرع الذي اعترض به صاحب (العناية) على القاعدة. فأصبحت القاعدة مثبتة لا منفية<sup>(٢)</sup>.

ب - أنه عند حديثه عن : ق ١٥٧ : «الضَّرَرُ لا يُزالُ بالضَّرَرِ» : اعترض عليها بوجود مسائل خارجة عنها، وبتعارضها مع قواعد أخرى، ثم ارتضى تعديل لفظها بما يرفع تلك الاعتراضات. فمما قال : «... ويعلم بهذا أن هذا الأصل ليس بمطلق، مع أن «الضرر الخاص يُتَحَمَّلُ لأجل دفع الضرر العام»، و«إذا كان أحد الضَّارِّينَ أعظم ضرراً فإن الأشدَّ يزال بالأخف»... فالأقرب إلى الصحة أن يقال : «الضرر لا يزال بمثله»، وبه يعلم حال الأشد».

فَتَجَدُّ هنا أن المؤلف ترك لفظ القاعدة الأول وارتضى الثاني. وهذا لم يرِدْ التصريح به في مصدر المؤلف في هذه القاعدة (وهو أشباه ابن نجيم)، كما لم أجد في كتب القواعد

(١) ٣٨٣/٦.

(٢) وتقيد القواعد من الأمور التي اعتنى بها المؤلف، وقد سبق التمثيل بطائفة من القواعد، ص ٨١.



المتقدمة على المؤلف إلا كإشارة مقتضبة من الكتّاني الشافعي (ت ٧٣٨هـ)، وقد ذكرها الزركشي فقال: «الضرر لا يزال بالضرر: كذا أطلقوه. واستدرك الشيخ زين الدين الكتاني فقال: لا بد من النظر لأخفهما وأغلظهما. انتهى»<sup>(١)</sup>.

ثم إن القاعدة لم تشتهر باللفظ الذي ارتضاه المؤلف إلا بعد أن اختارته (مجلة الأحكام العدلية)<sup>(٢)</sup>.

ج - أنه عند استفادته من المراجع كان ناقلاً بصيراً، فيتعقبها في المواضع التي تحتاج إلى تعقب. ومن أمثلة ذلك:

- قوله: «وعلى هذا ظهر سهو ابن نجيم في أشباهه، حيث قال في كتاب (الغصب): «إِنَّ الضَّمانَ الذي يغرمه الأمر يرجع به على سيِّده». والصواب: إن الضمان الذي يغرمه السيّد يرجع به على الأمر»<sup>(٣)</sup>.

- قوله: «واستثنى البعض من هذا الأصل: أن رؤية المشتري الدهن من وراء الزجاج لا يسقط خياره.

وعلل صاحب (الدرر) عند ذكر هذه المسألة بأنها: «لا تكون رؤية حقيقة؛ لوجود الحائل».

ولم يصب؛ بل العلة التامة: أن الدهن ممّا يُطعم، فيشترط لسقوط خيار الرؤية وخيار العيب منه الذوق... ولا يكفي الرؤية ولو في الخارج، فإن المراد من الرؤية: العلم بالمقصود - على ما صرّحوا به...»<sup>(٤)</sup>.

- عند تعليقه على ق ٢٦٦: «يَوْمُ الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقَضَاءِ، بِخِلَافِ يَوْمِ الْقَتْلِ» قال: «وفسره صاحب (الدرر): بأن الرجل إذا ادّعى أن أباه مات يوم كذا،

(١) المنشور، ٣٢١/٢، وانظر كلام الكتاني عرضاً في أشباه السيوطي، ٢١٦/١. وتما ينبغي التنبيه عليه أن المنشور وأشباه السيوطي ليسا من مصادر المؤلف.

(٢) ولزيد تفصيل انظر: ما جاء في توثيق ق ١٥٧، ص ٨٠٧.

(٣) ص ٢٠٦.

(٤) ص ٧٢٠-٧٢٢.

وقضى به، فادّعت المرأة أن الميت تزوّجها بعد ذلك اليوم : تُسمع ويُقضى بالنكاح. ولو ادّعت قتله فيه، وقضى به : لم تُسمع دعواها النكاح بعده.

أقول : الحق أن يقدّم دعوى المرأة على دعوى الرجل؛ لأن لا يرد عليه: أن دعوى الرجل بلا خصم لا يعتبر، وبينته لا تسمع»<sup>(١)</sup>.

د - دقته في الجمع بين القواعد، وأيضاً بين المسائل التي ظاهرها التعارض :

• فمن أمثلة جمعه بين القواعد :

- ق ٣٤ : «الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني».

- مع ق ١٦٦ : «العبرة للملفوظ نصاً دون المقصود».

ففي نهاية تعليقه على القاعدة الثانية قال : «أقول : يتوهم أن هذا الأصل مخالف لما قال القوم : «إن العبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني».

والجواب : الاعتبار للمعاني عند قرينة صارفة عن إرادة اللفظ، كما إذا شرطاً براءة الأصيل في الكفالة تكون حوالة بقرينة براءة الأصيل»<sup>(٢)</sup>.

• ومن أمثلة التوفيق بين المسائل : أنه في معرض حديثه عن ق ٢٧ : «الأصل العدم في الصفات العارضة» قال : «قال صاحب (الأشباه) : «لو ادّعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها، فادّعى الوصول إليها، أنكرت : فالقول لها ...

ولو ادّعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها، وادّعى الأب الإنفاق : فالقول له.

والثانية خرجت عن القاعدة. فليتأمل».

أقول : الفرق بين المسألتين : أن المرأة في المسألة الأولى : أنكرت وصول النفقة إليها؛ فالقول لها مع اليمين، وهو ظاهر؛ لأن الأصل في المكلف أن يعيش من كسبه، ووجوب نفقة المرأة على الزوج بسبب عارض (وهو الزوجية)، فالزوج في هذه المسألة ادّعى الإنفاق على المرأة، وهو خلاف الظاهر؛ لأن الأصل عدمه ...

(١) ص ١١٨٩-١١٩٠. وانظر من الأمثلة الأخر : ص ٩٦٨، ١٠٧٩-١٠٨٠.

(٢) ص ٨٥٧.

وأما في المسألة الثانية : المرأة ادّعت على الأب ترك الإنفاق، والأب ينكره : فالقول قوله مع اليمين؛ وذلك لأن الأصل في الصغير أن لا يعيش بلا إنفاق أحد؛ لأنه لا كسب له، فالظاهر أن ذلك الواحد : الأب ...»<sup>(١)</sup>.

هـ - إضافة إلى ما سبق فقد كانت له استنتاجات مهمة، تدل على دقة فهمه، وسعة علمه. ويمكن الإشارة إلى بعضها على النحو الآتي :

- عند استدلاله على قاعدة ١٦ : «إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ غُلِبَ الْحَرَامُ» ذكر تعليل الأصوليين لها، ثم ذكر أن عبارتهم توهم خلاف المقصود : وعلل لذلك، ثم أبدى رأيه في العبارة المناسبة<sup>(٢)</sup>.

- عند حديثه عن ق ٣٤ : «الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني» ربط بين هذه القاعدة وبين قيد ورد في عبارة في كتاب (الهداية) اضطرب شراحها في إيجاد فائدة ذلك القيد<sup>(٣)</sup>.

- عند تمثيله لقاعدة ٧٢ : «التخصيص في الروايات يوجب نفى الحكم عما عدا المذكور» مما مثل به من عبارات المتون الفقهية عبارتان :

إحدهما : لصاحب (الهداية) وقد ورد فيها قيد اضطرب الشراح في طلب الفائدة منه، وقد اجتهد المؤلف في إيضاح فائدة ذلك القيد<sup>(٤)</sup>.

الثانية : لصاحب (الوقاية) حيث إنه عند تعريفه للقطعة أعاد الضمير إليها مذكراً وليس مؤنثاً، خلافاً لأكثر كتب الفقه.

(١) ص ٣٢٤. وانظر من الأمثلة الأخر : ص ١٠٢٠.

(٢) انظر : ص ٢٩٢.

(٣) انظر : ص ٣٦٣-٣٦٨.

(٤) انظر : ص ٤٩٦-٤٩٩.

وبحثاً من المؤلف عن النكتة التي لأجلها صار الضمير مذكراً ربط ذلك بأحد مباحث البلاغة الدقيقة (وهو الجواز العقلي)، وهذا يدلّ على سعة علم ناظرزاده، وحرصه على الاعتذار للعلماء، وحمل كلامهم على أحسن المحامل<sup>(١)</sup>.

و- أنه في الأعم الأغلب لا يترك مسألة خلافية بلا ترجيح، أو اعتراضاً بغير جواب عنه.

٥ - ومن محاسنه : أنه لم يخرج عن موضوع القواعد، فالكتاب جميعه في القواعد من بعد المقدمة إلى آخر فقرة فيه.

وهذه مزية قلّ أن توجد في كثير من كتب القواعد.

وقد صرّح بذلك شيخنا د. يعقوب الباحسين، فبعد أن بيّن موضوع القواعد الفقهية قال: «وموضوع القواعد الفقهية هذا هو ما يتّضح لنا من معنى القواعد الفقهية، وما هو مرادهم بالأشياء والنظائر فيها. ولكّنا إذا نظرنا في الكتب المؤلفة فيها اضطرب علينا هذا الأمر، واتّسع نطاقه، وتداخلت العلوم فيما بينها؛ نظراً لما في كثير من هذه الكتب من تساهل في هذا الشأن، وإحجام لطائفة من الموضوعات، والفوائد التي لا ينطبق عليها المصطلح الدقيق لهذا العلم»<sup>(٢)</sup>.

٦ - وتما يميّز الكتاب، ويوضّح قيمته العلمية : أنه يعدّ مصدراً أصيلاً لأبي سعيد الخادمي (ت ١١٧٦هـ) في قواعده الأربع والخمسين والمائة، التي ختم بها كتابه : (بجامع الحقائق). وليس من المبالغة القول بأن إسهام الخادمي في قواعده يكاد ينحصر في انتقائها من كتاب ناظرزاده، أو تنقيح بعضها، أو اختصاره، مع إضافة ثلاث عشرة قاعدة - فقط - لم يذكرها ناظرزاده.

وإذا كان مصدراً لقواعد الخادمي، فهو مصدر غير مباشر لقواعد (مجلة الأحكام العدلية) التي ألّفها لجنة من علماء الدولة العثمانية، وصدر أمر العمل بها سنة ١٢٩٣هـ،

(١) انظر تفاصيل ذلك : ص ٥٠٣-٥١٠؛ وانظر من الأمثلة الأخرى على استنتاجاته : ص ٧٠٣، ٩٦٨.

(٢) القواعد الفقهية، ص ١١٠.

والتي لقيت قبولاً في الأوساط القضائية والعلمية، واستقرت بها ألفاظ كثير من القواعد الفقهية. وكونه مصدراً للمجلة؛ لأن قواعد المجلة لا تكاد تخرج عن قواعد الخادمي<sup>(١)</sup>.

٧ - وتما يؤكد قيمته العلمية : أن كثيراً من القواعد الفقهية كان له السبق في

اقتناصها من أعماق كتب الفقه، وإظهارها في كتب القواعد الفقهية. حيث استفادها منه صاحب (المجامع)، ثم انتقلت منه إلى (المجلة)، ثم اشتهرت وتداولها العلماء.

ومن هذه القواعد التي يغلب على الظن أن له السبق في اشتهاؤها في كتب هذا الفن :

- ق ٧ : «الأجر والضمان لا يجتمعان».
- ق ٣٢ : «الاضطرار لا يبطل حق غيره».
- ق ٤٦ : «الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل».
- ق ١٣١ : «الرجوع من الإقرار باطل».
- ق ٢١٦ : «ما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل».
- ق ٢٢٦ : «المظلوم لا يظلم غيره».
- ق ٢٣٤ : «الممتنع عادة كالممتنع حقيقة».
- ق ٢٦٤ : «يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان».

فهذه ثماني قواعد منتقاة من أربعة أبواب متباعدة، وهي (الألف) و(الراء) و(الميم) و(الياء). وأمثالها كثير في هذه الأبواب وبقية أبواب الكتاب<sup>(٢)</sup>.

وتما يلفت النظر في القواعد الثماني المذكورة أنها موجودة في (المجامع) و(المجلة)، تما يعني أن منشأ انتقالها إلى كتب القواعد هو (ترتيب الآلي).

(١) وقد سبق توثيق ما جاء في هذه المزية وإيضاحه في مبحث مستقل، ص ١٠٠-١١٠.

(٢) ومن الأمثلة للقواعد التي استفادها المؤلف من كتب الفقه ووردت في الأبواب الأربعة السابقة : القواعد الآتي

أرقامها: ٢، ٨، ٩، ١٣، ١٧، ١٨، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٥٠، ١٣٠، ١٣٢، ٢١٥، ٢٢٤،

٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٥.

## ثانياً : المآخذ :

١ - أن عُجْمَةَ المؤلف كان لها أثر سلمي على لغة الكتاب وأسلوبه؛ فالكتاب - وإن كان قد كُتِبَ في الجملة بلغة عربية فصيحة إلا إنه بقيت فيه بعض الألفاظ والجميل التي يعترىها اللحن، والركاكة، والمخالفة للمشهور عند أهل اللغة. وهذه الألفاظ - على قَلَّتْها إذا قُورنت ببقية الكتاب - متكررة بشكل ينغص صفاء الكتاب.

وقد أقلقني ذلك منذ بدأت في تحقيق الكتاب، لكنّ هذا القلق بدأ يتلاشى شيئاً فشيئاً بعد توارّد النسخ الخطية إليّ، وبعد معرفة مصادر المؤلف الرئيسة في كتابه. حيث تبين لي أن أكثر الهنات والمآخذ اللغوية سببها عجمة النساخ، فما يقع فيه بعضهم من خطأ قد لا يقع فيه الآخر، ثم إن ما بقي من عوالق اتفقت عليه جميع نسخ الكتاب (الست) يمكن تقويمه - غالباً - عن طريق المصادر التي نقل عنها المؤلف.

وهذا لا يقلل من قيمة الكتاب، ولا يفضّ من قدره؛ فإنّ هذا المآخذ متكرّر في كثير من كتب العلماء، ثمّ بَعُدَ أصلهم ومنشؤهم عن اللغة العربية، وإنما تعلموا العربية لاحقاً، ومع ذلك بقيت كتبهم تحتلّ مكانة رفيعة في العلوم التي ألّفت فيها<sup>(١)</sup>. بل إن من يمعن النظر في كتب الحنفية الفقهية والأصولية - مثلاً - يجد أن لغة بعض هذه الكتب قد تأثرت باللغة الأصلية لمولفها، إمّا قصدًا؛ كالتمثيل لألفاظ العقود والنكاح والطلاق ... بألفاظ فارسية ونحوها. أو بغير قصد؛ كتذكير الفعل الذي حقه التأنيث، أو العكس<sup>(٢)</sup>. هذا فضلاً عن الكتب التي يؤلفها أصحابها ابتداء بلغاتهم الأصلية<sup>(٣)</sup>.

(١) ومن هذه الكتب - على سبيل المثال - ميزان الأصول للسمرقندي. فانظر ما قاله المحقق، ١/٧٧-٨٣.

(٢) انظر مثلاً : الدرر شرح الفرر، ١/٣٨٩، ٢/٢٠٧، ٢٨١، ٣٠٢.

(٣) مثل: كتاب أمانة الفقهاء لبديع بن أبي منصور، فهو بلغة أهل خوارزم، فبدّل الزاهدي ما وقع فيه من لسان خوارزم إلى العربية... انظر كشف الظنون، ١/٦٢٨؛ وانظر ما جاء في التعليق على الحاوي للزاهدي، ص ٨٣. ومن الكتب الأخر : درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر، فقد ألّفه باللغة التركية، فترجمه فهمي الحسيني إلى العربية.

وأهم هذه المآخذ اللغوية ما يأتي :

أ - تذكير الكلمة التي حقها التأنيث، أو الأولى فيها ذلك، والعكس.  
وهذا من الأمور التي ظهر الاختلاف فيها بين النسخ الخطية، وكان أكثره بسبب عجمة النساخ. إلا أنه بقيت كلمات اتفقت عليها جميع النسخ، وهي لا تتفق وفصيح اللغة.

فمن أمثلة ذلك :

- قوله : «... أبو سعيد بن أسعد، سَعَدَ الدنيا به كما سَعَدَ بأبه الأجد...»<sup>(١)</sup>.
- فالفعل (سعد) الأوّل فاعله : الدنيا، وهو مؤنث مجازي ظاهر، فكان الأفصح : تأنيث عامله، فيقال : (سَعَدَتِ الدنيا...) <sup>(٢)</sup>.
- والفعل (سعد) الثاني فاعله : ضميرٌ متصل عائد على مؤنث مجازي (وهو الدنيا) فكان الواجب تذكير عامله، فيقال : (كما سَعَدَتْ بأبيه الأجد).
- قوله : «ودخول الحمام، مع جهالة مكثه فيها»<sup>(٣)</sup>.
- فالظاهر أن الضمير (فيها) يعود إلى (الحمام)، وهو «مذكّر تذكّره العرب»، فكان حقه أن يكون الضمير العائد إليه مذكّراً أيضاً، فيقال : «... مكثه فيه».
- قوله : «فيفوز بغلّته كلّ»<sup>(٤)</sup>.
- فالضمير هنا يعود إلى (الغلّة)، وهي كلمة مؤنثة، فكان حقها أن يعود الضمير إليها مؤنثاً، فيقال : (بغلّته كلّها).
- والأمثلة على هذا كثيرة<sup>(٥)</sup>.
- ب - ركاكة الأسلوب في مواضع كثيرة.

(١) ص ١٩٥-١٩٦.

(٢) انظر توثيق ذلك : ص ١٨٨.

(٣) ص ٦٢٧.

(٤) ص ٦٨٣-٦٨٤.

(٥) انظر: ص ٢٨٤، ٤٠٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٧٣، ٦٨٤، ٧٣٧، ٧٧٠، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٩٧، ٩٤٥، ٩٤٨، ١١٠٧.

فمن أمثلة ذلك :

- قوله : «إن المسألة التي استفتي عني ليس من هذا الجنس»<sup>(١)</sup>.  
ولعل هذا القول يسلم من الركاقة لو كان لفظه : (إن المسألة التي استُفتيت عنها ليست من هذا الجنس).
- قوله : «... ويتحرّز عن الإيقاع على أخيه ما لا يرضى به ...  
على مقتضى أصل المتقدم ...  
ألا يُرى أن الخلف قد يستفيد من كلامه [أي كلام النبي ﷺ] أحكاماً وفائدة لم يبلغها السلف»<sup>(٢)</sup>.
- فهذه ثلاثة تراكيب متقاربة، فيها شيء من الركاقة. ويمكن أن تزول هذه الركاقة لو قيل : (ويتحرّز عن أن يوقع على أخيه ما لا يرضى به ...  
على مقتضى الأصل المتقدم ...  
ألا يُرى أن الخلف قد يستفيد من كلامه أحكاماً وفوائد لم يبلغها السلف).
- قوله : «وإلا : يلزم ترجيح القياس على النصّ - بين الرّبا في الحديث : الأشياء الستة - بأسماء الأعلام...»<sup>(٣)</sup>.  
ويمكن أن تزول الركاقة لو قيل : (.. على النصّ في باب الرّبا في حديث الأشياء الستة ..).
- قوله : «كمن تزوّج امرأة وقصده أن يطلقها بعدما جامعها : صح العقد»<sup>(٤)</sup>.  
ويمكن أن تزول الركاقة لو قيل : (.. أن يطلقها بعدما يجامعها ..) أو (.. بعد جماعها ..).
- هذه أربعة نماذج تعدّ من أكثر تراكيب الكتاب ركاقة<sup>(٥)</sup>.

(١) ص ٣٩٥.

(٢) ص ٤٩٩.

(٣) ص ٥٥٩.

(٤) ص ٨٥٧.

(٥) وانظر من الأمثلة الأخرى: ص ٣١٦، ٣٢٣، ٣٣٧، ٤٩٨، ٥٢٣، ٦٧٢، ٦٩٥، ٧٩١، ٧٩٧، ٨٢٥، ٨٥٠،



ج - إدخال (أل) على كلمة (غير). وهذا وإن أجازته بعض العلماء إلا أنه خلاف المشهور عند أهل اللغة؛ لأنها «من الألفاظ المتوَعَّلة في الإجماع»؛ لهذا ذكر بعض علماء اللغة : بأن (غير) لا تدخل عليها (أل) إلا في كلام المولدين (أي الذين أصولهم غير عربية)<sup>(١)</sup>. وأمثلة ذلك كثيرة، منها :

- قوله : «إذا كان المأمور عبد الغير، فأمره بالإباق...»<sup>(٢)</sup>.
  - قوله : «إذا كان المأمور صبيًا، كما إذا أمر صبيًا بإتلاف مال الغير، فأتلفه : ضمن الصبي...»<sup>(٣)</sup>.
  - قوله : «وعقوق الوالدين أشدَّ شرًّا من الجناية في مال الغير؛ لأن...»<sup>(٤)</sup>.
  - ق ٤٥ : «الإِقْرَارُ غيرُ معتبرٍ إذا تَضَمَّنَ إِنْطَالَ حَقِّ الْغَيْرِ».
  - ق ٤٦ : «الْأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بَاطِلٌ».
  - ق ١١٨ : «الحيلةُ لدفعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ جَائِزَةٌ، وَإِنْ تَضَرَّرَ الْغَيْرُ فِي ضِمْنِهِ».
  - قوله : «... ولا يتجاوز إقرارهم إلى الغير»<sup>(٥)</sup>.
  - قوله : «لأن يَنْتَه قد قامت على إيقاع الغير الفعل على أبيه»<sup>(٦)</sup>.
- د - إتيانه - أحيانًا - بعلامة تدلّ على التثنية أو الجمع إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر، مثنى أو مجموع. وهذه اللغة هي ما تُعرف عند النحاة بلغة (أكْلُونِي البراغيث). وهي لغة فصيحة إلا أنها مخالفة للشائع الذي عليه جمهور العرب<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر تفصيل ذلك وتوثيقه : ص ٢٠٤.

(٢) ص ٢٠٤.

(٣) ص ٢٠٧.

(٤) ص ٢١١.

(٥) ص ٨٨٨.

(٦) ص ١١٩٠. وانظر من الأمثلة الأخر : ص ٥٧٧، ٥٨٨، ٧٠٧، ٨٨٨، ٩٨٠، ١٠٦٣، ١٠٧٥، ١٠٩١.

١١٠٨، ١١٩٠.

(٧) انظر تفصيل ذلك : ص ٤٩١.

فمن أمثلة ذلك :

• قوله : «ويسمونه أصحاب الشافعي...»<sup>(١)</sup>.

• قوله : «واضطربوا الشراح في طلب الفائدة...»<sup>(٢)</sup>.

• قوله : «فشهدا آخران أنه المسمى بهذا الاسم...»<sup>(٣)</sup>.

هـ - وقوع (أو) بعد همزة التسوية في مواضع متفرقة من الكتاب.

وهذا خلاف الفصحح عند أهل اللغة؛ بل إن كثيراً من أهل اللغة منعوا جوازه قياساً، وعابوه على الفقهاء وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

فمن أمثلة ذلك :

• قوله : «... حنث بدخوله مطلقاً، سواء دخل راكباً أو ماشياً، حافياً أو متنعلاً»<sup>(٥)</sup>.

• قوله : «... سواء كان بالولاية أو بالإرث»<sup>(٦)</sup>.

• قوله : «... سواء كان تصرفاً لا يشمل النقص - كالإعتاق والتدبير - أو يحتمل - كالبيع والهبة -»<sup>(٧)</sup>.

و- إيراده - أحياناً - لـ (أم) بعد (هل).

وهذا لم يرتضه كثير من أهل اللغة؛ لأن معنى (أم) مع الاستفهام هو تعيين أحد الشيئين أو الأشياء وتصوّره، وهذا لا يحصل بـ (هل)؛ لأنها - كما يقول ابن هشام - : «حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصوّر، ودون التصديق السلبي»<sup>(٨)</sup>.

(١) ص ٤٩١.

(٢) ص ٤٩٧.

(٣) ص ٧٧٦. وانظر من الأمثلة الأخر : ٥٦٥، ١٠٧٩.

(٤) وسيأتي تفصيل ذلك ص ٣٥١.

(٥) ص ٣٥١.

(٦) ص ٦١٥.

(٧) ص ١١٢٢. وانظر من الأمثلة الأخر : ص ٤٠٦، ٤٩٧، ٥٦٧، ٥٧٣، ٧٦٩، ٩٠١-٩٠٢، ٩١٣، ١٠٣٢.

(٨) مغني اللبيب، ١/ ٥٦٢.

والذي يمكن أن يُطلب به التصور هو (الهمزة)؛ فناسب مجئ (أم) بعدها؛ فإن (الهمزة) - كما يقول ابن هشام : «ترد لطلب التصور، نحو : أزيد قائم أم عمرو؟. ولطلب التصديق نحو : أزيد قائم؟»<sup>(١)</sup>.

فمن أمثلة ورود (أم) بعد (هل) :

• قوله : «هل تُقبل بينته أم لا ؟»<sup>(٢)</sup>.

• قوله : «... وإذا قضى لهما : فهل يؤخذ منها حصّة الغائب أم يترك في يد

المدّعى عليه؟»<sup>(٣)</sup>.

• قوله : «...مبني على أنّ العشرة : هل تكون ظرفاً للواحد عادة أم لا؟»<sup>(٤)</sup>.

ز- استعماله إحدى اللغات النادرة في كلمة (أب)، وهي لغة النقص. والمشهور في (أب) و(أخ) و(حم) هو أن تكون بالواو والألف والياء<sup>(٥)</sup>.

وقد ورد ذلك في موضعين هما :

• قوله : «... سعد الدنيا به كما سعد بأبه الأجد...»<sup>(٦)</sup>.

• وقوله : «... ولذا : لا يملك أب المعتوه العفو بقتل ولي المعتوه...»<sup>(٧)</sup>.

ح - وهناك مأخذ لغوية أخرى متفرقة، تمّ التعليق عليها في حينها. ويمكن الإشارة إلى أهمها، على النحو الآتي :

• قوله : «أما بعد : يقول العبد الضعيف...»<sup>(٨)</sup>.

(١) مغني اللبيب، ٢٦/١. وهذه المسألة من المسائل اللغوية التي استوقفتني كثيراً، وسيأتي مزيد تفصيل لها، ص ٣٥٣.

(٢) ص ٣٥٣.

(٣) ص ٩٠٦. ويلحظ أنّ هذا المثال يختلف عن السابق؛ لأن الاستفهام فيه وقع عن كل جملة. وهنا أجاز صاحب

(رصف المباني) وقوع (أم) بعد (هل). وسيأتي تفصيل ذلك، ص ٣٥٣.

(٤) ص ١٠٧٥.

(٥) وسيأتي تفصيل ذلك، ص ١٩٦.

(٦) ص ١٩٦.

(٧) ص ١١٥٣.

(٨) ص ١٨٧.

- فتلحَّظُ أنه حذف الفاء في جواب أمّا، وهذا خلاف المشهور عند أهل اللغة.

• قوله : «لَمَّا أُذِنْتُ بِالْإِفْتَاءِ ... فَتَصَفَّحْتُ كُتُبَ الْأُئِمَّةِ الْمُهْتَدِينَ ...»<sup>(١)</sup>.

- فالفعل الماضي (فتصفحت) وقع جواباً لِـ (لَمَّا) التعليقية، مقترناً بالفاء، واقتترانه بالفاء لم يرضه كثير من أهل اللغة كأبي حيان وغيره.

• قوله : «وتقريره : أنَّ كثيرًا من العلماء ذهبوا على أنَّ الاختلاف السابق يمنع الإجماع اللاحق»<sup>(٢)</sup>.

- فالسياق يدلّ على أنَّ معنى (على) : انتهاء الغاية، وحرف الجرّ الذي يدلّ على هذا المعنى حقيقة هو (إلى)، وليس (على).

• قوله : «أقول : هاتين المسألتين ليستا من هذا الأصل»<sup>(٣)</sup>.

- فَتَنْصُبُ (هاتين) بالفعل (أقول) خلاف المشهور الذي عليه عامة العرب؛ لأنّ القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تُحكى وتكون جميعها في محل نصب على المفعولية. ولم يجر (القول) مجرى (الظن) في نصب المفعولين مطلقاً إلا على لغة (سليم) فقط.

• قوله : «... مع كونه مسلّم بين القوم ...»<sup>(٤)</sup>.

- فَـ (مسلّم) خير (كون)، فكان حقه النصب (مسلّمًا).

• قوله : «لَا تُهْمَا [أي : الألف واللام] آلة التعريف؛ ولهذا لا يُجمع مع التنوين الذي هو للتذكير ...»<sup>(٥)</sup>.

(١) ص ١٨٩.

(٢) ص ٢٣٤.

(٣) ص ٢٧٠.

(٤) ص ٤٤٦.

(٥) ص ٦٠٤.

- فتحصيص التنوين الذي لا يجتمع مع (أل) بتنوين التنكير فيه تساهل؛ لأن أنواع التنوين الآخر لا يجتمع مع (أل) أيضاً.
- قوله : «واعلم أنّ في قول أبي حنيفة بحث، فإنه قال ...»<sup>(١)</sup>.
- فـ (بحث) لم يتم نصبها، على الرغم من كونها اسم (أن) !.
- قوله : «لأنه يجب التبرّص بثلاث قروء كوامل»<sup>(٢)</sup>.
- فكلمة (ثلاث) لم يتم تأنيثها، مع أن معدودها جمع تكسير لكلمة مذكرة وهي (قروء)، والأعداد من (ثلاثة) إلى (تسعة) تخالف المعدود في التذكير والتأنيث !.
- قوله: «لأن الغسل والمسح في آية الوضوء لفظان خاصين بفعل معلوم ..»<sup>(٣)</sup>.
- فكلمة (خاصين) صفة لـ (لفظان)، والصفة تتبع الموصوف في الإعراب، فكان حقها الرفع بالألف.
- نصّ القاعدة ١٦٠ : «طَرَفِي التَّرْجِيحِ إِذَا تَعَارَضَا كَانَ الرَّجْحَانُ فِي الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ فِي الْحَالِ»<sup>(٤)</sup>.
- فالظاهر أن كلمة (طرفي) حقها الرفع؛ لأنها مبتدأ.
- قوله : «أنّ لموصّل العبد الآبق إلى مولاه من مدّة سفرٍ أو أكثر أربعون درهماً»<sup>(٥)</sup>.
- فـ (أربعون) وقعت مرفوعة، والصواب : نصبها؛ لأنها اسم (أنّ).
- قوله : «فإذا استثنى وزنياً، أو كيلياً من دراهم : صحّ قيمته»<sup>(٦)</sup>.
- والذي يدل عليه السياق أن (قيمه) تمييز، فكان من المناسب أن يقال : (قيمة).

(١) ص ٦٢٠.

(٢) ص ٦٧١.

(٣) ص ٦٧٢.

(٤) ص ٨١٧.

(٥) ص ٨٦٦.

(٦) ص ٩٣٣.

• قوله : «والجواب : إنكار البائع لأن يقيم المشتري البينة إنما يجوز ليتمكن عن الرد على بائعه»<sup>(١)</sup>.

فالسباق يدل على أن معنى (عن) هو : بيان الجنس، وحرف الجرّ الذي يدل على ذلك هو (من) وليس (عن).

• قوله : «وفرق البعض في البحر بين آبار الفلوات وبين آبار الأمصار...»<sup>(٢)</sup>.  
فتكرار (بين) هنا قد يتوهم منه: كونُ المعنى : أن بعض العلماء يفرّق في البحر (وهو رجيع الدّواب) بين بعض آبار الفلوات وبعضها الآخر، وأيضاً بين بعض آبار الأمصار وبعضها الآخر!.

وهذا المعنى غير مراد، وإنما المراد التفريق بين آبار الفلوات من جهة، وآبار الأمصار من جهة أخرى.

- ولدفع المعنى الأول : منع بعض العلماء تكرارها بين المتعاطفين الظاهرين.  
- وهناك من أجازوه، وحملوه على أن (بين) الثانية تأكيد للأولى وليست مؤسسة لمعنى جديد، إلا أنهم ذكروا أن الأكثر استعمالاً هو عدم تكرارها.

- فإذن : أقل ما يقال في تكرارها : كونه خلاف المشهور في استعمال العرب.  
٢ - ومن المآخذ أيضاً : أن الكتاب يتسم بصعوبة الفهم، وغموض المعنى، وكثرة اختزال العبارات؛ مما يدفع القارئ إلى التأمل الشديد من أجل فهم المعنى المراد. ثم إنّ هذا الاختصار قد يكون مخللاً بالمعنى<sup>(٣)</sup>.

٣ - أن بضاعته في الحديث قليلة. فقد أورد في كتابه بعض الأحاديث والآثار التي ضعفها المحدّثون، أو حكموا عليها بأنها غير معروفة!.

(١) ص ٩٤٤.

(٢) ص ١٠٢٨، وانظر أمثلة آخر، ص ٣٣٨، ٤٢٧.

(٣) وقد سبق التمثيل للاختصار المخلّ، ص ٧٥.

كما أن كثيراً من الأحاديث التي يذكرها يتابع فيها المصادر الفقهية أو الأصولية التي يستفيد منها، دون التحقق من كون لفظ الحديث مطابقاً لأحد كتب الحديث، وبيان من خرّجه، وما قاله المحدثون فيه؛ لهذا تعدّدت الأحاديث التي يوردها بالمعنى دون أن يكون للفظها ذكر في كتب الحديث<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - قلة اهتمامه بالقواعد الخمس الكلية الكبرى. فمن مظاهر ذلك :

- أنه أهمل قاعدة : «المشقة تجلب التيسير»، ولم يتعرض لها إطلاقاً.
- وإغفال أي قاعدة من القواعد الخمس يُعدّ من المآخذ التي تؤخذ على كتب القواعد الفقهية؛ لهذا فإن الزركشي (ت ٧٩٤هـ) عندما ترك قاعدة «الضرر يزال» تعقبه السراج العبادي (ت ٩٤٧هـ) في تعليقه على قواعد الزركشي وقال : «قاعدة أهملها المصنّف الضرر يزال...»<sup>(٢)</sup>.

- كما أنّه ذكر بقية القواعد الخمس إلا أنّه لم يخصّها بمزيد عناية؛ فمجموع ما تكلم به عنها جميعاً لا يزيد عن ورقة واحدة من المخطوط<sup>(٣)</sup> ! بينما بعض القواعد الفرعية المندرجة تحت بعضها تكلم عنها بما يزيد على الورقة ! فمن ذلك :

- ق ٣٤ : «الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني».

تكلم عنها في ورقة ونصف، وهي مندرجة تحت قاعدة : «الأمر بمقاصدها».

- ق ١٦٤ : «العادة المطردة تُنزل منزلة الشرط».

تكلم عنها في ورقة وربيع، وهي مندرجة تحت قاعدة : «العادة محكمة».

- بل الأغرب من ذلك أن قاعدة : «اليقين لا يزول بالشك» لم يفرد لها بالحديث، وإنما أشار إليها عرضاً عند حديثه عن قاعدة فرعية مندرجة تحتها، وهي: ق ٢٤٤ : «من

(١) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك مع التمثيل، عند الحديث عن منهج المؤلف في ذكر الأحاديث، ص ٧٩.

(٢) حاشية على قواعد الزركشي، ل ٨٣. وقد عزا ذلك إليه د. علي الندوي في القواعد الفقهية، ص ٢٣٦.

(٣) انظر : ق ٤٨، ل ٢١١/أ، وق ١٥٥، ل ٦٢/ب، وق ١٦١، ل ٦٤/أ-ب، وق ٢٤٤، ل ١٠٥/ب.

شَكَ هَلْ فَعَلَ شَيْئًا أَوْ لَا ؟: فالأصلُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ». حيث قال في نهاية شرح هذه القاعدة : «... والأصل المشهور فيه : اليقين لا يزول بالشك»<sup>(١)</sup>.

٥ - نَقَلَ كَثِيرًا من العبارات دون عزوها إلى مصادرها، وربما تضمنت العبارة نقولاً من كتب أخرى، فيصرّح بتلك الكتب، وما نُقِلَ منها، دون ذكر الواسطة التي توصل بها إلى تلك النقول<sup>(٢)</sup>.

٦ - الإيهام أو الإجمال في بعض المصادر التي يوردها<sup>(٣)</sup>.

٧ - الوهم في بعض المصادر التي يصرّح بها. ومن أمثلة ذلك :

- في نهاية شرحه لقاعدة ٢١ قال : «... كذا في (العناية)»<sup>(٤)</sup>.
- والواقع : أن الألفاظ تكاد تكون مطابقة لـ (الدرر)، وهي بعيدة عن (العناية).
- وفي نهاية شرحه لقاعدة ٦٠ قال : «... كذا في (العناية)»<sup>(٥)</sup>.
- والواقع : أن الألفاظ تكاد تكون مطابقة لـ (الدرر)، ولم أجدها في (العناية).
- وفي بداية شرحه لقاعدة ١٧٥ قال «قال صاحب (الهداية) : ...»<sup>(٦)</sup>.
- والواقع أن الألفاظ تكاد تكون مطابقة لـ (العناية)، وهي بعيدة عن (الهداية)<sup>(٧)</sup>.
- ٨ - أنه في مواضع - قليلة - لم يكن دقيقاً في نسبة الأقوال إلى أصحابها. ومن ذلك :
- عند حديثه عن ق ٤٧ : «الْأَمْرُ يُفِيدُ وَجُوبَ إِيقَاعِ الْفِعْلِ مَرَّةً» : نسب إلى الإمام الشافعي أنه يرى أن الأمر يحتمل التكرار، ويحمل عليه عند النية. والقول

(١) ص ١١٠٥.

(٢) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن منهج المؤلف في النقل من المصادر، ص ٨٧.

(٣) وهذا سبق بيانه أيضاً، ص ٨٧.

(٤) ص ٣٠٦.

(٥) ص ٤٥٣.

(٦) ص ٨٧٩.

(٧) وانظر من الأمثلة الأخرى : ٣٦٢، ٤٧٨، ٤٩٦، ٧٥٢، ٧٩١.



المنسوب إلى الإمام الشافعي في كتب الشافعية : أن الأمر «نص في المرة الواحدة فقط، ولا يحتمل التكرار، وإنما يحمل عليه بدليل»<sup>(١)</sup>.

• نسب إلى مذهب الإمام مالك أنه يرى براءة الأصيل بنفس الكفالة. والواقع في كتب المالكية أن هذا إنما يكون إذا كان العقد عقد حوالة، أما الكفالة فلا<sup>(٢)</sup>.

٩ - تركيته لكتابه، والتباهي به، وأن فيه فوائد لا توجد في غيره.

فمن عباراته التي يظهر فيها التزكية لكتابه :

• «... ولم يذكر شراح (الهداية) هذا الوجه السالم عن النظر، مع وضوحه، فكأنهم غفلوا عنه. وهذا مما ترك الأولون للآخرين، والحمد لله رب العالمين»<sup>(٣)</sup>.

• «تخذ هذا واغتنم، واحفظ ولا تهم، فإن ما استفيد من هذا القليل لا يستفاد من المطولات مع التفصيل»<sup>(٤)</sup>.

• «... واضطربوا الشراح في طلب الفائدة في هذا القيد ... فالفائدة التي تفرّدت على اطلاعها...»<sup>(٥)</sup>.

١٠ - إيراده بعض العبارات التي قد يُفهم منها عدم كمال الأدب مع العلماء.

فمن ذلك :

• أنه عُرِضَ عليه مسألة فأفتى فيها، ثم عُرِضَت المسألة على القاضي، فاعترض على الفتوى بأنها مخالفة لما في (الحيط البرهاني)، فوصف المؤلف صنيع القاضي بأنه من قلة التدبير، فقال : «... فالاعتراض فيها من قلة التدبير فيما أراد صاحب (الحيط). فإن أردت التفصيل في هذا المقام فاستمع ما ألقى إليك من الكلام...»<sup>(٦)</sup>.

(١) وسيأتي تفصيل ذلك، ص ٤٠٢.

(٢) وسيأتي تفصيل ذلك، ص ٦١٠.

(٣) ص ٣٦٨.

(٤) ص ٤١٠.

(٥) ص ٤٩٧-٤٩٨.

(٦) ص ٣٨٧.

• أنه عند حديثه عن القاعدة (١٤٧) نقل فرعاً عن صاحب (الدرر) معللاً بهذه القاعدة. فتعقبه المؤلف بقوله : «أقول : لا يخفى على من له ذوق سليم أن هذا الأصل يكون دليلاً على خلاف مراده. وتقريره ...»<sup>(١)</sup>.

فهذه العبارة مفهومها : أن صاحب (الدرر) ليس له ذوق سليم؛ لأن (مَنْ) اسم موصول والاسم الموصول من ألفاظ العموم، وحيث إن هذا قد خفي على صاحب (الدرر) فليس داخلياً تحت هذا العموم، فمفهوم المخالفة : أنه ليس له ذوق سليم!<sup>(٢)</sup>.

١١ - أنه عند ذكر المسائل التي قيل : إنها مستثناة عن القاعدة يقول غالباً : «وخرج عن هذا الأصل ...»<sup>(٣)</sup>، ثم بعد ذلك يبين أن هذه المسائل لم تدخل تحت القاعدة أصلاً. وهذا التعبير فيه تجوُّز؛ لأنه إذا كانت المسألة غير داخلة تحت القاعدة فكيف تخرج عنها؟! ويبدو أن هذا الأمر هو الذي يدفعه في مواضع أخرى إلى التعبير بقوله : «وخرج عن هذا الأصل في بدء النظر ...». أو : «وبعضهم استثنى من هذه القاعدة ...»<sup>(٤)</sup>.

١٢ - أنه - في مواضع قليلة - لم يكن دقيقاً في المصطلحات العلمية. ومثال ذلك : أنه جمع بين (العام) و(المطلق)، وبين (الخاص) و(المقيد)، وذلك عند حديثه عن ق ٣٠ : «الأصلُ في الوَكَّالَةِ الْخُصُوصُ، وفي الْمُضَارَبَةِ الْعُمُومُ». حيث قال معلقاً : «فإن باع الوكيل نساءً، فقال الموكل : أمرتك بنقد. وقال : أطلقت : صدق الموكل؛ بناء على أن الخصوص أصل في الوكالة، فالقول لمن يتمسك بالأصل. وفي المضاربة : ادعى المضارب العموم فقال : ما عينت لي تجارة. والمالك ادعى الخصوص : فالقول للمضارب ...»<sup>(٥)</sup>.

(١) ص ٧٧١.

(٢) وانظر من الأمثلة الأخرى : ص ٤٨٧، ٧٢٤، ٨٥١، ٨٩٣..

(٣) انظر ما جاء في منهج المؤلف في عرض المسائل المستثناة، ص ٨١.

(٤) انظر توثيق ذلك، ص ٨٢.

(٥) ص ٣٣٩.

فقوله : «... وقال : أطلقت : صدق الموكل بناء على أن الخصوص أصل في الوكالة» جعل فيه (الخصوص) مقابلاً لـ(الإطلاق)، والذي يقابل الإطلاق هو التقييد. ثم إن الواقع : أن الوكيل والمضارب يدعيان الإطلاق، لا العموم، وخصمهما يريان التقييد لا الخصوص. لهذا جاء في بعض المصادر إضافة التقييد والإطلاق إلى لفظ القاعدة<sup>(١)</sup>.

١٣ - لم يكن له منهج مطّرد في ترتيب قواعد الباب الواحد، مع أنه من اليسير ترتيبها بحسب الحرف الثاني من القاعدة، والثالث ... وهكذا. وهذا ما يتفق مع منهجه في ترتيبها حسب الحرف الأول.

١٤ - وهناك أمور أخرى منهجية، قد يكون عذر المؤلف فيها طلب الاختصار، لكنها تبقى محلّ نظر للقارئ. ويمكن سردها على النحو الآتي :

أ - أنه قد يذكر قاعدتين معناهما متحد أو متقارب دون الإشارة إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

ب - قلة الاعتناء ببيان المعنى الإجمالي للقاعدة<sup>(٣)</sup>.

ج - قلة اعتنائه ببيان معاني المصطلحات والألفاظ الغريبة<sup>(٤)</sup>.

د - قلة الفروع الفقهية التي يخرّجها على القواعد. وأحياناً لا يمثل للقاعدة أصلاً<sup>(٥)</sup>.

هـ - أن الكتاب يكاد يكون محصوراً في المذهب الحنفي، لهذا قلّ التعرض للمذاهب الأخر<sup>(٦)</sup>.

و - انحصار مصادره في الفقه وأصوله وقواعده، وعدم الرجوع إلى مصادر العلوم الأخر التي لا غنى عنها في كتب القواعد الفقهية، ككتب التفسير والحديث واللغة.

(١) وسبّاني تفصيل ذلك، ص ٣٣٩.

(٢) وقد سبق التمثيل لذلك، ص ٧١.

(٣) وقد سبق إيضاح ذلك، ص ٧٣.

(٤) وقد سبق إيضاح ذلك، ص ٨٤.

(٥) وقد سبق إيضاح ذلك، ص ٧٥.

(٦) وقد سبق إيضاح ذلك، ص ٦٧، ٧٥.



## ثانياً : القسم التحقيقي

ويشمل ما يأتي :

أولاً : مقدمة التحقيق.

ويتضمّن المطالب الآتية :

المطلب الأول : ذكر نسخ الكتاب المخطوطة، وبيان أوصافها وعرض نماذج منها.

المطلب الثاني : تحقيق اسم الكتاب.

المطلب الثالث : تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه.

المطلب الرابع : ذكر نسخ الكتاب المعتمدة في التحقيق، وسبب الاختصار عليها.

المطلب الخامس : منهج التحقيق والتعليق.

ثانياً : النصّ المحقق.



## أولاً : مقدمة التحقيق :

المطلب الأول: ذكر نسخ الكتاب المخطوطة، وبيان أوصافها، وعرض نماذج منها:

بعد البحث الطويل في فهارس المخطوطات، وسؤال أهل الخبرة اتّضح لي أن للكتاب

عشر نسخ خطية<sup>(١)</sup>، وبيّناها على النحو الآتي :

١ - نسخة جامعة الملك عبد العزيز (أ) :

هذه النسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وتحمل الرقم (٤٨٧).

ووصفها كالآتي :

• ناسخها هو : عبد الكريم بن عبد الرحمن الشهير بشيخ عجم.

• تاريخ انتهائه من نسخها : هو : ١٠٦٥/١/٢١ هـ.

• نوع الخط : نسخ.

• عدد اللوحات : ١١٦ لوحة، تمثّل ٢٣٢ صفحة.

• عدد الأسطر في كل صفحة : ١٩ سطرًا.

• متوسط عدد الكلمات في كل سطر : ٩ كلمات.

• الملاحظات :

- كُتب اسم الكتاب (بتمامه) على الغلاف، كما كتب في اللوحة الأولى منها اسم

المؤلف والكتاب.

(١) وقد حصل هذا - بتوفيق الله - بعد الاستقراء لفهارس المخطوطات في أبرز مكتبات مكة المكرمة، والمدينة

النبوية، والرياض، وتركيا، وسوريا ومصر، والإمارات العربية المتحدة، وذلك بالوقوف المباشر في هذه

المكتبات على أحدث الفهارس المحفوظة لديهم. وأيضًا بعد استقراء جميع فهارس مخطوطات المكتبات العالمية

المحفوظة في مكتبات كل من : مركز الملك فيصل، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك

سعود بالرياض، ولم أترك من هذه الفهارس إلا ما كُتب بلفظ لا أفهمها أو ما سُردت فيه أسماء المخطوطات

سرّدًا عشوائيًا؛ مما يلزم منه قراءة الفهرس كاملاً.

وهذا الاستقراء يجعل عندي اطمئنان بأنه يبعد جدًّا أن توجد غير هذه النسخ العشر - والله أعلم -.

- عليها تملك : عبد القادر بن يوسف، ثم ابنه : أحمد بن عبد القادر، ثم شخص يبدو أن اسمه (شمدي ديو إبراهيم)، عام ١١٤٩هـ، ثم حسن بن أحمد، عام ١١٥٤هـ، وكانت جامعة الملك عبد العزيز قد اشتراها عام ١٣٩٩هـ.
- في أولها فهرس مفصل لأبواب الكتاب، وأهم ما تضمنته من قواعد ومسائل.
- عليها تصويبات قليلة في الهامش. وأحد هذه التصويبات كان مستفاداً من نسخة المصنف نفسه<sup>(١)</sup>.
- عليها تعليقات مختصرة وكثيرة : وبعضها باللغة العربية أو العثمانية، كما أن نوع الخط ولونه والقلم مختلف، مما يعني أن مصدر التعليق متعدّد.
- في آخرها أبيات شعرية بلغة فارسية، وقد كتبت بالخط الذي كتب به باقي المخطوطة. وبعد الانتهاء من المخطوطة كتبت مجموعة من الفتاوى ونحوها (في لوحتين)، باللغة العثمانية، وبخط مغاير.
- كتبت قواعدها وبعض التعليقات عليها باللون الأحمر.
- ضبطت بعض كلماتها بالشكل، كما أحييت بعض الضمائر إلى ما ترجع إليه، وذلك بوضع علامات متماثلة على الضمير وما يعود إليه. وكان هذا كثيراً في بداية المخطوطة ولا سيما في اللوحات العشر الأولى.
- والذي يظهر أن هذا من تصرفات المعلقين؛ لعدم وجوده في النسخ الأخر، ولعدم اطراده في جميع المخطوطة، ولكثرة الأخطاء في ذلك.
- بما ترميم وآثار أرضة وثقوب قليلة لم تؤثر في نص الكتاب.
- سقطت منها قاعدتان، هما قاعدة ٢٠٧ و ٢٠٨. وهما يمثلان صفحة واحدة من المخطوط تقديراً.
- يبدو أن الناسخ ورّاق أعجمي وليس بطالب علم؛ لكثرة الأخطاء، ولا سيما التي تحصل بسبب العجمة غالباً، كذكير الكلمة التي حقها التأنيث، أو الأفصح فيها ذلك.

(١) انظره : ص ٥٣٩، ل ٣٦١/١.



## ٢ - نسخة متحف توبقاي (ب) :

هذه النسخة في مكتبة متحف توبقاي باستانبول<sup>(١)</sup>، وتحمل الرقم (٤٢٢٣)<sup>(٢)</sup>.  
ووصفها كالآتي :

- ناسخها هو : الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله بن الشيخ زكريا القدسي.
- تاريخ انتهائه من نسخها : ١١٦٨/٧/٨ هـ.
- نوع الخط : نسخ جيد.
- عدد اللوحات : ٧٣ لوحة، تمثل ١٤٥ صفحة.
- عدد الأسطر في كل صفحة : ٢١ سطرًا.
- متوسط عدد الكلمات في كل سطر : ١٢ كلمة.
- الملاحظات :

- كُتب اسم الكتاب والمؤلف على اللوحة الأولى، كما رمز لهما بخط مغاير على غلاف الكتاب، في ركن من أركانه.
- عليها تصويبات معدودة في الهامش.
- ليس عليها : تعليقات علمية.
- كتبت قواعدها باللون الأحمر.
- سقطت منها قاعدتان، هما ٢٠٧ و ٢٠٨.
- يبدو أن ناسخها طالب علم، ويتضح هذا من تلقيبه بالشيخ، ومن قلة الأخطاء فيها نسبيًا.

## ٣ - نسخة سيواس (ج) :

وهي محفوظة في متحف أتانورك بمدينة سيواس بتركيا، برقم (٨٤/٤١٤).

(١) وقد كان هذا المتحف قصرًا يسكن فيه سلاطين الدولة العثمانية. انظر تاريخ الدولة العثمانية (إشراف روبير

مانتران)، ٣٩٨/٢.

(٢) وقد تم تزود مكتبة جامعة الإمام بصورة منها.

ووصفها كآلآتي :

- لم يُذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.
- نوع الخطّ : تعليق جميل.
- عدد اللوحات : ٨٤ لوحة، تمثّل ١٦٧ صفحة.
- عدد الأسطر في كل صفحة : ١٧ سطرًا.
- متوسط عدد الكلمات في كل سطر : ١٣ كلمة.
- الملاحظات :

- كتب في اللوحة الأولى منها اسم الكتاب والمؤلف، كما ذكر اسم الكتاب على الغلاف تبعًا لذكر المالك.

- كتب على غلافها ثلاث تملكات، لكل من : السيد حسين من السيد أحمد سعيد، والشيخ محمد بن إبراهيم ... بلعلي زاده، والسيد محمد معصوم بلعلي زاده.

- عليها تصويبات معدودة في الهامش.

- عليها تعليقات علمية قليلة، كما أن جانبًا من هذه التعليقات فيه إبراز لمسألة أو قاعدة فقط.

- كُتبت قواعدها باللون الأحمر.

- يبدو أن الناسخ لا يعدو كونه ورّاقًا أعجميًا؛ لكثرة الأخطاء البدهية التي يعده صدورها تمّن يحسن اللغة التي كُتبت بها. ومما يلفت النظر : أن الناسخ كثيرًا ما كان يخلط بين (الحاء) و(الخاء)، فتارة يُعجم الحرف في سياقٍ يستدعي إهماله، وتارة العكس!

٤ - نسخة بايزيد (د) :

وهي محفوظة في مكتبة بايزيد عمومي، برقم (٢٥٥١)<sup>(١)</sup>.

ووصفها كآلآتي :

(١) وقد تمّ تزويد مكتبة جامعة الإمام بصورة منها.

- لم يُذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.
- نوع الخط : نسخ.
- عدد اللوحات : ٦٩ لوحة، تمثل ١٣٧ صفحة.
- عدد الأسطر في كل صفحة : ٢٣ سطرًا.
- متوسط عدد الكلمات في كل سطر : ١٣ كلمة.
- الملاحظات :
- كتب اسم الكتاب والمؤلف على اللوحة الأولى، كما كُتِبَ على الغلاف، بالنص الآتي :  
«كتاب ترتيب الآتي في سلك الآمال». تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة، البحر الفهامة، الفقير : محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده، غفر الله له ولوالديه، ولكل المسلمين أجمعين، آمين يا رب العالمين، آمين».
- لم تُثبت عليها تملكات، إلا أن سجلات المكتبة تُثبت أن الذي وقفها فيها هو : ودين محافظي إدريس باشا.
- التصويبات والتعليقات نادرة جدًا.
- كتبت قواعدها باللون الأحمر.
- سقطت منها قاعدتان، هما ٢٠٧ و ٢٠٨.
- الأخطاء فيها كثيرة.
- أحيانًا يهمل النقاط في بعض الحروف، وأحيانًا يثبت النقاط فوق الحرف وتحت معًا، كأن يقرأ الحرف بـ (الياء) و(التاء) معًا.
- ٥ - نسخة مكتبة الملك عبد العزيز (هـ) :
- هذه النسخة محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز، بالمدينة المنورة، مجموعة بشير أغا، برقم (٦٧٣/٢٣). ولها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم (٨٩١٨)<sup>(١)</sup>.
- ووصفها كالآتي :

(١) كما تم تزويد مكتبة جامعة الإمام بصورة منها.

- ليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.
- نوع الخط : نسخ جيد.
- عدد اللوحات : ٩٤ لوحة، تمثل (١٨٨) صفحة.
- عدد الأسطر في كل صفحة : ١٧ سطرًا.
- متوسط عدد الكلمات في كل سطر : ١١ كلمة.
- الملاحظات :
- كُتب اسم الكتاب والمؤلف على اللوحة الأولى. كما كتب اسم الكتاب على الغلاف باللفظ الآتي : «كتاب ترتيب الآلي في علم أصول الفقه».
- أضيف إلى الكتاب (٧٨) قاعدة، سُردت بلا تعليق، وذلك في هوامش المخطوطة وبعد الانتهاء من نسخ الكتاب، وقد كتبت بخط مغاير للخط الذي نسخ به الكتاب.
- ليس عليها تصويبات مطلقًا، كما أن التعليقات عليها نادرة، حيث لم يثبت على الهوامش سوى القواعد الملحقة، وتعليقين فقط.
- كانت تميز ألفاظ القواعد عن شرحها بإثبات خط أفقي فوق ألفاظ القواعد.
- سقطت منها ورقة كاملة، وهي ورقة ٢٢، وبالتحديد : من بداية التعليق على القاعدة ٥٦، إلى منتصف التعليق على قاعدة ٥٨ تقريبًا.
- يظهر أن الناسخ لا يعدو كونه ورآقا أعجميًا؛ لأن الأخطاء كثيرة جدًا، فلا تكاد تخلو فقرة من أخطاء، وكثير من هذه الأخطاء بدهية يبعد صدورها من شخص يحسن اللغة العربية ويفهمها.
- ٦ - نسخة أسعد أفندي (و) :
- وهي محفوظة في مكتبة السليمانية باستانبول، مجموعة أسعد أفندي، برقم (٥٦٨).
- ووصفها كالآتي :
- ناسخها هو : درويش يوسف نسيب المولوي.
- تاريخ انتهائه من نسخها : يوم الجمعة، ١٩/١/١١١٩هـ.

- نوع الخطّ : تعليق جميل.
- عدد اللوحات : ٨٩ لوحة، تمثل ١٧٨ صفحة.
- عدد الأسطر في كل صفحة : ١٩ سطرًا.
- متوسط عدد الكلمات في كل سطر : ١١ كلمة.
- الملحوظات :
- كتب اسم الكتاب والمؤلف في اللوحة الأولى، كما ذكر اسم الكتاب تبعًا لاسم أحد الملاك.
- كتب عليها ثلاث تملكات، لكل من : محمد ياسر، وشيخ لطف الله بن محمد المدعو بكبوه لي زاده، ومحمد عبد الله موسى.
- في أولها فهرس مختصر لأسماء الأبواب.
- عليها تصويبات كثيرة.
- عليها تعليقات مختصرة وكثيرة.
- تُميز ألفاظ القواعد بإثبات خطّ أفقي فوقها.
- أخطأها كثيرة.
- ٧ - نسخة تيره :
- وهي محفوظة في مكتبة رجب باشا بمدينة تيره بتركيا (قرب مدينة إزمير)، وتحمل الرقم (١٤٧١).
- ووصفها كالآتي :
- ناسخها : السيد الشيخ محمد المدعو بربح زاده.
- تاريخ انتهائه من نسخها : ١٠٦٩هـ.
- نوع الخطّ : تعليق جميل.
- عدد اللوحات : ١١٧، تمثل ٢٣٤ صفحة.
- عدد الأسطر في كل صفحة : ٢١ سطرًا.
- الملحوظات :

- كتب اسم الكتاب والمؤلف في اللوحة الأولى، كما كُتبا على ورقة الغلاف بالنص الآتي : «ترتيب الآلي في سلك الأمالي، للفقير الفاضل العريف بناظرزاده».
- جاء في اللوحة الأولى منه : «هو لشرف استصحابه الفقير : السيد شكر الله المدعو بين أقرانه بنعمت أفندي زاده، خصّهما الله بالفوز والسعادة».
- في اللوحة الثانية والثالثة تعليقات كثيرة، وقد ذيل التعليق الأول منها بـ : «محرّره الفقير السيد شيخ محمد الحقير، عُفي عنه».
- سقطت منها قاعدتان، هما قاعدة ٢٠٧ و ٢٠٨.
- عجمة الناسخ كان لها أثر ظاهر على المخطوطة؛ لكثرة الأخطاء التي تحصل عادة بسبب العجمة.

#### ٨ - نسخة قاصيد جيزاده :

وهي محفوظة في مكتبة السلیمانیة باستانبول، بمجموعة قاصيد جيزاده، وتحمل الرقم (١٧٨).

ووصفها كالآتي :

- ناسخها هو : عثمان خليل بن مصطفى.
- تاريخ انتهائه من نسخها : نهاية الشباط، في سنة ١١٦٢هـ.
- نوع الخط : تعليق.
- عدد اللوحات : ٩٩ لوحة، تمثل ١٩٨ صفحة.
- الملحوظات :

- كتب اسم الكتاب والمؤلف في اللوحة الأولى.
- عليها تصويبات وتعليقات قليلة.
- أخطاؤها كثيرة.

#### ٩ - نسخة شهيد علي باشا :

وهي محفوظة في مكتبة السلیمانیة باستانبول، بمجموعة شهيد علي باشا، وقد نُسخَت ضمن مجموعة من الكتب وكانت أولها. وهذه المجموعة رقمها (٩٤٤).

ووصفها كالآتي :

- لم يذكر فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.
- عدد اللوحات : ٨٩ لوحة، تمثل ١٧٨ صفحة.
- عدد الأسطر في كل صفحة : ١٧ سطرًا.
- متوسط عدد الكلمات في كل سطر : ١٠ كلمات.
- الملحوظات :
- كتب اسم الكتاب والمؤلف في اللوحة الأولى، كما وردا باللفظ نفسه على ورقة الغلاف.
- عليها تصويبات وتعليقات قليلة.
- أخطاؤها كثيرة.
- ١٠ - نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية :
- وهي محفوظة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم (١٣٣).
- ووصفها كالآتي :
- لم يكتب فيها اسم الناسخ.
- تم الانتهاء من نسخها عام ١١٧٩هـ.
- نوع الخط : كتبت حتى نهاية القاعدة ٦١ بخط التعليق، وباقيها بخط تعليق يميل إلى النسخ<sup>(١)</sup>.
- عدد اللوحات : ٦٣ لوحة، تمثل ١٢٦ صفحة.
- عدد الأسطر في كل صفحة : ٢٣ سطرًا.
- متوسط عدد الكلمات في كل سطر : ١٣ كلمة.
- الملحوظات :

(١) وهذا يحتاج إلى وقفة سيأتي بيانا عند الحديث عن نسبة الكتاب إلى مولفه، ص ١٦٩.

- كتب اسم الكتاب على اللوحة الأولى، كما كتب عليها اسم المؤلف، إلا أن هذه النسخة انفردت بنسبته إلى (أحمد بن عبد الرحمن البشكطاشي<sup>(١)</sup>).

- عليها تملك لـ وصل الله بن حامد العتيبي، الطائف، ١٤٠٨/١/٢٥هـ.

- أعيدت كتابة الأبواب والقواعد في الهامش، وأحياناً يترك مكانها بياض في الصلب.

- ليس عليها تصحيحات أو تعليقات.

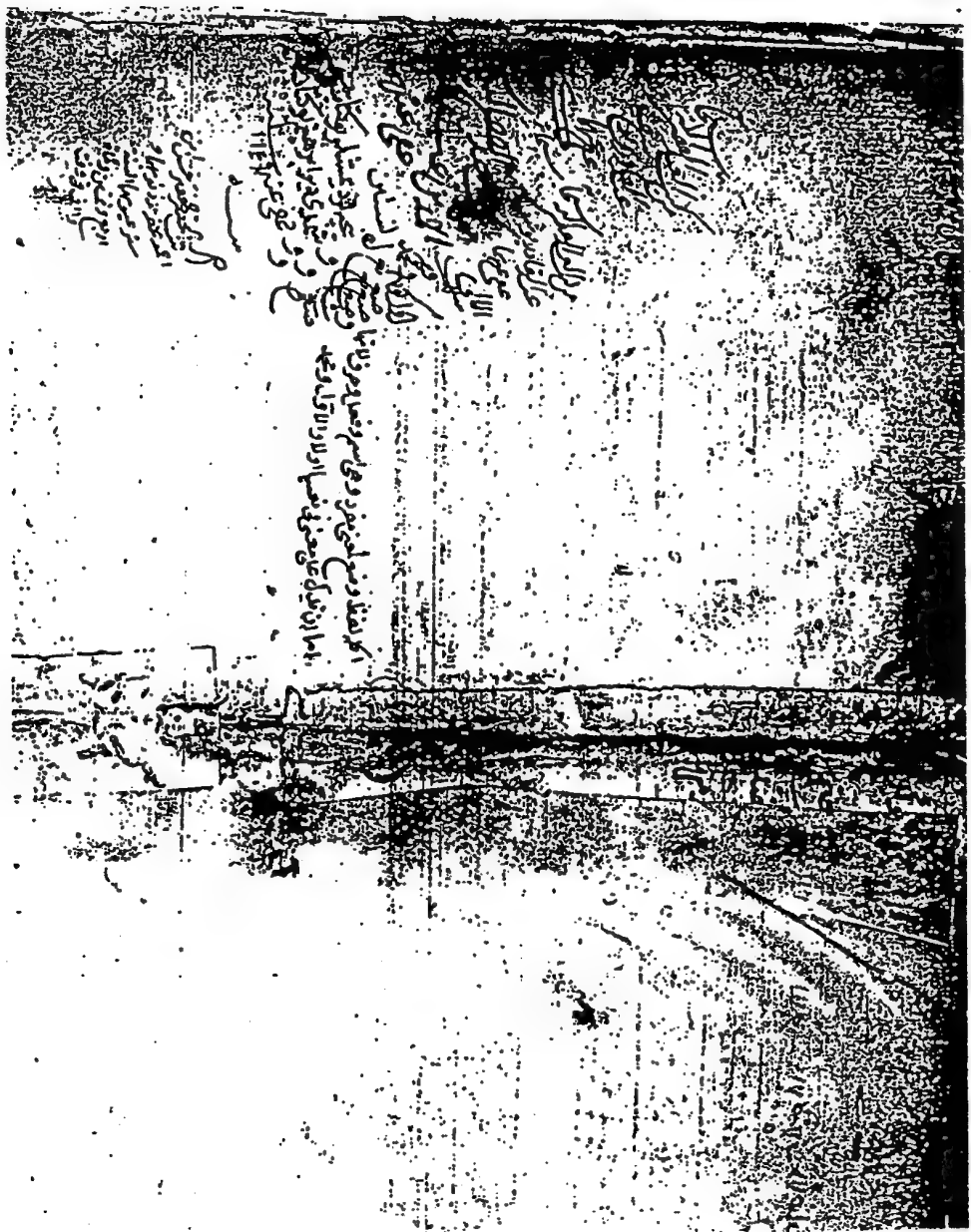
- في آخرها بيت شعر فارسي.

- هذه النسخة كتبها اثنان، ويظهر أنهما مجرد ورّاقان أعجميان بعيدان على العلم الشرعي؛ لأن أخطاءهما كثيرة جداً، ولا سيما الأخطاء التي تحصل بسبب العجمة غالباً.

وبعد ذكر النسخ وبيان أوصافها يناسب عرض نماذج منها على النحو الآتي :

(١) وسوف يأتي تعليق على هذا عند الحديث عن نسبة الكتاب إلى المؤلف، ص ١٦٨.





الامر لا يفيض بالامر الا بقرينة من الاعيان لا يجوز  
 الا وهو الصانع لا يجهل ان اذ لم يكن له طرد من غيره  
 لا اخصان على فاولئك الاستثناء الغريب وبيع اهما سد  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







لا تقبل الموت عبادة عن عدم الحياة في ذلك اليوم وأما إذا قال  
الرجل للدفع أن أبي قد قتل قبل ذلك اليوم وأقام البيت فسمع لأن  
بيتته قد قامت على اتقاء فعل الغير على أبيه وهو القتل فقامت بيته  
على الأثبات لفظاً ومعنى فإذا ثبت القتل قبل ذلك اليوم ثبت عدم <sup>حياته</sup>  
في ذلك اليوم ضمناً وقد ثبت ضمناً ما لا يثبت قصداً فالدفع صحيح ولهذا  
يقصرون ويظهر سر ما قالوا يوم الموت لا يدخل تحت القضا بمجرد  
يوم القتل وبين سره صاحب الدرر بوجه آخر وهو مسلم ولا الفرق <sup>من</sup>  
في توجيهه إلى هنا ثم فقلنا في ترتيب الآلي والتمام بحقيقته  
عندنا بخار ما وعدت في باب جنة يسر في الله الملك المعين من  
مرادات جميع المسلمين عفر الله -

بلى قال آمين

عمره العشر المرحوم إلى رحمته ربه العلي السبح محمد

ابن السبح عدا من السبح ذكرنا التدرج في نيل

عمم الذاري بن حبس الانصاري رحمه الله

عما في اليوم الثاني من شهر

المرض في سنة

عام وسنة

سنة

والله



فالاولى بالتهدير ان يقال اذا ادعت المرأة على الرجل اياه تزوجا في يوم  
كذا فقال الرجل على طريق الرفع ان ابي قد مات قبل ذلك اليوم وانام البنية  
لاسمع لان بنية قائمه على عدم حيوة ابيه في ذلك اليوم معنى والبنية على  
النفي لا تقبل والموت عبارة عن عدم الحيوة في ذلك اليوم واما اذا قال  
الرجل للدفع اه ابي قد قتل قبل ذلك اليوم وانام البنية تسمع لان بنية قد  
قامت على ابتاع الغير الفحل على ابيه وهو قتل فقامت بنية على الابائ  
لفظا ومعنى فاذا ثبت القتل قبل ذلك اليوم ثبت عدم حيواته في ذلك  
اليوم فحما وقد ثبت فحما ما لا يثبت فصلا فالرفع صحيح وبهذا التصدير  
يظهر ستره فالاول يوم الموت لا يدخل تحت القضا بخلاف يوم القتل ويتبين ستر  
صاحب الدرر بوجه اخر وهو لم ولا انقض في وجهه الي

هنا م قال في ترتيب الآلي والتمام

بحقيقة عندنا انما نأخذ من حيث هي

بسم الله الملك الوهاب

محمد بن عبد الله بن محمد

عقود على قال

الله اعلم

رسالة



بسم الله الرحمن الرحيم وطالته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
الجمدة الذي عهدنا ان لا يخرج صيغة لا يرد احكام باليهمين والاشهاد  
والاعلام وشرفنا باستقامة مطالعة كتب العلماء النجاة من غير الاطم  
من التبدل والشدوم على انانام محمد والوصح الكرام والجمع  
والانعام اما بسبب يقول السيد الضعيف محمد بن سليمان بن  
بنا فلانده جلاله المتقوى زاده علاذنت بالاختار والتمثيل  
المتايل للظهور الغلوب عند جواب السائل فتصغف كتب اية  
المستبين من ملك الدين ووجدت في هذه المصنوعة شيا من كون  
بجواب دليل وترتيبها في هذه البريدة طرود الجاه من الالف  
والياء الى ايام تسهلا لاحصاها في االباب واحصاها الذي التوال  
واوردت على مختلف بعضها لاحكام عن هذه القواعد في هذه النظرية  
الاولىام بعضها بالمرزح وبعضها بالاشارة في سابق الكلام ليل يرد  
التيقن على الاطوار ولا يخرج عن كنهها ليل عند الايراد في وقت على  
وفوق دقائقها حللها اليها رقعته ولا نجهدا في قوله وعده وعينها  
بترتيبها الذي في سلك الاطراف والاشارة اليها في كتابه  
في مبدى ومصادق ثم خرج في مبدى مبدى الانتها لاهل الدليل باليه  
وان كان قصدي وانجيا فدان ان يزيد الى كنهها ما وجدته من التوال  
والاوصول على كتب العلماء النجلى واكت في طائفة هذا المختصر بوجه  
بكن عند الاستسنا ان يكت في متن السطر كثير التوالعد ولو فتر  
للصايد ان لوضع السادة سنية من وجه صاحب الفخر والاعمال  
اذيان النجدر والاحكام الذي يرتجى من العلماء ويرجى ليله الى رب الو  
وعو عني الانام في هذه الايام ابو سعيد بن اسعد سعد الدنيا  
به كما سعد بابيه لا يجد صلا ليدى كانه الامم والامام اجبت من

الحج



کتابخانه  
ترتیب الدلالي  
في سلك الامام الى ايضا في الامم  
العالم الملاحة احوالها  
الغیر محمد بن سليمان بن  
بنا فلانده مخرقة  
له ولوالديه وكل  
المسلمين اجمعين  
امينا ياربه  
الدعائي  
آمين

ثم مقال في ترتيب اللاتى والتمام بحقيقته  
عندنا نأز ما وعدت في بيانه يسا  
للملك الملك المعين من ورائه  
جميع المسلمين عذرا  
من قال امين -  
يا حبيب الدنيا  
نتم



على عورده وارود صاحب الفانية سوا حيث قال لولا ان يترك  
هذا الحديث يخالف الشهور فان لم يكن فهو راجع وان كان فليترك  
لعموم الشهور لا يتعارضه ولا يترجمه ولم يكتبه انفسه بكنهه  
بان مقالنا نؤخره على اللام البينة لمدى واهمين على ذكر واره  
على لغتنا لان الهمين كون حجة المدخ لا لا استعانة في سبيل  
التمالك مفسدة عظيمة كما لا يخفى على المتأمل فادنى ما قلنا وهذا الذي  
على خلاف الفيا في حقيقة على عورده في عبارة على عموم يوم الت  
لا يميز بيننا انفسنا بخلاف يوم التسل وتسره صاحب الدرر بان  
الرجل اذا كان اياه ما في يوم كذا وفضي به فادعت الملة ان  
المتة تزوجها بعد ذلك اليوم وتبقى بالاشجع وتبقى بالاشجع  
وتبقى يوم تسع وهو راجع الكما بعده ان لم يكن انفسه يوم  
الملة على عورده لان لا يرد عليه ان دعوى الرجل لا تفهم لا يميز بيننا  
لا تسع فاولى بالقيس يرون اننا ادعنا الملة على الرجل ان ياه  
تزوجها في يوم كذا فقلنا الرجل على رجة المدخ انا قد كنا نقتل  
في ذلك اليوم وقام البينة لا تسع لان يستند قائم على عدم حجة  
ابيه في ذلك اليوم وما والي البينة على النقي والوقاية عوردهم  
الحياة في ذلك اليوم وما اذا قلنا الرجل للمدخ اني قد قتلت في ذلك  
اليوم وقام البينة تسع لان البينة قامت على قبائح فكر الرجل على  
ابيه وهو القتل فقامت ببينة على الانبات لنعنا وعنى فادى البينة  
الاستقلال في ذلك اليوم ثم بعد حجة في ذلك اليوم ضما وقد  
ثبت ضما ما لا يثبتة قدما فالمدخ صحيح وبهذا التصدير يظهر ستر  
ما قالوا برون الموت لا يدعى تحت القضا بخلاف يوم التسل في يرحوه  
صاحب الدرر بوجه اخر وهو مسلم ولا انه خفى في ترجمه الى عهدنا

م

[illegible][illegible]







### المطلب الثاني : تحقيق اسم الكتاب :

اسم الكتاب هو : (ترتيب اللآلي في سلك الأمالي). وهذا واضح من خلال ما جاء في المطلب السابق من وصف النسخ الخطية. وبيان ذلك على النحو الآتي :

١ - أن المؤلف صرّح بتسميته لكتابه بهذا الاسم في المقدمة، حيث قال عن قواعده: «وسميتها بـ (ترتيب اللآلي في سلك الأمالي)»<sup>(١)</sup>. وقد اتفقت على ذلك جميع النسخ العشر.

٢ - أن المؤلف أعاد اسم الكتاب مختصراً في الخاتمة، حيث قال : «... إلى هنا تمّ مقالتي في ترتيب اللآلي...»<sup>(٢)</sup>. وقد اتفقت على ذلك جميع النسخ العشر أيضاً.

٣ - ورد الاسم بتمامه على غلاف النسخ الآتية :

أ - نسخة جامعة الملك عبد العزيز.

ب - نسخة سيواس.

ج - نسخة بايزيد.

د - نسخة أسعد أفندي.

هـ - نسخة تيره.

و - نسخة شهيد علي باشا.

٤ - ورد الاسم مختصراً على غلاف نسخة متحف توبقاي، بلفظ : (ترتيب اللآلي).

٥ - النسخة الوحيدة التي انفردت بزيادة (على غلافها) لم ترد في بقية النسخ هي نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، حيث ورد على غلافها : «كتاب ترتيب اللآلي في أصول الفقه».

(١) ص ١٩١.

(٢) ص ١٩١.

والذي يظهر - والله أعلم - أن هذه الكلمات زيادة من كاتبها، لبيان العلم الذي يبحث فيه الكتاب، وقد احتاج إلى إضافتها لكون عنوان الكتاب لا يدل على مضمونه<sup>(١)</sup>.

٦ - إضافة إلى ما سبق فإن اسم الكتاب ورد بتمامه في فهارس المكتبات التي وُجد فيها الكتاب، سواء كانت هذه الفهارس مطبوعة استقلاً، أم على شكل بطاقات محفوظة في المكتبة.

<sup>(١)</sup> وسوف يأتي بيان معنى اسم الكتاب عند ذكر المؤلف له، ص ١٩١.



### المطلب الثالث : تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه.

\* هذا الكتاب صحيح النسبة إلى (محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده).

ويدل على ذلك ما يأتي :

١ - أن هذه النسبة ثبتت بتمامها على غلاف نسختين خطيتين، هما : نسخة بايزيد، وشهيد علي باشا<sup>(١)</sup>.

٢ - كما وردت نسبته اختصاراً إلى (ناظرزاده) على غلاف نسختين، هما : نسخة متحف توبقالي، وتيره<sup>(٢)</sup>.

٣ - أنه ورد التصريح بنسبته إليه في مقدمة الكتاب، حيث جاء فيها : «أما بعد : يقول العبد الضعيف، محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده - جعل الله التقوى زاده...»<sup>(٣)</sup>.

٤ - أن هذه النسبة وردت في مقدمة تسع نسخ خطية<sup>(٤)</sup>.

٥ - كما وردت في فهارس المكتبات التي وجدت فيها هذه النسخ التسع، سواء كانت هذه الفهارس مطبوعة استقلاً، أم على شكل بطاقات محفوظة في المكتبة، أم مخزنة في الحاسوب. وبعض هذه الفهارس طبعت في زمن متقدم، كفهرس مكتبة أسعد أفندي، ص ٣٦ (الموسوم بِـ دفتر كتيخانه أسعد أفندي)، فقد طبع في استانبول، مطبعة محمود بك، عام ١٢٦٢هـ، وفهرس مكتبة بايزيد العمومية، ص ١٢٤ (الموسوم بِـ كتيخانه عمومي دفتری)، طبع في استانبول، مطبعة محمود بك، عام ١٣٠٠هـ.

٦ - أن الدكتور محمد بن عبد الغفار الشريف نسب هذا الكتاب إلى ناظرزاده، وعدّ الكتاب من كتب الحنفية المهمة في القواعد، وذلك في مقدمة رسالته للدكتوراه التي حقق بها

(١) وقد ورد بيان ذلك سابقاً عند الحديث عن أوصاف النسخ، ص ١٤٥، ١٤٩.

(٢) وقد ورد بيان ذلك سابقاً عند الحديث عن أوصاف النسخ، ص ١٤٣، ١٤٨.

(٣) ص ١٨٧-١٨٨.

(٤) انظر ما جاء في أوصاف النسخ، ص ١٤١ - ١٥٠.

كتاب (المجموع المذهب في قواعد المذهب) لأبي سعيد العلائي (ت ٧٦١هـ) <sup>(١)</sup>.

فهذه ستة أدلة تدل بمجموعها دلالة واضحة لا غش فيها على أن المؤلف هو : محمد ابن سليمان الشهير بناظرزاده.

\* وعلى الرغم من قوة هذه الأدلة (بتعاضدها) إلا أن هناك من التبس عليه اسم المؤلف فتوهم أنه : أحمد بن عبد الرحمن البشكطاشي (ت ١١٣٦هـ) !.

فقد التبس ذلك على صاحبي (هدية العارفين) (ت ١٣٣٩هـ) و(معجم المؤلفين)، حيث قال الأول ما نصه : «البشكطاشي : أحمد بن عبد الرحمن القسطنطيني الرومي الحنفي المعروف بالبشكطاشي، توفي سنة ١١٣٦ (ست وثلاثين ومائة وألف). له ترتيب اللآلي في سلك الأمالي» <sup>(٢)</sup>.

وهذه الترجمة نقلها الثاني بحروفها، وعزاها إلى الأول <sup>(٣)</sup>.

ولعل مستند الأول في هذه النسبة : هو اطلاعه على نسخة خطية للكتاب انفردت عن النسخ التسع الأخر بنسبته إلى البشكطاشي. حيث حُذِف من مقدمتها : «... محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده، جعل الله التقوى زاده»، وكتب مكانه : «أحمد بن عبد الرحمن البشكطاشي».

وبعد التأمل في هذه النسخة لفت نظري فيها أمور، منها :

(١) انظر : المجموع المذهب (المقدمة)، ٥٨/١-٥٩.

ومما تحسن الإشارة إليه : أني بذلت غاية جهدي في البحث عن كتاب (ترتيب اللآلي) في كتب الفقه وقواعده وأصوله فلم أظفر له بذكر إلا في مقدمة تحقيق هذا الكتاب: ويبدو أن السبب في ذلك هو كون الكتاب كان منسياً، وقد عبّر عن ذلك ببيت شعر كُتب على غلاف نسخة مكتبة الملك عبد العزيز (هـ)، ونصه:

في الزوايا خبايا      وفي الرجال بقايا

(٢) هدية العارفين، ١/١٧٠.

(٣) انظر : معجم المؤلفين، ١٦٦/١-١٦٧.

١ - أنه عندما حُذِفَ منها اسم : «محمد بن سليمان ناظرزاده»، حذفت عقبه عبارة مسحوعة تتناسب معه، ولا تتناسب مع (أحمد بن عبد الرحمن البشكطاشي)، وهي: «جعل الله التقوى زاده».

٢ - ألها تعاقب عليها ناسخان؛ فقد كتبت من بدايتها إلى نهاية شرح القاعدة الحادية والستين (نهاية اللوحة الخامسة عشرة تقريباً) بخط تعليق جميل، ثم كُتِبَ باقيها بخط تعليق يميل إلى النسخ. ويبدو أن الثاني حاول عند إتمامه للوحة الخامسة عشرة أن يقترب من خط الأول، ثم بعد أن انتقل إلى لوحة جديدة تميّز خطه المعتاد. وكان القلم الذي كتب به الأول أرفع من القلم الذي كتب به الثاني.

٣ - أنه في نهاية هذه النسخة : كُتِبَ عام النسخ (وهو عام ١١٧٩هـ)، ولم يقرن التاريخ باسم الناسخ.

٤ - هذه النسخة ليس فيها ما يميّزها عن بقية النسخ؛ بل إنها من أكثرها أخطاءً، ويغلب على ناسخيهما ألها ورّاقان أعجميان فحسب.

هذه الأمور تثير احتمالاً ليس بعيداً، وهو أن أحد المتعاطفين مع الشيخ أحمد البَشِكْطَاشي وجد كتاباً قيماً، غير معروف، فأحبّ أن ينسبه إلى البَشِكْطَاشي، فدفع نسخة منه إلى الورّاق لنسخها، وكانت هذه النسخة منسوبة لـ (محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده)، وبعد أن كتب خمس عشرة ورقة (تقريباً) منسوبة إلى البشكطاشي تردّد في إتمامها، ثم تركها. فدُفِعت إلى ناسخ آخر، فأتمّها.

هذا مجرد احتمال، لكنه احتمال متصوّر في تفسير هذا التصرف، ومما يعضده أنه كُتِبَ في آخر هذه النسخة وقت الفراغ من نسخها، ولم يُذكر اسم الناسخ، والشأن أن يقرن اسم الناسخ مع التاريخ، أو يتركه معاً؛ فلعلّ الناسخ أثر عدم إثبات اسمه، هرباً من أن يُتهم بتزوير اسم المؤلف -والله أعلم-.

٥ - وإضافة إلى ما سبق فإن البَشِكْطَاشي توفي عام ١١٣٦هـ. وهذا تاريخ متأخر يمنع كونه مؤلفاً للكتاب.

ويُتّضح هذا من خلال النقاط الآتية :

أ - أن المؤلف صرّح في المقدمة بأنه ألّف هذا الكتاب بعد أن أُذن له بالإفتاء وأمر بالتأليف<sup>(١)</sup>.

ب - كما صرّح في المقدمة بأنه سيكتب على هذا الكتاب المختصر حاشية، فقال: «وإن كان قصدي واختياري أن أزيد إلى آخر عمري ما وجدت من القواعد والأصول، من كتب العلماء الفحول، وأكتب في حاشيته هذا المختصر بوجه يمكن عند الاستنساخ أن يُكتب في متن المسطر»<sup>(٢)</sup>.

وأكد هذا في الخاتمة بقوله: «إلى هنا تمّ مقالي في (ترتيب الآلي)، والتّمام بحقيقته عند إنجاز ما وعدتُ في ديباجته»<sup>(٣)</sup>.

ج - أنه كان معاصراً للمفتي أبي سعيد بن أسعد أفندي (ت ١٠٧٢هـ)، وقد صرح في المقدمة بأنه يرغب عرض الكتاب عليه<sup>(٤)</sup>.

د - أن نسخة (تيره) تمّ الفراغ منها عام ١٠٦٩هـ.

هـ - أن نسخة مكتبة الملك عبد العزيز (أ) تمّ الفراغ منها في ٢١ من شهر محرم سنة ١٠٦٥هـ.

وبناء على هذه المعطيات يمكن أن يقال :

• لو سلّم بأنّ البَشِكْطَاشِي (ت ١١٣٦هـ) هو المؤلف : لترتّب على هذا أنه عاش بعد المفتي أبي سعيد بن أسعد (ت ١٠٧٢هـ) أربعة وستين عاماً، ويندر أن يعيش إنسان أربعاً وستين سنة بعد أن أُذن له بالإفتاء، وأمر بالتأليف، وتمكّن من كتابة هذا الكتاب!.

(١) انظر : مقدمة الكتاب، ص ١٨٨.

(٢) ص ١٩٢.

(٣) ص ١١٩١.

(٤) انظر : ص ١٩٢-١٩٥.

• وتما يزيد هذا الاحتمال ضعفاً وندرة : أن نسخة (تيره) كُتبت عام ١٠٦٩هـ؛ بل إن نسخة جامعة الملك عبد العزيز (أ) كُتبت في بداية عام ١٠٦٥هـ، أي بينها وبين وفاة البَشِكطاشي إحدى وسبعون سنة!

• ولو افترض -جدلاً- أنه أذن له بالإفتاء، وأمر بالتأليف وهو صغير، وتمكّن من تأليف هذا الكتاب، ثم أمد الله في عمره بعد ذلك إحدى وسبعين سنة - على أقل تقدير! - فمن المتصورٌ بداهة أن يولف بعد ذلك مؤلفات أخرى، فلماذا لم تُنقل إلينا هذه المؤلفات؟!.

وقبل ذلك : لماذا لم يتمكن من إنجاز ما وعد به في المقدمة، وهو وضع حاشية لهذا الكتاب يمكن عند إعادة نسخ الكتاب أن تكتب في الصلب؟!.

• وعوداً على بدء : فإن هناك تسع نسخ أخرى، وفهارسها، جميعها نُسبت الكتاب إلى ناظرزاده. وليس هناك أدنى شك في أن صدق تسعة احتمالات من عشرة (١٠/٩) أقوى من صدق احتمال واحد من عشرة (١٠/١) ...

\* وتما يدل على أن نسبة الكتاب إلى البَشِكطاشي لم يُتحقق منها مطلقاً : أنه نُسب في مرجعين آخرين إلى : (عبد الرحمن بن أحمد البَشِكطاشي) (ت ١١٧٠هـ)!!.

وهذان المرجعان هما :

- المؤلفون العثمانيون، ٣٦٨/١ (وقد كتب باللغة العثمانية ولفظ العنوان: (عثمانلي مؤلفري)).

- مفتاح الكتب وفهرس أسماء المؤلفين، ص ٣٠ (وقد كتب باللغة العثمانية أيضاً).

ومضمون الكتابين واحد، وترجمة ما جاء في الكتاب الأول هي : «عبد الرحمن بن أحمد أفندي. كان عالماً فاضلاً تقيّاً صالحاً، ولد في محلة بشكطاش، رحل إلى مكة وجاور بها إلى أن توفي عام ١١٧٠هـ.

آثاره : الرسالة الهادية إلى جادة الفرقة الناجية.

ترتيب اللآلي في سلك الأمالي.

قصيدة حديقة الأسرار»<sup>(١)</sup>.

وهذه الترجمة هي مضمون ما جاء في الكتاب الثاني أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وبالنظر في تاريخ وفاته يتبين أنه كان حياً بعد الانتهاء من نسخة مكتبة جامعة الملك

عبد العزيز بمائة وخمس سنوات (١٠٥)!!.

ومضمون هذه الترجمة مذكور - في جملة - في (هدية العارفين)<sup>(٣)</sup> و(معجم

المؤلفين)<sup>(٤)</sup>، إلا أنهما سبق أن نسبا كتاب (ترتيب اللآلي) إلى أحمد البشكطاشي؛ لهذا جردا

ترجمة عبد الرحمن البشكطاشي من نسبة كتاب (ترتيب اللآلي) إليه، وذكرنا الكتابين

الآخرين.

ومن خلال جميع ما سبق تثبت نسبة كتاب (ترتيب اللآلي) إلى محمد بن سليمان

الشهير بناظرزاده - والله أعلم -.

(١) أفاد ذلك د. سهيل صابان، الباحث في الكتب العثمانية والتركية في مكتبة الملك فهد الوطنية. علماً بأن الكتاب

الثالث باللغة العثمانية.

(٢) وقد أفاد ذلك مركز البلقان للدراسات والأبحاث العلمية باستانبول الذي يديره : شامل الشاهين.

(٣) انظره، ٥٥٤/١.

(٤) انظره، ٧٢/٢.

### المطلب الرابع : ذكر نسخ الكتاب المعتمدة في التحقيق، وسبب الاختصار عليها :

بعد فحص نسخ الكتاب، والمقارنة بينها اعتمدت منها النسخ الأربع الآتية :

١ - نسخة جامعة الملك عبد العزيز.

وقد جعلتها : النسخة الأصلية؛ للأسباب الآتية :

- كونها أقدم النسخ الخطية، ويُرجَّح أنها كُتبت في عصر المؤلف؛ لأنها كتبت في شهر محرم عام ١٠٦٥ هـ، وقد ذكر المؤلف في المقدمة<sup>(١)</sup> أنه أراد عرضه على أبي سعيد ابن أسعد - ووصفه بأنه : «مفتي الأنام في هذه الأيام»، وكان قد تولى الإفتاء عام ١٠٦١ هـ إلى عام ١٠٦٥ هـ<sup>(٢)</sup>.

- ورد في أحد هوامشها تصحيح مستمد من نسخة المصنف، مما يعني أن نسخة المؤلف قريبة من متناول المصحح.

- كونها تعدّ أكثر النسخ وثيقاً واهتماماً؛ إذ تعاقب على تملكها أربعة أشخاص، إلى أن آلت ملكيتها إلى جامعة الملك عبد العزيز بجدة، عام ١٣٩٩ هـ. كما أن عليها تعليقات كثيرة بلغات وهيئات مختلفة، مما يعني أن مصدر التعليق متعدد، كما انفردت بفهرس مفصّل - نسبياً-.

- كونها أصلاً لنسخة أخرى تعدّ ثاني النسخ الخطية قريباً من عصر المؤلف، وهي نسخة تيرة، حيث كتبت عام ١٠٦٩ هـ.

٢ - نسخة متحف توبقاي.

وقد اعتمدتها؛ لكونها تمثل أصلاً مستقلاً، ولكونها أقل النسخ أخطاءً، حيث كتبها طالب علم. لكن لم أقدمها على النسخة السابقة؛ لتأخر كتابتها عن عصر المؤلف - حيث كُتبت عام ١١٦٨ هـ-، ولقلة الاعتناء بها من جهة التصحيح والتعليق والتملّكات.

٣ - نسخة سيواس.

(١) ص ١٩٢.

(٢) انظر : تكملة شذرات الذهب، لأكرم العلي، ١/ ١٠٥.

وقد اعتمدتها؛ لكونها تمثل أصلاً تؤول إليه نسختان غيرها، هما نسختا (قاصد جيزاده) و(شهيد علي باشا). كما أنها مؤثقة من جهة وجود ثلاث تملكات عليها، وحفظها في متحف يُعنى بحفظ التراث ومصادقته.

٤ - نسخة بايزيد.

وقد اعتمدتها لكونها تمثل أصلاً مستقلاً.

وهذه النسخ الأربع - كما تلاحظ - تمثل سبع نسخ خطية، وقد بقيت ثلاث نسخ، وهي تؤول أيضاً إلى أصل واحد :

إحداها : نسخة مكتبة الملك عبد العزيز :

وكانت هذه النسخة من أوائل النسخ التي وصلتني؛ لهذا بدأت بمقابلتها على نسخة (أ)، فالفيتها ذات أخطاء كثيرة جداً، إذ لا تكاد تخلو فقرة من خطأ، كما أن كثيراً من هذه الأخطاء بدهية، لا يتصور صدورها من شخص يفهم اللغة التي يكتب بها. وبعد أن وجدت - بفضل الله - سبع نسخ غيرها أثرت الاكتفاء بأربع نسخ خطية (تؤول إليها تلك السبع)، مع جعل هذه النسخة نسخة خامسة يُرجع إليها عند الحاجة؛ وذلك لكون النسخ الأربع كافية في ضبط النص - غالباً -، وتحريراً للهوامش من أن تملأ بتهميشات لا طائل من ورائها.

الثانية : نسخة أسعد أفندي :

وهذه النسخة هي آخر نسخة وصلتني، حيث وصلتني وأنا في المراحل الأخيرة من التحقيق والتعليق على الكتاب.

وبعد فحصها وجدتها تأتي في المرحلة الثالثة في الأهمية، بعد نسختي (أ) و(ب)؛ لقرها من عصر المؤلف - حيث كُتبت عام ١١١٩هـ، ولقلة أخطائها - إذا قورنت ببقية النسخ - وللاهتمام بها من جهة التعليق والفهرسة والتملكات، ولكونها أصلاً تؤول إليه النسخة السابقة، ويمكن أن تؤول إليه نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية. فبدأت بالمقابلة بينها وبين ما كتبه من النسخ الأخر، إلا أنني لم أجد ما يستدعي الاستمرار على ذلك؛ لأن ما كان فيها من صواب غالباً ما يكون موجوداً في أحد النسخ الأخر - ولا سيما أنني سبق أن قابلت بين أربع



نسخ مرتين-؛ لهذا عاملت هذه النسخة معاملة النسخة السابقة من جهة الرجوع إليها عند الحاجة، فاستعرضت الكتاب كاملاً، وعند وجود أدنى حاجة للتأكد من لفظ أو نحو ذلك رجعت إليها.

الثالثة : نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية :

وهذه النسخة يؤخذ عليها أنها شذت عن بقية النسخ، وذلك بنسبة الكتاب إلى (أحمد ابن عبد الرحمن البشكطاشي)، وهذه النسبة مجانبة للصواب. كما أنها مشحونة بكثير من الأخطاء اللغوية.

ثم إنه بالمقارنة بينها وبين بقية النسخ اتضح كونها قريبة من النسختين السابقتين، مما يعني أن الثلاث تؤول إلى أصل واحد؛ لهذه الأسباب لم أر حاجة في المقابلة عليها.

• والحاصل لما سبق أن النسخ المعتمدة في المقابلة أربع نسخ، هي:

١ - نسخة جامعة الملك عبد العزيز، وهي النسخة التي جعلتها أصلاً، ورمزت لها بالحرف (أ).

٢ - نسخة متحف توبقاي، ورمزت لها بالحرف (ب).

٣ - نسخة سيواس، ورمزت لها بالحرف (ج).

٤ - نسخة بايزيد، ورمزت لها بالحرف (د).

• ويضاف إليها عند الحاجة نسختان، هما :

٥ - نسخة مكتبة الملك عبد العزيز، ورمزت لها بالحرف (هـ).

٦ - نسخة أسعد أفندي، ورمزت لها بالحرف (و).

• وفي حالات نادرة احتجت إلى الرجوع إلى أحد النسخ الأخر، وعند الرجوع إليها أسميها باسمها.

• وبناء على أن جميع النسخ أخطاؤها كثيرة، ولم أجد نسخة يمكن أن يوثق بها ثقة تامة - كنسخة المؤلف نفسها؛ أو نسخة أجازها، أو نقلت عن نسخته... -، وحرصاً على ضبط النص : كنت إذا جزمت بالمصدر الذي نقل منه المؤلف أقابل عليه، وأعامله معاملة نسخة ثانوية.

### المطلب الخامس : منهج التحقيق والتعليق :

#### الفرع الأول : منهج التحقيق :

١ - إخراج نص الكتاب على أقرب صورة وضعه المؤلف عليها، مع مراعاة الصحة والضبط قدر الإمكان، ولتحقيق ذلك اتخذت الخطوات الآتية : -

أ- اعتماد نسخة جامعة الملك عبد العزيز (المرموز لها بالحرف (أ)) أصلاً للتحقيق<sup>(١)</sup>، ونقل النصّ منها كاملاً، ثم مقابلة المنقول على المخطوط للتحقق من عدم وجود خلل عند النقل.

ب - مقابلة ما تم نقله من النسخة الأصل على بقية النسخ المعتمدة في التحقيق مع مراعاة ما يلي :

- ما اتفقت عليه النسخ كان هو المثبت (وإن كان لي رأي حوله أثبتته في الهامش)، ما لم تتفق على خطأ في الآيات القرآنية، فلإني أثبت الآية صحيحة في النص، وأشير في الهامش إلى الخطأ الموجود في النسخ.
- إذا كان هناك فرق بين النسخ، وكان ما في نسخة الأصل صحيحاً، فلإني أثبت ما في الأصل وإن كان ما في النسخ الآخر أولى منه، وأثبت ما في النسخ الآخر في الهامش، إلّا إذا كان ما في النسخ الآخر أو بعضها أولى من نسخة الأصل؛ بسبب عجمة الناسخ للأصل، وتأثيرها الواضح على ما كتبه؛ كذكر كلمة كان الأفصح تأنيثها : فلإني حينئذ أثبت الأفصح في الصلب؛ وذلك لكون هذا المأخذ متكرراً في الأصل حتى أصبح سمة بارزة فيه، بخلاف نسخة (ب) و(د).
- إذا كان هناك فرق بين النسخ وكان ما في نسخة الأصل خطأ، فلإني أثبت العبارة الصحيحة من النسخ الآخر إن وجدت فيها، أو في إحداها بين معقوفتين [...]؛ وذلك لأنه ليس كل قارئ يقرأ الهامش، فلا يؤمن على من لا يرجع إلى

(١) وقد سبق ذكر أسباب اعتمادها أصلاً، عند الحديث عن النسخ المعتمدة في التحقيق، ص ١٧٣.

الهامش من اعتقاد الخطأ، وفي ذلك كله أشير في الهامش إلى الاختلاف الواقع بين النسخ.

- إذا حصل في النسخ الآخر، أو في إحداها زيادة على ما في نسخة الأصل: فإن كان المعنى يختل بدونها أضفت الزيادة إلى الأصل محصورة بين معقوفتين، وأشير في الهامش إلى مصدرها، وإلا أكتفي بإثباتها في الهامش، مع التنبيه على مصدرها.
- إذا كانت الفروق في عبارات الدعاء ونحوها؛ كالصلاة على النبي ﷺ، والترضي والترحم ... : فإني أثبت ما في الأصل دون الإشارة إلى ما في بقية النسخ.

٢ - ما يتعلق بالناحية الشكلية للنص، اتخذت الخطوات الآتية :

أ - رسم الكتابة بالرسم المعاصر، مراعيًا القواعد الإملائية الحديثة.

ب - كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني.

ج - وضع كل حرف من حروف الهجاء في باب مستقل، تمثيلاً مع منهج المؤلف.

د - ترقيم القواعد ترقيماً تسلسلياً كتابةً.

هـ - كتابة نص القاعدة كتابة واضحة مُسوَّدة مضبوطة بالشكل. وكذلك تسويد

العبارات التي تحتاج إلى إبراز ولفت نظر القارئ إليها.

و - تكون الإحالة إلى الهوامش في الأصل بطريقتين :

١ - الإحالة إليها في الأصل بأرقام مجردة عن الأقواس؛ وذلك عندما تكون الإحالة

متعلقة باختلاف النسخ أو نهاية لوحاتها.

٢ - الإحالة إليها في الأصل بأرقام محاطة بالأقواس؛ وذلك عندما تكون الإحالة فيما سوى ذلك.

والدافع لهذا : أن كثرة الإحالة إلى الهامش بسبب اختلاف النسخ تقطع تسلسل أفكار

القارئ وتزعجه، فله حينما يمر بأرقام لا تحيط بها أقواس أن يعتمد على ما أثبتّه في الصلب

ويستمرّ في القراءة، وله أن يرجع إلى الهامش إن احتاج إلى ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) استفدت هذا من رسالة الماجستير للشيخ محمد بن عودة السعوي، التي حقق فيها كتاب : التدمرية، لشيخ الإسلام

## الفرع الثاني : منهج التعليق والتهميش :

١- بيان أرقام الآيات، وعزوها لسورها؛ فإن كانت آية كاملة، قلت : الآية رقم (....) من سورة (كذا)، وإن كانت جزءاً من آية، قلت : من الآية رقم (.....) من سورة (كذا).

٢- تخريج الأحاديث والآثار، واتبعت في ذلك المنهج الآتي :

- أ- بيان من أخرج الحديث، أو الأثر بلفظه الوارد في الكتاب.
- ب- بيان من أخرج الحديث، أو الأثر بنحو اللفظ الوارد في الكتاب.
- ج- بيان من أخرج الحديث، أو الأثر بمعناه، مع مراعاة ما سيأتي في الفقرة (هـ).
- د- الإحالة على مصدر الحديث أو الأثر بذكر الكتاب والباب، ثم بذكر الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الأثر إن كان مذكوراً في المصدر.
- هـ - إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما : فأكتفي بتخريجه منهما.
- و- إن لم يكن في أيٍّ منهما : خرّجته من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر ما قاله أهل الحديث فيه.

٣- عزو الأشعار إلى مصادرهما، وأتبع في ذلك المنهج الآتي : -

- أ - إن كان لصاحب الشعر ديوان : وثّقت شعره من ديوانه.
- ب - إن لم يكن له ديوان : وثّقت الشعر مما تيسر من دواوين الأدب واللغة.
- ٤- توثيق القواعد الواردة في الكتاب المحقق؛ ببيان أصل القاعدة من المصادر التي استفاد منها المؤلف، مع بيان أهم من أوردها من مؤلفي القواعد الفقهية في كافة المذاهب.
- ٥- توثيق النصوص المنقولة في الكتاب المحقق من مصادرها الأصلية، فإن تعذر ذلك وثّقت المسألة من أقرب المصادر إلى مصدرها الأصلي، مع مراعاة صحّة نقلها وما اعترأها من تغيير، أو نحوه.

٦- توثيق آراء العلماء، ومذاهبهم، التي يرد لها ذكر في النص، على أن يكون ذلك من كتبهم مباشرة، ولا أُلجأ إلى العزو بالواسطة إلاّ عند تعذر الوصول إلى الأصل، وفي هذه الحالة أذكر أقدم المصادر عند أصحاب الرأي أو المذهب.

- ٧- توثيق المعاني اللغوية من معجمات اللغة المعتمدة.
- وتكون الإحالة على معجمات اللغة، بالمادة، والجزء والصفحة.
- ٨- توثيق المعاني الاصطلاحية الواردة في الكتاب من كتب المصطلحات المختصة بها، أو من كتب أهل الفن الذي يتبعه هذا المصطلح.
- ٩- البيان اللغوي لما يرد في الكتاب من ألفاظ غريبة، والبيان الاصطلاحي لما يرد فيه من اصطلاحات تحتاج إلى بيان، ويراعى في توثيق هذين الأمرين ما سبق في فقرة ٧، ٨.
- ١٠- ترجمة الأعلام الواردة في الكتاب ما عدا الأنبياء والخلفاء الراشدين والأئمة الأربعة، واتبعت في ذلك المنهج الآتي :
- أ- أن تتضمن الترجمة :
- اسم العلم، ونسبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك.
- تأريخ مولده، ووفاته.
- شهرته؛ ككونه محدثاً، أو فقيهاً، أو لغوياً.
- أهم مؤلفاته.
- مصادر ترجمته.
- ب- أن تتسم الترجمة بالاختصار، مع وفائها بما سبق ذكره في فقرة (أ).
- ج- أن تكون مصادر الترجمة في نوعها متناسبة مع الجانب الذي برز فيه العالم؛ فإن كان فقيهاً : فأركز في ترجمته على كتب تراجم الفقهاء، وهي قد تكون مذهبية فأراعي فيها ذلك، وإن كان محدثاً : فأركز على كتب تراجم المحدثين، وهكذا.
- ١١- التعريف بالكتب الواردة في النص، وذلك حسب المنهج الآتي :
- أ- ذكر صاحب الكتاب.
- ب- ذكر موضوع الكتاب.
- ج- بيان حالته التي هو عليها (من كونه مخطوطاً، أو مطبوعاً، أو مفقوداً).
- ١٢- التعريف بالفرق، وأتبع في ذلك المنهج الآتي :
- أ- ذكر الاسم المشهور للفرقة، والأسماء المرادفة له.

ب- نشأة الفرق، وأشهر رجالها.

ج- آراؤها التي تميزها، معتمداً في ذلك على كتب أصحابها ما أمكن ذلك.

١٣- التعليق بذكر ما يستدعيه المقام من: إيضاح، أو إزالة اشتباه، أو مناقشة، أو إضافة.

١٤- المعلومات المتعلقة بالمراجع (الناشر، ورقم الطباعة، ومكانها، وتاريخها ... الخ)

أكتفي بذكرها في قائمة المصادر والمراجع، ولا أذكر شيئاً من ذلك في هامش البحث.

١٥- عند ترتيب المراجع المتعددة في الهامش الواحد : فإني أرتبها وفق المنهج الآتي :

أ- إذا تميز أحدها بكون النص منقولاً منه : فإني أذكره ابتداء باسمه مباشرة، ثم أقول

عقبه : (وانظر : ...) فأذكر المراجع الآخر مرتبة حسب سنة وفاة المؤلف.

ب- إذا لم يُنقل النص من بعضها إلا أنها هي الأقرب إليه أو الألتصق صلة به : فإني

أذكرها ابتداء مصدرة بكلمة : (انظر)، ثم أعطف عليها بقية المراجع الآخر مرتبة حسب وفاة

المؤلف، مسبقة بكلمة : (وانظر ...).

ج- إذا لم يَتميّز بعضها تميّزاً واضحاً : فإني أرتبها جميعاً بحسب وفاة المؤلف، وأسبقها

بكلمة (انظر).

د- في حالة ما إذا كانت المراجع كثيرة، ومن علوم متعددة، ودعت الحاجة إلى

تصنيفها وفق العلوم : فإني أصنفها أولاً وفق العلوم، ثم أرتب مراجع كل علم على حدة

بحسب وفاة المؤلف.

١٦- ربط مباحث الكتاب؛ وذلك بتعيين مواضع الإشارات التي يذكرها المؤلف

بقوله: سيأتي ذكر كذا، أو سبق ذكر كذا.

١٧- وضع الفهارس الفنية التي تعين على الاستفادة من الكتاب، وهي :

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الأحاديث النبوية.

ج- فهرس الآثار.

د- فهرس القواعد.

- هـ- فهرس الأشعار.
- و- فهرس الغريب من الألفاظ.
- ز- فهرس الحدود والمصطلحات.
- ح- فهرس الأعلام.
- ط- فهرس الفرق والمذاهب.
- ي- فهرس الكتب الواردة في النص.
- ك- فهرس الموضوعات.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى  
يوم الدين.





## **ثانيًا: النص المحقق**



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا إلى مناهج<sup>١</sup> معرفة دلائل<sup>(٢)</sup>

(١) في (د): «منهج».

(٢) دلائل : جمع دلالة، وتطلق على الدليل على طريق المجاز، وهي في اللغة : مشتقة من مادة «دل»، والدال

واللام - كما يقول ابن فارس - : «أصلان:

أحدهما : إبانة الشيء بأمانة تتعلمها.

والآخر : اضطراب في الشيء».

ومن الأصل الأول ما جاء في (لسان العرب) : «دل فلان إذا هدى». ومنه أيضاً ما جاء في (المعجم الوجيز): «الدليل: المرشد».

ولو حُمل الدليل في الاصطلاح على هذا المعنى اللغوي (وهو المرشد) لشمّل جميع ما يتوصل به إلى المطلوب، سواءً أوصلنا هذا الدليل إلى العلم بالمطلوب -وهو ما يُعبّر عنه بالبرهان- أم مجرد الظن به- وهو ما يعبر عنه بالأمانة-.

وهذا المعنى الشامل منسجمٌ مع تعريف كثير من العلماء للدليل بأنه : «ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خيري».

إذا علم هذا فالمراد بدلائل هنا : أي الأدلة التي تبين الأحكام وترشد إليها؛ كالكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستصحاب ... أو بعبارة أخرى : جميع ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى المطلوب، وهو العلم بالحكم أو الظن به.

ولتوثيق ما سبق : فإن المعنى اللغوي مستفاد من : المقاييس في اللغة، مادة «دل»، ص ٣٤٩؛ لسان العرب، مادة «دلل»، ٢٤٨/١١؛ المعجم الوجيز، مادة «دل»، ص ٢٣٣؛ وانظر: العدة للقاضي أبي يعلى، ١٣٢/٢-١٣٣.

وانظر الربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في : أصول الفقه لشيخنا د. يعقوب الباسين، ص ١١٦؛ موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي، ٢٧/١؛ علم أصول الفقه لشيخنا أ.د. عبد العزيز الربيعة، ص ٦٩.

وانظر المعنى الاصطلاحي المذكور للدليل في: الإحكام للآمدي، ٢٧/١؛ مختصر ابن الحاجب مع شرحه:

بيان المختصر، ٣٤/١؛ ومع شرح العضد، ٤٠/١؛ التحرير لابن الهمام مع شرحه: التقرير والتحجير،

٥٠/١؛ ومع شرحه: تيسير التحرير، ٣٣/١؛ مرآة الأصول مع حاشية الإزميري، ١/ ٢٧؛ -

الأحكام عام<sup>(١)</sup> بالبراهين<sup>(٢)</sup>

- شرح الكوكب المنير، ٥٢/١؛ أصول الفقه لشيخنا د. يعقوب الباسين، ص ١١٤؛ علم أصول الفقه لشيخنا أ.د. عبد العزيز الربيعة، ص ٦٩؛ موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي، ٢٢/١-٢٣. وانظر المراد من دلائل الأحكام في: السراج الوهاج في شرح المنهاج، ٧٣/١-٧٤؛ شرح الأصفهاني للمنهاج، ٣٥/١-٣٦؛ نهاية السؤل، ٢١/١؛ شرح البدخشى للمنهاج، ١٨/١.

(١) الأحكام في اللغة : جمع حكم، «الحاء والكاف والميم : أصل واحد وهو المنع، وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم» - قال ذلك ابن فارس-.

والمراد بالحكم هنا: الحكم الشرعي، وهو عند كثير من الأصوليين : «خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاختصاص أو التخيير أو الوضع».

ويلاحظ أن المؤلف أضاف الدلائل إلى الأحكام، مما يعني أن المعرفة شاملة لجميع دلائل الأحكام؛ لأن (دلائل) جمع مضاف إلى معرفة (وهي الأحكام)، والجمع المضاف إلى معرفة: لفظٌ من ألفاظ العموم. ولتوثيق ما سبق : فإن المعنى اللغوي مستفاد من المقاييس في اللغة، مادة «حكم»، ص ٢٧٧؛ وانظر: لسان العرب، مادة «حكم»، ١٤١/١٢.

وانظر المعنى الاصطلاحي للحكم في: مختصر ابن الحاجب مع شرحه: بيان المختصر، ٣٢٥/١؛ ومع شرح العضد، ٢٢٠/١؛ شرح مختصر الروضة، ٢٥٤/١؛ التمهيد للإسنوي، ص ٤٨؛ التحرير مع شرحه: تيسير التحرير، ١٢٩/١-١٣٠؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري عليها، ٣١/١-٣٥؛ مسلم الثبوت مع شرحه: فواتح الرحموت، ٥٤/١؛ إرشاد الفحول، ٥٦/١.

وانظر كون المراد : جميع الدلائل في: السراج الوهاج، ٧٢/١، ٥٠٢؛ شرح الأصفهاني للمنهاج، ٣٤/١، ٣٥٣-٣٥٤؛ التوضيح في حلّ غوامض التنقيح، ٥٤/١.

(٢) البراهين: جمع برهان، والبرهان في اللغة: الحجة الفاصلة بينة.

وهو عند أهل المنطق يعدّ أعلى مراتب الحجج، ويسمى بالحجة البرهانية، وقد عرف القطب الرازي البرهان بأنه: «القياس المؤلف من اليقينيات، سواء كانت ابتداءً وهي الضروريات الست، أو بواسطة وهي النظريات»، كما عرف صاحب (ضوابط المعرفة) الحجة البرهانية بأنها: «الحجة التي تفيد اليقين، وتتألف في القياس من مقدمات يقينية على هيئة تفيد نتيجة يقينية، واليقين فيها لليقين في المقدمات».

انظر: أساس البلاغة، مادة «بره»، ص ٢١؛ لسان العرب، مادة «برهن»، ٥١/١٣؛ القاموس المحيط، مادة «برهن»، ص ١٥٢٣؛ المعجم الوجيز، مادة «برهن»، ص ٤٨؛ وانظر أيضا : النهاية في غريب الحديث والأثر، ١٢٢/١ -

والشواهد<sup>(١)</sup> والأعلام، وشرّفنا باستطاعة مطالعة كتب العلماء الفخام<sup>(٢)</sup> من أئمة الإسلام، والصلاة والسلام على خير الأنام، محمد وآله وصحبه الكرام، إلى يوم الحشر والقيام. أما<sup>(٣)</sup> بعد :

- وانظر - بالإضافة إلى تحرير القواعد المنطقية، ص ١٦٧؛ وضوابط المعرفة، ص ٢٩٧-٢٩٨؛ التعريفات للحرجاني، ص ٦٤؛ شرح الأخضري على سلّمه، ص ٣٧-٣٨؛ إيضاح المبهمة في معاني السلم، ص ١٧-١٨؛ حاشية الصبان على شرح السلم للملوي، ص ١٤٨-١٥٢؛ تسهيل القطبي، ص ٢٣٣.

(١) الشواهد: جمع شاهد، والشاهد في اللغة: اسم فاعل من كلمة «شهد»، وهي - كما يقول ابن فارس -:

«أصل يدلّ على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه».

أما في الاصطلاح: فهو عند أهل المنطق والكلام: «المعلوم للمستدلّ به قبل العلم بالمستدلّ عليه، سواء علّم ضرورة أو استدلالاً». قاله ابن فورك.

أما عند الصوفية: فقد قال عنه صاحب (التعريفات): «وفي اصطلاح القوم: عبارة عما كان حاضراً في قلب الإنسان، وغلب عليه ذكره. فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد العلم، وإن كان الغالب عليه الحق فهو شاهد الحق». والذي يظهر أن المراد بالشواهد هنا المعنى الأول الذي ذكره ابن فورك، وتدخل فيه: الأدلة التي نشاهدها وتدل على وحدانية الله، كالشمس والقمر والليل والنهار ... وكذلك كل حاضر يستدل به على غائب - والله أعلم -.

المقاييس في اللغة، مادة «شهد»، ص ٥٣٩؛ الحدود في الأصول لابن فورك، ص ٨١؛ شرح مختصر الطوفي، ١٥/٢؛ التعريفات، ص ١٦٤؛ وانظر: معجم اصطلاحات الصوفية لعبد الرزاق الكاشاني، ص ١٧٠.

وللتوسع انظر: أساس البلاغة، مادة «شهد»، ص ٢٤٣؛ لسان العرب، مادة «شهد»، ٢٣٨/٣-٢٤٣؛ القاموس المحيط، مادة «شهد»، ص ٣٧٢-٣٧٣؛ المعجم الوجيز، مادة «شهد»، ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٢) الفخام: جمع فخم، وهو في اللغة مشتق من مادة «فخم» «والفاء والحاء والميم أصل صحيح يدل على

جَزَالَةٍ وَعِظَمٍ» - قال ذلك ابن فارس -، وجاء في (اللسان): «رجل فخم أي عظيم القدر»، وجاء في (المعجم الوجيز): «فَخْمٌ - فُخَامَةٌ: ضَخْمٌ وَعِظَمٌ قدره [والجمع]: فِخَامٌ».

للمقاييس في اللغة، مادة «فخم»، ص ٨٢٨؛ لسان العرب، مادة «فخم»، ٤٤٩/١٢؛ المعجم الوجيز، مادة «فخم»، ص ٤٦٤؛ وانظر: أساس البلاغة، مادة «فخم»، ص ٣٣٦؛ القاموس المحيط، مادة «فخم»، ص ١٤٧٧.

(٣) تمّا ذكره أهل اللغة أن (أما): «حرف بسيط فيه معنى الشرط، مؤوّل بـ (مهما يكن من شيء)؛ لأنه

قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط؛ ولذلك يجاب بالفاء» - كذا في الجني الداني، ص ٥٢٢ -

يقول العبد الضعيف، محمد بن سليمان الشهير بِنَاطِرٍ زَادَةَ - جعل الله التقوى زاده-: لَمَّا أَذِنْتُ بِالْإِقْتَاءِ، وَأَمَرْتُ بِنَقْلِ الْمَسَائِلِ؛ [لِتَطْمَئِنُّ] الْقُلُوبُ عِنْدَ جَوَابِ السَّائِلِ (٢)،

«وزاد في ضياء السالك، ٧٠/٤: «هذه الفاء لازمة؛ لربط الجواب بها، ولتكون كالقرينة عليها؛ لخفاء شرطيتها؛ لأن شرطيتها بطريق النيابة».

وكون المؤلف لم يذكر الفاء في جواب أَمَّا (وهو: يقول) مع أنه مخالف لهذا، إلا أن هناك ما يشهد له؛ كقول النبي ﷺ - في بعض طرق الحديث-: «أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ...»، وقول النبي ﷺ: «أما بعد، ما من شيء لم أكن أُرِيَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا ...»، وقول أبي بكر ﷺ: «أما بعد، أيها الناس قد وليت أمركم...»، فقد جاء جواب «أَمَّا» فيها حالاً من الفاء؛ لهذا نصر أهل اللغة على أنه «سُمِعَ حَذْفُهَا نَادِرًا فِي النَّحْوِ ...» - كذا في النحو الوافي، ٥٠٨/٤.

• وللتوسع انظر: الجني الداني في حروف المعاني، ص ٥٢٢-٥٢٤؛ مغني اللبيب، ١٠٢/١-١٠٤؛ أوضح المسالك مع شرحه: ضياء السالك، ٧٠/٤-٧٢، ومع شرحه: عدة السالك، ٢٣٢/٤-٢٣٥؛ النحو الوافي، ٥٠٨-٥٠٤/٤.

• حديث «أما بعد، ما بال ...»: أخرجه البخاري بلفظه، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل، ٧٥٩/٢، ح ٢٠٦٠؛ ومسلم بنحوه، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، ١١٤١/٢، ح ١٥٠٤. كلاهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

• والحديث الثاني: أخرجه البخاري بلفظه، كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد، ٣١٢/١، ح ٨٨٠؛ ومسلم بنحوه، كتاب الكسوف، باب ما غرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، ٦٢٤/٢، ح ٩٠٥. كلاهما من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

• والأثر: أخرجه ابن سعد في طبقاته بلفظه، ١٨٢/٣.

(١) في (أ) و(ج): «لِطَمَئِنُّ». والأفصح ما تم إثباته من (ب) و(د).

وتذكير الكلمات التي حققها التأنيث، أو الأفصح فيها ذلك، والعكس، من الأمور التي تتكرر كثيراً في النسخ الخطية؛ وسببها غالباً هو التماسخ. والحكم فيها باللفظ الصحيح أو الأفصح مبني على ما فهمته من المصادر الآتية: أوضح المسالك وشرحه: عدة السالك، ١٠٨/٢-١١٩؛ وضياء السالك، ١٩/٢-٢٧؛ شرح ابن عقيل ومعه: منحة الجليل، ٤٣٢/١-٤٣٨؛ النحو الوافي، ٧٦/٢-٨٥، ٥٨٥/٤-٦٠٤؛ المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، ص ١١٦.

(٢) أي: عندما يقرن المفتي جوابه بالقاعدة يحصل اطمئنان في قلوب المستفتين.

فتصفحت<sup>(١)</sup> كتب [الأئمة]<sup>٢</sup> المهتدين من علماء الدين، ووجدت قواعد وأصولاً<sup>(٣)</sup> [تصلح أن تكون]<sup>٤</sup> للحجواب دليلاً<sup>(٥)</sup>، ورتبتها في هذه الجريدة<sup>(٦)</sup> على حروف الهجاء<sup>(٧)</sup>، من الألف

(١) فتصفحت : فعل ماضٍ وقع جواباً لـ (لَمَّا) التعليقية.

ويلحظ أنه مقرون بالفاء، وقد أجاز ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان وغيره.

انظر: التسهيل وشرحه لابن مالك، ١٠١/٤، ١٠٣؛ الجني الداني في حروف المعاني، ص ٥٩٦؛ مغني اللبيب، ٢٨١/١؛ النحو الوافي، ٢٩٨/٢.

(٢) في (أ) و (جـ) و (د) : «أئمة». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٣) الأصل في الاصطلاح : أعم من القاعدة؛ إذ هو يطلق على القاعدة الكلية سواء كانت أصولية أم فقهية، كما يطلق على الضابط الجامع لفروع وجزئيات في باب واحد، ويطلق على معانٍ آخر.  
انظر: المدخل الفقهي العام، ٩٥٢/٢، فقرة ٥٦١؛ القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص ٧٤-٧٦؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١١٠.

(٤) في (أ) و (جـ) : «يصلح أن يكون». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و (د).

(٥) سوف يأتي وجه كونها دليلاً بعد سطور.

(٦) الجريدة في اللغة : سعة النخل، سميت بذلك؛ لأنه قد جُرِدَ عنها خوصها، وتطلق على الصحيفة التي يُكتب عليها، وعلى الدفتر الذي تُكتب فيه مقادير الأراضي المسوَّحة لترتيب الأموال السلطانية، وعلى دفتر أرزاق الجيش في الديوان، وعلى الصحيفة اليومية التي تنشر أخباراً ومقالات.  
والمراد بها هنا: الدفتر الذي كتب المؤلف عليه كتابه.

انظر: المقاييس في اللغة، مادة « جرد »، ص ٢١٣؛ لسان العرب، مادة « جرد »، ١١٨/٣-١١٩؛ القاموس المحيط، مادة « جرد »، ص ٣٤٧؛ محيط المحيط، مادة « جرد »، ص ١٠٠؛ المعجم الوسيط، مادة « جرد »، ١١٥/١.

(٧) الهجاء في اللغة : مصدر هجا بمعنى قرأ وتعلَّم، يقال : هجا الكتاب هجواً وهجاءً : قرأه وتعلَّمه.

وتأتي بمعنى ذم، يقال : هجا فلاناً هجواً وهجاءً : ذمّه وعدّه معاييه.

وعندما تضاف الحروف إلى الهجاء يراد بها : «ما تركب منها الألفاظ من الألف إلى الياء. وترتيبها مستمد من ترتيب الأبجدية بوضع الحروف المتشابهة في الرسم بعضها بجمار بعض»، وتسمى حروف التهجي والتهجية أيضاً.

المعجم الوسيط، مادة «هجا»، ٩٧٥/٢؛ وانظر : لسان العرب، مادة «هجا»، ٣٥٣/١٥؛ القاموس المحيط، مادة «هجا»، ص ١٧٣٣؛ محيط المحيط، مادة «هجا»، ص ٩٣١؛ المعجم الوجيز، مادة «هجا»، ص ٦٤٥.

والبساء إلى الياء؛ تسهيلًا لإحضارها<sup>١</sup> في البال، وإحصارها<sup>٢</sup> لدى<sup>٣</sup> السؤال.  
وأوردت علّة تخلف بعض الأحكام<sup>٤</sup> عن هذه القواعد في بدء النظر، وتبادر  
الأوهام<sup>٥</sup>، بعضها بالصرّاح، وبعضها بالإشارة في سياق الكلام؛ لئلا يرد التقض على  
الاطراد<sup>٦</sup>، ولا [تخرج]<sup>٧</sup> عن كونها دليلًا<sup>٨</sup> عند الإيراد<sup>٩</sup>.

(١) كذا في نسخة (أ) و (د)، وفي (ب) : «إحضار ما في البال وإحضارها»، وفي (ج) : «إخطارها في  
البال وإحضارها».

ولعل التعبير الأخير أولى من سابقه؛ لكونه أدقّ في المعنى، وبيان ذلك :

أن القواعد إذا كانت مرتبة على حروف الهجاء واحتاج الإنسان إلى واحدة منها : فإن كان  
حافظًا لها على هذا الترتيب، فسوف تخطر القاعدة المرادة في باله بسهولة، وإن لم يكن حافظًا لها  
فسوف يمكنه الوصول إليها وإحضارها للسائل عنها بأدق بحث، ومما يؤكد هذا أن جلّ من يريد  
تيسير وصول القارئ إلى مراده في كتاب من الكتب - عن طريق الفهرسة أو غيرها - يسلك هذا  
الترتيب الهجائي.

(٢) في (د) «الذي».

(٣) نهاية لوحة ١/أ من نسخة (ب).

(٤) نهاية لوحة ١/أ من نسخة (ج).

(٥) في (د) : «الإطار».

(٦) في (أ) و (ج) و (د) : [تخرج]. والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(٧) نهاية لوحة ١/أ من نسخة (أ).

(٨) إن من يستقريّ جلّ مباحث هذا الكتاب يجد أنّها تكاد تكون لتقرير قضية تفهم من هذه العبارة - وقد  
سبق أن صرح بها المؤلف آنفًا - وهي : أن القواعد تصلح أن تكون أدلة للأحكام.

ولإثبات هذه القضية : يجب أن تكون القواعد كليّةً ، (أي: أن انطباقها على جزئياتها مطردًا).

وكون بعض الأحكام متخلّفة عنها لا يعدّ نقصًا لكليّتها، ولا يخرجها عن كونها أدلة؛ لأنّها في الواقع  
غير داخلة تحت تلك القواعد أصلًا.

ولإثبات ذلك فإن المؤلف - رحمه الله - جعل بيان علّة تخلف تلك الأحكام عن القواعد منهجًا له  
صرّح به هنا - في المقدمة - وطبقه عمليًا في أثناء الكتاب.

وبقيام المؤلف بهذه الدراسة يكون قد أبطل مسوغةً يُعدّ من أهم المسوغات لمن رفض الاحتجاج  
بالقواعد الفقهية.



فمن وُفِّقَ على وقوف دقائقها: حلَّ له إليها رجوعه، وإلا فجهد المقلَّ<sup>(١)</sup> دموعه.  
وسميتها بـ: (تَرْتِيبِ اللَّالِي<sup>(٢)</sup>) فِي سِلْكِ<sup>(٣)</sup>

= وموضوع (حجية القواعد الفقهية) من الموضوعات التي تحدث عنها عدد من العلماء، ولعلَّ من آخرهم: شيخنا د. يعقوب الباحسين في كتابه (القواعد الفقهية)، ص ٢٦٥-٢٨٢، حيث ذكر خلاصة ما قيل في حجية القاعدة الفقهية، وأبدى وجهات نظره في هذا الموضوع، فأجاد وأفاد، فليراجع.

(١) المقلَّ: اسم فاعل من أقلَّ بمعنى افتقر، يقال: أقلَّ فلان أي افتقر فهو مقلَّ.

وبناء على هذا يمكن أن يكون المعنى - هنا - : إنَّ من وفقه الله للوقوف على دقائق هذه القواعد فسوف يصل إلى أنه يحلَّ له الرجوع إليها وبناء الأحكام عليها. وإن لم يصل إلى هذه القناعة فإن هذا جهدي في الكتاب، وسأكون بعد ذلك مفتقرًا ومحتاجًا إلى الحزن؛ لأنِّي لم أصل إلى إقناع القارئ بما أريد. هذا إذا كان المراد بالمقلَّ هو المتكلم (وهو المؤلف).

أما إذا أريد به المخاطب فيكون المعنى: إن القارئ إذا لم يُوفِّق في الوقوف على دقائق هذه القواعد فإن غاية جهده هو البكاء؛ لأن هذا شأن المقلَّ الذي لا يستطيع أن يعمل شيئًا.  
وقوله: «فإن جهد المقلَّ دموعه» ورد في (العناية)، ٢٢/٨، وقد دلَّ السياق في (العناية) على أن المراد هو المعنى الثاني -والله أعلم-.

وانظر معنى المقلَّ في: لسان العرب، مادة «قلل»، ٥٦٤/١١؛ القاموس المحيط، مادة «قلل»، ص ١٣٥٦؛ محيط المحيط، مادة «قل»، ص ٧٥٤.

(٢) اللَّالِي: أصلها: اللَّالِي، فسَهِّلَتْ هزئًا ياءً؛ ليحصل السجع بينها وبين الأملِي. واللآلِي: جمع لؤلؤة، وهي الدُّرَّة التي تتكون في الأصداغ من رواسب أو جوامد صلبة لماعة مستديرة.

انظر: مختار الصحاح، مادة «لألأ»، ص ٥١٧؛ لسان العرب، مادة «لألأ»، ١٥٠/١؛ القاموس المحيط، مادة «لألأ»، ص ٦٥؛ محيط المحيط، مادة «لألأ»، ص ٨٠٤؛ المعجم الوجيز، مادة «لألأ»، ص ٥٤٨.

(٣) سِلْكٌ: جمع (سِلْكَةٍ) وجمع الجمع: أسلاك وسلوك، وهي: الخيط الذي يُخاط به الثوب، وقد يستعمل السِّلْكُ لما يُنظَّم فيه الدرُّ. وهذا الأقرب للمراد هنا.

انظر: المقاييس في اللغة، مادة «سلك»، ص ٤٩؛ لسان العرب، مادة «سلك»، ٤٤٣/١٠؛ القاموس المحيط، مادة «سلك»، ص ١٢١٨؛ محيط المحيط، مادة «سلك»، ص ٤٢٢-٤٢٣؛ المعجم الوجيز، مادة «سلك»، ص ٣١٨.

الأمالي<sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>. والله الهادي، وعليه اعتمادادي في مبدئي ومعادي.

ثم سنح<sup>(٣)</sup> في خلدي بعدما انتهى الإملاء إلى باب الباء - وإن كان قصدي واختياري أن أزيد إلى آخر عمري ما وجدت من القواعد والأصول [من] كتب العلماء الفحول، وأكتب في حاشية هذا المختصر بوجه يمكن عند الاستنساخ أن يكتب في متن المسطر؛ تكثر<sup>(٤)</sup> للقواعد وتوفيراً للفوائد - أن أعرضه<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> الأمالي : جمع (الإملاء)، والإملاء : مصدر «أملى». ومعنى الأمالي : «الأقوال والملخصات، وما يُملَى، وكأنه جمع (أملية)، كالأحجية والأحاجي» - قال ذلك صاحب محيط المحيط -.

محيط المحيط، مادة «ملا»، ص ٨٦٤؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «ملو»، ص ٩٩٦؛ لسان العرب، مادة «ملا»، ٢٩١/١٥؛ القاموس المحيط، مادة «ملا»، ص ١٧٢١؛ المعجم الوجيز، مادة «مل»، ص ٥٩١.

<sup>(٢)</sup> إن من ينظر في اسم الكتاب نظرةً عابرةً بلا تأمل قد لا يتبادر إليه مضمونه، ولكن لو دقق النظر فيه لوجد أنه منطبق على مسماه، وبيان ذلك:

إنه شبه أقواله وملخصاته وأماله بسلك المسبحة الذي يُنظَّم فيه اللؤلؤ، وشبه قواعده باللؤلؤ الذي ينظم في هذا السلك. وبقيامه بترتيب هذه القواعد على حروف الهجاء في هذا الكتاب: يكون كتابه كالمسبحة في يد التفكير.

والمعنى الأخير مستقى من بيتٍ شعريٍّ فارسي ذكره المؤلف في نهاية نسخة (أ) ومعناه:

هكذا أصبح ترتيب اللآلي مهنة لهذا العبد رجاء أن تكون مسبحة في يد التفكير.

<sup>(٣)</sup> سنح : «السين والنون والحاء أصل واحد يُحمل على ظهور الشيء من مكان بعينه ... ثم استعير هذا فقيل: سنح لي رأيي في كذا، أي : عرض» - قاله ابن فارس -؛ وجاء في (المعجم الوجيز) : «سنح ... الخاطر بكذا: جاد وسمح».

المقاييس في اللغة، مادة «سنح»، ص ٤٩٣؛ المعجم الوجيز، مادة «سنح»، ص ٣٢٣؛ وانظر: لسان العرب، مادة «سنح»، ٤٩١/٢ - ٤٩٢؛ القاموس المحيط، مادة «سنح»، ص ٢٨٨؛ محيط المحيط، مادة «سنح»، ص ٤٣٢.

<sup>(٤)</sup> «من: زيادة من (ب) و (جـ) و(د). ولا يستقيم المعنى بدونها.

<sup>(٥)</sup> جاء في هامش (أ): «أي : كثير».

<sup>(٦)</sup> أي : عرض لي في خاطري أن أعرضه إلى ...

إلى سَدَّة<sup>(١)</sup> سَنِيَّة<sup>(٢)</sup> لمن<sup>٣</sup> هو صاحب الفضل والكمال، صاحب أذيل المجد والإجلال، الذي [ترجى]<sup>٤</sup> منه المطالب، [وترجى]<sup>(٥)</sup>

(١) جاء في هامش (أ) : «سَدَّة بمعنى باب».

وعلى هذا نصت كثير من كتب اللغة، كما مثل ابن الأثير بعدد من النصوص التي تناسب المقام وتزيده وضوحًا، فمما قال: «وفيه: «أله قيل له: هذا عليُّ وفاطمة قائمين بالسُدَّة، فأذن لهما» السُدَّة: كالضَّلَّة على الباب؛ لتقي الباب من المطر. وقيل: هي الباب نفسه. وقيل: هي السَّاحَة بين يديه...». النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/٣٥٣؛ وانظر: المقاييس في اللغة، مادة «سَدَّة»، ص ٤٧٧؛ لسان العرب، مادة «سَدَّة»، ٣/٢٠٩؛ القاموس المحيط، مادة «سدد»، ص ٣٦٧؛ محيط المحيط، مادة «سَدَّة»، ص ٤٠٢؛ المعجم الوجيز، مادة «سَدَّة»، ص ٣٠٦.

(٢) سَنِيَّة: مؤنث (سَنِي)، وهما مشتقان من مادة «سنا»، والسين والنون والحرف المعتل - كما يقول ابن فارس -: «أصل واحد يدل على سقي، وفيه ما يدل على العلوّ والارتفاع». ومن الألفاظ التي تدل على العلو والارتفاع: السَّني بمعنى: الرفيع ومؤنثه: السَّنِيَّة، ومنها السناء: من الارتفاع. قال في النهاية: «فيه: «بشّر أمتي بالسَّناء» أي: بارتفاع المنزلة والقدر عند الله». المقاييس في اللغة، مادة «سني»، ص ٤٩٢؛ النهاية في غريب الحديث، ٢/٤١٤؛ وانظر: لسان العرب، مادة «سنا»، ١٤/٤٠٣؛ القاموس المحيط، مادة «سني»، ص ١٦٧٢؛ محيط المحيط، مادة «سني»، ص ٤٣٦؛ المعجم الوجيز، مادة «سنا»، ص ٣٢٥.

(٣) في (ب) و(جـ) و(د): «من».

(٤) في (ب): «صاحب».

(٥) في (أ) و(جـ) و(د): «يرجى». والأحسن ما تم إثباته من (ب).

(٦) في (أ) و(جـ) و(د): «يرجى». والأحسن ما تم إثباته من (ب).

(٧) ترجى: فعل مضارع مبني للمجهول، والفعل الماضي منه «زجى»، والزاء والجيم والحرف المعتل - كما يقول ابن فارس - : «يدلّ على الرمي بالشيء، وتسييره من غير حبس، يقال: ... الريح ترجى السحاب: تسوقه سوقًا رقيقًا». وجاء في (القاموس): «زجاء: ساقه ودفعه». فيكون المعنى هنا: إن المآرب تُساق إليه سوقًا رقيقًا.

المقاييس في اللغة، مادة «زجى»، ص ٤٦٩؛ القاموس المحيط، مادة «زجاء»، ص ١٦٦٦؛ وانظر: لسان العرب، مادة «زجاء»، ١٤/٣٥٤-٣٥٥؛ المعجم الوسيط، مادة «زجاء»،

إليه المآرب<sup>(١)</sup>، ألا وهو مفتي الأنعام في هذه الأيام :

(١) في (ب): المآرب.

والمآرب: جمع مأرب وهو بمعنى الحاجة والبيعة.

انظر: المقاييس في اللغة، مادة «أرب»، ص ٧٢؛ لسان العرب، مادة «أرب»، ٢٠٨/١؛ القاموس المحيط، مادة «أرب»، ص ٧٥؛ محيط المحيط، مادة «أرب»، ص ٦؛ المعجم الوجيز، مادة «أرب»، ص ١١.

(٢) مبالغة المؤلف في وصفه للعالم الذي يريد عرض كتابه عليه - كوصفه بأنه صاحب الكمال ... ترجى منه المطالب وترجى إليه المآرب ... - هذه المبالغة، وإن كان يمكن حملها على محمل حسن إلا أن فيها إيهامًا، كان اللائق بالمؤلف تنزيه كتابه عنه.

وجه الإيهام: أن (الكمال) معرف بـ (أل) الجنسية، وكذلك (المطالب) و(المآرب)، والذي عليه جمهور الأصوليين: أن المَعْرِف بـ (أل) الجنسية من ألفاظ العموم. فيكون المعنى: أنه صاحب كل الكمال، وترجى منه كل المطالب، وترجى إليه كل المآرب! ومعلوم أن صاحب كل الكمال والذي ترجى منه كل المطالب وترجى إليه كل المآرب إنما هو الله وحده دون سواه.

والمحمل الحسن الذي يمكن أن تحمل عليه: أن هذه الألفاظ العامة أنت في معرض المدح، وقد نُقل عن الشافعي وغيره: أن اللفظ العام إذا قَصِدَ به المخاطبُ الذمُّ أو المدح فإنه لا يعم. والمؤلف عندما أتى بهذه الألفاظ قصد بها المدح، فلا تعم.

وعلى القول بأنه يعم فيمكن أن يقال: إن هذه الألفاظ العامة مخصصة بالعقل أو بالعقل والحس، فالقارئ عندما يقرأ مثل هذه الألفاظ فإن عقله لا يحملها على مدلولها اللغوي (وهو العموم والاستفراق)، وإنما يحملها على بعض أفرادها، ويجعل شمولها لباقي الأفراد على أنه إنما أتى به للمبالغة في المدح؛ لأنه يستحيل أن يتصف المخلوق بجميع صفات الكمال، كما يستحيل أن ترجى منه كل المطالب؛ لأن طاقته محدودة، ويستحيل أيضا أن تساق إليه جميع الحاجات؛ لأننا ندرك بعقولنا وحواسنا أن هناك أناسًا كثيرون لا يعرفون هذا العالم في ذلك الوقت، أو لا يستطيعون الوصول إليه، فكيف تُقدَّم إليه جميع حاجاتهم ١؟ - والله أعلم.

انظر في إفادة المعرف بـ (أل) الجنسية العموم: أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، ٢٦/٢ - ٣٥؛ المستصفى، ٣٧/٢ وما قبلها وما بعدها؛ روضة الناظر، ٦٨٣/٢ وما بعدها؛ شرح تنقيح الفصول، ص ١٨٠؛ المغني في أصول الفقه للبخاري، ص ١١٥-١١٦؛ جمع الجوامع وشرح المحلى (مع حاشية البناني)، ٤١٠/١ - ٤١٣، (ومع حاشية العطار)، ٩٠/٢ - ٩١؛ التحرير لابن الهمام وشرحه: تيسير التحرير، ١٩٧/١؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري عليها، ٣٦٧/١ - ٣٧٣؛ التلويح على-

أبو سعيد بن أسعد<sup>(٢)</sup>

= التوضيح، ٥٢/١-٥٤؛ مذكرة في أصول الفقه للشيخ الشنقيطي، ص ٢٤٤-٢٤٨؛ العام ودلالته للدكتورة نادية العمري، ص ٧٣-٧٦.

وانظر في كون العام إذا قصد به المدح لا يعم : الإحكام للأمدى، ٢/٢٩٨؛ ويضاف إليه: المحصول، ٣/٤٥٣-٤٥٤؛ المسودة، ص ١٣٣؛ جمع الجوامع وشرح المحلى عليه (مع حاشية البناني)، ١/٤٢٢؛ التحرير وشرحه: تيسير التحرير، ١/٢٥٧.

وانظر في كون العقل والحس من المخصصات: المستصفى، ٢/٩٩-١٠٠؛ روضة الناظر، ٢/٧٢٢-٧٢٣؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٢٠٢، ٢١٥؛ إتحاف الأنام بتخصيص العام للدكتور الحفناوي، ص ٢٤٧-٢٦٠.

(١) جاء في هامش (أ) : «وهو اسمه لا كنيته»!

(٢) هو المفتي بعد أبيه وجده: أبو سعيد محمد بن محمد أسعد أفندي بن محمد سعد الدين بن حسن جان التريزي الأصل القسطنطيني المولد والمنشأ والوفاة، وقد نعته صاحب (خلاصة الأثر) - ١٢٧/١ - بأنه: «شيخ الإسلام ابن شيخ الإسلام بن شيخ الإسلام ... مفتي السلطنة العثمانية وأوحد كبراء الدولة الحاقانية».

وقد لازم عمه شيخ الإسلام محمد أفندي بن محمد سعد الدين، ولم يزل يترقى في المدارس حتى صار قاضي قضاة الشام، وكان دخوله لها سنة ١٠٣١هـ.

وفي تلك الأثناء جاءه الخبر أن السلطان عثمان بن السلطان أحمد قد تزوج بأخته، إلا أنه بعد مدة قُتل السلطان، فعزل والده عن الفتيا، ثم عزل هو أيضاً عن قضاء الشام، فرحل إلى الروم. ثم ولي قضاء (بروسه) و(الغلطة)، ثم قضاء (القسطنطينية)، ثم قضاء العسكر بأناتولي، ثم (روم إيلي)، ثم صار مفتي النحت ثلاث مرات.

وفي آخر تولياته للفتوى نُهب داره بسبب قيام علي الوزير (أبشير)، وبعد وقوع هذه الحادثة اختفى، مدة. ثم عرضت عليه بعض الأعمال القضائية فلم يقبل. ثم استقر في القسطنطينية واختفى عن أنظار الناس، وبقي على هذا الحال إلى أن مات وهو في الخفاء سنة ١٠٧٢هـ. وكانت ولادته سنة ١٠٠٣هـ.

انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ١/١٢٧-١٢٩؛ نفحة الريحانة، ٣/٧٩-٨٢، رقم ١٤٩؛ لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، ٢/٦٤٣؛ سجل عثماني ١/١٨٧؛ ذيل تاريخ عطائي لقشاقبي زادة، ل ٨٤/أ؛ ذيل دوحه المشايخ لحواجه منيب أفندي، ل ٢٠/١-٢١/أ؛ تكملة شذرات الذهب، ١/١٠٥؛ من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول، ص ٤٧٦، ٤٧٩.

سَعَدَ<sup>(١)</sup> الدنيا به، كما سَعَدَ<sup>(٢)</sup> بِأَيْهِ<sup>(٣)</sup> الأجدد، صار لديه كل من له العلم والكمال أحب من<sup>(٤)</sup> السَّحْنَجَلِ<sup>(٥)</sup> عند صاحب الجمال،

(١) هكذا في جميع النسخ. ولو قيل: «سعدت» لكان أفصح.

(٢) هكذا في جميع النسخ. والصحيح: «سَعَدَتْ».

(٣) في (د): «بأيه» خلافاً لباقي النسخ؛ إذ جاء فيها بالنقص (بأيه)؛ وما جاء في (د) هو اللغة المشهورة في (أب)، أما النقص فهو لغة جائزة في (أب) إلا أنها نادرة؛ إذ «إن في (أب) و(أح) و(حم) ثلاث لغات: أشهرها: أن تكون بالواو والألف والياء.

والثانية: أن تكون بالألف مطلقاً.

والثالثة: أن يحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر» - قاله ابن عقيل -.

وتما يشهد للغة الثالثة (وهي النقص) قول الشاعر:

بأيه اقعدى عدي في الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/٥٤؛ وانظر منه: ١/٥٢؛ أوضح المسالك وشرحه: عدة السالك، ١/٤٤؛ وضياء السالك، ١/٦٣؛ النحو الواقي، ١/١١١.

(٤) أبوه هو: محمد أسعد أفندي بن محمد سعد الدين بن حسن جان التبريزي الأصل، القسطنطيني المولد والوفاة (٩٧٨هـ - ١٠٣٤هـ).

وكان عالماً محققاً متبحراً في العلوم، وقد اشتغل بالتدريس في أرقى المدارس كالسليمانية، وولي القضاء بأدرنة والقسطنطينية، ثم ولي قضاء الروم، ثم تولى الإفتاء بعد وفاة أخيه ومات وهو مفت. من آثاره: فضائل جمعة، ذيل تاج التواريخ لخواجه سعد الدين أفندي، ترجمة الشمائل الحمديد للترمذي - وجميعها باللغة العثمانية -.

أنظر: خلاصة الأثر، ١/٣٩٨-٣٩٩؛ ریحانة الألبا، ٢/٢٨٣؛ نفحة الريحانة، ٣/٧٦؛ لطف السمر، ١/٣١٥، ٣٢٣، ٣٨٨، ٦٠٨، ٢/٤٧٨؛ حقائق الحقائق في تكملة الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لعطاء الله نوعي زاده، ص. ٦٩-٦٩٢؛ عثمانلي مؤلفري، ٢/٢٢-٢٣؛ ذيل دوحه المشايخ، ل ١٩/١-١٩/١٩؛ من أعلام الفكر العربي، ص. ٤٧٦، ٤٧٩.

(٥) «ألا وهو ... بأيه الأجدد»: ساقطة من (ج).

(٦) نهاية ٢/أ من (د).

(٧) جاء في هامش (أ): «أي المرأة».

عاجزاً عن إحصاء ثنائه، مكتفياً بدعاء دوام بقاءه<sup>(١)</sup>، لا يزال<sup>(٢)</sup> العطاء من يده لشفاه الكرام مستلماً هكذا، لا زال<sup>(٣)</sup> سدته<sup>(٤)</sup> من جباه<sup>(٥)</sup> العظام مزدحمًا، فالارتجاء من نائلكم<sup>(٦)</sup> المأمول الإجراء عليه<sup>(٧)</sup> قلم القبول، فطوبى لي إن أوتيت<sup>(٨)</sup> سؤالي<sup>(٩)</sup>، وإلاً خاب ظني وأمل<sup>(١٠)</sup>.

والله الهادي، وعليه اعتمادي في مبدئي ومعادي.



والسجنجل: كلمة رومية معربة بمعنى المرأة، وقد استخدمها امرؤ القيس في شعره وغيره، ولها معانٍ

آخر غير المرأة، كالذهب وسبائك الفضة والزعفران، وأشهرها المرأة، وهو المعنى المراد هنا.

انظر: القاموس المحيط، مادة «سجل»، ص ١٣٠٩-١٣١٠؛ محيط المحيط، مادة «سجن»، ص ٣٩٨؛

المعجم الوسيط، مادة «سجن»، ٤١٨/١؛ المعجم الوجيز، مادة «سجن»، ص ٣٠٤.

(١) في (ج-): «ابقائه».

(٢) في (ب) و(د): «لا زال».

(٣) في (ج-): «لا يزال».

(٤) أي: بأبه - كما سبق بيانه في ص ١٩٣ -.

(٥) في (د): «في حياة».

(٦) في (ج-): «أناملكم».

(٧) نهاية ١/ب من (أ).

(٨) في (د): «أثبت».

(٩) في (ج-): «سؤلي».

(١٠) في (ج-): «أخلي».





# باب الألف



## [ القاعدة الأولى ]

الأمر لا يضمنُ بالأمر<sup>(١)</sup> :

(١) في (جـ): «الأمر».

(٢) الأمر في اللغة: ضد النهي.

أما في الاصطلاح فهو: «اللفظ الدال على طلب الفعل بطريق الاستعلاء». وقد اختار هذا التعريف البخاري في (كشف الأسرار)، ٢٤٢/١.

والأمر الوارد في القاعدة المراد به: الأمر بما فيه «تعدُّ على مالٍ أو نفس». فلو أمر شخص آخر بإتلاف مال الغير ... أو بارتكاب جريمة، ففعل ذلك: كان المأمور هو المسؤول الضامن؛ لأنه هو الفاعل دون الأمر - كذا في المدخل الفقهي العام، ١٠٤٢/٢، فقرة ٦٥٦ -.

وانظر المعنى اللغوي في: المقاييس في اللغة، مادة «أمر»، ص ٩٠؛ لسان العرب، مادة «أمر»، ٢٦/٤؛ والقاموس المحيط، مادة «أمر»، ص ٤٣٩.

هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

أما وثيقها :

فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في كثير من كتب القواعد الفقهية عند الحنفية، منها:

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣١٨؛ قواعد الفقه له أيضا، ص ٢٤٨، قاعدة ١٣٥؛ الفوائد الزينية له كذلك، ص ٩٦، فائدة ٩٣؛ غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، ٣/٢١٠؛ بجامع الحقائق، (الخاتمة)، ص ٤٤٤؛ شرح قواعد الخادمي لمحمد العلاني، ل ٦ / أ-ب؛ منافع الدقائق شرح بجامع الحقائق، ص ٣٠٩؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٣٩، قاعدة ١٧٩؛ وقد وردت في المادة ٨٩ من مجلة الأحكام العدلية بلفظ: «يضاف الفعل إلى الفاعل لا الأمر ما لم يكن مُحَرِّراً»، وقد صرح صاحب درر الأحكام شرح مجلة الأحكام - ٨٠/١ - بأن لفظ المجلة هذا مأخوذ من كلمة: «الأمر لا يضمن بالأمر»؛ وانظر: شرح المجلة لسليم رستم اللبناني، ٥٨/١؛ وشرحها للأتاسي، ٢٤٧/١؛ شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا، ص ٤٤٣، قواعد الفقه لمحمد عميم الإحسان المجددي الشركي، ص ١٤١، قاعدة ٤١١؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٤٢/٢، فقرة ٦٥٦؛ الوجيز للدكتور محمد صدقي البورنو، ص ٣٢٥ - وقد ذكرها باللفظين السابقين -؛ موسوعة القواعد الفقهية له أيضًا، ٢٦٧/٢ - وقد ذكرها بلفظ المؤلف فقط -.

كما وردت في كتابي: الدر المختار ورد المختار عليه، ٣١٠/٩.

وقد ذكر المالكية قاعدة لها نوع صلة بهذه القاعدة، إلا أنها تتحدث عمّا إذا كانت ذمّة المأمور مشغولة بوجوب الضمان للأمر فأمره بفعل يتعلّق بذلك، فهل يرتفع الضمان؟، وهي: «الأمر هل يُخرج ما بالذمّة إلى الأمانة فيرتفع الضمان، أم لا؟».

وخرج عن<sup>١</sup> هذا الأصل<sup>٢</sup> مسائل<sup>٣</sup>:

• منها : إذا كان الأمر سلطاناً<sup>٤</sup>.

• أو كان الأمر<sup>٥</sup> مولى المأمور<sup>٦</sup>؛ [لأن<sup>٧</sup> أمرهما إكراه، والضمان على المكره؛ لأنه حامله<sup>٨</sup>، والمحمول آله. كما إذا ألقاه على شيء فأتلفه<sup>٩</sup>].

= بمعنى: أن الأمر إذا كان يتعلق بشيء للأمر في ذمة غيره فهل يجعل ما للأمر في ذمة غيره مجرد أمانة عنده، فلا ضمان عليه وإنما يتحمل الأمر نتيجة أمره.

ومثالها : «من قال لمن أسلم إليه في طعام: كلّه في غراتك. فقال: كلّه. وضاع ولم تقم بينة».

انظر هذه القاعدة في : إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، ص ٩٩، قاعدة ٦٨؛ شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، ص ٤٠٦.

(١) في (ب): «من».

(٢) نهاية ١/ب من (ب).

(٣) ذكر ابن نجيم أن عدد هذه المسائل: خمس، ثم سرد المسائل الخمس الأولى التي سيذكرها المؤلف.

وقد تعقبه الحموي (ت ١٠٩٨هـ)، وابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) في (حاشيته على الأشباه) وذكر أن الصواب: ست، كما ذكر الحموي، وابن عابدين في (حاشيته على الدر المختار) أن المسألة السادسة وردت في بعض نسخ الأشباه، وصرح الأخير وصاحب (الفرائد البهية) بأن السادسة هي ما إذا كان الأمر آبا. وهي المسألة الأخيرة التي سيذكرها المؤلف. يضاف إلى هذا أن ابن عابدين في نهاية حديثه عن القاعدة أورد تمة ذكر فيها ثلاث مسائل آخر مستثناة، ثم قال: «والتتبع ينفي الحصر».

انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ومعه: نزهة النواظر لابن عابدين، ص ٣٣٨-٣٣٩؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص ٢٤٨-٢٤٩؛ غمز عيون البصائر، ٣/٢١٠؛ الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه (المسماة: رد المختار)، ٩/٣١٠-٣١١؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٣٩؛ ومن الكتب التي أوردت المسائل الخمس: جامع الفصولين، ٢/٧٨؛ منافع الدقائق، ص ٣٠٩.

(٤) انظر: كشف الأسرار للبخاري، ٤/٦٥١؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/٤٢٥-٤٢٦؛ رد المختار، ٩/١٧٨-١٨٢.

(٥) نهاية ١/ب من (ج).

(٦) في (د): «لأمر».

(٧) في (أ) و(ج) و(د): «أن». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٨) في (ب): «حامل».

(٩) الإكراه في اللغة: مصدر أكره، يقال: «أكرهته: حملته على أمر هو له كاره» - كذا في اللسان. -

- أما مادة هذه الكلمة فقد بسّين معناها صاحب (المقاييس) بقوله: «الكاف والراء والهاء أصل صحيح واحد يدل على خلاف الرضا والمحبة».

- لسان العرب، مادة «كره»، ٥٣٥/١٣؛ المقاييس في اللغة، مادة «كره»، ص ٩٢٣؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «كره»، ص ١٦٦٦-.

وفي الاصطلاح هو: «حمل الغير على أمر يمتنع عنه بتخويف يقدر الحامل على إيقاعه، ويصير الغير خائفاً به». وهذا اختيار البخاري في كشف الأسرار، ٦٣٢/٤.

وللإكراه أنواع منها:

- ١- الإكراه الذي يعدم الرضا والاختيار. ومثاله ما لو أُلقي من مكان مرتفع على شخص ليقته. وهذا ما يسمى بالإكراه الملجئ عند الجمهور، أما الخنفة فلا يسمونه إكراه أصلاً؛ لانعدام الاختيار.
- ٢- الذي يعدم الرضا ويفسد الاختيار، ولكن لا يعدمه. ومثاله: التهديد بما يخاف به على نفسه أو عضو من أعضائه. وهذا يسمى بالإكراه الملجئ عند الخنفة، وغير الملجئ عند الجمهور.
- ٣- الذي يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار. مثل التهديد بالحبس أو القيد مدة مديدة أو بالضرب الذي لا يخاف به التلف على نفسه. وهذا ما يسمى بالإكراه غير الملجئ عند الخنفة، وهو غير ملجئ عند غيرهم أيضاً.

ولربط كلام المؤلف بهذه الأنواع يمكن أن يقال : إن المثالين اللذين ذكرهما يصلحان أن يكونا مثالين للنوع الثاني، (الذي يعدم الرضا ويفسد الاختيار)؛ لأن شأن السلطان والسيد أنهما يملكان التهديد بإتلاف النفس أو العضو.

ومعنى قول المؤلف: «والمحمول آلة»: «أن المكروه يمكنه إيجاد الفعل المطلوب بنفسه فإذا حمل غيره بوعيد التلف صار كأنه فعل نفسه» (أفاد ذلك البخاري في كشف الأسرار، ٦٤١/٤- عند شرحه لقول الخنفة: «يصلح آلة»-).

وقد زاد الخبازي -في (الغني)، ص ٤٠٢- الأمر وضوحاً فقال: «... إذا اتصل الإكراه الكامل بما يصلح أن يكون الفاعل فيه آلة لغيره، مثل إتلاف النفس والمال؛ يُنسبُ إلى المكروه، ولزمه حكمه؛ لأن الإكراه الكامل يفسد الاختيار، والفساد في معارضة الصحيح كالعدم، فصار المكروه بمنزلة عدم الاختيار آلة للمكروه فيما يحتمل ذلك».

وما أوردته إنما هو لتوضيح وجهة نظر المؤلف، أما تحقيق المسألة فيحتاج إلى بسط ليس هذا موضعه.

وللتوسع في ذلك انظر: روضة الناظر، ٢٢٧/١-٢٢٨؛ الإحكام للأمدى، ٢٠٣/١؛ الغني في أصول الفقه للخبازي، ص ٣٩٨-٤٠٥؛ كشف الأسرار شرح المنار، ٥٦٩/٢-٥٨٦؛ الفائق في أصول الفقه، ١٣٧/٢-١٣٨؛ شرح مختصر الروضة، ١٩٤/١-٢٠٤؛ كشف الأسرار للبخاري، ٦٣١/٤-٦٦٦؛ السراج -

• ومنها: إذا كان المأمور عبدَ الغير<sup>(١)</sup>، فأمره بالإباق<sup>٢</sup>، أو بقتل نفسه:

فإن الأمر يضمن؛ لكونه غاصباً بالاستعمال، فإذا أُتلف<sup>٣</sup> يضمن.

وأما إذا أمره بإتلاف مال الغير: يضمن سيد العبد، ويرجع إلى<sup>٤</sup> أمره؛

لأنه باستعمال عبد الغير [كان]<sup>٥</sup> الأمر غاصباً، وجناية المغصوب على

= الوهاج، ٢١٣/١؛ التوضيح لمن التنقيح وشرحه: التلويح، ١٩٦/٢-٢٠٢؛ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي، ص ١٢٠-١٢٣؛ المنثور في القواعد، ١٨٨/١-٢٠١؛ القواعد للحصني، ٣٠١/١-٣٢٣؛ شرح المحلى وحاشيته: حاشية البناي، ٧١/١-٧٧؛ وحاشية العطار ٩٦/١-١٠٧؛ تيسر التحرير، ٣٠٧/٢-٣١٥؛ الضياء اللامع، ١٦٧/١-١٧٣؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٤١٥-٤٢٧؛ شرح الكوكب المنير، ٥٠٨/١-٥٠٩؛ رفع الحرج في الشريعة الإسلامية لشيخنا د. يعقوب الباسحين، ص ٢٢٤-٢٣٣؛ رفع الحرج في الشريعة الإسلامية للدكتور صالح بن حميد، ص ٢٤١-٢٥٧؛ عوارض الأهلية عند الأصوليين، ص ٤٧٢-٥١٩؛ إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر لشيخنا أ.د. عبد الكريم النملة، ١٣٨/٢-١٤٥.

(١) تعريف (غير) بـ (أل) وإن أجازاه بعض العلماء؛ إلا أنه خلاف للمشهود عند أهل اللغة؛ لأنها «من الألفاظ المتوَعلة في الإهام التي لا تتعرّف بإضافة أو غيرها»، وسميت بـ (الألفاظ المتوَعلة في الإهام)؛ لأنها «مسموعة ملازمة للتذكير في الأغلب، لا تفيد لها الإضافة المحضة تعريفاً، ولا تخصيصاً - في أكثر الاستعمالات-». لهذا «نقل الشنواني عن السيد أنه صرح في حواشي (الكشاف) بأن (غير) لا تدخل عليها (أل) إلا في كلام المولدين». - والمقصود بالمولد: العربي غير المحض (كما في المعجم الوسيط، مادة «ولد»، ١٠٥٦/٢) -.

ومع اشتهاار هذا الرأي إلا أن هذه المسألة بحثها مؤتمر الجمع اللغوي ... وارتضى الرأي القائل: إن كلمة (غير) الواقعة بين متضادين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، ويصح في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادين وليست مضافة أن تفتقرن بـ (أل)؛ فتستفيد التعريف.

ويلحظ أن (الغير) في الصلب - لم تقع بين متضادين !.

النحو الوافي، ٢١١/١، ٢٤/٣، ٢٥؛ وانظر: المصباح المنير، مادة «غير»، ص ١٧٤؛ المعجم المفصل في النحو، ٧٢٥-٧٢٦؛ وانظر أيضاً: أوضح المسالك وضيء السالك، ٣٢٢/٢-٣٢٣؛ مغني اللبيب، ٢٦٧/١، رد المحتار، ٩/٤. فقد عقد الأخير لها مطلباً، ورجح فيه جواز اقترانها بـ (أل) -.

(٢) نهاية ١/ب من (ب).

(٣) في (ب) و(د): «تلف».

(٤) في (ب): «على».

(٥) في (أ) و(ب) و(د): «فكان». والصحيح ما تم إثباته من (ج).

الغاصب في حق السيّد، ولكن المحني عليه يعتمد على حقيقة الملك، ويضمن سيّده، ويرجع السيّد على المسبّب<sup>(١)</sup>.  
وأما إذا أمره بإتلاف مال سيّده: فلا يرجع السيّد على الأمر؛ لأن السيّد لا يضمن شيئاً حتى يرجع إلى<sup>٢</sup> الأمر.  
وعلى هذا ظهر سهو ابن [نجيم]<sup>(٣)</sup> في (أشباهه)<sup>(٤)</sup>، حيث قال في كتاب (الغصب):

(١) وهو الأمر.

(٢) في (ب): «على». وهذا الأولى.

(٣) في (أ) و(ج) و(د): «النجم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ ويشهد لذلك أن جميع المراجع التي سرد ذكرها - في الهامش الآتي - لم تُصَفَّ فيها (أل) التعريف إلى (نجيم).  
وهذا الاختلاف بين (ب) وباقي النسخ يتكرر غالباً عند إيراد المؤلف لابن نجيم. وسوف أكتفي - لاحقاً - بإثبات ما في (ب) في الصلب دون الإشارة إلى ما في باقي النسخ في الهامش، وذلك اكتفاء بما ذكرته هنا؛ دفعاً للتكرار.

وابن نجيم: هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد المشهور بابن نجيم الحنفي (٩٢٦ هـ - ٩٧٠ هـ). وقد ورد اسمه في (الطبقات السنية) و(الكواكب السائرة): «زين» فحسب، وورد في مواضع من (كشف الظنون) وفي (الفوائد البهية) و(ديوان الإسلام): «زين العابدين»، وورد في بقية المراجع الآتي ذكرها: «زين الدين».  
ومع اختلافها في اسمه إلا أنها اتفقت على أن شهرته: (ابن نجيم) وليس (ابن النجيم).  
وابن نجيم - هذا - كان عالماً بارزاً في الفقه وأصوله.

من تصانيفه: فتح الغفار بشرح المنار، ولب الأصول - وهو مختصر لتحرير ابن الهمام -، والأشباه والنظائر، وقواعد الفقه، والبحر الرائق بشرح كثر الدقائق - إلا أنه لم يتمه فقد وصل إلى الإجارة، فأتمه محمد الطوري -، والرسائل الزينية، والفوائد الزينية، والفتاوي الزينية، وشرح كتاب الزيادات لابن الحسن، وتعليقة على الهداية، وغير ذلك.

انظر: الطبقات السنية، ٢٧٥/٣ - ٢٧٦، رقم ٨٩٤؛ كشف الظنون، ٩٨/١، ٣٥٦، ٣٧٤، ٣٨٥، ٥٦٦، ٧٢٧، ٨٤٧، ٩١٠، ٩٦٥، ١٥١٥/٢، ١٦٦١، ١٨٢٣؛ الفوائد البهية، ص ١٣٤ - ١٣٥؛ هدية العارفين، ٣٧٨/١؛ وانظر: الكواكب السائرة، ١٥٤/٣؛ شذرات الذهب، ٣٥٨/٨؛ ديوان الإسلام، ٣٣٨/٤، رقم ٢١٢٥؛ الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ٧٨/٣؛ الأعلام، ٦٤/٣.

(٤) أي: كتابه (الأشباه والنظائر).

«إن الضمان الذي يغرمه الأمر يرجع [به] على سيده»<sup>(١)</sup>. والصواب:  
إن الضمان الذي يغرمه السيد يرجع به على الأمر<sup>(٢)</sup>.

وهو من أشهر كتب القواعد الفقهية عند الحنفية، وقد ألفه ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ) محاكاة لكتاب (الأشباه والنظائر) للتاج السبكي الشافعي (ت ٧٧١هـ) - كما صرح بذلك في المقدمة -  
وقسم كتابه إلى سبعة فنون: تكلم في الفن الأول عن القواعد الفقهية وبسط فيها القول، ثم جعل باقي الكتاب - وهو ما يشكل الثلثين تقديراً - في فنون أخرى كالفوائد والألغاز والحيل والسجع والفرق ...  
وقد حظي هذا الكتاب بعناية فائقة من علماء المذهب الحنفي على وجه الخصوص، فأنفقوا حوله مصنفات كثيرة، أحصى منها شيخنا د. يعقوب الباحسين: أربعة وأربعين مصنفًا، وهو من الكتب التي اطلع عليها صاحب (الفوائد البهية) ووصفها بأنها: «حسنة جدًا»؛ بل إن الحموي وصفه بأنه: «كتاب لم تكتحل عين الزمان له بثاني، ولم يوجد في كتب الحنفية ما له يوازي أو يديني».  
وطبع الكتاب طبعات كثيرة من أقدمها: طبعة كلكتة بالهند، عام ١٢٤١هـ، وهامشه تقييدات للشيخ محمد علي الرافعي، وأيضًا مع إتحاف الأبصار والبصائر بتبويب كتاب الأشباه والنظائر لمحمد أبو الفتح الحنفي، وذلك في المطبعة الوطنية بالإسكندرية، عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، وكذلك مع شرح الحموي، وذلك في دار الطباعة العامرة بالقاهرة، عام ١٢٩٠هـ.  
ومن آخر طبعاته: طبعة دار الفكر، عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م وبحاشيته: نزهة النواظر على الأشباه والنظائر لابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، بتحقيق: محمد مطيع الحافظ، وطبعة المكتبة العصرية ببيروت عام ١٤١٨هـ، بتحقيق: عبد الكريم الفضيلي.  
الفوائد البهية، ص ١٣٥؛ غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، ١/٥-٦؛ وانظر: مقدمة الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤-١٥؛ كشف الظنون، ١/٩٨-١٠٠؛ معجم المطبوعات، ١/٢٦٥؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٩٣؛ مقدمة تحقيق محمد مطيع الحافظ للأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٦-١٤؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٦٩-١٧٦، ٤٧١-٤٧٥؛ القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص ٣٥٨-٣٧٠؛ وانظر في نسبة الكتاب لابن نجيم: المصادر الآنف ذكرها في الهامش السابق.

(١) «به»: زيادة من (ب). والصحيح إثباتها؛ وفاقًا لما في (الأشباه).

(٢) ص ٣١٦. ونص العبارة في الأشباه: «فإن الضمان الذي يغرمه المولى يرجع به على سيده». كذا في طبعة: المكتبة العصرية؛ وأيضًا في طبعة: دار الفكر، ص ٣٣٩؛ وكذلك مع غمز عيون البصائر، ٣/٢١٠.

(٣) وقد وافق المؤلف على هذا النقد صاحبُ غمز عيون البصائر، ٣/٢١٠، حيث قال: «كذا في النسخ. والصواب: على الأمر».



- ومنها : إذا كان المأمور<sup>١</sup> صبيًا، [كما إذا أمر صبيًا]<sup>٢</sup> بإتلاف مال الغير، فأتلفه: ضمن الصبي، ويرجع به على الأمر؛ كما في العبد<sup>(٣)</sup>.
- ومنها: إذا أمره بحفر باب في حائط الغير، ففعل: فالضمان على الحافر، ويرجع به على الأمر؛ لأن الأمر ألقاه في هذه الورطة<sup>(٤)</sup>.
- ومنها: ما أورد صاحب (القنية)<sup>(٥)</sup>، حيث قال: إذا أمر الأب ابنه: يضمن الأب ما أتلّف الابن؛ لأن الابن لاحق بالعبء في بعض الأحكام

(١) نهاية ٢/أ من (أ).

(٢) هذه زيادة من (ج) و(هـ) و(و). وهي زيادة لا يبد منها؛ لئلا يكون المعنى مبتورًا.

(٣) انظر: الجامع الكبير لمحمد بن الحسن، ص ٢٠٩.

(٤) فُسِّرَت (الورطة) في نسخة (أ): بالهلاك.

(٥) ل ٢٠٤ ب.

وصاحب القنية هو : مختار بن محمود بن محمد، أبو الرجا الغزني الخوارزمي الحنفي المعروف بالزاهد (ت ٦٥٨هـ).

اشتهر بالفقه وأصوله والكلام والمناظرة، من تصانيفه: المحتى شرح مختصر القدوري، والحاوي، والفرائض، والصفوة - في أصول الفقه -، والناصرية - وهي رسالة في الكلام -.

أما كتاب (القنية) : فهو من أشهر كتبه، وتما اسم: (قنية المنية لتتيم الغنية)، وهي كتاب في الفقه الحنفي، وقد «ذكر في أولها أنه استصفاه من (منية الفقهاء) لأستاذه بديع بن أبي منصور العراقي» - كذا في مقدمة القنية (نسخة جامعة الإمام، رقم ٣٥٧٢/خ)، ل ٢/أ، وفي (كشف الظنون)، ١٣٥٧/٢ -.

أما منزلة الكتاب عند الحنفية: فقد جاء في الموضع السابق من (الكشف) - نقلًا عن المولى بركلي: أن «(القنية) - وإن كانت فوق الكتب الغير معتبرة، قد نقل عنها بعض العلماء في كتبهم لكنها مشهورة عند العلماء بضعف الرواية وأن صاحبها معتزلي».

كما قوّمها صاحب (الفوائد البهية) - ص ٢١٣ - بقوله: «وقد طالعت (المحتى شرح القدوري) و(القنية) فوجدتهما على المسائل الغريبة حاوين، ولتفصيل الفوائد كافين، إلا أنه صرح ابن وهبان وغيره أنه معتزلي الاعتقاد حنفي الفروع، وتصانيفه غير معتبرة ما لم يوجد مطابقتها لغيرها؛ لكونها جامعةً للرطب واليابس».

أما حالة الكتاب : فقد أفاد صاحب (معجم المطبوعات العربية والعربية)، ٩٦٦/١: أنه مطبوع في كلكتة (بالمهند)، عام ١٢٤٥هـ.

- كما أن له نسخة مطبوعة، وهي خالية من معلومات النشر، محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (مجموعة الشيخ عبد القادر شليبي، برقم ١٣٠٩).

أما نسخه الخطية فهي كثيرة، منها ما يأتي:

١- مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية (مجموعة عارف حكمت)، برقم ١٣١٣.

٢- ٤- مكتبة جامعة الإمام، وأرقامها ٣٥٧٢/خ و ٣٠٣٢/ف و ٤٦١١/ف.

٥- ٧- مركز الملك فيصل، وأرقامها ٤٢٤٧ و ٤٣٠٢ و ٦٩٣.

٨- مكتبة الحرم المكي، برقم (٢٠) حنفي.

٩- ٤٨- مكتبة السليمانية، وهذه النسخ الأربعون موزعة على النحو الآتي:

- أربع عشرة نسخة في (الفتاح)، وأرقامها من ٢٤٤١ إلى ٢٤٥٤.

- ثمان نسخ في (أيا صوفيا)، وأرقامها من ١٣٤٨ إلى ١٣٥٤، بالإضافة إلى رقم ١٥٩٥.

- نسختان في (داماد زاده قاضي عسكر محمد مراد، ورقماهما ١١٧٤ و ١١٧٥).

- نسختان في (محمود باشا) و(رستم باشا)، ورقماهما ٢٥٩ و ٢٦٠.

- نسختان في (مجموعة حسين باشا)، ورقماهما ٢١٩ و ٢٢٠.

- نسختان في (بني جامع)، ورقماهما ٥٣١ و ٦٧٠.

- والباقي : عشر نسخ موزعة على نسخة في كل قسم من الأقسام الآتية:

- (عاشر أفندي)، برقم ٤٣٦.

- (محمد أفندي مرهونك بك)، برقم ٨٧.

- (لا له لي)، برقم ١٢٨٣.

- (سليم أغا)، برقم ٤٤٥.

- (حلي عبد الله أفندي)، برقم ١٢٧.

- (جامع شريف أيوب)، برقم ١٤٥.

- (جور ليلي علي باشا)، برقم ٢٧٦.

- (السليمانية)، برقم ٦٨٧.

- (عاطف أفندي)، برقم ١١٦٤.

- (أسعد أفندي)، برقم ٩٦٨.

انظر في التعريف بكتاب (القنية) وبيان منزلته: مفتاح السعادة، ٢/٢٥٣؛ حاشية الطهطاوي على

الدر المختار، ١/٤٦٠؛ حاشية ابن عابدين عليه المسماة: رد المحتار، ١/١٧٠-١٧١؛ النافع الكبير شرح

الجامع الصغير، ص ٢٦-٣٠؛ المذهب عند الحنفية، ص ١٠١.

بقوله **التلوي** : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ »<sup>(١)</sup>.

= وانظر في نسبة الكتاب للزاهدي وترجمة حياته إلى : الجواهر المضية، ٤٦٠/٣-٤٦٢، رقم ١٦٤٢؛ تاج التراجم، ص ٢٥٦-٢٥٧، رقم ٢٨٨؛ هدية العارفين، ٤٢٣/٢.

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، ٧٦٩/٢، ح ٢٢٩١؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب القضاء والشهادات، باب الوالد هل يملك مال ولده أم لا؟، ١٥٨/٤؛ وأيضاً في مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي: أنت ومالك لأبيك، ٢٣٠/٢؛ والطبراني في المعجم الأوسط)، ٣١/٤، ح ٣٥٣٤.

جميعهم باللفظ المذكور من طريق عيسى بن يونس ثنا يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

وهذا الحديث قال عنه الحفاظ في (الفتح) : «وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر. قال الدارقطني : غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق عن ابن المنكدر. وقال ابن القطان : إسناده صحيح.

وقال المنذري : رجاله ثقات.

وله طريق أخرى عن جابر عند الطبراني في (الصغير)، والبيهقي في (الدلائل) فيها قصة مطولة، وفي الباب عن عائشة في صحيح ابن حبان، وعن سمرة وعن عمر كليهما عند البزار، وعن ابن مسعود عند الطبراني، وعن ابن عمر عند أبي يعلى. فمجموع طرقه لا تحطه عن القوة، وجواز الاحتجاج به».

وقال البوصيري: «هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات على شرط البخاري» -وقد وافقه على تصحيح الحديث الغماري في (الهداية) والألباني في (إرواء الغليل)-.

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ الطبراني حبوش بن رزق الله، ولم يضعفه أحد».

والحديث المذكور (وهو أنت ومالك لأبيك) أخرجه أيضاً : البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النفقات، باب نفقة الأبوين، ٤٨٠/٧-٤٨١؛ وفي المعرفة، من طريق الشافعي، إلا أنه أغرب في كتاب (المعرفة)، حيث قال: «قد رواه بعض الناس موصولاً بذكر جابر فيه، وهو خطأ».

وقد نقل هذا الغماري، ثم تعقبه بقوله: «قلت: وهذا عجيب من البيهقي؛ بل الخطأ هو ما قال ولا بد، فإن الحديث ورد موصولاً عن محمد بن المنكدر عن جابر من ثلاثة طرق، اثنان منها على شرط الصحيح» -علماً بأن الأول منهما هو الذي سبق ذكره آنفاً-.

وهذا راجع إلى الأعمال بأهون الشرين<sup>(١)</sup>،

= يضاف إلى هذا : أنه ورد باللفظ نفسه أيضًا من حديث أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعائشة وأنس بن مالك وعبد الله بن عباس وابن عمر وابن عمرو وابن مسعود وسمرة بن جندب، وذلك بأسانيد مختلفة ليس هذا موضع بسطها.

انظر: نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، ٣/٣٣٧؛ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ٤/١٥٤-١٥٥؛ تعليقات مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري، ٣/٣٧؛ فتح الباري، ٥/٢٥٠؛ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ٣/١٨٩؛ الهداية في تخريج أحاديث البداية، ٨/٥٣٩-٥٤٤؛ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ٣/٣٢٣-٣٢٩.

<sup>(١)</sup> يشير بذلك إلى قاعدة فقهية نصها: «يُختار أهون الشرين».

وهذه القاعدة متّحدة من جهة المعنى مع قاعدة فقهية أخرى أفردها المؤلف بالحديث، وهي: «إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفهما»، وقريب منهما قاعدة أخرى أفردها المؤلف بالحديث أيضًا وهي: «الأشدّ يزال بالأخف»، وسوف يأتي الحديث عنهما في موضعهما، وذلك ص ٢٨٧ (ل/٨)، قاعدة ١٥، ص ٣١٢ (ل/١٠)، قاعدة ٢٤.

أما قاعدة: «يُختار أهون الشرين» فقد وردت بهذا اللفظ في: مجلة الأحكام العدلية، مادة ٢٩؛ شرح المحلة لسليم رستم، ١/٣٢٢؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ١/٣٧؛ شرح المحلة لمحمد طاهر الأتاسي، ١/٧٠؛ شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا، ص ٢٠٣؛ قواعد الفقه لعميم الإحسان المحجّدي، ص ١٤٠، قاعدة ٤٠٥؛ المدخل الفقهي العام، ٢/٩٨٤، فقرة ٥٩١؛ الوجيز للدكتور محمد البورنو، ص ٢٠٣؛ موسوعة القواعد الفقهية له أيضًا، ١/٢٣٠؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدّان، ص ٥٢٧؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله العجلان، ص ٨٧؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٥؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٣٢، قاعدة ٢٠؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي، ص ٦١. كما وردت بألفاظ آخر، منها:

- «ترجّح أهون الضررين على أعظمهما»، وهذا اللفظ ذكره السرخسي في شرح السير، ٢/٥١٦.
- «المبتلى بين الشرين يتعين عليه أهونهما»، وهذا اللفظ ذكره قاضي خان في فتاواه، ١/١٧٢.
- «... احتمال أخف المفسدين لأجل أعظمهما»، وهذا اللفظ ذكره ابن الوكيل في أشباهه، ٢/٥٠.
- «اتباع خير الخيرين مطلوب، واجتناب شر الشرين فيه مرغوب»، وهذا اللفظ ذكره صاحب المشور، ٣/٣٩٥.
- أخفّ مكروهين أو خطرين إن لم يكن بدّ كفى ضررين. -

وعقوب الوالدين أشد شراً من الجناية<sup>١</sup> في مال الغير؛ لأن في الجناية يمكن التدارك<sup>٢</sup> بالضمان، وفي العقوب<sup>٣</sup> لا يمكن<sup>٤</sup>.



- قَدْ كَفَرٍ وَأَعْرَأَ وَكَذَا مضطراً وما من نكاح أنفذ

وهذا لفظ المنهج المنتخب المطبوع مع شرحه لابن منجور، ص ٥٠٧.

- «من ابتلي بمكروهين اختار أدومهما»، وهذا اللفظ ذكره صاحب القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٦٨، وعزاه إلى شرح الجامع الصغير للكردي (ت ٥٦٢ هـ)، ل ٢٣/١.

- «يدفع شرّ الشرين بالتزام أهونهما»، وهذا اللفظ ذكره صاحب القواعد الفقهية عند ابن تيمية، ص ٢٧٦، وهو مذكور في مجموع الفتاوى، ١٨٢/٢٣، وانظر منه : ٣٤٣، ١٢٩/٢٨.

(١) نهاية ٢/ب من (د).

(٢) نهاية ٢/أ من (ج).

(٣) في (د): «العقوب».

(٤) من خلال هذا التعليل يمكن أن يعترض على جواب المؤلف بأنه جعل من العقوب ترك ما أمر به

الوالدان وهو الجناية على الآخرين!

وهذا قد لا يسلّم؛ لأن الجناية على الآخرين بغير حق معصية، ولا طاعة للمخلوق في معصية الخالق؛ فلا يكون هذا من تقابل الشرين.

ثم إن عقوب الوالدين يمكن تداركه بالتوبة وطلب السماح منهما.

## [ القاعدة الثانية ]

الإبراء عن الأعيان لا يجوز، وعن دعوها يجوز<sup>(١)</sup> :

(١) بالاطلاع على كثير من كتب الفقه الحنفي وكتب القواعد الفقهية - المتقدمة على المؤلف - لم أجد من ذكر هذه العبارة على أنها قاعدة، إنما وردت في مقام التعليل أو التوضيح في مواضع متعددة من كتب الفقه، ولا سيما في أثناء حديثهم عن كتاب (الصلح). وعند النظر في السياق الذي تحدثوا فيه عنها يُلاحظ شيء من الغموض؛ بسبب التعارض في التطبيق؛ ولعله ناتج من اختلافهم في فهم هذه القاعدة وكيفية تطبيقها.

وهذا الاختلاف ناشئ من وجود بعض الأقوال والفتاوى التي ظاهرها التعارض مع هذه القاعدة. وتلك الأقوال والفتاوى لم تؤثر - والله أعلم - في الاختلاف في تطبيق القاعدة فحسب؛ بل دعت البعض لصياغتها بلفظ آخر مغاير لها. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

وردت القاعدة في مقام التعليل والتوضيح في عدد من كتب الفقه الحنفي، ومن هذه الكتب :

• ما جاء في (الوقاية) وشرحها - ١٢٩/٢ - : « (ولو صالح على بعض دار يدعيها لم يصح. وحيلته أن يزيد في البذل شيئاً أو يرى المدعي عن دعوى الباقي). [قال صدر الشريعة]: وإنما لم يصح لأن بعض الدار لا يصلح عوضاً عن الكل ... [ثم قال موضحاً الحيلة الثانية]: وإن أبرأه المدعي عن دعوى الباقي يصح أيضاً؛ لأن هذه براءة عن دعوى الأعيان وهي صحيحة - وإن لم يكن [هكذا] (بالإبراء) البراءة عن الأعيان صحيحة».

• وورد معنى هذه العبارة في الهداية وشرحها: (العناية)، ٤١٢/٨؛ وفي (تنوير الأبصار) وشرحه: (الدّر المختار)، ٤٠٩/٨ - ٤١٠.

• وجاء في (درر الحكام في شرح غرر الأحكام)، ٣٩٨/٢ : «وإذا مات واحد وترك ميراثاً فبرئ بعض الورثة عن نصيبه لم يجز؛ لكونه براءة عن الأعيان، إلا بزيادة شيء من البذل، أو الإبراء عن دعوى الباقي ...؛ لأن الإبراء عن دعوى العين جائز».

• وجاء في (الأشباه والنظائر) لابن نجيم، ص ٣٩١ - وذلك في معرض حديثه عن الأحكام التي اختص بها الدين: «ومنها: صحة الإبراء عنه [أي عن الدين]، فلا يصح الإبراء عن الأعيان، والإبراء عن دعوها صحيح ...».

• وبالإضافة إلى الكتب السابقة: وردت القاعدة عرضاً في كتاب آخر لكنه مخالف لها في كيفية التطبيق، وهو كتاب (الاختيار لتعليل المختار)، ٦/٣، حيث جاء فيه :

«ولو ادعى داراً فصالحه على قدر معلوم منها جاز، ويصير كأنه أخذ بعض حقه وأبرأه عن دعوى الباقي، والبراءة عن العين وإن لم تصح لكن البراءة عن الدعوى تصح. فصححناها على هذا الوجه قطعاً للمنازعة».

فهذه جملة من النقول التي وردت فيها القاعدة عرضاً في مقام التعليل أو التوضيح دون التصريح بأنها قاعدة.

وصرح بكونها قاعدة عالم متأخر عن المؤلف وهو الخادمي (ت ١١٧٦هـ)، حيث ذكرها مختصرة بلفظ: «الإبراء عن الأعيان ليس بمجاز دون دعواها»، وذلك في خاتمة كتابه: (مجامع الحقائق)، ص ٤٤؛ وانظر: شرح العلامي لقواعد الخادمي، ل ٦/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٠٩-٣١٠.

ومن مظاهر التعارض الناتج من كيفية تطبيق القاعدة: النقلان، الأول والأخير: ففي العبارة الأولى المنقولة من (الوقاية) وشرحها، والأخيرة المنقولة من (الاختيار) يُلحظ أن صورة المسألة فيهما واحدة، والقاعدة التي بُنيَ عليها الحكم أيضاً واحدة، إلا أنه حصل اختلاف في فهم القاعدة، نتج عنه اختلاف في الحكم.

- فالأولى : أفادت عدم صحة الصلح على بعض الدار إلا إذا صرح المدعي بالبراءة عن دعوى الباقي ... لا مجرد البراءة عن الباقي. وهذا موافق لظاهر القاعدة.

- والأخيرة : أفادت صحة الصلح على بعض الدار وإن لم يصرح المدعي بالبراءة عن الدعوى؛ لأن من صالح على بعض الدار كأنه أخذ بعض حقه، وأبرأ المدعى عليه عن دعوى الباقي، وفي هذا تأويل للمسألة حتى يتفق حكمها مع القاعدة.

وإذا كان صاحب العبارة الأخيرة قد جمع بين فتواه وبين القاعدة، إلا أن هناك أقوالاً وفتاوى ظاهرها التعارض مع القاعدة وسكت أصحابها عنها، فحاول البعض الجمع بينها وبين القاعدة، وفي الجانب المقابل تمسك بها آخرون، فأعادوا صياغة القاعدة بما يتفق وهذه الفتاوى والأقوال :

• ومن ذلك : الاعتراض الذي سيورده المؤلف على القاعدة، وجواب صاحب (العناية) عنه - وذلك ص ٢١٩-٢٢٠-.

• وأيضاً: ما نقله صاحب (البحر الرائق) - ٢٦١/٧- حيث قال : «قال في (القنية): افترق الزوجان، وأبرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى، وللزوج أعيان قائمة: لا تبرأ المرأة منها، وله الدعوى؛ لأن الإبراء إنما ينصرف إلى الديون لا الأعيان».

فهذه الفتوى دعت صاحب (البحر) إلى أن يُخرج من القاعدة: ما لو كان الإبراء عن الدعوى بطريق التعميم، إذ الإبراء حينئذ يكون باطلاً. بخلاف ما لو أبرأه عن الدعوى بطريق الخصوص. -

= ويمكن أن تتول القاعدة حينئذٍ إلى أن: «الإبراء عن الأعيان لا يجوز، وعن دعواها يجوز إلا إذا كان بطريق التعميم».

وقد وضّح ابن عابدين -في كتابه: (منحة الخالق على البحر الرائق)، ٢٦١/٧- رأي صاحب (البحر)، حيث قال: «يعني: إنشاء الإبراء عن دعوى الأعيان: إن كانت بطريق التعميم لا تصح. مثل أن يقول: أبرأتك عن كل دعوى. فهذا شامل للعين وغيرها، فله الدعوى على المخاطب وغيره بالعين.

بخلاف ما إذا أبرأه عن دعوى عين مخصوصة، فلا يدعى بها على المخاطب». وبعد أن وضّح ابن عابدين ما بناءً صاحب (البحر) على (القنية) اعترض عليه من جهتين: من جهة ما بناءً صاحب (البحر) على (القنية). ومن جهة الاستشهاد بما في (القنية).

= أما من الجهة الأولى فقد اعترض عليه بما يلي:

١- أن الإبراء عن الدعوى بطريق التعميم أقوى منه بطريق الخصوص، فإذا كان صحيحاً بطريق الخصوص فمن باب أولى بطريق التعميم.

٢- أن رأيه بأن الإبراء عن الدعوى إذا كان بطريق التعميم لا يصح «مخالف لقولهم: الإبراء عن دعوى الأعيان صحيح بخلاف الإبراء عن الأعيان نفسها» [أي مخالف للقاعدة].

٣- وأيضاً مخالف لما «في (القنية): لو أبرأه بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صح وإن لم يُحكم بصحة الصلح. ونحوه في (الحاوي)».

= وأما من الجهة الثانية (وهي ما نقله صاحب (البحر) عن (القنية) مستشهداً به على رأيه) فقد اعترض عليه بأحد أمرين:

الأول: «أن هذا مبني على أحد قولين، والمرجح خلافه».

الثاني: «أن الزوجة مقررة بالحصاد والأعيان بأنها للزوج، فلهذا قال: لا تدخل في الإبراء، يعني أنها لا تصير ملكاً للزوجة، وتؤمر بدفعها للزوج»، ثم أيد ذلك بنقل عن (البيزاية) و(الخلاصة).

ويمكن أن يضاف إليهما اعتراض ثالث وهو أن (القنية) من الكتب غير المعتد بها، -كما سبق بيان ذلك ص ٢٠٧- وقد خالف عددًا من المتون والشروح المعتد بها، «والحكم في .. الكتب الغير المعتبرة: أن لا يؤخذ منها ما كان مخالفاً لكتب الطبقة الأعلى، ويتوقف فيما وُجد فيها ولم يوجد في غيرها، ما لم يدخل ذلك في أصل شرعي» -كذا في النافع الكبير، ص ٣٠-.

• ومن العبارات الأخر التي تعارض مع القاعدة: ما جاء في (الخانية) -٣٥٩/٣-: «رجل في دار، ثم قال للمدعى عليه: قد أبرأتك عن هذه الدار، أو عن خصومي في هذه الدار، أو عن دعواي في هذه-



-الدار : جميع ذلك باطل، وله أن يخاصمه فيقيم البينة ويأخذ الدار. ولو قال: برئت من هذه الدار، أو قال: برئت من دعواي في هذه الدار: صح ذلك ولا حق له فيها، ولو أقام البينة لا تقبل...». ويلحظ على هذه العبارة أنه فرّق فيها بين ما لو أنشأ الإنسان الإبراء لغيره وبين ما لو أخبر ببراءة نفسه. فإن أنشأ الإبراء لغيره كان باطلاً سواء كان الإبراء عن العين أم دعواها، وإن أخبر ببراءة نفسه ثبتت البراءة سواء كانت عن العين أم دعواها.

وهذا معارض للقاعدة معارضة ظاهرة، فالقاعدة ربطت صحة الإبراء بما لو كان عن دعوى العين لا العين نفسها. وما في (الخانية) ربط صحة البراءة بما لو أضافها إلى نفسه سواء كانت عن العين أم دعواها؛ ولهذا نجد أن الحمزاوي (ت ١٣٠٥هـ) خرّج ممّا في (الخانية) لفظاً آخر للقاعدة مغايراً لها وهو: «إنشاء الإبراء عن العين، أو عن دعواها، أو عن الخصومة فيها باطل»، وذلك في كتابه: (الفرائد البهية)، ص ١٤١، وتابعه على ذلك د. محمد البورني في كتابه: (موسوعة القواعد الفقهية)، ٢٨٨/٢. وتما يمكن أن يكون عاصداً لما في (الخانية) عبارة منقولة في تكملة فتح القدير المسماة: (نتائج الأفكار)، ٤١٢/٨، حيث جاء فيها: «قال صاحب (النهاية) : فإن قلت : كيف صورة البراءة؟ قلت: هي أن يقول : قد برئت من هذه الدار، أو يقول : قد برئت من دعواي في هذه الدار. فهذا جائز، حتى لو ادّعى بعد ذلك وجاء ببينة لا تقبل. أما لو قال: أبرأتك عن هذه الدار. أو قال : قد أبرأتك عن خصومتي في هذه الدار : فهذا وأمثاله باطل، وله أن يخاصم فيما بعد ذلك...». وقد ناقش صاحب (نتائج الأفكار) هذه العبارة باعتراض يمكن أن يرد الشق الثاني منه على ما في (الخانية) أيضاً.

وحاصله: أن صاحب (النهاية) أورد عبارته المذكورة في أثناء شرحه لكتاب (المهذبة)، حيث جاء فيه -٤١١/٨-٤١٢-: «ولو ادّعى داراً فصالح على قطعة منها : لم يصح الصلح ... والوجه فيه أحد أمرين: إما أن يزيد درهماً في بدل الصلح ... أو يلحق به: ذكر البراءة عن دعوى الباقي». فقوله في (المهذبة): «أو يلحق به ذكر البراءة...» علق عليه صاحب (النهاية) بالعبارة المذكورة. إذا علم هذا فإن صاحب (نتائج الأفكار) أورد على ذلك الشرح اعتراضاً من شقين:

الأول : أنه غير مطابق للمشروح، ووجهه : أن اللفظ المشروح وهو: «أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي» قد شرّحه بأن البراءة لها صورتان :

الأولى : قول المدّعي: برئت من هذه الدار.

والثانية: قوله : برئت من دعواي في هذه الدار. والصورة الثانية وإن كانت مطابقة للمشروح؛ لأنها تتضمن البراءة عن دعوى الباقي، إلا أن الأولى مخالفة له؛ لتضمنها البراءة عن عين الباقي لا دعوى الباقي !! فظهر عدم التطابق.

=الغاي: أن الصورة الأولى تدل «على صحة البراءة من العين !! وليس كذلك؛ لأن مدار عدم صحة الصلح عن بعض المدعى في العين بدون الحيلة في تصحيحه بأحد الأمرين: إما هو عدم صحة البراءة من العين، وإلا لصح الصلح على ذلك بأن كان استيفاء بعض الحق وإسقاطا لبعض الباقي...».

• ومن الأقوال التي تتعارض مع القاعدة: ما جاء في (الدر المختار) وحاشية ابن عابدين عليه، ٤١٠/٨؛ و(العناية)، ٤١٢/٨ : أن ظاهر الرواية: الصحة مطلقاً، أي صحة الإبراء مطلقاً، سواء وجد أحد الأمرين (أي الأمرين المذكورين في الهداية قبل سطور، وهما : زيادة شيء، أو يلحق به الإبراء عن دعوى الباقي) سواء وجد أحدهما، أم لم يوجد، كأن كان الإبراء عن الأعيان نفسها !!.

ولعل ما ذكره مستفاد من قول محمد بن الحسن في (الجامع الصغير)، ص ٣٨٥: «رجل ادعى في دار دعوى، فأنكرها الذي هي في يده، ثم صالحه منها : فهو جائز».

فقوله : «ثم صالحه منها». بمعنى قول صاحب (الهداية) - الآنف الذكر - : «لو ادعى داراً فصالح على قطعة منها» - فصورة المسألة واحدة، إلا أن عمداً أجاز الصلح مطلقاً، وصاحب (الهداية) لم يجره إلا بالأمرين المذكورين.

ومما يثير الغرابة أن جميع الكتب التي وقفت عليها في هذا الهامش لم تتطرق لهذا القول إلا (الدر المختار) وحاشية ابن عابدين عليه، و(العناية)، وأيضاً (شرح القواعد) للعلائي، ل ٧/أ، و (منافع الدقائق)، ص ٣٠٩.

وهذه الكتب إنما تذكره عَرَضاً من باب إيراد قول مخالف فحسب، دون تأييد له أو مناقشة !!.

ومما يمكن أن يستأنس به في مناقشة هذا القول : أن من الضوابط التي حررها علماء الحنفية المتأخرون لتحديد القول المعتد به في مذهبهم :

- ما جاء في (البحر الرائق)، ٩٣/٢، حيث ذكر مسألة اختلف فيها التصحيح والفتوى ثم قال في آخرها: «فقد اختلف التصحيح والفتوى كما رأيت. والعمل بما وافق إطلاق المتن أولى».

وقد نقلها عنه ابن عابدين في (رد المختار)، ١٧٣/١.

- ومن الضوابط المستفادة من عدد من كتب الحنفية : ما جاء في (المذهب عند الحنفية)، ص ٨٦: «المتفق عليه من ظاهر الرواية هو المذهب، وإن لم يصرح العلماء بتصحيحه واعتماده. لكن إذا رجح المشايخ قولاً غير ظاهر الرواية فالمذهب هو ما رجحه المشايخ».

ويلفظ أن القول بأن (الإبراء عن الأعيان لا يجوز وعن دعواها يجوز) مما رجح في عدد من المتن والشروح المعتد بها، كالأوقاية وشرحها، والهداية وشرحها : العناية.

وجميع ما ذكر إنما هو لإعطاء تصور سريع لموتيات الحنفية حول القاعدة ومدى ثبوتها عندهم.

ويمكن إنجازها على النحو الآتي :

= إن القاعدة التي أوردتها المؤلف لم ينص المتقدمون على أنها قاعدة، إنما هي مخرجة على عدد من الفروع، وهذه الفروع حصل فيها اختلاف، نتج عنه اختلاف في القاعدة على أقوال :

القول الأول : الإبراء عن الأعيان لا يجوز، وعن دعواها يجوز.

وهذا الذي اختاره المؤلف وتابعه الخادمي والعلامي والحصاري. كما جاء عرضاً في مقام التوضيح أو التعليل في عدد من الكتب : كـ (الوقاية) وشرح صدر الشريعة لها، و(الاختيار لتعليل المختار)، و(الهداية) وشرحها: (العناية) و(نتائج الأفكار)، و(تنوير الأبصار) وشرحه : (الدّر المختار)، و(درر الحكام شرح غرر الأحكام)، و(الأشباه والنظائر) لابن نجيم.

القول الثاني : الإبراء عن الأعيان لا يجوز، وعن دعواها يجوز إلا إذا كان بطريق التعميم.

وهذا ما ذكره بمعناه صاحب (البحر الرائق) وقد بناء على فتوى مذكورة في (القنية).

وقد اعترض على هذا ابن عابدين في كتابه : (منحه الخالق على البحر الرائق) بما هو كاف في إضعافه.

القول الثالث : إنشاء الإبراء عن العين أو عن دعواها أو عن الخصومة فيها باطل.

وهذا اختيار صاحب (الفرائد البهية)، وهو مخرّج على فتوى في (الخانية)، ومعناها عبارة منقولة في (نتائج الأفكار) عن (النهاية).

وقد اعترض صاحب (نتائج الأفكار) عليه بأنه معارض للقول الأول.

القول الرابع : الإبراء صحيح مطلقاً.

وهذا القول هو ظاهر الرواية. وقد صرّح بذلك في (العناية) و (الدّر المختار) وحاشية ابن عابدين عليه وفي (شرح قواعد الخادمي) للعلامي و(منافع الدقائق). ولعل ما ذكره مستفاد من قول محمد بن الحسن في (الجامع الصغير).

هذا ما يتعلق بتوثيق القاعدة عند الحنفية.

وكما حصل خلاف بين علماء الحنفية في القاعدة: حصل خلاف أيضاً بين علماء باقي المذاهب :

• فذهب المالكية إلى أن البراءة إذا كانت عامة، بأن يرثه مما له قبْلَهُ، أو من كل حق، أو يرثه ويطلق: فإنه يبرأ مطلقاً، ولا تقبل دعواه.

أفاد ذلك خليل في مختصره، وقد نقل الخطاب في مواهبه عن ابن سحنون بعض الصور التي يحصل فيها هذا الإبراء باللفظ العام، وكان من بينها بعض الأعيان، ومقام كلامه: «... وإن أقر أنه لا حق له قبْلَهُ : فليس له أن يطلبه بقبصاص...، ولا دار، ولا أرض، ولا رقيق، ولا شيء من الأشياء من عروض وغيرها إلا ما يستأنف بعد البراءة في إجماعنا. انتهى».

إلا أن الخطاب عقّب على هذا بذكر أربع تنبيهات؛ ثانيها: أن القرافي خالف المؤلف فيما يتعلق بالمعينات فقال بعدم صحة الإبراء عنها، حيث نقل عنه أنه قال: «الإبراء من المعين لا يصح - بخلاف -

= الدين- فلا يصح: برأتك من داري التي تحت يدك؛ لأن الإبراء : الإسقاط، والمعين لا يسقط.  
نعم : يصح فيه الهبة ونحوها. انتهى»: فكلام القرافي موافق للشق الأول من القاعدة.  
مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ٢٤٠/٧، ٢٤١؛ وانظر: الشرح الكبير، وحاشية الدسوقي عليه، ٤١١/٣.

• وذهب الشافعية إلى أن الإبراء من العين باطل، وكذلك الإبراء من الدعوى.  
يقول البحرى والشرواني في حاشيتهما-٣/٣٠، ٢٥٤/٥- : «..أما الإبراء من العين فباطل جزماً ...»، ويقول البحرى أيضاً -٣/٨٨-: «...إذ لا يصح الإبراء من الدعوى...».  
• أما الحنابلة فاختلّفوا على قولين : أحدهما: تصح البراءة من العين. والثاني : لا تصح.  
وقد ذكر هذين القولين صاحب (مطالب أولى النهى)، ٣/٣٤٢، فقال : «وتصح البراءة من العين كالدين، حيث كانت العين في يد المبرأ كالوديعة والمفصوب.  
صححه في الشرح والمبدع. خلافاً له (أي لصاحب الإقناع) حيث قال هنا : «ولا تصح البراءة من عين بحال» (أي : سواء كانت معلومة أو مجهولة، بيد المبرأ أو المبرأ).  
مع أنه قال في (الصدّاق) : «إذا كانت في يد أحدهما وعفا الذي ليس بيده: يصح بلفظ العفو، والإبراء، والهبة، ونحوها».

وانظر : الإقناع وشرحه : كشّاف القناع، ٣/٣٩٦-٣٩٧؛ شرح منتهى الإرادات، ٢/٢٦٣؛ مجلة الأحكام الشرعية، ص ٥٠٤، مادة ١٦٦١.

وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة عند باقي المذاهب تجدر الإشارة هنا إلى أن كثيراً من كتب القواعد عند الشافعية تحدّثت عن مسألة مرتبطة بالقاعدة (وهي: الإبراء : هل هو إسقاط أو تملك ؟) ومن هذه الكتب: الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ١/٣٢٢؛ المنشور، ١/٨١-٨٢؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن، ٢/٣٣٠؛ القواعد للحصني، ٣/٢٦٦؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/٣٦٨ - علماً بأن الأخير ذكر للصلح أحد عشر قسمًا، «رابعها: أن يكون هبة، بأن يصالح من العين على بعضها»، وذلك ٢/٧٩٢-٧٩٣. وهذا المثال هو المثال الذي انطلق منه كثير ممن تكلموا عن القاعدة من فقهاء الحنفية-؛ الأعمار المضنية، ص ٢٦١؛ المواهب السنية، وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢/٣٨٣.

\*\*\*

ولو عُدتْ إلى القاعدة التي ذكرها المؤلف - فإن معنى: «قولهم : الإبراء عن الأعيان باطل، معناه: أنها لا تكون ملكاً له بالإبراء. وإلا فالإبراء عنها لسقوط الضمان صحيح، أو يحمل على الأمانة» - قاله ابن نجيم في أشباهه، ص ٣٩٢-.

• ولذا: «لو ادعى داراً فصالح على قطعة منها: لا<sup>١</sup> يصح؛ لأنه استوفى بعض حقه، وأبرأ عن الباقي، والإبراء عن العين باطل، فكان وجوده وعدمه سواءً»<sup>(٢)</sup>.

ولو قال: «برأت<sup>٣</sup> من دعواي في هذه الدار (بإضافة البراءة إلى نفسه): فإنه يصح؛ لمصادفة البراءة الدعوى وهو صحيح، حتى لو ادعى بعد ذلك، وجاء بالبينة: لم تُقبل»<sup>(٤)</sup>.

ويورد على هذا ما قالوا: «إنه لو قال: أبرأتك عن دعواي وخصومت<sup>٥</sup> في هذه الدار: كان باطلاً، وله أن [يخاصم]<sup>٦</sup>

= وللترجيح في (المبسوط) - ١٠٧/١١ - كلامٌ يعضد هذا، حيث علّل لمن قال بإيجاب ضمان القيمة على الغاصب الذي هلكت يده العين المغصوبة بعد إبراء المغصوب منه له عن الغصب - علّل ذلك بقوله: «لأن الإبراء عن العين لغو، فإن الإبراء إسقاط، والعين ليست بمحلّ له؛ إذ لا تسقط حقيقة، ولا يسقط ملك المالك عنها أيضاً. وإضافة التصرف إلى غير محلّه: لغو». وانظر: مجموعة رسائل ابن عابدين (رسالة: إعلام الأعلام بأحكام الإقرار العام)، ١٠٤/٢، الدرالمختار وقرّة عيون الأخيار، ٣٠٨/١٢.

(١) في (هـ) و(و): «لم»، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة، (وهو العناية).

(٢) العناية، ٤١١/٨ - ٤١٢ - مع اختلاف يسير -.

(٣) في (ب) و(د): «أبرأت».

(٤) العناية، ٤١٢/٨، مع زيادة ما بين الهالين من المؤلف.

(٥) في (جـ) و(هـ) و(و): «أو»، وهو الموافق لما في (العناية).

(٦) نهاية ٢/أ من (ب).

(٧) في (أ) وفي (العناية): «يخاصمه» (بزيادة (ها) الضمير). ولعل الصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(جـ) و(د) و(هـ) و(و)؛ لأنه لو كان ما في (أ) وما في (العناية) هو الصحيح لكان له أن يخاصم الذي أبرأه عن الدعوى !! وهذا يتعارض مع القاعدة؛ لأنها أفادت أن إبراء المدعي المدعى عليه عن الدعوى جائز.

وينتج عن هذا أنه إذا أبرأ شخصاً عن الدعوى فليس له أن يخاصمه بعد ذلك، ولكن هذا لا يمنع أن يخاصم غيره. وهذا المعنى الأخير نقله المؤلف عن (العناية) !! إذ جاء في الصلب - بعد خمسة سطور -: «فله أن يخاصم غيره في ذلك».

فيها بعد ذلك»<sup>(١)</sup>. انتهى.

وهذه المسألة مخالفة للمسألة الأولى<sup>(٢)</sup>، مع أن الإبراء<sup>٣</sup> صادف الدعوى فيهما<sup>٤</sup>.

وأجاب عنه صاحب (العناية)<sup>(٥)</sup>: بأن البراءة في هذه المسألة مضافة إلى المخاطب.

- ومن أقوى ما يؤكد أن زيادة (الهاء) على (بخاصم) بحانة للصواب : أن صاحب (العناية) في نهاية حديثه عن المسألة أعاد العبارة التي فيها هذه الكلمة مجردة عن (الهاء)، حيث قال : «ويعلم من هذا التعليل أن قول صاحب (الذخيرة) : «وله أن يخاصم فيها بعد ذلك» معناه على غير المخاطب وهو ظاهر».

وقد تابعه المؤلف على هذا، وذلك في نهاية حديثه عن المسألة أيضاً.

(١) العناية، ٤١٢/٨.

(٢) وهي ما عرّ عنها في الصفحة السابقة بقوله : «برأت من دعواي في هذه الدار ...».

(٣) نهاية ٢/ب من (أ).

(٤) في (ج) : «فيها».

(٥) صاحب العناية هو : محمد بن محمد بن محمود - وقيل : محمد بن محمود بن أحمد - ، أبو عبد الله

أكمل الدين البائري (٧١٠ - ٧٨٦هـ).

كان عالماً في فروع الحنفية والأصول والحديث والتفسير واللغة.

من كتبه : شرح تلخيص الجامع للخلاطي - في الفقه - ، والتقرير في شرح أصول البزدوي، وشرح مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية للصفاني، وسماء : تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار، وشرح الكشف للزحشري، وشرح ألفية ابن معطي في النحو.

أما كتابه : (العناية) : فهو كتاب في الفقه الحنفي، شرح فيه مؤلفه كتاب (الهداية) للمريغنياني (ت ٥٩٣هـ)، وقد خصه البابري من أول شرح للهداية وهو كتاب (النهاية) لحسام الدين السعناقي (ت ٧١١هـ)، ولا يعني هذا أنه لم يخرج عنها، فقد استفاد من شروح آخر للهداية؛ بل انفرد بذكر مباحث لم يسبق إليها - كما ذكر ذلك في المقدمة -.

لهذا نعتّه صاحب (كشف الظنون) بأنه : «شرح جليل معتبر في البلاد الرومية».

ف «قوله : أبرأتك : خطاب للواحد<sup>(١)</sup>، فله أن يخاصم غيره في ذلك، بخلاف قوله: [برأت]<sup>(٢)</sup>؛ لأنه أضاف البراءة إلى نفسه مطلقاً، فيكون هو بريئاً.

ويعلم بهذا التعليل : أن قولهم : «وله أن يخاصم فيها بعد ذلك» معناه: على غير المخاطب. وهو ظاهر<sup>(٣)</sup>. كذا في (العناية)<sup>(٤)</sup>.

• ومن فروع هذا الأصل : لو أخرج [أحد]<sup>(٥)</sup> الورثة عن النقد<sup>(٦)</sup> بأقل من حصته : لا يصح؛ لأنه إبراء عن الباقي، والتركة أعيان، والإبراء عن الأعيان لا يصح.

وهذا في حال التصديق.

- وهو مطبوع في هامش (فتح القدير) - لابن المصنف (ت ٨٦١ هـ) - عدة طبعات، ولعل من أقدمها طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية، وذلك سنة ١٣١٥ هـ، وله طبعات أخرى متداولة ومشهورة.

انظر : مقدمة (العناية)، ١/٥-٦؛ تاج التراجم، ص ٣٣٥، رقم ٢٦٠؛ مفتاح السعادة، ٢/٢٤٣؛ كشف الظنون، ١/١١٢، ١٥٥، ٢/١٢٤٧، ١٤٧٨، ١٦٨٨، ١٨٢٤، ٢٠٣٥ - ومن الصفحة الأخيرة نقلت النص المذكور - ؛ الفوائد البهية، ص ١٩٥-١٩٩؛ هدية العارفين، ٢/١٧١؛ الأعلام، ٧/٤٢؛ معجم المؤلفين، ٣/٦٩١؛ معجم المطبوعات، ١/٢٧٩.

(١) في (د) : «لِلوَاحِدَةِ».

(٢) في (أ) و(ب) و(د) : «أبرأت». والصحيح ما تم إثباته من (ج) و(هـ) و(و)؛ وفقاً لما في (العناية)، ولدلالة السياق على ذلك.

(٣) العناية، ٨/٤١٢ - مع اختلاف يسير -.

(٤) أي جميع ما تقدم في شرح القاعدة مستفاد من العناية. وقد سبق توثيق كل نقل استقلالاً، علماً بأن المؤلف قد خالفه في الترتيب والسياق.

(٥) في (أ) و(د) : «واحد». والصحيح ما تم إثباته من (ج) و(هـ) و(و)، إلا إذا ألحقت به (من) فتصير «واحد من» فتكون صحيحة أيضاً كما في (ب).

(٦) أي الذهب أو الفضة كما في (العناية)، ٨/٤٤٠.

وأما إذا ادّعت ميراث زوجها [وأنكر الورثة الزوجية فصالحوها على أقل من نصيبها من المهر والميراث]<sup>(١)</sup>: جاز؛ لأن المدفوع إليها لقطع المنازعة، وليس في ذلك براءة<sup>(٢)</sup>.



(١) «وأنكر الورثة .. والميراث»: زيادة من العناية، ٤٤١/٨، وهي لا بد منها؛ لأن المعنى بدوفاً يكون مبتوراً.

(٢) انظر: العناية، ٤٤٠/٨-٤٤١؛ وانظر الشق الأول من هذا الفرع في شرح الوقاية، ١٢٩/٢؛ الدرر

شرح الفرر، ٣٩٨/٢.



## [ القاعدة الثالثة ]

الإجماع اللاحق لا يرفع الاختلاف السابق<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد الأصولية المختلف فيها.

وقد عنون لها الجصاص - في باب الإجماع من أصوله، ص ٢٠٧ - بقوله : «باب : القول في الإجماع بعد الاختلاف»، كما صوّرها شيخ الإسلام ابن تيمية - في مجموع فتاويه، ٥٨٤/٢٠ - بقوله : «وهي أن الصحابة مثلاً أو غيرهم من أهل الأعصار إذا اختلفوا في مسألة على قولين، ثم أجمع التابعون أو أهل العصر الثاني على أحدهما، فهل يكون هذا إجماعاً يرفع ذلك الخلاف؟».

وأيضاً صورها الآمدي - في إحكامه ٣٣٦-٣٣٧ - بقوله : «إذا اختلف أهل عصر من الأعصار في مسألة من المسائل على قولين، واستقرّ خلافهم في ذلك، ولم يوجد له نكير : فهل يتصور انعقاد إجماع مَنْ بعدهم على أحد القولين، بحيث يمتنع على المجتهد المصير إلى القول الآخر، أم لا؟».

أي : هل يكون الإجماع اللاحق رافعاً للاختلاف السابق أو لا؟.

ويلحظ أن شيخ الإسلام ذكر قيداً مهماً وهو أن المختلفين في عصر، والمجمعين في عصر آخر.

كما أن الآمدي صرّح بقيد آخر لا يقل أهمية عنه، وهو أنّ الاختلاف المتقدم قد استقر ولم يوجد له نكير.

ومن هذين القيدين يُعلم أن المسألة لها ثلاث مراتب، وكل مرتبة يختلف حكمها عن الأخرى:

الأولى : إذا اختلف أهل عصر في مسألة على قولين وقبل أن يستقر الخلاف أجمعوا على أحدهما، «كخلاف الصحابة لأبي بكر رضي الله عنهم في قتال مانعي الزكاة، وإجماعهم بعد ذلك : زال الخلاف وصارت المسألة بعد ذلك إجماعاً بلا خلاف» قاله صاحب (اللمع) - ص ٢٧٩ - ونقله عنه صاحب (البحر المحيط) - ٥٣٠/٤.

الثانية : إذا اختلف أهل عصر في مسألة على قولين، وبعد أن استقر الخلاف «رجعوا إلى قول واحد: صارَ ما اتفقوا عليه إجماعاً قاطعاً عند من شرط انقراض العصر ويخلص من الإشكال» - كما أفاد ذلك صاحب (المستصفى) ٢٠٥/١٠.

أما عند من لم يشترط انقراض العصر فيبقى الإشكال.

وقد ذكر في (المستصفى) ٢٠٥/١ - ٢١١ - خمس طرق للخلاص عنه، ورجّح أولها وهو أن «هذا محال وقوعه، وهو كفرض إجماعهم على شيء، ثم رجوعهم بإجماع إلى خلافه! ...».

الثالثة : إذا اختلف أهل عصر في مسألة على قولين، واستقرّ خلافهم في ذلك، ثم أجمع أهل العصر الثاني على أحدهما : فقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

- الأول : يكون إجماعاً، ويرفع الاختلاف السابق.

وهذا قول أكثر الحنفية - كما صرح بذلك عبد العزيز البخاري وابن الهمام والأنصاري- ومَن قال به منهم : الكرخي والجصاص واليزدوي والسرّحسي والأسمندي.

كما اختاره الباجي من المالكية ونسبه إلى أكثر أصحابهم، ومَن اختاره منهم : القرافي وابن حزي. وهو قول كثير من أصحاب الشافعي - كما صرح بذلك الآمدي - ومَن قال به منهم : أبو علي ابن خيران، وأبو بكر القفال، والرازي، والبيضاوي. كما اختاره أبو الخطاب والطوي من الحنابلة.

وهو قول أكثر المعتزلة، منهم القاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري.

الثاني : لا يكون إجماعاً، فلا يرفع الاختلاف السابق.

وهذا قول «الأكثرين من أصحاب الشافعي» - كما صرح بذلك السمعاني وذكره الشيرازي- ومَن قال به منهم: أبو بكر الصيرفي وأبو الحسن الأشعري وأبو حامد المروزي والشيرازي والجويني والسمعاني والغزالي والآمدي، كما نقل الجويني عن الإمام الشافعي أنه قال : «المذاهب لا تموت بموت أصحابها».

كما اختاره القاضي أبو يعلى من الحنابلة، وذكر أنه ظاهر كلام الإمام أحمد، وهو اختيار ابن قدامة.

كما أنه قول نفر من الحنفية وبعض المالكية.

الثالث : إن كان الخلاف المتقدم «خلافًا يؤثم فيه بعضهم بعضًا» فإن إجماع أهل العصر الثاني يُسقط الخلاف الأول، وإن كان خلافًا لا يؤثم فيه بعضهم بعضًا ... فإن إجماع مَنْ بعدهم لا يُسقط الخلاف المتقدم». ذكر ذلك الجصاص في باب الإجماع من أصوله -ص ٢٠٧- ولم ينسبه إلى أحد.

وهذه المرتبة (أي الثالثة) هي التي أنشأ المؤلف القاعدة من أجل الحديث عنها؛ بدليل أنه مثل لها باتفاق التابعين على بيع أم الولد ... بعد اختلاف الصحابة في ذلك.

وقد ذكر الخلاف فيها بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، وما ذكره يحتاج إلى تعليق، إلا أنه أحاله إلى كتاب (العناية)؛ لهذا سأرجئ التعليق إلى ما بعد توثيق الإحالة (وذلك ص ٢٢٧).

وللتوسع في القاعدة وما يتعلق بها انظر :

الغنية في الأصول، ص ٣٧، باب الإجماع من أصول الجصاص، ص ٢٠٧، تقويم الأدلة، ل ١١/أ-ب؛ المعتمد، ٤٩٧/٢؛ العدة للقاضي أبي يعلى، ١١٠٥/٤؛ إحكام الفصول، ٤٢٥/٢؛ اللمع مع شرحها: بحجة الوصول، ص ٢٧٧؛ شرح اللمع للشيرازي، ٧٢٦/٢؛ التبصرة، ص ٣٧٨؛ البرهان، ٤٥٦/١، فقرة ٦٥٩؛ التخليص، ٧٩/٣؛ أصول اليزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٤٥٧/٣؛ أصول السرّحسي، ٣١٩/١؛ قواطع الأدلة، ٣٥٢/٣؛ المستصفى، ٢٠٣/١؛ التمهيد لأبي الخطاب، ٢٩٧/٣-

• هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف<sup>(١)</sup>.

• خلافاً لمحمد<sup>(٢)</sup>.

-بذل النظر، ص ٥٥٠؛ المحصول، ٦٦/٢؛ الإحكام للآمدي، ٣٣٦/١؛ الحاصل من المحصول، ٧٠٠/٢؛ روضة الناظر، ٤٦٤/٢؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٣٢٨؛ المنهاج وشرحه: الإمّاج، ٣٧٤/٢؛ كشف الأسرار شرح المنار، ١٨٦/٢؛ الفائق، ٢٦٥/٣؛ شرح مختصر الروضة، ٩٥/٣؛ مجموع الفتاوي، ٥٨٤/٢٠؛ تقريب الوصول، ص ٣٣١؛ المسودة، ص ٣٢٥؛ شرح العضد مع حاشية التفتازاني، ٤٤٤/٢؛ البحر المحيط، ٥٢٨/٤؛ التقرير والتحجير، ٨٩/٣؛ شرح الكوكب المنير، ٢٧٢/٢؛ تيسير التحرير، ٢٣٢/٣؛ شرح نور الأنوار على المنار، ١٨٦/٢؛ فواتح الرحموت، ٢٢٦/٢؛ قمر الأقمار لنور الأنوار في شرح المنار، ١٠٥/٢؛ إتحاف ذوي البصائر، ١٣٢/٤؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة للدكتور البصيلي، ص ١٣٨٨.

(١) أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن عوف بن بحر الأنصاري، وجد جده (أي سعد) صحابي- وأمه صحابية، وهي حَبْثَة بنت مالك وما يشتهر هذا الصحابي-. (١١٣هـ - ١٨٢هـ).

وهو صاحب أبي حنيفة وناشر مذهبه الأول، وهو أكثر تلاميذه ملازمة له. يقول عن نفسه : «اختلفت إلى أبي حنيفة تسعاً وعشرين سنة ما فاتتني صلاة الغداة».

وقد عدّه اللكنوي من المجتهدين المنتسبين.

وكما اشتهر بالفقه اشتهر بالحديث أيضاً. قال عنه ابن معين: «ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف».

ومن آثاره : مسنده، وأدب القاضي، والأمال، والخراج، والمبسوط، والجوامع.

انظر : أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري، ص ٩٧-١٠٨؛ الجواهر المضية، ٦١١/٣-٦١٣، رقم ١٨٢٥؛ تاج التراجم، ص ٢٨٢-٢٨٣، رقم ٣١٥؛ مفتاح السعادة، ٢١١/٢-٢١٧؛ كشف الظنون، ٤٦/١، ١٦٤، ١٤١٥/٢، ١٥٨١، ١٦٨٠؛ الفوائد البهية، ص ٢٢٥؛ مقدمة النافع الكبير، ص ٣٧-٣٨؛ هدية العارفين، ٥٣٦/٢.

(٢) محمد: هو محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني صاحب أبي حنيفة (١٣٥هـ - ١٨٩هـ).

وقد برع في الفقه حتى عدّه اللكنوي وغيره من المجتهدين المنتسبين.

كما خلف تركة ضخمة من الكتب، كان لها أثر كبير في جمع شتات مذهب الإمام أبي حنيفة ونشره. ومن أشهرها: كُتِبَ ظاهر الرواية السّنة التي تعدّ أساس المذهب الخنفي، وهي (المبسوط) ويسمى (بالأصل)؛ -

## فإذا قضى القاضي ببيع المدبر<sup>(١)</sup>

= لأنه صنفه أولاً، ثم صنف (الجامع الصغير)، ثم (الجامع الكبير)، ثم (الزيادات)، وقد ألفه بعد (الجامع) استدراكاً لما فاتته فيه من المسائل. وله (السير الصغير)، و(السير الكبير).

وسبب تأليفه (للسير الكبير) أن الأوزاعي عندما وقع في يده (السير الصغير) قال : «وما لأهل العراق والتصنيف في هذا الباب، فإنه لا علم لهم بالسير»؛ فصنّف محمد هذا الكتاب. وهو آخر تصنيف له.

وقد قام المحاكم الشهيد بجمع هذه الكتب الستة في كتابه: (الكافي) وحذف المكرر فيها.

ومحمد كتابان أخران لا يقلان عن هذه الكتب وهما (الحجة على أهل المدينة) و(الآثار).

ومن كتبه الأخر : الكيسانيات والمارونيات والجرجانيات والرقبات وزيادة الزيادات. ويقال لهذه الكتب : «غير ظاهر الرواية»؛ لأنها لم تُرو عن محمد بروايات ظاهرة.

انظر : شرح كتاب السير الكبير، ١/١، ٣؛ المبسوط للسرخسي، ٣/١؛ الجواهر المضئية، ١١٢/٣ -

١٢٧، رقم ١٢٧٠؛ تاج التراجم، ص ١٨٧-١٨٩، رقم ٢٠٦؛ مفتاح السعادة، ٢/٢١٧؛ كشف

الظنون، ١٥١/١، ١٠٧، ٥٦١-٥٦٧، ٥٧٠-٥٦٧، ٢/٩٦٢، ١٠١٤، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٣٨٤،

١٥٨١، ١٦٦٩؛ مقدمة ردّ المختار، ١/١٧٠؛ مقدمة المحققين له، ١/٣٩-٤٠؛ مقدمة النافع الكبير

شرح الجامع الصغير، ص ١٣-١٨، ٣٤-٣٧؛ الفوائد البهية، ص ١٦٣؛ إيضاح المكنون، ١/١١٥؛

هدية العارفين، ٢/٨؛ الأعلام، ٦/٨٠؛ معجم المؤلفين، ٣/٢٢٩.

<sup>(١)</sup> المدبر في اللغة : اسم مفعول من «دبر» وهو من وقع عليه التدبير.

ومادة هذه الكلمة هي : «دبر» ولها أصل واحد «وهو آخر الشيء وخلفه، خلاف قبّله...». كما

أفاده ابن فارس.

وفي الاصطلاح : عرفه النسفي بأنه : «الذي أعتق عن دبر. أي بعد موت المولى».

والتدبير نوعان : مطلق ومقيد :

فالمطلق : هو أن يعلق الرجل عتق عبده بموته مطلقاً كأن يقول : أنت مدبر أو حرّ بعد موتي.

أما المقيد : فهو أن يعلقه بموت مقيد، مثل : إن مت في مرضي هذا فأنت حرّ.

المقاييس في اللغة، مادة «دبر»، ص ٣٧٤؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «دبر»، ص ٤٩٨-٤٩٩.

- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفي، ص ١٠٧، ١٦١.

وانظر : تحفة الفقهاء، ٢/٢٧٧؛ بدائع الصنائع، ٤/١١٢؛ التعريفات، ص ٢٦٥؛ الدر النقي، ٣/٨٢٣ -

٨٢٤؛ قواعد الفقه لعميم الإحسان المجددي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٤٧٤.

وأم الولد<sup>(١)</sup> : نفذ عندهما على مقتضى<sup>٢</sup> هذا الأصل؛ فإن بيع المدبر وأم الولد يختلف فيه بين الصحابة، فنفاذ<sup>٣</sup> قضاء القاضي عندهما يدل على أن اجتماع التابعين على عدم جواز بيع المدبر وأم الولد لا يرفع [الاختلاف]<sup>٤</sup> السابق، [وتبقى]<sup>٥</sup> المسألة اجتهادية كما كانت، فينفذ قضاء القاضي<sup>٦</sup>؛ لأن قضاءه وقع في فصل مجتهد فيه<sup>٧</sup>. وعند محمد : الإجماع المذكور يرفع الاختلاف، فلا ينفذ قضاؤه؛ لأنه وقع في فصل متفق عليه. كذا في (العناية)<sup>(٨)</sup>.

(١) أم الولد : عرّفها صاحب (تحفة الفقهاء) - ٢٧٣/٢ - بأنها : «كل مملوكة ثبت نسب ولد لها من مالك لها، أو من مالك لبعضها».

وانظر تعريفات أخرى لها في : الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي عليه، ٤/٤٠٧؛ روضة الطالبين، ٨/٥٥٠؛ المغني لابن قدامة، ١٤/٥٨٠.

(٢) نهاية ٢/ب من (ج-).

(٣) في (ب) و(د) : «نفوذ».

(٤) «أن» : ساقطة من (ج-).

(٥) في (أ) و(ج-) و(د) : «اختلاف». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٦) في (أ) : «ويبقى»، وفي (د) : «وبقي». والأفصح ما تم إثباته من (ب) و(ج-) و(ه-).

(٧) نهاية ٣/أ من (د).

(٨) نهاية ٣/أ من (أ).

(٩) ونص عبارة (العناية) - ٦/٤٥٧-٤٥٨- : «... فإن البيع في عبد الغير موقوف على إجازته [أي إجازة الغير وهو السيد]، وفي المكاتب على رضاه في أصحّ الروايتين، وفي المدبر على قضاء القاضي، وكذا إذا قضى القاضي بجواز بيع أم الولد نفذ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.

خلافاً لمحمد، بناء على أن الإجماع اللاحق يرفع الاختلاف السابق عنده، فيكون القضاء على خلاف الإجماع فلا ينفذ.

وعندهما لا يرفع، فيكون القضاء في فصل مجتهد فيه فينفذ.

فقد عُرِف ذلك في أصول الفقه».

وبالمقارنة بين عبارة المؤلف وهذه العبارة يُلاحظ أن هناك أمرين يحتاجان إلى تعليق :

- الأول : أن صاحب (العناية) عطف المدبر والمكاتب على عبد غيره بقوله فيهما : «وفي» ثم عطف عليهم أم الولد، إلا أنه خصها بزيادة لفظ «كذا»، وأنشأ لها جملة تامة المعنى بحيث يمكن أن تستقلّ عمّا قبلها وذلك بقوله : «وكذا إذا قضى القاضي بجواز بيع أم الولد نفذ عند أبي حنيفة وأبي يوسف، خلافاً لحمد؛ بناءً على أن الإجماع اللاحق يرفع الاختلاف السابق ...».

ويفهم من هذا أن التفصيل الوارد بعد قوله: «وكذا» خاصّ بأم الولد دون المدبر والمكاتب وعبد غيره. أي: أن الإجماع اللاحق حاصل في عدم جواز بيع أم الولد دون تطرّق للمدبر أو غيره. أما المؤلف فقد دمج بين أم الولد والمدبر؛ بل أدرج في عبارته كلاماً توضيحياً ليس له ذكر في (العناية)، وهو ما يتعلق باختلاف الصحابة في بيع المدبر وأم الولد واتفق التابعين على عدم جواز بيعهما !!.

ولا إشكال فيما حكاه من الإجماع على عدم جواز بيع أم الولد، وإنما الإشكال في تشريك المدبر لها في ذلك الإجماع !!.

وليبيان ذلك يقال :

اختلف الصحابة في حكم بيع أم الولد :

- فذهب عمر وعثمان وعلي -في قوله الأول - وعائشة: إلى أنه لا يجوز بيعها.
  - وذهب أبو بكر وعلي -في القول الذي رجع إليه- وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن قيس وأبو موسى الأشعري وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري - ذهبوا إلى جواز بيعها.
- وقد ساق العلماء عدداً من الآثار المسندة في هذا، منها ما يأتي :

١- عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «أما وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها. وهو يستمتع بها. فإذا مات فهي حرة».

أخرجه الإمام مالك بهذا اللفظ، كتاب العتق والولاء، باب عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاق، ٧٧٦/٢ ح ١٤٦٦؛ والبيهقي في سننه الكبرى. مثله، كتاب عتق أمهات الأولاد، باب الرجل يطلأ أمته بالملك، فتلد منه، ٣٤٢/١٠؛ وعبد الرزاق في مصنفه بنحوه، باب بيع أمهات الأولاد، ٢٩٢/٧، ح ١٣٢٢٥؛ وابن أبي شيبة في مصنفه بنحوه، كتاب البيوع والأقضية، باب بيع أمهات الأولاد، ٤٣٧/٦.

٢- عن علي رضي الله عنه أنه قال : «استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد فرأيت أنا وهو: «إذا ولدت أعتقت»، ف قضى به عمر حياته، وعثمان من بعده، فلما وليت الأمر من بعدهما رأيت أن أرقها».

أخرجه ابن أبي شيبة بلفظه في مصنفه، كتاب البيوع والأقضية، باب بيع أمهات الأولاد، ٤٣٦/٦-٤٣٧، ح ١٣٢٢٤؛ وعبد الرزاق في مصنفه بمعناه، باب بيع أمهات الأولاد، ٢٩٢/٧-٢٩٣، ح ١٣٢٢٤؛ والبيهقي في سننه الكبرى بمعناه، كتاب عتق أمهات الأولاد، باب الخلاف في أمهات الأولاد، ٣٤٨/١٠.

- ٣ - عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال في أم الولد : «والله ما هي إلا بمنزلة بعيرك أو شاتك».

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، باب بيع أمهات الأولاد، ٢٩٠/٧، ح ١٣٢١٨.

وبعد اختلاف الصحابة في حكم بيع أم الولد حصل إجماع لاحق من التابعين على تحريم بيعها.

وقد ورد نقل هذا الإجماع في كثير من الكتب، منها ما يأتي :

أصول السرخسي، ٣١٩/١؛ بذل النظر، ص ٥٥١؛ المحصول، ٦٦/٢؛ الإحكام للآمدي، ٣٣٨/١؛

كشف الأسرار للنسفي، ١٨٦/٢؛ كشف الأسرار للبخاري، ٤٥٧/٣-٤٥٨؛ شرح العضد على مختصر

ابن الحاجب، ٤١/٢؛ الإهاج، ٣٧٦/٢؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسوي، ٦٣٧/٢؛ التحرير

لابن الهمام وشرحيه: التقرير والتحجير، ٨٩/٣؛ وتيسير التحرير، ٢٣٢/٣-٢٣٣؛ فتح القدير، ٣٠٢/٧.

كما أن ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) نقل إجماع المسلمين على منع بيعها أثناء الحمل فقال في

(التمهيد) - ١٣٦/٣ - : «وقد أجمع المسلمون على منع بيع أم الولد ما دامت حاملاً من سيدها، ثم

اختلفوا في بيعها بعد وضعها حملها».

وقريب من هذا قال ابن حزم في (مراتب الإجماع)، ص ١٦٣.

هذا ما يتعلق بالإجماع على منع بيع أم الولد.

أما ما يتعلق ببيع المدبر، فبالتابع لبعض كتب الإجماع والفقه وأصوله لم أجد من وافق المؤلف في نقل

إجماع التابعين أو غيرهم على منع بيعه !!.

بل إن كثيراً من كتب الفقه حافلة بذكر الخلاف في بيعه، سواء كان بين التابعين أنفسهم أم غيرهم.

ومن هذه الكتب - على سبيل التمثيل - : مراتب الإجماع لابن حزم، ص ١٦٣؛ المغني لابن قدامة،

٤٢٠/١٤؛ العناية، ٢١/٥.

ونظراً لعدم مطابقة ذلك للواقع، فلعل ما ذكره المؤلف إنما هو لفرض مسألة للتمثيل، وليس لإثبات

إجماع حقيقي، ولا سيما أن عبارته محتملة وليست صريحة في إثبات إجماع حقيقي أو افتراضي.

وهذا يسلم كلام المؤلف من الإشكال - والله أعلم -.

وللتوسع - في حكم بيع المدبر وخلاف العلماء فيه - انظر أيضاً :

مختصر اختلاف العلماء للحصائص، ١٨٣/٣-١٨٤؛ المبسوط، ١٧٩/٧-١٨٠؛ المقدمات

المهديات، ١٨٨/٣-١٩١؛ تحفة الفقهاء، ٧٨/٢؛ شرحها: بدائع الصنائع، ١٢٠/٤-١٢١؛ الهداية

وشرحها : فتح القدير، ٢٠/٥-٢٣؛ بداية المجتهد، ٦١٧/٢؛ روضة الطالبين، ٤٥٢/٨؛ كفاية الأخيار

في حل غاية الاختصار، ص ٧٦١-٧٦٢؛ درر الحكام في شرح غرر الأحكام، ١٨/٢؛ الأشباه

والنظائر لابن نجيم، ص ٤١٢؛ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، ٦٦٤/٢؛ التاج والإكليل بشرح

مختصر خليل، ٤٧٦/٨؛ شرح المنهج المنتخب، ص ٦٦٥؛ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ٤٠١/٨؛ شرح -

= انتهى الإرادات، ٢/٦٦٣؛ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، ١/٥٣٢؛ الشرح الكبير ومعه: حاشية الدسوقي عليه، ٤/٣٨٣؛ الدر المختار شرح تنوير الأبصار وحاشية ابن عابدين عليه، ٥/٤٤٤؛ حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب، ٢/٥١٨؛ الباب في شرح الكتاب، ٣/١٢٠؛ الدليل الماهر الناصح شرح المجاز الواضح، ص ٢٧٨.

الأمر الثاني - الذي يحتاج إلى تعليق - : رأي الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في القاعدة : فبالمقارنة أيضاً بين عبارة المؤلف وعبارة (العناية) يلحظ أنهما اتفقا في النقل عن الثلاثة : إذ نقلا عن محمد: أن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق، ونقلا عن الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يرفعه.

كما أنهما ربطا بين رأيهم في القاعدة ورأيهم في نفاذ قضاء القاضي ببيع أم الولد، مما يفهم منه أن رأيهم في القاعدة مُخرَج على رأيهم في نفاذ قضاء القاضي ببيع أم الولد.

وقد صرح بهذا صاحب (التحرير) وتابعه على ذلك صاحب (التقرير والتحجير) - ٣/٨٨-٨٩، (وتيسير التحرير) - ٣/٢٣٢-٢٣٣، كما صرح صاحب التيسير بأن الذي خَرَج رأيهم في القاعدة هو الحلواني شيخ السرخسي، ونص كلام (التحرير) - المطبوع في ضمنهما - : «أكثر الحنفية ... لا يشترطون لحجسته [أي الإجماع] انتفاء سبق خلاف مستقر.

• وخَرَج عن أبي حنيفة : اشتراطه.

• ونفيه عن محمد.

• وعن أبي يوسف كل [أي كل من اشتراطه ونفيه].

من القضاء بيع أمهات الأولاد المختلف للصحابة، المجمع للتابعين على أحد قوليهما...».

إذا علم هذا - وهو أن رأي الثلاثة في القاعدة مُخرَج على رأيهم في نفاذ قضاء القاضي ببيع أمهات الأولاد - فليعلم أن رأيهم المُخرَج ليس موضع وفاق بين الحنفية، وكذلك النقل عنهم في المسألة المُخرَج عليها (وهي حكم نفاذ قضاء القاضي ببيع أمهات الأولاد) ليس كله موضع وفاق:

□ فنقل كثير منهم عن أبي حنيفة:

• أنه يرى نفاذ قضاء القاضي ببيع أم الولد.

ومن نقل ذلك عنه أصحاب الكتب الآتية : الغنية في الأصول، ص ٣٧؛ أصول الحصائص (باب الإجماع

فقط)، ص ٢٠٨؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٣/٤٥٧-٤٥٨؛ أصول السرخسي،

١/٣١٩؛ ميزان الأصول، ٢/٧٣١؛ بدائع الصنائع، ٧/١٥؛ تبين الحقائق، ٤/١٩٠؛

كشف الأسرار للنسفي، ٢/١٨٦؛ التحرير وشرحه : التقرير والتحجير، ٣/٨٩؛ وتيسير

التحرير، ٣/٢٣٢-٢٣٣؛ فتح القدير، ٧/٣٠٢؛ فواتح الرحموت، ٢/٢٢٧.



- وهؤلاء وإن اتفقوا على نقل رأيه في المسألة المذكورة إلا أنهم اختلفوا فيما يخرج عليه :  
 - فمنهم من خرّج عليه : أنه يشترط للإجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق. أي أن «الإجماع اللاحق لا يرفع الخلاف السابق». (وهذا اللفظ هو الذي اختاره المؤلف للقاعدة)  
 - وأكثرهم ردوا هذا التحريج وقالوا : ليس في منع أبي حنيفة فسخ قضاء القاضي بيع أمهات الأولاد دلالة على أنه كان يرى أن الإجماع اللاحق لا يرفع الخلاف السابق؛ بل يلزم أن يكون الإجماع اللاحق رافعا للخلاف السابق؛ «للدليل الذي دلّ على أن إجماع أهل كل عصر إجماع معتبر. وإنما ينفذ قضاء القاضي بجواز بيعها لشبهة الاختلاف في أن مثل هذا هل يكون إجماعاً؟ فعلى اعتبار هذه الشبهة يكون قضاؤه في مجتهد فيه؛ فلهذا نفذه أبو حنيفة رحمه الله» -قاله السرخسي، ٣١٩/١-.  
 وقد نقل المؤلف نحو هذا التأويل عن النسفي وزاد عليه من غيره - كما سيأتي، ص ٢٣٣ (ل ٣/ب)-.

• وهناك قول آخر منقول عن الإمام أبي حنيفة، وهو عدم نفاذ قضاء القاضي بيع أم الولد، فقد جاء في الموضع السابق من (التحريم) : «والأظهر لا ينفذ عندهم» (أي عند الثلاثة). وقد بين الشارح أن من مصادر هذا النقل عبارة مذكورة في (تقويم الأدلة) للدبوسي ١١١/١- ونصّها : «وقد روى محمد بن الحسن عنهم جميعاً أن القاضي إذا قضى بيع أم الولد لم يجز». ومن يعم النظر في هذه العبارة لا يجد فيها دلالة على ما ذكره صاحب (التحريم)؛ لأن «كلامنا في النفاذ لا الجواز، وكم من تصرف غير جائز لكنه بعد الوقوع ينفذ». كذا في (تيسير التحرير)، ٢٣٣/٣.

وكما اختلف النقل عن الإمام أبي حنيفة اختلف أيضاً عن محمد وأبي يوسف :  
 □ أما محمد :

فإن الذين نقلوا رأي أبي حنيفة الأول نقلوا عن محمد أنه يرى عدم نفاذ قضاء القاضي بيع أم الولد، وربطوا هذا بمسألة الإجماع بعد الخلاف، وقالوا : إنه لا يشترط للإجماع اللاحق عدم الخلاف السابق.

بل إن الجصاص نقل -في باب الإجماع من أصوله، ص ٢٠٨- عن محمد : التصريح بالأخذ بالإجماع حتى لو تقدّمه خلاف، ونص كلامه : «قال محمد بن الحسن - في قاضي حكم بجواز بيع أم الولد بعد موت مولاها - : إني أبطل قضاءه؛ لأن الصحابة كانت اختلفت فيه. ثم أجمع بعد ذلك قضاة المسلمين وفقهاؤهم في جميع الأمصار إلى يومنا هذا ... وقال محمد : « فكل أمر اختلف فيه أصحاب محمد ﷺ ثم أجمع التابعون من بعدهم جميعاً على قول بعضهم دون بعض»

- وثرك قول الآخر فلم يعمل به أحدٌ إلى يومنا هذا، فعمل به عامل اليوم وقضى به : فليس ينبغي لقاضي ولي هذا أن يميزه، ولكن يردّه ويستقبل فيه القضاء بما أجمع عليه المسلمون».

• وهناك قول آخر نقله صاحب (التحرير) - أيضاً - عن محمد، وهو أن القاضي إذا قضى ببيع أم الولد «يتوقف [أي نفاذ قضائه] على إمضاء قاضٍ آخر». قال الشارحان : « إن أمضاه نفذ وإلا بطل».

وقد وجّه هذا القول «بأن الإجماع ... [المسبوق] بخلاف : مختلف في كونه إجماعاً، ففيه شبهة ...، فكذا في متعلقه، وهو ذلك الحكم المجمع عليه، فكان القضاء به نافذاً ؛ لأنه غير مخالف للإجماع القطعي» - قاله ابن عابدين في (رد المحتار)، ٤٥٧/٥؛ وانظر : التحرير مع التقرير والتحجير، ٨٩/٣، ومع تيسير التحرير، ٢٣٣/٣-.

□ أمّا أبو يوسف: فقد نُقل عنه قولان أيضاً :

• الأول : ينفذ قضاء القاضي ببيع أم الولد. وهذا موافق للقول الأول لأبي حنيفة. وينبني على هذا أن الإجماع اللاحق لا يرفع الخلاف السابق. ومن الكتب التي نقلت ذلك عنه : أصول السرخسي، ٣١٩/١ بدائع الصنائع، ١٥/٧؛ تبين الحقائق، ١٩٠/٤؛ كشف الأسرار للبخاري، ٤٥٧/٣؛ التحرير وشرحه : التقرير والتحجير، ٨٩/٣؛ وتيسير التحرير، ٢٣٣/٣؛ فواتح الرحموت، ٢٢٧/٢.

• الثاني : لا ينفذ قضاؤه. وهذا موافق للقول الأول لمحمد. وينبني على هذا أن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق. والكتب التي نقلت عنه القول الأول نقلت عنه هذا القول أيضاً إلا (أصول السرخسي)، ويضاف إليها: ميزان الأصول، ٧٣١/٢.

والحاصل مما سبق : أن للحنفية ثلاثة أقوال في نفاذ قضاء القاضي ببيع أم الولد:

الأول : ينفذ قضاؤه، وهذا القول المشهور عن الإمام أبي حنيفة وهو قول لأبي يوسف ويتخرج عليه ظاهراً : أن الإجماع اللاحق لا يرفع الاختلاف السابق.

وهذا القول المخرّج لم يرتضه أكثر الحنفية، وأولوا رأيهما في أم الولد بما معناه : أن نفاذ قضاء القاضي ببيعها، وإن كان لا يجوز - كما نقل ذلك محمد عنهما - لمخالفته الإجماع، إلا أن هذا الإجماع لا يقوى على نقض قضاء القاضي بما يخالفه؛ لأنه ليس بإجماع قطعي؛ بل هو موضع خلاف، مما يورث الشبهة فيه عند القائلين به، ويجعل القضاء به موضع اجتهاد، فلا ينقض.

الثاني : لا ينفذ قضاؤه، وهذا المشهور عن محمد، وهو قول لأبي يوسف. ويتخرج عليه أن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق؛ بل ورد عن محمد التصريح بهذا القول المخرّج.

الثالث : يتوقف نفاذ قضائه على إمضاء قاضٍ آخر، فإن أمضاه نفذ وإلا بطل.

ولكن 'صرح' حافظ الدين النسفي<sup>(٢)</sup> في كتابه المسمى (المنار)<sup>(٣)</sup> بقوله :

- وهذا قول لمحمد وقد تأولوا هذا بنحو ما تأولوا به القول الأول.
- ويلحظ من تأويلهم للقول الأول والثالث أن الراجح عندهم أن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق، وهذا ما انتهى إليه المؤلف في نهاية القاعدة؛ بل صرح بذلك عدد من علمائهم:
- يقول الجصاص - في باب الإجماع من أصوله، ص ٢٠٧-٢٠٨ -: «وقال أصحابنا : إجماع أهل العصر الثاني حجة لا يسع من بعدهم خلافة».
- ويقول السرخسي - في أصوله، ١/ ٣٢٠ -: «والأوجه عندي أن هذا إجماع عند أصحابنا جميعاً».
- ويقول النسفي - في كشف الأسرار ، ٢/ ١٨٦ -: «وقيل يشترط للإجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق عند أبي حنيفة. وليس كذلك في الصحيح؛ بل هذا إجماع عند أصحابنا...».
- هذا والله أعلم -.

(١) في (ب) و(د) : «ولكنه».

(٢) النسفي: هو عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ) اشتهر بالفقه وأصوله والتفسير وغيرها.

من تصانيفه: كنز الدقائق، والوافي وشرحه : الكافي، والمستصفي شرح منظومة عمر النسفي، ومختصره: المصفي، والمستصفي من المستوفى (أو المنافع شرح النافع) وجميعها في الفقه، وله : المنار وشرحه كشف الأسرار، وشرح المنتخب في أصول المذهب للأخسيكي، وله : مدارك التزويل وحقائق التأويل. انظر: الجواهر المضية، ٢/ ٢٩٥، رقم ٦٩٢؛ تاج التراجم، ص ١١١-١١٢، رقم ١٢٦؛ مفتاح السعادة، ٢/ ١٦٧-١٦٨؛ الطبقات السنية، ٤/ ١٥٤-١٥٥، رقم ١٠٣٧؛ كشف الظنون، ٢/ ١٦٤٠-١٦٤١، ١٨٢٣-١٨٢٧، ١٨٦٧-١٨٦٨، ١٩٩٧.

(٣) المنار : وتما اسم : «منار الأنوار»، ألفه عبد الله بن أحمد النسفي - الآنف ذكره - وهو كتاب مختصر في أصول الفقه على طريقة الفقهاء. واختصره مؤلفه من أصول الفخر البزدوي (ت ٤٨٢هـ) وأصول السرخسي (ت ٤٨٣هـ).

وقد شرحه مؤلفه في كتاب سماه : (كشف الأسرار في شرح المنار).

وله شروح أخرى كثيرة، ذكر منها صاحب (كشف الظنون) قرابة ثلاثين شرحاً.

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات:

من أقدمها : طبعة حجرية في الهند، عام ١٢٨٧هـ ومعه تقييدات كثيرة لعبد الغفار بن قاضي بن بنامين. وليس فيها معلومات نشر أخرى.

«و قيل<sup>١</sup> : يشترط للإجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق عند أبي حنيفة. وليس كذلك في الصحيح»<sup>(٢)</sup>، فيلزم ارتفاع الاختلاف السابق بالإجماع اللاحق عنده أيضاً<sup>٤</sup>. فلا [تبقى]<sup>٥</sup> المسألة - في عدم جواز بيعهما - اجتهدية، مع أنه إذا قضى القاضي بمجوازه ينفذ عندهما على ما صرحوا به.

وأجيب عنه<sup>(٦)</sup> : بأن نفوذ حكم القاضي لا يدل على أن ذلك الاختلاف السابق منع<sup>٧</sup> انعقاد الإجماع اللاحق.

وتقريره : أن كثيراً من العلماء [ذهبوا]<sup>٨</sup> على<sup>(٩)</sup>

- ومن أحدثها : طبعة دار الكتب العلمية بيروت، عام ١٤٠٦ هـ، وذلك في ضمن شرح المصنف على المنار (كشف الأسرار).

انظر - بالإضافة إلى المصادر المذكورة في الهامش السابقة- : كشف الأسرار في شرح المنار، ٤/١-٥؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٦٦٦؛ الدليل الجامع إلى كتب أصول الفقه المطبوعة باللغة العربية، ص ٢٤٠، ٣٢٥، ٢٧٠.

(١) «و» : ساقطة من (ب) و(د).

(٢) في (د) : «قبل».

(٣) المنار (في ضمن شرحه : نور الأنوار)، ١٨٦/٣-١٨٧.

(٤) نهاية ٢/ب من (ب).

(٥) في (أ) : «يقي». والأفصح ما تم إثباته من (ب) و(ج) و(د).

(٦) أي: أجيب عن الاستدلال بقول الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف بنفاذ قضاء القاضي إذا قضى ببيع أم الولد.

(٧) في (ب) : «منع»، وفي (ج) : «مع أن».

(٨) في (أ) و(ب) : «وهو»، وفي (د) : «فهو». والصحيح ما تم إثباته من (ج) و(هـ) و(و).

(٩) هكذا في جميع النسخ. والسياق يقتضي أن يكون معنى (على) : انتهاء الغاية، أي: أن الذي انتهى إليه رأي كثير من العلماء هو أن الاختلاف السابق يمنع الإجماع اللاحق، والذي يدل على هذا المعنى حقيقة هو حرف (إلى)، أما (على) فقد ذكر صاحب (الجنى الداني) ثمانية معانٍ لها وليس من بينها: انتهاء الغاية، ولكن إذا لم يكن هذا المعنى من معاني (على) فهل يصح أن يقال: إن (على) نابت مناب (إلى) بناء على قولهم : «ينوب بعض حروف الجر عن بعض»؟

أنَّ الاختلاف السابق يمنع الإجماع<sup>٢</sup> اللاحق<sup>٣</sup>. وهذا يورث الشبهة عند من جعله إجماعاً، حتى لا يكفر جاحده، ولا يضلّل، وإذا كان كذلك<sup>٤</sup> ينفذ قضاء القاضي فيه؛ لأنه ليس بمخالف للإجماع<sup>٥</sup> القطعي؛ بل<sup>٦</sup> مخالف للإجماع المختلف فيه، فكان هذا القضاء<sup>٧</sup> في مجتهد فيه، فينفذ<sup>٨</sup>.

هذه المقولة لم يرتضها على إطلاقها صاحب (مغني اللبيب)، حيث علّق عليها بقوله : «وهذا .. مما يتداولونه ويستدلون به. وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم ينوب ...».

وكذلك فعل صاحب (النحو الوافي) إلا أنه فصل وذكر في المسألة قولين - واختار الثاني منها - : أحدهما : ليس لحرف الجرّ إلا معنى واحد أصلي يؤديه على سبيل الحقيقة، فإن أدى معنى غيره فهذه التأدية إما مجازية، أو تضمينية.

والثاني : ليس لحرف الجر معنى واحد فقط؛ بل متى اشتهر معناه، وشاعت دلالاته وأصبح متبادراً إلى ذهن السامع كان المعنى حقيقةً والدلالة أصيلة.

انظر : الجني الداني في حروف المعاني، ص ٣٨٥-٣٩٠، ٤٧٠-٤٨٠؛ مغني اللبيب، ص ٤٠٤-٤٠٥؛ أوضح المسالك وشرحه: ضياء المسالك، ٢/ ٢٩٠-٢٩١، ٢٩٥؛ النحو الوافي، ٢/ ٥٣٧-٥٤٣.

(١) «أن» : ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) : «الاجتماع».

(٣) وقد سبق بيان من ذهب إلى هذا القول، ص ٢٢٤.

(٤) في (د) : «لذلك».

(٥) في (ب) و(د) : «للإجماع».

(٦) في (ج) زيادة : «هو».

(٧) في (د) : «كقضاء».

(٨) انظر: باب الإجماع من أصول الحصائص، ص ٢٠٨-٢٠٩؛ أصول البزدوي وشرحه: كشف

الأسرار، ٣/ ٤٥٨؛ أصول السرخسي، ١/ ٣٢٠، كشف الأسرار للنسفي، ٢/ ١٨٦؛

التقرير والتحجير، ٣/ ٨٩؛ تيسير التحرير، ٣/ ٢٣٣؛ فوائح الرحموت، ٢/ ٢٢٧؛ قمر

الأقمار، ٢/ ١٠٥.

ومن أراد التفصيل [فليرجع إلى] <sup>١</sup> كتب الأصول <sup>(٢)</sup> في باب : (الإجماع).



<sup>(١)</sup> في (أ) و(جـ): «فليراجع إلى»، وفي (ب): «فليرجع إلى»، وفي (د): «فليراجع إلى» (مع وضع علامة على (إلى) يحتمل أن المراد بها كونها مطموسة). والصحيح ما في (ب) وما في (د) بطمس (إلى). ولتوضيح ذلك يقال : إن الفعل في (ب) (وهو : فليرجع): فعل لازم؛ لعدم إمكان اتصاله بـ (هـاء) ضمير غير المصدر، والفعل اللازم يمكن أن يتعدى بالجار، فناسب أن يؤتى بـ «إلى» بعده. كما أن الفعل في (د) (وهو : فليراجع) فعل متعدٍ لإمكان اتصاله بـ (هـاء) ضمير غير المصدر، وكما هو معلوم فإن المتعدي: «هو الذي ينصب بنفسه مفعولاً أو اثنين أو ثلاثة من غير مساعدة حرف جرٍ أو غيره» - قاله في النحو الوافي، ١٥٠/٢ - وبناء على هذا ناسب حذف حرف الجر بعده. أما إثبات حرف الجر بعده - كما هو الحال في (أ) و(جـ) - فلا معنى له! كما أنه لا يمكن أن يكون زائداً؛ لأن حروف الجر التي تستعمل زائدة هي أربعة فقط: وهي من والباء والسلام والكاف. و(إلى) ليست من بينها!!

ولكون ما في (ب) و(د) صحيحاً لا إشكال فيه، دون غيرهما : اكتفيت بإثبات ما في إحداهما في الصلب. انظر ما يتعلق بالفعل اللازم والمتعدي في: أوضح المسالك وشرحه : ضياء السالك، ٩١/٢-٩٤؛ وعدة السالك، ١٧٥/٢-١٨٣. وما يتعلق بحروف الجر الزائدة في : ضياء السالك، ٢٦٨/٢.

<sup>(٢)</sup> وقد سبق ذكر طائفة من هذه الكتب عند توثيق القاعدة في نهاية هامش (١) من ص ٢٢٤.

## [ القاعدة الرابعة ]

## أجزاء العوض [تنقسم] على أجزاء المعوض، وأجزاء الشرط لا [تنقسم] على أجزاء المشروط<sup>(١)</sup>:

(١) في (أ) و(جـ) و(د) : «ينقسم». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٢) معنى القاعدة :

العوض في اللغة مشتق من «عوض»، والعين والواو والضاد - كما يقول ابن فارس - : «كلمتان صحيحتان : إحداهما : تدل على بدل للشيء، والأخرى على زمان». والعوض هنا من المعنى الأول. وفي الاصطلاح : عرفه القونوي بأنه : «ما يعطى في مقابلة العمل». أما الشرط فهو في اللغة : «إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه ... [والجمع] : شروط ...» - قاله في القاموس المحيط -.

وفي الاصطلاح : عرفه القرافي بأنه : «الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، ولا يشتمل على شيء من المناسبة في ذاته؛ بل في غيره». وقد ذكر العلماء أن للشرط أربعة أقسام باعتبار إدراك العلاقة مع المشروط :

الأول : الشرعي، كاشتراط الطهارة لصحة الصلاة.

الثاني : العقلي، كاشتراط العلم للإرادة.

الثالث : العادي، كاشتراط الغذاء للحيوان.

الرابع : اللغوي، كاشتراط الدخول للطلاق في نحو : إن دخلت الدار فأنت طالق.

وبالمقارنة بين التعريف الاصطلاحي للشرط وبين أمثلة أنواعه الأربعة يلحظ أن التعريف منطبق على الأمثلة الثلاثة الأولى دون الرابع؛ لأنه كما يلزم من عدم الدخول عدم الطلاق، أيضًا يلزم من وجود الدخول وجود الطلاق لذاته. وهذه حقيقة السبب لا الشرط.

لهذا عدّ عدد من العلماء الشروط اللغوية من قبيل الأسباب.

وحديث المؤلف في القاعدة إنما هو عن النوع الأخير وهو الشرط اللغوي، وهو الذي حصل فيه ارتباط الشرط بالمشروط من جهة واضع اللغة.

إذا علم هذا فالمعنى الإجمالي للقاعدة :

هو أن الإنسان إذا طلب من غيره شيئاً ما، وحدّد له جزءاً بدل هذا الشيء، فحقّق طلبه كلّهُ : استحقّ جميع البدل. ولو حقّق جزءاً منه استحقّ جزءاً من البدل يناسب ما حقّقهُ.

- هذا إذا كان على سبيل المعاوضة، ومن علامته : تعليق الجزاء بالباء، «لأن حرف الباء يصحب الأعراض»- قاله السرخسي - ومثاله : لو قالت : طلقني ثلاثاً بالف. فإن طلقها ثلاثاً استحق الألف، وإن طلقها اثنتان استحق ثلثي الألف، وإن طلقها واحدة استحق ثلثه.

أما إذا كان على سبيل الاشتراط فإن الآخر لا يستحق المشروط إلا إذا أتى بالشرط كاملاً؛ لأن الأول ما التزم المشروط (أي الجزاء) إلا عقب إتيان الثاني بالشرط كاملاً، فلو أتى الثاني بجزء من الشرط فإنه لا يُعطى جزءاً من المشروط؛ لأنه لو أعطى جزءاً من المشروط للزم تقدّم جزء من المشروط على تمام الشرط، لا كونه عقبه.

فلا يتحقق كون الشرط اللغوي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم، ولا كون الجزاء لا يثبت إلا باعتبار الشرط جملة !! ودفعاً لهذا قالوا : «أجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط». ومثال ذلك لو قال : إن دخلت بيتهم وأكلت من طعامهم فأنت طالق طلقين. فدخلت ولم تأكل، أو العكس: فلا تنقسم أجزاء الشرط على أجزاء المشروط بإيقاع طلاق واحدة؛ بل لا بد من حصول جزئي الشرط معاً (وهما الدخول والأكل) ليرتب على ذلك جزءاً المشروط معاً (وهما الطلقتان)، لأن أجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط.

ولتوثيق ما سبق: فإن معنى العوض لغة مستفاد من المقاييس في اللغة، مادة «عوض»، ص ٧٢١؛ وانظر: القاموس المحيط، مادة «عوض»، ص ٨٣٦؛ المعجم الوسيط، مادة «عاض»، ٧٣٧/٢. ومعناه اصطلاحاً من أنيس الفقهاء، ص ١٠٢؛ وانظر طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، ص ٢٩٦. ومعنى الشرط لغة مستفاد من القاموس المحيط، مادة «شرط»، ص ٨٦٩؛ وانظر: المقاييس في اللغة، مادة «شرط»، ص ٥٥٥.

واصطلاحاً من : أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي، ٦٢/١.

وانظر أنواع الشرط وكون الشرط اللغوي من قبيل الأسباب في : شرح تنقيح الفصول، ص ٨٥؛ نفائس الأصول، ق ٢، ج ٤، ص ١٤٢٢؛ أنوار البروق ومعه إدرار الشروق وتهذيب الفروق، ٦٠/١-٦٢؛ الإبهاج، ١٥٨/٢؛ البحر المحيط، ٣٠٩/١-٣١٠؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ص ١٦٢-١٦٣؛ الفروق في مسائل الحكم، ٦٢٥/١؛ إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، ٢٢٦/٢-٢٢٨.

أما توثيق القاعدة :

فقد وردت بهذا اللفظ في : قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١١٦، قاعدة ٧٥ و ٧٦، ولكن بتقدم الشق الثاني على الأول.



ولذا : إذا طلبت طلاقات ثلاثاً بألف، فطلقها واحدة : يجب ثلث الألف؛ لأن الألف<sup>٢</sup> عوض عن طلاقات ثلاث، فينقسم<sup>(٣)</sup>.

= كما ورد الشق الأول منها في : مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤٤؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٧/أ؛ منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق، ص ٣١٠ - علماً بأنهما أوردتا الشق الثاني من القاعدة في أثناء شرحهما لقاعدة الخادمي -؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/١٨٤، وانظر فيه ٣/٣٦٠. وأيضاً ورد الشق الثاني منها في : قواعد الفقه، لعميم الإحسان المجددي، ص ٨٥، قاعدة ١٥٣ - ولفظه : «الشرط يقابل المشروط جملة»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، فقد ذكرها بلفظين :

الأول : «المعلق بالشرط لا يتول إلا عند كماله»، وذلك ص ١٥٦، وأحالتها إلى شرح الجامع الكبير للآسيباني، ل ٥٤/ب.

الثاني : «المعلق بالشرط لا يثبت حكمه في بعض المحل بوجود بعض الشرط»، وذلك ص ٤٩٥، وأحالتها إلى التحرير، ٥/٢١٧.

يضاف إلى هذا أن القاعدة وردت - بشقيها أو بأحدهما - في كثير من كتب الفقه الحنفي، من ذلك:

شرح السير الكبير، ٢/٥٨٤-٥٨٥؛ المبسوط، ٦/١٧٤، ٧/١٤٦، ٢٠٦، ٢١/٤٢ - كما ذكره السرخسي عرضاً في مقام التعليل في أصوله، ١/٢٢٢؛ الهداية وشرحها: العناية وفتح القدير، ٤/٢٢٦-٢٢٧؛ وانظر العناية أيضاً، ٩/٤٥، ٧٣؛ الاختيار لتعليل المختار، ٣/١٥٩؛ المصنف مختصر المستصفي شرح منظومة النسفي، ل ٣٥/أ - وقد أضاف (اتفاقاً) إلى شطري القاعدة، ولعله يقصد: عند الحنفية -؛ درر الأحكام شرع غرر الأحكام، ١/٣٩١، ٢/١٢٧، ٢٢٣، ٣٠٦؛ البحر الرائق، ٤/٨٧-٨٨؛ رد المختار على الدر المختار، ٥/٩٩؛ الباب في شرح الكتاب، ٣/٦٦. والشق الأول من هذه القاعدة أعاده المؤلف في باب العين بلفظ: «العوض يوزع على المعوض أجزاء»، وذلك ص ٨٦٦ (ل ٦٩/ب)، قاعدة ١٧١. كما أعاد الشق الثاني منها في باب الشين بلفظ: «الشرط يقابل الشروط جملة ولا يقابله أجزاء»، وذلك ص ٧٦٧، (ل ٥٨/أ)، قاعدة ١٤٥.

(١) نهاية ٣/أ من (ب).

(٢) نهاية ٣/ب من (أ).

(٣) وردت هذه المسألة في : قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١١٦؛ بالإضافة إلى كتب الفقه الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة سوى كتابي السرخسي، وهما (شرح السير) و(المبسوط)، علماً بأنه جاء في الأول مسألة أخرى وهي : ما لو وادع المسلمون حربياً «ثلاث سنين، كل سنة بألف دينار، وقبض المال كله، ثم أراد الإمام نقض المواعدة بعد مضي سنة : فإنه يرد عليهم الثلاثين».

وإن طلبت ثلاثاً على ألف، فطلقها واحدة : وقعت رجعيةً مجائناً عند أبي حنيفة، فإنه جعل كلمة (على) للشرط، فالانقسام ممنوع<sup>(١)</sup>، حتى لو علق الثلاث بشيئين، مثل أن يقول : إن كلمت زيداً وعمراً فأنت طالق ثلاثاً : لا يقع [بتكليمها]<sup>٢</sup> زيداً، ما لم [تكلم]<sup>٣</sup> عمراً.

ولو قُسمت أجزاء الشرط على أجزاء المشروط لوقعت طلقتان على طريق الانقسام، باعتبار النصف كاملاً فيما لا [يقبل]<sup>٤</sup> التقسيم.

= وانظر -بالإضافة إلى تلك الكتب-: مختصر الطحاوي، ص ٢٠٢؛ الكتاب للقُدوري وشرحه: الباب، ٦٦/٣.

علماً بأن هذه المسألة حصل فيها خلاف بين باقي المذاهب الأربعة مما قد يُستشف منه الخلاف في القاعدة:  
- فجاء في (التاج والإكليل لمختصر خليل)، ٢٩٨/٥: «... إذا قالت : طلقني ثلاثاً بألف. فطلق واحدة : استحق الألف على المنصوص»، وزاد الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير، ٣٥٩/٢: «أي عند ابن المواز. وفي (المدونة) : أنه لا يلزمها الألف إلا إذا طلق ثلاثاً...».  
- وجاء في (روضة الطالبين)، ٧١٦/٥ : «قالت : طلقني ثلاثاً بألف، أو على ألف، أو ولك علي ألف، أو إن طلقني ثلاثاً فلك علي ألف. فطلقها واحدة: ففيه أربعة أوجه. الصحيح أنه يقع طلقة بثلاث الألف»؛ وانظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ٢٧٤-٢٧٥.  
- وجاء في مختصر الخرقى، ص ١٨٤: «وإذا قالت له : طلقني ثلاثاً بألف، فطلقها واحدة: لم يكن له شيء، ولزمتها تطليقة»؛ وانظر : المغني لابن قدامة، ٢٩٧/١٠.

ويبدو من هذه النقول : أنها حُدّت ألفاً عوضاً عن ثلاث تطليقات، إلا أنه حَقّق لها جزءاً من المقوّض بتطليقه لها طلقة واحدة فلم يستحق جزءاً من العوض إلا على القول الصحيح عند الشافعية خلافاً للمالكية والحنابلة، وهذا قد يُستأنس به في القول بأن (أجزاء العوض تنقسم على أجزاء العوض على الصحيح عند الشافعية) وفقاً للحنفية -والله أعلم-.

<sup>(١)</sup> وردت هذه المسألة في أكثر الكتب الآتية ذكرها عند توثيق القاعدة، مثل: الهداية وشرحها: العناية وفتح القدير؛ الاختيار لتعليل المختار؛ قواعد الفقه لابن نجيم؛ شرح العلامي لقواعد الخادمي؛ منافع الدقائق.

<sup>(٢)</sup> في (أ) و(ج) : «بتكلمها». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

<sup>(٣)</sup> في (أ) و(ج) : «يتكلم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

<sup>(٤)</sup> في (أ) و(ج) : «تقبل». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

## [ القاعدة الخامسة ]

إجماع المسلمين حجة، يُخصُّ بها الأثر، ويُترك القياس  
والنظر<sup>(١)</sup> :

(١) قد يتبادر للذهن أن المراد بالإجماع في هذه القاعدة هو الدليل الثالث من الأدلة المتفق عليها والذي عرفوه بأنه: «اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة محمد ﷺ في عصرٍ على أي أمر كان».

ولكن بالتأمل في نص القاعدة، وشرح المؤلف لها، والسياق الذي وردت فيه القاعدة - أومثالها فقط - في موضع آخر من كتاب المؤلف، وفي عدد من كتب الفقه الحنفي : يُلاحظ وجود عددٍ من القرائن التي تصرف هذا اللفظ إلى معنى آخر، وهو ما تعارف عليه المسلمون، ويدخل فيهم المجتهدون، لا ما اتفقت عليه كلمة المجتهدين، أي : العرف المردود إلى الإجماع التقريري العملي، لا الإجماع القولي الصريح.

وأول هذه القرائن : أنه أضاف الإجماع إلى المسلمين، والإجماع الاصطلاحي إنما هو اتفاق المجتهدين خاصة دون باقي المسلمين. وإنما يكون توافق غيرهم معتدًا به فيما يُسمى بالعرف؛ لهذا فإن كثيرًا ممن عرفوا العرف ذكروا أنه: ما استقر في النفوس وتلقته الطبائع السليمة بالقبول، أو ما اعتاده الناس، أو أكثرهم ... إلخ أي سواء كانوا مجتهدين أم عامة. وهذا من أبرز الفروق بين الإجماع والعرف.

وثانيها : أن المؤلف عند شرحه للقاعدة مثل لها بمثالٍ قدّم فيه العرف على القياس، ثم قال في آخر شرح القاعدة:- «... وترك هذا القياس بإجماع المسلمين. وهذا مراد القوم مما قالوا: الثابت بالعرف قاض على القياس...».

وفي هذه العبارة تصريح بأن (إجماع المسلمين) مرادف (للعرف). فيكون مراده بإجماع المسلمين : أي ما اعتادوه لا ما أجمع عليه مجتهدوهم.

بل إن المؤلف أتمى حديثه عن القاعدة بقوله - عقب العبارة المذكورة-: «وسيجيء زيادة تفصيل في باب شاء إن شاء الله».

وهذا يعني أن ما يُذكر في قاعدة: «الثابت بالعرف قاضٍ على القياس» يعدُّ زيادة تفصيل لهذه القاعدة. وهذا يؤكد أن مراده بإجماع المسلمين أي : ما تعارفوا عليه.

وقالها : أن المؤلف أورد القاعدة بنصّها في موضع آخر في مقام التعليل، ودلّ السياق على أن المراد بإجماع المسلمين : ما تعاملوا به وتعارفوا عليه.

ففي أثناء حديثه عن القاعدة ١٧٠ - ص ٨٣٤ (ل/٦٩ أ) - (وهي: العمل بالظاهر هو الأصل؛ لدفع الضرر عن الناس) أعاد المثال المذكور في هذه القاعدة، والذي مفاده أن تصرفات العبد التجارية المسكوت عنها من قبل السيد في حكم المأفون له بها. ثم علّل ذلك بأمرين، ثانيهما: «لأن الناس تعاملوا -

- ذلك، وإجماع المسلمين حجة، يخص به الأثر، ويترك القياس والنظر - كما ذكر تفصيل ذلك في باب الألف-».

فقد جعل تعامل الناس بالشيء إجماعاً منهم عليه. وهذا يعني أن المراد بإجماعهم : ما تعارفوا عليه لا ما اتفقت عليه كلمة المجتهدين.

ورابعها : أن هذه القاعدة - كما وردت عند المؤلف في مقام التعليل - وردت قبل ذلك في عدد من كتب الفقه الحنفي، وقد دلّ السياق عند الجميع على أن المراد بإجماع المسلمين هو ما تعاملوا به وتعارفوا عليه. ومن عباراتهم - على سبيل التمثيل - : ما جاء في (تبين الحقائق):

«... ووجه الاستحسان أن الناس تعاملوه من غير اشتراط شيء من ذلك، وإجماع المسلمين حجة يخص به الأثر ويترك به القياس».

وقريب من هذا عبارة الكافي شرح الوافي، والدرر شرح الغرر، ونتائج الأفكار، والبحر الرائق. بل بعض العلماء ترك القاعدة واستدل بدليل العرف صراحة.

ومن ذلك ما جاء في (المبسوط) : «... ولكن دليل العرف يرجح جانب الرضا...». أي : رضا السيد عن تصرفات عبده التجارية التي سكت عنها.

وقريب منه قول صاحب (مجمع الأثر) : «ولنا : أن العادة قد جرت بذلك؛ لأجل دفع الضرر عن الناس».

ولعل من أقوى الأدلة على أن المراد بإجماع المسلمين : ما تعارفوا عليه : أنها وردت صراحة بلفظ: «التعامل» ولفظ: «العرف العام» وذلك في (تبين الحقائق)، و(فتح القدير)، وفي رسالة (نشر العرف) لابن عابدين، حيث جاء في (التبيين): «... فإن التعامل به جرى في كل البلاد، ويمثله يترك القياس ويخص الأثر». وجاء في (فتح القدير) : «أن الناس تعاملوا بما من غير نكير، وبه يترك القياس؛ لأن التعامل كالإجماع». وجاء في (نشر العرف) لابن عابدين : «... لتعامل أهل بلدهم، والتعامل حجة، يترك به القياس، ويخص به الأثر». وقال في موضع آخر : «إن العرف العام يصلح خصصاً للأثر، ويترك به القياس»، كما ذكر نحو هذا اللفظ في حاشيته : رد المحتار، والمجدي في قواعده.

ولتوثيق ما سبق : فإن معنى الإجماع الاصطلاحي مأخوذ من جمع الجوامع (مع حاشية البناي، ١٧٦/٢) (ومع حاشية العطار، ٢١٠/٢)؛ وانظر : ميزان الأصول، ٧٠٩/٢؛ روضة الناظر، ٤٣٩/٢؛ كشف الأسرار للبخاري، ٤٢٤/٣؛ شرح مختصر الروضة، ٦/٣؛ التنقيح وشرحيه: التوضيح والتلويح، ٤١/٢؛ نشر البنود على مراقي السعود، ٧٥/٢؛ بحث : تصور وجود الإجماع وتحقيق مذهب الإمام أحمد في ذلك لشيخنا د. أحمد العنقري (ضمن مجلة الشريعة والقانون بجامعة الإمارات، العدد ١٣، ص ٧٥).

- وانظر تعريف العرف في : التعريفات للرحجاني، ص ١٩٣، رقم ٩٦٤؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١١٥-١١٦؛ شرح الكوكب المنير، ٤/٤٤٨-٤٤٩؛ مجموعة رسائل ابن عابدين (رسالة : نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف)، ٢/١١٢؛ أصول الفقه لخلاف، ص ٨٩؛ أصول الفقه لأبي زهرة، ص ٢٧٣، فقرة ٢٦٢؛ العرف والعادة لـ أ.د. أحمد أبو سنة، ص ١٠؛ المدخل الفقهي العام، ٢/٨٤٠، فقرة ٤٨٣؛ العرف وأثره في الشريعة والقانون لشيخنا أ.د. أحمد المبارك، ص ٣١-٣٦؛ العرف والعمل في المذهب المالكي للجدي، ص ٣١-٣٤؛ العرف لولي قوته، ١/٩٣-١٠٤.

وانظر في الفرق بين العرف والإجماع إلى : أصول مذهب الإمام أحمد، ص ٥٨٤؛ العرف لشيخنا أ.د. أحمد المبارك، ص ٥١-٥٢؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة للدكتور البصيلي، ص ١٩٢٣-١٩٢٤؛ العرف لولي قوته ١/١٢٢-١٢٣.

وانظر في كون العرف يمكن أن يُرَدَّ إلى الإجماع العملي التقريري إلى : العرف لـ أ.د. أحمد أبو سنة، ص ٤٠-٤٢؛ العرف لولي قوته، ١/١٣٥-١٣٧.

ومن الكتب التي وردت فيها القاعدة في مقام التعليل:

الكافي شرح الروافي القسم الأخير، ج ٤، ص ١٦٠٨؛ تبیین الحقائق، ٥/٢١٨؛ درر الحکام شرح غرر الأحكام، ٢/٢٨١، ٢٩٧؛ نتائج الأفكار، ٩/٣٠٩؛ البحر الرائق، ٨/١٢٠.

والعبارات الست الأخيرة منقولة من : المبسوط، ٢٥/١٢؛ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، ٢/٤٤٦؛ تبیین الحقائق، ٥/١٣٠؛ فتح القدير، ٦/١٥٨؛ رسائل ابن عابدين، ٢/١١٤، ١٢٢؛ وانظر: رد المحتار، ٩/٨٠؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١٤٠، قاعدة ٤٠٦.

هذا ما يتعلق بمراد المؤلف من (إجماع المسلمين) وتوثيق القاعدة.

وإذا ثبت أن مراده : العرف، فإن القاعدة تتضمن ثلاث مسائل مهمة : وهي حجية العرف، وكونه مخصصاً للأثر، ومقدمًا على القياس.

أما الأولى والثالثة فقد أفرد لهما المؤلف قاعدتين مستقلتين، وهما : «العادة محكمة» و«الثابت بالعرف قاضٍ على القياس»، وذلك ص ٨٢١ (ل/٦٤أ) ق ١٦١، وص ٥٧٩ (ل/٤٠ب) ق ٩٥، فكان اللائق أن يكون الحديث عنهما هناك.

وتبقى -هنا- المسألة الثانية (وهي تخصيص الأثر بالعرف):

هذه المسألة تكلم عنها كثير من الأصوليين في معرض حديثهم عن أدلة التخصيص:

- فمنهم من عدَّ العرف من أدلة التخصيص، كأصحاب الكتب الآتية: التحرير وشرحه: التقرير والتحرير، ١/٢٨٢؛ وتيسير التحرير، ١/٣١٧؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، ١/٣٤٥؛ وقد نسبوا ذلك إلى الحنفية.

- ومنهم من رفضوا ذلك، كأصحاب الكتب الآتية : العدة، ٥٩٣/٢؛ شرح اللمع، ٣٩١/١؛ قواطع الأدلة، ٣٩٢/١-٣٩٣؛ المستصفي، ١١١/٢-١١٢؛ الأحكام (إحكام الأمدي)، ٣٥٨/٢-٣٥٩؛ مختصر المنتهى وشرحه (أي شرح العضد)، ١٥٢/٢؛ شرح الكوكب المنير، ٣٨٧/٣-٣٨٩؛ علماً بأن الأخير نقل قولاً فيه تفصيل.

- وكثير منهم فصلوا في المسألة مع اختلاف بينهم في حقيقة هذا التفصيل، كأصحاب الكتب الآتية : بذل النظر، ص ٢٤٥-٢٤٦؛ المحصول، ٤٥١/١-٤٥٢؛ المسودة، ص ١٢٣-١٢٥؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٢١١-٢١٢؛ معراج المنهاج، ٣٩٣/١-٣٩٤؛ جمع الجوامع وشرح المحلى عليه وحاشية البناني وتقريرات الشربيني، ٣٤/٢-٣٥؛ الإمهاج في شرح المنهاج، ١٨٠/٢-١٨٢؛ تشنيف المسامع بجمع الجوامع، ٧٩٣/٢-٧٩٥؛ نشر البنود على مراقي السعود، ٢٥٢/١؛ إرشاد الفحول، ٥٧٣/١-٥٧٥؛ إتحاف الأنام بتخصيص العام، ص ٢٦٣-٢٦٥.

ولم تكن كتب القواعد الفقهية بمعزل عن الحديث عن هذه المسألة : فانظر منها: قواعد الأحكام لابن عبد السلام، ١٠٧/٢-١١٥؛ أنوار البروق للقرافي، ١٧١/١، الفرق ٢٨؛ وترتيبه، ٢٤١/١-٢٤٦؛ وتقدمه، ١٧٨/١-١٩٢؛ الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ١٥٠/١-١٥٣؛ المنشور، ٣٩٣/٢؛ تقرير القواعد لابن رجب، ٥٥٠/٢-٥٧٠، قاعدة ١٢١ و ١٢٢؛ القواعد للحصني، ٣٦٣/١-٣٩٢؛ مجلة الأحكام الشرعية للقراري، ص ٩٩، مادة ١٢١ و ١٢٢؛ موسوعة القواعد، ٢٥١/٣-٢٥٣؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للبروكي، ص ٢٢١-٢٢٤. كما وردت هذه المسألة كقاعدة في ثلاثة مواضع من كتاب القواعد والضوابط للدكتور الندوي :

الأول والثاني : بلفظ : «اللفظ العام يجوز تخصيصه وتقييده بالعرف»، وقد ذكر ذلك ص ١٧٨، وأحال فيها إلى التحرير، ٦٢٣/١؛ وفي ص ٢٧٩-٢٨٠، وأحال فيها إلى التحرير، ٦٣٢/١. والثالث : بلفظ : «اللفظ إذا كان عاماً يخص بالمعروف، وإذا كان خاصاً لا يخص»، وقد ذكر ذلك ص ٤٩٣، وأحال فيها إلى التحرير، ٧٩٨/١.

يضاف إلى ما سبق أن هناك عدداً من العلماء لهم مؤلفات مستقلة في العرف، أو أفردوا له باباً مطوّلاً مما جعلهم يؤلون هذه المسألة مزيد عناية، ومن هذه المؤلفات : رسالة : نشر العرف في بناء الأحكام على العرف (المطبوعة ضمن رسائل ابن عابدين، ١١٢/٢-١٢٣)؛ العرف والعادة لـ أ.د. أحمد أبو سنة، ص ١١٨-١٣٢؛ المدخل الفقهي العام، ٨٩٣/٢-٩٠٤؛ العرف لشيخنا أ.د. أحمد المسباركي، ص ١٤٣-١٥٨؛ العرف والعمل للحيدري، ص ١٧٢-١٧٦؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة للدكتور البصيلي، ص ٢٠٦٢-٢١١١.

ولذا : إذا قدم رجلٌ مصرّاً، وقال : أنا عبد فلان، فاشترى<sup>١</sup> وباع : لزمه كل شيء من التجارة، أخبر أنه مأذونٌ أولاً.  
فالقياس أن لا يُقبل قوله، ولا يلزم بيعه؛ لأنه إقرار على المولى، والإقرار على الغير لا يكون حجة. وثُركَ هذا القياس بإجماع المسلمين<sup>(٢)</sup>.

= وحيث إن كتاب المؤلف ليس في العرف خاصة، فيكتفى بتلخيص المسألة - من الكتب السابقة - على النحو الآتي:

إن حكم تخصيص العرف للنص العام يختلف باختلاف وقت ورود العرف، ونوعه، ومن صدر عنهم:

• فإن كان وقته في عصر التشريع فهو إما أن يكون لفظياً أو عملياً :

- فإن كان لفظياً فهو يخصص العام باتفاق.

- وإن كان عملياً : فإما أن يكون سابقاً لورود النص العام أو متأخراً عنه :

فإن كان سابقاً له : فإنه لا يُعدُّ محصّناً له عند الجمهور، خلافاً للحنفية.

وإن كان متأخراً عنه، وأقره النبي ﷺ : صحَّ التخصيص به، لكن المخصص في الحقيقة هو تقريره ﷺ له.

وإن لم يُعلم بإقراره فلا يجوز القطع بذلك.

• أما إن كان وقته بعد انتهاء عصر التشريع : فهو أيضاً إما أن يكون لفظياً أو عملياً :

- فإن كان لفظياً فإنه لا يخصّصه، فبعد عصر التشريع إذا تبدل عرف الناس في معاني بعض الألفاظ

الواردة في الكتاب والسنة فلا يُعتدُّ بهذا التبدّل؛ بل يعتدُّ بتلك المعاني والحدود التي كانت هي المفهومة عند الورود.

- وإن كان عملياً : فينظر إلى من صدر عنهم :

فإن كان عاماً حتى صار إجماعاً عملياً: فهو يخصص العام، ولكن المخصص في الحقيقة هو الإجماع العملي.

وإن كان خاصاً (أي صادراً من فئة معينة) : فإنه لا يُعدُّ محصّناً عند الجمهور، خلافاً لبعض مشايخ (بلخ) من الحنفية، - والله أعلم -.

(١) نهاية ٣/ب من (د).

(٢) انظر: الجامع الصغير، ص ٤٦٣؛ الهداية وشرحها: العناية ونتائج الأفكار، ٣٠٩/٩ - ٣١٠؛ الكافي في

شرح الوافي القسم الأخير، ج ٤، ص ١٦٠٧ - ١٦٠٨؛ كثر الدقائق وشرحه: تبين الحقائق وحاشية

الشلبي على الشرح، ٢١٨/٥؛ الغرر وشرحها: الدرر، ٢٨١/٢؛ البحر الرائق، ١٢٠/٨؛ تنوير الأبصار

وشرحه: الدر المختار وعليه رد المختار، ٢٥٢/٩ - ٢٥٣.

وهذا مراد القوم ثم قالوا : «الثابت بالعرف قاضي على القياس»، وسيجي زيادة تفصيل في باب الثاء<sup>(١)</sup> - إن شاء الله تعالى -<sup>(٢)</sup>.



=ويلحظ أن جميع الشروح السابقة - عدا الأول والآخر - اختارت تحرير (الكافي) للمسألة. ومن ذلك ماجاء في الموضع السابق من نتائج الأفكار : «فالأولى ههنا تحرير صاحب (الكافي) فإنه جعل هذه المسألة على وجهين، وذكر لكل واحد منهما وجه قياس ووجه استحسان على وجه الاستقلال، حيث قال : والمسألة على وجهين: أحدهما : أن يخبر أن مولاه أذن له، فيصدق استحساناً، عدلاً كان أو غير عدل. والقياس : أن لا يصدق؛ لأنه مجرد دعوى منه، فلا يصدق إلا بحجة؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام- «البينة على المدعي».

وجه الاستحسان: أن الناس تعاملوا ذلك و«إجماع المسلمين حجة، يخص بها الأثر، ويترك القياس والنظر»؛ ولأن في ذلك ضرورة وبلوى ... وما عمت بليته سقطت قضيته. وثانيهما : أن يسيع ويشترى ولا يخسر بشيء. والقياس فيه : أن لا يثبت الإذن؛ لأن السكوت محتمل. وفي الاستحسان : يثبت؛ لأن الظاهر أنه مأذون ... والعمل بالظاهر هو الأصل في المعاملات؛ دفعاً للشر عن الناس. والقياس : أن يشترط عدالة المُخبر؛ لأن الحجة خير العدل. وفي الاستحسان: لا يشترط للضرورة والبلوى. إلى هنا كلامه. واقتضى أثره : صاحب معراج الدراية ... والإمام الزليعي ...».

(١) نهاية ١/٣ من (ب).

(٢) وذلك ص ٥٧٩ (ل ٤٠/ب)، قاعدة ٩٥.



## [ القاعدة السادسة ]

الاجتهاد لا ينقض بمثله<sup>(١)</sup>:

(١) هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين علمي أصول الفقه والقواعد الفقهية : فهي في الأصل قاعدة أصولية؛ لأنها تتعلق بأحد مباحث أصول الفقه، وهو الاجتهاد. ويمكن أن تدرج ضمن القواعد الفقهية، إذا نُظر إليها من جهة ما تحمله من سمة القاعدة الفقهية، باعتبار أن موضوعها يصلح أن يكون فعل المكلف، وهو القاضي؛ حيث يبحث الفقهاء (في كتاب القضاء): حكم نقض اجتهاده، أم لا ؟.

فمن هذه الجهة بُحث في كتب القواعد الفقهية وحرت مجراها ...

- انظر : القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٤٣٩؛ وانظر : نهاية السؤل، ٣/٣٨٣؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٢٧-٢٨.

ومن الكتب الأصولية التي تطرقت للقاعدة - في أثناء الحديث عن نقض الاجتهاد عمومًا -:

المستصفى، ٢/٣٨٢-٣٨٤؛ التمهيد لأبي الخطاب، ٤/٣٧١؛ المحصول، ٢/٥٢٣؛ روضة الناظر، ٣/١٠١٣-١٠١٥؛ الإحكام للآمدي، ٤/٢٠٩-٢١٠؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد له وحاشية الفتاواني، ٢/٣٠٠؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٤٤١؛ إعلام الموقعين، ١/١١٤؛ الإلهام، ٣/٢٦٥-٢٦٨؛ جمع الجوامع وشرح المحلى وحاشية البناني، ٢/٣٩١؛ تشنيف السامع، ٤/٥٩١-٥٩٤؛ البحر المحيط، ٦/٢٦٦-٢٦٨؛ التحرير وشرحاه : التقرير والتحرير، ٣/٣٣٥؛ وتيسير التحرير، ٤/٢٣٤-٢٣٦؛ شرح الكوكب المنير، ٤/٥٠٣-٥٠٦؛ إرشاد الفحول، ٢/٣٤١؛ الاجتهاد فيما لا نص فيه، ١/٦٦-٧٨.

وقبل الانتهاء من بيان الكتب الأصولية يحسن التنبيه على أن هناك كتابًا أصوليًا أفرد للحديث عن نقض الاجتهاد بشكل عام، وجعل الشق الثاني منه للحديث عن نقض الاجتهاد بالاجتهاد، وهو كتاب: (نقض الاجتهاد) لشيخنا د. أحمد العنقري.

ومن كتب القواعد الفقهية التي تناولت هذه القاعدة :

- رسالة الكرخي في الأصول، ص ١٧١- ونصها عنده: «الأصل أنه إذا مضى بالاجتهاد لا يفسخ باجتهاد مثله، ويفسخ بالنص»؛ أنوار البروق للقرافي، ٢/١٠٣-١٠٦، حيث قال في الفرق ٧٧: «... وبين قاعدة: مسائل الاجتهاد يطل الخلاف فيها ويتعين قول واحد بعد حكم الحاكم»-؛ القواعد للمقري، ٢/٣٧٢، حيث قال في أثناء القاعدة رقم ٣٧٢: «العلم ينقض الظن... وللمالكية في نقض الظن بالظن قولان كالاختصاص بالاجتهاد»؛ وقريب من هذا قول النونريسي في إيضاح المسالك، ص ٦١، -

- رقم ٧: «الظن هل يُنقض بالظن أم لا؟»؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٤٠١/١-٤١٦، وقد بدأ الحديث عنها بقوله: «قاعدة: فيما يُنقض فيه قضاء القاضي وما لا يُنقض»؛ تقرير القواعد لابن رجب، ٣٨/١، حيث جاء في نهاية القاعدة السادسة: «... لتلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ...»، كما فُرع على القاعدة (٦٨)، ١٩/٢ ما يأتي: «ومنها: لو حكم الحاكم في مسألة مختلف فيها بما يرى أن الحق في غيره: أثم وعصى بذلك، ولم ينقض حكمه إلا أن يكون مخالفاً لنص صريح ... وقال السامري: بل ينقض حكمه؛ لأن شرط صحة الحكم موافقة الاعتقاد...».

- كما وردت بلفظ: «الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد» في الكتب الآتية: المنثور في القواعد، ٩٣/١-٩٨؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٤١/١-٢٥١؛ ولابن نجيم، ص ١٢٩-١٣٤؛ غمز عيون البصائر، ٣٢٥/١-٣٣٤؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٥، قاعدة ٧؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد بكر إسماعيل، ص ١٦٥-١٦٦.

- ووردت باللفظ الذي ذكره المؤلف في الكتب الآتية: مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٦؛ شرحها لسليم رستم، ٢٦/١-٢٧؛ ولعلی حيدر، ٣٠/١-٣١؛ وللأناسي، ٤٥/١-٤٨؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١٥٥-١٥٦؛ قواعد الفقه لمعجم الإحسان المحدثي، ص ٥٤، قاعدة ٧؛ المبادئ الفقهية، ص ١٦-١٧؛ المدخل الفقهي العام، ١٠١٠/٢-١٠١١، فقرة ٦٢٤؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٤٣٩-٤٥٢؛ كما ذكرها في القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٧٩، وأحال إلى التحرير، ٤٠٠/٣، ٢٥٣/٤. وأيضاً ذكرها الدكتور البورنو باللفظين الآخرين في كتابه: الوجيز، ص ٣٣٢-٣٣٥؛ وموسوعة القواعد الفقهية، ١٧٥-١٧٦. ونظراً لكثرة انتفاع الفقهاء بها في تخريج بعض القواعد عليها ولاسيما في باب (القضاء) وردت في كثير من كتبهم، منها:

الجامع الصغير وشرحه: النافع الكبير، ص ٣٩٩؛ المبسوط، ١٨٥/١٠، ١٨٧، ١٨٨، ٨٤/١٦؛ بدائع الصنائع، ١٤/٧؛ الهداية وشرحها: العناية، وفتح القدير، ٣٠٤/٧؛ المغني، ٣٦-٣٤/١٤؛ روضة الطالبين، ١٣٢/٨-١٣٩؛ كثر الدقائق وشرحها: تبين الحقائق، ١٨٨/٤-١٩٠؛ والبحر الرائق، ٨/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٤٠٩/٢؛ التوضيح في الجمع بين المقتع والتنقيح، ١٣١٣/٣-١٣١٤؛ مغني المحتاج، ٣٩٦/٤-٣٩٧؛ نهاية المحتاج، ٢٥٨/٨-٢٥٩؛ الروض المربع وحاشية ابن قاسم عليه، ٥٣٣/٧-٥٣٤؛ الشرح الصغير للدردير، ٥٤٠/٥-٥٥٢؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ١٣٦/٤، ١٥٢-١٥٨.

ومن الكتب التي اعتنت بنقض الاجتهاد:

وعملوه : □ بأن الاجتهاد الثاني ليس بأقوى من الأول<sup>(١)</sup>.

□ وأنه يؤدي إلى أن لا يستقرَّ حكم. وفيه مشقة شديدة<sup>(٢)(٣)</sup>.

ومن فروع هذه القاعدة :

=الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، وذلك في الأسئلة الآتية : ١، ١٩، ٢١، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٣٦، وصفحاتها : ٣٣-٣٨، ٨٨-٨٩، ٩١، ١٢١-١٢٤، ١٣٣-١٤١، ١٧٧-١٩٠ مسعفة الحكام على الأحكام، وتحقيقها المسمى : بقية التمام، ٤٨٩/٢-٥٤٧؛ نقض الأحكام القضائية في الفقه لـ أ.د. عبد الكريم اللاحم.

هذا ما يتعلق بثوتيق القاعدة :

«أما المراد بالقاعدة ... فهو : أن الاجتهاد المستوفي شروطه إذا اتصل بالحكم أو القضاء وتُفْذَل : لا يمكن نقضه بالاجتهاد الثاني الجديد» - قاله د. علي الندوي في (القواعد الفقهية)، ص ٤٤٠.

(١) ورد هذا التعليل في بعض الكتب الآنف ذكرها، منها : تبين الحقائق، ١٨٨/٤؛ التقرير والتحجير، ٣٣٥/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٤٢/١؛ ولابن نجيم، ص ١٢٩؛ شرح الكوكب المنير، ٥٠٣/٤؛ شرح المجلة لسليم رستم، ٢٦/١؛ نقض الاجتهاد لشيخنا د. أحمد العنقري، ص ٧٧.

(٢) انظر : المستصفي، ٢٨٢/٢؛ الإحكام للآمدي، ٢٠٩/٤؛ تبين الحقائق، ١٨٨/٤؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٤٢/١؛ ولابن نجيم، ص ١٢٩؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٣٩٥/٢؛ شرح المجلة لسليم رستم، ٢٦/١؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ١٥٥؛ نقض الاجتهاد لشيخنا د. أحمد العنقري، ص ٧٧.

(٣) وما استدلل به كثير من العلماء للقاعدة : دليل الإجماع. ومن الكتب التي حُكي فيها هذا الدليل: الإحكام للآمدي، ٢٠٩/٤؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، ٣٠٠/٢؛ جمع الجوامع وشرح المحلى (مع حاشية الباني)، ٣٩١/٢؛ وتشنيف المسامع، ٥٩١/٤؛ التقرير والتحجير، ٣٣٥/٣؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٤١/١؛ ولابن نجيم، ص ١٢٩.

ومع كثرة من نقل الإجماع إلا أن هناك من خالفه، فقد جاء في المغني، ٣٤/١٤ : «وحكي عن أبي ثور وداود أنه يُنْقَضُ جميع ما بان له خطؤه...»؛ بل سبق النقل عن المقرئ في قواعده، ٣٧٢/٢؛ أن للمالكية في القاعدة قولين. وانظر : شرح تنقيح الفصول، ص ٤٣٩؛ التقرير والتحجير، ٣٣٥/٣؛ إيضاح المسالك، ص ٦١.

لهذا فلعل الأسلم أن يُستدل بإجماع الصحابة، كما فعل السيوطي في أشباهه، ٢٤١/١، وتابعه شيخنا د. أحمد العنقري في كتابه : نقض الاجتهاد، ص ٧٣-٧٦.

• «لو حكم القاضي برّد شهادة الفاسق، ثم تاب، فأعادها : لم تقبل<sup>(١)</sup>.

وعلل البعض : بأن قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

• ومنها : لو «حكم القاضي في المسائل الاجتهادية : لا يُنقض. وهو معنى قول أصحابنا في كتاب (القضاء) : وإذا رفع إليه حكمٌ حاكمٌ أمضاه إن لم يخالف الكتاب والسنة والإجماع»<sup>(٤)</sup>.

و «بعضهم : استثنى من هذه القاعدة مسألتين :

إحديهما<sup>(٥)</sup> : نقض القسم إذا ظهر فيها غبن فاحش، فإنما وقعت باجتهاد، فكيف تنقض بمثله؟.

(١) نهاية ٤/ من (أ).

(٢) «بالاجتهاد» : ساقطة من (ج).

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٢٩، إلا أنه قال : «وعلله بعضهم»

وانظر : الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٤٢/١.

(٤) نهاية ٣/ب من (ج).

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٣٠.

وانظر أول المسألة في الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٤٣/١ أما المنقول عن الأصحاب فهو مذكور - مع اختلاف يسير - في : (الكتاب) للقدري وشرحه : الباب ٨٧/٤، ٨٨؛ بداية المبتدي وشرحها : الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٣٠٠/٧؛ كنز الدقائق وشرحه : تبين الحقائق، ١٨٨/٤؛ والبحر الرائق، ٨/٧؛ تنوير الأبصار (مع رد المحتار)، ٨٧/٨-٨٨، إلا أن صاحب الكنز قيد السنة المشهورة، وكذلك فعل شراح (الكتاب) والهداية؛ وصاحب التنوير الآنف ذكرهم. وانظر أيضاً : مختصر الخرقى وشرحه : المغنى، ٣٤/١٤؛ الإحكام للآمدي، ٢٠٩/٤؛ شرح التقيح، ص ٤٤١؛ التقرير والتحجير، ٣٣٥/٣؛ شرح الكوكب المنير، ٥٠٥/٤؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٣٩٥/٢.

(٦) هكذا في جميع النسخ. والصحيح : إحداها؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة، وهو أشباه ابن نجيم؛ لأنها بدل من (مسألتين)؛ فتكون (إحدى) منصوبة، وهي لفظ مفرد وليس مثنى؛ لهذا فإن علامة نصبه : الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر، وليست الياء.

والجواب : أن نقضها لقوات شرطها<sup>١</sup> في الابتداء، (وهو العدالة)، فظهر أنها لم [تكن]<sup>٢</sup> صحيحة من الابتداء.

والثانية : إذا رأى الإمام شيئاً ثم مات أو عُزل : فللثاني [تغييره]<sup>٣</sup> حيث كان من أمور<sup>(٤)</sup> العامة.

والجواب : أن هذا حكم يدور مع المصلحة، فإذا رآها الثاني وجب اتباعها<sup>(٥)</sup>.



=ويحتمل أن يكون هذا من الاختلاف في الإملاء؛ بأن يكون المقصود من (الياء) (ألف المد). إلا أن هذا الاحتمال لم أجد ما يسنده في النسخ الخطية من حذف نقطتي (الياء) وإثبات (ألف مد) فوق نبرة الياء، كما هو الحال في الرسم العثماني للمصحف مثل : ﴿قَالَتْ إِحْدَهُمَا﴾ [من الآية رقم (٢٦) من سورة (القصص)]. لهذا لم أجرؤ على تعديل ما جاء في النسخ الخطية -والله أعلم-.

(١) في (جـ) : «شروطها».

(٢) في (أ) و(جـ) : «يكن». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لما في الأشباه لابن نجيم، علماً بأنها جاءت في (د) مهملة من النقاط.

(٣) في (أ) : «تغيره». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(جـ) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٤) هكذا في جميع النسخ، وفي مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «الأمر». ولعل هذا الأولى. وعلى كل حال فالمراد : أن (الأمر العامة) غالباً ما تكون من الأمور الاجتهادية التي تدور مع المصلحة ويرجع تحديدها إلى اجتهاد الإمام وسياسته، ومع تغير الإمام قد يخالفه الإمام الثاني في تحديد المصلحة فيتبعها تغير الحكم؛ لأن الحكم يدور مع المصلحة.

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٣٠ - مع اختلاف يسير، سبقت الإشارة إلى أهمه في بعض الهوامش السابقة-.

وانظر : شرح المحلة لسليم رستم، ٢٧/١؛ وشرحها للأتاسي، ٤٧/١-٤٨؛ وانظر المسألة الأولى في: المنشور، ٩٦/١؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٤٩/١.

## [ القاعدة السابعة ]

الأجر والضمان لا يجتمعان<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد المذهبية التي تتمشى مع مذهب الحنفية، ولا تتمشى مع مذهب جمهور الفقهاء. وقد صرح بذلك الشيخ مصطفى الزرقا، ود. علي الندوي، وعزت الدعاس، ود. محمد الزحيلي. ومما يؤكد هذا أنه لا يكاد يوجد لها ذكر في كتب غيرهم، بينما كتبهم حافلة بذكرها :  
فمن كتبهم في القواعد الفقهية :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلامي لقواعد الخادمي، ل ٧/ب؛ منافع الدقائق شرح بجامع الحقائق، ص ٣١٠؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٨٦؛ شرحها لسليم رستم، ١/٥٧-٥٨؛ ولعلي حيدر، ١/٧٨؛ وللأتماسي، ١/٢٤٣-٢٤٥؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٤٣١-٤٣٦؛ قواعد الفقه لمعجم الإحسان المحدثي، ص ٥٤، قاعدة ٨؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٣٦-١٠٣٨، فقرة ٦٥٢؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٩٩، ٣٥١؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير له أيضاً، ص ١٣٩؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٩٧-٩٨؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص ٨٦.  
ومن كتبهم في الفقه :

الأصل لمحمد بن الحسن، ٣/٣٩؛ المبسوط للسرخسي، ١٠/٢٠٧، ١١/٢٧، ١٥/١٤٧، ١٦٦، ١٦٨، ١٦/٥٤، ٣٠/١٦٠؛ بدائع الصنائع، ٤/٢١٣؛ فتاوى قاضي خان، ٢/٣١٥؛ العناية، ٩/٩٠؛ درر الحكام شرح غرر الأحكام، ٢/٢٢٦-٢٢٧، ٢٣٤؛ البحر الرائق، ٨/١١، ١٤، ٢٩؛ الدر المختار، وحاشية ابن عابدين عليه (رد المختار)، ٩/١٠٠.  
هذا ما يتعلق بتوثيق القاعدة.

أما معناها :

فالأجر في اللغة : مشتق من مادة «أجر»، والهمزة والجيم والراء - كما يقول ابن فارس- : «أصلان يمكن الجمع بينهما بالمعنى، فالأول : الكراء على العمل، والثاني : حَبْرَ العظم الكسر ... والمعنى الجامع بينهما : أن أجرة العامل كأنها شيء يُخْبِر به حاله فيما لحقه من كدٍّ فيما عمله»، ومن الأول ما جاء في (المعجم الوسيط) : «الأجرُ : عوض العمل والانتفاع».

وبناء على هذا فالمراد بالأجر في القاعدة : «بدل المنفعة عن مدّة ما» - قاله الأستاذ الزرقا في (المدخل).  
أما الضمان في اللغة : فهو مصدر «ضمن» والضاد والميم والنون - كما يقول ابن فارس- : «أصل صحيح، وهو جعل الشيء في شيء يحويه، ومن ذلك قولهم : ضمنت الشيء إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمى ضماناً من هذا؛ لأنه كأنه إذا ضمنتَه فقد استوعب ذمته».

= ويدخل في هذا الأصل ما جاء في (المعجم الوسيط): «الضامن: الكفيل، أو الملتزم، أو الغارم [والجمع]: ضُمانٌ، وضَمَنَ ... الضمان: الكفالة والالتزام».

والمراد بالضمان في القاعدة - كما يقول الأستاذ مصطفى الزرقا -: «هو الالتزام بقيمة العين المنتفع بها»، وهذا الالتزام والغرم ليس المراد به الالتزام الذي يكون عقب هلاك العين؛ بل المراد به: كون الضامن ملتزماً بقيمة العين إن هلكت، سواء أوقع الهلاك حقيقة أم لم يقع.

(ولتوثيق معنى الأجر والضمان فإن المعنى اللغوي للأجر منقول من: المقاييس في اللغة، مادة «أجر»، ص ٦٠؛ المعجم الوسيط، مادة «أجر»، ٧/١؛ وانظر: القاموس المحيط، مادة «أجر»، ص ٤٣٦.

كما أن المعنى اللغوي للضمان منقول من الأول، مادة «ضمن»، ص ٦٠٣؛ ومن الثاني، مادة «ضمن»، ٥٤٤/١؛ وانظر: لسان العرب، ٢٥٧/١٣-٢٦١، مادة «ضمن».

أما المراد من الأجر والضمان في القاعدة فهو مستفاد من المدخل الفقهي العام، ١٠٣٦/٢، فقرة (٦٥٢). إذا علم هذا فيمكن أن يُقال في توضيح المراد من القاعدة:

إن الإنسان إذا أراد الانتفاع بعين ما مقابل عوض يدفعه، ثم طرأ على هذه العين ما يجعلها داخلة في ضمانه وتحت مسؤوليته، وكان هو المتسبب في ذلك: فإنه يسقط عنه ذلك العوض بمجرد دخولها في ضمانه، حتى لو لم تَهلك تلك العين !!.

ومن باب أولى لو كانت داخلة تحت مسؤوليته ابتداء؛ لئلا يجتمع الأجر والضمان !.

هذا المعنى النظري للقاعدة.

ولو نظر من ينشئ هذه القاعدة إلى الأبعاد التطبيقية لها؛ لرَبَّما أعاد النظر فيها؛ لأن الضمان إذا كان مسقطاً للأجر على الإطلاق (بدعوى أن الأجر والضمان لا يجتمعان) فإنه يفتح الباب أمام الناس لاتخاذ الضمان ذريعة للهروب من الأجر. فكلُّ من أراد الانتفاع بعين لغيره بلا بدل، يمكنه أن يتعدى باستعمال العين في غير ما اتفقا عليه لتصبح في ضمانه فيسقط عنه الأجر، ولا يباي بضمان تلك العين عند هلاكها؛ لأنه نادر !!.

بل يمكنه أن يقتصب تلك العين ابتداءً ويتنفع بها، ثم يردها على حالها دون أن يدفع مقابلاً لهذه المنفعة !!. ولا شك أن هذه النتيجة التطبيقية ماثرة استغراب؛ لأنها تجعل القاعدة مجرد «تفريع نظري محض لم يُنظر فيه إلى مصلحة التطبيق».

وهذا ما قرره الأستاذ الزرقا في مدخله - ١٠٣٧/٢ - حيث قال: «... وهذا في منتهى الغرابة كما ترى. فهو تفريع نظري محض لم يُنظر فيه إلى مصلحة التطبيق».

فهو يفسح للناس مجال الاحتيال للانتفاع بأموال الغير بلا بدل، فيعقدون الإجارة على غير المنفعة التي يريدون، ثم يخالفون إلى الانتفاع بما يريدون، دون التزام بعوض، ولا يبايون بضمان المأجور عند الهلاك؛ لأنه نادر».

• ولذا<sup>١</sup>: «إذا تعدى المستأجر على الدابة وضمن<sup>٢</sup>:

- ثم يتابع حديثه بإيراد قيد قد يخفف من الآثار التطبيقية السلبية على القاعدة، إلا أنه ليس بقوي، ولا سيما أن الجمهور على خلاف القاعدة أصلاً - فيقول: «ولو أن فقهاء الحنفية خصصوا القاعدة بحالة وقوع الضمان وتحققه، كما إذا هلك الدابة مثلاً في هذه الحالة [أي في حالة استجاره لها ليركبها إلى مكان معين فتعدى بذهابه بها رأساً إلى مكان آخر] والتزام المستأجر بقيمتها: لكان لها وجه، إذ يقال: إن ضمان الأصل تندمج فيه المنافع. مع أن ذلك أيضاً غير قوي. وجمهور المذاهب الأخرى يجتمع في نظرها الأجر والضمان...».

ولم يكن علماء الحنفية قبله غافلين عن هذه الآثار السلبية؛ بل ذكروا عدداً من القيود التي قد تخفف منها: ومن ذلك ما أفتى به كثير منهم بإيجاب تصدق الغاصب بمنافع المغصوب والزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل. - وهذا يحتاج إلى تعليق، إلا أن المؤلف سيشير إليه، ص ٢٥٦؛ فكان من المناسب ترك التعليق عليه إلى هناك.

ومن ذلك أيضاً أقم استثنوا من عدم تضمين منافع المغصوب: ما لو كان المغصوب مال وقف أو يتيم أو معدلاً للاستغلال. وقد صرح بذلك ابن نجيم في (أشباهه)، ص ٣١٧، وتابعه صاحب (مجمع الضمانات)، ص ١٣٠، وصاحب (الدر المختار)، ٢٩٩/٩. كما أفرد واضعو (مجملة الأحكام العدلية) مادة مستقلة للحديث عن هذه الأمور المستثناة - وهي المادة (٥٩٦).

وقد أشار الأستاذ مصطفى الزرقا إلى هذا - في (المدخل)، ٩٢٧/٢-٩٢٨، فقرة ٥٤٤- فمما قال: «... ولكن التأخرين من فقهاء المذهب الحنفي نظروا تجرؤ الناس على الغاصب. [كذا بالألف] وضعف الوازع الديني في نفوسهم، فأفتوا بتضمين الغاصب أجرة المثل عن منافع المغصوب إذا كان المغصوب مال وقف، أو مال يتيم، أو معدلاً للاستغلال، على خلاف الأصل القياسي في المذهب؛ زجرًا للناس عن العدوان؛ لفساد الزمان. وعلى هذا استقر العمل وجاءت المجلة...».

ثم ذهب إلى أبعد مما ذهبوا إليه فقال:

«واستناداً إلى العلة نفسها نستطيع أن نقول: إن قواعد الاجتهاد الحنفي تقبل مبدأ تضمين بدل منافع المغصوب مطلقاً في جميع الأموال، لا في هذه الأنواع الثلاثة فقط؛ لازدياد فساد الذمم، وكثرة الطمع في أموال الغير، والتجاوز على الحقوق».

(١) في (ج): «وكذا».

(٢) في (د): «وضمنه».



فلا أجر له»<sup>(١)</sup>.

- وكذا : إذا [غَصَبَ] دابةً أو داراً واستعمل<sup>(٣)</sup> : لا يضمنُ منافعهما؛<sup>(٥)</sup>  
لأن الغاصب تعدى بالغصب، فيجب عليه الضمان، وتضمن المنافع  
أجر<sup>(٦)</sup> فلا يجتمعان.

- وكذا : الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل، كالكسب والغلة<sup>(٧)</sup>:

(١) هكذا ورد المثال في درر الحكام شرح غرر الأحكام، ٢/٢٣٤ (مع اختصار يسر)، ولعل معنى «فلا أجر له» أي : لا أجر للموَجِّر على المستأجر. ولا يشكل على هذا كون ما يعود إليه الضمير (وهو الموَجِّر) لم يرد ذكره في المثال؛ لكونه مفهوماً من السياق، فترك اختصاراً.

كما ورد هذا المثال في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده بذكر بعض صور هذا التعدي، من ذلك ما جاء في درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ١/٧٩ : «إذا استُكْرِ حيوَانٌ للركوب: لا يجوز تحميله ... فإذا حُمِّل وتلف : يضمن المستأجر قيمة الحيوان، ومن ثمَّ لا يجوز تكليفه بتأدية الأجر المسمى».

وانظر : مجلة الأحكام العدلية، المواد : ٥٤٥-٥٤٨، ٥٥٠-٥٥١، ٥٥٦-٥٥٧؛ شرح المجلة لسليم رستم، ١/٥٧؛ وشرحها لطاهر الأناسي، ١/٢٤٣؛ وشرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا، ص ٤٣٢؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٣٦، فقرة ٦٥٢.

(٢) في (أ) و(د) : «غصبت». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(جـ) و(هـ) و(و).

(٣) أي : واستعمل الغاصب الدابة أو الدار.

(٤) في (ب) : «منافعها».

(٥) هذا المثال مذكور بنصه في : شرح قواعد الخادمي للعلاني، ل ٧/أ؛ منافع الدقائق،

ص ٣١٠؛ وانظره في: الكتاب وشرحه : الباب ١٩٥/٢؛ المبسوط، ١١/٧٨؛ رؤوس

المسائل، ص ٣٥١-٣٥٢، مسألة ٢٣١؛ درر الحكام شرح غرر الأحكام، ٢/٢٦٧؛

الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه (رد المختار)، ٩/٢٩٩؛ مجمع الضمانات،

ص ١٣٠؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ١/٥٨٤، مادة ٥٩٦؛ المدخل الفقهي

السعام، ٢/٩٢٧-٩٢٨، فقرة ٥٤٤.

(٦) في (أ) : «أجره» (بالهاء المهملة). والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٧) جاء في هامش (أ) : «الغلة : الدخل، من دارٍ، وأجرة غلامٍ، وفائدة أرض».

للفاسد، [ويتصدق] بها؛ لاستفادتها ببدل خبيث<sup>(١)</sup>، وهو التصرف في مال الغير<sup>(٢)</sup>.

بخلاف المشتري، فإنه إذا تصرف في المبيع وبيع، فظهر العيب : يرُدُّه، ويسلم له<sup>(٣)</sup> بجائاً<sup>(٤)</sup>، ويطيّب له؛ لأن المبيع صار ملكه بالعقد، وفساد الملك بعد ظهور

(١) في (أ) و(ب) و(ج) و(هـ) : «وتصدق» (بإسقاط ياء المضارعة)، وفي (د) : «وتصرف». والصحيح ما تمّ إثباته من (و)؛ لأن الفعل (تصدق) بدون زيادة ياء المضارعة لا يستقيم به المعنى؛ إذ الفعل هنا معطوف على قوله: «لا يضمن منافعتها»، والمعنى : لا يضمن الزيادة ويتصدق بها ...

(٢) إيجاب تصدق الفاسد بمنافع المصوب، والزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل هو قول الإمام أبي حنيفة ومحمد. وعند إمعان النظر في هذا القول يُلاحظ أنه مناقض للقاعدة؛ لأن معناها هو أن الإنسان إذا ضمن شيئاً : لا يلزمه أجر هذا الشيء. فيلزم من هذا أن تكون منافع المصوب، والزيادة المنفصلة حقاً للفاسد؛ فلا يجتمع الأجر والضمان. لكنهم خالفوا هذا بإيجاب التصديق بها، مما يعني عدم كونها حقاً للفاسد، وهذا جمع بين الأجر والضمان؛ إذا لا فرق بين دفعها للمالك، وبين التصديق بها؛ لأن الفاسد لا يستفيد منها على كلا التقديرين! ولعلّ هذا هو الذي دفع أبا يوسف والحسن بن زياد وزفر إلى مخالفتها، والقول بعدم إلزام الفاسد بالتصدق بالفضل، وذلك التزام منهم بالأصل المتقرر عندهم، وهو: «أن المصوب مضمون لا شك فيه، وهو مملوك للفاسد ... فلا معنى للمنع من الانتفاع ...»، قاله صاحب (بدائع الصنائع)، ١٥٣/٧، وقد حكى ذلك القولين المعزوين إلى الإمام أبي حنيفة ومحمد وإلى أبي يوسف والحسن وزفر، وصرح بأن الثاني هو القياس والأول استحسان فقال :

• «قال أبو حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله - : لا يحل له الانتفاع حتى يرضى صاحبه. وإن كان فيه فضل يتصدق بالفضل.

• وقال أبو يوسف رحمه الله - : يحلّ له الانتفاع، ولا يلزمه التصديق بالفضل إن كان فيه فضل. وهو قول الحسن وزفر رحمهما الله - وهو القياس. وقول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله - استحسان.

(٣) نهاية ٤/ب من (أ).

(٤) انظر : فتح القدير، ٢١١/٧؛ درر الحكام شرح غرر الأحكام، ٢٦٤-٢٦٥، ٢٦٦؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٧، ١٧٨؛ مجمع الضمانات، ص ١٢٩.

(٥) نهاية ٤/أ من (د).

(٦) جاء في هامش (أ) : «الجحان (بالفتح والتشديد) بلا بدل [..؟..] وقولهم : «أخذته بجائاً»: أي أخذه بلا بدل». والمعنى : أن المشتري يرد المبيع، ويسلم له الربح بجائاً بلا بدل.

العيب، فالربح حاصل من التصرف في ملكه. والغاصب لا يملك المصوب قبل  
الإتلاف، فالربح حاصل من التصرف في مال الغير، فاقترباً<sup>(١)</sup>.  
والأصل فيه قوله<sup>٢</sup> **الكلام**: «الخارج بالضمان»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٧.

(٢) نهاية ٣/ب من (ب).

(٣) استدلال المؤلف بهذا الحديث يحتاج إلى مناقشة، وقبل ذلك لابد من معرفة من أخرجه، ووجه الدلالة  
منه، ولتفصيل ذلك يقال :  
أولاً : تخريجه :

• أخرجه الإمام الشافعي، بمثله في مسنده، ١/١٨٩؛ وأبو داود الطيالسي، بمثله، ص ٢٠٦، ح ١٤٦٤؛  
والإمام أحمد، بمثله، ٤٩/٦، ٢٣٧، وبنحوه، ١٦١/٦، ٢٠٨؛ وابن ماجه بنحوه، كتاب  
التجارات، باب الخارج بالضمان، ٢/٧٥٣-٧٥٤، ح ٢٢٤٢؛ وأبو داود، بمثله، كتاب البيوع  
والإجارات، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً، ٣/٢٨٤، ح ٣٥٠٨؛  
والترمذي، بمثله، كتاب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، ٣/٥٨١-  
٥٨٢، ح ١٢٨٥، ١٢٨٦؛ والنسائي في (المجتبى)، بمثله، كتاب البيوع، باب الخارج بالضمان،  
٧/٢٥٤، ح ٤٤٩٠؛ وابن الجارود في (المستقى)، بمثله، أبواب القضاء في البيع، ص ١٥٩، ح ٦٢٧؛  
وابن حبان في (موارد الظمان)، بمثله، كتاب البيوع، باب الخارج بالضمان، ص ٢٧٥، ح ١١٢٥؛  
والدارقطني، بمثله، كتاب البيوع، ٣/٥٣، ح ٢١٤؛ والحاكم، بمثله، كتاب البيوع، باب الخارج بالضمان،  
٢/١٨-١٩؛ والبيهقي، بمثله، كتاب البيوع، باب المشتري يجد ما اشتراه عيباً، ٥/٣٢١.  
جميعهم عن طريق ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف الغفاري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله  
عنها.

• كما أخرجه أبو داود، بمثله، كتاب البيوع والإجارات، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به  
عيباً، ٣/٢٨٤، ح ٣٥٠٩، من طريق محمد بن عبد الرحمن عن مخلد بن خفاف به.

• وأيضاً أخرجه الإمام أحمد بنحوه، ٦/٨٠، ١١٦؛ وابن ماجه، بمثله، كتاب التجارات، باب الخارج  
بالضمان، ٢/٧٥٤، ح ٢٢٤٣؛ وأبو داود، بمثله، كتاب البيوع والإجارات، باب فيمن اشترى عبداً  
فاستعمله ثم وجد به عيباً، ٣/٢٨٤، ح ٣٥١٠؛ وابن الجارود في (المستقى)، بمثله، أبواب القضاء  
في البيوع، ص ٥٩، ح ٦٢٦؛ والطحاوي، بمثله في (شرح معاني الآثار)، كتاب البيوع، باب بيع  
المصرأة، ٤/٢١-٢٢؛ والدارقطني، بمثله، كتاب البيوع، ٣/٥٣، ح ٢١٣-

= والحاكم بنحوه، كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، ١٨/٢؛ والبيهقي بنحوه، كتاب البيوع، باب المشتري يسجد بما اشتراه عيباً، ٣٢٢/٥.

جميعهم عن طريق مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه به.

• كما أخرجه الترمذي بمثله، كتاب البيوع، باب ما جاء فيمن اشترى العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، ٥٨٢/٣، ح ١٢٨٦؛ والبيهقي بمثله، كتاب البيوع، باب المشتري يجد بما اشتراه عيباً، ٣٢٢/٥.

كلاهما عن طريق عمر بن علي المقدمي عن هشام بن عروة به.

هذه أربع طرق ورد بها الحديث عن عائشة رضي الله عنها.

وقد أبدى المحدثون عدداً من الأقوال في الحكم على الحديث بكل طريق من هذه الطرق، أو على الحديث بشكل عام :

- أما الطريق الأول والثاني فقد اختلف فيه العلماء، بناء على اختلافهم في مذهب بن خفاف : فقد وثقه ابن حبان.

وقال أبو أحمد عبد الله بن عدي : لا يعرف له غير هذا الحديث.

وقال أبو حاتم الرازي : لم يرو عنه سوى ابن أبي ذئب، وليس هذا إسناداً تقوم به حجة.

وقال البخاري : فيه نظر.

وقد حكم الترمذي على الحديث بهذا الطريق بقوله : «هذا حديث حسن صحيح».

- أما الطريق الثالث : فقد قال عنه الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وقال عنه أبو داود : «هذا إسناد ليس بذلك».

- أما الطريق الرابع : فقد قال عنه الترمذي : «هذا حديث حسن غريب من حديث هشام بن عروة».

كما نقل رأي البخاري فيه، فقال : «استغرب محمد بن إسماعيل هذا الحديث من حديث عمر بن علي. قلت : تراه تدليساً ؟ قال : لا».

أما الحكم على الحديث بشكل عام: فقد «ضعفه البخاري، وأبو داود. وصححه الترمذي، وابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان، والحاكم، وابن القطان». قاله الحافظ في (بلوغ المرام). كما نقل الحافظ في التلخيص عن ابن حزم أنه قال : «لا يصح».

وقال الترمذي - بعد تصحيحه للطريق الأول - : «قد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم».

وقد ذكر الحافظ ابن كثير الطريق الأول والثالث والرابع ثم قال : «فهذه شواهد جيدة، تدل على صحة الحديث».

- ووصفه الألباني بأنه : «حسن».

كما ذكر هذه الطرق صاحب (الهداية في تخريج أحاديث البداية) ثم قال: «والحديث صحيح على كل حال». انظر : سنن أبي داود، ٣/٢٨٤؛ سنن الترمذي، ٣/٥٨١-٥٨٣؛ مستدرک الحاكم، ٢/١٨؛ إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه لابن كثير، ٢/٢٧-٢٨؛ بلوغ المرام، ص ١٦٧؛ التخليص، ٣/٢٢؛ الهداية في تخريج أحاديث البداية، ٧/٣٣٣-٣٣٧؛ إرواء الغليل، ٥/١٥٨-١٦٠. هذا ما يتعلق بتخريج الحديث وما قاله العلماء فيه.

ثانيًا : وجه الدلالة منه :

هو أن الخراج هنا جعل للضامن في مقابل الضمان، فيلزم من ذلك أن لا يجتمع الأجر والضمان. وبناء عليه: « تكون الروايات للغاصب؛ لأن ضمانه أشد من ضمان غيره! ... وبهذا احتجّ لأبي حنيفة في قوله : إن الغاصب لا يضمن منافع الغصب». ثالثًا : المناقشة :

النص المذكور في وجه الدلالة منقول من المنثور، ٢/١٢٠؛ وأشباه السيوطي، ١/٣٠٤؛ وأشباه ابن نجيم، ص ١٧٧.

وقد ذكره على أنه إشكال يرد على قاعدة: «الخراج بالضمان» ودليلها . ثم أجابوا عنه بجوابين.

كما أجاب ابن قدامة في المغني -٧/٤١٨- على الاستدلال بالحديث.

ويمكن الاستفادة مما قالوا في مناقشة الاستدلال بالحديث على النحو الآتي:

هذا الحديث وارد في البيع، ولا يدخل فيه الغصب.

حيث جاء ذكر السبب في أحد طرقه - وهو الطريق الثالث الذي سبق بيانه، ص ٢٥٧ - ومن ذلك ما أخرجه الحاكم في المستدرک - ٢/١٨ - بسنده عن عائشة رضي الله عنها : أن رجلاً اشترى من رجل غلاماً في زمن النبي ﷺ، فكان عنده ما شاء الله. ثم رده من عيب وجد به، فقال الرجل - حين رده عليه الغلام - : يا رسول الله : إنه كان استغلّ غلامي منذ كان عنده. فقال النبي ﷺ : «الخراج

بالضمان».

فيلاحظ هنا أنه ﷺ قضى بذلك في ضمان الملك، فجعل الخراج والغلة للمالك (وهو المشتري)؛ لأن المبيع إذا تلف تلف من ملكه، فاستحق الخراج مقابل ذلك.

بخلاف الغاصب؛ لأنه لا يملك المغصوب أصلاً، فلا يستحق الخراج.

- فإن قيل : إن هذا الحديث، وإن ورد على سبب خاص، إلا أنه ورد بلفظ عام، والعيبة بعموم

اللفظ لا بخصوص السبب !.

وسيجيء تفصيله في باب الخاء - إن شاء الله تعالى -<sup>(١)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل في بدء النظر على رواية هشام<sup>(٢)</sup> عن محمد - رحمه الله - :  
«لو استأجر عبداً سنة وقبضه، فلما مضى نصف السنة جحد الإجارة، فادعاه<sup>(٣)</sup> لنفسه<sup>(٤)</sup> -  
وقيمة العبد\* يوم الجحود ألفان - فمضت السنة وقيمة العبد ألف درهم، ثم مات  
العبد في يد المستأجر وقيمه ألف درهم :

□ روى هشام عن محمد - رحمه الله - : أن عليه الأجر، ويضمن قيمة العبد بعد  
سنة، ولم يذكر فيه خلافاً.

□ وذكر [القُدوري]<sup>(٥)</sup> : أن على [المستأجر -

- فيمكن أن يقال : إن هذا العموم مخصوص بما ورد عن النبي ﷺ أنه قال : «ليس لعرق ظالم فيه  
أجر» - أخرجه البخاري معلقاً بصيغة التمريض، كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً،  
٨٢٣/٢. قال عنه الحافظ في (فتح الباري)، ٢٤/٥ : «ولحديث عمرو بن عوف الملقى شاهد قوي  
أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد» -.

فنفى ﷺ أن يكون للظالم أي حق. والظالم هو : «من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق  
ولا شبهة» - كذا في (فتح الباري)، ٢٤/٥ - فيدخل فيه الغاصب، فلا يكون له أي حق في منافع المصوب.

وذلك عند حديثه عن القاعدة العشرين بعد المائة، ص ٦٨٠ (ل ٥٠ ب).

<sup>(٢)</sup> هو هشام بن عبيد الله الرأزي المازني الحنفي (ت ٢٠١ هـ).

تفقه على أبي يوسف ومحمد صاحبي الإمام أبي حنيفة حتى اشتهر بالفقه. من كتبه : صلاة الأثر،  
ونوادر في الفقه تعرف بنوادر هشام.

انظر : أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصميري، ص ١٦٢؛ الجواهر المضية، ٥٦٩/٣، رقم ١٧٧٥؛ تاج  
التراجم، ص ١٨٩؛ كشف الظنون، ١٢٨٣/٢، ١٩٨١؛ الفوائد البهية، ص ٢٢٣؛ هدية العارفين، ٥٠٨/٢.

<sup>(٣)</sup> في فتاوى قاضي خان - وهي التي نقل منها المؤلف هذه العبارة - : «وادعاه» بالواو وليس بالفاء.

<sup>(٤)</sup> أي عندما مضى نصف السنة : جحد المستأجر الإجارة وادعى أن العبد ملكه.

<sup>(٥)</sup> نهاية ١/٤ من (ج).

<sup>(٦)</sup> في (أ) : «المقدوري». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

<sup>(٧)</sup> القُدوري : هو أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين الفقيه البغدادي السحفي المعروف بـ  
(القُدوري)، (٣٦٢ هـ - ٤٢٨ هـ).

في<sup>(١)</sup> قول أبي يوسف رحمه الله - أجر ما مضى قبل الجحود، وليس عليه<sup>(٢)</sup> أجر ما بعد الجحود<sup>(٣)</sup>.

وأجابه هشام حيث قال : قلت لمحمد : كيف يجتمع الأجر والضمان؟  
قال : لم يجتمعا.

قال هشام : أراد بذلك أنه استعمله السنة بحكم الإجارة، فلما مضت السنة، والمستأجر ينكر بأن يده يد غيره، وصاحب العبد<sup>(٤)</sup> يدعي يد المستأجر لنفسه : فكان

«القدوري» : « قيل : إنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد، يقال لها : قدورة. وقيل : نسبة إلى بيع القدور » - قاله اللكنوي-.

وقد انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه وأثرى مكتبتهم بعدد من المؤلفات، منها : مختصره في الفقه الذي يطلق عليه لفظ (الكتاب)، وشرح مختصر الكرخي، والتجريد، والتقريب في مسائل الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه مجرداً عن الدلائل، ثم صنف بعده : التقريب الثاني فذكر المسائل بأدلتها.  
انظر: الجواهر المضية، ٢٤٧/١-٢٥٠، رقم ١٧٩، ٢٨٥/٤؛ تاج التراجم، ص ١٩-٢٠، رقم ١٧؛ الطبقات السنية، ١٩/٢-٣١، رقم ٢٩٤؛ مفتاح السعادة، ٢٥٣/٢-٢٥٤؛ الفوائد البهية، ص ٣٠-٣١.

(١) ما بين المعقوفين وما بعده حصل فيه شيء من الاضطراب بين النسخ الخطية :  
فنص العبارة في (أ) و(د) : «أن على الأجر قول أبي يوسف - رحمه الله - عليه أجر ما مضى...».  
ونصها في (ج) : «أن عليه الأجر وقول أبي يوسف - رحمه الله - عليه أجر ما مضى...».  
ونصها في (هـ) و(و) : «أن على الأجر قول أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمه الله - عليه أجر ما مضى...».

والعبارة المثبتة في الصلب من (ب) هي التي يستقيم بها المعنى، كما أنها المتفقة في المعنى مع ما ذكر في (فتاوى قاضي خان)، حيث جاء فيها : «أن على قول أبي يوسف - رحمه الله تعالى - عليه أجر ما مضى...».

(٢) في (د) : «على».

(٣) أما الضمان فلا يختلف رأي أبي يوسف مع رأي محمد في إيجابه أيضاً، وإنما سكنت عنه المؤلف؛ لأنه في معرض بيان موضع الخلاف بينهما فحسب.

(٤) في (فتاوى قاضي خان)، زيادة : «لا» !!.

على المستأجر أن يرده، فإن لم يرده<sup>(٢)</sup> يضمن<sup>(٣)</sup>. ذَكَرَ [هـ] قاضي خان<sup>(٥)</sup> في أوائل: «فصل فيما يجب الأجر على المستأجر».

وهذا يشعر بأن الاختلاف بينهما<sup>(٦)</sup> بوجهين :

أحدهما<sup>(٧)</sup> : فيما جحد المستأجر وأدعى العبد لنفسه في مدة الإجارة، ومات فيها العبد :

• فعند أبي يوسف : على المستأجر أجر ما مضى<sup>(٨)</sup>، ويضمن العبد؛ لأن العبد

إنما دخل في ضمانه عند الجحود مقتصرًا<sup>(٩)</sup>. ففيما مضى : استعمل<sup>(١٠)</sup> بحكم

الإجارة، فلا يجتمع الأجر والضمان.

(١) نهاية ٥/أ من (أ).

(٢) جاء في هامش (أ) : «أي الأجر والعبد».

(٣) فتاوى قاضي خان، ٣١٥/٢ - مع اختلاف في بعض الألفاظ، وقد سبقت الإشارة إلى أمه في بعض الهوامش السابقة.

(٤) الهاء زيادة من (ب). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٥) قاضي خان : هو حسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الأوزجندى الفرغانى الحنفى المعروف بقاضي خان (ت ٥٩٢هـ).

وقد اشتهر بالفقه؛ حتى عدّه أحمد بن كمال باشا من طبقة المجتهدين في المسائل، ومن آثاره الفقهية : الفتاوى المشهورة والمعروفة بفتاوى قاضي خان، وشرح الزيادات، وشرح الجامع الصغير - كلاهما لمحمد ابن الحسن - وشرح أدب القاضي للخصاف.

انظر: الجواهر المضية، ٩٣-٩٤، رقم ٤٨٥؛ تاج التراجم، ص ٨٢-٨٣، رقم ٨٩؛ الطبقات السننية، ١١٦-١١٧، رقم ٧٢٥؛ مفتاح السعادة، ٢٥٢/٢؛ الفوائد البهية، ص ٦٤-٦٥.

(٦) في (ب) : «بينها».

(٧) جاء في هامش (أ) : «أبي يوسف ومحمد». أي بين أبي يوسف ومحمد.

(٨) في (ب) : «أحدها».

(٩) أي : أجر ما مضى قبل الجحود.

(١٠) أي : مقتصرًا على الضمان دون الأجر لما بعد الجحود.

(١١) جاء في هامش (أ) : «المستأجر العبد».



• وعند محمد : لا يلزم على المستأجر شيء من الأجر؛ لأن الجحود يستند إلى ما قبل عقد الإجارة، فكان جاحداً للإجارة في الأصل، وإلا يلزم الدعوى بعد الاستحجار<sup>(١)</sup>، وهذا مما لا يجوز؛ لأن الاستيهاب والاستحجار يمنع دعوى الملك.

والوجه<sup>٢</sup> الآخر : فيما جحد المستأجر في المدة، ومات العبد بعد مدة :

• فعند أبي<sup>٣</sup> يوسف : أجر ما مضى<sup>(٤)</sup> وقيمة العبد، وليس عليه أجر ما بعد الجحود؛ لأنه دخل في ضمانه<sup>٥</sup> عند الجحود - كما مر<sup>(٦)</sup>.  
• و<sup>٧</sup> عند محمد : عليه الضمان وأجر ما مضى وأجر ما بعد الجحود وقيمة العبد. ودليله ما ذكره هشام<sup>(٨)</sup>.  
والعلم بالحقيقة عند الله.



(١) أي : دعوى المستأجر ملك العبد بعد استحجاره له.

(٢) نهاية ٤/ب من (د).

(٣) نهاية ١/٤ من (ب).

(٤) أي : على المستأجر أجر ما مضى قبل الجحود.

(٥) في (ب) : «زمانه».

(٦) ص ٢٦٢ (ل/٥/ب).

(٧) نهاية ٤/ب من (ج)، مع تكرار الواو في بداية اللوحة الآتية بعدها.

(٨) يلحظ أن قول أبي يوسف في الوجهين متفق؛ لأنه لا يوجب الأجر بعد الجحود، فلا يضر كونه مات بعد الجحود وقبل انقضاء الإجارة، أو بعد انقضائها.

أما محمد فإنه يوجب الأجر كاملاً بعد انقضاء الإجارة، فإن مات العبد بعدها فإنه يجب على المستأجر أجر السنة؛ لأنه استعمل العبد السنة كلها بحكم الإجارة، ويجب عليه الضمان؛ لأن عليه أن يرد العبد بعد انقضائها، فإن رفض ذلك فإن يده يد غاصب، فلو مات العبد حينئذ وجب عليه الضمان. أما لو مات قبل انقضاء الإجارة وهو جاحد لها : فإن يده يد غاصب فليس عليه إلا الضمان - والله أعلم.

## [القاعدة الثامنة]

اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان<sup>(١)</sup>:

ولذا: «لو اشترى البائع المبيع قبل قبض الثمن من مشتريه بلا واسطة مشترٍ آخر بأقل مما باعه : لم يجز<sup>٢</sup>. وبواسطة مشترٍ آخر<sup>٣</sup> : يجوز؛ لأن اختلاف السبب (وهو العقد) ينزّل منزلة اختلاف العين»<sup>(٤)</sup> (وهو المبيع)، فصار كأنه اشترى

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب القواعد الفقهية عند الحنفية، منها :  
بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١/١٠؛ منافع الدقائق، ص ٣١٠؛ درر  
الحكام شرح مجلة الأحكام، ١/٨٦؛ الوجيز، ص ٢٩؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٢٠٤، ٣/١٧١؛  
القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١١٨، ١٤٧.

كما تطرق لها الحافظ ابن رجب في القاعدة الأربعين من قواعده، ١/٢٧٨-٢٨٤، وقد صدر الحديث  
عنها بقوله: «الأحكام المتعلقة بالأعيان بالنسبة إلى تبدل الأملك واختلافها. عليها نوعان...»  
وقد تابعه على ذلك القاري في مجلة الأحكام الشرعية، ص ٨٣، مادة ٤٠.

وكما وردت أصالة في عدد من كتب القواعد، أيضاً وردت عرضاً في عدد من كتب الفقه الحنفي، منها :  
المبسوط، ٨/١٥٥، ٩/١٦٦، ١٢/١٠٧؛ المحيط البرهاني، ق ٣، ص ١٢٣٩؛ تبين الحقائق، ٢/١٤٧،  
٤/٥٥؛ العناية، ٦/٤٣٤؛ فتح القدير، ٦/٥٠٢.

ومعنى هذه القاعدة قاعدة أخرى أفردها المؤلف بالحديث - وذلك ص ٤٧٦ (ل ٢٨/ب - ب)، قاعدة  
٦٨ - وهي : «تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات»؛ إذ إن قولهم : «اختلاف الأسباب» بمعنى:  
«تبدل سبب الملك»، وقولهم : «بمنزلة اختلاف الأعيان» بمعنى : «قائم مقام تبدل الذات».

(٢) في (ب) : «يجز» (بالراء المهملة).

(٣) نهاية ٥/ب من (أ).

(٤) هنا المثال المذكور بنصه في شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١/١٠؛ ومنافع الدقائق، ص ٣١٠ - مع اختلاف  
يسير جداً - وانظره في: تبين الحقائق، ٤/٥٣، ٥٥؛ العناية، ٦/٤٣٣-٤٣٤؛ البحر الرائق، ٦/٩٠.

وقد أعاد المؤلف ذكر هذا المثال في موضع آخر، وصرح بعزوه إلى (العناية)، وذلك ص ٤٧٨ (ل ٢٨/ب).  
كما ورد مثال آخر قريب منه في رد المحتار، ٧/١٧٠، وتكرر في عدد من كتب القواعد، كشرح  
القواعد الفقهية للزرقا، ص ٤٦٧؛ والمدخل الفقهي العام، ٢/١٠٢٧-١٠٢٨؛ فقرة ١٤٤؛ والقواعد  
الفقهية للدعاس، ص ٩٠-٩١؛ والقواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص ٨٣.

غير ما باع، فيجوز كيف ما كان.



- ولو عدت إلى المثال الذي ذكره المؤلف، فإن الصورة الثانية منه عدّها بعضهم صورة لبيع العينة. يقول صاحب (العناية)، ٢١٢/٧ : «ومن الناس من صور للعينة صورة أخرى، وهو أن يجعل المقرض والمستقرض بينهما ثالثاً... فيبيع صاحب الثوب الثوب باثني عشر من المقرض، ثم إن المستقرض يبيعه من الثالث بعشرة، ويسلم الثوب إليه، ثم يبيع الثالث الثوب من المقرض بعشرة، ويأخذ منه عشرة، ويدفعه إلى المستقرض، فتندفع حاجته. وإنما توسط ثالث احترازاً عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن». وانظر: رد المحتار، ٥٤٢/٧، ٦١٣.

وللتوسع فيما يتعلق ببيع العينة انظر :

المغني لابن قدامة، ٢٦٢/٦؛ القواعد النورانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ١٤٢-١٤٣؛ مواهب الجليل للحطاب والتاج والإكليل، ٢٩٣/٦؛ الشرح الصغير للدردير، ١٦٨/٤؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ٨٨/٣.

## [القاعدة التاسعة]

**الإخبار إذا رد في حق غيره باق في حق نفسه<sup>(١)</sup> :**

كما إذا أخبر بحرية عبد الغير : يُردُّ إخباره في حق ذلك الغير، فإذا ملكه المخبر بعد ذلك<sup>(٢)</sup> : صار حرًا<sup>(٣)</sup>.



<sup>(١)</sup> بعد بحث طويل تم الوقوف على هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ في غير مظانها من كتاب (الدرر شرح الغرر)، ٣١٤/٢؛ حيث ذكرها ومثالها عرضاً في كتاب المضاربة، إذ قال -قبيل باب : ضارب بلا إذن- : «... وأما الدعوة فإخبار، فإذا رد [أي الإخبار] في حق غيره فهو باق في حق نفسه. فإذا ملكه بعد ذلك نفذت دعوته؛ كما إذا أخبر بحرية عبد لغيره : يُردُّ إخباره، فإذا ملكه بعد ذلك صار حرًا».

وهناك عدة قواعد مشهورة، بالفاظ أخرى، تمثل معنى هذه القاعدة أو جزءاً من معناها؛ مثل: «الإقرار حجة قاصرة»، «الإقرار ملزم شرعاً كالبينة؛ بل أولى»، «إقرار الإنسان ليس بحجة على غيره». وهذه القواعد ذكرها المؤلف، فالأولى ذكرها عرضاً ص ٥٨٨ (ل ٤١/أ)، و ٦٣١ (ل ٤٤/ب). والثانية والثالثة ذكرهما استقلالاً ص ٣٧٥ (ل ١٧/أ)، قاعدة ٣٨، وص ٣٨١ (ل ١٧/ب)، قاعدة ٤١.

<sup>(٢)</sup> جاء في هامش (أ) : «أي الخير».

<sup>(٣)</sup> انظر : الدرر شرح الغرر، ٣١٤/٢ - وقد سبق نقل نص كلامه في بداية توثيق القاعدة -؛ وانظر : الجامع الكبير لمحمد بن الحسن، ص ١٣٧؛ بدائع الصنائع، ١١٠/٤؛ العناية، ٤٢٩/٤.

## [ القاعدة العاشرة ]

« إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضَمْنِهِ <sup>(١)</sup> :

وهو معنى قولهم : إذا بطل المتضمن (بالكسر) بطل المتضمن (بفتح) <sup>(٢)</sup>.

• ومن فروعها : لو قال : بعثك دمي بالألف. فقتله : وجب القصاص

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ وبالألفاظ مقاربة له في كثير من كتب القواعد الفقهية، منها : تأسيس النظر، ص ٦٣-ولفظه : «الأصل عند أبي يوسف : أنه إذا لم يصح الشيء : لم يصح ما في ضمنه. وعند أبي حنيفة : يجوز أن يثبت ما في ضمنه وإن لم يصح. وعمد في أكثر هذه المسائل التي في هذا الأصل مع أبي حنيفة...»؛ ووردت باللفظ الذي ذكره المؤلف في : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤٢٩؛ غمز عيون البصائر، ٤/١٥٦؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٠/أ - ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٠؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٥٢؛ وشروحها : لسليم رستم، ٤١/١؛ وللأتاسي، ١٢٢/١-١٢٧؛ ولعلي حيدر، ٤٩/١؛ وشرح قواعد الفقهية للزرقا، ص ٢٧٣-٢٨٥؛ قواعد الفقه لعميم الإحسان المجددي، ص ٥٦، قاعدة ١٧؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٢٢/٢، فقرة ٦٤٠؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٤؛ القواعد الفقهية للسداس، ص ٨٧-٨٨، قاعدة ٦٩؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص ٨٢؛ ووردت في الفرائد البهية للحمزاوي بلفظ : «إذا بطل المتضمن (بالكسر) بطل المتضمن (بفتح)»، وذلك ص ٣٢-٣٣، قاعدة ٤٩؛ وباللفظ نفسه أيضاً في القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٨٥؛ ووردت باللفظين الأخيرين والألفاظ أخرى في الوجيز، ص ٢٨٧؛ وموسوعة القواعد الفقهية، ٤٢٧/١؛ ووردت في القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير بلفظ : «إذا لم يثبت ما هو الأصل : لا يثبت ما في ضمنه»، وذلك ص ٤٧٩، وأحال إلى التحرير، ٤٢٨/٢. ويضاف إلى كتب القواعد : كتاب (رد المختار على الدر المختار)؛ فقد أفرد لها مطلباً مستقلاً سماه : «مطلب : فساد المتضمن يوجب فساد المتضمن»، وذلك في ٧/٨٨-٩٠.

وهناك قاعدتان أفردهما المؤلف بالحديث، ومعناها ليس بعيداً عن معنى هذه القاعدة، وهما :

- «التابع يسقط بسقوط المتبوع»، وذلك ص ٤٦٣ (ل ٢٧/أ)، قاعدة ٦٤.

- «يسقط الفرع إذا سقط الأصل»؛ وذلك ص ١١٧٦ (ل ١١٣/ب)، قاعدة ٢٦٢.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤٢٩، وانظر : العناية، ٦/٢٨٩؛ البحر الرائق، ٦/٣٢٧؛ شرح المجلة

لسليم رستم، ٤١/١؛ شرحها للأتاسي، ١٢٢/١؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٢٧٣.

- كما في (خزانة المفتين)<sup>(١)</sup>؛ لأن العقد باطل، فبطل ما في ضمنه (وهو الإذن)<sup>(٢)</sup>.

- (١) في (أ) و(ب) و(د) : «المفتين». والصحيح ما تم إثباته من (جـ) و(و).
- (٢) وذلك ل٥٦٣/ب، إلا أن لفظه: «ولو قال لآخر: بعثك دمي بألف فليس له أن يقتله، فعليه الدية». و(خزانة المفتين): كتاب في الفقه الحنفي لمؤلفه: حسين بن محمد بن حسين السَّمْنَقَانِي (ت ٧٤٦هـ).
- وقد عرّف به صاحب (كشف الظنون) - ٧٠٣/١ - فقال : «ذكر فيه أنه صنّفه بإشارة : حكيم الدين محمد بن علي الناموسي، فأورد ما هو مروى عن المتقدمين، ومختار عند المتأخرين، وطوى ذكر الاختلاف، واكتفى بالعلامات من : الهداية، والنهاية، وقاضي خان، والخلاصة، والظهيرية، وشرح الطحاوي، وغير ذلك من المعتمدين، وفرغ في محرم سنة ٧٤٠هـ».
- وللكتاب عدة نسخ خطية، منها نسخ المكتبات الآتية :
- ١- مركز الملك فيصل بالرياض، برقم ٧٣٣٨.
- ٢-٦- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بمكة المكرمة. وفيه خمس نسخ مصورة :
- نسختان منها تمثل ج ١، وهما رقم ١٥، ١٦.
- وثلاث منها تمثل ج ٢ وأرقامها : ١٩٨، ١٩٩، ٤٧٦.
- ٧-٨- الأهرية وفيها نسختان، إحداهما تمثل ج ٢، ورقمها [٢٨٧١] بحيت ٤٤٢١٦، والثانية تمثل الجزء الأخير، ورقمها : [١٩٤٨] رافعي ٢٦٧٨٧.
- ٩- مركز جمعة الماجد بدمشق، برقم ٣٨٢٥، وهي تمثل جزءان ناقصان.
- ١٠- الغازي خسرو بك بسراييفوا، ورقمها ١٢٤٣.
- ١١-١٨- السليمانية باستانبول. وفيها ثمان نسخ في الفهارس الآتية :
- فهرس بشير أغا، برقم ٣١٣.
- وأيا صوفيا، برقم ١٥٣٦.
- وحلي عبد الله أفندي، برقم ١٤٧.
- ودامادزاده قاضي عسكر محمد مراد، برقم ١١٠٠.
- وفتاح، برقم ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣.
- وعاطف أفندي، برقم ٦٧٥.
- انظر : كشف الظنون، ٧٠٣/١؛ هدية العارفين، ٣١٤/١؛ الأعلام، ٢٥٦/٢؛ معجم المؤلفين، ٦٣٨/١، رقم ٤٨١٥.
- وانظر أيضاً : الدر المختار، ٥٤٧/٦.
- (٣) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤٢٩؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٣٢-٣٣؛ شرح المحلة لسليم رستم، ٤١/١؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٢٧٥.

ولو قال : اقتلني. فقتله : لا قصاص؛ لأنه أبطل حقه بالأمر<sup>(١)</sup>، فبطل ما في ضمنه (وهو القصاص)<sup>(٢)</sup>.

• ومنها : لو أجزَّ الموقوف عليه، ولم يكن ناظرًا، وأذن للمستأجر في العمارة، فأنفق : لم يرجع على أحد، وكان متطوعًا؛ لأن الإجارة لم تصح، فلم يصح ما في ضمنها<sup>(٣)</sup>.

• «وقالوا : لو جدّد النكاح لمنكوحته للاحتياط بمهر : لم يلزمه؛ لأن النكاح على النكاح باطل، فبطل ما في ضمنه وهو المهر.

وقد استثنى في (القنية) مسألتيْن، يلزم فيهما<sup>(٤)</sup> :

- لو جدّده للزيادة، لا للاحتياط.

- ولو قال لها: إن [أبرأتني] فإني أمهرك مهرًا جديدًا. فأبرأته، فجدّد لها المهر<sup>(٥)</sup>.

(١) أي : أبطل حقه في الحياة بأمره لغيره بقتله.

(٢) انظر المصادر السابقة، وانظر أيضًا : خزنة المفتين، ل ٥٦٠/أ.

(٣) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤٢٩؛ غمز عيون البصائر، ٤/١٥٧؛ شرح المجلة لسليم رستم، ٤١/١؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٣٣.

ومعنى هذا الفرع : لو أجز الشخص الموقوف عليه أرض الوقف، ولم يكن هذا الشخص ناظرًا على الوقف، ومع ذلك أذن للمستأجر في عمارة أرض الوقف، فأنفق المستأجر في عمارتها؛ لم تصح الإجارة؛ لأنها صادرة من غير أهلها، ولم يصح أيضًا ما ترتب على الإجارة (وهو الإذن بالعمارة)؛ لأنه إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه، ويكون ما أنفقه المستأجر تطوعًا، لا يرجع فيه على أحد.

(٤) في (أ) و(ب) و(د) : زيادة « لم ». والصحيح إسقاطها، كما في (جـ) و(هـ) و(و)؛ وهو الموافق للمصدر الذي استفاد منه المؤلف (وهو أشباه ابن نجيم).

(٥) أي : يلزم فيهما المهر.

(٦) في (أ) و(جـ) : «أبرأتني». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د) (بزيادة ياء المخاطبة).

(٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤٢٩ - مع اختلاف لا يحيل المعنى - منه أنه قال: «فقلت: لأن النكاح

الثاني لم يصح، فلم يلزم ما في ضمنه من المهر».

أقول : هاتين<sup>(١)</sup> المسألتين<sup>(٢)</sup> ليستا من هذا الأصل؛ لأن فيهما الزيادة في المهر معني<sup>٣</sup>، وجازت الزيادة في المهر، ولا اعتبار<sup>٤</sup> للنكاح الجديد.

= وانظر القنية، ل ٤٣/أ، حيث جاء فيها : «جَدَّ للحلال نكاحًا بمهر يلزم إن جَدَّه لأجل الزيادة لا احتياطًا ... أبرئني فلاني أمهر لك مهرًا جديدًا. فأبرأته، فجدَّد لها مهرًا مع الحلّ : يبرأ من الأول ويجب الجديد»؛ وانظر أيضًا تفصيل عقد القلائد، ل ٥٠/أ، حيث نقل النص السابق عن القنية (١) نهاية ١/٦ من (أ).

(٢) هاتان المسألتان : اتفقت جميع النسخ على نصبهما، وهذا وإن كان يتمشى مع لغة (سليم) إلا أنه يخالف للمشهور الذي عليه عامة العرب؛ إذ القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكى، وتكون -جميعها- في محل نصب على المفعولية.

ولا يجوز إجراؤه مجرى (ظن) (بجعله ناصبًا لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر) إلا بأربعة شروط ذكرها عامة النحاة، وهي:

١- أن يكون الفعل مضارعًا.

٢- أن يكون للمخاطب.

٣- أن يكون مسوقًا باستفهام.

٤- بأن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل. ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : أتقول عمرًا منطلقًا؟.

هذا المشهور الذي عليه عامة العرب.

وخالف في ذلك (سليم)، فأجروا (قال) مجرى (ظن) في نصب المفعولين مطلقًا؟.

هذا حاصل ما ذكره ابن عقيل وغيره من النحاة. ولو طُبِّق هذا على الجملة التي ذكرها المؤلف فإنه يلحظ أنها تختلف فيها الشروط الثلاثة الأخيرة، فكان حق (هاتان المسألتان) الرفع، بناء على لغة عامة العرب. لأن (هاتان) : مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مشئ، و(المسألتان) : بدل مرفوع أيضًا. والجملة الاسمية المكونة من الفعل الناسخ واسمه وخبره ... (ليستا من هذا الأصل) : في محل رفع خبر المبتدأ (هاتان). والمفعول به للفعل (أقول) ليس (هاتان)؛ بل جميع جملة مقول القول (وهي : هاتان المسألتان ليستا من هذا الأصل) في محل نصب المفعول به. انظر ما يتعلق بـ (مقول القول) في : شرح ابن عقيل، ٤٠٦/١-٤١٠؛ وانظر أيضًا: أوضح المسالك وشرحه : عدّة السالك، ٧١/٢-٧٩؛ المعجم المفصل في النحو العربي، ١٠٤٨/٢-١٠٤٩.

(٣) في (د) : « معا ».

(٤) نهاية ١/٥ من (ج).



«وخرج<sup>١</sup> عن هذه القاعدة :

□ ما ذكر في (الببوع): لو باعه الثمار<sup>٢</sup>، وأجره<sup>٣</sup> الأشجار : طاب له تركها مع بطلان<sup>٤</sup> الإجارة<sup>(٥)</sup>.

فمقتضى القاعدة : أن لا يطيب؛ لثبوت الإذن في ضمن الإجارة<sup>(٦)</sup>.

أقول : يمكن أن يجاب عنه بما قالوا : لو استأجر الشجر مطلقاً :

قال خَوَاهِرَزَادَه<sup>(٧)</sup> : لقائل أن يقول :

(١) نهاية ٤/ب من (ب).

(٢) في (جـ) : «أثمار الأشجار».

(٣) في (د) : «وأجرة».

(٤) نهاية ٥/أ من (د).

(٥) أي : طاب للمشتري ترك الثمار على الأشجار دون قطف، مع بطلان إجارته للأشجار. وقد علل صاحب فتح القدير - ٢٨٨/٦ - بطلان الإجارة بقوله : «وأصل الإجارة مقتضى القياس فيها البطلان، إلا أن الشرع أجازها؛ للحاجة فيما فيه تعامل، ولا تعامل في إجارة الأشجار المجردة، فلا يجوز».

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ - مع اختلاف يسير؛ وانظر : الهداية وشرحها : العناية، ٢٨٩/٦؛ وفتح القدير، ٢٨٨/٦.

(٧) خَوَاهِرَزَادَه : لفظ فارسي بمعنى ولد الأخت. وقد أفاد غير واحد من الحنفية أن هذا اللقب اشتهر إطلاقه عندهم على اثنين من فقهاءهم :

أحدهما : محمد بن الحسين بن محمد بن حسين، أبو بكر خَوَاهِرَزَادَه البخاري (ت ٤٨٣هـ) ابن أخت القاضي محمد بن أحمد، أبي ثابت البخاري.

وقد اشتهر بالفقه وله فيه عدة مصنفات، منها : المختصر، والتجنيس، والمبسوط المعروف بمبسوط بكر خواهرزاده، والذخيرة، والإيضاح.

والثاني : محمد بن محمود بن عبد الكريم، خواهرزاده الكردي (ت ٦٥١هـ). ابن أخت محمد بن عبد الستار، أبو الوجد الكردي (ت ٦٤٢هـ).

ولعل مراد المؤلف منهما : الأول وهو بكر خواهرزاده؛ لما يأتي :

١ - أن «مشاهير كتب الفتاوى مشحونة بذكره» - كما نقل ذلك صاحب الفوائد البهية، ص ١٦٣ -.

٢ - أنه «مراد صاحب الهداية» - كما أفاد ذلك صاحب الجواهر، ١٨٣/٢ -.

- بالجواز، ويتصرف<sup>١</sup> إلى شدّ الثياب عليه، أو الدابة في ظلّه<sup>٢</sup>.  
وترك الثمار عليها من هذا القبيل.  
- وبعدمه؛ لأن المنفعة المقصودة منها : الثمرة.  
ويرجّح الأول بقوله : «الحاجة تنزلُ منزلةَ الضرورة»<sup>(٣)</sup>، ومن الضرورة جوازها مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

= ٣- أن كتب تراجم الحنفية حافلة بذكر مصنفاته الفقهية، بخلاف الثاني، فمع قلة من ترجم له لم أجد أحداً عدّه له مصنفات إطلاقاً.

انظر ما يتعلق بقلب (خواهرزاده) في : الجواهر المضية، ١٨٣/٢؛ فتح القدير، ١٠٣/٦؛ الفوائد البهية، ص ١٤٤؛ المذهب الحنفي لأحمد النقيب، ٢٦١/١.

وانظر ترجمة الأول في : الجواهر المضية، ١٤١/٣، رقم ١٢٨٩؛ تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة، ص ٩٨؛ تاج التراجم، ص ٢١٣، رقم ٢٣٦؛ مفتاح السعادة، ٢٥٠/٢؛ كشف الظنون، ٥٦٩/١، ١٢٢٣/٢، ١٥٨٠؛ الفوائد البهية، ص ١٦٣.

وانظر ترجمة الثاني في : الجواهر المضية، ٣٦٢/٣، رقم ١٥٣٥؛ الفوائد البهية، ص ٢٠٠.

(١) في (ب) و(د) : «وينصرف».

(٢) في هامش (أ) : «وفلان يعيش في ظلّ فلان أي كنفه».

(٣) هذه قاعدة سيفردها المؤلف بالحديث، ص ٦٢٥ (ل ٤٤/ب)، قاعدة ١٠٨.

(٤) الحاصل ممّا ذكره المؤلف في هذا الاعتراض وجوابه :

أنه يعترض على القاعدة بما لو باعه الثمار، وآجره الأشجار : فإن الإجارة تبطل، ومع ذلك لم يبطل ما في ضمنها، وهو الإذن بترك الثمار على الأشجار؛ بل يطيب للمشتري ذلك أ.

وقد أحاب عنه المؤلف باختيار القول الثاني القائل بجواز المتضمن أصلاً (وهو الإجارة)؛ لأن الحاجة اقتضت الجواز، والحاجة تنزل منزلة الضرورة. هذا حاصل ما ذكره المؤلف -رحمه الله-.

إلا أن هذا الجواب يمكن أن يُعترض عليه بعدم التسليم بأن الحاجة دعت إلى جوازها؛ بل إن عدم الحاجة منعت من جوازها؛ «لأن الحاجة إلى الترك بالإجارة إنما تتحقق إذا لم يكن مُخلَصَ سواها، وههنا يمكن للمشتري أن يشتري الثمار مع أصولها...» -قاله صاحب العناية، ٢٨٩/٦-.

وهذا الاعتراض أجاب عنه صاحب فتح القدير - ٢٨٨/٦ - بقوله: «ولا يخفى ما في هذا من العسر؛ فإنه يستدعي شراء ما لا حاجة له إليه، أو ما لا يقدر على ثمنه. وقد لا يوافق البائع على بيع الأشجار».

□ وخروج عنها في بدء النظر : «ما ذكروه في الشفعة :

- لوضوح الشفعين بمال : لم يصح<sup>(١)</sup>. لكن كان إسقاطاً للشفعة، مع أن الصلح متضمنٌ للإسقاط، وبطل الصلح ولم يبطل الإسقاط !»<sup>(٢)</sup>.

والجواب : «أن حق الشفعة ليس بحق متقررٍ في المحل، حتى يصلح الاعتياض<sup>٣</sup> عنه، فكان الصلح إعراضاً عنه (معنى)<sup>(٤)</sup>، ووجود الصلح وعدمه سواء».

- وهذا الجواب يمكن أن يعترض عليه بأن يقال : سلّمنا بأن إيجاب شراء الأصول مع ثمارها فيه عسرٌ على المشتري، فلا يكون التعليل بعدم الحاجة إلى الإجارة كافياً في منع جوازها.

إلا أنه لا يلزم من هذا العكس؛ وهو جواز إجارة الأصول؛ لحاجة المشتري إلى ترك الثمار عليها - كما هو اختيار المؤلف - وذلك لأن الحاجة وحدها لا تكفي لإباحة الإجارة؛ بل لابد أيضاً من تعامل أهل العرف بها.

وحيث إنه لا تعامل بإجارة الأشجار وحدها : فلا تجوز.

- وقد سبق نقل هذا التعليل عن فتح القدير، ص ٢٧١، هامش ٥ -.

ويُخلص من هذه المناقشة أن جواب المؤلف عن الاعتراض على القاعدة ليس بقوي.

ولكن يمكن أن يعتضد بجواب آخر ذكره صاحب العناية - ٣٨٩/٦ - حيث افترض الاعتراض الذي ذكره المؤلف ثم أجاب عنه بقوله :

«فإن قيل : لا نسلم بقاء الإذن [أي الإذن بترك الثمار على الأشجار]؛ فإنه ثبت في ضمن الإجارة، وفي بطلان المتضمن بطلان المتضمن...

أجيب: بأن الباطل معدوم ؛ لأنه هو الذي لا تحقق له أصلاً ولا وصفاً شرعاً - على ما عُرف - والمعدوم لا يتضمن شيئاً، حتى يبطل بطلانه؛ بل كان ذلك الكلام ابتداء عبارة عن الإذن، فكان معتبراً».

وانظر: رد المحتار ، ٨٨/٧.

(١) في هامش (أ) : «أي الصلح».

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤٣٠، مع اختلاف يسير في اللفظ، حيث قال في الأشباه : «... مع أن المتضمن للإسقاط : صلحُه، وقد بطل، ولم يبطل ما في ضمنه».

وانظر : الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٤١٤/٩.

(٣) في (ب) : «الاعتياض» (بالعين المعجمة).

(٤) أي : فكان الصلح بمعنى الإعراض عنه.

هذا حاصل ما في شفعة (العناية)<sup>(١)</sup>، فإن أردت<sup>٢</sup> التفصيل [فلترجع]<sup>٣</sup> إليه في باب : ما يبطل<sup>٤</sup> فيه الشفعة.

- «وكذا إذا باع شفعته، يعني : أنها [تبطل]<sup>٥</sup>؛ لما بيّنّا<sup>(٦)</sup>».



(١) ٤١٤/٩، ٤١٦.

(٢) في (جـ) : «أروت».

(٣) في (أ) و(جـ) و(د) : «فليراجع». والصحيح : ما تمّ إثباته من (ب)؛ لأن جميع النسخ قد اتفقت على الكلمة التي تلي الفعل، وهي الجار والمحرور (إليه)، والذي يتعدى بحرف الجر هو الفعل اللازم، وهو (فلترجع) وليس الفعل المتعدي، وهو (فلترجع).

انظر : أوضح المسالك وعدة المسالك، ١٧٧/٢، ١٧٨.

(٤) في (ب) : «تبطل». (بتأنيث الفعل). وتذكير الفعل وتأنيثه جائزان؛ لأن الفاعل وهو (الشفعة) مجازي التأنيث، وأيضاً فصل بينه وبين الفعل بفاصل.

علماً بأنه جاء في (العناية) : «باب ما يبطل به الشفعة» (بتذكير الفعل).

(٥) في (أ) و(جـ) و(د) : «يبطل». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ وفقاً للعناية، ولأن الفاعل : ضمير مستتر يعود إلى مؤنث مجازي فيجب تأنيث فعله.

(٦) نهاية ٦/ب من (أ). علماً بأنه جاء في (د) : «بيت»، وليس «بيّنا».

(٧) العناية شرح الهداية ، ٤١٦/٩. ومما كلامهما : «قوله (وكذا : لو باع شفعته) يعني أنها تبطل (لما بيّنا) : أن حق الشفاعة ليس بحق متقرر في المحل حتى يصح الاعتياض عنه، فكان إعراضاً». وانظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤٣٠.

## [ القاعدة الحادية عشرة ]

إذا تعذر الأصل يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ <sup>(١)</sup> :

(١) وردت هذه القاعدة في كثير من كتب الفقه وقواعده بعدة ألفاظ معانيها متقاربة:

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٣١٢/١ - حيث أشار إليها في حديثه عن أقسام البدل مع مبدله؛  
القواعد للمقري، ٤٦٩/٢، قاعدة ٢٢٦ - ولفظه: «لا يقوم البدل حتى يتعذر المبدل منه» - وانظر  
منه ٢٣٨/١؛ المنشور، ٢٢٥/١ - ولفظه: «... الأبدال إنما تقوم مقام المبدلات في وجوب الإتيان بها  
عند تعذر مبدلاتها...» - وانظر منه ١٧٨/١، ٢٢٣-٢٢٤؛ تقرير القواعد لابن رجب، ١٢٢/١،  
قاعدة ١٦ - ولفظه: «إذا كان للواجب بدل، فتعذر الوصول إلى الأصل حالة الوجوب: فهل  
يتعلق الوجوب بالبديل تعلقاً مستقراً؛ بحيث لا يعود إلى الأصل عند وجوده؟» - وانظر منه ٩٠/١،  
٧٣/٣، قاعدة ١٤٣؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص ٥٢١، قاعدة ٥٤ - ولفظه: «البديل يقوم  
مقام المبدل ويساويه وقد ينقص عنه»، وهو قريب من لفظ ابن رجب في القاعدة ١٤٣-؛ المنهج  
المنتخب وشرح المنحور له، ص ٤٩٠ - ولفظ المنهج :

«..... وبديل مع أصله لا يجمع»؛

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٠/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٠ -  
ولفظ الجامع: «إذا بطل الأصل يصار إلى البديل» -؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٥٣، ولفظها مطابق للفظ  
الجامع؛ شرحها لسليم رستم، ٤١/١؛ ولعلي حيدر، ٤٩/١؛ وللأناسي، ١٢٧/١، وشرح قواعدها  
الفقهية للزرقا، ص ٢٨٧؛ مجلة الأحكام الشرعية، ص ٧٩، مادة ١٦، وص ١٠١، مادة ١٤٣؛ قواعد  
الفقه للمجددي، ص ٥٦، قاعدة ١٦ (بلفظ المجلة)، وص ١٢٣، قاعدة ٣٢٤ - ولفظه: «المصير إلى البديل  
عنه [لعلها: عند] فوات الأصل، لا مع قيامه» -؛ القواعد والأصول الجامعة للشيخ عبدالرحمن السعدي،  
ص ٧٧، قاعدة ٢٨ ولفظه: «يقوم البدل مقام المبدل إذا تعذر المبدل منه» -؛ المدخل الفقهي العام،  
١٠٢٣/٢، فقرة ٦٤١؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٥٥، ٢٠٢، ٣٨٧؛ القواعد والضوابط  
المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٢، وأحال إلى التحرير، ٩٥/١، ٨٧٤/٤، ٨٧٧/٤، ٥٠٤/٥ - ولفظه:  
«البديل يقوم مقام المبدل» -، وأيضاً ص ٤٨٧، وأحال إلى التحرير، ٢٨٥/٤ - ولفظه: «الخلف عن  
الشيء يقوم مقامه عند فواته» - وانظر منه ص ٤٩٥؛ الوجيز، ص ١٨٧؛ موسوعة القواعد الفقهية،  
٢٦٧/١، ٢٨/٣؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للروكي،  
ص ٢٧٧، وأحال إلى الإشراف، ١١٠/١ - ولفظه: «البديل إنما يكون للعجز عن المبدل، لا مع -

كما إذا أجر رجل داراً شهراً : فالهلال أصل فيه، فيعتبر إن كان العقد حين يهْلُ، وإن كان العقد في أثناء الشهر تعذر الاعتبار بالهلال، فيُصار إلى البديل، وهو الأيام<sup>(٢)</sup>.



= العجز عن غيره؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية للميمان، ص ٣٠٩، ولفظه: «... الحاجة توجب الانتقال إلى البديل عند تعذر الأصل» - المبادئ الفقهية، ص ٣٥؛ القواعد الفقهية للسدعاس، ص ٨٨؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص ٨٢؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص ٧٦٢، ١٧٠٨ - واللفظ الثاني عنده هو: «يقوم البديل مقام المبدل ويسد مسدّه» - ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١١١/١، ٥٠/١١، ١٣٢/١٥ - ولفظه الأول : «البديل عند العجز عن الأصل حكمه حكم الأصل» ؛ المغني، ٢٢٢/٣ - ولفظه : «فإن البديل لا يُصار إليه إلا عند تعذر المبدل» - ؛ المصنف مختصر المستصفي، ل ٦١/ب (باب الإجازات) - ولفظه : «والأصل فيه إنما يُصار إلى البديل عند تعذر المصير إلى الأصل» - ؛ الكافي شرح الروائي، ق ١، ص ٣٢، ١٩٠، ٧٦٦، ١٤٩٨ - وقد وردت فيه بالفاظ مختلفة تشكل المفهوم المخالف للقاعدة كقوله : «لا يجوز أداء البديل مع القدرة على الأصل» ؛ المحيط البرهاني، ق ٣، ص ١١٧٩، - ولفظه : «الجمع بين البديل والمبدل لا يجوز» - ؛ الدرر شرح الغرر، ٢٣٢/٢، ٢٦٦-٢٦٧ - ولفظه : «لئلا يجتمع البديل والمبدل» - ؛ رد المحتار، ٢٢٥/٨ - ولفظه : «البديل ما يُصار إليه إلا عند العجز عن الأصل» -.

ومن الكتب الأخر :

مجموع الفتاوى، ٣٣٣/٢٢ - ولفظه هو لفظ الميمان الذي ذكر آنفاً ؛ إعلام الموقعين، ٣/٣٤١ - ولفظه : «وقاعدة الشريعة : أن الفروع والأبدال لا يُصار إليها إلا عند تعذر الأصول».

(١) في (د) : «وإلا».

(٢) انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٩٦/٩ - ٩٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٠/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٠ - ٣١١؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٢٨٧؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١٢٣.

## [ القاعدة الثانية عشرة ]

إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضَى : يُقَدَّمُ الْمَانِعُ <sup>(١)</sup> :

ولهذا <sup>٢</sup> : إذا [ضاق] <sup>٣</sup> الوقت أو الماء عن <sup>٤</sup> سنن الرواتب و <sup>٥</sup> سنن الطهارة : حرم

فعلهما <sup>(٦)</sup> .

<sup>(١)</sup> وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في عدة كتب من كتب القواعد، منها :

المنثور، ٣٤٨/١؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٦٧/١-٢٦٨؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٤؛  
وشرحه : غمز عيون البصائر، ٣٥٥/١-٣٥٧؛ الفرائد البهية وشرحها : الأعمار المضئية، ص ١٥٦؛  
مجلة الأحكام العدلية، مادة ٤٦؛ شرح المجلة لسليم رستم، ٣٨/١-٣٩؛ ولعلي حيدر، ٤٧/١؛  
واللأساسي، ١٠٣/١-١٠٧؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص ٢٤٣-٢٥١؛ قواعد الفقه  
للمجددي، ص ٥٦، قاعدة ١٨؛ المدخل الفقهي العام، ٩٨٦/٢-٩٨٧، فقرة ٥٩٥؛ الوجيز،  
ص ٢٠٩-٢١٢؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٤٢١/١-٤٢٣؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٣؛ القواعد  
الفقهية للدعاس، ص ٣٤-٣٦، القاعدة ٢٤؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص ٦٣.  
كما وردت في تقرير القواعد لابن رجب بلفظ : «إذا تقارن الحكم ووجد المانع منه : فهل  
يثبت الحكم أم لا؟»، وذلك ٤٥٦/١، قاعدة ٥٧؛ وكذلك مجلة الأحكام الشرعية، ص ٨٧،  
مادة ٥٧.

وهذه القاعدة بمعنى قاعدة أخرى سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي : «إذا اجتمع الحلال والحرام  
غلب الحرام»، وذلك ص ٢٩٠ (ل/أ)، قاعدة ١٦.

<sup>(٢)</sup> «ولهذا» : ساقطة من (ب).

<sup>(٣)</sup> في (أ) : «ضاقت». والأفصح ما تم إثباته من باقي النسخ.

<sup>(٤)</sup> في (ب) : «على».

<sup>(٥)</sup> في (ب) و(د) : «أو».

<sup>(٦)</sup> انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٤؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٦.

وأخرج عن هذه القاعدة : «لو استشهد الجنب : فإنه يغسل عند الإمام<sup>(٣)</sup>. ومقتضاها أن لا يغسل كقولهما<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>؛

(١) نهاية ٥/ب من (ج)، مع تكرار الواو في بداية اللوحة الآتية بعدها.

(٢) في (ب) زيادة : «ما» (أي : مالو).

(٣) المراد بالإمام : الإمام أبو حنيفة؛ إذ «كثيراً ما يطلق علماء المذهب الحنفي في كتبهم لفظ (الإمام)، ويقصدون به صاحب المذهب الإمام أبا حنيفة - رحمه الله -» - قاله أحمد النقيب في بحثه : المذهب الحنفي، ١/٢٦٠-؛ وانظر : مقدمة في الفقه للدكتور سليمان أبا الخيل، ص ١١٧.

(٤) أي: قول أبي يوسف وعمر؛ لأن من المصطلح عليه عند الحنفية أن الضمير إذا كان للثنية - كـ (قالا) و(لهما) و(عندهما) ونحو ذلك - ولم يسبق التصريح بمرجعه؛ فإنه يرجع إلى أبي يوسف ومحمد. كما أنه إذا نُسب حكمٌ إلى أحد الثلاثة - وهم أبو حنيفة وأبي يوسف ومحمد - وصرَّح باسمه، ثم نُسب إلى الآخرين حكمٌ آخر ورُمِزَ لهما بضمير الثنية: فيُراد بالضمير ماعدا المصَّرح به من الثلاثة. وقد اجتمع هذان المصطلحان هنا؛ حيث إن الضمير في (قولهما) للثنية، ولم يسبق مرجعه. وأيضاً صرَّح بالإمام، ثم رُمِزَ لمن خالفه بضمير الثنية، وهو (قولهما)، فدل هذان الأمران على أن المراد هما أبو يوسف ومحمد.

وانظر مرجع ضمير (عندهما) وما أشبهه في : مقدمة في الفقه للدكتور سليمان أبا الخيل، ص ١١٧؛ المذهب الحنفي لأحمد النقيب، ١/٢٦٨.

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٤.

وهذان القولان المنقولان عن الثلاثة (من الحنفية) هما قولوا العلماء في هذه المسألة:

- فقد وافق أبا حنيفة (في القول بتغسيل الشهيد الجنب) : الحنابلة، وسحنون من المالكية.
- ووافق الصاحبين (في القول بعدم تغسيله) : عامة المالكية (في الأحسن عندهم)، والشافعية (في الأصح عندهم).

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن، ١/٣٧٢-٣٧٣؛ الكتاب للقُذوري وشرحه : اللباب، ١/١٣٤؛ الهداية وشرحها: العناية وفتح القدير، ٢/١٤٥-١٤٧؛ المغني لابن قدامة، ٣/٤٦٩-٤٧٠؛ روضة الطالبين، ١/٦٣٤-٦٣٥؛ المنهاج وشرحه: مغني المحتاج، ١/٣٥١؛ التاج والإكليل لمختصر خليل ومواهب الجليل، ٣/٦٩؛ التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، ١/٣٧٨-٣٧٩؛ شرح منتهى الإرادات، ١/٣٢٤؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ١/٤٢٦.



لأن الجنابة تقتضي<sup>١</sup> الغسل، والشهادة [تُمنع]<sup>٢</sup>، فاللزام أن يُقدَّم المانع.

والجواب : أن ترك الغسل ثبت بقوله ﷺ :

« زَلَوْهُم بِكُلُومِهِمْ<sup>(٣)</sup> وَدُمَاهِم<sup>(٥)</sup> » على خلاف القياس، فينحصر على مورد<sup>(٦)</sup>.



(١) في (جـ) : « يقتضي ».

(٢) في (أ) و(جـ) : « تمنع ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٣) الكُلُوم في اللغة : جمعُ (كَلَم) وهو الجرح.

انظر : المقاييس في اللغة، مادة «كلم»، ص ٩٠٦؛ لسان العرب، مادة «كلم»، ١٢/٥٢٢-٥٢٥؛ وانظر: النهاية في غريب الحديث، ٤/١٩٨-١٩٩.

(٤) (الواو) وردت في نهاية السطر الثالث وبداية الرابع من (جـ).

(٥) أخرجه الإمام أحمد بلفظه، ٤٣١/٥، وبنحوه، ٤٤٣١/٥؛ والنسائي (في المحتج) بنحوه، كتاب الجنائز، باب مواراة الشهيد في دمه، ٤/٧٨، ح ٢٠٠٢، وكتاب الجهاد، باب من كُلَّم في سبيل الله عز وجل، ٦/٢٩، ح ٣١٤٨.

جميعهم من حديث عبد الله بن ثعلبة.

وصححه الألباني في صحيح الجامع، ١/٦٦٨، ح ٣٥٧٣.

وله شاهد بمعناه من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد، ١/٤٥٠-٤٥١، ح ١٢٧٨، وباب دفن الرجلين والثلاثة في قبر، ١/٤٥١، ح ١٢٨٠، وباب من لم يَرَّ غسل الشهداء، ١/٤٥١، ح ١٢٨١، وباب من يُقدَّم في اللحد، ١/٤٥٢، ح ١٢٨٢-١٢٨٣، وباب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله ؟، ١/٤٥٣-٤٥٤، ح ١٢٨٦-١٢٨٧، وباب اللحد والشق في القبر، ١/٤٥٤، ح ١٢٨٨، وكتاب المغازي، باب من قُتل من المسلمين يوم أحد، ٤/١٤٩٧، ح ٣٨٥١.

(٦) يشير بذلك إلى قاعدة سياي الحديث عنها استقلالاً، وهي : « ما ثبت على خلاف القياس: فغيره لا يقاس عليه »، وذلك ص ١٠٣٠ (ل ٩٣/ب)، قاعدة ٢٢١.

## [ القاعدة الثالثة عشرة ]

إذا زال المانع عاد الممنوع<sup>(١)</sup> :

ولهذا : إذا أحدث<sup>٢</sup> العيب في يد المشتري : يُمنع الرد، وإذا زال : جاز الرد بالعيب القديم؛ لأنه يعود الممنوع بزوال المانع<sup>(٣)</sup>.

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في عدة كتب من كتب القواعد الفقهية عند الحنفية، من هذه الكتب: مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤٤؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١١/١؛ منافع الدقائق، ص ٣١١؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٢٤٤؛ شرحها لسليم رستم، ٣٠/١-٣١؛ وشرحها لعلی حيدر، ٣٥/١؛ وشرحها للأتاسي، ٦١/١-٦٣؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص ١٩١-١٩٤؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٧، قاعدة ٢٢؛ المدخل الفقهي العام، ٣٠٩/١، فقرة ١٤٣، و ١٠١٢/٢، فقرة ٦٢٦؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٣٩٠؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير له أيضاً، ص ٤٩٨، وأحال إلى التحرير، ٨٩٣/٤ - إلا أنها وردت فيهما بلفظ: «يتخلف الحكم لمانع، وعند ارتفاعه يعمل الموجب»؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣١٦/١؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٢؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٧٦-٧٧، قاعدة ٥٥؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص ٧٨-٧٩. ووردت أيضاً بلفظها أو معناها في بعض كتب الفقه، منها :

بدائع الصنائع، ١٣٦/٣، ٢٠٣، ٢٠٨؛ المغني، ٢٨/١١؛ المبدع، ٨٧/٣؛ المبسوط، ٨٧/١٢؛ الدرر شرح الغرر، ٤١١/١، ١٦٢/٢، ١٦٦، ٢٢٤، ٢٥٦؛ تكملة البحر الرائق، ٨٥/٨؛ حاشية الدسوقي، ٤٨١/١. وهناك قاعدة أخرى - مشهورة - تؤدي عكس معنى هذه القاعدة وهي : «ما جاز لعذر بطل بزواله»؛ إذ إن تلك أفادت : حكم ما امتنع لسبب، ثم زال هذا السبب المانع، وهذه أفادت حكم ما جاز بسبب، ثم زال هذا السبب المحيز.

انظر : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ١٩١؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٣٩٠. وللتوسع في القاعدة الثانية انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢١٤/١؛ ولابن نجيم، ص ١٠٨؛ الفرائد البهية وشرحها: الأقطار المضئية، ص ١٢١؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، ٢٧٧/١؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٢٣؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ١٨٩-١٩٠؛ المدخل الفقهي العام، ١٠١٣/٢، فقرة ٦٢٧؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٢؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٧٧، قاعدة ٥٦؛ وللدكتور الزحيلي، ص ٧٩.

(٢) هكذا في (أ)، وفي باقي النسخ : «حدث». وهذه الكلمة تمثل نهاية ل ٥/أ من (ب).

(٣) انظر: الدرر شرح الغرر، ١٦٦/٢؛ علماً بأن أكثر كتب القواعد الآنف ذكرها - في بداية توثيق القاعدة - مثلت بهذا المثال. كما أن المؤلف سيذكر هذا المثال بصيغة أخرى، ص ٦٥٣ (ل ٤٧/أ).

وهذا قبل قضاء القاضي بسقوط خيار المشتري. وسيجيء<sup>(١)</sup> تفصيله في باب الباء  
-إن شاء الله تعالى-، في بيان قولهم : «بقاء الشيء مستغنٍ عن بقاء السبب»<sup>(٢)</sup>.



(١) نهاية ٥/ب من (د).

(٢) ص ٤٢٦ (ل ٢٣/١)، قاعدة ٥٣.

## [ القاعدة الرابعة عشرة ]

إذا اجتمع المباشر والمتسبب<sup>١</sup> : أضيف الحكم إلى المباشر<sup>(٣)</sup> :

(١) في (ب) : « والسبب ».

(٢) نهاية ١/٧ من (أ).

(٣) معنى القاعدة :

هذه القاعدة ورد فيها لفظاً: المباشر والمتسبب، وقد بينهما ووضح معنى القاعدة طاهر الأناسي في شرحه للمجلة-٢٤٩/١- فقال: «المباشر : هو الذي حصل التلف -مثلاً- بفعله بلا واسطة، فكان هو صاحب العلة، يضاف إليه التلف.

والمتسبب : ما حصل التلف لا بمباشرة وفعله؛ بل بواسطة هي العلة لحصول المعلول، وهي فعل فاعل مختار، وأما فعله فلا تأثير له سوى أنه مفضي إليه. فإذا اجتماعا ... يضاف الحكم إلى المباشر؛ لأنه صاحب العلة، وهي أقوى».

أما توثيقها :

فقد وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ وبألفاظ أخرى مقاربة له في كثير من كتب القواعد، منها : أنوار البروق في أنواء الفروق، ٢٨/٤ - ولفظه : «... بأنه إذا اجتمع التسبب والمباشرة: اعتبرت المباشرة دونه...»؛ وانظر منه ٢٠٨/٢؛ ترتيب الفروق للبقوري، ١٩٠/٢، ١٩١؛ تقرير القواعد لابن رجب، ٥٩٧/٢، قاعدة ١٢٧- ولفظه : «إذا استند إتلاف أموال الآدميين ونفوسهم إلى مباشرة وسبب تعلق الضمان بالمباشرة دون السبب...»-؛ المنثور للزركشي، ١٣٣/١-١٣٦- ولفظه : «إذا اجتمع السبب والمباشر أو الغرور والمباشرة: قدمت المباشرة»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٣٥٠/١-٣٥١- ولفظه قريب من المنثور-؛ ولابن نجيم، ص ١٨٧-١٨٨- ولفظه مطابق للفظ المؤلف -؛ الفوائد الزينية له أيضاً، ص ٩٣-٩٤، فائدة ٨٩ - ولفظه : «المتسبب لاضمان عليه مع المباشرة» -؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضيق، ص ٢٤٢-٢٤٤؛ والمواهب السنية وحاشية المواهب : الفوائد الجنية، ٣٥٦/٢-٣٦٤ - ولفظ الفرائد:

«وحيثما السبب والمباشرة اجتماعاً فقدّمنا الأخيرة» -؛

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤- ولفظه مطابق للفظ المؤلف-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٤/ب-٥/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٠٨؛ الفرائد البهية للحمزاري، ص ١٣١، قاعدة ١٦٩- ولفظه: «إذا اجتمع المباشر والمتسبب: قدم المباشر في الضمان»-؛ مجلة الأحكام العلية، مادة ٩٠ - وجاء فيها: (يضاف) وليس (أضيف)-؛ شرحها لسليم رستم، ٥٩/١؛ ولعلي حيدر، ٨٠/١-٨١؛ وللأناسي، ٢٤٩/١-٢٥١؛ وشرح-

- «فلا ضمان على حافر البئر تعدياً بما تلف بإلقاء غيره»<sup>(١)</sup>.
- «ولا يضمن من دُلَّ سارقاً على مالٍ إنسان<sup>٢</sup>، فسرقة»<sup>(٣)</sup>، إلا إذا دلَّ المودعُ على الوديعة، فإنه يضمن؛ لترك الحفظ، لا بالتسبب<sup>(٤)</sup>.

- قواعدها للزرقا، ص ٤٤٧-٤٤٨؛ مجلة الأحكام الشرعية للقاري، ص ٩٩، مادة ١٢٧ - ولفظه مطابق للفظ قواعد ابن رجب-؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٥٦، قاعدة ١٥؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٤٧/٢، فقرة ٦٥٩ - ولفظهما مطابق للمجلة العدلية-؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص ١٥٧- ولفظه : «... أن المباشر للإتلاف مع المسبب إذا اجتمع، وهما جانيان : فإنه يجب الضمان على المباشر» - وأحال إلى شرح الجامع الكبير لخواهرزاده، ل ٥٨/ب؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١١٤، ١٧٧، ٣٣٦، ٣٨٥، - ولفظه الأخير كلفظ المجلة-؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٢٢٤-٢٢٥ - وقد ذكرها بألفاظ مختلفة منها لفظ المؤلف-؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف للروكي، ص ١٦١، ٢٣٠-٢٣١، وأحال إلى الإشراف، ٢/٢٩٥؛ المبادئ الفقهية، ص ٥٢؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١٠٤، قاعدة ٨٨؛ وللدكتور الزحيلي، ص ٨٨- ولفظ الثلاثة مطابق للمجلة العدلية -.

ووردت أيضاً بألفاظ مقاربة في كتب أخرى منها :

معالم السنن للخطابي، ٦/٣٠٩؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ١٠/٣٢٨؛ والعناية، ٧/٤٨١؛ فتاوى قاضي خان، ٣/٢٢٢؛ إعلام الموقعين، ٢/٦٥؛ مجمع الضمانات، ص ١٤٦؛ الفتاوى الخيرية، ٢/١٩٦؛ الفعل الضار والضمان فيه للزرقا، ص ٧٣.

ولم تكن كتب الأصول بمعزل عنها؛ بل تطرقوا لها عند حديثهم عن السبب والعللة أو تكليف المكره.. فانظر : أصول السرخسي، ٢/٣٠٦-٣١٠؛ المستصفى، ١/٩٤؛ روضة الناظر، ١/٢٤٦؛ كشف الأسرار للبخاري، ٤/٦٤٩؛ شرح مختصر الروضة، ١/٤٢٦-٤٢٧.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٨٧؛ وانظر : فتاوى قاضي خان، ٣/٢٢٢؛ تقرير القواعد لابن رجب، ٢/٥٩٨؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/٣٥٠؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٣١؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٩٠؛ وشرحها لسليم رستم، ١/٥٩؛ ولعلي حيدر، ١/٨٠؛ وللأتاسي، ١/٣٤٩؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٤٧، فقرة ٦٥٩.

(٢) في (ج-) : «مالٍ إنساناً».

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٨٧؛ وانظر : أصول السرخسي، ٢/٣٠٧؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام

لعلي حيدر، ١/٨١؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٤٤٨؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٤٧، فقرة ٦٥٩.

(٤) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٨٧؛ شرح المجلة لسليم رستم، ١/٥٩؛ ولعلي حيدر، ١/٨١، وللأتاسي، ١/٢٥٠؛ شرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص ٤٤٨؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٤٨، فقرة-

- ولا ضمان على من قال : تزوّجها فإنها حرة. فظهر بعد الولادة أنها أمة، إلا إذا كان القائل ربّ المرأة أو وكيلها : فالضمان عليهما؛ لأن كل واحد منهما في حكم المباشر.
- ولا ضمان على من دفع إلى صبي سكيناً ليمسكه<sup>(٢)</sup> له، فقتل به نفسه<sup>(٣)</sup>.
- واستثنى البعض عن هذا الأصل : ماله دفع إلى صبي سكيناً، فوقع عليه<sup>(٤)</sup>، فجرحه : كان الضمان على الدافع<sup>(٥)</sup>.

- ٦٥٩؛ كما ورد هذا الفرع في المنثور في القواعد ١٣٤/١-، إلا أنه خالف في حكمه فلم يستثنه من القاعدة، حيث قال: «ولو دلّ المودّع على الوديعة سارقاً، فأخذها : لا يكون قرار الضمان عليه؛ لأن الدلالة سبب والأخذ مباشرة». كما ورد في تقرير القواعد لابن رجب - ٦٠٧/٢ - وصرّح فيه بإيجاب الضمان على السارق والمودّع معاً، كما صرّح بذلك في المدخل الفقهي العام.

(١) في (ج-) : «ولي». وهو الموافق لمصدر هذه العبارة وهو أشباه ابن نجيم، وهذا المثال سيذكره المؤلف ص ٥٣٧ (ل ١/٣٦)، وقد اتفقت النسخ هناك على أن الكلمة : (ولي) إلا نسخة (ج-) حيث جاء فيها (ول).

(٢) جاء في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «... إلى صبي سكيناً أو سلاحاً ليمسكه، فقتل به نفسه» بزيادة (سلاحاً) وعود الضمير المذكّر إليه في قوله : (ليمسكه) و(به).

ويمكن الاستفادة ممّا في أشباه ابن نجيم في تأويل الضمير المذكّر بأنه يعود إلى سلاح السكين، أي : (ولا ضمان على من دفع إلى صبي سلاح السكين، ليمسك هذا السلاح له، فقتل الصبي بهذا السلاح نفسه).

(٣) انظر الفرعين الأخيرين في : أصول السرخسي، ٣٠٧/٢، ٣٠٩؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٨٧؛ وانظر الفرع الثاني منهما في : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٤٤٨.

(٤) في (ب) : «على».

(٥) أي : فوقع عليه سلاح السكين.

(٦) ومن استثنى هذا الفرع : ابن نجيم في أشباهه، ص ١٨٧، إلا أنه قال : فوقع عليه فجرحته.

ومن تابعه على ذلك : سليم رستم في شرح المجلة، ٥٩/١.

وقد ذكر محمد بن الحسن مثلاً قريباً من هذا الفرع المستثنى والذي قبله؛ حيث قال في الجامع الكبير، ص ٢٠٥ : «حرّ أودع عبداً سيفاً، فوقع على رجله فعفرها : ضمن الحرّ. وإن فعل العبد ذلك بنفسه : لم يضمن الحرّ».

أقول : هذا ليس من هذا الباب ؛ لعدم اجتماع المباشر والمتسبب<sup>(١)</sup>، فتعين إضافة الحكم إلى المتسبب.

ولذا قالوا : إذا تعذر الوقوف<sup>(٢)</sup> على المباشر تعلق الحكم إلى<sup>(٣)</sup> السبب الظاهر.  
كما إذا اجتمع القوم بالسيف وتفرقوا ، فظهر في موضع اجتماعهم قتل<sup>(٤)</sup> :  
[تجب]<sup>(٥)</sup> الدية والقسامة على أهل المَحَلَّة<sup>(٦)</sup> ؛ لتعذر الوقوف<sup>(٧)</sup> على قاتله من غير أهل المحلة، فتعلق الحكم بالسبب الظاهر، وهو وجوده قتيلاً في محلّتهم.

وتقريره : أن في المسألة الأولى : الصبي قتل نفسه باختياره، فكان مباشراً بالقتل، فيضاف الحكم إليه، لاجتماع المباشر والمتسبب<sup>(٨)</sup>.

وفي المسألة الثانية<sup>(٩)</sup> : لا يكون الصبي مختاراً ؛ فلا يُعدُّ مباشراً ، فيضاف الحكم إلى دافع السكين.

«وهما مذكوران أيضاً في أصول السرخسي، ٣٠٩/٢.

(١) في ب : «والمسبب».

(٢) في هامش (أ) : «الوقوف : أي الاطلاع على حقيقة الأمر».

(٣) في (ب) : «على» وهذا هو الأولى.

(٤) في هامش (أ) : «أي : قتل بمعنى مقتول».

(٥) في (أ) و(جـ) و(د) : «يجب». والأفصح ما تمّ إثباته من (ب).

(٦) المَحَلَّة في اللغة : منزل القوم، والمَحَلَّة (بكسر الحاء) : تضم بيتاً أو بيتين.

والمراد هنا : المعنى الأول لمناسبته لاجتماع القوم.

انظر : لسان العرب، مادة «حلل»، ١٦٤/١١؛ القاموس المحيط، مادة «حل»، ص ١٢٧٤-١٢٧٥؛

المعجم الوسيط، مادة «حل»، ١٩٤/١.

(٧) نهاية ٦/أ من (جـ).

(٨) في (ب) : «المسبب».

(٩) نهاية ٧/ب من (أ).

وبهذا ظهر الفرق بين المسألتين<sup>(١)</sup>.



(١) وقد وافق المؤلف - في التفريق بين المسألتين - السرخسي في أصوله - ٣٠٩/٢ - حيث قال : «ومن السبب المحض : أن يدفع سكيناً إلى صبي، فَيَحْأُ الصبيُّ به نفسه : فإنه لا يجب على الدافع ضماناً، وإن كان فعله بعله طريق الوصول ولكن قد تخلل بينه وبين المقصود ما هو علة، وهو غير مضاف إلى السبب الأول، وذلك قتل الصبي به نفسه. بخلاف ما إذا سقط من يده على رجله فعفره [أي سقط السلاح من يد الصبي على قدمه فجرحه]؛ لأن السقوط من يده مضاف إلى السبب الأول، وهو مناولته إياه، فكان هذا سبباً في معنى العلة».



## [ القاعدة الخامسة عشرة ]

**إذا تعارض المفسدتان<sup>(١)</sup> : روعي أعظمهما ضرراً بارتكابه أخفهما<sup>(٢)</sup> :**

(١) في (ج) : «مفسدتان». وهذا اللفظ أكثر استعمالاً في كتب القواعد.

(٢) وردت هذه القاعدة بالفاظ متقاربة في كثير من كتب القواعد، منها ما يأتي:

قواعد الأحكام لابن عبد السلام، ٧٩/١ - ولفظه : «إذا اجتمعت المفساد المحضة - فإن أمكن درؤها : درأنا، وإن تعذر درء الجميع : درأنا الأفسد فالأفسد ...»؛ القواعد للمقري، ٤٥٦/٢ - ٤٥٧، قاعدة ٢١٢ - ولفظه : «إذا تقابل مكروهان أو محظوران، أو ضرران، ولم يُمكن الخروجُ عنهما : وجب ارتكابه أخفهما، وقد يختلف فيه»؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٤٧/١ - فقد ذكرها عرضاً حيث قال: «... دفع أعظم المفسدين بأدناهما ...»؛ المنشور للزركشي، ٣٤٨/١ - ٣٥٠ - وقد صَدَرها بقوله : «تعارض المفسدين»؛ تقرير القواعد لابن رجب، ٤٦٣/٢ - ٤٦٩ - ولفظه : «إذا اجتمع للمضطرِّ محرمان، كلُّ منهما لا يباح بدون الضرورة : وجب تقديم أخفهما مفسدة وأقلهما ضرراً ...»؛ كتاب القواعد للحصري، ٣٤٦/١ - ولفظه : «... واحتمال أخف المفسدين لدفع أعظمها»؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص ٥٢٠، قاعدة ٣٣ - ولفظه : «ويجوز ارتكاب أدنى المفسدين؛ لدفع أعلاهما»؛ إيضاح المسالك للنوشرسي، ص ٨٦، قاعدة ٤٥ - ولفظه مطابق للفظ المقري؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢١٧/١؛ ولابن نجيم، ص ١١١ - ١١٢ - ولفظهما مطابق لنسخة (ج) عند المؤلف؛ غمز عيون البصائر، ٢٨٦/١؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقطار المضئية، ص ١٢٢ - ١٢٣؛ وشرحها أيضاً : المواهب السنية وحاشية الشرح : الفوائد الجنية، ٢٧٨/١ - ٢٨١ - ولفظ الفرائد :

لكنه استعنى مهما يكن  
فإنه يُرتكب الذي يخف  
فَرَدُّهُمَا أعظم ضرراً فافطن  
كذلك في المفسدين قد وصف-

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١١/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١١ - ولفظ الجامع كلفظ نسخة (ج) عند المؤلف إلا أنه قال : «... روعي أقلهما ضرراً ...»!! - الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٤، قاعدة ٦ - ولفظه كلفظ نسخة (ج) عند المؤلف إلا أنه قال: «... تعارضت ...»؛ المحاز الواضح وشرحه: الدليل الماهر، ص ٢٠٧ - ولفظه:  
فـيـرتـكـب الأـخـف في تـقـابـل  
ذو كراهة، ومنع حاصل -

«مثاله : رجل عليه جرح، لو سجد سال جرحه، وإن لم يسجد لم يسئل : فإنه يصلي قاعدًا، يومئ بالسجود والركوع<sup>٢</sup> ؛ لأن ترك السجود أهون من الصلاة<sup>٣</sup> مع الحدث. ألا يرى أن ترك السجود جاز حالة الاختيار في النفل<sup>(٤)</sup>، ومع الحدث لا يجوز بحال<sup>(٥)</sup>».

- مجلة الأحكام العدلية، مادة ٢٨- ولفظها مطابق لنسخة (ج) عند المؤلف-؛ شرح المجلة سليم رستم، ٣٢٢/١؛ ولعلي حيدر، ٣٧/١؛ وللأناسي، ٦٩/١-٧٠؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٠١-٢٠٢؛ مجلة الأحكام الشرعية للقاري، ص ٩٧، مادة ١١٢- ولفظه مطابق للفظ ابن رجب-؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ السعدي، ص ٢٢، البيت ١٤- ولفظه:

**وضده تزاحم المفاسد يرتكب الأدنى من المفاسد-؛**

قواعد الفقهية للمحدثي، ص ٥٦، قاعدة ١٩- ولفظه مطابق لنسخة (ج) عند المؤلف-؛ المدخل الفقهي العام، ٩٨٤/٢، فقرة ٥٩٢؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٢٠٤- وقد ذكر لفظ الوشرسي-؛ الوجيز، ص ٢٠٣-٢٠٥؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٢٩/١-٢٣١، ٢٦٨/٣-٢٦٩ - كلاهما للدكتور البورنو، وقد ذكر فيهما اللفظ الوارد في نسخة (ج) عند المؤلف وألفاظاً أخرى-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٥٢٥-٥٣٨ - وقد ذكر لفظين ثانيهما : «إذا تعارضت المفسدتان : قدم الأخف منهما»-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٥٢٧-٥٣٣- وقد ذكر لها عدّة ألفاظ منها ما جاء في نسخة (ج) عند المؤلف-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص ٧٩٣- ولفظه كلفظ نسخة (ج) عند المؤلف-؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٥؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٣٣، قاعدة ٢١؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٦١-٦٢.

وقد سبق أن أشار المؤلف عرضاً إلى قاعدة تطابق هذه القاعدة في المعنى، وهي : «يختار أهون الشرين» - وذلك ص ٢١٠ (ل ٢/ب)-، كما سيأتي الحديث استقلالاً عن قاعدة قرية منهما، وهي : «الأشد يزال بالأخف»- وذلك ص ٣١٢ (ل ١٠/أ)، قاعدة ٢٤-.

(١) نهاية ٥/ب من (ب).

(٢) في (ج) : «بالركوع والسجود». وهذا الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

(٣) في (د) : «الصلوات».

(٤) جاء في مصدر هذه العبارة وهو أشباه ابن نجيم : «في التطوع على الدابة».

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١١١، مع اختلاف يسير، سبق ذكر أهمه في بعض الهوامش السابقة. -

وفروع هذه القاعدة كثيرة.



= وانظر : شرح العلاءي لقواعد الخادمي، ل ١١/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١١؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٦؛ الوجيز، ص ٢٠٣؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٢٣١؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٥٣٢. فجميعهم وافقوا المؤلف في تخريج هذا الفرع على القاعدة.

(١) في (د) : « هذا ».

## [ القاعدة السادسة عشرة ]

ذكر في (الأشباه) في القاعدة الخامسة (وهي الضرر يزال) بعد ثلاثة أوراق تخميناً<sup>(١)</sup> :

إذا اجتمع الحلال<sup>٢</sup> والحرام غلب الحرام<sup>٣</sup> :

(١) وذلك ص ١٣٤.

(٢) نهاية ١/٦ من (د).

(٣) هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين علمي أصول الفقه والقواعد الفقهية؛ فهي بالنظر إلى تعلقها بالأدلة الشرعية المتعارضة، وكيفية الترجيح بينهما : تُعدّ قاعدة أصولية. وهي بالنظر إلى تعلقها بفعل المكلف - من جهة أن تصرفه اجتمع فيه دليلان، أحدهما مبيح، والآخر محرم، من هذه الجهة : تعدّ قاعدة فقهية. والصيغة التي ذكرها المؤلف للقاعدة تحكي رأي جمهور الأصوليين والفقهاء القائلين بترجيح الحاضر على المبيح.

وهناك قولان آخران :

أحدهما : يُرجح المبيح على الحاضر.

وهو اختيار القاضي عبد الوهاب في التلخيص - كما أفاد ذلك صاحب البحر المحيط - وأحمد بن حمدان الخبلي - كما عزاه إليه صاحب شرح الكوكب المنير - وأبو الفرج المالكي - كما في شرح تنقيح الفصول - وغيرهم. الثاني : يتساويان.

وهو قول عيسى ابن أبان الحنفي وأبي هاشم المعتزلي - كما أفاد ذلك البخاري في كشف الأسرار - وهو اختيار الباجي المالكي والغزالي وغيرهم.

ونظراً لأهمية هذه القاعدة لا تكاد تجد كتاباً في العلمين المذكورين إلا تكلم عنها:

فمن الكتب الأصولية التي اعتنت بها :

العدة، ١٠٤١/٣-١٠٤٤؛ المنهاج في ترتيب الحاجاج، ص ٢٣٣-٢٣٤، فقرة ٥٣٢؛ شرح للسمع، ٦٦٢/٢؛ التبصرة، ص ٤٨٤؛ أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، ١٩١/٣-١٩٧؛ أصول السرخسي، ٢٠/٢-٢١؛ المستصفى، ٣٩٨/٢؛ التمهيد لأبي الخطاب، ٢١٤/٣-٢١٧؛ المحصول، ٤٦٨/٢-٤٦٩؛ روضة الناظر، ١٠٣٥/٣؛ الإحكام للآمدي، ٢٦٩/٤؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية التفتازاني، ٣١٤-٣١٥؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٤١٧-٤١٨؛ المنهاج وشرح-

«ومن فروعها : ما إذا تعارض<sup>(١)</sup> دليلان، أحدهما يقتضي التحريم، والآخر

الإباحة : يقدم التحريم.

وعلله الأصوليون بتقليل النسخ ؛ لأنه لو قُدِّم المبيحُ لزم تكرارُ النسخ؛ لأن «الأصل

=الأصفياني له، ٨٠٦/٢-٨٠٧؛ المغني للخبازي، ص ٢٢٨؛ شرح مختصر الروضة، ٧٢٩/٣-٧٣٠؛ المسودة، ص ٣١٢؛ مجموع الفتاوى، ٢٠/٢٦٢؛ التوضيح والتلويع، ١٠٧/٢-١٠٨؛ البحر المحيط، ١٧٠/٦-١٧٢؛ تشنيف المسامع، ٣/٥٢٩؛ شرح المحلى لجمع الجوامع (مع حاشية البناني)، ٢/٣٦٩؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، ٣/١٤٤؛ شرح الكوكب المنير، ٤/٦٧٩-٦٨٠؛ حاشية الإزميري على مرآة الأصول، ٢/٣٨٣؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٢/٢٠٦؛ التعارض والترجيح للرزنجي، ٢/٢٠٩-٢١٢؛ وللدكتور الحفناوي، ص ٣٦٢-٣٦٦.

ومن كتب القواعد الفقهية التي اعتنت بها :

الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١١٧/١-١١٩، ٣٨٠-٣٨١؛ المنشور، ١/١٢٥، ٣٣٧؛ القواعد للحصري، ٢/٩٠-٩٤؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، ٢/٥٧٧-٥٨٢؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/٢٦٩؛ ولابن نجيم، ص ١٣٤-١٤٤؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص ١٠٠-١٠١، قاعدة ٣٧؛ الفرائد البهية وشرحها: الأقمار المضيئة، ص ١٤٤-١٥٨؛ والمواهب السنية ومعها حاشيتها : الفوائد الجنية، ٢/٥١-٩٥؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلائي لها، ل ٩/١-ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٠٧؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٧٨؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٥، قاعدة ١٤، وص ١١٤، قاعدة ٢٨٥؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٧١، ١٧٧، ٢٤٥، ٣٠٩، ٣٣٤؛ القواعد والضوابط المستخلصة له أيضًا، ص ١٣٢؛ الوجيز، ص ٢٠٩؛ موسوعة القواعد، ١/٤٢١-٤٢٣؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف لـ د. محمد الروكي، ص ٢٧٤-٢٧٥؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص ٧١٨.

وكما وردت في كتب أصول الفقه وقواعده وردت أيضًا في مقام التعليل في عدة كتب من كتب الفقه، منها:

المبسوط، ٣/١٥٧، ٤/٩٩، ١٠٣، ١١/٢٣١؛ شرح السِّر الكبير، ٥/١٨٠٠، نهاية فقرة ٣٥٩١؛ فتاوى قاضي خان، ١/٣٢٨، ٣/٣٦٢؛ الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص ١٩٦٦، ٢٣٦٩؛ المحيط البرهاني، ق ٣، ص ١٦؛ البحر الرائق، ٢/٣٠٤.

(١) في (جـ) : « تعارضا ».

في الأشياء الإباحة»<sup>(١)</sup>، فإذا جعل المبيع متأخرًا : كان المحرّم ناسخًا للإباحة الأصلية<sup>(٢)</sup>، ثم يصير منسوخًا بالمبيع. ولو جعل المحرّم متأخرًا : لكان ناسخًا للمبيع، وهو لم ينسخ شيئًا ؛ لكونه وفق الأصل<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا تعليل بقاعدة وردت في كثير من كتب أصول الفقه وقواعده:

لمن كتب الأصول:

العدة لأبي يعلى، ١٢٣٨/٤؛ الإحكام لابن حزم، ٥٢/١؛ شرح اللمع، ٩٧٧/٢؛ التمهيد لأبي الخطاب، ٢٦٩/٤؛ روضة الناظر، ١٩٧/١؛ الإحكام للآمدي، ١٣٠/١؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، ٢١٨/١؛ كشف الأسرار شرح المنار، ٥٩٠/٢؛ المسودة، ص ٤٧٤؛ مجموع الفتاوى، ٥٣٥/٢١، ٥٩١، ٦١٥، ٦١٧؛ البحر المحيط، ١/١٥٤؛ تيسير التحرير، ١٦٧/٢.

ومن كتب القواعد الفقهية :

المنثور للزركشي، ١٧٦/١؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص ٥٢٠، قاعدة ٢٤؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١٦٦/١؛ ولابن نجيم، ص ٢١، ٨٧؛ غمز عيون البصائر، ٣٣٦/١؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ٨٩؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢٠٥/١؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٩١؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٩، قاعدة ٣٣؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص ٢٧، ٢٩، البيت ١٩، و ٢٢؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٨٢/٢، فقرة ٦٨٩؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٢١-١٢٢، ١٤٣؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٣٤٦؛ الوجيز، ص ١٢٩؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١١٥/٢؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ١٢٦؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص ١٩٣.

(٢) كون المحرّم ناسخًا للإباحة الأصلية غير مسلم؛ لأن النسخ رفع لحكم ثابت بخطاب متقدم، والإباحة الأصلية ثابتة بالعقل؛ فلا يسمى رفعها نسخًا. انظر : المستصفي، ١٠٧/١؛ كشف الأسرار، ٢٩٨/٣.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٣٤، مع اختلاف يسير جدًا، ومن ذلك أن ابن نجيم قال في آخر العبارة : «لكونه على وفق الأصل».

وانظر الفرع المذكور في : المنثور، ١٢٥/١؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٥٢/١. أما التعليل المعزى إلى الأصوليين : فهو مذكور في كثير من كتب الأصول عند الحنفية، منها : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ١٩٢/٣-١٩٣؛ أصول الشرحسي، ٢٠/٢-٢١؛ المغني للبخاري، ص ٢٢٨؛ التنقيح وشرحه : التوضيح، ١٠٧/٢؛ التحرير وشرحه : التقرير والتحبير، ١٠/٣؛ وتيسير التحرير، ١٤٤/٣.

## أقول : عبارتهم [توهم] 'خلاف المقصود؛

- إذا عُلِمَ من ذكر هذا التعليل فقد جاء في هامش (ج) اعتراض عليه ونصه : «اعلم أن قولهم: الأصل في الأشياء الإباحة. ليس بمعنى الإباحة التي هي من أقسام الأحكام الشرعية؛ بل بمعنى أنه لم يعلم حكم بإباحة ولا حرمة - كما حققه صاحب (التوضيح) - فعلى هذا : إذا قدم المحرم لا يوجد نسخاً [هكذا بالنصب]؛ لعدم سبق حكم ما، فتأمل. فالتعليل عليل والمعلل كليل والله الهادي. لحرره».

ويمكن أن يجاب عن هذا بما يأتي :-

١ - إن جل الأصوليين الذين ذكروا هذا التعليل لم يبينوا أن مرادهم بالإباحة هذا المعنى المذكور في الاعتراض، فهذا إلزام لم بمصطلح لم يتعارفوا عليه.

٢ - لو سلم بأن المراد بالإباحة هو المعنى المذكور : لما كانت هناك فائدة من قولهم : «الأصل في الأشياء الإباحة»؛ لأنه إذا كان المقصود من الإباحة : ما لم يُعلم له حكم بإباحة ولا حرمة، فهذا يعني أن معنى قولهم هو : أن الأصل في الأشياء أنه لا يعلم لها حكم بإباحة ولا حرمة ! فلم يخرجوا بقولهم - على هذا المعنى - عن صورة المسألة (وهي ما لم يعلم له حكم بإباحة ولا حرمة فما حكمه ؟) وإذا لم يخرجوا عن صورة المسألة : فلا يكون لقولهم فائدة!

٣ - وبغض النظر عن الجوابين السابقين، فإن أصل الاعتراض مستفاد من (التوضيح في حل غوامض التنقيح) - ١٠٧/٢ -، وقد بين صاحب (التوضيح) أنه «يمكن إتمام الدليل المذكور على وجه لا يرد عليه هذا النظر. وهو أنه إذا انتفع المكلف بشيء قبل ورود ما يحرمه أو ما يبيحه، فإنه لا يعاقب بالانتفاع به؛ لقوله تعالى...: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [من الآية رقم (٢٩) من سورة (البقرة)]، فإن هذا الإخبار يدل على أن الإنسان إن انتفع بما في الأرض قبل ورود محرمه أو مبيحه لا يعاقب. ثم لاشك أنه إذا ورد المحرم : فقد غير الأمر المذكور (وهو عدم العقاب على الانتفاع)، ثم إذا ورد المبيح: فقد نسخ ذلك المحرم، فيلزم هنا تغييران؛ وأما على العكس : فلا يلزم إلا تغيير واحد. فاندفع الإيراد المذكور بهذا التقرير، فتقرر الدليل بهذا الطريق...».

٤ - ثم هناك أدلة أخرى للقاعدة غير هذا التعليل، من أبرزها قول النبي ﷺ: «الحلال بين، والحرام بين، وبينهما مشبهات لا يعلمن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام...».

أخرجه البخاري بنحوه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ٢٨/١، ح ٥٢.

ومسلم بلفظه، كتاب المساقات، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ١٢١٩/٣ - ١٢٢٠، ح ١٥٩٩.

(١) في (أ) و(جـ) : « يوهم ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

لأنهم<sup>١</sup> عللوا وجوب تقديم التحريم بقلة<sup>٢</sup> النسخ، ثم أثبتوا كثرة النسخ في تأخير المبيح، فحينئذ يوهم لزوم تقديمه رغبة لقلة النسخ وهرباً عن تكثيره<sup>٣</sup>.

فالعبرة [السالمة]<sup>٤</sup> عن الإيهام أن يقال<sup>(٥)</sup> : إذا تعارض دليل المبيح والمحرم : اعتبرنا ورود دليل المحرم<sup>٦</sup> مؤخراً ؛ ليكون ناسخاً للمبيح. والحال أن المبيح لا ينسخ شيئاً ؛ لأن «الأصل في الأشياء الإباحة».

وإن اعتبرنا ورود دليل المبيح مؤخراً : كان [المحرم]<sup>٧</sup> ناسخاً للإباحة الأصلية، ثم يكون منسوخاً بالمبيح الذي اعتبرنا<sup>(٨)</sup> مؤخراً، فتكرر النسخ.

فلأجل هذا قُدم المحرم (أي جعل غالباً)، فالتقدم المذكور في المدلول غير [التقدم]<sup>٩</sup> المذكور في الدليل<sup>(١٠)</sup>.

والحمد لله الملك الجليل.



(١) نهاية ١/٨ من (أ).

(٢) في (ب) : «لقلة».

(٣) في (ب) : «تكثره».

(٤) في (أ) و(جـ) و(د) : «السالم». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٥) جاء في هامش (جـ) : «دقة المصنف، وفيه تأمل».

(٦) نهاية ٦/ب من (جـ).

(٧) «المحرم» : زيادة من (د). وهي لا بد منها.

(٨) الهاء زيادة من (ب) و(د). وهي لا بد منها.

(٩) في (أ) و(جـ) و(د) : «تقدم». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(١٠) أي : أن المقصود من تقدم المحرم هو جعل مدلوله أغلب وأحق بالتقدم والعمل من مدلول الدليل المبيح، لا أن الدليل المحرم متقدم في الوجود على المبيح؛ لأنه لو كان هذا هو المقصود لترك المحرم المتقدم في الوجود وعمل بالمبيح المتأخر، وهذا عكس المطلوب - والله أعلم -.



## [ القاعدة السابعة عشرة ]

الأسبابُ مطلوبةٌ للأحكام، لا لأعيانها<sup>(٢)</sup> :

ولذا : إذا أقر باللف من ثمن قن<sup>(٣)</sup> عيَّنه، وقال المقرُّ له : القنُّ قنك،

(١) في (جـ) : «الأحكام»، وفي (د) : «لأحكامها». وما في (د) هو الأولى، حتى ينسجم هذا اللفظ مع ما جاء في آخر القاعدة (لأعيانها).

(٢) معنى القاعدة :

إن الأسباب ليست مطلوبة لذاتها؛ بل لما تنتجها من أحكام؛ فإذا تم الوصول إلى الحكم، وحصل اتفاق عليه فقد حصل المطلوب وإن لم يحصل وفاق في السبب الموصل إليه. وقد وردت هذه القاعدة في:

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤ بلفظ : «الأسباب مطلوبة للأحكام»؛ وانظر : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١١/ب - ١٢/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١١؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٣٦٠ - وقد ذكر الأخير أربعة ألفاظ لها.

ووردت أيضاً بألفاظ مقاربة للفظ الذي ذكره المؤلف في بعض كتب الفقه الحنفي، منها: شرح السير الكبير، ٢/٥٦٢، ٥/١٧٢٨؛ المبسوط، ٥/١٥٨، ٦/٦٥، ١٣/٢٤، ١٨/٣، ٢٣، ٢٠/٤٥؛ تبين الحقائق، ٤/٢٥٤؛ الكفاية شرح الهداية، ٣/٢٢٦؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٣٦٥. وهذه القاعدة ذكرها صاحب (الكفاية) على أنها تعليل لقاعدة أخرى، وهي : «لا يبالي باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود».

فقال - في موضع الآنف ذكره - «قوله: ولا يبالي باختلاف السبب عند حصول المقصود؛ لأن الأسباب غير مطلوبة لذاتها؛ بل لأحكامها». وقريب من هذه صنيع صاحب المبسوط، ٦/٦٥. وهذه القاعدة الأخرى سيفردها المؤلف بالحديث، وذلك ص ٩٣٧ (ل ٧٩/ب)، قاعدة ١٩٣.

(٣) القنُّ في اللغة : كآته مأخوذ من القنية، وهي الملك. وهو : «عبدٌ مُلك هو وأبواه ... أو هو الخالصُ العبودة ... أو الذي ولد عندك ولا تستطيع إخراجه عنك» - قاله صاحب القاموس المحيط -.

أما في الاصطلاح : فقد عرفه أبو حفص التَّسْفِي (ت ٥٣٧هـ) بأنه : «الريق الذي لم يعتد له سببٌ عنق».

ولتوثيق ما سبق : فإن المعنى اللغوي مستفاد من : القاموس المحيط، مادة «قن»، ص ١٥٨٢؛ وانظر: المقاييس في اللغة، مادة «قن»، ص ٨٥٢؛ لسان العرب، مادة «قن»، ١٣/٣٤٨ - ٣٥٠؛ المعجم الوسيط، مادة «قن»، ٢/٧٦٣.

ما بعته<sup>(١)</sup>، وإنما بعثتُ فَنَّا غَيْرَهُ، وسلمتهُ إليك :

ففيه<sup>٢</sup> المال لازم ؛ لأنه أقرَّ بوجوب المال عليه عند سلامة القرن له<sup>(٣)</sup>، وقد سلَّم حين أقرَّ ذو اليد بأنه ملكه، فيلزم<sup>٤</sup> المال<sup>٥</sup>، ولا يتغيَّر الحكم بالتكاذب في السَّبب بعد اتفاقهما على وجوب المال، مع تغير العين (وهي العبد)، فإن [ذا]<sup>٦</sup> اليد أقرَّ بالمال من ثمن [العبد]<sup>٧</sup> المعين، والمقرُّ له يدعي<sup>٨</sup> الألف من ثمن غير هذا العبد، فلا يعتبر التناقض في السبب<sup>(٩)</sup>.



= والمعنى الاصطلاحي مستفاد من طَلَبِ الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، ص ١٠٧؛ وانظر :  
التعريفات للحرجاني، ص ٢٢٩، رقم ١١٥٣؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٤٩؛ أنيس الفقهاء، ص ١٥٢؛  
قواعد الفقه للمجددي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٤٣٥.

(١) في هامش (أ) : « ما بعته : نفى ».

(٢) في (ب) : « وفيه »، ويحتمل : « ففيه » كما في باقي النسخ.

(٣) في هامش (أ) : « للمقر ».

(٤) في (جـ) : « فيلزمه ». وهذا الأولى؛ لأن الفعل متعدّد.

(٥) نهاية ٦/أ من (ب).

(٦) في (أ) و(جـ) و(د) : « ذو ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لأن (ذا) اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه (الألف)؛ لأنه من الأسماء الستة.

(٧) في (أ) و(د) : « عبد »، وفي (ب) و(جـ) : « العبد » بإثبات (أل) التعريف. والتعبير بدونها ركيك؛ لهذا تمَّ إثباتها في الصلب.

(٨) نهاية ٨/ب من (أ).

(٩) انظر : المبسوط، ١٨/٢٣؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٣٦٥.

## [ القاعدة الثامنة عشرة ]

الاستثناء في المقصود لا التابع<sup>(١)</sup> :

ولهذا : إذا «أقرّ بدار واستثنى بناءها : لم يصح استثناءؤه؛ لأن اسم الدار لا يتناول البناء مقصوداً؛ بل يدخل فيها تبعاً، فلا يصحّ، والاستثناء<sup>٢</sup> إنما يكون لما يتناوله الكلام نصّاً ؛ لأنه تصرف لفظي»<sup>(٣)</sup>.



(١) ورد معنى هذه القاعدة ضمناً في أثناء الحديث عن مثالها الذي ذكره المؤلف في بعض كتب الفقه الحنفي، منها:

المداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٣٥٨/٨؛ تبين الحقائق، ١٦/٥-١٧؛ الدرر شرح الفرر، ٣٦٥/٢؛ الدر المختار ورد المختار عليه، ٣٧٦/٨.

(٢) نهاية ٦/ب من (د).

(٣) الدرر شرح الفرر، ٣٦٥/٢، إلا أن في (الدرر) مزيد توضيح لبعض الألفاظ، ونص (الدرر) : «أقرّ بدار واستثنى بناءها بأن قال : هذه الدار لفلان إلا بناءها : كانا (أي الأرض والبناء) للمقر له، ولم يصح استثناءؤه؛ لأن اسم الدار لا يتناول البناء مقصوداً؛ إذ الدار اسم لما أدير عليه الحائط من البقعة، والبناء يدخل تبعاً لا لفظاً؛ ولهذا لو استحق البناء قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمقابلته؛ بل يتخير المشتري. والاستثناء إنما يكون مما يتناوله الكلام نصّاً؛ لأنه تصرف لفظي». وانظر المصادر الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة.

## [ القاعدة التاسعة عشرة ]

الاستثناء المعلوم بدلالة الحال كالاستثناء<sup>(١)</sup> المشروط<sup>(٢)</sup>:

ولذا : إذا اشترى أحد الشريكين في شركة المفاوضة<sup>(٣)</sup> طعاماً أهله، وكسوتهم: لا يكون على الشركة.

(١) في (د) « كاستثناء ».

(٢) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو قريب من معناه في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

المنثور للزركشي، ١/١٦٢ - ولفظه : «الاستثناء الحكمي هل هو كالاستثناء اللفظي؟»؛ تقرير القواعد لابن رجب، ١/٢٣٤، قاعدة ٣٣- ولفظه كالمنثور، إلا أنه زاد عليه: «... أم تغتفر فيه الجهالة بخلاف اللفظي؟»؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٣٦٨ - وقد ورد فيها لفظان أحدهما لفظ ابن رجب والثاني مستفاد من المبسوط، وهو كلفظ المؤلف إلا أنه قال في آخرها: «... كالاستثناء بالشرط». ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١١/٢٠٩؛ الكافي شرح الواقي، ق ٢، ص ٢٣٣٨؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٣٢٠ - ولفظ الأخيرين كلفظ المؤلف-.

(٣) المفاوضة في اللغة : مشتقة من (فوض)، والفاء والواو والضاد - كما يقول ابن فارس-: «أصل صحيح يدل على أتكال في الأمر على آخر، وردّه عليه. ثم يفرّع فيردّ إليه ما يشبهه»، ومن ذلك ما جاء في (لسان العرب) : «المفاوضة: المساواة والمشاركة، وهي مفاعلة من التفويض، كأن كل واحد منهما ردّ ما عنده إلى صاحبه».

أما في الاصطلاح : «فهي أن يشترك الرجلان فيتساويان في مالهما وتصرفهما ودينيهما»- قاله صاحب الهداية-.

المقاييس في اللغة، مادة «فوض»، ص ٨٢٢؛ لسان العرب، مادة «فوض»، ٧/٢١٠؛ وانظر: القاموس المحيط، مادة «فوض»، ص ٨٣٩؛ المعجم الوسيط، مادة «فاوض»، ٢/٧٠٦.

هذا ما يتعلق بالمعنى اللغوي، أما الاصطلاح فهو منقول من: الهداية، ٦/١٥٦؛ وانظر : طلبه الطلبة، ص ٢٢٠؛ المغني لابن قدامة، ٧/١٣٧؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٣١٩-٣٢٠؛ التعريفات للجرجاني، ص ٢٨٧؛ مغني المحتاج، ٢/٢١٢؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ٣/٣٥١؛ ردّ المختار على الدر المختار، ٦/٤٧٦؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص ٢٠٦-٢٠٧.

والقياس : أن يكون على الشركة ؛ لأنه<sup>(١)</sup> من عقود التجارة، فكان من جنس ما يتناوله عقد الشركة.

وجه الاستحسان : [أما]<sup>٢</sup> مستثناة من مقتضى المفاوضة دلالة ؛ إذ كلٌّ منهما حين شارك صاحبه كان عالمًا بحاجته إلى ذلك في مدة المفاوضة، ومعلوم أن كل واحد منهما لم يقصد أن [تكون]<sup>٣</sup> نفقته و«نفقة عياله على شريكه، وأنه لا يمكن تحصيل حاجته إلا بالشراء، فاستثنى لكل واحد منهما هذا المقدار مما هو مقتضى المفاوضة بدلالة الحال، وإن لم يشترط عند العقد<sup>(٥)</sup>».



(١) أي : لأن شراء الطعام أو الكسوة عقد من عقود التجارة.

(٢) هكذا في (ب). وفي (أ) و(ج) و(د) : « أنه ». وقد اتفقت جميع النسخ على تأنيث اللفظ التالي (وهو : مستثناة) ؛ لهذا تعيّن تقديم ما في (ب) على باقي النسخ، ولا سيما أنه معتضد بما في مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر).

وعلى هذا يكون المعنى : أن هذه الأشياء كإطعام الأهل وكسوتهم ... تقتضي دلالة الحال كونها من الأمور المستثناة من عقد المفاوضة.

(٣) في (أ) و(ج) و(د) : « يكون ». والأفصح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدّرر.

(٤) نهاية ١/٧ من (ج)، مع تكرار (الواو) في بداية اللوحة التي تليها.

(٥) حلّ ما جاء في شرح هذه القاعدة مذكور في : الدّرر شرح الغرر، ٣٢٠/٢، مع اختلاف في بعض الألفاظ، ولا سيما من أول الشرح إلى قوله : «والقياس».

## [ القاعدة العشرون ]

الاستثناء تكلم بالباقي<sup>(١)</sup> :

(١) هذه قاعدة أصولية وردت بهذا النص أو نحوه في بعض كتب الحنفية الأصولية، كما وردت في مقام

التعليل في كثير من كتبهم الفقهية.

ووجه كونها أصولية أنها مرتبطة بمسألتين أصوليتين :

الأولى : تقدير دلالة الاستثناء على الباقي.

الثانية : حكم الاستثناء المستغرق.

وكل مسألة منهما حصل فيها خلاف بين الأصوليين :

ولتحرير محل النزاع فيهما وبيان صلتها بالقاعدة يقال :

المسألة الأولى :

حكى ابن الممّار في (التحرير) وغيره اتفاق العلماء على أن: المستثنى ليس داخلاً في حكم المستثنى منه؛

فلو قال : له عليّ عشرة إلا ثلاثة : فالمقرّر به هو سبعة، لكن ما توجيه دلالة هذا الكلام على سبعة ؟.

هذا محل النزاع بين العلماء، ولهم فيه ثلاثة أقوال :

أولها : هو قول جمهور الأصوليين القائلين بأن لفظ (عشرة) - في المثال المذكور - أريد به (سبعة) من

باب تسمية الجزء (وهو سبعة) بالكل (وهو عشرة) مجازاً، والقرينة الصارفة هي (إلا) وما دخلت عليه.

الثاني : المراد بعشرة : عشرة باعتبار الأفراد، ثم أخرجت ثلاثة، والإسناد بعد الإخراج، فلم يسند إلا

إلى سبعة. وقد اختار هذا ابن الحاجب بقوله : وهو الصحيح، كما اختاره ابن السبكي وغيرهما.

الثالث : المجموع (وهو عشرة إلا ثلاثة) موضوع للدلالة على الباقي (وهو سبعة)، كأنه وضع له

اسمان : مفرد (وهو سبعة)، ومركب (وهو عشرة إلا ثلاثة).

وهذا قول القاضي أبي بكر الباقلاني، وطائفة من الحنفية.

والذي يظهر أن القول المتمشي مع القاعدة هو القول الثالث؛ باعتبار أن الاستثناء تكلم بالباقي

حقيقة، كما يحتمل أن يكون القول الأول باعتبار أن الاستثناء تكلم بالباقي مجازاً.

إلا أن الأقرب إليها هو القول الثالث، لأن الحقيقة مقدمة على المجاز.

وقد أفصح عن ذلك صاحب (بدائع الصنائع) - ٢٠٩/٧ -، حيث قال : «... لأن الاستثناء في

الحقيقة تكلم بالباقي بعد الثبوت؛ كأنه قال : لفلان عليّ سبعة دراهم، إلا أن للسبعة اسمان : أحدهما :

سبعة، والآخر : عشرة إلا ثلاثة ... ». وانظر نحو هذا التوجيه في الدر المختار، ١٩٠/١٢ - ١٩١؛

وانظر كذلك : التنقيح والتوضيح، ٢١/٢؛ قرّة عيون الأخيار، ١٩٢/١٢.

ومن أفضل من حرّر هذه المسألة من المعاصرين د. أكرم أوزيقان، وذلك في كتابه : الاستثناء عند الأصوليين، ص ١٤٠-١٤٥، وقد وصف القول الأخير بقوله : «والمذهب الثالث ظاهر الضعف». فراجع إن شئت.

أما المسألة الثانية :

فقد حكى الرازي والآمدي وابن الحاجب وغيرهم حكوا الاتفاق على بطلان الاستثناء المستغرق، وهذا الاتفاق وإن لم يسلّم به البعض - كالقراقي والزرکشي - إلا أن الذي يهتم - هنا - أن الحنفية حملوا هذا الاتفاق على ما إذا كان الاستثناء بلفظ المستثنى منه أو ما يساويه؛ كقوله : عبيدي أحرار إلا عبيدي، أو ... إلا ممالكي.

أما إذا كان الاستثناء بغيرهما فخالفا وقالوا : لا يمنع هذا من جواز الاستثناء؛ كقوله : نسائي طوائف إلا هؤلاء، والمشار إليهن جميع نساءه.

وجه ارتباط قول الحنفية هذا بالقاعدة واضح من خلال النظر في شرح المؤلف لها؛ إذ إن الاستثناء إذا كان تكلّماً بالباقي فيلزم منه أن يدل اللفظ على أن هناك باقياً؛ حتى يصدق كون الاستثناء تكلّماً به، وهذه الدلالة تمنع استثناء الكلّ بعين لفظ المستثنى منه أو ما يساويه ولكنها -عندهم- لا تمنع من استثناءه بغيرهما؛ لأنه لو حصل استثناء الكلّ بغيرهما فإن هذا ليس لقصور في دلالة لفظ الاستثناء؛ وإنما لأمر خارج (وهو عدم وجود نساء له غير المشار إليهن في المثال المذكور).

ولو عدت إلى القاعدة : فقد وردت بلفظها أو نحوه في عدّة كتب من كتب الفقه الحنفي وأصوله:

فمن كتب الأصول :

أصول البزدوي وكشف الأسرار، ٢٤٣/٣، ٢٤٥؛ المغني للحجازي، ص ٢٤١، ٢٤٨؛ المنار وشروحه: كشف الأسرار، ٢١/٢؛ وجامع الأسرار للكاكي، ٨٣٤/٣؛ وفتح الغفار، ١٣٥/٢؛ التنقيح وشرحه : التوضيح، ٣١، ٢١/٢؛ التحرير وشرحاه : التقرير والتحبير، ٢٦١/١، ٢٦٦-٢٦٧؛ وتيسير التحرير، ٢٩٤/١، ٣٠٠.

ومن كتب الفقه :

تحفة الفقهاء، ٣٧٧/١؛ بدائع الصنائع، ٨٦/٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٣٥٢/٨؛ والعناية فقط، ٥٢/٩؛ فتاوى قاضي خان، ١٥١/٢؛ الاختيار لتعليل المختار، ١٣٢/٢، ١٣٣؛ الكافي شرح السواني، ق ٢، ص ٧٢٦؛ تبیین الحقائق، ١٣/٥، ١٤؛ الدرر شرح القرر، ٣٨٠/١، ٢٧٠/٢، ٣٦٣، ٣٦٤؛ البحر الرائق، ٢٤٧/٤، ٢٥٢/٧؛ الدر المختار ورد المختار عليه أو قرة عيون الأخيار، ٣٧٣/٨، ١٩٠/١٢.

كما وردت في طلبة الطلبة، ص ١٥٢.

وانظر كلام الأصوليين في تقدير دلالة الاستثناء على الباقي في الكتب الآتية :

ولذا : إذا أقر، واستثنى الكل بعين لفظه؛ كما إذا قال : غلmani كذا (كناية عن الإعتاق) إلا غلmani : بطل الاستثناء ؛ لأنه إذا استثنى الكل لم يُبق شيئاً يصلح<sup>١</sup> للتكلم، فيكون رجوعاً عن الإقرار، والرجوع بعد الإقرار باطل<sup>(٢)</sup>.

بخلاف ما إذا كان الاستثناء بغير لفظه؛ كما إذا قال : غلmani [أحرار]<sup>٣</sup> إلا فلاناً وفلاناً وفلاناً. ولا غلام له غيرهم : يصح الاستثناء. وكذا إذا قال : غلmani [أحرار]<sup>٣</sup>

= أصول السرخسي، ٤٠/٢؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية الفتازاني، ١٣٤/٢؛ التنقيح والتوضيح والتلويع، ٢١/٢؛ جمع الجوامع وشرح المحلى، ٤٥/٢ (مع حاشية العطار)؛ تشنيف المسامع، ٧٣٨-٧٣٩؛ التمهيد للإسنوي، ص ٣٨٧؛ التحرير مع التقرير والتحجير، ٢٥٨/١؛ ومع تيسير التحرير، ٢٨٩/١؛ شرح الكوكب المنير، ٢٨٩/٣؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، ٣١٦/١؛ إرشاد الفحول، ٥٢٣/١؛ الاستثناء عند الأصوليين للدكتور أكرم أوزيقان، ص ١٤٠.

وانظر كلام الأصوليين أيضاً في حكم الاستثناء المستغرق في الكتب الآتية :

المستصفى، ١٧٠/٢؛ المحصول، ٤١٠/١؛ روضة الناظر، ٧٥٢/٢؛ الإحكام للآمدي، ٣١٨/٢؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية الفتازاني، ١٣٨/٢؛ الاستثناء في الاستثناء للقرافي، ص ٤٤٢؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٢٤٤؛ جمع الجوامع وشرح المحلى وحاشية العطار، ٤٧/٢؛ تشنيف المسامع، ٧٤٢/٢؛ التمهيد للإسنوي، ص ٣٩٥؛ التحرير وشرحه: التقرير والتحجير، ٢٦٦/١؛ وتيسير التحرير، ٣٠٠/١؛ التنقيح وشرحه: التوضيح، ٢٩/٢؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٣٢٣/١؛ الاستثناء عند الأصوليين للدكتور أكرم أوزيقان، ص ٧٤.

كما وردت هذه المسألة في عدد من كتب الفقه وقواعده، منها :

المغني لابن قدامة، ٣/٧؛ المحيط البرهاني، ق ٣، ص ١٤٤٨؛ المصنف مختصر المستصفى للنسفي، ل ٦٨/ب؛ ترتيب الفروق، ٢٣٩/١؛ القواعد للحصني، ١٥٨/٣؛ مختصر من قواعد العلاني، ٣٥٦/١، ٤٧١/٢؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٦٧٤/٢؛ ولابن نجيم، ص ٢٠٨؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ٤١٠/٣.

(١) نهاية ٩/أ من (أ).

(٢) يشير بهذا إلى قاعدة : «الرجوع من الإقرار باطل»، وسوف يأتي الحديث عنها استقلالاً، ص ٧٢٥ (ل ٥٤/ب)، قاعدة ١٣١.

(٣) في (أ) و(ج) : «حر». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د). علماً بأنه جاء في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) : «غلmani كذا إلا...».



إلا هؤلاء ؛ لأنه إذا كان بغير اللفظ الأول أمكن جعله تكلمًا بالباقي بعد الثني<sup>(١)</sup>؛ لأنه إنما صار كلاً؛ ضرورة عدم ملكه فيما<sup>٢</sup> سواه، لا لأمر يرجع إلى اللفظ<sup>(٣)</sup>، فبالنظر إلى ذات اللفظ [أمكن]<sup>٤</sup> أن يجعل الاستثناء<sup>٥</sup> بعض ما يتناوله الصدر، والامتناع من الخارج<sup>٦</sup>، وهو ضرورة عدم ملكه فيما<sup>٧</sup> سواه<sup>(٨)</sup>.

«فإن قيل : هذا ترجيح جانب اللفظ وإهمال المعنى رأساً، والأصل : «الاعتبار للمقاصد والمعنى»<sup>٩</sup>، لا للألفاظ<sup>١٠</sup> والمباني<sup>(١١)</sup>» ١.

(١) الثني : اسم من الاستثناء، ومادته «ثني»، والثاء والنون والياء - كما يقول ابن فارس - : «أصل واحد، وهو تكرير الشيء مرتين، أو جعله شيئين متواليين أو متباينين ... ومعنى الاستثناء من قياس الباب، وذلك أن ذكره يُثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل ...».

المقاييس في اللغة، مادة «ثني»، ص ١٨٨؛ وانظر : لسان العرب، مادة «ثني»، ١٢٤/١٤، ١٢٥؛ القاموس المحيط، مادة «ثني»، ص ١٦٣٦-١٦٣٧؛ وانظر أيضاً: طلبة الطلبة، ص ١٥٢.

(٢) في (د) : « لما ». وهذا الأولى.

(٣) معنى هذا التعليل : أن المستثنى إنما صار كل المستثنى منه؛ لأجل الضرورة؛ إذ المتكلم لا يملك سواهم، أما اللفظ فليس فيه ما يدل على استثناء الكل ... -والله أعلم-.

(٤) نهاية ٦/ب من (ب).

(٥) في (أ) و(د) : «لأمكن». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج)؛ وفقاً للدرر والعناية؛ لأنه لا معنى لزيادة اللام هنا.

(٦) في (ج) : « المستثنى »؛ وفقاً للدرر والعناية.

(٧) في (ب) و(د) : « خارج »؛ وفقاً للدرر والعناية.

(٨) في (د) : « لما ». وهذا الأولى.

(٩) ما أورده المؤلف من بداية شرح القاعدة إلى هذا الموضع مذكور في الدرر شرح الغرر، ٣٦٣/٢-٣٦٤، مع اختلاف في الترتيب وبعض الألفاظ؛ وانظر : العناية، ٣٥٣/٨.

(١٠) في (ب) و(د) : « والمعاني ». وهذا الأولى؛ ليناسب الجمع في المقاصد والألفاظ والمباني.

(١١) في (ب) و(د) : « الألفاظ ».

(١٢) هذه القاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، ص ٣٥٥ (ل ١٥/أ)، قاعدة ٣٤.

أجيب : بأن الاستثناء تصرفٌ لفظي، [فيبي] على صحة اللفظ لا على صحة الحكم. ألا يُرى<sup>(١)</sup> أنه إذا<sup>(٢)</sup> قال : أنت طالق ستٌ تطليقات إلا أربعاً : صح الاستثناء ووقع طلقتان، وإن كانت الستٌ لا صحة لها من حيث الحكم؛ لأن الطلاق لا يزيد على الثلاث، ومع هذا لا يجعل كأنه قال : أنت طالق ثلاثاً إلا أربعاً. فكان اعتبار اللفظ أولى<sup>(٣)</sup>.



(١) في (أ) و(ج) و(د) : « فيبتي ». والصحيح ما تم إثباته من (ب). وقوله : « فيبي على

صحة اللفظ لا على صحة الحكم » ليس في مصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٢) في (ب) : « ترى »؛ وفقاً للعناية.

(٣) في (ب) « لو ».

(٤) نهاية ٧/أ من (د).

(٥) العناية، ٨/٣٥٣-٣٥٤ - مع اختلاف يسمو سبقت الإشارة إلى أمهه-.

## [ القاعدة الحادية والعشرون ]

استِدَامَةُ الشَّيْءِ تُعْتَبَرُ بِأَصْلِهِ <sup>(١)</sup> :

(١) معنى هذه القاعدة :

هو أن الشيء إذا كان مبنياً على غيره فإن حكمه من جهة الثبوت والاستدامة وعدمهما حكم ذلك الأصل، فإن كان ثابتاً في الأصل فإنه يبقى ثابتاً، وإلا فلا.  
هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

أما توثيقها :

فقد وردت بلفظها أو نحوه أو معناه أو قريب من معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

تأسيس النظر، ص ٧٦ - ولفظه : «الأصل عند محمد أن البقاء على الشيء يجوز أن يعطى له حكم الابتداء، وعند أبي يوسف: لا يعطى له حكم الابتداء في بعض المواضع»؛ المنشور في القواعد، ١٦٠/١ - ولفظه: «استدامة بقية الفعل ... على حكم أصله»؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٢/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١١؛ قواعد الفقه للمحدّدي، ص ٩٦، قاعدة ٢٠٥، وص ١١٧، قاعدة ٢٩٩ - ولفظه الأول : «فيما يستدام : الاستدامة كالإنشاء»؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٣٨٢ - وقد ذكر أربعة ألفاظ للقاعدة، آخرها مقارب للفظ المؤلف؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٤٩ - ولفظه : «الدوام على الفعل له حكم الابتداء»-.

ومن كتب الفقه :

شرح السير الكبير، ٤/١٥١٠، فقرة ٢٩٥٨؛ المبسوط، ١/١٨٨، ٣/٦٦، ٤/٨٩، ١٢/٥٨، ٨٢؛ فتاوى قاضي خان، ١/٢١٠، ٤٩٧؛ العناية، ٩/٤٦؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٢٣. يضاف إلى ذلك أن المؤلف ذكر عدة قواعد معناها قريب من هذه القاعدة، فمنها :

- «البقاء على وفق الثبوت».

- «ما لا يكون لازماً من التصرفات يكون لدوامه حكم الابتداء».

- « يسقط الفرع إذا سقط الأصل».

وذلك ص ٤٢٢ (ل ٢٢/أ)، قاعدة ٥٢، وص ١٠١٧ (ل ٩١/ب)، قاعدة ٢١٥، وص ١١٧٦ (ل ١١٤/أ)، قاعدة ٢٦٢.

علماً بأن العلائي في شرحه لقواعد الخادمي صرح بأن قاعدة : «يسقط الفرع ...» قريبة من هذه القاعدة، حيث قال عقب نص القاعدة: «ويقرب منه ما يقال -آخرًا- : يسقط الفرع إذا سقط الأصل. =

- ولهذا : صحَّ اعتاق العبد الموهوب<sup>١</sup> بعد الرجوع قبل القضاء<sup>(٢)</sup>.
- وكذا : لا يضمنُ الموهوبُ له بهلاكه بالمنع بعد الرجوع قبل القضاء<sup>٣</sup>؛ لقيام ملكه؛ لأن الرجوع لا يصح إلا بالتراضي، أو بحكم الحاكم، ولم يوجد بعد، وفي أصل قبضه صحة العتاق وعدم الضمان بالهلاك؛ فدأماً<sup>(٥)</sup>. كذا في (العناية)<sup>(٦)</sup>.



= يعنى : استدامة الفرع المبنى تعتبر بأصله وأساسه المبنى عليه». وتابعه على ذلك صاحب (منافع الدقائق).

(١) نهاية ٩/ب من (أ).

(٢) أي : صحَّ للموهوب له أن يعتق العبد الموهوب بعد رجوع الواهب في هبته وقبل قضاء القاضي له بصحة هذا الرجوع؛ لأن الرجوع لا يثبت - عند الحنفية - إلا بالتراضي أو حكم الحاكم، فالعين الموهوبة قبل ذلك في ملك الموهوب له.

(٣) نهاية ٧/ب من (ج).

(٤) في (ب) و(د) : « فیراعا ». وفي الدرر : « ... وهذا دوام علقته ».

(٥) هذا الفرع يمكن إيضاحه بالمثال الآتي :

لو وهب محمد سعيداً شيئاً، ثم رجع محمد عن الهبة، وامتنع سعيد عن إرجاع هذا الشيء الموهوب، فهلك هذا الشيء في يد سعيد قبل أن يُرفع الأمرُ إلى القاضي ويصدر فيه حكماً : لم يضمن سعيد هذا الشيء؛ لأن رجوع الواهب لا يصح إلا بالتراضي بينه وبين الموهوب له، أو بقضاء القاضي بذلك، ولم يوجد أحد هذين الأمرين بعد.

وبما أن « استدامة الشيء تعتبر بأصله »، والأصل أن سعيداً يملك الشيء الموهوب بالقبض (إذ إن هذا الشيء الموهوب لو كان عبداً - مثلاً - صحَّ إعتاقه، ولو هلك هذا الشيء لم يضمنه ...). فيدوم هذان الحكمان تبعاً لذلك الأصل، حتى يأتي ما يغيره - والله أعلم -.

(٦) ٤٥/٩ - ٤٦، فقد جاء فيها مضمون شرح المؤلف للقاعدة. وانظر : الدرر شرح الفرر، ٢/٢٢٣ -

علماً بأن ألفاظ المؤلف قريبة من (الدرر) وبعيدة عن (العناية)؛ وانظر أيضاً : المبسوط،

١٢/٨٢؛ رد المحتار، ٤/١٧٦؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٣٨٣.

## [ القاعدة الثانية والعشرون ]

الاستصحابُ حجةٌ دافعةٌ لا مُثبتةٌ<sup>(٢)</sup> :

(١) في (جـ) : « واقعة ».

(٢) هذه القاعدة مرتبطة بدليل من الأدلة المختلف فيها، وهو (استصحاب الحال)، أو ما عبّر عنه المؤلف عقب القاعدة بـ(ظاهر الحال).

والاستصحاب في اللغة: مشتقٌّ من مادة «صحب»، والصاد والحاء والباء - كما يقول صاحب (المقاييس في اللغة) (ص ٥٨٧) - : «أصل واحد يدلّ على مقارنة شيء ومقارنته». ومن ذلك ما جاء في (لسان العرب) - المادة نفسها، ٥٢٠/١ - : «استصحب الرجلُ : دعاه إلى الصحبة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه».

أما في الاصطلاح : فقد عرّفه الأصوليون بتعريفات كثيرة، من أبرزها ما جاء في كشف الأسرار للبخاري - ٦٢٢/٣ - : «هو الحكم بشبوت أمر في الزمان الثاني، بناء على أنه كان ثابتاً في الزمان الأول».

ولو عدت إلى صيغة القاعدة فإنها تمثل رأي أكثر المتأخرين من الحنفية القائلين بأنه : حجة في الدفع لا في الإثبات. أي : حجة في إبقاء ما كان على ما كان، ودفع ما يخالفه، لا في إثبات أمر جديد لم يكن ثابتاً.

وفي هذا الدليل أقوال آخر، منها :

١- الاستصحاب حجة مطلقاً. وهذا قول الجمهور، من المالكية والحنابلة وأكثر الظاهرية وجماعة من أصحاب الشافعي، وصاحب الميزان من الحنفية.

٢- الاستصحاب ليس بحجة مطلقاً. وهذا قول كثير من الحنفية وجماعة من المتكلمين.

وللتوسع في معناه، وأنواعه، وحجته عند الأصوليين انظر : المعتمد، ٨٨٤/٢؛ العدة، ١٢٦٢/٤؛ المسائل الأصولية من كتاب الروايتين والوجهين، ص ٨٤؛ الإحكام لابن حزم، ٥/٥؛ أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، ٦٦١/٣؛ أصول السرخسي، ٢٢٣/٢؛ إحكام الفصول، ص ٦١٣؛ شرح اللمع، ٩٨٦/٢؛ المستصفى، ٢١٧/٢؛ شفاء الغليل، ص ٦٢٥؛ التمهيد لأبي الخطاب، ٢٥١/٤؛ ميزان الأصول، ٩٣٢/٢؛ روضة الناظر، ٥٠٤/٢؛ الإحكام للآمدي، ١٣٢/٤؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية الفتازاني، ٢٨٤/٢؛ تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص ١٧٢؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٤٤٧؛ الإجماع في شرح المنهاج، ص ١٦٨؛ جمع الجوامع وشرح المحلى وحاشية البنانى، ٣٤٨/٢؛ مفتاح الوصول، ص ٦٤٧؛ التمهيد للإسنوي، ص ٤٨٩؛ التحرير وشرحه: تيسير التحرير، -

-٤/١٧٦؛ شرح الكوكب المنير، ٤/٤٠٣؛ إرشاد الفحول، ٢/٢٤٨؛ مصادر التشريع لخلاف، ص ١٥١؛ أدلة التشريع لشيخنا أ.د. عبد العزيز الربيعة، ص ٢٧٣؛ الأدلة المختلف فيها للدكتور أبو المكارم، ص ١١؛ أصول مذهب الإمام أحمد للدكتور عبد الله التركي، ص ٤١٥؛ الاستدلال للدكتور العميريني، ص ٦٥.

ومع أن هذه القاعدة أصولية، إلا أنه كثر استعمال الفقهاء لها فوردت في مقام التعليل لكثير من الأحكام الفرعية في كتبهم، وتبعاً لذلك وردت في كثير من كتب القواعد، وذلك بألفاظ مختلفة يجمعها موضوع (الاستصحاب).

#### فمن كتب القواعد :

رسالة الكرخي في الأصول، ص ١٦١ (مع تأسيس النظر)؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١/١٣؛ المنشور، ٢/٢٨٧؛ القواعد للحصني، ١/٢٧٢؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسوي، ٢/٤٣٢، ٤٥١، ٦٢٩؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص ٥١٩، قاعدة ١١؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٩٥؛ منافع الدقائق، ص ٣١١؛ شرح المجلة لعلي حيدر، والأتاسي، ١/٢٠؛ قواعد الفقه للمحدثي؛ ص ٨٩، قاعدة ١٧٤؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٨٦، فقرة ٧٠٢؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٤٨، ٢٦١، ٤٥٣؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٦٩ (وقد أحال هنا إلى شرح الجامع الكبير للكردي، ل ٢٣٦/ب)، ١٩٥ (وقد أحال هنا إلى التيسير بمعاني الجامع الكبير للأعلاطي، ل ١٦٨/ب)، ص ٤٨٤، ٤٩٠ (وأحال فهما إلى التحرير، ٣/١٠١١، ١٠١٢، ٢/٩٦٠، ٣/١٢١٨، ١٢٢٢، ٥/٤٨٢)؛ الوجيز، ص ١٠٨؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٨٣، ٢/١٠٣، ٤/٤٦٥.

#### ومن كتب الفقه :

شرح مختصر الطحاوي للحصاص، ق ٢، ص ٢٤٢؛ شرح السير الكبير، ١/٣٢١، فقرة ٤٥٢، ٣/٩٦٨، فقرة ١٧٨١؛ المبسوط، ١١/٤٦، ١٦/٥٣؛ شرح الزيادات لقاضي خان، ص ٥٢١، ٩٨٦، ٩٩٠، ٩٩٧؛ الهداية، ٦/١٤٩؛ المصنف مختصر المستصفى، ل ٦٢/ب، الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص ١٤٠؛ تبين الحقائق، ٤/١٩٩-٢٠٠، ٥/٤٣؛ العناية، ٤/١١٧، ٧/٥٧، ٣٣٩؛ فتح القدير، ٤/١١٧، ٦/١٤٩، ٧/٣٣٩؛ الترتيب شرح الغرر، ٢/٤١٧؛ البحر الرائق، ٧/٤٣. وللإستصحاب قواعد أخرى سوف يأتي الحديث عن بعضها استقلالاً، مثل قاعدة: «الأصل بقاء ما كان على ما كان» و«الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته» و«القدم يترك على قدمه» و«ما ثبت في زمان: يحكم ببقائه، ما لم يوجد المزيل»، ومواضعها مرتبة : ص ٣١٥ (ل ١٠/ب)، قاعدة ٢٥، وص ٤٣٠ (ل ١٢/أ)، قاعدة ٢٩، وص ٨٨٣ (ل ٧١/أ)، قاعدة ١٧٦، وص ١٠٢١ (ل ٩٢/ب)، قاعدة ٢١٦.

وهو ظاهر الحال.

ومثاله : المفقود<sup>(١)</sup> : قبل المدة حي؛ فلا يرثه الوارث الذي كان حيًا وقت فقده، ومات قبل الحكم<sup>٢</sup> بموته؛ لأن الظاهر أنه كان حيًا فيصلح حجة لدفع أن يرثه الغير.

وفي مال غيره : مَيِّت ؛ لأن الظاهر لا يصلح للحجة لإيجاب إرثه من الغير، فيرد ما وقِفَ للمفقود إلى مَنْ يَرِثُ مُورَثَهُ يوم الحكم<sup>٣</sup> بموته<sup>(٤)</sup>.



(١) المفقود : «هو الغائب الذي لا يدري حياته، ولا موته»، قاله صاحب فتح القدير، ١٤١/٦.

(٢) في (ج) : « حكم ».

(٣) في (ج) و(د) يظهر أنها : « يحكم ».

(٤) وافق المؤلف في تخريج هذا الفرع على القاعدة كثير من علماء الأصول والقواعد الآنف ذكر كتبهم عند توثيق القاعدة، ومن تلك الكتب : أصول السرخسي، ٢/٢٢٤، ٢٢٥؛ حاشية التفتازاني على شرح العضد، ٢/٢٨٥؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، ٤/١٧٨؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٩٦؛ شرح المجلة للآتاسي، ٢٠/٢١-٢١.

ومن الكتب الأخر : جُمْل الأحكام للناطق، ص ٢٥٨؛ المبسوط، ١١/٤٦؛ الهداية وفتح القدير، ١٤٩/٦.

## [ القاعدة الثالثة والعشرون ]

الإشارة إنما [تقوم] مقام العبارة إذا كانت مفهودة<sup>(١)</sup> :

«فذلك في الأخرس<sup>(٢)</sup> دون معتقل اللسان<sup>(٣)</sup>. حتى لو امتد ذلك، وصارت له إشارة مفهودة كان بمنزلة الأخرس.

(١) في (أ) و(ج) : « يقوم ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٢) وردت هذه القاعدة بعدة ألفاظ، يجمعها كون إشارة الأخرس تقوم مقام العبارة:

فمن كتب القواعد التي وردت فيها :

القواعد النورانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ١٢٦؛ المنشور للزركشي، ١/١٦٤؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢/٥٨٦؛ ولابن نجيم، ص ٣٧٩؛ غمز عيون البصائر، ٣/٤٥٤؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٧٠؛ شرح المجلة لسليم رستم، ١/٤٩؛ ولعلي حيدر، ١/٦٢؛ وللاتاسي، ١/١٩٣؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٣٥١؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٨، قاعدة ٢٨؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٠٠، فقرة ٦١٠؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٤٥، ٣٤٦؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٠، وأحال إلى التحرير، ١/٥٢٨؛ الوجيز، ص ٢٤٢؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٨٠، ٣٩٩؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٤٧٥؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٦٠٥؛ المبادئ الفقهية، ص ٤٣؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٥٤، قاعدة ٣٩؛ وللدكتور الزحيلي، ص ٧٣؛ القواعد الكبرى للدكتور العجلان، ص ٩٩؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور الغديان، ص ٨٥٦.

كما وردت في بعض كتب الفقه، منها :

بدائع الصنائع، ١٣٥/٥، ٢٢٣/٧؛ فتاوى قاضي خان، ٣/١٢٨؛ المنهاج وشرحه: مغني المحتاج، ٢/٧؛ تبين الحقائق، ٦/٢١٨؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٣٦٠، ٤٣٠؛ الشرح الكبير للدردير، ٣/٣٩٩.

(٣) الأخرس : هو منعقد اللسان عن الكلام.

والفرق بينه وبين (معتقل اللسان) : أن إنعقاد لسان الأخرس موجود في أصل الخلقة، بينما معتقل اللسان: انعقاد لسانه عارض، حدث له بمرض، أو خوف، أو سقوط من شاهق، أو غير ذلك، وربما زال فانطلق اللسان.

انظر : القاموس المحيط، مادة « خرس » ، ص ٦٩٦؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ١/٦٣؛ شرح المجلة للاتاسي، ١/١٩٤.



وَقُدِّرَ الامتداد بسنة.

وقيل : إذا دامت [العقلة]<sup>(١)</sup> إلى الموت : يجوز إقراره بالإشارة، ويجوز الإشهاد عليه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه عَجَزَ عن النطق بمعنى لا يرجى زواله، فكان كالأخرس<sup>(٣)</sup>. قالوا : وعليه الفتوى. ذكره الزيلعي<sup>(٤)</sup> «(٥)».



(١) في (أ): «العقل». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

(٢) والمعنى : « إذا استدّام الاعتقال في إنسان حتى موته : فأقراره قبل موته بإشارته المعروفة يكون معتبراً، كما لو كان أخرس أصلياً » - قاله علي حيدر في درره، ٦٣/١ -.

ولصاحب (بدائع الصنائع) - ١٣٥/٥ - رأي ثالث؛ وهو تقدير الامتداد بما «إذا دام به حتى وقع اليأس من كلامه، فصارت الإشارة مفهومة، فيلحق بالأخرس الأصلي».

(٣) في (ب) : « كأخرس ».

(٤) الزَيْلَعِيُّ : هو عثمان بن علي بن مَخْنَن بن يونس، أبو عمر الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ). والزيلعي نسبة إلى « زَيْلَع »، وهي بلدة بساحل بحر الحيشة.

اشتهر بالفقه فآلف فيه - على مذهب الحنفية - عدة مؤلفات منها : شرح الجامع الكبير للشيباني، وشرح المختار للموصلي، ومن أشهرها : تبين الحقائق شرح كثر الدقائق للنسفي، «وهو شرح معتمد مقبول، وهو المراد بالشارح في (البحر الرائق)» - قاله اللكنوي في الفوائد البهية، ص ١١٥ -.

انظر: الجواهر المضئية، ٥١٩/٢ - ٥٢٠، رقم ٩٢٥؛ تاج التراجم، ص ١٤٤، رقم ١٦٢؛ هدية العارفين، ١/٦٥٥؛ معجم المؤلفين، ٢/٣٦٥، رقم ٨٨٧؛ وانظر أيضاً : معجم البلدان، ٣/١٨٥.

(٥) وذلك في كتابه (تبين الحقائق)، ٦/٢١٨، علماً بأن القاعدة وشرحها - بما فيه قوله : « ذكره الزيلعي » - مذكور بنصه في الدرر شرح الفرر، ٢/٤٣٠.

وقد صرح الزيلعي بأن تحديدها بسنة هو قول التمرتاشي، وكونها إلى الموت هو رواية عن الإمام أبي حنيفة، والتفريق في الحكم بين الأخرس الأصلي ومعتقل اللسان على النحو الذي ذكره المؤلف مذكور أيضاً في أشباه ابن نجيم وفي شروح المجلة الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة.

## [ القاعدة الرابعة والعشرون ]

الأشدُّ يُزالُ بالأخف<sup>(١)</sup> :

فإذا كان أحد الأمرين أكثر<sup>٣</sup> والآخر أقل<sup>٤</sup> ضررًا : يعمل بالأقل ضررًا.

(١) نهاية ٧/ من (ب)، وقد جاء في (ج-) : « بالآلف »، وليس : « بالأخف ».

(٢) وردت هذه القاعدة بلفظ : « الضرر الأشد يزال بالأخف »، أو ألفاظ قريبة منه في عدة كتب من كتب الفقه والقواعد.

فمن كتب القواعد :

إيضاح المسالك للونشريسي، ص ١٣٤، قاعدة ١٠٧ - ولفظه : « إذا اجتمع ضرران أسقط الأصغر الأكبر »-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٩-١١١- فقد قال في أثناء حديثه عن قاعدة : الضرر يزال : « تقييد القاعدة أيضًا بما لو كان أحدهما أعظم ضررًا من الآخر : فإن الأشدُّ يُزالُ بالأخف »-؛ المنهج المنتخب وشرحه للمنحور، ص ٥٠١-٥٠٧؛ المحازر الواضح وشرحه : الدليل الماهر، ص ٢٠٣-٢٠٧ - ولفظا (المنهج) و(المحازر) قريبان من لفظ إيضاح المسالك -؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٢٧- ولفظها : « الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف »-؛ شرحها لسليم رستم، ٣١/١-؛ ولعلي حيدر، ٣٦/١-٣٧؛ ولآتاسي، ٦٨/١-٦٩؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١٩٩-٢٠٠؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٨٨، قاعدة ١٦٥- ولفظه مطابق لفظ المجلة-؛ المدخل الفقهي العام، ٩٨٣/٢-٩٨٤، فقرة ٥٩٠؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٣١٣ - ٣١٧، ٣٨٨ - ٣٩٠؛ القواعد الفقهية لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٥٢٧-٥٣٣؛ الوجيز، ص ٢٠٣-٢٠٥؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٢٩/١ - ٢٣١، ٢٦٨/٣ - ٢٦٩ - وقد ذكر د. علي الندوي ومن بعده لفظ المجلة والفاظًا آخر-؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٤؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٣٢، قاعدة ١٩؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٦٠-٦١.

ومن كتب الفقه :

كتاب الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص ١٧٨٠؛ الدر المختار، ٢٨١/٩. وقد سبق أن ذكر المؤلف قاعدتين معناهما قريب من هذه القاعدة، وهما : « يختار أهون الشرين » و« إذا تعارض المفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما »، وذلك ص ٢١٠ (ل ٢/ب)، وص ٢٨٧ (ل ٨/أ)، قاعدة ١٥.

(٣) في (ب) زيادة : « ضررًا ».

(٤) نهاية ١٠/ب من (أ).

ومن فروعه : «لو غصب أرضاً، فبني أو غرس، فإن كان<sup>(١)</sup> قيمة الأرض أكثر : قُلْعاً<sup>(٢)</sup>، ورُدَّتْ، وإلا ضمن له قيمتها»<sup>(٣)</sup>.

أقول : ينبغي أن يكون الأمر في الأصل : [كما ذكر في المغصوب؛ بل أصب متعدياً، والمشتري مغرور، ي، مع أن البائع في البيع الفاسد

نفسه.

بها.

اللتين سبق بيانهما.

ام العدلية، مادة ٩٠٦؛ شرح المجلة  
١، ص ١٩٩.

جر والبناء : هذا موضع خلاف  
في شرحه للمجلة - ٤٤١/١ -  
أطلقت القول : بأن الغاصب  
قهر : إنه ظاهر الرواية لقوله  
(الدرر)، وكذا بعض الشراح  
نيرهم - بما إذا كانت قيمة  
: وهذا قول الكرخي. قال في

٤٤٢-٤٤١/١  
المجلة  
شرح المجلة للشيخ طاهر الأحمدي في شرحه  
٩٠٦  
الأحكام العدلية ص ١٩٩

القاعدة الرابعة والعشرون  
الغصب يزيل بالأغف

(١) في (أ) : «وقع». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٢) في (ب) : «المعدور».

(٣) في (أ) : «وقع»، وجاء في هامشها : «وقع». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

وأفتى بعض من الإخوان بأن البناء والغرس في البيع الفاسد يقلعان<sup>١</sup> مطلقاً. وهذا خطأ - غفر [لهم]<sup>٢</sup> الله - (٣).



(١) في (د) : «يقومان».

(٢) هكذا في (ب) وفي باقي النسخ : «هم». والصحيح ما في (ب).

(٣) يظهر من صنيع المؤلف في مسألة (البناء والغرس في البيع الفاسد) أنه خرّجها على المسألة المتقدمة (وهي : ما لو غصب أرضاً فبني أو غرس).

والواقع أن المسألة المتأخرة منصوص عليها عند الإمام أبي حنيفة وصاحبيه وهي محل خلاف بينهم، وقد دلّ كلام الصاحبين على أن البناء والغرس يقلعان مطلقاً.

وقد عبر عن ذلك صاحب (الهداية) - ٤٧٠/٦ - ٤٧١ - فقال: «ومن باع داراً بيعاً فاسداً، فبناها المشتري : فعليه قيمتها عند أبي حنيفة - رحمه الله -، رواه يعقوب عنه في (الجامع الصغير)، ثم شك بعد ذلك في الرواية.

• وقالوا : يُنقض البناء، وترد الدار.

والغرس على هذا الاختلاف».

فُيْهِم من هذا النقل أن أبا يوسف ومحمد يريان أن البناء يُنقض مطلقاً، والغرس يقلع مطلقاً أيضاً.

وانظر شروح الهداية : العناية وفتح القدير، ٤٧٠/٦ - ٤٧١ : البناء ٤٥٧/٦.

## [ القاعدة الخامسة والعشرون ]

الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ<sup>(١)</sup>.

(١) نهاية ٨/أ من (ج-).

(٢) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١٣/١؛ المجموع المذهب للعلائي، ٣٠٣/١؛ القواعد للحصني، ٢٦٩/١؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، ١٧٦/١، ٦٢٩/٢؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١٥٢/١؛ إيضاح المسالك، ص ١٤٠، قاعدة ١١٤؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٧٦؛ وشرحه : غمز عيون البصائر، ١٩٨/١؛ شرح المنهج للمنحور، ص ٤٨٨؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقسام المضئية، ص ٧٩؛ والمواهب السنية شرح الفرائد البهية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ١٩٨/١؛ مجمع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٧/ب، منافع الدقائق، ص ٣١١؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٥؛ شرحها لسليم رستم، ٢٠/١؛ ولعلي حيدر، ٢٠/١؛ وللآتاسي، ٢٠/١؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص ٨٧؛ الدليل الماهر، ص ١٩٣؛ القواعد والأصول الجامعة للسعدي، ص ٥٣؛ قواعد الفقه للمحدّدي، ص ٥٩، قاعدة ٣١؛ المدخل الفقهي العام، ٩٦٨/٢، فقرة ٥٧٥؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٢١٠، ٣٣١، ٣٥٦، (٤٥٣)، وانظر منه ١٧٧؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص ١١٠؛ الوجيز، ص ١٠٨؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١٠٣/٢؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ١١٣؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٣٢٤؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور الغديان، ص ٩١٧؛ القواعد الكبرى للدكتور المحلان، ص ٥٩؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور الروكي، ص ١٨٩؛ المبادئ الفقهية، ص ١١؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١٧، قاعدة ٤؛ وللدكتور الزحيلي، ص ٥١.

وقد تطرّق الحافظ ابن رجب إلى معنى هذه القاعدة في قواعده - ١١٧/١ -، حيث قال في القاعدة الخامسة عشرة : «إذا استصحبنا أصلاً، أو أعملنا ظاهراً ... وكان لازم ذلك تغيير أصل آخر يجب استصحابه أو ترك العمل بظاهر آخر يجب إعماله : لم يلتفت إلى ذلك اللازم على الصحيح». وقد تابعه على ذلك القاري في مجلة الأحكام الشرعية، ص ٧٩، مادة ١٥.

ومن كتب الفقه :

المغني، ٣٢٣/١٤، ٣٥٦؛ المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ق ٣، ص ١١٠٧ - ولفظه : «الظاهر في الثابت: البقاء» -؛ الكافي شرح الوافي، ق ١، ص ١٦٣، ١١٣٤، ١٤٣٤ - ولفظه الأول: «الأصل في-

• ومن فروع ذلك : «ما لو كان لزيد على عمرو ألفٌ مثلاً، فبرهن عمرو على الأداء، أو الإبراء، فبرهن زيدٌ على أن له عليه ألفاً : لم تقبل حتى [يبينوا]<sup>(٢)</sup> أنها حادثة بعد الأداء، أو الإبراء»<sup>(٣)</sup>.

- كل ثابت دوامه؛ وأيضاً القسم الأخير، ص ٣٦٤، ١٦٩٨، والموضع الأول مطابق للفظ المؤلف، والثاني بلفظ: «الأصل أن ما ثبت يبقى إلى أن يوجد المزيل»؛ المعنى لابن قدامة، ٣٢٢/١٤ - ولفظه: «الأصل بقاء ما كان عليه على ما كان حتى يثبت زواله»-؛ ٣٢٩؛ العناية، ١١٦/٤ - ولفظه: «الأصل بقاء الشيء على ما كان»-.

وهذه القاعدة تعدّ من قواعد الاستصحاب، وقد سبق الحديث عن قاعدة من قواعده وتوثيقها مفصلة من كتب الفقه، وأصوله، وقواعده، وذكر بعض قواعد الاستصحاب التي تحدث عنها المؤلف وذلك ص ٣٠٧ - ل ١٠/أ، قاعدة ٢٢.

(١) نهاية ٧/ب من (د). و «زيد» لم ترد في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

(٢) في (أ) و(ج) : «يبينوا» وهذا محانب للصواب. والمثال نفسه ورد في شرح العلائي لقواعد الخادمي - ل ٨/أ - وقال هنا: «... فبرهن زيد على أنه له عليه ألفاً : لم يقبل حتى يبينوا أنها حادثة بعد الأداء والإبراء».

والأولى منهما : ما جاء في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) حيث قال: «... حتى يبرهن...»، وهذا الأقرب للمعنى؛ لأن زيادة واو الجماعة ليس لها وجه؛ إذ المعنى : أن عمرًا إذا برهن على أدائه للألف أو إبراء زيد له منها وقُبلت بينته، فبرهن زيد على أن له على عمرو ألفاً؛ لم تقبل بينة زيد حتى يبين (أو يبرهن) أن الألف التي أقرضها لعمرو حادثة بعد أداء عمرو لها أو إبرائه له منها. وذلك لأن ذمة عمرو بريئة بعد إثباته للأداء أو الإبراء، فنستصحب هذا الأصل، حتى يبرهن زيد أن الألف حادثة بعدهما؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان. فالذي يدل عليه المعنى أن الفاعل في كلمة «يبينوا» هو زيد، فلا معنى لزيادة واو الجماعة، ولا سيما أنه ليس في المثال ذكرٌ لجماعة على الإطلاق، فلو صحت زيادتها : فإلى أي شيء تعود هذه الواو ١٩. إلا أن يقال إن المقصود بالجماعة هنا هم الشهود. فهذا محتمل إلا أنه بعيد.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٧٧ - مع اختلاف سبقت الإشارة إليه -؛ وانظر شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٨/أ.

كما نقل صاحب غمز عيون البصائر - ١٩٩/١ - عن (فتح القدير) مثلاً يوافق هذا في المعنى، حيث قال: «في (فتح القدير) : علمنا لزيد على عمرو ألفاً، فأقام عمرو بينته بالأداء، أو الإبراء، فأقام-

- وكذا : «لو اختلف الزوجان بعد العدة في الرجعة : فالقول لها؛ لأن الأصل عدمها.  
ولو كانت العدة قائمة: فالقول له؛ لأنه يملك الإنشاء، فيملك الإخبار»<sup>(١)</sup>.  
وفروع هذه القاعدة كثيرة، لا يكاد إحصاؤها<sup>(٢)</sup>.



=زيد بينته أن عمرًا أقرّ بالف مطلقًا: لم يثبت بهذا [هكذا بالألف وليس الهاء] البينة شيء؛ لاحتمال أن الألف الذي أقرّ به هو الألف الذي علمنا وجوبه، وقامت البينة بإبرائه، فلا تشتغل ذمته بالاحتمال».

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٧٨ - مع اختلاف يسير -.

(٢) في (ب) : «إحصاؤها».

## [ القاعدة السادسة والعشرون ]

الأصلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ <sup>(١)</sup> :

(١) ورد في هذه القاعدة لفظ (الذمة)، والمراد بها :

«أهلية الإنسان لتحمل عهدة ما يجري بينه وبين غيره من العقود الشرعية.

يعني : الأصل أن الإنسان بريء الذمة من وجوب شيء عليه أو لزومه. وكونه مشغول الذمة بحق خلاف الأصل». قاله الأتاسي في شرح المجلة، ٢٥/١-٢٦؛ وانظر شرحها لعلي حيدر، ٢٢/١. وقد وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٣٣/١ - ٣٧، ٢١٨؛ وللسيوطي، ١٥٥/١-١٥٨؛ ولاسن نجيم، ص ٧٨-٧٩؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ٨١-٨٣؛ والمواهب السنية، وحاشية المواهب : الفوائد الجنية، ١٩٩/١ - ٢٠٢؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٨/ب - ٩/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٢؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٨؛ شرحها لسليم رستم، ٢٣/١؛ ولعلي حيدر، ٢٢/١-٢٣؛ وللأتاسي، ٢٥/١-٢٧؛ شرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص ١٠٥-١١٥؛ الدليل الماهر، ص ٢٣٠؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٨-٥٩، قاعدة ٣٠. المدخل الفقهي العام، ٢/٩٧، فقرة ٥٧٨؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٢٠، ٢٤٥، ٣٥٦؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١١٠، ٤٨٠، وأحال في الموضوع الثاني إلى التحرير، ٣/١٢١٨، ١٢١٩، ٦/٦٩٦؛ الوجيز، ص ١١٦-١١٨؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢/١٠٨-١٠٩؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ١٢٠-١٢٥؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٣٢٧؛ القواعد الكبرى للدكتور العجلان، ص ٥٨؛ المسبأى الفقهية، ص ١٢-١٣؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٢٠-٢١، قاعدة ٧، وللدكتور الزحيلي، ص ٥٢؛ قواعد الفقه للدكتور الروكي، ص ١٩٤، - وجميع هذه الكتب أوردت القاعدة بلفظ المؤلف-. كما ذكرها المقرئ في قواعده، ٢/٥٠٤، قاعدة ٢٦٥ (مختصرة)، وذلك في مقام التعليل، حيث قال: «... لأن الأصل البراءة»؛ وأيضاً ذكرها المنحور في شرحه للمنهج المنتخب، ص ٥٥٣، بلفظ: «الأصل البراءة قبل ثبوت التكليف، وعمارة الذمة. والأصل عدم البراءة بعد تحقق التكليف، وعمارة الذمة».

ونظراً لأهميتها كثر التعليل بها في كتب الفقه، ومن تلك الكتب :

المبسوط، ١٧/٢٩؛ المغني لابن قدامة، ٦/٥٢٥، ١٤/٣٥٥، ٣٥٦؛ الاختيار لتعليل المختار، ٢/١٣٣؛ الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص ١٤؛ فتح القدير، ٤/٢٢٧؛ المبدع، ٣/١٨٥، ٤/٢٧، ٧/٢٨٤، ١٠/٨٦، ٤٨٨؛ البحر الرائق، ٤/٨٨، مغني المحتاج، ٢/٢٨٧؛ حاشية الدسوقي، ٣/٤٠٥، ٤٠٦.



- «ولذا : لم يُقْبَل في شغلها شاهدٌ واحد، [فلذا]<sup>(١)</sup> كان القول قول المدعى عليه؛ لموافقة<sup>(٢)</sup> الأصل، والبيئة على المدعى؛ لدعواه ما خالف الأصل»<sup>(٣)</sup>.
- «ولو أقرّ بشيء أو حق: قُبِلَ تفسيره بِمَالِهِ قِيَمَةٌ؛ فالقول<sup>(٥)</sup> للمقرّ مع يمينه»<sup>(٦)</sup>.
- «ولا يرد عليه : ما لو أقرّ بدراهم، فإنهم قالوا : يلزمه ثلاثة دراهم؛ لأنها أقل الجمع، مع أن فيه اختلافًا، فقل : أقله اثنتان<sup>(٧)</sup>، فينبغي أن يحمل عليه؛ لأن الأصل البراءة !

(١) في (أ) و(ج) و(د) : «فلذا». والمناسب ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق في المعنى لما جاء في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) حيث جاء فيه : «ولذا».

(٢) في (د) : «لموافقة»؛ وفاقاً لأشباه ابن نجيم - طبعة دار الفكر الأولى عام ١٤٠٣هـ - علماً بأنه جاء في طبعة المكتبة العصرية الأولى عام ١٤١٨هـ : «موافقة».

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٧٨-٧٩ - مع اختلاف سبقت الإشارة إليه -؛ وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/١٥٥؛ الأقسام المضيق، ص ٨١.

(٤) نهاية ١٠/ب من (أ).

(٥) هكذا جاء في جميع النسخ (بالفاء)، وكذلك في مصدر هذا المثال وهو أشباه ابن نجيم في ثلاث من طبعاته، والمثال نفسه ورد في أشباه السيوطي إلا أنه لم يذكر فيه عبارة : «فالقول للمقرّ مع يمينه». كما ورد المثال بنصّه في شرح المجلة للأتاسي والوجيز، إلا أنهما قالا : «والقول» فيكون جواب (لو) هو : «قبل تفسيره»، أما قوله : «والقول للمقرّ مع يمينه» فمعطوف عليه وليس جواباً. وعلى هذا تحمل الفاء - الواردة في جميع النسخ وفي أشباه ابن نجيم على أنها تعليلية، لا أنها واقعة في جواب الشرط؛ فيكون المعنى : لو أقرّ المدعى عليه بحق، وفُسّر مراده بهذا الحق وكان هذا الحق متقوِّماً : قبل تفسيره؛ لأن القول للمقرّ مع يمينه - والله أعلم -.

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٧٩ - وفي طبعة دار الفكر، ص ٦٤، ومع غمز عيون البصائر، ١/٢٠٣ -؛ وانظر : الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/١٥٧؛ شرح المجلة للأتاسي، ١/٢٦؛ الوجيز، ص ١١٨.

(٧) في (ج) : «اثنتان»، وهذا الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). وهو الأولى.

لأننا نقول : المشهور أنه ثلاثة، وعليه يُبنى الإقرار»<sup>(١)</sup>.

وفروعها كثيرة.

- وقال أبو يوسف : إذا استيقظ من النوم فوجد على فخذه أو فراشه بلاءً، فشك أنه مني أو مذي : لا يجب عليه الغسل حتى يتذكر الاحتلام؛ لأن «الأصل براءة الذمة»<sup>٢</sup>، فلا يجب إلا بيقين.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٧٩، إلا أنه قال في آخر العبارة : «وعليه مبنى الإقرار»، بالإضافة إلى الاختلاف المذكور في الهامش السابق.

وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/١٥٧؛ الأقسام المضيئة، ص ٨٣.

ومسألة (أقل الجمع) من المسائل التي اختلف فيها الأصوليون :

وقد بينها القرافي في (شرح التنقيح)، ص ٢٣٦؛ حيث قال: «معنى قول العلماء : أقل الجمع اثنان أو ثلاثة، معناه : أن مسمى الجمع مشترك فيه بين رتب كثيرة، وأقل مرتبة يصدق فيها المسمى هي : - الاثنان، فيصير معنى الكلام : أقل مراتب مسمى الجمع اثنان. - أو ثلاثة».

وللعلماء في هذه المسألة عدّة أقوال، أشهرها القولان اللذان ذكرهما المؤلف وأشار إليهما القرافي وهما:

الأول : أقل الجمع ثلاثة. وهذا قول الجمهور من الأصوليين والفقهاء.

الثاني : أقله اثنان. وهذا قول القاضي أبي جعفر السّمْناني من الحنفية، وبعض المالكية، كأبي بكر الباقلاني وعبد الملك بن الباجشون والباجي، وهو محكي عن الإمام مالك - وقد أفاد هذه النسبة الباجي في إحكامه - كما نسبته إمام الحرمين إلى أبي إسحاق الإسفراييني، وهو اختيار الغزالي في المستصفى، ونسبه ابن النجار إلى بعض الحنابلة.

وللتوسع في ذلك انظر : المعتمد، ١/٢٤٨؛ إحكام الفصول للباجي، ص ١٥٣؛ الإشارة للباجي أيضًا، ص ١٩٠؛ البرهان، ١/٢٣٩، فقرة ٢٥١؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٢/٤٩؛ المستصفى، ٢/٩٧؛ بذل النظر، ص ١٤٨؛ قواطع الأدلة، ١/٣٣٠؛ تشنيف المسامع، ٢/٦٨٠؛ البحر المحيط، ٣/١٣٦؛ شرح الكوكب المنير، ٣/١٤٤؛ كما أفرد للحديث عن هذه المسألة كتاب مستقل تبلغ صفحاته ٣٦٣ صفحة، وهو أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه لشيخنا أ.د. عبد الكريم النملة.

(٢) نهاية ٧/ب من (ب).

وقال<sup>(١)</sup> : إن النائم غافل والمنِيُّ قد يرقُّ بالهواء، فيصير مثل المذبي، فيجب عليه  
الغسل<sup>٢</sup> احتياطاً<sup>(٣)</sup>.



(١) أي : ما عدا أبي يوسف من الثلاثة وهما الإمام أبو حنيفة ومحمد.

وقد سبق بيان هذا المصطلح عند الحنفية، ص ٢٧٨، هامش ٤.

(٢) «الغسل» : ساقطة من (جـ).

(٣) انظر : فتح القدير، ٦٢/١ ؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٨١.

## [ القاعدة السابعة والعشرون ]

الأصلُ العدمُ في الصفاتِ العارضةِ <sup>(١)</sup> :

(١) من الألفاظ التي وردت في هذه القاعدة لفظ (الصفات)، ويُمثّل للصفات بالمرض والجنون والبكارة...، والتعبير بها إنما جرى مجرى الغالب، وليس لحصر القاعدة فيها؛ لأن الأمور المستقلة - كالعقود والإتلافات - ليست صفات عارضة، ومع ذلك فهي داخلة في القاعدة. وهذا الذي دعى الأستاذ مصطفى الزرقا -رحمه الله- إلى ترك لفظ (الصفات) المذكور في (المجلة)، واختيار : «الأصل في الأمور العارضة العدم».

و «المراد بالأمور العارضة : ما كان عدمه هو الحالة الأصلية أو الغالبة. فيكون العدم هو المتيقن ؛ لأنه الحالة الطبيعية، ويكون تغيره إلى الوجود عارضاً مشكوكاً فيه» - قاله الزرقا في المدخل، ٩٦٩/٢، فقرة ٥٧٧، وانظر منه ٩٧٠/٢ -.

هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

أما توثيقها :

فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

المنثور، ٣٢٠/١، ٦٠/٣؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١٦٢/١-١٦٥؛ ولابن نجيم، ص ٨٢-٨٤؛ غمز عيون البصائر، ٢١٢/١-٢١٧؛ الفرائد البهية وشرحها: الأقمار المضئية، ص ٨٦-٨٨؛ والمواهب السنية وحاشية المواهب: الفوائد الجنية، ٢٠٣/١-٢٠٤ - ولفظ المنثور والكتب التي تليه: «الأصل العدم»؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٩/٩؛ منافع الدقائق، ص ٣١٢ - ولفظ المجامع وشرحيه مطابق للفظ المؤلف؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٩ - ولفظها: «الأصل في الصفات العارضة العدم» (بتأخير لفظ العدم)؛ شرحها لسليم رستم، ٢٢/١-٢٣؛ ولعلي حيدر، ٢٣/١-٢٤؛ وللآتاسي، ٢٧/١-٢٩؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١١٧-١٢٠؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٩، قاعدة ٣٤؛ المدخل الفقهي العام، ٩٦٩/٢-٩٧٠، فقرة ٥٧٧؛ - القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٣٥٦ - ولفظه كلفظ المجلة؛ الوجيز، ص ١٢٢-١٢٤ - وقد ذكر لفظ المجلة والمدخل؛ - موسوعة القواعد الفقهية، ١١٠/٢ - وقد ذكر لفظ المنثور والمجلة والمدخل؛ - القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٣٣٨ - وقد ذكر لفظ المنثور؛ - تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية لـ د. سعود الغديان، ص ٩٢٦ - وقد ذكر لفظ المدخل؛ - القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ١٤١-١٤٥ - وقد ذكر لفظ المجلة والمدخل؛ - المبادئ -

- فالقول للمضارب (أنه لم يربح)؛ لأن الأصل فيه عدمه.
- وكذا لو قال : لم أربح إلّا كذا؛ لأن الأصل عَدَمُ زِيَادَةٍ<sup>(١)</sup>.
- ولا يرد عليه : إذا أتى المضاربُ بالفيْن، وقال : هما أصْلٌ وربحٌ. وقال ربّ المال: بل هما أصل : فالقول للمضارب، مع أن الأصل عدم الربح!<sup>٢</sup>
- لأن فيه [أصلاً]<sup>٣</sup> آخر، وهو أن : «القول قولُ القابض في مقدار ما قبضه»<sup>(٤) (٥)</sup>.

=الفقهية، ص ١٣- ولفظه كلفظ المجلة-؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص ١٩، قاعدة ٦ ؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٥٢؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور محمد الروكي، ص ١٩٢-١٩٣- ولفظ الدعّاس ومن بعده كلفظ المدخل -.

ومن كتب الفقه :

المغني لابن قدامة، ١/٢١٨؛ فتح القدير، ٦/٣٣٤، ٣٥٢؛ البحر الرائق، ٤/٢٤، ٦/٣٧؛ مغني المحتاج، ٢/١٥٥، ٢٨٧؛ كشاف القناع، ٦/٢٨٨.

(١) هكذا في جميع النسخ، بتنكير (زيادة)-. والأسلوب بدون تعريفها بـ (أل) ركيك؛ ويشهد لذلك أن هذا المثال مُستفاد من أشباه ابن نجيم، ص ٦٩، وقد عرّف اللفظ الأخير بـ (أل). ونمام كلامه : «ومنها : القول قولُ الشريك والمضارب (إنه لم يربح)؛ لأن الأصل عدمه. وكذا لو قال : لم أربح إلّا كذا؛ لأن الأصل عدم الزائد».

- كذا في طبعة دار الفكر الأولى عام ١٤٠٣هـ، وفي الأشباه المطبوعة مع غمز عيون البصائر -٢١٣/١-، أما في طبعة المكتبة العصرية فقد جاء فيها - ص ٨٢-: «... والمضارب إن لم يربح...»- وانظر هذا المثال في: مجلة الأحكام العدلية، مادة ٩؛ شرحها لسليم رستم، ١/٢٢؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١١٨؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٩. فقد وافقوا (جميعهم) المؤلف في تخريج هذا المثال على القاعدة.

(٢) نهاية ٨/ب من (ج-).

(٣) هكذا في (ب). وفي باقي النسخ : «أصل». والصواب هو المثبت من (ب)؛ لأن (أصلاً) اسم أن؛ فكان حقّه النصب.

(٤) هذه قاعدة سيأتي حديث المؤلف عنها استقلالاً، وذلك ص ٩١٣ (ل ٧٦/ب)، قاعدة ١٨٣.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٨٢؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ١٢٠.

- قال صاحب (الأشباه) : «لو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها، فادعى<sup>(١)</sup> الوصول إليها، فأنكرت<sup>(٢)</sup> : فالقول لها؛ كالدائن إذا أنكر وصول الدين<sup>(٣)</sup>.
- ولو ادعت<sup>(٤)</sup> المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها، وادعى الأب الإنفاق: فالقول له مع اليمين - كما<sup>(٥)</sup> في (الخانية)<sup>(٦)</sup>» -.

(١) في هامش (أ) : «الزوج».

(٢) في أشباه ابن نجيم «وأنكرت».

(٣) قوله : «إذا أنكر وصول الدين» : ساقط من (د).

(٤) ادعى : هذه الكلمة لها عدة معانٍ، منها : الزعم؛ جاء في (اللسان) : «ادعى الشيء : زعمته لي، حقاً كان أو باطلاً».

ومنها : الطلب والتمني، جاء في (المعجم الوسيط) : «و [ادعى] الشيء : ثناه وطلبه لنفسه». والمعنى الثاني هو المراد هنا؛ لأنها لا تزعم النفقة؛ بل تطلبها.

لسان العرب، مادة «دعا»، ٢٦١/١٤، المعجم الوسيط، مادة «دعا»، ٢٨٦/١.

(٥) نهاية ١/١١ من (أ).

(٦) في (د) : «كذا».

(٧) ٤٤٦/١. ونص ما جاء في (الخانية) : «امرأة ادعت على زوجها أنه لم ينفق على ولدها الصغير : قالوا: إن كان القاضي فرض عليه نفقة الولد، أو فرض الزوج على نفسه، فادعت المرأة ذلك بعدما مضى مدة، وأنكر الزوج : حلف. وإلا فلا».

والمقصود بالخانية : فتاوى قاضي خان، نسبةً إلى مؤلفها، وهو حسن بن منصور بن محمود الأوزجندى الفرغانى، المعروف بقاضي خان (ت ٥٩٢ هـ).

وهي من كتب الفتاوى المعتمدة عند الحنفية؛ حيث يقول عنها صاحب (الفوائد البهية) : «انتفعتُ بفتاواه، وهي في أربعة أسفار. معتمدة عند أجلة الفقهاء؛ حتى قال قاسم بن قطلوبغا [ت ٨٧٩ هـ] في (تصحيح القُدوري) : ما يصححه قاضي خان مقدم على تصحيح غيره؛ لأنه فقيه النفس».

وهذه الفتاوى ذكر فيها صاحبها جملةً من المسائل التي يغلب وقوعها.

وترتيبها على ترتيب كتب الفقه الحنفى - كما أفاد ذلك صاحب كشف الظنون- ونظراً لأهمية الكتاب طبع في وقت مبكر عدة طبعات، منها :

والثانية خرجت عن القاعدة فلي تأمل<sup>(١)</sup>.

أقول<sup>٢</sup> : الفرق بين المسألتين : أن المرأة في المسألة الأولى أنكرت وصول<sup>٣</sup> النفقة إليها : فالقول لها مع اليمين، وهو ظاهر؛ لأن الأصل في المكلف أن يعيش من كسبه، ووجوب نفقة المرأة على الزوج<sup>(٤)</sup> بسبب عارض (وهو الزوجية)، فالزوج في هذه المسألة ادعى الإنفاق على المرأة، وهو خلاف الظاهر؛ لأن الأصل عدمه، فلا يثبت إلا بينة، والمرأة [تنكر]<sup>٥</sup> الإنفاق، فالقول لها مع يمينها عند عدم بينة الزوج. وأما في المسألة الثانية : المرأة ادعت على الأب ترك الإنفاق، والأب ينكره : فالقول قوله مع اليمين؛ وذلك لأن الأصل في الصغير أن لا يعيش بلا إنفاقٍ أحد؛ لأنه لا كسب له، فالظاهر [أن]<sup>٦</sup> ذلك الواحد : الأب.

١- طبعة : كلكته، عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٢- ولكنا، عام ١٢٩٣ - همامش الفتاوى السراجية، لسراج الدين أبو الحسن علي بن عثمان الأوشي الفرغاني.

كما طبع في هامش الأجزاء الثلاثة الأولى من الفتاوى الهندية الطبقات الآتية :

٣-٤ - المطبعة الأميرية ببولاق، عام ١٢٨٢هـ، وعام ١٣١١هـ.

٥- المطبعة الميمنية بالقاهرة، عام ١٣٢٣هـ.

٦-٧ - ومن الطبقات المتداولة : طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت، عام ١٤٠٠هـ و ١٤٠٦هـ.

الفوائد البهية، ص ٦٥؛ كشف الظنون، ١٢٢٧/٢؛ وانظر في نسبة الكتاب للمؤلف : الجواهر المضية، ٩٣/٢، رقم ٤٨٥؛ تاج التراجم، ص ٨٢، رقم ٨٩؛ الطبقات السنية، ١١٦/٣.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٨٢-٨٣ - مع اختلاف يسير جداً.

(٢) «أقول»: ساقطة من (ج)، ومكانها بياض.

(٣) نهاية ٨/أ من (د).

(٤) أي : كون نفقة المرأة واجبة على الزوج.

(٥) في (أ) و(ج) : «ينكر» : والمثبت من (ب) و(د) هو الصحيح.

(٦) «أن» : زيادة من (ب)، وهي لا يبد منها.

فعلى هذا : إذا أنكرت المرأة وصول نفقة الصغير : فكأنها ادّعت ترك الإنفاق على الأب في الحقيقة، وهو خلاف الظاهر، والأب ينكر ترك الإنفاق : فيعتبر قوله مع اليمين؛ نظراً إلى [أن] <sup>١</sup> عدم <sup>٢</sup> ترك <sup>٣</sup> الإنفاق في حق الصغير : أصل <sup>(٤)</sup>.

ولا يقال : لما <sup>٥</sup> كان دعوى المرأة في هذه المسألة خلاف الظاهر، فلم لا يثبت بالبينه كما هو الأصل <sup>٦</sup> فيه ؟.

لأن <sup>(٧)</sup> دعوى الترك مما لا يثبت بالبينه.

من فهم هذا التحقيق <sup>٨</sup> كما وجب لا يخفى عليه أن هذه المسألة لم تخرج عن القاعدة.



(١) «أن» : زيادة من (ب) أيضاً، وفي (د) : «أنه». وإثبات ما في (ب) هو المناسب.

(٢) نهاية ٨/أ من (ب).

(٣) «ترك» : ساقطة من (ب).

(٤) لعل المعنى : أي نظراً إلى أن الأصل هو عدم ترك الإنفاق على الصغير؛ لأنه لا يستطيع أن ينفق على نفسه، فلا بد أن ينفق عليه غيره.

(٥) «لما» : ساقطة من (ب).

(٦) نهاية ١١/ب من (أ).

(٧) هذه الكلمة بداية اللوحة ١٢/أ من (أ) وقد كُتِب فوقها وفوق الكلمة التي تليها : «نقول». أي : للدلالة على أن هذا جواب للاستفهام السابق وليس داخلاً فيه.

(٨) نهاية ٩/أ من (ج).



## [ القاعدة الثامنة والعشرون ]

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الصِّفَاتِ الْأَصْلِيَّةِ الْوُجُودُ<sup>(١)</sup> :  
وَتَفَرَّعَ عَلَى ذَلِكَ :

(١) هذه القاعدة عكس القاعدة السابقة؛ فإذا كان الأصل في الصفات والأمور العارضة العدم، فإن عكسها (وهي الأمور الأصلية) الأصل فيها الوجود. ونظرًا لكونها تخالف تلك القاعدة في الحكم؛ وردت عَرْضًا في أثناء شرح تلك عند كثير من العلماء - كابن نجيم، وشرّاح المجلة، وصاحب الوجيز والموسوعة، والروكي ...-؛ وذلك لئلا يتوهم أن الصفات الأصلية: حكمها حكم الصفات العارضة. وقد نبّه على ذلك ابن نجيم فقال في أشباهه-ص ٨٤-: «تنبيه: ليس الأصل العدم مطلقًا، وإنما هو في الصفات العارضة. وأما في الصفات الأصلية فالأصل الوجود. وتفرّع على ذلك ...». كما ذكر هذا التنبيه العلاني في شرحه لقواعد السخادمي، ل ٩/أ، والسفاداني في (الفوائد الجنية)، ٢٠٤/١.

## والفرق بين الأمور الأصلية والعارضة :

- أن الأصلية : يكون وجودها في الشيء مقارنًا لوجود هذا الشيء ابتداءً فالأصل : تضمّنه لها بطبيعته غالبًا؛ كالصحة والحياة والبكارة وسلامة المبيع من العيوب ...  
- أما الأمور العارضة : فيكون وجودها في الشيء طارئًا وعارضًا، بمعنى أن الشيء بطبيعته الأصل فيه أنه خالٍ عنها غالبًا؛ كالمرض والموت والعيوب وتعلم الصنعة.  
انظر التطرّق لهذه القاعدة مع بيان هذا الفرق في : القواعد الفقهية للزرقا، ص ١١٧؛ وأيضًا في : شرح المجلة لسليم رستم، ٢٢/١؛ ولعلي حيدر، ٢٣/١؛ وللأناسي، ٢٧/١؛ الوجيز، ص ١٢٢؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١١٠/٢؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيوخنا أ.د. صالح السدلان، ص ١٤٢-١٤٣؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور الروكي، ص ١٩٣.  
كما علّل بها ابن السبكي في مواضع متعددة من أشباهه، ومن ذلك قوله-٣٧/١-: «لأن الأصل بقاء الحياة».

وأيضًا علّل بها ابن الهمام في (فتح القدير) -٣٣٤/٦- حيث قال : «والأصل في هذا أن القول لمن تمسك بالأصل، وأن العدم في الصفات العارضة أصل، والوجود في الصفات الأصلية أصل». وأيضًا علّل بها ابن نجيم في (البحر الرائق) -٢٥/٤- حيث قال: «... فإن كان الوصف عارضًا: لا يقبل قوله، وإن كان أصليًا : قبل قوله؛ لأن القول قول من يتمسك بالأصل».

- اشترى الأمة على أنها بكر، وأنكر المشتري قيام البكارة، وادعاه البائع :  
فالقول للبائع؛ لأن<sup>١</sup> الأصل وجودها؛ لكونها صفة أصلية.
- بخلاف ما إذا اشترى العبد على أنه خباز، أو كاتب، وأنكر المشتري وجود ذلك الوصف به : فالقول له<sup>(٢)</sup>؛ لأن الأصل عدمها؛ لكونها من الصفة<sup>٣</sup> [العارضة]<sup>(٤)</sup>.
- وعلى هذا لو قال : كل جارية بكر لي، فهي حرة. فادعت الجارية أنها بكر، وأنكر المولى : فالقول لها؛ لأن الأصل وجود البكارة.
- بخلاف ما لو قال : كل مملوك خباز لي فهو حرّ. فادعاه عبد، وأنكر

(١) في (د) : « أن ».

(٢) وهذا وجه الاختلاف بين هذا المثال والذي قبله، ففي الأمة : القول قول البائع، وهنا : القول قول المشتري.

(٣) في (جـ) و(هـ) و(و) : « الصفات ». وهذا الأولى.

(٤) هكذا في (ب) و(و)، وفي باقي النسخ : « العارضة ». والمثبت هو الصحيح، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٥) لعل معنى هذا التعليل : أي لكون جنس الخبز أو الكتابة، من جنس الصفة العارضة. وبهذا يسلم إفراد الضمير في قوله « لكونها » وإفراد « الصفة »، يسلمان من الإشكال. علمًا بأنه جاء في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : « لكونهما من الصفات العارضة ».

ونص هذين المثالين في أشباه ابن نجيم - ص ٨٤ - : « وتفرع على ذلك أنه لو اشتراه على أنه خباز، أو كاتب، وأنكر وجود ذلك الوصف : فالقول له؛ لأن الأصل عدمهما؛ لكونهما من الصفات العارضة ».

ولو اشتراها على أنها بكر، وأنكر قيام البكارة، وادعاه البائع : فالقول للبائع؛ لأن الأصل وجودها؛ لكونها صفة أصلية. كذا في (فتح القدير) من خيار الشرط. والموضع المحال إليه في (فتح القدير) هو ٣٣٤/٦؛ وانظر شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٩/٩؛ منافع الدقائق، ص ٣١٢.

المولى : فالقول للمولى<sup>(١)</sup>.



<sup>(١)</sup> وجه الاختلاف بين هذين المثالين كَوَجْهَ الاختلاف بين الأولين، ففي الثالث : القول قول البكر؛ لأن البكارة صفة أصلية، فالأصل وجودها، وفي الرابع : القول قول المولى؛ لأن الخبز صفة عارضة، فالأصل عدمها.

وهذان المثالان مستفادان من أشباه ابن نجيم -ص ٨٤- وقد قال عقبهما: «ونما تفرعه في شرحنا على (الكفر)، في تعليق الطلاق، عند شرح قوله : «وإن اختلفنا في وجود الشرط»». وبالرجوع إلى هذه الإحالة من (البحر الرائق) تم الوقوف على عدة أمثلة يمكن أن تندرج تحت هذه القاعدة، وقد نقل فيه -عن الكافي- مثالين قريبين من المثال الثالث والرابع إلا أنه خالف في الحكم فجعل القول قول المولى فيهما معاً.

ونما كلامه -٢٦/٤- : «ولو قال : كل أمة لي بكر أو ثيب ... أو خبازة أو غير خبازة فهي حرة. ثم أنكر هذه الأوصاف : فالقول له؛ لأنه أوجب العتق بوصف خاص، ثم أنكر وجود ذلك الوصف، فكان القول قوله».

فهو هنا جعل القول قول المولى وليس البكر مع أنها متمسكة بالأصل وهو بقاء البكارة؛ وذلك لأن إنكاره لهذه الصفة يتضمن إنكار الإعتاق أصلاً فيكون قد تمسك بأصل آخر وهو عدم الإعتاق، فيستصحب هذا الأصل ويحتج به في عدم إثبات العتق؛ لأن الاستصحاب في الدفع : يُعدُّ حجة - على ما هو مقرر عند المتأخرين من الحنفية، وقد سبق بيانه مفصلاً، ص ٣٠٧ (ل ١٠/١)، قاعدة ٢٢ - وكون إنكار المولى للبكارة : إنكاراً للعتق أصلاً، هذا المعنى صرح به أيضاً صاحب (البحر الرائق) - ٢٥/٤ - حيث جاء فيه نقلاً عن (الكافي): «... وإن أوجب العتق بلفظ خاص، ثم أنكر وجود ذلك الوصف : فالقول قوله؛ لأنه ينكر الإعتاق أصلاً...».

هذا ما يتعلق بتوجيه ما جاء في (البحر الرائق). وهو وارد على ما ذكره المؤلف وما جاء قبله في أشباه ابن نجيم أيضاً.

## [ القاعدة التاسعة والعشرون ]

الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته <sup>(١)</sup> :

(١) وردت هذه القاعدة في كثير من كتب الفقه وقواعده:

لمن كتب القواعد :

المنثور في القواعد، ١٧٤/١-١٧٦- ولفظه : «الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن»-؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، ٦٢٩/٢-٦٣٠- ولفظه مطابق للمنثور إلا أنه قال: «... زمان»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١٦٥/١-١٦٦- ولفظه كالمنثور-؛ وأشباه ابن نجيم، ص ٨٤-٨٧؛ وشرحه : غمز عيون البصائر، ٢١٧/١-٢٢٣؛ الفرائد البهية وشرحها : الأعمار المضئية، ص ٨٨-٨٩؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢٠٤/١-٢٠٥- ولفظ الفرائد : والأصل في الحادث أن يقدر بأقرب الزمان فيما قرأ-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٧٤-٧٥، قاعدة ١٠٣- ولفظه : «الحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ١١؛ شرحها لسليم رستم، ٢٤/١؛ ولعلي حيدر، ٢٥/١-٢٦؛ وللأناسي، ٣٢/١-٣٤؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١٢٥-١٣١؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٨، قاعدة ٢٩؛ المدخل الفقهي العام، ٩٧٠/٢-٩٧٢، فقرة ٥٧٩؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٤٨، ٢٤٥، ٣٤٣، ٣٩١- وقد أحال في ص ٣٤٣ إلى شرح الصدر الشهيد لأدب القاضي للخصاف، ٤١٤/٢، كما أحال في ص ٣٩١ إلى المجلة ولفظها مطابق للفظ المؤلف-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٤٧، ٤٨٦- ولفظه في الموضوعين : «الحادث يحال بحدوثه إلى أقرب الأوقات»، وأحال في الموضوع الثاني إلى سبعة مواضع من التحرير-؛ الوجيز، ص ١٢٥؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٨٣/١، ١١٢/٢، كلاهما للدكتور البورنو - وقد ذكر فيهما عدة ألفاظ للقاعدة منها لفظ المؤلف-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلاني، ص ١٤٦-١٥٢؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور الغديان، ص ٨٨٧؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور الروكي، ص ١٩٤؛ القواعد الكبرى للدكتور العجلان، ص ٥٧-٥٨؛ المبادئ الفقهية، ص ١٤؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٢١-٢٢، قاعدة ٨؛ وللدكتور الزحيلي، ص ٥٢-٥٣. ونظراً لأهميتها وردت في مقام التعليل في كثير من كتب الفقه، وذلك بلفظ المؤلف أو ألفاظ مقاربة له، ومن ذلك:

شرح السير الكبير، ٣٥٧/١، فقرة ٥٣٢، و٩٦٧/٣، فقرة ١٧٧٨، و١٧٢٨/٥، فقرة ٣٤٤٤ المبسوط، ١٧٨/١٤، ١٦١/١٦-١٦٢؛ شرح الزيادات لقاضي خان، ص ٦٥٤؛ الهداية وشرحها:-

## ومن فروع الأصل :

□ «قولهم : لو مات مسلم وتحتة نصرانية، فجاءت مسلمة بعد موته، وقالت: أسلمت قبل موته. وقالت الورثة : أسلمت بعد موته : فالقول للورثة»<sup>(١)</sup>.

ويرد عليه ما قالوا : « إذا مات ذمي، فقالت زوجته: أسلمت بعد موته.

-العناية وفتح القدير، ٣٣٩/٧، ٣٤٠؛ جامع الفصولين، ١/١٩٠؛ فتح القدير، ٣٦٢/٧؛ تبين الحقائق، ٤/١٩٩-٢٠٠؛ ٦/٢٢٣؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٣٤٥، ٤١٧؛ البحر الرائق، ٧/٤٣.

وهذه القاعدة : تشبه القاعدة ٢٧، المذكورة ص ٣٢٢ (ل ١١/أ)، وهي : «الأصل العدم في الصفات العارضة»، تشبهها من وجه، وتخالفها من وجه. ووجه التشابه: هو أن الحادث الذي هو موضوع البحث هنا : هو الشيء الذي كان غير موجود ثم وجد، فهو من الصفات العارضة أيضاً. ووجه الاختلاف: هو أن تلك القاعدة يحتاج إليها عند الاختلاف في ذات الصفة وجوداً وعدماً. أما الوصف الحادث هنا فهو متفق على وجوده، والاختلاف إنما هو في زمن حدوثه.

فإذا كان القول هناك : قول من ينفيه، فالقول هنا قول من يضيفه إلى أقرب الأوقات إلى الحال. - انظر : شرح المجلة للأتاسي، ٣٢/١؛ ولعلي حيدر، ١/٢٥-.

والوجه في كون «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته» هو : أن الوقت الأقرب قد اتفق الطرفان على وجود الحادث فيه، وانفرد أحدهما بدعوى وجوده قبل ذلك، فعلى هذا المدعي أن يثبت دعواه لهذه الزيادة في الوقت، وإلا فيضاف الحادث إلى الوقت الذي اتفق الطرفان عليه؛ لأنه المتيقن، وما زاد عليه مشكوك فيه و«اليقين لا يزول بالشك». - انظر: شرح القواعد للزرقا، ص ١٢٥؛ المدخل الفقهي العام، ٢/٩٧١؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ١٤٦-.

(١) الأشباه والنظائر، ص ٨٦- إلا أنه قال في آخر المثال: «... فالقول لهم»-؛ وانظر : الحاوي

القدس، ل ٩٨/ب (باب القضاء بالظاهر)؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٧/٣٤٠؛ تبين الحقائق، ٤/٢٠٠؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٤١٧؛ البحر الرائق، ٧/٤٣.

(٢) نهاية ٨/ب من (د).

وقال<sup>(١)</sup> الورثة: قبله : فالقول لهم، مع أن الأصل المذكور يقتضي أن<sup>٢</sup> يكون لها. وبه قال زُفَرٌ<sup>(٣)</sup> - رحمه الله-<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ب) : «وقالت». وهذا الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)، حيث جاء فيه : «... وقالت الورثة : أسلمت قبل موته ...».

(٢) نهاية ١٢/أ من (أ).

(٣) زُفَرٌ : هو زُفَرُ بن الهذيل بن قيس، أبو الهذيل العتيري البصري (١١٠هـ - ١٥٨هـ). وهو صاحب الإمام أبي حنيفة، وقد خلفه في حلقة بعد موته، وكان الإمام يقول فيه: هو أقيس أصحابي.

وقد اشتغل أولاً بعلم الحديث، ثم غلب عليه الفقه والقياس.

وتولى قضاء البصرة، ومات توفى وله ثمان وأربعون سنة.

من تصانيفه : المقالات (في مقالات الفرق)؛ ومجرد في الفروع.

انظر : الجواهر المضية، ٢٠٧/٢-٢٠٩، رقم ٥٩٦؛ تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة،

ص ١٠٤؛ تاج التراجم، ١٠٢-١٠٣، رقم ١١٣؛ مفتاح السعادة، ٢٢٤/٢-٢٢٥؛ الطبقات السنية،

٢٥٤/٣-٢٥٥، رقم ٨٧٩؛ كشف الظنون، ١٧٨٢/٢؛ الفوائد البهية، ص ٧٥-٧٧؛ هدية

العارفين، ٣٧٣/١؛ الإمام زفر وآراؤه الفقهية، ٤٩/١-١٠٢.

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٨٥ - مع اختلاف سبقت الإشارة إليه -.

ومن قال بأن القول للورثة : الإمام أبو حنيفة :

فقد جاء في (الجامع الصغير) - ص ٣٩٦- : «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة (رضي الله عنهم) : في

نصراني مات، فجاءت امرأته مسلمة، فقالت : أسلمت بعد موته. وقالت الورثة : أسلمت قبل موته:

فالقول قول الورثة».

كما ورد التصريح بأن القول للورثة في : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، ٣٣٩/٧؛ الحاوي

القدس، ل ٩٨/ب، (باب القضاء بالظاهر)؛ كثر الدقائق وشرحه : تبين الحقائق، ١٩٩/٤؛ والبحر

الرائق، ٤٣/٧؛ الغرر وشرحه: الدرر، ٤١٧/٢؛ شرح المجلة للأتاسي، ٢١/١ - وقد صرح الأخير

بأن هذا قول الثلاثة [أبي حنيفة وصاحبيه].

أما القول المنسوب إلى زُفَرٍ، فهو معزو إليه أيضاً في الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٣٩/٧؛ العناية

ونتائج الأفكار، ٢٥٢/٨؛ تبين الحقائق، ١٩٩/٤-٢٠٠؛ البحر الرائق، ٤٣/٧؛ غمر عيون

البصائر، ٢١٩/١؛ شرح المجلة للأتاسي، ٢١/١؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٣٣/٣.

والجواب : إنما أخرجت هذه المسألة عن القاعدة؛ لأصل آخر وهو «[تحكيم] الحال»<sup>(٢)</sup>، فسبب الحرمان ثابت في الحال، فيثبت فيما مضى؛ كما إذا اختلف الموجر والمستأجر في جريان الماء وانقطاعه<sup>(٣)</sup>.

(١) هكذا في (ب). وفي باقي النسخ : «تحكم». والمثبت من (ب) هو الصحيح، وهو الموافق لجميع المصادر المذكورة في نهاية الهامش السابق.

(٢) جميع من ذكروا قول زفر - في الهامش قبل السابق - ناقشوه وأوردوا في أثناء المناقشة هذا الأصل، كما ورد في : أشباه ابن نجيم، ص ٨٥؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٦٨٣، ١٧٧٦؛ شرحها للأتاسي، ٢٠/١؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٤ - وقد أحال إلى التحرير، ٤/١٢٥٤ - موسوعة القواعد الفقهية، ٣/٢٣٢-٢٣٣ ولفظ الأخيرين: «تحكيم الحال واجب في كل أمر أشكل في الماضي».

وسوف يفرد المؤلف هذه القاعدة بلفظ: «الحال تدل على ما قبلها»، وذلك ص ٦٣٢ (ل/٤٥)، قاعدة ١١٠.

و «تحكيم الحال يعني : جعل الحال الحاضر الموجود أثناء مرافعة الخصمين الدال والشاهد لأحد الطرفين : حكماً. [و] هو من قبيل الاستصحاب، ويدعى : (استصحاب الحال في الماضي)، أو (الاستصحاب المقلوب)» - قاله علي حيدر في شرحه للمجلة، ١٥/٢٩٥ -.

ويقاسمه : (استصحاب الماضي للحال).

والفرق بينهما : أن الثاني «هو الحكم على شيء ببقائه على الحال الذي كان عليه في الزمن السابق، ما لم يقد دليل على خلافه. ويقال له (استصحاب الماضي بالحال) ... [أما الأول وهو المقلوب فهو] ... اعتبار حالة الشيء في الزمن الحاضر أما حالة ذلك الشيء في الماضي، ما لم يثبت خلاف ذلك بدليل» - قاله علي حيدر أيضاً في شرحه للمجلة، ١/٢١؛ وانظر : شرحها للأتاسي، ١/٢٠؛ الدرر البهية في إيضاح القواعد الفقهية، ص ٨١ -.

(٣) يشير بهذا إلى مسألة أخرى استدُل فيها بتحكيم الحال - أيضاً - وقد ورد التصريح بهذه المسألة في مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٧٧٦، ونصها : «إذا انقضت مدة إجارة الرّحى، فادعى المستأجر انقطاع الماء في أثناء مدة الإجارة، وأراد حطّ ما أصاب مدة الانقطاع من الأجرة، واختلف في ذلك مع الموجر، ولم تكن هناك بينة ... و .. كان الاختلاف في أصل الانقطاع؛ بأن أنكر الموجر انقطاع الماء بالكلية: يُحكّم الحال الحاضر (أي: يجعل حكماً)؛ فإذا كان الماء جارياً وقت الدعوى والخصومة: فالقول للموجر مع اليمين، وإذا كان في ذلك الوقت منقطعاً: فالقول للمستأجر مع اليمين». وانظر: فتح القدير، ٧/٣٤٠؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣/٢٣٢.

فإن قيل : لم لا يعتبر الحال في المسألة الأولى كما يعتبر في الثانية ؟

أقول : [تحكيم] <sup>١</sup> الحال يعتبر للدفع لا للاستحقاق <sup>(٢)</sup>، فلا يعتبر لاستحقاقها <sup>٣</sup> الإرث في المسألة الأولى، ويعتبر في الثانية لدفع استحقاقها <sup>(٥)</sup>.

« وما خرج عن هذا الأصل :

• ما لو قال القاضي بعد عزله <sup>(٦)</sup> : أخذت منك ألفاً، ودُفعت <sup>(٧)</sup> إلى زيد؛ قضيت بها عليك <sup>(٨)</sup>. فقال الرجل : أخذته ظلمًا بعد العزل :

- فالصحيح : أن القول للقاضي.

- فكان ينبغي أن يضاف إلى أقرب أوقاته وهو وقت العزل، وبه قال البعض <sup>(٩)</sup>، واختار <sup>(١٠)</sup> [هـ] :

(١) في (أ) و(ج) و(د) : «تحكم» والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لكثير من المصادر التي وردت فيها هذه المناقشة.

(٢) يشير بهذا إلى قاعدة سبق ذكرها، وهي : «الاستصحاب حجة دافعة لا مثبتة» - وذلك ص ٣٠٧ (ل ١٠/أ)، قاعدة ٢٢- إلا أنه هنا عبّر عن الاستصحاب بأحد نوعية وهو الاستصحاب المقلوب، فكأنه يقول : الاستصحاب المقلوب يكون تحكيمه معتبراً للدفع لا للاستحقاق.

(٣) نهاية ٩/ب من (ج).

(٤) نهاية ٨/ب من (ب).

(٥) انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٣٩/٧-٣٤٠؛ تبين الحقائق، ٢٠٠/٤؛ الدرر شرح الغرر، ٤١٧/٢؛ البحر الرائق، ٤٤٣/٧؛ شرح المجلة للأناسي، ٢١١/١-٢٢.

(٦) في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) زيادة : «لرجل».

(٧) في مصدر هذه العبارة : «ودفعتُها»، وفي الجامع الصغير : «ودفعت».

(٨) أي : دُفعت إلى زيد بسبب قضائي بها عليك.

(٩) أي : بالقول الثاني قال البعض، والقول الثاني هو أن القول قول الرجل وليس القاضي؛ لأنه أضافه إلى وقت متأخر وهو وقت العزل، والأصل أن يضاف الحكم إلى أقرب أوقاته.

(١٠) الهاء زيادة من (ب) و(د). وهي لابد منها، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).



## السَّرْخَسِي (١)(٢).

لكن المعتمد الأول؛ لأن القاضي أسنده إلى [ حالة منافية ٣ للضمان<sup>(٤)</sup> ]، فكان منكراً للضمان، فالقول للمنكر.

(١) السَّرْخَسِي: هو محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السَّرْخَسِيّ المشهور عند الحنفية بشمس الأئمة (ت ٤٨٣هـ).

كان فقيهاً أصولياً مناظراً متكلماً.

وقد شرح عدة كتب لمحمد بن الحسن؛ كالجامع الصغير والكبير والسُّر الكبير والزيادات وزيادة الزيادات والكسب، ومن أشهر تصانيفه: المبسوط الذي شرح به الكافي للحاكم الشهيد، وله المخرّر في أصول الفقه، ومهيد الفصول في الأصول (وهو المشهور بأصول السَّرْخَسِيّ)، وصفة أشراط الساعة وله غير ذلك.

انظر: الجواهر المضية، ٢٨/٣-٨٢، رقم ١٢١٩؛ تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة، ص ١٦٥-١٦٦؛ تاج التراجم، ص ١٨٢-١٨٥، رقم ٢٠٥؛ مفتاح السعادة، ١٦٥/٢-١٦٦؛ الفوائد البهية، ص ١٥٨-١٥٩، ٢٤٢-٢٤٣؛ هدية العارفين، ٧٦/٢.

(٢) نُسب هذا القول - وهو كون القول للرجل وليس للقاضي - للسَّرْخَسِيّ في أكثر المراجع الآتي ذكرها عند توثيق هذه المسألة، كتبيين الحقائق والعناية وفتح القدير والبحر الرائق وأشباه ابن نجيم. وقد جاء في فتح القدير - ٣٦٢/٧ - : التصريح بأن السَّرْخَسِيّ قال هذا القول في شرحه للجامع الصغير، ومما كلامه : «... واحترز بقوله (هو الصحيح) عمّا قال شمس الأئمة في شرحه للجامع الصغير؛ إن القول للمدعي؛ لأن هذا الفعل حادث فيضاف إلى أقرب الأوقات».

(٣) في (أ) : «حاله [بالهاء المهملة] متنافية»، وفي (جـ) : «حالة متنافية». والمثبت من (ب) و(د) هو الصحيح، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

(٤) الأشباه والنظائر، ص ٨٦ - وفي طبعة دار الفكر، ص ٧٢-، مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه.

وأصل المسألة مذكور في (الجامع الصغير)، ص ٤٠٠، ونص (الجامع) : «قاضي غزل، فقال لرجل: أخذت منك ألفاً، ودُفعت إلى فلان؛ قضيت له بها عليك. فقال الرجل: أخذتها بغير حق : فالقول قول القاضي».

وانظر: الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٦٠/٧-٣٦٣؛ الكثر وشرحيه: تبين الحقائق، ٢٠٥/٤؛ والبحر الرائق، ٥٤/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٤٢٠/٢.

- وكذا «ما لو قال العبد لغيره -بعد العتق- : قطعتُ يدك وأنا عبد. وقال الغير: قطعتها وأنت حرّ : كان القول للعبد»<sup>(١)</sup> على خلاف مقتضى الأصل.
- «وكذا لو<sup>٢</sup> قال المولى [لعبد]<sup>٣</sup> أعتقه : قد أخذت منك غلة كلّ شهر خمسة دراهم وأنت عبد. فقال<sup>(٥)</sup> : أخذتها بعد العتق : كان القول قول المولى»<sup>(٦)</sup>.
- «وكذا الوكيل بالبيع إذا قال : بعْتُ وسلّمتُ قبل العزل. وقال الموكل: بعده<sup>(٧)</sup> : كان القول للوكيل إن كان المبيع مُستهلكًا. وإن كان قائمًا: فالقول قول الموكل»<sup>(٨)</sup> على مقتضى الأصل<sup>(٩)</sup>.
- وإنما أخرجوا هذه المسائل عن الأصل؛ لأن فيها أصلاً آخر، وهو<sup>١٠</sup> : «الأصل براءة الذمة»<sup>(١١)</sup>، وفي هذه المسائل: ادعى الخصم شغلها

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٨٦- وفي طبعة دار الفكر ص ٧٢- إلا أنه قال: «... وقال المقر له: بل قطعتها...»؛ وانظر: البحر الرائق له أيضًا، ٥٤/٧.

(٢) في (ب) : «إذا».

(٣) في (أ) : «للعبد»، وفي (ج-) : «العبد». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د). علمًا بأنه جاء في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «... لعبد - وقد اعتقه - : أخذت ...».

(٤) نهاية ١٢/ب من (أ).

(٥) في أشباه ابن نجيم والبحر الرائق : «... فقال المعتق ...».

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٨٦ - وفي طبعة دار الفكر ص ٧٢ -، مع اختلاف يسير سبقت الإشارة إليه، وانظر: البحر الرائق، ٥٤/٧.

(٧) في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «بعد العزل».

(٨) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٨٦- مع اختلاف يسير سبقت الإشارة إليه-؛ وانظر: البحر الرائق، ٥٤/٧.

(٩) قوله : «على مقتضى الأصل» المراد به : الشق الثاني من المثال، وهو ما إذا كان المبيع قائمًا. أما الشق الأول (وهو ما إن كان المبيع مستهلكًا) فهو على خلاف الأصل ظاهرًا.

(١٠) في (ب) زيادة : «أن».

(١١) هذه قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص ٣١٨ (ل ١٠/ب)، قاعدة ٢٦.

بالضمان، فلا بدّ لشغلها من البيّنة؛ ولهذا قيدوا في مسألة الوكيل بكون المبيع مستهلكاً؛ لأنه لو كان قائماً : لا يجب الضمان حتى يلزم شغل الذمة به بلا بيّنة، فيضاف<sup>١</sup> الحادث إلى أقرب أوقاته.

□ ومن أحسن فروع هذا الأصل : ما إذا ادّعى [الرجلان]<sup>٢</sup> الشراء من آخر، وبرهنا بلا تاريخ، وأحدهما ذو اليد : قُضيّ لذي اليد؛ لأن قبض ذي اليد وشراء غيره<sup>٣</sup> حادثان، فيضافان إلى أقرب الأوقات، فيحكم بثبوتها<sup>٤</sup> في الحال. والظاهر أنّ القبض مرتّب على شراء، ومتأخّر عنه، فيستلزم كون شراء القابض مقدّماً على قبضه بالضرورة، فلا يحكم بثبوت شراء<sup>٥</sup> في الحال؛ بل في الزمان الماضي. وأما شراء<sup>٦</sup> الآخر يحكم بثبوت شرائه<sup>٧</sup> في الحال؛

(١) في (جـ) : «فلا يضاف». وهذه زيادة مجانبة للصواب.

(٢) في (أ) و(جـ) : «الرجلين». والصحيح هو المثبت من (ب) و(د)؛ لأن (الرجلان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

(٣) نهاية ٩/أ من (د)، وأيضاً نهاية ١٠/أ من (جـ).

(٤) في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «بشوقهما»، وهذا الأولى؛ لأن المراد : يحكم بثبوت قبضه وشراء غيره في الحال.

(٥) الواو ساقطة من (ب) و(د). وفي مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «وقبض القابض مبني على شرائه ومتأخر عنه ظاهراً...».

وما تمّ إثباته يتفق في المعنى - مع ما جاء في (العناية)؛ إذ كلمة (ومتأخر) فيها معطوفة على (مرتّب)؛ والمعنى : أن القبض مرتّب على شراء، وهذا القبض متأخر عن الشراء.

ولو لم تثبت (الواو) - كما في نسختي (ب) و(د) - لكانت (متأخر) نعتاً لـ (شراء) وهذا يقلب المعنى! - والله أعلم -.

(٦) في (ب) : «شرائه». ولا شك أن الزيادة في المبني زيادة في المعنى؛ فالأولى زيادة الضمير ليعلم أن هذا الشراء يقصد به شراء ذي اليد.

(٧) «شراء» : ساقطة من (ب).

(٨) نهاية ٩/أ من (ب).

لعدم الضرورة، فالماضي<sup>١</sup> مقدم على الحال، والتاريخ المقدم أولى<sup>(٢)</sup>.

هذا إجمال ما ذكره صاحب (العناية)<sup>(٣)</sup> مفصلاً.

وإن «طوب الفرق بين هذا وبين ما لو ادّعى الشراء من اثنين وأقاما البينة وأحدهما قابض : فإن الخارج هنا أولى !.

يجاب : بأن كل واحد من المدّعين محتاج إلى إثبات الملك لبائعه أولاً، فاجتمع في

حق البائعين بينة الخارج وذوي اليد، فكان<sup>(٤)</sup> بينة الخارج أولى<sup>(٥)</sup>.



(١) نهاية ١٣/أ من (أ).

(٢) من معن النظر في هذا الفرع قد يظهر له أنه مخالف للقاعدة؛ لأن مقتضاها : أن يكون القول قول الآخر؛ لأن شراء الآخر متأخر فيكون وقته أقرب الأوقات إلى الحاضر، وحيث إن «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته» : يكون القول قوله (أي الآخر) !.

ويمكن أن يجاب عن هذا بأن يقال : إن التفريع على القاعدة إنما كان في إثبات قبض ذي اليد وشراء الآخر في الحال؛ لأنه أقرب الأوقات إلى وقت التخاصم.

أما كونه يقضى لذوي اليد؛ فلائنه زاد على الآخر بكون العين المتنازع عليها تحت يده، وهي لا تكون تحت اليد إلا إذا تقدمها شراء غالباً، ويلزم من هذا أن يكون شراء ذي اليد قبل شراء الآخر، فتكون العين له؛ «لأنه أثبت الشراء في زمان لا يتنازع فيه أحد» - كذا في (العناية)، ٢٥١/٨ -.

ولا يقال : إن «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته» وأقرب الأوقات هو وقت شراء المتأخر؛ وذلك لأن الأصل إنما يتمسك به عند عدم البينة، وهنا : ذو اليد لديه بينة على الشراء وزاد عليها القبض الذي يفهم منه تقدم تاريخ شرائه على الآخر والتاريخ المتقدم أولى - والله أعلم -.

(٣) قوله : «هذا» : يراد به الفرع الأخير. فقد ورد مفصلاً في العناية، ٢٤٩/٨، ٢٥٢-٢٥٣، وانظر الكتاب للقدوري وشرحه : الباب، ٣٣/٤؛ الدرر شرح الغرر، ٣٤٥/٢، علماً بأن المؤلف سيذكر هذا المثال، ص ٧٨٨ (ل ٦١/أ-ب).

(٤) هكنا في جميع النسخ، وفي (العناية). ولو قيل : «فكانت» لكان أفصح.

(٥) العناية، ٢٥٣/٨ - مع اختلاف يسير -.

## [ القاعدة الثلاثون ]

**الأصل في الوكالة الخصوص، وفي المضاربة العموم<sup>(١)</sup> :**

فإن باع الوكيل نساء<sup>(٢)</sup>، فقال الموكل : أمرتك بنقد. وقال : أطلقت : صدق الموكل؛ بناء على أن الخصوص أصل في الوكالة، فالقول لمن يتمسك بالأصل. وفي المضاربة : ادعى المضارب العموم فقال : ما عيّنت لي تجارة. والمالك ادعى الخصوص : فالقول للمضارب؛ لأن الأصل فيها العموم، فالقول لمن يتمسك<sup>(٣)</sup> بالأصل<sup>(٤)</sup>.

(١) وردت هذه القاعدة في (الفروق) للكرائسي، ٢٢٧/٢ بلفظ : «... والفرق أن عقد الوكالة يقتضي الخصوص ... وأما المضاربة فمطلقها يقتضي العموم»؛ وانظر منه : ٢١٩/٢؛ كما وردت بمعناها - عرضاً - في شرح المحلة لسليم رستم، ٥١/١؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ٣٩١/١. وأيضاً ورد التعليل بها بشقيها أو أحدهما في بعض كتب الفقه، منها : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٩٣/٨؛ شرح الرقاية لعبيد الله بن مسعود، ١٠٠/٢؛ تبين الحقائق، ٢٧٤/٤؛ الغرر وشرحه الدرر، ٢٩٠/٢، ٣١٨؛ البحر الرائق، ١٧٢/٧؛ تنوير الأبصار وشرحه : الدر المختار، وحاشية الشرح : رد المحتار، ٢٦٢/٨، ٤٦٠/١١ - ولفظ الغرر والتنوير مطابق للفظ المؤلف -.

علمًا بأن الشق الأول منها ورد في (تبين الحقائق) بلفظ : «.. لأن مبنى الوكالة على التقييد»، كما ورد الشق الثاني فيه وفي (نتائج الأفكار) بلفظ : «... الأصل في المضاربة الإطلاق والعموم» - إلا أن الثاني قدم العموم على الإطلاق -.

وبالجمع بين هذه الألفاظ يمكن أن تؤول القاعدة إلى أن : «الأصل في الوكالة الخصوص والتقييد، وفي المضاربة العموم والإطلاق»، ولعل هذا الأولى؛ حتى تنسجم الفروع المذكورة مع القاعدة؛ لأن الوكيل والمضارب هنا إنما يذعانان الإطلاق لا العموم.

(٢) «التيسئة والتساء في اللغة واصطلاح الفقهاء : يعني التأخير والتأجيل، خلاف التقد والتعجيل. من قولهم: تسأ الشيء إذا أخر» - قاله د. نزيه حماد في (معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء)، ص ٣٣٧ -.

وانظر : القاموس المحيط، مادة «تساء»، ص ٦٨؛ طلبة الطلبة، ص ١٥٢؛ النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤٤/٥ - ٤٥؛ الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، ٤٤٧/٢، فقرة ٩٣٤.

(٣) في (د) : «تمسك».

(٤) انظر : الجامع الصغير لـ محمد بن الحسن وشرحه : النافع الكبير، ص ٤٠٩ - ٤١٠؛ وانظر المصادر الفقهية الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة.

## [ القاعدة الحادية والثلاثون ]

**الأصل: أَنَّ كُلَّ تَصَرُّفٍ يُوقَفُ حُكْمُهُ عَلَى شَيْءٍ : أَنْ يُجْعَلَ مُعَلَّقًا  
بالشَّرْطِ لَا سَبَبًا، إِلَّا فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيلُ<sup>(٢)</sup>:**

(١) في (ب) و(د) : «توقف». وهو الأولى، وفقاً لمصدر القاعدة (وهو العناية).

(٢) هذه القاعدة وجلّ ما جاء في شرحها مستفاد من العناية، ٦٠/٧-٦١، ونص ما في العناية - ٦١/٧:-  
«الأصل أن كلّ تصرف توقف حكمه على شيء: يجب أن يجعل معلّقاً بالشرط، لا سبباً من وقت وجوده، لئلا يتخلف الحكم عن السبب، إلا فيما لا يحتمل التعليق بالشرط».  
وقد سبق تعريف الشرط وبيان أنواعه وصلة الشروط اللغوية بالأسباب، وذلك ص ٢٣٧ هامش ٢.

وهنا قد يرد تساؤل: وهو ما الأمور التي تحتمل التعليق والتي لا تحتمله؟.

وقد أجاب على ذلك القرافي، ورتب كلامه واختصره البقوري، فقال الأخير: « القاعدة الرابعة عشرة: في تقرير قبول الشرط والتعليق على الشرط فأقول:

الحقائق في الشريعة أربعة أقسام:

- ما يقبل الشرط والتعليق، كالطلاق والعتاق ونحوهما؛ فإنه يجوز أن يقول: إن دخلت الدار فأنت طالق، وأنت حرّ. فهذا تعليق.

ويجوز أن يقول: أنت طالق وعليك ألف. أو أنت حر وعليك ألف. فهذا ينفذ إذا اتفقا عليه.

- القسم الثاني: ما لا يقبلها، كالإيمان بالله تعالى، فلا يجوز: أسلمت على أن أشرب الخمر. ولا يصح -أيضاً- إن دخلت الدار فأنا كافر...

- القسم الثالث: ما يقبل الشرط دون التعليق، كالبيع والإجارة ونحوهما. فإنه يصح: بعثك على أن تأتيني بالرهن، أو الكفيل بالثمن.

ولا يصح التعليق كأن يقول: إن قدم زيد فقد بعثك، بسبب أن انتقال الملك يعتمد الرضى، والرضى إنما يكون مع الجزم، ولا جزم مع التعليق.

- القسم الرابع: ما يقبل التعليق دون الشرط، كالصلاة والصوم. فإنه يصح: ان قدم فلان فعلى صيام شهر. ولا يصح: أَدْخُلُ في الصلاة على ألا أسجد، أو ما أشبه ذلك».

ترتيب الفروق واختصارها، ١١٦/١-١١٧؛ وانظر: أنوار البروق للقرافي، ٢٢٨/١-٢٢٩، الفرق ٤٥؛ وانظر أيضاً: البحر الرائق، ١٩٥/٦، فقد جاء فيه بعض المعاني الآنف نقلها عن البقوري.

• ولذا : «إذا قال الفضولي<sup>(١)</sup> لامرأة رجل : أمرك بيدك. فطلّقت نفسها، ثم بلغ الخبرُ بالزوج<sup>٢</sup>، فأجاز<sup>٣</sup> التفويض : صحّ التفويضُ دون التعليق<sup>(٤)</sup>. وإن ثبت المالكية<sup>(٥)</sup> لها من<sup>٦</sup> حين التفويض حكماً للإجازة<sup>(٧)</sup>. وتقديره : أن التفويض<sup>٨</sup> تصرفٌ يوقف<sup>٩</sup> حكمه على الإجازة، والتفويض ممّا<sup>١٠</sup> يحتمل التعليق، فجعل التفويض<sup>(١١)</sup> من الفضولي معلقاً

(١) الفضولي في اللغة : جمع الفضل، والفاء والضاد واللام - كما يقول ابن فارس - : «أصل صحيح يدلّ على زيادة في شيء»، ومن ذلك ما جاء في القاموس المحيط : «والفضولي (بالضم) : المشتغل بما لا يعنيه»، أي زاد على الأمور التي تعنيه أموراً أخرى لا تعنيه.

أما في الاصطلاح : فهو «من يتصرف في حقّ غيره بلا إذن شرعي» - جاء ذلك في البحر الرائق - المقائيس في اللغة، مادة «فضل»، ص ٨٣٨؛ القاموس المحيط، مادة «فضل»، ص ١٣٤٨؛ البحر الرائق، ١٦٠/٦؛ وانظر : العناية، ٥١/٧؛ مغني المحتاج، ٥/٢؛ الدر المختار وردّ المختار عليه، ٣١١/٧؛ معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص ٢٦٩.

(٢) في (ب) : «الزوج» بإسقاط الباء. وهذا الأولى.

(٣) في (د) : «فأجازه».

(٤) أي : صحّ التفويض من الزوج للفضولي وما يحصل بعد هذا التفويض دون التعليق : أي دون الأمر المعلق بالإجازة المتقدم في وقته عليها، وهو تطبيقها لنفسها. وقد صرح بذلك في (العناية)، حيث جاء فيها : «... فأجاز : صحّ التفويض دون التطليق».

(٥) انظر : مختصر خليل وشرحه : مواهب الجليل للحطاب، ٣٠٩/٥.

(٦) في (جـ) : «في».

(٧) العناية، ٦١/٧، مع اختلاف يسير، ومنه قول صاحب العناية في بداية المثال : «واعترض ... بالفضولي إذ قال لامرأة : أمرك بيدك...»، بالإضافة إلى ما سبق ذكره في بعض الهوامش السابقة.

(٨) نهاية ١٣/ب من (أ).

(٩) في (ب) و(د) : «توقف». وهذا أولى.

(١٠) في (جـ) : «لا»، وليس : «مما». وهذا مجانب للصواب.

(١١) في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «الموجود».

بالشرط<sup>١</sup> وهو الإجازة، فإذا وُجِدَ يصير كأنه وُجِدَ الآن، فلا يثبت<sup>٢</sup> حكمه إلا من<sup>٣</sup> وقت الإجازة<sup>٤</sup>؛ لأن التعليق لا يكون سبباً قبل وجود الشرط، ولا يجعل سبباً من وقت وجوده؛ لئلا يتخلف الحكم عن السبب<sup>٥</sup>، فكان تطليق<sup>٦</sup> نفسها قبل التفويض، فلا يصح<sup>٧</sup>.

• وأما بيع الفضولي لما كان موقوفاً على الإجازة : يجعل سبباً من<sup>٨</sup> وقت وجوده؛ ضرورة عدم إمكان جعل البيع معلقاً بالشرط؛ لأن البيع لا يحتمل التعليق، فتأخر حكمه إلى وقت إجازة المالك<sup>٩</sup>.

ولذا : «إذا قُطعت<sup>١٠</sup> يد العبد في يد المشتري من الغاصب، وأخذ المشتري أرضها<sup>١١</sup>»، ثم أجاز المالك البيع : فالأرض للمشتري؛ لأن المالك قد تم

(١) نهاية ١٠/ب من (ج-).

(٢) «يثبت» : ساقطة من (د).

(٣) «من» : ساقطة من (ب).

(٤) العناية، ٦١/٧ - مع اختلاف يسر سبقت الإشارة إلى أهمه-.

(٥) ووجه تخلف الحكم عن السبب فيما لو لم يُحز الزوج التعليق. وقد عبّر القرافي عن هذا التعليق بقاعدة نصّها : «إنَّ وجود السبب بكماله بدون آثاره يدل على فساد».

أنوار البروق، ٢٤٢/٣-٢٤٣، ونقله عنه صاحب تهذيب الفروق، ٢٤١/٣.

(٦) في (د) : «تعليق».

(٧) أي : فحيث إنه ثبت تطليق نفسها قبل وقت التفويض، فلا يصح هذا التطليق؛ لتقدمه على شرطه.

(٨) نهاية ٩/ب من (د).

(٩) في (ب) : «البائع».

(١٠) نهاية ٩/ب من (ب).

(١١) في (ب) : «إرثها».

(١٢) المراد بالأرض هنا : «الفرق بين قيمة المبيع [وهو العبد هنا] معيّنًا،

وبين قيمته سليماً من الثمن» - قاله صاحب معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة

الفقهاء، ص ٤٩.



للمشتري من وقت الشراء؛ لأن سبب الملك هو العقد، وكان تأمناً في نفسه، ولكن يؤخر حكمه لمانع، وهو حق المصوب منه، فإذا ارتفع بالإجازة: ثبت الملك من وقت وجود السبب، [لكون] <sup>١</sup> الإجازة <sup>٢</sup> في الانتهاء <sup>٣</sup> إذناً في الابتداء <sup>(٥)</sup>. فتبين أن القطع حصل على ملكه، فيكون الأرش له. وعلى هذا:

• كل <sup>٦</sup> ما حدث للجارية عند المشتري من ولد وكسب، فإن لم يُحز المالك البيع <sup>(٧)</sup> أخذ جميع <sup>٨</sup> ذلك معها؛ لأن ملكه بقي مقرراً فيها، والكسب والأرش والولد لا يملك إلا بملك الأصل <sup>(٩)</sup>.

(١) في (أ) و (جـ): «فيكون»، وفي (د): «يكون». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٢) في (ب): «الإجازة» (بالراء المهملة).

(٣) في (د): «الإنشاء».

(٤) في (د): «إذن». والصحيح نصبها كما في باقي النسخ؛ لأن (كون) مصدر (كان)، و(كان) مما يتصرف تصرفاً تاماً فيحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فهو (الإجازة)، و(الإجازة) لها محلان: أحدهما: جرّ بالإضافة. والثاني: رفع على ألها الاسم. وأما خبره فقوله: (إذناً).

انظر: أوضح المسالك وشرحه: عدة السالك، ٢٣٩/١.

(٥) هذه قاعدة من القواعد التي يكثر التعليل بها في كتب الفقه الحنفي، كما وردت في بعض كتبهم في القواعد: فمن كتب القواعد:

رسالة الكرخي في الأصول، ص ١٦٧ - ولفظه: «الأصل أن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة؛ مجلة الاحكام العدلية، مادة ١٤٥٣ - ولفظها: «الإجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة»؛ شرحها لسليم رستم، ٧٧١/٢؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٥٣، قاعدة ٦ - ولفظه كلفظ الكرخي. ومن كتب الفقه:

تحفة الفقهاء، ٣٥/٢؛ بدائع الصنائع، ٢٣٧/٢؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٥٤/٧، ٥٥، ٣٠٦/٩؛ تبين الحقائق، ٢١٨/٥؛ الدرر شرح الغرر، ٢٨٠/٢؛ البحر الرائق، ٢٣٣/٤، ٤٠٢، ١٦٠/٦.

(٦) في (ب): «كله».

(٧) في مصدر هذه العبارة (وهو العناية): «... فإن لم يسلم المالك المبيع».

(٨) نهاية ١٤/١ من (أ).

(٩) العناية، ٦٠/٧ - ٦١ - مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه.

- وفي [ البيع ]<sup>(١)</sup> الفاسد : الزيادة المنفصلة المتولدة من الأصل للمشتري؛  
لثبوت الملك، ووجوب الضمان<sup>(٢)</sup>.



(١) في (أ) و(ج) و(د) : «بيع». والمثبت من (ب) هو الصحيح؛ لأن السياق يقتضي أن يكون الفاسد وصفاً للبيع وليس البيع مضافاً إلى الفاسد؛ لأنه لو كان مضافاً إليه لانحصر البيع المذكور في بيع الشيء الفاسد، والشيء الفاسد لا ينتج زيادة ينتفع بها !.

(٢) بحث في مظان هذه المسألة من كتب الحنفية فلم أجد ما يُسند رأي المؤلف فيها؛ بل ظاهر ما جاء عندهم بخالفه !.

ومن ذلك ما جاء في (فتح القدير) - ٣٥٠/٣ - : «... كالمشتراة شراء فاسداً : تُردّ بالزيادة المتصلة والمنفصلة».

والمؤلف نفسه نقل عن (العناية) ما يعارض رأيه هنا؛ إذ يقول المؤلف - ص ٧١٩ (ل ٥٦/أ) - : «... وأما المنفصلة المتولدة؛ كالولد والثمر : تمتع عنه.

وغير المتولدة؛ كالكسب : لا تمتع. لكن طريق ذلك أن يفسخ العقد في الأصل دون الزيادة، ويسلم الزيادة للمشتري مجّاناً، بخلاف الولد...».

فيُلاحظ أنه فرق بين الولد والكسب، فجعل الكسب للمشتري دون الولد، وهذا يعني : أن الزيادة التي تُسلم للمشتري مجّاناً هي الزيادة المنفصلة غير المتولدة عن المبيع وليست المنفصلة المتولدة عنه.

وإذا سلّم هذا فلعله يقود إلى القول : بأن العبارة المذكورة هنا فيها سبق قلم أو لسان؛ إذ سقطت منها كلمة (غير) قبل قوله : «... المتولدة من الأصل...» - والله أعلم -.

ومسألة الزيادة وما يتعلق بها من أحكام سوف يتكلم عنها المؤلف في قاعدة مستقلة، ص ٧١٨ (ل ٥٥/ب)، قاعدة ١٣٦.

## [ القاعدة الثانية والثلاثون ]

الاضطرار لا يبطل حق غيره<sup>(١)</sup> :

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في بعض كتب القواعد المتأخرة عن المؤلف، منها :

مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤-٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٩/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٢؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٣٣؛ شرحها لسليم رستم، ٣٣/١؛ ولعلي حيدر، ٣٨/١-٣٩؛ وللأساسي، ٧٦/١-٧٧؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢١٣-٢١٤؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٦٠، قاعدة ٣٦؛ المدخل الفقهي العام، ٩٩٦-٩٩٧، فقرة ٦٠٢؛ المشقة تجلب التيسير، للدكتور اليوسف، ص ٣٨٩-٣٩٣؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٠٢؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص ١٣٤؛ الوجيز، ص ١٨٥-١٨٦؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢/٢٠٨؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٢٩٧-٣٠٩؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٨؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٤٤، قاعدة ٣٠؛ وللدكتور الزحيلي، ص ٦٨-٦٩؛ كما وردت باللفظ نفسه في نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي، ص ٢٥٩.

وورد معناها في بعض كتب الفقه وقواعده المتقدمة على المؤلف :

فمن كتب القواعد : أنوار البروق للقراني، ١/١٩٥؛ تهذيب الفروق، ١/١٩٧، حيث جاء فيهما : «الفرق الثاني والثلاثون بين قاعدة الإذن العام من قبل صاحب الشرع في التصرفات، وبين إذن المالك الآدمي في التصرفات : في أن الأول : لا يسقط الضمان، والثاني : يسقطه»؛ تقرير القواعد لابن رجب، ١/٢٠٦، قاعدة ٢٦، ولفظه : «من أتلف شيئاً لدفع أذاه له : لم يضمنه. وإن أتلفه لدفع أذاه به : ضمنه»؛ وقد تابعه على ذلك : القاري في مجلته، ص ٨١، مادة ٢٦؛ كما نظم هذا المعنى العلامة السعدي في رسالته في القواعد، ص ٣٨، حيث قال في البيت الحادي والثلاثين :

ومتلف مؤذيه ليس يضمنُ      بعد الدفاع بالتي هي أحسنُ  
ومن كتب الفقه :

مختصر اختلاف العلماء تأليف الجصاص، ٣/٤٠٤، فقرة ١٥٤٧، و ٥/٢١١، فقرة ٢٣٠٨، حيث نقل فيهما عن أبي جعفر الطحاوي : «... فدلَّ أن الضرورات لا تبيح اتلاف مال الغير بغير ضمان»، «ولأن الضرورة إلى مال الغير لا يسقط ضمانه»؛ رد المحتار، ٥/١٣ - ولفظه : «واضطراره لا يبطل حق غيره»-.

ونظراً لأهمية موضوع هذه القاعدة (وهو الضرورة) أفردت فيه مؤلفات مستقلة، منها : الفعل الضار والضمان في للأستاذ مصطفى الزرقا؛ فقه الضرورة وتطبيقاته المعاصرة لـ أ.د. عبد الوهاب -

ولذا : ضَمِنَ قَاتِلُ جَمَلٍ صَائِلٍ<sup>(١)</sup>، وإن كان في قتله مضطراً

-أبو سليمان؛ نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي؛ وأيضاً لجميل محمد مبارك؛ الضرر في الفقه الإسلامي للدكتور أحمد مواني.

ومما يدل على أهميته وسعة شموله : كثرة القواعد المتعلقة به، وقد ذكر المؤلف من بين هذه القواعد أكثر من خمس عشرة قاعدة، وأرقامها : ١٥، ٣٢، ٧٦، ٨٠، ٩٧، ١٠٨، ١١٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٠، ٢٢٠، ٢٤١، ٢٥٩.

ومعنى الاضطرار في اللغة مصدر : اضطّر، واسم المصدر منه : ضرورة، وماذقهما : ضرّ، والضاد والراء - كما يقول ابن فارس - : « ثلاثة أصول :

الأول : خلاف النفع. والثاني : اجتماع الشيء. والثالث : القوة».

ومن الأول ما جاء في مفردات الأصفهاني : «والاضرار : حمل الإنسان على ما يضره. وهو في التعارف : حمله على أمر يكرهه. وذلك على ضربين :

أحدهما : اضرار بسبب خارج؛ كمن يُضْرَبُ أو يُهْدَدُ حتى يفعل منقاداً، ويؤخذ قهراً ... كما قال : ﴿ ثُمَّ أَضْطَرُّوا إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ﴾ [من الآية رقم (١٢٦) من سورة (البقرة)]...

والثاني : بسبب داخل ... كمن اشتدَّ به الجوع، فاضطّرَّ إلى أكل ميتة. وعلى هذا قوله ... : ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْتَصِرٍ ﴾. من الآية رقم (٣) من سورة (المائدة).

أما في الاصطلاح : فـ «معنى الضرورة في المحمصة : أنه لو امتنع عن تناول يخاف تلف النفس أو العضو». وهذا اختيار صاحب (كشف الأسرار).

ومن التعريفات المعاصرة تعريف د. نزيه حماد لها بأنها: «الحالة الملحة لاقتراف الممنوع، أو ترك فعل المطلوب؛ بحيث يغلب على ظن المكلف أنه إن لم يرتكب المحذور : هَلَكَ، أو لحقه ضرر جسيم يبدنه أو ماله أو عرضه، مما يجعله فاقد الرضا بما يأتي، وإن اختاره لمفسدته المرجوحة».

ولتوثيق ما سبق : فإن المعنى اللغوي للضرورة منقول من القاموس المحيط، مادة «ضرّ»؛ مفردات ألفاظ القرآن، مادة «ضرّ»، ص ٣٢٠؛ وانظر القاموس المحيط، مادة «ضرّ»، ص ٥٥٠.

والمعنى الاصطلاحي من كشف الأسرار، ٤/ ٦٦٠؛ معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص ٢٢٠؛ وانظر: نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة، ص ٦٦-٦٨؛ ولجميل مبارك، ص ٢٤-٢٩.

<sup>(١)</sup> الصائِل في اللغة: اسم فاعل من (صول)، والصاد والواو واللام - كما يقول ابن فارس-: «أصل-

لدفع<sup>١</sup> الضرر عن نفسه<sup>(٢)</sup>.



- صحيح يدل على قهر وعلو». ومن هذا الأصل ما جاء في (اللسان): «... وصال عليه: وثب ... وصال الحمل صيلاً وصوّلاً، وهو حمل صوول، وهو الذي يأكل راعيه، ويؤثب الناس فيأكلهم...، وصال الفحل على الإبل صولاً فهو صوول: قاتلها وقدمها». فالجمل الصائل على الإنسان هو القاصد الوثوب عليه ليقته. المقاييس في اللغة، مادة «صول»، ص ٥٨٢؛ لسان العرب، مادة «صول»، ٣٨٧/١١؛ وانظر: القاموس المحيط، مادة «صال»، ص ١٣٢٣؛ الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، ٧٦٢/٣، فقرة ١٥٢٩؛ المعجم الوسيط، مادة «صال»، ٥٢٩/١.

(١) في (د): «مضطراً له دفع».

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء للحصّاص، ٢١٠-٢١١؛ فقرة ٢٣٠٨؛ طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف للأسمندي، ص ٤٩٣-٤٩٦، مسألة ١٩٧؛ رؤوس المسائل، ص ٥٠٦؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٢٣٢/١٠؛ تبين الحقائق، ١١٠/٦؛ تكملة البحر الرائق، ٣٤٤/٨؛ مجمع الضمانات، ص ١٩٣.

وإذا كان الحنفية يرون الضمان على قاتل الجمل الصائل، فإن الجمهور على خلافهم حيث اسقطوا عنه الضمان. وهذا قال الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد. انظر: الأم، ٢٤٥/٦؛ المغني، ٥٣٠/١٢؛ مسألة ١٦١٠؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ٢٨٧/٤.

## [ القاعدة الثالثة والثلاثون ]

إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ مَتَى أَمَكْنَ، وَإِذَا لَمْ يَمَكِنْ أَهْمَلْ<sup>(١)</sup>

(١) هذه القاعدة مكونة من شقين :

أحدهما : إعمال الكلام أولى من إهماله متى أمكن.

الثاني : إذا لم يمكن إعمال الكلام يهمل.

ويتبين أن الثاني يمثل المفهوم المخالف للأول، وله فروع مختلفة عن الأول؛ مما يعني أن له نوع استقلال؛ لهذا أفرد بعض العلماء في قاعدة مستقلة.

ولكن صنيع المؤلف فيه توسيعٌ لمدلول القاعدة وتكثيرٌ للقواعد والفروع المدرجة تحتها.

- ومن كتب القواعد التي أوردتها بشقيها معاً :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٦١؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلاوي لقواعد الخادمي، ل ٩/ب؛ منافع الدقائق، ٣١٢ - ولفظ المجامع (كما في النسخة الخطية، ل ٣٥/أ، وفي شرحه المذكورين) - : «إعمال الكلام أولى من إهماله إلا أن لا يمكن»؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٢١، قاعدة ٢٦؛ القواعد الفقية للسدكوري، ص ٣٩٤ - ولفظه: «إعمال الكلام أولى من إهماله ما لم يتعذر».

- ومن الكتب التي جعلت كل شق منها في قاعدة مستقلة، أو وَرَدَ الشق الثاني منها في أثناء شرح الشق الأول كالقيد له : الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١٧١/١ - ١٧٤؛ وقد أشار إلى الشق الثاني بقوله: «محل القاعدة فيما إذا استوى الإعمال والإهمال بالنسبة في الكلام أو تقارباً ... أما إذا بعد عن اللفظ وصار بالنسبة إليه كاللغز : فما الإعمال راجحاً ...»؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٣٠١/١ - وقد نقل عن السبكي ووالده نحو القيد السابق -؛ وكذلك فعل صاحب الأقمار المضئية، ص ١٨١ - ١٨٣؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٦٠ و ٦٢ - ونص المادتين : «إعمال الكلام أولى من إهماله...»، «إذا تعذر إعمال الكلام يهمل...» -؛ شرحها لسليم رستم، ٤٤/١؛ ولعلي حيدر، ٥٣/١، ٥٤ - ٥٥؛ وللأناسي، ١٥١/١ - ١٥٦، ١٦٢ - ١٦٥؛ شرح قواعدهما للزرقا، ص ٣١٥ - ٣١٦، ٣١٩ - ٣٢٠؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٥٦، قاعدة ٢٠، وص ٦٠، قاعدة ٣٨؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٠١/٢ - ١٠٠٢، فقرة ٦١٥، وص ١٠٠٧ - ١٠٠٨، فقرة ٦٢٢؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٣٩٣ - ٣٩٤؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٨، ٣٩؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٦٣ - ٦٤، قاعدة ٤٤؛ وص ٧١، قاعدة ٥١؛ وللدكتور الزحيلي، ص ٧٤، ٧٦؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٨٩/١ - ٢٩٠، ٢١٩/٢ - ٢٢٠، ٣٠٦/٤؛ الوجيز، ص ٢٣، ٢٥٧ - ٢٥٩؛ القواعد الفقهية لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ١٧٠ - ١٧٣؛ القواعد الكبرى للعجلان، ص ١٠٣ - ١٠٦؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ١١٧ - ١١٩ -

- كما ورد الشق الأول منها في عدة كتب، منها :

تأسيس النظر، ص ٢٩-٣١ - ولفظه : «الأصل عند أبي حنيفة : إن من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق به الحكم فلا عبرة لما لا يتعلق به الحكم»-؛ المنشور في القواعد، ١/١٨٣؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإنسوي، ١/٣٧٧، -ولفظه : «إذا أمكن إعمال اللفظ فهو أولى من إلغائه»-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٥٩، قاعدة ٢٠٨ - وقد سبقت الإشارة إلى أنه : ذكر القاعدة بشقيها أيضًا في موضع آخر (وهو ص ٢١)-؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٤٤-١٤٥ - وقد سبقت الإشارة إلى ذكره للقاعدة بشقيها أيضًا -؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٦٠ - ولفظه : «... كلام العاقل يعتبر صحيحًا ما أمكن»، وقد أحالها إلى (نكت الجامع الكبير) للكرماني، ل ٢١٣/ب-، وأيضًا ص ٤٨١، ٤٨٤ - وقد أحال فيها إلى التحرير، ١٠٨٤/٤ و ١٠٨٥/٣، ٧٩٣/٣، ولفظ التحرير الأول : «الإعمال أولى من الإهمال».

- وكما وردت هذه القاعدة في كتب القواعد الفقهية وردت أيضًا في كتب الفقه والتخريج ومن هذه الكتب : الميسوط، ٦/٦٢، ٩/٢٦-٢٧؛ المقدمات المهدات، ١/٤١٥؛ الدرر شرح الغرر، ٣/٢، ٣٠٦، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٣٦، ٤٤٥؛ التمهيد للإسنوي، ص ١٥١-١٥٢؛ الوصول إلى قواعد الأصول، ١/١٧٨-١٨٨.

- وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة تجدر الإشارة إلى أن هناك رسالة ماجستير مطبوعة بعنوان «القاعدة الكلية : إعمال الكلام أولى من إهماله، وأثرها في الأصول» للشيخ محمود مصطفى عبود هرموش.

- وهذه القاعدة يظهر من تفريعات العلماء عليها وتعليقاتهم بها أنها من القواعد المتفق عليها. ولهذا السبب ولأسباب أخرى؛ كسعة شمولها وكثرة القواعد الفرعية المدرجة تحتها : جعلها بعض المعاصرين قاعدة سادسة تضاف إلى القواعد الخمس الكلية الكبرى.

ومنهم : الدكتور محمد البورنوي، والدكتور عبد الله العجلان، والشيخ محمود هرموش. انظر : الوجيز، ص ٢٣؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢/٢١٩-٢٢٠؛ القواعد الكبرى، ص ١٠٣-١٠٤، القاعدة الكلية : إعمال الكلام أولى من إهماله، ص ٤٨١.

أما معناها : فـ «إعمال الكلام : إعطاؤه حكمًا. وإهماله : عدم ترتب ثمرة عملية عليه». إذا علم هذا فالعنى الإجمالي لها هو : «أن اللفظ الصادر في مقام التشريع أو التصرف إذا كان حمله على أحد المعاني الممكنة لا يترتب عليه حكم، وحمله على معنى آخر يترتب عليه حكم : فالواجب حمله على المعنى المفيد لحكم جديد؛ لأن خلافه إهمال وإلغاء، وأن كلام العقلاء يصاب عن الإلغاء ما أمكن». هذا معنى الشق الأول.

- فلو<sup>١</sup> أوصى لبني فلان : يتناول<sup>٢</sup> الذكور [خاصة]<sup>٣</sup> في قول أبي حنيفة رحمه الله - آخرًا<sup>(٤)</sup>؛ لأن حقيقة الاسم للذكور، وانتظامه الإناث<sup>٥</sup> : تجوز<sup>٦</sup>، ويمكن العمل بمعناه الحقيقي<sup>(٧)</sup>.
- وإن تعذر العمل به - بكونه<sup>٨</sup> مهجورًا<sup>٩</sup> حسًا أو عرفًا أو شرعًا - : يهمل، فإن كان له مجاز متعارف يعمل به<sup>(١٠)</sup> :

- أما الشق الثاني فمعناه : أن تصرف المكلف إذا كان «لا يمكن حمله على معنى صحيح ولو مجازًا : فيكون لغوًا، فيهمل»- وجميع النقول المذكورة في معنى القاعدة من المدخل الفقهي العام، ١٠٠١/٢ - ١٠٠٢، ١٠٠٢، ٦١٥، ٦١٥، ١٠٠٧، ٦٢٢.

علمًا بأن الشيخ محمود هرموش في رسالته المذكورة - ص ٣٣٥-٤٧٦ - قد أفرد بابًا مستقلًا تحدث فيه عن أثر القاعدة في أصول الفقه. وهذا يزيد القاعدة أهمية وشمولًا.

- (١) في (د) : «فإذا».
- (٢) في (د) : «تناول».
- (٣) في (أ) : «خاصة» بالخاء المهملة. والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.
- (٤) آخرًا : أي آخر قوله. وقد ورد التصريح بذلك في بعض كتب الفقه، ومن ذلك ما جاء في (الهداية)، ٤٨١/١ (مع تكملة فتح القدير) : «ولو أوصى لبني فلان يدخل فيهم الإناث في قول أبي حنيفة أول قوله. وهو قولهما؛ لأن جمع الذكور يتناول الإناث.
- ثم رجع وقال: يتناول الذكور خاصة؛ لأن حقيقة الاسم للذكور وانتظامه للإناث تجوز والكلام لحقيقته...».
- (٥) نهاية ١/١١ من (ج-). وقد جاء لفظ «الإناث» معرفًا بـ (أل) في جميع النسخ وفي بعض المصادر كالعناية والدرر.
- إلا أنه جاء في الهداية : «للإناث». وهذا الأولى.
- (٦) في (د) : «يجوز».
- (٧) انظر : الهداية والعناية، ٤٨١/١ - وقد مرّ آتفاً نقل نص الهداية؛ الدرر شرح الغرر، ٤٤٣/٢.
- (٨) في (د) : «لكونه». وهذا الأولى.
- (٩) في (د) : «محجورًا».
- (١٠) هذه العبارة وهي : (وإن تعذر العمل به ... يهمل فإن كان له مجاز متعارف يعمل به).
- معنى قاعدة مشهورة وهي : «إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز».



- كما<sup>(١)</sup> إذا «حلف : أن لا يأكل من هذه النخلة، أو هذا الدقيق:
- حنث في الأول : بأكل ما يخرج منها، أو بتمنأها إن باعها واشترى به<sup>(٢)</sup> مأكولاً.
- وفي الثاني : بأكل<sup>٣</sup> ما يتخذ منه، كالخبز<sup>٤</sup>.
- ولو أكل عين الشجرة، أو الدقيق : لم يحنث على الصحيح؛ لأن الحقيقة مهجور[ة]<sup>٥</sup> شرعاً<sup>(٦)</sup>.
- و«لو حلف : لا يضع قدمه في دار فلان : حنث بدخوله مطلقاً، سواء دخل راكباً أو<sup>(٧)</sup> ماشياً، حافياً أو متنعلًا؛ لأن المعنى الحقيقي

= وللتوسع في هذه القاعدة انظر : الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ١٥٤/١؛ ولابن السبكي، ٢٧٤/١؛ القواعد للحصني، ٤٤١/١؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٦١؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٦١؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٤٥٩؛ الوجيز، ص ٢٦٣؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٩١/١؛ للدخول إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ١١٧؛ القاعدة الكلية : إعمال الكلام أولى من إعماله، ص ١٥١-٢٢٣.

- (١) «كما» : ساقطة من (ج-).
- (٢) الضمير يعود على : «تمنأها».
- (٣) في (د) : «يأكل».
- (٤) في (ب) و(ج) : «كالخبز».
- (٥) التاء المربوطة زيادة من (ب). ولا يصح اللفظ إلا بها.
- (٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٦١- مع اختلاف في بعض الألفاظ وأبرزه أنه قال في آخر العبارة : «...لم يحنث على الصحيح، والمهجور شرعاً أو عرفاً كالمعتذر»؛ وانظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ١١٧/٥، ١٢٦؛ تبين الحقائق، ١٢٥/٣، ١٢٩؛ الدرر شرح الغرر، ٤٩/٢.
- (٧) يُلاحظ أن (أو) هنا عطفت بها بعد همزة نسوية، وهذا مما نص كثير من أهل اللغة على عدم جواز قياسه لو كونه خلاف الأكثر فصيح. جاء في (مغني اللبيب)، ٨١/١ : «مسألة : إذا عطفت بعد همزة بـ (أو) : فإن كانت همزة التسوية لم يجر قياساً. وقد أُلغِ الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا. وهو نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا. والصواب : العطف في الأول بـ (أم)، وفي الثاني بـ (الواو)....».
- وجاء في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة : «يجوز استعمال (أم) مع (الهمزة) وبغيرها؛ وفقاً لما قرره جمهور النحاة.

ههنا مهجورٌ»<sup>(١)</sup> عرفاً.

- وذكر العتّابي<sup>(٢)</sup>: لو حلف لا يأكل لحماً: لا يحنث بأكل لحم الخنزير، ولحم الآدمي؛ لأنهما<sup>٣</sup> مهجور<sup>(٤)</sup> شرعاً، وقال: وبه يفتي. كذا في (الكافي)<sup>(٥)</sup>.

- واستعمال (أو) مع (الهزمة) وبغيرها كذلك. على نحو التعبيرات الآتية: سواء عليّ أحضرت أم غبت، سواء عليّ حضرت أم غبت، سواء عليّ أحضرت أو غبت، سواء عليّ حضرت أو غبت. والأكثر الفصيح: استعمال (الهزمة) و(أم) في أسلوب (سواء)».

نقل ذلك صاحب (النحو الواقي)، ٥٨٨/٣ عن (كتاب في أصول اللغة)، الذي أصدره مجمع اللغة العربية، ص ٢٢٧؛ وانظر: المعجم المفصل في النحو العربي، ٧٧/١.

<sup>(١)</sup> الدرر شرح الغرر، ٤٨/٢ - مع اختلاف يسير، ومنه قوله: «... حنث بدخولها مطلقاً، أي سواء كان راكباً أو...».

<sup>(٢)</sup> العتّابي: هو أحمد بن محمد بن عمر، أبو نصر العتّابي البخاري الحنفي، والعتّابي نسبة إلى العتّابية وهي حلة ببخارى (ت ٥٨٦هـ).

اشتهر بالفقه والتفسير، وله فيهما عدة مصنفات منها: جوامع الفقه (المعروفة بالفتاوى العتّابية)، والزيادات، وشرح الزيادات والجامع الكبير والصغير لمحمد بن الحسن، وتفسير القرآن. انظر: الجواهر المضية، ٢٩٨/١ - ٣٠٠، رقم ٢٢٢؛ تاج التراجم، ص ٢٥، رقم ٢٢؛ مفتاح السعادة، ١٦٨/٢، ٢٥٦؛ الطبقات السنية، ٧٢/٢ - ٧٣، رقم ٣٤٤؛ كشف الظنون، ٤٥٣/١، ٥٦٣، ٥٦٨، ٩٦٣/٢، ٩٦٤؛ الفوائد البهية، ص ٣٦ - ٣٧.

<sup>(٣)</sup> نهاية ١٤/ب من (أ)، ونهاية ١٠/أ من (د).

<sup>(٤)</sup> نهاية ١٠/أ من (ب). ولعل وجه إفراد «مهجور» هو أنّ المعنى: لأنهما بلفظ مهجور شرعاً.

<sup>(٥)</sup> ق ٢، ج ٣، ص ١٤٥١. ولفظ الكافي: «حلف لا يأكل لحماً، فأكل لحم خنزير، أو لحم إنسان... وذكر الزاهد العتّابي: أنه لا يحنث. وعليه الفتوى». وانظر: فتح القدير، ١٢٢/٥؛ تبيين الحقائق، ١٢٧/٣ - ١٢٨؛ الدرر شرح الغرر، ٥١/٢؛ البحر الرائق، ٣٤٨/٤.

والكافي: لعبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات النسفي (ت ٧١٠هـ)، وقبل تأليفه لهذا الكتاب كان قد ألّف مختصراً سماه (الوافي) جمع فيه مسائل الجامع الكبير والصغير والزيادات لمحمد بن الحسن، والكتاب للقدوري، ونظم الخلافات لأبي حفص النسفي (ت ٥٣٧هـ)، كما ضمّن بعض مسائل الفتاوى والوقائع.

- وقد أفصح عن ذلك في مقدمته للوافي.-

□ وإن تعذر<sup>(١)</sup> الحقيقة والجاز : أهل؛ ولهذا لو قال لامرأته المعروف أبوها : هذه بنتي : لا [تحرم]<sup>٢</sup> أبداً؛ لأنَّ تعذر الحقيقة ظاهر<sup>(٣)</sup>، وكذا تعذر إرادة الظهار؛ لأنه لا يصدق عليه حد<sup>(٤)</sup> الظهار<sup>(٥)</sup>.

= وبعد أن أتم هذا المتن شرحه في (الكافي).

ويعد المتن وشرحه من كتب الفقه الحنفي المعتد بها:

يقول الكفوي : «... وله تصانيف معتبرة؛ منها الوافي ... وشرحه الكافي ...»

ويقول اللكنوي : «قد انتفعت من تصانيفه بالوافي والكافي ... وكل تصانيفه نافعة معتبرة عند الفقهاء، مطروحة لأنظار العلماء».

وقد حَقَّقَ (الكافي) جميعه في المهد العالي للقضاء في ثلاث رسائل للدكتوراه.

الفوائد البهية، ص ١٠٢؛ وانظر : مقدمة المؤلف للوافي، ق ١، ج ١، ص ٢؛ الجواهر المضبية، ٢٩٤-٢٩٥، رقم ٦٩٢؛ تاج التراجم، ص ١١١، رقم ١٢٦؛ مفتاح السعادة، ١٦٧/٢، ٢١٧، ٢٥٥؛ كشف الظنون، ١٣٧٨/٢، ١٩٩٧؛ الفوائد البهية، ص ١٠١-١٠٢.

(١) جاء في الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٦١ : «تعذرت». وهذا الأنصَح.

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «محرم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٣) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٦١.

(٤) الحمد في اللغة: مصدر (حدّ)، والحاء والذال - كما يقول ابن فارس-: «أصلان : الأول : المنع. والثاني:

طرف الشيء». ومن الأول ما جاء في (اللسان) : «وحدُّ كل شيء: منتهاه؛ لأنه يرده ويمنعه عن التمداد ... وحدّ السارق وغيره : ما يمنعه عن المعاودة ويمنع أيضاً غيره عن إتيان الجنائيات، وجمعه: حدود».

أما في اصطلاح أهل المنطق والأصول وغيرهم فهو: «قولٌ دال على ماهية الشيء» - قاله صاحب التعريفات -.

وهو نوع من أنواع للعرفات وأشهرها، ويقاسمه: التعريف بالرسم وهذان القسمان وما ضُمَّ إليهما مفصلة في كتب المنطق. المقائيس في اللغة، مادة «حدّ»، ص ٢٣٩؛ لسان العرب، مادة «حدّ»، ١٤٠/٣ - وانظر القاموس المحيط، مادة «حدّ»، ص ٣٥٢-؛ التعريفات، ص ١١٢، رقم ٥٣٦. وانظر : الرسالة الشمسية وشرحها: تسهيل القطبي، ص ٩٠-٩٧؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٤؛ تيسير التحرير، ١٧٧/١؛ شرح الأخضري لسلّمه، ص ٢٨-٢٩؛ إيضاح المبهم من معاني السَلَم، ص ٨-٩؛ ضوابط المعرفة للميداني، ص ٦٢.

(٥) الظَّهَار في اللغة: مشتق من مادة (ظهر)، والظاء والهاء والراء - كما يقول ابن فارس-: «أصل صحيح واحد يدل على قوّة وبروز»، ومن ذلك ما جاء في (القاموس المحيط): «الظَّهْرُ: خلاف البطن»؛ لأنه يجمع البروز والقوّة - كما أفاد ذلك ابن فارس-.

□ وكذا إذا كان اللفظ مشتركاً<sup>(١)</sup> بلا مرجح؛ كما إذا أوصى لمواليه، وله مُعْتَقٌ ومُعْتَقٌ : بطلت. كذا في (العناية)<sup>(٢)</sup>.



«وإذا علم - في الهامش السابق - أنَّ الحدَّ أشهر أنواع المعارف، فمراد المؤلف من حدِّ الظهار أي تعريفه عند الفقهاء، ومن تعريفهم له ما جاء في (العناية) :

«وفي اصطلاح الفقهاء: تشبيه المنكوحه بالحرمة على سبيل التأييد اتفاقاً بنسب أو رضاع أو مصاهرة.

المقاييس في اللغة، مادة «ظهر»، ص ٦٤٢-٦٤٣؛ القاموس المحيط، مادة «ظهر»، ص ٥٥٧؛ العناية، ٢٤٦/٤؛ وانظر: فتح القدير، ٢٤٥/٤؛ الدرر شرح الغرر، ٣٩٣/١؛ مواهب الجليل للحطاب، ٤٢٢/٥-٤٢٣؛ منتهى الإرادات لابن النجار، ٣٢٤/٢؛ مغني المحتاج، ٣٥٢/٣؛ أنيس الفقهاء، ص ١٦٢.

(١) **المشترك في اللغة** : اسم مفعول من اشترك، ومادته : شرك، والشين والراء والكاف - كما يقول ابن فارس -: «أصلان: أحدهما : يدلّ على مقارنة وخلاف انفراد. والآخر: يدلّ على امتداد واستقامة».

ومن الأول ما جاء في (لسان العرب) : «وطريق مشترك : يستوي فيه الناس. واسم مشترك : تشترك فيه معاني كثيرة؛ كالعين ونحوها، فإنه يجمع معاني كثيرة».

أما في اصطلاح أهل المنطق والأصول فقد عرفه القرافي بقوله : «المشترك هو اللفظ الموضوع لكل واحد من معنيين فأكثر».

وعرفه الدمنهوري بأنه : «ما اتحد فيه اللفظ، وتعدّد المعنى».

المقاييس في اللغة، مادة «شرك»، ص ٥٥٧؛ لسان العرب، مادة «شرك»، ٤٤٩/١٠؛ تنقيح الفصول، ص ٢٩ (مع شرحه)؛ إيضاح المبهم عن معاني السّلم، ص ٨؛ وانظر: المستصفى، ٣٢/١؛ المحصول، ٩٦/١؛ السراج الوهاج، ٣٠٦/١؛ التعريفات، ص ٢٧٥-٢٧٥، رقم ١٣٧٢؛ شرح الأخضري على سلمه، ص ٢٧؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، ١٩٨/١؛ ضوابط المعرفة، ص ٥٣.

(٢) ٤٨٢/١٠، حيث جاء في (الهداية) : «ومن أوصى لمواليه وله موالٍ أعتقهم وموالٍ أعتقوه: فالوصية باطلة»، وعلق على ذلك صاحب (العناية) فقال: «وقوله: (ومن أوصى لمواليه) مبناه على جواز عموم المشترك وعدم جوازه، والشافعي يميز ذلك، فأجاز هذا، وأصحابنا ما جوزوه، وكذلك هذا...».

وانظر الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٦١.

وسوف يأتي مزيد تفصيل لمسألة (عموم المشترك) في قاعدة مستقلة، ص ٣٦٢ (ل ١٦/١)، قاعدة ٣٥.

## [ القاعدة الرابعة والثلاثون ]

الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني<sup>(١)</sup> :

(١) مما يلفت النظر في هذه القاعدة كونها موضع خلاف بين العلماء، كما أدرجها كثير ممن كتب في القواعد تحت قاعدة : «الأمر بمقاصدها» ولم يجعلوها مستقلة عنها، ومع ذلك فهي تعدّ من أشهر القواعد الفقهية، وأكثرها تداولاً عند علماء هذا الفن؛ إذ لا يكاد يخلو منها كتاب من كتبهم. كما وردت في كتب آخر كثيرة.

وممن أولى هذه القاعدة مزيد عناية : الإمام ابن القيم في كتابه القيم (إعلام الموقعين)، ٩٧/٣-٩٩. حيث قدّم لها بتمهيد يمكن أن يكون ضابطاً لموضوعها (وهو تعارض اللفظ والقصد)، وتحريراً لحل النزاع فيها، وحاصله : «الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المكلفين ... ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تظهر مطابقة القصد للفظ. وللظهور مراتب تنتهي إلى اليقين... بمراد المتكلم ... القسم الثاني : ما يظهر بأن المتكلم لم يرد معناه ...

وهذا القسم نوعان :

أحدهما : أن لا يكون مريداً لمقتضاه، ولا لغیره.

والثاني : أن يكون مريداً لمعنى يخالفه.

فالأول : كالمكره والنائم والمجنون، ومن اشتدّ به الغضب، والسكران.

والثاني : كالمعرض ... والمُلغز والمتأول.

القسم الثالث : ما هو ظاهر في معناه، ويحتمل إرادة المتكلم له، ويحتمل إرادته غيره، ولا دلالة على واحد من الأمرين ...

[وبعد أن بين الأقسام ذكر حكمها (وهو ما يمكن أن يمثل تحرير محل النزاع فيها، فقال :

فهذه أقسام الألفاظ بالنسبة إلى ... مقاصد المتكلم بها. وعند هذا يقال :

إذا ظهر قصد المتكلم لمعنى كلامه، أو لم يظهر قصد يخالف كلامه : وجب حمل كلامه على ظاهره ... وهذا حق لا يُنازع فيه عالم...

• وإنما النزاع في الحمل على الظاهر حكماً بعد ظهور مراد المتكلم والفاعل بخلاف ما أظهره.

[ثم ربط ذلك بالقاعدة، وبين الراجح عنده فيها فقال:]

فهذا هو الذي وقع فيه النزاع وهو : هل الاعتبار بظواهر الألفاظ والعقود، وإن ظهرت المقاصد والنيّات بخلافها، أم للقصد والنيّات تأثير يوجب الالتفات إليها، ومراعاة جانبها؟ -

«وقد تظاهرت أدلة الشرع وقواعده على أن القصور في العقود معتبرة، وأنها تؤثر في صحة العقد وفساده، وفي حله وحرمة...».

وهذا الرأي الذي رجّحه هو ما يحكيه لفظ القاعدة، وهو رأي الجمهور؛ إذ هو رأي الحنفية وأكثر المالكية، وأحد الوجهين عند الشافعية والحنابلة. وقد جعله شيخ الإسلام ابن تيمية أصل الإمام أحمد، فقال في فتاواه - ١١٢/٣٠ - : «فإن الاعتبار في العقود بالمعاني والمقاصد، لا بمجرد اللفظ.

هذا أصل أحمد، وجمهور العلماء، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي. ولكن بعض أصحاب أحمد قد يجعلون الحكم يختلف بتغاير اللفظ...».

ولتوثيق القاعدة ومعرفة ألفاظها في كافة المذاهب الأربعة يقال :

وردت بلفظها، أو نحوه، أو معناه في كثير من كتب القواعد وغيرها :

فمن كتب القواعد :

رسالة الكرخي في الأصول، ص ١٦٢ - ولفظه : «الأصل أنه يعتبر في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر»؛ قواعد الأحكام لابن عبد السلام، ٧٧/٢ - فقد أشار إليها عند حديثه عن: «قاعدة فيما تحمل عليه ألفاظ التصرفات»؛ الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٢٢٢/٢ - ٢٣٥ - ولفظه: «العبرة باللفظ أو المعنى؟»؛ القواعد النورانية الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ١٢٦ - ضمن قاعدة «صفة العقود»؛ القواعد للمقري، ٥٧٢/٢، قاعدة ٣٥١ - ولفظه: «اختلف المالكية في المقدم من اللفظ والقصد عند تعارضهما»؛ المجموع المذهب، ٢/٤٥٤ - ولفظه: «هل العبرة باللفظ أم بالمعنى؟»؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١/١٧٤ - ١٨٤، ٣٤٧ - ولفظ الأول : «هل الاعتبار بألفاظ العقود أو بمعانيها؟»؛ المنثور في القواعد، ٢/٣٧١ - ٣٧٤ - ولفظه: «العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها»؛ تقرير القواعد لابن رجب، ١/٢٦٧ - ٢٧٣، قاعدة ٣٨ - ولفظه: «فيما إذا وصل بألفاظ العقود ما يخرجها عن موضوعها: فهل يفسد العقد بذلك، أو يجعل كناية عما يمكن صحته على ذلك الوجه؟»؛ وانظر منه ١/٦٤، قاعدة ١٠؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن، ٢/١٨ - ٣٩، قاعدة ٩٠ - ولفظه «هل الاعتبار بألفاظ العقود أو بمعانيها؟»؛ القواعد للحصني، ١/٤٠١ - ٤٢١؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام السنوي، ١/٢٥٣ - ٢٥٥، ٢٩٦ - ولفظ العلائي ومن بعده : «إذا استعمل لفظ موضوع لعقد في عقد آخر، هل العبرة باللفظ أم بالمعنى؟»؛ إيضاح المسالك، ص ٨٧، قاعدة ٥٠ - ولفظه: «إذا تعارض القصد واللفظ أيهما يقدم؟»؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/٣٦٥ - ٣٦٥ - ولفظه: «هل العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها؟»؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٣٤ - ٢٣٥، ٣٥٥ -

-ولفظه الأول : «الاعتبار للمعنى لا للألفاظ»-؛ غمز عيون البصائر، ٢/٢٦٦-٢٧٠؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص١٢٨، قاعدة ٣١٣- ولفظه: «العبرة للمعاني لا للألفاظ»-؛ شرح المنهج للمنحور، ص٥٧٩-٥٨٠- ولفظه : «هل يقدم القصد أو اللفظ عند تعارضهما؟»؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأكمار المضئية، ص٢٥٢-٢٥٧؛ المواهب السنية، وحاشيتها: الفوائد الجنية، ٢/٣٧٧-٣٧٨- ولفظ الفرائد قريب من أشباه السيوطي-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص٤٥، شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل٩/ب؛ منافع الدقائق، ص٣١٢-٣١٣- ولفظ الجامع: «الاعتبار بالمقاصد لا بالألفاظ»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٣؛ شرحها لسليم رستم، ١/١٩؛ ولعلي حيدر، ١/١٨-١٩؛ وللأناسي، ١/١٦-١٨؛ شرح قواعدهما للزرقا، ص٥٥-٧٨- ولفظ المجلة : «العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني»-؛ مجلة الأحكام الشرعية ، ص ٨٢، مادة ٣٨- ولفظها مطابق للفظ ابن رجب-؛ قواعد الفقه للمجدي، ص٦٠، قاعدة ٣٧، وص٩١، قاعدة ١٨٣، وص١٤١، قاعدة ٤١٢- ولفظه الأول مطابق لأشبه ابن نجيم، والثاني للمجلة، والثالث للكرخي-؛ المدخل الفقهي العام، ٢/٩٦٦-٩٦٧، فقرة ٥٧٣؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص٦٤، ٢٤٦، ٢٨٦، ٣٢٧- ولفظه الثاني مطابق للمثبور-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص٤٩٠، وأحال إلى التحرير، ٥/٤٠٠- ولفظه: «العبرة للمقاصد دون الصور»-؛ الوجيز، ص٢٨، ٨٤-٨٨؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٢٥٠-٢٥١، ٢/١٩٨، كلاهما للدكتور البورنو-وقد ذكر فيهما عدة ألفاظ منها لفظ المجلة-؛ النية وأثرها في الأحكام الشرعية، ١/٢٣٦-٢٣٧؛ القواعد الفقهية الكبرى، ص٦٧-٦٩، كلاهما لشيخنا أ.د. صالح السدلان - ولفظه كأشبه السيوطي-؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور العجلان، ص٤٩-٥٠- ولفظه كالمجلة-؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف، ص١٦٠، ١٧٤، وأحال إلى الإشراف، ٢/٦٣- ولفظهما قريب من لفظ المؤلف-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص٢٨٧- فقد صلّح الحديث عنها بقوله : «اعتبار المقاصد في العقود»-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور الغديان، ص١٣٢٣- ولفظه كالمجلة-، قاعدة : «الأمر بمقاصدها» لشيخنا د. يعقوب الباحثين، ص١٢٩-١٤١- فقد عقد لها مبحثاً مستقلاً بعنوان: «تعارض المقاصد أو النيات مع صريح اللفظ»؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية للدكتور الحريري، ص٧٧؛ المبادئ الفقهية، ص١٠؛ القواعد الفقهية للدهاس، ١٤-١٥، قاعدة ٢؛ وللدكتور الزحيلي، ص٤٩- وقد اختار الحريري ومن بعده لفظ المجلة-.

ومتما يؤكد أهميتها : كثرة ورودها في كتب الفقه وغيره، ومن ذلك :

فتح العزيز، ١٢/٢٠٦؛ شرح السير، ٢/٥٧٠، ٥٧١؛ المبسوط، ٢٣/٢٢؛ بدائع الصنائع، ٤/١٣٤، ٦/١٦٢؛ الهداية والعناية، ٧/٧٢، ٩/٤٨، ٤٩؛ ومعهما فتح القدير، ٦/٢٥١؛ مجموع الفتاوى، -

## ومن فروعها : « الكفالة »<sup>(١)</sup>

- ٥٥١/٢٠، ٥٥٢، ١١٢/٣٠؛ تبين الحقائق، ٢٩١/٤، ١٠٢/٥؛ زاد المعاد، ٢٠٠/٥؛ إعلام الموقعين، ٩٩/٣-١٠٠، وانظر منه ٨٥/٣-١٠٢؛ الفتاوى البزازية، ٣٠٦/٢؛ جامع الفصولين، ١٠٩/١؛ الدرر شرح الفرر، ١٤٣/٢، ٢٠٧، ٢٢٤، ٢٥٣، ٣٢٠، ٣٢٩، ٣٩٧؛ البحر الرائق، ٩٤/٣؛ مغني المحتاج، ٦٨/٢؛ تيسير التحرير، ١٧٦/١؛ كشاف القناع، ٩٤/٣؛ رد المحتار، ٥٣٨/١١؛ المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور زيدان، ص ٣٠٤.

(١) الكفالة في اللغة : مشتقة من «كفل»، والكاف والفاء واللام - كما يقول ابن فارس -: «أصل صحيح يدل على تضمّن الشيء للشيء».

ومن ذلك ما جاء في (لسان العرب) : «وكفل المالَ وبالمالِ : ضَمَّنَهُ . وكَفَلَ بالرجل يَكْفُل ويَكْفُل كَفْلاً وكَفُولاً وكَفَالَةً وكَفَلَ وكَفِلَ وتكفَّل به، كله : ضَمَّنَهُ...».

فهي في اللغة بمعنى الضمان، وكذلك في اصطلاح المالكية وأكثر الشافعية؛ أما الحنفية فقد خصّوا الضمان بما فيه التزام بتعويض مالي عن ضرر الآخرين، كما أن الحنابلة خصّوا الكفالة بالكفالة بالنفس وعدّوها نوعاً من الضمان، وكذلك فعل بعض الشافعية.

وقد اتفق الجميع على أن الكفالة - والضمان عند الحنابلة - ضمّ ذمة الكفيل إلى ذمة الأصل في الالتزام بحقّ ما، لكن اختلفوا في حقيقة هذا الالتزام من الكفيل : هل هو مجرد التزام بالمطالبة، أو بالدين أيضاً ؟ .  
• فذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه التزام بهما؛ فعرفوه تبعاً لذلك، ومن تعريفاتهم:

- ما جاء في (الشرح الصغير) على (أقرب المسالك) : «الضمان ... (ويسمى حمالة وكفالة): التزام مكلفٍ غير سفيهٍ ديناً على غيره، أو طلبه مَنْ عليه الدين لمن هو له بما يدلّ عليه».

- وما جاء في (مغني المحتاج) : «التزام حقّ ثابت في ذمة الغير أو إحضار من هو عليه، أو عين مضمونة ... ويسمى الملتزم لذلك ... ضميناً وكفيلاً ... قال الماوردي : غير أن العرف جارٍ بأن الضمين مستعمل في الأموال ... والكفيل في النفوس...».

- وما جاء في (المغني) لابن قدامة : «الضمان : ضمّ ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق» .  
• وذهب الحنفية إلى أن حقيقة الالتزام من الكفيل تكون بمطالبة الأصل بالأداء دون تحمّل الدين عنه؛ فعرفوه تبعاً لذلك.

يقول صاحب (طلبية الطلبة) : «فالكفالة : ضمّ ذمة في التزام المطالبة بالدين» .  
ولوثيق ما سبق : فإن المعنى اللغوي مستفاد من : المقاييس في اللغة، مادة «كفل»، ص ٩٢٩؛ لسان العرب، مادة «كفل»، ٥٩٠/١١؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «كفل»، ص ١٣٦١؛ المعجم الوسيط، مادة «كفل»، ٧٩٢/٢-٧٩٣ .



بشرط براءة الأصل : حوالة (١).

= والمعنى الاصطلاحي مستفاد من : الشرح الصغير، ٥٦٢/٤ - ٥٦٥؛ مغني المحتاج، ١٩٨/٢؛ المعني، ٧١/٧؛ طلبه الطلبة، ص ٢٨٦؛ وانظر الفرق بينها وبين الضمان وتعريفات أخرى لها أيضاً في: الهداية والعناية وفتح القدير، ١٦٣/٧؛ الاختيار لتعليل المختار، ١٦٦/٢؛ الكنز وشرحه: تبين الحقائق، ١٤٦/٤؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب، ٣٠/٧، الدرر شرح الغرر، ٢٩٥/٢؛ أنيس الفقهاء، ص ٢٢٣؛ شرح منتهى الإرادات، ٢٤٥/٢، ٢٥٢؛ اللباب في شرح الكتاب، ١٥٢/٢؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص ٢٢٢، ٢٨٧.

(١) الحوالة في اللغة : مشتقة من مادة «حول»، والحاء والواو واللام - كما يقول ابن فارس -: «أصل واحد، وهو تحركٌ في دَوْرٍ فالحول : العام؛ وذلك أنه يحول أي يدور ... وحال الشخص يحول : إذا تحرك». ومن هذا الأصل ما جاء في (لسان العرب) : «... وأحال الغريمَ : زَجَّاهُ عنه إلى غريمٍ آخر. والاسم: الحَوَالَة ... الحوالة : إحالَتكَ غَريماً وتحوُّل ماء من نهر إلى نهر»، ولا شك أن نقل المال من شخص إلى آخر فيه معنى الحركة.

أما في الاصطلاح : فقد اختلفت عبارات الفقهاء في تعريفها ومن ذلك :

- ما جاء في (الاختيار) : «وفي الشرع : نقل الدين وتحويله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه».

والحوالة والكفالة : تتشابهان في كونهما التزاماً عن الأصل.

وتختلفان في كون الحوالة تتضمن براءة الأصل. بمجرد الإحالة بخلاف الكفالة. ووجه ذلك أن «الحوالة مأخوذة من التحويل، وهو النقل من مكان إلى مكان، فهو نقل الدين من ذمة إلى ذمة، فيقتضي فراغ الأولى عنه وثبوته في الثانية. وليست الكفالة كذلك؛ فلها ضم ذمة، فيقتضي بقاء الدين في الذمة الأولى؛ ليتحقق معنى الضم». قاله صاحب (طلبة الطلبة).

ولتوثيق ما سبق فإن المعنى اللغوي مستفاد من : المقاييس في اللغة، مادة «حول»، ص ٢٩٠؛ لسان العرب، مادة «حول»، ١٩٠/١١؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «حول»، ١٢٧٨؛ المعجم الوسيط، مادة «حال»، ٢٠٨/١ - ٢١٠.

والمعنى الاصطلاحي مستفاد من: الاختيار في تعليل المختار، ٣/٣؛ وانظر : طلبه الطلبة، ص ٢٨٩؛ كثر الدقائق وشرحه: تبين الحقائق، ١٧١/٤؛ العناية، ٢٣٨/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٣٠٢/٢، ٣٠٨؛ مغني المحتاج، ١٩٣/٢؛ أنيس الفقهاء، ص ٢٢٤؛ شرح منتهى الإرادات، ٢٥٦/٢؛ الشرح الصغير للدردير، ٥٤٤/٤؛ اللباب في شرح الكتاب، ١٦٠/٢؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص ١٤٧. -

وهي بشرط عدم براءته : كفالة»<sup>(١)</sup>.

واعلم أن هذا الأصل فيما عدا<sup>٢</sup> الطلاق والإعتاق، «وفيهما يراعى»<sup>(٣)</sup> الألفاظ لا المعنى فقط.

• فلو قال لعبده : إن أديتَ إلى كذا في كيسٍ أبيضَ فانت حرّ. فأداها إليه في آخر<sup>٤</sup> : لم يعتق.

• ولو وكلّه بطلاق زوجته مُنجزًا، فعلقه على كائن : لم [تطلق]»<sup>(٥)</sup>.

وخرج من هذا الأصل في بدء النظر مسائل :

«منها : لا [تنعقد]<sup>٦</sup> الهبة بالبيع بلا ذكر الثمن»<sup>(٨)</sup>.

-والعلاقة بينها وبين الكفالة مستفادة من طلبه الطلبة، ص ٢٨٩؛ وانظر : العناية، ٢٤١/٧-٢٤٢؛ أنيس الفقهاء، ص ٢٢٤.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٣٤- إلا أنه قال في بداية المثال : «... منها الكفالة : فهي بشرط ...».

وانظر : التّر شرح الغرر، ٣٠٢/٢؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٣٦٤/١؛ للمدخل الفقهي العام، ٩٦٦/٢، فقرة ٥٧٣.

(٢) في (ب) : «عد».

(٣) هكذا في جميع النسخ، وفي مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «تراعى». وهذا الأنصَح.

(٤) في (د) زيادة : «كيس آخر». وفي أشباه ابن نجيم : «كيس أحمر».

(٥) في (أ) و(ج-) : «يطلق». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٣٥، إلا أنه قال في بداية العبارة : «... والطلاق والعتاق تراعى

فيهما الألفاظ لا المعنى فقط. فلو قال لعبده ...». بالإضافة إلى الاختلاف الذي سبقت الإشارة إليه.

وانظر في كون المراعى في الطلاق والعتاق إنما هو اللفظ لا المعنى : فتح القدير، ٢٥١/٦.

والمثال المتعلق بالطلاق ورد في الأشباه والنظائر للسيوطي، ٣٦٣/١، بالنص الآتي : «ومنها : إذا وكلّه

أن يطلق زوجته طلاقاً منجزاً، وكانت قد دخلت الدار، فقال لها : إن كنت دخلت الدار فانت طالق،

فهل يقع الطلاق ؟ فيه وجهان؛ لأنه منجز من حيث المعنى، معلق من حيث اللفظ». ومن هذا يُعلم

أن قول المؤلف «كائن» معناه : حاصل ومنجز.

(٧) في (أ) و(ج-) و(د) : «ينعقد». والأنصَح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٨) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٣٥، إلا أنه قال في آخر المسألة : «بلا ثمن».

أقول : والجواب أنه لا مانع ولا صارف<sup>١</sup> من إرادة المعنى<sup>٢</sup> الحقيقي من البيع؛ لأن البيع لا يطل بالسكوت عن الثمن ؛ بل بنفيه<sup>٣</sup> عند البعض - كما في (الهداية)<sup>(٤)</sup>

= كما ورد ذكر هذا المثال في بعض كتب القواعد عند الشافعية على أنه مندرج تحتها لا خارج منها بناء على أن القاعدة تختلف فيها عندهم.

ومن هذه الكتب : الأشباه والنظائر لابن المقنن، ٢/٢١؛ القواعد للحصني، ١/٤٠٢؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/٣٦١. ولفظ الأول : «إذا قال : بعثك بلا ثمن، أو لا ثمن لي عليك، أو على أن لا ثمن لي عليك... فليس بيعاً، وفي انعقاده هبة قولاً تعارض اللفظ والمعنى...»

(١) نهاية ١١/ب من (ج-).

(٢) في (د) : «المنع».

(٣) في (ب) و(ج-) : «بنفيه».

(٤) الهداية : تكرر ذكر المؤلف لها فيما يزيد على عشرين موضعاً من كتابه.

وهي كتاب في الفقه الحنفي ألفه : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن الفرغاني المرغيناني (٥٣٠هـ - ٥٩٣هـ).

وقبل تأليفه لهذا الكتاب كان قد ألف (بداية المبتدي)، جمّع فيه مسائل (القُدوري) و(الجامع الصغير) لمحمد بن الحسن، ثم شرع في شرحه شرحاً مطولاً في كتاب سماه (كفاية المنتهي) وقبل انتهائه من هذا الشرح، تبين له أن فيه شيئاً من الإطناب، فحشي أن يُهجر لأجله الكتاب، فعدل عن ذلك «إلى شرح آخر موسوم بـ (الهداية) [جمع] فيه ... بين عيون الرواية، ومتون الدراية، تاركاً للزوائد في كل باب، معرضاً عن هذا النوع من الإسهاب» - كذا في مقدمة (الهداية) -.

وقد «حكى أنه بقي في تصنيف كتاب (الهداية) ثلاث عشرة سنة...».

قاله صاحب (مفتاح السعادة)، وجاء فيه أيضاً : «... وبالجمله : هو كما قال صاحب (الوقاية) : كتاب فاخر، لم يكتحل [هكذا بالياء] عين الزمان بثانيه».

كما جاء في (الفوائد البهية) : «... وكل تصانيفه مقبولة معتمدة لاسيما (الهداية)؛ فإنه لم يزل مرجعاً للفضلاء، ومنظراً للفقهاء».

لهذا وغيره تبوّأ هذا الكتاب مكان الصدارة في الفقه الحنفي، وحظي بقدر كبير من عناية علماء هذا المذهب؛ فصنّفوا حوله مصنفات كثيرة جداً، ذكر منها صاحب (كشف الظنون) ما يربو على سبعين مصنفاً!!.

وهذا الكتاب مطبوع ومتداول؛ إما استقلالاً، أو مع شروحه كفتح القدير والعناية والبناء وغيرهما -

وقد سبق ذكر بعض طبعات العناية مع فتح القدير، ص ٢٢١ -

وغيرها<sup>(١)</sup>؛ بل ينعقد، ويثبت الملك بالقبض، فكأنه باع بقيمته، فينفذ ولا يبطل، فلا ضرورة بإرادة المجاز<sup>(٢)</sup> (٣).

مقدمة الهداية، ٩/١-١٠ (مع فتح القدير)؛ مفتاح السعادة، ٢/٢٣٨؛ الفوائد البهية، ص ١٤٢؛ وانظر : الجواهر المضية، ٢/٦٢٧، رقم ١٠٣٠؛ تاج التراجم، ص ١٤٨، رقم ١٦٦؛ مفتاح السعادة، ٢/٢٣٧-٢٤٦؛ كشف الظنون، ٢/٢٠٣١-٢٠٤٠؛ الفوائد البهية، ص ١٤١-١٤٤؛ هدية العارفين، ١/٧٠٢؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٨٩؛ المذهب عند الحنفية، ص ٧٧.

(١) بحث عن هذه المسألة في مظانها من كتاب (الهداية) ولكن لم أظفر بها، إلا أنها مذكورة في (الدرر شرح الغرر) - ١٦٩/٢ - حيث جاء فيه : «وبطل أيضًا ... بيعٌ نفى فيه الثمن، فإنه إذا نفى فقد نفى الركن فلم يكن بيعًا.

وقيل : ينعقد؛ لأن نفيه لم يصح؛ لأنه نفى العقد، وإذا لم يصح نفيه صار كأنه سكت عن ذكر الثمن، ولو باع وسكت عنه ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض....».

ثم لما فرغ من بيان البيع الباطل، شرع في بيان الفاسد فقال : «(وَفَسَدَ مَا) أي : بيعٌ (سكت) أي وقع السكوت (فيه عن الثمن) فإن البيع لا يبطل به؛ بل ينعقد، ويثبت الملك بالقبض؛ لأن مطلق البيع يقتضي المعاوضة، فإذا سكت كان غرضه القيمة، فكأنه باع بقيمته، فيفسد ولا يبطل.

وانظر : بدائع الصنائع، ٥/٣٠٥؛ الخلاصة، ٣/١٤-١٥.

(٢) نهاية ١٥/أ من (أ).

(٣) هذه المسألة التي قيل : إنها مستثناة من القاعدة استفادها المؤلف من أشباه ابن نجيم - كما سبق بيان ذلك - إلا أنه قال : «لا تعتقد الهبة بالبيع بلا ثمن» وليس : «بلا ذكر الثمن».

فلو سلم بأن البيع بلا ذكر الثمن ينعقد بيعًا؛ لأنه سكت عن الثمن ولم ينه، فكيف يكون الجواب عن المسألة التي ذكرها ابن نجيم والتي تدل صراحة على نفى الثمن ١؟. أجب عن هذا بجوابين :

أحدهما : أن «البيع لفظ شرعي وضع للمعاوضة، ولا يكون إلا بثمن، ولا يصح التجوز به عن الهبة؛ لأن الشرط المجوز للتحويل أن يكون المعنى المشترك بين المستحوز والمتحوز عنه على وجه يكون في المتحوز عنه أقوى منه في المتحوز، ومن المعلوم أن معنى التملك في البيع أقوى منه في الهبة ... فتكون هذه الصيغة لغوًا، واللغو باطل لا يبيى عليه حكم» - قاله الأتاسي في شرح المجلة، ١/١٧ -.

الثاني : أن هذا العقد دار الأمر فيه بين عقد محظور (وهو البيع بلا ثمن) وعقد مباح (وهو الهبة) فيغلب المحظور؛ لأنه «إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام» - على ما سبق بيانه، ص ٢٩٠، قاعدة ١٦ - =

فأنت تحتاج إلى نظر دقيق في سائر المسائل الخارجة عن الأصل في بدء النظر؛ ليتضح لك أسباب خروجها عن الأصل؛ لأن القواعد والأصول إذا لم تكن مطردة لا يصح الاستدلال بها، مع أن القوم يستدلون بها في كثير من المسائل، وأنا لم ألزم التفصيل في هذه الجريدة؛ بل المراد<sup>٢</sup> الترتيب؛ لتسهيل الضبط، والتفصيل مانع. فمن أمعن النظر في هذا الأصل اتضح له جواب ما أوردوا على صاحب (الهداية) فيما قال : «إذا ادعت المرأة الطلاق قبل الدخول بها استخلف الزوج»<sup>(٣)</sup> انتهى. واضطرب شرّاحها في وجدان فائدة التقيد بقسليّة الدخول، حتى قال صاحب (العناية) الأكملية<sup>(٤)</sup> : «فإن قلت :

= بخلاف الفرع الذي صدر به المؤلف الحديث عن القاعدة وهو الكفالة بشرط براءة الأصل، فقد دار الأمر فيه بين الكفالة والحوالة وهما أمران مباحان، وكذلك الحال في بقية فروع هذه القاعدة- انظر : القواعد الفقهية للزرقا، ص ٧٦- ويمكن أن يصاغ هذا الجواب بصيغة أخرى بأن يقال : إن البيع بلا ثمن لم يتعقد هبة؛ لعدم دخوله تحت القاعدة؛ لتخلف شرط من شروطها (وهو كون العقد بين مباحين)، والبيع بلا ثمن عقد غير مباح.

(١) في (د) : «بجعل».

(٢) في (د) : «استمرار».

(٣) هذه العبارة ذكرها صاحب (الهداية) في متنه : (بداية المبتدي) وشرّحها في (الهداية)، ونصّ كلامه في (البداية)، ١٨٧/٨ (في ضمن الهداية وكلاهما مطبوعان مع فتح القدير) : «وإذا ادعت المرأة طلاقاً قبل الدخول : استخلف الزوج؛ فإن نكل ضمن نصف المهر في قولهم». ثم قال في (الهداية) معلقاً : «لأن الاستحلاف يجري في الطلاق عندهم، لا سيما إذا كان المقصود هو المال». وسوف يأتي ذكر المؤلف لهذه المسألة في موضع آخر، وهو ص ٥٠٠ (ل ٣١/أ).

(٤) نهاية ١٠/ب من (ب).

(٥) في (ج) : «بقلبة».

(٦) الأكملية: نسبة إلى مؤلفها : محمد بن محمد بن محمود، أبو عبد الله البابرقي الملقب بـ (أكمل الدين). وليس مراد المؤلف من وصف (العناية) بـ (الأكملية) أن هذا الوصف جزء من التسمية؛ بل مراده تمييزها عن غيرها بالرمز إلى مؤلفها؛ ويشهد لذلك أنه ذكرها فيما يقارب ثلاثين موضعاً باسم (العناية)-

هل<sup>١</sup> في تخصيص ذكر<sup>٢</sup> (قبل الدخول) فائدة؟  
قلتُ: هي تعليم أن دعوى المهر لا يتفاوت<sup>(٣)</sup> بين أن يكون في كل [المهر] أو نصفه<sup>(٥)</sup>. انتهى.  
ثم - هو نفسه - أورد النقض في هذا الجواب، وقال: «وفيه نظر؛ لأن الإطلاق يغني عن ذلك، وليس فيه توهم التقييد بذلك»<sup>(٦)</sup>.

= فحسب، ولعل الذي دفعه إلى وصفها بالأكملية كونه ذكرها هنا في سياق شروح الهداية، وللهداية شروح أخرى باسم (العناية) مثل: (العناية بشأن الهداية) لأحمد بن يوسف، جلال الدين التباني - انظر كشف الظنون، ٢/٣٧٠ - فلكي لا تلتبس بغيرها قرأنا هنا بالنسبة إلى مؤلفها.

(١) في (د): «يحصل».

(٢) نهاية ١٠/ب من (د). علمًا بأنه في (العناية) - بعد هذه الكلمة مباشرة -: «الطلاق».

(٣) في (العناية): «تفاوت»؛ بناء على أن الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث وهو دعوى.

(٤) في (أ) و(ج) و(د): «مهر». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ وفاقًا للعناية.

(٥) العناية، ١٨٧/٨ - مع اختلاف سبق بيانه في موضعه -.

(٦) العناية، ١٨٧/٨ - ١٨٨. وهذا الجواب ونقضه مذكور أيضًا في نتائج الأفكار، ١٨٧/٨ - ١٨٨، إلا

أنه أحال الجواب إلى كتابي: (النهاية) و(معراج الدراية)، وليس (العناية)، ونسبته إليهما أولى من نسبته إلى (العناية)؛ لأنهما متقدمان عليها؛ إذ (النهاية) لحسين بن علي السعفاقي (ت ٧١١هـ)، و(معراج الدراية) لمحمد بن محمد البخاري الكاكي (ت ٧٤٩هـ)، بينما صاحب (العناية) توفي عام ٧٨٦هـ؛ بل إن نسبته إلى (النهاية) أقرب؛ لتقدمها، ولأنها أول شروح الهداية، حيث فرغ منها مؤلفها سنة ٧٠٠هـ، ثم إن المصدر الرئيس للعناية - انظر: كشف الظنون، ٢/٣٢٠، ٢٠٣٣، ٢٠٣٥ -.

هذا ما يتعلق بالجواب المذكور وصاحب هذا الجواب.

وهناك جواب آخر ورد في (نتائج الأفكار)، ١٨٨/٨، حيث جاء فيه: «وأجاب عنه بعضهم بأنه لو أطلق لربما ذهب الروم إلى الطلاق بعد الدخول؛ لغلبته، فقيّد به ليُعلم حكمه بطريق الأولوية، فإنه إذا استُحلف قبل تأكد المهر فبعده أولى كما لا يخفى».

وهذا الجواب أيضًا منقوض بما في (العناية)؛ لأن الإطلاق يغني عنه، وكون الطلاق أغلبه بعد الدخول لا يلزم منه انصراف كل طلاق إليه دون ما قبل الدخول فتوهم انصراف الطلاق إلى ما بعد الدخول فحسب: بعيد، فلا حاجة لرفعه بالتقييد بما قبل الدخول، ومن ثمّ الدلالة على ما بعد الدخول بالمفهوم -

أقول : الجواب الشافي يظهر من هذا الأصل الذي ذكرناه في صدر الكلام،

وتقريره :

إنَّ قصد صاحب (الهداية)، من إيراد هذه المسألة : فإنها إذا ادّعت الطلاق قبل الدخول بما يُوهَّمُ عدمُ جوازِ الحَلْفِ<sup>١</sup> في هذه المسألة؛ لأن دعواها دعوى النكاح معني، والاعتبار للمقاصد والمعاني. وهذا الوهم لا يوجد<sup>٢</sup> فيما إذا ادعت بعد الدخول؛ لأن دعواها فيه دعوى الطلاق لفظاً ومعني؛ لأنها بتسليم البضع تدّعي<sup>٣</sup> المهر، لا بمجرد النكاح<sup>٤</sup>، ولا شبهة أن الاستحلاف يجري في الطلاق عنده<sup>(٥)</sup>.

فَعَلِمَ أن التقيد بالقبليّة<sup>٦</sup> لدفع إطلاق<sup>٧</sup> التوهم<sup>(٨)</sup>.

=الأولوي؛ بل إطلاق لفظ (الطلاق) في هذه الحالة أقوى من تقييده؛ لأن دلالة الطلاق على ما قبل الدخول وما بعده معاً بالنطوق أولى من دلالة على أحدهما بالنطوق والثاني بالمفهوم الأولوي.

(١) نهاية ١٥/ب من (أ).

(٢) في (د) : «يُوجَّه».

(٣) في (جـ) : «يدّعي».

(٤) نهاية ١٢/أ من (جـ).

(٥) أي : عند صاحب (الهداية).

(٦) في (جـ) : «القبليّة».

(٧) في (د) : «اختلاف».

(٨) هذا الجواب الذي ارتضاه المؤلف في بيان فائدة تقييد صاحب (الهداية) لدعواها الطلاق بكونه قبل الدخول. والذي يظهر -والله أعلم- أن منطلقه هو «أن الاستحلاف يجري في الطلاق عندهم، ولا سيما إذا كان المقصود هو المال» -وقد سبق نقل ذلك عن (الهداية) في ص ٣٦٣، هامش ٣-؛ أما النكاح فلا يجري فيه الاستحلاف؛ لأن «البذل لا يجري فيه» -كما أفاد ذلك صاحب (العناية)، ١٨٨/٨-.

فإذا ادّعت الطلاق قبل الدخول بما قد يتوهم من هذا عدمُ جوازِ الاستحلاف؛ لأنه هنا سيكون في النكاح لا في الطلاق. ووجهه : أنها وإن كانت تدّعي الطلاق لفظاً، إلا أن هذه الدعوى تتضمن سبق النكاح معني، والاعتبار للمعاني لا للألفاظ، فيكون الاستحلاف في النكاح لا في الطلاق، وحيث إن الاستحلاف لا يجري في النكاح فلا يصح!

كما قُيِّدَ استخلاف الأُمِّيِّ في إفساد الصلاة<sup>٢</sup> بالآخرين<sup>(٣)</sup> - في الممتون - حيث قالوا : استخلف أُمِّيًّا في الآخرين : فسدت صلواتهم<sup>(٤)</sup>. مع أن استخلاف<sup>١</sup> الأُمِّيِّ في الأوليين مفسد أيضًا.

وأجيب عنه: بأن تخصيص الآخرين بالذكر؛ لدفع توهم أن يصلح الأُمِّيُّ في الآخرين للاستخلاف؛ لعدم<sup>٢</sup> وجوب القراءة فيهما، لا لدفع إطلاق الحكم؛ ولهذا لم يذكرها في محلها.

والحكم في مسألة الطلاق بعد الدخول داخل في القاعدة الكلية<sup>(٨)</sup>، وهي

= فلدفع هذا التوهم صرح صاحب (الهداية) بجواز الاستخلاف وإن كانت تدعي الطلاق قبل الدخول.

أما إذا ادَّعت الطلاق بعد الدخول فإن الأمر واضح في جواز الاستخلاف؛ لأن الاستخلاف حينئذ سيكون في الطلاق لفظاً ومعنى. ولا شبهة عند صاحب (الهداية) في أن الاستخلاف يجري في الطلاق. وكونه في الطلاق لفظاً ومعنى؛ لأنها تدعي المهر بتسليم البضع لا بمجرد النكاح.

(١) في (د) : «فيه».

(٢) في (د) : «الصلوات».

(٣) أي الركعة الثالثة والرابعة من الصلاة.

(٤) في (ب) و(ج) : «صلاتهم». وهو الموافق لـ (بداية المبتدي) و(الكنز)، وهو الأنسب.

(٥) من المتن التي وردت فيها هذه العبارة : بداية المبتدي، ٣٧٦/١ (في ضمن شرحها: الهداية، وكلاهما مطبوعان مع فتح القدير)؛ الوقاية، ٥٦/١ (في ضمن شرحها لصدر الشريعة، وكلاهما في هامش كشف الحقائق)؛ كنز الدقائق - في الموضوع السابق من شرحه: كشف الحقائق، ومع البحر الرائق، ٣٨٨/١. وهذه المسألة ذكرها المؤلف أيضاً، ص ٤٩٢، وعزاها إلى غرر الأحكام.

(٦) في (ب) : «الاستخلاف».

(٧) في (د) : «بعدم».

(٨) معنى الكلية عند أهل المنطق أي: «محكوم فيها على كل فرد»، قاله البناني في حاشيته على شرح المحلى لجمع الجوامع، ٢١/١؛ وانظر : شرح تنقيح الفصول، ص ٢٨؛ شرح الأخضري على سلمه، ص ٢٨؛ إيضاح المبهم من معاني السلم، ص ٨؛ آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ق ١، ص ٢٤؛ المنطق المفيد للبهنسي، ٣٧/١.



قوله **الْبَيِّنَةُ** [على المدعى] <sup>(١)</sup> واليمين على مَنْ أنكر <sup>(٢)</sup>

(١) في (أ) و(ب) و(د): «للمدعى». والصحيح ما تم إثباته من (ج)؛ وفاقاً للفظ الحديث - كما سيأتي بيانه -

علماً بأن هذا الحديث تكرر عند المؤلف في موضعين هما : ص ٥٤٠ (ل ٣٦/ب)، و ص ١١٨٧ (ل ١١٥/ب)، وقد اتفقت جميع النسخ على أن لفظه في الموضع الأول منهما : «البينة على المدعى...».

(٢) أخرجه الشافعي بنحوه في مسنده، ص ١٩١؛ والبيهقي بلفظه، كتاب الدعوى والبيّنات، باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه، ٢٥٢/١٠.

وأخرجه البخاري بلفظ : «اليمين على المدعى عليه»، في كتاب التفسير، باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ﴾ [من الآية رقم (٧٧) من سورة آل عمران]، ١٦٥٦/٤ - ١٦٥٧، ح ٤٢٧٧، كما أخرجه بمثل هذا اللفظ أيضاً في كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرقن ونحوه فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه، ٨٨٨/٢، ح ٢٣٧٩، ونحوه في كتاب الشهادات، باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والسحود، ٩٤٩/٢، ح ٢٥٢٤؛ وأخرجه مسلم بمثل لفظ البخاري - المذكور -، كتاب الأقضية، باب اليمين على المدعى عليه، ١٣٣٦/٣، ح ١٧١١.

جميعهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

ويلحظ أن البيهقي زاد على الصحيحين لفظ «البينة على المدعى».

والحديث بهذه الزيادة حسنه النووي وابن الصلاح وابن حجر وصححه الألباني :

- إذ إن هذا الحديث يمثل الحديث الثالث والثلاثين من الأربعين النووية وقد قال النووي عقبه : «حديث حسن، رواه البيهقي وغيره هكذا، وبعضه في الصحيحين» (الأربعين النووية (المطبوعة مع جامع العلوم والحكم)، ص ٣١٠).

- وقد نقل ابن رجب عن ابن الصلاح أنه قال : «رواه البيهقي بإسناد حسن» (وذلك في الموضع السابق من جامع العلوم والحكم).

- كما قال الحفاظ في (فتح الباري)، ٣٣٤/٥ : «وهذه الزيادة ليست في الصحيحين، وإسنادها حسن».

- وقال الألباني في (إرواء الغليل)، ٢٦٦/٨ : «أخرجه البيهقي ... من طريق الحسن بن سهل ثنا عبد الله بن إدريس ثنا ابن جريج وعثمان بن الأسود عن أبي مليكة.

قلت : وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير الحسن بن سهل، وهو ثقة ....».

كما أن هذه الزيادة لها شواهد من حديث أبي هريرة ووائل بن حجر والأشعث بن قيس وعبد الله ابن عمر، ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وغيرهم.

فلا حاجة إلى ذكرها<sup>(١)</sup>.

ولم يذكر شراح (الهداية) هذا الوجه السالم عن النظر مع وضوحه، فكأنهم غفلوا عنه. وهذا مما ترك الأولون للآخرين، والحمد لله رب العالمين.



= بل إن الترمذي قال في سننه -٣٢٦/٣- : «... والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم : أن البينة على المدعى، واليمين على المدعى عليه».

وللتوسع انظر : نصب الراية، ٩٦/٤؛ تلخيص الحبير، ١٦٧/٤، ٢٠٨؛ كشف الخفاء، ٣٤٢/١؛ إرواء الغليل، ٢٦٤/٨-٢٦٧، ح ٢٦٤١.

<sup>(١)</sup> الضمير هنا يعود إلى مسألة: الطلاق بعد الدخول، أي لا حاجة لتصريح صاحب (الهداية) بحكم الطلاق بعد الدخول.

## [ القاعدة الخامسة والثلاثون ]

**اَعْتَبَارُ الْمَعْنِيِّينَ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ بِلاَ مُرْجِعٍ فِي الْإِثْبَاتِ، وَيَجُوزُ فِي النَفْيِ<sup>(١)</sup> :**

ولهذا : من أوصى لمواليه، وله معتق (بالكسر)، ومعتق (بالفتح) : بطلت؛ لتعذر إرادة أحد المعنيين<sup>٢</sup> بلا مرجح في موضع الإثبات.  
بخلاف ما إذا حلف : لا يكلم موالي فلان، حيث يتناول الأعلى والأسفل؛

(١) نهاية ١/١٦ من (أ).

(٢) هذه القاعدة تحكي قولاً من الأقوال في مسألة أصولية خلافية، عبّر عنها ابن الهمام في (التحرير) بقوله: «هل المشترك عام استغراقي في مفاهيمه؟». وهذا القول الذي تحكيه قاعدة المؤلف هو اختيار صاحب (التحرير)، وقد خرج على مسألة مذكورة في (الهداية)- وسأني ذكرها بنصّها عند توثيق شرح المؤلف للقاعدة- وكلام آخر لصاحب (المبسوط)، وتمام كلامه: «وقيل [يصح] في النفي فقط حقيقة. وعليه قرع في وصايا (الهداية)، وفي (المبسوط) : «حلف : لا أكلّم مولاك. وله أعلن وأسفلون : أيهم كلّم حنث»؛ لأن المشترك في النفي يعم، وهو المختار».

التحرير، ٢١٣/١-٢١٤ (مع التقرير والتحجير)، (ومع التيسير، ٢٣٥/١)؛ المبسوط، ٢٣/٩.

وللتوسع في هذه المسألة انظر أيضاً: التبصرة، ص ١٨٤؛ الرهان، ٢٣٥/١، فقرة ٢٤٦؛ المستصفي، ٧١/٢؛ المحصول، ١٠١/١؛ المنهاج وشرحه : السراج الوهاج، ٣١٩/١؛ والإمهاج، ٢٥٥/١؛ جمع الجوامع وشرح المحلى وحاشية البناني، ١٩٤/١؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، ٢٠١/١؛ نشر البنود، ١١٩/١؛ إرشاد الفحول، ١٠٦/١.

ولو عدت إلى القاعدة فقد وردت بمعناها في بعض كتب الفقه وقواعده، منها : الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٢٣/٢؛ الهداية وشرحها : العناية، ٤٨٠/١٠.

(٣) نهاية ١/١١ من (ب).

لأنه مقام النفي ولا تنافي<sup>١</sup> فيه<sup>(٢)</sup>.



(١) في (د) : «النفي والإثبات في فيه».

(٢) انظر : الهداية وشرحها : العناية، ٤٨٢/١٠.

ونصر ما جاء في (الهداية) : «ومن أوصى لمواليه، وله موالٍ أعتقهم وموالٍ أعتقوه : فالوصية باطلة. وقال الشافعي في بعض كتبه : إن الوصية لهم جميعاً، وذكر في موضع آخر أنه يوقف حتى يصالحوا... ولنا : أن الجهة مختلفة؛ لأن أحدهما يسمى : مولى النعمة، والآخر : منعم عليه، فصار مشتركاً، فلا ينتظمهما لفظ واحد في موضع الإثبات.

بخلاف ما إذا حلف : لا يكلم مولى فلان : حيث يتناول الأعلى والأسفل؛ لأنه مقام النفي، ولا تنافي فيه».

علماً بأن المؤلف سبق أن أشار إلى هذا المثال، ص ٣٥٤، (ل ١٥/أ) وعزاه هناك إلى (العناية).

## [ القاعدة السادسة والثلاثون ]

الأعيان المضمونة بنفسها<sup>(١)</sup> :«اعلم أن الأعيان<sup>٢</sup> ثلاثة<sup>٣</sup> أقسام :

أحدها : عين غير مضمونة أصلاً؛ كالأمانات، فإن الضمان : عبارة عن ردّ مثل الهالك إن كان مثلياً، أو قيمته إن كان قيميّاً<sup>(٤)</sup>. فالأمانة إن [هلك] ° بلا تعدّ :

(١) هذا اللفظ لا يصدق عليه حدّ القواعد، التي هي : «القضايا الكلية» - وهو تعريف صدر الشريعة في (التوضيح)، ٢٠/١، واختيار شيخنا د. يعقوب الباحسين في (القواعد الفقهية)، ص ٣٧ - فهو أشبه ما يكون بالعنوان. ولو نظرت إلى مضمونه لوجدته بياناً لأقسام الأعيان من حيث الضمان وعدمه. وقد اختار المؤلف أحد هذه الأقسام وهو : «الأعيان المضمونة بنفسها»، وجعله كالعنوان لما تحته. وإطلاق لفظ القاعدة على ما فيه تقسيم ليس من منهج المؤلف في صياغة قواعد؛ بل منهجه هو صياغتها على أنها قضايا كلية، تحتل الصدق والكذب لذاها؛ إذ فيها نسبة أمر لأمر أو نفيه عنه، وهذه القضايا منطبقة على جميع جزئياتها. وقد سلك هذا المنهج في جميع كتابه إلا هذا الموضع، حيث ذكر هنا لفظاً لا يصدق عليه حدّ القاعدة المذكور. وبغض النظر عن كون هذا اللفظ تصلح تسميته : قاعدة أم لا ، فإن جلّ ما جاء في شرحه مذكور في الدرر شرح الغرر، ٢٥٢/٢.

وانظر : الهداية والعناية، ١٩٨/٧؛ تبيين الحقائق، ٧٠/٦ ٧١؛ البحر الرائق، ٢٥٠/٦؛ وتكملته، ٢٧٧/٨-٢٧٨.

وموضوع هذه القاعدة، وهو الأعيان وأقسامها من حيث الضمان وعدمه مطروق بطريق مباشر أو غير مباشر في بعض كتب القواعد، منها :

الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٣٨٩/١؛ ترتيب الفروق واختصارها، ١٨٨/٢؛ المنشور في القواعد، ٣٢٢/٢، ٣٢٧/٣؛ تقرير القواعد لابن رجب، ٢٩٤/١، قاعدة ٤٣، و ٤٩/٣، قاعدة ١٣٨؛ القواعد للحصني، ٤٢٠/٣؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٦٤٤/٢؛ شرح المنهج للمنحور، ص ٥٣٤؛ الدليل الماهر، ص ٢٢٢؛ مجلة الأحكام الشرعية للقاري، ص ٨٣، مادة ٤٣، و ص ١٠١، مادة ١٣٨.

(٢) في (جـ) : «للأعيان».

(٣) نهاية ١/١١ من (د).

(٤) هذا المعنى الاصطلاحي للضمان مذكور بنصه في الدرر شرح الغرر، ٢٥٢/٢، وهو اصطلاح خاص بالحنفية. وقد سبقت الإشارة إلى هذا عند تعريف الكفالة، ص ٣٥٨، هامش ١.

(٥) في (أ) و(جـ) و(د) : «هالك». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

فلا شيء في مقابلتها، وإن هلكت بتعدّ : فلا [تبقى] <sup>١</sup> أمانة؛ بل [تكون] <sup>٢</sup> مغسوبة.  
 وثانيها : عين مضمونة بنفسها؛ كالمغسوب، والمقبوض على سوم الشراء، والمبيع  
 بيعاً فاسداً <sup>(٣)</sup>. والقوم يسمونها الأعيان المضمونة بنفسها <sup>(٥)</sup>.  
 وثالثها : عين ليست بمضمونة في حدّ ذاتها، ولكن [تشبه] <sup>٦</sup> المضمونة؛ كبيع في يد البائع،  
 فإنه إذا هلك لم يضمن بمثله <sup>٧</sup> أو قيمته، لكن الثمن يسقط عن ذمة المشتري، وهو غير المثل  
 والقيمة، فمجرد هذا الاعتبار سموه بالعين المضمونة بغيرها، فكأنه من قبيل المشاكلة <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup>.

(١) في (أ) و(ج) و(د) : «يبقى». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر.

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «يكون». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر.

(٣) قوله : «المقبوض على سوم الشراء والمبيع بيعاً فاسداً» : ليس في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر)؛ إلا أنه ورد التمثيل بما للأعيان المضمونة بنفسها في مصادر أخرى، كتيبين الحقائق، ٧١/٦؛ والعناية، ١٩٨/٧. وسوف يفرد المؤلف قاعدة مستقلة للحديث عن المقبوض على سوم الشراء؛ وذلك ص ١٠٧٠ (ل ١٠٠/أ)، قاعدة ٢٣٣.

(٤) نهاية ١٢/ب من (ج).

(٥) في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) مزيد توضيح للأعيان المضمونة، ونصه : «ويريدون : الأعيان المضمونة في حدّ ذاتها، ووجهه : أن الضمان كما عرفت عبارة عن ردّ مثل الهالك أو قيمته، فالشيء إذا كان مثلياً أو قيميّاً يكون بحيث لو هلك تعين المثل أو القيمة، فتكون مضمونة في حدّ ذاتها مع قطع النظر عن العوارض».

(٦) في (أ) : «يشبه»، وفي (ج) : «شبه». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

(٧) في (ب) : «مثله».

(٨) المشاكلة في اللغة : الموافقة والمائلة - انظر مادة «شكل» في : لسان العرب، ٣٥١/١١؛ المعجم الوسيط، ٤٩١/١.

وفي اصطلاح البلاغيين هي : «ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، تحقيقاً أو تقديرًا». وهذا تعريف القزويني، وقد شرح ذلك السعد بقوله : «... (المشاكلة، وهي : ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه) أي : ذلك الشيء (في صحبته) أي ذلك الغير (تحقيقاً أو تقديرًا) أي وقوعاً محققاً أو مقدراً». تلخيص المفتاح للقزويني وشرحه للسعد التفتازاني، ٣٠٩/٤-٣١٠. وانظر : مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، ٣٠٩/٤-٣١٠؛ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها للدكتور أحمد مطلوب، ص ٦٢١.

(٩) الدرر شرح الفرر، ٢٥٢/٢ - مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أكثره.

## [ القاعدة السابعة والثلاثون ]

**الْأَفْعَالُ الْمُبَاحَةُ لَا يَجُوزُ مُبَاشَرَتُهَا إِلَّا بِشَرَطِ أَنْ لَا يُوْذِي أَحَدًا <sup>(١)</sup> :**

فإن الرمي بقصد الصيد مباح، فإذا أصاب آدميًا : يضمن ويأثم دون إثم القتل <sup>(٢)</sup> .  
أما الضمان والإثم؛ فلعدم التحرُّز وترك الاحتياط؛ وأما كون الإثم دونهُ؛ لعدم القصد.

(١) «أن». ساقطة من (ج-).

(٢) وردت هذه القاعدة بلفظها في الدرر شرح الغرر، ٩١/٢، إلا أنه قال «لا تجوز» (بالتاء وليس الياء). وهذا الأنصح.

كما وردت مختصرة في مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٣٦٧ (من النسخة الخطية المصورة المحفوظة في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض) (والنسخة الخطية، ل ٣٥/أ) بلفظ : «الأفعال المباحة إنما يجوز [هكذا بالياء] بشرط عدم إزاء [هكذا] أحد»؛ وكذلك شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٢/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٣؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٢٣/٢؛ إلا أنهم قالوا: «تجوز» وليس: «يجوز»، كما أن الأخير قال : «إيذاء» وليس : «إزاء».

(٣) نهاية ١٦/ب من (أ).

(٤) أي : دون إثم القتل العمد، وهو أشد أنواع القتل، ويقاسمه -عند الحنفية- أربعة أنواع أخرى، أشار المؤلف إلى اثنين منها في نهاية شرح القاعدة، وبيانا على النحو الآتي :  
الأول : العمد، وهو ما تعمّد ضربه بسلاح أو ما أجري مجرى السلاح كالخمد. وهذا الذي ينصرف إليه الإثم الوارد في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ... ﴾ [من الآية رقم (٩٣) من سورة (النساء)].

الثاني : شبه العمد، وهو عند الإمام أبي حنيفة أن يتعمّد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما أجري مجرى السلاح. وعند صاحبيه : إذا ضربه بحجر عظيم أو خشبة عظيمة فهو عمّد. وشبه العمد : أن يتعمّد ضربه بما لا يقتل به غالبًا.

الثالث : الخطأ، وهو نوعان :

أحدهما : الخطأ في الفعل، وهو أن يقصد فعلاً فصدر منه فعل آخر؛ كما لو وجّه سلاحه إلى غرض فاخترق فأصاب نفساً معصومة، فقتلها. أو تجاوز هدفه إلى ما وراءه فأصاب النفس.

ثانيهما : الخطأ في القصد، كما لو وجّه سلاحه إلى من يظنه حربياً، فأصابه فإذا هو معصوم الدم.

الرابع : ما جرى مجرى الخطأ، وهو أن يصدر منه فعل بغير اختياره؛ كالنائم ينقلب على رجل فيقتله.

الخامس : القتل بالسبب، أي بكونه سبباً للقتل؛ كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه. =

وكذا الحكم في الخطأ<sup>(١)</sup>، والجاري مجراه في كل جنابة<sup>(٢)</sup>.



=انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٢٠٣/١٠-٢١٤؛ الدرر شرح الغرر، ٨٨/٢-٩١؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٤٢٣-٤٢٤.

(١) قوله: «وكذا الحكم في الخطأ» قد يُفهم منه أن ما قبل واو العطف ليس من الخطأ؛ لأن العطف يقتضي المغايرة ! إلا أن هذا غير مراد؛ لأنه قال عقب ذلك : «والجاري مجراه في كل جنابة»، مما يعني أن المراد: كما أن الحكم في الجنابة المذكورة والتي تعدّ من القتل الخطأ هو أنه يضمن ويأثم دون إثم القتل فكذلك الحكم في كل جنابة فيها خطأ أو جرت مجراه.

(٢) انظر : الدرر شرح الغرر، ٩٠/٢-٩١.



## [ القاعدة الثامنة والثلاثون ]

**الإقرار [ملزم] شرعاً كالبيّنة؛ بلّ أولى<sup>(١)</sup> :**  
وعلّلوا : بأن الكذب فيه أبعد<sup>(٢)</sup>.

(١) في (أ) و(جـ): «ملتزمة»، وفي (د): «ملزمة»، وفي (ب): «ملزم». ولا شك أن الإخبار عن الإقرار بأنه ملزم هو المناسب؛ لأنه مذكّر، فناسب أن يكون خبره مذكراً؛ ولأن المعنى المقصود من ذكر الإقرار هنا هو كونه ملزماً لصاحبه، بما يرتب عليه وليس كون صاحبه ملزماً بالإقرار؛ لهذا ناسب الإخبار عنه بأنه ملزم، لا ملتمز. وردت هذه القاعدة بمعناها في كثير من كتب الفقه وقواعده، كما وردت بنحوها في بعض كتب الفقه.

فمن كتب القواعد :

رسالة الكرخي في الأصول؛ ص ١٦٤ (مع تأسيس النظر)؛ الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ١٢٥/٢؛ ترتيب الفروق للبقوري، ٢/٢١٥؛ المنشور، ١/١٨٧؛ الأشباه والنظائر لابن الملّقن، ٢/٣٨٩؛ قاعدة ١٧٣، القواعد للحصني، ٤/١٧١؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسوي، ١/٣٣٤؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢/٧٩٧؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٧٩؛ شرحها لسليم رستم، ١/٥٣؛ ولعلي حيدر، ١/٧٠؛ وللأناسي، ١/٢٢٦ - ٢٢٨؛ وشرح قواعدھا للزرقا، ص ٤٠١ - ٤٠٤؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٦١، قاعدة ٤١ و ٤٣، وص ١٢٠، قاعدة ٣١٤ و ٣١٥؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٥٤ - ١٠٥٥، فقرة ٦٦٥؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٥، وأحال إلى التحرير، ٤/٩٧٢؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٩٤، وأحال إلى أخبار القضاة لو كيع، ٣/٢٣١؛ الوجيز، ص ٢٩٨ - ٣٠٠؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢/٢٢٦ - ٢٣٥.

ومن كتب الفقه التي وردت القاعدة فيها بنحو لفظ المؤلف :

تبيين الحقائق، ٦/٢٢٤؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٣٣٩، ولفظهما : «الإقرار حجة ملزمة شرعاً ... كالبيّنة؛ بلّ أولى»؛ كما وردت بلفظ : «الإقرار ملزم بنفسه» في المبسوط، ١٧/٣٦، ١٨/٣٣، ١٠٨/١٤٦، ٢٢/١٢٠.

ومن كتب الفقه التي وردت فيها بمعناها :

شرح السير الكبير، ١/٣٢١، فقرة ٤٥٣، و ١/٣٤٣، فقرة ٥٠٢، و ٤/١٣١٠، فقرة ٢٤٨٩، و ٥/١٧٣٦، فقرة ٣٤٦٠، و ٥/١٩٢٣، فقرة ٣٨٥٥؛ المبسوط، ١١/٨، ١٨/١٠٦؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٨/٣٢١، ٣٤٨ - ٣٤٩؛ المغني لابن قدامة، ٧/٢٦٢؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٣٣٢، ٣٥٧؛ مغني المحتاج، ٢/٢٣٨؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ٣/٣٩٧.

(٣) ومن علّل بذلك أصحاب الكتب الفقهية الآتية : المغني، ٧/٢٦٢؛ تبيين الحقائق، ٦/٢٢٤؛ الدرر

شرح الغرر، ٢/٣٣٩؛ نتائج الأفكار، ٨/٣١٩.

وأما قول أبي يوسف - رحمه الله - : إذا «أقرَّ أحدٌ بدين، أو غيره، ثم قال: كنتُ كاذباً في إقرارِي : حَلَفَ المقرُّ له : أنه<sup>(١)</sup> لم يكن كاذباً فيه، و[لستُ]<sup>٢</sup> بمبطل في دعواك<sup>(٣)</sup> : فاستحسن وجهه<sup>٤</sup> : أن العادة جرت بين الناس، أنهم إذا أرادوا الاستدانة يكتبون الصك<sup>(٥)</sup> قبل القبض، ثم يأخذون المال، فلا يكون الإقرار دليلاً على اعتبار هذه الحالة، فيحلف. وعليه الفتوى؛ لتغير أحوال الناس، وكثرة الخداع و[الخيانات]<sup>٦</sup>، وهو يتضرر، والمدعي لا يضره<sup>٧</sup> اليمين<sup>(٨)</sup> صادقاً، فصار<sup>(٩)</sup> إليه<sup>(١٠)</sup>.

(١) أنه : «أي المقر». هكذا ورد تفسيرها في الدرر شرح الغرر، كما ورد التصريح به في (تبيين الحقائق)، حيث جاء فيه : «... حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً فيما أقر به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه من الإقرار. وهذا قول أبي يوسف ...».

(٢) في (أ) و(جـ) : «ليست». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر وتبيين الحقائق. (٣) وزاد في تبيين الحقائق : «وهذا قول أبي يوسف رحمه الله. وهو الاستحسان. وعندهما : يؤمر بتسليم المقر به إلى المقر له، وهو القياس؛ لأن الإقرار حجة ملزمة شرعاً، فلا يصار معه إلى اليمين كاليمين؛ بل أولى؛ لأن احتمال الكذب فيه أبعد؛ لتضرره بذلك. ووجه الاستحسان : أن العادة ...»، وتابعه صاحب (الدرر) على هذا.

(٤) في (ب) و(جـ) : «ووجهه» بزيادة واو العطف.

(٥) الصك في اللغة : الكتاب، وهو لفظ فارسي معرب، جاء في (اللسان) : «... قال أبو منصور: والصك الذي يكتب للعهد، معرب أصله جك، ويجمع صكاً وصكوكاً ...». وجاء في (المعجم الوسيط) : «الصك : وثيقة بمال أو نحوه».

والمعنى الأخير منسجم مع السياق الذي ورد فيه (الصك) عند المؤلف.

لسان العرب، مادة «صكك»، ٤٥٧/١٠؛ المعجم الوسيط، مادة «صك»، ٥١٩/١؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «صك»، ص ١٢٢١-١٢٢٢.

(٦) في (أ) و(جـ) : «الخيانات»، وفي (ب) : «الحيات»، وكذلك في (هـ) ولكن مع رسم الياء الثانية بالنون أيضاً. والمثبت من (د) و(و) هو الصحيح؛ لدلالة السياق؛ ووفقاً لتبيين الحقائق والدرر.

(٧) غاية ١١/ب من (ب). وفي (تبيين الحقائق) : «تضره». وهذا الألفصح.

(٨) في تبيين الحقائق والدرر زيادة : «إن كان».

(٩) في تبيين الحقائق والدرر : «فيصار»، وهذا الأولى.

(١٠) تبيين الحقائق، ٢٢٣/٦-٢٢٤؛ الدرر، ٣٣٩/٢، مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه؛ وانظر: الدرر،

وخرج عن هذا الأصل : ما<sup>(١)</sup> «قال رجل لآخر : اشتريت هذه الجارية مني<sup>٢</sup>.  
فأنكر<sup>(٣)</sup> : جاز للقاتل وطؤها، مع أن هذا الأصل يقتضي عدم جواز[ه]»؛  
لإقراره بملك الغير.

وأجيب عنه : بأن المشتري لما جحد كان فسخاً من جهته، فإذا ترك  
البائع الخصومة<sup>٤</sup> تم الفسخ بإقران<sup>٥</sup> العمل به، وهو إمساك الجارية<sup>٦</sup>.

(١) يدل السياق على أن (ما) هنا يمكن حملها على أحد معنيين :

الأول : كونها مصدرة مؤولة مع ما بعلمها بمصدر، والتقدير : «وخرج عن هذا  
الأصل قول رجل لآخر...».

الثاني : كونها شرطية. ولم يظهر لي ما يمنع ذلك لغة؛ ولا سيما أن أهل اللغة نصوا  
على أن (ما) تأتي شرطية حازمة لفعلين شأنها شأن بقية أدوات الشرط  
الجازمة لفعلين - وهذان الفعلان يمكن أن يكسونا ماضيين، فيكون حزمهما محلاً؛ لأن  
لفظ الماضي «لا يجوز»، وإنما يكون في محل جزم، ومعناه ينقلب إلى الاستقبال؛ لأن أدوات  
الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً.

النص المذكور منقول من ضياء السالك، ٤/٤١؛ وانظر  
ما يتعلق بشرطية (ما) في: الحجي الداني في حروف المعاني،  
ص ٣٣٦؛ أوضح المسالك وشرحه: عدة السالك، ٤/٢٠٥؛ مغني اللبيب، ١/٤٩٢-٤٩٣؛  
المعجم المفصل في النحو العربي، ٢/٩١٠.

(٢) في (د) : «منى».

(٣) الفاعل لـ (أنكر) والمفعول به محذوفان، وقد صرح بهما صاحب (الدرر) فقال:  
«أي الآخر الشراء».

(٤) في (أ) و(ج) و(د) : «جوازها». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ لأن الضمير يعود إلى  
الوطء، والوطء مذكر، فناسب أن يكون الضمير العائد إليه مذكراً أيضاً. علماً بأنه جاء في  
الدرر : «... أي: جاز لمن قال : (اشتريت) وطؤها، وكان الظاهر أن لا يجوز لإقراره بملك  
الغير إن ترك أي البائع الخصومة؛ لأن المشتري لما جحد كان فسخاً...».

(٥) نهاية ١١/ب من (د).

(٦) في (ج) : «باقران»؛ وفقاً للدرر، وفي (ب) : «باقران أن» (بزيادة أن).

كذا في (درر الحكام)<sup>(١)</sup>.



(١) في (د) : «الأحكام».

(٢) ٤١٦/٢ - مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه-.

و(درر الحكام) : من كتب الشروح المهمة في فروع الحنفية؛ إذ هو شرح لقرار الأحكام، كلاهما للقاضي محمد بن فراموز- أو فرامرز بن علي، الشهير بملا أو منلا أو المولى - خسرو (ت ٨٨٥هـ)، وقد فرغ من تأليفه سنة ٨٨٣هـ.

ورثته مؤلفه «على أبواب الفقه، وفي خمسة وخمسون كتاباً، فيها مائة وعشرون باباً، وخمسة وثلاثون فصلاً، وتذنيبات، وثلاث مسائل شتى، وتكملة وتنمية وتبني، وفيه تسعون قولاً بلفظ : أقول، ... والكتاب معتمد عند الحنفية، وفيه من الفوائد مالا توجد في غيره، ويمتاز بالدقة والإحكام، ويقتصر على الأقوال الراجحة» - كذا في مرجع العلوم الإسلامية-.

وتما يدل على أهميته : كثرة المصنفات حوله - على الرغم من تأخره-، وقد ذكر منها صاحب (كشف الظنون) واحداً وعشرين كتاباً.

وللكتاب عدة طبعات قديمة منها :

١- مطبعة مصطفى وهبى، عام ١٢٩٤هـ، وبهامشه : غنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكام لحسن الشرنبلالي (ت ١٠٦٩ هـ)

٢- وكذلك طبع وبهامشه الكتاب المذكور في المطبعة العامرة الشرفية بالقاهرة، عام ١٣٠٤هـ.

٣- وأيضاً في المطبعة الكاملية باستانبول، عام ١٣٣٠ هـ.

مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٩١، ٤٩٢؛ وانظر : كشف الظنون، ١/٧٤٧، ٢/١١٩٩-١٢٠٠؛ الفوائد البهية، ص ١٨٤؛ الفتح المبين، ٣/٥١-٥٢؛ الفكر السامي، ٣/٢١٥، رقم ٥٢٧؛ معجم المطبوعات العربية والمعرية، ٢/١٧٩٠.

## [ القاعدة التاسعة والثلاثون ]

الإقرار لا يحتمل التعليق<sup>(١)</sup> :

لأن التعليق بما فيه خطر<sup>٢</sup> يمين<sup>(٣)</sup> ؛ ولهذا لو قال : فلان على ألف درهم إن شاء فلان<sup>٤</sup>. فقال فلان : قد شئت<sup>٥</sup> : فهذا باطل ؛ لأنه إخبار تردّد بين الصدق والكذب، فإن كان صدقاً، لا يصير كذباً<sup>٦</sup> بفوات الشرط، وإن كان كذباً لا يصير صدقاً بوجود الشرط<sup>(٨)</sup>.



(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في : موسوعة القواعد الفقهية، ٢/٢٤٣؛ مع زيادة لفظ: «بالشرط».

كما وردت قبل ذلك في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

المبسوط، ١٧/١٩٨، ١٨/٧٩؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٨/٣٥٧؛ تبين الحقائق، ٥/١٥؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٠٠.

(٢) في (ج) : «خطر».

(٣) خطر : معناها هنا : بمنزلة وقدّر ومكانة. أي: أن التعليق بمنزلة اليمين.

وقد جاء التصريح بهذا المعنى في (المقاييس في اللغة) - مادة «خطر»، ص ٣٢٣ - حيث قال: «الحاء والطاء والراء أصلان: أحدهما : القدر والمكانة. والثاني اضطراب وحركة. فالأول قولهم لنظير الشيء: خَطِيرُهُ، ولفلان: خَطَرٌ، أي منزلة ومكانة تناظره وتصلح لمثله». وانظر معجم لغة الفقهاء، ص ١٧٥.

(٤) نهاية ١٣/أ من (ج-).

(٥) نهاية ١٧/أ من (أ).

(٦) في (د) : «بتردد».

(٧) في (د) : «كذاباً».

(٨) انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٨/٣٥٧-٣٥٨؛ تبين الحقائق، ٥/١٥-١٦؛ البحر

الرائق، ٧/٢٥٢؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٠٠-٢٠١، ٣٦٤-٣٦٥، وقد جاء في العناية ونتائج الأفكار تعليل آخر، ونصّه : «لأن الإقرار إخبار عما سبق، والتعليق إنما يكون بالنسبة إلى المستقبل، وبينهما منافاة».

## [ القاعدة الأربعون ]

الإقرار بعد الدعوى صحيح دون العكس<sup>(١)</sup> :

- ولذا : إذا قال : الأرض لي، والبناء لفلان : يصح إقراره ؛ لأنه ادّعى أولاً الأرض بقوله : الأرض لي. ودخل البناء في دعواه تبعاً، فإذا أقر بالبناء لفلان : كان إقراره بعد الدعوى، فيصح على مقتضى الأصل.
- وأما إذا قال : الأرض لفلان : فدخل البناء في إقراره تبعاً ، فإذا ادّعى البناء بعد ذلك بقوله : والبناء لي : يكون<sup>(٢)</sup> دعواه بعد الإقرار رجوعاً عنه، والرجوع عن الإقرار باطل<sup>(٣)(٤)</sup>. هذا مرادهم بقوله : دون العكس.



(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في : العناية ونتائج الأفكار، ٣٥٩/٨، ٣٦٠-٣٦١؛ كما وردت

بمعناها في البحر الرائق، ٢٥٣/٧؛ رد المحتار، ٣٧٦/٨.

(٢) الأفصح تأنيث الفعل (تكون).

(٣) قوله «الرجوع عن الإقرار باطل»: قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص ٧٢٥

(ل ٥٤/ب)، قاعدة ١٣١.

(٤) انظر هذين المثالين في مصادر القاعدة. والمؤلف سيذكرهما لاحقاً، وذلك في أثناء شرحه للقاعدة

(٨٧) وهي: «التناقض يفسد الدعوى»، ص ٥٥٢ (ل ٣٨/أ).

## [ القاعدة الحادية والأربعون ]

إقرار الإنسان ليس بعبء على غيره<sup>(١)</sup> :

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

رسالة الكرخي في الأصول، ص ١٦٤ (مع تأسيس النظر) - ولفظه : «الأصل أن المرء يعامل في حق نفسه كما أقرّ به، ولا يصدّق على إبطال حق الغير، ولا يُلْزَم الغير حقاً»؛ المنشور في القواعد، ١٨٧/١ - ولفظه : « إقرار الإنسان على نفسه مقبول وعلى غيره غير مقبول إلا في خصلة واحدة...» - الأشباه والنظائر للسيوطي، ٧٩٧/٢ ولفظه : «إقرار الإنسان على نفسه مقبول، وعلى غيره غير مقبول»؛ ولابن نجيم، ص ٢٨٥ - ولفظه : «الإقرار حجة قاصرة على المقر، ولا يتعدى إلى غيره»؛ وقواعد الفقه له أيضاً، ص ١٠٣، قاعدة ٤٣، وص ٣٢٦، قاعدة ٤٤٠ - ولفظه في هاتين القاعدتين قريب من لفظه في الأشباه؛ بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥ - ولفظه : «الإقرار على الغير ليس بجائز»؛ شرح العلاوي لقواعد الخادمي، ل ١٢/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٣؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٦١، قاعدة ٤٣ - ولفظه : «إقرار المقر إنما يثبت في حقه خاصة»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥ - ولفظه الأخير : «إقرار الإنسان على نفسه صحيح، وعلى غيره لا»، وأحاله إلى التحرير، ٨٤٨/٢ ومواضع أخرى منه؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٢٦/٢ - ٢٢٧، ٢٣١ - ٢٣٢ - وقد ذكر طائفة كثيرة من القواعد التي بمعنى القاعدة منها أكثر الألفاظ السابقة؛ الوجيز، ص ٣٦، ٣٠١ - وقد ذكر فيه لفظ الكرخي ولفظاً آخر؛ قواعد الفقه للروكي، ص ٢٧٠ - ولفظه : «من أقرّ على نفسه وعلى غيره: قبل إقراره على نفسه، ولم يقبل على غيره».

ومن كتب الفقه :

شرح السّير الكبير، ١٣١٠/٤، فقرة ٢٤٨٩، ١٦٥٤، فقرة ٣٣١٤، ١٧٣١/٥، فقرة ٣٤٤٨ المبسوط، ٢٢٥/٤؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ١٨٧/٧؛ الاختيار لتعليل المختار، ١٣٧/٢؛ الكافي شرع الوافي، ق ٢، ص ١٩٤٧؛ تبين الحقائق، ٩٩/٤، ١٧/٥؛ العناية ونتائج الأفكار، ٣٦٠/٨، ٣٦١ - ولفظهما مطابق للفظ المؤلف؛ الدرر شرح الغرر، ١٩١/٢؛ البحر الرائق، ١٥١/٦؛ ردّ المختار، ٣٧٦/٨.

وهذه القاعدة تمثل المفهوم المخالف لقاعدة أخرى أكثر منها شهرة وشمولاً وهي قولهم : «الإقرار حجة قاصرة»، وقد تكرر ذكر المؤلف لها عرضاً في موضعين أولهما، ص ٥٧٧ (ل ٤١/أ)، فناسب توثيقها في ذلك الموضع؛ لأنه أوّل موضع صرّح المؤلف بما فيه.

ولذا : إذا أقرّ بالأرض لزيد، ثم أقرّ بناءها<sup>١</sup> لعمرو : فكلاهما لزيد؛ لأن الإقرار بالأرض لزيد يستتبع البناء، فالإقرار بالبناء بعد ذلك لعمرو إقرار على الغير؛ فلا يصح<sup>٢</sup> (٣).

وفروع هذا الأصل كثيرة.



(١) هكذا في (أ)، وفي باقي النسخ : «بينائها». وهذا الأول؛ لأن الباء وإن كانت حرف جرّ زائد إلا أن المؤلف أثبتّها في الجملة التي قبلها وهي قوله: «أقرّ بالأرض...» فناسب ذكرها في الجملة المعطوفة عليها، ولاسيما أن حرف الجرّ الزائد «يقوّي المعنى القائم في الجملة ويؤكد» - قاله صاحب ضياء السالك، ٢/٢٦٨-.

(٢) في (ب) : «تصح».

(٣) انظر : تبين الحقائق، ٥/١٧؛ العناية ونتائج الأفكار، ٨/٣٦٠، ٣٦١، ردّ المختار، ٨/٣٧٦.



## [ القاعدة الثانية والأربعون ]

الإقرار لا يكون سبباً للاستحقاق<sup>(١)</sup> :

عُرض إلي مسألة على طريق الاستيفاء، وهي : أنه قال : ادّعى الدائن المال من المديون. فقال المديون على طريق الدفع:- إنك استوفيتَ المال مِنِّي. فأنكر الدائن الاستيفاء، وأقام المديون البينة<sup>٢</sup> على إقراره بالاستيفاء، هل [تقبل]<sup>٣</sup> بينته<sup>٤</sup> أم لا<sup>(٥)</sup> ؟.

(١) وردت هذه القاعدة في (جامع الفصولين)، ٦١/٢ بلفظ : «الإقرار لا يصلح سبباً للاستحقاق». كما

نقل المؤلف في أثناء شرحه للقاعدة لفظين قريبين من القاعدة :

الأول : قول صاحب (المحيط البرهاني) : «...لا تسمع يته؛ لأن هذا دعوى الإقرار في طريق الاستحقاق».

الثاني : قول صاحب (الدّر شرح الغرر) - ٣٥٧/٢ - : «الإقرار ليس ناقلاً للملك».

كما ورد معناه ضمناً في بعض كتب الفقه الحنفي، وذلك في أثناء بيانهم لحقيقة الإقرار، كتيبين الحقائق، ٢/٥؛ الدّر شرح الغرر، ٣٥٧/٢؛ الدّر المختار وحاشيته : رد المختار، ٣٥١/٨، ٣٥٢؛ وغيرها .

وحاصل ما ذكره : أن الإقرار «إخبار عن ثبوت حقٍّ للغير على نفسه». قاله في نتائج الأفكار ٣١٧/٨ - ثم قال عقبه : «كذا في الكافي وعامة المتون والشروح».

وإذا كان الإقرار إخباراً عن حقٍّ سابق، وليس إنشاءً وإثباتاً لحقٍّ جديد، فإن حكمه : ظهور المقرّ به للمقرّ له، لا ثبوته ابتداءً؛ لأنه ليس بناقلٍ للملك المقرّ إلى المقرّ له؛ بل مظهر ومعلن عن ذلك الملك المتقدم فحسب، وهذا بمعنى قول المؤلف : «الإقرار لا يكون سبباً للاستحقاق».

ومع كون الإقرار إخباراً وليس إنشاءً عند عامة أصحاب المتون والشروح من الحنفية، إلا أن هناك من خالف منهم وقال : إنه إنشاء، وينبني على كونه إنشاء : إمكانية انتقال الملك به. وذهب أصحاب (البحر الرائق) و(تنوير الأبصار) و(الدّر المختار) إلى الجمع بينهما فقالوا : هو «إخبار بحقٍّ عليه من وجه، إنشاء من وجه».

البحر الرائق، ٢٤٩/٧؛ التنوير والدّر، ٣٥٠/٨.

(٢) نهاية ١٧/ب من (أ).

(٣) في (أ) و(جـ) و(د) : «يقبل». والأفصح ما تمّ إثباته من (ب).

(٤) في (د) : «بينة».

(٥) (أم) هنا أتى بها بعد (هل). وهذا لم يرتضه كثيرٌ من أهل اللغة، حيث نصّوا على أن «(هل) لطلب التصديق الموجب لا غير، نحو: هل قام زيد؟»، «أي لإدراك النسبة الإيجابية» بين الموضوع والحمول،-

«دون التصوّر، ودون التصديق السلي، فيمتنع نحو : ... هل زيد قائم أم عمرو؟ [لأنه للتصور] ... و : هل لم يقم زيد؟»؛ لأنه للتصديق السلي.

بخلاف (الهمزة) فإنه يمكن أن يسأل بها عن ذلك كله.

وبناء على هذا : فإنه لا يناسب مجيء (أم) المتصلة بعد (هل)؛ لأن (أم) مع الاستفهام يُطلب بها تعيين أحد الأمرين، والذي يمكن أن يسأل به لتعيين أحد الأمرين وتصوّره هو (الهمزة).

وكون (أم) لا تأتي بعد (هل) مما أطلقه كثير من أهل اللغة، كالمرادي وابن هشام وابن يعيش وغيرهم. إلّا أن المألقي له تفصيل، مفاده أن (أم) يمكن أن تتقدّمها (هل) إذا وقع الاستفهام عن كل جملة، حيث يقول في شأن (أم) : «ويقع قبلها حرف الاستفهام ظاهراً أو مقدّراً... ولا يشترط أن تتقدّمها (الهمزة) لا غير؛ بل تتقدّم (هل) إذا وقع الاستفهام عن كل جملة، وإن كان المعنى المعادلة، كما قال :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبّلها إذ نأثك اليوم مصروم

لأن المعنى : أيّ هذين كان؟».

هذا حاصل ما وجدته في كتب اللغة (فإن النصوص المذكورة منقولة - مرتبة - مما يأتي: الجني الداني، ص ٣٤١، وانظر منه ص ٣٠؛ المعجم المفصل في النحو العربي، ١١٥٠/٢؛ مغني اللبيب، ٥٦٢/١، وانظر منه ٢٦، ٧٧؛ رصف المباني، ص ١٧٩؛ وانظر: شرح المفصل لابن يعيش، ١٥١/٨).

وبالتأمل في النص المذكور : يظهر -والله أعلم- أن (أم) وما بعدها أقحمت في هذه العبارة بدون حاجة ؛ إذ المعنى يستقيم بدونها ، ويبقى معنى (هل) على حاله، وهو الاستفهام عن وقوع النسبة بين الموضوع (وهو : يئنه)، والمحمول (وهو : تقبل).

وعندما وردت (أم) بعد (هل) أثار ذلك إشكالاً ، وهو أن الظاهر أن نوع (أم) هنا هو (أم المتصلة) التي يطلب بها وبلاستفهام التسعين، و(هل) لا يسأل بها عن تعيين أحد الأمرين وتصوره، فحصل الإشكال.

ويمكن دفع هذا الإشكال بأن (أم) هنا بمعنى (أو) -باعتبار أن (أو) هي أصل (أم)- على مذهب ابن كيسان (كما في الجني الداني ، ص ٢٠٥-) . و(أو) يمكن ورودها بعد (هل)؛ لأنه «ورد قليلاً- في المسموع وقوع (أو) بعد (هل) ..» -قاله صاحب النحو الوافي، ٦٠٩/٣-.

ومن أمثلة ذلك :

قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضَرُّونَ ﴾ . [ الآية رقم (٧٢) و(٧٣) من سورة (الشعراء)].

وقول الشاعر :

ليت شعري هل ثم هل آتيتهم أو يحولن دون ذاك حمامي ؟ -

قلت في جوابه : نعم تقبل.

فلما عَرَضَ<sup>(١)</sup> الفتوى إلى القاضي<sup>٢</sup>، قال : هذا مخالفٌ لما في (المحيط البرهاني)<sup>(٣)</sup>. حيث قال في (دعوى الدين) : «إذا قال المدعى عليه : المدعى أقر باستيفاء المال

-- وقد ذكر هذا البيت صاحباً شرح الفصل، ١٥١/٨؛ و(مغني اللبيب)، ٥٦٣/١، مستشهدين به على وقوع (هل) بعد العاطف-. وهو للكيميت بن زيد الأسدي (ت ١٢٦هـ). وانظر: هاشميات الكيميت، ص ٢٤.

هذا والله أعلم.

(١) أي : فلما عَرَضَ المستفتي الفتوى على القاضي.

(٢) نهاية ١٢/١ من (ب).

(٣) المحيط البرهاني: لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، البرهان البخاري الحنفي (ت ٦١٦هـ). وهو كتاب كبير في الفقه الحنفي، جمعه مؤلفه من كتب ظاهر الرواية السنة ومسائل النواذر والفتاوى والواقعات، وأضاف إليها فوائد من أبيه وغيره. هذا ما أفصح به من المراجع في مقدمة الكتاب -.

وكان (المحيط) مفقوداً مما جعل البعض يصنّفه ضمن الكتب الغريبة غير المعتد بها، وكان من بينهم اللكنوي، إلا أنه بعد اطلاعه عليه رجع عن هذا الحكم وقال : «... ثم لما منحني الله مطالعته رأيته كتاباً نفيساً مشتملاً على مسائل معتمدة، متجنباً عن المسائل الغريبة الغير المعتمدة، إلا في مواضع قليلة، ومثله واقع في كتب كثيرة».

وعلى الرغم من أن المؤلف قد صرح باسمه واسم الكتاب في المقدمة، كما اتفقت النسخ الخطية وكتب التراجم على نسبته للمؤلف المذكور - على الرغم من ذلك إلا أن هناك من التبس عليه اسم المؤلف، فظنه محمد بن محمد بن محمد، الرضي البرهان السرخسي (ت ٥٧١هـ)، وتمن التبس عليه ذلك صاحب (الجواهر المضية)، ولعل السبب هو أن السرخسي هذا يلقب أيضاً بالبرهان، وله أكثر من كتاب يعرف بالمحيط، فظن أن الكتاب المعروف به أحدها.

كما نسبته البعض إلى جد المؤلف وهو عبد العزيز بن عمر بن مازة، منهم أمير كاتب الإثقاني (ت ٧٥٨هـ) في كتابه (غاية البيان شرح الهداية)؛ ولعل هذا الاشتباه ناتج من الاشتراك بين الجد والحفيد في اللقب وهو البرهان.

وقد أفصح عن هذين الاشتباهين وردّهما صاحب (كشف الظنون)، كما أفصح عن الأول منهما صاحباً (مفتاح السعادة) و(الفوائد البهية) وغيرهما.

منه<sup>(١)</sup>. وأقام البيئة عليه<sup>(٢)</sup> : أنه<sup>٣</sup> لا تسمع بيّنته ؛ لأن هذا دعوى الإقرار في طريق الاستحقاق؛ لأن «الدّيون تقضى بأمثالها»<sup>(٥)</sup>، فيصير المقبوض مضموناً على القابض، ديناً للدافع، على ما عُرف في موضعه. ففي الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه، فكانت هذه دعوى الإقرار في طرف الاستحقاق من حيث المعنى<sup>(٧)</sup> انتهى به.

— ومن أولّوا هذه المسألة مزيد عناية محققو الكتاب عند تحقيقهم نسبة الكتاب إلى المؤلف؛ إذ أن الكتاب وإن كان لا يزال مخطوطاً إلا أن العمل جارٍ في تحقيقه على شكل رسائل علمية لنيل درجة الدكتوراه، وذلك على أيدي قرابة خمسة عشر باحثاً في المعهد العالي للقضاء بالرياض. كما أن إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي لها جهد آخر في طباعة هذا الكتاب، وقد أعلنت عنه بتصدير غلاف الكتاب في نهاية طبعتها لكشف الحقائق، وصدرت الصورة بلفظ: «سيصدر قريباً». انظر : مقدمة المحيط البرهاني، ق ١، ج ١، ص ٧؛ الجواهر المضية وهامش المحقق، ١/١٣٠- ١٣١، ٣/٣٥٧، ٤/٣٦٤؛ تاج التراجم، ص ٢٠٠، رقم ٢١٩؛ مفتاح السعادة، ٢/٢٤٦؛ كشف الظنون، ٢/١٦١٩-١٦٢٠؛ الفوائد البهية، ص ١٨٨-١٩١، ٢٠٥-٢٠٧ = ٢٤٦؛ النافع الكبير (المقدمة)، ص ٢٨، ٥٠؛ هدية العارفين، ٢/٤٠٤؛ مقدمة تحقيق الشيخ أحمد الريش للقسم الثالث من المحيط البرهاني، ١/٣٩-٤١.

(١) هكذا في جميع النسخ.

ولو قال: مني؛ لكان أولى؛ لأن الضمير في (منه) يعود إلى المدعى عليه وهو المديون، والقول - المحكي هنا- محكي على لسان المدعى عليه نفسه، فناسب أن يكون بـ (ياء) المتكلم لا (هاء) الغائب.

(٢) الضمير يعود إلى قول المدعى عليه المذكور.

(٣) في (ب) : «أن».

(٤) في (ب) و(د) : «طرف». ولعل هذا الأولى، لأن هذه الكلمة تكررت بعد سطرين تقريباً، وقد اتفقت جميع النسخ على أنها : «طرف».

(٥) هذا لتعليق بقاعدة أفردا المؤلف بالحديث، ص ٧٠٦ (ل ٥٣/أ)، قاعدة ١٢٨. وسيأتي توضيح المؤلف لمعناها في الصفحة الآتية.

(٦) نهاية ١٣/ب من (ج-).

(٧) انظر : جامع الفصولين، ٢/٦٢؛ ردّ المختار، ٨/٣٥٢. وقد أحال الأخير إلى (المحيط)، و(وجامع الفصولين) وغيرهما. وقد بحثت عن العبارة في (المحيط البرهاني) فلم أقف عليها.

فقلت له : إن<sup>١</sup> المسألة التي أَسْتُفْتِي عَنِّي ليس من هذا الجنس<sup>(٢)</sup>، فالاعتراض فيها من قلة التدبير<sup>٣</sup> فيما أراد صاحب (المحيط)<sup>(٤)</sup>.

فإن أردت التفصيل في هذا المقام فاستمع ما ألقى إليك من الكلام :  
إن الاطلاع على حقيقة ما قال صاحب (المحيط) موقوف على [مقدمتين]<sup>٥</sup> :  
الأولى : أن الدائن إذا قبض من المدينون مثل ما عليه من الدين يكون ديناً عليه،  
[فتتحقق]<sup>٦</sup> الماثلة، [ويصح]<sup>٧</sup> التقاؤ.<sup>٨</sup>

(١) نهاية ١٢/أ من (د).

(٢) هذه العبارة قد يكون فيها شيء من الركاكة، ولعلها تسلم من ذلك لو كانت : (إن المسألة التي استفتيت عنها ليست من هذا الجنس).

(٣) في (ب) : «التدبير».

(٤) صاحب المحيط : هو الآنف ذكره ص ٣٨٥ هامش ٣- وهو محمود بن أحمد بن مازة، البرهان البخاري المرغيناني، (٥٥١-٦١٦هـ).

من أكابر فقهاء الحنفية، عدّه ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل، من مصنفاته : المحيط البرهاني، ومختصره : الذخيرة، والتحرير- في الفروع-، وشرح الجامع الصغير، وشرح الزيادات، وشرح أدب القضاء للخصاف، والفتاوي والواقعات.

انظر : مفتاح السعادة، ٢/٢٤٦؛ الفوائد البهية، ص ٢٠٥-٢٠٧؛ النافع الكبير (المقدمة)، ص ٥٠؛ هدية العارفين، ٢/٤٠٤؛ الأعلام، ٧/١٦١.

(٥) في (أ) و(ج) و(د) : «المقدمتين». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(٦) في (أ) و(ج) و(د) : «فتتحقق»، وفي (ب) : «فتتحقق». والمناسب أن يكون الفعل هنا مضارعاً؛ لأنه قد عطف عليه فعل آخر (وهو : ويصح) وقد اتفقت جميع النسخ على كون الثاني مضارعاً. كما أن الأنصح أن يكون الأول مؤنثاً بإلحاق تاء المضارعة في أوّله؛ لأن الفاعل مؤنث مجازي.

وقد تحقّق هذان الأمران فيما جاء في نسخة (ب)؛ لهذا تمّ إثباته في الصلب.

(٧) في (أ) و(ج) : «وتصح». والأنصح ما تمّ إثباته من (ب) و(د). وقد أعاد المؤلف العبارة بعد سطرين، واتفقت جميع النسخ على إثبات ياء المضارعة (يصح).

هذا مراد القوم من قولهم : إن «الديون تقضى بأمثالها»<sup>(١)</sup>، وإليه أشار صاحب (المحيط) بقوله : «فيصير المقبوض مضموناً على القابض ديناً للدافع» : يعني ما قبض الدائن من المدين يكون ديناً عليه للمدين<sup>٢</sup> [فتتحقق]<sup>٣</sup> الماثلة، ويصحّ التّقصُّ. الثانية : أن رجلاً إذا «ادّعى الإقرار ابتداءً بأن يقول<sup>٤</sup> : إنك أقررت لي بكذا فادفعه إليّ. أو جعلَ الإقرار سبباً، بأن يقول : إن لي عليك كذا<sup>٥</sup>؛ لأنك أقررت لي به: لم تسمع عند<sup>٦</sup> عامة المشايخ<sup>(٨)</sup>؛ لأن نفس الإقرار ليس ناقلاً للملك»<sup>(٩)</sup>، «وأجمعوا على أنه لو قال المدّعي : لي عليه كذا. وهكذا أقربه هذا المدّعي عليه : [تصحّ]<sup>١٠</sup> الدّعوى وتسمع البينة على إقراره»<sup>(١١)</sup> ذكره صاحب (الدّرر) في أوائل كتاب (الإقرار)<sup>(١٢)</sup>.

(١) أكرّر التذكير بأنه سوف يأتي الحديث عن هذه المقولة في قاعدة مستقلة، ص ٧٠٦ (ل ٥٣/أ)، قاعدة ١٢٨.

(٢) نهاية ١٨/أ من (أ).

(٣) في (أ) و(جـ) : «فتحقق». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب) و(د) كما سبق بيان ذلك آنفاً.

(٤) في (د) : «راجلاً».

(٥) في (جـ) : «تقول».

(٦) «كذا» : ليست في (ب) و(د).

(٧) في (د) : «تسمع عنه عليه عامة...».

(٨) «المشايخ في اصطلاح الحنفية : من لم يدرك الإمام أبا حنيفة - رحمه الله - من علماء مذهبه» - قاله أحمد النقيب.

والمراد بعامتهم : أكثرهم.

المذهب الحنفي لأحمد النقيب، ١/٢٧٢؛ وانظر منه : ١/٢٦٧؛ فتح القدير، ١/٤٧٧؛ الفوائد البهية، ص ٢٤٢ مقدمة في الفقه للدكتور سليمان أبا الخيل، ص ١١٧.

(٩) الدّرر شرح الغرر، ٢/٣٥٧ - مع اختلاف يسير -؛ وانظر: الدر المختار وحاشيته: رد المختار، ٨/٣٥٢.

(١٠) في (أ) و(جـ) : «تصح». والأصح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر).

(١١) الدّرر شرح الغرر، ٢/٣٥٨ - مع اختلاف يسير -؛ وانظر : الدر المختار، ٨/٣٥١.

(١٢) أي: ما جاء في المقدمة الثانية ذكره صاحب (الدّرر) في موضعين من كتابه. كما ذكر كلاماً بينهما لم يذكره المؤلف، إلا أنه يُحتاج إليه ليتمّ المعنى، ونصه: «... لأن نفس الإقرار ليس ناقلاً للملك؛ لما عرفت. -

إذا عرفت هذا<sup>١</sup> : إذا قال المدعى عليه : المدعى أقر باستيفاء هذا المال. فكأنه قال : إن المدعي أقر لي بهذا المال فثبت عليه بسبب إقراره، فصح تقاض<sup>٢</sup> الدين بالدين<sup>٣</sup>، فاستقام معنى «الديون تقضي بأمثالها» كما حققناه<sup>٤</sup> آنفاً<sup>٥</sup>.

فهذا صريح في كونه دعوى الإقرار في طرف الاستحقاق من حيث المعنى، فلا يصح<sup>٦</sup> دعواه ، ولا تسمع بينته.

وأما<sup>٧</sup> إذا ادعى الدائن المال<sup>٨</sup> من المديون، فقال المديون على -طريق الدفع- : إنك استوفيت المال مني. فأنكر الدائن الاستيفاء، وأقام المديون البينة على إقراره بالاستيفاء :

- بخلاف دعواه (أي الإقرار) في الدفع : فإنهم اختلفوا أنه هل يصح دعوى الإقرار في طرف الدفع، حتى لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أقر أنه لا حق له على المدعى عليه، أو أقام بينة أن المدعى أقر أن هذا [هكذا] العين ملك هذا المدعى عليه، هل يقبل؟ قال بعضهم: لا يقبل، وعامتهم هنا على أنه يقبل. وأجمعوا على أنه لو قال: هذا العين ملكي، وأقر به صاحب اليد، أو قال: لي عليه كذا. وهكذا أقر به...». وهذا الكلام - بالإضافة إلى ما نقله المؤلف - فيه تفريق بين دعوى الإقرار ابتداء وبين دعواه على سبيل الدفع:

فدعوى الإقرار ابتداء لا تسمع؛ لأن نفس «الإقرار لا يكون سبباً للاستحقاق» - كما نصت على ذلك القاعدة-.

وعلى هذا يُسزَلُ كلامُ صاحب المحيط.

أما دعواه في الدفع فهي مقبولة؛ لأن الإقرار في هذه الدعوى لم يجعل سبباً للاستحقاق أي ناقلاً للملك؛ بل مجرد إخبار؛ ولهذا لو أقر المدعى عليه بدعوى المدعى : فإنها تقبل باتفاق، فكذلك العكس. -والله أعلم-.

(١) في (هـ) و(و) : زيادة «فاعلم». ولو قيل : (فاعلم أنه) لكانت زيادة مناسبة.

(٢) في (ب) : «تعارض».

(٣) «بالدين» : ساقطة من (ب).

(٤) نهاية ١٢/ب من (ب).

(٥) أي في المقدمة الأولى، ص ٣٨٧ (ل ١٨/أ).

(٦) هكذا في جميع النسخ. والأفصح : (تصح).

(٧) في (د) : «وما».

(٨) نهاية ١٤/أ من (ج).

فلا شبهة في جواز استماعها؛ لأنه ادعى ابتداءً استيفاء الدائن الدين، ثم أقام البيّنة على إقراره، وهذا ليس دعوى الإقرار<sup>١</sup> ابتداءً، وأنه لم يجعل الإقرار سبباً للاستحقاق، فيصح<sup>(٢)</sup> دعواه و [تسمع]<sup>٣</sup> بيّنته.

هكذا وجب التفصيل في هذا المقام كيلا يتوهم خلاف المقصود والمرام<sup>٤</sup>، فيؤدّي إلى تضييع حقوق<sup>٥</sup> الأنام<sup>٦</sup>، والحمد لله ذي الإنعام، والصلاة [على]<sup>٧</sup> سيد الأنام.



(١) نهاية ١٨/ب من (أ).

(٢) هكذا في جميع النسخ. والأفصح : «تصح».

(٣) في (أ) : «ويسمع». والأفصح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٤) في (ب) و(جـ) و(د) : «والمعاد».

(٥) نهاية ١٢/ب من (د).

(٦) في (د) : «الإمام».

(٧) «على» ساقطة من (أ).



## [ القاعدة الثالثة والأربعون ]

الإقرار بشيء لا يبطل بالإنكار اللاحق<sup>(١)</sup> :

ولذا : «رجل قال لآخر : يعني<sup>١</sup> هذا العبد لفلان (يعني لأجله) فباعه<sup>٢</sup> منه، فلمّا طلبه منه فلان أبى أن يكون أمره بذلك : فلفلان ولاية أخذه؛ لأن قوله السابق: (لفلان) إقرار منه بالوكالة عنه، ولا يبطل بالإنكار اللاحق»<sup>(٤)</sup>.

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه أو قريب من معناه في بعض كتب الفقه وقواعده.

فمن كتب القواعد :

قواعد الأحكام لابن عبد السلام، ١٠٠/٢ - ولفظه : «من ذكر لفظاً ظاهراً مع الأدلة على شيء ثم تأوله: لم يقبل تأويله في الظاهر إلا في صورة يكون إقراره فيها مبنياً على ظنه»؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٣٣٨/١؛ ولابن الملقن، ٢٩١/٢ - ٢٩٢ - ومن ألفاظهما : «إذا أقر بالشيء صريحاً ثم أنكره : لم يقبل - وإن أقام عليه بينة - وإن أقر به مطلقاً، ثم ادعى قيلاً يبطل الإطلاق : لم يقبل إلا بينة»؛ السمشور، ١٨٧/١؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٧٩٨/٢ - ولفظهما : «كل من أقر بشيء ثم رجع : لم يقبل إلا في حدود الله تعالى»؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص ١٥٨، ١٦٠، ١٧٢ - ولفظه الأول: «متى أقر بسبب الضمان، وادعى ما يسقطه : لا يصدّق إلا بحجة». وأحال هذا اللفظ إلى نكت الجامع الكبير للكرمانى، ل ١٢٥/ب-؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٦٢/١ - ٢٦٣ - ومن ألفاظه لفظ ابن السبكي والسيوطي -.

ومن كتب الفقه :

تبين الحقائق، ٢٦٦/٤؛ العناية ونتائج الأفكار، ٥٥/٨ - علماً بأن لفظهما كلفظ المؤلف؛ إلا أنّهما قالاً : «الإقرار بالشيء...»؛ الدرر شرح الغرر، ٢٨٨/٢؛ البحر الرائق، ١٦٢/٧. وهذه القاعدة قريبة من قاعدة أخرى أفردتها المؤلف بالحديث، وهي: «الرجوع من الإقرار باطل»، وذلك ص ٧٠٧ (ل ٥٤/ب)، قاعدة ١٣١.

كما أنّها يمكن أن تدخل تحت قاعدة أخرى أفردت بالحديث أيضاً، وهي: «من سعى في نقض ما تمّ من جهته فسيح مردود عليه»، وذلك ص ١٠٧٧ (ل ١٠٠/ب)، قاعدة ٢٣٥.

(٢) في (د) : «بأن».

(٣) في (د) : زيادة : «آخر».

(٤) العناية، ٥٤/٨ - ٥٥ - مع اختلاف يسير أبرزه أنه قال في آخر المثال : «...بالوكالة عنه، والإقرار بالشيء لا يبطل بالإنكار اللاحق» -.

وانظر : الهداية ونتائج الأفكار، ٥٤/٨ - ٥٥؛ والمصادر الفقهية السابقة المذكورة عند توثيق القاعدة.

## [ القاعدة الرابعة والأربعون ]

الإقرار لا يرتد بالرد<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة حصل فيها شيء من الاضطراب؛ سواء في النسخ الخطية، أم شرح المؤلف لها، أم مصادر القاعدة :

- فقد وردت في جميع النسخ باللفظ المذكور، إلا نسخة (ب) فلفظها : «الإقرار يرتد بالرد»- بإسقاط (لا) النافية-.

- أما الشرح : فقد تضمن مثالين : الثاني منهما منسجم مع نسخة (ب)؛ ولا سيما أن المؤلف صرح بهذا حين قال : «لأن إقرار الرجل باشتراؤه له ارتد بالرد على مقتضى هذا الأصل».

أما المثال الأول : فقد يبدو للناظر لأول وهلة أنه منسجم مع لفظ النسخ الأخر؛ لأن المشتري حين الشراء : أقر بأنه يشتري لغيره، فلمّا طلب المشتري له العين المشتراة : ردّ المشتري إقراره السابق بإنكاره أمر المشتري له، إلا أن هذا الإقرار السابق لم يرتد برّد المقر؛ إذ للرجل المشتري له ولاية أخذ العين المشتراة؛ لأن المشتري أقرّ بأنها لغيره، والإقرار لا يرتد بالرد.

ولو عدت إلى المثال المذكور في القاعدة السابقة لوجدت صورته متفقة مع صورة هذا المثال؛ ولعل هذا يقود إلى القول بأن المؤلف ساق هذا المثال للتمهيد للمثال الثاني، لا أنه مثال للقاعدة، بدليل أنه خصّ المثال الثاني بالتصريح بأنه : «على مقتضى هذا الأصل».

- أما مصادر القاعدة فقد وردت فيها على ثلاث صور :

الأولى : أن الإقرار يرتد بالرد. ومن المصادر التي وردت فيها بهذه الصورة : تبين الحقائق ٤/٢٦٦؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٨/٥٥؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٨٨، ٣٥٣؛ البحر الرائق، ٧/١٦٢؛ الدر المختار وقرّة عيون الأخيار، ١٢/٢٦٣، ٢٦٥.

الثانية : أن الإقرار لا يرتد بالرد. ومن مصادر هذه الصورة :

الدرر شرح الغرر، ٢/٣٥٣؛ الدر المختار، ٨/٣٥٢- ولفظه : «... لو ردّ المقرّ له إقراره [أي إقرار المقرّ،] ثم قبل : لا يصح ...»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٢/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٣.

الثالثة : التفصيل على اختلاف بينهم في حقيقة هذا التفصيل.

ومن مصادر هذه الصورة : المصنف مختصر المستصفي، ل ٥٨/أ؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٨٣؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص ١٣٠، قاعدة ١٢٠؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨١، وأحال إلى التحرير، ٤/٨٧؛ الوجيز، ٣٠٤، ولفظ القاعدة عنده كلفظ الصورة الأولى إلا أنه فصل في الشرح بما يتفق مع المصادر المذكورة في هذه الصورة، وحاصل هذا التفصيل أن المقرّ به : -

- إن كان مما يحتمل الإبطال والإلغاء فهو يرتد برد المقر له.
- وإن كان مما لا يحتملها - كالعق والطلاق والوقف - فهذا لا يرتد بالرد.
- وهناك تفصيل آخر في موسوعة القواعد الفقهية، ٢/٢٤٠، حاصله :
- أن رد الإقرار إن كان من المقر : فإنه لا يرتد، إلا فيما يتعلق بحقوق الله.
- أما إن كان من المقر له فإنه يرتد برده.
- والذي يظهر - والله أعلم - : أنه يمكن التوفيق بين جميع ما سبق بنحو التفصيل الأخير المستفاد من الموسوعة مع اختلاف يسير، وذلك على النحو الآتي :
- إن رد الإقرار إما أن يكون صادراً من المقر نفسه، أو من المقر له.
- فإن كان من المقر، فإما أن يكون الإقرار يتعلق بحق من حقوق الله أو العباد.
- فإن كان يتعلق بحق من حقوق الله فإنه يرتد برده المقر؛ لأن حقوق الله مبنية على المسامحة، ولما قرره صاحب المنثور - ١٨٧/١ - والسيوطي في أشباهه - ٧٩٨/٢ - من أن «... من أقر بشيء ثم رجع : لم يقبل إلا في حدود الله تعالى».
- وإن كان يتعلق بحق من حقوق العباد فإنه لا يرتد برده المقر؛ لأن حقوق العباد مبنية على المشاحة؛ ولما تقرّر في القاعدة السابقة، والقاعدة الثامنة والثلاثين، والقاعدة الحادية والثلاثون بعد المئة من أن: «الإقرار ملزم شرعاً كالبينة؛ بل أولى»، كما أن «الإقرار بشيء لا يبطل بالإنكار اللاحق» وأيضاً: «الرجوع من الإقرار باطل»؛ ولأن رده للإقرار يعدّ تكذيباً له.
- هذا كله إن كان الرد صادراً من المقر.
- أما إن كان من المقر له فإن أثر هذا الرد يختلف باختلاف المقر به:
- فإن كان المقر به مما يحتمل النقص والإلغاء، فإنه يرتد برده؛ لأنه صاحب الحق، ويكون هذا إما تكذيباً منه، أو إسقاطاً للحق.
- وإن كان مما لا يحتمل النقص والإبطال كالحرية والنسب فهذا لا يرتد برده.
- ولو عدت إلى لفظ القاعدة عند المؤلف وما حصل فيه من خلاف بين النسخ فإنما إن كانت بلفظ : «الإقرار لا يرتد بالرد» فالمراد بالرد : رد المقر لإقراره بشكل عام.
- وإن كانت بلفظ «الإقرار يرتد بالرد»، فالمراد بالرد : رد المقر له بشكل عام.
- والراجع - والله أعلم - : هو اللفظ الثاني؛ لأمر منها :
- ١- لو قارنت بين معنى لفظي هذه القاعدة، والقاعدة التي قبلها (وهي «الإقرار لشيء لا يبطل بالإنكار اللاحق»): لوجدت أن اللفظ الأول (وهو «الإقرار لا يرتد بالرد») ليس فيه معنى جديد؛ بل هو مجرد تأكيد للقاعدة التي قبله، بخلاف اللفظ الثاني.

- ولذا: إذا اشترى رجل لأحد، فإذا طلب المشتري<sup>(١)</sup> [له]<sup>(٢)</sup> الأخذ منه<sup>(٣)</sup>، أنكر امرأة: فللرجل ولاية أخذه<sup>(٤)</sup>؛ لقوله السابق<sup>(٥)</sup>.
- ولو قال ذلك الأحد<sup>(٦)</sup>: لم أمره [به]<sup>(٧)</sup>. ثم بدا له أن يأخذه: لم يكن له ذلك؛ لأن إقرار الرجل باشرائه له إرتد بالرد على مقتضى هذا الأصل<sup>(٨)</sup>.

-وبما أن «التأسيس خير من التأكيد» فإن اللفظ الثاني أرجح.

٢- أن شرح المؤلف للقاعدة منسجم مع اللفظ الثاني؛ لأنه صرح بأن الذي على مقتضى هذه القاعدة والأصل هو أن: «الإقرار يرتد بالرد». ونص كلامه: «لأن إقرار الرجل باشرائه له ارتد بالرد على مقتضى هذا الأصل».

٣- أن صاحب (العناية) ذكر هذه القاعدة والقاعدة التي قبلها في موضعين متوالين، وكان لفظ الثانية عنده هو: «.. لأن الإقرار ارتد بالرد»، وحيث إن (العناية) تُعَدُّ من أبرز مصادر المؤلف بشكل عام، وهي المصدر الرئيس في هاتين القاعدتين - يترجح اللفظ الموافق لها، وهو اللفظ الثاني - والله أعلم.

٤- ثم إن رد المقر لا يسميه الفقهاء ردًا، وإنما يُسمى رجوعًا.

(١) «المشتري»: ساقطة من (ج-).

(٢) «له»: زيادة من (ب-).

(٣) فُسِّرَ ضمير (منه) في (أ) بـ «بائع»... وهذا بجانب للصواب، إذ الصواب أنه يعود إلى المشتري. ثم إنه لو قال بعد (منه): (ثم) لكان أولى إذ يكون السياق: «فإذا طلب المشتري له الأخذ منه، ثم أنكر أمره...».

(٤) أي: أنكر المشتري أمر المشتري له، فللرجل المشتري له ولاية أخذ الشيء المشتري.

(٥) هذا المثال اختصار لمثال القاعدة السابقة، فما قيل في توثيقه هناك يقال هنا.

والمراد بـ (لقوله السابق): قول المشتري الذي سبق التصريح به في مثال القاعدة السابقة - ص ٣٩١ (ل ١٩/أ) - (وهو: يعني هذا العبد لفلان). علمًا بأن الضمير في (لقوله) فُسِّرَ أيضًا في (أ) بالمشتري.

(٦) في (ج-): «الأخذ»، خلافًا لباقى النسخ.

والمراد بالأحد: ما صرح به المؤلف في بداية المثال حين قال: «إذا اشترى رجل لأحد» أي المشتري له.

(٧) في (أ) و(ج-): «له». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لبعض المصادر، ككثر الدقائق.

(٨) انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٥٥/٨؛ كثر الدقائق وشرحيه: تبين الحقائق، ٢٦٦/٤؛ والبحر

الرائق، ١٦٢/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٢٨٨/٢.

## [ القاعدة الخامسة والأربعون ]

الإقرار غير معتبر إذا تضمن إبطال حق الغير<sup>(١)</sup>:

ولذا : إذا أقر المريض بدين لم يعرف أسبابه، وعليه ديون الصحة : يقدم<sup>(٢)</sup> ديون الصحة<sup>(٣)</sup>؛ لأن حق غرماء الصحة تعلق بهذا المال استيفاءً، فلو اعتُبر إقراره لزم إبطال حق الغرماء<sup>(٤)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل : ما لو أقر المريض بالوارث، بأن يقول\* : زيدٌ ولدي مثلاً:

(١) وردت هذا اللفظ أو نحوه أو معناه في بعض كتب الفقه وقواعده:

لمن كتب القواعد :

رسالة الكرخي في الأصول، ص ١٦٤ (مع تأسيس النظر) - ولفظه: «إن المرء يعامل في حق نفسه كما أقر به، ولا يصدق على إبطال حق الغير...»؛ المنشور، ١/١٨٧؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢/٧٩٧ - وقد نقلنا عن ابن خيران أنه قال : «كل من أقر بشيء؛ يضر به غيره : لم يقبل إلا في صورة»؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١٢٠، قاعدة ٣١٥؛ الوجيز، ص ٣٠١؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢/٢٢٦ - ولفظ الكتب الثلاثة الأخيرة هو ذاته لفظ الكرخي -.

ومن كتب الفقه :

الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٨/٣٨١، ٣٨٣ - ولفظ العناية والنتائج مطابق للفظ المؤلف - تبين الحقائق، ٥/٢٤ -.

(٢) لو قال : «تُقدِّم» لكان أولى.

(٣) ورد صدرُ المثال مفصلاً في (العناية) على النحو الآتي : «إذا مرض المديون ولزمته ديونٌ حال مرضه بأسباب معلومة؛ مثل : بدل مالٍ ملكه، أو استهلكه، أو مهرٍ مثل امرأة تزوجها وعلم معانية، أو أقر في مرضه بديون غير معلومة الأسباب : فديون الصحة، والتي عُرِفَت أسبابها مقدمة على الديون المقر بها»، ثم نقل عن (الهداية) أن الشافعي يسوي بين ديون الصحة والمرض.

(٤) انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٨/٣٨٠-٣٨١؛ تبين الحقائق، ٥/٢٣-٢٤؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٣٦٧.

(٥) نهاية ١٤/ب من (ج-).

(٦) نهاية ١٩/أ من (أ).

صح إقراره، وقد [تضمن] <sup>١</sup> إبطال حق بقية <sup>٢</sup> الورثة !.  
 وأجيب : بأن استحقاق الورثة [للمال] <sup>٣</sup> بالنسب والموت جميعاً، فالاستحقاق  
 يضاف إلى آخرهما وجوداً، وهو الموت، [فعند] <sup>٤</sup> الإقرار لا حق <sup>٥</sup> لوارثه <sup>٦</sup> حتى يلزم <sup>٧</sup> منه  
 إبطال حق الغير، بخلاف الدين فإنه يجب بالإقرار لا بالموت <sup>(٨)</sup>.



(١) في (أ) و(جـ) : «يضمن». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للعناية.

(٢) في (جـ) : «بقته».

(٣) هكذا في (ب)، وفي باقي النسخ : «بالمال». والمثبت من (ب) هو الصحيح. علماً بأنه جاء في المصادر  
 الآتي ذكرها - عند توثيق المثال والجواب عنه - : «... وأجيب : بأن استحقاق الوارث المال...».

(٤) في (أ) و(جـ) و(د) : «فسد». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(هـ) و(و).

(٥) «لا حق» : ساقطة من (د)، ومكانها بياض.

(٦) في (جـ) : «للوارثة».

(٧) نهاية ١٣/أ من (ب).

(٨) انظر : تبين الحقائق، ٢٤/٥؛ العناية ونتائج الأفكار، ٣٨٢/٨.

## [ القاعدة السادسة والأربعون ]

الأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ فِي مَلِكِ الْغَيْرِ بَاطِلٌ<sup>(١)</sup> :

ولذ: جاز للإنسان<sup>٢</sup> أن يستقرض بنفسه، والتوكيل به<sup>(٣)</sup> باطل؛ لأن الدراهم التي يستقرضها الوكيل ملك المقرض، والموكل لا يملك تفويض التصرف في ملك الغير<sup>(٤)</sup>؛ لأن

(١) وردت بهذا اللفظ في عددٍ من كتب القواعد المتأخرة عن المؤلف، كما وردت به أو بنحوه في بعض كتب الفقه المتقدمة عليه:

فمن كتب القواعد :

مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٢/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٣؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٩٥؛ شرحها لسليم رستم، ١/٦٦؛ ولعلي حيدر، ١/٨٤-٨٥؛ ولأنتاسي، ١/٢٦٢-٢٦٠؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٤٥٩-٤٦٠؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٦٢، قاعدة ٥٠؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٣٩-١٠٤٠، فقرة ٦٥٤؛ الوجيز، ص ٣٢٧؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢/٢٦٩؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ١٤٦؛ المبادئ الفقهية، ص ٥٣؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٩٩-١٠٠، قاعدة ٨٣؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٨٦.

ومن كتب الفقه :

العناية ونتائج الأفكار، ٨/٢٢، ٢٣، ٦٢؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٨٤.

وهذه القاعدة لها ارتباط وثيق بالقاعدة الأولى وهي : «الأمر لا يضمن بالأمر» - المذكورة ص ٢٠١ (ل ٢/١-)، حيث إن القاعدة الأولى كالثمرة لهذه القاعدة. وقد أفصح عن ذلك طاهر الأتاسي في شرح المجلة، ١/٢٦١- حيث قال - في أثناء شرحه للمادة ٩٥ (وهي : الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل)- : «وهذه المادة تزول إلى معنى المادة (٨٩)؛ إذ تقدّم أن الفعل يضاف إلى الفاعل لا الأمر، وهنا حيث كان الأمر باطلاً كالعدم، فالمواعدة على الفاعل المأمور دون الأمر».

(٢) في (د) : «للأخ».

(٣) أي التوكيل بالاستقراض من الآخرين.

(٤) انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٨/٢١-٢٣؛ النهاية، ل ٢٣٠/ب؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٨٤؛ وانظر أيضاً: بدائع الصنائع، ٦/٢٣؛ الاختيار لتعليل المختار، ٢/١٥٩؛ تبين الحقائق، ٤/٢٥٤-٢٥٥، ٢٥٧؛ البحر الرائق، ٧/١٤٣، ١٥٢.

محل العقد من شروطه- لِكَوْنِ السَّحَالِ<sup>(١)</sup> شروطاً<sup>٢</sup>، كما عرف في علم الأصول<sup>(٣)</sup> -  
وليس بموجود في التوكيل بالاستقراض<sup>(٤)</sup>.  
ويُردُّ عليه : بأن<sup>٥</sup> التوكيل بالشراء جائز، وما ذكرتم موجود فيه؛ لأن المبيع ليس  
ملك الموكل وجاز التوكيل فيه ١.  
والجواب : أن المحل<sup>٦</sup> في الشراء هو الثمن، وهو ملك الموكل، وفي الاستقراض:  
الدرهم المستقرضة<sup>(٧)</sup> ليست ملك الموكل.

(١) في (هـ) و(و) : «المحلّ» (بالإفراد)، علماً بأنه في (أ) و(جـ) و(د) : أثبت بعد (السحال) حرف  
الواو، إلا أن هذا الحرف مضموس في (أ).

والمَحَالُّ في اللغة : جمع المحلّ، نقيض المرتحلّ، وهو الموضع الذي يُحلُّ فيه. انظر : لسان العرب،  
مادة «حلل»، ١١/١٦٣؛ القاموس المحيط، مادة «حلّ»، ص ١٢٧٤.

(٢) في (ب) و(هـ) و(و) : «شروطاً».

(٣) انظر من كتب الأصول : شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٧٢٧. كما أن المؤلف سيتكلم عن  
شرطية المحل بشيء من التفصيل في أثناء حديثه عن القاعدة ٢٤٠، ص ١٠٥٩ (ل ١٠٣/ب).

(٤) قوله «لأن محل العقد...» معناه -والله أعلم- : لأن ملك المعقود عليه -الذي هو محل العقد (وهو هنا  
مال المقرض)- من شروط جواز التصرف فيه. وكون ملك المحل من شروط الجواز؛ لأن المحالّ  
والأماكن يمكن أن تكون شروطاً، وهذا من جنس ما قرره الأصوليون من أن طهارة المكان  
شرط في الصلاة، والزوجيّة شرط لصحة الطلاق، فإذا لم يصادف الطلاق محلاً وهو الزوجية  
فلا طلاق، وهكذا...

وإذا علّم أن ملك المحل من شروط جواز التصرف فيه فإن هذا الشرط ليس بموجود في التوكيل  
بالاستقراض؛ لأن محل العقد (وهو المال المستقرض) ليس ملكاً للموكل؛ بل ملكاً للمقرض، فيكون  
أمر الموكل السوكل بالاستقراض من المقرض أمراً بالتصرف في ملك الآخرين، و «الأمر  
بالتصرف في ملك الغير باطل».

(٥) في (ب) : «أن».

(٦) في (د) تحتل : «المحلّ» أو «المحال».

(٧) لو زاد هنا : (وهي) لكان أنسب؛ حتى تنسجم هذه الجملة مع الجملة التي قبلها، حيث جاء فيها :  
«وهو ملك الموكل».



لا يُقال : هَلَّا جعلتم المحلّ فيه بَذَلَهَا وهو ملك الموكّل !.

لأن ذلك محلّ التوكيل بالإقراض<sup>(١)</sup> جائز<sup>(٢)</sup>.

وإنما قلنا بالإقراض<sup>٣</sup> ولم نقل : بإيفاء القرض<sup>(٤)</sup>؛ لأن إيفاء القرض إقراض على ما<sup>٥</sup> سيجيء<sup>٦</sup> - إن شاء الله تعالى - في باب الدال، في بيان قولهم : «الديون تقضى<sup>٧</sup> بأمثالها»<sup>(٨)</sup>.



(١) في (ب) و(د) : «بالاقتراض». وفي هامش (أ) تصحيح بخط مغاير وفيه بياض بين بعض الحروف لعلّه:

«وهو غير (صح)». ولو اكتفي بإثبات الضمير فحسب لكانت الزيادة مناسبة (وهو جائز) - والله أعلم -.

(٢) ما ذكره المؤلف في بداية شرحه للقاعدة إلى هذا الموضع مذكور في (العناية) - ٢٢/٨ - بعبارة مختصرة وأكثر وضوحاً، ونصها :

«التوكيل بالاستقراض لا يصح؛ لأنه أمر بالتصرف في مال الغير وأنه لا يجوز.

ورُدّ : بالتوكيل بالشراء؛ فإنه أمرٌ بقبض المبيع وهو ملك الغير.

وأجيب : بأن محله هو الثمن في ذمّة الموكّل وهو ملكه.

وأورد : بأنه هَلَّا جعل محله في الاستقراض البذل في ذمة الموكّل !.

وأجيب : بأن ذلك محلّ إيفاء القرض لا الاستقراض».

(٣) في (ب) : «بالاقتراض».

(٤) هذا بداية جواب لاعتراض محذوف تقديره : بعضهم قال في التعليل الأخير :

«بأن ذلك محلّ إيفاء القرض...» - كما فعل صاحب (العناية) - فلماذا قلتم : «بالإقراض» ولم

تقولوا (إيفاء القرض) ؟

(٥) «ما» : ساقطة من (ج-).

(٦) نهاية ١٩/ب من (أ).

(٧) في (ب) : «مقضى».

(٨) وذلك ص ٧٠٦ (ل ٥٣/أ)، قاعدة ١٢٨.

## [ القاعدة السابعة والأربعون ]

الْأَمْرُ يُفِيدُ وَجُوبَ إِبْقَاءِ الْفِعْلِ مَرَّةً<sup>(٢)</sup>:

(١) في (جـ) : «إبقاء».

(٢) هذه القاعدة تحكي قولاً من أقوال الأصوليين في مسألة لا يكاد يخلو منها كتاب من كتبهم، وهي ما ترجم لها صاحب (المعتمد) بقوله : «... الأمر المطلق هل يقتضي الفعل مرة واحدة أو يقتضي التكرار؟».

إذ إن هذه المسألة اختلفوا فيها على مذاهب، توول في الجملة إلى ثلاثة :

المذهب الأول : الأمر المطلق لا يقتضي التكرار. وهذا قول جمهور الفقهاء والمتكلمين.

وأصحاب هذا المذهب بعد أن اتفقوا على أنه لا يقتضي التكرار اختلفوا فيما يقتضيه على قولين :

أحدهما : كونه يقتضي طلب إبقاء الفعل فقط من غير إشعار بالتكرار أو المرة، غير أنه بالمرّة الواحدة يحصل ذلك.

وهو رواية عن الإمام أحمد - ذكرها ابن اللحام وابن النجار - وأيضاً قول عامة الحنفية - كما صرح بذلك البردوي والسرّحسي - وهو المختار عندهم - كما صرح بذلك ابن الهمام - كما أنه اختيار أبي الحسين البصري والفخر الرازي وابن الحاجب والبيضاوي والإسنوي وغيرهم.

وأصحاب هذا القول اختلفوا بعد ذلك : هل يحتمل التكرار أولاً يحتمله أو يتوقف في ذلك ؟ والذي عليه عامة الحنفية أنه لا يحتمله - كما صرح بذلك المؤلف (في بداية شرح القاعدة) والمذكورون من الحنفية -.

ثانيهما : يقتضي الفعل مرة واحدة.

وهذا قول الإمام الشافعي - كما صرح بذلك في الرسالة - وأصحاب الإمام مالك - كما أفاد ذلك القرافي - وكثير من الحنفية - كما صرح بذلك ابن الهمام - وهو اختيار أبي الخطاب من الحنابلة.

وكما اختلف أصحاب القول الأول : هل يحتمل التكرار؟ اختلف في ذلك أيضاً أصحاب هذا القول: والذي عليه الحنفية القائلون بهذا القول هو كون الأمر لا يحتمل التكرار.

ونصّ القاعدة -عند المؤلف- وما جاء في شرحها يتفق مع هذا.

المذهب الثاني : الأمر المطلق يقتضي التكرار مع الإمكان.

وهذا المذهب نسبته القرافي إلى الإمام مالك، كما نسبته ابن النجار إلى الإمام أحمد وأكثر أصحابه، وهو اختيار بعض الفقهاء والمتكلمين، منهم أبو إسحاق الإسفراييني وأبو حاتم الرازي وأبو الحسن بن القصار المالكي.

«فلا يوجب التكرار عند علمائنا، حتى<sup>١</sup> يفهم منه من غير قرينة، ولا يحتمله حتى يحمل عليه عند النية<sup>(٢)</sup>»، لأن «الأمر بالصيغة المشتقة من المصدر طلب

- المذهب الثالث : التوقف - على خلاف بين القائلين به في تفسيره -.

وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني وجماعة الواقفية - كما صرح بذلك صاحب البحر المحيط -.

وللتوسع في هذه المسألة انظر :

الرسالة، ص ١٦٤، فقرة ٤٥٤، أصول الشاشي، ص ١٢٣؛ المعتمد، ١/١٠٨؛ الأحكام لابن حزم، ٣/٣٢٨؛ العدة للقاضي أبي يعلى، ١/٢٦٤؛ أحكام الفصول للباجي، ص ٨٩؛ التبصرة، ص ٤١؛ شرح اللمع، ١/٢١٩؛ البرهان، ١/١٦٤؛ التلخيص، ١/٢٩٨؛ أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، ١/٢٨١؛ أصول السرخسي، ١/٢٠؛ المستصفى، ٢/٢؛ التمهيد لأبي الخطاب، ١/١٨٦؛ ميزان الأصول، ١/٢٣٠؛ المحصول، ١/٢٣٧؛ روضة الناظر، ٢/٦١٦؛ الأحكام للآمدی، ٢/١٧٣؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، ٢/٨١؛ شرح تنقيح الفصول، ص ١٣٠؛ المنهاج وشرحه : معراج المنهاج، ١/٣٢٥؛ والسراج الوهاج، ١/٤٦٧؛ والإمهاج، ٢/٤٨؛ ونهاية السؤل ومنهاج العقول، ٢/٤٨؛ الفائق، ٢/٦٤؛ المغني للبخاري، ص ٣٤؛ وشرحه للقاءاني، ق ١، ج ١، ص ٦٥؛ المنار وشرحه : كشف الأسرار، ١/٥٨؛ المسودة، ص ٢٠؛ التنقيح وشرحه : التوضيح والتلويع، ١/١٥٨؛ جمع الجوامع وشرحه: تشنيف المسامع، ٢/٦٠٤؛ وشرح الخلى مع حاشية البناني، ١/٣٧٩؛ التمهيد للإسنوي، ص ٢٨٢؛ البحر المحيط، ٢/٣٨٥؛ القواعد لابن اللحام، ص ٢٢٩، قاعدة ٤٦؛ التحرير وشرحه : التقرير والتحبير، ١/٣١١؛ وتيسير التحرير، ١/٣٥١؛ شرح الكوكب المنير، ٣/٤٣؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ١/٣٨٠؛ حاشية الإزميري على مرآة الأصول، ١/١٨٥؛ القواعد المتعلقة بالأمر والنهي، ص ٢١٠.

ومع أن هذه القاعدة أصولية إلا أنها وردت في بعض كتب القواعد الفقهية، منها :

الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٢/١١٥؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، ١/٣٢١؛ إيضاح المسالك، ص ٧٠، قاعدة ١٦؛ شرح المنهج المنتخب للمنحور، ص ١٤٩؛ الدليل الماهر الناصح، ص ٢٤.

كما وردت في شرح مجمع البحرين، ق ٢، ص ٥٢٨، ٥٨٤.

(١) في (ب) و(د) : زيادة «لا».

(٢) شرح المغني للقاءاني، ق ١، ج ١، ص ٦٥ - مع اختلاف يسير -.

[تحقيق] <sup>١</sup> المصدر لا غير، وأنه اسم فرد، فلا يحتمل العدد <sup>٢</sup> «(٣)».

[و] <sup>٤</sup> قال الشافعي - رحمه الله - يحتمله ويحمل عليه <sup>٥</sup> عند النيه <sup>٦</sup> (٧).

- ومعنى كلامه هنا: أن الأمر المطلق لا يوجب التكرار عند علماء الحنفية، وإذا كان الأمر لا يوجب التكرار، فإن التكرار لا يفهم من الأمر إلا بقرينة، وكما أنه لا يوجب التكرار كذلك لا يحتمله عند الإطلاق، فلو صدر منه أمر مطلق وقال: نويت التكرار لم يقبل منه هذا.

(١) هكذا في (جـ) و(هـ) و(و)، وفي (أ): «بحقيق»، وفي (ب): «بحقيقة» وفي (د): «تحقق». ولا شك أن ما في (أ) لا يستقيم به المعنى بخلاف باقي النسخ، وقد أثرت إثبات ما في (جـ) و(هـ) و(و)؛ لاستقامة المعنى بما فيها، ووفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو المغني).

(٢) في (جـ): «العدّ».

(٣) المغني في أصول الفقه، ص ٣٦، وانظر: شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ١، ص ٧٠؛ حاشية الإزميري على مرآة الأصول، ١/١٩٠؛ وانظر الشق الأول من التعليل في شرح اللمع، ١/٢٢٠؛ البرهان، ١/١٦٧؛ ميزان الأصول، ١/٢٣٦-٢٣٧؛ والشق الثاني في التلويح، ١/١٦٠.

(٤) (الواو) زيادة من (ب) و(جـ).

(٥) في (أ) و(جـ) زيادة: «عنه». وهي زيادة لا يستقيم بها المعنى؛ لأن السياق سيكون: «... يحتمله ويحمل عليه عنه عند النية!!».

(٦) نهاية ١٥/أ من (جـ).

(٧) تكثر نسبة هذا القول إلى الإمام الشافعي في كتب الحنفية الأصولية - ومن هذه الكتب: أصول البردوي وشرحه: كشف الأسرار، ١/٢٨٢، ٢٨٣؛ أصول السرخسي، ١/٢٠؛ المغني، ص ٣٥ وشرحه للقاءني، ق ١، ج ١، ص ٦٦؛ كشف الأسرار للنسفي، ١/٥٨؛ التوضيح في حل غوامض التنقيح، ١/١٥٨؛ تيسير التحرير، ١/٣٥١-.

وبتتبع كتب الشافعية الأصولية المذكورة في أثناء توثيق القاعدة - في الصفحة السابقة - لم أجد من نسب هذا القول صراحة إلى الإمام الشافعي إلا التفتازاني في (التلويح إلى كشف حقائق التنقيح) - ١/١٥٩ - ولكن (التلويح) - على القول بأن مؤلفه شافعي - ليس كتاباً مستقلاً؛ بل هو شرح لكتاب حنفي وهو (التنقيح)، فلعله تابع المتن في هذه النسبة.

ولو سلم بأنه قد تبين نسبة هذا القول إلى إمامه فقد خالفه غير واحد من الشافعية فنسبوا إلى الإمام الشافعي أن الأمر: «نص في المرة الواحدة فقط، ولا يحتمل التكرار، وإنما يحمل عليه بدليل»، قاله صاحب (البحر المحيط) - ٢/٣٨٦ - ثم بين بعض من نسبته إلى الشافعي فقال: «قال أبو الحسين بن القطان: وهو مذهب الشافعي -

فإذا قال لامرأته : طَلَّقِي نفسك<sup>(١)</sup> :

- فعندنا : لا [تصح] نية الاثنين<sup>(٢)</sup>؛ لأن الأمر لا يحتمل التكرار<sup>(٣)</sup>.
- وعنده يصح؛ لأنه يحتمله<sup>(٤)</sup>.

-وأصحابه، وكذا قال الغزالي في (المنحول)، وقال الشيخ أبو حامد الإسفراييني في كتابه في أصول الفقه: إنه هو الذي يدل عليه كلام الشافعي في الفروع»، ثم عضد ذلك بذكر قولين للشافعي في الفروع يمكن أن يُخرَجَ عليهما القول المذكور، -الثاني منهما مذكور في الرسالة، ص ١٦٤-.

وأقرب ما يمكن أن يقال -والله أعلم- : إن القول بأن الأمر المطلق يحتمل التكرار هو اختيار بعض الشافعية، منهم الآمدي حيث قال في الإحكام - ١٧٤/٢ - : «والمختار أن المرة الواحدة لأبد منها في الامتثال، وهو معلوم قطعاً، والتكرار محتمل؛ فإن اقترن به قرينة أشعرت بإرادة المتكلم التكرار : حُمِلَ عليه، وإلا كان الاقتصار على المرة الواحدة كافياً».

(١) «نفسك» : ساقطة من (د).

(٢) في (أ) و(ج) : «يصح»، وفي (د) : «يصح» (بالتاء والياء معاً). والأفصح ما تم إثباته من (ب).

(٣) في (ب) و(ج) : «الاثنين».

(٤) هذه المسألة الفقهية وردت في تنوير الأبصار وشرحه : الدر المختار، ورد المختار عليه، ٥٧٥/٤، كما خرَّجها كثير من الحنفية على قولهم بأن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار ولا يحتمله، - انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٢٨٤/١؛ أصول السرخسي، ٢٣/١؛ ميزان الأصول، ٢٣٦/١؛ المغني، ص ٣٧؛ التوضيح، ١٥٩/١؛ كشف الأسرار للنسفي، ٥٩/١-.

إلا أن هذا التخريج لم يرتضه ابن الهمام ومن تابعه؛ بل رأوا أن هذه المسألة الفرعية مخرَّجه على مسألة أصولية مستقلة أعم من السابقة، وهي أن «صبغة الأمر لا تحتمل العموم والتعدد المحض عند الحنفية، خلافاً للشافعي» - هذه صورتها عند صاحب (مسلم الثبوت) - ٣٨٤/١-.

وقد علّق على ذلك صاحب (فوائح الرحموت) فقال : «لم يُفرد أكثر مشايخنا هذه المسألة. وفرعوا على مسألة (التكرار) مسألة (طَلَّقِي).

وتعقّب عليه [أي : على هذا التفريع] في (التحرير) بأن الطلقات الكثيرة قد تكون بتطليق واحد، فليس هناك تكرار، فلا يصح هذا التفريع؛ بل هي مبتدأة...».

وانظر : التحرير وشرحه : التقرير والتحجير، ٣١٤-٣١٥؛ وتيسير التحرير، ٣٥٥/١.

(٥) هذه المسألة الفرعية المنسوبة إلى الإمام الشافعي - كما هو ظاهر - مخرَّجة على ما نسب إليه سابقاً بأن الأمر يحتمل التكرار، وقد سبق بيان رأي الشافعية في حقيقة تلك النسبة.

ولا يقال : إن نيّة الثلاث [تصحّ] عندنا أيضاً، [فما] قولكم<sup>٣</sup> : لا يحتمل العدد؟!<sup>(٤)</sup>.

لأن «الفرد» [يتنوع]<sup>٦</sup> إلى حقيقي (وهو أدنى الجنس) واعتباري (وهو ثَمَامُ الجنس)؛ لأنه فرد اعتباري بالنسبة إلى سائر الأجناس<sup>(٧)</sup>، فإذا قال: طَلَّقَ نفسك:

وكما أن تلك المسألة الأصولية منسوبة إلى الإمام الشافعي في كثير من كتب الحنفية الأصولية دون الشافعية، كذلك هذه المسألة الفرعية المخرجة عليها. ومن كتب الحنفية : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٢٨٤/١ المغني للخبازي، ص ٣٧؛ التوضيح، ١٥٨/١-١٥٩؛ كشف الأسرار للنسفي، ٥٨/١؛ التحرير وشرحه: التقرير والتحبير، ٣١٥/١؛ وتيسير التحرير، ٣٥٥/١. وبالنظر إلى ما أمكن الوقوف عليه من كتب الشافعية الأصولية والفقهية لم أجد مَنْ نسب هذا القول إلى الإمام الشافعي صراحةً، لكن ورد مضمونه في أحد الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي وهو (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج) -٤٤٠-٤٤١- حيث جاء فيه : «ولو قال طَلَّقَ نفسك، ونوى ثلاثاً. فقالت : طَلَّقْتُ، ونوّهن ... : ثلاث؛ لأن اللفظ يحتمل العدد، وقد نوياه، وإلاّ (بأن لم ينو شيئاً أو نواه أحدهما) فواحدة تقع دون ما زاد عليها في الأصح؛ لأن صريح الطلاق كناية في العدد، فاحتاج لنيته منهما. نعم فيما إذا لم ينو واحد منهما لا خلاف، وكذا إن نوت هي فقط. ولو نوت فيما إذا نوى ثلاثاً واحدة أو ثنتين : وقع ما نوته اتفاقاً؛ لأنه بعض المأذون».

(١) في (أ) و(جـ) و(د) : «يصح». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(٢) في (أ) و(جـ) : «فيما». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)؛ لأن زيادة الياء لا يستقيم بها المعنى.

(٣) في (د) : «قولهم».

(٤) هذه العبارة بداية جواب لاعتراض تضمّنته، حاصله: إذا كنّا نرى أن الزوج إذا قال لزوجته: طَلَّقَ نفسك. ونوى ثلاثاً تصح هذه النية، فما حقيقة قولكم في القاعدة بأن الأمر المطلق لا يحتمل العدد؟ وقد عبر القاءني عن هذا الاعتراض بعبارة مختصرة، حيث قال في (شرح المغني) -١، جـ ١، ص ٧٢- : «أنه لو لم يكن محتملاً التكرار لما صحّ نية الثلاث، وقد صحّ ذلك بالاتفاق».

(٥) في (ب) : «المفرد».

(٦) في (أ) و(جـ) : «تنوع». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لكتاب (المغني) للخبازي.

(٧) المغني للخبازي، ص ٣٦-٣٧؛ وانظر: شرح المغني للقاءني، ق ١، جـ ١، ص ٧٢؛ التعريفات،

يحمل<sup>١</sup> على فرد حقيقي (وهو طليقة واحدة)، ويُحتمل [الفرد]<sup>٢</sup> الاعتباري، فإذا نوى : يصح.

وأما الثنتان<sup>٣</sup> : عدد محض، فلا يتناول اسم المفرد، فلا يُعتبر<sup>٤</sup> [بنيتها]<sup>٥</sup>، فتعين الفرد الحقيقي<sup>(٦)</sup>.

واعلم أن الثنتين في الأمة كالثلاث<sup>٧</sup> في الحرة<sup>(٨)</sup>.

= والأجناس جمع جنس، والجنس عند أهل اللغة : «أعم من النوع، وهو كل ضرب من الشيء؛ فالإبل جنس من البهائم و[الجمع] : أجناس وحنوس» -قاله صاحب (القاموس المحيط)-.

وفي اصطلاح أهل المنطق : هو : «كُلِّي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو» -قاله صاحب الرسالة الشمسية-.

المعنى اللغوي منقول من القاموس المحيط، مادة «جنس»، ص ٦٩١؛ وانظر المقاييس في اللغة، مادة «جنس»، ص ٢٢٧؛ المعجم الوسيط، مادة «جنس»، ١/١٤٠.

والمعنى الاصطلاحي منقول من الرسالة الشمسية المطبوعة مع شرحها : تسهيل القطبي، ص ٥٣؛ وانظر : التعريفات، ص ١٠٧، فقرة ٥١٤؛ شرح الأخصري على سلمه، ص ٢٧؛ آداب البحث والمناظرة للشيخ الأمين الشنقيطي، ص ٣٣؛ ضوابط المعرفة، ص ٣٩.

(١) في (ب) : «يحمل».

(٢) في (أ) و(ج) : «فرد». والمثبت من (ب) و(د) هو الصحيح.

(٣) في (ب) : «اثنتان».

(٤) في (ب) : «تعتبر».

(٥) هكذا في (ج)، وفي (ب) : «نيتها»، وفي (أ) و(د) : «بنية». وما في (أ) و(د) لا يستقيم به المعنى.

(٦) انظر هذا الجواب في : المغني للخبازي، ص ٣٦-٣٧؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ١، ص ٧٢-٧٤؛ كشف الأسرار للنسفي، ١/٦٠؛ حاشية الإزميري على مرآة الأصول، ١/١٩٠.

وقوله : «وأما الثنتان ... الخ» معناه : بما أن العدد المحض لا يتناول الاسم المفرد، فإنه لو قال : طَلَّقِي نفسك، ونوى طليقتين : لا يعتد ببنيتها هذه؛ لأن الثنتين عدد محض، فلا يتناول المفرد (وهو : طَلَّقِي).

(٧) نهاية ١٣/ب من (ب).

(٨) انظر : المغني للخبازي، ص ٣٧؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ١، ص ٧٥؛ كشف الأسرار للنسفي، ١/٥٩.

وكذا سائر الأجناس<sup>(١)</sup> :

- إذا كانت فردًا حقيقة<sup>٢</sup>؛ كما إذا لم يكن<sup>(٣)</sup> صيغته صيغة تثنية أو جمع، سواء كان معرفًا أو منكرًا؛ كقوله : لا أشرب الماء، أو ماء<sup>(٤)</sup>.
- أو كانت فردًا حكمًا؛ كما إذا كانت صيغته صيغة جمع : معرفًا<sup>(٥)</sup> بلام الجنس، كقوله : لا أشتري العبيد.
- أو مضافًا إلى الجنس<sup>(٦)</sup>؛ كقوله : لا أكلم [بني] آدم<sup>(٨)</sup> :
- يحمل على أدنى الجنس، على احتمال كل الجنس<sup>(٩)</sup>؛ لأن «الجمع المحلى بلام الجنس، أو المضاف [إلى معرف]»<sup>١٠</sup> بلام الجنس يراد به الجنس، و«تبطل»<sup>١١</sup> الجمعية». وسيجئ تحقيقه في باب الجيم - إن شاء الله -<sup>(١٢)</sup>.

(١) أي : وكذا سائر الأجناس في كون كل منها «يحمل على أدنى الجنس على احتمال كل الجنس»، وقد صرح بذلك المؤلف قبيل إتمامه لهذه الفقرة.

(٢) نهاية ٢٠/١ من (أ).

(٣) أي : كما إذا لم يكن الفرد الحقيقي صيغته صيغة ... الخ

(٤) هذا المثال قد لا يسلم؛ لأن (الماء) مفرد حكمي؛ لهذا كان من المناسب التمثيل بنحو : (لا أكلم الرجل) - والله أعلم -.

(٥) يظهر أنها صفة لـ (جمع)، وحيث إن (جمع) مجرورة لأنها مضاف إليه، فكنكك ينبغي أن تكون صفتها كذلك. ويعد أن تكون حالًا، لأن الموصوف نكرة وليس معرفة، كما يعد أن تكون خبر كانت؛ ولا سيما أنها لفظ مذكر واسم كانت هو (صيغته) وهو مؤنث وليس مذكر، وكذلك الحال بما عطف عليها وهي (أو مضافًا).

(٦) أي : أو كانت صيغته صيغة جمع مضاف إلى الجنس.

(٧) في (أ) : «بيني» (بزيادة الباء). وهي زيادة لا يستقيم بها المعنى.

(٨) هذا المثال فيه نظر؛ لأن (آدم) مفرد وليس جنسًا؛ لهذا كان من المناسب التمثيل بنحو : (لا أكلم بني الإنسان) - والله أعلم -.

(٩) انظر: أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٢٩١/١-٢٩٧؛ المغني للخبازي، ص ٣٩؛ شرحه

للغناء، ق ١، ج ١، ص ٨٥؛ كشف الأسرار للنسفي، ٦٠/١-٦١.

وللغني : أن كل فرد من الأجناس - حتى صدر للولف هذه الفقرة بالحدث عنها - يحمل على أدنى الجنس مع احتمال كل الجنس.

(١٠) زيادة من (د) يستدعيها السياق.

(١١) في (أ) و(ج) : «يبطل»، وفي (د) : بإهمال التاء. والأفصح ما تم إثباته من (ب).

(١٢) وذلك ص ٦٠٢ (ل ٤٢/١)، قاعدة ١٠١.



وأما إذا كان الجمع<sup>(١)</sup> مُنْكَرًا، كقوله : لا اشترى عبيدًا : لا يحث ما لم يشتر ثلاثًا من العبيد؛ لأن الفرد الحقيقي في الجمع ثلاثة؛ لأنه أقل الجمع<sup>(٢)</sup>، والفرد الاعتباري فيه جميع أفرادها، فلا يمكن الانحصار، فتعين كون مراد الخالف<sup>(٣)</sup> الفرد الحقيقي (وهو ثلاثة<sup>(٤)</sup> في الجميع)<sup>(٥)</sup>.

وعُلِمَ بهذا<sup>(٦)</sup> أن مراد القوم بقولهم : «الجمع المضاف من قبيل المفرد حكمًا»<sup>(٨)</sup> الجمعُ المضاف إلى غير<sup>(٩)</sup> الجنس؛ فإذا حلف : لا يكلم إخوة فلان : لا يحث ما لم

(١) «الجمع» : ساقطة من (ب).

(٢) مسألة أقل الجمع سبق أن تطرق لها المؤلف وأشار إلى القولين المشهورين فيها، وتم توثيقها مفصلة، وذلك ص ٣٢٠ (ل/١١١).

(٣) في (ج) : «المخالف».

(٤) في (د) : «تثنية».

(٥) في (ب) : «الجمع».

(٦) وردت الإشارة إلى ما ذكره المؤلف هنا في بعض كتب الحنفية الأصولية عند الحديث عن الجمع المنكر، هل هو من صيغ العموم ؟ ومن تلك الكتب : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٦/٢-٨؛ كشف الأسرار للنسفي، ١٧٧/١؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٢٦٩/١، كما أشار إليه ابن عابدين في رد المحتار، ٦١١/٥.

(٧) نهاية ١٣/ب من (د).

(٨) انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٢٩٣/١-٢٩٤؛ كشف الأسرار للنسفي، ٦١/١؛ شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ١، ص ٨٧.

(٩) إضافة كلمة (غير) فيها إشكال ويبانه على النحو الآتي :

سبق أن ذكر المؤلف -في الصفحة السابقة- أن «سائر الأجناس ... يحمل [كل منها] على أدنى الجنس على احتمال كل الجنس».

وذكر منها : الفرد حكمًا الذي «صيغته صيغة جمع ... مضافًا إلى الجنس، كقوله : لا أكلم بني آدم»، فصرح هناك بأن الجمع المضاف الذي يكون من قبيل الفرد حكمًا هو المضاف إلى الجنس.

ولكنه خالف ذلك هنا وقال : إنه «المضاف إلى غير الجنس»!!

[يَكْلَمُ]¹ جميع إخوته²؛ لأنه لا مانع³ من إرادة الجميع؛ لإمكان الحصر - كما في [الزيادات]⁴ (٥) -  
والظاهر أن مراد الخالف⁶ جميع إخوته.

-وبالنظر إلى ما قاله عقب ذلك يلحظ أن معناه يستقيم بحذف أداة النفي (غير)؛ لأن المعنى : أن الجمع المضاف الذي هو من قبيل الفرد حكماً هو الجمع المضاف إلى الجنس، مثل : لا أكلم بني الإنسان؛ أما المضاف إلى غير الجنس، فإنه لا يعدّ من قبيل الفرد حكماً؛ بل تبقى دلالته على الجمع؛ فلو حلف : لا يكلم أخوة فلان : فإنه لا يحث ما لم يكلم جميع أخوته، ولا يعد هذا من قبيل الفرد حكماً؛ لأن (أخوة) جمع مضاف إلى غير الجنس (وهو فلان).

إذا ثبت هذا فلعل زيادة كلمة (غير) سهو من النساخ أو المؤلف -والله أعلم-.

(١) في (أ) و(ج) : «يتكلم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٢) انظر هذا المثال في : الاختيار لتعليل المختار، ٤/٦١؛ رد المختار، ٥/٦١١؛ وانظره أيضاً في : شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ١، ص ٨٧، فقد عزا هذه المسألة إلى (الزيادات).

(٣) نهاية ١٥/ب من (ج).

(٤) في (أ) و(د) : «الزيادة». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(ج).

(٥) الزيادات : محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩ هـ).

وهو كتاب في فروع الحنفية، وقيل بأن مؤلفه ألفه بعد الجامع الكبير استدراكاً لما فات فيه من المسائل؛ لهذا سميت بالزيادات، ثم استدرك مسائل أخرى، فألف زيادة الزيادات.

وهو أحد كتب ظاهر الرواية المعتمدة في المذهب الحنفي؛ لهذا اعتنى به مجموعة من العلماء، ذكر لمائة منهم صاحب (كشف الظنون)، وله عدّة نسخ خطية، منها نسخ المكنيات الآتية :

١- الحرم المكي، برقم ٥١ دهلوي.

٢-٣- السليمانية باستانبول (فهرس لا له لي)، برقم ٩٤٦، و(فهرس فاتح)، برقم ٢٥٥٥.

٤- متحف طوبقاي باستانبول، برقم ٢٥٤٣.

٥- أياصوفيا باستانبول، برقم ٥/١٣٨٥.

انظر : الفهرست، ص ٢٥٤؛ مفتاح السعادة، ٢/٢٣٦؛ كشف الظنون، ٢/٩٦٢-٩٦٣؛ الفوائد

البهية، ص ١٦٣؛ النافع الكبير (المقدمة)، ص ١٧؛ هدية العارفين، ٢/٨؛ مرجع العلوم الإسلامية،

ص ٤٨٣؛ تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، ج ٣، ص ٥٤-٥٨.

(٦) في (ج) : «المخالف».

وخرج عن هذا الأصل<sup>(١)</sup> : ما إذا حلف : لا يكلم عبيد فلان هذه<sup>(٢)</sup> : فإنه لا يحث ما لم يكلم ثلاثة منهم<sup>(٣)</sup>، وإن كان له غلمان كثير. على خلاف [المسألة]<sup>(٤)</sup> السابقة.

والجواب : أن الإضافة : عدمٌ عند الإشارة فبقي مجرد [الجمع]<sup>(٥)</sup> المنكر<sup>(٦)</sup>.  
ذكر في (العناية) :

«الإضافة للتعريف [وما هو للتعريف]<sup>(٧)</sup> يلغو<sup>(٨)</sup> عند<sup>(٩)</sup> وجود ما هو أبلغ منه فيه، والإشارة أبلغ منها فيه<sup>(١٠)</sup>؛ لكونها قاطعة للشركة؛ لكونها بمنزلة وضع اليد عليه<sup>(١١)</sup>، فاعتُبر<sup>(١٢)</sup> الإشارة، ولُغيت<sup>(١٣)</sup> الإضافة<sup>(١٤)</sup>».

(١) أي الأصل المقرّر في المسألة السابقة (وهو أن الجمع المضاف الذي يكون من قبيل الفرد حكماً هو المضاف إلى الجنس وليس المضاف إلى غير الجنس).

(٢) هكذا في جميع النسخ وفي مصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءني). ولا يظهر لي وجه في تأنيث اسم الإشارة؛ لأنه يراد به (فلان)، و(فلان) مذكّر وليس مؤنثاً، ولا يقال : المراد باسم الإشارة العبيد، لأنه لو أرادهم لقال : هؤلاء.

(٣) نهاية ٢٠/ب من (أ).

(٤) في (أ) و(ج) : «مسألة». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٥) في (أ) و(د) : «جمع». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(ج).

(٦) انظر الاعتراض وجوابه في : شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ١، ص ٨٧.

(٧) «وما هو للتعريف» : زيادة من (ج) و(هـ) و(و) و(العناية). وهي لا بد منها.

(٨) في (ب) : «تلغو».

(٩) في (د) : «عنه».

(١٠) أي : أبلغ من الإضافة في التعريف.

(١١) أي على المشار إليه - علماً بأن صاحب (العناية) زاد بعد ذلك : «بخلاف الإضافة لجواز أن يكون لفلان عبيد».

(١٢) هكذا في جميع النسخ. وفي (العناية) : «فاعتبرت». وما في العناية أفصح.

(١٣) في (ب) و(ج) : «ولغت». وهذا الأولى، وهو الموافق للعناية.

(١٤) العناية، ١٥٢/٥ - مع اختلاف يسير سبق التنبيه عليه -.

خذ هذا واغتنم، واحفظ ولا تَهْم<sup>(١)</sup>، فإنَّ ما استفيد من هذا القليل لا يستفاد من<sup>٢</sup>  
المطلوبات مع التفصيل.



(١) في (ب) و(د) : «دلائلهم».

ومعنى «ولا تهم» هنا أي : ولا تغلط؛ لأن نتيجة الحفظ عدم الغلط.

انظر : المقاييس في اللغة، مادة «وهم»، ص ١١٠٧؛ لسان العرب، مادة «وهم»، ١٢/٦٤٣؛ المعجم

الوسيط، مادة «وهم»، ٢/١٠٦٠.

(٢) في (ب) و(جـ) : «ومن»، والواو في (أ) عليها طمس.

## [ القاعدة الثامنة والأربعون ]

[ 'الأمور' بمقاصدها <sup>(٢)</sup> ]

(١) في (أ) و(جـ) و(د) : «الأيمان». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ لأن جميع الأمثلة التي سيذكرها المؤلف تتعلق بالأمور وليس لها أي تعلق بالأيمان ، كما أن جل ما في شرح القاعدة مستفاد من أشباه ابن نجيم، ولفظها عنده : «الأمور بمقاصدها».

(٢) هذه القاعدة من القواعد الفقهية الخمس المتفق عليها؛ لهذا لا يكاد يخلو منها كتاب في القواعد الفقهية؛ بل أفردت فيها كتب مستقلة قديماً وحديثاً، كما وردت في كثير من كتب الفقه وأصوله :  
فمن كتب القواعد:

الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٥٤/١؛ المنشور للزركشي، ٢٨٤/٣ - وقد عنون لها بقوله : «النية يتعلق بها مباحث»؛ المجموع المذهب، ٢٥٥/١؛ القواعد للحصني، ٢٠٨/١؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٦٥/١؛ ولابن نجيم، ١٩/١، ٣٩؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ٣١؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٦٥/١؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلاوي لقواعد الخادمي، ل ٢/ب - ٤/؛ منافع الدقائق، ص ٣٠٥ - ٣٠٧؛ مجلة الأحكام العدلية، المادة الثانية؛ شرحها لسليم رستم، ١٧/١؛ ولعلي حيدر، ١٧/١؛ وللأساسي، ١٣/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٤٧؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص ١٤، البيت الحادي عشر؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٢، قاعدة ١، وص ٦٢، قاعدة ٥١ - ولفظه الأول : إنما الأعمال بالنيات -؛ المدخل الفقهي العام، ٩٦٥/٢، فقرة ٥٥٢؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٣٦، ١٧١، ١٧٦، ٢٠٥، ٢٤١، ٢٦٩، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٥١، ٣٩٥؛ الوجيز، ص ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٥٩، ٢١٣؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١٢٠/١؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٤١؛ قواعد الفقه للروكي، ص ١٦٠، ١٧٤ - وأحال إلى الإشراف، ٧/١؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ١٣٠؛ القواعد الكبرى للدكتور العجلان، ص ٤٧؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص ٧٣؛ المبادئ الفقهية، ص ٩؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١٢، قاعدة ١؛ وللدكتور الزحيلي، ص ٤٦.

ومن كتب الفقه :

مغني المحتاج، ٣٩/١؛ إعانة الطالبين، ١٠٥/١؛ رد المحتار، ٥٠٥/٩.

ومن كتب الأصول :

الموافقات، ٢٤٦/٢؛ جمع الجوامع وشرح المحلى وحاشية العطار، ٣٩٩/٢؛ شرح الكوكب المنير، ٤٠٤/٤ -

- ومن فروعها : «أنَّ بيع [العصير]<sup>١</sup> ثَمَّنَ يتخذُه حمراً، إنْ قُصِدَ به<sup>٢</sup> التجارة : فلا يحرم عليه، وإنْ قُصِدَ به لأجل التخمير<sup>٣</sup> : حرم. وكذا غرس الكرم»<sup>(٤)</sup>.
- ونظائرها<sup>٥</sup> كثيرة في [ألفاظ]<sup>٦</sup> التكفير كلَّها ترجع<sup>٧</sup> إلى قصد [الاستخفاف]<sup>٨</sup>.
- ومنها : «إذا قال المسلم للذمي : أطال الله بقاءك : قالوا : إن نوى بقلبه أن يطيل بقاءه [لعله أن]<sup>٩</sup> يُسلم، أو يؤدِّي الجزية عن ذلٍّ وصغار : لا بأس؛ لأن هذا دعاء له إلى الإسلام أو لمنفعة<sup>١٠</sup> المسلمين»<sup>(١١)</sup>.

- ومن الكتب التي أفردت للحديث عنها وعن دليلها (وهو حديث النية) أو عن النية بشكل عام :

الأمنية في إدراك النية للقرافي؛ شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات» لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ منتهى الآمال في شرح حديث «إنما الأعمال» لجلال السيوطي، النية وأثرها في الأحكام الشرعية لشيخنا أ. د. صالح السدلان؛ مقاصد المكلفين للدكتور عمر الأشقر - والأخيران رسالتا دكتوراه -؛ قاعدة الأمور بمقاصدها لشيخنا د. يعقوب الباحسين.

(١) في (أ) و(ج) و(د) : «العصر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

(٢) في (ج) : «ها».

(٣) في (ب) : «التخمير».

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٩ - مع اختلاف يسير جداً.

(٥) في (ب) : «ونظائرها».

(٦) في (أ) و(ج) : «الألفاظ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)؛ لأن كلمة (ألفاظ) لو كانت معرفة لما جازت إضافتها إلى (التكفير)؛ «لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم المعرفة؛ لأن أهم أغراض الإضافة تعريفُ المضاف بالمضاف إليه، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة : لم تكن به حاجة إلى التعريف» - قاله صاحب عدَّة السالك، ٩٩/٣ -.

(٧) نهاية ١٤ / أ من (ب).

(٨) في (أ) و(ج) و(د) : «الاستحقاق». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب).

(٩) هكذا في (د)، وفي باقي النسخ: «لعل أنه». والصحيح ما في (د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(١٠) في (ج) : «المنفعة».

(١١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤٠ - مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه -.

## [ القاعدة التاسعة والأربعون ]

الأيمان مبنية على الألفاظ والعرف، لا على الأغراض<sup>(١)</sup> :

فإذا حلف : لا يبيعه بعشرة. فباعه بأحد عشر، أو بتسعة : لا يحنث، مع أن الغرض لا<sup>٢</sup> يبيعه بعشرة؛ بل بزيادة، فاللزم<sup>٣</sup> باعتبار الغرض أن يحنث في بيعه بتسعة.

(١) وردت بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

تقرير القواعد لابن رجب، ٩/١ - حيث وردت فيه عرضاً بلفظ : «الأيمان مرجعها إلى العرف»-؛  
الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٢، ٧٢، ١٢١، ٢١٢؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٢٢، قاعدة ٩٧؛  
الفوائد الزينية له كذلك، ص ١٥٣، فائدة ١٨٦- ولفظه الأول في الأشباه ولفظه في القواعد : «الأيمان مبنية على العرف»، كما أن لفظه الثاني في الأشباه ولفظه في الفوائد : «الأيمان مبنية على الألفاظ، لا على الأغراض»؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥- وفي المخطوطة : ل ٣٥/١- شرح العلائي لقواعد الخادمي، ٩/٩؛ ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٣- ولفظ المجامع وشرح العلائي : «الأيمان مبنية على الألفاظ لا على الأغراض»، حيث وردت الكلمة الأخيرة بـ (العين) وليس بـ (الغين)؛ إلا أنها وردت في المنافع بـ (الغين)؛- قواعد الفقه للمحدثي، ص ٦٥، قاعدة ٦٠ - ولفظه : «الأيمان مبنية على الألفاظ»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٤٠، ٤٨٢ - ولفظه فيها : «الأيمان مبنية على العرف»، وقد أحوال في الموضع الثاني إلى التحرير، ٢٧٦/١، ٧٩٧-؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣١٢/٢، ٣٤١، ٣٤٣، ٧٦/٣- وقد ذكر في الموضع الأول لفظاً ورد في كثير من كتب الشافعية منسوباً للز بن عبد السلام، وهو : «إن قاعدة الأيمان: البناء على العرف إذا لم يضطرب، فإن اضطراب : فالرجوع إلى اللغة»-؛ ومن كتب الشافعية التي ذكرته: الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ١٣٤/١؛ المجموع المنه، ٤٧٨/٢؛ القواعد للحصني، ٤٣٢/١؛ مختصر من قواعد العلائي والإسنوي، ٦٠٤/٢؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٢٩/١.

ومن كتب الفقه :

فتاوي النوازل لأبي الليث السمرقندي، ص ١٦٢، ١٧٠؛ المبسوط، ١٢٧/٥؛ الدرر شرح الفر، ٤٤/٢؛ مغني المحتاج، ٣٣٦/٤؛ الدر المختار ورد المختار، ٥٢٨/٥- وقد أفرد صاحب (رد المختار) للقاعدة مطلباً مستقلاً، فراجع إن شئت-؛ منار السبيل، ٤٤٢/٢.

(٢) في (ج-) : « أن » وليس ( لا ).

(٣) نهاية ٢١/أ من (م).

ولم يوجد هكذا في (الأشباه والنظائر)<sup>(١)</sup>، ولكن ذكر في إيمان (الخلاصة)<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله : « ولم يوجد هكذا في (الأشباه والنظائر)، ولكن ذكر في إيمان (الخلاصة) » هذا القول ربّما المراد منه: أن المثال المذكور مذكور في (الخلاصة) دون الأشباه.

ولكن بتتبع كتاب (الأشباه) يلحظ أن ابن نجيم ذكر القاعدة في أربعة مواضع - وهي ص ٢٢، ٧٢، ١٢١، ٢١٢ - ولم يُغفل المثال المذكور؛ بل ذكره في الموضع الأخير، ص ٢١٢، حيث قال: «الأيمان مبنية على الألفاظ لا على الأغراض ... إلا في مسائل : حلف لا يشتريه بعشرة: حنث بأحد عشر. ولو حلف البائع: لم يحنث به؛ ... ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحنث؛ لأن المشتري مستنقص، والبائع - وإن كان مستريذاً، لكن لا حنث بالفرض بلا مسمى. ونمامه في (الجامع) من باب المساومة». فيُلحظ أن ابن نجيم صرّح بأن البائع إذا حلف لا يبيعه بعشرة لم يحنث يبيعه بأحد عشرة أو تسعة !!. فلعل المؤلف له مراد آخر لم يظهر لي، أو أن هذا مراده ولكنه لم يقف على هذا الموضع من (الأشباه) - والله أعلم -.

(٢) ١٣٨/٢؛ وانظر : فتاوى النوازل، ص ١٧٢.

والخلاصة : كتاب في الفقه الحنفي، ألفه طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (ت ٥٤٢ هـ). وقد بين المؤلف في المقدمة أنه كَتَبَ في فنِّ الفقه : (خزانة الواقعات)، وكتاب (النصاب)، فسأله بعض إخوانه كتابة نسخة قصيرة يمكن ضبطها، فكتب الخلاصة جامعة للرواية، خالية عن الزوائد. وقد نصّ اللكنوي على أنه : «كتاب معتبر عند العلماء، معتمد عند الفقهاء». وقد طبع الكتاب طباعة قديمة في فولكشور بلكنهور بالهند، عام ١٣٢٩ هـ، وهي محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود، ورقم التصنيف ٤، ٢١٧ ب ط خ، وأيضاً في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، مجموعة مكتبة الشيخ عبد القادر شلبي، برقم ٩٣٥.

كما أن له عدّة نسخ خطية منها النسخ الآتية :

١- مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، مجموعة بشر أغا، برقم ٨٢٦.

٢- مكتبة الحرم المكي، برقم (٣٢) دهلوي.

٣- مركز الملك فيصل، برقم ٤٣٠٢.

٤- ٤٧- مكتبة السليمانية باستانبول وذلك في الفهارس الآتية :

- عاشر أفندي، برقم ٤٠٨.

- فاتح، وأرقامه : ٢٢٩٤-٢٣١٧.

- بشر أغا، برقم ٣١٢.

- نور عثمانية، وأرقامه : ١٩٤٤-١٩٥٠.



هذا جواب القياس. وفي الاستحسان عكس هذا.

وكذا<sup>١</sup> المشتري إذا حلف أن لا [يشتريه]<sup>٢</sup> بعشرة، فاشترى<sup>٣</sup> بأحد عشر :

يبحث<sup>(٥)</sup> في الاستحسان<sup>٦</sup>.

وجهه : أن الأيمان مبنية على العرف، والبائع إذا أراد أن يحلف لا يبيعه بعشرة إلا

بالزيادة إنما يحلف بهذا الوجه عادة، والمشتري إذا أراد أن يحلف<sup>٧</sup> على أن لا يشتريه

بعشرة إلا بنقصان يحلف بهذا الوجه عرفاً، و«العرف [قاضي]<sup>٨</sup> على القياس»<sup>(٩)</sup>.

-- لاله لي، برقم ١٢٥٣.

- جورليلي علي باشا، وأرقامه : ٢٦٧-٢٦٩.

- أيا صوفيا، وأرقامه : ١١٥٠، ١٥٣٧-١٥٣٨.

- الحاج سليم أغا، وأرقامه : ٤١٨-٤٢٠.

- حلي عبد الله أفندي، برقم ١٤٩.

انظر : خلاصة الفتاوى، ص ٢/١؛ الجواهر المضية، ٢٧٦/٢-٢٧٧، رقم ١٦٦؛ تاج التراجم،

ص ١٠٩، رقم ١٢١؛ الطبقات السنية، ١٠٥/٤، رقم ٩٩٧؛ كشف الظنون، ٧١٨/١؛ النافع

الكبير (المقدمة)، ص ٨-٩؛ الفوائد البهية، ص ٨٤، ١١٦؛ هدية العارفين، ٤٣٠/٥؛ الفكر السامي

في تاريخ الفقه الإسلامي، ٢٠٩/٣.

(١) نهاية ١/١٦ من (ج-).

(٢) في (أ) : «يشترى به». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، ولا سيما أن المؤلف كرر هذا اللفظ

لاحقاً - بعد ثلاثة سطور- وقد اتفقت جميع النسخ على أن الكلمة : «يشترى».

(٣) في (ج-) : «فاشتره».

(٤) في (ج-) : «أحد».

(٥) انظر : فتاوى النوازل، ص ١٧٢؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢١٢.

(٦) في (د) : «يبحث بالاستحسان».

(٧) نهاية ١/١٤ من (د).

(٨) في (أ) : «فاض». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٩) يشير المؤلف إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي : «الثابت بالعرف قاضي على القياس»،

وذلك ص ٥٦٨ (ل/٤٠ب)، قاعدة ٩٥.

وقال صاحب (الهداية) في كتاب (الأيمان) : «لو أرادت المرأة الخروج، فقال: إن خرجت فأنت طالق. فجلست، ثم خرجت : لم يحث.

وكذلك إن أراد رجل ضرب عبده، فقال له آخر : إن ضربته فعبدي حر. فتركه، ثم ضربه : لم يحث.

وهذه [تسمى] <sup>١</sup> يمين الفور <sup>٢</sup> (٣). [وتفرد] <sup>٤</sup> أبو حنيفة - رحمه الله - بإظهاره <sup>٥</sup>.

ووجهه: أن مراد المتكلم : الزجر عن [تلك] <sup>٦</sup> الضربة والخرجة <sup>٧</sup> عرفاً، ومبني الأيمان عليه <sup>٨</sup>.



- (١) في (أ) و(ج): «يسمى». والأفصح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للهداية، حيث جاء فيها: «وهذه تسمى يمين فور».
- (٢) في (ج): «الصور».
- (٣) يمين الفور : «هي يمين موبدة لفظاً، مؤقتة معنى، تنقيد بالحال، وهي ما يكون جواباً لكلام يتعلق بالحال» - قاله صاحب فتح القدير، ١١٤/٥، ومثل لها ببعض الأمثلة فراجع إن شئت -.
- (٤) في (د) : «وتفر» بإسقاط الدال، ومكان الدال في (أ) : سواد خفيف. والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للهداية.
- (٥) وضح صاحب (العناية) - ١١٣/٥ - هذه العبارة فقال : «أي باستنباطه. وكان الناس قبله يعلمون اليمين على نوعين : موبدة، ومؤقتة لفظاً.
- ثم استنبط أبو حنيفة هذا النوع الثالث وهو المؤبد لفظاً، والموقت معنى...».
- (٦) في (أ) و(ج) و(د) : «ذلك». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للهداية، حيث جاء فيها : «الرّد عن تلك الضربة...».
- (٧) في (ب) و(د) : «والخروج».
- (٨) الهداية، ١١٣/٥ - مع اختلاف يسر سبقت الإشارة إليه -.

## [ القاعدة الخمسون ]

إِيْجَابُ الْعَبْدِ مُعْتَبَرٌ بِإِيْجَابِ اللَّهِ تَعَالَى <sup>(١)</sup> :

فإذا قال رجل : مالي، أو ما أملك<sup>٢</sup> صدقة : يقع على مال الزكاة.  
والقياس : على كل المال، وهو قول زفر - رحمه الله-، كما إذا قال : ثلث مالي  
صدقة<sup>٣</sup> : يقع على الكل<sup>٤</sup>؛ لأن اسم المال عام، فيعمل بالعموم.  
ولكن ترك القياس بالأصل الذي ذكرناه في صدر الكلام.  
وبيانه : أن<sup>٥</sup> ما أوجهه الله تعالى من الصدقة المضافة إلى [المال]<sup>٦</sup> المطلق بقوله تعالى:

(١) وردت بهذا اللفظ في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

موسوعة القواعد الفقهية، ٣٣٧/٢؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٢، وأحال إلى  
التحرير، ٧١/١، ١١٠٨/٤، وذكرها في موضعين آخرين بلفظين متقاربين، أولهما: «إيجاب العبد  
يصح فيما له من جنسه واجب بإيجاب الشرع، أما ما ليس له من جنسه واجب: لا يصح»، وذلك  
ص ١٥٥، و١٦٤؛ كما ورد شيء من معناها في تقرير القواعد لابن رجب - ٣٩٤/٢، قاعدة ١٠٠-  
باللفظ الآتي: «الواجب بالنذر هل يلحق بالواجب بالشرع أو بالمندوب»؛ وتابعه على ذلك صاحب  
مجلة الأحكام الشرعية، ص ٩٥، مادة ١٠٠.

ومن كتب الفقه :

فتاوى النوازل لأبي الليث السمرقندي، ص ١٦٤؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ١٧٨/٣،  
٣٥٢/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٤١٨/٢، البحر الرائق، ٦٨/٢، ٣٢٩، ٧٥/٣؛ ٣٢٢/٤؛  
النافع الكبير، ٣٩٨.

(٢) في (د) : «أو مالك».

(٣) نهاية ٢١/ب من (أ).

(٤) جاء فوق هذه الكلمة من نسخة (ب) بخط مغاير : «الظاهر وصية سيد علي».

(٥) « أن » : ساقطة من (ج).

(٦) في (أ) و(ج) : «مال». والصحيح ما ثم إثباته من (ب) و(د).

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾<sup>(١)</sup>: انصرف<sup>٢</sup> إلى [الفضول]<sup>٣</sup>، لا إلى كل المال، فكذا<sup>٤</sup> ما يوجبه العبد إلى نفسه.  
 بخلاف الوصية؛ لأنها أخت الميراث؛ لكونها خلافة كالوراثة<sup>٥</sup>، والإرث يجري في جميع المال، هكذا الوصية -والله أعلم-<sup>٧</sup> (٨).



(١) من الآية رقم (١٠٣) من سورة (التوبة). وكلمة: «خذ» تُمثل نهاية ١٤/ب من (ب).

(٢) في (د): «تصرف».

(٣) في (أ) و(د): «الفضولي». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج).

(٤) في (ب): «هكذا».

(٥) في (د): «يوجب».

(٦) الحرفان الأخيران غير واضحين في (أ)، وتام الكلمة من (ج) و(د) و(هـ) و(و)، وفي (ب): «كالوارثة».

(٧) في (ج) زيادة: «بالصواب».

(٨) انظر ما جاء في شرح القاعدة في الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٥١/٧-٣٥٣؛ وانظر أصل المثال في: الجامع الصغير والنافع الكبير، ص ٣٩٨.

# باب الباء



## [ القاعدة العادية والخمسون ]

البَعْضُ<sup>(١)</sup> لَا يَزِيدُ عَلَى الْكُلِّ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إِذَا قَالَ  
الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي<sup>(٢)</sup> :

فإنه صريح في الظَّهَار. ولو قال : كَأُمِّي : كان كناية<sup>(٣)</sup>؛ لأن قوله :  
(كَأُمِّي) يحتمل [الكرامة]<sup>(٤)</sup> أو الظَّهَار أو الطَّلَاق، [فما]<sup>(٥)</sup> نواه تعين<sup>(٦)</sup>.



(١) اقتران (بعض) — (أل) مما منعه كثير من أهل اللغة؛ كالأصمعي وأبي حاتم السجستاني وغيرهما. إلا أنه أجازة آخرون، منهم الأزهرى، كما ورد في كلام كثير من كبار علماء اللغة؛ كسيبويه والأخفش وغيرهما.

انظر : المعجم المفصل في النحو، ٣٠٨/١، ٧٢٦/٢؛ وانظر أيضا : رد المحتار، ٩/٤.

(٢) في (جـ) : «لا يرتد».

(٣) وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ في بعض كتب القواعد الفقهية، منها:

الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٢٠/٢؛ ولابن السبكي، ٣٤٠/٢؛ المنشور، ٣٦١/٣؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٣٥٠/١؛ ولابن نجيم، ص ١٨٧ - ولفظهم جميعاً : «لا يزيد البعض على الكل إلا في مسألة واحدة، وهي إذا قال : أنت عليّ كظهر أمي» -؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضيفة، ص ٢٤١؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٣٥٥/٢ - ولفظ الفرائد :

وما على الكل يزيد البعض قط إلا بفرع في ظهار انضبط -؛ قواعد الفقه للمحتدي، ص ١١١، قاعدة ٢٧٣، - ولفظه : «لا يزيد البعض على الكل إلا في مسألة الظهار» -.

(٤) نهاية ١٦/ب من (جـ).

(٥) انظر : مَصَادِرُ القاعدة الآنف ذكرها.

(٦) في (أ) و(جـ) : «الكراهة». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٧) في (أ) و(جـ) : «تما» (بالميم). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٨) في (ب) : «يتعين».

## [ القاعدة الثانية والخمسون ]

البقاء على وفق الثبوت<sup>(١)</sup> :

□ فَمَنْ «باع الدرهم بالدرهمين، أو اشترى عبداً بألفٍ ورطلٍ حمرٍ، ثم أسقط الدرهم الزائد، وأبطل الخمر»<sup>(٢)</sup> : لا يحكم بصحة البيع؛ لانعقاده فاسداً، والفساد لا ينقلب جائزاً.<sup>٣</sup>

□ وكذا : «إذا تزوج امرأة، وتحتة أربع نسوة، ثم طلق الرابعة : لا يحكم بصحة نكاح الخامسة»<sup>(٤)</sup>.

□ فأما إذا باع بشرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام، وأجاز من له الخيار في مدته<sup>٥</sup> :<sup>(٦)</sup>

(١) معنى هذه القاعدة :

أن بقاء حكم الشيء ودوامه يكون موافقاً للوصف الذي يكون عليه ابتداءً : فإن كان ثابتاً عند إنشائه ابتداءً فالشأن فيه أن يستمر على هذا الوصف، وإن كان غير ثابت ابتداءً فإنه لا ينقلب ثابتاً انتهاءً. هذا ما يتعلق بمعناها.

أما توثيقها :

فقد وردت بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي، منها : العناية، ٣٠٢/٦ - ولفظه مطابق للفظ المؤلف -؛ فتح القدير، ٣٠٢/٦ - ولفظه : «البقاء على حسب الثبوت» -؛ الدرر شرح الغرر، ٣٠٧/٢ - ولفظه «البقاء على وصف الثبوت».

والمؤلف سيذكر قاعدة يمكن أن تكون مندرجة تحت هذه القاعدة، وهي «ما لا يكون لازماً من التصرفات يكون لدوامه حكم الابتداء» - وذلك ص ١٠١٧ (ل ٩١/ب)، قاعدة ٢١٥ -.

كما أنه سبق أن ذكر قاعدة قريبة منهما وهي : «استدامة الشيء تعتبر بأصله»، - وذلك ص ٢٩٨ (ل ٩/ب)، قاعدة ٢١.

(٢) العناية، ٣٠٢/٦؛ وانظر : فتح القدير، ٣٠٢/٦.

(٣) في (ج) : «جائز».

(٤) العناية، ٣٠٢/٦.

(٥) في (ج) : «موته».

(٦) أي : فأجاز من له الخيار البيع في المدة المتاحة للخيار وهي ثلاثة أيام.



- جاز عند أبي حنيفة - رحمه الله<sup>(١)</sup> - وصاحبيه<sup>(٢)</sup>.
- خلافاً لزفر، فإنه يقول<sup>(٣)</sup> : إن هذا عقد قد انعقد فاسداً، والفساد لا ينقلب جائزاً؛ على مقتضى هذا الأصل. فكان كالمسائل [التي]<sup>(٤)</sup> ذكرناها في صدر الكلام<sup>(٥)</sup>.

«ولأبي حنيفة - رحمه الله - : أنه أسقط المفسد قبل تقرر»<sup>(٦)</sup>.

ومشايخنا - رحمهم الله - «اختلفوا في حكم هذا العقد في الابتداء، على قول أبي حنيفة - رحمه الله - :

- فذهب العراقيون : إلى أنه ينعقد فاسداً، ثم ينقلب صحيحاً بإسقاط خيار الشرط قبل اليوم الرابع.

وتقريره : أن العقد فاسدٌ في الحال بحكم الظاهر؛ لأن الظاهر<sup>(٧)</sup> دوامها<sup>(٨)</sup> على الشرط، فإذا سقط الخيار قبل دخول [اليوم]<sup>(٩)</sup> الرابع : زال الموجب للفساد، فيعود

(١) نهاية ١٤/ب من (د).

(٢) في هامش (أ) : «إمام أبي يوسف وإمام محمد - رحمهما الله -».

(٣) نهاية ٢٢/أ من (أ).

(٤) في (د) : «إن هذا عقده انعقد».

(٥) في (أ) و(ج) و(د) : «الذي». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٦) انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٠٢/٦؛ تبين الحقائق، ١٥/٤؛ الدرر شرح الغرر، ١٥٢/٢.

(٧) العناية، ٣٠٢/٦؛ وانظر المصادر السابقة.

(٨) «لأن الظاهر» : ساقطة من (ج).

(٩) في (ب) : «دوامها». ولم تظهر لي فائدة من إضافة ضمير التثنية هنا.

ولعلّ الضمير الموثق المفرد في باقي النسخ يرجع إلى المسألة الأخيرة؛ إذ معنى التعليل المذكور: لأن المتبادر للذهن دوام المسألة الأخيرة على الشرط المذكور فيها؛ فالمشترى إذا اشترط الخيار أكثر من ثلاثة أيام فالغالب أن يبقى على خياره أكثر من ثلاثة أيام؛ لأنه ما اشترط ذلك الشرط إلا لهذا الغرض.

(١٠) في (أ) و(ج) و(د) : «يوم». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة

جائزاً؛ وهذا لأن هذا العقد لم يكن فاسداً لعينه؛ بل لما فيه من تغيير المقتضي للعقد في اليوم الرابع، فإذا زال المغير عاد جائزاً.

كما إذا باع بالرقم (وهو : أن يُعلم البائع على الثوب بعلامة يعلم [بها]<sup>٢</sup> الدلالة أو غيره ثمن الثوب<sup>٣</sup>، ولا يعلم المشتري<sup>٤</sup>)، فإذا قال : بعثك هذا الثوب برقمه، وقبّل المشتري من غير أن يعلم المقدار : ينعقد البيع فاسداً<sup>٥</sup>. فإن علم المشتري قدر الرقم<sup>٦</sup> في المجلس وقبّله : انقلب جائزاً بالاتفاق<sup>٧</sup>.

- وذهب أهل خراسان - وإليه [مال]<sup>٨</sup> شمس الأئمة السرخسي<sup>٩</sup> - : إلى أنه<sup>١٠</sup> موقوف، فإذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد قبل تقرر البيع. وتقريره<sup>١١</sup> : أن اشتراط الخيار غير مفسد<sup>١٢</sup> للعقد، وإنما المفسد اتصال اليوم

(١) في (د) : «بل إلى ما فيه».

(٢) في (أ) و(ب) و(د) : «به». والصحيح ما تم إثباته من (ج)، وهو الموافق للعناية.

(٣) «الثوب» : ساقطة من (د).

(٤) نهاية ١٥/أ من (ب). وهذا التفسير للبيع بالرقم مستفاد من (العناية) - وسوف يأتي تصريح المؤلف بهذا في نهاية القاعدة-.

إلا أن صاحب العناية زاد : «ذلك» بعد قوله : «ولا يعلم المشتري». كما أن ابن عابدين في رد المختار - ٦٥/٧ - عقد مطلباً مستقلاً للبيع بالرقم، فطالعه إن شئت.

(٥) نهاية ١٧/أ من (ج).

(٦) في (ج) : «قدرًا برقم».

(٧) في (د) : «بالاتفاق».

(٨) في (أ) و(د) : «قال»، وفي (ب) : «ذهب»، وفي (ج) : «مال». والذي يستقيم به المعنى : ما في (ب) و(ج)، وتم اختيار ما في (ج)؛ لأنه الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٩) «إلى» : ساقطة من (ب) و(ج).

(١٠) في (ج) : «لأنه».

(١١) في (د) : «وتقرره».

(١٢) نهاية ٢٢/ب من (أ).

الرابع بالأيام الثلاثة، فإذا جاز<sup>(١)</sup> قبل ذلك : لم يتصل المفسد بالعقد، فكان صحيحًا.

والجواب عما قال<sup>(٢)</sup> زفر - رحمه الله - من المسائل<sup>(٣)</sup> : أن الفساد فيها في صلب<sup>(٤)</sup> العقد (وهو البذل)، فلم يمكن دفعه. وفي مسألتنا<sup>(٥)</sup> في شرطه فأمكن<sup>(٦)</sup> - كذا في (العناية)<sup>(٧)</sup> -.



(١) في (ب) : «فإذا أجاز»، وهذا الأولى.

(٢) في (ب) : «قاس». وفي العناية : «قاس عليه».

(٣) المراد بالمسائل : المسألتان اللتان صدرت بهما المؤلف حديثه عن القاعدة.

(٤) في (ج) : «حلب».

(٥) «وفي مسألتنا» : وردت مكررة في (د).

والمراد بـ (مسألتنا) : ما إذا باع بشرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام.

(٦) العناية، ٣٠٢/٦-٣٠٣، مع اختلاف يسر في بعض الألفاظ نسبت الإشارة إلى أهمه، وأيضًا في

الترتيب، حيث ذكر صاحب (العناية) مذهب العراقيين وأهل خراسان أولاً ثم ذكر التقريرين آخرًا.

(٧) أي هذه القاعدة وجميع ما جاء في شرحها مستفاد من العناية، ٣٠٢/٦-٣٠٣.

## [ القاعدة الثالثة والخمسون ]

بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب<sup>(١)</sup>:

ومن فروعها : « إذا اشترى عبداً بالخيار، فمرض العبد في مدته، وخاصم المشتري البائع في الرد، وأبطل القاضي الخيار في الرد بسبب المرض في مدة الخيار : ليس له أن يرده بعد زوال المرض في مدته. كذا في (الحيط) »<sup>(٢)</sup>.

فالسبب<sup>٣</sup> في الحكم بإبطال الخيار : المرض، ولا يحتاج بقاء الحكم (وهو بطلان الخيار) [لبقاء]<sup>٤</sup> السبب - (وهو المرض) -.

(١) وردت هذه القاعدة في مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥ - بلفظ: «بقاء الحكم الشرعي يستغني عن بقاء السبب»؛ كما وردت بهذا اللفظ في : شرح العلاني لقواعد الخادمي، ل ١٣/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٤؛ ووردت في نسخة خطية للمجامع موافقة للفظ المؤلف - بإسقاط (الشرعي) وذلك ل ٣٥/أ. كما وردت بلفظ المؤلف ولفظ آخر في موسوعة القواعد الفقهية، ٥٦/٣.

ووردت قبل ذلك في بعض كتب الفقه، منها : شرح الزيادات، تأليف قاضي خان، ص ١٨٠ - بلفظ: «بقاء السبب ليس بشرط لبقاء الحكم» -؛ البحر الرائق، ١/٣٥٥، ٢/٣٥٤ - ولفظه الثاني : «... فيحوز بقاء الحكم بعد زوال علته...»، أما لفظه الأول فقريب من لفظ المؤلف -.

وسوف يذكر المؤلف قاعدتين معناهما قريب من هذه القاعدة، وذلك ص ٤٢٩ (ل ٢٣/ب)، قاعدة ٥٤، وص ٧٧٠ (ل ٥٨/ب)، قاعدة ١٤٧، وقد صرح في الموضوع الأخير بالتقارب بين هذه القواعد الثلاث، ويضاف إليها قاعدة رابعة سيذكرها استقلالاً، وهي : «يغتفر في الانتهاء مالا يغتفر في الابتداء»، وذلك ص ١١٧٨ (ل ١١٤/أ)، قاعدة ٢٦٣.

(٢) الدرر شرح الغرر، ٢/٢٢٤ - مع اختلاف يسير -.

وانظر : المحيط البرهاني، ق ٦، ج ١، ص ٧٣٥-٧٣٦؛ فتاوى قاضي خان، ٢/١٨٣؛ فتح القدير، ٦/٣١٧.

ونص ما في (الحيط) : «وفي (نواذر هشام) عن محمد : رجل اشترى من آخر عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فمرض العبد في الثلاث فنقض المشتري العقد وردّ العبد، وأبى البائع أن يقبله : فإن مضى الثلاث والعبد مريض في حالة : لزم المشتري، وإن صحّ قبل الثلاث ثم مضى الثلاث قبل أن يردّ فله أن يردّ بالردّ الذي كان منه في الثلاث...».

(٣) نهاية ١٥/أ من (د).

(٤) في (أ) و(ج) و(د) : «يبقاء». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

فإن قلت : ما الفرق بين هذه المسألة، وبين المسألة التي في باب الرجوع في الهبة؟ -  
 حيث قالوا : «قضى ببطلان<sup>١</sup> الرجوع لمانع، ثم زال المانع، عاد الرجوع»<sup>(٢)</sup>.-  
 أقول : مقتضى الخيار في المسألة [الأولى]<sup>٣</sup> كون العقد موقوفاً، [فبحكم]<sup>٤</sup> القاضي  
 صار<sup>٥</sup> العقد لازماً، فسقط المقتضي، و«الساقط لا يعود»<sup>(٦)</sup>.  
 وفي<sup>٧</sup> المسألة الثانية : مقتضى الرجوع كون الواهب<sup>٨</sup> أحقّ في هبته<sup>٩</sup>، وهو<sup>(١٠)</sup>  
 موجود لا يسقط بقضاء<sup>١١</sup> القاضي ببطلان الرجوع<sup>١٢</sup>، ولكن<sup>(١٣)</sup> لا يعمل لمانع، ف-  
 «إذا زال المانع عاد الممنوع»<sup>(١٤)</sup>.

(١) في (ب) زيادة : «لأن».

(٢) ومن قال ذلك : صاحب (الدرر شرح الغرر)، ٢/٢٢٤؛ حيث ذكر النص المذكور، ثم بيّنه بقوله :  
 «بيانه: أنه إذا بنى في الدار الموهوبة، وأبطل القاضي رجوع الواهب بسبب البناء، فهذه الموهوب له  
 البناء، وعادت الدار كما كانت : فله أن يرجع فيها».  
 ثم ساق المثال -الذي ذكره المؤلف ابتداءً- وصدره بقوله : «بخلاف ما لو اشترى عبداً بالخيار ثلاثة أيام،  
 فحتم العبد...».

(٣) في (أ) : «الأول». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٤) في (أ) و(ج) و(د) : «بحكم». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٥) في (ب) : «يصير»، وفي (د) : «فصار».

(٦) هذه القاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص ٧٤١ (ل ٥٦/أ)، قاعدة ١٣٧.

(٧) الواو : ساقطة من (ج).

(٨) في (د) : «الواحد».

(٩) في (ب) : «أحقّ بهبته»، وفي (د) : «في هبة».

(١٠) الضمير (هو) يعود إلى (مقتضى الرجوع)، والمعنى: ومقتضى الرجوع (وهو كون الواهب أحقّ في هبته)  
 موجود...

(١١) في (ب) : «ل قضاء»، وفي (د) : «البقضاء».

(١٢) نهاية ٢٣/أ من (أ).

(١٣) اسم (لكن) ضمير مستتر تقديره هو. والمعنى : ولكن المقتضي لا يعمل...

(١٤) هذه قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص ٢٨٠ (ل ٧/أ)، قاعدة ١٣، وقد مثل لها بنحو المثال الذي  
 صرّ به هذه القاعدة، إلا أنه فرق بين المثالين فقال هناك : «هنا قبل قضاء القاضي بسقوط خيار المشتري».-

وبهذا اتضح الفرق بين [هذا]<sup>١</sup> الأصل وبين الأصل الذي قاله القوم : «الحكم [ينتهي]<sup>٢</sup> بانتهاء علته»<sup>(٣)</sup>:

فالمسألة الأولى<sup>٤</sup> : من فروع «بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب».

والثانية : من فروع «الحكم<sup>٥</sup> ينتهي بانتهاء علته».

وسياقي زيادة<sup>٦</sup> التفصيل في باب السين<sup>(٧)</sup> - إن شاء الله<sup>٨</sup> -.



-وعندما ذكر المثال هنا : أثبت هذا القيد فقال -ص ٤٢٦- : «وأبطل القاضي الخيار في الرد بسبب المرض في مدة الخيار»، وبهذا التفريق يزول الاشتباه الذي قد يرد بين المثالين.

(١) في (أ) و(ج-) : «هذه». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

وكلمة (هذه) تمثل نهاية ١٧/ب من (ج-) مع تكرارها في اللوحة التي تليها.

(٢) «ينتهي» : زيادة من (ب) و(ج-)، وقد اتفقت جميع النسخ على إثباتها عند إعادة لفظ القاعدة بعد سطر فقط.

(٣) وهذا الأصل سياقي الحديث عنه استقلالاً، ص ٦٥٢ (ل ٤٧/أ)، قاعدة ١١٥.

(٤) في (ج-) : «الأول».

(٥) في (د) : «الحلم» (باللام).

(٦) نهاية ١٥/ب من (ب).

(٧) ص ٧٢١ (ل ٥٦/أ)، قاعدة ١٣٧.

(٨) «في باب السين إن شاء الله» : ساقطة من (ج-).

## [ القاعدة الرابعة والخمسون ]

البقاء أسهل من الابتداء<sup>(١)</sup> :

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده، كما تطرق الأصوليون إليها ضمناً عند حديثهم عن أقسام المانع؛ إذ ذكروا من أقسامه : ما يمنع ابتداء الحكم دون استمراره.

## فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٢/٢٩٦ - ولفظه: «يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء، وقد يحتمل في الابتداء ما لا يحتمل في الدوام»؛ القواعد للمقري، ١/٢٧٨، قاعدة ٥٦ - ولفظه: «اختلف المالكية في التماذي على الشيء، هل يكون كابتدائه في الحكم، أولاً؟...»؛ إيضاح المسالك للونشريسي، ص ٦٦، قاعدة ١٣ - ولفظه: «الدوام على الشيء، هل هو كالابتداء، أم لا؟»؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٥؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ٨٩، قاعدة ٨؛ المنهج المنتخب وشرحه للمنحور، ص ٢١٥ - ولفظ المنهج: «وهل دوام كابتداء...»؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٣/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٤؛ بحلة الأحكام العدلية، مادة ٥٦؛ شرحها لسليم رستم، ١/٤٢٢؛ ولعلي حيدر، ١/٥١١؛ وللأناسي، ١/١٣٨؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٩٧؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٦٥، قاعدة ٦١؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠١٦، فقرة ٦٣٢؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٤٦، ١٥١، ١٥٣، ١٧٧، ٣٥٢، ٤٣٥ - وأول ألفاظه: «إن البقاء أسهل»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٨١، ٤٨٣ - ولفظه الأول: «البقاء أسهل من الثبوت»؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص ٣١٤ - ومن ألفاظه: «الاستدامة أقوى من الابتداء»؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٨٠، ٤٥٦، ٣/٥٤ - ولفظه الأول: «إن البقاء أسهل»؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص ١٣٩؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٦؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٨١، قاعدة ٦١؛ وللدكتور محمد الرجيلي، ص ٨٠؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص ١٢٣ - ولفظه: «الدوام على الشيء هل هو كابتدائه؟».

## ومن كتب الفقه :

شرح كتاب السير الكبير للسرخسي، ٣/٩٤٣، فقرة ١٧٢٠، و ٩٥٦، فقرة ١٧٥٣؛ المبسوط، ٢/١١٨، ٤/١١٦، ٣٠/١٩٧؛ بدائع الصنائع، ٢/١١٤، ٣/١٧٥، ٥/٢٠، ٢١٧، ٣٠٩، ٦/١٣١، ١٣٨، ٧/٣٩٥؛ الهداية، ٧/١٠٨، ١٠/١٥٤؛ المصنف للنسفي، ل ٨/أ، ١٠/أ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٢١/٣١٢، ٢٣/٢١٣؛ العناية، ٤/٤٥٤، ٧/١٠٧، ٢٥٥، ٤٨٠، ٤٨٣، ٩/٤٥٠ -

«يُبنى على هذا الأصل أحكام كثيرة :  
• كبقاء النكاح بلا شهود، وامتناعه بدونها<sup>(١)</sup> ابتداءً.

=فتح القدير، ٢٥٤/٧؛ البحر الرائق، ٣١٩/٢، ٢٣٣/٣، ٢٨٤/٦ - وفي الموضع الأخير قال قبيل القاعدة: «... عكس السائر على السنة الفقهاء وهو أن البقاء...»؛ تكملة البحر، ٢٧٦/٨.  
ومن الكتب الأصولية التي تطرقت إليها عند الحديث عن أقسام المانع :  
شرح تنقيح الفصول، ص ٨٤؛ شرح مختصر الروضة، ٤٣٨/١؛ شرح الكوكب المنير، ٤٦٣/١؛  
مذكرة في أصول الفقه للعلامة الشنقيطي، ص ٥٣.  
كما ذكرتُ ضمن أقسام المانع في : قواعد الأحكام لابن عبد السلام، ٨٨/٢؛ أنوار البروق للقرافي، ١١٠/١، الفرق ٩؛ تهذيب الفروق، ١٢٠/١.  
يضاف إلى جميع ما سبق أنها وردت بالفاظ آخر، منها :

١ - «يغتفر في الانتهاء مالا يغتفر في الابتداء».

٢ - «المنع أسهل من الرفع».

فَ «هذه الصيغ - وإن اختلفت في ظاهرها، إلا أنها تؤدي معنى واحدًا هو : أن استمرار الشيء وبقائه على حالته التي هو عليها أسهل من إحداثه وإنشائه من جديد...» - قاله الميمان في (القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية)، ص ٣١٤؛ وانظر القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٤٣٣-٤٣٥.  
والمؤلف سوف يتكلم استقلالاً عن قاعدة : «يغتفر في الانتهاء...»، وذلك ص ١١٧٨، (ل ١١٤/أ)، قاعدة ٢٦٣.

أما القاعدة الأخرى فقد وردت بذلك اللفظ في : تقرير القواعد لابن رجب، ٢٣/٣، قاعدة ١٣٤.

كما وردت بنحوه في الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١١٧/١؛ المنثور للزركشي، ١٥٥/٢؛  
الأشباه والنظائر للسيوطي، ٣١٠/١؛ الأقمار المضئية، ص ١٨٨؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٨٨، قاعدة ١٢٨؛ مجلة الأحكام الشرعية للقاري، ص ١٠٠، مادة ١٣٤؛ الفوائد الجنية، ٢/٢٠٠؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات، ص ٦٥٩؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور الغديان، ص ١٢٠٦.

وأيضاً وردت في الدرر شرح الغرر، ٢٩٩/١، ٣٨٢/٢.

(١) أي : بدون شهادة الشهود.



- وجواز الشيوع في الهبة بقاء، [لا ابتداء]<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>؛ كما إذا وهب داراً، ورجع في نصفها، وشاع بينهما :
- فالشيوع الطارئ لا يمنع بقاء الهبة<sup>(٤)</sup>.
- «وقال بعض المشايخ : إذا قلّد [الفاسق]<sup>٥</sup> قضاء : يصحّ، ولو قلّد وهو [عدل]<sup>٦</sup> ففسق؛ ينزل به»<sup>(٧)</sup>

«واعترض : بأن هذا الأصل يناهض جواز التقليد مع الفسق ابتداءً، والعزل بالفسق الطارئ»<sup>(٨)</sup>؛ لأن الابتداء (وهو التقليد مع الفسق) ههنا أصعب وصح<sup>٩</sup>، والبقاء (وهو التقرير على القضاء) أسهل منه ولم ييق.

(١) جاء في (أ) - بعد كلمة (بقاء) - : «الابتداء»، وفي (ج) : «لا ابتداء». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٢) العناية، ٢٥٥/٧ - مع اختلاف يسير.

(٣) في (ج) : «أوهب».

(٤) انظر هذا المثال في : العناية، ٤٥/٩، ٤٦. وانظر فتاوى قاضي خان، ٢٧١/٣، حيث جاء فيها : «الشيوع الطارئ لا يبطل الهبة إلا رواية عن أبي يوسف - رحمه الله تعالى -». وهذا المثال خرّج على القاعدة في : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٣/ب؛ منافع الدقائق، ٣١٤؛ كما خرّج في كثير من شروح المجلة على المادة ٥٥، وهي : «يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء».

(٥) في (أ) و(ج) : «الفاسد». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للهداية والعناية.

(٦) هكذا في (ب)، وفي باقي النسخ : «العدل». والذي يشهد له السياق ما في (ب)، وهو الموافق للهداية والعناية.

(٧) الهداية وشرحها : العناية، ٢٥٥/٧ - مع اختلاف يسير، ومن ذلك كون صاحب الهداية قال في آخر العبارة : «ينزل بالفسق» - وانظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٥؛ البحر الرائق، ٢٨٤/٦.

(٨) العناية، ٢٥٥/٧.

(٩) في (ب) : «وصحة».

(١٠) الواو ساقطة من (ب).

أجيب عنه : بأن التقليد مع العدل<sup>(١)</sup> يتضمّن شرط<sup>٢</sup> العدالة، فكأنّه كان معلقاً بالشرط، و«المعلق بالشرط<sup>٣</sup> ينتفي بانتفائه»<sup>(٤)(٥)</sup>.  
كذا في (العناية).<sup>(٦)</sup>



- (١) في (ب) : «العدالة»: وهذا الأولى؛ لأنها تدل على المعنى المراد دلالة مباشرة؛ أما كلمة (العدل) فيستقيم بها المعنى إذا قيل : إن تقليد القاضي حالة كونه متصفاً بصفة العدل يتضمن ...
- (٢) في (ب) : «بشرط».
- (٣) «بالشرط» : ساقطة من (ج-).
- (٤) هذه القاعدة أوردتها المؤلف بلفظ: «المعلق بالشرط معدوم قبله»، وذلك ص ١٠٥٩ (ل ٩٨/١)، قاعدة ٢٢٩.
- (٥) انظر : الهداية والعناية، ٢٥٥٠/٧-٢٥٦. وهذا الجواب صدره صاحب (العناية) بقوله : «والجواب يؤخذ من الدليل المذكور، وهو أن التقليد كان معلقاً بالشرط...».
- وقوله : «الدليل المذكور»: يعني به الدليل المذكور في (الهداية) وهو قوله : «لأن المقلّد [أي الذي عين القاضي] اعتمد عدالته [أي عدالة القاضي]، فلم يكن راضياً بتقليده دونها».
- وبناء على هذا يمكن توضيح الاعتراض وجوابه على النحو الآتي :
- يرد على القاعدة اعتراض حاصله : أن بقاء القاضي على القضاء حالة الفسق على الرغم من كونه أسهل من تقليده القضاء ابتداءً وهو فاسق إلا أن بعضهم أجاز تقليده القضاء ابتداءً ولم يُحِزْ إبقاءً على القضاء، فكيف تقولون : البقاء أسهل من الابتداء؟!.
- والجواب : هذا الفرع (وهو كون القاضي لا يجوز إبقاؤه على القضاء إذا طرأ عليه الفسق) يدخل تحت قاعدة أخرى هي أليق به، وهي : «المعلق بالشرط ينتفي بانتفائه».
- ووجه ذلك : هو أن الذي عين القاضي العدل وقلّده القضاء إنما قلّده؛ لتحقيق شرط العدالة فيه، فلا يرضى بتولّيه القضاء دونها، فلو انتفت العدالة انتفى التقليد؛ لأن «المعلق بالشرط ينتفي بانتفائه».
- (٦) أي هذه القاعدة وجل ما جاء فيها مذكور في (العناية)، وذلك ٢٥٥٠/٧-٢٥٦.

## [ القاعدة الخامسة والخمسون ]

بقاء الشيء الواحد في المحليين في زمان واحد محال<sup>(٣)</sup> :

ولذا : «إذا تمت الحوالة [برئ]<sup>٤</sup> المحيل عن الدين بقبول المحتال والمحتال عليه<sup>(٥)</sup>؛ لأن معنى الحوالة : النقل،<sup>(٦)</sup> وهو [يقتضي]<sup>٨</sup> فراغ ذمة الأصل<sup>٩</sup>؛ لئلا يلزم بقاء الشيء في المحليين في زمان واحد»<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (ب) : «محليين». وهذا الأول، وهو الموافق لمصدر القاعدة وشرحها (وهو الدرر شرح الغرر).

(٢) نهاية ٢٣/ب من (أ).

(٣) هذه القاعدة وما جاء في شرحها مذكور في الدرر شرح الغرر، ٣٠٨/٢، ولفظه: «... لأن من المحال بقاء الشيء الواحد في محلين في زمان واحد»؛ كما ورد معناها في تأسيس النظر، ص ١٠٦، بلفظ: «الأصل عن [هكذا] ابن أبي ليلى أن الحق الواحد لا يجوز أن يثبت في محلين مختلفين؛ لأنه متى ثبت في محل خلا عنه المحل الأول».

وهذا اللفظ ورد أيضاً في موسوعة القواعد الفقهية، ٤٩٠/١.

(٤) في (أ) و(د) : «بدين». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج) و(هـ)، وهو الموافق للدرر.

(٥) في (د) : «والمحال عليه».

وكلاهما صحيح؛ إذ إنهما لفظان يطلقان على من يقبل الحوالة. ويقاسم المحتال عليه شخصان آخران - ذكرهما المؤلف آنفاً - هما: المحيل وهو (المديون)، والمحتال وهو (الدائن)، ويسمى أيضاً محتال له ومحال ومحال له.

أما الدين فيسمى (محال به).

انظر : الدرر شرح الغرر، ٣٠٨/٢.

(٦) في (ب) و(د) : زيادة «برئ الأصل».

(٧) في الدرر شرح الغرر - ٣٠٧/٢ - زيادة : «كما مر»، أي كما مرّ عنده في بداية حديثه عن الحوالة حيث عرفها - في الصفحة نفسها - بأنها : «نقل دين من ذمة إلى ذمة».

وتعريف الحوالة سبق بيانه لغة واصطلاحاً، ص ٣٥٩.

(٨) في (أ) و(ج) : «تقتضي». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

(٩) في (ب) : «الأصيل»؛ وفقاً للدرر.

وتمام العبارة في (الدرر) : «فراغ ذمة الأصيل؛ لأن من المحال بقاء الشيء الواحد في محليين في زمان واحد».

وهذه الكلمة نهاية ١٥/ب من (د).

(١٠) الدرر شرح الغرر، ٣٠٨/٢ - مع اختلاف سبق بيانه - وانظر: الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٤١/٧.

## [ القاعدة السادسة والخمسون ]

بناء القوي على الضعيف فاسد<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة ترد بكثرة في كتب الفقه الحنفي، وأكثر ما يذكرونها في معرض التعليل بها لعدم صحة اقتداء المأموم بمن هو دونه، فلا يصلي القارئ خلف الأمي، ولا المكسي خلف العاري، ولا الراكع الساجد خلف المومي ... بناء على القاعدة.

كما يذكرونها في مواضع أخرى، كالفرع الذي سيذكره المؤلف، وكالتعليل بها على أن الوديعة أو نحوها إذا باعها المودع على المودع «يحتاج إلى قبض جديد؛ لأن البيع يقتضي قبضاً مضموناً، وقبض المودع قبض أمانة، فلا ينوب عن قبض الضمان؛ بل يحتاج إلى تحديد القبض. والأصل فيه : أن القبضين إذا تجانسا ناب أحدهما مناب الآخر؛ لاتحادهما جنساً، وإذا اختلفا ناب الأقوى عن الأضعف بلا عكس؛ لأن في الأقوى مثل الأدنى وزيادة، وليس في الأدنى ما في الأقوى» - قاله صاحب الدرر، ٢/٢٢٠ -.

إذ علم هذا فيمكن أن يقال : إن معنى القاعدة :

إن الأمور التي تبني على غيرها، لكونها فرعاً لها أو تابعة لها أو نحو ذلك إذا كانت متفاوتة في القوة فلا يصح بناء ما كان فيها قوياً على ما كان ضعيفاً.

ويفهم من هذا أنها إذا كانت متجانسة في القوة يصح بناء بعضها على بعض، ومن باب أولى يصح بناء الضعيف على القوي.

أما توثيقها :

فقد وردت بلفظها أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٣/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٤؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٧٧؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص ١٤٥ - ولفظه: «لا يقام القوي بالضعيف» -؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣/٨٦.

ومن كتب الفقه :

النتف في الفتاوى للسعدي، ٢/٧٨٧؛ المبسوط، ١/١٨٠، ١٨٢، ٢/٩٩، ١٢٤، ١٢٥؛ بدائع الصنائع، ١/٢٣٨؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ١/٣٥٨؛ الفتاوى البزازية، ١/٣٢؛ الدرر شرح الفرر، ١/٦١، ٢/٢٢٠؛ البحر الرائق، ١/١٦٦، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٢/٦٨، ٧١، ٦/٢٨٣؛ الباب في شرح الكتاب، ١/٨٢.

فإذا شرع المسافر في الصلاة بلا تحرّي القبلة : فسدت صلاته، وإن علم فيها إصابته؛ لأن حاله<sup>(١)</sup> بعد العلم أقوى من قبله، فلا يجوز<sup>(٢)</sup>.



(١) «وإن علم ... حاله» : ساقطة من (جـ).

(٢) انظر : الدرر شرح الفرر، ٦١/١، ونصه : «... وفسدت إن شرع فيها بلا تحرّ؛ لأن قبلته جهة تحرّيه ولم يوجد، وإن علم فيها (أي في الصلاة) إصابته؛ لأن بناء القوي على الضعيف فاسد، وحاله بعد العلم أقوى من حاله قبله».

## [ القاعدة السابعة والخمسون ]

**الْبَيْعُ سَالِبٌ لِلْمَلِكِ وَالشَّرَاءُ جَالِبٌ<sup>(١)</sup> :**

فمن يعقل العقد على هذا الوجه من المحجورين : صحَّ بيعه<sup>٢</sup> وشراؤه موقوفًا، وخيّر<sup>٣</sup> وليّه بين الفسخ والإمضاء.



(١) ورد التعليق بهذه القاعدة في عددٍ من كتب الفقه الحنفي، منها :

تبيين الحقائق، ٢٥٤/٤؛ العناية وفتح القدير، ٥١٢/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٢٧٤/٢، ٢٨١، ٢٨٢؛  
تكملة البحر الرائق، ٨٩/٨، ١٢١؛ رد المختار، ٢٥٤/٩.

(٢) نهاية ١٨/أ من (جـ)، مع تكرار حرف الواو في اللوحة التي تليها.

(٣) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢٧٤/٢، فقد ورد فيه زيادة تفصيل، ونصّه : «إذا عقد منهم (أي: من المحجورين) من يعقله، أي يعقل العقد بأن البيع سالب للملك والشراء جالب له (احترز به عن المجنون المغلوب والصبي الغير مميّز) خيّر وليّه بين الفسخ والإمضاء. وأراد بالعقد: ما دار بين النفع والضرر، بخلاف الاتّهاب، حيث يصحّ بلا إذن الولي، بخلاف الطلاق والعنّاق، حيث لا يصحان - وإن أذن الولي».

## [ القاعدة الثامنة والخمسون ]

بَيِّنَةُ النَّفْيِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ <sup>(١)</sup> :

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

لمن كتب القواعد :

أنوار البروق للقرافي، ٦١/٤؛ تهذيب الفروق، ١٠٣/٤ - ولفظ القرافي: «الشهادة على النفي غير مقبولة...»؛ - الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٠؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٥٧، قاعدة ١٨٨ - ولفظه : «بينة النفي لا تقبل...»؛ - الفوائد الزينية له أيضاً، ص ١٤٢، قاعدة ١٦٨ - ولفظه: «الشهادة على النفي لا تقبل»؛ - شرح المنهج المنتخب للمنحور، ص ٥٣٣؛ قواعد الفقه للمحدد، ص ٨٦، قاعدة ١٥٨ - ولفظه كلفظ الفوائد الزينية؛ - موسوعة القواعد الفقهية، ١٤١/٣ - وقد ذكر لفظ المؤلف وألفاظاً أخرى، منها لفظ المبسوط : «البيانات للإثبات دون النفي» -.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ٨١/١١، ٨٢، ١٤٦، ٣٦/١٣، ٣٣/١٧، ١٣٣/٢١، ١٥٢/٣٠؛ الفتاوى البرازية، ١٩٨/٢؛ فتح القدير، ١٨٥/٥؛ جامع الفصولين، ١٢٥/١؛ الرسائل الزينية في مذهب الحنفية، ص ١٧٥-١٧٨، فقرة ٤٤٦-٤٥٠؛ البحر الرائق، ٣١٥/٢؛ رد المحتار، ٦٤٥/٥.

كما وردت عرضاً في كتاب : الحصول، ١٦٨/١.

وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة يحسن التنبيه على أن للقرافي كلاماً نفيساً عن هذه القاعدة؛ حيث قال في أنوار البروق ٦١/٤ - : «اشتهر على ألسنة الفقهاء أن الشهادة على النفي غير مقبولة.

وفيه تفصيل :

- فإن النفي قد يكون معلوماً بالضرورة.

- أو بالظنّ الغالب الناشئ عن الفحص.

- وقد يعرى عنهما.

فهذه أقسام ثلاثة :

أما القسم الأول : فتحوز الشهادة به اتفاقاً؛ كما لو شهد أنه ليس في البقعة التي بين يديه فرس ونحوه، فإنه يقع [هكذا ! ولعلها : يقطع] بذلك، وليس مع القطع مطلب آخر.

والثاني : نحو الشهادة في صورة، منها : التفليس، وحصر الورثة، فإن الحاصل فيه إنما هو الظنّ الغالب؛ لأنه يجوز عقلاً حصول المال للمفلس، وهو يكتمه، وحصول وارث لا يُطْلَع عليه. ومن ههنا قول

المحدثين ليس هذا الحديث بصحيح بناء على الاستقراء ...

وفي إيمان (الهداية) : لا فرق بين أن يحيط [به] <sup>١</sup> علم الشاهد أولاً في عدم [القبول] <sup>٢</sup>؛  
تيسير [أ] <sup>٣</sup>؛ لأن علم الشاهد أمر خفي، لا يتيسر الاطلاع عليه بلا [دليل] <sup>٤</sup>.  
ذكره في قوله : «عبده» <sup>(٥)</sup> حرّ إن لم أحجّ العام ، فقال : حججتُ. وشهد شاهدان  
أنه [ضحى] <sup>٦</sup> العام بالكوفة :

- لم يُعتَق عبده. وهذا عند أبي حنيفة - رحمه الله - وأبي يوسف.
- وقال محمد : يعتق؛ لأنّ هذه شهادة قامت <sup>٧</sup> على أمرٍ معلوم (وهو التضحية)،  
ومن ضرورته انتفاء الحج، فيتحقق الشرط.
- ولهما <sup>٨</sup> : أنّها قامت على النفي؛ لأن المقصود منها نفي الحج، لا إثبات <sup>٩</sup> التضحية؛  
لأنه لا مطالب لها، فصار كما إذا شهدوا أنه لم يحج. غاية الأمر: أن هذا

-والقسم الثالث: نحو: إن زيدا ما وفى الدين الذي عليه، أو ما باع سلحته ونحو ذلك. فإنه نفي غير  
منضبط، وإنما يجوز في النفي المنضبط قطعاً أو ظناً، وكذلك يجوز : إن زيدا لم يقتل عمراً أمس لأنه  
كان عنده في البيت أو ... فهذه كلها شهادة صحيحة بالنفي، وإنما يمنع غير المنضبط، فاعلم ذلك.  
وبه يظهر أن قولهم : «الشهادة على النفي غير مقبولة» ليس على عمومه ...».

(١) « به » : زيادة من (ب) و(د).

(٢) في (أ) و(د) : «المقبول». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(ج).

(٣) «تيسيراً» : ساقطة من (ب) و(د)، وفي (أ) و(ج) : «تيسير» (بالرفع). والصحيح ما تمّ إثباته من  
(و)؛ لأن الكلمة تُعَرَّبُ مفعولاً لأجله، والمفعول لأجله منصوب.

(٤) في (أ) و(ج) : «وكيل»، وفي (ب) و(د) : «دليل» وفي (و) : «ذكر». والصحيح ما في (ب)  
و(د) وما في (و) أيضاً.

(٥) هكذا في جميع النسخ وفي مصدر العبارة (وهو الهداية) : «عبدى». وهذا الصحيح؛ لأنه هنا لا ينقل  
معنى كلام السيد؛ بل يذكر نصّه؛ بدليل أنه قال عقب ذلك : «حرّ إن لم أحج»، ولم يقل : «يحج».

(٦) في (أ) : «حج». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ.

(٧) نهاية ١٦/أ من (ب).

(٨) أي : دليل الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف.

(٩) نهاية ٢٤/أ من (أ).



[النفي]<sup>(١)</sup> ممَّا يحيط به علم الشاهد، ولا تعتبر<sup>(٢)</sup> عندهما؛ لأنه لم<sup>(٣)</sup> يميّز بين نفي ونفي [تيسيراً]<sup>(٤)</sup>». <sup>(٥)</sup>  
وكذا في أكثر كتب الفروع<sup>(٦)</sup>.

□ «لكنه مخالف لما تقرّر في كتب الأصول»<sup>(٨)</sup>؛ حيث قال صاحب (المغني)<sup>(٩)</sup>

(١) في (أ): «الأمر» وكتب فوقها: «لنفي». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للهداية.

(٢) في (ب) و(د): «يعتبر».

(٣) في (ج): «لا»، وليس (ل م).

(٤) الواو ساقطة من (ج).

(٥) في (أ) و(ب): «تيسير» وفي (ج) «تيسراً»، وفي (د): «تيسر». والصحيح: ما تمّ إثباته من

(و) (بالنصب)؛ لأنها مفعول لأجله، وهو الموافق للهداية، حيث جاء فيها: «... ممَّا يحيط علم الشاهد به، ولكنه لا يميّز بين نفي ونفي تيسيراً».

(٦) الهداية، ١٨٤/٥ - ١٨٥ - مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه - علمًا بأنه جاء في (ب) و(د) زيادة: «الاطلاع عليه».

وكلام صاحب الهداية هذا نقله أيضًا صاحب البحر الرائق، ٣٨٧/٤، وقال عقبه: «وحاصله: أنه لا يفصل في النفي بين أن يحيط به علم الشاهد فتقبل الشهادة، أو لا فلا؛ بل لا تقبل الشهادة على النفي مطلقًا».

(٧) ومن هذه الكتب: الهداية والبحر - كما مرّ في الهامش السابق -؛ الكنز وشرحه: تبين الحقائق، ١٥٣/٣ - ١٥٤؛ الدرر شرح الغرر، ٥٥/٢.

(٨) الدرر شرح الغرر، ٥٥/٢. ونمام عبارته: «كذا في الهداية والكافي وغيرهما، لكنه مخالف لما تقرّر في كتب الأصول: أن النفي إذا كان محصورًا أحاط به علم الشاهد كان مثل الإثبات». انتهى كلام صاحب (الدرر). ولو عدت إلى كلام المؤلف: فإنه سيّين ما أجمله - هنا - من كتب الأصوليين بنقل أقوال ثلاثة من الأصوليين: الأول: صاحب المغني - وقد نقل كلامه من المغني مباشرة -

الثاني والثالث: هما الفخر البزدوي والشمس السرخسي - وقد نقل كلاهما بواسطة (العناية) - وسوف يأتي توثيق كلامهم عقب العبارات المنقولة عنهم.

(٩) المغني: كتاب في الأصول على طريقة الفقهاء (الحنفية)، لخصه صاحبه من أصول البزدوي وأصول السرخسي. وقد أكثر مولفه في إيجاز العبارة؛ ممَّا جعله في أمس الحاجة إلى الشرح، فشرحه المؤلف نفسه، كما شرحه غيره من العلماء.

- في فصل<sup>١</sup> المعارضة-: «والأصل في ذلك أن النفي<sup>٢</sup> (٣) بدليله : يعارض المثبت، وإلا فلا»<sup>(٤)</sup>؛ كالشهادة على أن<sup>(٥)</sup> الزوج أنه<sup>٦</sup> لم [يستثن] في الطلاق. أو لم يقل: قالت<sup>(٨)</sup> النصراري، عند قوله : ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ط﴾<sup>(٩)</sup>؛ لأن هذا نفي<sup>١٠</sup> يحيط به علم الشاهد عن دليل يوجب العلم به<sup>١١</sup>، وهو أن ما يكون من باب الكلام، فهو

-و(المغني) من الكتب المطبوعة المتداولة، حيث طبعته جامعة أم القرى الطبعة الأولى، عام ١٤٠٣ هـ بتحقيق د. محمد مظهر بقا.

أما صاحب المغني : فهو عمر بن محمد بن عمر، أبو محمد الحنّازي الحنّدي (٦٢٩هـ-٦٩١هـ)، والحنّدي : نسبة إلى حنّدة «وهي بلدة مشهورة بما وراء النهر على شاطئ سيحون» - قاله الحموي - وهي الآن تقع شمال جمهورية طاجيكستان.

كان فقيهاً أصولياً، من مؤلفاته : شرح الهداية للمرغيناني (ت ٥٩٣هـ) إلا أنه لم يتمه، والمغني في أصول الفقه، وشرحه أيضاً.

انظر : الجواهر المضية، ٦٦٨/٢-٦٦٩، رقم ١٠٧٢؛ تاج التراجم، ص ١٦٤-١٦٥، رقم ١٨٥؛ مفتاح السعادة، ١٦٨/٢؛ كشف الظنون، ١٧٤٩/٢، ٢٠٣٣؛ الفوائد البهية، ص ١٥١؛ هدية العارفين، ٧٨٧/١؛ مقدمة تحقيق المغني، ص ٧-١٥؛ وكلام الحموي منقول من : معجم البلدان، ٣٩٧/٢، رقم ٤١٣٨.

(١) في (جـ) : «فضل» (بالضاد المعجمة).

(٢) في (د) : « المنفي ».

(٣) في (المغني) : زيادة «متى عرف».

(٤) أي : إن لم يكن له دليل، فلا يعارض المثبت.

(٥) «أن» : ساقطة من (المغني). وهذا الأولى.

(٦) « أنه » : ساقطة من (ب) و(د). وهذا الأولى.

(٧) في (أ) و(ب) و(جـ) : «يستثنى»، وفي (و) : «يستثنى» وفي (د) يحتمل الأمرين. والصحيح ما في

(و)؛ وفاقاً للمغني.

(٨) في (المغني) : «قول».

(٩) من الآية رقم (٣٠) من سورة (التوبة). وأول الآية: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيُّ بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصْرَى

الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ط...﴾.

(١٠) في (جـ) : «النفي».

(١١) « به » : ساقطة من (ب).

مسموع من المتكلم لمن كان بالقرب منه، وما لا يسمع منه يكون دندنة<sup>(١)</sup> لا كلاماً<sup>(٢)</sup>.

وفي (العناية) : «قال الإمامان العَلَمَان<sup>٣</sup> في التحقيق : شمس الأئمة<sup>(٤)</sup> و<sup>٥</sup> فخر الإسلام<sup>(٦)</sup> :

(١) الدَّندَنَةُ : هي «أن تسمع من الرجل ... [نعمة] لا تُفهم؛ وذلك لأنه يخفض صوته عما يقوله ويخفيه».

قاله في المقائيس، مادة «دَنَ»، ص ٣٥٠؛ وانظر : المعجم الوسيط، مادة «دَنَ»، ٢٩٩/١.

(٢) المغني، ص ٢٣٢، مع الاختلاف الذي سبقت الإشارة إليه، ويضاف إليه أنه قال في آخر العبارة: «يحيط به علم الشاهد؛ لأن ما لا يُسمع ليس بكلام، لكنه دُندنة»؛ وانظر: شرح المغني للقاءني، ق ١، ح ٣، ص ٩١٥-٩١٣.

(٣) في (جـ) : «العمان».

(٤) شمس الأئمة : هذا لقب لعدد من علماء الحنفية، وإذا أطلق عندهم يراد به : السَّرْحَسِي (ت ٤٨٣هـ)، وقد سبق بيان ذلك مع التعريف بالسَّرْحَسِي، ص ٣٣٥ -.

(٥) الواو ساقطة من (جـ).

(٦) فخر الإسلام : لقب أيضاً لعدد من علماء الحنفية، وإذا أطلقوه فمرادهم : البَزْدَوِي.

والبَزْدَوِي : هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد، أبو الحسن المعروف بفخر الإسلام.

و(البَزْدَوِي) نسبة إلى (بَزْدَة)، وهي : «قلعة حصينة على سِتَّة فراسخ من نسف». و(نسف) : «مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند» - أفاد ذلك صاحب معجم البلدان -.

وقد اشتهر بالفقه وأصوله، كما أن له مؤلفات في التفسير والحديث، وتتميز مصنفاته بالعسر؛ لهذا اشتهر بأبي العسر.

من مصنفاته : شرح الجامع الكبير والصغير (كلاهما لمحمد بن الحسن)، والمبسوط في الفروع (وهو أحد عشر مجلداً)، وكثر الفصول إلى معرفة الأصول (وهو المشهور بأصول البَزْدَوِي)، وشرح تقويم الأدلة في الأصول للذُّبُوسِي، وكشف الأستار في التفسير، وشرح الجامع الصحيح للبخاري.

انظر: الجواهر المضية، ٥٩٤-٥٩٥، رقم ٩٩٧، ٤/٤١٩؛ تاج التراجم، ص ١٤٦، رقم ١٦٤؛ مفتاح السعادة، ١٦٤-١٦٥؛ كشف الظنون، ١/١١٢، ٤٦٧، ٥٥٣، ٥٦٣، ٥٦٨، ٢/١٠١٦،

١٤٨٥؛ الفوائد البهية، ص ١٢٤-١٢٥؛ هدية العارفين، ١/٦٩٣؛ الفتح المبين، ١/٢٧٦.

والتعريف بِـ (بَزْدَة) و(نَسَف) مستفاد من معجم البلدان، ١/٤٨٦، رقم ٤٨٦، و٥/٣٢٩، رقم ١٢٠٠٧.

إذا قال الشاهدان : إن<sup>١</sup> الزوج<sup>٢</sup> لم يقل هذه الزيادة : قبلت الشهادة؛ لأن قولهما هذا بيان منهما؛ لإحاطة علمهما بذلك.

فكان<sup>٣</sup> التمييز بين نفي<sup>٤</sup> ونفي معترًا. ولكن<sup>٥</sup> ليس مختار المصنّف<sup>(٦)</sup>؛ لإفضائه إلى الحرج<sup>(٧)</sup>.

كما في [مسألة]<sup>٨</sup> الاستبراء والسفر والعقل مع البلوغ وغيرها<sup>٩</sup>.

(١) « إن » : ساقطة من (ب)، وهو الموافق للعناية.

(٢) نهاية ١٨/ب من (ج-).

(٣) نهاية ١٦/أ من (د).

(٤) الواو ساقطة من (ج-).

(٥) في العناية : « لكنه ».

(٦) أي : مصنّف (الهداية)، وهو علي المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)؛ لأن هذا الكلام منقول من (العناية) وهي شرح للهداية.

(٧) العناية، ١٨٥/٥ - مع اختلاف سبق بيانه-؛ وانظر : أصول الفخر البزدوي، ٢٠١/٣؛ أصول الشمس السرخسي، ٢٢/٢. فقد ذكرا مضمون ما في (المغني) و(العناية) في أثناء حديثهم عن تعارض النفي والإثبات.

ونمام كلام السرخسي : «إن خير النفي إما أن يكون لدليل يوجب العلم به، أو لعدم الدليل المثبت، أو يكون مشتبهًا:

فإن كان لدليل يوجب العلم به : فهو مساوٍ للمثبت وتحقق المعارضة بينهما. وعلى هذا قال في (السير الكبير) : إذا قالت المرأة سمعت زوجي يقول: المسيح ابن الله. فبنت منه. وقال الزوج : إنما قُلْتُ المسيح ابن الله قول النصارى ... فالقول قوله. فإن شهد للمرأة شاهدان وقالوا: لم نسمع من الزوج هذه الزيادة : فالقول قوله أيضًا. وإن قالوا: لم يقل هذه الزيادة : قبلت الشهادة، وفُرق بينهما. وكذا لو ادعى الاستثناء في الطلاق وشهد الشهود أنه لم يستثنَ قُبِلَت الشهادة. وهذه شهادة على النفي ولكنها عن دليل موجب للعلم به، وهو أن ما يكون من باب الكلام فهو مسموع من المتكلم لمن كان بالقرب منه، وما لا يسمع منه يكون دندنة لا كلامًا».

(٨) في (أ) و(ج-) : «المسألة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د).

(٩) في (ب) : «وغيرهما»

□ وكذا يخالف<sup>(١)</sup> لما «ذكر في (المبسوط)<sup>(٢)</sup> : أن الشهادة على النفي تسمع في الشروط؛ ولهذا لو قال لعبده : إن لم أدخل الدار اليوم<sup>٥</sup> فأنت حرّ. فشهدا أنه لم يدخل الدار اليوم : تقبل ويقضى بعقده.

وما قال صاحب (الهداية) من قبيل الشروط<sup>(٣)</sup> :

فالفارق بين عدم الدخول وبين عدم الحج مشكل ، اللهم إلا أن يُقال : مسألة

(١) في (ج) : «يخالف».

(٢) جاء في هامش (د) بخط مغاير : «قوله : وكذا يخالف. عطف على قوله: لكنه يخالف لما تقرّر في كتب الأصول».

(٣) المبسوط : محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السرخسي (ت ٤٨٣هـ). وهو كتاب في الفقه الحنفي شرح فيه مؤلفه كتاب (الكافي) للحاكم الشهيد (ت ٣٣٤هـ) ويعدّ من أكبر الشروح الفقهية المعتمدة عند الحنفية.

ومما يدلّ على أهميته عندهم ما جاء في (رد المختار) و(قواعد الفقه) للمجدّدي : «مبسوط السرخسي لا يُعمل بما يخالفه، ولا يُركن إلا إليه، ولا يُفتى ولا يُعوّل إلا عليه». ومما يلفت النظر أنه -مع كبر حجمه- ألفه السرخسي كلّهُ أو جلّه إملاءً من ذاكرته وهو سجين في بئر في أوزجند بفرغانة (بما وراء النهر).

والكتاب مطبوع في القاهرة، سنة ١٣٢٤هـ في ثلاثين جزءاً، وله طبعات أخرى كثيرة ومتداولة. ردّ المختار، ١٦٩/١ - ١٧٠، قواعد الفقه للمجدّدي (الرسالة الخامسة : آدب المفتي)، ص ٥٧٠. وانظر : الجواهر المضية، ٧٨/٣؛ تاج التراجم، ص ١٨٢؛ مفتاح السعادة، ٢٣٧/٢؛ كشف الظنون، ١٥٨٠/٢؛ الفوائد البهية، ١٥٨؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٨٤-٤٨٥؛ المذهب عند الحنفية، ص ٧٦-٧٧.

(٤) في (ج) و(د) : «ولذا».

(٥) نهاية ٢٤/ب من (أ).

(٦) هذا النص بعينه مذكور في حاشية سعدي أفندي على العناية، ١٨٥/٥، إلا أنه صوّره بقوله : «أقول : في (الكافي) : فإن قيل : ذكر في المبسوط...»، كما أنّها بقوله : «... وما نحن بصدد من قبيل الشروط». أما لفظ (المبسوط) -٥٣/١٧- فهو على النحو الآتي : «... وهذه شهادة منهم على إثبات شرط الوراثة، إلا أن الشرط نفّي، والشرط يجوز إثباته بالبينة، نفياً كان أو إثباتاً، كما لو قال لعبده : إن لم تدخل الدار اليوم فأنت حرّ. فأقام العبد البينة أنّه لم يدخلها».

الحج واقع<sup>(١)</sup> عند تعارض بينة العبد على الوجه المذكور [و]<sup>٢</sup> بينة المولى على أنه حج في هذا العام، وحينئذ يؤهم لزوم التَّهَاتُرِ<sup>(٣)</sup>؛ لأن كل واحدة من البيتين في صورة الإثبات، فالتوهم [يدفع]<sup>٤</sup> بترجيح بينة المولى<sup>٥</sup>؛ لأنها مثبتة صورة<sup>٦</sup> ومعنى، [وبينة]<sup>٨</sup> العبد مثبتة صورة لا معنى، فلا يعتق لعدم تحقق الشرط وهو عدم الحج، والمولى أثبتته.

وأما مسألة (المبسوط)<sup>(٩)</sup>

(١) هكذا في جميع النسخ. والصحيح: «واقعة»؛ لأنه يخرج عن مسألة الحج وليس الحج.

(٢) الواو: زيادة من (د)، وقد جاء في (و): «بينة».

(٣) في (ج-): «النهاية».

(٤) التَّهَاتُرُ في اللغة: مشتقة من مادة «هَـتَرَ»، والهَاء والتاء والراء - كما يقول ابن فارس -: «أُصِِّلَ يَدَلُّ عَلَى بَاطِلٍ وَسَيِّئٍ مِنَ الْقَوْلِ»، ومن ذلك ما جاء في (القاموس): «التَّهَاتُرُ: الشهادات التي يكذب بعضها بعضاً، كأنها جمع تَهَتَّرَ». المقاييس في اللغة، مادة «هتر»، ص ١٠٦٣؛ القاموس المحيط، مادة «هتر»، ص ٦٣٧؛ وانظر المعجم الوسيط، مادة «هتر»، ٩٧١/٢.

(٥) في (أ): «تدفع»، وفي (ج-): «تندفع». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٦) في (ب): «المالك».

(٧) نهاية ١٦/ب من (ب).

(٨) في (أ) و(ج-): «فبينة». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٩) مسألة المبسوط:

لم يظهر لي وجه لنسبة هذه المسألة إلى (المبسوط)؛ لأنه من بداية شرح القاعدة؛ بل من بداية الكتاب إلى هذا الموضع لم يذكر كتاب (المبسوط) إلا مرة واحدة - وذلك في الصفحة السابقة (ل ٢٤/ب) -، والمسألة المعزوة إلى المبسوط هناك تتعلق بالعق، بينما هنا تتعلق بالطلاق!

ثم إن المؤلف من بداية شرحه للقاعدة ذكر أربعة نقول:

الأول: عن (الهدياء)، وهو متفق مع القاعدة على رأي الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأنه رُدَّتْ فيه الشهادة على عدم الحج.

واقع<sup>(١)</sup> عند عجز الزوج عن إقامة البينة، فحيثُ يقع الطلاق بالاتفاق<sup>(٢)</sup>، ولكن دليلهما<sup>(٣)</sup> في وقوع الطلاق: أن<sup>(٤)</sup> «الأصل في الحوادث العدم»<sup>(٥)</sup>، فلا يثبت<sup>(٦)</sup> إلا بالبينة،

-الثاني والثالث: عن (المغني) و(العناية)، ومضمونهما واحد وهو ما إذا ادعت الزوجة أن زوجها طلقها ولم يستثن، أو أنها بانت منه؛ لأنه كفر بقوله: المسيح ابن الله، دون عزوه هذا القول إلى النصراني، وأقامت على ذلك البينة: فإن يثبتها تقبل مع أنها بيّنة نفي<sup>(١)</sup>.

الرابع: عن المبسوط. وخلاصته: أنه لو قال: إن لم أدخل الدار اليوم فأنت حرّ. فشهدا أنه لم يدخل: تقبل شهادتهما، مع أنها بيّنة نفي<sup>(٢)</sup>.

والنقول الأخيرة (الثاني والثالث والرابع) مخالفة للقاعدة.

وقد أحاب المؤلف عن الرابع عقبه مباشرة، وذلك ص ٤٤٣ (ل ٢٥/أ)، حينما قال: «فالفرق بين عدم الدخول وبين عدم الحج مشكل، اللهم إلا أن يقال...».

وبقي الثاني والثالث لم يجب عنهما.

هذا ما يتعلّق ببداية حديثه عن القاعدة إلى هذا الموضع.

وبإمعان النظر فيما قاله بعد ذلك يُلاحظ أنه جواب عن الثاني والثالث، لأنه يتعلق بالطلاق؛ بل منطبق تمامًا على ما جاء في النقلين.

إذا علم هذا فالمعنى يستقيم لو قال هنا: «وأما مسألة (المغني)» أو «... (العناية)» -والله أعلم-.

(١) هكذا في جميع النسخ. والصحيح: واقعة؛ لأنه يخبر عن (مسألة المبسوط) وليس (المبسوط).

(٢) في (د): «بالإنفاق» (بالتون).

(٣) في هامش (أ) بخط مغاير: «أي المبسوط والهداية». والذي يظهر -والله أعلم- أن هذا التعليق بجانب للصواب؛ لأن المؤلف يحكي: (دليلهما في وقوع الطلاق) وهما لم يتطرقا إلى الطلاق أصلاً، واللذان تطرقا للطلاق هما شمس الأئمة وفخر الإسلام -المُصْرَحُ بهما ص ٤٤١ (ل ٢٤/ب)- والذي يدل عليه السياق اللاحق أن المراد بضمير التثنية هنا: الإمام أبو حنيفة ومحمد؛ لأنه قال في الصفحة اللاحقة: «وعند أبي يوسف...».

(٤) في (ج-): «لأن».

(٥) هذه قاعدة سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، ص ٣٢٢ (ل ١١/أ)، قاعدة ٢٧، ولفظه هناك: «الأصل العدم في الصفات العارضة».

(٦) في (ب): «تثبت».

فلما عجز الزوج عن الإثبات عند الدعوى حكمنا بعدم دخولها<sup>(١)</sup>؛ لأنه أصل<sup>(٢)</sup> فيقع الطلاق لتحقق<sup>٣</sup> الشرط، وهو عدم الدخول.

وعند أبي يوسف: يحكم بالطلاق بشهادة النفي، فتحقق الشرط، فيقع الطلاق أيضاً. ويؤيد ما قلنا : أن الزوج إذا أثبت الدخول هل يمكن أن تقول : يقع الطلاق؟، فإن قلت : (نعم) فعليك البيان.

□ وكذا مخالف للأصل الذي استدل<sup>٤</sup> به محمد - مع كونه مسلماً<sup>(٥)</sup> بين القوم<sup>٦</sup> - وهو الضرورات مما لا يدخله<sup>(٧)</sup> الشك عندنا، فرُدُّ شهادة<sup>٨</sup> شاهدٍ يحيط به<sup>(٩)</sup> علمه تكذيبُ الثابت<sup>١٠</sup> بالضرورة، وهو مما لا يجوز عندنا.

(١) الضمير يعود إلى : الزيادة المذكورة ص ٤٤٢ (ل ٢٤/ب)، في أثناء قوله: «إذا قال الشاهدان إن الزوج لم يقل هذه الزيادة : قبلت الشهادة...».

والمعنى : حكمنا أن الزوج عندما طلق، أو قال : المسيح ابن الله : لم يُدخل على كلامه الزيادة - المصرح بحقيقتها ص ٤٣٢ (ل ٢٤/ب) - وهي الاستثناء في الطلاق، أو قوله : قالت النصارى.

(٢) في (د) : «الأصل».

والمعنى : لأن عدم الدخول هو الأصل؛ لأنه حادث و«الأصل في الحوادث العدم».

(٣) في (جـ) : «فتحقق».

(٤) نهاية ١/١٩ من (جـ).

(٥) هكذا في جميع النسخ (بلا إثبات الألف). والصحيح إثباتها؛ لأن (مسلمًا) خير (كون) وخيرها يكون منصوبًا لا مرفوعًا؛ لأنها مصدر (كان)، وكان مما يتصرف تصرفًا تامًا، فلمصدره ماله من العمل. انظر : أوضح المسالك وشرحه : ضياء السالك، ٢٤٤/١.

(٦) نهاية ٢/٢٥ من (أ).

(٧) هكذا في جميع النسخ. ولعل السبب في تذكر الضمير : كونه يرجع إلى الأصل. ولو أنشئه؛ لكونه يعود على الضرورات لكان أقرب إلى الصواب - والله أعلم -.

(٨) في (ب) و(د) : «بشهادة».

(٩) به : أي بالنفي.

(١٠) في (د) : «الثابت». وهذا الأولى.



فعلى مذهب الأصوليين : يلزم أن يكون في هذا الباب [أصلان]<sup>(١)</sup>.

• أحدهما : عدم قبول الشهادة في النفي إذا كان غير محصور لا يحيط به علم الشاهد.

• والآخر : قبول الشهادة في النفي إذا كان محصوراً يحيط به علم الشاهد عن دليل - كما مرّ -.

أقول : الظاهر من<sup>٢</sup> قولهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف : «لا فرق بين نفي ونفي تيسيراً»<sup>(٣)</sup> على خلاف قول محمد.

فَلَمْ يَذْكُرُوا الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا شَهِدَا عَلَى أَنْ الزَّوْجَ أَنَّهُ<sup>٤</sup> لَمْ يَسْتَنْ<sup>٥</sup> فِي الطَّلَاقِ، أَوْ لَمْ يَقُلْ : قَالَتِ النَّصَارَى - عِنْدَ قَوْلِهِ<sup>٦</sup> : ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup> - وَيَحْكُمُ بِالطَّلَاقِ فِي الْأَوَّلِ، وَبِالْكَفْرِ فِي الثَّانِي بِالِاتِّفَاقِ، مَعَ أَنْ مُقْتَضَى الْأَصْلَ عِنْدَهُمَا : أَنْ لَا يَحْكُمُ بِالطَّلَاقِ وَالْكَفْرِ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ قَامَتْ عَلَى النِّفْيِ؟.

والجواب : أن شهادتهما قامت على أنه طلق<sup>٩</sup> امرأته، أو تكلم بكلمة الكفر، ولا يعتبر قولهما أنه لم يستن، أو لم يقل : قَالَتِ النَّصَارَى؛ لِأَنَّ «الْأَصْلَ فِي الْحَوَادِثِ الْعَدَمُ»<sup>(١٠)</sup>

(١) في (أ) و(ج) : «أصلين». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)؛ لأن (أصلان) اسم يكون، فيكون حكمه الرفع لا النصب.

(٢) نهاية ١٦/ب من (د).

(٣) وممن قال بهذا التوجيه : صاحب (الهداية)، وقد سبق أن صرح المؤلف بذلك، ص ٤٣٩ (ل ٢٤/ب).

(٤) «فلم» : ساقطة من (ب).

(٥) «أنه» : ليست في (ب). وهذا الأولى.

(٦) في (أ) و(ب) و(ج) و(هـ) : «يستني» (بزيادة الياء). والصحيح ما تم إثباته من (د) ومن (و)؛ لأن (يستن) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

(٧) في (ج) : «قول».

(٨) من الآية رقم (٣٠) من سورة (التوبة).

(٩) في (ج) : «أطلق».

(١٠) هذه قاعدة سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، وذلك، ص ٣٢٢ (ل ١١/أ)، قاعدة ٢٧.

ولا يحتاج إلى إثباته بالبينة، فلا يرد النقض على أصلهما.  
 فلاختلاف في مثل هذا بينهما<sup>(١)</sup> وبين محمد إنما يكون في الدليل لا الحكم، فدليلهما ما  
 ذكرنا، ودليل أبي يوسف<sup>(٢)</sup> تقدم في أثناء الكلام<sup>(٣)</sup>، فلا حاجة إلى الإعادة<sup>(٤)</sup>.  
 واستثنى ابن نجيم عن<sup>(٥)</sup> هذا الأصل في (أشباهه)<sup>(٦)</sup> [عشر]<sup>(٧)</sup> مسائل على وجه  
 الانحصار. ومن تتبّع كتب الفقه ظهر له أنّ انحصاره ليس كما ينبغي.  
 فبهذا المقدار من البيان يظهر الجواب في سائر [المستثنيات]<sup>(٨)</sup> لمن له ذوق سليم، ولا  
 حاجة إلى التفصيل<sup>(٩)</sup> عند من احترز عن التطويل، والحمد لله الجليل.



(١) نهاية ١٧/أ من (ب).

(٢) لعل هذا سبق لسان، والصحيح : (ودليل محمد)؛ لأن الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف من جهة  
 ومحمد من جهة أخرى، وقد سبق ذكر دليلهما في الصفحة السابقة، أما دليل محمد في التفريق بين  
 نفي ونفي ... فقد سبق في مواضع متعددة، منها ص ٤٣٢ - والله أعلم.

(٣) نهاية ٢٥/ب من (أ).

(٤) في (جـ) : « إعادة ».

(٥) في (ب) : « من ».

(٦) ص ٢٥٠-٢٥١.

(٧) هكذا في (ب)، وفي باقي النسخ : « عشرة ». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ لأن (عشرة) إذا أفردت  
 تخالف المعدود في التذكير والتأنيث، والمعدود مؤنث (وهو مسألة) فوجب تذكيرها.  
 انظر : المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، ص ١١٨.

(٨) في (أ) و(جـ) و(د) : « المستثناة ». والصحيح ما تم إثباته من (ب). وهذه الكلمة نهاية ١٩/ب من (جـ).

(٩) في (ب) : « تفصيل ».

## [ القاعدة التاسعة والخمسون ]

**بَيْعُ الْحَقُوقِ لَا يَجُوزُ بِالْأَنْفِرَادِ<sup>(١)</sup> :**

ولهذا : صحّ بيع حق المرور تبعاً للأرض، [لا]<sup>٢</sup> بالانفراد في الأصح.

وحق الشرب كذلك.

وبيع حق التعلي<sup>(٣)</sup> باطل.

(١) المراد من هذه القاعدة :

«أن الحقوق المجردة عن الأعيان ... لا تقابل بمال بدلاً منها، وعوضاً عنها».

قاله صاحب موسوعة القواعد، ١١٣/٣.

أما توثيقها :

فقد وردت بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر، ص ٢٤٠؛ وقواعد الفقه، ص ٣١٧، قاعدة ٤١٨ - كلاهما لابن نجيم، ولفظهما: «الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها»؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٤/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٤؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٧٧، قاعدة ١١٨ - ولفظه كلفظ أشباه ابن نجيم -؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨١، وأحوال إلى التحرير، ٢٨٦/٥ - ولفظه : «الاعتياض عن مجرد حق لا يحتمل التقوم : باطل» -؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١١٣/٣ - وقد ذكر لفظ المؤلف وابن نجيم ولفظاً ثالثاً وهو: «بيع مجرد الحق باطل» -.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٨٠/٢٣؛ العناية وفتح القدير، ٤٣٠/٦؛ الدرر شرح الغرر، ١٧٣/٢؛ ردّ المختار، ٣٣/٧ - وقد عقد الأخير مطلباً مستقلاً للقاعدة -.

(٢) «لا» : زيادة من (ب) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٣) بين صاحب الهداية - ٤٢٧/٦ - صورة بيع حق التعلي ووجه بطلانه بقوله : «وإذا كان السفل لرجل

وعلوّه لآخر، فسقطا، أو سقط العلو وحده، فباع صاحب العلو علوه : لم يجز؛ لأن حق التعلي ليس

بمال؛ لأن المال ما يمكن إحرازه، والمال هو المحل للبيع».

كذا في (الهداية).<sup>(١)</sup>



- (١) وذلك ٤٢٧/٦ - ٤٣٠؛ وانظر : (شرحها : العناية وفتح القدير)؛ تبين الحقائق، ٥١/٤ - ٥٢؛ الدرر شرح الغرر، ١٧٣/٢؛ البحر الرائق، ٨٨-٨٩؛ رد المحتار، ٣٧٥/٧.
- علمًا بأن ما ذكره المؤلف مقتضب، وقد ورد مفصلاً في الكتب الآنف ذكرها، ومن ذلك قول صاحب (الدرر) : «وصحَّ بيع حق المرور تبعاً للأرض بالإجماع.
- وَوَحَّدَهُ فِي رِوَايَةٍ (وهي رواية ابن سماعة).
  - وفي رواية (الزيادات) : لا يجوز. وصححه [أي : صحَّحَ عَدَمَ الْجَوَازِ] الفقيه أبو الليث؛ بأنه حق من الحقوق، وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز.
  - والشرب كذلك (أي صح بيعه تبعاً للأرض بالإجماع).
  - وَوَحَّدَهُ فِي رِوَايَةٍ. وهو اختيار مشايخ بلخ؛ لأنه نصيب من الماء.
  - ولم يحز في أخرى. وهو اختيار مشايخ بخارى؛ للجهالة.
- لا يبيح حق التسييل وهبته؛ لأنه إن كان على السطح كان حق التعلّي، وقد مرّ أن بيعه باطل، وإن كان على الأرض كان مجهولاً؛ لجهالة محله ... ».

## [ القاعدة الستون ]

بيع الدين بالدين باطل<sup>(١)</sup>:

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

المنثور، ١٥٠/٢ - إذ قال عرضاً : «... كان باطلاً؛ لأنه بيع الدين بالدين»؛- الأشباه والنظائر للسيوطي، ٦١٢/٢ - إذ قال في أثناء عرضه لأحكام الدين: «الحكم الرابع: لا يصح بيع الدين بالدين قطعاً...»؛- الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٩٣ - إذ قال عرضاً: «وبيع الدين لا يجوز...»؛- مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخسادمي، ل ١٤/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٤؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٠٦، قاعدة ١٥٠ - ولفظه: «الصلح على دين بدين لا يجوز»-.

ومن كتب الفقه :

الأم للشافعي، ٤٠/٣؛ الهداية، ٢٢/٧، ٩٧؛ فتاوى قاضي خان، ٩٤/٣؛ بداية المجتهد لابن رشد، ٢٤٢/٢؛ المغني لابن قدامة، ١٠٦/٦؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٥١٢/٢٠؛ الدرر شرح الغرر، ٤٠١/٢؛ منحة الخالق على البحر الرائق، ٢٨١/٥؛ المحتاج، ٣٣٠/٢؛ شرح منتهى الإرادات، ٢٠٠/٢؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، ٦٣/٣؛ النافع الكبير، ص ٣٣٥؛ دراسات في أصول المدائنات للدكتور نزيه حماد، ص ٢٣٣-٢٨١، فقد أفرد المبحث الخامس للحديث عن : «بيع الكالئ بالكالئ ... في الفقه الإسلامي»، فأجاد فيه وأفاد.

وقبل الانتهاء من توثيق هذه القاعدة : يحسن التنبيه على أنها وردت بمعنى حديث مروي عن النبي ﷺ وهو ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ. قال نافع: وهو بيع الدين بالدين.

أخرجه الطحاوي بلفظه، في شرح معاني الآثار، كتاب البيوع، باب بيع المصرة، ٢١/٤؛ والدارقطني بلفظه، كتاب البيوع، ٧١/٣، ٧٢؛ والحاكم بلفظه، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الكالئ بالكالئ، ٦٦/٢؛ والبيهقي بلفظه، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين، ٢٩٠/٥.

فإن صالح عن كُرٍّ<sup>(١)</sup> حنطة على عشرة دراهم : إن قبض  
العشرة في المجلس جاز، وإلا فلا؛ لأنه حينئذ يكون بيع الدين  
بالدين وهو باطل.

= وهذا الحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي! إلا أن الحافظ تعقبهما : فقال في التلخيص -  
٢٦/٣ - : «... وصححه الحاكم على شرط مسلم فوهم؛ فإن راويه موسى بن عبيدة الربذي،  
لا موسى بن عقبة...».

ثم عضد كلامه هذا بنقل كلام عن البيهقي. ولهذا ضعف سنده كثير من العلماء؛ لعله تفرد  
موسى بن عبيدة به، وقد تكلموا فيه من قبل حفظه - ولهم في ذلك كلام كثير ليس هذا  
موضع بسطه - إلا أن «تلقي الأمة هذا الحديث بالقبول يعني عن طلب الإسناد» - قاله ابن  
عرفه المالكي، كما أفاد ذلك المواق في التاج والإكليل، ٢٣٢/٦ -.

وقال الشوكاني في (السييل الجرار) - ١٤/٣ - : «وهو وإن كان في إسناده موسى بن عبيدة الربذي،  
فقد شد من عضده ما يحكى من الإجماع على عدم جواز بيع الكالئ بالكالئ».  
وقد حكى هذا الإجماع الإمام أحمد؛ حيث قال : «ليس في هذا حديث صحيح، لكن إجماع الناس  
على أنه لا يجوز بيع الدين بالدين».

وتمن حكى ذلك أيضاً : ابن المنذر وابن قدامة وشيخ الإسلام ابن تيمية والشريبي وغيرهم.  
انظر : الإجماع لابن المنذر، ص ١٠٤، فقرة ٤٨٥؛ المغني، ١٠٤/٦؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن  
تيمية، ٥١٢/٢٠؛ مغني المحتاج، ٣٣٠/٢؛ تلخيص الحبير، ٢٧/٣.

وانظر في الحكم على الحديث : نصب الراية، ٣٩/٤ - ٤٠؛ تلخيص الحبير، ٢٦/٣؛ الدراية، ١٥٧/٢؛  
إرواء الغليل، ٢٢٠/٥ - ٢٢٢، رقم ١٣٨٢.

<sup>(١)</sup> الكُرُّ : مكيال لأهل العراق. وقد نص أهل اللغة على أنه يساوي ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكايك،  
والمكوك : صاع ونصف. كما نصوا على أنه يساوي أيضاً اثنا عشر وسقاً، وكل وسق ستون صاعاً.  
وعلى كلا التقديرين فإن الكُرَّ يساوي ٧٢٠ صاعاً.

انظر : لسان العرب، مادة «كُرَّ»، ١٣٧/٥؛ القاموس المحيط، مادة «كُرَّ»، ص ٦٠٣؛ المعجم الوسيط، مادة  
«كُرَّ»، ٧٨٢/٢؛ وانظر : النهاية في غريب الحديث، ١٦٢/٤.

كذا في (العناية)<sup>(١)</sup>.



(١) بحث عن هذه المسألة في مظانها من (العناية) ولم أجدها، إلا أنها تكاد تكون موجودة بحروفها في الدرر شرح الغرر، ٤٠١/٢.

فلعل صاحب الدرر استفادها من (العناية) إلا أنني لم أهتم إليها في (العناية)، أو أن المؤلف استفادها من الدرر، إلا أنه وهم فنسبها إلى (العناية)، والوهم لا يسلم منه أحد من البشر إلا من عصمهم الله. ولكي يتضح لك هذا فإن نصها في (الدرر) على النحو الآتي : «صالح عن كثر حنطة على عشرة دراهم: فإن قبض (أي العشرة) في المجلس : جاز (أي الصلح)؛ لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع، فيجب قبض أحد العوضين في المجلس. وإلا فلا، أي : وإن لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح؛ لأنه حينئذ يكون بيع الدين بالدين، وهو باطل».

## [ القاعدة الحادية والستون ]

**الْبَيِّنَاتُ شَرَعَتْ لِإثْبَاتِ خِلَافِ الظَّاهِرِ، وَالْيَمِينُ لِإِبْقَاءِ الْأَصْلِ<sup>(١)</sup> :**

وخرج عن هذا الأصل : لو ادعت المرأة نفقة<sup>(٢)</sup> أولاده الصغار بعد فرضها. وادعى الأب الإنفاق : فالقول له مع اليمين - كما في (الحانية)<sup>(٣)</sup> - .  
وجوابه قد مرَّ في باب الألف في [قاعدة]<sup>٥</sup> : «الأصل العدم»<sup>(٦)</sup> .

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

لمن كتب القواعد :

رسالة الكرخي في الأصول، ص ١٦١-١٦٢ (مع تأسيس النظر) - ولفظه : «الأصل أن من ساعده الظاهر فالقول قوله، والبينة على من يدعي خلاف الظاهر»؛ جامع الحقايق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٤/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٤-٣١٥؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٧٧ - وأوّل لفظها : «البينة لإثبات...»؛ شرحها لسليم رستم، ٥١/١؛ ولعلي حيدر، ٦٧/١؛ وللأتاسي، ٢١٨/١؛ وشرح قواعدهما للزرقا، ص ٣٩١؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٦٦، قاعدة ٦٥، و ص ١٢٩، قاعدة ٣٥٢ - ولفظه الأوّل كلفظ المجلة، والثاني كلفظ الكرخي -؛ المسدّخل الفقهي العام، ١٠٥٧/٢، فقرة ٦٦٨ - علماً بأن مؤلفه عقد فصلاً بعنوان نظرية تحليلية في قواعد الإثبات، وذلك ص ١٠٦٠-١٠٧٦، وتطرّق فيه إلى معنى الظاهر وخلاف الظاهر والأصل -؛ الوجيز، ص ١١٧؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١٠٦/٢ - ولفظهما كلفظ الكرخي -؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١١٦، قاعدة ٩٧؛ ولـ د. محمد الزحيلي، ص ٩٠ - ولفظهما كلفظ المجلة.

ومن كتب الفقه :

شرح مختصر الطحاوي للحصّاص، (الجزء الثاني من الكتاب، المجلد الثاني من الجزء الثاني، ص ٢١٣)؛ الدرر شرح الغرر، ٢٦٣/٢.

(٢) أي طلبت نفقتهم - كما سبق بيان ذلك ص ٣٢٤ -.

(٣) ٤٤٦/١.

(٤) في (د) : «وجوابه قدم في باب الألف».

(٥) هكذا في (ب)، وفي باقي النسخ : «القاعدة» بإثبات (أل) التعريف. والأسلوب مع إثباتها فيه ركاقة؛

لهذا تمّ حذفها تبعاً لنسخة (ب)

(٦) وذلك ص ٣٢٥، (ل ١١/ب) قاعدة ٢٧.



## [ القاعدة الثانية والستون ]

**البيع لا يزِيلُ ملكَ اليدِ ما لم يتَّصلْ إليه الثَّمَنُ<sup>(١)</sup> :**

فبقي ملك [البائع]<sup>٢</sup> على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن؛ ولهذا كان أخصرَّ به من سائر الغرماء، وإذا [هلك هلك]<sup>٣</sup> على البائع<sup>(١)</sup>.

ولا يقال<sup>(٧)</sup> : إن المشتري إذا قبض المبيع بإذن البائع زال ملك البائع، وإن لم يتَّصل<sup>٤</sup> إليه الثمن، وصار الثمن ديناً على المشتري، ولم يكن به<sup>(٩)</sup> البائع أخصرَّ من سائر الغرماء.

ذُكر \_\_\_\_\_ ف<sup>(١٠)</sup> ر \_\_\_\_\_ ي

(١) في (ب) : «يصل»، وكذلك في بعض مصادر القاعدة - الآتي ذكرها - كالمبسوط وتبيين الحقائق والبحر. وهذا الأولى. علماً بأن اللفظ المذكور في الصلب مطابق للفظ الذرر.

(٢) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في عدد من كتب الفقه الحنفي، منها :

المبسوط، ٢٥/٧١؛ تبيين الحقائق، ٥/٢١٥؛ الذرر شرح الغرر، ٢/٢٧٩؛ البحر الرائق، ٨/١١٦.

(٣) هكذا في (ب)، وفي (أ) و(ج) و(د) و(هـ) : «للبائع»، وفي (و) : «الملك للبائع». والذي يستقيم به المعنى هو ما في (ب) و(و).

(٤) نهاية ١٧/أ من (د).

(٥) في (أ) و(ج) : «ملك سلك»، وفي (د) و(هـ) : «ملك هلك». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(و).

(٦) انظر : مصادر القاعدة الآتية ذكرها؛ وانظر : بدائع الصنائع، ٥/٢٤٩؛ الهداية وشرحها؛ العناية، ٩/٣٠٣؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٠؛ البحر الرائق، ٥/٣٣١.

(٧) أي : بناءً على الكلام السابق فإنه لا يقال : إن المشتري ...

(٨) في (ب) : «يصل». وكلمة : «يتصل» : نهاية ٢٦/أ من (أ).

(٩) جاء في هامش (أ) بخط مغاير : «ديناً على المشتري».

(١٠) يظهر - والله أعلم - أن ما سيذكره المؤلف هنا بمثابة اعتراض على القاعدة، وليبان ذلك يُقال :

لقد دلَّت القاعدة على أن البائع إذا باع شيئاً فإن ملكه باقٍ على حاله إلى أن يصل إليه الثمن. -

المعتبرات<sup>(١)</sup> : «اشترى شيئاً وقبضه ومات مفلساً قبل نقد ثمنه، فالبايع أسوة للغرماء»<sup>(٢)</sup>.  
فلا وجه لحصر إزالة الملك بقبض الثمن؛ لأن إزالة ملك اليد حصل<sup>(٣)</sup> بتسليم المبيع إلى المشتري، لا بمجرد البيع.



=وينبغي على هذا : كون قبض المشتري للمبيع بإذن البائع ليس كافياً في انتقال الملك إليه؛ بل لا بد أن يسلم الثمن إلى البائع، وإلا فإن البائع أحق الناس بالمبيع.  
وبعد أن بين المؤلف ذلك : اعترض عليه هنا بأن حصر انتقال الملك عن البائع بوصول الثمن إليه غير مسلم؛ لأنه ورد في الكتب المعتمدة ما يدل على أن انتقال الملك عن البائع يمكن أن يحصل بقبض المشتري المبيع وإن لم ينقد الثمن للبائع.

(١) المراد بالمعتبرات : الكتب المعتمدة في الفقه الحنفي.

وقد اعتنى العلماء والباحثون ببيان الكتب المعتمدة في كل مذهب.

وتمنّ اعتنى ببيان الكتب المعتمدة في المذهب الحنفي : اللكنوي في مقدمة كتابه : النافع الكبير، ص ٢٣؛ والمجددي في نهاية الرسالة الخامسة من رسائل كتابه : قواعد الفقه، ص ٥٧٢؛ ود. محمد إبراهيم في البحث الثاني من كتاب : دراسات في الفقه الإسلامي، ص ٩١؛ وأحمد النقيب في بحثه للماجستير الموسوم بـ (المذهب الحنفي ...)، ٢٢٨/١-٢٨١.

(٢) من الكتب المعتمدة التي ورد فيها هذا النص : غرر الأحكام، ١٥١/٢؛ تنوير الأبصار، ٩٩/٧.

ومن النصوص الفقهية التي تعضد هذا النص : ما جاء في البحر الرائق، ٣٣١/٥ : «ولو سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن سقط حقه، فليس له بعده رده إليه...».

وانظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤١٣.

(٣) أي : حصل هذا الفعل (وهو الإزالة).

# باب التقاء



## [ القاعدة الثالثة والستون ]

التابع لا يفرد بالحكم<sup>(١)</sup> :

«ومن فروعها : الحمل يدخل<sup>٢</sup> في بيع الأم تبعاً، ولا يفرد<sup>٣</sup> بالهبة والبيع»<sup>(٤)</sup>.

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في عدد من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

المنثور للزركشي، ٢٣٤/١ - ولفظه: «التابع لا يفرد»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٧٢/١؛ ولا بن نجيم، ص ١٤٦؛ الفوائد البهية وشرحها: الأقطار المضيفة، ص ١٦٢؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ١٠٦/٢؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٤/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٥؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٤٨؛ شرحها لسليم رستم، ٣٩/١؛ ولعلي حيدر، ٤٧/١؛ وللأناسي، ١٠٩/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٥٧ - وزاد عليها قيداً وهو: «... مَا لَمْ يَصِرْ مقصوداً»-؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٦٧، قاعدة ٦٩، وص ١٠٩، قاعدة ٢٦٦ - ولفظه الثاني: «لا يجوز أن يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو أصل»-؛ المدخل الفقهي العام، ١٠١٩/٢، فقرة ٦٣٦؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٧٧، ٤٠٢ - وزاد في الموضع الثاني: «... مَا لَمْ يَصِرْ مقصوداً»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٥، وأحال إلى التحرير، ٧١٥/٦ - ولفظه: «التوابع لا تقصد بال عقود»-؛ الوجيز، ص ٢٧٨؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣٠٣/١، ١٦٤/٣، ٥٠٩/٤ - ومن ألفاظه: لفظا المنثور والقواعد والضوابط المستخلصة-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ١٢٨؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٣؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٨٤، قاعدة ٦٥؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٨١.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٣٥/١٤ - فقد وردت عرضاً بلفظ : «... بمثولة الأوصاف، فلا يفرد بالبيع ...»-؛ المحيط البرهاني، ٣، ص ٣٩٩ - ولفظه : «التبع ليس له حكم نفسه، وإنما له حكم الأصل»- .  
وَمَا يَجْدُرُ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ: أَنَّ الْمُسْتَثْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ الزَّرْقَا وَالْندَوِي (وَهُوَ : مَا لَمْ يَصِرْ مقصوداً) سِيفَرْدُهُ الْمَوْلَفُ فِي قَاعِدَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ، وَهِيَ : «الوصف يقابله شيء من الثمن إذا كان مقصوداً بالتناول»، وذلك ص ١١٠٧ (ل ١١٠/ب)، قاعدة ٢٥٤.

(٢) نهاية ٢٠/أ من (ج).

(٣) نهاية ١٧/ب من (ب).

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٦ - إلا أنه قال في آخر المثال: «... ولا يفرد بالبيع، والهبة كالبيع».

وقال «صاحب (الهداية) في باب اللعان : إن الأحكام لا ترتب على الحمل قبل وضعه»<sup>(٢)</sup>.

ولكن ذكر في (العناية) : هذا «ليس على إطلاقه؛ لما علمت من ثبوت الأحكام له قبله، والمراد<sup>(٤)</sup> بعضها»<sup>(٥)</sup> انتهى.

ألا ترى أن الحمل يفرد بالعتق، والعتق حكم ترتب عليه قبل وضعه<sup>(٦)</sup>!

= كما ورد تخريجه على القاعدة في كثير من كتب القواعد الآنف ذكرها؛ كالمنثور وأشباه السيوطي ومجلة الأحكام العدلية وغيرها.

وانظر في عدم إفراد الحمل بالبيع : الهداية، ٤/٤٥٤، ٦/٤١١؛ تبين الحقائق، ٤/٤٦؛ العناية وفتح القدير، ٦/٤١١؛ الدرر شرح الغرر، ٢/١٧٠؛ البحر الرائق، ٧/٢٩٦.

وانظر في عدم إفراد الحمل بالهبة : الهداية، ٤/٤٥٤؛ ومعها العناية وفتح القدير، ٩/٥٠٠؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٢١؛ البحر الرائق، ٧/٢٩٦.

(١) في (ج) : «على المحل على الحمل» - بزيادة : (على المحل) -.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٦.

ونص الهداية - ٤/٢٩٤ - : «ولنا أن الأحكام لا ترتب عليه إلا بعد الولادة؛ لتمكن الاحتمال قبله».

(٣) في (د) : «كما».

(٤) جاء في هامش (أ) : «قوله : المراد : الألف واللام فيه عوض من المضاف إليه، أي : مراد صاحب (الهداية)».

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٦. وقد قال عقب ذلك : «فالمراد بعضها، كما أشار إليه في (العناية)».

ونص العناية - ٤/٢٩٤ - : «وحاصل الجواب : أن قوله : «الأحكام لا ترتب» يراد بعضها، ونفي الولد منها؛ لئلا يلزم إقامة الحد مع قيام الشبهة».

(٦) انظر هذا الفرع الفقهي في : الهداية، ٤/٤٥٤؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٥-٦. وانظر في كونه خارجاً عن القاعدة : الأشباه والنظائر، ص ١٤٦؛ غمز عيون البصائر للحموي، ١/٣٦١-٣٦٢؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٤/ب؛ شرح المجلة للأتاسي، ١/١١٠.

فقد ذكروا أن هذا الفرع مستثنى من القاعدة، إلا أن الحموي والأتاسي - وإن كانا نقلا ذلك عن أشباه ابن نجيم، إلا أنهما لم يسلما به؛ لأن العتق يقبل التعليق بالشرط، وإعتاق الحمل معلق معنى لا صورة، كأنه قال : إن أتيت بولد فهو حرّ.

فعلم بهذا<sup>(١)</sup> أن عدم جواز انفرد التابع بالحكم ليس بمطرد<sup>٢</sup> حتى يصحّ تفريع المسائل عن هذا الأصل<sup>(٣)</sup>، والاستدلال به؛ ولهذا علّلوا عدم جواز الهبة والبيع في مسألة الحمل : بأن «التسليم نفسه شرط في الهبة والقدرة عليه في البيع، ولم يوجد.

= وبناء على هذا فإن الحكم في العتق لم يتعلّق بكون الحمل تابعاً لأمّه؛ بل بالحمل بعد انفصاله عن أمّه.  
(١) قوله : «فعلم بهذا» المراد به : فعلم بكون الحمل يُفرد ببعض الأحكام وإن كان تابعاً، كثبوت نسبه، وصحة إعتاقه دون الأم، علم بهذا عدم اطراد القاعدة (وهي : التابع لا يفرد بالحكم).

(٢) في (جـ) : «مطر» (بإسقاط الدال).

(٣) يلحظ أن المؤلف قد بين حكمه بعدم صحة تفريع المسائل على القاعدة بناء على عدم اطرادها. وعدم الاطراد هذا بناء على وجود كثير من الأمور التي أفردت بالحكم، مع كونها تابعة لغيرها، ومثّل لذلك بمثالين، وهما : ثبوت نسب الحمل، وصحة إعتاق الحمل دون أمّه ثم ختم القاعدة بمثال ثالث، وذكر أن أمثال هذه الأمثلة كثيرة لا تحصى في كتب الفقه.

وهذا الاضطراب في التطبيق - الذي دفع المؤلف إلى الحكم بعدم اعتبار القاعدة - لاحظته أيضاً بعض علماء القواعد المعاصرين، إلا أنهم لم يوافقوا المؤلف في عدم الاعتداد بالقاعدة؛ بل أبدوا وجهات نظرهم فيها، وما يمكن أن يطرأ عليها من تعديل، لتجاوز هذا الاضطراب، ومنهم : الشيخ أحمد الزرقا، ود. علي الندوي، والأستاذ مصطفى الزرقا.

أما الأولان فقد عبّرا عن وجهة نظرهما بصياغة القاعدة على النحو الآتي :

«التابع لا يفرد بالحكم ما لم يصير مقصوداً».

وأما الأخير فقد فصل وجهة نظره على النحو الآتي :

«هذه القاعدة مضطربة التطبيق والفروع؛ لأن صيغتها - فيما يظهر - أعمّ من موضوعها؛ ولذا يذكر لها الشراح مستثنيات كثيرة.

أ- فالمراد بها - فيما اعتقد - : أن التابع الذي هو من قبيل الجزء، أو كالجُزء من غيره : لا يصلح أن يكون محلاً في العقود : أي معقوداً عليه ...

ب- أما فيما وراء هذا النطاق فالتابع يمكن أن يفرد بالأحكام ...

وبهذا الفهم في هذه القاعدة يزول الاضطراب من طريق تطبيقها، كما يزول استثناء كثير من مستثنياتها، فتصبح منطبقة عليها».

[و] ' في العتق : لا يشترط<sup>١</sup> شيء منهما؛ فيصح العتق، لا الهبة والبيع<sup>(٣)</sup>.  
فترك التعليل بهذا الأصل يدل على أن هذا الأصل ليس بمعتبر.  
وكذا يصح بيع البناء<sup>٢</sup> منفردًا دون الأرض مع أن البناء تابع للأرض<sup>(٥)</sup>.  
وأماها كثيرة لا [تحصى]<sup>٦</sup> في كتب الفقه.



= يضاف إلى ما سبق : أن المؤلف نفسه أفرد المستثنى الذي ذكره الشيخ أحمد الزرقا ود. الندوي في قاعدة مستقلة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في نهاية توثيق القاعدة.

شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا، ص ٢٥٧؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٤٠٢؛ المدخل الفقهي العام، ١٠١٩/٢ - ١٠٢٠، فقرة ٦٣٦.

(١) الواو : زيادة من (ب) و(جـ) و(هـ) و(و). ومعنى السياق المذكور لا يستقيم بدونها.

(٢) في (د) : «اشترط»، وتمام العبارة : «ولم يوجد في العتق اشتراط شيء منهما». وهذا يتغير السياق؛ فيستقيم المعنى على الرغم من حذف (الواو) في قوله : «وفي العتق».

(٣) وتَمَّنَّ علَّلَ بذلك صاحب الهداية - ٤٥٤/٤ - وتَمَّامَ كلامه : «ثم إعتاق الحمل صحيح، ولا يصح بيعه وهبته؛ لأن التسليم نفسه شرط في الهبة، والقدرة عليه في البيع، ولم يوجد ذلك بالإضافة إلى الجنين [أي إضافة البيع والهبة إلى الجنين].

وشيء من ذلك ليس بشرط في الإعتاق، فافترقا».

(٤) نهاية ٢٦/ب من (أ).

(٥) انظر : فتح القدير، ٢٨٥/٦.

(٦) في (أ) : «بحصى»، وفي (جـ) : «بحفي». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).



## [ القاعدة الرابعة والستون ]

التَّابِعُ يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمُتَبَوِّعِ <sup>(١)</sup> :

ولهذا :

- «من فاته الحج وتحلَّل بأفعال العمرة : لا يأتي بالرَّمي والمبيت؛ لأنهما تابعان<sup>٢</sup> للوقوف وقد سقط.
- وإذا مات الفارس : سقط سهم [الفارس]<sup>٣</sup> لا عكسه»؛<sup>(٤)</sup> لأنَّ الفرس تابع، والفارس متبوع.
- ومما خرج عن هذه القاعدة : «من [له]<sup>٥</sup> حقُّ في ديوان

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في عدد من كتب القواعد الفقهية، منها :

المنثور، ٢٣٥/١-٢٣٦؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٧٣/١-٢٧٤؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٧؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٥/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٥؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ١٦٣-١٦٤؛ والمواهب السنية وحاشيتها الفرائد البهية، ١٠٧/٢-١٠٨؛ قواعد الفقه للمحددي، ص ٦٧، قاعدة ٧١؛ الوجيز، ص ٢٨١؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٧١/١-٢٧٢، ١٦٥/٣-١٦٦.

وبمعنى هذه القاعدة قاعدة أخرى سيأتي الحديث عنها، وهي القاعدة ٢٦٢، ونصها : «يسقط الفرع إذا سقط الأصل»، وذلك ص ١١٧٦ (ل ١١٣/ب).

وقريب منهما قاعدة ثالثة سبق أن تكلم عنها المؤلف، وهي القاعدة ١٠، ولفظها : «إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه»، وذلك ص ٢٦٧ (ل ٦/أ).

(٢) في (د) : «بايعان»، مع رسم الحرف الأول بالثاء أيضاً.

(٣) في (أ) و(جـ) : «الفارس». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د) و(جـ)، وهو الموافق لجميع المراجع الآتي ذكرها في الهامش الآتي.

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٧؛ وانظر : المنثور، ٢٣٥/١؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٧٣/١؛ الأقمار المضئية، ص ١٦٣؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٥/أ؛ الوجيز، ص ٢٨٢.

(٥) «له» : زيادة من (ب) و(جـ) و(د). والصحيح إثباتها، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

الخراج<sup>(١)</sup> : كالمقاتلة والعلماء وطلبتهم و[المفتين]<sup>٢</sup> والفقهاء : يُفَرَضُ لأولادهم ولا يسقط بموت الأصل؛ تورغياً<sup>(٣)</sup> لتحصيل هذه الخصال الحميدة، وتعظيماً لشأنها.  
ومما خرج عن هذه القاعدة<sup>٤</sup> : «إجراء<sup>٥</sup> الموسى<sup>٦</sup> على رأس الأقرع؛

(١) الديوان معناه : «مُجمَعُ الصحف، والكتاب يُكْتَبُ فيه أهل الجيش، وأهل العطية» -قاله صاحب القاموس-.  
أما الخراج (بتثنية الخاء) : فهو يختص غالباً بضيريبة الأرض -كما أفاد ذلك المجددي- «والأراضي الخراجية : سواد العراق...، وما فتح عنوة، وأقر أهله عليه، أو صالحهم الإمام ... أو أجلاهم ... ونقل إليها قومًا آخرين ... كفارًا، وموات ... أحياء الذمي بالإذن، أو رضخ له من الغنيمة إذا قاتل مع المسلمين» -قاله صاحب الدرر-.  
«... والخراج ... يصرف في مصالحنا : كسد الثغور، وبناء القناطر والجسور، وكفاية القضاة، والعلماء، والعمال، والمقاتلة، وذرائعهم» -قاله صاحب الكنز-.  
إذا عُلِمَ هذا فالمراد بديوان الخراج : الكتاب الذي يكتب فيه مصارف الأراضي الخراجية، ويدخل فيها: أهل العطية : كالمقاتلة والعلماء ...  
ولتوثيق ما سبق : فإن معنى الديوان مستفاد من : القاموس المحيط، مادة «دون»، ص ١٥٤٥؛ وانظر: المعجم الوسيط، مادة «دان»، ١/٣٠٥؛ قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٢٩٧.  
ومعنى الخراج مستفاد من : قواعد الفقه للمجددي، ص ٢٧٥؛ الدرر شرح الغرر، ١/٢٩٥-٢٩٦؛ كتر الدقائق (مع البحر الرائق)، ٥/١٢٧؛ وانظر : طلبة الطلبة، ص ١٨٨؛ العناية وفتح القدير، ٦/٣١؛ أنيس الفقهاء، ص ١٨٥.

(٢) في (أ) و(ب) و(د) : «المفتين». والصحيح ما تم إثباته من (ج).

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٧، إلا أنه جاء فيه : «... المفتين والفقهاء يفرض لأولادهم تبعاً»، ثم قال عقب تلك العبارة : «وقد أوضحناه في شرح (الكنز)» وهذا الإيضاح حاصل في البحر الرائق، ٥/١٢٧.

وانظر : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٥/١؛ منافع الدقائق، ص ٣١٥؛ الوجيز، ص ٢٨٢؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣/١٦٦.

(٤) نهاية ١٧/ب من (د).

(٥) «القاعدة» : ساقطة من (د).

(٦) في (ب) : «أجر».

(٧) في (ب) : «الموس».

فإنه واجب على المختار»<sup>(١)</sup>.

عملاً<sup>٢</sup> بمفهوم<sup>(٣)</sup> قوله عليه السلام : «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»<sup>(٥)</sup>.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٧؛ وانظر: البحر الرائق، ٢/٢٧٣؛ الدر المختار ورد المختار، ٣/٥٣٥؛

المبدع، ٣/٢٤٣؛ انظر أيضاً: الوجيز، ص ٢٨٢؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣/١٦٦.

(٢) في (د) : «عمل».

(٣) ليس المقصود بالمفهوم -هنا- المعنى الاصطلاحي (وهو قسيم المنطوق)؛ بل المراد به: المعنى العام للحديث.

(٤) نهاية ٢٠/ب من (ج-).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة بلفظه، كتاب السير، ما قالوا فيما ذكر من الرماح واتخاذها، ٦/٤٧١، ح ٣٣٠١٦؛

والإمام أحمد بلفظه، ٩/١٢٣-١٢٦، ٤٧٨، ح ٥١١٤ و ٥١١٥ و ٥٦٦٧؛ وأبو داود بلفظه : كتاب

اللباس، باب في لبس الشهرة، ٤/٣١٤، ح ٤٠٣١؛ والطحاوي في مشكل الآثار باب بيان مشكل ما

روي عن رسول الله ﷺ في الذل بالزرع، ١/٨٨.

جميعهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وقد اختلفت أقوال المحدثين في هذا الحديث :

- فقد ذكره صاحب (نصب الرأية) -٣٤٧/٤- عدداً من شواهده، ثم قال : «فحديث ابن

عمر أخرجه أبو داود في اللباس عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن ...،

وابن ثوبان ضعيف».

- وذكره شيخ الإسلام في (اقتضاء الصراط المستقيم) -١/٢٣٩-٢٤٠- وساق سنده عند أبي داود

ثم قال : «هذا إسناد جيد».

كما ذكره في (مجموع الفتاوى) -٣٣١/٢٥- وقال عقبه : «وهو حديث جيد».

- وأورده الحافظ في الفتح -١٠/٢٨٢- فقال : «وقد ورد حديث ابن عمر رفعه : «من تشبه بقوم

فهو منهم». قلت : أخرجه أبو داود بسند حسن». وانظر الدراية، ٢/٢٩٧.

- كما أورده وأورد شواهده صاحب كشف الخفاء -٢/٣١٤، ح ٢٤٣٦-

فقال : ««من تشبه بقوم فهو منهم» رواه أحمد وأبو داود

والطبراني في الكبير عن ابن عمر رفعه، وفي سنده ضعيف- كما في اللآلئ والمقاصد،

لكن قال العراقي : سنده صحيح. وله شاهد عند البزار عن حذيفة وأبي هريرة، وعند أبي

نعيم في تاريخ أصبهان عن أنس، وعند القضاعي عن طاوس مرسلًا، وصححه ابن حبان».

قال في (العناية) : «لأنه إن عجز عن الحلق والتقصير لم يعجز عن التشبيه<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.  
أو<sup>(٣)</sup> لأنه خلف عن الحلق، كالتيمم عن الوضوء، والمسح عن الغسل<sup>(٤)</sup>.



- وأيضاً صححه الألباني في (صحيح الجامع الصغير) - ١٠٥٩/٢، ح ٦١٤٩- وفي (إرواء الغليل) - ١٢٦٩/٥، ح ١٠٩/٥.

- يضاف إلى ذلك أن البخاري ذكر طرف الحديث - حالياً من لفظ : «من تشبه يقوم فهو منهم» - وذلك معللاً بصيغة التمرىض، وقد علق عليه الحافظ في (الفتح) - ١١٥/٦-١١٦- فقال :

«قوله : (ويذكر عن ابن عمر الخ) هو طرف من حديث أخرجه أحمد من طريق أبي مُنيب ... الجرشي ... عن ابن عمر بلفظ : بعثت بين يدي الساعة ...، وأبو منيب لا يعرف اسمه. وفي الإسناد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان مختلف في توثيقه. وله شاهد مرسل بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي عن سعيد بن جبلة عن النبي ﷺ بتمامه».

- كما ذكر الهيثمي في (مجمع الزوائد) - ٢٧١/١٠- شاهداً له من حديث حذيفة بن اليمان، ثم قال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه: علي بن غراب، وقد وثقه غير واحد، وضعفه بعضهم، وبقية رجاله ثقات».

(١) في (ج) : «التشبيه».

(٢) العناية، ٤٩٠/٢.

(٣) في (د) : «و» وليس : «أو».

(٤) ويمكن أن يضاف إلى هذا جواب آخر، وهو أن هذا الفرع داخل تحت قاعدة أخرى هي أليق به، وهي : «التشبه يقام مقام الحقيقة في موضع المعجز».

وهذه القاعدة ذكرها صاحب (العناية) - ٣٤٩/٦- في مقام التعليل، وربط بها عدداً من الفروع منها: «... وإجراء موسى مقام الحلق في حق من لا شعر له في الحج».

## [ القاعدة الخامسة والستون ]

التَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتَّبِعِ<sup>(١)</sup> :

«فلا يصحّ تقدم المأموم على الإمام في تكبيرة الافتتاح، ولا في الأركان إن انتقل قبل مشاركة الإمام»<sup>(٢)</sup>.



(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

المشور للزركشي، ٢٣٦/١؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٧٥/١؛ ولابن نجيم، ص ١٤٨؛ غمر عيون البصائر، ٣٦٥/١؛ الفرائد البهية وشرحها: الأقمار المضئية، ص ١٦٥؛ والمواهب السنية وحاشيتهما : الفوائد الجنية، ١١٢/٢ - ولفظ الفرائد :

«ثالثها التابع لا يتقدم أصلاً على المتبوع فيما جزموا» -

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٥/١؛ منافع الدقائق، ص ٣١٥؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٦٧، قاعدة ٧٠؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٦٤٨ - ولفظه : «التابع لا يتقدم المتبوع»؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص ٣٨٣ - وقد ذكر لفظ شيخ الإسلام ابن تيمية وهو : «التابع المقتدي لا يتقدم على متبوعه وقدموته»، ثم ربطه بلفظ المؤلف -؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١٦٢/٣.

ومن كتب الفقه :

المغني لابن قدامة، ٣٣١/١، ٢٥٧؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٣٣٧/٢٣؛ مغني المحتاج، ٢٧٢/١.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٨ - إلا أنه قال: «... على إمامه...» وليس «... على الإمام...».

كما ورد تخريج المثال على القاعدة في كثير من كتب القواعد الآنف ذكرها كأشباه السيوطي وشرح العلائي ومنافع الدقائق وقواعد المجددي وموسوعة القواعد.

ومن كتب الفقه التي ورد فيها المثال بشقيه أو أحدهما : بدائع الصنائع، ١٣٨/١؛ المغني لابن قدامة، ١٣١/٢؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٣٣٦/٢٣ - ٣٣٨؛ منار السبيل، ١٢٢/١؛ أحكام الإمامة والالتزام في الصلاة للمنيّف، ص ٤٠٥ - ٤١٢.

## [ القاعدة السادسة واستون ]

التأسيسُ خيرٌ مِنَ التأكيدِ<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين أصول الفقه وقواعده؛ لذا وردت في كثير من كتب القواعد الفقهية وكتب تخريج الفروع على الأصول، كما تطرقت إليها بعض الكتب الأصولية، وورد التعليق بها في طائفة من كتب الفقه :

لمن كتب القواعد :

تقرير القواعد لابن رجب، ١٨٩/٣ - فقد وردت فيه عرضاً بلفظ: «إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد : فالتأسيس أولى»؛ القواعد للحصني، ٥٠/٣ - وقد عُنون لها بـ (التأسيس والتأكيد)؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٣٠٢/١ - ولفظه : «التأسيس أولى من التأكيد»؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٦ - ولفظ المؤلف للقاعدة وجل ما جاء في شرحه لها مذكور في أشباه ابن نجيم؛ الفرائد البهية وشرحها: الأقمار المضئية، ص ١٨٣؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ١٦٦/٢؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ٥٣/١ - ولفظ الفرائد ومن بعده كلفظ أشباه السيوطي؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٢١، قاعدة ٢٥ - ولفظه : «إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد : تعين الحمل على التأسيس»؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٤٤؛ الوجيز، ص ٢٧٤؛ القاعدة الكلية: إعمال الكلام أولى من إهماله، ص ٢٨٥ - ولفظ الأخيرين كلفظ أشباه السيوطي؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١/٣١١، ١٥١/٣ - وقد ذكر لفظ الفرائد للحمزاوي وأشباه السيوطي؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص ٩٦٤ - ولفظه كلفظ أشباه السيوطي.

ومن كتب التخريج :

التمهيد للإسنوي، ص ١٦٧؛ مفتاح الوصول للتلمساني، ص ٥٨٣؛ القواعد لابن اللحام، ص ٢٣١؛ الوصول إلى قواعد الأصول، ١/١٩٢.

ومن الكتب الأصولية :

المعتمد، ١/١٧٣؛ المحصول، ١/٩٥؛ الإحكام للآمدي، ٢/٢٠٥؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأمر والنهي، ص ٣١٦.

ومن كتب الفقه :

المقدمات الممهدة، ١/٧٤؛ الكافي للنسفي، ق ١، ص ٨٠٨؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٣١/١٣٣، ٨/١٧٥؛ البحر الرائق، ٥/٢٤٢؛ مغني المحتاج، ٢/٢٥٣.

«وإذا أورد<sup>١</sup> اللفظ بين التأسيس<sup>٢</sup> والتأكيد تعين<sup>٣</sup> الحمل على التأسيس؛ ولهذا قال أصحابنا: لو قال لزوجته: أنت طالق طالق طالق : طلقت ثلاثاً.  
وإن قال : عنيت التأكيد : صدق ديانة لا قضاء. ذكره الزيلعي في الكنايات»<sup>(٤)</sup>.  
و«إذا حلف على أمر لا يفعله، ثم حلف في ذلك المجلس أو في مجلس آخر أن لا يفعله أبداً، ثم فعله - إن نوى يميناً أو تشديداً، أو لم ينو - : فعليه كفارة يمينين<sup>٥</sup> بالحمل على التأسيس.

ولو نوى بالثاني الأول : فعليه كفارة واحدة»<sup>(٦)</sup>؛ لأنه محتمل.  
«وفي (التحريد)<sup>(٧)</sup> عند أبي حنيفة : إذا حلف بأيمان : فعليه لكل يمين كفارة،

(١) في (ب) و(ج) : «دار». وهذا الأولى، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)، حيث جاء فيه: «فإذا دار اللفظ بينهما تعين...».

(٢) نهاية ١٨/أ من (ب).

(٣) نهاية ٢٧/أ من (أ).

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٦ - مع اختلاف يسير سبقت الإشارة إلى أهمه -.

ونص كلام الزيلعي في (تبين الحقائق) - ٢١٨/٢ - : «... لأنه خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي؛ كما إذا قال : أنت طالق طالق طالق، وقال : إنما أردت به التكرار : صدق ديانة لا قضاء».

(٥) في (ج) : «يمين».

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٦ - مع اختلاف في بعض الألفاظ؛ وانظر : الأصل لمحمد بن الحسن، ١٩٦/٣؛ البحر الرائق، ٣١٦/٤.

علماً بأن ابن نجيم - في كتابه - عزا هذا النص إلى (الخلاصة)، وكذلك الحال مع النصين الآتين وهما: نص (التحريد)، ونص (النوازل).

(٧) التحريد : هناك أكثر من كتاب في الفقه الحنفي بهذا الاسم؛ كالتحريد للقنوري، والتحريد لعبد الرحمن ابن محمد، أبي الفضل المعروف بابن أميروه الكرماني الحنفي (٤٥٧-٥٤٣هـ)، والتحريد في الفروع لمحمود بن أحمد بن مازة البخاري (صاحب المحيط الرهاني) (٦١٦هـ)، وغيرها.  
ولا استطيع الجرم بأيهما المراد هنا؛ ولا سيما أن المؤلف استفاد هذا النفي المعزى إلى (التحريد) من أشباه ابن نجيم، وابن نجيم استفاده من (الخلاصة).

= ولكن الأظهر والله أعلم أن الأول (وهو تجريد القُدوري) هو المراد؛ لأنه أشهرها، فيكون هو المراد عند الإطلاق؛ لهذا سأكتفي بالتعريف به دون غيره، وذلك على النحو الآتي :

هو كتاب في الفقه الحنفي، ألفه أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين الفقيه البغدادي المعروف بالقُدوري، صاحب المختصر المشهور (٣٦٢هـ - ٤٢٨هـ).

والكتاب متضمن الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي، مجرد عن الدلائل، وشرع في إملائه سنة ٤٠٥هـ. ولا يزال هذا الكتاب مخطوطاً، وقد سجل جرّان منه في رسالتين للدكتوراه في المعهد العالي للقضاء في الرياض : إحداهما : من بداية كتاب الطهارة؛ إلى نهاية كتاب الزكاة، للباحث : عبد المحسن آل الشيخ. والثانية : من بداية كتاب الصيام، إلى نهاية كتاب الحج، للباحث : عبد الحكيم المطوع. ومن نسخه الخطية : نسخ المكنبات الآتية :

١- مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، وهي مصورة عن مكتبة برنستون، ورقمها الخاص ١٥١، ورقمها العام ٥٠١٨٠٧.

٢-٣- جامعة الإمام محمد بن بن سعود الإسلامية بالرياض، ورقمها ٣٥٢٣ ف و ٣٥٧١ ف.  
٤-٦- الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وتشكل كل نسخة جزءاً مستقلاً، وأرقامها ١/٨٤٩٦، ٨٤٩٧، ٢/٨٤٩٦.

وهذه النسخ مصورة من مكتبة أحمد الثالث باستانبول، وأرقامها ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٢ (أيضاً).  
٧- الجامعة الإسلامية أيضاً، ورقمها ٨٥١٦، وهي مصورة عن مكتبة تشستر بيتي في دبلن بايرلندا برقم ٣٥٧١. وهي تشكل الجزء الثاني، أما الجزء الأول فرقمه في تشستر بيتي ٣٥٢٣.  
٨- مكتبة نور عثمانية باستانبول، برقم ١٤٠٥.

٩- مكتبة السليمانية باستانبول، فهرس الفاتح، برقم ٢٠٤٠.  
١٠ - مكتبة مركز جمعة الماجد بدمشق، رقم ٧٨٠ (وهو من بداية الكتاب إلى نهاية كتاب الصوم).

انظر : الجواهر المضية، ٢٤٧/١-٢٥٠، رقم ١٧٩؛ تاج التراجم، ص ١٩-٢٠، رقم ١٧، مفتاح السعادة، ٢٥٣/٢-٢٥٥؛ كشف الظنون، ٣٤٦/١؛ الفوائد البهية، ص ٣٠-٣١؛ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ٢/٢٠٦؛ تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، ج ٣، ص ١٢٣؛ فهرس كتب الفقه الحنفي والمالكي بالجامعة الإسلامية، ص ٨٢-٨٤.

وانظر ما يتعلق بكتاب (التجريد) لابن أميروه إلى: الجواهر المضية، ٣٨٨/٢-٣٨٩، رقم ٧٨١؛ تاج التراجم، ص ١٢٢، رقم ١٣٨؛ مفتاح السعادة، ٢/٢٥٧ - وفيه أن اسم المؤلف -



والجلس والمجالس<sup>١</sup> [فيه]<sup>٢</sup> سواء على مقتضى هذه القاعدة.  
 و[لو]<sup>٣</sup> قال : عنيت بالثاني الأول : لا يستقيم ذلك في اليمين بالله.  
 ولو حلف بحجة أو عمرة : يستقيم.  
 ولو [قال]<sup>٤</sup> : هو يهودي هو نصراني إن فعل كذا : يمين واحد؛ لأنه صريح  
 في التأكيد.  
 ولو قال : هو يهودي إن فعل كذا، هو نصراني إن فعل كذا : فهما<sup>٥</sup> يمينان؛  
 [لأن]<sup>٦</sup> كلامه دائر بين التأسيس والتأكيد، فيرجح التأسيس<sup>(٨٧)</sup>.  
 «وفي (النوازل)<sup>(٩)</sup> :

- عبد الله وليس عبد الرحمن - كشف الظنون، ٣٤٥/١ - وقد سماه : (التحريد الركني)، وذلك  
 نسبة إلى لقبه : ركن الدين -؛ الفوائد البهية، ص ٩١-٩٢.

وانظر ما يتعلق بالتحريد لابن مازة : المراجع التي سبق ذكرها عند ترجمة ابن مازة، وذلك ص ٣٨٧.

(١) في (د) : «المجالس».

(٢) «فيه» : زيادة من (ب) و(د)، وهي مثبتة في أشباه ابن نجيم، لهذا تم إثباتها.

(٣) «لو» : زيادة من (هـ) و(و) ومن أشباه ابن نجيم، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٤) «قال» : زيادة من (ب) و(د)، وهي مثبتة في أشباه ابن نجيم أيضاً، حيث جاء فيه : «وفي (الأصل)

أيضاً: لو قال هو يهودي وهو ... فهو يمين واحد».

(٥) في (د) : «فيهما».

(٦) في (أ) و(جـ) : «لأنه». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

وهذا التعليل غير مثبت في أشباه ابن نجيم، وكذلك الحال مع تعليل المسألة السابقة.

(٧) «والتأكيد، فيرجح التأسيس» : ساقطة من (ب).

(٨) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٦ - مع اختلاف سبقت الإشارة إليه - وانظر : فتح القدير،

١٩٩/٥، ٧٩/٥؛ البحر الرائق، ٣١٦/٤.

علماً بأن المسألة الثانية معزوة عندهم إلى (الأصل) (وهي المصدرة بقوله: «ولو قال هو يهودي...») أما الأولى

فإلى (التحريد). وقد بحثت عن موضعها من التحريد في ثلاث نسخ خطية (مثل أجزاء متفرقة) ولم أجده.

(٩) النوازل : كتاب ألفه نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الليث السمرقندي (ت ٣٧٣هـ). -

رجل قال<sup>١</sup> لآخر : والله لا أكلمه يوماً، والله لا أكلمه شهراً، والله<sup>٢</sup> لا أكلمه سنة :

- إن كلمه بعد<sup>٣</sup> ساعة : فعليه ثلاثة أيمان.
- وإن كلمه بعد غد : فعليه يمينان<sup>٤</sup>.
- وإن كلمه بعد شهر : فعليه يمين واحد.
- وإن كلمه بعد سنة : فلا شيء عليه.
- كذا<sup>٥</sup> في (الخلاصة)<sup>(٦)</sup> في كتاب (الأيمان)، في [الفصل]<sup>٧</sup> الثاني<sup>٨</sup>.



— وهو كتاب في الفقه الحنفي، صرّح مؤلفه في مقدمته بأنه «جمعه من أقاويل المشايخ وشيئاً من أقاويل أصحابنا».

وقد عدّه صاحب (مفتاح السعادة) من بين الكتب المعتمدة.

وقد طبع الكتاب عام ١٣٥٥، بمطبعة شمس الإسلام بمحيدر أباد الدكن.

انظر : كشف الظنون، ١٩٨١/٢؛ مفتاح السعادة، ٢٥١/٢؛ وانظر في نسبة الكتاب للمؤلف:

الجواهر المضية، ٥٤٤/٣، رقم ١٧٤٣؛ تاج التراجم، ص ٢٧٥، رقم ٣٠٨؛ الفوائد البهية، ص ٢٢٠؛

هدية العارفين، ٤٩٠/٢.

(١) «قال» : ساقطة من (جـ).

(٢) «والله» : كلمة ساقطة من (جـ).

(٣) «بعد» : ساقطة من (جـ).

(٤) نهاية ٢١/١ من (جـ).

(٥) في (جـ) : «وكذا».

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٦ — مع اختلاف يسير—؛ وانظر : فتح القدير، ١٩٩/٤، ٧٩/٥؛

البحر الرائق، ٣١٦/٤. وهذه المسألة المعزوة إلى (النوازل) بحث عنها فيه ولم أقف عليها.

وأما قوله : «كذا في الخلاصة» فيراد به ما جاء في شرح القاعدة من قوله : «إذا حلف على أمر

لا يفعله ...» إلى آخر القاعدة — حيث جاء ذلك في الخلاصة، ١٢٨/٢. وأيضاً صرّح بذلك ابن

نجيم في أشباهه وفي البحر—.

(٧) في (أ) و(جـ) : «فصل». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د) و(و).

(٨) نهاية ٢٧/ب من (أ).

## [ القاعدة السابعة والستون ]

**تَأْكِيدُ مَا كَانَ عَلَى شَرَفِ السَّقُوطِ يَجْرِي مَجْرَى الْإِتْلَافِ فِي إِيْجَابِ**

**الضَّمان<sup>(١)</sup> :**

ولهذا : إذا أرضعت ضرَّتها الصغيرة : حَرَمَتَا عَلَى الزَّوْجِ<sup>(٢)</sup>، وللصغيرة نصف المهر<sup>(٣)</sup>، ويرجع<sup>٥</sup> الزوج بما أَدَّى عَلَى [المرضعة]<sup>٦</sup>؛ لأنها كانت سبباً لتأكيدها<sup>٧</sup> نصف المهر، وهو في<sup>٨</sup> شرف السقوط بتقيل ابن الزوج إذا بلغت حدَّ الشهوة<sup>(٩)</sup>.

(١) معنى القاعدة :

أن الشيء إذا كان يغلب على الظن أنه سيسقط قريباً، وأتى مكلف وتسبب في تعجيل إسقاطه : فإن فعله هذا يكون بمثابة الإتلاف لهذا الشيء؛ فيجب الضمان.

أما توثيقها :

فقد وردت بنحو هذا اللفظ في كثير من كتب الفقه الحنفي، منها :

الميسوط، ٤/١٧؛ بدائع الصنائع، ٤/١٢؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٣/٣٢٢، ٤٥٨، ٤٥٩، ٥٠٢/٦، ٤٩٠/٧؛ تبين الحقائق، ٢/١٨٦؛ البحر الرائق، ٧/١٣٤.

(٢) علَّل ذلك صاحب الهداية -٤٥٧/٣- بقوله : «لأنه يصير جامعاً بين الأم والبنت رضاعاً، وذلك حرام؛ كالجمع بينهما نسباً».

(٣) «المهر» : ساقطة من (ب).

(٤) تستحق نصف المهر؛ لأنها رضیعة، فلا يتصور الدخول بها.

ولا يسقط حقها؛ «لأن الفرقة وقعت لا من جهتها والارتضاع - وإن كان فعلها وبه وقع الفساد، لكن فعلها لا يؤثر في إسقاط حقها؛ لعدم خطاها بالأحكام، وصار كما لو قتلت مورثها، فإنما ترثه، ولا يكون قتلها موجباً لحرامها شرعاً، ولأنها مجبورة بحكم الطبع على الارتضاع...». قاله صاحب (فتح القدير)، ٣/٤٥٧ - ٤٥٨ وانظر : الهداية والعناية، ٣/٤٥٨.

(٥) نهاية ١٨/أ من (د).

(٦) في (أ) و(د) : «الرضیعة»، وفي (ج-) : «الرضعة». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٧) في (ب) : «لتأكده».

(٨) في (ب) و(د) : «على». وهذا الأولى؛ وفقاً لنص القاعدة.

(٩) أي: أن نصف المهر يمكن أن يسقط قريباً؛ وذلك إن تجاوزت سن الرضاع، وبلغت حدَّ الشهوة، وقبلها ابن زوجها، فإنما تحرم على أبيه عند الحنفية؛ فيسقط نصف مهر الزوجة؛ لعدم الدخول بها بعد.

والرجوع بما أدى من نصف مهر الصَّغِير [١] عليها إنما يَصَحُّ إذا تعمدت به إفساد النكاح؛ لكونها مُتَعَدِّية<sup>٢</sup>.

أما إذا لم [تعلم]<sup>٣</sup> بالنكاح، [أو علمت بالنكاح]<sup>٤</sup> ولكنها قصدت دفع الجوع والهلاك من<sup>٥</sup> الصغيرة دون الإفساد<sup>٦</sup> : لا [تكون]<sup>٧</sup> متعديّة؛ لأنها مأمورة بذلك، والتعديّة شرطٌ في ضمان المسبب.

- وسيجيء تفصيله في باب الميم إن شاء الله<sup>(٨)</sup>.

وكذا إذا علمت بالنكاح، ولم تعلم<sup>٩</sup> بالفساد : لا [تكون]<sup>١٠</sup> متعديّة أيضًا.

ولا يقال : الجهل بالنكاح<sup>١١</sup> في دار الإسلام غير معتبر.

(١) التاء المربوطة زيادة من (ب)؛ ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٢) في (ب) : «معتدته».

(٣) في (أ) و(ج) و(د) : «يعلم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(٤) ما بين العقوفتين زيادة من (ج)؛ ولا يستقيم المعنى بدونها. وهي مثبتة في كثير من مراجع هذه المسألة الآتي ذكرها - كالهداية وشرحها -.

(٥) في (ب) : «عن». وهذا الأول، وهو الموافق للهداية وغيرها.

(٦) نهاية ١٨/ب من (ب).

(٧) في (أ) و(ج) : «يكون»، وفي (د) : رُسم الحرف الأول بالتاء والياء معًا. والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للهداية وغيرها.

(٨) وذلك ص ١٠٤٥ (ل ٩٦/أ)، قاعدة ٢٢٥، ونص القاعدة : «المباشر ضامن وإن لم يتعمد. والمسبب لا، إلا إذا كان متعمدًا».

(٩) في (أ) زيادة : «بالنكاح»، وتام العبارة : «وكذا إذا علمت بالنكاح ولم تعلم بالنكاح بالفساد...»، فيلاحظ أن في إثباتها جمعًا بين الشيء ونقيضه (وهما العلم بالنكاح وعدمه)، ومن المعلوم أن النقيضين لا يجتمعان؛ فنحن إسقاطها. انظر في تعريف النقيضين : قواعد الفقه للمجدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٥٣٣ ضوابط المعرفة، ص ٥٥، ٥٨، مذكرة المنطق، ٣/٣٧.

(١٠) في (أ) و(ج) : «يكون»، وفي (د) : رسم الحرف الأول بالتاء والياء معًا. والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(١١) في (ب) : «بالأحكام». وفي العناية : «الجهل يحكم الشرع...».

لأن اعتبار الجهل منّا في هذا المقام؛ لدفع قصد الفساد، لا<sup>١</sup> لدفع الحكم، فإنّها إذا لم تعلم فساد النكاح علمنا أنّها لم تقصد فساد، وبعد<sup>(٢)</sup> القصد لا [تكون]<sup>٣</sup> متعدّية<sup>٤</sup>. فظهر أن عدم كونها متعدية لا يكون بعذر<sup>٥</sup> الجهل؛ بل<sup>٦</sup> بعدم<sup>٧</sup> قصد الفساد<sup>(٨)</sup>.



= وهذان التعبيران أشمل من المثبت من باقي النسخ.

- (١) في (جـ) : زيادة واو العطف. ونظام السياق : «لدفع قصد الفساد، ولا لدفع الحكم».
  - (٢) هكذا في جميع النسخ، ولعل الصحيح : «وبعدم»؛ لدلالة السياق، ولأن هذه الجملة أعادها المؤلف في نهاية هذه الفقرة بلفظ : «بل بعدم قصد الفساد».
  - (٣) في (أ) و(جـ) و(د) : «يكون». والصحيح ما تم إثباته من (ب).
  - (٤) «أيضاً ولا يقال ... متعدية» : ساقطة من (د).
  - (٥) في (د) : «بعد».
  - (٦) «بل» : ساقطة من (جـ).
  - (٧) في (د) : «لعدم».
  - (٨) انظر : العناية، ٤٥٧/٣-٤٦١. وقد ذكر المؤلف هذه المسألة في موضع آخر وعزاها إلى (العناية)، وذلك ص ١٠٤٦-١٠٤٩ (ل/٩٦).
- وانظر هذه المسألة في : الجامع الصغير وشرحه : النافع الكبير، ص ١٧٧، بدائع الصنائع، ١١/٤-١٢؛ الهداية وفتح القدير، ٤٥٧/٣-٤٦١؛ كثر الدقائق وشرحه : تبين الحقائق، ١٨٦/٢-١٨٧؛ والبحر الرائق، ٢٤٦/٣-٢٤٧؛ الغرر وشرحه : الدرر، ٣٥٧/١-٣٥٨.

## [ القاعدة الثامنة والستون ]

## تَبَدَّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمَ مَقَامِ تَبَدُّلِ الذَّاتِ (٢) :

ولذا : إذا<sup>(١)</sup> لم يكن مولى للكاتب مصرفاً للصدقة، وأخذ المكاتب الصدقة؛ لكونه<sup>(٢)</sup> من المصارف، وأداه<sup>(٣)</sup> إلى المولى عن بدل الكتابة، ثم عجز : فالظاهر أن المولى أخذ الصدقة وهو غني، ومع هذا تطيب له؛ لأن العبد أخذه<sup>(٤)</sup> صدقة، وأداه عوضاً من العتق، فتبدَّلَ السَّبَبُ، و«تبدَّلُ<sup>(٥)</sup> السَّبَبِ قَائِمَ مَقَامِ [تَبَدُّلِ] الذَّاتِ»؛ أخذ<sup>(٦)</sup> من قوله

(١) نهاية ٢٨/١ من (أ).

(٢) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في عدة كتب من كتب الفقه الحنفي وقواعده:

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلامي لقواعد الخادمي، ل ١٥/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٥؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٩٨؛ وشرحها لسليم رستم، ٦٢/١؛ وشرحها لعلي حيدر، ٨٦/١-٨٧؛ وشرحها للأتاسي، ٢٦٦/١-٢٦٧؛ وشرح قواعدها لأحمد الزرقا، ص ٤٦٧-٤٦٩؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٦٨، قاعدة ٧٤؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٢٧/٢، فقرة ٦٤٤؛ الوجيز، ص ٢٩٠-٢٩١؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٠٤/١، ١٧١/٣؛ المبادئ الفقهية، ص ٥٤-٥٥؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٩٠-٩١، قاعدة ٧٣؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص ٨٣-٨٤.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٦٦/٩، ٥٦/١٢؛ العناية، ٤٣/٩، ٢١٤؛ الدرر شرح الغرر، ٣٢/٢، ٢٢٢. كما وردت في: كشف الأسرار شرح المصنّف على المنار، ٧٥/١؛ التقرير والتحجير، ١٢٧/٢. علماً بأن المؤلف سبق أن أورد قاعدة أخرى مخالفة لهذه في اللفظ، وموافقة لها في المعنى، وهي: «اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان»، وذلك ص ٢٦٤ (ل ٥/ب)، قاعدة ٨، وقد سبق بيان وجه الموافقة بينهما هناك.

(٣) «إذا»: ساقطة من (ب).

(٤) في (ج-) : «للونه».

(٥) نهاية ٢١/ب من (ج-)، مع تكرار (من) في بداية اللوحة التي بعدها.

(٦) هاء الضمير يعود إلى ما أخذه، أي : أدى ما أخذه.

(٧) أي : أخذ المال صدقة.

(٨) «السبب، وتبدل»: ساقطة من (ب) و(د).

(٩) «تبدل» : زيادة من (ب) و(د)؛ ولا يستقيم المعنى بدونها.

(١٠) في (ب) و(ج-) : «أخذاً»؛ وهذا الأولى.

عليه السلام [بريرة<sup>(١)</sup>]: «هِيَ لَكَ صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»<sup>(٢)(٣)</sup>.

(١) في (أ) و(جـ) و(د): «بريرة» بإسقاط اللام. والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر شرح الغرر).

(٢) بريرة: هي مولاة عائشة رضي الله عنهما، وكانت مولاة لقوم من الأنصار، وقيل: بني هلال، وقيل غير ذلك. وقد أعتقتها عائشة، وكانت تحت زوج، فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت فراق زوجها، وكان يحبها، فكان يمشي في طرق المدينة وهو يكي، واستشفع إليها برسول الله ﷺ، فقال لها فيه، فقالت: أتأمر؟ قال: بل أشفع. قالت: فلا أريده.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ٢٠١/٨-٢٠٥، رقم ٤٢٠٢؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ١٧٩٥/٤-١٧٩٦، رقم ٣٢٥٤؛ أسد الغابة، ٣٩/٧، رقم ٦٧٧٠؛ تهذيب الكمال، ١٣٦/٣٥-١٣٧، رقم ٧٧٩٦؛ الإصابة في تمييز الصحابة، ٥٣٥/٧-٥٣٦، رقم ١٠٩٢٩.

(٣) ورد أصل هذا الحديث في مواضع كثيرة من الصحيحين وغيرهما، فعلى سبيل المثال: ورد عند البخاري إحدى وعشرين مرة، وأرقامه: ٤٤٤، ١٤٢٢، ٢٠٤٧، ٢٠٦٠، ٢٣٩٩، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٤، ٢٤٢٦، ٢٤٣٩، ٢٥٦٨، ٢٥٧٦، ٢٥٧٩، ٢٥٨٤، ٤٩٨٠، ٦٣٣٩، ٦٣٧٠، ٦٣٧٣، ٦٣٧٧، ٦٣٧٩.

ومع كثرة وروده في كتب الحديث: لم أجده باللفظ الذي ذكره المؤلف، لكنه ورد بالفاظ مقاربه له ومن ذلك: ما أخرجه البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب قبول الهدية، ٩١٠/٢-٩١١، ح ٢٤٣٩، بسنده عن عائشة رضي الله عنها: أنها أرادت أن تشتري بريرة، وأنهم اشترطوا ولاعها، فذكر للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «اشترها فأعتقها، فإنما الولاء لمن أعتق». وأهدي لها لحم، فقيل للنبي ﷺ: هذا تُصَدِّقُ على بريرة، فقال النبي ﷺ: «هو لها صدقة ولنا هدية» وخيرت.

وأخرجه مسلم بنحوه، كتاب الزكاة، باب إباحة الهدية للنبي ﷺ ... وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة ...، ٧٥٥/٢-٧٥٦، ح ١٠٧٤-١٠٧٦، وكتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، ١١٤٣/٢-١١٤٥.

علماً بأنه ورد باللفظ الذي ذكره المؤلف في بعض كتب الفقه؛ كالكفاية، ٢٢٦/٣؛ والدرر شرح الغرر، ٣٢/٢. ووجه الاستشهاد بالحديث: أن اللحم الذي أهدى إلى النبي ﷺ هو عين اللحم الذي تُصَدِّقُ به على بريرة، إلا أن بريرة ملكته عن طريق الصدقة، والرسول ﷺ عن طريق الهدية، فجعل هذا قائم مقام تبدل الذات.

(٤) انظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام، ٣٢/٢؛ وانظر أيضاً: العناية، ٢١٣/٩-٢١٤.

ومن فروع هذا الأصل : من اشترى بألف، وقبضه، ثم باعه من البائع بخمسائة قبل نقد<sup>(١)</sup> الثمن : فالبيع الثاني فاسد عندنا؛ لأن الثمن لم يدخل في ضمان البائع؛ لعدم القبض، وإذا وصل إليه المبيع، ووقعت<sup>٢</sup> المقاصة بين الثمنين : بقي له خمسمائة بلا عوض، وهو ربا، فلا يجوز.

بخلاف ما إذا<sup>٣</sup> اشترى البائع بواسطة مشترٍ آخر<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لم يعد إليه المستفاد<sup>٥</sup> [من]<sup>٦</sup> جهته؛ لأن اختلاف السبب (وهو الشراء) بمثالة اختلاف الأعيان. كذا في (العناية)<sup>(٧)</sup>.  
فكأنه بائع المشتري الثاني غير ما باع البائع الأول<sup>(٨)</sup>، فيجوز بيعه كيف ما كان.

(١) النقد في اللغة : مصدر تَقَدَّ. والنون والقاف والبدال - كما يقول ابن فارس - : « أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه»، ويدخل في هذا الأصل ما جاء في (المعجم الوسيط) : «وَتَقَدَّ ... فلاناً الثمن، وله الثمن : أعطاه إياه نقداً معجلاً».

المقاييس في اللغة، مادة «نقد»، ص ١٠٤٣-١٠٤٤؛ المعجم الوسيط، مادة «نقد»، ٩٤٤/٢، وانظر : القاموس المحيط، مادة «نقد»، ص ٤١٢.

(٢) في (جـ) : «ووقت».

(٣) في (ب) : «لو».

(٤) أي : أن البائع الأول لم يشتري العين من المشتري الأول مباشرة؛ بل بواسطة مشترٍ آخر، اشترى العين من المشتري الأول، ثم باعها المشتري الآخر للبائع الأول.

(٥) في (د) : «المستفاد».

(٦) في (أ) و(جـ) : «ومن». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د) و(هـ)؛ لأنه لا معنى لزيادة الواو.

(٧) أي الفرع الذي صُدِّرَ المؤلفُ الحديثُ عنه بقوله : «ومن فروع هذا الأصل...». فقد اختصره من العناية، ٤٣٣/٦، ٤٣٤؛ أما الفرع الذي قبله فهو - وإن كان مذكوراً في العناية، إلا أنه مستفاد بالدرجة الأولى من الدرر شرح الفرع؛ للتقارب اللفظي بينهما.

وهذا الفرع الثاني سبق أن مثل به المؤلف في قاعدة سابقة، وهي : «اختلاف الأسباب بمثالة اختلاف الأعيان» - وذلك ص ٢٦٤ (ل/٥/ب - ٦/٦)، قاعدة ٨ - وقد سبق توثيق هذا الفرع مفصلاً هناك.

(٨) هذه العبارة حصل فيها خلاف بين النسخ : فالعبارة المثبتة في الصلب من (أ)، وهي كذلك في (جـ) و(هـ) و(و) إلا أن الكلمة الثانية فيها هي : «باع» وليست : «بائع».



واعلم أن هذا بالنظر [إلى غير العاقدين. وأما بالنظر]<sup>١</sup> إليهما فإذا حصل المقصود<sup>٢</sup>  
لا يبالى - باختلاف سبب<sup>(٣)</sup>.

- وفي (ب) : «فكان بائع المشتري الثاني غير بائع البائع الأول».

وهي كذلك في (د) إلا أن الكلمة الأولى هي : «فكانه».

وما في (جـ) و(هـ) و(و) أولى مما في (أ)، غير أن المنهج المتبع في هذا البحث (وهو اتخاذ إحدى النسخ أصلاً) يقتضي إثبات ما في نسخة الأصل (وهي أ) وإن كان ما في النسخ الأخرى أولى منه، إلا إذا كان ما فيها خطأ. ويلحظ هنا أن ما في (أ) له معنى صحيح؛ إذا المعنى: أن المشتري الأول كأنه بائع للمشتري الثاني عيناً مختلفة عما باعها له البائع الأول؛ لأن تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل العين.

(١) ما بين المعرفتين زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وقد احتاج المؤلف إلى هذه العبارة في ص ٩٤٠ ل(٨٠/ب)، وقد أثبت هناك في جميع النسخ.

(٢) نهاية ٢٨/ب من (أ).

(٣) تقييد المؤلف للقاعدة بكونها : بالنظر إلى غير العاقدين مستفاد من الكفاية، ٢٢٦/٣.

وقد احتاج المؤلف إلى إيراد هذا القيد ثانية عند حديثه عن القاعدة : ١٩٣ - وذلك ص ٩٤٠ ل(٨٠/ب) - ويمكن الاستفادة مما ذكره هناك، ومما في (الكفاية) في توضيح هذا القيد على النحو الآتي: قاعدة : «تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات»، وكذلك القاعدة الثامنة - التي معناها - وهي : «اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان» مقيدتان بما إذا تغير العاقدان في هذه الأسباب المختلفة؛ أما بالنظر إليهما نفسيهما، وعدم تغيرهما : فلا يقال : إن اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان؛ بل العين نفسها لم تتغير، وإن اختلف سببها؛ لأنه «لا يبالى باختلاف الأسباب عند حصول المقصود».

ويتضح هذا بالمثلثين :

الأول : قول الرسول ﷺ : «هو لها صدقة ولنا هدية» : فقد نُزِّل اختلاف الأسباب فيه بمنزلة اختلاف الأعيان؛ لاختلاف العاقدين في الهدية والصدقة.

ففي الهدية؛ هما : الرسول ﷺ وبريرة. وفي الصدقة؛ هما : المتصدق وبريرة.

الثاني : لو قال رجل لآخر : على ألف درهم من لمن هذه الجارية التي اشتريتها منك.

وقال الآخر : الجارية جاريتك، ولي عليك ألف :

فيلحظ أن سبب ملك المقر له للألف مختلف؛ فالمقر بالألف يدعي أن سببها شراؤه للجارية من المقر له، والمقر له الذي يطالب بالألف ينكر أن يكون هذا سببها.

وسيحيء في باب اللام<sup>(١)</sup> إن شاء الله.



=وعلى الرغم من اختلاف السبب فإنه تلزم السُّمُقْرُ الألفُ كاملة، ولا يقال : «إن اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان»، أي : لا يقال : إن الألف التي أقرَّ بها المقر غير الألف التي يطالب بها المقر له؛ وذلك لأن العاقلين (وهما المقر والمقر له) في السببين واحد، وقد حصل المقصود (وهو ملكية المقر له للألف) على كلا السببين؛ فلا يبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود.

<sup>(١)</sup> أي : أن هذا أصل مستقل سيحيء في باب اللام، ونصه : «لا يبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود»، وذلك ص ٩٣٧ (ل ٧٩/ب)، قاعدة ١٩٣.

## [ القاعدة التاسعة والستون ]

**التَّبَرُّعُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ<sup>(١)</sup> :**

ولهذا : إذا كان «لهما دينٌ على الآخر<sup>٢</sup>، فكفل أحدهما<sup>٣</sup> لصاحبه نصيبه<sup>(٤)</sup> : لم يجز<sup>(٥)</sup>؛ لأنه لو انصرف إلى نصيبه يكون<sup>٦</sup> قسمة<sup>٧</sup> الدين قبل القبض وهو باطل<sup>٨</sup>، ولو

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

تقرير القواعد لابن رجب، ٢٧٨/١، ٢٧٩ - فهو وإن لم يصرح بها إلا أنها تفهم من سياق كلامه؛ لهذا صرح المحقق بها في أثناء توضيحه لقاعدة المؤلف؛ حيث قال : «لأن الهبة لا تلزم إلا بالقبض»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٥/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٥-٣١٦؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٥٧؛ شرحها لسليم رستم، ٤٢/١؛ ولعلي حيدر، ٥١/١؛ وللأتاسي، ١٣٨/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٩٩؛ قواعد الفقه للمجذدي، ص ١٠٨، قاعدة ٢٦٢؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٢٧/٢، فقرة ٦٤٣؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٨٠؛ الوجيز، ص ٣٢٢؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١٧٩/٣ - وقد ذكر لفظ المؤلف ولفظاً آخر وهو لفظ المبسوط، ونصه: «الصدقة لا تتم إلا بالقبض»-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ١٧١؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٦؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص ٨٩، قاعدة ٧٢؛ والدكتور محمد الزحيلي، ص ٨٣.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ٣٥/١٢، ١٣٣/٢١؛ الدرر شرح الغرر، ٢١٧/٢، ٢١٨، ٣٠٦، ٤٣٠.

(٢) في (ب) : «آخر». وهذا الأولي، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر شرح الغرر).

(٣) نهاية ١٨/ب من (د).

(٤) في (ج-) : «نصيبه». وفي مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) : «لصاحبه بنصيبه من الدين لم يجز...».

(٥) قوله : «لهما دين على آخر ... نصيبه» هذا نص (الغرر)، وفُسِّر في (الدرر) على النحو الآتي :

«يعني: إذا كفل أحد الشريكين لصاحبه بنصيبه من الدين: لم يجز؛ لأنه لو انصرف...».

(٦) في (ب) : «لكون».

(٧) في (ب) : «قسمه» (بالهاء).

(٨) في (ب) : «باطلاً». وهذه الكلمة تمثل نهاية ١٩/أ من (ب).

انصرف إلى الشائع يكون ضامناً لنفسه، فلو قضى بحكم الضمان : له أن [يسترده]؛<sup>(١)</sup> لأنه أدى ما<sup>٢</sup> ليس بواجب عليه، ومن «دفع ما ليس بواجب عليه<sup>٣</sup> يسترده<sup>٤</sup>». <sup>(٥)</sup> ولو أدى<sup>٦</sup> تبرعاً : جاز؛ لأن الدين بالقبض يصير عيناً<sup>٧</sup> [بفعله]<sup>٨</sup>. كذا في (الوجيز)<sup>(٩)</sup>.

(١) في (أ) : «يرده». والصحيح ما في باقي النسخ؛ وفقاً للدرر؛ لأن الإنسان لا يرد ما دفعه لغيره؛ بل يسترده.

(٢) «ما» : ساقطة من (ج-).

(٣) «عليه» : وردت مكررة في بداية السطر الأخير، ونهاية السطر الذي قبله من ل ٢٢/١ من نسخة (ج-).

(٤) «لأنه أدى ... يسترده» : ساقطة من (د).

(٥) هذه قاعدة سياقي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص ٦٩٨ (ل ٥٢/١)، قاعدة ١٢٤.

(٦) «لو أدى» مكررة في السطر نفسه من نسخة (ج-).

(٧) نهاية ٢٢/١ من (ج-).

(٨) في (أ) و(ج-) : «بفعله». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

(٩) الدرر شرح الغرر، ٣٠٦/٢، مع اختلاف سبقت الإشارة إلى بعضه، ويضاف إليه أن صاحب (الدرر)

قال في آخر العبارة : «ولو أدى متبرعاً : جاز؛ لأن «التبرع لا يتم إلا بالقبض»، وبه يصير عيناً،

ومتميز نصيب شريكه بصيرورته عيناً بفعله. كذا في (الوجيز شرح الجامع الكبير)».

وقد بحث طويلاً عن موضع هذا النقل من (الوجيز)، لكن لم أهتم إليه. ومعناه مقرر في عدد من

كتب الفقه الحنفي - وبعضها متقدم على الوجيز-، منها الجامع الصغير وشرحه : النافع الكبير،

ص ٣٧٩، المبسوط، ١٣١/٢٠-١٣٢؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٢١٩/٧؛ البحر الرائق،

٢٥٤/٦؛ الدر المختار ورد المختار، ٥٨٠/٧.

والوجيز : لمحمود بن أحمد عبد السيد بن عثمان، أبي المحامد البخاري الحنفي المعروف بالحصري (ت ٦٣٦هـ).

وهو كتاب في الفقه الحنفي، شرح فيه (الجامع الكبير) لمحمد بن الحسن الشيباني شرحاً مختصراً، ثم

أتبعه بشرح آخر مطوّل وهو (التحرير).

وقد استفاد في هذا المختصر كثيراً من شرح الجامع الكبير لمحمد بن عبد الحميد، العلّاء

السمرقندي (ت ٥٥٢هـ)، إلا أنه زاد عليه أكثر من ألف مسألة وفرق، كما أفصح عن

ذلك في المقدمة حيث قال : «حتى زدت في هذا المختصر أكثر من ألف مسألة وفرق على جامع شيخ

الإسلام علّاء الأئمة السمرقندي رحمه الله».

وكتاب الوجيز قام بتحقيقه الباحث : حميد قائد سيف؛ وذلك لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن

في المعهد العالي للقضاء بالرياض، وقد رجّح المحقق تسميته بالمختصر.

انظر : مقدمة الوجيز، ٣/١، ومقدمة المحقق له، ٨٥/١؛ الجواهر المضية، ٤٣١/٣، رقم ١٦١١؛ تاج

الستراجم، ص ٢٤٤، رقم ٢٧٢؛ كشف الظنون، ٥٦٨/٢، ٥٦٩؛ الفوائد البهية، ص ٢٠٥؛ هدية العارفين،

٤٠٥/٢؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٦٣، ٦٥؛ المذهب الحنفي لأحمد النقيب، ص ٤٤٣.

## [ القاعدة السبعون ]

**التَّحْلِيفُ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ عَلَى الْبَتَاتِ<sup>(١)</sup>، وَعَلَى فِعْلِ غَيْرِهِ عَلَى**

**الْعِلْمِ<sup>(٢)</sup> :**

(١) في (د) : «البتات».

(٢) المرجع الرئيس في هذه القاعدة هو (الدَّرر)، وقد بيَّن صاحبُ الدرر معنى هذه القاعدة فقال : «التحليف على فعل نفسه يكون على البتات، (أي : أنه ليس كذلك، والبتات: القطع) والتحليف على فعل غيره يكون على العلم (أي أنه لا يعلم أنه كذلك)». يضاف إلى هذا أن المجتدي بيَّن معنى التحليف فقال : «التحليف : تكليف أحد الخصمين اليمين». الدَّرر، ٣٣٨/٢؛ قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ٢٢٢؛ وانظر كون البت بمعنى القطع في : المقاييس في اللغة، مادة «بت»، ص ١٠٤. هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة :

أما ثوبيقها :

فقد وردت بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٢٨٠/١ - ولفظه : «القاعدة أن الحالف على فعل نفسه يحلف على البت، وعلى فعل غيره على نفي العلم»؛ الكليات الفقهية للمقري، ص ٣٤٢، كلية ٤٤٦ - ولفظه : «كل من يحلف على ما جرى على يد غيره : فإنه يحلف على البت في الأخذ لنفسه، وعلى العلم في الدفع عنها»؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٤٣٩/١ - ولفظه : «قاعدة : من حلف على فعل نفسه حلف على البت، وإن حلف على فعل غيره : فإن كان على إثبات فكذلك، وإن كان على نفي : حَلَفَ على نفي العلم»؛ المنشور، ٧٦/٢، ٢٠٦/٣؛ القواعد للخصصي، ٢٦٤/٤ - ولفظا المنشور وقواعد الخصصي قريبان من لفظ أشباه ابن السبكي -؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٨٥١/٢ - ولفظه : «اليمين في الإثبات على البت مطلقاً، وفي النفي كذلك إن كان على نفي فعل نفسه أو عبده أو دابته اللذين في يده - وإن لم يكونا ملكه - وإلا فعلى من نفي العلم»؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٢١، قاعدة ٢٢ - ولفظه : «قاعدة : المدعى به إن كان وصل لليد بسبب غير الإرث : فاليمين فيه على البتات، وإن كان بسبب الإرث : فاليمين فيه على العلم»؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٤٨٣/١ - وقد ذكر عدة ألفاظ منها لفظ ابن الوكيل وابن السبكي -.

«لأنه لا يعلم ما فعلَ غَيْرُهُ ظاهراً، فلو حُلفَ على البتات لامتنع عن اليمين، مع كونه صادقاً فيها، فتضرر<sup>(١)</sup> به<sup>(٢)</sup>، فطولب بالعلم. فإذا لم يقبل مع الإمكان صار باطلاً أو مُقرأً<sup>(٣)</sup>. هذا أصل مقرر<sup>٤</sup> عند أئمتنا.

وكان الإمام فخر الإسلام يزيد فيه حرفاً (أي وجهاً)، وهو التحليف على فعل غيره على العلم إلا إذا كان شيئاً يتصل به<sup>(٥)</sup>.

ومن فروع هذا الأصل الذي ذكره فخر الإسلام : إذا ادعى سرقة العبد أو إباحته : يحلف على البتات، مع أنّها<sup>(٦)</sup> فعل

-ومن كتب الفقه :

بدائع الصنائع، ١٥٤/٦، ٢٨٧/٧؛ روضة الطالبين للنووي، ٤٤٣/٦-٤٤٤؛ العناية، ٢٠١/٨؛  
فصول الأحكام لأصول الأحكام (المشهور بالفصول العمادية)، ل ٨٨/أ-ب؛ تبين الحقائق، ٣٠٣/٤؛  
جامع الفصوليين، ١٤٠/١؛ الدرر شرح الغرر، ١٦٤/٢، ٣٣٨؛ البحر الرائق، ٦٥/٦، ٢١٧/٧؛  
الدر المختار، ٣٠٠/٨.

(١) في (ب) و(د) : «فيتضرر». وهذا الأولى، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر شرح الغرر).

(٢) أي : تضرر الخالف بامتناعه عن اليمين. وبيان ذلك : أنه لو كان التحليف على فعل غيره على القطع لامتنع الخالف عن اليمين، مع كونه صادقاً في يمينه، وفي هذا ضررٌ عليه؛ ولدفع هذا الضرر يُكتفى بتحليفه بأنه لا يعلم أنه كذلك.

(٣) لعلّ المعنى -والله أعلم- : إذا كان قادراً على الحلف بالصورة المطلوبة، ومع ذلك امتنع عنه : فإن كان يترتب على ذلك تفويت حق له : يصير باطلاً لهذا الحق، وإن كان يترتب على ذلك ثبوت حق عليه : يكون مقراً به.

(٤) «هذا» : ساقطة من (ج-).

(٥) في (ج-) : «مقر».

(٦) في (ب) و(د) زيادة : «الفعل».

(٧) وردت هذه الجملة الأخيرة مفسرة في الدرر على النحو الآتي : «إلا إذا كان (أي فعل الغير) شيئاً يتصل به (أي بالخالف)» ثم قال : «وفرّع عليه بقوله : فإذا ادعى...».

(٨) في (ج-) و(و) : «أفهما»، وفي الدرر : «أنه».

- وهذان الوجهان بالإضافة إلى ما جاء في باقي النسخ يمكن حملها على معانٍ صحيحة :

الغير»<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ العبد سرق وأبق في ملك البائع فيتصل الفعل<sup>٢</sup> إليه؛ على مقتضى هذا الأصل، فبإضافة الفعل إلى نفس البائع اعتبر فعلاً له، فيحلف على البتات.  
 وذكر في (الكافي)<sup>(٣)</sup> : إذا ادعى شخصٌ أن ما في يد زيد ملكه، وادعى ذو اليد أنه وديعة في يده من قبل الآخر؛ لدفع الخصومة، فأنكر مدَّعي الملك الإيداع، وعجز مدَّعي الإيداع عن إقامة البينة، وأراد أن يحلف المنكر (وهو مدَّعي الملك) : حلف على البتات، بأن يقول : والله ليس هذا بوديعة عندك. مع أن الإيداع [فعل الغير؛ لأن الإيداع]<sup>٤</sup> - على زعمه - وقع في ملكه، فيضاف الفعل إليه. ومن البين أنه على زعمه صادق في يمينه على البتات؛ لأن ملكه لا يكون وديعة بلا<sup>٥</sup> إيداعه.

- فالثبت في الصلب (وهو مع أنها فعل الغير) يراد به : مع أن السرقة والإباق ونحوهما من الأفعال : فعل الغير، وليست فعل الخالف، وهو البائع.

- وما جاء في (ج) و(و) (وهو : أنهما) يراد به : السرقة والإباق.

- وما جاء في (الذَّرع) (وهو : أنه) يراد به : جنس هذا الفعل، وهو السرقة أو الإباق أو نحوهما - والله أعلم -.

<sup>(١)</sup> الذَّرع شرح الغرر، ٣٣٨/٢ - مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أكثره - وانظر : فصول الأحكام لأصول الأحكام، ل٨٨/١-ب.

علمًا بأن صاحب (الذَّرع) زاد الأمر إيضاحًا بقوله : «يعني : أن مشتري العبد إذا ادَّعى أنه سارق أو أبق، وأثبت إباقه أو سرقة في يد نفسه، وادَّعى أنه أبق أو سرق في يد البائع، وأراد التحليف : يحلف البائع : بالله ما أبق، بالله ما سرق في يدك. وهذا تحليف على فعل الغير. وإنما صحَّح لأن تسليمه (أي تسليم البائع المبيع) تسليمًا عن العيوب واجب عليه (أي البائع)، فالتحليف يرجع إلى ما ضمن البائع بنفسه، فيكون على البتات».

<sup>(٢)</sup> نهاية ٢٩/١ من (أ).

<sup>(٣)</sup> انظر : الكافي، القسم الأخير، ج ٢، ص ٦١٨-٦٢٣.

فقد ذكر صاحب (الكافي) المسألة التي سيذكرها المؤلف وأطال الحديث عنها إلا أنه لم يتعرض إلى كون مدَّعي الإيداع قد عجز عن إقامة البينة؛ وانظر : الدرر شرح الغرر، ٣٤٤/٢.

<sup>(٤)</sup> في (ب) : «يدَّعي».

<sup>(٥)</sup> ما بين المعقوفتين زيادة من (ج)؛ ولا يستقيم المعنى بدونها.

<sup>(٦)</sup> في (د) : «بل».

و«قال شمس الأئمة الحلواني»<sup>(١)</sup>: التحليف على فعل الغير يكون على العلم مطردًا في جميع المسائل إلا في دعوى الإباق، حيث يحلف<sup>٢</sup> على البتات؛ لأن البائع يدعي<sup>٣</sup> تسليم المبيع سالمًا، فلا استحلاف يرجع إلى ما ضمن<sup>٤</sup> بنفسه<sup>(٦)</sup>. وهذا الدليل<sup>(٧)</sup>، لا يشمل<sup>٨</sup> مسألة الإيداع<sup>(٩)</sup>، وحصره منقوض<sup>١٠</sup> بهذه المسألة<sup>(١١)</sup>، ومسألة<sup>١٢</sup> السرقة<sup>(١٣)</sup>، وغيرهما.

(١) في (ب): «الحلوان».

(٢) شمس الأئمة الحلواني: هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح، أبو محمد الحلواني - ويقال: الحلواني - الملقب بشمس الأئمة، (ت ٤٥٦ هـ).

كان من كبار فقهاء الحنفية في وقته، من تصانيفه الفقهية: المبسوط والنواذر، وشرح الجامع الكبير والسير الكبير كلاهما لمحمد بن الحسن، و الفتاوي، و كتاب الكسب، و كتاب النفقات.

انظر: الجواهر المضية، ٢/٤٢٩، رقم ٨٢١؛ تاج التراجم، ص ١٤٦؛ مفتاح السعادة، ٢/٢٤٦؛ الطبقات السنية، ٤/٣٤٥، رقم ١٢٤٣؛ الفوائد البهية، ص ٩٥؛ هدية العارفين، ١/٥٧٧.

(٣) «يحلف»: ساقطة من (جـ).

(٤) في (ب): «تدعي».

(٥) نهاية ٢٢/ب من (جـ).

(٦) الدرر شرح الفرر، ٢/١٦٤؛ وانظر: فصول الأحكام، ل ٨٨/١؛ تبين الحقائق، ٤/٣٠٣، إلا أنهما نسباً إلى الحلواني أنه استثنى: الرد بالعيب مطلقاً وليس دعوى الإباق فحسب، ثم مثلاً للرد بالعيب بما إذا ادعى المشتري أن العبد سارق أو آبق ...

(٧) وهو الأصل الذي ذكره الحلواني.

(٨) في (ب) و(د): «يشمل».

(٩) وهي التي نقلها عن (الكافي) آنفاً.

(١٠) في (ب): «منقوض».

(١١) وهي مسألة الإيداع.

(١٢) نهاية ١٩/ب من (ب).

(١٣) وهي التي سبق أن ذكرها في بداية شرح القاعدة، ص ٤٨٤ (ل ٢٩/١).



وصاحب (الدرر) استدلل في مسألة الإباق - بعد ما جعله<sup>(١)</sup> فرعاً من أصل ما ذكره [فخر]<sup>٢</sup> الإسلام - بالدليل الذي أورده شمس الأئمة.  
وما أصاب؛ لأنه لا يكون دليلاً شاملاً لنظائره، مع أن الأصل الذي ذكره [فخر]<sup>٣</sup> الإسلام يكفي دليلاً شاملاً لمسألة الإباق وغيرها.  
فبعد [تسليم هذا]<sup>٤</sup> الأصل : طلبُ الدليل منه عجيب<sup>(٥)</sup>. والأعجب منه أن

-وقول المؤلف : «وحصره منقوض بِـ ... مسألة السرقة» هذا الاعتراض مبني على ما استفاده المؤلف من (الدرر شرح الغرر)، حيث نسباً إلى الحلواني أنه قال : «التحليف على فعل الغير يكون على العلم مطرداً في جميع المسائل إلا في دعوى الإباق».  
إلا أن صاحباً (فصول الأحكام) و(تبيين الحقائق) أقرب إلى الحلواني من المؤلف وصاحب الدرر، وقد نسباً إلى الحلواني أنه قال : «هذا الأصل مستقيم في المسائل كلها إلا في الردّ بالعيب».  
ولا شك أنه يدخل في الردّ بالعيب : ردُّ العبد بعيب الإباق أو السرقة.  
وبناء على هذا لا يكون حصر الحلواني منقوضاً بمسألة السرقة، وإن كان منقوضاً بمسألة الإبداع.  
(١) نهاية ١٩/أ من (د).

(٢) أي جعل الإباق فرعاً ...

(٣) في (أ) و(جـ) : «فخر» (بالحاء المهملة). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٤) نهاية ٢٩/ب.

(٥) «أن» : ساقطة من (د).

(٦) في (أ) و(جـ) : «فخر» (بالحاء المهملة). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٧) في (أ) : «تسلم هذه»، وفي (جـ) : «تسلم هذا». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٨) قوله : «فبعد تسليم هذا الأصل : طلب الدليل منه عجيب» هذا القول معناه - والله أعلم - : أن صاحب (الدرر) ذكر أصلاً منسوباً إلى فخر الإسلام، وهو أن «التحليف على فعل غيره على العلم إلا إذا كان شيئاً يتصل به».

وهذا الأصل إذا سلم به فإنه يكون دليلاً شاملاً لمسألة الإباق التي نص عليها الحلواني وغيرها، وإذا كان الأمر كذلك: فطلب صاحب (الدرر) الدليل من كلام الحلواني عجيب. أي : لجوؤه إلى الاستدلال بكلام الحلواني عجيب.

صاحب (الدَّر) <sup>١</sup> في آخر فصل المسائل الخمسة <sup>٢</sup>(٣) توهم في تعلق مسألة اليمين على البتات، ناقلاً عن (الكافي)، وقال ما قال.

وَحَرَّرْتُ رسالة <sup>٥</sup> مُبَيَّنَةٌ ما وَرَدَ على ما أوردَه في كتابه وحاشيته <sup>٧</sup>، ولا <sup>٨</sup> يليق تحريرها في هذا المختصر.



(١) في هامش (ج) : «كلام على صاحب الدَّر».

(٢) في (ب) و(ج) : «الخمس».

(٣) قرأت فهرس الدَّر مراراً، كما استعرضت الكتاب جميعه بحثاً عن فصل بعنوان (المسائل الخمسة، أو الخمسة)، ولم أجده.

وأقرب ما يمكن أن يقال : إن مراد المؤلف بهذا الفصل هو ما صدره صاحب (الدَّر) - ٣٤٣/٢ - بقوله : «فصل : فيمن يكون خصماً ومن لا يكون : قال المدعى عليه : هذا الشيء أودعنيه زيد، أو آجرنيه، أو رهننيه، أو أعارنيه، أو غصبنيه، وبرهن عليه : دفعت خصومة المدعي. ويعني : ...».

فهذا الفصل وإن لم يسمه صاحب (الدَّر) بأنه (فصل المسائل الخمسة) إلا أنه مصدر بصورها، كما أن المحشي على الدَّر (وهو الشرنبلالي) في أثناء تعليقه على هذا الفصل - ٣٤٣/٢ - قال : «وهذه خمسة كتاب الدعوى». يضاف إلى ذلك أن صاحب (الدَّر) ختم هذا الفصل بنقل عن (الكافي)؛ فلهذه الأسباب الثلاثة يترجح أنه هو الفصل المراد عند المؤلف.

والمسائل الخمسة سوف يتعرض لها المؤلف في قاعدة مستقلة؛ فناسب أن يكون يئانها هناك. (ص ٦٨٠ ل ٥٢/أ)، قاعدة (١٢٣).

(٤) في (ب) : «تعلق».

(٥) يُلاحظ أن المؤلف لم يبين اسم هذه الرسالة، مما يجعل البحث عنها من خلال اسمها متعذراً، ولكن يمكن البحث عنها من خلال موضوعها (وهو التحليل على فعل الغير) أو عن طريق اسم المؤلف. وقد سلكت هذين الطريقين لعلّي أصل بمحا أو أحدهما إلى هذه الرسالة، ولكن لم أوفق إلى ذلك. وحسبي أني بذلت في ذلك غاية جهدي.

(٦) في (ب) و(د) : «مبنية»، وفي (ج) : «بنية».

(٧) لعل مراده بـ : «كتاب وحاشيته» : الفرر وشرحه : الدَّر؛ إذ إن كليهما لملأ خسرو.

(٨) الواو ليست في (ب) و(د).

## [ القاعدة الحادية والسبعون ]

التَّخْصِصُ بِالذَّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْعَصْرِ <sup>(١)</sup> :

(١) هذه قاعدة أصولية متعلقة بما يُعرف بمفهوم المخالفة، وهو ما يسمى أيضًا بدليل الخطاب، ولحن الخطاب، وتنبه الخطاب، والمخصوص بالذكر.

وهو - وإن اختلفت أسمائه، واختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه، إلا أن معناه متقارب عند الجميع؛ إذ يقوم على فكرة واحدة، وهي مخالفة المسكوت عنه للمنطوق به، ومن عبّر عن هذه الفكرة : الآمدي في إحكامه - ٧٨/٣ - حيث عرّفه بقوله : « هو ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفاً لمدلوله في محل التطق ».

وقد اختلف العلماء في حجّيته على قولين في الجملة :

أحدهما : كونه حجة. وهذا قول الأئمة الثلاثة، مالك والشافعي وأحمد، وعامة أصحابهم، وبعض الحنفية كالكرخي وغيره.

الثاني : ليس بحجة. وهذا قول عامة الحنفية، وجماعة من المالكية - منهم القاضي أبو بكر الباقلاني والباجي -، وجماعة من الشافعية - منهم أبو بكر القفال الشاشي والغزالي والآمدي -، كما قال به أبو الحسن التميمي من الحنابلة وغيرهم.

ولو عدت إلى لفظ القاعدة فإنه يتمشى مع هذا القول؛ لأن كون مفهوم المخالفة ليس بحجة معناه : أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على حصر الحكم فيه ونفيه عمّا عداه.

وهذه القاعدة - مع كونها أصولية؛ لكونها تتعلق بطرق الاستنباط من الأدلة - إلا أنه نظرًا لكثرة الفروع الفقهية المخرّجة عليها : كثر استناد أصحاب الكتب الفقهية عليها في كيفية إثبات أحكام تلك الفروع من أدلتها التفصيلية أو نفيها.

وتبعًا لذلك ورد ذكرها في كثير من كتب القواعد الفقهية.

ولتوثيق جميع ما سبق والتوسع فيه : انظر كتب الأصول الآتية :

المعتمد في أصول الفقه، ١٤١/١ - ١٦٠؛ العدة، ١٥٤/١، ٤٤٨/٢؛ إحكام الفصول في أحكام الأصول، ص ٤٤٦؛ الإشارة (كلاهما للباجي)، ص ٢٩٤؛ التبصرة، ص ٢١٨؛ البرهان، ١٩٨/١؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٤٦٥/٢؛ أصول السرخسي، ٢٥٥/١؛ قواطع الأدلة، ١٠/٢؛ المستصفى، ١٩١/٢؛ ميزان الأصول، ٥٧٩/١؛ الوصول إلى الأصول لابن برهان، ٣٣٨/١؛ المحصول، ٢٥٣/١ - ٢٦٨؛ روضة الناظر، ٧٧٥/٢؛ الإحكام للآمدي، ٧٨/٣؛ مختصر ابن الحاجب وشرحه : شرح العضد، ١٧٣/٢؛ وبيان المختصر، ٤٤٤/٢؛ الكاشف عن المحصول للأصفهاني، ٣٥١/٣؛ شرح -

= تنقيح الفصول، ص ٥٣؛ المغني للخبازي، ص ١٦٤؛ المنار وشرحيه : كشف الأسرار، وشرح نور الأنوار، ٤٠٦/١؛ شرح مختصر الروضة للطوفي، ٧٢٤/١؛ تقريب الوصول لابن جزي، ص ١٦٩؛ جمع الجوامع وشرحيه : شرح المحلى وعليه حاشية البناي، ٢٤٥/١؛ وتشنيف المسامع، ٣٤٥/١؛ البحر المحيط، ١٣/٤؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، ٩٨/١؛ شرح الكوكب المنير، ٤٨٨/٣؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٤١٤/١؛ تفسير النصوص للدكتور محمد أديب، ٦٠٩/١؛ موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي للدكتور الصاعدي، ٢٦٥/١؛ تلقيح الفهوم بالمنطوق والمفهوم، ص ١٢٧؛ بحث : مفهوم اللقب عند الأصوليين لشيخنا د. أحمد بن محمد العنقري (البحث الثاني من بحوث مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد ١٩، ص ٨٣-١٤٤).

وانظر كتب القواعد الفقهية الآتية :

تأسيس النظر، ص ١٣١ - ولفظه : «الأصل عند علمائنا أن تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا ينفي حكم ما عداه. وعند الشافعي ينفي حكم ماعداه»؛ القواعد للمقري، ٣٤٨/١، قاعدة ١٢٠ - ولفظه : «لا يجوز نسبة الترخيع والإلزام بطريق المفهوم أو غيره إلى غير المعصوم عند المحققين»؛ تقرير القواعد، ٥٦٩/٢ - فقد وردت عرضاً بلفظ : «... وتخصيص بعضهم بالذكر لا يقتضي التخصيص بالحكم...»؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، ١١٥/١ - ولفظه : «مفهوم العدد حجة عند الشافعي والجمهور. واختار الإمام فخر الدين والآمدي أنه ليس بحجة»؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥١ - ولفظه : «لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالأدلة، وما ذكره محمد رحمه الله في (السير الكبير) من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب، كما في الدعوى من (الظهيرية)، وأما مفهوم الرواية : فحجة، كما في (غاية البيان) من الحجج»؛ الفوائد الزينية، ص ١٤٣، فائدة ١٦٩ - ولفظه : «قال الأصوليون : التخصيص على الشيء باسمه العلم لا يدل على نفي الحكم عما عداه، وهو المسمى عندهم بمفهوم اللقب، وهو تعليق الحكم بجماد، وأنكره الكل إلا الدقاق...»؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٣١، قاعدة ٤٦ - ولفظه : «الاستدلال بمفهوم النصوص عندنا من الأدلة الفاسدة»؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٦٨، قاعدة ٧٨، ص ١٢٧، قاعدة ٣٤١ و ٣٤٢، ص ٥٧٨ - ولفظه قبل الأخير : «المفهوم ليس بحجة»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٤، وأحال إلى التحرير، ٢٣٠/٥ - ولفظه : «تخصيص الشيء بالذكر عندنا لا يدل على أن الحكم فيما عداه بخلافه»؛ موسوعة القواعد، ٤٦٤/١، ٢٤٦/٣ - وقد ذكر عدة ألفاظ منها ألفاظ : تأسيس النظر، وأشباه ابن نجيم، والقواعد والضوابط المستخلصة.

وانظر من كتب الفقه :

المبسوط، ٨٥/٢٦، ١٣٤؛ العناية، ١٧٧/٨؛ الدرر شرح الغرر، ٨٩/٢؛ البحر الرائق، ٣٦٤/٣.

هذا الأصل من قبيل مفهوم المخالفة، ويسمونه أصحاب<sup>(١)</sup> الشافعي : دليل الخطاب<sup>(٢)</sup>. وهو غير معتبر عندنا<sup>(٣)</sup>؛ وإلا يلزم الكفر في قول

(١) يُلاحظ أن الفاعل (وهو أصحاب) اسم ظاهر مجموع، ومع ذلك لم يجر الفعل الذي أسند إليه (وهو: يسمونه) من علامة الجمع (وهي الواو).

وهذا وإن كان مخالفاً للشائع الذي عليه جمهور العرب، إلا أنه يتمشى مع مذهب طائفة من العرب (وهم بنو الحارث بن كعب) الذين يأتون بعلامة تدل على التثنية أو الجمع إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع.

وهذه اللغة هي ما تعرف عند النحاة بـ (أكلوني البراغيث). وهي لغة فصيحة، لكنها لم تبلغ من درجة الشيوخ والفصاحة ما بلغت لغة الجمهور الذين يوجبون تجريد الفعل من علامة التثنية أو الجمع؛ وذلك لأن الوارد المسموع بها كثير في ذاته، وإن كان قليلاً بالنسبة للوارد في لغة الجمهور. ومما يشهد لتلك اللغة :

١- قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [من الآية رقم (٣) من سورة (الأنبياء)].

٢- وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [من الآية رقم (٧١) من سورة (المائدة)]. وغير ذلك كثير في النثر والشعر، وهو مفصل في كتب النحو.

انظر : أوضح المسالك وشرحه : ضياء السالك، ١٤/٢-١٨؛ شرح ابن عقيل ومعه : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ١/٤٢٤-٤٣٠؛ النحو الوافي، ٢/٧٣-٧٤.

يضاف إلى ذلك : أن هذه المسألة كتب فيها د. عبد الرحمن العمار بحثاً بعنوان : «لغة أكلوني البراغيث» (في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٧، ص ٩٥).

(٢) وقد نسب الغزالي هذه التسمية إلى ابن فورك الشافعي (ت ٤٠٦هـ)، حيث قال في المنحول، ص ٢٩٢: «وقد بذل ابن فورك لفظ المفهوم بدليل الخطاب في هذا القسم لمخالفته منظوم اللفظ».

كما وردت تسميته بدليل الخطاب في كثير من الكتب الأصولية الآنف ذكرها - عند توثيق القاعدة- ؛ كالعدة للقاضي أبي يعلى والمستصفي وشرح تنقيح الفصول ومسلم الثبوت وغيرها.

(٣) أي عند الحنفية، فقد عدّه غير واحد منهم من الوجوه الفاسدة في الاستدلال، منهم : السرخسي في أصوله، ١/٢٥٥؛ والخبازي في المغني، ص ١٦٤؛ والنسفي في كشف الأسرار، ١/٤٠٧؛ كما صرح ابن الهمام في التحرير - ١/١٠١ (مع تيسير التحرير) - بأن «الحنفية ينفونه بأقسامه في كلام الشارع فقط»، وتابعه على ذلك صاحب مسلم الثبوت، ١/٤١٤.

[أهل] الإسلام<sup>٢</sup> : «محمد رسول الله»؛ [إذ]<sup>٣</sup> يلزم أن لا يكون غير محمد ﷺ رسول الله، وإنكارُ الرّسل -عليهم السلام- كفر<sup>(٤)</sup>.<sup>(٥)</sup>

وسيجيء التفصيل في أواخر هذا الباب -إن شاء الله تعالى- في قولهم «التنصيص يوجب التخصيص»<sup>(٦)</sup>.



«ومن أفضل من حرّر مذهب الحنفية السمرقندي الحنفي، حيث قال في ميزان الأصول، ٥٨١/١ - ٥٨٢ : «... ثم عند عامة أصحابنا - في الفصول كلها [أي المفاهيم الخمسة التي ذكرها وهي مفهوم اللقب والصفة والشرط والعدد والغاية] - أنه لا يوجب النفي، وإنما حكمه الإثبات فيما نصّ عليه لا غير، وحكمه موقوف إلى قيام الدليل في النفي والإثبات في غيره»، ثم بين بعد ذلك قول المخالفين وعدّ منهم : «بعض أصحابنا مثل الكرخي وغيره...»، ثم استثنى مفهوم اللقب فلم ينسب القول بعدم حجته إلى عامة الحنفية فحسب؛ بل نسبته إلى «عامة العلماء إلا بعض أصحاب الحديث».

(١) «أهل» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و)، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٢) في (ب) : «في قول الإنسان».

(٣) في (أ) و(جـ) : «أو». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٤) جاء في أعلى هذه الكلمة من نسخة (ب) بخط مغاير : «على تقدير كونه معتبراً». أي على تقدير كونه مفهوم المخالفة معتبراً.

(٥) هذا اللازم ليس بمسلم؛ لأنه إنما ينطبق على أضعف أنواع مفهوم المخالفة وهو مفهوم اللقب. ومن يرّد عليهم هذا اللازم (وهم الجمهور) أكثرهم يوافقون عامة الحنفية في عدم حجية مفهوم اللقب - كما سبق بيان ذلك في نهاية هامش ٣، من الصفحة السابقة - وبناء على هذا فهو دليل لهم لا عليهم. ولتوثيق الدليل الذي ذكره المؤلف انظر: شرح العضد لمختصر ابن الحاجب، ١٨٢/٢؛ التحرير وشرحه: التقرير والتحرير، ١٤١/١؛ وتيسر التحرير، ١٣١/١؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، ٤٣٣/١؛ شرح نور الأنوار على المنار، ٤٠٧/١؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل١٨/ب. وللتوسع في مفهوم اللقب انظر بحث : مفهوم اللقب عند الأصوليين لشيخنا د. أحمد العنقري (البحث الثاني من مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود - العدد ١٩ - ص ٨٣-١٤٤).

(٦) ص ٥٥٨ (ل ٣٩/أ)، قاعدة ٩٠.

## [ القاعدة الثانية والسبعون ]

التَّخْصِصُ فِي الرِّوَايَاتِ <sup>(١)</sup> يُوجِبُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَمَّا عدا الْمَذْكُورِ <sup>(٢)</sup> :

(١) الروايات : هذه الكلمة قد يفهم منها معنى غير مراد؛ لذا يناسب بيان المراد منها قبل التعليق على القاعدة : فالروايات في اللغة : جمع رواية، وهي مشتقة من مادة «روي»، و«الراء والواو والياء أصل واحد ثم يشتق منه. فالأصل : ما كان خلاف العطش، ثم يصرف في الكلام لحامل ما يُروى منه. فالأصل : رويتُ من الماء رِيًّا ... ثم شُبّه به الذي يأتي القوم بعلم أو خير فيرويه، كأنه أتاهم برّيه من ذلك» - قاله صاحب المقاييس في اللغة، ص ٤٢٨ -.

وتطلق الرواية على رواية الحديث والشعر، وعلى القصة الطويلة ... وكل هذه المعاني غير مرادة هنا، إذ المراد بها هنا : «الرواية .. في عرف الفقهاء [وهي] ما ينقل من المسألة الفرعية عن الفقهاء، سواء كان عن السلف أو الخلف» - قاله المجذدي في رسالة : التعريفات الفقهية، ص ٣١٠ (وهي الرسالة الرابعة من كتابه : قواعد الفقه).

وانظر : ما سيذكره المؤلف، ص ٥٠٠ (ل ٣١/أ)؛ غمز عيون البصائر، ٣٣٧/٢.

(٢) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في نتائج الأفكار، ٤٤/٩ - إلا أنه قال في بدايتها : «وتخصيص الشيء بالذكر في الروايات...» - ووردت في الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥١، ولفظه : «... وأما مفهوم الرواية : فحجة...» - وقد سبق إيراد كلام ابن نجيم بتمامه، ص ٤٩٠؛ وانظر : غمز عيون البصائر، ٣٣٧/٢ -.

وعند المقارنة بينها وبين القاعدة السابقة يلحظ أن هذه كاستثناء من تلك؛ إذ السابقة أفادت أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه.

وهذه القاعدة استثنت من ذلك ما إذا كان التخصيص في الروايات، فإنه يدل على نفي الحكم عما عداه. وقد ورد في المصنف للنسفي - ل ٢٤/ب - ما يشير إلى هذا؛ حيث جاء فيه : «لأن التخصيص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه. قلت : التخصيص في الروايات وفي متفاهم الناس وفي المعقولات يدل على نفي ما عداه».

كما وردت الإشارة إلى ذلك في الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥١ - وقد سبق نقل كلامه عند توثيق القاعدة السابقة، ص ٤٨١.

بل ورد التصريح بذلك في غمز عيون البصائر، ٣٣٧/٢؛ حيث جاء فيه : «... تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطاب الشرع. وأما في الروايات فيدل».

وجاء نحو هذا اللفظ في موضعين من كتاب : قواعد الفقه للمجذدي :

ولهذا : قال صاحب (الهداية) فيما ذكر في (الكتاب)<sup>(١)</sup>

- أحدهما : في ص ٦٩-٧٠، قاعدة ٧٨، حيث قال : «تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه في متفاهم الناس وعرفهم، لا في خطابات الشارع».

الثاني: في ص ٥٧٨- وذلك في الرسالة الخامسة من قواعده وهي أدب المفتي - حيث فصل القاعدة المذكورة آنفاً فقال: «مسألة : تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع. أما في متفاهم الناس وعرفهم، حتى في أقوال الصحابة التي تدرك بالرأي، وفي المعاملات والعقليات: فيدل عليه. وعليه المتأخرون. وهذا إذا لم يخالفه الصريح، فإن الصريح مقدم على المفهوم». والموضع الأول منهما أحال إليه صاحب موسوعة القواعد الفقهية، وذلك ٢/٣٤٦.

كما ورد في بعض كتب الحنفية الأصولية ما يشير إلى هذا؛ ومن ذلك ما جاء في التحرير وتيسيره - ١٠١/١- حيث قالوا : «... والحنفية ينفونه» أي مفهوم المخالفة (بأقسامه في كلام الشارع فقط). قال الكردي : تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشرع، فأما في متفاهم الناس وعرفهم، وفي المعاملات والعقليات فيدل. انتهى؛ وانظر فتح الغفار لشرح المنار لابن نجيم، ٢/٥٥.

<sup>(١)</sup> الكتاب : لأحمد بن محمد بن أحمد، أبي الحسين الفقيه البغدادي المعروف بالقُدُوري (٣٦٢هـ - ٤٢٨هـ).

وهو المشهور بـ «مختصر القدوري»، ويتضمن قرابة اثني عشرة ألف مسألة. وبعد من أهم المتون المعتمدة في الفقه الحنفي؛ لذا اعتنى به الحنفية، ووضعوا له شروحا كثيرة جداً، ولمحوها بالثناء عليه؛ بل جعله المتأخرون منهم من المتون الثلاثة المعتمدة : يقول صاحب (كشف الظنون) عنه : «وهو الذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب، وهو من متين معتبر بين الأئمة والأعيان، وشهرته تغني عن البيان». ويقول اللكنوي : «واعلم أن المتأخرين قد اعتمدوا على المتون الثلاثة : الوقاية ومختصر القُدُوري والكثير...». وقد طبع الكتاب مراراً، من ذلك :

- ١- طبعة مكتبة المثنى ببغداد، عام ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م (الطبعة الثالثة)، وقد طُبِعَ فيها المتن مفرداً.
- ٢- طبعة دار الحديث بمصر (بلا تاريخ) وذلك مع شرحه : اللباب لعبد الغني الغنيمي، كلاهما بتحقيق محمود أمين النواوي.

كشف الظنون، ١٦٣١/٢-١٦٣٤؛ النافع الكبير شرح الجامع الصغير (المقدمة)، ص ٢٣؛ وانظر: السحواهر المضية، ٢٤٧/١-٢٥٠، رقم ١٧٩؛ تاج السراج، ص ١٩-٢٠، رقم ١٧؛ مفتاح السعادة، ٢٥٣/٢-٢٥٥؛ الفوائد البهية، ص ٣٠-٣١؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٩٦-٤٩٧.



في مسألة الغدير<sup>(١)</sup> : «إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه<sup>٢</sup> جاز الوضوء من الجانب الآخر»<sup>(٣)</sup> يوجب<sup>(٤)</sup> عدم جواز الوضوء من موضع الوقوع للنجاسة<sup>(٥)</sup>، فأوجب التخصيص نفي الحكم عما عداه.

أقول<sup>٦</sup> : هذا إذا لم يُدرَك في التخصيص فائدة سوى نفي الحكم عما عداه<sup>٧</sup>، فأما إذا وجد فيه فائدة غير نفي الحكم عما عداه : يُكتفى بهذه الفائدة، ولا يحكم<sup>٨</sup> بنفي الحكم عما عداه؛ بسبب التخصيص<sup>٩</sup> ولو في الروايات. وهذا القيد مستفاد من عبارة [العلامة]<sup>١٠</sup> النسفي، وسنذكره<sup>(١١)</sup> في أواخر هذا الباب<sup>(١٢)</sup>.

(١) الغدير : هذه الكلمة ورد تفسيرها في (الكتاب)، ٢١/١؛ وبداية المبتدي، ٧٩/١، وذلك على النحو الآتي : «الغدير : العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر».

(٢) في (د) : «جانبه».

(٣) الكتاب للقدوري، ٢٢/١؛ بداية المبتدي، ٧٩/١.

(٤) يدل السياق على أن الموجب لعدم جواز الوضوء هو الكلام المنقول عن من (الكتاب)، ولو صرح المؤلف بذلك لكان أولى.

(٥) انظر: الهداية، ٨٢/١. ومما كلامه : «قوله في (الكتاب) : «وجاز الوضوء من الجانب الآخر» : إشارة إلى أنه ينحس موضع الوقوع»، ثم ذكر مخالفة أبي يوسف لذلك فقال: «وعن أبي يوسف - رحمه الله- : أنه لا ينحس إلا بظهور أثر النجاسة فيه، كالماء الجاري». وقد فصل صاحبنا (العناية) وفتح القدير - في الموضوع نفسه - الخلاف عند الحنفية في هذه المسألة فراجعهما إن شئت.

(٦) نهاية ٣٠/أ من (أ)، علمًا بأن : «أقول» ساقطة من (ج-).

(٧) في (ج-) : «عداها».

(٨) نهاية ٢٣/أ من (ج-).

(٩) «التخصيص» : ساقطة من (ج-).

(١٠) في (أ) و(ج-) : «علامة». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(١١) أي : سنذكر ما قاله النسفي في أواخر هذا الباب.

(١٢) أي : في نهاية باب التاء، وذلك ص ٥٦٥ (ل ٣٩/ب).

وبهذا ظهر الجواب فيما اعترض الشراح فيما قال صاحب (الهداية) :  
«ولو باعه مُعلِّماً دينَهُ : فللغريم [ حقُّ الرَدِّ ]<sup>(١)</sup>. إن لم [ يفِ ] ثمنه بدينه»<sup>(٣)</sup>

(١) في (أ) و(جـ) : «فللغريم أو بيعه»، وفي (ب) و(د) : «فللغريم بيعه»، وفي (هـ) : «فللغريم ابن بيعه»، وفي (و) : «فللغريم أن يبيعه»، وفي نسخة مدينة (تبره) بتركيا : «فللغريم حق الرَدِّ». والذي يشهد له السياق، وتدل عليه المصادر الفقهية هو ما تم إثباته من نسخة (تبره)؛ إذ معناه ما جاء في (الوقاية) و(الغرر) : «فللغريم ردُّ بيعه»، وما جاء في (الهداية) : «فللغرماء أن يردوا البيع»، وقريب من لفظ (الهداية) لفظ (الكثر) و(تنوير الأبصار) وغيرها. علماً بأن المؤلف أعاد هذه العبارة بعد بضع كلمات، وقد اتفقت جميع النسخ على اللفظ المثبت من نسخة (تبره)، حيث جاء فيها جميعاً : «مع أن للغريم حقُّ الرد ...».

(٢) في (أ) و(جـ) و(د) : «يفسد»، وفي (ب) : «يفي». والذي يشهد له السياق : ما تم إثباته من (ب) (مع حذف حرف العلة؛ لتقدم الجازم)، وهو الموافق للغرر.

(٣) هذه العبارة بذلت جهدي في البحث عنها في (الهداية)، ولم أعتد إليها بهذا اللفظ، إلا أن معناها مقرر في (الهداية) وغيرها من مصادر الفقه الحنفي، كما أن لفظها قريب من لفظ (الغرر) :  
• فعبارة (الهداية) ٣٠٧/٩- : «ولو كان المولى باعه وأعلمه بالدين فللغرماء أن يردوا البيع؛ لتعلق حقهم، وهو حق الاستسعاء والاستيفاء من رقبته ...».

• وعبارة (الغرر) ٢٨٠/٢- : «وإن باعه معلماً دينه فللغريم ردُّ بيعه إن لم يفِ بدنه ثمنه» [ولعل الكلمتين الأخيرتين من (الغرر) فيهما تقدم وتأخير وتصحيف، والصواب : (إن لم يفِ ثمنه بدينه)]. ومعنى عبارة المؤلف : أنه لو أذن السيد لعبده في التجارة، وصار العبد مديوناً، فباعه السيد، وأعلم المشتري بالعيب الذي في العبد (وهو كونه مديوناً تعلق بقيمته حق الغريم) : فإن للغريم الذي أذن العبد ردُّ هذا البيع، إن كان ممن العبد لا يفى بالدين.

وفهم من ذلك : أن ممن العبد إذا كان يفى بالدين فليس للغريم ردُّ البيع؛ لأن حقه في الدين سيأخذه من قيمة العبد.

وللتوسع في هذه المسألة انظر بالإضافة إلى ما سبق : الوقاية وشرحها لصدر الشريعة والكثر وشرحه : كشف الحقائق، ١٩١/٢؛ وشرحي الكثر أيضاً : تبين الحقائق، ٢١٧/٥؛ والبحر الرائق، ١١٨/٨؛ العناية، ٣٠٧/٩؛ تنوير الأبصار وشرحه : الدر المختار، وحاشية الشرح : رد المختار، ٢٤٩/٩؛ ملتقى الأبحر وشرحه : مجمع الأنهر، ٥٣/٢.

مع أن للغريم حق الرد في هذه المسألة، سواء كان يبعه بإعلام دّينه أو لم يكن.  
واضطربوا الشراح في طلب الفائدة في هذا القيد<sup>١</sup>، وقال كل واحد  
منهم ما قال، فلني كتبت رسالة<sup>(٣)</sup> [مُبيّنة] ما ورد على  
أقوالهم، وما وجدت من الفائدة في هذا القيد عند ملازمي في العتبة العلية<sup>(٤)</sup>،

(١) نهاية ٢٠/أ من (ب).

(٢) «في هذا القيد» : ساقطة من (ب) و(د).

(٣) نهاية ١٩/ب من (د).

وهذه الرسالة بذلت غاية جهدي في البحث عنها ولكن لم أعتد إليها.

(٤) في (أ) و(ب) : «مبينة»، وفي (ج) : «بنية». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(٥) في (د) : «العتبة».

(٦) العتبة العلية :

العتبة في اللغة : تطلق على عتبة معانٍ منها :

١- أسكفة الباب، وهي الخشبة أو البلاطة التي يوطأ عليها عند الدخول والخروج.

٢- الخشبة العليا من الباب.

٣- كل مراقبة من مراقبي الدرج، فهي تسمّى عتبة.

ويكثر إطلاق هذه الكلمة عند بعض الفرق الإسلامية على المساجد المعظمة، والأصل في ذلك «أن  
الناس تواضعوا على تعظيم عتبات أبواب قصور الملوك والأمراء وعظماء الرجال وأعيان المجتمع؛  
احتراماً للمقيمين فيها ومهابة لهم».

والعلية في اللغة : مؤنث العليّ، أي : الرفيع - قاله طه الولي-.

والمراد بالعتبة العلية هنا - فيما يظهر - : المكان الرفيع الذي درس فيه المؤلف، فهي وصف للمكان،  
وليست علماً عليه. أو يقال : إن (أل) في قوله (العتبة) للعهد الذهني، أي : أثناء ملازمته في العتبة  
المعهودة في ذهنه ومن يملئ عليهم كتابه. كما لو قال أستاذ لطلابه الذين يعرفون الكلية التي تخرج  
منها : أثناء دراستي في الكلية العريقة.

ومع دلالة السياق على أنها ليست علماً على مكان بعينه إلا أنه من أجل التأكد من هذا بحثت في  
عدد من الكتب التي تعنى بالعتبات المقدسة، والمدارس والمساجد والمكتبات والمصطلحات، ولم أعتز  
على ما يُسمّى بالعتبة العلية -والله أعلم-.

وعرضتها<sup>(١)</sup> على بعض من الفضلاء، وتلقوا<sup>(٢)</sup> بالقبول.

فالفائدة التي تفرّدت على اطلاعها هذه : أن صاحب (الهداية) أشار بهذا القيد إلى أن العبد<sup>(٣)</sup> المتدين لا ينبغي أن يتجاسر إلى بيع عبده المديون متدلساً عييه؛ احترازاً<sup>(٤)</sup> عن إلزام<sup>(٥)</sup> الضرر على المشتري والغرماء بلا رضاهم إلا بإعلام دينه وإعلان شينه<sup>(٦)</sup>. فعلى هذا التقدير<sup>(٧)</sup> رضوا بالضرر، فكأنه [نبه]<sup>(٨)</sup> صاحب (الهداية) بهذا : أن لا بد من العبد المؤمن المتدين أن لا يعامل<sup>(٩)</sup> مع العوام والخواص إلا معاملة الصدق والإخلاص،

= ولتوثيق ما سبق : انظر في المعنى اللغوي للعتبة : الصحاح، مادة «عتب»، ١٧٧/١؛ المغرب (في الغين مع الفاء)، ص ٣٠٢؛ القاموس المحيط، مادة «عتب»، ص ١٤٣؛ تاج العروس، مادة «عتب»، ٣٠٦/٣؛ المعجم الوسيط، مادة «عتب»، ٥٨٢/٢؛ وانظر أيضاً : الكليات، ص ٥٩٨؛ والأصل في إطلاقها على المساجد مستفاد من : المساجد في الإسلام، ص ١٢١. وانظر في المعنى اللغوي للعلية : الصحاح، مادة «علا»، ٢٤٣٧/٦؛ القاموس المحيط، مادة «علا»، ص ١٦٩٤؛ المعجم الوسيط، مادة «علا»، ٦٢٥/٢؛ وانظر أيضاً : الكليات، ص ٦٢٧.

(١) في (ج) : «عرضها».

(٢) لو أضيف الضمير وقيل : (وتلقوها) لكان أولى؛ لأن الفعل متعدّ.

(٣) ليس المقصود من (العبد) هنا هو (المملوك)؛ لأنه أعاد الضمير إليه في قوله - بعد بضع كلمات- : «عبده»، والشأن في المملوك أن لا يملك مملوكاً مثله. إنما المقصود من العبارة -والله أعلم- : جنس عباد الله المؤمنين الذين تمنعهم عبوديتهم لله وتدينهم له من تجرّئهم على بيع ما يملكونه من العبيد مخفين عيوبهم على المشتريين.

(٤) « لا » : ساقطة من (ج).

(٥) في (ب) و(ج) : «احتراز».

(٦) في (ب) و(د) : «الترام».

(٧) نهاية ٣٠/ب من (أ).

(٨) في (د) : «التقرير».

(٩) في (أ) و(ب) : « نية ». والمناسب هو ما تمّ إثباته من (ج) و(د) و(هـ) و(و).

(١٠) لو قيل : (يتعامل)، أو أسقطت الكلمة التي تليها وهي (مع) لكان أولى؛ حتى لا يكون الأسلوب ركيكاً. علماً بأن « مع » جاءت في نسخة (ب) مقحمة فوق كلمة «يعامل».

ويتحرّز<sup>(١)</sup> عن الإيقاع<sup>(٢)</sup> على أخيه ما لا يرضى به، وما لا يغنيه<sup>(٣)</sup> من التزاع والمحاكمة، وتضييع الأوقات في المخاصمة.

وهذه الفائدة غير فائدة التخصيص، فاكفى المصنّف بهذه الفائدة<sup>(٤)</sup>، ولم يلتفت إلى التخصيص.

**ولا يقال :** «التخصيص بالذكر لا يدلّ على الحصر»، على مقتضى أصل<sup>(٥)</sup> المتقدم<sup>(٦)</sup>، فإذا لم يدرك في تخصيص كلام الرسول ﷺ فائدة أخرى سوى نفي الحكم عمّا عداه يلزم<sup>(٧)</sup> أن يكون التخصيص خالياً عن الفائدة<sup>(٨)</sup>!

لأن النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم؛ فلعله قصد فائدة لم تُدرِكها<sup>(٩)</sup>.  
ألا يرى أن الخلف قد يستفيد من كلامه أحكاماً وفائدة<sup>(١٠)</sup> لم يبلغ إليها السلف؟!.

(١) في (ب) : « ويحترز ».

(٢) في (جـ) : « الإبقاء ».

ولو قيل (أن يوقع) لكان أرفق.

(٣) في (ب) و(د) : « ينفعه ».

(٤) في (أ) : زيادة «غير فائدة التخصيص». وهي زيادة لا يستقيم بها الأسلوب، وغير مثبتة في النسخ الأخر.

(٥) في (ب) : « أصله »، (بزيادة هاء الضمير).

وُلاحظ أنّ إسقاط هاء الضمير يجعل المعنى ركيكاً، وتزول هذه الركافة بإثباتها، ولكن يشكل على إثباتها عدم وجود معنى قريب يمكن إعادة الضمير إليه.

ويمكن أن يزول هذا الأشكال بزيادة (أل) التعريف بدل (هاء) فيكون السياق : «على مقتضى الأصل المتقدم»، أي القاعدة السابقة.

(٦) وذلك ص ٤٨٩ أ (ل ٣٠/أ)، قاعدة ٧١.

(٧) في (جـ) زيادة : الواو (ويلزم).

(٨) انظر : ميزان الأصول، ١/٥٨٢؛ روضة الناظر، ٢/٧٨٢؛ مختصر ابن الحاجب وشرحه : بيان المختصر، ٢/٤٥٤؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، ١/١٠٥.

(٩) انظر : التحرير وشرحه : تيسير التحرير، ١/١٠٥.

(١٠) لو قال : «وفوائده» لكان أولى؛ لأن هذه الكلمة معطوفة على (أحكاماً) وهي بصيغة الجمع؛ فناسب أن يكون ما عطف عليها بصيغة الجمع أيضاً.

بخلاف الرواية، فإنه قلما يقع التفاوت.

واعلم أن كل عبارة صدرت عن علمائنا<sup>(١)</sup> على خلاف الظاهر ففيه<sup>(٢)</sup> نكتة<sup>(٣)</sup> لطيفة أو دَعُوها لخواص أمة محمد ﷺ :

• فمنها : ما ذكر صاحب (الهداية) في كتاب الدعوى : «إذا ادعت المرأة الطلاق قبل الدخول بها»<sup>(٤)</sup> :

ففي هذه المسألة خصّص الطلاق بالقبليّة، مع أن الحكم في<sup>\*</sup> ادّعاها الطلاق بعد الدخول كذلك، ولم يَنْفَهْ هذا القيد!

وجوابه : مرّ في باب الألف عند بيان قولهم : «الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني»<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ج) : زيادة « الكرام ».

(٢) أي : ففيما صدر عنهم نكتة ...

(٣) النُّكْتَةُ : هي في اللغة مشتقة من مادة «نكت»، والنون والكاف والتاء - كما يقول ابن فارس- : «أصل واحد يدل على تأثير يسير في الشيء، كالنكتة ونحوها، ونُكْتُتَ في الأرض بقضيبه ينكت: إذا أثر فيها، وكل نقطة نكتة».

أما في الاصطلاح فقد عرفها الجرجاني بقوله : «هي مسألة لطيفة أخرجت بدّة نظر وإمعان»، ثم ربط بينها وبين المعنى اللغوي فقال : «مِنْ : نكت رعه بأرض، إذا أثر فيها. وسمّيت المسألة الدقيقة: نكتة؛ لتأثير الخواطر في استنباطها».

المقاييس في اللغة، مادة «نكت»، ص ١٠٤٧؛ التعريفات للجرجاني، ص ٣١٦، فقرة ١٥٧٠؛ وانظر المعنى اللغوي في : لسان العرب، مادة «نكت»، ١٠٠/٢.

(٤) الهداية، ١٨٧/٨.

(٥) نهاية ٣١/أ من (أ).

(٦) في (ب) و(د) : « ينفع ».

(٧) وذلك ص ٣٦٣ (ل ١٥/أ)، قاعدة ٣٤.

- ومنها<sup>١</sup> ما ورد<sup>٢</sup> في (غرر<sup>٣</sup> الحكم)<sup>(٤)</sup> حيث قال : «استخلف أميًا في الآخرين<sup>(٥)</sup> : فسدت صلواتهم<sup>٦</sup>»<sup>(٧)</sup>.

(١) « ومنها » : ساقطة من (ج).

(٢) في (د) : « مَرَّ ».

(٣) في (ب) : « عذر ».

(٤) غرر الحكم: صرح المؤلف باسم هذا الكتاب في هذا الموضع وفي موضع آخر (وذلك ص ٥٠٧ ل ٣٣/أ)، وقد اتفقت جميع النسخ على تسميته هنا بـ (غرر الحكم) وهناك بـ (غرر الأحكام)، والصحيح : التسمية الثانية؛ وفاقًا لما صرح به الملا خسرو في مقدمة الغرر والذرر، ٣/١ ، ٥ ، ولما هو مثبت على عنوان الكتاب، وأيضًا لما هو وارد في الكتب الأتي ذكرها في نهاية هذا الهامش. وكتاب (غرر الأحكام) : متن مشهور في فروع الحنفية، ألفه محمد بن فراموز بن علي، الشهير عملا - أو منلا أو المولى - خسرو (ت ٨٨٥هـ).

وقد شرحه المؤلف نفسه في كتاب سماه : (ذرر الحكم في شرح غرر الأحكام). وذكر في المقدمة أنه عندما بدأ بتأليف هذا المتن حرص - بقدر الإمكان - على أن تتحقق فيه عدة صفات: منها : أن يكون سالمًا من الروايات الضعيفة، مُزَيَّنًا بالقيود - المذكورة في الشروح والفتاوى - لإطلاقات المتن، والإشارات إلى ما وقع في المتن من المساهلات، ومحتويًا على مسائل مهمات، خلعت عنها المتن المشهورة.

وهذا المتن وصفه صاحب (كشف الظنون) بأنه : «متن متين»، وجعله ابن عابدين من المتن المشهورة. كما عُدَّ صاحب (الفوائد البهية) بعض كتب الملاحسرو، - منها هذا المتن وشرحه - ثم قال: «وكلها مشتملة على دقائق علمية، ومسائل فقهية».

وقد طبع الكتاب مزوجًا بشرحه عدة طبعات - سبق بيان بعضها عند التعريف بالشرح، ص ٣٧٨. كشف الظنون، ٢/١١٩٩؛ الفوائد البهية، ص ١٨٤؛ وانظر : غرر الأحكام وشرحه : درر الحكم، ٣/١ ، ٥ ، مفتاح السعادة، ٢/١٧٢؛ ردّ المختار، ١١/٥٩٩؛ الفتح المبين، ٣/٥١-٥٢؛ الفكر السامي، ٣/٢١٥، رقم ٥٢٧؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٩١-٤٩٢.

(٥) أي الركعتين : الثالثة والرابعة من الصلاة.

(٦) في (د) : « صلاتهم »؛ وفاقًا للغرر.

(٧) غرر الأحكام، ١/٨٩ (مع شرحه : الذرر)؛ وانظر: الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ١/٣٧٦، وقد بيّن صاحب العناية مخالفة زفر وأبي يوسف فقال : «وقال زفر - وهو رواية عن أبي يوسف في غير الأصول -: لا تفسد صلواتهم؛ لأن فرض القراءة قد تأدى، فكان استخلاف القارئ والأمي سواء». ثم بين دليل فساد صلواتهم. وهذه المسألة سبق وأن ذكرها المؤلف، ص ٣٥٩.

مع أن<sup>١</sup> حكم استخلافه في الأولين مُفسد أيضاً.  
وأجيب عنه : بأن «تخصيص الآخرين بالذكر؛ لدفع توهم أن يصلح الأمي في الآخرين<sup>٢</sup> للاستخلاف؛ لعدم وجوب القراءة فيهما»<sup>(٣)</sup>.

• ومنها<sup>٤</sup> ما قال صاحب (الهداية) : إذا شرط البائع الخيار لنفسه، وهلك المبيع في يده : انفسخ البيع، ولا شيء على المشتري، كما لو كان البيع صحيحاً مطلقاً عن الخيار<sup>(٥)</sup>.

وقال شارحه<sup>٦</sup> صاحب<sup>٧</sup> (العناية) الأكملية : «إنما ذكر الصحيح مع أن الحكم في الفاسد كذلك : حملاً لحال المسلمين على الصّلاح<sup>٨</sup>»<sup>(٩)</sup>. يعني : في تقييده البيع بالصحة : تنبيه على أن المسلم لا يتجاسر إلى البيع إلاّ ببيع<sup>١٠</sup> صحيح.  
• ومما ورد (العبارة)<sup>(١١)</sup> على خلاف الظاهر<sup>١٢</sup>:

(١) نهاية ٢٠/أ من (د).

(٢) في (د) : « الآخرين ».

(٣) الدرر شرح الغرر، ٨٩/١ - إلا أنه قال في بداية الجواب : «وخصّ الآخرين ...».

(٤) في (جـ) : « ومنها ».

(٥) انظر : الهداية، ٣٠٥/٦، ٣٠٦. ونصّ الهداية : «وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه ... ولو هلك في يد البائع : انفسخ البيع ولا شيء على المشتري؛ اعتباراً بالبيع الصحيح المطلق».

(٦) في (ب) : « شراحه ».

(٧) في (ب) : « كصاحب ».

(٨) في (جـ) : « الفلاح ».

(٩) العناية، ٣٠٧/٦.

(١٠) في (جـ) : « يبيع ».

(١١) هكذا في جميع النسخ. وإيراد هذه الكلمة يجعل الأسلوب ركيكاً؛ لأن المعنى يستقيم بدونها، لا بها. فلعل المؤلف -رحمه الله- أوردتها عرضاً في مقام التذكير بمعنى سبقت الإشارة إليه، فكان مراده : ومما ورد (العبارة) ... (أي مما ورد من قبيل العبارة التي على خلاف الظاهر، والتي سبق أن عُنون لها، ص ٥٠٠).

وقد يُقدَّر لفظ آخر وهو : ومما وردت العبارة فيه على خلاف الظاهر ...

(١٢) نهاية ٢٤/أ من (جـ).



ما ذكر<sup>١</sup> صاحب (الوقاية)<sup>(٢)</sup> في كتاب اللقطة : «هي أمانة إن أشهد على

(١) في (ج) : « ما ذكره ».

(٢) الوقاية : كتاب في الفقه الحنفي، ومما اسمه : (وقاية الرواية في مسائل الهداية)، ومن عنوانه يتضح أنه مختصر من (الهداية) للمرغيناني (ت ٥٩٣هـ).

والوقاية أحد المتون الثلاثة التي اعتمد عليها متأخرو الحنفية - وثانيها مختصر القدوري (الكتاب)، وثالثها : كثر الدقائق، وقد أفاد ذلك صاحب النافع الكبير، ص ٢٣-.

ونظرًا لقيمتها العلمية اعتنوا به عناية فائقة، قراءةً وتدريسًا وحفظًا وشرحًا، وقد ذكر صاحب (كشف الظنون) ٢٠٢٠/٢- من شروحه قرابة ثمانية عشر شرحًا، منها شرح صدر الشريعة الأصغر عبيد الله ابن مسعود المحبوبي (ت ٧٤٧هـ). وقد عدَّ صاحبُ (الفوائد البهية) - ص ١٠٩- هذا الشرح بأنه «أحسن شروحه»، وكذا فعل صاحب (كشف الظنون) ٢٠٢١/٢- وتما يدل على أهمية هذا الشرح كثرة الكتب المولفة حوله، فقد ذكر منها صاحب كشف الظنون قرابة تسعة وعشرين كتابًا.

أما مصنف الوقاية : فهو محل خلاف بين العلماء :

• فقد جاء في (تاج التراجم) - ص ٢٥١- أنه محمود بن [أحمد بن] عبيد الله بن إبراهيم، تاج الشريعة المحبوبي - وما بين المعقوفتين زيادة من المحقق-.

• وجاء في (مفتاح السعادة) - ٢٤٠/٢، ٢٥٦- أنه : تاج الشريعة محمود بن عبيد الله بن محمود المحبوبي.

• وجاء في (الطبقات السنية) - ٤٢٩/٤- أنه : عبيد الله بن مسعود بن عمر بن عبيد الله صدر الشريعة الأول بن محمود بن محمد المحبوبي.

وبعد أن ذكر هذا قال : «ثم بعد كتابتي لهذه الترجمة وقفت على حاشية بهامش بعض نسخ (الجواهر) في الألقاب بخط الإمام العلامة محمد بن الشيخ محمد بن إلياس ... يذكر فيها أن (الوقاية) ليست لصاحب الترجمة، ولا لتاج الشريعة؛ بل لبرهان الشريعة محمود، أخي تاج الشريعة، وجدَّ صدر الشريعة لأمه، وأبوها - يعني أبا تاج الشريعة وبرهان الشريعة - صدر الشريعة الكبير عبيد الله بن محمود المحبوبي...».

• وجاء في حاشية على (الجواهر) - ٥٠٦/٢- بخط مغاير أنه : عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة.

وهذا الرأي هو الذي أثبتته صاحب (الطبقات السنية) ثم نقضه.

• وجاء في (كشف الظنون) - ٢٠٢٠/٢- أنه : برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي.

• - وجاء في بعض كتب اللكنوي أنه : تاج الشريعة محمود (جدّ صدر الشريعة الأصغر شارح الوقاية) بن صدر الشريعة الأكبر أحمد بن عبيد الله (توفي في حدود سنة ٦٧٣هـ). وقد نقل ذلك عن (أعلام الأخيار) و(مدينة العلوم). كما نقل عن غيرهما أنه برهان الشريعة محمود أخو تاج الشريعة.

ويمكن أن يستخلص من هذا العرض ما يلي :

- ١- أنهم اتفقوا على كون المؤلف لا يخرج عن أسرة المحبوبي.
  - ٢- واختلفوا في المؤلف الحقيقي للوقاية.
  - ٣- واختلفوا أيضًا في نسب هذا المؤلف.
  - ٤- وتما يثير الغرابة أن الخلاف في المؤلف خلاف قوي يصعب معه ترجيح أحد الأقوال وأطراح الأقوال الأخر، وقد حصل هذا على الرغم من أن (الوقاية) من أشهر متون الفقه الحنفي !!.
- وتما يؤكد قوة الخلاف أن أكثر العلماء المذكورين صلة بالوقاية واهتمامًا بتحقيق اسم مؤلفه : اللكنوي، ومع ذلك لم يجرم بحقيقة المؤلف، ووصف «هذا المقام بأنه من مزالّ الأقدام».

ويمكن اهتمام اللكنوي بذلك في أن له شرحًا على شرح الوقاية لصدر الشريعة الأصغر، كما أنه الوحيد من بين المذكورين - الذي بحث الموضوع أصالة لمعرفة اسم المؤلف وحقيقة نسبه؛ إذ بحث ذلك في ثلاثة من كتبه هي : (السعاية في كشف ما في شرح الوقاية) - ١/٢-٦، و(الفوائد البهية) - ص ١٠٩-١١٢، و(النافع الكبير) - ص ٢٣ - ٢٤-، وفي جميع هذه الكتب صدر حديثه عن مؤلف (الوقاية) بأنه : تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن عبيد الله المحبوبي، وعزا هذه النسبة إلى (أعلام الأخيار) و(مدينة العلوم)، إلا أنه أعقبهما بنقول آخر جعلته لا يجرم بحقيقة المؤلف :

• إذ ختم حديثه عنه في مقدمة (النافع الكبير) بقوله : «والله أعلم بحقيقة الحال».

• وختمه في (الفوائد البهية) بقوله : «وبالجملة : فهذا المقام مما زلت فيه أقدام الأعلام، واختلفت فيه أقلام الكرام، ولعلّ القدر الذي فصلته مما لم يطلع عليه أكثر العظام».

• وختمه في مقدمة كتابه (السعاية) بملخصة دقيقة قال فيها : «وخلاصة المرام في هذا المقام أنهم اختلفوا في ذكر أسامي أجداد شارح (الوقاية)، من جدّه تاج الشريعة إلى ما بعده، وفي أن المصنف للوقاية أهو المؤلف لشرح الهداية؟ بعد اتفاقهم في أن علّم مؤلف الوقاية برهان الدين محمود بن صدر الشريعة، وأن مؤلف شرح الهداية هو تاج الشريعة المحبوبي. فمن صرح أن اسم تاج الشريعة محمود حكم بالوحدة، ومن ذكر أن اسمه عمر ظنّ أنّهما اثنان أخوان خلفان لصدر الشريعة. ويتفرّع عليه الاختلاف في أن مؤلف الوقاية جدّ صحيح لشارح (الوقاية)، أو جدّ فاسد له [أي جد له من جهة أمّه] بعد اتفاقهم على أن لقب جدّه الصحيح تاج الشريعة، وجدّه الفاسد برهان الشريعة والدين. فليحرّر هذا المقام، فإنه مزالّ الأقدام».

وبعد هذا الكلام من علامة الهند أجد القلم عاجزاً عن الجزم بترجيح رأي معين في حقيقة المؤلف، لكن هذا لا يمنع من لفت نظر القارئ إلى بعض الأمور التي يمكن استفادته منها في الاهتمام بأحد الأقوال:

١- ففي مقدمة كتاب شرح الوقاية لصدر الشريعة الأصغر - ٢/١ - قال : «يقول العبد المتوسّل إلى الله تعالى بأقوى الذريعة، عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة ... هذا حلّ المواضع المغلقة من (وقاية الرواية في مسائل الهداية) التي ألفها جدّي وأستاذي ... برهان الشريعة والحق والدين محمود بن صدر الشريعة».

٢- بالنظر إلى بعض فهراس المخطوطات يلحظ أنه نُسب إلى برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة في ثلاث فهراس (وهي فهرس نور عثمانية، وجور ليلي علي باشا، وأقسرير والده جامع شريف، وأرقامهما: ١٨٩٠، ٢٦١، ٣١٠).

بينما نسب إلى تاج الشريعة في فهرس واحد (وهو فهرس اسميخان سلطان برقم ٢٠٩)، كما نسب إلى محمود بن صدر الشريعة الأول في فهرسين (هما لا له لي برقم ١٢٣٨، وأياصوفيا برقم ١٥٠٣ - ١٥٠٧)، وهذه النسبة لا تتعارض مع نسبته إلى برهان الشريعة بن صدر الشريعة الأول؛ لأن اسمه محمود، كما أنها لا تتعارض مع نسبته إلى تاج الشريعة بن صدر الشريعة؛ لأن اسمه محمود - على القول الراجح - وليس عمر.

٣- إن القول بأن برهان الشريعة هو المؤلف للوقاية هو القول المشهور، وقد صرح بذلك اللكنوي نفسه في مقدمة كتاب (النافع الكبير) - ص ٢٣ - ٢٤ -.

ففي بداية تعريفه بالوقاية نسبها إلى تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد ثم عزا هذه النسبة إلى (أعلام الأخيار) وإلى (مدينة العلوم) ونقل عنهما عدداً من النصوص.

ثم قال : «هذا كلّ نصّ على أنّ مصنف (الوقاية) هو شارح (الهداية) تاج الشريعة، وأن اسمه محمود ابن صدر الشريعة الأكبر، وأنه جدّ صدر الشريعة شارح (الوقاية) من قبل أبيه.

والمشهور : أن مصنف (الوقاية) جدّ فاسد لشارح (الوقاية)، وبه صرح القهستاني في (جامع الرموز)، حيث ذكر : ... أن صاحب (الوقاية) برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة، أخو تاج الشريعة. وكذا ذكره صاحب (كشف الظنون) ... والله أعلم بحقيقة الحال ...».

هذا ما أمكن تحريره في بيان مصنف الوقاية.

أما حالة هذا الكتاب : فهو مطبوع ممزوجاً بشرحه لحفيد المؤلف صدر الشريعة الأصغر، عبيد الله ابن مسعود، ومعهما شرح الشرح المسمى بالسعاية في كشف ما في شرح الوقاية للكنوي، والناشر هو سهيل الكيسري بـلاهور بباكستان، وذلك عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧ (الطبعة الثانية).

أخذه ليرده على ربّها، وإلا ضمن إن جحد المالك أخذه للردّ<sup>(١)</sup>.  
 فالظاهر فيه أن يقول : ليردها (بإرجاع الضمير إلى اللقطة)<sup>(٢)</sup>، كما وقع في أكثر كتب الفقه<sup>(٣)</sup>!  
 وإنما قال : «ليرده»؛ لنكتة، بيّناها موقوف إلى بسط مقدمة<sup>(٥)</sup>:

= كما طبع مع شرح صدر الشريعة الأصغر بهامش كتاب كشف الحقائق شرح كثر الدقائق لعبد الحكيم القندهاري (ت ١٣٢٦هـ)، وذلك بالمطبعة الأدبية بالقاهرة، عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، وأيضاً بإدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي، عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(١) الوقاية، ١/٣٣٠ (مع شرحها لصدر الشريعة الأصغر). وقد جاء في المطبوع : «ليرد»، وليس «ليرده»!

(٢) نهاية ٣١/ب من (أ).

(٣) ومن الكتب التي وقع فيها ذلك : الكتاب للقدوري وشرحه للباب، ٢/٢٠٧؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٦/١١٨؛ الاختيار لتعليل المختار، ٣/٣٢؛ كنز الدقائق وشرحها : تبيين الحقائق، ٣/٣٠١، والبحر الرائق، ٥/١٦٣.

(٤) في (ج) : « وأما ».

(٥) بحث عن هذه النكتة - التي سيذكرها المؤلف - ومقدمتها في كثير من كتب الفقه الحنفي فوجدت مضمون المقدمة ولكن لم أجد لها ملحوظة بالنكتة؛ فلعلها من استنباطات المؤلف.  
 والهدف من ذكر المؤلف لهذه النكتة هو تخريج ما جاء في (الوقاية) مخالفاً لما وقع في أكثر كتب الفقه، حيث إن صاحب (الوقاية) قال عن اللقطة : «ليرده»، ولم يقل : «ليردها» كما في أكثر الكتب.  
 وهذه النكتة تدل على دقة ناظرزاده، وإلمامه بأحد مباحث البلاغة الدقيقة، وهو المجاز العقلي. وحرصه على الاستفادة من ذلك في الاعتذار للعلماء، وحمل كلامهم على أحسن المحامل.  
 لكن الذي يظهر أن هذا التصرف فيه شيء من التكلف؛ لأن الضمير عاد إلى (اللقطة) بالتأنيث مرتين (هما في قوله : (هي ... على ربّها)، وعاد مرة واحدة إلى أصل اللقطة وهو (اللاقط) - كما سيذكر المؤلف لاحقاً -!

فلو كان ضمير التذكير مقصوداً لذكر الضمير في المواضع الثلاث جميعاً.

ثم إن النسخة المطبوعة التي بين يدي - ورد فيها: «ليرد» (دون إضافة ضمير التذكير)! وهذا يقوي الاحتمال المتبادر إلى الذهن، وهو أن إضافة ضمير التذكير من إضافة الناسخ الذي نسخ النسخة التي بين يدي ناظرزاده، وليس من صنيع مؤلف (الوقاية). وبهذا يتوافق ما جاء في (الوقاية) مع أكثر كتب الفقه (من جهة المعنى) - والله أعلم -.

وَأَهي أَن اللَّقْطَةُ صِيغَةٌ لِمَبَالِغَةِ الْفَاعِلِ، وَالْمَلْقُوطُ [لَمَّا]<sup>٢</sup> كَانَ مَالًا مَرْغُوبًا فِيهِ حَامِلًا عَلَى الْأَخْذِ، جُعِلَ كَالْأَخْذِ، وَيُسَمَّى (لَاقْطًا)؛ لَكُونِهِ سَبَبًا لِأَخْذٍ مِّنْ رَّأَوْ.

ثُمَّ بُولِغَ وَقِيلَ: «لُقْطَةٌ». وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرُ<sup>٣</sup>:

إِسْنَادُ [الالتقاط]<sup>٤</sup> إِلَى الْمَالِ كَانَ مَجَازًا عَقْلِيًّا<sup>(٥)</sup>،

ولتوثيق ما جاء في بداية هذا الهامش - من كون مقدمة النكتة موجودة في بعض كتب الفقه يقال: من ذلك ما جاء في فتح القدير - ١١٨/٦ - حيث قال في أول كتاب اللقطة: «هي (بفتح العين) وصف مبالغة للفاعل، كَهَمَزَةٍ وَلَمَزَةٍ... لكثير الهمز وغيره. وبسكوها: للمفعول، كضَحْكَةٍ وهزَاةٍ للذي يضحك منه ويهزأ به.

وإنما قيل للمال: (لُقْطَةٌ) - بالفتح -؛ لأن طباع النفوس في الغالب تبادر إلى التقاطه؛ لأنه مال، فصار المال باعتبار أنه دأب إلى أخذه بمعنى فيه نفسه، كأنه الكثير الالتقاط مجازًا. وإلاَ فحقيقة الملتقط: الكثير الالتقاط. وما عن الأصمعي وابن الأعرابي أنه (بفتح القاف) اسم للمال: فمحمول على هذا، يعني يطلق على المال أيضًا».

وانظر: تبين الحقائق، ٣/٣٠١؛ البحر الرائق، ٥/١٦١؛ رد المحتار، ٦/٤٣١-٤٣٢- والأخيران نقلًا النص المذكور عن فتح القدير - وللتوسع من الناحية اللغوية فيما يتعلق بتحويل صيغة الفاعل إلى صيغة مبالغة انظر: أوضاع المسالك وشرحيه: عدة السالك، ٣/٢١٩؛ وضياء السالك، ٣/١٦؛ النحو الوافي، ٣/٢٥٦.

(١) الواو: ساقطة من (ب) و(د).

(٢) في (أ) و(ج) و(د): «كما». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(هـ) و(و).

(٣) في (د): «التقرير».

(٤) في (أ) و(د): «الالتقاط» (بزيادة اللام). ولعل هذا خطأ إملائي.

(٥) المجاز العقلي: عرّفه الخطيب القزويني في (تلخيص المفتاح) بقوله: «هو إسناد ... [الفعل أو معناه] إلى مُلَابَسٍ لَهُ، غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ، بِتَأْوِيلٍ».

والمجاز العقلي أحد قسمي الإسناد مطلقًا، سواء أكان إنشائيًا أم خبريًا، ويقاسمه الحقيقة العقلية. «وسمّي الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقليًا لاستناده إلى العقل دون الوضع؛ لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون وضع اللغة» - قاله صاحب بغية الإيضاح -.

أو استعارةً بالكناية<sup>(١)</sup>، - على اختلاف المذهبين<sup>(٢)</sup>، وتفصيله في علم المعاني - فكان المصنّف لم يرَ جواز إرجاع الضمير المنصوب إلى اللقطة بأن يقال : «ليردّها» ادّعاءً في اللقطة حقيقتها الوضعية، على معنى أنّ

- وقد أوردهما صاحب (تلخيص المفتاح) في علم المعاني، واختلفت عبارات الشراح في سبب ذلك، ومن ذلك قول الفتازاني : « لأتّما من أحوال اللفظ؛ فيدخلان في علم المعاني».

وخالفه في ذلك السكاكي، فجعل الإسناد في علم البيان؛ «لأن السكاكي كان ينكر هذه الحقيقة وهذا المجاز» - كذا في عروس الأفراح - وكان يقول في شأن المجاز العقلي في الكلام : «والذي عندي: نظمه في سلك الاستعارة بالكناية» - كذا في بغية الإيضاح -.

ولتوثيق ما سبق: فإن تعريف المجاز العقلي منقول من تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ٢٢٥/١، ٢٣١-٢٣٣ (مطبوع مع شروحه)؛ وانظر: التعريفات، ص ٢٥٩، فقرة ١٢٧٨؛ البلاغة الاصطلاحية للدكتور عبده قلقيله، ص ٩٣.

وكونه أحد قسمي الإسناد مستفاد من التلخيص أيضًا، ٢٢٤/١.

ووجه تسمية الإسناد في هذين القسمين عقلياً منقول من بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح للصّعدي، ٥٩/١، وانظر : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، ٢٢٥/١؛ البلاغة الاصطلاحية، ص ٩٤.

وسبب إيرادهما في علم المعاني عند صاحب التلخيص مستفاد من شرح الفتازاني على التلخيص، ٢٢٥/١ وانظر : حاشية هذا الشرح للدسوقي، ٢٢٥/١ مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، ٢٢٥/١؛ بغية الإيضاح، ٧١/١.

والنصان الأخيران مستفادان من عروس الأفراح، ٢٢٤/١؛ بغية الإيضاح، ٧٠/١.

<sup>(١)</sup> الاستعارة بالكناية : عرفها الجرجاني في التعريفات - ص ٣٥، فقرة ٩٥ - بقوله : «هي إطلاق لفظ المشبه وإرادة معناه المجازي، وهو لازم المشبه به».

وانظر: تلخيص المفتاح وشروحه، ١٥٠/٤؛ البلاغة الاصطلاحية، ص ٦٤؛ الاستعارة للدكتور محمود شيخون، ص ٦٧.

<sup>(٢)</sup> سبقت الإشارة إلى هذين القولين في ما قبل الهامش السابق.

علمًا بأن صاحب بغية الإيضاح - ٦٩/١ - ٧٠ - ذكر خمسة أقوال في ذلك، منها هذان القولان. فراجع إن شئت.

المال وجد من يصونه عن الهلاك، والواجد لَمَّا ابتلي بالاشتغال<sup>(١)</sup> إلى ما يفيد، من تعريفه، وحفظه، وتضمنه إن هلك<sup>(٢)</sup> في يده قبل الإشهاد : جعل<sup>(٣)</sup> كغير الواجد؛ لفقدان فائدة الوجدان، وهي الانتفاع به. فالضمير المذكور: إن رجع إلى اللقطة مع اعتبار حقيقتها الوضعية<sup>(٤)</sup>، والضمير المرفوع المستتر في «ليرده» إلى اللاقط<sup>(٥)</sup> : يكون المعنى : ليرد اللاقطُ اللاقط<sup>(٦)</sup>، فذا باطل. فعلى هذا التقدير<sup>(٧)</sup> : الضمير<sup>(٨)</sup> المذكور راجع إلى المأخوذ<sup>(٩)</sup> (المأخوذ من<sup>(١٠)</sup> الآخذ)، فيكون التقدير : ليرد الآخذُ المأخوذ إلى ربّه، وكذا الضمير في قوله : «على<sup>(١١)</sup> أخذه<sup>(١٢)</sup>» فإنّه راجع إلى

(١) في (ب) : «بالاستفاد».

(٢) نهاية ٢١/أ من (ب).

(٣) في (ب) : « وجعل ».

(٤) التي بمعنى اللاقط.

(٥) وهو الرجل الذي التقط المال.

فكلمة (ليرده) تضمنت ضميرين :

أحدهما : في محل رفع فاعل، وهو الضمير المستتر الذي تقديره (هو) ويعود إلى الرجل اللاقط.

والثاني : في محل نصب مفعول به، وهو (الهاء) المتصلة بالفعل، ويعود إلى الحقيقة الوضعية للقطعة، وهي (اللاقط).

(٦) في (ب) : « اللقطة ».

(٧) أي : فعلى هذا التقدير : يكون الفهم الصحيح أن الضمير ...

(٨) نهاية ٢٠/ب من (د).

(٩) «المأخوذ» ساقطة من (ب).

(١٠) في (د) : « منه ».

(١١) نهاية ٢٤/ب من (ج).

(١٢) في (ب) : « أخذه ».

المأخوذ<sup>١</sup> (المأخوذ منه)<sup>٢</sup>، فيكون المصدر مضافاً إلى فاعله<sup>٣</sup>.  
ففي هذه النكته زجر عن الخيانة في الملقوط<sup>٤</sup>، وترغيب<sup>٥</sup> في رعاية حقوقه، كأنه  
قال : انتبه، فإنّك لست بواجد؛ بل الملقوط<sup>٦</sup> وجدك؛ لتصونه عن الضياع<sup>٧</sup>، فلا  
[تجاسر]<sup>٨</sup> على التصرف فيه، فتقع<sup>٩</sup> على الخسران بوجوب الضمان في الدّنيا،  
وتستحق الوعيد في الآخرة. -والله تعالى أعلم<sup>١٠</sup> -.



- (١) «المأخوذ» : ساقطة من (ب)، ومطموسة في (و).  
(٢) «الآخذ، فيكون التقدير ... المأخوذ منه» : ساقطة من (د).  
(٣) أي : يكون المصدر (وهو (أخذ) في قوله : «على أخذه») مضافاً إلى فاعله من جهة المعنى (وهو ضمير الماء المتصل العائد إلى المأخوذ منه) -والله أعلم-.  
(٤) نهاية ١/٣٢ من (أ).  
(٥) في (جـ) و(د) : «الملفوظ».  
(٦) في (جـ) : «وترغب».  
(٧) في (د) : «الملفوظ».  
(٨) في (جـ) : «الضّاع».  
(٩) هكذا في (و)، أما في (د) : «تجالسه»، وفي (هـ) : «يتجاسر»، وفي باقي النسخ : «تجاسر».  
والصحيح ما في (و).  
(١٠) في (د) : «فيقع».  
(١١) في (جـ) و(و) : زيادة توحى بأن هذه النكته مما اهتدي إليه المؤلف، ونصها : «والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله».



## [ القاعدة الثالثة والسبعون ]

التَّرجيحُ لا يقعُ بكثرةِ العِلَلِ<sup>(١)</sup> :

ولهذا : «لا يترجح القياس بقياس آخر، وكذا الحديث»<sup>(٢)</sup>.

«اعلم أنَّ العلماء اختلفوا في الترجيح بكثرة الأدلة، مثل : أن يكون<sup>٣</sup> في جانبٍ حديثٌ واحدٌ، أو قِياسٌ واحدٌ، وفي جانبٍ آخر حديثان، أو قياسان :

<sup>(١)</sup> هذه القاعدة أصولية خلافية، ونتج عن الخلاف فيها خلاف في كثير من الفروع الفقهية؛ لهذا كثر استناد أصحاب الكتب الفقهية عليها في ترجيح بعض الأدلة التفصيلية على بعضها الآخر، أو نفي ذلك. وتبعاً لذلك وردت في كثير من كتب القواعد الفقهية. وسوف يبين المؤلف خلاف الأصوليين فيها وبعض أدلتهم إجمالاً؛ لهذا سأرجئ توثيق القاعدة من الكتب الأصولية إلى ذلك الموضع؛ دفعاً للتكرار.

أما كتب القواعد فمنها :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلامي لقواعد الخادمي، ل ١٥٠/ب؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٦٩، قاعدة ٨١- ولفظه : «الترجيح لا يكون بكثرة العدد»؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ١٧٨؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٥٠، ٤٨٤ - وأحال في الموضع الأول إلى الهداية، ٢٧٥/٨، ولفظه : «الترجيح لا يقع بكثرة العِلَل؛ بل بقوة فيها»، كما أحوال في الموضع الثاني إلى التحرير، ٢٣٠/٥، ولفظه : «الترجيح بقوة العِلَّة لا بكثرة العِلَّة»؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٧٤/٣ - وقد ذكر أربعة ألفاظ، منها لفظ المبسوط - ١٣٨/٢٠ - وهو : «الترجيح عند التعارض يكون بقوة العِلَّة لا بكثرة العِلَّة».

وأما كتب الفقه فمنها :

شرح السير، ٢٣٠/١، فقرة ٢٩١؛ المبسوط، ٩٨/١٤، ١٣٨/٢٠؛ بدائع الصنائع، ١١/٧؛ الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٢٧٥/٨؛ الدرر شرح الغرر، ٣٢٥/١، ٣٤٨/٢؛ البحر الرائق، ٢٤٦/٧.

<sup>(٢)</sup> النار مع شروحه : كشف الأسرار؛ وشرح نور الأنوار، ٣٦٥/٢؛ وفتح الغفار، ٥٩/٣؛ وانظر : المغني للخبازي، ص ٣٢٨؛ البحر الرائق، ٢٤٦/٧.

<sup>(٣)</sup> في (د) : «نكون».

<sup>(٤)</sup> في (ب) : «واحد وقياس» (باسقاط همزة (أو)).

فذهب بعض أصحابنا<sup>(١)</sup> وأصحاب الشافعي<sup>(٢)</sup> إلى أنه يصح الترجيح بهما؛ متمسكين في ذلك<sup>(٣)</sup> بأن كل واحد منهما يفيد قدرًا من الظن، فعند الاجتماع [تحصل] الزيادة؛ لثلا يجتمع على الأثر الواحد مؤثران<sup>(٤)</sup> مستقلان<sup>(٥)</sup>.

(١) المشهور عند الحنفية: «إطلاق (أصحابنا) على الأئمة الثلاثة؛ أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن -رحمهم الله- لكن قد يطلق على... علماء المذهب عمومًا» - قاله صاحب (المذهب الحنفي، مراحل وطبقاته...)، ٢٥٩/١ - وكلا الإطلاقين متأتیان هنا؛ لأن هذا قول محمد (وهو بعض الثلاثة)، كما قال به آخرون من الحنفية، كآبي الحسن الكرخي في رواية، وأبي عبد الله الجرجاني. انظر: أصول البرزدي وشرحه : كشف الأسرار، ٢٠٧/٣؛ أصول السرخسي، ٢٤/٢؛ النار وشرحه: كشف الأسرار؛ وشرح نور الأنوار، ٣٦٥/٢؛ وفتح الغفار، ٥٨/٣-٥٩؛ التنقيح وشرحه : التوضيح، ١١٠/٢؛ فواتح الرحموت، ٢١٠/٢.

(٢) أصحاب الشافعي: معطوفة على (بعض أصحابنا) وليس (أصحابنا)، والمعنى : وذهب أصحاب الشافعي... وكما أن هذا مذهب عامة الشافعية فهو مذهب عامة الحنابلة والمالكية.

ولتوثيق ذلك انظر من كتب المالكية : إحكام الفصول للباقي، ص ٦٤٩؛ المنهاج في ترتيب الحاج للباقي أيضًا، ص ٢٢٣، فقرة ٥٠٨؛ تنقيح الفصول وشرحه، ص ٤٢٠؛ تقريب الوصول لابن جزي، ص ٤٧٦؛ مراقبي السعود وشرحه: نشر البنود، ٢٨٤/٢؛ ونثر الورد لمحمد الأمين الشنقيطي، ٥٩٨/٢. وانظر من كتب الشافعية: الرسالة، ص ٢٨١، فقرة ٧٧١؛ المستصفى، ٣٩٤/٢، ٣٩٥؛ المحصول، ٤٤٦/٢؛ الإحكام للآمدي، ٢٥١/٤؛ المنهاج وشرحه : شرح الأصفهاني، ٧٩٢/٢، ٧٩٥؛ والإبهاج، ٢١٦/٣، ٢١٨؛ البحر المحيط، ١٥١/٦.

وانظر من كتب الحنابلة : العدة للقاضي أبي يعلى، ١٠١٩/٣؛ التمهيد، ٢٠٢/٣؛ روضة الناظر، ١٠٣٠/٣؛ شرح مختصر الروضة، ٦٩٠/٣؛ المسودة، ص ٣٠٥؛ مختصر ابن اللحام، ص ٢٥٨؛ شرح الكوكب المنير، ٦٢٨/٤.

(٣) في هامش (أ) : «أي الترجيح».

(٤) في (د) : «يقيد».

(٥) في (أ) و(ج) و(د) : «محصل». والأفصح ما تم إثباته من (ب)؛ وفقًا لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقائاني).

(٦) جاء في (أ) أسفل هذه الكلمة : «دليلان».

(٧) انظر: أصول البرزدي وشرحه: كشف الأسرار، ٢٠٧/٣؛ التمهيد لأبي الخطاب، ٢٠٤/٣؛ المحصول، ٤٤٦/٢؛ روضة الناظر، ١٠٣٠/٣، ١٠٣١؛ الإحكام للآمدي، ٢٥١/٤؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٤٢٠؛ المنهاج وشرحه: شرح الأصفهاني، ٧٩٢/٢؛ والإبهاج، ٢١٦/٣؛ الفائق للأرموي، ٣٩٤/٤ -

ونُقِضَ<sup>١</sup> ذلك باتفاقهم<sup>(٢)</sup> على عدم ترجيح الشهادة بكثرة العدد<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.



-التنقيح وشرحه التوضيح والتلويح، ١١٥/٢؛ شرح العضد، ٣١٠/٢؛ شرح المحلى على جمع الجوامع (مع حاشية البناني)، ٣٦١/٢؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٥/ب.

(١) في (جـ) : «ولو قضى».

(٢) تمّن حكى ذلك : الرازي وصدّر الشريعة وغيرهما :

فقد ذكر الرازي في (المحصل) - ٤٤٧/٢ - ٤٤٨ - أدلة المخالفين لرأيه فقال: «واحتجّ الخصم بالخبر والقياس... أما القياس فقد أجمعنا على أنه لا يحصل الترجيح بالكثرة في الشهادة والفتوى، فكذا ههنا». إلا أنه ناقش هذا فمّمّا قال : «وأما فصل الشهادة فعند مالك - رحمه الله - : يحصل الترجيح فيها بكثرة الشهود»، ثم بين الفرق بين الشهادة والرواية، ثم قال : «وأما الترجيح بكثرة المفتين فقد حوّزه بعض العلماء».

وأما صدر الشريعة فقد تبني هذا الدليل، حيث قال في (التوضيح) - ١١٦/٢ - : «وأيضاً : القياس على الشهادة؛ فإنه لا يرجح بكثرة الشهود إجماعاً».

وقد نقل ذلك عنه صاحب التقرير والتحجير - ٣٣/٣ - إلا أنه ناقشه بقوله : «وقد ينظر فيه بما قدّمنا من أن مالكاً والشافعي في قول لهما يريان ذلك. اللهم إلا أن يراد : إجماع الصدر الأول إن لم يثبت فيه خلاف لأحد من مجتهديه».

(٣) في (أ) : زيادة «ذكره»، وفي (جـ) : «وذكره». وهذه زيادة لا تظهر الحاجة إليها؛ لهذا لم يتم إثباتها في الصلب؛ وفقاً لنسختي (ب) و(د) ولشرح المغني.

(٤) شرح المغني للقاءني، ق ٢، ج ١، ص ٣٥٢؛ وانظر : أصول السرخسي، ٢٥/٢؛ العدة للقاضي أبي يعلى، ١٠٢٣/٣؛ التمهيد لأبي الخطاب، ٢٠٥/٣؛ روضة الناظر، ١٠٣١/٣؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٤٢٠؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، ١٦٩/٣؛ شرح المحلى (مع حاشية البناني)، ٣٦١/٢؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٢١٠/٢.

## [ القاعدة الرابعة والسبعون ]

التَّرَكَّةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ [مُبْقَاةٌ] <sup>١</sup> عَلَى مَلِكِ الْمَيِّتِ <sup>(٢)</sup> :

«والدليل ثبوت حقه في الزوائد؛ كأولاد ملكه<sup>(٣)</sup>، وأرباحه، حتى تُقضى<sup>٥</sup> منها<sup>٦</sup> ديونه، وَتُنْفَذَ<sup>٧</sup> وصاياه. وبالقسمة [ينقطع<sup>٨</sup> حق الميت عن التركة، حتى لا يثبت حقه<sup>٩</sup> فيما يحدث بعده<sup>(١٠)</sup> من الزوائد»<sup>(١١)</sup>؛

(١) في (أ) : «مبصاة»، وفي (د) : «نصاب». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٢) ورد هذا الضابط بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

فتاوى النوازل لأبي الليث، ص ١٦٨ - ولفظه: «... لا يملكون التركة قبل القسمة لبقاء ملك الميت فيه حكماً» - المبسوط، ١٠/١٥، ٥٠/٢٨، ١١١، ١٣/٢٩ - ولفظه الأول مطابق للفظ المؤلف، ولفظه الأخير، هو : «التركة بعد الموت قبل القسمة مبقة على حكم ملك الميت» - شرح الزيادات لقاضي خان، ص ٨٣٨، ١٤٥٦، ١٦٦٢ - ولفظه: «التركة قبل القسمة مبقة على حكم ملك الميت» - الهداية وشرحها: العناية، ٤٣٠/٩ - ولفظ الهداية: «التركة مبقة على ملكه قبل القسمة» - المصنف للنسفي، ل ٦٠/ب - ولفظه: «... والتركة قبل القسمة مبقى [هكذا بدون تاء التأنيث!] على ملك الميت»؛ الدرر شرح الغرر، ٤٢١/٢ - ٤٣٨ - ولفظ المؤلف كلفظ الدرر؛ بل جلّ ما جاء في شرح المؤلف للضابط المذكور في الدرر - تكملة البحر الرائق، ١٦٩/٨، ٤٨٦ - ولفظه الأول: «... التركة مبقة على ملك الميت قبل القسمة» -

(٣) أي أولاد ما يملكه من الإمام والبهائم ونحوهما.

(٤) «حتى» : ساقطة من (ج).

(٥) في (ب) : «يقضى»؛ وفاقاً للدرر، وفي (ج) : «تقتضى».

(٦) في (د) : «منه».

(٧) في (أ) و(ب) و(ج) : «ينفذ». والأفصح ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق للدرر.

(٨) في (أ) و(ج) : «تنقطع». والأفصح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

(٩) نهاية ٣٢/ب من (أ).

(١٠) في أعلى الصفحة من (أ) بخط مغاير : «أي القسمة».

ولو قال : (بعدها) لطابق الضمير ما يعود إليه في التأنيث.

(١١) الدرر، ٤٢٢/٢ - مع اختلاف يسير، منه أن صاحب الدرر قال في بداية العبارة : «بدليل...» -

وانظر : المبسوط، ١٠/١٥؛ تكملة البحر الرائق، ٤٨٦/٨.

ولذا : إذا «ادّعوا إرث عقار عن زيد : لا يقسم بهذا حتى [يبرهنوا]<sup>(١)</sup> على موته<sup>(٢)</sup>، وعدد<sup>(٣)</sup> ورثته<sup>(٤)</sup>؛ «لأن الميت يصير مقضيّاً عليه بقسمة القاضي، وقول الشركاء ليس بحجة عليه، فلا بدّ لهم<sup>(٥)</sup> من إقامة البيّنة [لـ]<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup> يثبت بها القضاء على الميت، فإن «التركة قبل القسمة [باقية]<sup>(٨)</sup> على ملك الميت»، كما قلنا<sup>(٩)</sup>، فكان هذا قضاء على الميت بقطع حقه، فلا بدّ من البيّنة، ويصير بعضهم خصماً، وإن كان مقرأ<sup>(١٠)</sup>.

وللإمامين<sup>(١١)</sup> في المسألة التي ذكرنا خلاف<sup>(١٢)</sup>، ودليلهما : «أنّه في يدهما، وهو دليل الملك، والإقرار أمانة الصدق، ولا منازع لهم،

(١) في (أ) و(جـ) : «يبرهنوا». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٢) في (د) : «مورثه».

(٣) نهاية ٢٥/١ من (جـ).

(٤) الدّرر شرح الفرر، ٤٢١/٢ - مع اختلاف يسير-؛ وانظر : بداية المبتدي، ٤٣٠/٩ - علماً بأن

المرغيناني صرح بأن هذا قول الإمام أبي حنيفة، كما أن المؤلف سيصرّح بذلك، ص ٥١٧ (ل ٣٣/١).

(٥) في (جـ) : «تجميع» (مع إهمال النقاط).

(٦) «فلا بدّ لهم» : ساقطة من (د)، ومكانها بياض.

(٧) نهاية ٢١/ب من (ب).

(٨) اللام زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر). وقد تمّ إثباتها؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها.

(٩) هكذا في (د)، وفي باقي النسخ : «باق». والصحيح تأنيث اسم الفاعل؛ وفقاً لنص القاعدة ولمصدر

هذه العبارة (وهو الدّرر)؛ حيث جاء فيهما : «مبقاة» (بستاء التأنيث).

(١٠) أي : كما قال المؤلف في بداية شرح القاعدة (وهو النص الذي تمّ توثيقه من الدّرر، في الصفحة

السّابقة). علماً بأن ذلك النص ذكره صاحب الدّرر في هذا الموضع.

(١١) الدّرر شرح الفرر، ٤٢٢/٢ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه، ويضاف إليه أن صاحب (الدّرر) قال

في آخر العبارة : «ويصير بعضهم حينئذ مدّعياً، والبعض خصماً وإن كان مقرأ».

وانظر : الهداية والعناية، ٤٣٠/٩ - ٤٣١.

(١٢) المراد بالإمامين : أبو يوسف ومحمد.

إذ ما سبق هو قول الإمام أبي حنيفة ودليله.

فَيُقَسَّمُ<sup>(١)</sup> بينهم، كما في المنقول الموروث، والعقار المُشْتَرَى<sup>(٢)</sup>، كما ذَكَرَ في (غرر<sup>٣</sup> الأحكام)؛ حيث قال : «قَسَمَ نَقْلِيًّا ادْعُوا إِرْثَهُ، وَعَقَارًا<sup>(٤)</sup> ادْعُوا شِرَاءَهُ أَوْ مَلِكُهُ مُطْلَقًا<sup>(٥)</sup>».

والحاصل<sup>(٦)</sup> أن المنقول يقسم بطلبهم بالاتفاق<sup>(٧)</sup>؛ لأن اليد فيه ظاهر<sup>٨</sup>.  
بخلاف العقار إذا ادْعُوا إِرْثَهُ<sup>٩</sup> من زيد :

«وقد خالفه في ذلك صاحبه فلم يشترط إقامة البينة على موت المورث وعدد ورثته؛ بل قال : «يقسمها باعترافهم، ويذكرُ في كتاب القسمة أنه قسمها بقولهم» - قاله صاحب الهداية، ٩/٤٣٠ - أي يذكر القاضي في صك القسمة أنه قسمها باعترافهم؛ لتلا يكون حكمه متعديًا إلى غيرهم - أفاد ذلك صاحب العناية، ٩/٤٣٠ -.

(١) في الهداية والدرر : «فيقسمه».

(٢) الهداية، ٩/٤٣٠؛ والدرر شرح الغرر، ٢/٤٢١، مع اختلاف في موضعين :

أحدهما : سبق بيانه في الهامش السابق.

والثاني : أن صاحب (الهداية) قال في بداية الدليل : «لهما : أن اليد دليل الملك، والإقرار ...»، كما قال صاحب (الدرر) : «لهما : أنه في أيديهما، وهو دليل الملك، والإقرار ...».

(٣) في (د) : «عرز».

(٤) نهاية ٢١/أ من (د). وقد جاء في الغرر : «أو عقارًا».

(٥) غرر الأحكام، ٢/٤٢١ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه في الهامش السابق.

ومناسبة ذكر المؤلف لكلام صاحب (الغرر) : أن المنقول الموروث والعقار المشتري تجوز قسمة القاسم لهما مطلقًا دون حاجة إلى بينة - كما صرح بذلك صاحب (الغرر) - فكل ذلك العقار الموروث، بجماع أن الجميع في يد الشركاء، ولا منازع لهم فيه.

(٦) أي : والحاصل من جميع ما سبق.

(٧) أي : بطلب الشركاء بالاتفاق بين أبي حنيفة وصاحبيه.

(٨) في (د) زيادة : «رثه».

(٩) «إرثه» : ساقطة من (د). ولعل هذا لما اشتبه على الناسخ، فأسقطها هنا وأثبت أكثرها في الموضع

المبين في الهامش السابق.

- فعند أبي حنيفة : لا يقسم حتى [يرهنوا]<sup>(١)</sup> على موته وورثته<sup>(٢)</sup>؛ لما مر<sup>(٣)</sup>.
- وعندهما: يقسم بعدم اعتبار ظهور اليد على أن القسمة لا [تكون]<sup>(٤)</sup> قضاء على أحد من الأموات والأحياء سوى الشركاء، وكل واحد منهم خصم ومدّع.



(١) في (أ) و(جـ): «يرهنوا» (بالباء). والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للترر، ٤٢١/٢.

(٢) في (ب) و(د) : «وورثته»، وفي (جـ) : «ورثته» (بإسقاط واو العطف)، وما تمّ إثباته من (أ) كتب بخط صغير مخالف لحجم باقي الحروف.

وما جاء في (أ) وفي (ب) و(د) يمكن تأويله على وجه صحيح :

- إذ جاء في (أ) : «وورثته»، والمعنى : (وعدد ورثته)؛ ويشهد لهذا ما جاء في بداية حديث المؤلف عن هذه المسألة حيث قال -ص ٥١٥- : «حتى يرهنا على موته، وعدد ورثته».

- وجاء في (ب) و(د) : «وورثته»، والمعنى : حتى يرهن الشركاء على موت مورثهم، وانحصار وراثته فيهم.

(٣) ص ٥١٥.

(٤) في (أ) و(جـ) : «يكون». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

## [ القاعدة الخامسة والسبعون ]

تصرف الإمام على الرعية ' منوطاً ' [بالمصلحة] <sup>(٤)</sup> :«فلا يصحّ عفوه عن قاتلٍ من لا وليَّ له» <sup>(١)</sup>.

(١) في (جـ) : «الزنيته».

(٢) نهاية ٣٣/أ من (أ).

(٣) في (أ) و(جـ) و(د) : «المصلحة». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه القاعدة (وهو أشباه ابن نجيم) وبقية المصادر الآتي ذكرها.

(٤) هذه القاعدة وما جاء فيها مذكور في أشباه ابن نجيم، ص ١٤٩؛ وانظر : غمز عيون البصائر، ٣٦٩/١؛ أنوار البروق للقرافي، ٣٩/٤ - ولفظه : «... كل من ولي ولاية الخلافة فما دونها إلى [الوصية] لا يحل له أن يتصرف إلا [بجلب] مصلحة أو درء مفسدة»، علماً بأن ما بين المعقوفين ورد في المطبوع : (أوصيه ... بجلب) -؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٣١٠/١ - ولفظه : «كل متصرف عن الغير فعليه أن يتصرف بالمصلحة...» -؛ المنشور، ٣٠٩/١؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٧٨/١ - علماً بأن الأخيرين ذكرا لفظ المؤلف وعند شرحهما له ذكرنا أن هذه القاعدة نصٌ عليها الشافعي وقال : «متزلة الإمام من الرعية متزلة الولي من اليتيم» -؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ١٦٨؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ١٢٣/٢ - ولفظ الفرائد :

تصرف الإمام للرعية أنيط بالمصلحة المرعية -؛

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٦/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٦؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٥٨ - ولفظها : «التصرف على الرعية منوط بالمصلحة»؛ شرحها لسليم رستم، ٤٢/١؛ ولعلي حيدر، ٥١/١؛ ولألتاسي، ١٤١/١؛ وشرح قواعدهما للزرقا، ص ٣٠٩؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٧٠، قاعدة ٨٣؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٥٠/٢، فقرة ٦٦٢؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٩٦، ١٥٧، ١٧١، ٣١٧، ٤٠٣، ٤٦٦؛ الوجيز، ص ٢٩٢؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣٣/١، ٣٠٧/٤ - ولفظ الوجيز والأول من الموسوعة كالمجلة -؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص ١٠١؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ١٦٤؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٦؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١٠٧، قاعدة ٩١؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٨٩.

وانظر من كتب الفقه : مغني المحتاج، ٣٦٨/٢؛ الدر المختار، ٣١٣/٦.

(٥) في (جـ) : «الأول».

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٥٠ - علماً بأنه قال في بداية العبارة :



وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «إني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة وليّ اليتيم؛ إن احتجت أخذت منه، فإذا أيسرت<sup>١</sup> رددته، فإن استغنيت استعفت<sup>٢</sup>».

«وذكر [الإمام]<sup>٣</sup> أبو يوسف في كتاب (الخراج)<sup>٤</sup> حيث قال : «بعث عمر بن

= «وصرحوا في كتاب الجنايات : أن السلطان لا يصح عفو...»؛ وانظر : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٦/؛ منافع الدقائق، ص ٣١٦. ومن كتب الفقه التي صرح فيها بذلك : الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٣٠/٦؛ كنز الدقائق وشرحها : تبين الحقائق، ٢٧٠/٣، ١٠٧/٦-١٠٨؛ والبحر الرائق، ١١٢/٦، ٣٤٢/٨؛ الدرر شرح الغرر، ٢٩٥/١، ٩٤/٢.

(١) في (د) : « تيسرت ».

(٢) أخرجه سعيد بن منصور بنحوه في سننه، في تفسير سورة المائدة ١٥٣٨/٤، ح ٧٨٨؛ وابن سعد في الطبقات الكبرى بنحوه، في ذكر استخلاف عمر، ٢٧٦/٣؛ وابن أبي شيبة بنحوه، كتاب السير، فيما قالوا في عدل الوالي وقسمه، قليلاً كان أو كثيراً، ٤٦٠/٦، ح ٢٣٢٩١؛ والبيهقي بلفظه، كتاب البيوع، باب من قال : يقضيه إذا أيسر، ٤/٦؛ ولفظه أيضاً، كتاب قسم الفئ والغنمة، باب ما يكون للوالي الأعظم ووالي الأقاليم، ٣٥٤/٦.

وهذا الحديث عندما أورده سعيد بن منصور بسنده قال : «سنده ضعيف».

كما أورده ابن كثير في تفسيره ٢١٨/٢- والحافظ في تغليق التعليق ٢٩٤/٥- وقالوا : «إسناد صحيح».

(٣) في (أ) و (جـ) : « إمام ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لأشياء ابن نجيم.

(٤) الخراج : ليعقوب بن إبراهيم بن حبيب، أبي يوسف الأنصاري صاحب الإمام أبي حنيفة (١١٣هـ - ١٨٢هـ).

وقد بين المؤلف في المقدمة ما تضمنه الكتاب وسبب تأليفه له بقوله : «... إن أمر المؤمنين -أيده الله تعالى- [يعني : الخليفة هارون الرشيد] سألني أن أضع له كتاباً جامعاً، يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي [جميع جالية]، وغير ذلك مما يجب عليه النظر فيه والعمل به...».

فَحَمَعَ فيه الأحاديث والآثار والأحكام الشرعية المتعلقة بجباية ما ذكر، وما يلحقها من قسمة الغنائم وألفيء وتحديد القطار وأرض السواد، وإحياء الموات وأحكام الأراضي والعقوبات المالية.

وقد طبع الكتاب مراراً، ومن أقدم طبعاته :

طبعة المطبعة الأميرية، عام ١٣٠٢هـ، وهامشه الجامع الصغير في الفقه لمحمد بن الحسن الشيباني، وكذلك طبعة مطبعة بولاق في العام نفسه.

ومن الطباعات الحديثة : طبعة ايج - لم سعيد عيني بكراتشي، عام ١٤٠٩هـ - بعناية أبو الوفاء الأنغاني. -

الخطاب عمار بن ياسر<sup>(١)</sup> على الصلاة والحرب<sup>٢</sup>، وبعث عبد الله بن مسعود<sup>(٣)</sup> على القضاء وبيت المال، وبعث عثمان بن [حنيف]<sup>(٤)</sup> على

= انظر: كتاب الخراج لأبي يوسف، ص ٣؛ الفهرست للنديم، ص ٢٥٣؛ كشف الظنون، ١٤١٥/٢؛ النافع الكبير شرح الجامع الصغير (المقدمة)، ص ٣٨؛ الفوائد البهية، ص ٢٢٥؛ هدية العارفين، ٥٣٦/٢؛ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ٥١٢/٢؛ الفتح المبين، ١١٤/١؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٥٥٠-٥٥١. (١) هو عمار بن ياسر بن عمار بن مالك بن كنانة بن قيس بن حصين العنسي ثم المدحجي، أبو اليقظان. حليف لبني مخزوم، وأمه سمية، مولاة لهم.

كان من الصحابة الأولين، هاجر المجرتين وشهد المشاهد كلها، وروى عن النبي ﷺ عدة أحاديث، واستعمله عمر رضي الله عنه على الكوفة، وكانت وفاته مقتولاً في صفين سنة ٣٧هـ، ودفنه علي رضي الله عنه في ثيابه ولم يغسله. رضي الله عنه وأرضاه.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ٢٤٦/٣-٢٦٤؛ الاستيعاب، ١١٣٥-١١٤١/٣، رقم ١٨٦٣؛ الإصابة، ٥٧٥-٥٧٦، رقم ٥٧٠٨.

(٢) نهاية ٢٥/ب من (ج-).

(٣) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع بن فأر بن مخزوم ... بن هذيل، أبو عبد الله الهذلي. توفي بالمدينة سنة ٣٢هـ وهو ابن بضع وستين سنة.

وكان قد «أسلم قديماً»، وهاجر المجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، ولازم النبي ﷺ، وكان صاحب نعليه. وحدث عن النبي ﷺ بالكثير، وعن عمر وسعد بن معاذ - قاله ابن حجر - «وشهد له رسول الله ﷺ بالجنة فيما ذكر في حديث العشرة بإسناد حسن جيد» - قاله ابن عبد البر ثم ساق الحديث -.

وقد «سئل علي رضي الله عنه عن قوم من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود فقال: أما ابن مسعود فقرأ القرآن وعلم السنة وكفى بذلك» - قاله ابن عبد البر أيضاً -.

وأخرج ابن سعد بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «كُنْتُ مَلِيَّ عَلَمًا».

طبقات ابن سعد، ٣٤٤/٢، وانظر منه ٣٤٤-٣٤٤؛ الاستيعاب، ٩٨٨/٣، وانظر منه: ٩٨٧/٣-٩٩٤، رقم ١٦٥٩؛ الإصابة، ٢٣٣/٤، وانظر منه: ٢٣٣-٢٣٦، رقم ٤٩٥٧.

(٤) في (أ) و(د): «حيف». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج-)، وهو الموافق لأشبه ابن نجيم، وكتاب الخراج نفسه.

(٥) هو عثمان بن حنيف بن واهب بن العُكيم بن ثعلبة بن الحارث بن مجدعة، أبو عمرو الأنصاري، أخو سهل بن حنيف. توفي في خلافة معاوية.

مساحة الأرض، وجعل بينهم شاة كل يوم، شطرها وبطنها لعمّار، وربعها لعبد الله، وربعها لعثمان، وقال : إني أنزلت نفسي وإياكم من هذا المال بمنزلة وليّ اليتيم، فإن الله تبارك وتعالى قال : ﴿ وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ<sup>١</sup> وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ<sup>٢</sup> ﴾<sup>(١)</sup> والله ما أرى<sup>٣</sup> أرضًا يؤخذ منها شاة في كلّ يوم إلّا استسرع خراجها<sup>(٣)</sup> »<sup>(٤)</sup>.

فعلى هذا لا حاجة إلى التفصيل، وخير الكلام ما قلّ ودلّ.



=والجمهور على أن أول مشاهده أحد، خلافاً للترمذي الذي ذكر أنها بدر. وقد عمل لعمر ثم لعلي رضي الله عنهم جميعاً.

انظر الطبقات الكبرى لابن سعد، ٢٥٥/٣، ٣٣٧، ٤٨/٥، ٨/٦، ٤٩٥/٨؛ الاستيعاب، ١٠٣٣/٣، رقم ١٧٦٩؛ الإصابة، ١٩٨/٣، ٤٤٩/٤، رقم ٥٤٣٩.

(١) من الآية رقم (٦)، من سورة (النساء).

(٢) في (د) : « أدري ».

(٣) أخرجه أبو يوسف بنحوه في كتاب الخراج بسنده، ص ٣٦؛ وأخرجه ابن سعد في الطبقات مختصراً، ٢٥٥/٣؛ والبيهقي بنحوه، كتاب قسم الفى والغنمة، باب ما يكون للوالي الأعظم ووالي الأقاليم من مال الله، ٣٥٤/٦؛ بنحوه أيضاً، جامع أبواب السير، باب قدر الخراج الذي وضع على السواد، ١٣٦/٩.

(٤) الأشباه والنظائر، ص ١٥٠ - مع اختلاف يسير -.

## [ القاعدة السادسة والسبعون ]

تصرف الإنسان في خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضرر به<sup>(١)</sup> :

(١) نهاية ٢٢/أ من (ب).

(٢) في (هـ) و(و) : زيادة «الغير».

(٣) وردت هذه القاعدة بهذا المعنى أو بما يخالفه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

أنوار البروق، ٧٥/١؛ ترتيب الفروق واختصارها، ٦٢/١؛ تهذيب الفروق لابن حسين، ٧٧/١ - ولفظهم : «أن من تصرف فيما يملك وفيما لا يملك : نفذ تصرفه فيما يملك دون ما لا يملك»؛ المنشور في القواعد، ٣٤٣/٢، ٣٦٠/٣ - ولفظه الثاني: «لا يجب الضمان بإتلاف ملكه إلا إذا تعلق به حق لغيره»؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٧/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٦ - وجاء في آخر القاعدة عندهم : «... إذا لم يتضرر به الجار»؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١١٠، قاعدة ١٥٣ - ولفظه : «لا يُمنع الرجل من التصرف بملكه»؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١١٢، ولفظه : «إذا ثبت الملك : جاز التصرف، ما لم يكن فيه إبطال حق لغيره»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٦٨، ٤٨٠، ٤٩٢، ٤٩٦ - ولفظه الأول: «تصرف المرء في حق نفسه يجوز ... وفي حق غيره بغير إذنه لا يجوز ...»، ولفظه الأخير : «من تصرف في ملكه تصرفاً يلحق الضرر بغيره : يتمكن ذلك الغير من دفع الضرر عن نفسه»، علماً بأنه أحوال الأول إلى شرح الجامع الصغير للكردي، ل ١١٦/أ، والأخير إلى التحرير، ١٤٠/٦ - موسوعة القواعد الفقهية، ٣٠٩/٤ - وقد ذكر لفظين : أحدهما موافق للفظ المؤلف، والثاني : مخالف له. ونصّه : «تصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة»!

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٨٨/٢٣ - علماً بأن اللفظ الأخير المعزى إلى الموسوعة مستفاد من هذا الموضع من المبسوط - شرح الزيادات لقاضي خان، ص ١٩٣١؛ المصنف للنسفي، ل ٧٠/أ؛ العناية، ١٩٨/٩؛ فتح القدير، ٥٠٨/٧.

يضاف إلى هذه الكتب :

معالم السنة للخطابي، ١٤٠/٥.

وبالمقارنة بين الألفاظ المذكورة يلحظ أن بعضها موافق للفظ المؤلف في تقيد جواز تصرف الإنسان في حقه بعدم الإضرار بغيره.

فالعبد المشترك إذا كاتبه أحد الشريكين : فإنه يُتوقف على رضا الآخر - وإن كان تصرفاً في خالص حقه-؛ لمكان<sup>(١)</sup> ضرر شريكه، فيتخير<sup>(٢)</sup> بين الإمضاء والفسخ<sup>(٣)</sup>.



-وبعضها الآخر يخالف له من جهة إطلاق الحكم دون تقييده بهذا القيد؛ بل صرح البعض بنفي هذا القيد وقال : «تصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة».

وهذان الاتجاهان يمثلان قولين عند الحنفية:

الأول : تصحيح تصرف الإنسان في ملكه مطلقاً. وهذا قول الإمام أبي حنيفة.

الثاني : تصحيح ذلك بقيد، وهو أن لا يتضرر غيره. وهذا قول أبي يوسف.

وقد حكى هذين القولين الحمزاوي في الفرائد البهية، ص ١١٠، ورجح الثاني بقوله : «غير أن الفتوى اليوم على قول مشايخ بلخ الذي هو قول أبي يوسف، من أن الضرر إذا كان يمتنع...»؛ وانظر موسوعة القواعد، ٣٠٩/٤.

وللتوسع فيما يتعلق بمدى تأثير الضرر بالآخرين على تصرف الإنسان في خالص حقه، وبيان آراء المذاهب الفقهية في ذلك انظر : الضرر في الفقه الإسلامي للدكتور أحمد مواتي، ٢٥١/١-٣٢٧.

(١) في (ج) : «لمكان».

ولو قال : «لإمكان» : لمكان أولى؛ لدلالة السياق على ذلك.

(٢) في (ب) و(د) : «فيتخير». وقد جاء في هامش (و) : «الشريك».

أي : فيتخير الشريك، إما إمضاء الكتابة أو فسخها.

(٣) انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ١٩٨/٩؛ الدرر شرح الغرر، ٣٠/٢.

## [ القاعدة السابعة والسبعون ]

تُعْتَبَرُ صِفَةُ الْوَقْتِ<sup>١</sup> فِي نَقْصَانِ الْوَاجِبِ وَكَمَالِهِ<sup>(٢)</sup> :

اعلم أن الوقت الذي هو سبب لوجوب الصلوة : الجزء<sup>٣</sup> المقارن<sup>٣</sup> للأداء، فإذا كان هذا الجزء متصفاً بالكراهة، فالوقتية التي شرعت فيه تجب بالنقصان كما وجبت<sup>(٤)</sup>.

فلو ابتدأ العصر وقت احمرار الشمس (وهو وقت ناقص، وهو وقت عبادة الشمس) : وجب عليه بالنقصان، فإذا اعترض الفساد بالغروب<sup>٥</sup> لا يفسد<sup>٦</sup>؛ [إذ]<sup>٧</sup> أداه كما وجب.

(١) نهاية ٣٣/ب من (أ).

(٢) هذه القاعدة يذكرها كثير من الأصوليين من الحنفية في كتاب (الأمر)، وذلك في معرض حديثهم عن أحد أقسام الأمر المقيد بالوقت وهو ما جعل الوقت فيه ظرفاً للمودى وسبباً للوجوب... وهو المشهور عند الجمهور بالواجب الموسع - ويعمل الحنفية لكون الوقت سبباً للوجوب بأن «الأداء يختلف باختلاف صفة الوقت...» «فإن الأداء في الوقت الصحيح كامل، وفي الوقت الناقص ناقص» - قاله البزدوي والبحاري-. وهذا التعليل، بمعنى القاعدة؛ بل صرح بها صاحب (المغني) حين قال : «وتعتبر صفة ذلك الجزء أيضاً [أي جزء الوقت] في نقصان الواجب وكماله».

أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٤٤٨/١؛ المغني، ص ٤٥؛ وانظر : أصول السرخسي، ٣٠/١؛ كشف الأسرار للتسفي ومعه : شرح نور الأنوار، ١١٥/١-١١٦؛ التنقيح وشرحه : التلويح، ٢٠٣/١؛ شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ١، ص ١١٥؛ فتح الغفار بشرح المنار، ٧٢/١؛ السبب عند الأصوليين لشيخنا أ.د. عبد العزيز الربيعة، ٣٤/٣.

(٣) في (د) : «المفارق».

(٤) انظر : التنقيح وشرحه : التلويح، ٢٠٣/١؛ شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ١، ص ١١٥؛ فتح الغفار، ٧٦/١؛ شرح نور الأنوار، ١١٥/١-١١٦.

(٥) في (ج) : زيادة الواو (وبالغروب).

(٦) نهاية ٢١/ب من (د).

(٧) في (أ) و(ج) و(د) : «إذا». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ لأن هذه جملة تعليل لما قبلها.

والفجر يفسد بطلوعها؛ لأن الفجر كل وقته وقت كامل؛ لأن الشمس لا تعبد<sup>(١)</sup> قبل طلوعها، فمن ابتدأ الفجر فيه وجب بالكمال، فإذا اعترض الفساد بالطلوع تفسد؛ لأنه لم يؤدّه كما وجب<sup>(٢)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل :

• لو أسلم الكافر وقت احمرار الشمس، ولم يؤدّ حتى احمرت في اليوم<sup>٣</sup> الثاني: فإنه لا يجوز القضاء فيه مع نقصان السبب<sup>(٤)</sup>.

والجواب : إنما جاز الأداء مع النقصان عند ضعف السبب إذا لم ينفصل<sup>٥</sup> عن سببه.

وأما إذا انفصل عنه يكون ديناً عليه، فلا يجوز أدائه في الوقت الناقص؛ لأن القضاء لا يختص بوقت، فلا ضرورة لقضائه فيه، فوجب التأخير.

وأما في أداء الصلاة الوقتية ضرورة؛ لأنها [تفوت]<sup>٦</sup> بتأخير<sup>(٧)</sup>، فيجوز أدائه<sup>(٨)</sup> بالضرورة<sup>(٩)</sup>.

(١) في (د) : « لا تفيد ».

(٢) انظر : أصول البردوي وشرحه : كشف الأسرار، ١/٤٧٠-٤٧١؛ المغني، ص ٤٥؛ وانظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ١/٢٣٤.

(٣) نهاية ٢٦/١ من (ج).

(٤) انظر : أصول البردوي وشرحه : كشف الأسرار، ١/٤٧٤-٤٧٥؛ المغني للخبازي، ص ٤٥؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ١، ص ١١٧؛ فتح الغفار، ١/٧٧؛ مسلم الثبوت، ١/٧٨.

(٥) في (ب) : « لم ينفصل » (بالضاد المعجمة).

(٦) في (أ) و(د) : « يفوت ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٧) أي بتأخير الأداء.

(٨) أي أداء المكلف للصلاة الوقتية.

(٩) انظر : المغني للخبازي، ص ٤٦؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ١، ص ١١٧؛ أصول السرخسي، ١/٣٤؛ كشف الأسرار للبخاري، ١/٤٧٤.

- وإن قيل : لو تلا آية السجدة عند الطلوع ولم يسجد فيه<sup>(١)</sup> : جاز السجود عند الزوال، وإذا غابت الشمس، وإن انفصل عن سببه<sup>(٢)</sup> !.
- يقال : إن «عود الواجب إلى الكمال بعد انفصاله عن السبب فيما يجب قرينة مقصودة، والسجدة عن التلاوة لم [تجب]<sup>(٣)</sup> قرينة مقصودة»، إنما المقصود مجرد ما يصلح تواضعاً لله تعالى؛ لمخالفة<sup>(٤)</sup> المعاندين على الله تعالى، وموافقة [العابدين]<sup>(٥)</sup> كما علم من مواضع السجود<sup>(٦)</sup>». وتفصيله في كتب<sup>(٧)</sup> الأصول<sup>(٨)</sup>.
- أقول : ويمكن أن يجاب عنه بوجه آخر، وهو أن سجدة التلاوة لا [تختص]<sup>(٩)</sup> بوقت، وبالتالي لا يكون<sup>(١٠)</sup> منفصلاً عن السبب، ففي أي وقت أذاه لا يكون قضاء؛ بل أداء. فعلى هذا لا يكون منفصلاً عن السبب؛ بل متأخراً.

(١) نهاية ١/٣٤ من (أ).

(٢) فيه : أي في وقت الطلوع.

(٣) انظر : المغني للبخاري، ص ٤٥؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ١، ص ١١٩.

والمعنى : لو فعل ذلك لجاز السجود عند الزوال، وأيضاً جاز عند الغروب، مع أن السجود في هذين الوقتين منفصل عن سببه وهو وقت الطلوع !.

(٤) في (أ) و(ج) و(د) : «يجب». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو المغني).

(٥) «والسجدة ... مقصودة» : ساقطة من (د).

(٦) في إحدى نسخ المغني للبخاري : «بمخالفة». علماً بأنه من هذه الكلمة إلى نهاية النص ليس في باقي نسخ المغني.

(٧) في (أ) و(ج) : «المعاندين»، وفي (د) : «المعاندين». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للمغني.

(٨) المغني للبخاري، ص ٤٦ - مع اختلاف يسير -.

(٩) نهاية ٢٢/ب من (ب).

(١٠) ومن هذه الكتب : شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ١، ص ١١٩.

(١١) في (أ) و(ج) : «يختص». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(١٢) أي : لا يكون فعلها.



- وكذا خرج في بدء النظر عن هذا الأصل : لو شرع فيه<sup>(١)</sup> في نفل، وأفسده: يجب عليه القضاء<sup>(٢)</sup>، ويجوز قضاؤه حالة الغروب وإن كان قرينة مقصودة<sup>(٣)</sup>.
- والجواب : «أن باب النفل أوسع؛ ولهذا يجوز أدائه قاعدًا مع القدرة على القيام، وراكبًا مؤمنًا مع القدرة على النزول»<sup>(٤)</sup>.
- ويمكن الجواب : لما قلنا<sup>(٥)</sup>؛ لأن النفل لا يختص بوقت. [فليتدبر]<sup>(٦)</sup>.



- (١) أي : في الوقت الناقص.
- (٢) القول بوجوب القضاء على من شرع في نفل وأفسده، أو عدم وجوب ذلك يُعدُّ ثمرة من ثمرات الخلاف في مسألة أصولية وهي : هل يلزم المندوب بالشروع فيه؟ ومحل الخلاف فيما إذا كان المندوب صيام نفل أو صدقة تطوع فللعلماء في ذلك قولان في الجملة: الأول : يلزم المندوب بالشروع فيه. وهذا قول الإمامين أبي حنيفة ومالك. الثاني : لا يلزم المندوب بالشروع فيه. وهذا قول الإمام الشافعي، ورواية عن الإمام أحمد. ولو عدت إلى ما ذكره المؤلف فإنه مبنيٌّ على القول الأول؛ إذ يترتب على لزوم المندوب بالشروع فيه وجوب القضاء على من أفسده.
- وللتوسع في هذه المسألة انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٥٧٠/٢؛ أصول السرخسي، ١١٥/١؛ تخريج الفروع على الأصول، ص ١٣٨؛ جمع الجوامع وشرح المحلي (مع حاشية البناني)، ٩١/١؛ الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، ١٩٨/١؛ شرح الكوكب المنير، ٤٠٧/١؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ١١٤/١؛ الحكم التكليفي للدكتور محمد البيانوني، ص ١٨٧.
- (٣) انظر : المغني للبخاري، ص ٤٦؛ شرحه للقاءاني، ق ١، ج ١، ص ١٢٠.
- (٤) في (جـ) : «يجوز».
- (٥) المغني للبخاري، ص ٤٦؛ وانظر : شرحه للقاءاني، ق ١، ج ١، ص ١٢٠.
- (٦) أي : ويمكن الجواب عن هذا بجواب آخر، وهو الجواب الثاني عن المسألة السابقة - المذكور ص ٥٢٦ -.
- (٧) في (أ) : «فليتدبر». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ؛ لأن كلمة (فليتدبر) من (دبر)، بينما: (فليتدبر) فهي من (تدبر). والمعنى الثاني هو الذي يشهد له السياق.

## [ القاعدة الثامنة والسبعون ]

## تَغْيِيرُ الْمَشْرُوعِ 'بَاطِلٌ' (٢) :

ولهذا : لو سجد المصلي<sup>٣</sup> قبل الركوع : فسدت صلاته؛ لأن الركوع شرع مقدّمًا على السجود، وبطريق<sup>٤</sup> الفرضية<sup>٥</sup>، فإذا أخره<sup>٦</sup> يلزم تغيير المشروع<sup>٧</sup> (٩).

(١) نهاية ٢٦/ب من (ج-).

(٢) وردت الإشارة إلى هذه القاعدة عرضًا في مقام التعليل في بعض كتب الفقه وأصوله:

فمن كتب الأصول :

أصول السرخسي، ٥٢/١ - فقد أشار إليها في مقام التعليل، وذلك في نهاية السياق الآتي : «ولو قرأ السورة في الأوليين، ولم يقرأ الفاتحة : لم يقض الفاتحة في الآخرين؛ لأن القيام في الآخرين محل للفاتحة أداءً، فلو قرأها على وجه القضاء : كان مغيرًا به ما هو مشروع في صلاته مع وجود حقيقة الأداء، وذلك ليس في ولاية العبد»-؛ كشف الأسرار للبخاري، ٣٥٠/١ - فقد اختصر التعليل السابق، حيث قال: «... لأنه يصير تغييراً للمشروع، وذلك ليس في ولاية العبد»-؛ المغني للبخاري، ص ٦٠ - فقد علل للمسألة نفسها بالتعليل المذكور، حيث قال: «فلو قرأها قضاءً يلزم تغيير المشروع»؛ شرح المغني للقاضي، ق ١، ج ١، ص ٢٠١.

ومن كتب الفقه:

بدائع الصنائع، ١١٠/٣، ١٣٠/٧ - ولفظه الثاني : «... فيؤدي إلى تغيير المشروع، وهذا لا يجوز»-؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٤٩/٤ - ولفظ الأخير : «... فيلغو؛ لأنه تغيير المشروع»-؛ المغني لابن قدامة، ٤٦٦/١٣ - ولفظه : «... لأنه قصد تغيير المشروع، فلغا ما قصده»؛ الدرر شرح الفرر، ٧٧/١ - ٤٤٨/٢، ففي الموضع الأول علل لعدم جواز تغيير محل ما اتحدت شرعيته بقوله : «لأنه كذلك شرع، فإذا غيرَه فقد قلب الفعل وعكسه، وقلب المشروع باطل»؛ تكملة البحر الرائق، ٣٢٥/٨ - ولفظه : «وفيه تغيير المشروع وتبديل الموضوع، وهو باطل»-.

(٣) في (د) : «مصلي»، وكذلك في صلب نسخة (أ)، إلا أنها مصحّحة في الهامش على وفق ما تم إثباته في الصلب هنا من باقي النسخ.

(٤) الواو ساقطة من (ب) و(ج-). وهذا الأولى.

(٥) نهاية ٢٢/أ من (د).

(٦) في (ب) : «الفريضة».

(٧) في أسفل هذه الكلمة من نسخة (أ) (بخط مغاير) : «أي الركوع».

(٨) نهاية ٣٤/ب من (أ).

(٩) انظر : الدرر شرح الفرر، ٧٧/١.

ومن هذا الباب<sup>(١)</sup> : تقدّم أداء الواجبات على وجود<sup>٢</sup> الأسباب<sup>(٣)</sup>؛ كتقديم الكفارة على الحنث<sup>(٤)</sup>، والأضحية على يوم النحر<sup>(٥)</sup>، وتقدم أداء الفرائض على أوقاتها<sup>(٦)</sup>.  
 وخرج عن هذا الأصل مسائل :  
 • منها : جواز تقدم العصر على الوقت في [عرفات]<sup>٧</sup> يوم عرفة<sup>(٨)</sup>.

(١) في هامش (أ) (بخط مغاير) : «تغيير المشروع».

(٢) في (ب) : « وجوب ».

(٣) انظر : تقرير القواعد لابن رجب، ٢٤/١، القاعدة ٤، فقد أفرد قاعدة مستقلة للحديث عن هذه المسألة، حيث قال : «العبادات كلها ... لا يجوز تقديمها على سبب وجوبها، ويجوز تقديمها بعد سبب الوجوب، وقبل الوجوب، أو قبل شرط الوجوب».

وانظر : أصول البردوي، ٦٣٢/٢؛ السبب عند الأصوليين لشيخنا أ. د. عبد العزيز الربيعة، ٣٤/٣.

(٤) انظر : الدرر شرح الغرر، ٤٢/٢.

(٥) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢٦٧/١-٢٦٨.

(٦) انظر : الدرر شرح الغرر، ٥٠/١.

(٧) في (أ) و(ج) و(د) : «العرفات». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٨) وجه كون هذه المسألة خارجة عن القاعدة هو : أن الحنفية يرون أنه «لا يُجمع بين صلاتين في وقت واحد في حضر ولا سفر؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [من الآية رقم (١٠٣) من سورة (النساء)] أي: مؤقتًا، وفي الجمع تغيير الوقت» - كذا في الاختيار لتعليل المختار - ويستثنون من ذلك: الجمع بين الظهر والعصر في يوم عرفة، وبين المغرب والعشاء في مزدلفة. والجمهور على خلافهم؛ حيث لم يحصروا جواز الجمع في عرفة ومزدلفة فحسب؛ بل أجازوه عند وجود العذر - على خلاف بينهم في تفصيل الأعذار - ولهم في ذلك أدلة كثيرة مبسطة في كتب الفقه وأحاديث الأحكام، وليس هذا موضع بيانها.

الاختيار لتعليل المختار، ٤١/١.

وانظر : المغني لابن قدامة، ١٢٧/٣؛ تبين الحقائق، ٨٨/١؛ روضة الطالبين، ٤٩٩/١؛ القوانين الفقهية لابن جزي، ص ٥٧؛ مواهب الجليل للحطاب، ٥٠٩/٢؛ معرفة أوقات العبادات للدكتور خالد المشيقح، ٥٨٤/١.

والجواب : أنه ثبت بفعل النبي <sup>(١)</sup> ﷺ على خلاف القياس،  
فينحصر على مورده عندنا <sup>(٢)</sup>.

- [ومنها : لوفوت] <sup>٣</sup> المصلي السورة عن <sup>٤</sup> الأولين : يقرأ في <sup>(٥)</sup> الآخرين،  
مع أن القراءة مشروع <sup>(٦)</sup> في الأولين <sup>٧</sup> بقوله ﷺ : «القراءة في الأولين <sup>٨</sup> قراءة في  
الآخرين» <sup>(٩)</sup>.

(١) وذلك في أحاديث كثيرة، منها حديث جابر المشهور الذي أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، ٨٩٠/٢.

(٢) يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً وهي : «ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه»، وذلك ص ٩٩٤ (ل ٩٣/ب)، قاعدة ٢٢١.

(٣) هكذا في (جـ) و(هـ) و(و)، وفي (ب) : «ولو فوت». وكلا هذين التعبيرين يستقيم بهما المعنى، بخلاف ما جاء في (أ) و(د)؛ حيث جاء فيهما : «ليفوت».

(٤) في (جـ) : «على».

(٥) هذا قول الإمام أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف.

أما إذا لم يقرأ الفاتحة في الأولين فقد أئفق الثلاثة على عدم قضائها في الآخرين، وقد بين ذلك صاحب الهداية - ٣٢٨/١ - فقال : «ومن قرأ في العشاء في الأولين السورة، ولم يقرأ بفاتحة الكتاب : لم يُعَدَّ في الآخرين».

• وإن قرأ الفاتحة ولم يزد عليها : قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وجهر.  
وهذا عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله -.

• وقال أبو يوسف - رحمه الله - : لا يقضي واحدةً منهما....».

والمسألة الأولى (وهي عدم قراءة الفاتحة) سيذكرها المؤلف ص ٥٣٣.

(٦) هكذا (بالتذكير) في جميع النسخ. ولعل المعنى : مشروع فعلها.

(٧) «يقرأ في الآخرين ... في الأولين» : ساقطة من (د).

(٨) في (د) : «الأولتين».

(٩) هذا الحديث بحثٌ عن لفظه في كتب الحديث المسندة فلم أعثر عليه، لكنه ورد فيها بمعناه عن عليّ وابن مسعود موقوفاً عليهما، كما أن معناه العام مقرر في كثير من الأحاديث المرفوعة. فلعل المؤلف تابع في لفظه بعض كتب الأصول، حيث جاء بلفظه مرفوعاً في شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ١، ص ٢٠١؛ وفي كشف الأسرار - ٣٤٩/١ - موقوفاً على عليّ. وليبان ذلك يقال : -

أي : ينوب<sup>١</sup> عن القراءة فيهما، وهذا تعيين<sup>٢</sup> الشفع الأول للقراءة<sup>(٣)</sup>!

• -لفظ هذا الحديث أورده ابن الجوزي ضمن عدة أحاديث، ووصفها بأنها : «لا تُعرف»؛ حيث قال في التحقيق في أحاديث الخلاف -٣٧٢/١- : «... والثاني : عن عليّ عن النبي ﷺ قال: القراءة في الأولين قراءة في الآخرين» ... هذه الأحاديث لا تُعرف ...

وقيل في الثاني: إنه موقوف على علي غير مرفوع، ورواه الحارث الكذاب».

• وورد بمعناه عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما موقوفاً عليها؛ فقد أخرج ابن أبي شيبة، كتاب الصلوات، في مَنْ كان يقرأ في الأولين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب، ٣٢٧/١، ح ٣٧٤٢، بسنده عن علي وعبد الله أنهما قالا : «اقرأ في الأولين، وسبح في الآخرين». وهذا الأثر أورده صاحب نصب الراية -١٤٨/٢- وقال عقبه : «وفيه انقطاع».

• والمعنى المقصود من ذكر هذا الحديث مقرر في كثير من الأحاديث المرفوعة، منها :

- ما أخرجه البخاري، كتاب أبواب الأذان، باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب، ٢٦٩/١، ح ٧٤٣، بسنده عن عبد الله بن قتادة عن أبيه « أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين بآم الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الآخرين بآم الكتاب، وَيُسَمِّعُنَا آيَةَ، وَيُطَوِّلُ في الركعة الأولى ما لا يطول في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح».

- وقد أخرج الحديث السابق الإمام أحمد بنحوه، ٣٠٥/٥، ح ٢٢٦٤٩.

- ومنها : ما أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، ٣٣٤/١، ح ٤٥٣، بسنده عن جابر بن سمرة أن أهل الكوفة شكوا سعداً إلى عمر بن الخطاب فذكروا من صلاته، فأرسل إليه عمر فَقَدِمَ عليه فذكر له ما عابوه به من أمر الصلاة، فقال : إني لأصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ ما أخرم عنها، إني لأركد بهم في الأولين، وأحذف في الآخرين. فقال : ذلك الظن بك أبا إسحاق».

- وقد أخرج هذا الحديث البخاري بنحوه، كتاب أبواب الأذان، باب يُطَوِّلُ في الأولين ويحذف في الآخرين، ٢٦٦/١، ح ٧٣٦.

(١) في (د) : «أن ينوي». ولو قال : (تنوب) لكان أصح؛ لأن الضمير المستتر يعود على القراءة.

(٢) في (ب) : «تعين».

(٣) أي: دلّ الخبر على أن القراءة في الركعتين الأوليين تنوب عن القراءة في الآخرين. وفي هذا تعيين موضع القراءة، وهو الشفع الأول من الصلاة.

والجواب : أن التعيين ثبت بخبر [الواحد]<sup>(١)</sup> الذي لا يوجب العلم<sup>(٢)</sup>، فيثبت للشفع<sup>(٣)</sup> الثاني شبهة<sup>(٤)</sup> المحلية، فيجب أدائها فيه اعتباراً لهذه الشبهة، وإن كان في الحقيقة قضاء بالنظر إلى [خبر]<sup>(٥)</sup> الواحد، على أن قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾<sup>(٦)</sup> واردة<sup>(٧)</sup> في الصلاة<sup>(٨)</sup>.

(١) في (أ) و(جـ) و(د): «واحد». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٢) ذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين «في مؤلفاتهم ... [إلى] اختيار أن خبر الواحد لا يفيد العلم ولو بقرينة، وإنما يجوز العمل به وإن كان ظني الثبوت؛ لجواز العمل بما يفيد الظن!». بل ذهب الغزالي إلى دعوى أن هذا الرأي «معلوم بالضرورة»! ولإثبات ذلك تأول «ما حكى عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم!». وقد بين ذلك شيخنا العلامة عبد الله الجبرين في كتابه: (أخبار الأحاد في الحديث النبوي، وحجيتها، مفادها، العمل بموجها) - ص ١٠٧-١٢٠، واستعرض إحدى عشرة شبهة من شبههم وناقشها مناقشة كافية شافية.

وللتوسع في رأي المحدثين والأصوليين في المسألة انظر من كتب المحدثين : شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص ٢٠؛ النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، ص ١١١؛ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي، ١/٦٣؛ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، ١/١٤١. ومن كتب الأصوليين:

العدة للقاضي أبي يعلى، ٣/٨٩٨؛ التبصرة، ص ٢٩٨؛ البرهان، ١/٣٨٨، فقرة ٥٣٨؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٢/٦٧٨؛ أصول السرخسي، ١/٣٢١؛ قسواطع الأدلة، ٢/٢٥٨؛ المستصفى، ١/١٤٥؛ روضة الناظر، ١/٣٦٢؛ الإحكام للآمدي، ٢/٤٨؛ المسودة، ص ٢٤٠؛ مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، ٢٠/٢٥٧؛ التحرير وتيسيره، ٣/٧٦.

(٣) في (د) : «لشفع».

(٤) في (جـ) : «بشبهة».

(٥) في (أ) و(جـ) : «الخبر». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٦) من الآية رقم (٢٠) من سورة (الزمل).

(٧) في (جـ) : «واورد».

(٨) انظر الاعتراض المذكور وهذا الجواب عنه في : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ١/٣٤٨؛ المغني للخبازي، ص ٦٠.

كذا فسره أئمة التفسير<sup>(١)</sup>.

فإن قيل : يلزم من ذلك جواز<sup>٢</sup> قضاء الفاتحة في الشفع الثاني لمفوتها<sup>٣</sup> ساهياً مع أن القوم صرحوا [بعدم]<sup>٤</sup> جوازها<sup>(٥)</sup>!

يقال<sup>٦</sup>: إن الآخرين محلّ الفاتحة أداء، فلو قرأها قضاء يلزم تغيير المشروع<sup>٧</sup> على مقتضى هذا الأصل؛ فلا يجوز - كذا في كتب الأصول<sup>(٨)</sup> - وفي تكرارها تغيير المشروع أيضاً فلا يجوز<sup>(٩)</sup>.

• ومنها : لو ترك إحدى [سجدي] <sup>١١</sup> الركعة الأولى : يجوز قضاؤها في الركعة الثانية مع أن فيه تغيير المشروع<sup>١٢</sup>!

(١) انظر : أحكام القرآن للحصاص، ٦٢٨/٣؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ٥٣/١٩؛ مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي، ٧٤٣/٢؛ تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، ٢٥٨/٨؛ فتح القدير للشوكاني، ٤٥٧/٥.

(٢) في (ب) و(د) : «الجواز».

(٣) في (ب) : «لفوتها».

(٤) في (د) : «سأهياً».

(٥) في (أ) و(ج) و(د) : «عدم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(٦) ممن صرح بذلك صاحب الهداية، ٣٢٨/١، وقد سبق نقل نصّ كلامه في ص ٥٣٠ هامش ٤؛ ويضاف إليه : الجامع الصغير، ص ٩٦.

(٧) نهاية ١/٢١ من (ب).

(٨) نهاية ١/٣٥ من (أ).

(٩) من الكتب الأصولية التي ورد فيها الاعتراض المذكور وهذا الجواب عنه : أصول البيزدوي وشرحه كشف الأسرار، ٣٥٠/١؛ المغني للبخاري، ص ٦٠؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ١، ص ٢٠١.

(١٠) انظر : كشف الأسرار للبخاري، ٣٥٠/١.

(١١) في (أ) و(د) : «سجدة». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(ج).

(١٢) نهاية ١/٢٧ من (ج).

والجواب : إحدى سجدي الركعة ثابت بقوله تعالى : ﴿ أَسْجُدُوا ﴾<sup>(١)</sup>، وتكرارها بفعل الرسول ﷺ<sup>(٢)</sup>، فإذا وُجِدَ إحداهما<sup>(٣)</sup> في محلها، فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص، ولو فرض الترتيب بين السجدين لزم مُساواة ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص، مع أن النص أعلى رتبة من الفعل<sup>(٥)</sup>.



(١) من الآية رقم (٧٧) من سورة (الحج). وتمام الآية : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَزْكَوٰهُوَ وَأَسْجُدُوا وَأَعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾.

(٢) ومن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب صفة الصلاة، باب يهوي بالتكبير حين يسجد، ٢٧٦/١، ح. ٧٧٠، بسنده أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يكبر في كل صلاة ... ثم يقول: الله أكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود ... ثم يقول حين ينصرف : والذي نفسي بيده، إني لأقربكم شيها بصلاة رسول الله ﷺ، وإن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا.

(٣) رسمت هذه الكلمة في جميع النسخ بالياء (إحديهما)، إلا أنه في (أ) أثبتت فوق الياء ألف مدّة، فلعلّ هذا ناتج عن الاختلاف في الإملاء، إذ مراد الناسخ : (إحداهما). وحيث إن الرسم الأخير هو المتفق وقواعد الإملاء الحديثة تم إثباته.

علماً بأنه جاء في الدرر شرح الغرر : «فإذا وجدت الأولى في محلها».

(٤) في (ب) : «بما».

(٥) انظر الاعتراض المذكور، وهذا الجواب عنه في : الدرر شرح الغرر، ٧٧/١.



## [ القاعدة التاسعة والسبعون ]

تفويض التصرف في ملك الغير لا يجوز<sup>(١)</sup> :

ولذا قالوا<sup>٢</sup> : التفويض<sup>٣</sup> بالاستقراض باطل؛ لأن الدراهم المقبوضة ملك غير الموكل<sup>(٤)</sup>.

«ونوقض<sup>٥</sup> : بالتوكيل بالشراء، وهو أمر بقبض المبيع وهو ملك الغير.

وأجيب : بأن التصرف في ملك الغير إنما لا يجوز إذا لم يكن بعوض، وفي التوكيل

بالشراء عوض (وهو الثمن)، فافترقا<sup>(٦)</sup>.

و«التوكيل بالإقراض صحيح؛ لأنه تفويض التصرف في ملكه<sup>٧</sup>»<sup>(٨)</sup>.

(١) هذه القاعدة وجلّ ما جاء فيها مذكور في الدرر، ٢٨٤/٢.

وقد سبق أن ذكر المؤلف قاعدة قريبة من معناها، إلا أنها أعم منها، وهي : «الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل» - وذلك ص ٣٩٧ (ل ١٩/ب)، قاعدة ٤٦.

ووجه كونها أعم منها : أنّ الأمر بمعنى الطلب، والطلب يشمل التفويض وغيره؛ بل إن المؤلف صرح بأن التوكيل يدخل في الأمر حيث قال - في السطر الثاني من شرح القاعدة- : «ونوقض بالتوكيل بالشراء وهو أمر بقبض المبيع».

ومضمون القاعدتين عند المؤلف متقارب جدًا، إلا أن مرجعه الرئيس هناك هو (العناية)، وهنا هو (الدرر شرح الغرر).

(٢) في (ج-): «قال».

(٣) في (ج-): «التوكيل».

(٤) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢٨٤/٢. وانظر ما قاله المؤلف ص ٣٩٧ (ل ١٩/ب)، والمراجع المذكورة عند توثيق المسألة هناك.

(٥) نهاية ٢٢/ب من (د). وقد جاء في (ج-): «ولو قضى».

(٦) الدرر شرح الغرر، ٢٨٤/٢ - مع اختلاف يسير، ومن ذلك أنه قال : «لأنه أمر» ولم يقل: «وهو أمر»- وانظر العناية، ٢٢٢/٨ وما قاله المؤلف، ص ٣٩٨ (ل ١٩/ب).

(٧) في (د): «ملك».

(٨) الدرر شرح الغرر، ٢٨٤/٢ - إلا أنه قال في أول العبارة : «... التوكيل بالإقرار»، (بالراء، وليس بالضاد)، ولعلّ هذا تصحيف من الطابع.

## [ القاعدة الثمانون ]

[التغدير] في [المعاوضة] سبب الضمان؛ دفعاً للضرر بقدر

الإمكان<sup>(٣)</sup> :

ولذا : إذا قال رجل لآخر : اشتري، فإني عبد. فاشتره، فأثبت حرّيته، ولم يعلم مكان بائه : ضمن<sup>(٥)</sup>، ويرجع عليه<sup>(٦)</sup> إذا وجدته. وإن علم مكان بائه : ضمن البائع<sup>(٧)</sup>.

(١) في (أ) و(د) : «التقرير». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر القاعدة (وهو الدرر)، ولأن المؤلف قال قبيل نهاية شرحه القاعدة : «لأن المغرور حرّ بالقيمة»، وقد اتفقت جميع النسخ على لفظ (المغرور). علماً بأن الكلمة في (ج) تحتمل اللفظين المذكورين.

(٢) في (أ) و(ج) : «المفاوضة» (بالفاء). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

(٣) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في الدرر شرح الغرر، ١٩٢/٢. وسيذكرها المؤلف بلفظ آخر وهو : «المغرور في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض يجعل سبباً للضمان؛ دفعاً للضرر بقدر الإمكان»؛ وذلك ص ١٠٢٦ (ل ٩٨/ب)، قاعدة ٢٣٠. كما سيفرد قاعدة أخرى قريبة منهما، وهي : «الضمان بالتغدير مخصوص بالمعاوضات»، وذلك ص ٧٨٧ (ل ٦٤/أ)، قاعدة ١٥٩.

(٤) في (د) : «فثبت».

(٥) في هامش (أ) بخط مغاير : «أي الرجل».

(٦) نهاية ٣٥/ب من (أ).

(٧) انظر : الدرر شرح الغرر، ١٩٢/٢، فقد جاء فيه تفصيل هذا المثال على النحو الآتي : «... وفرّع عليه بقوله : فلو قال رجل لآخر : اشتري فإني عبد. فاشتره، ثم ادعى الحرية، فأثبت حرّيته : ضمن العبد إن لم يعلم مكان بائه؛ لأن المُقَرَّرَ بالعبودية ضمن سلامة نفسه، أو سلامة الثمن عند تعذر استيفائه من البائع، فجعل المشتري مغروراً، والتغدير في المعاوضة سبب للضمان؛ دفعاً للضرر بقدر الإمكان، فإذا ظهر [هكذا بالتذكير] حرّيته وأهليته للضمان، وتعدّر الاستيفاء من البائع حكم عليه بالضمان، ورجع (أي العبد) عليه (أي على البائع) إذا وجدته؛ لأنه قضى ديناً على البائع، وهو مضطّر فيه، فلا يكون مترعاً...»؛ وانظر أيضاً : الهداية والعناية وفتح القدير، ٤٦/٧-٤٧، وسوف يذكر المؤلف هذا المثال، ص ١٠٢٦ (ل ٩٨/ب).

ويرجع على<sup>١</sup> الأصل الذي ذكرناه في باب الألف، وهو: «إذا اجتمع المباشر والمتسبب<sup>٢</sup>، أضيف الحكم إلى المباشر»<sup>(٣)</sup>. فههنا البائع<sup>٤</sup> مباشر؛ ولذا قالوا: «دفعاً للضرر بقدر الإمكان». فعند عدم حضور البائع لا يمكن دفع الضرر إلا بتضمين [المغرر]<sup>٥</sup>.

ولا ضمان على من قال : تزوجها فإثما حرّة. فظهر بعد الولادة أنّها أمة؛ لأن الحكم يضاف إلى المباشر، والمباشر هو الناكح. إلا إذا كان القائل ولي<sup>٦</sup> المرأة، أو وكيلها، فالضمان عليهما؛ لأن كل<sup>٧</sup> واحد منهما في حكم المباشر<sup>(٨)</sup>.

والمراد من الضمان : ضمان<sup>٩</sup> قيمة الولد؛ لأن ولد المغرور حرّ بالقيمة. واعلم أن الضمان على المتسبب إنما يجب عند<sup>١٠</sup> عدم المباشر - كما مرّ تفصيله في باب الألف<sup>(١١)</sup> -.



(١) في (ب) : « إلى ». وهذا الأولى.

(٢) في (ب) : « والمسيب ».

(٣) وذلك ص ٢٨٢ (ل ١/٧-ب)، قاعدة ١٤.

(٤) «فههنا البائع» : ساقطة من (ج-).

(٥) في (أ) و(ج-) و(د) : المتقرر. والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(٦) في (ج-) : «ول».

(٧) نهاية ٢١/ب من (ب).

(٨) سبق ذكر المؤلف لهذا المثال ص ٢٨٤ (ل ٧/ب)، وتمّ توثيقه هناك من أشباه ابن نجيم، ص ١٨٧، وغيره.

(٩) نهاية ٢٧/ب من (ج-).

(١٠) «عند» : ساقطة من (ج-).

(١١) ص ٢٨٥ (ل ١/٧-ب)، قاعدة ١٤.

## [ القاعدة الحادية والثمانون ]

تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ<sup>(١)</sup> :

فإذا «اشترى عبيدين صفقة واحدة، وقبض أحدهما، ووجد به أو بالآخر عيباً: أخذهما أو ردهما<sup>٢</sup>. ولو قبضهما : [رداً]<sup>(٣)</sup> المعيب فقط؛

(١) وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

قواعد الفقه لابن نجيم، ص ٢٠٩، قاعدة ٢٨٤، وص ٣١٣، قاعدة ٤١١ - ولفظه الأول : «تفريق الصفقة قبولاً أو قبضاً ممتنع. والعبرة باللفظ عنده. وعندهما بالثمن»، ولفظه الثاني : «... لا يجوز تفريق الصفقة على البائع إلا في الشفعة»؛ الفوائد الزينية، ص ١١٣، فائدة ١٢٠ - ولفظه كلفظ قواعده الثاني. ومن كتب الفقه :

بدائع الصنائع، ٢٨٦/٥، ٢٨٧ - ومن ألفاظه : «تفريق الصفقة قبل تمامها باطل»، «لا يجوز تفريق الصفقة على البائع قبل تمامها»؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٥٥/٦، ٢٥٦، ٢٧١، ٣٥٣، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٩٠؛ والعناية فقط، ٣٨٨/٦؛ الاختيار لتعليل المختار، ٤/٢؛ الدرر شرح الغرر، ١٥٩/٢، ١٦٥، ١٩٣ - وجل ما جاء في شرح هذه القاعدة مذكور في السموذج الثاني من الدرر -؛ البحر الرائق، ٢٨٩/٥، ٣٧/٦؛ رد المختار، ٤٥/٧؛ النافع الكبير، ص ٣٥١.

ومن الكتب الأخر التي تكلمت عن تفريق الصفقة بشكل عام :

بداية المجتهد، ٢٩١/٢، المغني، ٣٣٥/٦؛ المنهاج وشرحه: مغني المحتاج، ٤١/٢؛ ولهاية المحتاج، ٤٧٧/٣؛ المنشور في القواعد، ٣٨٢/١؛ الروض المربع وحاشية ابن قاسم عليه، ٣٦٧/٤؛ الخيار وأثره في العقود للدكتور عبد الستار أبو غدة، ص ٤٧١؛ أحكام العيب للدكتور العيسوي، ص ٤٢٩. ويضاف إلى هذا : كون المؤلف سيذكر هذه القاعدة بلفظ آخر، وهو: «لا يجوز تفريق الصفقة قبل التمام»، وذلك ص ١٠٠، (ل ٩٠/أ)، قاعدة ٢١٢.

(٢) في (جـ) : «ردهما».

(٣) في (ب) و(د) : (الوار) ساقطة، ومكانها : «بخلاف».

(٤) في (ب) و(د) : «أو»، وتمام العبارة فيهما : «بخلاف لو قبضهما أو المعيب فقط»، وفي (هـ) و(و) : «و» بإسقاط الهمزة، وفي (أ) و(جـ) الألف أعلى السطر ومقحمة بين الواو وما قبلها. والذي يشهد له السياق هو ما تم إثباته من مصدر هذه العبارة (وهو الدرر شرح الغرر)؛ لأن القاعدة دلت بمنطوقها على عدم جواز تفريق الصفقة قبل القبض، وذلك بمفهومها على جوازه بعد القبض.

لأن التفريق قبل<sup>(١)</sup> القبض يكون بيعاً بالحصّة ابتداء فلا يجوز، والتفريق بعد القبض يكون بيعاً بالحصّة بقاءً، وهو جائز<sup>(٢)</sup>؛ لأن «البقاء أسهل من الابتداء»، كما مرّ في باب الباء<sup>(٣)</sup>.  
وفروع هذين الأصلين كثيرة الوقوع<sup>(٤)</sup>، وسيأتي زيادة تفصيل في باب اللام - إن شاء الله تعالى -<sup>(٥)</sup>.



=وقوله : «ولو قبضها : ردّ المبيع فقط» مثال للمفهوم.  
ويؤكد هذا ما جاء في الهداية - ٣٨٧/٦ - : «ولو قبضهما ثم وجد بأحدهما عيباً : يردّه خاصة. خلافاً لزفر». ثم ذكر تعليل زفر. ثم أتبعه بدليله فقال : «ولنا : أنه تفريق الصفقة بعد التمام؛ لأن بالقبض تتم الصفقة في خيار العيب...».  
<sup>(١)</sup> جاء في هامش (أ) : «سها الكاتب في تحريره : «قبل القبض»، والأرفق : «بعد القبض». فليتأمل. منقول من نسخة المصنف!!  
وهذا يخالف لجميع النسخ، ومخالف لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر)؛ حيث جاء فيه : «ولو قبضهما ردّ المبيع فقط؛ لأن تمام الصفقة بالقبض، وقبل القبض لا يجوز تفريقها؛ لأنه يكون بيعاً بالحصّة ابتداءً، وهو لا يجوز!». يضاف إلى ذلك كونه مخالفاً لمقتضى القاعدة!  
ولعل هذا وهم من المعلق؛ سببه وجود عبارتين متشابهتين عند المؤلف وهما :  
• قوله هنا : «لأن التفريق قبل القبض يكون بيعاً بالحصّة ابتداءً، فلا يجوز».  
• وقوله عقب ذلك مباشرة : «والتفريق بعد القبض يكون بيعاً بالحصّة بقاءً، وهو جائز».  
فوقع نظر المعلق (على نسخة (أ)) على العبارة الأولى من نسخة (أ)، وعلى العبارة الثانية من نسخة (المصنف)، فظنهما عبارة واحدة، فكتب هذا التعليق - والله أعلم -.  
<sup>(٢)</sup> الدرر شرح الغرر، ١٦٥/٢ - مع اختلاف سبق بيان أكثره - وانظر الشق الأول من المثال في: الجامع الصغير، وشرحه : النافع الكبير، ص ٣٥١.

<sup>(٣)</sup> ص ٤٢٩ (ل ٢٣/ب)، قاعدة ٥٤.

<sup>(٤)</sup> نهاية ٣٦/أ من (أ).

<sup>(٥)</sup> ص ١٠٠٥ (ل ٩٠/أ)، قاعدة ٢١٢.

## [ القاعدة الثانية والثمانون ]

**التَّقْسِيمُ يَقْتَضِي انْتِفَاءَ مُشَارَكَةِ كُلِّ وَاحِدٍ [ مِنْهُمَا ] عَنْ<sup>٢</sup>**

**قِسْمٍ طَاحِيَةٍ<sup>(٣)</sup> :**

- «قال الشافعي - رحمه الله- : إذا أقام المدعي شاهداً واحداً وعجز عن إقامة شاهد آخر : فإنه يردّ اليمين عليه - إن حلف قضي له بما ادعى، وإن نكل لا يقضى له بشيء<sup>(١)</sup>؛ لأنه ﷺ قضى بشاهد ويمين<sup>(٧)</sup>.
- وعندنا : يُستحلف المدعى عليه فقط، ويقضى عليه بالنكول<sup>(٨)</sup>؛ لقوله ﷺ: «البينة على المدعي، واليمين على [أعلى] من أنكر»<sup>(١٠)</sup>»<sup>(١١)</sup>.

(١) في (أ) و(ب) و(ج-) : «منها». والصحيح ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدرها (وهو الكافي).

(٢) في (ج-) : «على».

(٣) هذه القاعدة وجلّ ما جاء في شرحها مستفاد من الكافي للنسفي، ق ٣، ج ٢، ص ٥٣٥. وقد صرح بذلك المؤلف في نهاية حديثه عن القاعدة.

كما أنها بنصّها مذكورة في المبسوط، ٢٩/١٧؛ وانظر : الاختيار لتعليل المختار، ١١١/٢، حيث جاء فيه : «... والقسمة تنافي الشركة».

(٤) في (ج-) : «قال».

(٥) نهاية ٢٣/أ من (د).

(٦) وتمن قال بالقضاء باليمين مع الشاهد الواحد : الإمام مالك والإمام أحمد وابن حزم الظاهري. فهو قول الجمهور.

انظر : الأم، ٦/٣٥٥-٣٥٦؛ التفريع لابن الجلاب، ٢/٢٣٨؛ المحلى لابن حزم، ٨/٤٨٩؛ المغني لابن قدامة، ١٤/١٣٢؛ المنهاج للنووي وشرحيه : مغني المحتاج، ٤/٤٤٣؛ ونهاية المحتاج، ٨/٣١٣؛ منتهى الإرادات وشرحه للبهوتي، ٣/٥٥٧؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ٤/٢٠٠.

(٧) أخرجه الإمام أحمد بلفظه، ١/٢٤٨؛ والإمام مسلم بنحوه، كتاب الأفضية، باب القضاء باليمين والشاهد، ٣/١٣٣٧، ح ١٧١٢؛ وغيرهما من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-.

(٨) انظر : المبسوط، ٢٩/١٧؛ الاختيار لتعليل المختار، ١١١/٢.

(٩) في (أ) و(ب) و(ج-) : «عن». والصحيح ما تم إثباته من (د)؛ وفقاً لنص الحديث، ولمصدر المؤلف.

(١٠) سبق تخريجه، ص ٣٦٧.

(١١) الكافي للنسفي، ق ٣، ج ٢، ص ٥٣٥-٥٣٧.

فإنَّه <sup>(١)</sup> قَسَمَ البَيِّنَةَ والأَيْمَانَ بينهما، فلا يشترك أحدُ منهما<sup>١</sup> في قسم صاحبه؛ على مقتضى هذا الأصل.

والجواب عن حديث الشاهد واليمين: «أنَّه غريب<sup>(٢)</sup>»، وما روى أصحابنا<sup>(٣)</sup> مشهور<sup>(٤)</sup> [تلقاه]<sup>٥</sup> الأئمة بالقبول، حتى صار في [حيِّز]<sup>٦</sup> التواتر، فلا يعارض.

(١) «منهما»: ساقطة من (ج).

(٢) الغريب: في اللغة: له عدَّة معانٍ، منها: الرجل ليس من القوم ولا من البلد، والجمع غرباء، ومنها: الغامض من الكلام.

أما في اصطلاح المحدثين: فقد اختلفت عباراتهم في تعريفه، ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر: «هو ما يفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند».

انظر المعنى اللغوي في: لسان العرب، مادة «غرب»، ١/٦٤٠؛ المعجم الوسيط، مادة «غرب»، ٢/٦٤٧. والمعنى الاصطلاحي منقول من شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر، ص ١٩؛ وانظر: تقريب النواوي وشرحه: تدريب الراوي للسيوطي، ٢/٦٣٢؛ الباعث الحثيث لأحمد شاكر، ٢/٤٦٠؛ تيسير مصطلح الحديث، ص ٢٨.

(٣) في الكافي: «ما رويناه». والمراد: حديث: «البينة على المدعي واليمين على أنكر».

(٤) المشهور في اللغة: اسم مفعول من (شهر)، والشين والهاء والراء - كما يقول ابن فارس - : «أصل صحيح يدلّ على وضوح في الأمر وإضاءة».

ومن ذلك ما جاء في القاموس: «الشَّهير والمشهُور: المعروفُ المكان، المذكورُ، والنَّبيه».

أما في اصطلاح المحدثين: فله عدَّة تعريفات، منها ما جاء في تدريب الراوي: «ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر».

ولتوثيق ما سبق فالمعنى اللغوي منقول من: المقاييس في اللغة، مادة «شهر»، ص ٥٤٠؛ القاموس المحيط، مادة «شهر»، ص ٥٤٠.

والمعنى الاصطلاحي منقول من: تدريب الراوي، ٢/٦٢١؛ وانظر: شرح نخبة الفكر، ص ١٤؛ فتح المغي، ٣/٣٥؛ الباعث الحثيث، ٢/٤٥٥؛ تيسير مصطلح الحديث، ص ٢٣.

وانظر تعريف المشهور عند الأصوليين من الحنفية في: أصول السرخسي، ١/٢٩٢؛ جامع الأسرار في شرح المنار تأليف الكاكي، ٣/٦٤٥.

(٥) في (أ) و(ج): «تلقّت». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د). علماً بأنه جاء في (الكافي): «نلقته».

(٦) في (أ): «خير». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(ج) و(د)؛ وفقاً للكاكي.

على أن يحيى بن معين<sup>(١)</sup> قد ردّه<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.  
كذا في (الكافي)<sup>(٤)</sup>.



<sup>(١)</sup> هو يحيى بن معين بن عوف بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن، الحافظ أبو زكريا المرّي القطفاني، مولى غطفان (ت ٢٣٣هـ).

من أشهر علماء الحديث وأعلمهم بالرجال وصحيح الحديث وضعيفه، وأكثرهم كتابة له.

- قال الإمام أحمد بن حنبل: «يحيى بن معين أعلمنا بالرجال».

- وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «ربانيو الحديث أربعة: فأعلمهم بالحلل والحرام: أحمد بن

حنبل... وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه: يحيى بن معين».

- وقال محمد بن سعد: «كان أكثر من كتابة الحديث، وعُرف به، وكان لا يكاد يحدث».

ومع كثرة ما كتبه -رحمة الله- إلا أنه لم يصل إلينا منه إلا الزر اليسير، ومن ذلك:

التاريخ، وهو كتاب في الجرح والتعديل وعلل الأحاديث، نقله عنه طلابه من روايات متعددة، وقد

حققه د. أحمد نور سيف، ونال بذلك درجة الدكتوراه من الأزهر، عام ١٣٩٦هـ، وسمى بحثه:

(يحيى بن معين وكتابه التاريخ).

انظر: التاريخ الكبير للإمام البخاري، ٣٠٧/٨، رقم ٣١١٦؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ٣٥٤/٧؛

تهذيب الكمال، ٥٤٣/٣١-٥٦٨، رقم ٦٩٢٦؛ تذكرة الحفاظ، ٤٢٩/٢-٤٣١، رقم ٤٣٧؛ تقريب

التهذيب، ص ١٠٦٧؛ يحيى بن معين وكتابه: التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق لأحمد نور، ٦١/١-٦٢.

<sup>(٢)</sup> حيث جاء في كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، ٢٧١/١، رقم ١٠٧٦: «قال يحيى: حديث ابن

عباس أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين ليس بمحفوظ».

<sup>(٣)</sup> الكافي للنسفي، القسم الأخير، ج ٢، ص ٥٣٧-٥٣٨.

<sup>(٤)</sup> أي: القاعدة وجل ما جاء فيها مستفاد من (الكافي) للنسفي.



## [ القاعدة الثالثة والثمانون ]

التّقريرُ<sup>(١)</sup> أحدُ وجوهِ السّنةِ<sup>(٢)</sup> :

فإنّ النبي ﷺ لما بُعث والناس على أمر، فقرّرهم عليه، ولم ينههم عنه : يكون<sup>(٣)</sup> هذا الأمر مشروعاً.

وهذا الأصل<sup>(٤)</sup> يكون دليلاً في كثير من الأحكام الشرعيّة.



(١) في (ب) و(د) : «التقرير».

(٢) هذه من القواعد التي لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب أصول الفقه، ويراد بالتقرير: «سكوته ﷺ عن إنكار قول أو فعل، صدر من أحد من أصحابه في حضرته، أو غيبته وعلم به ﷺ. فهذا السكوت منه ﷺ يدلّ على جواز القول أو الفعل؛ لأنه ﷺ لا يسكت عن باطل». -قاله أ.د. الحفناوي في كتابه دراسات أصولية في السنة النبوية، ص ١٤-.

وقوله : «أحد وجوه السنة» معناه : أحد مراتب السنة، أو أحد ألفاظ الرواية بالنسبة للصحابي.

ومن الكتب الأصولية التي تكلمت عن القاعدة :

المعتمد، ٦٦٩/٢؛ العدة للقاتي أبي يعلى، ٩٩٨/٣؛ التبصرة، ص ٣٣٣؛ البرهان، ٣٢٨/١؛ قواطع الأدلة، ١٩٦/٢؛ المستصفى، ١٣١/١؛ التمهيد لأبي الخطاب، ١٨٢/٣؛ ميزان الأصول، ٦٧٧/٢؛ تنقيحات في أصول الفقه للسهروردي، ص ١٩٣؛ روضة الناظر، ٣٤٥/١؛ الإحكام للآمدي، ٢٤١/١؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية التفتازاني، ٢٥/٢؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٢٨٨؛ الفائق، ٤٦٨/٣؛ المسودة، ص ٢٩٧؛ جمع الجوامع وشرحه : شرح الحلي (بحاشية البناني)، ٩٤/٢؛ وتشنيف المسامع، ٩٠٠/٢؛ البحر المحيط، ٢٠١/٤؛ التحرير وتيسيره، ٧٠/٣، ١٢٨؛ شرح الكوكب المنير، ١٩٤/٢؛ مسلّم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ١٨٣/٢؛ دراسات أصولية في السنة النبوية، ص ٩٨.

(٣) في (د) : «قال». وكذلك في صلب (أ) إلا أنّها مصححة في الهامش.

(٤) في (د) : «يكون» (بالباء).

(٥) نهاية ٢٨/أ من (ج-).

## [ القاعدة الرابعة والثمانون ]

تقدير الشرع [أولاً] من تقدير القاضي، فلا يجوز الزيادة عليه<sup>(١)</sup>:

ولذا : إذا كان العبد «بين رجلين، وأعتقه\* أحدهما وهو موسر، فصالح عن باقيه بأكثر<sup>١</sup> من نصف قيمته : بطل الفضل اتفاقاً؛ لأن القيمة في العتق منصوص عليه<sup>(٧)</sup>، فلا يجوز<sup>٨</sup> الزيادة عليه<sup>(٩)</sup>.

(١) في (د) : «تقرير»، وكذلك في هامش (ج-).

(٢) هكذا في (ج-). وفي (أ) : «أدى»، وفي (د) : «أقوى»، وفي (ب) : «لا يكون أدنى» (بزيادة : لا يكون). والصحيح ما في (ب) و(ج-) و(د)؛ للدلالة السياق، ولما وافقته في المعنى لمصدر القاعدة (وهو الدرر)، حيث جاء فيه: «تقدير الشرع ليس أدنى من تقدير ...»، وتم إثبات ما في (ج-)؛ لكونه أقل تصرفاً في اللفظ مما في نسخة (أ).

(٣) في (د) : «تقرير»، وكذلك في هامش (ج-).

(٤) وردت هذه القاعدة في قواعد الفقه للمجدي، ص ٨٦، قاعدة ١٥٩ - بلفظ : «الشيء إذا ثبت مقدراً في الشرع لا يعتبر إلى تقدير آخر»-؛ ووردت قبل ذلك - بنحو لفظ المؤلف - في الدرر شرح الغرر، ٣٩٩/٢، وحل ما جاء في شرحها مذكور في الدرر.

(٥) نهاية ٢٤/أ من (ب). علماً بأنه جاء في الدرر : «أعتقه» (بمحذوف واو العطف).

(٦) نهاية ٣٦/ب من (أ).

(٧) لعل المعنى : منصوص على قدر القيمة. ولو قال : (عليها) لكان أولى؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة وهو الدرر. ومن النصوص الدالة على أن العبد إذا أعتق بعضه فإنه يعتق باقية بقدر قسطه من قيمته دون زيادة : ما أخرجه البخاري، كتاب الشركة، باب الشركة في الرقيق، ٨٨٥/٢، ح ٢٣٦٩؛ ومسلم، كتاب الإيمان، باب من أعتق شركاً له في عبد، ١٢٨٧/٣، ح ١٥٠١؛ والبيهقي، كتاب الغصب؛ باب رد قيمته [أي المغصوب] إن كان من ذوات القيم، أو رد مثله إن كان من ذوات الأمثال إذا أتلفه الغاصب، أو تلف في يديه، ٩٥/٦ - ٩٦، ح ١١٣٠٠؛ وغيرهم من حديث ابن عمر، ولفظ البخاري: عن النبي ﷺ قال : «من أعتق شركاً له في مملوك وجب عليه أن يعتق كله إن كان له مال قدر ثمنه، يقام قيمة عدل، ويُعطى شركاؤه حصتهم، ويُخلى سبيل المعتق».

(٨) في (ب) : «تجوز». وهذا الأفصح، إلا أنه تم إثبات ما في باقي النسخ؛ وفقاً للدرر.

(٩) الدرر شرح الغرر، ٣٩٩/٢ - مع اختلاف يسر سبق بيان أكثره-.

وخرج عن هذا الأصل : ما لو صالح [عن] مغبوب تلف بأكثر من قيمته : صحّ عند أبي حنيفة، مع أن القيمة في مغبوب تلف منصوص عليه<sup>(٢)</sup>، ومع هذا جاز الزيادة عليه<sup>(٣)</sup>.

والجواب : أن «حقّ المغبوب منه في الهالك باقٍ ما لم يحكم القاضي بالضمآن، حتى إذا ترك التضمن بقي العبد هالكًا على ملكه، حتى يكون الكفن» عليه، فلا اعتياض<sup>(٥)</sup> بأكثر من قيمته<sup>(٦)</sup> يكون في مقابلة الصورة الباقية حكمًا لا القيمة، حتى لو قضى القاضي بالقيمة، ثم [تصالحا]<sup>٧</sup> على [الأكثر من]<sup>٨</sup> قيمة المغبوب : لا يجوز؛ لأن الحقّ قد انتقل بالقضاء إلى القيمة»<sup>(٩)</sup>.



(١) في (أ) و(ج) : «من». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٢) لعل المعنى : منصوص على قدر هذه القيمة. ولو قال : (عليها) لكان أولى. - وقد سبق التنبيه على ذلك قريباً.

(٣) انظر : الدرر شرح الغرر، ٣٩٩/٢.

وقد جاء في الدرر : أن صاحبي الإمام أبي حنيفة لا يريان جواز هذا الصلح «إذا كان بغبن فاحش؛ لأن حقه في القيمة، فالزائد عليها ربا».

(٤) «الكفن» : ساقطة من (ب).

(٥) الاعتياض : معناه في اللغة وفي اصطلاح الفقهاء : أخذ العوض.

والعوض سبق بيان معناه لغة واصطلاحاً، ص ٢٣٧.

وللتوسع في معنى الاعتياض وما يصح أن يكون عوضاً انظر : بدائع الصنائع، ٤٢/٦؛ معجم لغة الفقهاء، ص ٥٦؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ٦٨؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٢٣٢/١.

(٦) في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) زيادة : «لا يكون رباً، إذ الزائد على المالية».

(٧) في (أ) و(ج) و(د) : «صالحا». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر شرح الغرر.

(٨) في (أ) و(ج) و(د) : «أكثر». والذي يشهد له المعنى هو ما تمّ إثباته من (ب)؛ وفقاً للمعنى المذكور في الدرر، حيث جاء فيه : «... على الأكثر لم يجوز؛ لأن الحقّ...».

(٩) الدرر شرح الغرر، ٣٩٩/٢ - مع اختلاف سبق بيانه -.

## [ القاعدة الخامسة والثمانون ]

التَّكْلِيفُ بِحَسَبِ الْوَسْعِ <sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين علوم العقيدة وأصول الفقه والقواعد الفقهية؛ فهي عقدية لارتباطها بالقضاء والقدر، وهي أصولية لارتباطها بالتكليف الذي هو أحد موضوعات أصول الفقه، حيث يبحث في المحكوم به، وهي فقهية لارتباطها بأفعال المكلفين وحكم الشرع فيها، وقد عرف من خلال المسائل والفروع الفقهية أن التكليف فيها بحسب الوسع فهي إذن قاعده فقهية أيضاً من هذا الوجه. وقد جلاها د. محمد العروسي في كتابه : المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، فقال ما حاصله: إن أول من حكى القول بوقوع التكليف بما لا يطاق هو الجهم بن صفوان. وقد ارتضى هذا القول أبو الحسن الأشعري فقال : إنه لا تأثير للقدرة الحادثة في الفعل الصادر من العباد؛ بل القدرة والداعية مخلوقتان. فهو تابع للجهم في المعنى، وإن أضاف الفعل إلى العبد وسمّاه كسباً. ثم انتقل هذا القول إلى المصنفات في الأصول، فجعلوا التكليف بالتحال ضربين : محال لذاته؛ كالجمع بين الضدّين. ومحال لغيره؛ كإيمان أبي لهب.

فالضرب الأول : اتفقوا على تسميته أنه لا يطاق، لكن تنازعوا في جواز الأمر به، ولم يتنازعوا في عدم وقوعه.

وأما الضرب الثاني : فاتفق الناس على جوازه ووقوعه، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يطاق. - انظر المسائل المشتركة، ص ١٣٨-١٣٩ -.

والموافق للسلف والأئمة في المعنى : «أن ما لا يطاق للعجز عنه لا يجوز تكليفه، بخلاف ما لا يطاق للاشتغال بضده، فإنه يجوز تكليفه ... [والقائلون بهذا] موافقون للسلف والأئمة في المعنى، لكن كونهم جعلوا ما يتركه العبد لا يطاق؛ لكونه تاركاً له، مشتغلاً بضده بدعة في الشرع واللغة؛ فإن مضمونه أن فعل ما لا يفعله العبد لا يطيقه!». - قاله شارح الطحاوية، ص ٦٥٤ -.

وللتوسع في ذلك انظر من كتب العقيدة :

بمجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٣/٣١٨؛ شرح الطحاوية لابن أبي العز، ص ٦٥٢ وما بعدها؛ القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة للدكتور عبد الرحمن المحمود، ص ١٨٤.

ومن كتب أصول الفقه :

العدة، ٢/٣٩٢؛ البرهان، ١/٨٨، فقرة ٢٧؛ المستصفي، ١/٨٦؛ روضة الناظر، ١/٢٣٤؛ تنقيح الفصول، ص ١٤٣؛ المنار وشرحه: جامع الأسرار للكاكي، ١/٢٠٥؛ الفائق، ٢/١٠٥؛ جميع الجوامع وشرحه: تشنيف المسامع، ١/٢٨٠؛ المسودة، ص ٧٩؛ التحرير وتيسيره، ٢/١٣٧؛ شرح الكوكب المنير، -

ولهذا : يجب استقبال عين [البيت للمكي]<sup>(١)</sup>، واستقبال جهته للأفاقي<sup>(٢)</sup>، فإذا [تبين]<sup>(٣)</sup> خطؤه في التحرّي لا يعيدها<sup>(٤)</sup>.  
وكذا كلّ أحد<sup>(٥)</sup> فاته شرط من شرائط الصلّاة عند الضرورة لا يعيدها، كمن صلاها مع نجس عند عدم مزيل النجاسة<sup>(٦)</sup>، والمتميم عند عدم القدرة على الوضوء<sup>(٧)</sup>، وغير ذلك، فإنهم لا يعيدونها على<sup>(٨)</sup> هذا الأصل.

= ٤٨٥/١؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، ١٢٣/١؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة للدكتور البصيلي، ص ١٩٦٩.

ومن كتب الفقه :

شرح السير، ١٨٩/١، فقرة ٢١١، وص ٢٤٢، فقرة ٣١٧؛ المبسوط، ١٨١/٢، ١٣/٣، ٧٠/٤، ٢٢١/١١، ٢٢٣، ٢٣٨، ١١٢/١٦، ٢٧/٢٥؛ بدائع الصنائع، ١١٨/١؛ المصنّف للنسفي، ل ١٢/ب؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٦٣٤/٢١، ١٨٥/٢٤؛ الدرر شرح الغرر، ٥٩/١، ٦٠، ٦١؛ تكملة البحر الرائق، ١٩١/٨.  
ومن كتب القواعد :

القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص ٢٥٤؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٤٥٩/٤.

(١) في (أ): «المكة لمكي»، وفي (جـ): «المكة للمكي»، وفي (د): «مكة لمكي». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

ولو قال : (عين الكعبة) لكان أولى؛ وفقاً للدرر، ٦٠/١، إلا إذا كان المراد بالبيت : الكعبة، من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء.

(٢) الأفاقي : هو غير المكي.

انظر: الدرر شرح الغرر، ٦٠/١.

(٣) في (أ) و (جـ) : «بين». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و (د).

(٤) انظر : المبسوط، ١٣/٣؛ الدرر شرح الغرر، ٦١/١.

(٥) نهاية ٢٣/ب من (د).

(٦) انظر : الدرر شرح الغرر، ٥٩/١.

(٧) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢٩/١.

(٨) في (جـ) زيادة : «مقتضى».

وفروعه لا [تُحصَى]<sup>١</sup>، وسيأتي بعضها في أثناء الكلام على حسب<sup>٢</sup> مقتضى المقام<sup>٣</sup>  
- إن شاء الله-.



(١) في (أ) و(جـ) : «محصى». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٢) نهاية ١/٣٧ من (أ).

(٣) نهاية ٢٧/ب من (جـ).

## [ القاعدة السادسة والثمانون ]

تمليك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز<sup>(١)</sup> :

(١) معنى هذه القاعدة :

أنه إذا كان للإنسان دين على آخر: فإنه لا يجوز له أن يهب هذا الدين لثالث؛ لأنه لا يقدر على تسليم الدين للثالث.

بخلاف ما لو وهبه لمن عليه الدين وهو الآخر (المدين) فإن ذلك جائز؛ لأنه في الحقيقة إسقاط للدين. هذا ما يتعلق بمعناها.

أما توليها:

فقد وردت بلفظها أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

المشور، ١٦١/٢ - حيث ذكرها عرضاً بلفظ: «هل يجوز بيع الدين من غير من عليه الدين» -؛  
الأشباه والنظائر للسيوطي، ٦١٢/٢ - فقد أشار إليها في معرض حديثه عن بيع الدين بالدين فقال:  
«... وأما بيعه لمن هو عليه فهو الاستبدال -وسياقي-، وأما لغير من هو عليه بالعين ... ففيه قولان،  
أظهرهما ... البطلان»، ثم تكلم عما يجوز فيه الاستبدال وما لا يجوز -؛ الأشباه والنظائر لابن  
نجيم، ص ٢٩٣، ٣٩٣؛ قواعد الفقه لابن نجيم أيضاً، ص ١٢٨، قاعدة ١١٦، وص ٢٨١، قاعدة  
٣٧٥ -، ولفظه الأول في الأشباه والثاني في القواعد: «تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل» -؛  
مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٧/١؛ منافع الدقائق، ص ٣١٦؛  
مجلة الأحكام الشرعية، ص ٤٩٨، مادة ١٦٣٣ - ولفظها: «بيع الدين لغير من هو عليه لا يصح» -؛  
موسوعة القواعد الفقهية، ٤/٤٨٠ - وقد ذكر لفظ المؤلف ولفظاً آخر للمبسوط، وهو: «تمليك  
الدين من غير من عليه الدين بعوض لا يجوز» -.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٢/١٤٦، ١٥/٦٩، ١٩/١٧٨، ٢٠/٥؛ بدائع الصنائع، ٦/٦٥؛ الهداية، ٨/٦١، ٤٤١؛  
العناية، ٧/١٦٣، ١٨٩، ١٩٠، ٨/٦١، ٤٤١؛ فتح القدير، ٧/١٦٣، ١٨٩، ١٩٠؛ نتائج الأفكار،  
٨/٦١؛ المصنف للنسفي، ل ٥٥/أ؛ تبين الحقائق، ٤/١٤٦، ٥/٥١؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٨٦،  
٢/٤٠٣؛ البحر الرائق، ٣/١٥٣، ٦/٢٤٣، ٦٧/٢٧٤، ٧/١٦٣؛ تنوير الأبصار وشرحه: الدر  
المختار وحاشية الشرح: رد المحتار، ٨/٥١٨؛ النافع الكبير، ص ٤١٠؛ كشف الحقائق، ٢/١٣٣.

وهذه القاعدة ذكرها المؤلف بلفظ آخر وهو: «لا يصح تمليك الدين من غير من عليه الدين»، وذلك

ص ٩٥٨، (ل ٨٣/ب)، قاعدة ١٩٩.

فلذا : إذا كان في التركة دين على الناس، وأخرج أحد الورثة بعين، على أن يكون الدين لسائر الورثة بما يأخذ منهم من العين : لا يصح؛ لأنه يصير مملوكاً<sup>(١)</sup> [حصته]<sup>(٢)</sup> لسائر الورثة، فلا يجوز<sup>(٣)</sup>.

ونوقض<sup>(٤)</sup> : بما «إذا وهب رب الدين دينه للكفيل : فإنه يصح، ويرجع به الكفيل على الأصيل»<sup>(٥)</sup>، مع أن الدين على الأصيل، لا على الكفيل في الأصح. «وأجيب : بأن رب الدين لما وهبه للكفيل جعلنا الدين عليه؛ لضرورة تصحيح التصرف<sup>(٦)</sup>، فجعلناه في حكم دينين اعتباراً بالمطالبة. وأما قبل ذلك فلا ضرورة أن يجعل في حكم دينين»<sup>(٧)</sup>. كذا في (العناية)<sup>(٨)</sup>.



(١) في (ب) : «مهلكا».

(٢) في (أ) : «حصة». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٣) انظر : المبسوط، ١٥/٦٩؛ الهداية والعناية، ٨/٤٤١؛ كنز الدقائق وشرحه: تبين الحقائق، ٥/٥١٠؛ وكشف الحقائق، ٢/١٣٣.

(٤) في (ج) : «ولو قضى».

(٥) العناية، ٧/١٦٣؛ وانظر : تبين الحقائق، ٤/١٤٦.

وصورة المسألة : ما لو أقرض محمد سعيداً مالاً وطلب كفيلاً، فكفله حامد، ثم وهب محمد الدين لحامد: صح ذلك، وبقي الدين في ذمة سعيد، على أن يقضيه لحامد وليس لمحمد. وفي هذا تملك الدين من صاحب المال (وهو محمد) لشخص آخر غير المديون (وهذا الشخص هو حامد)؛ فهذا تملك للدين لغير من عليه الدين!

(٦) نهاية ٢٤/ب من (ب).

(٧) العناية، ٧/١٦٣-١٦٤- مع اختلاف يسير.

(٨) أي : هذه القاعدة وجل ما جاء فيها مستفاد من (العناية).



## [ القاعدة السابعة والثمانون ]

## التناقض [يُفسد] 'الدعوى' (٢) :

ولهذا قالوا : «إقرار مالٍ لغيره»<sup>٣</sup> - كما يمنع الدعوى لنفسه - يمنعها لغيره بوكالة، أو وصاية؛ لأن فيه تناقضاً»<sup>(٥)</sup>.

والمراد من التناقض أن يتضمن دعوى المدعى الإنكار بعد الإقرار.

(١) في (أ) : «تفيد»، وفي (جـ) : «تفسد». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٢) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٠ - ولفظه : «التناقض غير مقبول إلا فيما كان محلّ الخفاء»؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٥٣، قاعدة ١٧٥ - ولفظه : «التناقض غير مقبول»؛ الفوائد الزينية له كذلك، ص ١٧٧، فائدة ٢٢٠ - ولفظه : «إذا أقر بالدين بعد الدعوى به عند القاضي، ثم ادعى إيفاءه لا يقبل؛ للتناقض...»؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٨٠ - ولفظها : «لا حجة مع التناقض، لكن لا يحتل معه حكم الحاكم»؛ وشرحها لسليم رستم، ٥٣/١؛ ولعلي حيدر، ٧٠/١؛ وللأناسي، ٢٢٨/١؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٩٣، قاعدة ١٣٦ - ولفظه : «التناقض يمنع صحة الشهادة كما يمنع صحة الدعوى»؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٧٢، قاعدة ٩٢، وص ٩٩، قاعدة ٢١٨ - ولفظه الأول كاشباه ابن نجيم، أما الثاني فهو : «قول المناقض لا يعتبر»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٧٠، ٤٨٤ - ولفظه الأول : «إن دعوى للتناقض باطلة فيما يحتمل الاتقاض»؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٣/٣، ٤٩٣/٤ - ولفظه الأول مستفاد من المبسوط، وهو : «بالدعوى مع التناقض لا تستحق اليمين على الخصم».

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ٦٨/١٥؛ شرح الزيادات لقاضي خان؛ ص ٩٥٩، ٩٨٧؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٤٨/٧، ٦٤؛ والعناية فقط، ٤٧/٧؛ القنية، ل ١٨١/أ؛ كنز الدقائق وشرحه : البحر الرائق، ١٥٣/٦؛ جامع الفصولين، ٩١/١؛ الدرر شرح الغرر، ١٩١/٢، ١٩٢، ١٩٤، ٤٢٥.

(٣) في (ب) : «تغيره».

(٤) في (ب) : «يمنعها» (بالباء المعجمة).

(٥) الغرر وشرحه : الدرر، ٣٥٥/٢، حيث وردت المسألة في الغرر وعلل لها صاحب الدرر بقوله : «لأن فيه تناقضاً»، ثم بين وجه التناقض فقال : «لأن المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة».

وأما إذا انعكس الأمر، ليس بتناقض<sup>١</sup>؛ بل إقرار المدعي بعد الإنكار إنابةً وإنصافاً إلا في بعض المواضع، وسنذكره<sup>٢</sup> - إن شاء الله - في الأصل الآتي<sup>٣</sup> (٤).

□ ومن فروعها: ما إذا قال : الأرض لفلان، والبناء لي : لا [تصح]<sup>٥</sup> دعواه في قوله : (البناء لي)؛ لأنه أقرّ أولاً بالأرض لفلان، فدخل البناء في إقراره تبعاً، فإذا ادعى البناء بعد ذلك بقوله : (والبناء لي) [تكون]<sup>٦</sup> دعواه بعد الإقرار تناقضاً، فلا يصح، على أن الإقرار بعد الإنكار رجوع عن إقراره، وهذا مما لا يجوز<sup>٧</sup>.

□ وأما إذا قال : الأرض لي<sup>٨</sup> والبناء لفلان : يصح إقراره ودعواه؛ لأنه ادعى أولاً بقوله : (الأرض لي)، ودخل البناء في دعواه تبعاً، فإذا أقرّ بالبناء لفلان، كان إقراره بعد الدعوى إنابةً لا تناقضاً، فيصح<sup>٩</sup>.

واعلم : أن «كل ما كان<sup>١٠</sup> مبناه على الخفاء فالتناقض فيه معفو»<sup>(١١)</sup>، فلا يمنع

صحة الدعوى :

(١) في (ب) : «يتناقض» (بالياء المعجمة).

(٢) في (جـ) : «وسنذكر» (بإسقاط الهاء).

(٣) نهاية ٣٧/ب من (أ).

(٤) ص ٥٥٤ (ل ٣٨/ب)، قاعدة ٨٨.

(٥) في (أ) و(ب) و(جـ) : «يصح». والأفصح ما تمّ إثباته من (د).

(٦) في (أ) و(ب) و(جـ) : «يكون»، وفي (د) : رسم الحرف الأول بالتاء والياء معاً والأفصح : (تكون) (بالتاء)؛ لهذا تمّ إثباته.

(٧) يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي : «الرجوع من الإقرار باطل»، وذلك ص ٧٢٥ (ل ٥٤/ب)، قاعدة ١٣١.

(٨) نهاية ٢٩/أ من (جـ).

(٩) سبق ذكر المؤلف هذين المثاليين، ص ٣٨٠ (ل ١٧/ب)، وتمّ توثيقهما هناك.

(١٠) نهاية ٢٤/أ من (د).

(١١) العناية، ٤٨/٧؛ وانظر الدرر شرح الغرر، ١٩١/٢، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦.

- كما إذا ادعى -بعد الإقرار بالرُقْيَةِ<sup>(١)</sup> - العتق : يصح دعواه؛ إذ المولى يَسْتَبِدُّ به<sup>(٢)</sup>، فربما لا يعلم العبدُ إعْتاقَه ثم يعلم بعده<sup>(٣)</sup>.
- وكذا إذا ادّعت المختلعة أن زوجها طلقها بثلاث تطليقات قبل الخلع، وأنكر الزوج : [تصح<sup>(٤)</sup>] دعواها، وتسمع بيّنتها، ويفسخ عقد الخلع؛ لأن الزوج [ينفرد]<sup>(٥)</sup> بالطلاق، فربما لم تكن عالمة عند الخلع - المتضمن إقرارها بقيام النكاح - ثم علمت<sup>(٦)</sup>.
- وفروع هذا الأصل لا يمكن إحصاؤها<sup>(٧)</sup>. ففي كل موضع يكون مبنى إقراره على الخفاء<sup>(٨)</sup> لا يعتبر التناقض، وفيما سواه يُعتبر ويُفسد<sup>(٩)</sup> دعواه.

-وبالمقارنة بين هذه العبارة ونص القاعدة يلحظ أنها كالاتثناء منها. وقد صرح بذلك ابن نجيم حيث قال في أشباهه -ص ٢٠٥- : «التناقض غير مقبول إلا فيما كان عل الخفاء».

- (١) في (د) : «بالرُقْيَةِ».
- (٢) الرُقْيَةُ : أي الملكيّة، بمعنى العبودية، مِنْ : رَقَّ يَرِقُّ رِقَّةً، فهو رقيق : أي عبد. وسمي العبد رقيقاً؛ لأنه يرقُّ للمالكه وبذلٍ ويخضع.
- انظر : المقائيس في اللغة، مادة «رَقَّ»، ص ٣٩٦؛ لسان العرب، مادة «رَقَّ»، ١٠/٢٢١، ٢٢٣، ١٢٤؛ القاموس المحيط، مادة «رَقَّ»، ص ١١٤٦؛ المعجم الوسيط، مادة «رَقَّ»، ١/٣٦٥.
- (٣) يستبدُّ به : أي يتفرد.
- انظر : القاموس المحيط، مادة «بَدَّ»، ص ٣٤١؛ المعجم الوسيط، مادة «بَدَّ»، ١/٤٢.
- (٤) انظر : العناية، ٧/٤٨.
- (٥) في (أ) و(ب) و(ج) : «يصح». والأفصح ما تمّ إثباته من (د).
- (٦) في (أ) : «ينفرده»، وفي (ب) و(ج) : «ينفرد»، وفي (د) : «يتفرد». والصحيح ما في (ب) و(ج) وأيضاً (د).
- (٧) انظر : العناية، ٧/٤٨.
- (٨) في (ب) و(د) : «إحصاؤها». وهذا الأولى.
- (٩) في (ج) : «شيء».
- (١٠) نهاية ٣٨/أ من (أ). علماً بأنه جاء في (د) : «بالخطأ».
- (١١) في (د) : «وتفسد».

## [ القاعدة الثامنة والثمانون ]

التناقض لا يمنع صحة الإقرار على نفسه<sup>(١)</sup> :

ولذا : لو رجع الشهود عن شهادتهم [وكنتموا]<sup>٢</sup> في مجلس الحكم  
-بعد الحكم بها- : يعتبر<sup>٣</sup> رجوعهم، ويُحكم عليهم بضمان ما أتلّفوا بشهادتهم.

ولا يقال : كلامهم متناقض، والتناقض ساقط العبرة!

لأن التناقض لا يمنع صحة الإقرار، فإن من أنكر شيئاً ثم أقرّ : يصحّ إقراره؛ لأنه  
غير متهم فيه<sup>(٥)</sup>.

بخلاف الدعوى؛ لأنه متهم [فيها]<sup>٦</sup> فَمَنَعَهَا التناقض، كما إذا أقر بشيء لآخر ثم  
ادّعاه : لا [تُسمع]<sup>٧</sup> دعواه؛ للتناقض<sup>(٨)</sup>.

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في : مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد

السادمي، ل ١٧/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٦-٣١٧.

كما وردت قبل ذلك في بعض كتب الفقه منها :

الهداية والعناية وفتح القدير، ٦٤/٧-٦٥؛ والهداية والعناية، ٤٧٩/٧؛ الدرر شرح الغرر، ١٩٤/٢،

٣٩٢؛ النافع الكبير، ص ٣٥٩.

(٢) في (أ) و(ج) : «وكنتم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٣) نهاية ٢٥/أ من (ب).

(٤) في (ج) : «تناقض».

(٥) انظر : العناية، ٤٧٩/٧؛ وانظر : أيضاً الهداية وفتح القدير، ٤٧٩/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٣٩٢/٢؛

شرح العلائي لقواعد السادمي، ل ١٧/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٧.

(٦) في (أ) و(ج) و(د) : «فيه». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ لأن الضمير يعود على مؤنث وهو  
الدعوى.

وقد جاء في الدرر : «بخلاف الدعوى؛ لأنه متهم فيه» !!.

(٧) في (أ) و(ب) و(ج) : «يسمع». والأفصح ما تمّ إثباته من (د).

(٨) انظر : الدرر شرح الغرر، ١٩٤/٢.

واعلم أن عدم منع التناقض صحة الإقرار إذا لم يتضمن الإقرار إبطال حق أحد، وأما إذا تضمن : يمنع صحته. فمن باع دار غيره بلا أمره، وأقر بالغصب، وأنكر المشتري : لم يصح إقراره؛ لأن إقراره هنا يتضمن إبطال حق المشتري؛ فلا يصح<sup>(٢)</sup>.



(١) نهاية ٢٩/ب من (ج-).

(٢) انظر : الدرر شرح الغرر، ١٩٤/٢.

## [ القاعدة التاسعة والثمانون ]

التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَوْجِبِ عِنْدَ حَصُولِ الْمَوْجِبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ<sup>(١)</sup> :

- ولذا : ثبت الملك بالشراء بلا تنصيصه بالذكر عند العقد؛ لكون الملك موجب الشراء<sup>(٢)</sup>.
- ويثبت حل الاستمتاع بعقد النكاح الصحيح؛ لكونه موجب<sup>(٣)</sup>.
- فمن كفل بنفس آخر ولم ينصص - بأن يقول : إذا

(١) وردت في هذه القاعدة كلمتا : الموجب والموجب، وهما اسم مفعول واسم فاعل من الفعل : أوجب، بمعنى اقتضى والزم. فيكون معنى الموجب : المقتضى والمزّم، ويكون معنى الموجب : المقتضى والمزّم.

إذا علم هذا فمعنى القاعدة :

«أنه لا يشترط في العقود والمعاملات التي توجب أحكاماً النص على مقتضيات العقد، ونتائجه عند التعاقد؛ لأن شأن وقوع العقد صحيحاً أن تنبئ عليه أحكامه، وترتب عليه ثمراته ونتائجه...» قاله صاحب موسوعة القواعد الفقهية، ٥٠٣/٤؛ وانظر المعنى اللغوي لـ (أوجب) في لسان العرب، مادة «وجب»، ٧٩٣/١.

هذا ما يتعلق بمعناها.

أما توثيقها :

فقد وردت بلفظ المؤلف في : مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٨/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٧؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٥٠٣/٤. ووردت قبل ذلك باللفظ نفسه في : العناية، ١٧١/٧؛ موجبات الأحكام وواقعات الأيام، ص ٩٥.

(٢) انظر : العناية، ١٧١/٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٨/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣١٧.

(٣) أي : لكون الاستمتاع موجب عقد النكاح «فلا يشترط تصريح حل الوطء حين يعقد النكاح» - كذا في المنافع وشرح العلائي -.

وانظر المسألة في : المراجع السابقة؛ وفي موسوعة القواعد الفقهية، ٥٠٣/٤ - ٥٠٤.

(٤) في (ب) : «ينص».

دَفَعْتُ<sup>(١)</sup> إِلَيْكَ فَأَنَا بَرِيءٌ - فدفعه إليه<sup>(٢)</sup> : بَرِيءٌ؛ لَأَن مَوْجِبَ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ  
 بَرَاءَةُ الْكَفِيلِ عِنْدَ التَّسْلِيمِ، وَقَدْ وَجَدَ<sup>(٣)</sup>.  
 كَذَا فِي (الْعَنَاءَةِ)<sup>(٤)</sup>.



(١) فِي (ب) : «دَفَعْتُهُ». وَالْمُثَبَّتُ مِنْ بَاقِي النِّسْخِ مُوَافِقٌ لِلْهُدَايَةِ وَالْعَنَاءَةِ، وَعَلَى كِلَا اللَّفْظَيْنِ فَاَلْمَقْصُودُ :

دَفْعُ الْكَفِيلِ الْمَكْفُولِ لِلْمَكْفُولِ لَهُ.

(٢) نِهَآيَةُ ٣٨/ب مِنْ (أ).

(٣) انْظُرِ الْهُدَايَةَ وَالْعَنَاءَةَ وَفَتْحَ الْقَدِيرِ، ١٧١/٧؛ مَوْسُوعَةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ، ٥٠٤/٤.

(٤) أَيْ: هَذِهِ الْقَاعِدَةُ وَمَا جَاءَ فِيهَا مُسْتَفَادٌ مِنْ (الْعَنَاءَةِ).

## [ القاعدة التسعون ]

التَّنْصِيفُ [لَا] يوجِبُ التَّخْصِيفَ<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة تفصيل للقاعدة الحادية والسبعين وهي : «التخصيص بالذكر لا يدل على الحصر»-

كما صرح بذلك المؤلف في نهاية تلك القاعدة-.

فما قيل في توثيقها هناك يقال هنا.

إلا أن هذه القاعدة ورد فيها إشكال يتلخص في إسقاط (لا) النافية من أكثر النسخ.

وليبيان ذلك يقال : سبق أن أورد المؤلف هذه القاعدة - ص ٤٩٢ (ل/٣٢)، وقد اتفقت جميع النسخ هناك

على إسقاط (لا) النافية ! بل اتفقت تلك النسخ هنا على إسقاطها أيضاً إلا نسخة (ب)، فقد أثبتت فيها.

ومما يزيد الأمر إشكالاً أن الخادمي قد استفاد استفادة ظاهرة من ناظر زاده، وقد تابع أكثر النسخ في

إسقاط (لا) النافية - انظر مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥ - وقد اقتفى أثره الدكتور البورنو في

موسوعته - ٥٠٥/٤ - فنقلها عنه باللفظ نفسه، وأبدى وجهة نظره في ذلك.

والذي يظهر - والله أعلم - إثباتها؛ وذلك لما يأتي:

١- أن ما جاء في شرح المؤلف لهذه القاعدة لا يكون منسجماً معها إلا بإثبات (لا) النافية، ويظهر

هذا بأدنى تأمل في الشرح!.

• ولا سيما قوله في بداية الشرح : «وإلا يلزم ترجيح القياس على النصّ...».

• وقوله فيما بعد : «وخرجت عن هذا الأصل المسألة المذكورة في دعوى (المبسوط)...».

٢- أن من المقرّر عند عامة الحنفية : عدم حجّة مفهوم المخالفة، وهذا يعني أن التخصيص لا يوجب

التخصيص؛ بل صرح النسفي بذلك في المنار - مع شرحه كشف الأسرار، ٤٠٦/١-٤٠٨- حيث

قال: «التخصيص على الشيء باسمه العَلَم يدل على الخصوص عند البعض.

وعندنا : لا يدل عليه، سواء كان مقروناً بالعدد أو لم يكن». وقد أوجز ذلك المجددي في قواعده -

ص ٧٢، قاعدة ٩٣- فقال : «التخصيص لا يدل على التخصيص»، - وقد سبق توثيق رأي الحنفية

مفصلاً في هامش (٣) من ص ٤٩١ -.

٣- أن المؤلف قد تبنّى هذا الرأي في قاعدة مستقلة (وهي القاعدة الحادية والسبعون؛ حيث قال

فيها: «التخصيص بالذكر لا يدل على الحصر»)، ولو كانت صيغة القاعدة التي هي مثار الحديث :

«التخصيص يوجب التخصيص» : لكان في ذلك مخالفة لما سبق أن قرّره في القاعدة السابقة!.

وبزيادة (لا) النافية يندفع هذا اللزام، وتكون الثانية موافقة للأولى، ومنسجمة مع رأي

عامة الحنفية.



وإلا يلزم ترجيح القياس على النص - بين<sup>(١)</sup> الربا في الحديث<sup>(٢)</sup> : الأشياء الستة<sup>٣</sup> - بأسماء الأعلام، كالحنطة والشعير<sup>(٤)</sup> -

٤- أن المؤلف في نهاية تلك القاعدة أحال إلى هذه القاعدة، وصدر ذلك بقوله: «وسيجيء التفصيل في أواخر هذا الباب - إن شاء الله تعالى...».

وكون ما سيذكره المؤلف في الثانية تفصيلاً للأولى يدل على أن الثانية بمعنى الأولى، وليست مؤسسة لحكم جديد، ولا يستقيم هذا إلا إذا كانت الثانية بالثني كالأولى.

٥- لم أجد من أسقط (لا) النافية من القاعدة إلا الخادمي، ومن شرح قواعده؛ ففعل الخادمي استفادها من أحد النسخ التي وردت فيها القاعدة بإسقاط (لا) النافية، ولكنه لم يتنبه للإشكال الذي قد يرد في خلوطها من (لا) النافية، ولا سيما أنه يذكر القواعد سرداً بلا شرح.

وتما يؤكد هذا أن العلائي في شرحه لقواعد الخادمي - ل ١٨/١ - والحصاري في منافع الدقائق - ص ٣١٧ - أشكلت عليهما صيغة القاعدة، وتما يدل على ذلك أنهما صدرا شرحهما لها بقولهما: «لعله أراد...».

ثم اجتهدا في شرحها بأنها تحكي رأي المخالفين القائلين بعدم حجية مفهوم المخالفة، وناقشا هذا الرأي ... -والله أعلم-.

(١) هكذا في جميع النسخ، ولم يظهر لي وجه في إيراد هذه الكلمة في السياق المذكور.

فلعله اعترضها شيء من التحريف، وأصلها (في باب)، فيكون السياق : (... ترجيح القياس على النص في باب الربا ...).

أو أنه سقطت قبلها كلمة وهي (الذي)، ويثباتها يكون السياق : (... على النص الذي بين الربا ...). وتما يشهد للاحتمال الأول أن الخادمي استفاد من ناظرزاده، وقد قال : «التخصيص يوجب التخصيص. و إلا يلزم ترجيح القياس على النص في باب الربا» - وقد نقل ذلك عنه العلائي والحصاري في شرحهما لقواعده - ل ١٨/١، ص ٣١٧-.

(٢) إثبات (أل) التعريف هنا في لفظ (الحديث) يجعل الأسلوب ركيكاً، ويحول ذلك بحذفها.

(٣) نهاية ٢٤/ب من (د).

(٤) معنى هذه العبارة : لو كان التخصيص يوجب التخصيص للزم ترجيح القياس على النص المذكور في باب الربا، في حديث الأشياء الستة، والذي ينص بأسماء الأعلام، كالحنطة والشعير.

وبعبارة أوسع تشمل جميع الدليل : لو قيل بأن التخصيص يوجب التخصيص للزم من ذلك أحد أمرين: ترجيح القياس على النص، أو انسداد باب القياس.

- وهو نص [معلوم<sup>(١)</sup>] (٢) - فإن جاز تعدية هذا النص : يلزم ترجيح القياس على النص بالضرورة، وإن لم يجوز : يلزم [انسداد]<sup>(٣)</sup> باب القياس، وهو مفتوح بالإجماع<sup>(٤)</sup>.  
وخرجت عن هذا الأصل : المسألة المذكورة في دعوى (المبسوط)، وهي : أمةٌ وَلَدَتْ ثلاثة أولادٍ في بطونٍ مختلفة، فادعى المولى نسبَ الأكبر : لا يثبت نسبٌ من بعده<sup>(٥)</sup>.

- ووجه الأول : أنه لو قيل بأن التخصيص يوجب التخصيص، ومع ذلك قيل بأن الربا يجري أيضاً في غير (الأشياء الستة) لكانت تعدية الحكم في الربا في (الأشياء الستة) إلى غيرها من باب ترجيح القياس على النص؛ إذ إنه - بناء على القول بأن التخصيص يوجب التخصيص - يلزم من التخصيص على الأشياء الستة اختصاصها بالحكم، إلا أن التعدية جاءت عن طريق القياس، وفي ذلك ترجيح القياس على النص!.  
ووجه الثاني : أنه لو قيل بأن التخصيص يوجب التخصيص، وبناء على ذلك لا يجوز تعدية الحكم إلى غير (الأشياء الستة) للزم من ذلك انسداد باب القياس!.

وكلا هذين الأمرين ممتنعان، فثبت من ذلك أن التخصيص لا يوجب التخصيص.

(١) هكذا في (هـ) و(و)، وفي باقي النسخ : «معلوم». والصحيح ما في (هـ) و(و).

(٢) وهذا النص هو قول النبي ﷺ : «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح: مثلاً بمثل، بدأ بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء».

أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقلاً، ١٢١١/٣، ح ١٥٨٤.

(٣) في (أ) : «السدادو». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٤) هذا الدليل يستدل به كثير من الأصوليين على عدم حجية مفهوم اللقب، ومنهم أصحاب الكتب الآتية:

أصول السرخسي، ٢٥٥/١؛ روضة الناظر، ٧٩٦/٢؛ الإحكام (للأمدي)، ١٠٤/٣؛ المغني (للخبيزي)، ص ١٦٥؛ كشف الأسرار (للسفي)، ٤٠٨/١-٤٠٩؛ شرح مختصر الروضة، ٧٧٣/٢؛ شرح العضد لمختصر ابن الساجب، ١٨٢/٢؛ التحرير وشرحه: تيسير التحرير، ١٣١/١؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٤٣٣/١؛ بحث: مفهوم اللقب عند الأصوليين لشيخنا الدكتور أحمد العنقري (مجلة جامعة الإمام - العدد ١٩ - ص ١٠٥).

(٥) انظر: المبسوط، ١٤٥/١٧، ونص كلامه : «قال [أي صاحب الكافي]: رجل له أمة لها ثلاثة أولاد، ولد لهم في بطون مختلفة من غير زوج، فقال المولى للأكبر منهم: هو ابني: ثبت نسبه منه للدعوة [هكذا] وصارت الأم أم ولد له، ولم يثبت نسب الآخرين منه عندنا»، ثم نقل عن زفر أنه خالف-

فلو : لا<sup>(١)</sup> يوجب التخصيص : لثبت نسبهما؛ لأنهما وَلَدَا أُمَّ وَلَدَهُ!<sup>٢</sup>  
والجواب : أن هذا ليس للتخصيص؛ بل لأصل [آخر]<sup>٣</sup> وهو: «السكوت عند  
الحاجة إلى البيان تمام البيان»<sup>(٤)</sup>، فإن الإقرار عند ظهور النسب واجبٌ شرعاً، فسكوته  
عنهما نفي صراح<sup>٥</sup>، حملاً لأمره على الصلاح<sup>(٦)</sup>.

وأما في الحصر في قوله **الْبَيِّنَاتُ** : « فِي خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ »<sup>(٨)</sup>:

وقال : «يثبت نسب الآخرين منه أيضاً». وانظر أيضاً : أصول البزدوي وشرحه : كشف  
الأسرار، ٤٧٧/٢؛ كشف الأسرار للنسفي، ٤٢١/١.

(١) في (ب) زيادة : « أن التخصيص ».

ووجود هذه الزيادة في هذا الموضع يقلب المعنى. بخلاف ما لو كانت قبل (لا) النافية؛ إذ تصير  
العبارة: «فلو أن التخصيص لا يوجب التخصيص : لثبت نسبهما...».

وإذا كانت العبارة بهذه الصيغة يكون معنى الاعتراض على القاعدة مستقيماً.  
وبيان ذلك : أن القاعدة دلت على أن التخصيص على الشيء يحكم ما: لا يدل على تخصيصه بذلك  
الحكم، ونفيه عما عداه.

ومع ذلك : عندما نصّ المولى على أن الأكبر ابنه، وسكت عن أخويه الآخرين: لم يثبت نسبهما، ولو  
كان التخصيص لا يوجب التخصيص لما انتفى نسب الآخرين؛ بل يثبت نسبهما للمولى؛ لكونهما  
ولدا أم ولدها!

(٢) «نسبهما لأنهما ولدا أم ولده» : ساقطة من (ب) و(د)، ومكانها في (د) : «نسب ولدي أم ولده»،

وكذلك في (ب) إلا أنه أضيف في أولها حرف الباء (بنسب...).

(٣) في (أ) و(جـ) : «الآخر». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٤) هذا الأصل سيأتي الحديث عنه استقلالاً، وذلك ص ٧٥٥ (ل ٥٧/ب)، قاعدة ١٤٣.

(٥) نهاية ٢٥/ب من (ب).

(٦) في (ب) : « صرير »، وفي (جـ) : « أصراح »، وفي (د) : « صريحاً ».

(٧) انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٤٤٨/٢-٤٤٩؛ المبسوط، ١٧/١٤٥؛ كشف

الأسرار للنسفي، ٤٢١/١-٤٢٢.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة بمثله، كتاب الزكاة، باب في زكاة الإبل وما قيل فيها، ٣٥٨/٢، ح ٩٨٨٧،

١٢١/٣-١٢٢؛ والشافعي بنحوه في مسنده، كتاب الزكاة، ص ٨٩، والإمام أحمد بمثله -

بناء على السؤال<sup>(١)</sup>، أو على وقوع الحادثة<sup>(٢)</sup>.

= ٢٥٣/٨، ح ٤٦٣٢؛ والدارمي بنحوه، باب زكاة الإبل، ٤٦٦/١، ح ١٦٢٦ و ابن ماجه بمثله، كتاب الزكاة، باب صدقة الإبل، ٥٧٣/١، ح ١٧٩٨؛ و أبو داود بمثله، كتاب الزكاة، باب زكاة السائمة، ٩٨/٢، ح ١٥٦٨؛ والترمذي بمثله، أبواب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم، ١٧/٣، ح ٦٢١؛ وأبو يعلى بمثله، ٣٥٩/٩، ح ٥٤٧٠؛ وابن خزيمة بنحوه؛ في جماع أبواب صدقة المواشي، باب ذكر الدليل على أن اسم الزكاة أيضًا واقع على صدقة المواشي، ١٩/٤، ح ٢٢٦٧؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار بنحوه، كتاب الزيادات، باب فرض الزكاة من الإبل السائمة ...، ٣٧٦/٤؛ والدارقطني بمثله، كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم، ١١٢/٢؛ والحاكم بمثله، كتاب الزكاة، ٥٤٩/١؛ والبيهقي بمثله، كتاب الزكاة، باب كيف فرض الصدقة، ٨٨/٤.

جميعهم من حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- بطرق مختلفة.

- وقد قال عنه الترمذي: «حديث ابن عمر حديث حسن، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء».

- كما قال عنه صاحب خلاصة البدر المنير - ٢٩٧/١، ح ١٠٢٢ - : «رواه أبو داود والترمذي والحاكم من رواية ابن عمر ... قال الترمذي : حسن. وقال في علله: سألت البخاري عنه، فقال : أرجو أن يكون محفوظًا. وذكر الحاكم له شواهد تصححه على شرط الشيخين».

- وله شاهد من حديث أنس بن مالك ومن حديث عمرو بن حزم وغيرهما. وحديث أنس مُخَرَّج في مواضع متعددة من صحيح البخاري، منها كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ٥٢٧/٢-٥٢٨، ح ١٣٨٦، وأوله : «في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة ...». وللتوسع في تخريج الحديث وما قاله العلماء فيه انظر : نصب الرأية تخريج أحاديث الهداية، ٣٣٥/٢؛ إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، ٢٤٨/١-٢٥٠؛ تلخيص الجبر، ١٥٠/٢؛ الدراية، ٢٥٠/١؛ الهداية في تخريج أحاديث البداية، ٢٦/٥-٢٧؛ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ٢٦٤/٣-٢٦٧، ح ٧٩٢؛ مسند الإمام أحمد (هامش المحققين)، ٢٥٣/٨-٢٥٦.

(١) نهاية ١/٣٠ من (ج-).

(٢) بالرجوع إلى كتب الحديث الآنف ذكرها لم أجد من ذكر أن هذا الحديث ورد بناء على سؤال، أو وقوع حادثة!.

ورّد الشهادة بقول الشهود : لا نعلم [له]<sup>٢</sup> وارثاً آخر في أرض كذا : للشبهة  
التأشئة<sup>٣</sup> من التخصيص، ومثلها لا يصح إثبات الأحكام<sup>(٥)</sup>.  
واعترض على هذا الأصل بأن أهل السنة<sup>(٦)</sup> استدلوا على جواز رؤية الله تعالى

(١) بالرجوع إلى كتب الحديث الآنف ذكرها لم أجد من ذكر أن هذا الحديث ورد بناء على سؤال، أو وقوع حادثة!.

(٢) « له » : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و)؛ وفقاً للمصادر الآتي ذكرها.

(٣) نهاية ٣٩/١ من (أ).

(٤) « لا » : ساقطة من (ب).

(٥) نظر: أصول البيهقي وشرحه: كشف الأسرار، ٤٧٨/٢ - ٤٧٩؛ كشف الأسرار للتسفي، ٤٢٢/١.

وهذه المصادر بيّنت أن الحكم برد شهادتهم هو قول أبي يوسف ومحمد، خلافاً لأبي حنيفة.

(٦) أهل السنة: هذا اللفظ يطلق اصطلاحاً على معنيين، أحدهما عام، والثاني خاص :

فالأول : ما يقابل الرافضة.

والثاني : أهل الحديث والسنة المحضة، وهم السلف الصالح ومن سار على نهجهم.

□ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - في منهاج السنّة النبوية، ٢/٢٢١ - : «لفظ (أهل السنة) يراد به:

• من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فیدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة.

• وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول: إن

القرآن غير مخلوق، وإن الله يرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل

الحديث والسنة».

□ ويقول ابن حزم - في الفصل في الملل، ٢/٢٧١ - : «قال أبو محمد : وأهل السنة الذين نذكرهم

أهل الحق، ومن عداهم فأهل البدعة، فإنهم الصحابة رضي الله عنهم، وكل من سلك نهجهم من خيار

التابعين - رحمهم الله تعالى -، ثم أصحاب الحديث، ومن اتبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا

هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها - رحمة الله عليهم-».

ونظراً لكون النجاة من الوعيد الوارد في حديث الفرق «لا تكون إلا لمن كان على ما كانوا عليه ...

ادعى كثير من الطوائف والفرق أنهم هم الفرقة الناجية، وأنهم أهل الحق، وتسمى بعضهم باسم (أهل

السنة) - قاله صاحب وسطية أهل السنّة، ص ٤٨ - ٤٩ -.

وتمن تسمى بهذا الاسم : الأشاعرة والماتريدية :

— يقول البغدادي - في الفرق بين الفرق، ص ٣٠٤ - : «ولسنا نجد اليوم من فرق الأمة من هم على موافقة الصحابة رضي الله عنهم غير أهل السنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصفاتية دون الرافضة والقدرية والخوارج والجهمية والنحارية والمشبهة والغلاة والخلولية».

ولما بين الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة - ص ٣٠٩ - ٣٥٢ - ذكرها على منهج الأشاعرة!

- ويقول الحربي - في كتابه : الماتريديّة دراسة وتقويمًا، ص ٤٩١ - : «إن الناظر في معتقد الماتريديّة ومعتقد الأشاعرة يجد بينهما تقاربًا كبيرًا، وهذا التقارب هو الذي أوجد الاتفاق والاتلاف بينهما، حتى صار كلُّ منهما يطلق اسم أهل السنة والجماعة على الطائفتين» (وانظر منه ص ١٠) بحث : الماتريديّة ربيبة الكلاية لـ أ.د. محمد الخميس، ضمن مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٥٥، ص ١٤٠، ١٥٨ وانظر تحقيق عادل عبد الموجود وصاحبه لرد المحتار، ٣٤٨/٤، هامش ٣ - حيث جاء فيهما: «تتكوّن جماعة أهل السنّة من فرقتي : الأشاعرة ....، والماتريديّة ...».

وقد أغرب السفاريني الأثري (ت ١١٨٨هـ)، حيث أدخل في اسم (أهل السنة) فرقتي الأشاعرة والماتريديّة! فقال في لوامع الأنوار البهية، ١/٧٣ : «أهل السنة والجماعة ثلاث فرق : الأثرية: وإمامهم أحمد بن حنبل - رضي الله عنه-. والأشاعرة: وإمامهم أبو الحسن الأشعري - رحمه الله-. والماتريديّة: وإمامهم أبو منصور الماتريدي»!!.

وقد جاء في هامش الكتاب تعقيب من (أبا بطون) وغيره. ولعل مراد السفاريني بأهل السنة: ما كان مقابل المعتزلة؛ كما أنها تطلق أحياناً في مقابل الرافضة. ويعضد هذا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية السابق، وأيضاً قوله - عن الأشاعرة - : «فلهم أقرب أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يعدّون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة ونحوهم...» (نقض تأسيس الجهمية، ١٧/٢).

أما مراد المؤلف هنا من (أهل السنة) : فيحتمل أن يكون أهل الحديث والسنة؛ لأن العبارة التي سينقلها المؤلف فيها إثبات للرؤية، ولم تتعرض لنفي الجهة، وإثبات الرؤية مطلقاً يتضمن إثبات الجهة، والذين يقولون بإثبات الرؤية والجهة هم أهل الحديث والسنة المحضة.

ويحتمل أنه (الماتريديّة)؛ لأن المؤلف أورد هذا الاسم ضمن عبارة استفادها من عبد الله النسفي (ت ٧١٠هـ)، والنسفي من علماء الماتريديّة، وهم يثبتون الرؤية (مع نفهم للجهة). إلا أن الاحتمال الأول أرجح؛ لما تقدم عند الحديث عن عقيدة المؤلف، ص ٤٧.

وانظر في كون النسفي من علماء الماتريديّة : بحث الماتريديّة ربيبة الكلاية، ص ١٢٦، وانظر في إثبات الماتريديّة للرؤية (مع نفي الجهة) : الماتريديّة للحربي، ص ٤٢٥.

وللتوسع في معنى (أهل السنة) وما جاء في تنازع الطوائف هذا اللقب انظر ما قاله د. محمد باكرم في رسالته للدكتوراه المطبوعة بعنوان : وسطية أهل السنة بين الفرق، ص ٤٦-٦٠؛ كما أنّ للدكتور ناصر العقل كتاباً بعنوان : مفهوم أهل السنة.

بقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿كَأَلَّا إِلَهُهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّحُجُوبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>؛ إذ الكفار غُصُوا بالحجب، فلا يكون المؤمنون محجوبين. وهذا عمل بمفهوم المخالفة، ويسمونه أصحاب<sup>(٣)</sup> الشافعي بمفهوم اللقب<sup>(٤)</sup>.

وأجاب عنه [العلامة]° النسفي - رحمه الله - بـ : «أنَّ التخصيص بالشيء لا يدل على<sup>٦</sup> نفي ما عداه عندنا، و<sup>٧</sup> حيث دلَّ إنمَّا دلَّ لأمرٍ خارج، لامن قبيل التخصيص، فالاستدلال بهذه الآية من حيث كوفهم محجوبين عقوبة لهم، فيكون

(١) «بقوله تعالى»: ساقطة من (ج-).

(٢) آية رقم (١٥) من سورة (المطففين).

(٣) يلحظ أن الفاعل (وهو أصحاب) اسم ظاهر مجموع، ومع ذلك لم يجرّد الفعل الذي أسند إليه (وهو :

يسمونه) من علامة الجمع (وهي الواو).

وهذه لغة فصيحة، إلا أنها مخالفة لما عليه الجمهور من تجريد الفعل من علامة الجمع.

وقد سبق بيان ذلك مفصلاً، ص ٤٩١.

(٤) وثمن سماه بمفهوم اللقب من الشافعية أصحاب الكتب الآتية : المستصفى، ٢/٢٠٤؛ الإحكام،

٣/١٠٤؛ جمع الجوامع وشرحه : تشنيف المسامع، ١/٣٦٣؛ البحر المحيط، ٤/٢٤٤.

أما تعريف اللقب : فهو في اللغة بمعنى الثبـز.

أما في الاصطلاح فقد عرفه الزركشي - من الشافعية - بقوله : «وهو تعليق الحكم بالاسم العلم-

نحو: قام زيد- أو اسم نوع - نحو : في الغنم زكاة-».

انظر المعنى اللغوي في : المقاييس في اللغة، مادة «لقب»، ص ٩٥٩؛ القاموس المحيط، مادة

«لقب»، ص ١٧٣.

والمعنى الاصطلاحي منقول من : البحر المحيط، ٤/٢٤٤؛ وانظر : بحث مفهوم اللقب عند الأصوليين

لشيخنا الدكتور أحمد العنقري (مجلة جامعة الإمام - العدد ١٩، ص ٩٦).

(٥) في (أ) و(ج-) : «علامة». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٦) في (أ) زيادة «ما». والصحيح إسقاطها كما في باقي النسخ، وهو الموافق لكشف الأسرار للنسفي؛

لأنه لا وجه لزيادتها.

(٧) الواو ساقطة من (ب).

أهل الجنة بخلافهم، وإلا لا يكون الحجب<sup>(١)</sup> في حق الكفار عقوبة؛ لاستواء الفريقين في الحجب<sup>(٢)</sup>.



(١) في (ب) : «محجب».

(٢) كشف الأسرار، ١/ ٤١٠-٤١١، مع اختلاف في وسط هذه العبارة، حيث جاء في كشف الأسرار:

«... لا من قبل التخصيص. من ذلك قوله تعالى: «كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِيزُونَ لَخَجُوبُونَ». فاستدل

أهل السنة بهذه الآية على إثبات الرؤية لا من حيث التخصيص؛ بل لكونهم محجوبين....».

ويلحظ أن المؤلف أسقط هذه العبارة هنا واستفاد منها في صياغة الاعتراض السابق.

وانظر شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٨/ب.



## [ القاعدة الحادية والتسعون ]

التَّوْبَةُ عَلَى حَسَبِ الْجَنَايَةِ<sup>(١)</sup> :

ولذا : « لا يصحّ الرجوع عن الشهادة إلا بحضرة الحاكم، سواء كان هو الأوّل أولاً (أي : القاضي الأوّل)؛ لأن الرجوع عن الشهادة توبة، وشهادة الزور جنائية في مجلس الحكم، فالتوبة عنها [تتقيّد] به<sup>(٢)</sup> »<sup>(٣)</sup>.



<sup>(١)</sup> وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في بعض كتب الفقه، كما ورد معناها العام في بعض كتب القواعد:

فمن كتب القواعد :

الأشياء والنظائر لابن الوكيل، ٥٤/٢ - حيث أفرّد فصلاً بعنوان : «التائب عن المعصية قد يستبرأ وقد لا يستبرأ»؛ المنشور، ٤٢٣/١ - حيث ذكر من مباحث التوبة : «... الخامس : المعصية، إما أن تكون من حقوق الله أو لآدمي.

الأول : إن كان ترك صلاة أو صوم أو زكاة : فلا تصح التوبة منه حتى ينضم إلى ذلك القضاء. والثاني : ...» -.

ومن كتب الفقه :

الهداية والعناية، ٤٨٠/٧؛ الدرر، ٣٩١/٢.

<sup>(٢)</sup> جاء في أول شرح القاعدة من نسخة (د) : « ولا الا يصح ».

<sup>(٣)</sup> في (أ) و(جـ) : « يتقيّد ». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر والعناية.

<sup>(٤)</sup> الدرر شرح الغرر، ٣٩١/٢ - مع شيء من الاختلاف -.

وانظر : الهداية وشرحها : العناية، ٤٧٩/٧ - ٤٨٠.

وقوله : «فالتوبة عنها تتقيّد به» معناه : فالتوبة عن شهادة الزور تتقيّد بمجلس الحكم.



# باب الثاء



## [ القاعدة الثانية والتسعون ]

الثَّابِتُ اقْتِضَاءُ كَالثَّابِتِ [نَصًّا] <sup>(١)</sup> :

(١) في (أ) و(جـ) و(د) : «قضاء». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وهو الموافق لمصدر هذه القاعدة (وهو الدَّرر)، ولأن المؤلف قد ذكر معنى القاعدة في أثناء الشرح، وقد اتفقت جميع النسخ على لفظ (نصًّا) - وذلك حينما قال : «فإنها وإن لم تكن مشروطة نصًّا فهي مشروطة اقتضاء»-؛ بل لم يرد لفظ (قضاء) في أثناء الشرح إطلاقًا.

(٢) هذه قاعدة أصولية تتكلم عن حجية طريق من طرق دلالة الألفاظ على الأحكام عند الحنفية وهي دلالة الاقتضاء، أو ما يسمونه أيضًا بالمقتضى.

ومما قيل في تعريف هذه الطريق : ما جاء في (التلويح) : «أن الاقتضاء هو دلالة اللفظ على معنى خارج يتوقف عليه صدقه أو صحته الشرعية أو العقلية».

وقد زاد المعنى إيضاحًا صاحب (تفسير النصوص)، حيث قال عقب هذا التعريف : «وهكذا: لم تكن الدلالة على الحكم في هذا النوع من طرق الدلالة بالصيغة أو بمعناها؛ بل بأمر زائد، اقتضاء صدق الكلام أو صحته».

ويقاسم الاقتضاء ثلاث طرق أخرى من طرق الدلالة، وهي : عبارة النص وإشارته ودلالته. «ووجه الضبط في هذه الطرق الأربعة :

أن دلالة النص على الحكم إما أن تكون ثابتة باللفظ نفسه أولًا:

أ - فإن كانت ثابتة باللفظ نفسه، فهي إما أن تكون مقصودة منه أو غير مقصودة:

١- فإن كانت مقصودة منه، بمعنى أنه مسوق لها : فهي عبارة النص.

٢- وإن كانت غير مقصودة منه : فهي إشارة النص.

ب- أما إذا كانت الدلالة غير ثابتة باللفظ نفسه، فهي إما أن تكون مفهومة من اللفظ لغة أو تكون مفهومة منه شرعًا.

٣- فإن كانت مفهومة منه لغة : فهي دلالة النص [وهي ما تسمى عند الجمهور بمفهوم الموافقة].

٤- وإن كانت مفهومة منه شرعًا : فهي دلالة الاقتضاء».

ولو عدت إلى القاعدة فإنها أفادت أن الثابت بدلالة الاقتضاء بمثالة الثابت بالنص، ولكن ليس فيها ما يبيِّن المراد بالنص: هل هو عبارته أو إشارته أو دلالته أو المراد به النص مطلقًا ليشمل هذه المعاني الثلاثة؟.

وإذا علم أن المقصود من القاعدة هو بيان قوة ما ثبت بالاقتضاء، وأن الثابت به أعلى رتبة من الثابت بالقياس - إذا علم هذا فإنه يحصل بكونه :

١- بمجزلة دلالة النص التي هي أعلى من القياس، وأقل من دلالة العبارة والإشارة.

ولهذا قال السرخسي :

«الثابت بطريق الاقتضاء مجزلة الثابت بدلالة النص، لا مجزلة الثابت بطريق القياس».

ثم زاد الأمر إيضاحاً بقوله : «إلا أن [كذا قال] عند المعارضة : الثابت بدلالة النص أقوى».

وقد أوجز ذلك الحنّازي فقال - بعد أن يبين كون المقتضى لا يعارضه القياس - : «والثابت به [أي بالمقتضى] كالثابت بدلالة النص إلا عند المعارضة».

٢- كما يحصل بكون الثابت بالاقتضاء بمجزلة النص مطلقاً.

لهذا قال البزدوي : «الثابت به [أي بالمقتضى] مجزلة الثابت بنفس النظم دون القياس؛ حتى إن القياس لا يعارض شيئاً من هذه الأقسام. والثابت بهذا يعدل الثابت بالنص إلا عند المعارضة به». قال البخاري:- «فإن الثابت بالنص أو إشارته أو دلالة يكون أقوى من الثابت بالمقتضى».

ولتوثيق ما سبق : فإن معنى الاقتضاء منقول من التلويح، ١٣٧/١، وتوضيحه مستفاد من تفسير النصوص، ٥٤٨/١.

ووجه الضبط للطرق الأربعة مستفاد من تفسير النصوص، ٤٦٦/١ - بتصرف-؛ وانظر : مختصر ذلك في التلويح، ١٣٠/١؛ التعريفات للجرجاني، ص ١٣٩، فقرة ٦٩٠.

والكلام المنقول عن السرخسي والحنّازي مذكور في كتابيهما : أصول السرخسي، ٢٤٨/١؛ والمغني، ص ١٥٨؛ وانظر : كشف الأسرار للبخاري، ١٩٠/١.

والكلام المنقول عن البزدوي والبخاري مذكور في كتابيهما : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٤٣٩/٢ - ٤٤٠.

ويضاف إلى ما سبق : فإن القاعدة وردت باللفظ الذي ذكره المؤلف أو نحوه في بعض كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٥، وأحال إلى التحرير، ٤٩٦/٢، ٢٠٩/٣ - ولفظه : «الثابت بمقتضى الكلام فيما يرجع إلى تصحيح الكلام كالمصريح به»؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٥٢٧/٤ - وقد ذكر عدة ألفاظ منها اللفظ السابق، ولفظ آخر وهو : «الثابت بمقتضى الكلام - أو بمقتضى النص - كالثابت بالنص»-.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٠٠/٧، ١٧٧/٨، ٤٥/١٧؛ الدرر شرح الغرر، ١٣٧/٢ - والقاعدة وما جاء في شرحها مذكور في الدرر-.

ولذا : «يجب»<sup>(١)</sup> عمارة الوقف، سواء شَرَطَ الواقفُ العمارةَ، أولاً، فإنها وإن لم [تكن]<sup>٢</sup> مشروطة نصاً فهي<sup>٣</sup> مشروطة<sup>٤</sup> اقتضاء؛ لأن مقصودَ الواقفِ إدرارُ الغلّة<sup>٥</sup> مؤبّداً على المصارف<sup>(٦)</sup>، وهذا إنما يحصل بإصلاحها وعمارتهَا، فيثبت<sup>٧</sup> شرط العمارة اقتضاء<sup>(٨)</sup>.



=وللتوسع في طرق الدلالات عند الحنفية انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ١/١٧١؛ أصول السرخسي، ١/٢٣٦؛ ميزان الأصول، ١/٥٦٧؛ المغني للخبازي، ص ١٤٩؛ المنار وشرحه : كشف الأسرار، ١/٣٧٤؛ وجامع الأسرار للكاكي، ٢/٤٩٩؛ التنقيح وشرحه : التوضيح والتلويح، ١/١٢٩؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري عليه، ٢/٦٩.

(١) في مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر) : «تجب عمارته، سواء...»، وما في الدرر هو الأفصح.

(٢) في (أ) و(جـ) و(د) : «يكن». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر.

(٣) نهاية ٢٥/أ من (د).

(٤) نهاية ٣٩/ب من (أ).

(٥) في (د) : «الغلة».

(٦) أي : مصارف الوقف. علماً بأنه جاء في (ب) و(د) : «المضاف» وليس (المصارف)

(٧) في (ب) و(د) : «فتثبت».

(٨) الدّرر شرح الغرر، ٢/١٣٧ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -.

## [ القاعدة الثالثة والتسعون ]

الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ بِإِقْرَارِ الْخَصْمِ<sup>(١)</sup> :

ففي كلّ حادثة يُقضى على الخصم بإقراره يقضى<sup>٢</sup> بالبيّنة.

وخرج عن هذا الأصل : « ما إذا كانت دارٌ في يد رجل، فادعى آخر [أنها]<sup>٣</sup> له، وأقام بيّنة؛ أنّها كانت في يده منذ شهر أو سنة : لم تقبل، مع أن المدعى عليه لو أقرّ به<sup>(٦)</sup> دُفِعَتْ إلى المدعى اتفاقاً<sup>(٧)</sup>، وهذا يقتضي أن يقبل<sup>(٨)</sup> - كما ذهب [إليه]<sup>٩</sup> أبو يوسف - ١.

(١) وردت هذه القاعدة في كتاب قواعد الفقه للمجدي، ص ٧٣، قاعدة ٩٨، بلفظ : «الثابت بالبيّنة كالثابت باتفاق الخصم»؛ كما وردت في موسوعة القواعد الفقهية - ٥٢٧/٤ - بعدة ألفاظ، أكثرها مستفاد من المبسوط، منها : «الثابت بشهادة العدالة كالثابت بإقرار الخصم، أو أقوى منه».

ووردت قبل ذلك في كثير من كتب الفقه، منها :

شرح السير، ٤٦٨/٢، فقرة ٦٩٧؛ المبسوط، ١٤٤/٦، ٥٣/٧، ٥٤، ١٠٢/٨، ٩٤/٩، ٨٤/١١، ١٨٤، ٩٠/١٢، ١٧٤/١٤، ١٧٨، ٦٥/١٥، ٨٧، ٩٣، ١٢٩، ١٦٨/١٩، ١١٤/٣٠، الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٢٤٨/٨، ٢٤٩؛ الدرر شرح الفرر، ٣٨٨/٢ - وجلّ ما جاء في شرحها مستفاد من الدرر-؛ البحر الرائق، ١٣٠/٤.

(٢) نهاية ٣٠/ب من (ج-).

(٣) في (أ) و(ج-) : «أنما». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

(٤) في (ب) : « بينته » (بزيادة هاء الضمير).

(٥) نهاية ٢٦/أ من (ب).

(٦) به : أي بالشيء الثابت بالبيّنة، وهو الدار هنا. لكن يشكل على هذا أنه أعاد الضمير مؤنثاً في الكلمة التي تليها فقال : «لو أقر به دفعت إلى المدعى»، فلو اتفق الضمير فيهما تذكيراً أو تأنيثاً لكان أولى.

(٧) أي : اتفاقاً بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه - كما يدل عليه سياق الدرر، وسيأتي نقل ذلك السياق عند توثيق شرح المؤلف للقاعدة-.

(٨) لعلّ المعنى : أي يقبل الشيء الثابت بالبيّنة.

(٩) «إليه» : زيادة من (ب).



والجواب : أن هذه شهادة قامت على مجهول<sup>(١)</sup> (وهو اليد)، فإنها الآن منقطعة، ويحتمل أنها يدُ مُلكٍ أو ودیعة أو إجارة أو غصب، فلا يحكم بالشك<sup>(٢)</sup>.



(١) في هذا إشارة إلى قاعدة سيفردها المؤلف وهي : «الشهادة بالمجهول غير صحيحة»، وذلك ص ٧٧٥ (ل ٥٩/ب) ، قاعدة ١٤٩.

(٢) ورد هذا الاعتراض والجواب عنه في الدرر شرح الغرر، ٣٨٨/٢، مع اختلاف بينهما في الترتيب، ونص ما جاء في الدرر : «إذا كانت دار في يد رجل، فادعى آخرُ أنها وأقام [هكذا في المطبوع] ولو قال : (أنها له وأقام) لاستقام المعنى - كما فعل المؤلف - [بيّنة أنها كانت في يده منذ شهر أو سنة : لم تقبل.

وعن أبي يوسف : أنها تقبل؛ لأن «الثابت بالبينة كالثابت بإقرار الخصم».

ولو أقر المدعى عليه به : دفعت إلى المدعي اتفاقاً.

ولهما : أن هذه شهادة قامت على مجهول، وهو اليد، فإنها الآن منقطعة، ويحتمل أنها كانت يد ملك، أو ودیعة أو إجارة أو غصب، فلا يحكم بإعادتها بالشك.

## [ القاعدة الرابعة والتسعون ]

## الثَّابِتُ بِالْبَرْهَانِ كَالثَّابِتِ بِالْعَيَانِ :

ويُقال فيه : «الثابت بالبيئة كالثابت معاينة<sup>(١)</sup>».

(١) وردت هذه القاعدة بمذنبين اللفظين أو أحدهما أو نحوهما في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١/١٩؛ منافع الدقائق، ص ٣١٧؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٧٥؛ شرحها لسليم رستم، ١/٥٠؛ ولعلي حيدر، ١/٦٥؛ وللأتاسي، ١/٢١٢؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٣٦٧؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٧٣، قاعدة ٩٧؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٥٥، مادة ٦٦٦؛ الوجيز، ص ٢٩٦؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص ١٥٩؛ القواعد والضوابط الفقهية لنظام القضاء في الإسلام - كلاهما للدكتور الحريري -، ص ١٦٤؛ المبادئ الفقهية، ص ٤٥؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١١٣، قاعدة ٩٥؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي، ص ٩٠ - ولفظ جميع الكتب السابقة كلفظ المؤلف الأول-؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٣٤٥ - ولفظه : «الثابت بالبيئة العادلة كالثابت معاينة» - وقد أحال إلى (معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام) للطرابلسي، ص ١١٨؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٤٨، ٤٥٢ - ولفظه الثاني: «الثابت بالبيئة كالثابت بالعيان»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٤/٥٢٧ - وقد ذكر لفظي المؤلف وألفاظاً آخر-.

ومن كتب الفقه :

شرح السير، ١/٢١٩، فقرة ٢٧٤، و ٢٢٠، فقرة ٢٧٨، و ٣٢٠، فقرة ٤٥١، و ٤/١١٣١، فقرة ٢٠٨١، و ١١٣٢، فقرة ٢٠٨٤؛ المبسوط، ٥/٣٦، ٦/٢٣، ٧/٥٤، ٥٧، ١٦٥، ١٠٢/٨، ٢٢/١١، ٢٠٧، ٩٠/١٢، ١١٥/٢٠، ٥١/٢٥، ١٦٢/٢٦؛ فتاوى قاضي خان، ١/٤٩٣، ٥٤٨-٥٤٩؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٧/١٨٦؛ والعناية فقط، ٧/٢١٦؛ والعناية وتكملة فتح القدير، ٨/٢٤٨-٢٤٩، ٢٦٠-٢٦١؛ جامع الفصولين، ٢/١٨٣؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٣٠٢، ٤٣٩ - وجل ما جاء في القاعدة مستفاد من الموضع الأول من الدرر، كما أشار إلى ذلك المؤلف في أثناء شرحه للقاعدة-؛ البحر الرائق، ٦/٢٤٢، ٨/٣٦٧؛ النافع الكبير، ص ٤٩٧.

ومن فروعها : ما لو «قال : كَفَلْتُ<sup>(١)</sup> بِمَا لَكَ عَلَيْهِ. فقامت البينة بألف: ضمنه الكفيل؛ لأنه لو عاين<sup>(٢)</sup> ما عليه وكفل عنه لزمه ما عليه، فكذلك إذا ثبت بالبينة فصح الضمان»<sup>(٣)</sup>.

والآ<sup>(٤)</sup> «صَدَّقَ الكفيل فيما يقرّ به مع يمينه، يعنى : وإن اعترف الأصيل<sup>(٥)</sup> بالزائد على ما أقرّ به الكفيل : لم يُصَدَّقَ على كفيله؛ لأنّه إقرار على الغير، ولا ولاية له عليه؛ بل يصدَّق في حق نفسه»<sup>(٦)</sup>. كذا في (درر الأحكام)<sup>(٧)</sup>.

وكذا إذا «[ثبتت]<sup>(٨)</sup> الكفالة بالأمر عيائاً<sup>(٩)</sup> : يرجع الكفيل بما أدّى على الأصيل<sup>(١٠)</sup>، فكذا إذا [ثبتت]<sup>(١١)</sup> بالبيّنة.

وقال زفر : لما<sup>(١٢)</sup> أنكر الكفيل الكفالة فقد زعم أن الطالب ظلمه<sup>(١٣)</sup>، و«المظلوم لا يظلم غيره»<sup>(١٤)</sup>.

(١) في مصدر هذه الجملة (وهو العناية) : «تَكَفَّلْتُ».

(٢) في (د) : «عين».

(٣) العناية، ١٨٦/٧ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق ببيانته-؛ وانظر : الهداية وفتح القدير، ١٨٦/٧؛ الدرر شرح الفرر، ٣٠٢/٢.

(٤) أي : وإن لم تقم البينة صَدَّقَ ....

(٥) في (د) : «الأصل».

(٦) نهاية ٤٠/أ من (أ).

(٧) ٣٠٢/٢، ومما اسم الكتاب : درر الحكماء في شرح غرر الأحكام.

وانظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ١٨٦/٧-١٨٧.

(٨) في (أ) و(ب) «ثبت»، وفي (ج) : «أثبت»، والأفصح ما تمّ إثباته من (د)، وهو الموافق للعناية.

(٩) أي : إذا ثبت لدى القاضي أن الكفيل كفل المكفول بأمر من المكفول عيائاً ...

(١٠) في (د) : «الأصل».

(١١) ما قيل في هامش (٨) يقال هنا.

(١٢) في (ب) : «فما».

(١٣) في (ب) : «ظلمت».

(١٤) هذه القاعدة سياقي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص ١٥٠ (ل ٩٧/أ)، قاعدة ٢٢٦.

والجواب : لما قضى القاضي عليه : صار مكذبًا شرعًا، فبطل ما زعمه،  
 كمن اشترى شيئًا، وأقرَّ بأن البائع باع ملك نفسه، ثم جاء إنسان واستحقَّه<sup>(١)</sup>  
 بالبينة : لا يبطل حقه في الرجوع، مع أنَّه<sup>(٢)</sup> في زعمه كان مظلومًا؛ لأنَّ الشرع  
 كذَّبه في زعمه<sup>(٣)</sup>.



(١) في (جـ) : «واستخلفه».

(٢) في (ب) : «أن».

(٣) العناية، ٢١٦/٧ - مع اختلاف يسير -؛ وانظر : المبسوط، ١١٤/٢٠-١١٥؛ الهداية وفتح

القدير، ٢١٦/٧؛ الإمام زفر وآراؤه الفقهية للدكتور عطية الجبوري، ١٨٨/٢-١٨٩.

## [ القاعدة الخامسة والتسعون ]

الثَّابِتُ بِالْعَرَفِ قَاضٍ عَلَى الْقِيَاسِ <sup>(١)</sup> :ولذا<sup>٢</sup> : جاز بيع التَّعْمِلِ مع<sup>٣</sup> شرط<sup>(١)</sup> وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

الهداية وشرحها: العناية، ٤٤٢/٦ - ولفظ الهداية : «العرف قاضٍ على القياس»، وزاد صاحب (العناية) على أولها: «الثابت بالعرف...»؛ كما ذكرها صاحب العناية، ٤٥١/٦ - بلفظ: «والتعامل قاضٍ على القياس لكونه إجماعاً فعلياً»-؛ تبين الحقائق، ٥٩/٤ - ولفظه: «أن الناس تعاملوه، ويمثله يترك القياس»-؛ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، ٦٣/٢ - ولفظه: «لأن التعامل يرجح على القياس؛ لكونه إجماعاً عملياً»-؛ رد المحتار، ٢٨٦/٧؛ ورسائل ابن عابدين، ١١٢/٢ (رسالة: نشر العرف...) - ولفظ الآخرين: «ولم يبق من الموانع إلا القياس، والعرف قاضٍ عليه»؛ كما تكلم عنها د. أحمد أبو سنة في كتابه: العرف والعادة في رأي الفقهاء - ص ١٣٢ - حيث قال : «أما القياس فإنه يترك للعرف إن كان عاماً...»، كما أشار إليها - ص ٢١٦ - حيث قال: «وجه هذا الاستحسان هو العرف، فإنه يترك به القياس والأصل العام».

هذا ما يتعلق بتوثيق القاعدة.

أما معناها :

فهي مكونة من اصطلاحين رئيسين، الأول منهما مقدم على الآخر، وهما : العرف والقياس. وبالتأمل في شرح المؤلف للقاعدة والسياق التي وردت فيه في الكتب السابقة يتبين أن مرادهم بالعرف : العرف العملي العام الذي قد يكون بمثابة الإجماع العملي؛ بل سبق أن صرح المؤلف بهذا عند شرحه لقاعدة : «إجماع المسلمين حجة، يُخصَّصُ بها الأثر، ويترك القياس والنظر»؛ حيث قال في نهاية شرحها - ص ٢٤٥ (ل ٤/أ) - : «... وثُركَ القياس بإجماع المسلمين. وهذا مراد القوم ممَّا قالوا: «الثابت بالعرف قاضٍ على القياس»».

كما صرح بذلك صاحب العناية، وصاحب مجمع الأنهر، ود. أحمد أبو سنة - وقد سبق نقل تصريحهم عند توثيق القاعدة-.

ويلحظ من السياق أيضاً أن مرادهم بالقياس : القياس الذي بمعنى القاعدة العامة وليس القياس المشهور عند الأصوليين. وقد ثَبَّه على ذلك أ.د. أحمد أبو سنة في كتابه : العرف والعادة؛ ص ٢١٦؛ وانظر: العرف لشيخنا أ.د. أحمد المبارك، ص ١٦٧.

<sup>(٢)</sup> في (ج) : «وكذا».<sup>(٣)</sup> في (ج) زيادة : «أن».

[التشريك<sup>(١)</sup>] بالعرف، والقياس أن لا يجوز؛ لأن فيه<sup>٢</sup> [شرطاً]<sup>٣</sup> لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة<sup>٤</sup> لأحد العاقلين<sup>(٥)</sup>.

«لا يقال : نهى النبي ﷺ عن بيع وشرط<sup>(٦)</sup>،

(١) هكذا في (ب)، وفي باقي النسخ : «التشريك». والصحيح ما في (ب)، وهو الموافق لمصادر هذا المثال الآتي ذكرها.

والتشريك في اللغة : وَضَعَ الشَّرَاكَ بِالنَّعْلِ، والشَّرَاكُ : سَيْرُ النَعْلِ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ.  
انظر : لسان العرب، مادة «شرك»، ٤٥١/١٠؛ القاموس المحيط، مادة «شرك»، ص ١٢٢٠؛ المعجم الوسيط، مادة «شرك»، ٤٨٠/١.

(٢) نهاية ٣١/أ من (ج-).

(٣) في (أ) و(ج-) : «شرط». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)؛ لأن (شرطاً) اسم إن واسمها منصوب.

(٤) نهاية ٢٥/ب من (د).

(٥) انظر: الهداية وشرحها: العناية وفتح القدير، ٤٥١/٦؛ كثر الدقائق وشرحه: تبين الحقائق، ٥٩/٤؛ والبحر الرائق، ٩٥/٦؛ الدرر شرح الغرر، ١٧٣/٢؛ مجمع الأنهر، ٦٣/٢؛ تنوير الأبصار، وشرحه : الدر المختار، ورد المختار عليه، ٢٨٦/٧؛ رسائل ابن عابدين، ١٣٩/٢ (رسالة نشر العرف)؛ اللباب في شرح الكتاب، ٢٧/٢-٢٨.

علماً بأن القُدُوري في (الكتاب) اختار أن يبيع النعل بشرط التشريك فاسد. وهو قول زفر، كما صرح به صاحب (تبين الحقائق).

(٦) أخرجه أبو حنيفة في مسنده (المرتّب حسب الرواة)، ص ١٦٠، والطبراني في المعجم الأوسط، ٣٣٥/٤؛ وابن حزم في المحلى، ٤١٥/٨؛ والخطابي في معالم السنن، ١٥٤/٥-١٥٥.

جميعهم بلفظه من حديث الإمام أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (ضمن قصة جرت بين الإمام وعلماء آخرين).

وهذا الحديث صرح كثير من المحدثين بأن: «فيه مقال»، منهم أصحاب الكتب الآتية: فتح الباري، ٣٧١/٥؛ سنبل السلام، ٨/٣؛ عون المعبود، ٢٣٩/٩؛ تحفة الأحوذى، ٣٦٢/٤، ٣٨٤.

• ومن عباراتهم قول الأول : «أما حديث النهي عن بيع وشرط ففي إسناده مقال، وهو قابل للتأويل».

• كما نقل ابن قدامة عن الإمام أحمد إنكار هذا الحديث، حيث قال عنه في المغني ٣٢٣/٦- : «وحديثهم لم يصح، وليس له أصل، وقد أنكره أحمد، ولا نعرفه مروياً في مسند، فلا يُعَوَّل عليه». -

وهو بإطلاقه<sup>١</sup> يقتضي عدم جوازه، والعرف ليس بقاض عليه<sup>٢</sup>.  
لأنه<sup>٣</sup> معلول بوقوع النزاع المخرج للعقد عن المقصود به، وهو قطع المنازعة،  
والعرف<sup>٤</sup> ينفي النزاع، فكان موافقاً لمعنى الحديث، فلم يبق من الموانع إلا القياس<sup>٥</sup> على ما  
لا عرف فيه [بجامع]<sup>٦</sup> كونه شرطاً، والعرف قاضٍ عليه<sup>٧</sup>.

• وأيضاً ورد تخرجه في نصب الراية، ١٧/٤-١٨، مع التصريح بالمقال الذي قيل فيه، فمما جاء فيه : «قلت : رواه الطبراني في الأوسط، حدثنا... ورواه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتاب علوم الحديث، في باب الأحاديث المتعارضة ... ومن جهة الحاكم: ذكره عبد الحق في (إحكامه) وسكت عنه. قال ابن القطان : وعلمه ضعف أبي حنيفة في الحديث. انتهى.  
واستدل ابن الجوزي - في (التحقيق) - على صحة البيع بشرط العتق بحديث بريرة عن عائشة، اشترتها بشرط العتق...».

• وكذلك خرّجه الحافظ في التلخيص، ١٢/٣، وبين أن من ألفاظه التي بمعنى: «وما رواه أصحاب السنن إلا ابن ماجه، وابن حبان والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه بلفظ : «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع».

ولفظ : «لا يحل سلف وبيع...» يمثل جزءاً من حديث سيأتي تخرجه، ص ٩٢١، ولم يرد فيه النهي عن بيع وشرط؛ فمن ألفاظه : ما أخرجه الترمذي بسنده - ٥٣٥/٣ - مرفوعاً : «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك».

وللتوسع انظر -أيضاً- : مجمع الزوائد، ٨٥/٤؛ الدراية؛ ١٥١/٢؛ نيل الأوطار، ٢٨٣/٥.

(١) في (ب) و(د) : «بإطلاقه وهو»، (بتأخير وهو) عن (بإطلاقه)).

(٢) أي : لأن الحديث معلّل بما ذكره المؤلف.

(٣) في (ب) و(د) : «لأن العرف» (بإسقاط) (الواو)، وزيادة (لأن)).

(٤) نهاية ٢٦/ب من (ب).

(٥) في (أ) و(ب) : «بجامع». والصحيح ما تمّ إثباته من (ج) و(د).

(٦) العناية، ٤٤١/٦-٤٤٢ - مع زيادة في العناية لبعض الجمل -؛ وانظر : رد المختار، ٢٨٦/٧؛ رسائل

ابن عابدين، ١١٩/٢ (رسالة : نشر العرف).

واعلم أن العرف - كما هو قاضٍ على القياس فهو قاضٍ على الوضع<sup>(١)</sup>؛ ولذا لو  
وُكِّلَ رجلٌ<sup>٢</sup> بالتقاضي<sup>٣</sup> : لا يملك القبضَ عرفاً<sup>(٤)</sup>. والوضع يقتضي\* جوازه، فإنه في معناه  
وضعاً<sup>(٥)</sup> - يقال : اقتضيتُ حقِّي أي قبضته، فإنه مطاوع قضى<sup>(٦)</sup> - ولكن العرف  
بخلافه، و«العرف قاضٍ على الوضع»<sup>(٨)</sup>.



(١) المراد بالوضع : الوضع اللغوي.

وقوله : «العرف ... قاضٍ على الوضع» يمثل قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص ٨٥٨  
(ل ٦٨/أ)، قاعدة ١٦٧. وما سيذكره المؤلف هنا إلى نهاية القاعدة هو مضمون ما سيذكره هناك.

(٢) في (ب) : «رجلاً».

(٣) نهاية ٤٠/ب من (أ).

(٤) أي لا يملك الرجل الموكَّل القبض في عرف الناس.

(٥) «يقتضي» : ساقطة من (ب).

(٦) «قوله : إنه في معناه وضعاً : [أي] أنهما متَّحدان معنى من حيث الوضع في أصل اللغة» - كذا قال  
صاحب نتائج الأفكار - ١٠٨/٨ - تعليقاً على كلام لصاحب الهداية، وهو مناسب هنا.

(٧) ويشهد لهذا المعنى اللغوي ما جاء في اللسان : «وَتَقَاضَاهُ الدِّينَ : قبضه منه ... ويقال : اقْتَضَيْتُ  
ما لي عليه : أي قَبَضْتُهُ وأخذته».

لسان العرب، مادة «قضى»، ١٨٨/١٥ وانظر : القاموس المحيط، مادة «قضى»، ص ١٧٠٨؛ المعجم  
الوسيط، مادة «قضى»، ٧٤٣/٢.

(٨) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢٩١/٢؛ وانظر أيضاً : الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار،  
١٠٧/٨ - ١٠٨؛ تبين الحقائق، ٢٧٨/٤؛ البحر الرائق، ١٧٨/٧.

وما ذكره المؤلف يتمشى مع قول زفر، خلافاً للثلاثة، إلا أن الفتوى عند الحنفية على قول زفر، كما  
صرَّح بذلك أصحاب الكتب السابقة.



## [ القاعدة السادسة والتسعون ]

**الثَّابِتُ بِدَلَالَةِ<sup>(١)</sup> إِنَّمَا يُعْتَبَرُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ الصَّرِيحُ بِخِلَافِهِ<sup>(٢)</sup> :**

(١) في (ب) : «بالدلالة».

وقد جاءت هذه الكلمة مفسّرة بـ «دلالة العرف»، وذلك في مصدر هذه القاعدة وشرحها (وهو الفتاوى الولولجية).

(٢) توضيح القاعدة :

لقد تضمنت لفظين رئيسين، بتوضيحهما يتضح المراد من القاعدة، وهما : الدلالة والصريح :  
أما معنى الدلالة في اللغة : فقد سبق بيانه، ص ١٨٥.

والمراد بها هنا : «غير اللفظ، من حال أو عرف أو إشارة أو يد أو غير ذلك» - كذا في الوجيز، ص ١٣٩ -  
وأما الصريح في اللغة : فهو مشتق من مادة «صرح»، والصاد والراء والحاء - كما يقول ابن فارس -  
: «أصل منقاس، يدلّ على ظهور الشيء وبروزه».

ومن ذلك ما جاء في (اللسان) : «الصريح : الخالص من كل شيء، وهو ضد الكناية».  
وفي الاصطلاح : عرفه صاحب (المنار) بأنه : «ما ظهر المراد به ظهوراً بيّناً، حقيقة كان أو مجازاً».  
وهذا المعنى الاصطلاحي هو المراد في القاعدة.

ولتوثيق معنى الصريح، فالمعنى اللغوي مستفاد من المقاييس في اللغة، مادة «صرح»، ص ٥٩٢؛ ولسان  
العرب، مادة «صرح»، ٢/٥٠٩؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «صرح»، ص ٢٩٢.  
والمعنى الاصطلاحي مستفاد من المنار، ١/٣٦٥ (مع شرحه : كشف الأسرار)؛ وهو بعينه مذكور في مرآة  
الأصول، ٢/٦٤؛ وانظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ١/١٦٦؛ للمغني للخبازي، ص ١٤٥.  
هذا ما يتعلق بتوثيق ما جاء في توضيح القاعدة.

أما توثيق القاعدة :

فقد وردت بنحو لفظها أو معناه أو شيء من معناه في كثير من كتب الفقه وأصوله وقواعده:  
فمن كتب الأصول :

المغني للخبازي، ص ٢٤٧ - ولفظه : «الثابت بالدلالة مثل الثابت بالصريح» -.

ومن كتب القواعد :

رسالة الكرخي في الأصول، ص ١٦٣ - ولفظه : «الأصل أن للحال من الدلالة كما للمقالة» -؛  
تقرير القواعد لابن رجب، ٣/١٠٥، قاعدة ١٥١ - ولفظه : «دلالة الأحوال تختلف بها دلالة الأقوال  
في قبول دعوى ما يوافقها وردّ ما يخالفها، ويترتب عليها الأحكام بمجرد» -؛ قواعد الفقه لابن نجيم، -

ولذا : إذا كان التأجيل في المهر عرفاً، وشُرطَ التعجيل : يجب التعجيل؛ لأن شرط التعجيل صريح، فيعمل به.

كذا<sup>١</sup> في (الوَلَوَالِجِيَّة) (٢) (٣).

= ص ١٠١، قاعدة ٣٩- ولفظه : «الثابت دلالة كالثابت صريحاً»-؛ مجلة الأحكام الشرعية للقاري، ص ١٠٢، مادة ١٥١- ولفظه كلفظ ابن رجب-؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٧٣، قاعدة ٩٩، وص ٧٤، قاعدة ١٠١، وص ١٠٤، قاعدة ٢٤٢ - ولفظه الثاني: «الثابت بالعرف كالثابت بالنص»، والثالث كلفظ الكرخي -؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٤٧، ٤٨١، ٤٨٥- ولفظه الثاني: «الثابت عرفاً كالثابت نصاً»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣١٩/٢، ٥٣٧/٤- وقد ذكر في هذين الموضوعين ألفاظاً كثيرة، أوها: «إنما تعتبر دلالة الحال إذا لم يوجد التصييص بخلافها»-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص ٨٩٦ - ولفظه : «الأصل أن للحال من الدلالة كما للمقالة»-.

ومن كتب الفقه :

شرح السير الكبير، ٧٦٢/٢، فقرة ١٣٣٩، و٧٨٠، فقرة ١٣٨٣، و ٨٠٦، فقرة ١٤٤٤، و ١٩٤٧/٥، فقرة ٣٩٠٢؛ المبسوط، ٢٢٧/٤، ٤/٩، ٥١/١١، ٩٩/١٩؛ ١٩٩/٣؛ القنية، ل ١٥٢/أ؛ المحيط البرهاني، ق ٣، ص ١٣٥٨؛ المصنف للنسفي، ل ٢٠٠/؛ الفتاوى الولوالجية، ل ٧١/ب؛ العناية، ٢٥٦/٦؛ الدرر شرح الغرر، ٣٣٦/١، ١٤٤/٢.

يضاف إلى هذا أن المؤلف ذكر لفظاً آخر للقاعدة وهو : «الدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم يوجد صريح يعارضها»، وذلك ص ٧٠٣ (ل ٥٢/ب)، قاعدة ١٢٦.

كما ذكر قاعدة أخرى تمثل المفهوم المخالف لها وهي : «الصريح يفوت الدلالة»، وذلك ص ٧٨٧ (ل ٦١/أ)، قاعدة ١٥٣.

(١) في (د) : «لذا».

(٢) ل ٧١/ب.

ونص ما جاء فيها : «رجل تزوج امرأة على مهر معلوم، فأرادت أن تمنع نفسها حتى تستوفي مهرها: ليس لها ذلك في عرفنا؛ لأن في عرفنا البعض مؤجل، والبعض معجل ....

فإن شُرطَ تعجيل الكل في العقد : وجب التعجيل؛ لأن «الثابت بدلالة العرف إنما لا [هكذا بزيادة (لا) النافية] ولعل هذا خطأ من الناسخ» يُعتبر إذا لم يوجد الصريح بخلافه».

وانظر : تبين الحقائق، ١٥٥-١٥٦ فتح القدير، ٣٧٠/٣، الدرر شرح الغرر، ٣٤٦-٣٤٧.

(٣) كتاب الوَلَوَالِجِيَّة : كتاب في فروع الحنفية، يسمّى (الفتاوى الولوالجية).



=وقد ذكر المؤلف في المقدمة أنه فصل ما أورده الشيخ حسام الشهيد في كتابه : (الجامع لتنازل الأحكام)، وضم إليه ما سواه من الوقائع المهمة، وما اشتملت عليه كتب محمد بن الحسن، مما لا بد من معرفته لأهل الفتوى.

أما مؤلف هذا الكتاب فهو محل خلاف على قولين :

الأول : هو إسحاق بن أبي بكر، أبو المكارم ظهير الدين الوَلَوَّالْجِي الحنفي (ت ٧١٠هـ). وهذا قول صاحب الطبقات السنية - ٣٣٦/٤ - وصاحب كشف الظنون - ١٢٣٠/٢ -، كما نسبته صاحب الفوائد البهية - ص ١٢٢ - إلى القاري، وهو اختيار محقق الجواهر المضية - ٤١٧/٢ -.

الثاني : هو عبد الرشيد بن أبي حنيفة بن عبد الرزاق، أبو الفتح ظهير الدين الوَلَوَّالْجِي (ت بعد ٥٤٠هـ).

وهذا قول الكفوي، وصاحب الفوائد البهية - ص ٩٤، ١٢٢ - وصاحب هدية العارفين - ٥٦٨/١ - والقول الذي تشهد له النسخ الخطية هو القول الأول، حيث نُسبت الفتاوى إليه في نسخ المكاتب الآتية:

١- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٣٦٧.

٢-٤ - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى :

نسخة تمثل جزأين في مجلد واحد، برقم ٢٩، ونسخة في جزئين، برقم ١٣٦، ١٣٧، ونسخة تمثل الجزء الثاني فقط برقم ٣٠.

٥- كوبرلي، ج-١، برقم ٦٨٦، وج-٢، برقم ٦٨٧.

## [ القاعدة السابعة والتسعون ]

الثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة<sup>(١)</sup> :

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو معناه أو قريب منه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، ١٤١/٢ - ولفظه : « ما أُحِلَّ إلا [هكذا بزيادة (إلا)]  
 لضرورة أو حاجة يقدر بقدرها، ويحول بزوالها» -؛ الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٣٧٢/٢ -  
 ولفظه : « ما ثبت على خلاف الدليل للحاجة: قد يتقيد بقدرها، وقد يصير أصلاً مستقلاً» -؛  
 القواعد للمقري، ٥٠٢/٢ - قاعدة ٢٦٢ - ولفظه : « إذا وجب مخالفة أصل أو قاعدة وجب  
 تقليل المخالفة ما أمكن» -؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٤٥/١ - فقد ذكر من القواعد  
 المنتزعة من قاعدة الضرر يزال : « متى أمكن الدفع بأسهل الوجوه لم يُعدل إلى أصعبها» -؛  
 المنثور للزركشي، ٣٢٠/٢، ١٣٨/٣ - ولفظه الأول : « ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها»،  
 ولفظه الثاني : « ما ثبت للضرورة يقدر بقدرها»، وقد بين أنهما بمعنى واحد حيث أحال في  
 شرح الثانية على الأولى بقوله : « سبقت في حرف الضاد» -؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن،  
 ٤٥٤/٢، قاعدة ١٩٦؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام السنوي، ١٩٢/١ - ولفظ ابن الملقن  
 ومن بعده كلفظ ابن الوكيل -؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢١٢/١؛ ولابن نجيم، ص ١٠٧ -  
 ولفظهما كلفظ الزركشي الأول -؛ الفرائد البهية وشرحها: الأقمار المضئية، ص ١١٩؛  
 والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢٧١/١ - ولفظ الفرائد :

وما أبيح للضرورة قُدر بقدرها حتماً كآكل المضطر -؛

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥، ٤٦ - ولفظه الأول : « الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها»، والثاني:  
 « ما أبيح للضرورة يتقدر بقدرها» -؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٩/ب، ٣٥/ب؛ منافع  
 الدقائق، ص ٣١٨، ٣٣١؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٢٢ - ولفظها: «الضرورات تقدر بقدرها»؛  
 شرحها لسليم رستم، ٣٠/١؛ ولعلي حيدر، ٣٤/١؛ وللأتاسي، ٥٦/١؛ وشرح قواعدها للسزقا؛  
 ص ١٨٧؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص ٢٥، البيت ١٧، ونصه:

وكل محظور مع الضرورة بقدر ما تحتاجه الضرورة -؛

قواعد الفقه للمجدي، ص ٧٤، قاعدة ١٠٠، و ص ٨٩، قاعدة ١٧١ - ولفظه الأول كلفظ المؤلف،  
 والثاني كلفظ المجلة - المدخل الفقهي العام، ٩٩٦/٢، فقرة ٦٠١؛ القواعد الفقهية للدكتور علي  
 الندوي، ١٠٢، ١٥٣، ٢١٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٣٠٨ - وقد ذكر عدّة ألفاظ، منها لفظي العز بن -

«فمن اشترى جارية فولدت عنده لا بالاستيلاد<sup>(١)</sup>، فاستحقها رجل بيّنة : فإنه يأخذها وولدها.

= عبد السلام والمجلة -؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٥- وقد ذكر لفظين أحالهما إلى التحرير، ٢٤٩/١، ١٢/١٦/٢، و ٧٥٦/٤، ٩٤٧/٥، وأولهما كلفظ المؤلف، والثاني: «الثابت بالضرورة لا يعدو موضع الضرورة»-؛ الوجيز، ص ١٨٠ - وقد ذكر لفظ المجلة ولفظاً آخر-؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٥٤٣/٤- وقد ذكر عدة ألفاظ، منها لفظ المؤلف ولفظي القواعد والضوابط-؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور الروكي، ص ١٦١، ١٩٧، ٢١٠؛ القواعد الكبرى للدكتور العجلان، ص ٨٠؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص ١٠٤؛ المبادئ الفقهية، ص ٢١؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص ٤٤، قاعدة ٣٠؛ والدكتور محمد الزحيلي، ص ٦٨؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص ١٣٠٤- ولفظ الروكي ومن بعده كلفظ المجلة-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٢٧٢ - ولفظه: «ما أبيع للضرورة يتقدر بقدرها»-.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٧٩/١، ١٢٧/٢، ١١٧/٣، ١٠/٥، ١٤٧/٧، ٧٢/١١، ٢٩/٢٤، ٤٣/٢٥، ٢٨/٣٠؛ بدائع الصنائع، ١٢٤/٥، ١٢٤/٧؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٤٣٥/٢١؛ تبيين الحقائق، ٢١/٥؛ الغرة المنيعة، ص ١١٦؛ العناية، ٤٥/٧، ٤٨٩/٨، ٦٧/٩، ٩٢؛ فتح القدير، ١٥٩/١؛ نتائج الأفكار، ٢٤/٩، ٦٨؛ البحر الرائق، ١٩٧/١.

ومن الكتب الأخر :

كشف الأسرار للبخاري، ٤١/٢، ٢٦٤/٣؛ نظرية الضرورة للدكتور وهبة الزحيلي، ص ٢٤٥؛ ولجمال مبارك، ص ٣٣٦.

يضاف إلى ما سبق أن المؤلف تحدّث عن هذه القاعدة في موضع آخر بلفظ آخر وهو : «ما أبيع للضرورة يتقدر بقدرها»، وذلك ص ١٠٢٨ (ل ٩٣/ب)، قاعدة ٢٢٠.

وقد صرح العلّامي بأنهما بمعنى واحد في شرحه لقواعد الخادمي، ل ١٩/ب؛ وصاحب منافع الدقائق، ص ٣١٨ - كما سبق نقل ما قاله الزركشي في ذلك في بداية هذا الهامش-.

و«قريب من هذه القاعدة [أيضاً] : ما جاز لعنر بطل بزواله»- قاله السيوطي وابن نجيم في أشباههما، ٢١٤/١، ص ١٠٨-.

(١) جاء في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «لا باستيلاده» أي : أن المشتري لم يستولدها؛ بل ولدت من غيره.

وإن أقر المشتري [ها]<sup>١</sup> لرجل : لم يتبعها ولدها؛ لأن «الإقرار حجة قاصرة»<sup>(٢)</sup>؛ لانعدام الولاية على الغير، فيثبت<sup>٣</sup> الملك في [المُخْبِر] به<sup>٤</sup> ضرورة صحة الإخبار؛ لأن الإقرار إخبار لا بد له من [مُخْبِر]<sup>٥</sup> به، فيقدر بقدر الضرورة،

(١) «ها» : ساقطة من (أ) و(ب) و(د)، ومكانها في (أ) : «بمال». والصحيح ما تم إثباته من (ج)، وهو الموافق للعناية.

(٢) هذه القاعدة من القواعد المشهورة، وهي - وإن لم يفردا المؤلف في قاعدة مستقلة إلا أنه أفرد عدّة قواعد بمعناها، أو قريب من معناها، مثل : القاعدة ٩ - ص ٢٦٦ (ل/٦/أ) - وهي : «الإخبار إذا رُدَّ في حقِّ غيره باقٍ في حقِّ نفسه». وقاعدة ٣٨ - ص ٣٧٥ (ل/١٧/أ) - وهي : «الإقرار ملازم شرعاً كالبينة؛ بل أولى». وقاعدة ٤١ - ص ٣٨١ (ل/١٧/ب) - وهي : «إقرار الإنسان ليس بحجة على غيره». ولو عدتْ للقاعدة فقد وردت باللفظ المذكور في كثير من كتب الفقه وقواعده :

#### فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٨٥؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٠٣، قاعدة ٤٣، وص ٣٢٦، قاعدة ٤٤٠؛ الفوائد الزينية، ص ٥١، فائدة ٣٥، وص ١٣٢، فائدة ١٤٤؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٧٨؛ شرحها لسليم رستم، ٥٢/١؛ ولعلي حيدر، ٦٨/١؛ وللأناسي، ٢٢٢/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٣٩٥؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٦٦، قاعدة ٦٤؛ القواعد الفقهية للدكتور على الندوي، ص ١٢٥، ١٥٧؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٧٠، ٤٨١؛ الوجيز، ص ٢٣، ٢٦، ٣٦، ٣٠١، ٣٠٢؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢/٢٢٦، ٢٣٢؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٥٦/٢، فقرة ٦٦٧، و١٠٧٣، فقرة ٦٨٣؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص ١٥٨، ١٦٠؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور الروكي، ص ٢٧٠.

#### ومن كتب الفقه :

المبسوط، ٢٤/١١؛ الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، ٤٤/٧، ٦٥، ٣٤٤، ٣٢١/٨؛ المصنف للنسفي، ل ٦٠/ب؛ الدرر شرح الغرر، ١٩١/٢، ٣٥٨.

(٣) في (د) : «ثبت». علماً بأنه جاء في (العناية) : «يُثَبِّت».

(٤) في (أ) و(د) : «المجر». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج)؛ وهو الموافق للعناية.

(٥) في (د) : «يه» (بالياء).

(٦) في (أ) : «مجر». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للعناية.

والضرورة [تندفع]<sup>(١)</sup> بإثبات الملك بعد الانفصال<sup>(٢)</sup>، فيقتصر<sup>(٣)</sup> على الحال، فلا يظهر ملك المستحق من الأصل<sup>(٤)</sup>؛ ولذا لا يرجع المشتري على البائع بالثمن، ولا الباعة بعضهم على بعض، فلا يكون الولد [ابن]<sup>(٥)</sup> المستحق.

وهذا إذا لم يدَّعِ المقرُّ له الولد. وأما إذا ادعى الولد : كان له؛ لأن الظاهر [أنه]<sup>(٦)</sup> له.

كـذا فـي ( الـنُّهـاية )<sup>(٧)</sup>

(١) في (أ) و(جـ) : «تندفع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للعناية.

(٢) نهاية ٣١/ب من (جـ).

(٣) في (جـ) : « فيقتصر ».

(٤) لعل المعنى : أن ملك الرجل - الذي استحقَّ الجارية - مُلْكُهُ لها لا يكون ثابتًا من الأصل؛ بل في الحال، أي في الوقت الذي حصل فيه الإقرار دون ما قبله.

(٥) هكذا في (جـ)، وفي (هـ) و(و) : « إلى »، أما في (أ) : « أي »، وكذلك في (ب) و(د) إلا أنه جاء فيهما زيادة وتام عبارتهما : «فلا يكون الولد أي المستحق له».

والذي يستقيم به المعنى هو ما في (جـ). وكذلك (هـ) و(و)؛ لأن المؤلف قال في بداية المسألة : «وإن أقرَّ المشتري بها لرجل : لم يتبعها ولدها». وبما أن الولد لا يتبع أمه في ملكية المستحق لها - يناسب أن يؤكد هذا المعنى في النهاية بأن يقال :

- «فلا يكون الولد له» - وهذا تعبير صاحب العناية.

- أو يقال : «فلا يكون الولد ابن المستحق» - وهذا نصّ ما جاء في (جـ).

- أو يقال : «فلا يكون الولد إلى المستحق» - وهذا نصّ ما جاء في (هـ) و(و).

أما نصّ ما جاء في (ب) و(د) فلا يؤدي هذا المعنى إلا إذا كان اللفظ المزيد فيهما (وهو : له) عقب (الولد)، أي : «فلا يكون الولد له أي المستحق».

وأما نسخة الأصل وهي (أ) فالجملة فيها غير مفيدة أصلاً؛ إذ نصّها : «فلا يكون الولد أي المستحق»!

(٦) « أنه » : زيادة من (ب)؛ وفقاً للعناية، والمعنى لا يستقيم بدونها.

(٧) النهاية : هناك عدة كتب في الفقه الحنفي تعرف بالنهاية؛ كالنهاية للسُّغْنَانِي، والنهاية في الفروع لمحمد ابن عمر المعروف بمنلا عرب (ت ٩٣٨هـ) - كشف الظنون، ١٩٨٩/٢ - ونهاية الكفاية في دراية الهداية لتاج الشريعة عمر المحبوبي (ت ٦٧٢هـ) - كشف الظنون، ٢٠٣٣/٢ - وغيرها.

-والذي يغلب على الظن أن المراد بها الأول، وهو النهاية للسِّغْناقِي، لَمَا يَأْتِي :

١- أن (النهاية) أطلقت في عدد من كتب التراجم عند الحنفية، وأريد بها (النهاية) للسِّغْناقِي. ومن ذلك:  
أ- ما جاء في الجواهر المضية، ٥٨٩/٤ :

«فائدة : للحنفية (النهاية) للإمام حسام الدين الصغناقي. وللشافعية (النهاية) لإمام الحرمين». فقد اختار (النهاية) للصغناقي - أو السغناقي - دون غيرها من كتب الحنفية التي تعرف بالنهاية؛ فدلَّ أنها المرادة عند الإطلاق.

ب- ما جاء في فهرس الفوائد البهية، ص ٣ :

«الحسن بن علي السغناقي، مؤلف (النهاية)».

فكان (مؤلف النهاية) شهرة للسغناقي، ففهم من هذا أنها المرادة عند الإطلاق.

٢- أن من أبرز مصادر المؤلف كتاب : (العناية شرح الهداية) للبابري (ت ٧٨٦هـ). وقد جاء في مقدمة (العناية) -ص ٦- : أنه لخصها من (النهاية) للسغناقي.

ومن المتبادر للذهن أن يتابع الإنسان من ينقل عنه كثيراً في مصادره أيضاً.

بل هذا ما حصل في هذا الموضوع عند المؤلف؛ إذ جميع ما جاء في شرح القاعدة المذكور في (العناية) بما في ذلك قوله : «كذا في النهاية نقلاً عن التمرتاشي».

٣- أن المؤلف نقل عن (النهاية) في موضع آخر، وقد تمَّ العثور على العبارة المنقولة في (النهاية) للسغناقي - انظر ص ١٥٠ (ل ١٠٢/أ) -.

وإذا ورد اسم كتاب ما في موضعين بالاسم نفسه فالغالب أن يكون المراد بهما كتاباً واحداً.

وإذا تقرر هذا فإن السِّغْناقِي هو : الحسين بن علي بن حجاج، الحسام السِّغْناقِي (ت ٧١١هـ).

وكتابه (النهاية) : في الفقه الحنفي، شرح فيه (الهداية) لعلي المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، وهو أول شروحه

وقد وصفه صاحب (الفوائد البهية) -ص ٦٢- بأنه : «أبسط شروح الهداية وأشملها، قد اشتمل على مسائل كثيرة، وفروع لطيفة».

وللنهاية عدة نسخ خطية، منها نسخ المكتبات الآتية :

١- مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، وهي مصورة عن برنستون يهودا، برقم ٢٩٥٩، والرقم العام ٥٠٣٥٧٧.

٢- مكتبة السليمانية باستانبول، فهرس (عاشر أفندي)، برقم ٣٦٥.

٣- مكتبة السليمانية أيضاً، فهرس (لا له لي)، وأرقامها : ١٠٨٦-١٠٨٨.

٦- ٣١- مكتبة السليمانية أيضاً، فهرس (فاتح) وفيه ٢٦ نسخة، وأرقامها ١٩٨٠-٢٠٠٥.

٣٢- ٤١- مكتبة السليمانية أيضاً، فهرس (السليمانية) وفيه ١٠ نسخ، وأرقامها ٥٥٧-٥٦٦. =



نقلًا عن التُّمْرُتَاشِيِّ<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>».



- ٤٢-٤٩- مكتبة السليمانية أيضًا، فهرس (عاطف أفندي) وفيه ٨ نسخ، وأرقامها ٩٧٧-٩٨٤.  
 - ٥١-٥٠- مكتبة السليمانية، فهرس (حميد) وفيه نسختان، ورقماهما : ٥٢٨، ٥٢٩.  
 - ٥٥-٥٢- مكتبة السليمانية، فهرس شهرزاد سلطان محمود. وفيه ٤ نسخ، وأرقامها ١٤٥-١٤٨.  
 - ٥٦- مكتبة السليمانية، فهرس (جوبريلي زاده محمد باشا)، برقم ٦٢٢.  
 - ٥٧- مكتبة السليمانية، فهرس (أسعد أفندي)، برقم ٦٦٦.  
 انظر : الجواهر المضية، ١١٤/٢؛ مفتاح السعادة، ٢٤٠/٢؛ الطبقات السنية، ١٥١/٣؛ كشف الظنون، ٢٠٣٢/٢؛ الفوائد البهية، ص ٦٢.

(١) التُّمْرُتَاشِيُّ: قد يتبادر إلى الذهن أن المراد به هنا الخطيب التمرتاشي المشهور (ت ١٠٠٤هـ) وهو محمد بن عبد الله بن أحمد صاحب (تنوير الأبصار)!

إلا أنه غير مراد هنا؛ لأن هذا النقل عنه أورده صاحب (فتح القدير) (ت ٨٦١هـ)، وصاحب (العناية) (ت ٧٨٦هـ) - كما سيأتي بيان ذلك - وكلاهما متقدمان على الخطيب التمرتاشي. والذي تدل عليه المصادر أن المراد به : أحمد بن إسماعيل، أبو العباس الظهير التُّمْرُتَاشِيُّ الخوارزمي (ت ٦٠١هـ)؛ إذ لم أجد فيما وقفت عليه من كتب التراجم من اشتهر بالتُّمْرُتَاشِيِّ من الحنفية وكان موجودًا قبل عام ٧١٠هـ سواء؛ بل لم يرد غيره على الإطلاق في (الجواهر المضية) و(تاج التراجم) و(مفتاح السعادة).

وقد اشتهر أحمد بن إسماعيل التُّمْرُتَاشِيُّ بالفقه والحديث، من مؤلفاته : شرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن، وفتاوى التُّمْرُتَاشِيِّ، وفرائض التُّمْرُتَاشِيِّ، وكتاب التراويح.

انظر: الجواهر المضية، ١٤٧/١، ١٤٨، رقم ٨٣-٨٤؛ تاج التراجم، ص ٣٦، رقم ٣٤؛ مفتاح السعادة، ٢٥٦/٢؛ الطبقات السنية، ٢٨٦/١؛ كشف الظنون، ١٢٢١/٢؛ الفوائد البهية، ص ١٥؛ هدية العارفين، ٨٩/١.

(٢) العناية، ٤٤/٧-٤٥ - مع اختلاف في بعض الألفاظ سبق بيان أهمه - وانظر : الهداية وفتح القدير، ٤٤/٧. وقد بحثت عن هذا النقل في النسخة الخطية للنهاية (المحفوظة في مكتبة الملك فهد الوطنية) ولم أعرثر عليه. مع العلم بأن هذه النسخة غير مكتملة.

## [ القاعدة الثامنة والتسعون ]

الثابت قطعاً أو ظاهراً لا يؤخر لموهوم<sup>(١)</sup> :

«فمن أثبت<sup>٢</sup> الشراء<sup>٣</sup> [من]<sup>٤</sup> ذي اليد، أو أثبت الدَّين على العبد حتى

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو معناه في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

قواعد الفقه للمحددي، ص ١١٩، قاعدة ٣١١ - ولفظه : «المحتمل لا يعارض المنصوص»؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٤٩، حيث نقل عن (التحرير) - ٨٣٥/٢ - : «والموهوم لا يعارض المتحقق، فلا يؤخر الحقَّ الثابت ييقين لحقَّ عسى يكون، وعسى لا يكون...»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٩٥ - ولفظه قريب من السابق؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٨٥/١، ٢٩٣/٢ - ولفظه الأول هو لفظ التحرير، والثاني : «إن غير الثابت لا يثبت بالاحتمال، والثابت لا يزول بالاحتمال»؛

ومن كتب الفقه :

الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٣٤٥/٧، ٣٤٦ - وقد وردت باللفظ نفسه في العناية، وينحوه في الهداية وفتح القدير -؛ المصطفى للنسفي، ل ٦٤ ب؛ البحر الرائق، ٤٥/٧ .  
كما ذكر المؤلف قاعدة أخرى بمعناها، وهي : «المعلوم لا يؤخر للموهوم»، وذلك ص ١٠٥٧ (ل ٩٧ ب)، قاعدة ٢٢٨ .

وهناك قاعدة مشهورة قريبة منهما، وهي : «لا عيرة للتوهم»، فقد وردت بهذا اللفظ في كثير من كتب القواعد، منها :

مجلة الأحكام العدلية، مادة ٧٤؛ شرحها لسليم رستم، ٥٠/١؛ ولعلي حيدر، ٦٥/١؛ ولألتاسي، ٢٠٩/١؛ وشرح قواعدهما للزرقا، ص ٣٦٣؛ قواعد الفقه للمحددي، ص ١٠٧، قاعدة ٢٥٤؛ المدخل الفقهي العام، ٩٧٥/٢، فقرة ٥٨٢؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٤١٦؛ الوجيز، ص ١٤٦؛ قواعد الفقه للدكتور محمد الروكسي، ص ١٩٥؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيوخنا أ.د. صالح السدلان، ص ١٩١؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريزي، ص ٨٧ .

(٢) نهاية ٤١/أ من (أ).

(٣) في (ب) و(د) : « شراء ».

(٤) « من » : زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو العناية)، ولا يستقيم المعنى بدونها.

بيع فيه<sup>(١)</sup> فإنه يدفع المبيع إلى المشتري والدَّين<sup>٢</sup> إلى<sup>٣</sup> المدَّعي بغير كفيل، وإن كان حضور  
مشتري آخر قبله، وغريم<sup>٤</sup> آخر في حق العبد متوهُمًا<sup>٥</sup>، فلا يؤخَّر حقُّ الحاضر لحقِّ موهوم  
إلى زمان التكفيل<sup>٦</sup> «<sup>(٧)</sup>؛ لأن [الموهوم]<sup>٨</sup> ليس بمنتحق الوقوع، فلا يعتبر.



(١) وردت هذه الجملة مفسَّرة في (فتح القدير) بقوله : « حتى يبيع العبد لأجل دينه ».

(٢) في (ب) : « والذي ».

(٣) « إلى » : ساقطة من (جـ)، وفي (ب) و(د) بدلها : « على ».

(٤) نهاية ٢٦/أ من (د).

(٥) في (جـ) : « متوفهما ».

(٦) في (د) : « الكفيل ».

(٧) العناية ، ٣٤٥/٧ - ٣٤٦؛ وانظر : الهداية وفتح القدير ، ٣٤٦/٧.

(٨) في (أ) و(جـ) و(د) : « المفهوم ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب).



باب

الجم



## [ القاعدة التاسعة والتسعون ]

**جَازَ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ مَعَ الْإِقْرَارِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُتَوَقَّعُ الضَّرَرُ مِنْ غَيْرِ الْمَقْرَرِ لَوْلَاهَا<sup>(٢)</sup> :**

- فلو أقر أحد الورثة بدين على الميت : جاز إقامة البيئة؛ للتعدي<sup>(٣)</sup>.
- وكذا : إذا أقر المدعى عليه بالوكالة : جاز إقامة البيئة؛ دفعًا للضرر<sup>(٤)</sup>.

(١) نهاية ٢٧/ من (ب).

(٢) وردت هذه القاعدة عرضًا في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

لمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٧؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص ٢٦٣.

ومن كتب الفقه :

جامع الفصولين، ١٤٥/٢، كما ورد معناها فيه، ٣١/٢؛ البحر الرائق، ٢٠٣/٧؛ قرعة عيون الأخبار، ٥٧٨/١١، ولفظ ابن نجيم في كتابيه ونجل ابن عابدين في حاشيته هو ذاته اللفظ الذي سيذكره المؤلف في نهاية شرحه للقاعدة ويعزوه إلى (جامع الفصولين)، كما أن الأمثلة الأربعة التي سيمثل بها المؤلف للقاعدة مذكورة في هذه المصادر. يضاف إلى ذلك أن المؤلف سيذكر هذه القاعدة - عرضًا - وما جاء في أمثلتها، وذلك ص ٩٨٠ (ل ٨٧/ب).

(٣) انظر : فتاوى قاضي خان، ١٢/٣؛ جامع الفصولين، ٢٥/٢، ٣١؛ الدرر شرح الغرر، ٣٦٣/٢؛ الدر المختار ورد المختار، ٣٤٩/٨.

وقد جاء في هامش (و) بيان أن هذا التعدي : «إلى سائر الورثة».

(٤) انظر : فتاوى قاضي خان، ١١/٣-١٢؛ جامع الفصولين، ٣١/٢، حيث جاء فيه : «... قال ... [الخلواني]: تسمع البيئة على المقر كما قلنا في الوكيل بقبض العين : لو أقر من عنده العين أنه وكيل بقبض العين : فإن إقراره لا يكفي، ويكلف الوكيل إقامة البيئة على إثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك»؛ وانظر أيضًا : الدر المختار ورد المختار، ٣٤٩/٨.

علمًا بأنه جاء في هامش (و) بيان أن هذا الضرر : «من المدعى عليه؛ لاحتمال تكذيب الموكل مع عدم القدرة إلى إثباتها لدى الحاجة».

• وكذا : إذا أقر المدعى عليه بالوصاية : [تسمع]<sup>٢</sup> بينة الوصي؛ للتعدي<sup>(٣)</sup>.  
قال في (جامع الفصولين)<sup>(٤)</sup> : «فهذا يدل على جواز إقامتها مع الإقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها، فيكون هذا [أصلاً]<sup>٦</sup>»<sup>(٧)</sup> انتهى.

(١) « أقر » : ساقطة من (ج).

(٢) في (أ) و(ب) : «يسمع»، وفي (ج) : «يسمع». والأفصح ما تم إثباته من (د).

(٣) انظر : فتاوى قاضي خان، ١٢/٣؛ جامع الفصولين، ٢٥/٢، ٣١، حيث جاء في الموضع الثاني منه : «وكذا الموصى له لو أقر بوصيته وارث واحد أو كل الورثة تقبل بينته»؛ وانظر أيضاً : الدر المختار ورد المختار، ٣٤٩/٨.

علماً بأنه جاء في هامش (و) ما يبين أن التعدي : «إلى غير المدعى عليه».

(٤) جامع الفصولين : لمحمود بن إسرائيل بن عبد العزيز، البدر الشهير بابن قاضي سماو (ت ٨٢٣هـ) -

وبعضهم يضيف إلى سماو : (نه) أو (الهاء) وقد اختار صاحب هدية العارفين إسقاطهما.

وهو كتاب في الفقه الحنفي، جعله مؤلفه خاصاً بالمعاملات، وقد بين في المقدمة : أنه جمعه من فصول محمد بن محمود الاستروشي وفصول عماد الدين، وضم إليهما ما تيسر له من الخلاصة والكافي ولطائف الإشارات وغيرها، وجعله في أربعين فصلاً.

كما ذكر أنه شرع في تأليفه جمادى الأولى سنة ٨١٣هـ، وختمه في ٢٨ صفر، سنة ٨١٤هـ. وللكتاب عدة طبعات قديمة منها :

١- المطبعة الأزهرية بالقاهرة، سنة ١٣٠٠هـ.

٢- المطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية، سنة ١٣٠١هـ.

انظر : مقدمة جامع الفصولين، ٢/١؛ كشف الظنون، ١/٥٦٦-٥٦٧؛ الفوائد البهية، ص ١٢٧؛ هدية العارفين، ٢/٤١٠؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٩٠-٤٩١.

(٥) في (د) : «بتوقع».

(٦) في (أ) و(ج) : «الأصل». إلا أن إثبات (أل) يجعل الأسلوب ركيكاً؛ لهذا تم إثبات ما في (ب) و(د)؛ وفقاً للمصادر الآتي ذكرها.

(٧) جامع الفصولين، ٢/١٤٥، ٢/٢٠١. ولفظ الجامع : «أقول : هذا يدل على جواز إقامة البينة في كل إقرار يتوقع الضرر من غير المقر لولا بينته، فيكون هذا أصلاً».

كما ورد هذا النص (باللفظ الذي ذكره المؤلف) -مع عزوه إلى جامع الفصولين- في بقية مصادر القاعدة الآنفة ذكرها.



• ومن فروعها : جاز إقامة البينة للمستحق مع إقرار المستحق عليه؛ ليتمكن من الرجوع على بائعه<sup>(٢)</sup>.

وقد مرّ في الأصل المتقدم<sup>(٣)</sup> : أن الموهوم لا يعتبر؛ لأنه ليس بمتحقق الوقوع. فإن قيل : إن المتوقع ليس بمتحقق الوقوع<sup>٤</sup> أيضًا كالموهوم، فما وجه عدم اعتبار الموهوم في تأخير حق المدعي - على ما ذكر في الأصل<sup>٥</sup> المتقدم - واعتبار المتوقع في تأخير الحكم<sup>٦</sup> إلى إقامة البينة<sup>٧</sup> ؟

أقول : إنّ الموهوم نادر الوقوع، فلا يعتبر؛ لأنّ النادر كالمعدوم، والمتوقع كثير الوقوع، فيعتبر.

ويحتاج في مثل هذه المسائل إلى نظر دقيق للفرق بين الموهوم والمتوقع.



(١) في (د) : « أقر ».

(٢) انظر: جامع الفصولين، ١/١٥٥-١٥٦؛ الدرر شرح الغرر، ٢/١٩١؛ الدر المختار ورد المحتار، ٣٤٩/٨.

(٣) ص ٥٩٣ (ل ٤١/ب)، قاعدة ٩٨ (نهاية شرح القاعدة).

(٤) « ليس » : ساقطة من (ب).

(٥) « فإن قيل : ... الوقوع » : ساقطة من (ب) و(د).

(٦) نهاية ٤١/ب من (أ).

(٧) نهاية ٣٢/أ من (ج).

## [ القاعدة المائة ]

جُزْءُ الْعَجَمَاءِ جَبَّارٌ<sup>(١)</sup>:

(١) توضيح الضابط :

المراد بـ «العجماء : البهيمة، وسُمِّيت عجماء؛ لأنها لا تتكلم».

والمراد بـ «الجبَّار: ... الهدر».

وقد فسر محمد بن الحسن العجماء هنا بالمنفلة. قال صاحب (العناية شرح الهداية) : «قوله (قال محمد -

رحمه الله- : هي المنفلة) : أي العجماء التي أهدر النبي ﷺ فعلها هي المنفلة لا التي أرسلت ...».

ولتوثيق ما سبق فإن المعنى اللغوي منقول من : المقاييس في اللغة، مادة «عجم»، ص ٧٤٢، ومادة

«جير»، ص ٢٣٢؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «عجم»، ص ١٤٦٦، ومادة «جير»، ص ٤٦٠؛

وانظر أيضاً : النهاية في غريب الحديث، ٢٣٦/١.

وتفسير محمد بن الحسن للعجماء منقول من الهداية وشرحها : العناية، ٣٣٢/١٠-٣٣٣؛ وانظر: تبين

الحقائق، ١٥٣/٦.

هذا ما يتعلق بتوضيح الضابط.

أما توثيقه :

فقد ورد بنحو هذا اللفظ في عددٍ من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١٩/ب؛ منافع الدقائق،

ص ٣١٨؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٩٤؛ شرحها لسليم رستم، ٦٠/١؛ ولعلي حيدر،

٨٣/١؛ وللأتاسي، ٢٥٨/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٤٥٧؛ قواعد الفقه للمجددي،

ص ٧٤، قاعدة ١٠٢؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٤٨/٢، فقرة ٦٦٠؛ القواعد الفقهية للدكتور

علي الندوي، ص ٢٧٦، ٤٠٥؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص ١٥٣،

١٥٧؛ المبادئ الفقهية، ص ٥٣؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١٠٥، قاعدة ٨٩؛ وللدكتور

محمد الزحيلي، ص ٨٨ - ولفظ جميع هذه الكتب : «جناية العجماء جَبَّار» - كما وردت في

الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٥٣، قاعدة ٨٠ - بلفظ : «فعل العجماء جبار» -.

ومن كتب الفقه :

فتاوى قاضي خان، ٢٥٨/٢؛ تبين الحقائق، ١١٠/٦؛ البحر الرائق، ٣٤٤/٨.

وهذا حديث النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

ولهذا : لا ضمان «في دابة» [منقلبة]<sup>٢</sup> أصابت نفساً<sup>٣</sup> أو مالا ليلاً أو نهاراً ؛ لأن الفعل لم يضاف إلى صاحبه ؛ إذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة إليه، من الإرسال، والسوق، ونحوهما<sup>(٥)</sup>.



(١) أخرجه النسائي بلفظه، كتاب الزكاة، باب المعدن، ٤٥/٥، ح ٢٤٩٧؛ والبخاري بنحوه، كتاب الديات، باب المعدن جبار، والبئر جبار، ٢٥٣٣/٦، ح ٦٥١٤؛ ومسلم بنحوه، كتاب الحدود، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار، ١٣٣٤/٣، ح ١٧١٠. جميعهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (أ): «مقَعْلَة»؛ وفي (ب): «معقبة»، وفي (ج): «منقلبة»، وفي (د): «مقلعته» (بإهمال الحرفين الأخيرين). والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

(٣) في (ب) : « نفسها ».

(٤) في (ب) : « فاعله ». علماً بأنه جاء في (الدرر) : « لم يضاف إليه ».

(٥) لدرر شرح الغرر، ١١٣/٢ - مع اختلاف في بعض الألفاظ-؛ وانظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٣٣٢/١٠؛ الكثر وشرحه: تبیین الحقائق، ١٥٢/٦، ١٥٣؛ وتكملة البحر الرائق، ٤١٢/٨، ٤١٣.

## [ القاعدة الحادية بعد المائة ]

## الجمع المحلى باللام يُراد به الجنس، ويُبطل ' الجمعية' (٢) :

(١) في (ب): «وتبطل». وهذا الأول، وهو الموافق لمصدر القاعدة (وهو الدرر شرح الغر).

(٢) هذه القاعدة من القواعد الأصولية المختلف فيها. وقد جلاها وبين الخلاف فيها صاحب (البحر المحيط)

- ٩٣/٣ - حيث قال : «إن أداة العموم إذا دخلت على الجمع :

فهل تسلبه معنى الجمع، ويصير للجنس، ويحمل على أقله وهو الواحد؛ لئلا يجتمع على الكلمة عموماً.

- أو معنى الجمع باقٍ معها ؟.

مذهب الحنفية الأول. وقضية مذهبنا الثاني».

وصاحب (البحر المحيط) من الشافعية، وقد صرح بأن مذهبهم هو الثاني، وهو أن معنى الجمع باقٍ مع (أل).

أما المذهب الأول - وهو ما صرحت به القاعدة - فبالإضافة إلى كونه مذهب الحنفية : هو اختيار القرافي من المالكية.

ومن الكتب التي صرحت بذلك :

ميزان الأصول، ٣٩٦-٣٩٧ - ولفظه : «وقال القاضي الإمام أبو زيد - رحمه الله - بأن اللام ... إذا دخل على لفظ الجمع يبطل معنى الجمع ويصير للجنس إلا ...» -؛ المغني للخبازي، ص ١١٤-١١٥؛ وشرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٩٣ - ولفظ المغني : «الألف واللام إذا دخلا في اسم، فرداً كان أو جمعاً: يُصرف إلى الجنس» -؛ المنار وشرحاه : كشف الأسرار، ١/١٩١؛ وجامع الأسرار للكاكي، ٣٠٦/١ - ولفظ المنار : «إذا دخلت لام المعرفة فيما لا يحتمل التعريف بمعنى العهد أوجبت العموم، حتى يسقط اعتبار الجمعية إذا دخلت على الجمع؛ عملاً بالدليلين» -؛ كشف الأسرار للبخاري، ٢٩٥/١ - ولفظه : «إذا دخلت في الجمع بطل معنى الجمعية (أي لم يبق مقصوداً في الكلام)، وصار مجازاً عن الجنس (أي صار كاسم المفرد المعروف باللام)» -؛ التوضيح لمن التنقيح، ١/٥٣ - ولفظه : «(قال مشايخنا : هذا الجمع) أي الجمع المحلي باللام (مجاز عن الجنس وتبطل الجمعية)» -؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، ١/١٩٢ - ولفظ التحرير : «والحق أن لام الجنس تسلب الجمعية إلى الجنسية» -؛ وانظر: أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٩/٢، وكشف الأسرار فقط، ٢٩٥/١؛ أصول السرخسي، ١/١٥٣.

كما وردت في شرح تنقيح الفصول للقرافي - ص ١٨٠ - بلفظ : «... لأجل هذا الإشكال يتعين أن يُعتقد أن لام التعريف إذا دخلت على الجمع : تبطل حقيقة الجمعية، ويصير الجمع كالمفرد» -؛ وانظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم (مقدمة المحقق أو تعليقه)، ١/١٦٧، ١٦٨، ٦/٢.

كما وردت في مقام التعليل في بعض كتب الفقه، منها :

فلو أوصى بثلاث ماله لزيد والفقراء<sup>١</sup> :

- يتنصف<sup>٢</sup> بينهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأن (الفقراء) جمع محلى باللام فبطل الجمعية، ويراد به الواحد كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ

النِّسَاءُ﴾<sup>(٣)</sup> يُرَادُ به الواحد، فينصف بينهما<sup>(٥)</sup>.

- وعند محمد : يقسم أثلاثاً؛ لأن لفظ «الجمع في الميراث أقله اثنان»<sup>(٦)</sup> والوصية أخت الميراث<sup>(٧)(٨)</sup>.

وذكر في كتب الأصول : «أن الألف واللام إذا دخلا في اسم، مفرداً كان أو جمعاً، وكان [ثمة]<sup>٩</sup> معهود : يصرف<sup>١٠</sup> إليه إجماعاً<sup>(١١)</sup>.

=الدُّرر شرح الغرر، ٤٣٦/٢- ولفظه كللفظ المؤلف -؛ رد المختار، ١٩٠/١، ١٦١/٢، ٦١١/٥.

(١) في (ب) : «وللفقراء».

(٢) في (ب) و(ج) و(د) : «ينصف».

(٣) من الآية رقم (٥٢) من سورة (الأحزاب). علماً بأنه جاء في (ب) : «تحل». وهذا خطأ بين.

(٤) في (ب) و(د) : زيادة الواو (ويراد).

(٥) أي : كما أن لفظ (النساء) في الآية يراد به الواحد، فكذلك لفظ (الفقراء). وإذا كان لفظ (الفقراء) يراد به الواحد : فينصف الثلث بين زيد والفقراء، فيأخذ كل واحد منهما سدس المال.

(٦) هذه قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، ص ٦٠٨ (ل ٤٣/أ)، قاعدة ١٠٢.

(٧) أي : أن الثلث يقسم ثلاثة أقسام، ثلث لزيد، وثلثان للفقراء. وجعل الثلثان للفقراء؛ لأن لفظ الجمع في الميراث أقله اثنان، والوصية أخت الميراث، فينصرف لفظ (الفقراء) إلى الاثنين، فيكون للفقراء ثلثا الثلث، أي : خمس المال تقريباً.

(٨) انظر : الدُّرر شرح الغرر، ٤٣٦/٢؛ كما ورد التمثيل بهذا المثال للقاعدة في التوضيح، ٥٣/١.

(٩) هكذا في (ب)، وفي (أ) و(ج) و(د) : «ثمة» (بالهاء). والصحيح ما في (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاضي).

وهذه الكلمة نهاية ٢٦/ب من (د).

(١٠) نهاية ٢٧/ب من (ب).

(١١) ممن حكى هذا الإجماع صاحب المحصول، ٣٧٨/١، والقاضي في شرح المغني، ق ١، ج ٢، ص ٤٩٢.

وإن لم يكن [ثمة] عهد :

- فيحمل على الاستغراق عند بعض المحققين<sup>(٢)</sup>.
- وعلى الجنس عند المتأخرين<sup>(٣)</sup> «<sup>(٤)</sup>» ؛ «لأنهما آلة التعريف؛ ولهذا لا يُجمع مع التنوين الذي هو للتنكير»<sup>(٥)</sup>.

(١) ما جاء في هامش (٩) من الصفحة السابقة يقال هنا أيضاً.

(٢) هذا قول عامة أهل الأصول - كما صرح بذلك صاحبها ميزان الأصول والبحر المحيط وغيرهما -.

انظر : المعتمد، ٢٤٠/١؛ العدة لأبي يعلى، ٤٨٤/٢؛ التلخيص، ١٤/٢؛ قواطع الأدلة، ٣١١/١؛ المستصفى، ٣٧/٢؛ ميزان الأصول، ٣٩٥/١؛ المحصول، ٣٧٨/١؛ شرحه : الكاشف عن المحصول، ٣١٤/٤، ٣٣٣؛ روضة الناظر، ٦٦٥/٢؛ شرح تنقيح الفصول، ص ١٧٩؛ المنار وشرحه : كشف الأسرار، ١٩١/١؛ وجامع الأسرار، ٣٠٤/١؛ تقريب الوصول لابن جزى، ص ١٣٨؛ التنقيح وشرحه : التوضيح والتلويح، ٥٢/١؛ أصول الفقه لابن مفلح، ٧٦٨/٢؛ البحر المحيط، ٨٦/٣؛ شرح الكوكب المنير، ١٢٩/٣؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٦٠/١.

(٣) «المراد بالتأخرين من فقهاء الحنفية : هم الذين لم يدركوا الأئمة الثلاثة : أبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمد بن الحسن -رحمهم الله-» - قاله أحمد النقيب في كتابه : (المذهب الحنفي)، ٢٧١/١ -.

(٤) شرح المغني للقاءاني، ق ١، ج ٢، ص ٤٩٢؛ وانظر : المغني للبخاري، ص ١١٤-١١٥.

وقد ورد القول الثاني مفصلاً مع بيان بعض من قال به في (ميزان الأصول) - ٣٩٦/١ - على النحو الآتي: «وقال أبو علي الفسوي من النحويين - في لفظ الجمع والفرد إذا دخله لام التعريف -: إنه ينصرف إلى مطلق الجنس لا إلى كل الجنس.

وهو قول أبي هاشم [الجبائي] من المعتزلة في قول».

وتمن اختار هذا القول البخاري في (المغني) والقاءاني في (شرح المغني) - كما سبق بيانه في بداية هذا الهامش - ويظهر أنه قول البزدوي والسرخسي أيضاً.

انظر : أصول البزدوي، ٧-٨؛ أصول السرخسي، ١٥٣/٣؛ وانظر أكثر المصادر الأنف ذكرها في هامش (٢) من هذه الصفحة.

(٥) نهاية ٤٢/أ من (أ).

(٦) تخصيص التنوين الذي لا يجتمع مع (أل) بتنوين التنكير فيه تساهل؛ لأن حرف التعريف لا يجمع بينه وبين التنوين الذي يلحق الأسماء مطلقاً، سواء كان التنوين تنوين تنكير أم غيره من أنواع التنوين التي تختص بالأسماء.

ولو [لا] <sup>(١)</sup> صرفه <sup>(٢)</sup> [إلى] <sup>(٣)</sup> الجنس يلزم إلغاء <sup>(٤)</sup> حرف التعريف من كل وجه <sup>(٥)</sup>؛  
«لأنه <sup>(٦)</sup> في الجمع لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع؛ لعدم المرجح على تقدير  
انعدام العهد، فتعين أن يكون للجنس، وحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع  
بقاء الجمعية؛ لأن الجمع وضع لأفراد الماهية لا للماهية من حيث إنه ماهية <sup>(٧)</sup>،  
فحمل على الجنس بطريق المجاز <sup>(٨)</sup>».

«ولا يقال : إن الحمل على الجنس - وإن أخرج حرف التعريف عن الإلغاء فقد  
أدى إلى إلغاء صيغة الجمع <sup>(٩)</sup>».

= انظر : المعجم المفصل في النحو العربي، ٣٧٧/١، ٣٨١.

علماً بأن محقق المغني - ص ١١٥، هامش (أ) - أشار إلى هذا.

(١) «لا» : زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو المغني)، حيث جاء فيه : «فلولا...» ولا يستقيم المعنى بدونها. ومما يؤيد ذلك أنه جاء في شرح المغني - ق ١، ج ٢، ص ٤٩٢ - : «فلو لم تصرفه إلى الجنس وبقيناه على الجمعية يلزم إلغاء حرف التعريف...»؛ وانظر : كشف الأسرار للنسفي، ٨/٢.

(٢) في (ب) و(د) : «صرفته».

(٣) «إلى» : زيادة من (ب) و(ج) و(د). والصحيح إثباتها، وهو الموافق للمغني وشرحه.

(٤) جاء في هامش (أ) : «معنى لغو»!

وقد جاء في (ج) : «إبقاء» وليس (إلغاء).

(٥) المغني للخجاري، ص ١١٥ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -؛ وانظر : شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٩٢.

(٦) في (ب) : «لأن».

(٧) نهاية ٣٢/ب من (ج).

(٨) شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٩٢-٤٩٣ - مع اختلاف في بعض الألفاظ، ومن أبرزه أنه قال في بداية العبارة : «لأنه لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع؛ لعدم الأولوية، إذ التقدير أنه لا عهد، فتعين...».

وانظر : كشف الأسرار للبخاري، ٨/٢.

(٩) شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٩٣.

لأن الجنس مفرد من وجه، جمع من وجه، فلا يلزم إلغاء صيغة الجمع من كل وجه<sup>(١)</sup>.

وكذا الألف واللام في المفرد يصرف<sup>٢</sup> إلى الجنس اطراداً؛ ولهذا قالوا : بأنه يجب الوضوء<sup>٣</sup> لكل صلاة، فرضاً كان<sup>٤</sup>، أو نفلاً، أو صلاة عيد، أو جنازة<sup>(٥)</sup>؛ «لأن اللام في قوله تعالى<sup>٦</sup> : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾<sup>(٧)</sup> يصرف<sup>(٨)</sup> إلى الجنس؛ لانعدام العهد، إذ الصلاة بدون الوضوء ما كانت مشروعة أصلاً ليكون<sup>(٩)</sup> معهوداً<sup>(١٠)</sup>.

«وقال محمد - رحمه الله - في (الزيادات): لو وكل بشراء ثوب : لا بدّ من بيان الجنس حتى [تصح]<sup>١١</sup> الوكالة؛ لأن الجهالة بدون ذلك فاحشة؛ لأن الثوب يتناول الملبوس من الأطلس<sup>(١٢)</sup> إلى الكساء.

(١) انظر : شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٩٣.

(٢) في (ب) : «ويصرف» (زيادة الواو).

(٣) في (ج) : «الوضوء».

(٤) في (د) : «كانت». وهذا الأقرب؛ بناء على أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الصلاة. وما ورد في باقي النسخ يمكن حمله على تقدير : (فرضاً كان نوع الصلاة أو نفلاً) - والله أعلم -.

(٥) انظر : شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٦) هكذا في (ب) وفي باقي النسخ : «تعالى : وإذا». وزيادة الواو خطأً بين.

(٧) من الآية رقم (٦) من سورة (المائدة).

(٨) أي حرف اللام. علماً بأنه جاء في شرح المغني - عقب هذه الآية - : «لللجنس...».

(٩) في (شرح المغني) : زيادة «ذلك» وفي (المغني) : «لتكون معهودة».

(١٠) شرح المغني، ق ١، ج ٢، ص ٤٩٥، مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(١١) في (أ) و(ب) و(ج). «يصح». والأفصح ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق لشرح المغني.

(١٢) الأطلس في اللغة : «الثوب الخلق».

القاموس المحيط، مادة «طَلَسَ»، ص ٧١٤؛ وانظر : المعجم الوسيط، مادة



ولو وكلّ بشراء الثوب، أو الثياب : جاز بدون بيان الجنس؛ لأن اللام<sup>(١)</sup> فيه للجنس، فيتناول الأدنى والأعلى<sup>(٢)</sup>، فكأنه قال : وكلّتك بشراء ثوب، أي<sup>(٣)</sup> ثوبٍ شئت، ولو صرحت<sup>(٤)</sup> بذلك كانت الوكالة صحيحة، فكذا هنا<sup>(٥)</sup>.



(١) نهاية ٤٢/ب من (أ).

(٢) أي : الأدنى والأعلى من أنواع الثياب.

(٣) في (جـ) : « إلى ».

(٤) في شرح المغني : « صرّح ». وهذا الأولى.

(٥) شرح المغني للقائني، ق ١، ج ٢، ص ٤٩٦ - مع اختلاف في بعض الألفاظ -؛ وانظر : أصول

السرْحسي ١٦١/١؛ المغني للحبازي، ص ١١٥.

## [ القاعدة الثانية بعد المائة ]

الجَمْعُ المَذْكُورُ فِي المِيرَاثِ اِثْنَانِ <sup>(١)</sup> :

فلا فرق بين البنتين والبنات <sup>(٢)</sup>، والأختين والأخوات <sup>(٣)</sup> في استحقاق الميراث عند عدم العسوبة.



<sup>(١)</sup> هذا الضابط مرتبط بمسألة من المسائل الأصولية الخلافية، وهي : هل أقل الجمع اثنان أو ثلاثة؟ وقد سبق أن تطرّق المؤلف لها وأشار إلى هذين القولين المشهورين - وتم توثيق ما ذكره مفصلاً، وذلك ص ٣٢٠ (ل ١١/أ) - .  
والمؤلف وإن كان قد رجّح هناك أن أقلّه ثلاثة إلا أنّه هنا أراد ضبط أقل الجمع في الميراث بخاصة (وهو اثنان). ولتوثيق الضابط يقال :

ورد بلفظه أو نحوه أو معناه في عدد من كتب الفقه والأصول :  
فمن كتب الفقه :

بدائع الصنائع، ٣٤٣/٧، الهداية والعناية، ٤٥١/١٠، الدرر شرح الغرر، ٤٣٦/٢، ٤٤٠؛  
تكملة البحر الرائق، ٤٧٨/٨، ٥٠٨.

كما أشار إليه الشَّرْحُسي -عرضاً- في أصوله، ٢٥٢/١.

<sup>(٢)</sup> وهذا قول عامة أهل العلم، ولم يفرّق بين البنتين والبنات في الميراث إلا ابن عباس -رضي الله عنهما- في قول له، حيث جعل البنتين كالبنت الواحدة في إرث النصف، وليستا كالبنات في إرث الثلثين. وقد بيّن ذلك ابن قدامة في (المغني) -١١/٩- فقال : «أجمع أهل العلم على أن فرض الابنتين الثلثان، إلا رواية شذّت عن ابن عباس، أن فرضهما النصف» .

وانظر : مراتب الإجماع لابن حزم، ص ١٠٢- إلا أنه ذكر أن إرث البنتين للسدس الزائد على النصف محل خلاف؛ الإجماع لابن عبد البر -جمع فؤاد الشلهوب وصاحبه-، ص ٢٣٧؛ موسوعة الإجماع لأبي جيب، ١١٠٤/٣، فقرة ٣٨٦٧؛ فقه المواريث للدكتور عبد الكريم اللاحم، ٣٨٠/١. وهذا محل إجماع. <sup>(٣)</sup>

قال ابن حزم في (مراتب الإجماع) -ص ١٠٢- : «واتفقوا ... أن للأختين فصاعداً الثلثين» .  
وانظر : المغني لابن قدامة، ١٦/٩؛ فقه المواريث للدكتور اللاحم، ص ٢٨٥؛ موسوعة الإجماع لأبي جيب، ١١٠٨/٣، فقرة ٣٨٧٧.

## [ القاعدة الثالثة بعد المائة ]

جواز الشرع ينافي الضمان<sup>(١)</sup> :

فإذا أخذ الوكيل بالبيع رهناً<sup>٢</sup> أو كفيلاً بالثمن، فضاع الرهن في يده أو توى<sup>(٣)</sup>

(١) وردت بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب القواعد المتأخرة عن المؤلف.

فمن هذه الكتب :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٠/١؛ منافع الدقائق، ص ٣١٨؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٣٨، قاعدة ١٧٨ - ولفظه : «كل موضوع بحق إذا عطب به إنسان: فلا ضمان على واضعه»؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٩١ - ولفظها: «الجواز الشرعي ينافي الضمان»؛ شرحها لسليم رستم، ٥٩/١؛ ولعلي حيدر، ٨١/١؛ وللأتاسي، ٢٥١/١؛ وشرح قواعدهما للزرقا، ص ٤٤٩؛ قواعد الفقه للمحدثي، ص ٧٥، قاعدة ١٠٥؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٣٢/٢، فقرة ٦٤١ - وقد ذكر قديماً مهماً للقاعدة؛ الوجيز، ص ٣٠٨؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص ١٤٩، ١٥١؛ المبادئ الفقهية، ص ٥٢؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٩٤، قاعدة ٧٧؛ والدكتور محمد الزحيلي، ص ٨٤ - علماً بأن جميع الكتب الواردة بعد المجلة لفظها كلفظ المجلة -.

كما وردت قبل ذلك في بعض كتب الفقه، منها :

فتاوى قاضي خان، ٢٥٢/٣؛ الدرر شرح الغرر، ٢٨٩/٢ - ولفظ قاضي خان قريب من لفظ الحمزاوي الآنف ذكره. أما لفظ الدرر فهو : «الجواز الشرعي ينافي الضمان» -.

(٢) في (د) : «هنا» (بإسقاط الراء).

(٣) في (ب) : «توى»، وفي (ج) و(د) : «نوى».

(٤) **تَوَى في اللغة** : من التوى، وهو ذهب مال لا يرجى، يُقال : «تَوَى المال (بالكسر)، وتَوَى تَوَى، فهو تَوَى : ذهب فلم يُرَجَّ، وحكى الفارسي أن طيناً تقول : تَوَى» - قاله صاحب اللسان، مادة «توا»، ١٠٦/١٤؛ وانظر المعجم الوسيط، مادة «توى»، ٩١/١ -.

إذا علم هذا فالمعنى : أو ذهب المال الذي على الكفيل وأصبح لا يرجى، كأن يموت مفلساً.

ولكن يشكل على هذا أن التوى (وهو هنا ذهب الثمن الذي اتخذ الوكيل كفيلاً عليه) لا يتحقق بذهاب مال الكفيل؛ لأن للوكيل مطالبة الأصيل؛ فلا حاجة لنفي الضمان عن الوكيل بحجة كون تصرفه (وهو طلب كفيل بالثمن) تصرفاً جائزاً شرعاً.

ولدفع هذا الإشكال بين المؤلف - عقب ذلك مباشرة - صورة التوى «بأن يرفع الحادثة إلى قاضي يرى براءة الأصيل بنفس الكفالة ... ثم مات الكفيل مفلساً».

ما على الكفيل (بأن يرفع الحادثة إلى قاض يرى براءة الأصيل<sup>٢</sup> بنفس الكفالة - كما هو مذهب مالك<sup>(٣)</sup> - فحكم

«وهذا التأويل اختاره بعض شراح المتون من الحنفية، كالنسفي في (الكافي)، والزيلعي في (تبيين الحقائق)، وغيرهما.

وقيل : التوى هنا بأن يموت الكفيل والأصيل مفلسين.

وقيل : إن المراد بالكفالة ههنا الحوالة.

انظر : الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٩٣/٨ - ٩٤؛ كثر الدقائق وشرحه : تبين الحقائق، ٢٧٤/٤؛ والبحر الرائق، ١٧٣/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٢٨٩/٢؛ حاشية على الدرر شرح الغرر للخادمي، ص ٣٨٤.

(١) نهاية ٢٨/أ من (ب).

(٢) في (ج) : «الأصل».

(٣) نسبة هذا الرأي إلى مذهب الإمام مالك ليست دقيقة.

فالمؤلف وإن كان مسبوقاً بهذه النسبة - حيث وردت أيضاً في بعض كتب الحنفية، كنتائج الأفكار، ٩٤/٨ - إلا أن المالكية في كتبهم نصوا على خلافها:

• فقد جاء في الشرح الصغير - ٥٧٦/٤ - ما يفيد أن الإمام مالكا كان يرى أن رب الدين مُخَيَّر في طلب الضامن أو المضمون عنه (وهو المدين).

ثم رجع عن ذلك إلى القول بأن رب الدين ليس له مطالبة الضامن إن تيسر له الأخذ من مال المدين؛ - وانظر: التفريع لابن الجلاب، ٢٨٦/٢ -.

• كما صرح خليل في مختصره - ٤٣/٧ (مع مواهب الجليل للحطاب) - بأنه: «إن برئ الأصل : برئ [الكفيل] لا عكسه».

• ولا يحصل العكس (وهو براءة الأصيل دون الكفيل) إلا على قول عند المالكية، وذلك فيما إذا اشترط رب الدين أن حقه على الكفيل وأبرأ الغريم منه، على أن لهم أقوالاً أخرى وإن اشترط المضمون له ذلك.

وقد بين ذلك ابن رشد في (المقدمات المهدات) - ٣٨٠/٢ - ٣٨١ - فقال : «وكذلك اختلف - إن اشترط المتحمل له على الحميل أن حقه عليه وأبرأ الغريم :

- فظاهر قول ابن القاسم - في كتاب الحوالة - أن الشرط جائز ولا رجوع له على الغريم.

- وروى ابن وهب عن مالك أنه لا رجوع له عليه إلا أن يموت الحميل أو يفلس.

ببراءة<sup>١</sup> الأصل، ثم مات الكفيل مفلساً<sup>٢</sup> : لا يضمن الوكيل للموكل<sup>٣</sup> شيئاً؛ لأن أخذه الرهن أو الكفيل ممّا جوزّه الشرع، فلا يضمن<sup>(٤)</sup>.



-- وروى مطرب عن مالك في (الواضحة) أن له الرجوع على الغريم إن شاء، ولم يشترط موتاً أو فلساً. وقال ابن الماجشون: شرطه باطل، ولا يعدى عليه حتى يملأ الغريم؛ لأنها حمالة حتى يسميها حوالة (يقول له: أخال عليك من حقّي)، فعند ذلك يكون حقه عليه، ولا يكون له الرجوع على غريمه الأول.

(١) في (د) : «براءة».

(٢) نهاية ٢٧/أ من (د).

(٣) نهاية ٣٣/أ من (ج-).

(٤) انظر المصادر الآنف ذكرها في نهاية هامش (٤) من ص ٦٠٩.

## [ القاعدة الرابعة بعد المائة ]

الجَهالة المَفْضِيَّة إلى النِّزاع مُفسِدة للعقد<sup>(١)</sup> :

فروع هذا الأصل كثيرة لا [تحصى]<sup>٢</sup>، وإِثْمًا قَيَّد بالإفضاء إلى المنازعة؛ لأنَّ الجهالة إذا لم [تكن]<sup>٣</sup> [مفضية]<sup>٤</sup> إليه<sup>(٥)</sup> : لا يَفْسُدُ العقدُ.

«فإذا باع الطعام والحبوب بإئاء بعينه، أو بحجر<sup>(٦)</sup> بعينه، لا يعرف مقدارهما:

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

أنوار البروق للقرائي، ١٢/٤، الفرق ٢٠٨؛ ترتيب الفروق للبقوري، ١٦١/٢؛ تهذيب الفروق لابن حسين، ٢٩/٤ - ولفظ القرائي: «الفرق الثامن والمائتان: بين قاعدة ما يمنع فيه الجهالة، وبين قاعدة ما يشترط فيه الجهالة، بحيث لو فقدت فيه الجهالة فسد»؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٥٨ - ولفظه: «كل جهالة تفضي إلى المنازعة فهي مفسدة للعقد»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٩٢، وأحال إلى التحرير، ٢٧٥/٦ - ولفظهما يمثل المفهوم المخالف للقاعدة، ونصه: «كل جهالة لا تفضي إلى المنازعة لا تمنع جواز العقد» -.

ومن كتب الفقه :

الميسوط، ١٣١/١٢، ٢/١٣، ٦٩، ٩٢، ٩٣، ١٩٩/٣٠؛ الهداية وشرحها العناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، ٢٦١/٦، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧١، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٩٧-٣٩٨، ٤٥٢، ٤٩/٧، ٧٣، ٣٢٧، ٦/٩، ٦١؛ للترر شرح الفهر، ١٤٥/٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٧، ٢٣٢، ٢٥٨، ٣٩٦، البحر الرائق، ٣٠٣/٥، ٧٥/٦.

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «بحصى». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب).

(٣) في (أ) و(ج) و(د) : « يمكن » (بالتذكير). ويمكن تأويل هذا بأن اسم يكن محذوف تقديره : (أثرها)، أي إذا لم يكن أثر الجهالة مفضياً إلى النزاع.

إلا أن ما تمَّ إثباته من (ب) أظهر دلالة على المراد؛ لأن المتبادر للذهن أن اسم (تكن) ضمير مستتر تقديره (هي) يرجع إلى (الجهالة). فكان حقُّ الفعل (وهو تكن) التأنيث.

(٤) في (أ) و(ج) و(د) : «مفضياً». والأولى ما تمَّ إثباته من (ب)؛ للسبب المذكور في الهامش السابق.

(٥) إليه : أي إلى النزاع.

(٦) في (ج) : «أو»؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٧) في (العناية) زيادة كلمة توضح المعنى، حيث جاء فيها : «أو بوزن حجر بعينه...».

جاء، وهذه الجهالة فيه لا [تفضي]<sup>١</sup> إلى المنازعة؛ لأنّ التسليم في مثل هذا البيع مستعجل فيندُرُ هلاك كلٍّ منهما (من الإناء والحجر) قبل التسليم<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل : «لو باع العبيد الأربعة، على أنّ المشتري بالخيار ثلاثة أيام، يأخذ أيّما شاء ويرد الباقيين. [أ] و اشتري بأيّ مَن شاء : فإنّ الجهالة<sup>٣</sup> لم تفض [إلى]<sup>٤</sup> المنازعة والبيع باطل !.

قلنا : [إنّا]<sup>٥</sup> لم نُقل : إنّ كلّ ما هو باطل<sup>٦</sup> لأبد وأن يكون بطلانه للجهالة المفضية إلى المنازعة! فيجوز أن يكون البيع باطلاً لمعنى آخر، وهو عدم المعقود<sup>٧</sup> عليه ؛ لكونه غير عين<sup>٨</sup> في الأوّل<sup>(٩)</sup>،

(١) في (أ) و(ب) و(جـ) : «يفضي». والصحيح ما تمّ إثباته من (د).

(٢) العناية، ٢٦٥/٦ - مع اختلاف في بعض الألفاظ - وانظر : الهداية وفتح القدير، ٢٦٥/٦؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٧/٢.

(٣) نهاية ٤٣/أ من (أ).

(٤) في (ب) : «أيها». وفي مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «أيهم».

(٥) الألف زيادة من (هـ) و(و)؛ وفقاً للعناية. وهي زيادة يحتاج إليها؛ لأن ما بعدها مسألة جديدة وليست تابعة للمسألة التي صدرها بقوله : «لو باع العبيد ...». وقد صرح المؤلف بأنهما مسألتان في نهاية شرح القاعدة.

(٦) في (د) : «المنازعة».

(٧) «إلى» : زيادة من (ب) و(د)، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٨) في (أ) : «إن». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٩) «قلنا : إنا .... باطل» : ساقطة من (جـ).

(١٠) في (جـ) و(د) : «المقصود».

(١١) في (و) : «معين»، وفقاً للعناية. وهذا المناسب.

(١٢) قال المؤلف هنا : الأول، ثم قال بعد ثلاث كلمات : «الثانية» بتذكير (الأول) وتأنيث (الثانية)، ولو

أشهما معاً لكان أولى؛ وفقاً للعناية.

علماً بأن الأولى : يراد بها المسألة الأولى، وهي ما لو باع العبيد الأربعة ...

ولجهالة الثمن في الثانية»<sup>(٢)</sup>.



-والثانية : يراد بها المسألة الثانية، وهي ما لو اشترى بأي ثمن شاء ...

<sup>(١)</sup> في (جـ) : « وجهالة ».

<sup>(٢)</sup> العناية، ٢٦٥/٦ - مع اختلاف في بعض الألفاظ وقد سبق بيان بعضها، ويضاف إليها أنه قال في

بداية العبارة : «وقيل يشكل على هذا : ما إذا باع ...».



## [ القاعدة الخامسة بعد المائة ]

**جَهَالَةُ السَّبَبِ لَا يُعْتَبَرُ <sup>(١)</sup> عِنْدَ تَيَقُّنٍ مَنْ لَهُ الْحَقُّ <sup>(٢)</sup> :**

فمن قطع يد عبد عمداً، فأعتق، ففسر <sup>٣</sup> :

- أقيدهُ إن ورثته سيده فقط <sup>(٤)</sup> عند أبي حنيفة وأبي يوسف، مع أن سبب الاستحقاق مجهول؛ لأن القود يجب بالموت مستنداً إلى وقت الجرح : فإن اعتبر وقت الجرح <sup>٥</sup>، فسبب الولاية الملك، فإنه سبب من وجه.
- وإن اعتبر وقت الموت، فسببها الورثة بالولاء، وهو سبب <sup>٦</sup> من وجه.
- فليس السبب بمتحقق، ولكن من له الحق متيقن من أي وجه كان، سواء كان بالولاية أو بالإرث.

• وعند محمد: لا يُقَاد؛ لأن جهالة سبب الاستحقاق [تتضمن] جهالة المستحق <sup>(٧)</sup>؛

(١) هكذا في نسخ الكتاب، وفي مصدر القاعدة (وهو الدرر) : « لا تعتبر ». وهذا الأقرب، ويمكن حمل ما جاء في الصلْب بأن المراد : (لا يعتبر تأثيرها) - والله أعلم -.

(٢) وردت هذه القاعدة - مع الاختلاف الآنف ذكره - في الدرر شرح الفرر، ١١٧/٢؛ كما وردت الإشارة إليها في الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٣٥٩/١٠ بلفظ : « ولا معتبر باختلاف السبب ههنا؛ لأن الحكم لا يختلف ».

وقريب منها قاعدة سيأتي الحديث عنها، وهي : « لا عبرة باختلاف السبب مع اتحاد الحكم »، وذلك ص ٩٨٣ (ل ٦٥/أ)، قاعدة ٢٠٧.

(٣) « ففسر » : ساقطة من (ج-).

(٤) في (ب) و(ج-) : « أقيده ».

(٥) في (ب) : « ورثته » (بالتاء المربوطة).

(٦) « أي : إن كان وارث المعتقد سيده فقط » - قاله صاحب الدرر شرح الفرر -.

(٧) « فإن اعتبر وقت الجرح » : ساقطة من (د).

(٨) في (ج-) : « وسبب » (بإسقاط هو).

(٩) في (أ) و(ج-) و(د) : « يتضمن ». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(١٠) انظر: الدرر شرح الفرر، ١١٧/٢ وانظر أيضاً الهداية وشرحها: العناية ونتائج الأفكار، ٣٥٩-٣٥٦/١٠.

لأنَّ مُسْتَحَقَّ القود بالملك صار<sup>٢</sup> بالعتق وارثًا بالولاية؛ لأنَّ «تبدل السَّبَب قائم مقام<sup>٣</sup> تبدُّل الذات» - كما مرَّ في باب التَّاء<sup>(٤)</sup> - فإن اعتبرنا<sup>٥</sup> وجود القود<sup>٦</sup> مضافًا إلى وقت الجرح: لا يوجد المالك ليستوفي القود<sup>٧</sup>، فسقط<sup>٨</sup>.  
«فأما إذا لم يكن الوارث السيّد فقط؛ بل له وارث غيره: لم يُقَدْ<sup>٩</sup> بالاتفاق<sup>(١٠)</sup>؛ لأن المعتر:

- إن كان وقت الجرح فالمستحق<sup>١١</sup> السيّد.

- وإن كان وقت الموت فذلك الوارث، أو هو مع [السيد]<sup>١٢</sup>، فجهالة<sup>١٣</sup> [المقضي]<sup>(١٤)</sup> له

(١) نهاية ٢٨/ب من (ب).

(٢) نهاية ٣٣/ب من (ج-).

(٣) في (ج-): «مقدم».

(٤) ص ٤٧٦ (ل ٢٨/أ - ب)، قاعدة ٦٨.

(٥) في (ب): «فاعتبرنا» (بإسقاط: إن).

(٦) في (د): «الفود».

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (ج-) و(ه-) و(و)، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٨) نهاية ٤٣/ب من (أ).

(٩) في (ب): «يُفَد» (بالفاء)، وقد وردت في (د)، بإهمال النقاط.

(١٠) أي بالاتفاق بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه.

(١١) في (د): «فاستحق».

(١٢) في (أ) و(ج-) و(د): «السبب». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر شرح الغرر).

(١٣) نهاية ٢٧/ب من (د).

(١٤) هكذا في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر). وفي (ب) و(د) و(ه-) و(و): «المقضي» (بالفاء) وفي (أ) و(ج-): «يحتمل الأمرين والثاني (وهو المقضي) أقرب. والصحيح (المقضي)؛ وفقًا للدرر، وأيضًا (الهداية)؛ ولأن هذا ما يستقيم به المعنى، إذ المعنى أن الذي يقضى له بالقود مجهول؛ لأنه قد يكون السيّد أو الوارث أو هما معًا، وحيث جهل من له الحق في القود فإنه يتمتع بالحكم به.

يَمْنَعُ الْحَكْمُ»<sup>(١)</sup>.



(١) لعل التقدير : يَمْنَعُ حصولُها الحكمَ. علماً بأنه في (د) : «مَنْعُ»، وفي الدرر : «مَنْعُ»، وهذا الأقرب.  
 (٢) الدرر شرح الغرر، ١١٧/٢ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه، ويضاف إليه أنه قال في بداية العبارة : «وإن لم يكن الوارث...»؛ وانظر : الهداية، ٣٥٦/١٠.

## [ القاعدة السادسة بعد المائة ]

**جهالة الساقط لا [تمنع] صحة العقد؛ لأنها لا [تفضي] إلى**

**المنازعة<sup>(٣)</sup> :**

فالصلح :

- لا يفسد بجهالة المصالح عنه؛ لأنه ساقط.
- ويفسد بجهالة البدل؛ لأنه واجب الأداء، فجهالته [تفضي] إلى المنازعة<sup>(٥)</sup>.



(١) في (أ) و(جـ): « يمنع »، وفي (د): رسم الحرف الأول بالتاء والياء معاً. والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ لأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى (جهالة) وهي لفظ مؤنث، فكان حق الفعل أن يؤنث، ومما يؤكد أن الضمير المستتر يعود إلى (جهالة) أن المؤلف قال بعد ذلك: «... لأنها...» أي لأن الجهالة

في (أ) و(ب) و(جـ): « يفضي ». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(٣) وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ في بعض كتب الفقه، منها :

الهديا وشروحها : العناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، ٤٩/٧، ٣٢٧، ٣٢٨، ٤٠٩/٨ - ولفظ الهديا الأول : « لأن الجهالة فيما يسقط لا تفضي إلى المنازعة »، ولفظها الأخير : « ويفسده [أي الصلح] جهالة البدل؛ لأنها هي المفضية إلى المنازعة، دون جهالة المصالح عنه؛ لأنه يسقط »؛ الدرر شرح الغرر، ٣٩٦/٢ - ولفظه : « لأن جهالة الساقط لا تفضي إلى المنازعة ». وهذه القاعدة تمثل صورة من صور المفهوم المخالف لقاعدة سبق أن ذكرها المؤلف، وهي : « الجهالة المفضية إلى النزاع مفسدة للعقد »، وذلك ص ٥٩٩ (ل ٤٣/أ)، قاعدة ١٠٤.

(٤) في (أ) و(ب) و(جـ): « يفضي ». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(٥) انظر : المصادر السابقة.

## [ القاعدة السابعة بعد المائة ]

**جَهَالَةُ الْمَكْفُولِ لَهُ تُبْطِلُ الْكِفَالَةَ، وكذا جَهَالَةُ الْمَكْفُولِ عَنْهُ<sup>(١)</sup>:**

فإذا قال : ما ذاب<sup>(٢)</sup> للناس، أو لأحد منهم عليك فعليّ : لا تصحّ؛ لأن المكفول له<sup>(٣)</sup> في [الصورة] الأولى<sup>(٤)</sup>، والمكفول عنه<sup>(٥)</sup> في [الصورة] الثانية مجهول<sup>(٦)</sup>.

(١) ورد هذا الضابط بنحو هذا اللفظ في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

الغاية وفتح القدير، ١٨٣/٧، ١٨٤-١٨٥، ٣٤٦- ولفظ فتح القدير : «والحاصل أن جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة مطلقاً، وجهالة المكفول به لا تمنعها مطلقاً، وجهالة المكفول عنه في التعليق والإضافة تمنع صحة الكفالة»؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٩٩-٣٠٠، ٤١٨- ولفظه الأول : «ولا تصحّ بجهالة المكفول عنه وبجهالة المكفول له»؛ تنوير الأبصار وشرحه : الدرر المختار ورد المختار عليه، ٧/٥٨٨-٥٨٩ - ولفظ التنوير كالدرر-.

(٢) ذاب في اللغة : بمعنى وجب، «يقولون مجازاً : ذاب لي عليه من المال كذا : أي وجب». كذا في المقاييس في اللغة، مادة «ذوب»، ص ٣٩٠؛ وانظر: القاموس المحيط، مادة «ذوب»، ص ١١٠.

(٣) المكفول له : هو من ترجع إليه فائدة الكفالة، وهو المدعى.

انظر : الدرر شرح الغرر، ٢/٢٩٦.

(٤) في (أ) و(ج) : «صورة» (بإسقاط :أل). وإسقاطها يجعل الأسلوب ركيكاً؛ لهذا تم إثبات ما في (ب) و(د).

(٥) في (ج) : «الأول».

(٦) المكفول عنه : هو «المدعى عليه ... ويسمى الأصل أيضاً».

قاله صاحب الدرر، ٢/٢٩٦.

(٧) ما قيل في هامش (٤) يقال هنا.

(٨) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢/٣٠٠؛ تنوير الأبصار وشرحه : الدرر المختار ورد المختار عليه، ٧/٥٨٨-٥٨٩.

وانظر أيضاً : فتح القدير، ١٨٣/٧.

والعبارة التي ذكرها المؤلف فيها إشكال غير وارد في هذه المصادر. وبيانه :

أن مراده بالصورة الأولى : ما عبر عنها بقوله : «فإذا قال : ما ذاب للناس»؛ فالمكفول له هنا هو الناس وهو مجهول.

• ولذا قال أبو حنيفة : إذا قُسِّمَت التركة بين الورثة والغرماء بشهود، ولم يقولوا : لا نعلم له وارثاً أو غريباً آخر : لم يُكْفَلُوا<sup>(١)</sup>؛ لأن المكفول له<sup>(٢)</sup> ليس بمعلوم. وهذا جارٍ على القياس.

• وقال أبو يوسف ومحمد : يؤخذ منهم الكفيل<sup>(٣)</sup>؛ استحساناً.  
وجه الاستحسان : إن القاضي يُصَبُّ ناظرًا للغيب<sup>(٤)</sup>، ولا نظر بترك الاحتياط في أخذ الكفيل، فيحتاط بأخذه<sup>(٥)</sup>.

واعلم أن في قول أبي حنيفة بحث<sup>(٦)</sup>، فإنه قال : [إذا]<sup>٨</sup> ادعى رجل داراً في يد آخر أمّا لأبيه، مات وتركها ميراثاً له، وأقرّ ذو اليد : يدفع<sup>٩</sup> الدار إلى المدعي<sup>١٠</sup>،

أما الصورة الثانية فيظهر أن مراده بما عبّر عنها بقوله : «أو لأحد منهم عليك فعلي»، والمكفول عنه هنا هو المخاطب؛ لأنه قال عليك، ولا شك أن المخاطب معلوم وليس مجهولاً، فكيف يقول: «والمكفول عنه في الصورة الثانية مجهول» ١٩.

وتسلم العبارة من هذا الإشكال لو كانت الصورة الثانية : «أو لك على أحد منهم فعلي». ويشهد لذلك ما جاء في الدرر شرح الغرر، ٢/٢٩٩-٣٠٠ : «ولا تصح أيضاً بجِهَانَةِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ، وبجِهَانَةِ الْمَكْفُولِ لَهُ. الأول نحو : ما ذاب لك على الناس، أو أحد منهم فعلي. والثاني نحو : ما ذاب للناس أو أحد منهم عليك فعلي...».

(١) «أي : لم يؤخذ منهم كفيل بالنفس» - قاله صاحب الدرر، ٢/٤١٨ -.

(٢) وهو الوارث الذي يحتمل أن يكون موجوداً إلا أنه غائب، وكذلك الغريم.

(٣) في (ب) : «جاز».

(٤) «أي : لا يدفع إليهم [الإرث] حتى يُكْفَلُوا» - قاله صاحب فتح القدير، ٧/٣٤٤ -.

(٥) أي : مسؤول عن الأمور المتوقعة مستقبلاً في الدعوى - والله أعلم - . وانظر معنى (ناظر) في معجم لغة

الفقهاء، ص ٤٤٢. كما سبق بيان معناها، ص ٣٨.

(٦) انظر : الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٧/٣٤٤-٣٤٥؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٤١٨.

(٧) هكذا في جميع النسخ (بدون إثبات الألف). والصحيح : (بحثاً)؛ لأنها اسم أن منصوب.

(٨) في (أ) : «إذ». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ.

(٩) في (ب) : «تدفع»، وفي (جـ) : «يرفع»، وفي (د) : «بدفع».

(١٠) نهاية ٤٤/أ من (أ).

[ويكفل]<sup>١</sup>، مع أن المكفول له<sup>(٢)</sup> مجهول<sup>(٣)</sup> ١.

«وأجيب عنه»: أن ذا اليد إذا أقر لم يبق له فيها ملك، ولم يثبت<sup>٥</sup> للمقر له بحجة كاملة؛ لأن «الإقرار حجة قاصرة»<sup>(٦)</sup>، فكان<sup>٧</sup> مظنة أن ثمة مالكا لا محالة، وأقل ذلك بيت المال، وهو معلوم، فكان التكفيل له<sup>(٨)</sup>.

ويرد على هذا الجواب: «أن القاضي إذا دفع [العبد]<sup>٩</sup> الآبق واللقطة إلى رجل أثبت عنده أنه<sup>١٠</sup> صاحبه: يأخذ منه كفيلاً»<sup>(١١)</sup> مع أن المدعي أثبت دعواه بحجة تامة وهي البينة ومع هذا يكفل!.

أقول: ويمكن أن يجاب عنه: أن القاضي ليس بخصم شرعي؛ لأن الخصم الشرعي من ادعى يد الملك في المدعى، والقاضي والمدعي يعتز [فان]<sup>١٢</sup> بعدم يد الملك للقاضي،

(١) زيادة من (و)، ولا يستقيم المعنى بدونها، وقد وردت أيضاً في (هـ) إلا أنها بالباء (وبكفل).

(٢) وهو وارث أو ورثة آخرون يحتمل وجودهم.

(٣) انظر: العناية وفتح القدير، ٣٤٤/٧، ٣٤٥، ٣٤٦.

(٤) نهاية ٣٤/١ من (جـ).

(٥) في (جـ): «يثبت».

(٦) هذه قاعدة سبق أن ذكرها المؤلف عرضاً، ص ٥٨٨ (ل ٤١/١)، وتم توثيقها مفصلة هناك.

(٧) في (جـ): «فكا» (بإسقاط النون).

(٨) العناية، ٣٤٦/٧ - مع اختلاف في بعض الألفاظ، وأهمه أنه لم يذكر قاعدة: «الإقرار حجة قاصرة» هنا، إنما ذكرها ص ٣٤٤.

(٩) في (أ) و(د): «عبد» (بإسقاط أل). وإسقاطها يجعل المعنى مختلفاً؛ لهذا تم إثبات ما في (ب) و(جـ)؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(١٠) نهاية ٢٩/١ من (ب).

(١١) العناية، ٣٤٥/٧ - إلا أنه قال في بداية العبارة: «كما إذا دفع القاضي العبد الآبق...»؛ وانظر: الهداية وفتح القدير، ٣٤٥/٧ - ٣٤٦.

(١٢) هكذا في (هـ) و(و) (يعترفان)، وفي (جـ): «يعترفان»، وفي (أ): «يعتر» (بإسقاط: فان)، وفي (ب): «يعبد»، وفي (د): «تعد». والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و(و).

ففي إقامة المدعي البينة على القاضي نوع قصور، فلا يثبت<sup>(١)</sup> الملك بحجة تامة، فكانت هذه المسألة كالمسألة<sup>(٢)</sup> الأولى<sup>(٣)</sup>.



(١) في (د) : « فلما ثبت ».

(٢) « كالمسألة » : ساقطة من (جـ).

(٣) وهي المذكورة ص ٦٠٧، والتي صدرها المؤلف بقوله : « إذا ادعى رجل داراً في يد آخر أنها لأبيه... ».



# باب الحاء



## [ القاعدة الثامنة بعد المائة ]

الحاجة تُنَزَّلُ منزلة الضرورة، عامة كانت أو خاصة<sup>(١)</sup> :

- « جُوزت<sup>٢</sup> الإجارة على خلاف القياس؛ للحاجة؛ ولذا قلنا : لا يجوز إجارة بيت بمنافع بيت؛ لاتحاد جنس المنفعة، فلا حاجة، بخلاف ما إذا اختلف<sup>٣</sup>.

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب القواعد الفقهية، منها :

الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٣٧٠/٢ - ولفظه : «الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في صور ...»؛ المنشور للزركشي، ٢٤/٢ - ولفظه : «الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد الناس»؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن، ٣٤٦/٢ - ولفظه كلفظ أشباه ابن الوكيل-؛ وللسيوطي، ٢١٨/١؛ ولابن نجيم، ص ١١٤؛ غمز عيون البصائر، ٢٩٣/١؛ الفرائد البهية وشرحها : الأعمار المضيئة، ص ١٢٣؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢٨٤/١ - ولفظ الفرائد :

خاتمة : والحاجة المشهورة قد نزلت منزلة الضرورة-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٣٢؛ شرحها لسليم رستم، ٣٣/١؛ ولعلي حيدر، ٣٨/١؛ وللأتاسي، ٧٥/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٠٩؛ قواعد الفقه للمحددي، ص ٧٥، قاعدة ١٠٨؛ المدخل الفقهي العام، ٩٩٧/٢، فقرة ٦٠٣؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٤٢، ١٤٣، ٢٣٣- ولفظه الثاني : «الحاجة في حق آحاد الناس كافة تنزل منزلة الضرورة في حق الواحد المضطر»-؛ الوجيز، ص ١٨٣؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٧٨/١- ولفظه كلفظ الدكتور علي الندوي-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٢٨٦؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص ١١٣٩؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص ١٠٦؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٧؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٤٥؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٦٩.

كما وردت أيضًا في البرهان للجويني، ٦٠٦/٢، فقرة ٩١٠ - ولفظه : «الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد الأشخاص»-.

(٢) نهاية ٢٨/أ من (د).

(٣) في (د) : « اختلفا ».

• ومنها : ضمان الدرك<sup>(١)</sup> جُوزَ على خلاف القياس<sup>(٢)</sup>.

(١) ضمان الدرك : الضمان سبق بيان معناه، ص ٣٥١، ٣٦٤.

أما الدرك (بـسكون الراء وفتحها) لغة فهو : «التبعة، يسكن ويحرك. يقال : ما لحقك من دركٍ فليخلصه».

ومعنى ضمان الدرك في اصطلاح الفقهاء : «هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع» - كذا في البدائع - أي: أن يلتزم الضامن برد الثمن إلى المشتري عندما يثبت أن المبيع مستحق لأحد غير البائع. يقول صاحب فتح القدير : «و ضمان الدرك أن يقول للمشتري : أنا ضامن للثمن إن استحق المبيع أحد».

وقد «سُميَ دركاً لالتزامه الغرامة عند إدراكه المستحق عين ماله» - كذا في تحرير ألفاظ التنبيه -.

ويعبر عنه الحنفية أيضاً بالكفالة بالدرك، كما يعبر عنه الحنابلة كذلك بـضمان العهدة.

ولستوثق ما سبق فإن المعنى اللغوي للدرك منقول من لسان العرب، مادة «درك»، ٤١٩/١٠؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «درك»، ص ٣٥٢؛ القاموس المحيط، مادة «درك»، ص ١٢١١؛ المعجم الوسيط، مادة «درك»، ٢٨١/١.

والمعنى الاصطلاحي لضمان الدرك منقول من بدائع الصنائع، ٩/٦. والمثال من فتح القدير، ١٨١/٧.

والربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي من تحرير ألفاظ التنبيه للنووي، ص ٢٠٤.

وللتوسع في معناه وأسمائه انظر : طلبه الطلبة، ص ٢٩٣؛ المغني لابن قدامة، ٧٣/٧؛ التعريفات للحراني، ص ١٨١، فقرة ٩٠٢؛ فتح القدير، ٢١٧/٧؛ البحر الرائق، ٢٣٧/٦؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٦١٦؛ شرحها لسليم رستم، ٣٣٥/١؛ قواعد الفقه للمجدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٣٥٩؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص ٢٢٣؛ معجم لغة الفقهاء، ص ٢٥٦؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٤١٦/٢.

(٢) نهاية ٤٤/ب من (أ).

(٣) بين السيوطي في أشباهه - ٢١٨/١ - وجه كونه مخالفاً للقياس - في نظره - فقال : «ضمان الدرك جُوزَ على خلاف القياس؛ إذ البائع إذا باع ملك نفسه ليس ما أخذه من الثمن ديناً عليه حتى يُضمن، لكن لاحتياج الناس إلى معاملة من لا يعرفونه، ولا يضمن خروج المبيع مستحقاً».

كما بين ذلك صاحب غمز عيون البصائر - ٢٩٤/١ - فقال : «لأن الضمان على البائع؛ فيصير كفيلاً ومكفولاً عنه. وبه يظهر أنه لو ضمنه غير البائع لم يكن مخالفاً للقياس؛ لانتفاء العلة في حقه».

وانظر : المنثور للزركشي، ٢٤/٢؛ الأشباه والنظائر لابن المنلقن، ٣٤٦/٢.

- ومن ذلك : جواز التسليم<sup>(١)</sup>؛ دفعًا لحاجة المفاليس.
- ومنها : جواز الاستصناع<sup>(٢)</sup>؛ للحاجة.
- ودخول الحَمَام مع جهالة مكثه فيها<sup>(٣)</sup>، وما يستعمله من مائها، وشربه من السقاء.
- ومنها : الإفتاء بصحة بيع الوفاء<sup>(٤)</sup> ، وقد سَمَّوه ببيع

(١) في (د) : « التسليم ».

(٢) الاستصناع في اللغة : طلب الصنع. يقال : «استصنع فلانًا كذا : طلب منه أن يصنعه له». أما في الاصطلاح فهو : «طلب عمل شيء خاص، على وجه مخصوص، مادته من الصانع». ومثاله : «إذا قال شخص لآخر من أهل الصنائع : اصنع لي الشيء الفلاني بالأوصاف التالية بكذا درهماً. وقَبِلَ الصانع ذلك : كان ذلك استصناعاً». المعجم الوسيط، مادة «صنع»، ٥٢٥/١؛ وانظر : المقاييس في اللغة مادة «صنع»، ص ٥٧٨. هذا ما يتعلق بالمعنى اللغوي.

أما المعنى الاصطلاحي ومثاله فهو مأخوذ من معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص ٥٩ (نقلًا عن مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان)؛ وانظر : طلبية الطلبة، ص ٢٣٧؛ بدائع الصنائع، ٢/٥؛ معجم لغة الفقهاء، ص ٩٣؛ مصطلحات الفقه المالي المعاصر، ص ٨٤؛ عقد الاستصناع للدكتور محمد الأشقر، ص ٢٢٢ (ضمن كتاب : بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة).

(٣) هكذا ورد الضمير (بالتأنيث) في جميع النسخ، وفي مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)!. ولعلَّ المعنى : مع جهالة مكثه في الحمامات بشكل عام. وكان من المناسب أن يقال : (فيه)؛ لأن التبادر إلى الذهن أن الضمير يعود إلى (الحمام) وهو «مذكر تذكره العرب».

قاله صاحب (اللسان)، مادة «حمم»، ١٥٤/١٢؛ وانظر : المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، ص ١٨٧.

(٤) بيع الوفاء: عَرَفَه ابن عابدين بقوله : «هو المشروط فيه رجوع المبيع للبائع متى ردَّ الثمن على المشتري». وعَرَفَه أ.د. أحمد أبو سنة بقوله : «هو عقد شرط البائع فيه أنه متى ردَّ الثمن إلى المشتري: ردَّ المشتري إليه المبيع، سواء أكان الثمن نقدًا أو دينًا كان على البائع». وقد بيَّن ابنُ عابدين أنَّ «وجه تسميته (بيع الوفاء) : أن فيه عهدًا بالوفاء من المشتري، بأن يرد المبيع على البائع حين ردَّ الثمن».

الأمانة<sup>(١)</sup>. والشافعية يسمونه [الرهن]<sup>٢</sup> المعاد<sup>(٣)</sup>.

• وفي (القنية) : يجوز للمحتاج الاستقراض بالرَّيْحِ<sup>(٤)</sup>.

=والجمهور على عدم صحة هذا البيع؛ لأن حقيقة : (قرضٌ جرٌّ نفْعاً)، فهو تحايل على الربا. وقد افق بذلك مجلس جمع الفقه الإسلامي بجدة في القرار رقم ٧/٤/٦٨. ردّ المختار، ٣/٢٧٦، ٧/٥٤٥؛ العادة والعرف في رأي الفقهاء، ص ٢١٨؛ وانظر مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ١٥، ص ٢٠٤.

وللتوسع في معناه وحكمه انظر أيضاً : فتاوى قاضي خان، ٢/٦٥؛ القنية، ل ١٣١/ب؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٢٩/٣٣٤، ٣٩٧، ٣٠/٣٦؛ تبين الحقائق، ٥/١٨٣؛ خزنة المفتين، ل ٢٤/أ؛ التعريفات للجرجاني، ص ٦٩، فقرة ٣٠٥؛ الفتاوى البزازية، ١/٤٠٥؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٠٧؛ تحرير الكلام في مسائل الالتزام للحطاب، ص ١٣٣؛ البحر الرائق، ٦/٨؛ كشاف القناع، ٣/١٤٩-١٥٠؛ حواشي الشرواني، ٤/٢٩٦؛ بغية المسترشدين لباعلوي الشافعي، ص ١٣٣؛ مجلة الأحكام العدلية، المواد ١١٨-١١٩، ٣٩٦-٤٠٣؛ شرحها للأتاسي، ٢/١١-١٠، ٤١٤-٤٣١؛ قواعد الفقه للمجددي (الرسالة الرابعة: التعريفات الفقهية)، ص ٢١٥؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص ١٠٢؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ١/٤٠٥، ٤١٦.

(١) تمّ اشتهر عنهم تسميته بهذا الاسم : الخنابلة، فانظر من كتبهم : مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٢٩/٣٣٤، ٣٩٧، ٣٠/٣٦؛ كشاف القناع، ٣/١٤٩.

(٢) في (أ) و(ب) و(د) : «البيع». والصحيح ما تمّ إثباته من (ج) و(هـ) و(و)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٣) بحث في كثير من كتب الشافعية عن هذه التسمية فلم أهتم إليها، إلاّ أنه عزاها إليهم ابن نجيم في أشباهه، ص ١١٤؛ كما ذكرها في البحر، ٦/٨. والتسمية الدارجة في كتبهم هي : (بيع العهدة)، فانظر من كتبهم : تحفة المحتاج وحواشي الشرواني ٤/٢٩٦؛ بغية المسترشدين، ص ١٣٣.

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١١٤-١١٥ - مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ، وزيادة في ألفاظ آخر عند ابن نجيم -.

وقد استعرضت كتاب (القنية) بحثاً عن المسألة المعزوة إليه، ولم أظفر بها.

ومثل هذه الفتوى مما انطلق منها بعض المعاصرين في إباحة القروض الربوية عند الحاجة!!.

ولا شك أن فتح هذا الباب سيؤدي إلى استباحة كثير من المحرمات المعلومة من الدين بالضرورة بدعوى الحاجة!!.

وخرج عن هذه القاعدة :

- أن «شهادة أهل السجن فيما يقع بينهم»<sup>(١)</sup>.
- [وشهادة]<sup>(٢)</sup> الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة.
- وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات: لا تقبل، وإن<sup>(٣)</sup> مسّت الحاجة إليه<sup>(٤)</sup>.

-وليس هذا مقامٌ لاستعراض هذه الفتوى ومستنداتها ومناقشتها، إلا أنه - مع ما فيها - أقرب ما يمكن حملها عليه : أن المستقرض إذا احتاج حاجة ماسة إلى المال ولم يجد طريقاً لذلك سوى الاستقراض بالربح، فإنه يجوز له -استثناء- الاستقراض بالربح، مع بقاء الربح محرماً على المقرض ويعد مالاً خبيثاً لا يجوز له الانتفاع به؛ لأنه أخذه بطريق غير مشروع. وهذا المعنى قرّره الأستاذ مصطفى الزرقا في مدخله ١٠١٣/٢-١٠١٤، فقرة ٦٢٨ - في أثناء حديثه عن قاعدة «ما حرم أخذه حرم إعطاؤه»، حيث قال «ويستثنى من هذه القاعدة: ... وما يدفعه المستقرض بالربا في حالة الاضطرار، ... ففي جميع ذلك وأمثاله تكون الحرمة على الأخذ دون المعطي».

بل إن المؤلف نفسه أشار إلى ذلك أيضاً عند شرحه لقاعدة «ما حرم أخذه حرم إعطاؤه»، وذلك ص ٩٨٧ (ل ٩٢/ب)، قاعدة ٢١٨.

وشبهة استباحة الربا بسبب الحاجة مما استعرضها وناقشها د. عبد الله السعيد في أطروحته للدكتوراه المطبوعة بعنوان : الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة، ٢٥٠/١-٢٦٣، وكان قد استعرض قبل ذلك بيان قاعدة الضرورة والاحتكام إليها؛ ومن ناقش تلك الشبهة أيضاً : د. محمد النبهان في كتابه مفهوم الربا، ص ٨١-٨٨.

(١) في (أ) و(ج) : «بينهما». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الفتاوى البزازية).

(٢) في (أ) و(ب) و(د) : «شهادة و». والصحيح ما تمّ إثباته من (ج) و(هـ) و(و). وقد حساء في (الفتاوى البزازية) : «... فيما يقع بينهم فيه لا تقبل، وكذا شهادة الصبيان ...».

(٣) نهاية ٣٤/ب من (ج). مع تكرار : «وإن» في بداية اللوحة التي تليها.

(٤) علّل البزازي عدم قبول شهادتهم : بعدم عدالتهم فقال : «لأن العدل لا يحضر السجن، والبالغ ملاعب الصبيان، والرجل حمام النساء». ثم ربط ذلك بما سيذكره المؤلف في الجواب فقال: «والشرع شرع ...».

والجواب : أن الشرع شرَّعَ لذلك طريقاً، وهو [الامتناع]<sup>(١)</sup> عن حضور الملاعب<sup>٢</sup>، وعمّا يستحق به<sup>٣</sup> الدخول في السجن، ومنع النساء عن الحمام، فإذا لم [يتمثلوا]<sup>٤</sup> كان التقصير مضافاً إليهم، لا إلى الشرع. كذا في (البرازية)<sup>(٥)</sup> «<sup>(٦)</sup>».



(١) جاء في جميع النسخ: «الانتفاع». والصحيح ما تمّ إثباته من مصدر هذه العبارة (وهو الفتاوى البرازية). وتما يشهد لذلك أن المعلق على نسخة (و) جزم أن لفظ «الانتفاع» بجانب للصواب فقال: «خطأ والله أعلم أن الظاهر: الانتفاء».

فلعلّ لفظ «الانتفاع» مصحّف من قبل الناسخ الأول من لفظ «الامتناع» أو «الانتفاء».

(٢) في (جـ) : « الملاعب ».

(٣) « به » : ساقطة من (د).

(٤) « لم » : ساقطة من (جـ).

(٥) في (أ) و(جـ) : « تمثلوا »، وفي (ب) : « يمثلوا ». والصحيح ما تمّ إثباته من (د)؛ وهو الموافق للفتاوى البرازية.

(٦) ٢٦٥/٢.

والبرازية : كتاب في فتاوى الحنفية، اسمه : الجامع الوجيز، ومشهور بالفتاوى البرازية؛ نسبة إلى مؤلفه وهو محمد بن محمد بن شهاب الخوارزمي الكردي البرازي (ت ٨٢٧هـ).

وهو كتاب جامع، ذكر فيه خلاصة مسائل الفتاوى والواقعات المختلفة، على رأي الإمام أبي حنيفة وأصحابه. وقد نقل صاحب (كشف الظنون) عن الأئمة أن عليه التعويل.

وطبع الكتاب عدّة مرات في هامش الأجزاء الثلاثة الأواخر من الفتاوى الهندية منها :

١- المطبعة الكاستلية، عام ١٢٨٢ هـ / ١٨٦٥م.

٢- المطبعة الأميرية ببولاق، عام ١٣١٠هـ - ١٣١١هـ ، الطبعة الثانية.

٣- دار إحياء التراث العربي ببيروت، عام ١٤٠٦هـ ، الطبعة الرابعة.

انظر: مقدمة الفتاوى البرازية، ٢/١، وآخرها، ٤٧٩/٣ - ٤٨٠؛ كشف الظنون، ١/٢٤٢؛ هدية العارفين، ٢/١٨٥؛ الفوائد البهية، ص ١٨٧؛ المدخل الفقهي العام، ١/١٩٠، فقرة ٦٩؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٩٥.



## [ القاعدة التاسعة بعد المائة ]

**الحادث يُضاف إلى أقرب الأوقات :**

هذا الأصل مذكور في باب الألف بعبارة أخرى، وهي: «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته»<sup>(١)</sup>، فيكتفى بما ذكر فيها من الفروع والأحكام، فلا حاجة إلى زيادة التفصيل.



(١) ص ٣٣٠ (ل ١٢/أ)، قاعدة ٢٩.

(٢) في (جـ) : « لا » وليس (إلى).

## [ القاعدة العاشرة بعد المائة ]

الحال [تدخل] على [ما] قبلها<sup>(٣)</sup> :

فلهذا : إذا « مات ذمي، فقالت عرسه<sup>(٥)</sup> : أسلمت بعد موته. وقال<sup>٦</sup> ورثته<sup>٧</sup> : قبله<sup>٨</sup> : صدقوا؛ لأن الإسلام ثابت<sup>٩</sup> في الحال، و«الحال [تدخل] على [ما] قبلها<sup>١١</sup> ». كما في مسألة الطاحونة : إذا اختلف الموجر والمستأجر في جريان الماء وانقطاعه<sup>١٢</sup>، حيث يحكم الحال، ويستدل بها على<sup>١٣</sup> الماضي<sup>(١٤)</sup>.

(١) في (أ) و(ج) و(د) : « يدل ». والمناسب هو ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه القاعدة (وهو الدرر)، ولكي ينسجم الضمير المستتر العائد إلى (الحال) هنا مع الضمير العائد إليها في قوله : « قبلها »، في كونها مؤنثين.

(٢) « ما » : زيادة من (ب) و(ج)؛ والأسلوب بدوفاً يكون ركيكاً، وهي مذكورة في (الدرر شرح الغرر).

(٣) هذه القاعدة وحل ما جاء فيها مذكورة في الدرر شرح الغرر، ٤١٧/٢، وقد سبق أن أشار إليها المؤلف عرضاً بلفظ : « تحكيم الحال »، وذلك ص ٣٣٣ (ل ١٢/ب)، وما قيل في توثيقها هناك يمكن أن يقال هنا.

(٤) في (د) : « فقامت ».

(٥) عرسه : أي امرأته. قال في (القاموس) : « العرس (بالكسر) : امرأة الرجل، ورجلها، ولبوة الأسد، .. [والجمع] أعراس ».

القاموس المحيط، مادة « عرس »، ص ٧١٨؛ وانظر : المعجم الوسيط، مادة « عرس »، ٥٩٢/٢.

(٦) نهاية ٢٩/ب من (ب).

(٧) في (ج) : « ورثة ».

(٨) في (د) : « قبل » (بإسقاط الهاء). وجاء في الدرر : « بل قبله ».

(٩) نهاية ٤٥/أ من (أ).

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) : « يدل ». والمناسب ما تم إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق للدرر.

(١١) « ما » : زيادة من (هـ) و(و)؛ وفقاً لنص القاعدة وللدرر.

(١٢) في (ج) : « وانقطاعه ».

(١٣) في (ب) : « عن ».

(١٤) الدرر شرح الغرر، ٤١٧/٢ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -.

فإن قلتَ : لو مات مسلم، فقالت عرسه : أسلمت قبل موته. وقال ورثته : بعده :  
فإن القول للورثة أيضًا على خلاف مقتضى هذا الأصل!

أقول : هذا الأصل من قبيل العمل بالظاهر، و«الظاهر يعتبر<sup>١</sup> للدفع<sup>٢</sup>، ولم<sup>٣</sup> يعتبر للاستحقاق»<sup>(٤) (٥)</sup>.

ففي المسألة الأولى : [المرأة]<sup>٦</sup> ادّعت استحقاق الإرث، فلا يثبت الإرث<sup>٧</sup> بهذا الأصل. والورثة ادّعوا الدّفع بهذا الأصل، فيعتبر.

وفي المسألة الثانية : ادّعت المرأة الإسلام قبل موت زوجها، وعجزت عن إقامة البينة، فيضاف الحكم إلى أقرب الأوقات، كما هو الأصل في الحوادث. وقد مرّ في باب الألف في بيان ما قالوا : «الأصل إضافة [الحادث]<sup>٨</sup> إلى أقرب أوقاته»<sup>(٩)</sup>.

وعلم بهذا<sup>١٠</sup> : لو أقامت المرأة يئنة<sup>١١</sup> على إسلامها قبل موت زوجها : تقبل وترثه.

(١) في (ب) و(د) : «تعتبر».

(٢) في (د) : «للدفع».

(٣) في الدرر شرح الغرر : «... وإن لم يعتبر...» (زيادة : إن).

(٤) هذه القاعدة بمعنى قاعدة سبق أن تكلم عنها المؤلف استقلالاً، وهي : «الاستصحاب حجة دافعة لا

مثبتة» وذلك ص ٣٠٧ (ل ١٠/١)، قاعدة ٢٢.

(٥) انظر : الدرر شرح الغرر، ٤١٧/٢.

(٦) في (أ) و(جـ) و(د) : «والمرأة» (زيادة الواو). وإثباتها يجعل الأسلوب ركيكاً؛ لهذا تم إسقاطها

كما في نسخة (ب).

(٧) نهاية ٢٨/ب من (د).

(٨) هكذا مصححة في (و)، وفي باقي النسخ : «الأصل». والذي يشهد له المعنى ما في (و).

وكلمة «الأصل» نهاية ٣٥/أ من (جـ).

(٩) ص ٣٣٠ (ل ١٢/أ)، قاعدة ٢٩.

(١٠) في (د) : «من هذا».

(١١) «بينة» : ساقطة من (جـ).

## [ القاعدة الحادية عشرة بعد المائة ]

الحدودُ تُندَرُ<sup>(١)</sup> بالشُّبُهَاتِ<sup>(٢)</sup> :

«الشبهة : ما يشبه<sup>٣</sup> الثابت، وليس بثابت»<sup>(٤)</sup>.

والأصل في هذا الباب قوله ﷺ :

(١) في (د) : « تدرأ ».

(٢) وردت هذه القاعدة في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، ١٣٧/٢ - ولفظه: «قاعدة في الشبهات الدائرة للحدود»؛ أنوار البروق للقرافي، ١٧٢/٤ - ولفظه: «الفرق الرابع والأربعون والمائتان: بين قاعدة ما هو شبهة تدرأ بما الحدود والكفارات، وقاعدة ما ليس كذلك»؛ ترتيب الفروق واختصارها للبقوري، ٣١٤/٢؛ تهذيب الفروق لابن حسين، ٢٠٢/٤؛ القواعد للحصني، ٧٥/٤؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٨١/١ - ولفظه: «الحدود تسقط بالشبهات»؛ ولابن نجيم، ص ١٥٤، ٣٢٥ - ولفظه في الموضعين: «الحدود تدرأ بالشبهات»؛ الفرائد البهية وشرحها: الأعمار المضيئة، ص ١٧١؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، ١٣٣/٢؛ قواعد الفقه للمحدثي، ص ٧٦، قاعدة ١١١؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٢٠٥، ٢٢٣، ٢٧٨ - ولفظه الأول كلفظ السيوطي؛ الوجيز، ص ٢٤٨ - ولفظه: «وجوب درء الحدود بالشبهات»؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور محمد الروكي، ص ٢٦٨؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص ١٦٦؛ المبادئ الفقهية، ص ٢١.

ومن كتب الفقه :

بدائع الصنائع، ٧٦/٧؛ المغني، ٣٤٤/١٢؛ المصنف للنسفي، ل ٤٤/ب؛ الدرر شرح الغرر، ٦٤/٢؛ مواهب الجليل للحطاب، ٤٦٩/٥؛ مغني المحتاج، ١٣٣/٤.

وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة تحسن الإشارة إلى أنه أفرد للحديث عن موضوعها كتاب مستقبل يقع في ٥٧٧ صفحة، وهو (أثر الشبهات في درء الحدود)، للدكتور سعيد بن مسفر الوادعي.

(٣) في (د) : « تشبه ».

(٤) العناية وفتح القدير، ٢٤٩/٥؛ الدرر شرح الغرر، ٦٤/٢؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٥٤.

(٥) نهاية ٤٥/ب من (أ).

## « [ادروا] 'الحدود بالشبهات ما استطعتم' »<sup>(٢)</sup>.

(١) في (أ) و(جـ) : « اندروا »، وفي (ب) : « إيدروا ». والصحيح ما تم إثباته من (د)؛ وفقاً للفظ الحديث.

(٢) هذا الحديث صرح بعض المحدثين بغيريته، وعدم الوقوف عليه مرفوعاً بهذا اللفظ، ومن ذلك : ما قال ابن كثير في (تحفة الطالب في معرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب)، ١/٢٢٦-٢٢٧ : «ادروا الحدود بالشبهات : لم أرَ هذا الحديث بهذا اللفظ، وأقرب شيء إليه ما رواه الترمذي عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم» - وانظر : نصب الراية، ٣/٣٢٣؛ الدراية، ٢/١٠١ -.

وفي هذا دلالة على عدم اشتهار هذا الحديث عند المحدثين.

- لكنه ورد بلفظه عن ابن عباس مرفوعاً.

- كما ورد بلفظ : «ادروا الحدود بالشبهة» عن عمر بن عبد العزيز مرسلاً.

- وأيضاً ورد بنحوه عن عائشة مرفوعاً (باللفظ المذكور آنفاً).

- وكذلك ورد مرفوعاً بنحوه أو معناه عن علي وأبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم، وكلها لا تخلو من مقال.

- وورد بنحوه أو معناه موقوفاً عن عمر بن الخطاب وعائشة وابن مسعود ومعاذ وعقبة بن عامر، رضي الله عنهم، وبعضها بأسانيد صحيحة.

وحيث إن هذا ليس مقام بسط لتخريج هذه الأحاديث والآثار يمكن الاكتفاء بتخريج أقرها لفظاً إلى لفظ المؤلف (وهي الأحاديث الثلاثة المشار إليها آنفاً)، مع بيان خلاصة ما قاله المحدثون في الأحاديث والآثار الأخرى؛ وليان ذلك يقال :

• ما ورد عن ابن عباس : أخرجه الإمام أبو حنيفة في مسنده، كتاب الحدود، ص ١٤٩، ح ٣١٦، عن مقسم عن ابن عباس - رضي الله عنهما - به.

وقد ذكره الألباني في (الإرواء) - ٧/٣٤٥، ح ٢٣١٦ - وقال عقبه : «وهو ضعيف».

• وما ورد عن عمر بن عبد العزيز : أخرجه ابن عساکر في تاريخ دمشق، ١٩/٣٣٩-٣٤٠، بسنده عن عمر بن عبد العزيز، فذكر قصة طويلة جاء في آخرها أن عمر بن عبد العزيز قال : «...»

فإن رسول الله ﷺ قال : «ادروا الحدود بالشبهة».

وقد أورد هذا الحديث صاحب (كشف الخفاء) - ١/٧٣، ح ١٦٦ - وعزاه إلى الإمام أبي حنيفة، وابن السمعاني، ونقل رأي الحافظ فيه، فمما قال : «...وأخرجه ابن السمعاني عن عمر بن -

- عبد العزيز، فذكر قصة طويلة... [إلى أن قال:] فاغتم عمر، ثم قال: إذا رأيتم مثل هذا في ستمه وهيئته وعلمه وفهمه وأدبه فاحملوه على الشبهة؛ فإن رسول الله ﷺ قال: «ادرؤوا الحدود بالشبهات».

قال شيخنا - يعني الحافظ ابن حجر - وفي سنده من لا يُعرف. انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في (تخريج أحاديث مسند الفردوس): اشتهر على السنة، والمعروف في كتب الحديث أنه من قول عمر بن الخطاب بغير لفظه. انتهى ...».

- كما أورده الألباني في (الإرواء) - ٣٤٣/٧، ح ٢٣١٦ - وحكم عليه بأنه: «ضعيف».

• أما حديث عائشة: فقد أخرجه الترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود، ٣٣/٤، ح ١٤٢٤ بسنده عن عائشة مرفوعاً: «ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم»؛ والدارقطني، مثل اللفظ السابق، كتاب الحدود والديات وغيره، ٨٤/٣، والحاكم، مثله، كتاب الحدود، ٤٢٦/٤؛ والبيهقي، مثله، كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات، ٢٣٨/٨؛ وبنحوه، كتاب السير، باب الرجل من المسلمين قد شهد الحرب يقع على الجارية من السي قبل القسم، ١٢٣/٩؛ والخطيب، مثله، في تاريخ بغداد، ٣٣١/٥، ح ٢٨٥٦.

ومما قاله المحدثون في هذا الحديث:

- ما جاء في سنن الترمذي - ٣٣/٤ - : «حديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ.

ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه، ولم يرفعه.

ورواية وكيع أصح.

وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا مثل ذلك. ويزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث. ويزيد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم.

- وجاء في سنن البيهقي - ٢٣٨/٨ - نحو هذا الكلام، وزاد عليه: «...» ورواه رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري مرفوعاً. ورشدين: ضعيف».

- وجاء في المستدرک - ٤٢٦/٤ - : «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

- وقد تعقبه الذهبي في التلخيص - ٤٢٦/٤ - فقال: «قلت: قال النسائي: يزيد بن زياد شامي متروك».

• ومما جاء في الحكم على بقية الأحاديث والآثار، والنتيجة المستفادة منها:

ما جاء في تحفة الأحوذى - ٥٧٣/٤ - ٥٧٤ - : «قوله: وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو:

- أما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف، ولفظه: «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً».

## وفروع هذا الأصل كثيرة :

ومنها<sup>١</sup> : إذا علق الزوج الثلاث بالوطء، فأولج<sup>٢</sup>، ولبث : فلا عُقر<sup>٣</sup> به؛

- وأما حديث عبد الله بن عمرو - وهو بالواو - فأخرجه أبو داود والنسائي مرفوعاً، ولفظه: «تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني فقد وجب».

- وما جاء في (نيل الأوطار) - ٢٧٢/٧ - : «وفي الباب عن علي مرفوعاً : «ادروا الحدود بالشبهات». وفيه : المختار بن نافع. قال البخاري : وهو منكر الحديث .

- وقال : وأصح ما فيه : حديث سفيان الثوري عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: ادروا الحدود بالشبهات، ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم.

- وروي عن عقبة بن عامر، ومعاذ أيضاً موقوفاً.

- وروي منقطعاً وموقوفاً على عمر. ورواه ابن حزم في كتاب (الاتصال) عن عمر موقوفاً عليه. قال الحافظ : وإسناده صحيح. ورواه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي عن عمر بلفظ : «لأن أخطيء في الحدود بالشبهات أحب إليّ من أن أقيمها بالشبهات».

وفي مسند أبي حنيفة للحارثي من طريق مقسم عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ : «ادروا الحدود بالشبهات».

- وما في الباب وإن كان فيه المقال المعروف فقد شدّ من عضده ما ذكرناه. فيصلح بعد ذلك للاحتجاج به على مشروعية درء الحدود بالشبهات المحتملة، لا مطلق الشبهات».

وللتوسع انظر أيضاً : نصب الرأية، ٣٠٩/٣، تلخيص الحبير، ٥٦/٤ - وكثير مما أورده صاحب نيل الأوطار مذكور في التلخيص أيضاً -؛ مصباح الزجاجة، ١٠٤/٣؛ إرواء الغليل، ٣٤٣/٧، ح ٢٣١٦، ٢٥/٨، ح ٢٣٥٥.

(١) في (ب) : « وفيما »، وفي (د) : « وفيها ».

(٢) في (د) : « فلولج ».

(٣) العقر في اللغة: مصدر (عَقَرَ)، والعين والقاف والراء - كما يقول ابن فارس - : «أصلان متباعدان ما بينهما، ...

فالأول : الجَرْح، أو ما يشبه الجَرْح، من الهَزْم في الشيء.

والثاني : دال على ثبات ودوام».

وبعد أن ذكر عدداً من المعاني المحمولة على الأصل الأول ذكر من بينها المعنى المراد هنا فقال : «ومما حُمِلَ على هذا قولهم لدية فرج المرأة : عُقر، وذلك إذا غُصبت. وهذا مما تستعمله العرب في تسمية الشيء باسم الشيء إذا كانا متقاربين، فسمى المهر عُقراً؛ لأنه يؤخذ بالعُقر».

لأن الجماع إدخال الفرج إلى<sup>١</sup> الفرج، ولم يوجد ذلك بعد وقوع الطلاق.  
 وإن أولسج ثانيًا في هذا المجلس : وجب العقر، ولا يجب الحدّ، مع وجود الوطء  
 فيه حقيقة بعد ثبوت الحرمة، وعدم وجوب الحدّ؛ للشبهة (وهي اتحاد المجلس) والمقصود  
 (وهو قضاء الشهوة)<sup>٢</sup>.  
 كذا في (الهداية)<sup>٣</sup>.  
 وأنواع الشبهة المذكورة في المفصلات<sup>٤</sup>.



-وهذا المعنى اللغوي قريب من المعنى الاصطلاحي؛ إذ جاء في (العناية) : «... العقر : مهر المرأة إذا  
 وُطئت بشبهة. والمراد به مهر المثل».

المقاييس في اللغة، مادة «عقر»، ص ٦٨١؛ العناية، ٤/١٣٤؛ وانظر : معجم لغة الفقهاء، ص ٢٨٧.

(١) في (ب) : « في ».

(٢) في (د) : «الشبهة».

(٣) أي الفرع المذكور بمعناه في (الهداية)، ٤/١٣٤.

(٤) انظر : الهداية، وشرحها : العناية وفتح القدير، ٥/٢٤٩؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٦٤.



## [ القاعدة الثانية عشرة بعد المائة ]

الحرُّ لا يدخل تحت اليد<sup>(١)</sup> :

«فلا يُضْمَنُ [بالغصب]<sup>٢</sup> ولو صبيًّا فمات في يده فجأة، أو بحمى<sup>(٣)</sup>.  
ولا يرد: ما لومات بصاعقة، أو [نهشة]<sup>(٤)</sup> حية،

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٣٥٢/١؛ المنشور للزركشي، ٤٣/٢ - ولفظه: «الحرُّ لا يدخل تحت اليد والاستيلاء»؛ الأشباه والنظائر لابن الملحق، ٤٤٦/٢، قاعدة ١٩١؛ وللسيوطي، ٢٨٤/١؛ ولابن نجيم، ص ١٥٨؛ الفرائد البهية وشرحها: الأقمار المضئية، ص ١٧٤؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، ١٤٣/٢ - ولفظ الفرائد :

والحرَّ غير داخل تحت اليد في قول كلِّ عالم معتمد -؛

الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٤، قاعدة ١٨؛ قواعد الفقه للمحدّدي، ص ٧٦، قاعدة ١١٤.

ومن كتب الفقه :

الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٤٥٧/٦؛ البحر الرائق، ٩٨/٦، مغني المحتاج، ١٠٣/٢، ٢٠٣، ٢٨٦، ٤٢٠/٣؛ كشاف القناع، ٤٦٢/٦.

(٢) «بالغصب»: زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدولها، ومعناها موجود في مصدر هذه القاعدة (وهو أشباه ابن نجيم)، حيث جاء فيه: «فلو غصب صبيًّا، فمات في يده فجأة أو بحمى: لم يضمن...».

(٣) في (ب) و(د) : «بخما»، وفي (جـ) : «بخمى» (جميعهم بالخاء).

(٤) أي : لا يُضْمَنُ الحرُّ إذا غُصِبَ فمات فجأة أو بحمى، ولو كان هذا الحرُّ المفصوب صبيًّا.

(٥) في (أ) و(جـ) و(هـ) : «نهشة»، وفي (ب) : «نهشة»، وفي (و) : «نهشته». والصحيح ما في (ب) و(و)، وتمّ إثبات ما في (ب)؛ لأنه أقلّ تصرّفًا في الأصل. علمًا بأنه جاء في أشباه ابن نجيم : «بنهشة».

ومعنى « نهشه (كَمَنَعَهُ) نهسَهُ، ولسعه، وعضّه. أو [بالشين] : أخذه بأضراسه، وبالسّين: أخذه بأطراف الأسنان» - قاله صاحب القاموس، مادة «نَهش»، ص ٧٨٥؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «نَهش»، ص ١٠٠١.

أو [ينقله]<sup>(١)</sup> إلى أرضٍ مُسَبَّعةٍ<sup>(٢)</sup>، أو إلى مكان الصواعق، أو إلى مكان<sup>٣</sup> يغلب فيه الحمى والأمراض : فإن ديتَهُ إلى عاقلة الغاصب!

لأنه [ضمان]° اتلاف، لا [ضمان]° غصب<sup>٤</sup>، والحر<sup>٥</sup> يُضمن بالأتلاف، والعبد بهما<sup>(٨)</sup>، والمكاتب كالحُر ولو صغيراً<sup>٩</sup>، وأم الولد كذلك<sup>(١٠)</sup>.

«ومن فروع هذا الأصل : لو طاعته حرّة على الزنا : فلا مهر لها. ولو كان الواطئ صبيّاً، فلا حدّ ولا مهر.

بخلاف ما إذا طاعته أمة<sup>١١</sup>؛ لكون المهر حقّ<sup>١٢</sup> السيد<sup>(١٣)</sup>.

(١) في (أ) و(جـ) : «ينقله». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د) و(و)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

وقد جاء في هامش (و) : «أي نقل الغاصب».

(٢) مُسَبَّعة في اللغة : كثيرة السباع، وجمعها مسابع.

انظر : القاموس المحيط، مادة «سبع»، ص ٩٣٨؛ المعجم الوسيط، مادة «سبع»، ٤١٤/٢.

(٣) نهاية ٣٠/أ من (ب).

(٤) في (جـ) : «على»؛ وفقاً لأشباه ابن نجيم.

(٥) في (أ) و(جـ) : «زمان». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٦) «لأنه ضمان ... غصب» : ساقطة من (د) في هذا الموضع ومثبتة في السطر التالي.

(٧) في (جـ) : زيادة : «لا» (أي : لا يضمن).

(٨) أي بالغصب والأتلاف.

(٩) في (د) زيادة : «لأنه ضمان اتلاف لا ضمان غصب». وهذه الزيادة مكافئة في باقي النسخ في السطر المتقدم.

(١٠) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٥٨ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه، وزيادة في بعض الألفاظ عند

ابن نجيم-؛ وانظر : الهداية وشرحها : العناية، ٣٧٠/١٠؛ كنز الدقائق وشرحه : تبين

الحقائق، ١٦٧/٦-١٦٨؛ وتكملة البحر الرائق، ٤٤٥/٨؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٩.

(١١) في (ب) : «أمته».

(١٢) نهاية ٤٦/أ من (أ).

(١٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٥٨ - مع زيادة عنده في بعض الألفاظ- وانظر : الأشباه والنظائر

للسيوطي، ٢٨٤/١. ونص السيوطي : «ولو طاعته حرّة على الزنا : فلا مهر لها بالإجماع. -

«وقال أصحابنا : إذا<sup>١</sup> [تنازع]<sup>٢</sup> رجلان في امرأة<sup>٣</sup>، وكانت في بيت أحدهما، أو دخل بها أحدهما : فهو الأول؛ لكونه دليلاً على<sup>٤</sup> سبق [عقده]<sup>٥</sup>»<sup>(٦)</sup> - على ما حققناه<sup>٧</sup> في باب الألف<sup>(٨)</sup> من أن «الأصل في الحوادث أن يضاف حدوثها إلى أقرب الأوقات» -.

وهذا يدلّ على أن الحرّة تدخل تحت يد الزوج، فالأولى أن يقال : الحر لا يدخل<sup>٩</sup> تحت اليد إلاّ الزوجة فإنها في يد زوجها<sup>(١٠)</sup>.

-ولو طاعته أمة : فلها المهر في رأي؛ لأنّ الحقّ للسيد، فلا يؤثر إسقاطها، وإن كان الأصح خلافه».

(١) « إذا » : ساقطة من (ج-).

(٢) في (أ) و(ج-) و(د) : «تنازعا». وفي (ب) : « تنازع ». وهذا أفصح. وقد سبق التعليق على هذا في ص ٤٩١، فراجع إن شئت.

(٣) نهاية ٣٥/ب من (ج-).

(٤) في (د) : « عن ».

(٥) في (أ) و(د) : « عهدا »، وفي (ب) : « عقدها »، وفي (ج-) : « عقده ».

والصحيح ما في (ب) و(ج-)، وتم إثبات ما في (ج-)؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)، ولأنه أقل تصرفاً في الأصل.

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٥٨ - إلا أنّه قال في بداية هذه العبارة : «وخرج عن هذه القاعدة قول أصحابنا : إذا تنازع ...». والمؤلف سينقل - في نهاية القاعدة - نصاً من (جامع الفصولين) يؤكد هذا المعنى، وذلك متابعة لابن نجيم.

(٧) في (ج-) : « مقتضاه ».

(٨) ص ٣٣٠ (ل ١٢/أ)، قاعدة ٢٩.

(٩) نهاية ٢٩/أ من (د).

(١٠) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٥٨؛ وانظر أيضاً أشباه السيوطي، ٢٨٤/١. إلا أنه جاء عند السيوطي : «ولو كانت امرأة تحت رجل، وأدعى آخر أنّها زوجته : فالصحيح أن هذه الدعوى عليها، لا على الرجل؛ لأن الحرّة لا تدخل تحت اليد».

وفي (جامع الفصولين) : «امرأة في دار رجل يدعي أنها امرأته، وخارج يدعيها وهي تصدقه<sup>(١)</sup>: فالقول لرب الدار. وهذا صريح بأن اليد [تثبت]<sup>(٢)</sup> على الحرّة بحفظ الدار، كما في المتاع»<sup>(٣)</sup>.



(١) في (ج-) : « يصدقه ».

(٢) في (أ) و(ج-) : « يثبت ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لجامع الفصولين وأشباه ابن نجيم الذي نقل عن جامع الفصولين-؛ حيث جاء فيهما: «... فقد صرح بأن اليد تثبت على الحرّة...».

(٣) جامع الفصولين، ١٨٥/٢؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٥٨- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-.

## [ القاعدة الثالثة عشرة بعد المائة ]

«الحرمة [تتعدى] <sup>(١)</sup> في الأموال مع العلم بها إلا في حق الوارث <sup>(٢)</sup> :

فإن مال مورثه حلال له وإن علم بحرمة - من (الخانية) <sup>(٣)</sup> - . وقيد في (الظهيرية) <sup>(٤)</sup>

(١) في (أ) : « يتعد »، وفي (جـ) : « يتعدّد »، وفي (د) (بإهمال النقاط)؛ وفي (ب) : « تتعدى »؛ وفقاً لأشباه ابن نجيم، وفي (هـ) و(و) : « تتعدّد »؛ وفقاً لقواعد الفقه لابن نجيم. والذي يستقيم به المعنى ما في (ب) وما في (هـ) و(و) أيضاً، إلا أن ما في (ب) أول؛ لأنه أوضح دلالة على المعنى؛ إذ معنى القاعدة: أن المال المحرم إذا انتقلت ملكيته إلى آخر، فإن الحرمة تتعدى إلى الآخر أيضاً إذا كان الآخر عالماً بحرمة هذا المال على الأول. ويستثنى من ذلك ما لو انتقل هذا المال عن طريق الإرث، فإن المال يكون مباحاً للوارث وإن كان عالماً بحرمة على المورث.

(٢) هذه القاعدة وما جاء فيها مذكورة في الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٢١؛ وقواعد الفقه له أيضاً، ص ١٥٤، قاعدة ١٧٧ - ولفظ الأشباه كلفظ المؤلف، أما لفظ القواعد فهو : « الحرمة في الأموال تتعدّد مع العلم بها إلا في حق الوارث ».

(٣) جاء في هامش (أ) : « اسم كتاب ». وهو فتاوى قاضي خان فأنظره، ٤٠١/٣، ٤٢٩ - وقد نصّ في الموضوعين على أن الأولى : تورّع الورثة بعدم أخذهم لهذا المال، وردّه إلى صاحبه إن عرفوه، وإلاّ يتصدّق به.

(٤) الظهيرية : هي كتاب في الفتاوى عند الحنفية يعرف بـ (الفتاوى الظهيرية)، جمعها مؤلفها «من الوقاعات والنوازل، مما يشتد الافتقار إليه وفوائده غير هذه» - كذا جاء في كشف الظنون، ١٢٢٦/٢ -.

وجاء في الفوائد البهية - ص ١٥٧ - : «وقد طالعت من تصانيفه (الفتاوى الظهيرية) فوجدته كتاباً معتبراً، متضمناً للفوائد الكثيرة».

أما مؤلف هذا الكتاب : فقد حصل فيه خلاف بين علماء الحنفية على أقوال:

الأول : هو محمد بن أحمد بن عمر، القاضي أبو بكر ظهير الدين البخاري (ت ٦١٩هـ).

وهذا قول الكفوي - كما أفاد ذلك صاحب (الفوائد البهية)، ص ٦٢، ١٥٦ - وهو قول صاحب (كشف الظنون)، ١٢٢٦/٢، وصاحب (هدية العارفين)، ١١١/٢، وهو القول الذي قدّمه صاحب (مفتاح السعادة)، ٢٥٢/٢، وصاحب (مدينة العلوم) - كما نقله عنه صاحب (الفوائد البهية)، ص ١٢٢ - كما أن صاحب (الفوائد) نفسه نصره في مواضع متعدّدة من

-الثاني : هو الحسن بن علي بن عبد العزيز، أبو الحسن ظهير الدين المرغيناني (ت ٥٤٢هـ)، وهو شيخ ظهير الدين البخاري الأنف ذكره.

وقد نُسب إليه الكتاب بصيغة التمرّض (وقيل) في (مدينة العلوم) - على ما نقله صاحب (الفوائد)، ص ١٢٢ -  
الثالث : هو والد الحسن، وهو علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق، أبو الحسين ظهير الدين الكبير المرغيناني (ت ٥٠٦هـ).

وهذا قول علي القاري (ت ١٠١٤هـ) - كما ذكر ذلك صاحب (الفوائد)، ص ١٢٢، ١٥٧ -  
وأيضاً نُسب الكتاب إليه بصيغة التمرّض (وقيل) في (مفتاح السعادة) - ٢٥٢/٢ -  
ولعلّ الراجح - والله أعلم - هو القول الأول لما يأتي :

١ - كونه قول ستة من كبار علماء التراجم من الخنفية، وهو الذي قال به أيضاً صاحب (الأعلام) -  
٣٢٠/٥ - وصاحب (معجم المؤلفين) - ٨٨/٣ -.

٢ - كون الكتاب نسب إلى ظهير الدين البخاري في سبعة فهراس من فهراس المخطوطات، وهذه الفهراس تعبّر عن ثلاث عشرة نسخة خطية - وسوف يأتي سردها مفصلة عند بيان حالة الكتاب في نهاية هذا الهامش -.

٣ - أما القول الثاني : فهو بعكس هذا القول؛ إذ لم يذكره - على حدّ علمي القاصر - سوى صاحب (مدينة العلوم)، ولم ينسبه إلى قائل؛ بل صدّره بصيغة التمرّض.  
وغاية ما يمكن أن يكون مستنداً لهذا القول - وربما للقول الثالث أيضاً - أن الكتاب نُسب إلى (ظهير الدين المرغيناني) في فهرس (بشير أغا). بمكتبة السليمانية، برقم ٣١٩.

كما نسب إلى (المرغيناني) - بإطلاق - في فهرس (اسميخان سلطان). بمكتبة السليمانية، برقم ٢٣٧.  
ويمكن أن يعترض على هذا بما يأتي :

أ - اسم المؤلف في هذين الفهرسين فيه نوع إطلاق، فليس فيهما اسم المؤلف واسم أبيه.  
ب - جاء في (فهرس الفقه الخنفي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، بمكة المكرمة) - ص ٣٩١ -  
٣٩٣ - أن للكتاب نسختين، ونسب فيهما إلى «محمد بن أحمد البخاري المرغيناني، ظهير الدين أبو بكر (ت ٦١٩هـ)».

وبناء على هذا لا يبعد أن يكون (المرغيناني) المذكور في فهرس (بشير أغا) والذي يليه هو محمد البخاري نفسه.

ج - ولو سُلّم بأن المراد به الحسن بن علي المرغيناني أو والده، فهو معارض بما جاء في ثلاث عشرة نسخة خطية، حيث نسب الكتاب فيها إلى محمد البخاري! -

٤- أما القول الثالث : فهو - وإن كان قد تبناه علي القاري، إلا أن صاحب (الفوائد البهية) اعترض عليه وعلى القول الثاني باعتراضين.

الأول : أن الكفوي نسبَ (الفتاوى الظهيرية) إلى ظهير الدين محمد البخاري وليس المرغيناني. ونص عبارته -ص ١٥٧- : « نسبُ (الفتاوى الظهيرية) و (الفوائد الظهيرية) إليه [أي نسبة الكفوي الكتاين إلى البخاري] يردُّ على علي القاري، حيث نسب (الفتاوى الظهيرية) إلى ظهير الدين الكبير، علي بن عبد العزيز المرغيناني ... وعلى من نسبها إلى الحسن بن علي المرغيناني». ويضاف إلى الكفوي خمسة علماء آخرون - وقد سبق ذكرهم عند بيان من قال بالقول الأول، ص ٦٤٣-.

الثاني : ذكره ص ١٢٢، وحاصله : أن مؤلف الفتاوى الظهيرية كثيراً ما ينقل المسائل والفوائد عن ظهير الدين المرغيناني، ويصفه بالشيخ الإمام الأستاذ الأجل. ويستفاد من هذا أمور :

أ - أن ظهير الدين الكبير، علي بن عبد العزيز المرغيناني ليس مؤلفاً للفتاوى؛ لأن والده عبد العزيز لم يعرف بظهير الدين، فلم يبق ممن يعرف بهذا اللقب من أسرتهم إلا علي وابنه الحسن. ويبعد جداً أن ينقل الإنسان عن نفسه بهذه الطريقة، ويمدحها بمثل هذه الألقاب. ومن باب أولى أن ينقل عن ابنه.

ب- أن ظهير الدين، الحسن بن علي المرغيناني ليس مؤلفاً للفتاوى أيضاً؛ لأنه من المعلوم أنه يُفرَّق بينه وبين أبيه بتلقيه بظهير الدين، وأبيه بالظهير الكبير، فلو كان هو المؤلف وينقل عن أبيه لوصفه بالكبير وصرَّح بكونه أباه.

ج- أن وجود مثل هذه النقول في الفتاوى لا يتعارض مع القول الأول وهو ظهير الدين البخاري؛ بل على العكس، فهي تقوية؛ لأن البخاري من تلاميذ ظهير الدين الحسن المرغيناني، ومن الطبيعي أن ينقل التلميذ عن شيخه كثيراً، ويصفه بمثل هذه الأوصاف.

ولعل كثرة نقل المؤلف عن المرغيناني يؤدي إلى معرفة منشأ الخلاف بين من نسب الكتاب إلى المرغيناني أو البخاري. فمنشأ الخلاف : أن من نسب إلى المرغيناني نظر أنه ترجع إليه كثير من المسائل والفوائد، فجعله هو المؤلف. ومن نسب إلى البخاري نظر أنه هو الذي جمع الكتاب ورتبه، وذكر كثيراً من مباحثه دون أن ينسبها إلى شيخه، فجعله هو المؤلف -والله أعلم-. هذا ما يتعلق بالمؤلف.

أما حالة الكتاب : فتوجد له عدّة نسخ خطية، منها نسخ المكتبات الآتية :

١-٢- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ورقمهما ٨٥٦ فب، و٨٥٧ فب.

وقد نسب في هذه المكتبة إلى محمد بن أحمد، أبي بكر ظاهر الدين البخاري.

٣-٤- معهد البحوث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وفيها نسختان مصورتان، ورقم الجزء الأول من النسخة الأولى ٢٥٨، والثاني ١٣٢، ورقم الثانية ٢٨. وقد نسب إلى محمد بن أحمد البخاري المرغيناني ظهير الدين أبي بكر.

-أما الدكتور أبو سنة والدكتور المباركى : فقد انطلقا ممّا انطلق منه القرافي في التفريق بين العرف القولي والعملي لكن خالفاه في المضمون:

فذكر الأول : أن العرف القولي يخصص اللفظ العام ويقيد المطلق - بل حكى اتفاق الأصوليين على هذا !-.

أما العرف العملي فإنه يقيد اللفظ المطلق باتفاق، وأما اللفظ العام فإنه يخصه عند الحنفية، خلافاً للجمهور. وذكر الثاني : أنه إذا اختلف العرف القولي مع اللغة وكانت اللغة هي الغالبة، أو اختلفا ولا غلبة لأحدهما على الآخر فإنه يعمل بمقتضى اللغة.

أما إذا كان العرف هو الغالب، فالكلام في موضعين :

الموضع الأول : أن تكون الحقيقة اللغوية لا استعمال لها، بخلاف العرف : فإنه يعمل بمقتضى العرف.

الموضع الثاني : أن تكون الحقيقة اللغوية مستعملة، ولكن المجاز العرفي أكثر استعمالاً :

فهذا محل خلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه :

- فذهب الإمام أبو حنيفة إلى تقديم الحقيقة اللغوية.

- وذهب صاحبه إلى تقديم المجاز المتعارف.

والراجع : هو المذهب الثاني؛ لأن المتعارف هو المتبادر إلى الفهم.

[والمؤلف سيفرد هذين المذهبين في قاعدة مستقلة وهي : «اللفظ إذا كان له معنى حقيقي مستعمل،

ومعنى مجازي متعارف : يُرجح المعنى الحقيقي عند أبي حنيفة -رحمه الله- وعندهما -رحمهما الله-

المجازي»، وذلك ص ١٠١٠ (ل ٩١/أ)، قاعدة ٢١٣].

هذا إذا تعارض العرف القولي مع اللغة.

أما إذا تعارض العرف العملي معها فقد اختلف العلماء في أيهما يقدّم :

والذي عليه جمهور الحنفية والمالكية ورواية عن الإمام أحمد : أن العرف العملي يقضي على اللغة، تخصيصاً وتقييداً.

هذه خلاصة ما تمّ الوقوف عليه من أقوال العلماء في تعارض العرف واللغة.

ولو عدت إلى صيغة القاعدة (وهي الحقيقة تترك بدلالة العادة) : فقد وردت بهذا اللفظ أو نحوه في

كثير من كتب الفقه وقواعده وأصوله - وجلّها من كتب الحنفية-.

لمن كتب أصول الفقه :

الغنية للسجستاني، ص ١١٠- ولفظه: «حقيقة اللفظ تترك ... بعرف الناس»؛- أصول البزدوي

وشرحه: كشف الأسرار، ١٧٥/٢- ولفظ البزدوي: «... الحقيقة ... قد تترك بدلالة الاستعمال

والعادة»؛- أصول السرخسي، ١٩٠/١- ولفظه: «فصل في بيان جملة ما تترك به الحقيقة، وهي خمسة-



ولذا : لو حلف لا يأكل لحماً : لا يحنت لحم الخنزير والآدمي  
على القول المقتضى به<sup>(١)</sup>.  
وفي (الكسز)<sup>(٢)</sup> :

-أنواع، أحدها دلالة الاستعمال عرفاً-؛ المعنى للخبازي، ص ١٣٩ - ولفظه قريب من السرخسي؛  
المنار وشرحه: جامع الأسرار للكاكي، ص ٣٩٥؛ وقرم الأقمار، ٢/٢١٩؛ التحرير وتيسيره، ١/٣١٨.  
ومن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١١٥، ١٢١ - ولفظه الثاني كلفظ المؤلف، أما الأول فهو: «ترك  
الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة»، وحل ما جاء في شرح المؤلف للقاعدة مذكور في الموضع الثاني-؛  
رسائل ابن عابدين (رسالة نشر العرف)، ٢/١١٣ - ولفظه كلفظ ابن نجيم المذكور -؛ مجلة الأحكام  
العديلية، مادة ٤٠؛ شرحها لسليم رستم، ١/٣٦؛ ولعلي حيدر، ١/٤٣؛ وللأستاذ، ١/٩٣؛ وشرح  
قواعدها للزرقا، ص ٢٣١؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٧٨، قاعدة ١٢٠ - ولفظه: «الحقيقة  
تترك ... بدلالة الاستعمال والعادة»-؛ المدخل الفقهي العام، ٢/٨٥٢، فقرة ٤٩٣، و ١٠٠٠،  
فقرة ٦٠٨؛ الوجيز، ص ٢٤٢؛ العرف والعادة للدكتور أحمد أبوسنة، ص ١٦٥ - ومضمون شرح  
المؤلف للقاعدة مذكور عنده أيضاً-؛ العرف لشيخنا أ.د. أحمد المبارك، ص ١٧٤ - ولفظهما:  
«ترك الحقيقة بدلالة العادة»-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور إبراهيم الحري، ص ١١١؛  
المبادئ الفقهية، ص ٣٠؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٥١، قاعدة ٣٧؛ والدكتور محمد الزحيلي، ص ٧٣.  
ومن كتب الفقه :

العناية ونتائج الأفكار، ٨/٣٢٦، ٣٢٧؛ فتح القدير، ٣/٣١٤، ٦/٢٦٣؛ البحر الرائق، ٤/٣٤٨؛ رد  
المختار، ٥/٥٦٨.

(١) انظر : فتح القدير وحاشية سعدي أفندي على العناية، ٥/١٢٢.  
وانظر أيضاً : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٢١؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢١/أ؛ منافع  
الدقائق، ٩/٣١٩؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٧٨.

(٢) في (ج) : « الكر ».

(٣) كتاب الكسز : ألفه عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات النسفي (ت ٧١٠هـ). وتمام اسمه : (كتر الدقائق).  
وكان المؤلف قد ألف قبله كتاب (الوافي)، ثم لخصه في (الكتر) - كما صرح بذلك في مقدمة (الكسز) -.  
و(الكتر) من أهم المتون في المذهب الحنفي؛ إذ هو من المتون الثلاثة المعتمدة عند المتأخرين (وهي :  
مختصر القدوري والكتر والوقاية، كما ذكر ذلك اللكنوي)؛ بل إن صاحبي (البحر الرائق) و(تبيين-

يبحث<sup>(١)</sup>.

وأجاب الزيلعي<sup>(٢)</sup> بأنه عُرِفَ عملي، فلا ترك [له]<sup>٣</sup> الحقيقة بخلاف العرف اللفظي. وقد ردّه في (فتح القدير)<sup>(٤)</sup>؛ لقولهم في الأصول: «الحقيقة ترك بدلالة العادة» وليست

-الحقائق) نعتاه بأنه أحسن مختصر صَنَّفَ في فقه الأئمة الحنفية. لهذا لا غرو ولا عجب أن نجد له شروحًا كثيرة، ذكر منها صاحب كشف الظنون عشرين شرحًا وثيقًا، أشهرها : (تبيين الحقائق) لعثمان بن علي الزيلعي (ت ٧٤٣هـ)، و(البحر الرائق) لزين الدين بن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ) - وصل فيه إلى باب الإجارة، ثم أتمه محمد الطوري القادري -.

وكتاب الكثر هذا مطبوع مع هذين الشرحين المتداولين، كما طبع مع شروح آخر، وأيضًا طبع استقلالاً في مطبعة الحميدية بالقاهرة سنة ١٣٢٨هـ، بتصحيح إبراهيم الحنفي الأزهرى. انظر : مقدمة الكثر (المطبوع بهامش البحر الرائق)، ٢/١ ؛ تبيين الحقائق، ٢/١ ؛ الجواهر المضية، ٢/٢٩٤-٢٩٥، رقم ٦٩٢؛ تاج التراجم، ص ١١١-١١٢، رقم ١٢٦؛ البحر الرائق، ٢/١ ؛ مفتاح السعادة، ٩٤/٢، ١٦٨، ٢٥٥؛ الطبقات السنية، ٤/١٥٤-١٥٥، رقم ١٠٣٧؛ كشف الظنون، ٢/١٥١٥-١٥١٧؛ النافع الكبير، ص ٢٣؛ الفوائد البهية، ص ١٠١-١٠٢؛ هدية العارفين، ١/٤٦٤؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٩٢.

(١) انظر : الكثر مع شرحه : تبيين الحقائق، ٣/١٢٧-١٢٨. وانظر أيضًا الهداية وشرحها: العناية، ٥/١٢٢؛ ردّ المختار، ٥/٥٦٨.

(٢) أي: وأجاب الزيلعي عن القول بأنه لا يبحث للعرف بما نقله المؤلف عنه، ونصّ الزيلعي في (تبيين الحقائق) - ٣/١٢٨ -: «وذكر العتابي - رحمه الله - أنه لا يبحث بأكل لحم الخنزير والآدمي. وقال في (الكافي) : وعليه الفتوى. فكأنه اعتبر فيه العرف، ولكن هذا عُرِفَ عملي فلا يصلح مقيدًا، بخلاف العرف اللفظي»؛ وانظر هذا النص أيضًا في ردّ المختار، ٥/٥٦٨.

(٣) « له » : زيادة من (ب). وهي زيادة لا بدّ منها.

(٤) ٣/٣١٤، وانظر منه : ٥/١٢٢، ونص كلامه في الموضوع الأول : «...وقولهم في الأصول : «الحقيقة ترك بدلالة العادة» ينفيه؛ إذ ليست العادة إلا عرفًا عمليًا...»؛ وانظر : رد المختار، ٥/٥٦٨.

(٥) فتح القدير : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثم الاسكندردي، الكمال المعروف بابن الهمام (٧٩٠هـ - ٨٦١هـ).

وهذا الكتاب في فروع الحنفية، شرح به مؤلفه كتاب (الهداية) للمرعيني (ت ٥٩٣هـ)، إلا أنّ المنية سبقته قبل إتمام هذا الشرح، فأكمّله المولى أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده أفندي (ت ٩٨٨هـ)، -

العادة إلا عرفاً عملياً، فلا فرق<sup>١</sup> بين العرف العملي واللفظي. وأفتوا بعدم الحنث في هذه المسألة.



=وسمى التكملة : (نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار). وقد ابتدأه بكتاب الوكالة، بعد أن شرح ابن الهمام جملة منها.  
وقد طبع كتاب (فتح القدير) مع تكملته عدة طبعات. وكثيراً ما كان يطبع معه كتاب (العناية) - وقد سبقت الإشارة إلى بعض طبعاته عند التعريف بـ (العناية)، ص ٢١٤-.  
ومما يلفت النظر في أكثر طبعاته تسمية الكتاب بـ (شرح فتح القدير)، وهذا يخالف لما جاء في مقدمته - ١٢/١ - : «... فسميته - والله المنة - فتح القدير للعاجز الفقير»، ويخالف أيضاً لما جاء في كثير من كتب الحنفية التي تعزوا إليه باسم (فتح القدير) - كما فعل المؤلف هنا، وابن نجيم في فوائده الزينية، ص ٤٨، ٦٢-، وكذلك يخالف لكثير من كتب التراجم التي نسبت الكتاب إلى ابن الهمام باسم (فتح القدير).  
وإضافة إلى ذلك فإن إضافة كلمة (شرح) توحى بأن هناك كتاباً اسمه (فتح القدير) وهذا شرح له. والواقع أنه كتاب واحد.

انظر : فتح القدير، ١/٥-١٢، ٣/٨، ١٥؛ تاج التراجم، ص ٣٢٧؛ مفتاح السعادة، ٢/٢٤٤؛ كشف الظنون، ٢/٣٢٢، ٢٠٣٤؛ الفوائد البهية، ص ١٨٠-١٨١؛ هدية العارفين، ٦/٢٠١؛ الفتح المبين، ٣/٣٦-٣٩؛ الأعلام، ٦/٢٥٥؛ معجم المؤلفين، ٣/٤٦٩؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٨٩ - إلا أن الأخير سماه : (شرح فتح القدير) خلافاً لبقية المراجع السابقة-.

(١) نهاية ٤٦/ب من (أ).

## [ القاعدة الخامسة عشرة بعد المائة ]

الحكم ينتهي بانتهاؤه علته<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين علمي أصول الفقه والقواعد الفقهية :

فهي في الأصل أصولية؛ لتعلقها بموضوع أصول الفقه، وهو الأدلة من جهة أن الحكم والعلة ركنان من أركان القياس الذي هو أحد الأدلة الشرعية، وكذا لتعلقها بالحكم الشرعي وهو من موضوعات أصول الفقه.

ويمكن أن تكون فقهية؛ لتعلقها بموضوع القواعد الفقهية، وهو أفعال المكلفين؛ وذلك من جهة أن حكم أفعالهم يوجد عند وجود علته وينتهي بانتهاؤها.

وهذه القاعدة كثيراً ما يطرق لها الأصوليون في معرض حديثهم عن مسلك من مسالك العلة وهو الدوران، أو الاطراد والانعكاس؛ إذ الاطراد هو أن يوجد الحكم بوجود العلة، والانعكاس هو أن «الحكم ينتهي بانتهاؤه علته» - وهذا نص القاعدة -.

ومناسبة حديثهم عنها هنا هي : هل يُعدُّ الانعكاس - الذي تعبّر عنه القاعدة - والاطراد مسلكاً صحيحاً في إثبات كونه الوصف علة ؟.

انظر من كتب أصول الفقه :

المعتمد، ٧٨٤/٢؛ قواطع الأدلة، ٢٣٠/٤؛ البرهان، ٥٤٦/٢، فقرة ٧٩٦؛ شفاء الغليل، ص ٢٦٦؛ المستصفى، ٣٠٧/٢؛ المحصول وشرحه : الكاشف، ٤٠٠/٦؛ روضة الناظر، ٨٥٩/٣؛ الإحكام للآمدي، ٣٣٠/٣؛ شرح التنقيح، ص ٣٩٦؛ المسوّد، ص ٤٢٧؛ أصول الفقه لابن مفلح؛ ١٢٩٧/٣؛ مفتاح الوصول، ص ٦٨٣؛ التحرير وتيسره، ٣٠٢/٣، ٤٩/٤؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٣٠٢/٢؛ تعليل الأحكام لشلي، ص ٣٨، ٤٣، ٣١٠؛ تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس للدكتور محمد الحفناوي، ص ١٩٠، ٢٢٦.

ومن كتب القواعد التي تناولت القاعدة :

قواعد الأحكام للز بن عبد السلام، ٤/٢ - فقد ذكرها عرضاً بلفظ: «والأصل أن تزول الأحكام بزوال عللها» -؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ١٠٤، قاعدة ٤٥ - ولفظه: «حكم العلة لا يتأخر عنها» -؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص ٥١٩ - ولفظه: «الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً» -؛ إيضاح المسالك للنوشرسي، ص ٦٠، قاعدة ٦؛ شرح المنهج المنتجب للمنحور، ص ١٢٠ - ولفظهما: «العلة إذا زالت هل يزول الحكم بزوالها أم لا؟» -؛ بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الحادمي، ل ٢١/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٩ - ولفظ الجامع في الموضوع السابق وفي النسخة الخطية، -

ومن فروع هذا الأصل: إذا اشترى عبداً بالخيار، فمرض العبد في مدة الخيار، فالحكم فيه : عدم جواز الرد.

والعلة : المرض.

فإذا انتهت العلة في المدة بصحته<sup>(١)</sup>: ينتهي الحكم (وهو عدم جواز الرد)، ويُحكم بجوازه<sup>(٢)</sup>.  
وقد ذَكَرْنَا<sup>(٣)</sup> في باب الباء أصلًا آخر وهو: «بقاء الحكم مستغن عن بقاء العلة»<sup>(٤)</sup>، وبينهما التدافع مُتَوَهِّمًا<sup>(٥)</sup>.

ل-٣٥/ب، ومع منافع الدقائق : «الحكم لا ينتهي بانتهاؤه علة»، ومع شرح العلاسي: «الحكم ينتهي بانتهاؤه علة» (باسقاط (لا) النافية)؛ المجاز الواضح وشرحه : الدليل الماهر، ص ١٢- ولفظ المجاز :

وهل يفقد علة حكم يزول أم لا؟ خلافٌ بين ما هو أهلُ الأصول؛

رسالة القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص ٥٠، البيت رقم ٣٧ - ولفظه :

وكل حكم دائر مع علةً وهي التي قد أوجبت لشرعته؛

القواعد والأصول الجامعة له أيضًا، ص ١١٤ - ولفظه كلفظ مغني ذوي الأفهام؛ القواعد الفقهية للذكرور

علي الندوي، ص ١٥٣، ٢١٢، ٤٢٥ - ومن ألفاظه: لفظ ابن عبد السلام؛ القواعد والضوابط المستخلصة،

ص ١١٩ - ولفظه كلفظ مغني ذوي الأفهام؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٨٩/١ - ولفظه: «الحكم إذا ثبت

بعلة زال بزوالها»؛ قواعد الفقه للروكي، ص ٢٧٤ - ولفظه : «إذا زالت العلة زال الحكم».

كما ورد التعليل بها في بعض كتب الفقه، منها :

مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٤٧٥/٢؛ المصنفى للتسفي، ل ٢٢/أ؛ تبين

الحقائق، ٢٩٦/٢؛ كشاف القناع، ١٢/٥؛ رد المختار، ٣٥١/٦.

(١) بصحته : أي بصحة العبد.

(٢) نهاية ٣٠/ب من (ب).

(٣) انظر: الدرر شرح الغرر، ١٦٦/٢؛ العناية وفتح القدير، ٣٠٨/٦ - والمؤلف سبق أن ذكر هذا المثال

بصيغة أخرى، وذلك ص ٢٨٠ (٧/أ) -.

(٤) «نا» الفاعلين: زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها؛ لأنه لو جرد الفعل منها

وصار مبنياً للمجهول (ذكر) للزم رفع كلمة (أصلًا) باعتبارها نائب فاعل، وحيث إنها منصوبة بتعين

زيادة (نا) الفاعلين وصارت (أصلًا) مفعولاً به.

(٥) نهاية ٣٦/أ من (جـ).

(٦) وذلك ص ٤٢٦ (ل ٢٣/أ)، قاعدة ٥٣.

والجواب في دفع<sup>١</sup> التوهم<sup>(٢)</sup> : أن انتفاء الحكم بانتفاء العلة إذا كان الحكم [ثابتاً مع منافع؛ ففي هذه المسألة المقتضي لجواز الرد]<sup>٣</sup> شرط الخيار، والمرض يمنع عمل<sup>٤</sup> المقتضي، «فإذا زال المانع عاد الممنوع»<sup>(٥)</sup> (وهو جواز الرد)، [لأن الحكم ههنا ثابت مع منافع؛ لأن شرط الخيار يقتضي جواز الرد]<sup>٦</sup>، والمرض علة يمنعه<sup>٧</sup>، فكانت ثابتة بمنافع، فإذا انتهت العلة يعمل<sup>٨</sup> المقتضي، [فيثبت]<sup>٩</sup> جواز الرد.

وأما استغناء الحكم عن بقاء العلة : إذا كان الحكم ثابتاً بلا منافع (وهو المقتضي)، فإذا انتفى المقتضي لا يتغير<sup>١٠</sup> بانتفاء العلة<sup>(١١)</sup>؛ لأن الحكم (وهو عدم<sup>١٢</sup> جواز الرد) ساقط،

(١) في (د) : « رفع ».

(٢) هذا التوهم وجوابه سبق أن ذكرهما المؤلف بصورة مختصرة وأكثر وضوحاً، وذلك ص ٢٧ (ل ٢٣/أ).

(٣) ما بين المعقوفين : ساقط من (أ) و(ب) و(د)، وهو مثبت من (و) ومن (جـ) و(هـ) إلا أنه جاء في آخر هذه الزيادة من (جـ) : «يجوز» وليس : «لجواز»، كما جاء في أولها من (هـ) : «في بتا مع منافع...» وليس : «ثابتاً مع منافع».

ويضاف إلى هذا أنه جاء بعد هذه الزيادة فيما سوى نسخة (ب) : «وشرط» (بزيادة الواو). والصحيح إسقاطها - كما في (ب) -.

(٤) في (ب) : « عدم ».

(٥) هذه قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، ص ٢٨٠ (ل ٧/أ)، قاعدة ١٣.

(٦) ما بين المعقوفين : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و).

(٧) في (د) : « تمنعه ». وكلا اللفظين صحيح؛ إذ إنه في حالة تذكير الفعل فإنه بناء على أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى (المرض)، وفي حالة تأنيته فإنه بناء على أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى (علة).

(٨) في (د) : « يعمل ».

(٩) في (أ) و(د) : «فيثبت»، وفي (ب) : «فيثبت»، وفي (جـ) : «فيثبت». والأفصح ما في (ب) و(جـ)؛ لهذا تم إثبات أحدهما.

(١٠) في (د) : «تغير».

(١١) أي : فإذا انتفى المقتضي لا يتغير الحكم بانتفاء هذا المقتضي وهو العلة.

(١٢) « عدم » : ساقطة من (ب) و(د).

و«الساقط لا يعود»<sup>(١)</sup>.

ومثاله : اشترى عبداً بالخيار، فمرض العبد في مدة الخيار، وأراد المشتري الرد، فترافعا وحكم القاضي بسقوط الخيار، وزال المرض في المدة: ليس له ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لأن المقتضي انعدم بحكم القاضي، فلزم البيع<sup>٣</sup> ولم يبق المقتضي لعمل فيه<sup>(٤)</sup>، فبقي الحكم وإن انتهت العلة<sup>(٥)</sup>. وسيأتي تفصيله في باب السين - إن شاء الله -<sup>(٨)</sup>.

فإن قيل : يلزم على هذا عدم جواز رجوع الواهب في أرض وهبها لآخر<sup>١</sup>، وبني الموهوب له فيها، وحكم القاضي بعدم جواز الرجوع؛ لمانع وهو الزيادة المتصلة بعد اندراس البناء.

[و] «لم يقل أحد بهذا»<sup>(١٢)</sup>، مع أن جواز الرجوع سقط بحكم القاضي !.

(١) هذه قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص ٧٤١ (ل ٥٦/أ)، قاعدة ١٣٧.

(٢) «الرد» : ساقطة من (ج).

(٣) أي : ليس له الرد بسبب زوال المرض.

(٤) نهاية ٢٩/ب من (د).

(٥) نهاية ٤٧/أ من (أ).

(٦) والمعنى : بناء على قضاء القاضي : لم يبق المقتضي (وهو العلة التي هي وجود العيب) لعمل في الحكم (وهو جواز الرد).

(٧) سبق أن أورد المؤلف هذا المثال، ص ٤٢٦ (ل ٢٣/أ)، وقد تم توحيقه هناك من الدرر شرح الغرر، ٢٢٤/٢ وغيره.

(٨) ص ٧٤١ (ل ٥٦/أ)، قاعدة ١٣٧.

(٩) في (ب) : «عدم جواز الرجوع واهب».

(١٠) في (ب) : «الآخر».

(١١) الواو : زيادة من (ب). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(١٢) أي : لم يقل أحد بعدم جواز رجوع الواهب في الأرض بعد اندراس بناء الموهوب له منها ...

أقول : الحكم ههنا ثابت [عناف] <sup>١</sup> غير ذلك، وهو قوله عليه السلام <sup>٢</sup> : « الواهب أحقُّ بهبته ما لم يُشبَّ <sup>٣</sup> منها » <sup>٤</sup> (٥).

(١) في (أ) و(هـ) : « يتناف »، وفي (جـ) و(د) : « تناف ». وفي (ب) : « عثبت » وفي (و) : مصححة إلى : « عناف ». وهذا الصحيح.

(٢) في (د) : « قوله : عدم الواهب ».

(٣) في (أ) و(جـ) و(د) : « يثبت ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وفاقاً لنص الحديث. علماً بأنه جاء في (ب) و(د) : زيادة « شيئاً ».

(٤) في (جـ) : « هنا ».

(٥) أخرجه البيهقي بلفظه، كتاب المبات، باب المكافأة في الهبة، ١٨١/٦؛ وابن أبي شبة بنحوه، كتاب البيوع والأفضية، باب الرجل يهب الهبة فيريد أن يرجع فيها، ٤٧٤/٦؛ وابن ماجه بنحوه، كتاب المبات، باب من وهب هبة رجاء ثوابها، ٧٩٨/٢، ح ٢٣٨٧؛ والدارقطني بلفظه، كتاب البيوع، ٤٤٤/٣؛ وابن حزم في المحلى بنحوه، ١٣٠/٩.

جميعهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وفي سنده : إبراهيم بن إسماعيل بن جارية، وقد ضعفه العلماء، كما أن عمرو بن دينار رواه عن أبي هريرة فيكون منقطعاً. وله شواهد من حديث سمرة وابن عباس وابن عمر، كما ورد بسند صحيح عن عمر موقوفاً عليه، وأيضاً ورد موقوفاً عن علي وابن عمر وأبي الدرداء وغيرهم.

ومما قاله العلماء في ذلك :

• ما جاء في السنن الكبرى للبيهقي - بعد ذكر الحديث -، ١٨١/٦ : « وهذا المتن بهذا الإسناد أليق، وإبراهيم بن إسماعيل ضعيف عند أهل العلم بالحديث، وعمرو بن دينار عن أبي هريرة منقطع، والمخفوذ : عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر. قال : « من وهب هبة فلم يشب فهو أحق بهبته إلا لذي رحم » أخبرناه أبو نصر بن قتادة ... »، ثم ساق سنده إلى عمر ثم قال : « قال البخاري : هذا أصح ».

• وما جاء في تحفة الأحوذى، ٤٣٧/٤ : « قال ابن الجوزي : أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وسمرة ضعيفة، وليس منها ما يصح ».

• وما جاء في الدراية، ١٨٤/٢ : « حديث : « الواهب أحقُّ بهبته ما لم يشب منها » : رواه ابن ماجه والدارقطني وابن أبي شبة من حديث أبي هريرة وفي إسناده ضعف ... ».



فينتهي الحكم<sup>١</sup> (وهو عدم الرجوع<sup>٢</sup>) بانتهاؤه العلة (وهي الزيادة المتصلة)، وبحكم  
بجواز الرجوع بعد اندراس البناء.  
وهذا من دقائق علم الأصول، فأمنع النظر ليتضح لك الفرق بين فروع هذين  
الأصلين، و[فروعهما]<sup>٣</sup> كثيرة لا يتحمل تفصيلها هذا المختصر.



- وانظر: نصب الراية، ٤/١٢٥؛ تلخيص الخبير، ٣/٨٥؛ فيض القدير، ٦/٣٧١؛ إرواء الغليل،

٦/٥٩، ح ١٦١٤.

(١) في (د): «الحلم».

(٢) نهاية ٣٦/ب من (ج-).

(٣) في (أ) و(ج-) و(د): «فروعها». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

## [ القاعدة السادسة عشرة بعد المائة ]

الحكمة [تُراعى] في الجنس لا في الأفراد<sup>(٢)</sup> :

فساد<sup>٣</sup> البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولأحد العاقلين [فيه]<sup>٤</sup> نفع؛ [لاحتمال]<sup>٥</sup> التراجع.

(١) في (أ) و(جـ) : « يراعى ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٢) معنى القاعدة :

ورد في أول هذه القاعدة لفظ : (الحكمة). والحكمة لغة : مشتقة من مادة «حكم»، والحاء والكاف والميم - كما يقول ابن فارس: - «أصل واحد وهو المنع ... والحكمة هذا قياسها؛ لأنها تمنع من الجهل». والمراد بها هنا : حكمة الحكم، وهي المعنى المناسب الذي ينشأ عنه الحكم. أو ما عر عنه القرافي بقوله : «هي التي لأجلها صار الوصف علة».

إذا غلم هذا فالمعنى الإجمالي للقاعدة : أن المعنى المناسب الذي ينشأ عنه الحكم يراعى في جنس المكلفين لا في كل فرد من أفرادهم.

ولتوثيق ما سبق: فإن المعنى اللغوي للحكمة منقول من المقاييس في اللغة، مادة «حكم»، ص ٢٧٧؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «حكم»، ص ١٤١٥.

وانظر في بيان المراد بها : شرح تنقيح الفصول، ص ٤٠٦؛ مراقي السعود إلى مراقي السعود للمرباط، ص ٣٢٧؛ روضة الناضر (هامش المحقق)، ١/٢٤٦؛ المذهب في علم أصول الفقه لشيخنا أ.د. عبد الكريم النملة، ٥/٢١٠٦؛ تذكير الناس فيما يحتاجون إليه من القياس للدكتور محمد الحفناوي، ص ١٨٩؛ تعليل الأحكام للأستاذ محمد شلي، ص ١٣٦.

هذا ما يتعلق بمعناها.

أمّا توثيقها:

فقد وردت بلفظ المؤلف في النسخة الخطية من مجامع الحقائق، ل ٣٥/ب، أمّا في المطبوعة -ص ٤٥-؛ ومع شرح العلاوي -ل ٢١/ب؛ ومع منافع الدقائق -ص ٣١٩- فلفظها: «الحكم يراعى في الجنس لا في الأفراد».

كما وردت قبل ذلك بنحو لفظها في : التقرير والتحجير، ٢/٢١٠؛ الدرر شرح الغرر، ١/٣١٦؛ البحر الرائق، ١/١٨.

(٣) في (جـ) : « إفساد ».

(٤) زيادة من (ب) و(د)، وإثباتها فيه إيضاح للمعنى.

(٥) في (أ) و(جـ) : « للاحتمال » (بزيادة اللام)، وزيادتها تجعل الأسلوب ركيكاً.

فإذا لم يوجد النزاع في بعض الأفراد لا ينقلب صحيحًا، فحق الفسخ ثابت لمن له<sup>١</sup> النفع مع<sup>٢</sup> أن النزاع منه عبث. والحكمة في حرمة الخمر البغضاء والعداوة والصدود عن الصلاة، فلا يعتبر عدم وقوعها في بعض الأفراد، والحرمة [ثابتة]<sup>٣</sup> لكل أحد<sup>٤</sup>.  
 وخروج عن هذا الأصل : بيع النعل مع شرط التشريك<sup>٥</sup>.  
 وجوابه قد مر في باب الشاء<sup>٨</sup>.



(١) نهاية ٣١/أ من (ب).

(٢) في (ب) : « من ».

(٣) نهاية ٤٧/ب من (أ).

(٤) في (أ) و(جـ) : « ثابت ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٥) في (ب) و(د) : « واحد ».

(٦) انظر ما يتعلق بالخمر في : الدرر شرح الغرر، ٣١٦/١.

(٧) في (جـ) : « التشريك ».

(٨) ص ٥٨١ (ل ٤٠/ب). وقد تم توثيق ذلك مفصلاً.

## [ القاعدة السابعة عشرة بعد المائة ]

**حكم الخفي : النظر فيه؛ ليُعلم أن خفاؤه لزيادة أو نقصان**  
**فَيُظْهِرُ الْمُرَادَ<sup>(١)</sup> :**

(١) معنى القاعدة :

ورد في أول هذه القاعدة لفظ (الخفي)، والخفي لغة مشتق من مادة «خفي»، والخاء والفاء والياء - كما يقول ابن فارس-: «أصلان متباينان متضادان : فالأول : السَّتر. والثاني : الإظهار». ومن الأول ما جاء في (القاموس المحيط) : «خَفِيَ، (كرضى)، خَفَاءٌ، فهو خَافٍ وَخَفِيٌّ : لم يظهر. وخفاؤه هو وأخفاؤه : سَتَرُهُ وكنمه».

أما في الاصطلاح : فقد عرفه الخبازي بأنه : «ما خفي المراد منه بعارض في غير الصيغة، لا ينال إلا بالطلب». كما عرفه د. محمد أديب بتعريف أشبه ما يكون بالشرح له فقال : «بأنه اللفظ الظاهر في دلالة على معناه، ولكن عرض له من خارج صيغته مَا جَعَلَ في انطباقه على بعض أفراد نوع غموض وخفاء، لا يزول إلا بالطلب والاجتهاد، فيعتبر اللفظ خفياً بالنسبة إلى هذا البعض من الأفراد». إذا علم هذا فالمعنى الإجمالي للقاعدة :

أنه إذا كان للفظ معنى ظاهر في دلالة على معناه، ومعنى خفي يحتمل أن يكون مراداً أولاً، فحكم هذا الخفي الاجتهاد والنظر في سبب اختفائه : فإن كان لمزية زائدة على المعنى الظاهر صح إحقاقه بالظاهر، وإن كان لنقصان عنه لم يصح الإلحاق.

وسوف يمثل المؤلف لذلك بآية السرقة، فمعناها ظاهر في السارق، خفي في الطرار والنباش، إلا أن سبب اختفائه في الطرار كون عمله زائداً على السارق فيلحق به، وسبب اختفائه في النباش كون عمله ناقصاً عن السارق فلا يلحق به.

ولتوثيق ما سبق: فإن المعنى اللغوي للخفي منقول من المقاييس في اللغة، مادة «خفي»، ص ٣٢٤؛ القاموس المحيط، مادة «خفا»، ص ١٦٥٢.

ومعناه الاصطلاحي من المعنى للخبازي، ص ١٢٨؛ وتفسير النصوص للدكتور محمد أديب صالح، ١/٢٣١؛ وانظر : أصول الشاشي، ص ٨٠؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ١/١٣٨؛ أصول السرخسي، ١/١٦٧؛ المنار وشرحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ١/٢١٤؛ وجامع الأسرار، ٢/٣٢٩؛ التنقيح وشرحه : التوضيح والتلويح، ١/١٢٦؛ التحرير وتيسيره، ١/١٥٦؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٢/٢٠.

أما توثيق القاعدة :

• فإن كان لمزية على معنى الظاهر: يصح<sup>١</sup> الإلحاق به؛ كالسرقة في قوله تعالى:  
﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا...﴾<sup>(٢)</sup> الآية - ظاهر[ة]<sup>٣</sup> فيمن أخذ مال الغير<sup>٤</sup> من  
الحرز، خفية بالنسبة إلى من اختص باسم آخر يعرف به، كالطَّار<sup>(٥)</sup>  
وتقريره: أن [فعل]<sup>٦</sup> كل واحد منهما، وإن كان يشبه<sup>٧</sup>  
فعل الآخر، لكن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المسمى ظاهراً، فاشتبه<sup>٨</sup> الأمر أنه  
دخل تحت لفظ السارق، حتى يقطع كالسارق، أم لا؟<sup>(٩)</sup>

= فقد وردت بنحو لفظ المؤلف في كثير من كتب الحنفية الأصولية، منها:  
أصول الشاشي وحاشيته: عمدة الحواشي للكنكوهي، ص ٨١، ٨٣ - ولفظ الشاشي: «حكم الغني  
وجوب الطلب حتى يزول عنه الخفاء»؛ المغني للبخاري، ص ١٢٨؛ وشرحه للقاءني، ق ١، ج ٢،  
ص ٥٤٥ - ولفظ المغني: «وحكمه: النظر فيه؛ ليعلم أن اختفاء لزيادة أو نقصان، فيظهر المراد»؛  
النار وشروحه: كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ١/٢١٥؛ وجامع الأسرار، ٢/٣٣٠ - ولفظ  
النار: «وحكمه: النظر فيه؛ ليعلم أن اختفاء لمزية أو نقصان، فيظهر في حق الطرار والنباش»؛  
التنقيح وشرحاه: التوضيح والتلويع، ١/١٢٦ - ولفظ التنقيح: «فالغني ... ينظر: إن كان الخفاء  
لمزية ثبت فيه الحكم ولنقصان لا».

(١) في (د): رسم الحرف الأول بالتاء والياء معاً.  
(٢) من الآية رقم (٣٨) من سورة (المائدة). وواو العطف ساقطة من (ج). وهذا خطأ بين.  
(٣) هكذا في (د)؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءني)، وفي باقي النسخ: بالهاء (ظاهرة).  
والمثبت هو الصحيح.

(٤) في (ب) و(د): «أخذ المال من الحرز» (زيادة) (أل) في (مال) وإسقاط (الغري).  
(٥) الطَّرار: «هو الذي يشقُّ كمَّ الرجل، ويسلُّ ما فيه. من الطَّر، وهو القطع والشق».  
هكذا في لسان العرب، مادة «طرر»، ٤/٤٩٩؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/١١٨؛ وانظر:  
طلبة الطلبة، ص ١٨٤؛ معجم لغة الفقهاء، ص ٢٦٠.

(٦) «فعل»: زيادة من (ج)؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءني).

(٧) في (د): «تشبيه».

(٨) في (د): باسقاط التاء وإهمال الحرف الذي يليه من النقاط.

(٩) انظر: شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٤٣.

«فنظرنا في السرقة فوجدناها جناية من حيث إنه أخذ المال على وجه الخفية من حرز كامل<sup>١</sup>، وهذا المعنى موجود في الطرار مع زيادة؛ لأن السارق يأخذ [عند]<sup>٢</sup> غيبة الحافظ أو نومه، والطرار يأخذ عند حضوره وانتباهه، إلا أنه اختص باسم آخر (بجلس<sup>٣</sup> في فعله)، فكان فعله زائداً<sup>٤</sup> على فعل السارق، فيكون<sup>(١)</sup> جناته<sup>٢</sup> أقوى، فيثبت<sup>٣</sup> وجوب القطع<sup>٤</sup> فيه بالطريق الأولى، كثبت حرمة الضرب في حق الأب بجرمة التأفيف<sup>(١٠)</sup>»<sup>(١١)</sup>.

- وانظر: أصول البزدوي وكشف الأسرار، ١/١٣٨-١٣٩؛ أصول السرخسي، ١/١٦٧؛ التحرير وتيسره، ١/١٥٧؛ مسلم الثبوت وفواتح الرحموت، ٢/٢٠-٢١.

(١) نهاية ٣٠/أ من (د).

(٢) «عند»: زيادة من (و)، ومكانها من (ب) و(د): «في»، و(عند) و(في) ساقطتان من (أ) و(ج) و(هـ). والثبت من (و) موافق لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقائي).

(٣) في (ب) و(د): «يحدث». وفي شرح المغني للقائي: «لحذق».

واللفظ الأخير - وإن كان أوضح دلالة على المعنى إلا أن اللفظين الآخرين ممكنان أيضاً: إذ (الجلس) من معانيه في اللغة: السرعة. فيكون المعنى: (إلا أن الطرار اختص باسم آخر زائد على السارق وهو السرعة في فعله).

وعلى التعبير بـ (يحدث) يكون المعنى: (إلا أن الطرار اختص باسم آخر، وهذا الاسم يحدث في فعله) - والله أعلم. وانظر معنى المجلس لغة في: المقاييس في اللغة، مادة «جلس»، ص ٢٥١؛ لسان العرب، مادة «جلس»، ٦/٤٦.

(٤) في (ب): «من» وليس (في)، وقد ورد الحرفان معاً في (د) (من في)، وفي (أ) أيضاً إلا أن (من) كتبت بحجم صغير وفي أعلى السطر.

(٥) نهاية ٣٧/أ من (جـ).

(٦) في شرح المغني للقائي: «فتكون». وهذا الأنصح.

(٧) في (جـ): «جناية».

(٨) في (د): «فثبت».

(٩) في (جـ): «القتل»، وكذلك في هامش (أ) ١١.

وقد جاء في شرح المغني: «القطع في حقه بالطريق...».

(١٠) نهاية ٤٨/أ من (أ). علماً بأنه جاء في هامش (أ): «معنى أف».

(١١) شرح المغني للقائي، ق ١، ج ٢، ص ٥٤٥ - مع اختلاف سبق ذكر أكثره.

- وإن كان بنقصان لا يصح الإلحاق به، كالنباش<sup>(١)</sup>، « فإنه يأخذ مالا لا حافظ له من حرز ناقص خفية. فيكون فعله أدنى<sup>٢</sup> من فعل السارق، فلا يلحق به<sup>(٣)</sup>، ولا يُقطع عند أبي حنيفة ومحمد، خلافاً لأبي يوسف<sup>(٥)</sup> ».



(١) في (د) : «النباش».

والنباش في اللغة : مشتق من مادة «نبش»، والنون والباء والشين - كما يقول ابن فارس - : «أصل وكلمة واحدة، تدل على إبراز شيء مستور، ونَبَشَ القبر، وهو نَبَشٌ يَنْبُشُهُ». وفي الاصطلاح: هو «الذي يتعاطى نبش القبور، وسرقة الأكفان منها» - قاله الدكتور محمد قلعه جي -.

المقاييس في اللغة، مادة «نبش»، ص ١٠٠٨؛ معجم لغة الفقهاء، ص ٤٤٣؛ وانظر : طلبه الطلبة، ص ١٨٤؛ قواعد الفقه للمجدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٥٢١.

(٢) في (جـ) : «أولى».

(٣) شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٤٥؛ وانظر المراجع الآنف ذكرها عند بيان المعنى الاصطلاحي للخفي - ص ٦٦٠ -؛ إذ جعلها مثلت للخفي بآية السرقة؛ فالسرقة ظاهرة في حق السارق، خفية في النبش والطرار.

(٤) في (د) : «عن».

(٥) انظر : الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٣٧٤/٥؛ وانظر أيضاً: أصول السرخسي، ١٦٧/١.

## [ القاعدة الثامنة عشرة بعد المائة ]

## الحيلة [الدفع] 'الضرر عن نفسه جائزة، وإن تضرر' الغير في

ضمينه<sup>(٣)</sup> :

(١) في (أ) : « تدفع »، وفي (جـ) : « بدفع »، وفي (د) : رسم الحرف الأول بالتاء والباء معاً. والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ وفقاً لمصدر القاعدة (وهو الدرر).

(٢) في (ب) : « تضرر ».

(٣) معنى القاعدة:

ورد في أول هذه القاعدة لفظ (الحيلة)، والحيلة لغة : مشتقة من مادة «حول» والحاء والواو واللام - كما يقول ابن فارس - : «أصل واحد وهو تحرك في دور ... والحيلة والحويل والمحاولة من طريق واحد وهو القياس الذي ذكرناه؛ لأنه يدور حوالى الشيء ليُذكره». أما في الاصطلاح : فقد عرفها صاحب التعريفات بأنها : «هي التي تحول المرء عما يكرهه إلى ما يحبه».

إذا علم هذا فالعنى الإجمالي للقاعدة : إذا حصل للإنسان أمر يكرهه لتضرره به، وأمكن دفعه بتصرف يحوله عنه إلى أمر آخر يحبه : فله ذلك - وإن تضمن هذا التصرف تضرر غيره. وقد ذكر الزركشي قيداً مهماً لجواز الحيلة؛ حيث جاء في (المنثور) : «وإنما يجوز من الحيل ما كان مباحاً يتوصل به إلى مباح، فأما فعل المحظور ليصل به إلى المباح : فلا يجوز». ولتوثيق ما سبق : فإن المعنى اللغوي للحيلة فنقول من المقاييس في اللغة، مادة «حول»، ص ٢٩٠.

ومعناها الاصطلاحي من التعريفات للجرجاني، ص ١٢٧، فقرة ٦٢٩؛ وانظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٤٤٣؛ قواعد الفقه للمجدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٢٧٠-٢٧١؛ معجم لغة الفقهاء، ص ١٦٨.

والقيد المذكور وارد في المنثور، ٩٥/٢.

أما توثيق القاعدة : فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في بعض كتب الفقه، منها :

تبيين الحقائق، ٥/٢٦١ - ولفظه : «الحيلة لدفع الضرر عن نفسه مشروع وإن كان غيره يتضرر في ضمنه»؛ الدرر شرح الدرر، ٢/٢١٥ - ولفظه كلفظ المؤلف إلا أنه قال : «...جائز...». - تكملة البحر الرائق، ٨/١٦٥ - ولفظه : «الحيلة لدفع الضرر عن نفسه مشروع، وإن كان غيره يتضرر بذلك» -.



فجاز<sup>(١)</sup> الحيلة لإسقاط حق الشفعة؛ لدفع ضرر الحرمان عن النيل إلى ما يحتاج إليه مع أن الشفيع يتضرر بتوهم وقوع الأذى من الجار سيء الخلق، أو من توابعه<sup>(٢)</sup>.  
وجوز البعض الحيلة في الربا؛ لدفع ضرر عدم النماء فيما [تعلق]<sup>٣</sup> أثماناً من شأنه<sup>٤</sup> نماء، مع أن المديون يتضرر بالتزام الربح<sup>(٥)</sup>.

(١) لعل المعنى: فجاز فعل الحيلة. علماً بأن الفعل (جاز) ورد تذكيره مع الحيلة في جميع النسخ وجميع المصادر التي سيأتي ذكرها في الهامش الآتي. والذي يظهر أنه لو قيل : (فجازت) لكان أفصح - والله أعلم -.

(٢) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢/٢١٥؛ وانظر أيضاً : الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٩/٤٢٠؛ كتر الدقائق وشرحها : تبين الحقائق، ٥/٢٦١؛ وتكملة البحر الرائق، ٨/١٦٥.  
وهذه الكتب ذكرت تفصيلاً في هذه المسألة وخلافاً بين أئمة الحنفية، ومن ذلك ما جاء في الموضع السابق من الدرر : «كثرة الحيلة لإسقاط الشفعة الثابتة وفقاً...  
وأما الحيلة لعدم ثبوتها ابتداءً :

• فعند أبي يوسف : لا تكره؛ لأنه يحتال لدفع الضرر عن نفسه؛ لأن في تملك الدار عليه بلا رضا ضرراً عليه [أي تملك الدار على المشتري للشفيع بلا رضا المشتري ضرر على المشتري - والله أعلم]؛  
و«الحيلة لدفع الضرر عن نفسه جائز وإن تضرر الغير في ضمنه».  
• وعند محمد : تكره؛ لأن الشفعة إنما تثبت لدفع الضرر، وفي إباحة الحيلة بقاء الضرر.  
وبالأول يفتى ههنا. وبالثاني في الزكاة».

فالقول بجواز الحيلة لإسقاط الشفعة قبل ثبوتها هو قول أبي يوسف.  
ومن صور ذلك ما جاء في الهداية، ٩/٤٢٠ : «وإذا باع داراً إلا مقدار ذراع منها في طول الحد الذي يلي الشفيع فلا شفعة له؛ لا تقطاع الجدار».

(٣) في (ب) و(د) : «تعلق»، وفي (ج) : «خلق»، وفي (أ) : «غلق». والمثبت هو المناسب.

(٤) في (ب) : «أثماناً»، علماً بأن الجملة الأخيرة مصححة في (و) على النحو الآتي : «لدفع ضرر عدم النماء في أثمان من شأنه نماء...».

(٥) نهاية ٣١/ب من (ب).

(٦) المراد من هذه العبارة - والله أعلم -:

أن الإنسان إذا كان عنده مال من شأنه النماء والزيادة وأراد أن يقرضه لغيره فإنه سيتضرر بسبب تعلق هذا المال عن النماء (أي انقطاعه عنه)؛ وحيث أن القاعدة تقول: «الحيلة لدفع الضرر عن نفسه»

ومن هذا القبيل أكثر الحيل.



-جائزة، وإن تضرر الغير في ضمنه» : فإنه يجوز له أن يلزم المقرض بتعويض عن فقدان هذا النماء بحيلة ما، مع أن المقرض يتضرر بسبب الالتزام بذلك<sup>(١)</sup>.  
والمؤلف عندما ذكر هذا الفرع لم يذكره على سبيل التقرير له، إنما ذكره بالنظر إلى كونه يمكن تخريجه على القاعدة بناء على قول بعض العلماء.  
وهذا يمكن أن يعترض عليه بأن يقال : إن من شروط القاعدة أن تكون الحيلة جائزة شرعاً، والتحايل على الربا ليس بجائز أصلاً، فلا يندرج هذا الفرع تحت القاعدة لتخلف شرط من شروطها -والله أعلم-.  
وشبهة استباحة الربا بالحيل، استعرضها د. فضل إلهي وكشف النقاب عن بعض الحيل، وذلك في كتابه : التدابير الواقية من الربا في الإسلام، ص ١١٧-١٤٥، فراجع إن شئت.

(١) في (د) : «كثير» (بإسقاط الألف).

# باب الخاء<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> "الخاء" : ساقطة من (د).



## [القاعدة التاسعة عشرة بعد المائة]

الخاص يتناول المخصوص قطعاً<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة أصولية تبين دلالة الخاص، أو حكم الخاص، «وهو ثبوت الحكم فيما يتناوله النص الخاص قطعاً» - كذا في الميزان -.

وقد حكى ابن المهام الاتفاق على هذا فقال : «البحث الرابع : الاتفاق على إطلاق قطعي الدلالة على الخاص».

إلا أنّ صاحب الميزان والنسفي من الحنفية نسبوا إلى مشايخ سمرقند كون ثبوت الحكم بالخاص ظاهراً وليس قطعاً. وقد جعلنا هذا لازماً لقولهم بأن الاحتمال قادح في القطع؛ لأن الخاص يحتمل المجاز، ومع الاحتمال لا يتصور القطع.

ويلحظ على هذا القول المنسوب إلى مشايخ سمرقند أنهم لم يصرحوا به وإنما خرج على قول آخر لهم، ومع ذلك فقد حاول القاءني التوفيق بينه وبين قول القائلين بأنه يفيد القطع فقال : «اعلم أنّ القطع يستعمل لمعنيين.

أحدهما : أن لا يكون ثمة احتمال أصلاً.

والثاني : أن لا يكون احتمال ناشئ عن دليل».

وقد نقل نحو هذا عن القاءني د. سعد الشثري، ثم قال عقبه مباشرة :- «وعلى كل فالخاص لا يرد عليه الاحتمال الناشئ عن دليل بالاتفاق، فهو قطعي».

ميزان الأصول، ٤٣٨/١؛ التحرير وشرحه : التقرير، ٢٣٨/١؛ وتيسير التحرير، ٢٦٧/١؛ كشف الأسرار للنسفي، ٢٩/١؛ شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٠٩-٤١٠؛ القطع والظن عند الأصوليين للدكتور سعد الشثري، ٣٤٠/١.

وانظر القاعدة أيضاً في : أصول البزدوي وشرحه كشف الأسرار، ١٩٦/١؛ العدة للقاضي أبي يعلى، ٦٤٥/٢؛ إحكام الفصول، ص ١٦٩؛ شرح اللمع، ٣٦٥/١، ٣٦٨؛ أصول السرخسي، ١٣٧/١؛ التمهيد لأبي الخطاب، ١٤٩/٢؛ المغني للخبازي، ص ٩٣؛ شرح مختصر الروضة، ٥٦٤/٢؛ فتح الغفار، ٩٥/١؛ التنقيح وشرحه : التوضيح والتلويع، ٣٤٠-٣٥؛ بيان المختصر، ٣١٢/٢؛ البحر المحيط، ٢٩/٣ - وقد جاء فيه أن قوله : «الخاص مقطوع الدلالة» لا يريدون به أن دلالة اللفظ فيه قطعية؛ بل لا يحتمل التخصيص؛ - مراة الأصول وحاشيته الإزمري عليها، ١٣٠-١٣١؛ تخاف الأنام بتخصيص العام، ص ١٥٨.

بحيث لا يحتمل زيادة البيان؛ لأنه بين في نفسه؛ ولهذا قال علماؤنا : (القرء) يحمل على (الحيض) في قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ﴿الْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأن الثلاث اسم خاص لعدد معلوم<sup>(٣)</sup>.

وتقريره : أن القرء مشترك بين الحيض والطهر؛ «فلو كان المراد به الطهر - كما هو مذهب الشافعي<sup>(٤)</sup> - لبطل موجب الخاص (وهو الثلاثة)؛ لأن الطلاق المسنون هو الذي يكون في حالة الطهر، فإذا طلقها فيه يلزم أن لا يجب عليها التبرص<sup>(٥)</sup> ثلاثة أطهار إجماعاً<sup>(٦)</sup>؛ لأن الطهر الذي وقع [فيه]<sup>(٧)</sup> الطلاق محسوب عند من قال : المراد به الطهر، فحينئذ تنقضي العدة بباقي<sup>(٨)</sup> ذلك الطهر<sup>(٩)</sup> وطهرين<sup>(١٠)</sup> آخرين، فينقص العدد عن الثلاث، وإذا لا يجوز؛ لأن فيه [إبطالا]<sup>(١١)</sup> لموجب الخاص.

(١) في (ب) : زيادة واو (والمطلقات).

(٢) من الآية رقم (٢٢٨) من سورة (البقرة).

(٣) انظر: المغني للعجاي، ص ٩٣؛ وشرحه للقائي، ق ١، ج ٢، ص ٤١٠؛ وانظر: أصول السرخسي، ١/١٢٨.

(٤) انظر : الأم، ٢٠٩/٥؛ أحكام القرآن للشافعي، ص ٢٥٩.

(٥) نهاية ٤٨/ب من (أ).

(٦) في (ج) : « الترابص ».

(٧) في مصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقائي) زيادة توضيح المعنى، حيث جاء فيه : «فإذا طلقها فيه لا يجب عليها التبرص فيه بثلاثة أطهار إجماعاً.

أما عندنا فظاهر، وأما عند الشافعي؛ فلأن الطهر الذي وقع فيه الطلاق محسوب عنده فتقضي...».

(٨) في (أ) و(ج) و(د) : «فيها». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لشرح القائي.

(٩) في (د) : «ينافي».

(١٠) نهاية ٣٧/ب من (ج). وقد جاء في (ج) : «بباقي والطهر» (بإسقاط ذلك وزيادة الواو).

(١١) في (د) : «والطهرين».

(١٢) في (أ) و(ج) : «إبطال». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)؛ لأن (إبطالا) : اسم إن، واسمها منصوب. علماً بأنه جاء في شرح القائي : «وفيه إبطال موجب الخاص».

بخلاف ما لو حملناه على الحيض؛ لأنه يجب التريّص بثلاث<sup>(١)</sup> قروء كوامل<sup>(٢)</sup>.  
 فإن قيل : فعلى هذا «يلزم الزيادة» على الثلاثة إذا طلقها في الحيض؛ لأنه لا يحتسب  
 هذا الحيض إجماعاً، والخاص - كما لا يحتمل النقصان - لا يحتمل الزيادة !.  
 فالجواب : أن ذلك الازدياد<sup>(٣)</sup> ضرورة وجوب التكميل، فيكون [مغتفراً]<sup>(٤)</sup> غير  
 ملتفت إليه؛ وذلك لأن الحيضة<sup>(٥)</sup> لا تقبل [التجزئة]<sup>(٦)</sup>؛ ولهذا لو قال لامرأته : أنت طالق  
 إذا حِضتِ نصف حيضة : لا تطلق حتى تطهر<sup>(٧)</sup>، فوجب تكميل الأولى بالرابعة<sup>(٨)</sup>،  
 والبعض فيما لا يتجزأ يعتبر كاملاً<sup>(٩)</sup>، كما إذا قال لامرأته : عليك نصف الطلاق، أو  
 ربه : يقع طلاقاً كاملاً<sup>(١٠)</sup>.

- (١) في شرح القاءني : «ثلاثة». وهذا الصحيح؛ لأن المعدود مذكر والثلاثة تخالفه في التذكير والتأنيث.
- (٢) شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤١١ - مع اختلاف سبق بيان أكثره -؛ وانظر: أصول  
 السرخسي، ١/١٢٨.
- (٣) نهاية ٣٠/ب من (د).
- (٤) في (د) : «يحسب».
- (٥) في (ب) : «الازيداء»، وفي (ج) : «الازيادة». وقد جاء في شرح القاءني : «الازدياد  
 ثبت ...»، كما جاء في هامش (أ) : «أي زيادة ونقصانه».
- (٦) في (أ) و(ب) و(ج) : «مغتفراً». والصحيح ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق لشرح القاءني؛ حيث  
 جاء فيه : «فيكون مغتفراً؛ وذلك لأن ...».
- (٧) في (ج) : «الحصة».
- (٨) في (أ) و(ج) : «التجزئة». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لشرح القاءني؛  
 حيث جاء فيه : «لا تقبل التجزئة؛ ولهذا قلنا : لو قال لامرأته ...».
- (٩) في شرح القاءني : «لا تطلق حتى تطهر؛ كما لو قال : حيضة. كذا في (الأسرار) وقد وجب  
 تكميل ...»، وقد أحال المحقق إلى الأسرار للدبوسي، ل ٤٩/أ.
- (١٠) شرح المغني للقاءني، ٢/٤١٢ - مع اختلاف سبق بيانه أكثره -.
- (١١) يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، ص ٦٩٨ (ل ٥٣/ب)، قاعدة ١٢٩.
- (١٢) في (ب) : «طلاق كامل».

وبهذا الأصل استدل علماءنا عدم<sup>١</sup> فرضية الترتيب، والتسمية، والولاء<sup>(٢)</sup> في الوضوء<sup>٣</sup>؛ لأن الغسل والمَسْحَ في آية الوضوء [لفظان]<sup>٤</sup> خاصين<sup>(٥)</sup> بفعل معلوم (وهو إسالة الماء وإصابة البلل<sup>(٦)</sup>)، فلو علّق جواز الوضوء بهما<sup>(٧)</sup> لا يكون<sup>٨</sup> عملاً به، إذ النص بإطلاق يقتضي جوازهما<sup>(٩)</sup> على أي وجه حصل، فلا يجوز الفسخ بحكم<sup>(١٠)</sup> الكتاب بخبر<sup>١١</sup> الواحد<sup>(١٢)</sup>.

(١) في (ب) و(د): «يعدم». وهذا وإن كان أقرب مما في (أ) و(ج) إلا أنه لو قال: (لعدم) لكان أولى.

(٢) الولاء في اللغة: مشتقة من مادة «ولي»، والوار واللام والياء - كما يقول ابن فارس -: «أصل صحيح يدل على قرب». ومن ذلك ما جاء في (القاموس): «والى بين الأمرين موالاة وولاء: تابع». أما في الاصطلاح: فقد بينه المحدثي بقوله: «الولاء في الوضوء: هي المتابعة، يعني غسل الأعضاء على سبيل التعاقب، بحيث لا يجفّ العضو الأول».

المقاييس في اللغة، مادة «ولي»، ص ١١٠٤؛ القاموس المحيط، مادة «ولي»، ص ١٧٣٢؛ قواعد الفقه (الرسالة الرابعة: التعريفات الفقهية)، ص ٥٤٧؛ وانظر: معجم لغة الفقهاء، ص ٤٨٠.

(٣) في (ج): «الضوء».

(٤) في (أ) و(ج) و(د): «لفظين». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ لأن (لفظان) خبر (إن)، وخبرها مرفوع وليس منصوباً.

(٥) هكذا في (أ) و(ج) و(هـ) و(و)، وفي (ب): «ماضيان»، وفي (د): «ماضيين» والذي يظهر أنهما (خاصان)؛ لأنها صفة لـ (لفظان)، والصفة تتبع الموصوف.

(٦) قال في بداية التعليل: «لأن الغسل والمسح»، ثم عبر هنا عن الفعل المعلوم الخاص بالغسل بإسالة الماء، وعن الفعل الخاص بالمسح بإصابة البلل.

(٧) لو قال: (هما) لكان أولى؛ لأن الضمير يعود على جمع، وهو الترتيب والتسمية والولاء.

(٨) نهاية ٤٩/أ من (أ).

(٩) أي الغسل والمسح.

(١٠) هكذا في جميع النسخ. ولو قال: «لحكم» لكان أولى؛ وهو الموافق لشرح القاعاني حيث جاء فيه: «فكان نسخاً لحكم الكتاب بخبر الواحد».

(١١) نهاية ٣٢/أ من (ب).

(١٢) انظر: المغني للبخاري، ص ٩٤؛ وشرحه للقاعاني، ق ١، ج ٢، ص ٤١٣؛ وانظر: أصول السرخسي، ١/١٢٩-.



فإن قيل : لَمْ اشترط<sup>١</sup> النية في التيمم مع أن النص ساكت<sup>(٢)</sup> عنه<sup>(٣)</sup> !؟  
 «أجيب : بأن النية فيه<sup>(٤)</sup> [ثبتت]<sup>٥</sup> بنفس النص، لا بغيره؛ لأن التيمم ينبئ عنها، إذ هو القصد لغة، والنية هي القصد.  
 وفيه إشكال<sup>٦</sup>؛ لأنه إنما يستقيم ذلك لو كانت النية عبارة عن مطلق القصد. وليس الأمر كذلك؛ بل عبارة عن<sup>٧</sup> قصد الصعيد لاستباحة<sup>٨</sup> الصلاة، وهذا أخص منه، والعام لا دلالة<sup>٩</sup> له<sup>(١٠)</sup>، فكيف يستفاد ذلك عنه؟<sup>(١١)</sup>».

= وفي شرح المغني إيضاح لبعض الكلمات؛ لهذا يناسب ذكر كلامه بتمامه على النحو الآتي : «قوله: والغسل والمسح .

أي : لما كان الغسل والمسح في آية الوضوء لفظين خاصين لفعل معلوم، وهو الإسالة والإصابة، فلو علقنا جواز الوضوء بالنية والترتيب - كما هو مذهب الشافعي رحمه الله- والتسمية- كما هو مذهب أصحاب الظواهر-، والولاء - كما هو مذهب مالك رحمه الله- : لا يكون عملاً به كما هو مقتضاه؛ إذ النص بإطلاقه يقتضي جوازهما على أي وجه حصل، والتعليق بهذه الأشياء يزيل إطلاق الجواز وهو حكم شرعي، فكان نسخاً لحكم الكتاب بخير الواحد».

(١) في (ج-) : «الشرط».

(٢) أي : ساكت عن هذا الشرط.

(٣) انظر: شرح المغني للقائني، ق ١، ج ٢، ص ٤١٤، ونص كلامه: «ونوقض باشتراط النية في التيمم مع أن النص ساكت عنه».

(٤) أي : في التيمم.

(٥) في (أ) و(ج-) : « ثبت ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق في المعنى لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقائني)؛ حيث جاء فيه : «إنما ثبت».

(٦) في (ب) : «أشكال».

(٧) «مطلق ... عبارة عن» : ساقطة من (د).

(٨) في (د) : «لاستباحته».

(٩) نهاية ٣٢/أ من (ج-).

(١٠) له : « ساقطة من (ج-) و(د). وقد جاء في شرح القائي زيادة لا بد منها وهي : «على الخاص».

(١١) شرح المغني للقائني، ق ١، ج ٢، ص ٤١٤ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه، ويضاف إليه أنه قال في آخر العبارة : «... يستفاد ذلك منه»-.

كذا قال الإيتقاني<sup>(١)</sup> في (شرح المغني)<sup>(٢)</sup> ولم يجب.

(١) الإيتقاني : هو أمير كاتب بن أمير عمر العميد ابن العميد أمير غازي، أبو حنيفة القوام القاراني الإيتقاني (٦٨٥هـ - ٧٥٨هـ).

وكان فقيهاً أصولياً، من كتبه :

غاية البيان ونادرة الأقران في آخر الزمان - وهو شرح الهداية وكانت مدة الشرح ستاً وعشرين سنة وسبعة أشهر - وله شرح على أصول الأخسيكي سماه : التبيين في شرح المنتخب في الأصول، وله شرح آخر لأصول البزدوي سماه : الشامل - ولم يتمه.

انظر : الجواهر المضية، ١٢٨/٤، رقم ٢٠١٣؛ تاج التراجم، ص ٦٨، رقم ٧٩، الطبقات السننية، ٢٢١/٢، رقم ٥٥٣، كشف الظنون، ٣٤٣/١، ٨٦٨-٨٦٩، ١٨٤٩/٢، ٢٠٣٣-٢٠٣٤؛ الفوائد البهية، ص ٥٠-٥٢؛ دفتر كتبخانه فاتح رقم ١٣١١-١٣١٢، ١٣٢٢-١٣٢٣؛ هدية العارفين، ٨٣٩/١. وانظر من كتب التراجم أيضاً : شذرات الذهب، ١٨٥/٦ ديوان الإسلام، ٨٨/١، رقم (١٠٣)؛ البدر الطالع، ١٥٨/١-١٥٩، رقم ١٠٠؛ الفتح المبين، ١٧٩/٢-١٨٠؛ الأعلام، ١٤/٢؛ معجم المؤلفين، ٣٩٨/١، رقم ٢٩٨٧.

(٢) شرح المغني :

بالرجوع إلى كتب التراجم المذكورة في الهامش السابق، وعدد من فهرس المخطوطات في مكتبة السليمانية باستانبول وغيرها، وكذلك مقدمات محقق (المغني) للحبازي (ت ٦٩١هـ)، ومحققي (شرح المغني) للقائاني (ت ٧٧٥هـ) - بالرجوع إلى هذه المصادر لم أجد من ذكر للإيتقاني شرحاً للمغني - لا مغني الحبازي ولا غيره - أ.

وهذا قد يثير الشك في صحة نسبة الشرح إلى الإيتقاني، ويورد احتمالاً وهو أن الشرح المقصود هو (شرح القاءاني) فحصل تحريف له من قبل الناسخ الأول فكتب (الإيتقاني) بدل (القاءاني)، وتابعه من بعده من النسخ. وربما أن ذلك وهم من المؤلف، ومن المجمع عليه أن الوهم لا يسلم منه أحد من البشر إلا من عصمه الله.

وللتحقق من صحة هذا الاحتمال تمّ البحث عن العبارة المذكورة في (شرح المغني) للقائاني، فإذا بما مذكورة فيه؛ بل جل ما جاء في شرح هذه القاعدة مذكور فيه أيضاً - كما هو موضح في كثير من الهوامش السابقة -.

ولاشك أن هذا يقوي الاحتمال المذكور جداً، ولكن يصعب أن يؤدي إلى القطع التام بأن نسبة شرح المغني للإيتقاني خطأ؛ لاحتمال أن يكون للإيتقاني شرح على المغني لم يصلنا واستفاد منه القاءاني -

أقول : الأمر بقصد الصعيد يوجب الائتمار به، وقصد الائتمار عين النية، فإن اتفق مسح<sup>١</sup> الوجه واليدين بالصعيد من غير قصد الائتمار : لا يجوز؛ لأن الصعيد ظهور حكماً لا طبعاً، وفي الموضوع : الماء مزيل<sup>٢</sup> النجاسة الحقيقية<sup>(٣)</sup> بالطبع، فيزيل

= ولا سيما أن القاءني متأخر عن الإتياني؛ ولأن عدم العلم بوجود شرح للإتياني على (المغني) ليس علماً بالعدم - والله أعلم -.

ومهما يكن من شيء فإن العبارة المحالة إلى (شرح المغني) موجودة في : (شرح المغني) للقاءني.  
ويراد بالمغني : كتاب (المغني في أصول الفقه) لعمر الحجازي (ت ٦٩١هـ) - وقد سبق التعريف به ص ٤٣٩ -.

أما الشرح : فهو لمنصور بن أحمد، أبو محمد السخاوارزمي القاءني (ت ٧٧٥هـ).  
وقد اتنى على هذا الشرح عددٌ من العلماء :

- جاء في (تاج التراجم) و(مفتاح السعادة) - في معرض الحديث عن القاءني - : «شرح (المغني) للحجازي شرحاً مفيداً، غاية في بابه».

- وجاء في (كشف الظنون) وصفُ هذا الشرح بأنه : «مشهور معتبر».

وقد تم تحقيق هذا الشرح في كلية الشريعة بالرياض - قسم أصول الفقه - وذلك في رسالتين علميتين:

الأولى : رسالة دكتوراه أعدها الباحث : مساعد بن معتك المعتك.

والثانية : رسالة ماجستير أعدها الباحث : محمد بن عبد العزيز المبارك.

تاج التراجم، ص ٢٧٠، رقم ٣٠٢؛ مفتاح السعادة، ١٦٨/٢؛ كشف الظنون، ١٧٤٩/٢ - وفيه وفاته ٧٠٥هـ وقيل ٧٥٠هـ -.

وانظر : الفوائد البهية، ص ٢١٥-٢١٦؛ هدية العارفين، ٤٧٤-٤٧٥.

(١) في (ج) : زيادة واو (ومسح).

(٢) في (ج) : «يزيل».

(٣) النجاسة الحقيقية هي : كل مستقذر شرعاً.

وهي على نوعين :

١- نجاسة غليظة، وهي ما لا خلاف في نجاسته؛ كالبول والغائط ولحم الميتة.

٢- نجاسة خفيفة، وهي ما اختلف في نجاسته، كبول ما يؤكل لحمه.

انظر : معجم لغة الفقهاء، ص ٤٤٥؛ وانظر أيضاً : كشاف اصطلاحات الفنون، ٢١٤/٤؛ قواعد

الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٥٢٢.

النجاسة<sup>(١)</sup> الحكمية<sup>(٢)</sup> بالتبع<sup>(٣)</sup>، فلو اتفق غسل أعضاء الوضوء بغير قصد إباحة<sup>(٤)</sup> الصلاة [توجد]<sup>(٥)</sup> الطهارة الصالحة لإباحتها، فيجوز الصلاة بها.

وخروج عن هذا الأصل :

• ما قال محمد<sup>(٦)</sup> والشافعي<sup>(٧)</sup>: جعل الزوج الثاني<sup>(٨)</sup> غاية للحرمة<sup>(٩)</sup> بكلمة خاصة لها وهي<sup>(١٠)</sup> كلمة (حتى) في قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾<sup>(١١)</sup>، ولا غاية قبل وجود المغني، وهو الحرمة الغليظة<sup>(١٢)</sup>، فكان<sup>(١٣)</sup> وجوده

(١) «الحقيقية ... النجاسة»: ساقطة من (ج).

(٢) النجاسة الحكمية: «ما ألحقه الشرع بالنجاسة وأعطاه حكمها» و«هي الحدث الأكبر والأصغر الموجب للغسل والوضوء».

معجم لغة الفقهاء، ص ٤٤٥؛ قواعد الفقه (رسالة التعريفات)، ص ٥٢٢.

(٣) في (ب): «بالطبع».

(٤) في (د): «استباحة».

(٥) في (أ) و(ج) و(د): «يوجد». والأفصح هو ما تم إثباته من (ب).

(٦) انظر: المبسوط، ٩٥/٦؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ١٨٣/٤؛ وانظر أيضاً: أصول السرخسي، ١٣٠/١.

(٧) انظر: الأم، ٣٥٩/٥.

علماً بأن هذه النسبة وردت في المغني وشرحه - كما سيأتي - وجاء فيهما عقب كلمة (الشافعي): «أن الله تعالى».

(٨) نهاية ٤٩/ب من (أ).

(٩) أي: أن الحرمة الناتجة عن الطلاق الثلاث تنتهي بالزوج الثاني.

(١٠) «وهي»: ساقطة من (ج).

(١١) نهاية ٣١/أ من (د).

(١٢) من الآية رقم (٢٣٠) من سورة (البقرة).

(١٣) أي: لا انتهاء للحرمة قبل وجود سبب الحرمة، وهو الحرمة الغليظة الحاصلة بالطلاق الثلاث.

(١٤) في (د): «مكان».

كعدمه قبل وجود [الحرمة]<sup>(١)</sup> الغليظة<sup>(٢)</sup>، فمن أين يصير [هادماً]<sup>(٣)</sup> للطلقة والطلقتين في الحرمة؟<sup>(٤)</sup>.

• وكذا ما قال الشافعي<sup>(٥)</sup>: إن القطع خاص لمعنى معلوم في قوله تعالى: ﴿الْأَسَارِقُ وَالْأَسَارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٦)</sup>، فكيف يكون إبطال عصمة المال عملاً به<sup>(٧)</sup>؟.

(١) في (أ) و(ج): «حرمة» (بإسقاط (أل)) وهذا يجعل الأسلوب ركيكاً؛ لهذا تم إثباتها كما في (ب) و(د).

(٢) أي: فكان وجود الزوج الثاني وعدم وجوده سواءً، وذلك قبل وجود الحرمة الغليظة، وهي الطلاق الثلاث.

(٣) في (أ) و(د): «هاوما»، وفي (ج): «هاوما». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للمعنى وشرحه للقاءني.

(٤) انظر: المغني، ص ٩٦؛ وشرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٣٠-٤٣١؛ وانظر: أصول السرخسي، ١/١٣٠؛ التلويح، ٣٨/١.

وقول المؤلف: «فمن أين يصير...» لعل معناه: فمن أين يصير الزوج الثاني هادماً للطلقة في الأمة والطلقة أو الطلقتين في الحرمة فيما إذا لم يطلقها الأول ثلاثاً؟.

(٥) انظر: الأم، ٢٠٤/٦، ٢١٢؛ وانظر: أصول السرخسي، ١/١٢٩؛ التلويح، ٣٨/١.

(٦) من الآية رقم (٣٨) من سورة (المائدة).

(٧) انظر: أصول السرخسي، ١/١٢٩؛ المغني للخبازي، ص ٩٦؛ وشرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٣٢؛ التلويح، ٣٨/١.

وقد ذكر صاحب التلويح هذا الاعتراض بلفظ أكثر وضوحاً فقال: «إن في قوله تعالى ﴿الْأَسَارِقُ وَالْأَسَارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ لفظ القطع خاص بالإبانة عن الشيء من غير دلالة إبطال العصمة، ففي القول بأن القطع يوجب إبطال العصمة الثابتة للمال قبل القطع، حتى لا يجب الضمان بملاكه أو استهلاكه - كما هو مذهب أبي حنيفة - ترك العمل بالخاص».

## [ القاعدة العشرون بعد المائة ]

الخراج بالضمآن<sup>(١)</sup> :

هو حديث صحيح رواه الإمام أحمد<sup>٢</sup> [عن]<sup>٣</sup> ابن<sup>٤</sup> داود

(١) وردت هذه القاعدة باللفظ المذكور في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

المنثور في القواعد، ١١٩/٢-١٢١؛ الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٠٣/١-٣٠٤؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤، ١٧٦-١٧٨؛ المنهج المنتخب وشرحه للمنجور، ص ٥١٩-٥٢١؛ الفرائد البهية وشرحها: الأعمار المضيفة، ص ١٨٤-١٨٥؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ١٦٧/٢-١٦٩؛ المحازر الواضح في قواعد المذهب الراجح وشرحه : الدليل الماهر الناصح، ص ٢١٢-٢١٣؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٨٥؛ شرحها لسليم رستم، ٥٦/١-٥٧؛ وشرحها لعلي حيدر، ٧٨/١؛ وللأناسي، ٢٤٠/١-٢٤٢؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص ٤٢٩-٤٣٠؛ قواعد الفقه للمحدثي، ص ٨٠، رقم ١٢٩؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٣٣/٢-١٠٣٥، فقرة ٦٤٩؛ المبادئ الفقهية، ص ٤٩؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص ٩٣، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٣١، ٤٠٦، ٤١١؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير له أيضاً، ص ٤٨٧، وأحال إلى التحرير، ٧٩٨/٥؛ الوجيز، ص ٣١١-٣١٤؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٤٧/١؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للروكي، ص ١٦١، ٢٢٦-٢٢٨؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ٦٧٥/٢؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٩٥، قاعدة ٧٨؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي، ص ٨٥.

ومن كتب الفقه :

الإشراف على مسائل الخلاف، ٢٧١/١ - وقد عزاه إليه الروكي في قواعده-؛ المبسوط، ٧٨/١١؛ المغني، ٢٢٦/٦؛ شرح مجمع البحرين، ق ١، ص ٩٥٠؛ الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص ١٠٨٨؛ تحرير الكلام في مسائل الالتزام للحطاب، ص ٢٣٨؛ البحر الرائق، ١٥٦/٥، ٢٢٥، ٢٣٤، ١٠٧/٦.

ومن الكتب الأخر التي تعرضت للقاعدة :

إعلام الموقعين، ٣٥/٢؛ الموافقات، ١١٩/٣.

(٢) في (جـ) : « أحرر ».

(٣) زيادة من (د).

(٤) في (د) : « أبي ».

وغیره<sup>(١)</sup>.

- (١) هذه العبارة حصل فيها خلاف بين النسخ إلا أنها في كل نسخة لا تسلم من إشكال:
- فمنها في (أ) و(ب) و(هـ) و(و): «هو حديث صحيح رواه الإمام أحمد بن داود وغيره!». وكذلك في (جـ) إلا أنه جاء فيها «أحمر» (بالراء وليس بالدال)، أما (د) فجاء فيها: «... الإمام أحمد عن أبي داود!...».
- فمن المعلوم أن أبا الإمام أحمد هو محمد بن حنبل، فكيف يكون اسمه: داود ١؟
- كما أن الإمام أحمد قد توفي عام ٢٤٠هـ، وأبو داود إذا أطلق يراد به: سليمان السجستاني صاحب السنن (ت ٢٧٥هـ). وفي الغالب أن يروي المتأخر عن المتقدم، لا العكس.
- لهذا يُلاحظ أن صاحب (تهذيب الكمال) - ٣٦٠/١١ - ٣٦١ - ذكر مَنْ روى عن أبي داود، ولم يذكر منهم الإمام أحمد، وإنما ذكر الإمام أحمد فيمن روى عنهم أبو داود - وذلك ٣٥٦/١١ -.
- ولدفع هذه الإشكالات: فإن ما جاء في النسخ الخطية لا يخرج عن خمس احتمالات:
- الأول: أن المؤلف أراد: «رواه أحمد وأبو داود»، فأخطأ الناسخ الأول، وتابعه مَنْ بعده، فكتبوا ما كتب.
- الثاني: أن المؤلف لم يكن يعلم أن الثاني غير الأول فظنه أبا أو شيخاً للأول.
- الثالث: أن العبارة المذكورة في (د) صحيحة بناءً على أن المراد بأبي داود هو الطيالسي (ت ٢٠٤هـ) وليس السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، ونصّها: «... رواه الإمام أحمد عن أبي داود وغيره».
- الرابع: أن المؤلف كان عالمًا بكون الثاني غير الأول إلا أنه غفل عن ذلك أثناء الكتابة أو الإملاء فجعل الثاني أبا أو شيخاً للأول.
- الخامس: أنه بالتوفيق بين النسخ يمكن الخروج بعبارة صحيحة وهي: «رواه الإمام أحمد عن ابن داود وغيره».
- أما الاحتمال الأول: فبعيد؛ لأن المؤلف قال بعد ذلك: «وغیره»، ولم يقل: «وغیرهما». وقد اتفقت جميع النسخ على هذا.
- أما الاحتمال الثاني: فهو أبعد من الأول؛ إذ يبعد جدًا أن يجهل المؤلف أن الإمام أحمد غير أبي داود، فيظن أن الثاني أب أو شيخ للأول، ولاسيما أن المؤلف استفاد كثيرًا في شرح هذه القاعدة من أشباه ابن نجيم - كما سيتضح ذلك عند توثيق الشرح - وقد جاء في الأشباه - ص ١٧٦ - : «هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي...».
- ويُلاحظ أن المؤلف زاد على ابن نجيم بوصف أحمد - رحمه الله - بالإمام. فكيف يتصور أن يعلم إمامته في الدين ولا يفرق بينه وبين أبي داود ١؟

وفي بعض طرقه ذكرُ السَّبب : أن رجلاً ابتاع عبداً، فأقام عنده ما شاء الله، ثم وجد [به] <sup>١</sup> عيباً فخاصمه إلى النبي ﷺ ، فردّه عليه، قال الرجل : يا رسول الله : قد استعمل غلامي. فقال النبي ﷺ : « الخراج بالضمآن » <sup>(٢)</sup>.

= ولو سلّم - جدلاً - بعدم علم المؤلف بذلك، فلن يُسلّم بأن يجتمع مع ذلك خطؤه في النقل عن ابن نجيم أيضاً.

أما الاحتمال الثالث : فهو يمكن أن يرد؛ لأن أبا داود الطيالسي من شيوخ الإمام أحمد، وقد روى عنه الإمام في مواضع كثيرة، وقد أثبت ذلك صاحب (تهذيب الكمال) - ٤٣٨/١ -، إلا أنه يتبعي القاصر لطرق هذا الحديث في المسند لم أجد فيها اسم أبي داود الطيالسي.

أما الاحتمال الرابع : فهو وارد جداً؛ إذ كثيراً ما ينتاب الإنسان شيء من الغفلة فيكتب أو يتكلم بغير ما أراد، ولو بُه على ذلك لما تردّد في الرجوع إلى الصواب، ولاعتذر بأن ذلك سبق لسان أو قلم ليس إلا.

أما الاحتمال الخامس : فهو وإن كان أقل من الرابع إلا أنه ليس بعيداً؛ لأنه يشهد له ما جاء في (مسند الإمام أحمد) - ١١٦/٦ - : «حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا موسى بن داود قال ثنا مسلم بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال : «الغلة بالضمآن»».

وقد آثرت إثبات الاحتمال الخامس في الأصل على الاحتمال الثالث حرصاً على عدم التصرف في عبارة المؤلف بزيادة أو نقصان أو تغيير متى وجدت لكلامه وجهاً وإن كان غيره أقوى منه. هذا ما يتعلق بملابسات العبارة المذكورة.

أما التعريف بابن داود فعلى النحو الآتي :

هو موسى بن داود، أبو عبد الله الضُّبِّي الطُّرَّاسُوسِي الخُلُقَانِي (ت ٢١٧هـ).

كوفي الأصل، سكن بغداد، ثم ولي قضاء طراسوس ومات بها.

اشتهر بالحديث ووثقه محمد بن عبد الله بن غفر، ومحمد بن سعد، ومحمد بن عمار، والعجلي. ولَّيْنهُ أبو حاتم.

وروى عنه الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

انظر : تهذيب الكمال، ٥٧/٢٩ - ٦١؛ تذكرة الحفاظ، ٣٧٨/١، رقم ٢٧٥؛ طبقات الحفاظ، ص ١٦٣، رقم ٣٦٢.

<sup>(١)</sup> «به» : زيادة من (جـ). والصحيح إثباتها؛ وفقاً لما في سنن أبي داود، ٧٧٩/٣، وأيضاً وفقاً للمصدر

الذي استفاد منه المؤلف (وهو أشباه ابن نجيم، ص ١٧٧).

<sup>(٢)</sup> سبق تخريج الحديث ونقل كثير من أقوال المحدثين فيه، ص ٢٥٧.



قال أبو عبيد الله<sup>(١)</sup> : «الخراج في هذا الحديث : غلة عبد يشتريه<sup>٢</sup> الرجل، فيستعمله زمناً، ثم يعثر منه على عيب دلسه<sup>٣</sup> و أخفاه<sup>٤</sup> البائع، فيردّه ويأخذ جميع الثمن، [فيفوز]<sup>٥</sup>»

=والطريق الذي وردت فيه هذه القصة هو الطريق الثالث - الذي سبق ذكره ص ٢٥٧- إلا ما جاء في مسند الإمام أحمد، ١١٦/٦؛ إذ ذكر الطريق نفسه لكنه لم يذكر القصة. والقصة المذكورة لم أجد من خرّجها باللفظ نفسه، إلا أن أقرب الألفاظ هو لفظ أبي داود، حيث قال في سننه - ٢٨٤/٣، ح ٣٥٠٦- : «... عن عائشة -رضي الله عنها-، أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيباً، فخاصمه إلى النبي ﷺ، فردّه عليه. فقال الرجل : يا رسول الله، قد استغلّ غلامي ! فقال رسول الله ﷺ : «الخراج بالضمآن». قال أبو داود : هذا اسنادٌ ليس بذاك».

(١) أبو عبيد : هو القاسم بن سلام الهروي البغدادي القاضي (ت ٢٢٤هـ). وقد وردت كنيته في عدد من الكتب بـ (أبي عبيد) ولم أجد من أضاف لفظ الجلالة كما صنع المؤلف. وقد اشتهر أبو عبيد بالحديث واللغة والفقه والقراءات. قال الذهبي : «قلت : من نظر في كتب أبي عبيد علم مكانه من الحفظ والعلم، وكان حافظاً للحديث وعلمه ومعرفته متوسطة، عارفاً بالفقه والاختلاف، رأساً في اللغة، إماماً في القراءات، له فيها مصنف...».

ومن مؤلفاته : غريب الحديث، والأموال، والناسخ والمنسوخ، وكتاب الشعراء، والقراءات، وأدب القاضي. انظر : تهذيب الكمال، ٣٥٤/٢٣-٣٧٠، رقم ٤٧٩٢؛ تذكرة الحفاظ، ٤١٧/٢-٤١٨، رقم ٤٢٣ - ومنه نقلت النص المذكور-؛ طبقات الحفاظ، ص ١٧٩-١٨٠، رقم ٤٠٤؛ مقدمة محقق غريب الحديث، ص(ط).

(٢) في (ج-) : «يشريه».

(٣) في (ب) : «دلس»، وفي (ج-) : «دلّه»، وفي (د) : «دل».

(٤) (الواو) : ساقطة من (ب) و(د).

(٥) «وأخفاه» : ساقطة من (ج-). والمؤلف استفاد هذه العبارة من أشباه ابن نجيم، وهذه الكلمة ليست في الأشباه أيضاً.

(٦) في (أ) و(ج-) : «فيفوز» (بالراء المهملة). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

بغلته كله<sup>(١)</sup> لأنه<sup>(٢)</sup> كان في ضمانه»<sup>(٣)</sup>.

«وقال أصحابنا في (خيار العيب): إن الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل لا تمنع الرد بالعيب<sup>(٤)</sup>؛ كالكسب والغلة، وتُسَلَّمُ للمشتري، ولا يضره حصولها مجاًناً : لأنه<sup>(٥)</sup> لم يكن<sup>(٦)</sup> جزءاً من المبيع، فلم يملكه<sup>(٧)</sup> بالثمن؛ بل بالضمان<sup>٧</sup>.

(١) هكذا في جميع النسخ. والصحيح : «كلها»، وفقاً لأشبه ابن نجيم؛ لأن الضمير يعود إلى الغلة، والغلة لفظ مؤنث، فكان المناسب أن يكون الضمير العائد إليها مؤنثاً أيضاً.

(٢) الضمير هنا يعود إلى العبد.

(٣) من أكد مظان هذه العبارة المنسوبة إلى أبي عبيد كتابه: (غريب الحديث)، وبالرجوع إلى الموضع الذي تحدث فيه عن معنى الخراج لم أجد نصَّ العبارة المذكورة، وإنما وجدت معناها؛ ولعلَّ السبب في ذلك أن المؤلف لم ينقلها من كتاب أبي عبيد مباشرة؛ بل استفادها من أشبه ابن نجيم، والثاني ربما استفادها من أشبه السيوطي - ويؤكد هذا التقارب اللفظي بينهم - ولعلَّ الثالث استفادها من أبي عبيد بواسطة أيضاً، ولا سيما أن بينهما ما يقارب ستة قرون.

ونص ما جاء في (غريب الحديث)، ٣٧/٣ : «قال أبو عبيد في حديث النبي ﷺ : أنه قضى أن الخراج بالضمان:

معناه - والله أعلم - : الرجل يشتري المملوك، فيستغله، ثم يجد به عيباً كان عند البائع، يقتضي أنه يرد العبد على البائع بالعيب، ويرجع بالثمن فيأخذه، وتكون له الغلة طيبة (وهي الخراج).

وإنما طابت له الغلة؛ لأنه كان ضامناً للعبد، لو مات مات من مال المشتري؛ لأنه في يده...».

ونص ما جاء في أشبه السيوطي، ٣٠٣/١ : «قال أبو عبيد : الخراج في هذا الحديث غلة العبد؛ يشتريه الرجل فيستعمله زمناً، ثم يعثر منه على عيب دلَّسه البائع، فيرده، ويأخذ جميع الثمن، ويفوز بغلته كلها؛ لأنه كان في ضمانه، ولو هلك هلك من ماله. انتهى».

وهذا النص هو نص ما جاء في أشبه ابن نجيم أيضاً ص ١٧٧ - إلا أنه قال : «فيستعمله» بدل : «يستغله».

(٤) هذه المقولة سيفردها المؤلف في قاعدة مستقلة، وذلك ص ٧٣٧ (ل ٥٥/ب)، قاعدة ١٣٦.

(٥) في (ب) : «وتسليم».

(٦) هكذا في جميع النسخ : «لأنه لم يكن ... فلم يملكه». والصحيح : «لأنها لم تكن ... فلم يملكها»، وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو أشبه ابن نجيم)؛ لأن الضمير الظاهر في «لأنها» و«ملكها» والمستتر في «تكن» : يعود إلى كلمة مؤنثة، وهي : «الزيادة المنفصلة».

(٧) نهاية ٣١/ب من (د).

ويمثله يطيب الريح<sup>(١)</sup>؛ للحديث<sup>(٢)</sup>.

«وذكر فخر الإسلام في أصوله<sup>(٣)</sup> : أن هذا الحديث من جوامع الكلم، لا يجوز

(١) في (د) : «الريح».

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٧ - مع اختلاف يسير، سبقت الإشارة إلى أهمه؛ وانظر تبيين الحقائق، ٣٥/٤؛ فتح القدير، ٣٦٨/٦؛ البحر الرائق، ٥٧/٦.

وتمن ذكر هذه المسألة غير الأصحاب : ابن قدامة في المغني، ٢٢٦/٦، وبعد أن استدلل عليها بحديث : «الخراج بالضمان» قال : «ولا نعلم في هذا خلافاً».

(٣) أصوله: يراد بها كتابه: (كنز الوصول إلى معرفة الأصول)، وهو المشهور بأصول البزدوي نسبة إلى مؤلفه.

ويعد هذا الكتاب من أبرز الكتب المؤلفة في أصول الفقه على طريقة الفقهاء (الحنفية) وقد عبر الحنفية عن ذلك قولاً وعملاً.

يقول حاجي خليفة : «وهو كتاب عظيم الشأن، جليل البرهان. محتو على لطائف الاعتبارات بأوجز العبارات...».

ويقول اللكنوي في ترجمة البزدوي : «له تصانيف كثيرة معتبرة، منها ... وكتاب كبير في أصول الفقه، مشهور بأصول البزدوي، معتبر ومعتمد».

ونظراً لأهميته عندهم «أصبح محور الدرس والتأليف عند المتأخرين شرحاً، واختصاراً، وتعليقاً. وأعظم شروحه وأوسعها شرح ... عبد العزيز ... البخاري ... سماه (كشف الأسرار)» - قاله أ.د. عبد الوهاب أبو سليمان.

وقد وصف د. محمد الزحيلي هذا الكتاب مع الشرح المذكور بأنه : «من أحسن كتب الأصول عند الحنفية، وأفضلها، وهو عمدة علماء الحنفية في الأصول».

وقد طبع الكتاب مراراً مع الشرح المذكور.

ومن أقدم هذه الطبعات : طبعة مكتب الصنائع بالاستانة، سنة ١٣٠٧هـ بمعرفة : حسن حلمي الريزوي، وتصحيح : أحمد رامز.

ومن أحدث الطبعات : طبعة دار الكتاب العربي ببيروت (الطبعة الثانية، عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ضبط وتعليق وتخريج محمد المعتمد بالله البغدادي.

ولتوثيق النصوص المذكورة فهي على الترتيب منقولة من : كشف الظنون، ١/١١٢؛ الفوائد البهية، ص ١٢٤؛ الفكر الأصولي، ص ٤٣١؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٦٢٧.

نقله بالمعنى»<sup>(١)</sup>.

واعلم أنه عليه السلام: «قضى بذلك في ضمان الملك، وجعل الخراج لمن هو مالكة»<sup>(٢)</sup>؛ ولهذا خراج<sup>٣</sup> المبيع قبل قبضه (المشتري)<sup>(٤)</sup> لا يكون للبائع مع أنه في ضمانه؛ لعدم الملك، فإن المبيع في يده كالرهن إن لم يقبض الثمن، أو كالوديعة إن قبضه<sup>٥</sup>.

وخراج الرهن والوديعة للمالكهما.

وكذا خراج المغصوب لا يطيب للغاصب مع أنه في ضمانه؛ لأنه لا يملك المغصوب<sup>٦</sup> قبل الضمان، ويتصدق به لاستفادته<sup>٧</sup> ببدل<sup>٨</sup> خبيث، وهو التصرف في مال الغير، بخلاف المشتري؛ لأن المبيع صار ملكه بالعقد<sup>(٩)</sup> - كما مرّ تفصيله في باب الألف<sup>(١٠)</sup> -.



- 
- وانظر في نسبة الكتاب للمؤلف : المراجع المذكورة في ترجمة البزدوي، وذلك ص ٤٤١.
- وانظر في عدّ بعض طبعات الكتاب : معجم المطبوعات العربية والمستعربة، ١/٥٣٨؛ الدليل الجامع إلى كتب أصول الفقه، ص ٢٦٩-٢٧٠.
- (١) هذه العبارة مذكورة بنصّها في الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٧؛ وانظر معناها في: أصول البزدوي، ٣/١١٧-١٢١.
- (٢) المنشور للزركشي، ٢/١٢٠؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/٣٠٤؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٧.
- (٣) في (ج-) : « خرج ».
- (٤) لعلّ مراد المؤلف : هو تفسير هاء الضمير في قبضه بِـ (المشتري) أي : قبل قبض المشتري للمبيع.
- (٥) نهاية ٥٠/ب من (أ).
- (٦) نهاية ٣٩/أ من (ج-).
- (٧) نهاية ٣٣/أ من (ب).
- (٨) في (د) : « يبدل ».
- (٩) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٧-١٧٨.
- (١٠) ص ٢٥٥ (ل/٤/ب).



## فهرس موضوعات الجزء الأول

الموضوع	الصفحة
<b>أولاً : القسم الدراسي</b>	١٣٧ - ١
مقدمة	١
الفصل الأول : المؤلف	٥٢ - ١٥
توطئة	١٧
١ - عصره	٢٦
٢ - اسمه ونسبه	٣٨
٣ - مولده ووفاته	٤١
٤ - نشأته، وحياته	٤٣
٥ - طلبه العلم، وشيوخه	٤٥
٦ - تلاميذه	٤٦
٧ - مذهبه الفقهي، وعقيدته	٤٧
٨ - مؤلفاته	٥١
٩ - مكانته العلمية	٥٢
<b>الفصل الثاني : الكتاب</b>	١٣٧ - ٥٣
١ - الغرض من تأليف الكتاب	٥٥
٢ - موضوعات الكتاب	٥٦
٣ - منهج المؤلف في كتابه	٦٤
٤ - مصادره، وطريقة استفادته منها	٩١
٥ - من استفاد منه	١٠٠
٦ - تقويم الكتاب	١١١
<b>ثانياً : القسم التحقيقي</b>	١١٩٩ - ١٣٩
<b>أولاً : مقدمة التحقيق</b>	١٨١ - ١٤١
١ - ذكر نسخ الكتاب المخطوطة، وبيان أوصافها وعرض نماذج منها	١٤١
٢ - تحقيق اسم الكتاب	١٦٥

- ٣ - تحقيق نسبة الكتاب لمولفه ..... ١٦٧
- ٤ - ذكر نسخ الكتاب المعتمدة في التحقيق، وسبب الاختصار عليها ..... ١٧٣
- ٥ - منهج التحقيق والتعليق ..... ١٧٦
- ثانياً : النص المحقق ..... ١١٩٩-١٨٣

١٨٥ ..... مقدمة المؤلف.

### باب الألف

- ق ١ : الأمرُ لا يضمنُ بالأمر ..... ٢٠١
- ق ٢ : الإبراءُ عنِ الأعيانِ لا يحوزُ، وعنِ دعواها يجوزُ. .... ٢١٢
- ق ٣ : الإجماعُ اللاحقُ لا يرفعُ الاختلافَ السابقَ. .... ٢٢٣
- ق ٤ : أجزاءُ العوضِ تنقسمُ على أجزاءِ المعوضِ، وأجزاءُ الشرطِ لا تنقسمُ على أجزاءِ المشروطِ. .... ٢٣٧
- ق ٥ : إجماعُ المسلمينِ حجةٌ يخصُّ بها الأثرُ ويتركُ القياسُ والنظرُ. .... ٢٤١
- ق ٦ : الاجتهادُ لا يُنقضُ بمثله. .... ٢٤٧
- ق ٧ : الأجرُ والضمانُ لا يَحْتَمِمانِ. .... ٢٥٢
- ق ٨ : اختلافُ الأسبابِ بمنزلةِ اختلافِ الأعيانِ. .... ٢٦٤
- ق ٩ : الإخبارُ إذا ردَّ في حقِّ غيره باقٍ في حقِّ نفسه. .... ٢٦٦
- ق ١٠ : إذا بطلَ الشيءُ بطلَ ما في ضميمته. .... ٢٦٧
- ق ١١ : إذا تعدَّرَ الأصلُ يُصارُ إلى البدلِ. .... ٢٧٥
- ق ١٢ : إذا تعارضَ المانعُ والمقتضي : يُقدَّمُ المانعُ. .... ٢٧٧
- ق ١٣ : إذا زالَ المانعُ عادَ الممنوعُ. .... ٢٨٠
- ق ١٤ : إذا اجتمعَ المباشرُ والمستسببُ : أضيفَ الحكمُ إلى المباشرِ. .... ٢٨٢
- ق ١٥ : إذا تعارضَ المفسدانِ : رُوِيَ أعظمُهُما ضرراً بارتكابِ أخفِهِما. .... ٢٨٧
- ق ١٦ : إذا اجتمعَ الحلالُ والحرامُ غلبَ الحرامُ. .... ٢٩٠
- ق ١٧ : الأسبابُ مطلوبةٌ للأحكامِ، لا لأعيانها. .... ٢٩٥
- ق ١٨ : الاستثناءُ في المقصودِ لا التابعِ. .... ٢٩٧
- ق ١٩ : الاستثناءُ المعلومُ بدلالةِ الحالِ كالاستثناءِ المشروطِ. .... ٢٩٨

- ق ٢٠ : الاستثناء تكلّم بالباقي. .... ٣٠٠
- ق ٢١ : استدامة الشيء تُعتبر بأصله. .... ٣٠٥
- ق ٢٢ : الاستصحاب حجة دافعة لا مُسبّطة. .... ٣٠٧
- ق ٢٣ : الإشارة إنما تقوم مقام العبارة إذا كانت معهودة. .... ٣١٠
- ق ٢٤ : الأشدُّ يُزال بالأخف. .... ٣١٢
- ق ٢٥ : الأصل بقاء ما كان على ما كان. .... ٣١٥
- ق ٢٦ : الأصل براءة الذمة. .... ٣١٨
- ق ٢٧ : الأصل العدم في الصفات العارضة. .... ٣٢٢
- ق ٢٨ : وأعلم أن الأصل في الصفات الأصلية الوجود. .... ٣٢٧
- ق ٢٩ : الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته. .... ٣٣٠
- ق ٣٠ : الأصل في الوكالة الخصوص، وفي المضاربة العموم. .... ٣٣٩
- ق ٣١ : الأصل : أن كل تصرف يُوقف حكمه على شيء : أن يجعل مُعلّقاً بالشرط، لا سبباً، إلا فيما لا يحتمل التعليق. .... ٣٤٠
- ق ٣٢ : الاضطرار لا يُبطل حق غيره. .... ٣٤٥
- ق ٣٣ : إعمال الكلام أولى من إعماله متى أمكن، وإذا لم يمكن أهمل. .... ٣٤٨
- ق ٣٤ : الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني. .... ٣٥٥
- ق ٣٥ : اعتبار المعنيين من لفظ واحد لا يجوز بلا مرجح في الإثبات، ويجوز في النفي. .... ٣٦٩
- ق ٣٦ : الأعيان المضمونة بنفسها. .... ٣٧١
- ق ٣٧ : الأفعال المباحة لا يجوز مباشرتها إلا بشرط أن لا يؤدي أحداً. .... ٣٧٣
- ق ٣٨ : الإقرار ملزم شرعاً كالبيّنة؛ بل أولى. .... ٣٧٥
- ق ٣٩ : الإقرار لا يحتمل التعليق. .... ٣٧٩
- ق ٤٠ : الإقرار بعد الدعوى صحيح، دون العكس. .... ٣٨٠
- ق ٤١ : إقرار الإنسان ليس بحجة على غيره. .... ٣٨١
- ق ٤٢ : الإقرار لا يكون سبباً للاستحقاق. .... ٣٨٣
- ق ٤٣ : الإقرار لشيء لا يبطل بالإنكار اللاحق. .... ٣٩١
- ق ٤٤ : الإقرار لا يرتد بالرد. .... ٣٩٢

- ق ٤٥ : الإقرار غير معتبر إذا تضمن إنطال حق الغير ..... ٣٩٥
- ق ٤٦ : الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل ..... ٣٩٧
- ق ٤٧ : الأمر يفيد وجوب إيقاع الفعل مرة ..... ٤٠٠
- ق ٤٨ : الأمور بمقاصدها ..... ٤١١
- ق ٤٩ : الأيمان مبنية على الألفاظ والعرف، لا على الأغراض ..... ٤١٣
- ق ٥٠ : إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى ..... ٤١٧

### باب الباء

- ق ٥١ : البغض لا يزيد على الكل إلا في مسألة واحدة، وهي إذا قال الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي ..... ٤٢١
- ق ٥٢ : البقاء على وفق الثبوت ..... ٤٢٢
- ق ٥٣ : بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب ..... ٤٢٦
- ق ٥٤ : البقاء أسهل من الابتداء ..... ٤٢٩
- ق ٥٥ : بقاء الشيء الواحد في المثلين في زمان واحد محال ..... ٤٣٣
- ق ٥٦ : بناء القوي على الضعيف فاسد ..... ٤٣٤
- ق ٥٧ : البيع سالب للملك، والشراء جالب ..... ٤٣٦
- ق ٥٨ : بيعة التفي غير مقبولة ..... ٤٣٧
- ق ٥٩ : بيع الحقوق لا يجوز بالانفراد ..... ٤٤٩
- ق ٦٠ : بيع الدين بالدين باطل ..... ٤٥١
- ق ٦١ : البيئات شرعت لإثبات خلاف الظاهر، واليمين لإبقاء الأصل ..... ٤٥٤

### باب التاء

- ق ٦٢ : البيع لا يزيل ملك اليد ما لم يتصل إليه الثمن ..... ٤٥٥
- ق ٦٣ : التابع لا يفرد بالحكم ..... ٤٥٩
- ق ٦٤ : التابع يسقط بسقوط المتبوع ..... ٤٦٣
- ق ٦٥ : التابع لا يتقدم على المتبوع ..... ٤٦٧
- ق ٦٦ : التأسيس خير من التأكيد ..... ٤٦٨
- ق ٦٧ : تأكيد ما كان على شرف السقوط يجري مجرى الإثلاف في إيجاب الضمان ..... ٤٧٣



٤٧٦	ق ٦٨ : تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ .....
٤٨١	ق ٦٩ : التَّبَرُّعُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ .....
٤٨٣	ق ٧٠ : التَّحْلِيفُ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ عَلَى الْبَيِّنَاتِ، وَعَلَى فِعْلِ غَيْرِهِ عَلَى الْعِلْمِ .....
٤٨٩	ق ٧١ : التَّخْصِصُ بِالذِّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ .....
٤٩٣	ق ٧٢ : التَّخْصِصُ فِي الرُّوَايَاتِ يُوجِبُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَمَّا عدا الْمَذْكُورِ .....
٥١١	ق ٧٣ : التَّرْجِيحُ لَا يَقَعُ بِكَثْرَةِ الْعِلَلِ .....
٥١٤	ق ٧٤ : الثَّرَكَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مُبْقَاةٌ عَلَى مِلْكِ الْمَيِّتِ .....
٥١٨	ق ٧٥ : تَصَرُّفُ الْإِمَامِ عَلَى الرَّعْيَةِ مَنُوطٌ بِالصَّلَاحَةِ .....
٥٢٢	ق ٧٦ : تَصَرُّفُ الْإِنْسَانِ فِي خَالِصِ حَقِّهِ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا لَمْ يُتَضَرَّرْ بِهِ .....
٥٢٤	ق ٧٧ : تُعْتَبَرُ صِفَةُ الْوَقْتِ فِي تَقْصَانِ الْوَاجِبِ وَكَمَالِهِ .....
٥٢٨	ق ٧٨ : تَغْيِيرُ الْمَشْرُوعِ بَاطِلٌ .....
٥٣٥	ق ٧٩ : تَفْوِضُ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ لَا يَحُوزُ .....
٥٣٦	ق ٨٠ : التَّغْيِيرُ فِي الْمَعَاوِضَةِ سَبَبُ الضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .....
٥٣٨	ق ٨١ : تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ .....
٥٤٠	ق ٨٢ : التَّقْسِيمُ يَقْتَضِي انْتِفَاءَ مُشَارَكَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ قِسْمِ صَاحِبِهِ .....
٥٤٣	ق ٨٣ : التَّقْرِيرُ أَحَدُ وُجُوهِ السُّنَّةِ .....
٥٤٤	ق ٨٤ : تَقْدِيرُ الشَّرْعِ أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْقَاضِي، فَلَا يَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ .....
٥٤٦	ق ٨٥ : التَّكْلِيفُ بِحَسَبِ الْوُسْعِ .....
٥٤٩	ق ٨٦ : مَمْلِكُ الدِّينِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ لَا يَحُوزُ .....
٥٥١	ق ٨٧ : التَّنَاقُضُ يُفْسِدُ الدَّعْوَى .....
٥٥٤	ق ٨٨ : التَّنَاقُضُ لَا يَمْنَعُ صَحَّةَ الْإِقْرَارِ عَلَى نَفْسِهِ .....
٥٥٦	ق ٨٩ : التَّنْصِصُ عَلَى الْمَوْجِبِ عِنْدَ حَصُولِ الْمَوْجِبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ .....
٥٥٨	ق ٩٠ : التَّنْصِصُ لَا يُوجِبُ التَّخْصِصَ .....
٥٦٧	ق ٩١ : التَّوْبَةُ عَلَى حَسَبِ الْجِنَايَةِ .....

### باب الناء

٥٧١	ق ٩٢ : النَّابِتُ اقْتِضَاءُ كَالثَّابِتِ نَصًّا .....
٥٧٤	ق ٩٣ : النَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ بِإِقْرَارِ الْخَصْمِ .....

- ق ٩٤ : الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان ..... ٥٧٦  
 ق ٩٥ : الثابت بالعرف قاضي على القياس ..... ٥٧٩  
 ق ٩٦ : الثابت بدلالة إنما يُعتبر إذا لم يوجد الصريح بخلافه ..... ٥٨٣  
 ق ٩٧ : الثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة ..... ٥٨٦  
 ق ٩٨ : الثابت قطعاً أو ظاهراً لا يؤخر لموهوم ..... ٥٩٢

### باب الجيم

- ق ٩٩ : جاز إقامة البيّنة مع الإقرار في كل موضع يُتوقع الضرر من غير المقرّ لولاها ..... ٥٩٧  
 ق ١٠٠ : جرح السجّاء جبار ..... ٦٠٠  
 ق ١٠١ : الجمع المحلي باللام يراد به الجنس، ويُبطّل الجمعية ..... ٦٠٢  
 ق ١٠٢ : الجمع المذكور في الميراث اثنان ..... ٦٠٨  
 ق ١٠٣ : جواز الشرع يُنافي الضمان ..... ٦٠٩  
 ق ١٠٤ : جهالة المفضية إلى النزاع مُفسدة للعقد ..... ٦١٢  
 ق ١٠٥ : جهالة السبب لا يُعتبر عند تيقن من له الحق ..... ٦١٥  
 ق ١٠٦ : جهالة الساقط لا تمنع صحة العقد؛ لأنها لا تُفضي إلى المنازعة ..... ٦١٨  
 ق ١٠٧ : جهالة المكفول له تُبطّل الكفالة، وكذا جهالة المكفول عنه ..... ٦١٩

### باب الحاء

- ق ١٠٨ : الحاجة تُنزّل منزلة الضرورة، عامة كانت أو خاصة ..... ٦٢٥  
 ق ١٠٩ : الحادث يُضاف إلى أقرب الأوقات ..... ٦٣١  
 ق ١١٠ : الحال تُدلّ على ما قبلها ..... ٦٣٢  
 ق ١١١ : الحدود تُندرى بالشبهات ..... ٦٣٤  
 ق ١١٢ : الحرّ لا يدخل تحت اليد ..... ٦٣٩  
 ق ١١٣ : الحرمة تتعدى في الأموال مع العلم بها إلا في حق الوارث ..... ٦٤٣  
 ق ١١٤ : الحقيقة تُترك بدلالة العادة ..... ٦٤٧  
 ق ١١٥ : الحكم ينتهي بانتهاء علته ..... ٦٥٢  
 ق ١١٦ : الحكمة تُراعى في الجنس لا في الأفراد ..... ٦٥٨  
 ق ١١٧ : حكم الحفيّ : النظر فيه؛ ليعلم أن خفاءً لزيادة أو نقصان فيظهر المراد ..... ٦٦٠

- ق ١١٨ : الحيلةُ لدفعِ الضررِ عَنْ نَفْسِهِ جائزَةٌ، وإنْ تضرَّرَ الغيرُ في ضِمْنِهِ..... ٦٦٤
- باب الخاء
- ق ١١٩ : الخاصُّ يتناولُ المخصوصَ قطعًا..... ٦٦٩
- ق ١٢٠ : الخراجُ بالضمان..... ٦٨٠

# تَرْتِيبُ الْإِسْلَامِي فِي تَسْلُكِ الْإِسْلَامِ

(كِتَابٌ فِي الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ)

تَأْلِيفُ الشَّيْخِ

مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الشَّهْرِ بْنِ ظَرْزَادَةَ

كَانَ حَيًّا عَامَ ١٠٦١ هـ

رَاسَةً وَتَحْقِيقَ

خَالِدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سُلَيْمَانَ آلِ سُلَيْمَانَ

تَقْدِيمُ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَقِيلِ الْعَقِيلِ

رُئِيسُ الرِّسَالَةِ الرَّائِعَةِ فِي تَجَلِيسِ الْقَضَاءِ الْأَعْلَى - سَابِقًا

د. عَلِيٌّ بْنُ أَحْمَدَ النَّدَوِيِّ

رُئِيسُ مُسْتَاذِينَ بِالْمَجْمُوعَةِ الْمَرْعِيَّةِ فِي سُرَّةِ الرَّابِيعِ الْفَرَنْجِيَّةِ

أ.د. أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْقَرِي

رُئِيسُ فِئْتَمِ الْأُصُولِ الْفِقْهِ فِي كَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ فِي الرِّيَاضِ

سَاهَمَ فِي نَقْطَةِ طِبَاعَتِهِ

الْأَسْتَاذُ طَارِقُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَحْطَانِي وَإِخْوَانُهُ

خَدَمَةُ لِلْعِلْمِ وَأَهْلِهِ

لِلْمَرْوَةِ السَّانِي

مَكْتَبَةُ الرِّشْدِ

مَشَارِقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

تَرْتِيبُ الْأَلْبَانِ فِي سَبَلِ الْأَمَالِي

(كتاب في القواعد الفقهيّة)

مكتبة الرشد ، ١٤٢٥ هـ  
 فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر  
 سليمان ، محمد  
 ترتيب اللآلي في سلك الآمال / محمد سليمان - الرياض  
 ١٤٢٥ هـ  
 ص .. سم

رسمك : ٩٩٦٠-٠١-٣٤٦-٤

١- القواعد الفقهية | العنوان  
 ديوي ٢٥١،٦ ١٤٢٥/٢٤٢٤

رقم الايداع : ١٤٢٥/٢٤٢٤

رسمك : ٩٩٦٠-٠١-٣٤٦-٤

## حقوق الطبع محفوظة الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

مكتبة الرشد ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض - شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)  
 ص ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١



[Email.alrushd@alrushdriyh.com](mailto:Email.alrushd@alrushdriyh.com)

Website : [www.rushd.com](http://www.rushd.com)

- فرع طريق الملك فهد : الرياض - هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١
- فرع مكة المكرمة : هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة : شارع أبي نر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : ميدان الطفرة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها : شارع الملك فيصل - تليفكس ٢٣١٧٣٠٧
- فرع الدمام : شارع الخزان - هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- وكلاؤنا في الخارج
- القاهرة : مكتبة الرشد - هاتف ٢٧٤٤٦٠٥
- بيروت : دار ابن حزم - هاتف ٧٠١٩٧٤
- المغرب : الدار البيضاء - ورافة التوفيق - هاتف ٣٠٣١٦٢ فاكس ٣٠٣١٦٧
- اليمن : صنعاء - دار الآثار - هاتف ٦٠٣٧٥٦
- الأردن : عمان - الدار الأثرية ٦٥٨٤٠٩٢ جوال ٧٩٦٨٤١٢٢١
- البحرين : مكتبة الغرياء - هاتف ٩٥٧٨٣٣ - ٩٤٥٧٣٣
- الإمارات : مكتبة دبي للتوزيع هاتف ٤٣٣٣٩٩٩٨ فاكس ٤٣٣٣٧٨٠
- سوريا : دار البشار - ٢٣١٦٦٦٨
- قطر : مكتبة ابن القيم - هاتف ٤٨٦٣٥٣٣

# باب<sup>(١)</sup> الدال

---

(١) "باب" : ساقطة من (د).





## [ القاعدة الحادية والعشرون بعد المائة ]

الدَّاخلُ تَحْتَ الْعَقْدِ عَمَلٌ سَلِيمٌ، وَالْمُفْسَدُ غَيْرُ دَاخِلٍ <sup>(١)</sup> :

ولهذا : لو استأجر حملاً لنقل الدن <sup>(٢)</sup> من مكان <sup>٣</sup> إلى مكان، فانكسر الدن في الطريق : ضَمِنَ الْحَمَلُ قِيَمَتَهُ؛ لأن المعقود عمل سليم، ولم يوجد، والعمل المفسد لا

<sup>(١)</sup> وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه أو معناها في عدة كتب من كتب الفقه الحنفي : فقد وردت بلفظها في : تبين الحقائق، ١٣٦/٥؛ الدرر شرح الفرر، ٢٣٦/٢؛ كما وردت في تكملة البحر الرائق، ٣٣/٨ بلفظ : «الدَّاخلُ تحت العقد عمل غير مفسد، والمفسد غير داخل»؛ وقريب من معناها ما جاء في الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار - ١٢٥/٩- : «الدَّاخلُ تحت الإذن ما هو الدَّاخلُ تحت العقد وهو العمل المصلح...»؛ وانظر : الهداية وشرحها المذكورين، ١٢٧/٩. وجميع هذه الألفاظ وردت في مقام التعليل لتضمنين الأجير المشترك ما أتلفه في يده قبل إنجاز العمل. ومعنى هذا التعليل - المتمثل في ألفاظ القاعدة المذكورة- : أن كون الأجير مأذوناً له في العمل ابتداءً من قبل المستأجر لا يمنع من إيجاب الضمان عليه عند الإلتاف؛ لأنه بإتلافه يكون متعدياً لمخالفته إذن المستأجر؛ حيث أتى بالعمل على وجه فاسد، مع أن الدَّاخلُ تحت إذنه إنما هو العمل السليم.

وقد فصل ذلك صاحب تبين الحقائق - ١٣٥/٥- فقال : «ولنا : أن التلف حصل بعمل غير مأذون فيه، فيكون مضموناً، كما لو دق الثوب بغير أمره؛ وهذا لأن الدَّاخلُ تحت الإذن هو الدَّاخلُ تحت العقد، وهو العمل المصلح؛ لأن الإذن ثبت في ضمن العقد على التسليم؛ لأن مطلق عقد المعاوضة يقتضي سلامة المعقود عليه من العيوب ... فإذا تلف كان التلفُ حاصلًا بما ليس بمأذون له فيه، فصار كما إذا وصف له نوعاً من الدَّقِّ، فأتى بنوع آخر»؛ وانظر أيضاً : نتائج الأفكار، ١٢٦/٩، ١٢٧؛ وكذلك : الغرة المنيفة للغزنوي، ص ١١٦.

<sup>(٢)</sup> الدَّنُ في اللغة : «وعاء ضخم»، «كهية الحب» [وهو الحجرة] إلا أنه أطول منه وأوسع رأساً، والجمع : دَنَانٌ.

ولتوثيق ما سبق : فإن النص الأول منقول من المعجم الوسيط، مادة «دَنَ»، ٢٩٩/١؛ والثاني من المصباح المنير للفيومي، مادة «دَنَ»، ٢٠١/١؛ وانظر : الصحاح للجوهري مادة «دَنَ»، ٢١١٤/٥؛ المقاييس في اللغة، مادة «دَنَ»، ص ٣٤٩؛ القاموس المحيط، مادة «دَنَ»، ص ١٥٤٥.

<sup>(٣)</sup> في (د) : « مكانه ».

<sup>(٤)</sup> في (ب) و(د) : « ضمن كمال قيمته ».

يدخل تحت العقد، فلم يبق أجيراً. ومالكة مخير إن شاء ضمنَّ قيمته في مكان حمله بلا أجر، وإن شاء ضمنَّ قيمته في مكان<sup>(١)</sup> كسره بحصة أجره<sup>(٢)</sup>؛ لأن فيه وجهين : أحدهما : أن الحمل شيء واحد، فكان متعدياً من الابتداء، فضمنه بلا أجر. والثاني : أن ابتداء الحمل حصل بأمره، فلم يكن متعدياً، وإنما صار تعدياً عند الكسر، فضمن<sup>(٣)</sup> قيمته عند الكسر، وأعطاه أجرته بحصته، فيختار المالك ويميل في أي وجه شاء<sup>(٤)</sup>.



(١) « في مكان » : ساقطة من (ب).

(٢) قد يُقال : إن في الخيار الثاني جمعاً بين الأجر والضمان، وهذا مخالف للقاعدة المقررة عند الحنفية من أن «الأجر والضمان لا يجتمعان» - وقد سبق بيانهما، ص ٢٥٢ (ل ٤/ب) -؛ إذ في الخيار الثاني مطالبة للأجير بالضمان، ومطالبة للموَجَّر بإعطائه أجراً بقدر ما استوفاه من نقل المتاع من مكانه إلى موضع الكسر !. وقد أثار هذا الإشكال وأجاب عنه أحمد الشلبي في حاشيته على تبين الحقائق - ١٣٦/٥ - فقال: «وإن مال إلى الوجه الحقيقي [أي الخيار الثاني] فله الأجر بقدر ما استوفى. والأجر والضمان إنما لا يجتمعان - عندنا - في حالة واحدة، وقد اختلفت الحالة ههنا؛ لأنه إذا ضمنه في مكان الكسر فقد جعل المتاع أمانة عنده من حيث حمل إلى موضع الكسر، والأجر يجب في حالة الأمانة. وإنما صار مضموناً في حالة الكسر، وهذه حالة أخرى».

(٣) في (جـ) : « ضمن ».

(٤) انظر مثال القاعدة وما جاء في تفصيله في : الدرر شرح الغرر، ٢/٢٣٦؛ وانظر المثال أيضاً في مصادر القاعدة الآنف ذكرها.

## [ القاعدة الثانية والعشرون بعد المائة ]

درء المفسد أولى من جلب المصالح<sup>(١)</sup> :

(١) في (جـ) : « الفاسد ».

(٢) هذه القاعدة من القواعد الفقهية المشهورة التي لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب القواعد، سواء باللفظ الذي ذكره المؤلف أم قريب منه، كما وردت في كثير من كتب الفقه وأصوله :  
فمن كتب القواعد :

قواعد الأحكام لابن عبد السلام، ٨٣/١ - فقد أفرد فصلاً بعنوان : « فصل في اجتماع المصالح مع المفسد »؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١٠٥/١؛ القواعد للمقري، ٤٤٣/٢؛ قاعدة ٢٠١ - ولفظه : « عناية الشرع ببدء المفسد أشد من عنايته بجلب المصالح »؛ القواعد للحصني، ٣٥٤/١ - وقد صنع كصنيع ابن عبد السلام؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢١٧/١؛ ولابن نجيم، ص ١١٣ - وحلّ ما سيذكره المؤلف مذكور فيهما؛ المنهج وشرحاه : شرح المنهج للمنحور، ص ٧٢٦؛ والمنهج إلى المنهج لابن أحمد زيدان، ص ١٣٧ - ولفظ المنهج :

درء المفسد مقدم على جلب المصالح فخذ ما نقلنا؛  
إيضاح المسالك، ص ٨٢، قاعدة ٣٧ - ولفظه كلفظ المنهج؛ الفرائد وشرحها : الأثمار المضئية، ص ١٢٣؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢٨٢/١ - ولفظ الفرائد :  
ورجّحوا درء مفسد على جلب مصالح كما تأصلا؛  
بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢١/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣١٩؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٣٠ - ولفظها : « درء المفسد أولى من جلب المنافع »؛ شرحها لسليم رستم، ٣٢/١؛ ولعلي حيدر، ٣٧/١؛ وللأتاسي، ٧٠/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٠٥؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٨١، قاعدة ١٣٣ - ولفظه كلفظ المجلة؛ المدخل الفقهي العام، ٩٨٥/٢، فقرة ٥٩٤؛ القواعد والضوابط المستحصلة من التحرير، ص ٤٨٧ - وأحال إلى التحرير، ١٣٤/٥، ولفظه : « الدائر بين النفع والضرر : يترجح فيه جانب الضرر »؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٢٠٧؛ الوجيز، ص ٢٠٨؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى - وصنيعه كصنيع ابن عبد السلام؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص ١١٩٣؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله المحلان، ص ٨٨؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٥١٤؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٥؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص ٣٤، قاعدة ٢٣؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي، ص ٦٢؛ الدرر البهية في إيضاح القواعد الفقهية، ص ٩٨ -

فإذا تعارض<sup>(١)</sup> مفسدة ومصلحة : قدم دفع المفسدة غالباً؛ لأن اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتناؤه<sup>٢</sup> بالمأمورات.

وروى في (الكشف)<sup>(٣)</sup> حديثاً : «لَتَرْكُ ذَرَّةٍ نَمَّا نَهَى اللهُ عَنْهُ أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ الثَّقَلَيْنِ»<sup>(٥)</sup>.

-ومن كتب الأصول التي تعرضت للقاعدة :

روضة الناظر لابن قدامة، ٨٦٥/٣؛ إعلام الموقعين، ١٢٢/٣؛ الإهاج، ٦٥/٣؛ الموافقات، ١٩٠/٣، ٣٦١، ٢٧٢/٤؛ البحر المحيط، ٢٢٠/٥؛ شرح الكوكب المنير، ٤٤٧/٤؛ إرشاد الفحول، ١٩٣/٢؛ مذكرة في أصول الفقه، ص ٣١٥.

ومن كتب الفقه :

مغني المحتاج، ٣٩/١؛ كشاف القناع، ٩٩/٢؛ حاشية الدسوقي، ٢٩٨/٤؛ ردّ المحتار ٥١١/٢، ٥١٢، ١٠/٦؛ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، ٣٢/١.

(١) في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «تعارضت». وهذا الألفصح.

(٢) نهاية ٥١/أ من (أ).

(٣) ١٥٤/١.

والمراد بالكشف : هو (كشف الأسرار) لعبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي (ت ٧٣٠هـ).

وهو كتاب في أصول الفقه، شرح فيه مؤلفه أصول البزدوي، ورجا مؤلفه «أن يكون كتاباً سبق عامة الشروح ترتيباً وجمالاً، وفاق نظائره تحقيقاً وكمالاً».

وقد شهد له بذلك صاحب (كشف الظنون)، حيث قال : «وشرحه أعظم الشروح، وأكثرها إفادة وبيئاتاً».

وللكتاب عدة طبعات قديمة وحديثة - وقد سبقَت الإشارة إلى أهمها عند التعريف بأصول البزدوي، ص ٦٨٥-.

كشف الأسرار، ١٨/١؛ كشف الظنون، ١١٢/١؛ وانظر في نسبة الكتاب إلى مؤلفه : الجواهر المضية، ٤٢٨/٢؛ تاج التراجم، ص ١٢٧؛ الطبقات السنية، ٣٤٥/٤؛ الفوائد البهية، ص ٩٤، الفتح المبين، ١٤١/٢؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٦٢٧.

(٤) في (ج) : «ترك».

(٥) هذا الحديث - وإن كان مذكوراً في (كشف الأسرار) - لم أقف عليه في كتب الحديث! -

ومن ثم جاز ترك الواجب دفعًا للمشقة، ولم يُسامح في الإقدام على المنهيات، خصوصًا الكبائر<sup>(١)</sup>.

- ومن ذلك : ما ذكره البزازی<sup>(٢)</sup> في فتاواه<sup>(٣)</sup> : «وهو : لم يجد سُترة<sup>(٤)</sup> : تَرَكَ الاستنجاء ولو على شطّ النهر؛ لأن النهي<sup>(٥)</sup> راجح على الأمر، حتى استوعب التَّهْيُ الأَزمانَ، ولم يقتضِ الأمر التكرار<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>.

لكن المعنى الذي استدل بهذا الحديث عليه ثابت بأدلة أخرى، أكثر صراحة ووضوحًا منه، منها الحديث الذي استدل به السيوطي وابن نجيم في أشباههما - في بداية شرحهما للقاعدة، ٢١٧/١؛ ص ١١٣ - ولفظ هذا الحديث عند الإمام مسلم مرفوعًا: «... ذروني ما ترككم، فإنما هلك من كان قبلكم بكَرَّة سؤْلهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه». أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، ٩٧٥/٢، ح ١٣٣٨؛ والبخاري بنحوه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنة رسول الله ﷺ، ٢٦٥٨/٦، ح ٦٨٥٨. كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) في (ب) : «للكبائر».

(٢) في (ب) : «ما ذكره الزيلعي والبزازی»، وكذلك في (د)، ولكن بحذف واو العطف بينهما. علمًا بأن (البزازی) مصححة في هامش (أ) وليس في صلبها. إلا أنها مثبتة في صلب (ج) و(هـ) و(و) وفي مصدر القاعدة (وهو أشباه ابن نجيم).

والبزازی : هو محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي البريقي الخوارزمي الشهير بـ (البزازی) (ت ٨٢٧هـ). وهو فقيه أصولي حنفي، من مصنفاته : الجامع الوجيز المشهور بـ (الفتاوي البزازیة)، شرح مختصر القُدوري، مناقب الإمام أبي حنيفة، آداب القضاء.

انظر : كشف الظنون، ٢٤٢/١، ١٢٢٩/٢، ١٦٣٣، ١٦٨١، ١٨٣٧؛ الفوائد البهية، ص ١٨٧ - ١٨٨؛ هدية العارفين، ١٨٥/٢.

(٣) في (د) : «فتاويه».

(٤) في (د) : «سرة».

(٥) نهاية ٣٢/أ من (د).

(٦) في (ب) و(ج) : «يقتضي» (زيادة الياء)، وفي (أ) يحتمل الأمرين. والمُثبت من (د) هو الصحيح.

(٧) في (د) : «بالتكرار».

- ومن ذلك : المبالغة في المضمضة والاستنشاق<sup>١</sup> مسنونة، وتكره<sup>٢</sup> للصائم.
- و[تحليل]<sup>٣</sup> اللحية سنة في الوضوء، ويكره للمحرم.
- وإنما قلنا : قدّم دفعُ المفسدة غالباً<sup>٤</sup>؛ لأن المصلحة قد تراعى لغلبتها على المفسدة.
- فمن ذلك : الصلاة مع اختلال<sup>٥</sup> [شرط]<sup>٦</sup> من شروطها - من الطهارة،

-ومسألة : هل يقتضي الأمر التكرار؟ من المسائل الأصولية الخلافية، وقد سبق أن أفرد المؤلف لها قاعدة مستقلة، وذلك ص ٤٠٠ (ل ٢٠/أ)، قاعدة ٤٧، فراجعها إن شئت.

أما مسألة : هل يقتضي النهي التكرار؟ فالمشهور والذي عليه أكثر العلماء أن النهي يقتضي التكرار؛ بل حكى الآمدي اتفاق العقلاء على ذلك، ووصف المخالفين بأنهم شاذون فقال: «اتفق العقلاء على أن النهي عن الفعل يقتضي الانتهاء عنه دائماً، خلافاً لبعض الشاذين»- الإحكام للآمدي، ٢/٢١٥؛ وانظر: شرح تنقيح الفصول، ص ١٦٨؛ شرح مختصر الروضة، ٢/٤٣٠، ٤٤٥؛ التحرير وشرحه: تيسير التحرير، ١/٣٧٦؛ شرح الكوكب المنير، ٣/٩٦؛ مسلم الثبوت وشرحه: فوائح الرحموت، ١/٤٠٦؛ نزهة الخاطر العاطر، ٢/١١١؛ مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي، ص ٢٤١؛ وانظر أيضاً : المحصول، ١/٣٣٨- فإن صاحبه لا يرى أنه يفيد التكرار.

والنص المحال إلى البزازية : مذكور فيها ١/١٤، مع اختلاف في عدد من الألفاظ؛ ولعل السبب أن المؤلف لم ينقل من (البزازية) مباشرة؛ بل بواسطة أشباه ابن نجيم؛ للتقارب الشديد بينهما، ولكون الأشباه مصدر المؤلف الرئيس في جميع القاعدة.

ومما عبارة (البزازية) - في معرض حديثه عن الاستنحاء-: «ومن لم يحدث منه [ولعل هذا تصحيف من قوله : (ومن لم يجد ستره)] تركه، ولو على شط نهر؛ لأن النهي راجع على الأمر، حتى استوعب النهي الأزمان ولم يقتض الأمر التكرار».

(١) نهاية ٣٩/ب من (ج).

(٢) في (ج) : « وتكره ».

(٣) في (أ) و(ج) : « وتحليل ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٤) وذلك في صدر شرحه للقاعدة، ص ٦٩٢ (ل ٥١/أ).

(٥) في (د) : « اختلاف ».

(٦) في (أ) و(ج) و(د) : « الشرط ». وما تم إثباته من (ب) هو المناسب، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة

(وهو أشباه ابن نجيم).

والستر<sup>(١)</sup>، أو الاستقبال - فإن في<sup>٢</sup> كل ذلك مفسدة؛ لما فيه<sup>٣</sup> من [ترك] الإجلال بجلال الله تعالى في أن لا يُناجى إلا على أكمل الأحوال°. ومتى تعذر شيء من ذلك جازت الصلاة بدونه؛ تقلدًا لمصلحة الصلاة على هذه المفسدة.

□ ومنه : الكذب مفسدة محرمة<sup>٤</sup>، ومتى تضمن جلب مصلحة تربو عليه : جاز؛ كالكذب للإصلاح بين الناس، وعلى الزوجة لإصلاحها. وهذا النوع راجع إلى ارتكاب<sup>٥</sup> أخف المفسدين في الحقيقة<sup>(٨)</sup>.



(١) هكذا في جميع النسخ، وفي أشباه ابن نجيم والسيوطي : «أو السترة». (أي ستر العورة)، ولعل هذا الأولى؛ لكي لا يتوهم أن المراد بالشرط هنا هو السترة التي تكون بين يدي المصلي.

(٢) في (ب) و(د) : زيادة «ترك».

(٣) نهاية ٣٣/ب من (ب).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) و(د)، وهي زيادة لا يستقيم الكلام بدونها إلا إذا كانت الكلمة التي تليها هي (الإخلال) - كما في أشباه ابن نجيم والسيوطي -.

(٥) في (د) : «الأقوال».

(٦) في (د) : «مجربة».

(٧) نهاية ٥١/ب من (أ).

(٨) سبقت الإشارة مراراً إلى أن جميع المعاني المذكورة في شرح القاعدة مذكورة أيضاً في أشباه ابن نجيم - ص ١١٣-١١٤ - كما أن كثيراً من المعاني التي ذكرها ابن نجيم مذكورة في أشباه السيوطي - ٢١٧/١-٢١٨-.



## [ القاعدة الثالثة والعشرون بعد المائة ]

## الدَّفْعُ بَعْدَ الْحُكْمِ صَحِيحٌ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَةِ ١ [الْخَمْسَةِ] (٢) :

(١) في (ب) و (د) : «مسألة».

(٢) في (أ) و (ب) و (ج) و (د) : «الخمس». والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و (و).

ومعنى القاعدة :

أن دفع المدعى عليه للدعوى صحيح، حتى ولو كان ذلك بعد صدور الحكم من القاضي، إلا إذا كانت الدعوى تتضمن صورة من صور المسألة المعروفة بالمُخَمَّسَةِ.

وقد أشار إلى ذلك ابن نجيم في أشباهه ص-٢٥٤ حيث قال : «دفع الدعوى صحيح، وكذا دفع الدفع، وما زاد عليه يصح، وهو المختار. وكما يصح الدفع قبل إقامة البينة : يصح بعدها. وكما يصح قبل الحكم : يصح بعده إلا في المسألة الخمسة». وبعد ذلك بسطور ذكر نص القاعدة التي أوردها المؤلف. وانظر : رد المختار لابن عابدين، ١١/٦٥٩- فقد نقل الكلام السابق عن ابن نجيم؛ وانظر فيما يتعلق بالدفع بعد الحكم : البحر الرائق وحاشيته : منحة الخالق، ٧/٢٣٠، ٢٣١. والمسألة الخمسة : من المسائل التي يكثر ورودها في كتب الفقه الحنفي، وكما تسمى بذلك تسمى أيضاً بمخمسة كتاب الدعوى.

وقد بين صاحب (كشاف اصطلاحات الفنون) -٣٢/٢- المراد منها فقال : «خمسة كتاب الدعوى عند الفقهاء : اسم لمسألة مشتملة على خمس مسائل مخصوصة مذكورة في كتاب الدعوى. وهي قولهم : سقط دعوى الملك المطلق إن برهن ذو اليد أن المدعى به ودیعة، أو رهن، أو موجد، أو مفسوب» (ويلحظ أنه لم يذكر الصورة الخامسة وهي الإعارة).

وتما يزيدها وضوحاً بيان سبب تسميتهم لها بالمخمسة؛ إذا ذكروا أنها تسمى بذلك لأحد أمرين : الأول : لأن صورها خمس : ودیعة وإجارة وإعارة ورهن وغصب -والمثال الذي سيمثل به المؤلف للقاعدة يُعدُّ مثلاً للصورة الأولى وهي الوديعة-.

الثاني : لأن فيها خمسة أقوال -مبسوطة في كتبهم-.

والذي رجحه صاحب (جامع الفصولين) وابن نجيم : الأمر الثاني؛ لأن الأمر الأول غير منضبط؛ بسبب عدم انحصار الصور في الخمس المذكورة.

انظر : خلاصة الفتاوى، ٤/١٢٥؛ العناية، ٨/٢٣٩؛ جامع الفصولين، ١/٩٥، ٣٠، ١١٣؛ الفتاوى البزازية، ٢/٣٨٥؛ البحر الرائق، ٧/٢٢٨، ٤٠، ٢٣٠، ٢٣٤؛ رد المختار، ٨/١٥٩؛ نزهة النواظر لابن عابدين، ص ٢٦٧؛ قرة عيون الأخيار، ١١/٣٤، ٦٥٩، ٦٨٢.

فإذا ادعى زيد ثوباً في يد عمرو، و[عمرو]<sup>١</sup> خاصمه<sup>٢</sup> بالإنكار، فأقام زيد البينة، وحُكم له به، ثم قال عمرو - على طريق الدفع - : الثوب عندي وديعة، ويدي ليس بيد الخصومة<sup>٣</sup> : لا يلتفت إلى قوله، ولم [تسمع]<sup>٤</sup> دعواه؛ لأن «التناقض يمنع الدعوى»<sup>(٥)</sup>.



- 
- وللتوسع في المسألة الخمسة انظر: فتاوى النوازل، ٣١٠؛ المبسوط، ١٦/١٦٩؛ الهداية وشرحها: نتائج الأفكار، ٢٣٨/٨؛ كنز الدقائق وشرحه : تبين الحقائق، ٣١٣/٤؛ الكافي شرح الواقي، القسم الأخير، ٦١٨/٢-٦٢٣؛ الدرر شرح الفرر و حاشية الشرنبلالي عليها، ٣٤٣/٢.
- (١) في (أ) و (جـ) و (د) : «والعمرو». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب).
- (٢) في (ب) : «خاصمة».
- (٣) في (جـ) : «بيد بخصومة».
- (٤) في (أ) و (جـ) : «يسمع». والأفصح ما تمّ إثباته من (ب) و (د).
- (٥) هذه قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص ٥٥١ (ل/٣٧) قاعدة ٨٧.

## [ القاعدة الرابعة والعشرون بعد المائة ]

دَفْعُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ يَسْتَرْدُّهُ<sup>(٣)</sup> :وفروعها كثيرة: منها ما أَدَّى على طريق الرشوة<sup>(٥)</sup>.

(١) في (د) : «واجب».

(٢) في (ج) : «يسرده».

(٣) معنى القاعدة :

وردت هذه القاعدة في (قواعد الفقه) لابن نجيم بلفظ أحسبه كافياً في بيان معناها، وهو: «من دفع شيئاً على ظن أنه واجب عليه، ثم تبين أنه ليس بواجب عليه: فإنه يسترده». أي: أن الدافع يسترد الشيء الذي دفعه.

إلا أن هذا الاسترداد ليس بعام؛ بل هو مخصوص بما إذا كان الدفع لغرض غير صحيح. أما إذا دفع الإنسان شيئاً إلى غيره، وكان هذا الدفع لغرض صحيح: فإنه لا يجوز له استرداد ما دفعه ما دام الغرض باقياً؛ لأنه لو فعل ذلك لكان قد سعى في نقض ما تم من جهته، وهذا السعي مردود؛ للقاعدة التي قالوا فيها: «من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه».

وقد أشار المؤلف إلى ذلك في أثناء شرحه للقاعدة؛ بل أفرد القاعدة اللاحقة للحديث على ذلك. هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

أما توثيقها:

فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه أو معناه في عدد من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣١٧؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٣٨، قاعدة ١٤٦ - وقد سبق ذكر لفظه في بداية هذا الماش -؛ بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرحها: منافع الدقائق، ص ٣٢٠ - ولفظ الجامع كلفظ المؤلف إلا أنه جاء في آخرها: «...يُسْتَرْدُّ» (يحذف هاء الضمير) -؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٣٥٨؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٦١ - ولفظ الأخيرين قريب من لفظ ابن نجيم في قواعده -.

ومن كتب الفقه:

قنية النية في تميم الغنية، ل ١٥٢/١ - ولفظه قريب من لفظ ابن نجيم في قواعده -؛ رد المحتار، ٣٧٥/٨ - ولفظه: «...ولو دفع بناء على أنه يلزمه فله استرداده...».

(٤) في (د) : « ادعي ».

(٥) ورد التمثيل للقاعدة بهذا المثال في منافع الدقائق، ص ٣٢٠.

وقال ابن نجيم في (الأشباه [و] النظائر) : «لو [استأجر] داراً سنة بأجر معلوم، فسكنها سنتين ودفع أجرتهما : ليس له الاسترداد. والتخريج على خلافه!»<sup>(٣)</sup>.

أقول مجيباً لما أورده : إن الاسترداد فيما إذا [دفعه] بلا غرض صحيح. أما إذا دفعه لغرض : لا يجوز الاسترداد فيه ما دام الغرض باقياً؛ لئلا يكون ساعياً في نقض ما أوجبه<sup>(٧)</sup>.

وهذا كمن عجل الزكاة، ودفعها إلى الساعي : فإنه ليس له استردادها؛ لأن الدفع كان لغرض، وهو أن يصير زكاة بعد الحول - كذا في (العناية)<sup>(٩)</sup> -.

= ووجه تفرع هذا المثال على القاعدة : أن من يؤدي مالاً لغيره على طريق الرشوة يعدّ قد دفع مالاً ليس بواجب عليه، فلا يكون هذا المال حقاً للأخذ (المرتشي)؛ بل عليه أن يرده للمعطي (الراشي).

(١) الواو : زيادة من (ب) و(ج) و(د).

(٢) في (أ) و(ج) : «استأجرها» (زيادة الهاء)، وقد اغنى عنها التصريح بالدار بعدها.

علماً بأن (الهاء) مثبتة في أشباه ابن نجيم دون (الدار).

(٣) ذكر ابن نجيم هذه العبارة في غير مظاهها؛ إذ جاءت في كتاب الغصب من الأشباه، ص ٣١٧. إلّا أنه قال في آخرها : «... والتخريج على الأصول يقتضي أن له ذلك إن لم تكن معدّة؛ لكونه دفع ما ليس بواجب فيسترده، إلا إذا دفع على وجه الهبة، فاستهلكه الموجر»؛ وانظر: قواعده، ص ١٣٨؛ القنية، ل ١٥٢/أ.

(٤) في (د) : «الاسترداد».

(٥) في (أ) : «وقعه». والصحيح ما تمّ من (ب) و(د). وهذه الكلمة ساقطة من (ج).

(٦) «فيما إذا ... الاسترداد» : ساقطة من (ج).

(٧) يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي : «من سعى في نقض ما تمّ من جهته : فسعيه مردود عليه»، وذلك ص ١٠٧٧ (ل ١٠٠/ب)، قاعدة ٢٣٥.

(٨) نهاية ٤٠/أ من (ج).

(٩) ٢٠٧/٧، إذ ورد فيها مضمون الجواب الذي ذكره المؤلف.

[والغرض]<sup>(١)</sup> في المسألة التي<sup>(٢)</sup> ذكرناها<sup>(٣)</sup> التحرز عن مآثم الغصب،  
وتطبيب خاطر المالك.



(١) في (أ) : «والغرض». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٢) نهاية ٣٢/ب من (د).

(٣) في (جـ) : «ذكرنا» (بإسقاط الهاء).

والمراد بهذه المسألة هي مسألة استحجار الدار.

## [ القاعدة الخامسة والعشرون بعد المائة ]

**الدَّفْعُ إِذَا كَانَ لَغَرَضٍ : لَا يَجُوزُ الاسْتِرَادُ مَا دَامَ بَاقِيًا<sup>(٢)</sup> :**

ذُكِرَ<sup>٣</sup> هذا الأصل في الأصل المتقدم تبعاً<sup>(٥)</sup> وههنا مستقلاً.

ومن فروعه : « رجل كفل عن رجل بأمره بألف عليه، فقضى الأصيل الكفيل قبل أن يعطي الكفيل الألف صاحب المال قائلاً : إني<sup>٦</sup> لا [أ]<sup>٧</sup> من أن يأخذ الطالب منك حقه، فخذها<sup>٨</sup> قبل أن تؤدى<sup>٩</sup>. فقبطه : ليس للأصيل<sup>١٠</sup> أن يرجع فيها<sup>(١١)</sup>؛ لأنه<sup>١٢</sup> تعلق

(١) في (جـ) : «الدافع».

(٢) هذه القاعدة كاستثناء من القاعدة السابقة، وسبقت الإشارة إلى معناها في أثناء بيان معنى تلك القاعدة.

وقد وردت بهذا اللفظ في النسخة الخطية من مجامع الحقائق، ل ٣٥/ب.

ووردت في المطبوعة -ص ٤٥- وفي منافع الدقائق -ص ٣٢٠- باللفظ نفسه ولكن مع إسقاط (لا) النافية، علماً بأن صاحب المنافع لم يشرح القاعدة، كما أن العلائي في شرحه لقواعد الخادمي لم يذكر القاعدة إطلاقاً.

ووردت قبل ذلك في العناية، ٢٠٧/٧، بزيادة : «فيه» بعد كلمة الاسترداد.

(٣) في (جـ) : «وذكر».

(٤) نهاية ١/٥٢ من (أ).

(٥) ص ٦٩٩ (ل ١/٥٢).

(٦) في (د) : زيادة : «ضامن».

(٧) الألف : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وهي لا يَد منها، وفيها موافقة لمصدر هذه العبارة (وهو

العناية)؛ حيث جاء فيه : «... وقال : إني لا آمن من أن يأخذ...».

(٨) في (د) : «فأخذها».

(٩) في (د) : «يؤدي».

(١٠) في (ب) : «الأصيل».

(١١) جاء بيان ما يعود إليه الضمير في (العناية) على النحو الآتي : «أي في الألف المدفوع، وأنشئه

باعتبار الدراهم».

(١٢) نهاية ١/٣٤ من (ب).

به حق القابض وهو الكفيل، على احتمال قضائه الدين، فيما<sup>(١)</sup> لم يطل هذا الاحتمال -  
 بأداء الأصيل بنفسه حق الطالب - ليس له أن يسترده على مقتضى الأصل الذي ذكرناه  
 في صدر الكلام؛ لئلا يكون ساعيًا في نقض ما أوجبه<sup>(٢)</sup>». .  
 كذا في (العناية)<sup>(٣)</sup>.



(١) في (ب) : «فما»، وكذلك في العناية. ولعلّ هذا الأولى.

(٢) سوف يفرد المؤلف هذا التعليل في قاعدة مستقلة، ص ١٠٧٧ (ل ١٠٠/ب)، قاعدة ٢٣٥.

(٣) ٢٠٧/٧ - مع اختلاف في الترتيب وفي بعض الألفاظ.

## [ القاعدة السادسة والعشرون بعد المائة ]

الدَّلَالَةُ<sup>١</sup> [تعمل]<sup>٢</sup> عَمَلَ الصَّرِيحِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ صَرِيحٌ يَعَارِضُهَا<sup>(٣)</sup>:

فروع هذا الأصل كثيرة :

ومنها<sup>٤</sup> : إذا قام أحدُ العاقلين بعد الإيجاب وقبل القبول : بطل الإيجاب؛ لأن القيام يدل على الإعراض.

ولا يقال : إذا قام أحدهما وقال : « قَبِلْتُ » لا ينفذ، مع أن لفظَ «قَبِلْتُ» صريحٌ، وعمل الدلالة مقيد بعدم تعارض الصريح!.

لأن الصريح وقع بعد عمل الدلالة، فلا يعارضها<sup>(٥)</sup>:

فإن قيل : قد ذكر في الأصولين المتقدمين<sup>(٦)</sup> : «لأن يكون ساعياً في نقض ما أوجبه»، وهذا يقتضي أن لا يبطل<sup>٧</sup> الإيجاب بقيام الموجب عن المجلس، ولا قائل به!.

قلنا : الإيجاب<sup>٨</sup> بلا قبول لا يتم، فكان كمن [يجب بلا قبول]<sup>٩</sup>.

(١) في (جـ) : «الدلالة».

(٢) في (أ) و(ب) و(جـ) : «يعمل». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(٣) هذه القاعدة متحدة من جهة المعنى مع قاعدة سبق أن ذكرها المؤلف، وهي : «النائب بالدلالة إنما يعتبر إذا لم يوجد الصريح بخلافه»، وذلك ص ٥٨٣ (ل ٤١/أ)، قاعدة ٩٦.

فما قيل في توثيقها هناك يُقال هنا.

(٤) في (جـ) : «وهنا».

(٥) انظر: العناية، ٢٥٦/٦-٢٥٧؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٤/٢. وهذا المثال وجوابه سيأتي ذكرها ص ٧٨٩ (ل ٦١/ب-٦٢/أ).

(٦) ص ٦٩٩ (ل ٥٢/أ)، وص ٧٠٢ (ل ٥٢/ب).

(٧) نهاية ٥٢/ب من (أ).

(٨) نهاية ٤٠/ب من (جـ).

(٩) هكذا في (ب)، وفي (د) : «يجب بلا قبول»، وفي (أ) و(جـ) : «يجب» (بإسقاط الباء وبلا قبول) معاً. والمثبت هو الصحيح.



## [ القاعدة السابعة والعشرون بعد المائة ]

دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد المتصلة بمبدأ القضاء بالقرائن.

إذ المراد بها : أن العلل الحقيقية التي ترتبط بها أحكام شرعية إذا كانت خفية يعسر الاطلاع عليها : فإن الشرع قد أقام الأمارات والقرائن الدالة على تلك العلل مقامها، فترتبط الأحكام بتلك القرائن وجوداً وعدماً.

فالرضى بالعيب - كما هو في المثال الذي سيذكره المؤلف - : «علة شرعية لحكم شرعي وهو سقوط خيار المشتري في رده على بائعه، إلا أن الرضا لما كان أمراً بائناً ليس في وسع البشر الاطلاع عليه جعل الشرع استعمال المشتري للمبيع من مداواة ... [ونحوها] قائماً مقام الرضا المسقط للخيار» - قاله الأتاسي في شرح المجلة، ١/١٨٥ - . وانظر معناها في المصدر السابق؛ المدخل الفقهي العام للزرقا، ٢/١٠٥٢-١٠٥٣، فقرة ٦٦٤.

هذا ما يتعلق بمعناها.

أما توثيقها : فقد وردت بلفظها في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٢/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٠؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٦٨؛ شرحها لسليم رستم، ١/٤٨؛ ولعلي حيدر، ١/٦٠؛ وللأتاسي، ١/١٨٥؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٣٤٥؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٨١، قاعدة ١٣٦؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٥٢، فقرة ٦٦٤؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص ١٢١٧؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية للدكتور إبراهيم الحريري، ص ١٦١؛ المبادئ الفقهية، ص ٤٢؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١١٠، قاعدة ٩٣؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٨٩. ويلاحظ أن جميع تلك الكتب متأخرة عن المؤلف، كما أن أكثرها مرتبط بالمجلة.

وكما وردت بلفظها في هذه الكتب فقد ورد معناها في كتاب الأشباه والنظائر لابن الركيل، ١/٢٢١ - ولفظه : «فائدة : الأمور الخفية المتعلقة بالباطن : دأب الشارع أن يضبطها بوصف ظاهر».

ومن كتب الفقه التي وردت فيها القاعدة :

العناية، ٦/٣٩١ - حيث إن القاعدة وجل ما ذكره المؤلف في شرحها مذكورة فيها - .

ولهذا : مداواة المشتري جُرْحَ الجارية المشتراة يمنع الرد<sup>(١)</sup>؛ «لأن ذلك دليل قصد [الاستبقاء]<sup>٢</sup>؛ لأن المداواة : إزالة العيب، وهي تمنع الرد؛ لأن نقيضه (وهو قيام العيب) شرطاً للتمكن من الرد، [فتكون]<sup>٣</sup> المداواة دليل قصد الإمساك<sup>(٤)</sup>، وقصد الإمساك من الأمور الباطنة، والمداواة تدل<sup>٥</sup> عليه، فيقوم<sup>(٦)</sup> المداواة مقام قصد الإمساك.

«وله ذلك<sup>(٧)</sup> بعيب آخر؛ لأن الرضا بعيب لا يستلزم<sup>٨</sup> رضاه بغيره.

وكذا الركوب لحاجته<sup>(٩)</sup>».



(١) انظر: الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٣٩٠/٦، الغرر وشرحه الدرر، ١٦٦/٢؛ وانظر أيضاً: المعني لابن قدامة، ٢٤٨/٦-٢٤٩، فقد قال - في شأن المشتري إذا تصرف في المبيع المبيع تصرفاً دالاً على الرضا به بعد علمه بالعيب - : «بطل خياره في قول عامة أهل العلم... ولا أعلم فيه مخالفاً».

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «الاستبقاء». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ وفاقاً للعناية.

(٣) في (أ) و(ج) : «فيكون»، وفي (د) جاءت الكلمة مهملة من النقاط. والأفصح ما تم إثباته من (ب). وقد جاء في العناية : «فكانت».

(٤) العناية، ٣٩١/٦ - مع الاختلاف السير المذكور في الهامش السابق -.

(٥) في (ج) : «يدل»، وكما رُسمت في (أ) بالتاء رُسمت بالياء أيضاً.

(٦) في (د) : «فتقدم».

ولعلّ تذكير الفعل في باقي النسخ سببه كون الفاعل هو فعل المداواة، أي : فيقوم فعل المشتري للمداواة مقام قصد الإمساك.

(٧) أي : للمشتري الرد ...

(٨) نهاية ٣٣/ من (د).

(٩) العناية، ٣٩١/٦ - مع اختلاف سير، حيث جاء في آخرها : «... وكذلك الركوب لحاجته» -.

## [ القاعدة الثامنة والعشرون بعد المائة ]

الديون تُقضى بأمثالها<sup>(١)</sup> :

«عُرِفَ الدينُ في (الحاوي<sup>٢</sup> القدسي<sup>٣</sup>) بأنه عبارة عن : «مالٍ حكْمِيٍّ يحدث

<sup>(١)</sup> هذه القاعدة من القواعد التي يكثر ورودها في كتب الفقه الحنفي وقواعده، واللفظ الذي ترد فيه هو ذات لفظ المؤلف، إلا أنه يضاف إليه أحياناً كلمة توضح الكلمة الأخيرة من القاعدة، كقول صاحب المبسوط: «... بأمثالها لا بأعيانها»، وقول صاحب الدرر : «... بأمثالها لا بأنفسها». فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٨٢، ٢٩٤؛ الرسائل الزينية في مذهب الحنفية، ص ٥٢٣؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٢/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٠؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١١٨، ١٤٧، ٤٨٨ - وأحال في الموضوع الأخير منه إلى التحرير في أحد عشر موضعاً ١-.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ٢/٢١٠، ١١/٤١، ١٩/١٧؛ حاوي مسائل المنية، ل ٣٥٨/أ؛ الهداية وشروحها : العناية وفتح القدير أونستائج الأفكار، ٧/٣٤٢، ٣٤٣، ٨/٦١، ١٢٥، ٣٧٨، ٤٠١، ٤٩٣؛ تبيين الحقائق، ٥/٢٢٢؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٦١، ٢٩٢؛ البحر الرائق، ٦/٢٢٢، ٧/١٧٩؛ رد المحتار، ٥/٣٢٨، ٥٩٢، ٦٦٤، ٦٧٥، ٨/٤٨٦، ١١/٤٣٦، ٤٨٧، ١٢/٥٥٠.

كما وردت عرضاً في كشف الأسرار للنسفي، ١/٦٥.

علماً بأن المؤلف نفسه سبق أن ذكر هذه القاعدة عرضاً في المواضع الآتية : ص ٣٨٦ (ل ١٨/أ)، ٣٨٨ (ل ١٨/أ)، ٣٨٩ (ل ١٨/ب)، ٣٩٩ (ل ٢٠/أ)، كما أنه بيّن معناها إجمالاً في الموضوع الثاني منها، وتمنّ بيّن معناها : ابن عابدين في حاشيته : رد المحتار، ٥/٥٩٢.

<sup>(٢)</sup> في (د) : «الحادي» (بالدال).

<sup>(٣)</sup> الحاوي القدسي: هو كتاب من كتب الحنفية التي حوت عدّة علوم، فقد جعله مؤلفه «على ثلاثة أقسام:

- قسم في أصول الدين.

- وقسم في أصول الفقه.

- وقسم في الفروع. وأكثر فيها من ذكر الفروع المهمة في كراريس يسيرة».

وهذا الكتاب «إنما قيل فيه (القدسي)؛ لأنه صنّفه في القدس» - قاله صاحب (كشف الظنون)، ١/٦٢٧ -.

أما مؤلف هذا الكتاب فهو محلّ خلاف بين العلماء :

- - فقد صدر صاحب (كشف الظنون) - ٦٢٧/١ - حديثه عن هذا الكتاب بقوله: «الحاوي القدسي في الفروع للقاضي جمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القابسي الغزنوي الحنفي المتوفي في حدود سنة ٦٠٠»، ثم عزا هذه النسبة إلى ابن الشحنة (ت ٩٢١هـ) في هوامش الجواهر، وبعد ذلك أورد إشكالاً عليها فقال: «ثم رأيت في ظهر نسخة منه أن مصنفه الشيخ محمد الغزنوي، والله سبحانه وتعالى أعلم».
- أما صاحب (الفوائد البهية) - ص ٢٤٧ - فقد نقل كلام صاحب (كشف الظنون) ولم يعلق عليه، إلا أنه نقل نقلاً آخر عن «ابن أمير حاج في (شرح منية المصلي) أن مؤلف (الحاوي القدسي): فرغاني».
- كما عدّ ابن نجيم - في أشباهه، ص ١٨ - كتاب (الحاوي القدسي) من الكتب التي نقل منها مؤلفاته الفقهية.
- وقد علق على ما جاء في الأشباه صاحب (غمر عيون البصائر) - ٥٠/١ - فقال: «والحاوي القدسي: قيل: والحاوي لأصحابنا اثنان: الحاوي القدسي، وأظنه لرجل متأخر كان يسمى القاضي القدس، ولا أعرف تفصيل ترجمته. والحاوي الحصري، وهو للشيخ محمد بن أنوش الحصري [ت ٥٠٠هـ]». وبعد أن نقل الحمري هذا الكلام زاد عليه فقال: «بقي حاوي ثالث، وهو حاوي الراهدي [ت ٦٥٨هـ] مؤلفه صاحب (الفنية)...».
- ويمكن أن يستنتج من هذه النقول وغيرها ما يأتي:
- ١- أن ابن الشحنة عندما نسب الكتاب إلى أحمد بن محمد بن نوح الغزنوي ذكر ذلك بصيغة الجزم.
- ٢- أن صاحب (كشف الظنون) عندما تحدث عن الكتاب صدر حديثه عنه بنسبته - بصيغة الجزم - إلى أحمد الغزنوي، وأضاف هذه النسبة إلى صاحبها (وهو ابن الشحنة)، إلا أنه ظهر له فيما بعد ما يشكك عليها (وهو ما رآه في ظهر نسخة منه أن مصنفه هو محمد الغزنوي)، ورأى أن هذا الإشكال كافٍ في التشكيك في صحة نسبته إلى أحمد الغزنوي، مما دفعه إلى التوقف في المسألة.
- وقد شاركه صاحب (الفوائد البهية)؛ وذلك بنقل كلامه دون التعليق عليه ١ - خلافاً لعادته في تحرير مثل هذه الأمور وعدم إطلاقها.
- ٣- أن ما نقله صاحب (الفوائد البهية) عن ابن أمير حاج من أن مؤلف (الحاوي القدسي): فرغاني، هذا النقل لا يمنع من أن يكون غزنوياً أيضاً؛ لأن الإنسان قد يقطن بلداناً مختلفة، فينسب إليها جميعاً، -

-ولاسيما أن فرغانة وغزنة مدينتان متقاربتان، إذ الأولى مدينة بما وراء النهر، والثانية مدينة في طرف خراسان - انظر : معجم البلدان، ٢٨٧/٤، ٢٢٨-.

ويمكن أن يُقال مثل ذلك فيما نقله الحموي من أنَّ مؤلف (الخواي القدسي) كان يسمى بقاضي القدس.  
٤- كون الحموي ينقل أيضاً أنه لرجل متأخر لا يتعارض مع نسبته لأحمد الغزنوي (ت ٥٩٣هـ)؛ بل يعضده؛ لأن المتأخرين في مصطلح الحنفية هم: «من شمس الأئمة الحلواني [ت ٤٤٨هـ] إلى حافظ الدين البخاري [ت ٦٩٣هـ]» - كما أفاد ذلك صاحب (الفوائد البهية)، ص ٢٤١، وصاحب (المذهب عند الحنفية)، ص ٥٧-٥٨ - ولا شك أن أحمد الغزنوي (ت ٥٩٣هـ) كان يعيش في هذه الفترة.  
٥- بالتبع القاصر لعدد من كتب طبقات الحنفية، بحثاً عن ترجمة لمحمد الغزنوي، تمت ملاحظة ما يأتي:  
أ- لم يذكر صاحب (الجواهر المضية) من اسمه محمد الغزنوي إلا واحداً، وهو محمد بن يوسف بن علي، أبو الفضل البغدادي الغزنوي (ت ٥٩٩هـ)، ولم يذكر له مؤلفات - انظر الجواهر، ٣/٤١٠-٤١٢، رقم ١٥٨٨-.

ب- ليس في (تاج التراجم) من يعرف بمحمد الغزنوي.

ج- لم يذكر صاحب (مفتاح السعادة) من اسمه (محمد الغزنوي) إلا عرضاً وفي موضع واحد، وذلك في أثناء ترجمته لعلي السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، حيث ذكر أنه قرأ القراءات على محمد بن يوسف، أبي الفضل الغزنوي - انظر : المفتاح، ٢/٤٥-.

د- لم يترجم صاحب (الفوائد البهية) لمن اسمه (محمد الغزنوي) إلا لرجل واحد، وهو محمد بن يوسف بن علي، أبو الفضل الغزنوي البغدادي، ولم يذكر له مؤلفات - انظر الفوائد، ص ٢٠٤.

هـ- لم يذكر صاحب (هدية العارفين) من اسمه محمد الغزنوي إلا واحداً، حيث قال في ترجمته: «محمد بن عبد الكريم الغزنوي، له تحفة الصدور في الحساب، فارسي، فرغ منها سنة ٧٤٤هـ» - هدية العارفين، ٢/١٥٢-.

والحاصل من هذه النقول : أن من عُرفوا بمحمد الغزنوي اثنان :

الأول : محمد بن يوسف الغزنوي (ت ٥٩٩هـ).

الثاني : محمد بن عبد الكريم الغزنوي (كان حياً سنة ٧٤٤هـ).

ولم ينسب لواحدٍ منهما كتاب (الخواي القدسي) ١.

٦- وبالجانب المقابل : فإني لم أجد من نسب الكتاب لأحمد الغزنوي سوى ما سبق نقله عن (كشف الظنون)، أو من نقل عنه كصاحب (الفوائد البهية) ص ٢٤٧-، وصاحب معجم المؤلفين ٣٠١/١، رقم ٢١٨٩-.  
وقد جاء في (كشف الظنون) أن اسمه : أحمد بن محمد بن نوح، جمال الدين القابسي الغزنوي المتوفى في حدود سنة ٦٠٠ «٥٩٣».

- وجاء في الفوائد البهية -ص ٤٠- أن جدّه هو محمود بن سعد.
- كما جاء في كثير من المراجع الآخر أن جدّه هو محمود بن سعيد. (انظر : الجواهر المضية، ٣١٥/١ - ٣١٦، رقم ٢٣٦؛ تاج التراجم، ص ٢٧، رقم ٢٣؛ مفتاح السعادة، ٢٥٨/٢؛ الطبقات السنية، ٨٩/٢ - ٩٠، رقم ٣٦٠؛ الأعلام، ٢١٧/١؛ معجم المؤلفين، ٢٩٦/١، رقم ٢١٤٥).
- ويلحظ أن جميع هذه المراجع وإن كانت قد اتفقت مع ما جاء في كشف الظنون من أنه توفي سنة (٥٩٣هـ) إلا أنها لم تذكر لقبه (جمال الدين) ولا (القاسبي)!
- ٧- بالرجوع إلى عددٍ من فهارس المخطوطات تم ملاحظة ما يأتي :
- أ- ذكر بروكلمان - ٣٣٠/٦ - أن للكتاب اثني عشرة نسخة خطية نسبها جميعاً إلى جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي (ت ٥٩٣هـ).
- ب- كما جاء في فهرس المخطوطات بدار الكتب الظاهرية - فقه حنفي - ٢٨١/١ - أن له نسخة خطية ونسبت إلى أحمد الغزنوي أيضاً.
- ج- ذكر في فهرس (بني جامع، رقم ٤٠٨ و ٤٠٩) و(أسعد أفندي، رقم ٦٦٠) كليهما بمكتبة السليمانية باستانبول ذكر فيهما ثلاث نسخ خطية، نُسبت كلها لجمال الدين، أحمد بن محمد القاسبي الغزنوي (ت ٦٠٠هـ).
- د- ذكر في فهرس (عاشر أفندي، رقم ٤٢٤) بمكتبة السليمانية نسخة خطية ونُسبت إلى جمال الدين بن الغزنوي الحنفي.
- هـ- الفهرس الوحيد - مما تم الاطلاع عليه - الذي نُسب الكتاب فيه إلى (محمد القنوي) - ولعلها تصحيح من الغزنوي - هو فهرس مكتبة عارف حكمت التابعة لمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (ورقم المخطوط فيه ١٢١٢).
- ٨- من خلال العرض السابق جميعه يمكن أن يُخلص إلى النتائج الآتية :
- أ- جميع المراجع السابقة التي نسبت الكتاب إلى مؤلفه اتفقت على أنه : غزنوي.
- كما أنها اكتفت بنسبته إلى أحمد أو محمد الغزنوي، دون أن تنسبه إلى شخص ثالث، أو تنسبه إليهما معاً إلا ما جاء في (كشف الظنون) -ومن نقل عنه-.
- فقد ذكر فيه قولين :
- الأول : كونه لأحمد بن محمد الغزنوي.
- الثاني : كونه لمحمد الغزنوي.
- ونسب القول الأول لابن الشحنة.
- كما بنى القول الثاني على ما رآه في ظهر نسخة منه أن مصنفه : محمد الغزنوي.

ب- لعل الراجع - والله أعلم - أن مؤلف الكتاب (الحاوي القدسي) هو : أحمد بن محمد الغزنوي لما يأتي:

١- أن ابن الشحنة نسب الكتاب إلى أحمد الغزنوي، وكلام ابن الشحنة له وزنه ومكانته عند الحنفية، بدليل أن صاحب (كشف الظنون) قدّم كلام ابن الشحنة، ولم يسقطه لتعارضه مع ما رآه بعينه على ظهر الكتاب نفسه من نسبة الكتاب إلى محمد الغزنوي.

٢- أن الكتاب يُنسب إلى أحمد الغزنوي في خمس فهرس للمخطوطات، وهذه الفهارس تعبّر عن أربع عشرة نسخة خطية.

بينما يُنسب إلى محمد الغزنوي في نسختين فقط !.

ولاشك أن الاحتمال الأول أقوى من الثاني؛ لأن احتمال (أربعة عشر على سبعة عشر ١٧/١٤) أغلب على الظن من (احتمال اثنين على سبعة عشر ١٧/٢).

٣- أن من عُرف باسم محمد الغزنوي - في أبرز كتب تراجم الحنفية - اثنان فقط، ولم يُنسب لأيّ منهما كتاب (الحاوي القدسي).

وهذا - وإن كان لا ينفي نسبة الكتاب إلى محمد الغزنوي إلا أنه يثير احتمالاً ليس بعيداً وهو أن محمد الغزنوي الذي يُنسب الكتاب إليه في نسختين خطيتين هو ذاته أحمد بن محمد الغزنوي، إلا أن الناسخ اكتفى بالأب اختصاراً فنسبه إلى محمد (أبي أحمد الغزنوي)، حاله حال كثير من الناسخ الذين يجتهدون في إثبات اسم الكتاب، واسم مؤلفه على ظهر النسخة، ولا سيما إذا لم يجدوا ذلك مكتوباً على ظهر النسخة التي نقلوا منها.

وربما أن أحمد الغزنوي اسمه مركب من (محمد أحمد) - كما هو الحال في كثير من أهل بلاد العجم - فاكفى الناسخ بالاسم الأول والأخير اختصاراً.

وتما يقوي أن محمد الغزنوي ليس المراد به شخصاً آخر أنه اكتفى باسمه ولقبه دون أن يذكر له نسباً كاملاً يختلف اختلافاً جوهرياً مع أحمد الغزنوي - والله أعلم -.

هذا ما يتعلق بتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

أما حالة الكتاب : فإنه مخطوط، وله نسخ خطية كثيرة منها نسخ المكتبات الآتية :

١- مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (بمجموعة عارف حكمت) برقم ١٢١٢ (وفيها أن المؤلف هو محمد القنوي).

٢- مكتبة الملكية ببرلين بألمانيا، برقم ١٦٠٠ QU

٣- مكتبة الزيتونة بتونس، برقم ٢٠٢٠.

٤- مكتبة البلدية بالأسكندرية، برقم (الفقه الحنفي ٢٢).

في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما»<sup>(١)</sup>.

وإيفاؤه لا يكون إلا بطريق المقاصة عند أبي حنيفة - رحمه الله -.

مثاله : إذا اشترى ثوبًا بعشرة دراهم : صار الثوب ملكًا له، وأحدث الشراء في ذمته عشرة دراهم<sup>٢</sup> ملكًا للبائع. فإذا دفع<sup>٣</sup> المشتري عشرة إلى البائع وجب مثلها في ذمة البائع<sup>(٤)</sup>، وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلًا عن الثوب، ووجب للمشتري على البائع<sup>٥</sup> مثلها بدلًا عن المدفوعة إليه، فالتقيا قصاصًا.

٥- مكتبة الخديويّة بالقاهرة، برقم ٤٠/٣.

٦- مكتبة الأسد بدمشق، برقم ٤٢٣٠.

٧- مكتبة باتنة بمدينة باتنة في الهند، برقم (٨٦ رقم ٨٦٤).

٨- مكتبة بانكبور بمدينة بانكبور في الهند، برقم (١٩ رقم ١٦٢٧).

٩- ١٠- مكتبة السليمانية باستانبول (فهرس بيني جامع)، ورقمهما ٤٠٨ و ٤٠٩ (وفيه أن المؤلف هو جمال الدين أحمد بن محمد القابسي الغزنوي).

١١- مكتبة السليمانية (فهرس عاشر أفندي)، برقم ٤٢٤ (وفيه أن المؤلف هو القاضي جمال الدين بن الغزنوي الحنفي (ت ٦٠٠هـ)).

١٢- مكتبة السليمانية (فهرس لاله لي)، برقم ٨٧٨ (وفيه أن المؤلف إمام غزنوي).

١٣- مكتبة السليمانية (فهرس الحاج سليم أغا)، برقم ٤١٦ (وفيه أن المؤلف الغزنوي).

١٤- مكتبة السليمانية (فهرس داماد زاده قاضي عسكر محمد مراد)، برقم ٧٧٣ - ولم يُذكر فيها اسم المؤلف -.

١٥- مكتبة السليمانية (فهرس أسعد أفندي)، برقم ٦٦٠ (وفيه أن المؤلف هو جمال الدين أحمد بن محمد القابسي الغزنوي ت ٦٠٠هـ).

١٦- مكتبة فيض الله أفندي باستانبول، برقم ١١٤.

١٧- مكتبة فليج علي باستانبول برقم ٤٧٨.

(١) بحث عن هذا التعريف في إحدى النسخ الخطية للحاوي القدسي بتركيا ولم أقف عليه، إلا أنه معزو

إلى (الحاوي) أيضًا في (الأشباه والنظائر) لابن نجيم، ص ٣٨٩.

(٢) «صار الثوب ... دارهم» : ساقطة من (د).

(٣) نهاية ٣٤/ب من (ب).

(٤) جاء في أشباه ابن نجيم زيادة كلمة فيها زيادة في المعنى وهي : «دينًا».

(٥) نهاية ٥٣/أ من (أ).



وتفرع على أن طريق إيفائه إنما هو المقاصة : أنه لو أبرأه عنه بعد قضاؤه<sup>(١)</sup> : صح، ورجع المديون على الدائن بما دفعه<sup>(٢)</sup>؛ «لأن الساقط بالقضاء المطالبة، لا أصل الدين، [فيرجع المديون]<sup>(٣)</sup> بما آذاه إذا أبرأه براءة إسقاط. وإذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع»<sup>(٤)</sup>.

وتقريره : أن المديون إذا دفع مثل ما استقرض<sup>٥</sup> إلى الدائن كان المدفوع ديناً له على الدائن<sup>٦</sup> على ما قررنا، و<sup>٧</sup> لكن لا يطالبه؛ لأن عليه ديناً مثله للدائن.

• فإذا أبرأه الدائن براءة إسقاط : سقط ما عليه، وبقي ما أدى ديناً له على الدائن فيطلبه.

• وأما إذا أبرأه براءة استيفاء؛ بأن يقول : استوفيت<sup>٨</sup> الدين منك : فقله اعتراف بما<sup>٩</sup> جرى بينهما من الإيفاء والاستيفاء، لا<sup>١٠</sup> مسقط لشيء.

(١) في (د) : «قضاء».

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٨٩-٣٩٠ - مع اختلاف يسير سبق بيان أهمه-.

ومعنى هذا الفرع الأخير : أن الدائن (الذي هو البائع في المثال الذي ذكره في بداية القاعدة) لو أبرأ المديون (المشتري) عن الدين (قيمة المبيع) بعد قضاء المديون الدين للدائن، وكانت البراءة براءة إسقاط: صحَّ الإبراء، ورجع المديون على الدائن بما دفعه (وهو في المثال المذكور : قيمة المبيع).

(٣) هذه زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٩٤ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-.

(٥) نهاية ٤١/أ من (ج-).

(٦) في (ب) : « الدين ».

(٧) الواو ساقطة من (ج-).

(٨) في (ج-) : « استفيت ».

(٩) في (ب) : « ما » (باسقاط الباء).

(١٠) « لا » النافية ساقطة من (ب) في هذا الموضع ومثبتة بعد الإيفاء، وعمام عبارتها: «... الإيفاء لا والاستيفاء مسقط...».

# باب الذال



## [ القاعدة التاسعة والعشرون بعد المائة ]

ذِكْرُ بَعْضٍ مَا لَا يَتَجَزَّأُ كَذِكْرِ كُلِّهِ <sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد المدرجة تحت قاعدة «إعمال الكلام أولى من إهماله».

صرّح بذلك كثير تَمَنّ شرحوا القاعدة، وبينوا وجه اندارجها تحتها، ومن ذلك ما قاله الأتاسي في شرحه للمحلة - ١٦٥/١ - : «هذه المادة متفرعة على «مادة إعمال الكلام أولى من إهماله». أي: فإذا كان الإعمال أولى، فكل ما لا يقبل التجزئة : ذكر بعضه في الحكم كذكر كله؛ إذ لا يخلو إما أن يجعل ذكر البعض كذكر الكل فيُعمل الكلام، أو لا يجعل فيُهمَل، لكن الإعمال أولى من الإهمال، فقلنا بعدم التجزؤ».

ونظراً لأهمية القاعدة وردت في كثير من كتب الفقه وقواعده بلفظ المؤلف أو معناه.

فمن كتب القواعد :

تأسيس النظر، ص ٩٣- ولفظه : «الأصل عند أصحابنا أن ما لا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله. وعند زفر لا يكون وجود بعضه كوجود كله»-؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١٠٩/١- ولفظه: «... الحكم على بعض ما لا يتجزأ بنفي أو إثبات حكم على كله»-؛ المنشور، ١٥٣/٣- ولفظه: «ما لا يقبل التبعض يكون اختيار بعضه كاختيار كله، وإسقاط بعضه كإسقاط كله»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٣٤٨/١- ولفظه قريب من لفظ المنشور-؛ ولا بن نجيم، ص ١٨٦؛ الفرائد البهية وشرحها: الأقمار المضئية، ص ٢٤٠، والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٣٥٢/٢- وقد عبّر صاحب الفرائد عنها ببيتين لفظه فيهما قريب من لفظ صاحب المنشور-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٢/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٠؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٦٣؛ شرحها لسليم رستم، ٤٤/١؛ ولعلي حيدر، ٥٥/١؛ وللأتاسي، ١٦٥/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٣٢١؛ قواعد الفقه للمحدثي، ص ٨٢، قاعدة ١٣٧- إلا أن لفظه: «ذكر ما لا يتجزأ كذكر كله» (بإسقاط لفظ (بعض)!) -؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٠٦/٢، فقرة ٦١٩؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٤٥، ١٦٩، ١٧١، ١٧٧، ٢٢٩، ٤٠٩؛ القواعد والضوابط المستخلصة له أيضاً، ص ١٦١، ١٧٧، ١٩٥، ٤٨٨- علماً بأنه ورد في بعض ألفاظها الإشارة إلى كونها متفرعة من قاعدة: «إعمال الكلام أولى من إهماله»، حيث جاء في ص ١٦١: «ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله؛ ضرورة تصحيح التصرف»-؛ القاعدة الكلية: إعمال الكلام أولى من إهماله، ص ٢٦٣؛ الوجيز، ص ٢٦٧؛ موسوع القواعد الفقهية، ٨٠/١، ٢٠٥- وقد ذكر في الموضوع الثاني عدّة ألفاظ للقاعدة منها لفظ المؤلف ولفظ المنشور وابن السبكي والدبوسي-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، -

«فإذا طلق نصفَ تطلق<sup>١</sup> وقعت واحدة<sup>(٢)</sup>، أو [طلق]<sup>٣</sup> نصف المرأة : طَلَّقَتْ»<sup>(٤)</sup> كُلُّهَا.  
ولا يقال : إذا عتق<sup>٥</sup> بعض عبده لم يعتق كله عند أبي حنيفة، فلا يكون ذكر بعضه  
كذكر كله!

لأن الكلام فيما لا يتجزأ، والعتق مما يتجزأ<sup>(٦)</sup>.



ص ١٥٢٣- ولفظه كلفظ المثور-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ١٣٠؛ المبادئ الفقهية،  
ص ٣٩؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٦٧، قاعدة ٤٨؛ وللرحيلي، ص ٧٥.  
ومن كتب الفقه :

المبسوط، ٨٢/٥، ١٣٩/٦، ١١١/١٤، ١٧١/١٩؛ بدائع الصنائع، ٩٨/٣؛ الكافي للنسفي، القسم  
الأخير، ص ٢٦٣٦؛ المحيط البرهاني، ق ٣، ص ١٦؛ الهداية وشرحها: العناية وفتح القدير، ١٦/٤،  
١٦٦/٧، ١٦٧؛ الدرر شرح الفرر، ٣٦٢/١؛ البحر الرائق، ٦٢/٢، ٩٠/٣، ٢٨٢، ٤٥/٤،  
٢٤٢؛ مغني المحتاج، ٢٩٨/٣؛ رد المحتار، ٧٥/٤، ٤٧٤، ٦١٧، ٣٨٧/٥، ٥٥٩/٧.  
كما ذكرها عرضاً الزنجاني في (تخريج الفروع على الأصول)، ص ٢٤٣.

(١) في (ب) : «تطلقه».

(٢) خرّج هذا الفرع على القاعدة في أكثر كتب القواعد السابقة، كما ورد في كثير من كتب الفقه،  
منها: بدائع الصنائع، ٩٨/٣؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ١٦/٤؛ المغني لابن قدامة،  
٥٠٨/١٠- وقد نسب القول بوقوع طلقة كاملة إلى «عامة أهل العلم إلا داود»-؛ مواهب الجليل  
للحطاب، ٣٣٨-٣٣٩- وقد نقل عن ابن المنذر الإجماع على ذلك، ثم ذكر أنه حكى  
عن داود القول بأنه لا يقع شيء-؛ الدرر شرح الفرر، ٣٦٢/١؛ البحر الرائق، ٢٨١/٣.

(٣) في (أ) و(ج) و(د) : « طلقت »، والمناسب ما تم إثباته من (ب)؛ وفاقاً لمصدر هذه العبارة (وهو  
أشبه ابن نجيم)؛ لأن هذا الفعل معطوف على قوله - في بداية شرح القاعدة - : « فإذا طلق »،  
فناسب أن يتفقا في كون الفاعل فيهما ضمير مستتر تقديره (هو).

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٨٦؛ وانظر الفرع الفقهي الثاني في الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ١٤/٤.

(٥) في (ج) : «اعتق».

(٦) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٨٦؛ البحر الرائق، ٢٨٢/٣، ٢٤٢/٤.

# باب الراء



## [ القاعدة الثلاثون بعد المائة ]

الرؤية من الزجاج رؤية حقيقة<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة لم أجد لها بلفظها فيما وقفت عليه من كتب الفقه وقواعده، أما معناها فقد تعرضت له

بعض كتب الحنفية الفقهية، إلا أن كلمتهم لم تتفق عليه، إذ إن منهم من أثبت معناها، ومنهم من نفاه:

□ فمن العبارات المتضمنة لمعنى القاعدة :

• ما جاء في (بدائع الصنائع) -٢٩٤/٥- -٢٩٥- : «ولو اشترى دهنًا في قارورة فرأى خارج القارورة: فعن محمد روايتان، روى ابن سماعة عنه : أنه لا خيار له؛ لأن الرؤية من الخارج تفيد العلم بالداخل، فكانه رآه وهو في الخارج...».

• وقد جاء في (فتح القدير) -٣٤٥/٦- نحو هذا التعليل للقول المروي عن محمد -وسوف يأتي بعد بضعة سطور نقل كلامه كاملاً-.

• كما جاء فيه أيضًا -٢٢٤/٣- : «النظر من وراء الزجاج إلى الفرج محرّم ... وعلى هذا فالتحريم به من وراء الزجاج بناءً على نفوذ البصر منه، فيرى نفس المرئي، بخلاف المرأة والماء...».

• وكذلك جاء في (رد المحتار) لابن عابدين -١١٠/٤- فقد نقل عن الفتح نحو الكلام السابق.

□ ومن العبارات المخالفة لمعنى القاعدة :

• ما جاء في (بدائع الصنائع)، -٢٩٥/٥- عقب الكلام السابق المنقول عنه :- «وروي عنه أن له الخيار؛ لأن العلم بما في داخل القارورة لا يحصل بالرؤية من خارج القارورة؛ لأن ما في الداخل يتلون بلون القارورة فلا يحصل المقصود من هذه الرؤية».

• ومنها ما جاء في (فتح القدير) -٣٤٥/٦- : «ولو اشترى دهنًا في زجاجة : فرؤيته من خارج الزجاج لا تكفي حتى يصيبه في كفه عند أبي حنيفة؛ لأنه لم يَرِ الدهن حقيقة؛ لوجود الحائل. وعن محمد: يكفي؛ لأن الزجاج لا يخفي صورة الدهن. وروى هشام أن قول محمد موافق لقول أبي حنيفة».

• ومنها ما جاء في (الدرر) -١٥٧/٢- -١٥٨- : «وكفى رؤية ما يعلم به المقصود ... لا (أي لا يكفي) خارج الدار أو صحنها ... أو رؤية الدهن في الزجاج؛ فإنها لا تكون رؤية للدهن حقيقة لوجود الحائل»-.

وهذا التعليل الأخير سيذكره المؤلف في معرض إشارته إلى الخلاف في القاعدة.

والحاصل من النقولات السابقة، ومما سيذكره المؤلف : أن القاعدة اقترن ذكرها بفرعين فقهيين : -



ولذا : حرم أصل<sup>(١)</sup> [المنظور]<sup>٢</sup> إلى فرجها الدّاخل من الزجاج<sup>٣</sup> وفرعها<sup>(٤)</sup>.

-أحدهما : أثر النظر بشهوة إلى فرج المرأة في تحريم أصولها وفروعها، سواء كان النظر مباشرة أم من وراء زجاج : فقد اتفقت كلمة الحنفية على أن هذا النظر تثبت به حرمة المصاهرة؛ وعُِّلّ بعضهم ذلك في حق المنظور إلى فرجها من وراء الزجاج بالقاعدة.

الثاني : إذا رأى المشتري الدهن من وراء الزجاج فهل يسقط خيار الرؤية في حقّه؟.

- ذهب الإمام أبو حنيفة ومحمد في رواية عنه إلى أنه لا يسقط خياره؛ وعُِّلّ ذلك بما يخالف القاعدة، وهو أن الرؤيا من الزجاج لا تكون حقيقية ...

- وذهب محمد في رواية أخرى عنه إلى أنه يسقط خياره؛ وعُِّلّ ذلك بالقاعدة.

وبالنظر في هذين الفرعين يلحظ أن الأول منهما متفق مع القاعدة؛ لهذا خرّجه المؤلف عليها. أما الثاني فهو مخالف لها في قول أبي حنيفة ورواية عن محمد، وموافق لها في رواية أخرى عن محمد. فهو على قول أبي حنيفة والرواية الأولى عن محمد مستثنى من القاعدة.

وبالتأمل فيه يمكن القول بأنه على هذا القول لم يدخل في القاعدة أصلاً لأمرين :

الأول : أن الزجاج المذكور في القاعدة يشترط فيه أن لا تتغير معه الحقيقة، وهو ما كان شفافاً، لا لون له، أما إذا كانت تتغير معه الحقيقة؛ لكونه ملوّناً أو مُموّجاً غير شفاف أو نحو ذلك، فإنه لا تقوم الرؤية من خلاله مقام الرؤية الحقيقية، وعلى هذا فإن زجاج القارورة المحتوية للدهن إذا كان ملوّناً فإن الرؤية من خلاله لا تسقط الخيار. ومما يدل على أن مرادهم بالزجاج الذي لا يُسقط الخيار هو الزجاج الملون أنهم قالوا في تعليل عدم سقوط الخيار : «لأن العلم بما في داخل القارورة لا يحصل بالرؤية من خارج القارورة؛ لأن ما في الدّاخل يتلوّن بلون القارورة، فلا يحصل المقصود من هذه الرؤية»- كذا في البدائع-

وهذا اتضح أن هذا الفرع غير داخل تحت القاعدة أصلاً لتخلف شرط من شروط القاعدة، وهو أنه يشترط في الزجاج أن لا تتغير معه الحقيقة، والزجاج الملون تتغير معه الحقيقة، فلا تكون الرؤية من خلاله رؤية حقيقية. الثاني : لو سلّم بأن رؤية الدهن من الزجاج لا تسقط الخيار مطلقاً عند أبي حنيفة ومحمد في رواية عنه سواء كان ملوّناً أم غير ملون؛ فلعل السبب في ذلك هو ما سيذكره المؤلف، وهو أنه يشترط في سقوط خيار الرؤية وخيار العيب في الدهن النّوّق، ولم يتم النّوّق بعد؛ لهذا لم يسقط الخيار بمجرد الرؤية -والله أعلم-

(١) المراد بالأصل هنا : أي أصل المرأة المنظور إلى فرجها، وهي أمّها وحديثها وإن علت.

(٢) في (أ) و(جـ) و(د) : «المنظورة». والمثبت من (ب) هو المناسب.

(٣) نهاية ٥٣/ب من (أ).

(٤) المراد بالفرع هنا : أي فرع المرأة المنظور إلى فرجها وهي بنتها وبنت ولدها وإن نزلت.

واستثنى البعض من هذا الأصل : أن رؤية المشتري [الدَّهْن] <sup>١</sup> من وراء <sup>٢</sup> الزجاج لا يسقط <sup>٣</sup> خياره <sup>(٤)</sup>.  
وعلى صاحب (الدرر) عند ذكر هذه المسألة بأنها : «لا تكون رؤية حقيقية؛ لوجود الحائل» <sup>(٥)</sup>.

-والقول بتحريم أصول وفروع المرأة المنظور إلى فرجها بشهوة مما اتفق عليه الحنفية، وقد نقل ذلك صاحب (البحر الرائق) - ١٠٨/٣ - فقال : «وظاهر ما في (الدُّخيرة) وغيرها أنهم اتفقوا على أن النظر بشهوة إلى سائر أعضائها لا عبرة به ما عدا الفرج». ويدخل في ذلك ما إذا كان النظر من وراء زجاج؛ فإن «النظر من وراء الزجاج يوجب حرمة المصاهرة بخلاف المرأة...» - قاله صاحب البحر، ١٠٨/٣. والخلاف الحاصل بين الحنفية إنما هو في الجزء الذي تثبت الحرمة بالنظر إليه وفي حد الشهوة - انظر: البحر الرائق، ١٠٧/٣، ١٠٨ -.  
وكما أن القول بأن النظر إلى الفرج يوجب حرمة المصاهرة هو قول الحنفية، فهو أيضاً رواية عن الإمام أحمد، وقبل ذلك هو مروي عن عمر وابنه وابن عمرو وغيرهم. وقد خالف في ذلك الإمام الشافعي والإمام أحمد في رواية عنه وأكثر أهل العلم، حيث قالوا بأن النظر لا يتعلق به حرمة.

انظر : المِغْنِي، ٥٣٢/٩؛ روضة الطالبين، ٤٥٣/٥؛ الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، ٢٢٤/٣؛ الدرر شرح الغرر، ٣٣٠/١، الدر المختار ورد المختار عليه، ١٠٨/٤.

(١) «الدَّهْن» : زيادة من (هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها. وقد جاء في موضعها من (جـ) : «الرهن» (بالراء).

(٢) هكذا في (ب) و(د) وفي هامش (أ)، أما في صلب (أ) فحذف فيها : «من في الزجاج»، وفي (جـ) : «من وفي الزجاج».

(٣) في (ب) : «تسقط».

(٤) انظر هذا الفرع في : بدائع الصنائع، ٢٩٤/٥؛ تبين الحقائق وحاشية الشلي عليه، ٢٧/٤؛ فتح القدير، ٣٤٥/٦؛ الدرر شرح الغرر، ١٥٨/٢.

(٥) ١٥٨/٢ - وقد سبق ذكر عبارته بتمامها عند توثيق القاعدة، ص ٧١٩ -.

ولم يصب؛ بل العلة التامة : أن [الدهن]<sup>١</sup> مما يطعم، فيشترط<sup>٢</sup> لسقوط خيار الرؤية وخيار العيب فيه الذوق - كما شرط<sup>٣</sup> في المشمومات الشم - ولا يكفي الرؤية ولو<sup>٤</sup> في السخارج، فإن المراد من الرؤية : العلم بالمقصود - على ما صرحوا به-<sup>(٥)</sup>.

وسمعت<sup>٦</sup> من بعض الفضلاء يقول : إن الرؤية من وراء الزجاج ليس<sup>(٧)</sup> برؤية<sup>٨</sup> حقيقة، وفرع عليه المسألة التي ذكر في خيار الرؤية، واستثنى من هذا الأصل المسألة التي ذكر في المصاهرة على خلاف ما قلنا<sup>٩</sup> وعلل تخلفها بأن الأصل في البضع الاحتياط. ولكن الحق ما ذكرنا؛ لأن الشيوخ يضعون الزجاج<sup>(١٠)</sup> على أنوفهم وينظرون به إلى الخطوط والدرهم والجواهر والآلي، ولم يقل أحد بأنهم لم يروا حقيقة !! بل رؤيتهم من<sup>١١</sup> وراء الزجاج أقوى من رؤيتهم بعدهم.

(١) في (أ) و(جـ) و(و) : «الرهن» (بالراء). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(هـ) و(و). علماً بأنه جاء في هامش (أ) : «أن الرؤية (ظا)».

(٢) نهاية ٣٣/ب من (د).

(٣) في (د) : « يشترط ».

(٤) في (جـ) : «وفي الخارج» (بإسقاط (لو)).

(٥) وتمن صرح بذلك : صاحب الدرر - ١٥٧/٢ -، حيث قال : «وكفى رؤية ما يعلم به المقصود، فإن رؤية جميع المبيع غير لازم لتعذره، فيكفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود»؛ وانظر : بدائع الصنائع، ٢٩٣/٥.

(٦) نهاية ٣٥/أ من (ب).

(٧) لعل التقدير : ليس فعلها (أي فعل الرؤية). ولو قيل : (ليست) بناء على أن الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى الرؤية لكان أوضح.

(٨) في (جـ) : «رؤية» (بإسقاط الباء).

(٩) نهاية ٤١/ب من (جـ).

(١٠) قد يقصد به النظارة، أو المكبر الصغير المستدير الذي يضعه الصّاع ونحوهم على عيونهم؛ لأن كليهما قد يوضع على الأنوف، وينظر فيه إلى الخطوط والدرهم والجواهر والآلي.

وأيّاً كان المراد فإنه يحصل به المقصود، وهو أن الرؤية من وراء هذا الزجاج تحصل بها الرؤية حقيقة بلا نزاع.

(١١) في (جـ) : « ومن » (بزيادة الواو).

و<sup>۱</sup> ما أحسن قول من قال :

در چشم عینک فی ہم در موسم دیدار یار<sup>۲</sup>

یعنی کہ ہر دیدنت چشم<sup>۳</sup> ہی باشد چہار<sup>(۴)(۵)</sup>.

(۱) الواو ساقطة من (د).

(۲) فی (ب) : «دیدارتو».

(۳) فی (ج) : « چشم ».

(۴) فی (ب) : « جہاد ».

والبيت بمجموعه ساقط من (د) ومكانه بياض.

كما أنه مترجم في هامش (أ) إلى اللغة العثمانية.

(۵) هذا البيت باللغة الفارسية، وقد كُتب قبل أربعة قرون تقريباً؛ لهذا وجدت معاناً في البحث عن

ترجمته، إلى أن يسّر الله ترجمته على يد الأخ الفاضل : أحمد بن محمد النقيب (الأفغانى) (الطالب في

الدراسات العليا بكلية الشريعة بالرياض)؛ إذ قام بترجمته - مشكوراً - على النحو الآتي :

أولاً : معاني المفردات :

در : في.

چشم : عين.

عینک : نظارة.

مى ہم : أضع.

در : في.

موسم : موسم أو عند.

دیدار : لقاء.

یار : الحبيب.

یعنی : یعنی.

ہر : بكلّ.

دیدنت : نظرة إليك.

ہمى با شد : تكون.

چہار : أربعة.

ثانیاً : معناه الإجمالي :

ولئن سلمنا<sup>(١)</sup> أن الزجاج يُرى الشيء فيما وراءه على غير لون وجرم كان الشيء عليه، لا نسلم أن رؤية المشتري ليس بحقيقة، كالعكس في المرأة<sup>(٢)</sup>؛ بل الزجاج يورث الغلط<sup>(٣)</sup> في أوصافه.

وهذا الاعتبار لا يبعد عدم سقوط خيار المشتري. ومع هذا عدم صحة إيراد الدليل الذي أورده صاحب (الدرر) لا يخفى على من له ذوق سليم<sup>(٤)</sup>؛ لأن هذا إنما يكون دليلاً في المراثيات، لا في المطعومات والمشمومات<sup>(٥)</sup>.



—استخدم النظارة عند لقاء الحبيب؛ حتى تكون العيون أربعة عند كل نظرة إليك.

(١) نهاية ٥٤/أ من (أ).

(٢) أي : لا نسلم أن رؤية المشتري للدهن من وراء الزجاج ليست رؤية حقيقية كما هو الحال في النظر في المرأة التي لا تُعدُّ الرؤية فيها رؤية حقيقية؛ لأنه لا يرى فيها ذات المرئي؛ بل عكسه.

وانظر في كون الرؤية في المرأة ليست رؤية حقيقية : فتح القدير، ٣٤٥/٦؛ الدرر شرح الغرر، ٣٣٠/٢؛ البحر الرائق، ١٠٨/٣.

(٣) في (د) : «الغلط».

(٤) قوله : «ومع هذا عدم صحة ... ذوق سليم» معناه : وبهذا الاعتبار أيضاً فإن عدم صحة الدليل الذي أورده صاحب (الدرر) لا يخفى على من له ذوق سليم. والمراد بالدليل : ما جاء في ص ٧٢١ (ل ٥٤/أ) من تعليل صاحب (الدرر) لعدم سقوط الخيار لمن رأى الدهن من وراء الزجاج بأنها : «لا تكون رؤية حقيقة؛ لوجود الحائل».

(٥) أي عدم سقوط الخيار لمن رأى الدهن من وراء الزجاج إنما يكون دليلاً على أن الرؤية من وراء الزجاج ليست حقيقية لو كان الدهن من المراثيات لا من المطعومات والمشمومات، والواقع أنه من المطعومات؛ لذلك لا يسقط الخيار فيه إلا بالذوق، لا بمجرد الرؤية —والله أعلم—.

## [ القاعدة الحادية والثلاثون بعد المائة ]

الرجوع من الإقرار بباطل<sup>(٢)</sup> :

ومعنى هذا الأصل ظاهر.

وفروعها كثيرة، ومنها : لو قال : له علي ألف من [ثمن] قن<sup>٣</sup> اشتريته منه ولم أقبضه - ولم يذكر<sup>٤</sup> قنًا بعينه<sup>٥</sup> - : لزم الألف، و «لا يصدق في قوله : (ما قبضت) عند أبي حنيفة، وصل أو فصل<sup>(٦)</sup>؛ لأنه رجوع عما أقر به.

(١) في (ب) : « عن ».

(٢) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده وأصوله:

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلامي لقواعد الخادمي، ل ٢٢/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٠؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٥٨٨ - ولفظها : «لا يصح الرجوع عن الإقرار في حقوق العباد...» -؛ شرحها لسليم رستم، ٨٧٦/٢؛ ولعلي حيدر، ١٠٢/١٢؛ وللأتاسي، ٦٣٧/٤.

ومن كتب الفقه :

الميسوط، ٩٤/٩، ١٩١/١٧؛ بدائع الصنائع، ٢١٠/٧، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦؛ المغني لابن قدامة، ٢٧٨/٧؛ تبين الحقائق، ٢٣/٥؛ العناية وفتح القدير ونتائج الأفكار، ١١٠/٧، ١١١، ٣٢٥/٨، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦٣، ٣٦٦؛ الدرر شرح الغرر، ٣٦٣/٢، ٣٦٦.

ومن كتب الأصول :

المسودة، ص ٥٥٢؛ إرشاد الفحول، ٢٤٠/٢.

علمًا بأن المؤلف سبق أن ذكر هذه القاعدة عرضًا في عدة مواضع منها : ص ٣٠٢ (ل ٩/ب)، و ٣٨٠ (ل ١٧/ب)، و ٥٥٢ (ل ٣٨/أ)، كما ذكر قاعدة بمعناها وهي : «الإقرار لشيء لا يطل بالإقرار» واللاحق، وذلك ص ٣٩١ (ل ١٩/أ)، قاعدة ٤٣، وانظر أيضًا: ص ٣٩٢ (ل ١٩/أ)، قاعدة ٤٤.

(٣) « ثمن » : زيادة من (ب) و(د).

(٤) « قن » : ساقطة من (د).

(٥) في (ب) : « ينكر ».

(٦) « بعينه » : ساقطة من (ج).

(٧) أي : سواء وصل الرجوع بالإقرار أم فصل بينهما بكلام آخر ونحوه.

وقالاً<sup>(١)</sup> : إن وَصَلَ صُدِّق، وإن فصل لم يُصَدِّق؛ لأنه بيان تغيير، فصَحَّ موصولاً لا مفصلاً، كالاستثناء والشرط<sup>(٢)</sup>.



(١) أي : أبو يوسف ومحمد.

(٢) الدرر شرح الغرر، ٣٦٦/٢ - مع زيادة في الدرر لبعض الألفاظ؛ وانظر : الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٣٦٣/٨.

## [ القاعدة الثانية والثلاثون بعد المائة ]

**الرجوع في الهبة - ولو بالتراضي - فسخ لعقد الهبة من الأصل، وإعادة الملك القديم لا هبة<sup>(١)</sup> :**

ولذا : لم يشترط القبض في الموهوب باعتبار<sup>٣</sup> الأول، و<sup>٤</sup> صح الرجوع في المشاع القابل للقسمة<sup>٥</sup>، كنصف [دار]<sup>٦</sup> وهبت. ولو كان [هبة]<sup>٧</sup> لما صح فيه<sup>(٨)</sup>.  
و<sup>٩</sup> ذلك<sup>١٠</sup> حيلة<sup>١١</sup> لمن أراد أن يهب لأجنبي نصف

(١) (الواو) ساقطة من (ب).

(٢) هذا الضابط وحلّ ما جاء في شرحه مذكور في الدرر شرح الغرر، ٢/٢٢٣-٢٢٤.

وقد ورد فيه مفسراً على النحو الآتي : «الرجوع بتراضي أو حكم قاضٍ فسخ لعقد الهبة من الأصل، وإعادة للملك القديم لا هبة للواهب [أي : لا هبة من الموهوب له للواهب] فلم يشترط قبضه (أي قبض الواهب)؛ لأن القبض إنما يعتبر في انتقال الملك ...».

ويضاف إلى الدرر فقد ورد هذا الضابط في عدة كتب من كتب الفقه الحنفي، وفي بعضها تصريح بأن زفر «خالف ... في الرجوع بالتراضي، وجعله معزلة الهبة المبتدأة ...» - كذا في العناية.

ومن تلك الكتب : المبسوط، ١٤٠/٢٥، ١٤٥؛ تحفة الفقهاء، ٣/١٦٨؛ الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٩/٤٦؛ فتاوى قاضي خان، ٣/٢٧٦؛ البحر الرائق، ٤/٣١٥؛ ردّ المختار، ٨/٥١٣.

(٣) نهاية ٣٤/أ من (د).

(٤) (الواو) ساقطة من (ج-).

(٥) نهاية ٤٢/أ من (ج-).

(٦) في (أ) و(د) : «دأبة». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب) و(ج-)؛ لأن الدار هي التي تقبل القسمة.

(٧) في (أ) و(ج-) : «هبتة». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

(٨) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢/٢٢٣-٢٢٤؛ وانظر أيضاً : تحفة الفقهاء، ٣/١٦٨؛ الهداية وشرحها : العناية، ٩/٤٦.

(٩) (الواو) ساقطة من (د).

(١٠) نهاية ٣٥/ب من (ب).

(١١) في (د) : « صلة ».



مشاع<sup>(١)</sup> قبل التقسيم<sup>٢</sup>، فإنه يهب كل الدار ثم يرجع في النصف فيكون الواهب شريكاً للموهوب له في الدار.

وهذا ما قالوا : «إن القبض إنما يعتز في انتقال الملك، لا في عود<sup>٣</sup> الملك القديم»<sup>(٤)</sup>.



(١) جاء في هامش (أ) : «معنى مشترك».

(٢) نهاية ٥٤/ب من (أ).

(٣) في (جـ) : «دعوى».

(٤) الدرر شرح الغرر، ٢/٢٢٤. وقد ذكر صاحب الدرر هذه القاعدة عقب الضابط مباشرة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك قريباً.

والمؤلف سوف يفرداها في قاعدة مستقلة، ص ٨٩٧ (ل/٧٣)، قاعدة ١٧٩.

## [ القاعدة الثالثة والثلاثون بعد المائة ]

**الرجوع إثبات في الماضي ونفي في الحال، والجعود نفي فيهما<sup>(١)</sup> :**

فإذا جحد الموصي الوصية ومات، وأقام الموصى له البينة على الإيضاء بالتاريخ المقدم على الجحود : يقبل، ويستحق بالموصى [به]<sup>(٢)</sup>؛ لأنه أخير بعدم وجود الوصية، وأثبتها الموصى له بالبينة، والموجود لا يُنفي بالنفي<sup>(٣)</sup>.

وبالرجوع [في]<sup>(٤)</sup> حياته لا يستحق الموصى له به؛ لأنه أثبت وجود الوصية، وأنشأ

الرجوع عنها إنشاء شرعياً؛ فصح.

وكذا إذا ادّعت المرأة النكاح فجحدته الزوج: ليس برجوع، فلا يحكم بالتفريق<sup>(٥)</sup>.



(١) «فيهما» : وردت مكررة في (أ) ولعل ذلك سهو من الناسخ.

وهذه القاعدة جاءت بنحو هذا اللفظ أو معناه في بعض كتب الفقه الحنفي، وكان ذكرها مقترناً بفرع فقهي فيه خلاف بين أبي يوسف ومحمد، وهو ما خرّجه المؤلف على القاعدة، وهو إذا جحد الموصي الوصية فهل يكون ذلك رجوعاً عنها؟.

• ذهب أبو يوسف ومحمد في رواية عنه إلى أن ذلك يكون رجوعاً.

• وذهب محمد في رواية أخرى إلى أن ذلك لا يكون رجوعاً، وعلّلوا رأيه هذا بالقاعدة.

انظر : الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ١٠/٤٣٦-٤٣٩؛ الدرر شرح الفرر، ٢/٤٣١؛ وانظر أيضاً : المسوط، ٢٧/١٦٣؛ بدائع الصنائع، ٧/٣٨٠؛ البحر الرائق، ٨/٤٦٠؛ رد المحتار، ١٠/٣٥١.

(٢) « به » : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و).

(٣) انظر هذا الفرع في مصادر القاعدة الآنف ذكرها.

(٤) هكذا في (هـ) و(و). أما في باقي النسخ : « وفي » (زيادة الواو). ولا يستقيم المعنى بزيادتها؛ لهذا تم إثبات ما في (هـ) و(و).

(٥) انظر الفرعين الأخيرين في مصادر القاعدة أيضاً ما عدا (البحر الرائق).

## [ القاعدة الرابعة والثلاثون بعد المائة ]

رَدُّ عَيْنِ الْمَغْضُوبِ هُوَ الْمَوْجِبُ الْأَصْلِيُّ<sup>(١)</sup> :

(١) هذا الضابط يتناول حكم الغضب في الدنيا حال بقاء المغضوب بحاله في يد الغاصب؛ إذ للغضب «حكمان، أحدهما يرجع إلى الآخرة، والثاني يرجع إلى الدنيا.

أما الذي يرجع إلى الآخرة : فهو الإثم واستحقاق المواجهة إذا فعله من علم؛ لأنه معصية ... وأما الذي يرجع إلى الدنيا : فأنواع، بعضها يرجع إلى حال قيام المغضوب، وبعضها يرجع إلى حال هلاكه، وبعضها يرجع إلى حال نقصانه، وبعضها يرجع إلى حال زيادته» - قاله صاحب البدائع، ١٤٨/٧ -.

وقد بين هذا الضابط الحكم الأصلي، وهو النوع الأول الذي يرجع إلى حال قيام المغضوب؛ إذ معناه: «أن الحكم الأصلي للغضب هو وجوب رد عين المغضوب؛ لأن بالرد يعود [إلى المغضوب منه] عين حقه ... وبه يندفع الضرر عنه من كل وجه ... [وعلى هذا فإن ضمان القيمة] خلف عن رد العين، وإنما يصار إلى الخلف عند العجز عن رد الأصل» - قاله صاحب البدائع، ١٥١/٧ -؛ لأنه «إذا بطل الأصل يصار إلى البدل».

وهذا الضابط ورد بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي، كما ورد معناه في كثير من كتب القواعد والمذاهب الفقهية الأخرى، وقد حكى ابن حزم وابن قدامة الاتفاق عليه؛ يقول ابن حزم في (مراتب الإجماع)، ص ٥٩: «اتفقوا: أن من غصب شيئاً، أي شيء كان، من غير ولده، فوجد بعينه لم يتغير من صفاته شيء، ولا تغيرت سوقه، ووجد في يد غاصبه لا في يد غيره: أنه يُرد كما هو». وعلى الرغم من هذا الاتفاق إلا أنه حكى في بعض كتب الفقه الحنفي قولاً آخر، وهو أن الموجب الأصلي هو القيمة، فإن تعذر ذلك ينتقل إلى رد العين ١١.

ويُلاحظ على هذه الكتب كونها ذكرت هذا القول بصيغة التمرىض دون أن تنسبه إلى قائل، وقد تابعهم المؤلف على هذا.

ومن كتبهم التي حكى هذا القول بالإضافة إلى القول الأول -الذي تضمنه الضابط-:

الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٣٢٠/٩ - ٣٢٢ - علماً بأن جل ما سيذكره المؤلف في شرح القاعدة مذكور في العناية؛ تكملة البحر الرائق، ١٢٤/٨.

ومن كتبهم التي تضمنت الضابط : الكتاب للقُدوري وشرحه : الباب، ١٨٨/٢؛ بدائع الصنائع، ١٤٨/٧، ١٥١، ١٦٣، ٢١٤؛ الوقاية وشرحها لصدر الشريعة ومعهما : كشف الحقائق شرح كثر الدقائق، ١٩٢/٢؛ تبين الحقائق، ٢٢٢/٥؛ الدرر شرح الغرر، ٢٦٢/٢؛ رد المختار لابن عابدين، ٢٦٦/٩ =

فحينئذٍ : ردّ قيمته هالِكًا مَخْلُصٌ<sup>١</sup> خَلْفًا<sup>(٢)</sup>؛ لأنه قاصرٌ، [إذ]<sup>٣</sup> الكمال في ردّ العين والمالية.

وقيل<sup>٤</sup> : الموجب الأصلي : القيمة، وردّ العين مَخْلُصٌ<sup>٥</sup>. والأول أصح.  
ويظهر ذلك<sup>(٦)</sup> في بعض الأحكام :

- فمنها : إذا أبرأ الغاصب عن الضمان حال قيام العين<sup>٧</sup> : فإنه يبرأ، حتى لو هلك بعد ذلك في يده لا ضمان عليه، ولو لم يكن وجوب<sup>٨</sup> القيمة على الغاصب في الحال ثابتًا لما صحّ الإبراء؛ لأن «الإبراء عن الأعيان لا يصح» - كما مرّ في باب الألف<sup>(٩)</sup> -.

-ومن كتب القواعد والمذاهب الأخر : الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٣٢٠/١؛ ولابن الملقن، ٤٢٨/٢؛ وللسيوطي، ٦٢٨/٢، ٦٣٠، ٨٠١؛ قواعد الفقه للدكتور على الندوي، ص ٣٧٨؛ المغني لابن قدامة، ٣٦١/٧؛ مواهب الجليل للحطاب، ٣١٤/٧؛ مغني المحتاج، ٢٧٦/٢.

- (١) في (د) : «فخلص».
- (٢) أي: أن المغضوب إذا كان هالِكًا، فإن الغاصب يتخلص من تبعيته برّد قيمة المغضوب خلفًا وبدلاً لردّ عينه.

(٣) في (أ) : « إذا ». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ؛ وهو الموافق للعناية.

(٤) في (د) : « وقبل ».

(٥) في (ج) : « لخلص ».

(٦) أي يظهر القول الثاني (وهو كون الموجب الأصلي هو القيمة) في بعض الأحكام.  
وسيدكر طائفة منها، ويجب عنها.

(٧) في (ج) : « الغير ».

(٨) في (د) : « ضمان»، وليس «وجوب». علمًا بأن «وجوب» تمثل نهاية ٥٥/أ من (أ).

(٩) ص ٢١٢ (ل ٢/ب)، القاعدة الثانية.

• ومنها : إذا كان لأحدٍ نصابُ الزكاة في ملكه، وقد غصب شيئاً وهو قائم في يده : لا يجب عليه الزكاة إذا [انتقص]² النصاب بمقابلة وجوب قيمة المغصوب.

• ومنها : صحة الكفالة مع أن الكفالة لا تصح بالعين.  
والجواب - من طرف مَنْ جعل³ العين أصلاً - عن الأوليين⁴(١) إنما هو بفرضية⁵(٢)  
أن يوجد، فله شبهة الوجود في الحال، والقيمة والدين كذلك، فكان الإبراء صحيحاً⁶،  
والزكاة [ساقطة]⁷.

(١) نهاية ٤٢/ب من (ج-).

(٢) في (أ) : « تنقض ». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للعناية.

(٣) في (د) زيادة : « أن ».

(٤) أي : والجواب عن الفرعين الأوليين من قبل القائلين بأن رد العين هو الموجب الأصلي ...

(٥) في (ب) : « بعرضية »؛ وفقاً للعناية، وفي (ج-) : « بفرضيته ». والذي يظهر أن ما في الصلب صحيح وكذلك ما في (ب) و(العناية)؛ ولعله يتضح ذلك من خلال السياق الذي جاءت فيه الكلمة في (العناية)، حيث جاء فيها : « والجواب عن مسألة الإبراء إنما هو بعرضية أن يوجد، فله شبهة الوجود في الحال، والقيمة كذلك، فكان الإبراء صحيحاً من ذلك الوجه ... وعن مسألة الزكاة بما ذكرنا في مسألة الإبراء ».

فقوله : « إنما هو بعرضية أن يوجد ... » (أو : ... بفرضية ...) معناه : أن المغصوب منه إذا أراد إبراء الغاصب، فإنه يعلم أن العين المغصوبة يحتمل أن يعرض لها عارض فتهلك، ومع علمه بهذا الاحتمال حصل منه الإبراء، فيكون الإبراء قد حصل في وقت يحتمل أن يعرض فيه الهلاك، مما يعني أن الهلاك له شبهة الوجود في حال الإبراء، وإذا كان الأمر كذلك فإن الغاصب ينتقل من رد العين إلى ضمان القيمة، فإذا أبرأه المغصوب منه يترل هذا الإبراء على الإبراء من القيمة لا العين فيصح.

وكما يقال هذا في القيمة في المثال الأول يقال أيضاً في المثال الثاني (وهو مثال الزكاة) فتجعل القيمة الواجبة في ذمة الغاصب ديناً عليه؛ وإذا كان هذا الدين يُنقص النصاب : تسقط عنه الزكاة -والله أعلم-.

(٦) نهاية ٣٤/ب من (د).

(٧) في (أ) و(د) : « ساقطاً ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج-).

وعن المسألة [الثالثة]<sup>(١)</sup> : بأن الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها صحيحة والمغضوب منها<sup>(٢)</sup> . - وقد تقدم في باب الألف أنواع الأعيان<sup>(٣)</sup> وأحكامها<sup>(٤)</sup>.



(١) في (أ) و(جـ) و(د) : «الثانية». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ لأن المسألة الثانية (وهي مسألة الزكاة) سبق أن أجاب عنها، والمسألة التي تليها هي مسألة الكفالة فتكون الثالثة.

(٢) ورد في هامش (أ) بيان ما يعود إليه ضمير الهاء في (منها) وهو الأعيان المضمونة، إذ جاء فيه : «أي أعيان المضمونة».

(٣) نهاية ٣٦/أ من (ب).

(٤) وذلك ص ٣٧١ (ل ١٦/ب)، قاعدة ٣٦.

## [ القاعدة الخامسة والثلاثون بعد المائة ]

الرُّسُولُ مُعَبَّرٌ وَسَفِيرٌ، فَكَلَامُهُ كَكَلَامِ الْمُرْسَلِ <sup>(١)</sup> :

فإذا قال لِرَسُولِهِ : بَعْتُ هَذَا مِنْ فُلَانٍ الْغَائِبِ [بكذا] <sup>(٢)</sup>، فَاذْهَبْ <sup>(٣)</sup> وأخبره. وجاء الرسول وأخبر الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ <sup>(٤)</sup>، فقال الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ فِي مَجْلِسِ الْبُلُوغِ <sup>(٥)</sup> : اشتريته، أو قبلته : تَمَّ الْبَيْعُ بِهِ <sup>(٦)</sup>.



(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٧٤ - حيث جاء فيه : «قال في (الهداية): والكتاب كالخطاب، وكذا الإرسال...» - قواعد الفقه للمجذدي، ص ٩١، قاعدة ١٨٢ - ولفظه : «عبارة الرسول كعبارة المرسل» - القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٩٠، وأحال إلى التحرير، ١٠/٤ - ولفظه كاللفظ السابق -.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٨/٩، ٨٢/١٩، ٣١/٢٥، ٤٠/٢٧؛ تحفة الفقهاء، ٣٢/٢؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٢٥٤/٦ - ٢٥٥، ٢٩٢/٧، ٣٥٦-٣٥٧؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٤/٢، ٢٩٢ - وجلّ ما سيذكره المؤلف في شرح القاعدة مذكور في الموضع الأول من الدرر -؛ ردّ المحتار لابن عابدين، ٥٥٢/٤، ٦٢٨؛ قرّة عيون الأخيار، ٣٥٩/١١.

(٢) في (أ) و(د) : «هكذا». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(ج)؛ وهو الموافق للدرر.

(٣) في (د) : «ذهب»، وقبلها بياض يسير بقدر كلمة.

(٤) في هامش (أ) : «أي المشتري».

(٥) جاءت هذه الكلمة مفسرة في الدرر بـ «مجلس بلوغ الكتاب أو الرسالة».

(٦) انظر : الدرر شرح الغرر، ١٤٤/٢، حيث إن العبارة فيهما متقاربة جدًا، إلا أن صاحب الدرر أدرج مثالين معًا أحدهما يتعلق بالرسالة والثاني بالكتابة، كما هو واضح في الهامش السابق؛ وانظر أيضًا : المبسوط، ٨٢/١٩، تحفة الفقهاء، ٣٢/٢؛ الهداية وشرحها العناية وفتح القدير، ٢٥٤/٦ - ٢٥٥.

# باب الزَّاء





## [ القاعدة السادسة والثلاثون بعد المائة ]

## الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل لا تمنع الرد

بالعيب<sup>(١)</sup> :«اعلم أن الزيادة إما متصلة، أو منفصلة، وكل منهما<sup>٢</sup> إما متولدة من المبيع، أو غير

متولدة:

فالمتصلة المتولدة؛ كالجمال<sup>٣</sup> والحسن : لا يمنع<sup>(٤)</sup> الرد في ظاهر الرواية<sup>(٥)</sup>.

(١) ورد هذا الضابط بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٧ - فقد ورد عنه ضمن عبارة منقولة عن الأصحاب، وهذه العبارة سبق أن ذكرها المؤلف، ص ٦٨٤ (ل/٥٠ ب) -.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ٣٤/١٣، ١٠٢، ١٠٤؛ المغني، ٢٢٦/٦؛ المنهاج وشرحه: مغني المحتاج، ٦٢/٢؛ تبين الحقائق، ٣٥/٤؛ العناية وفتح القدير، ٣٦٧/٦، ٣٦٨ - وجل ما سيذكره المؤلف مذكور في العناية -؛ البحر الرائق، ٥٧/٦.

(٢) نهاية ٥٥ ب من (أ).

(٣) في (د) : «كالكمال».

(٤) تذكر الفعل هنا على تأويل كون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى وجود الزيادة، والتقدير : لا يمنع وجود الزيادة المتصلة المتولدة من المبيع الرد.

علماً بأن الفعل جاء مؤنثاً في مصدر هذه العبارة (وهو العناية)، وذلك لأن الضمير يعود إلى مؤنث، وهو قوله : «فالتصلة».

(٥) ظاهر الرواية : بين المراد بهذا المصطلح صاحب (مفتاح السعادة) - ٢٣٧/٢ - فقال : «المراد بظاهر الرواية، وبالأصول في قولهم : هذا في ظاهر الرواية، وهو ظاهر المذهب، وهو موافق لرواية الأصول : هو الكتب الستة المشهورة للإمام محمد : الجامع الصغير، والجامع الكبير، والسير الصغير، والسير الكبير، والمبسوط، والزيادات».

وانظر : المذهب عند الحنفية للدكتور محمد إبراهيم، ص ٦٩ (وهو البحث الثاني في كتاب : دراسات في الفقه الإسلامي)؛ المذهب الحنفي لأحمد النقيب، ٢٨٣/١.

وغير المتولدة ؛ كالصنغ والخيطة : يمنع<sup>(١)</sup> عنه بالاتفاق.  
 وأما المنفصلة المتولدة ؛ كالولد والثمر : تمنع عنه.  
 وغير المتولدة ؛ كالكسب : لا يمنع<sup>(٢)</sup>. لكن طريق ذلك أن يفسخ العقد في الأصل  
 دون الزيادة، ويسلم<sup>٣</sup> الزيادة للمشتري مجاناً، بخلاف الولد.  
 والفرق بينهما : أن الكسب ليس بمبيع بحال ما؛ لأنه تولد من المنافع، والمنافع غير  
 الأعيان، والولد متولد من المبيع، فيكون له حكم المبيع، فلا يجوز<sup>٤</sup> أن يسلم مجاناً؛ لما فيه  
 من الربا» - كذا في (العناية)<sup>(٥)</sup> -.  
 والفرق بين البيع والغصب مرّ في باب الألف<sup>(٦)</sup>.



(١) ما ذكر في هامش (٤) من الصفحة السابقة يمكن أن يذكر هنا أيضاً.

(٢) ما ذكر في الهامش (٤) من الصفحة السابقة يمكن أن يقال هنا أيضاً.

(٣) في (ب) : «وتسلم»؛ وفقاً للعناية. وكلا اللفظين صحيح؛ لأن (يسلم) يمكن أن يكون فعلاً مبنياً  
 للمعلوم فيكون مذكراً باعتبار أن الفاعل يعود إلى مذكر وهو البائع. كما يمكن أن يكون مبنياً  
 للمجهول فيكون مؤنثاً؛ ليطابق نائب الفاعل وهو (الزيادة).

(٤) نهاية ٤٣/أ من (جـ).

(٥) «لما» ساقطة من (ب).

(٦) ٣٦٧/٦ - مع زيادة في (العناية) لبعض الألفاظ -؛ وانظر : المبسوط، ١٣/١٠٤، المغني، ٦/٢٢٦؛

تبيين الحقائق، ٤/٣٥؛ فتح القدير، ٦/٣٦٨؛ البحر الرائق، ٦/٥٥-٥٧؛ الفتاوى الهندية، ٣/١٤٨.

(٧) ص ٢٥٦ (ل/١).

# باب السين



## [ القاعدة السابعة والثلاثون بعد المائة ]

الساقط لا يعود<sup>(١)</sup> :

المراد<sup>٢</sup> بالسقوط : انعدام مقتضي الحكم، [لا عدم عمله لمانع، فإذا كان مقتضي الحكم]<sup>٣</sup> موجوداً، ولا يعمل لمانع، فإذا زال المانع

<sup>(١)</sup> معنى هذه القاعدة : «أن ما يقبل السقوط من الحقوق، إذ اسقط منه شيء بمسقط : فإنه لا يعود بعد سقوطه» - قاله الزرقا، في شرح القواعد.

وقد وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي وقواعده :  
فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٥٢؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ٢٤٤، قاعدة ٣٣١؛  
مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٣/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢١؛  
مجلة الأحكام العدلية، مادة ٥١ - ولفظها : «الساقط لا يعود كما أن المعلوم لا يعود» - وشرحها  
لسليم رستم، ٤٠/١؛ ولعلي حيدر، ٤٨/١؛ وللأناسي، ١١٨/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٦٥؛  
قواعد الفقه للمجدي، ص ٨٣، قاعدة ١٤٤؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٢٤/٢، فقرة ٦٤٢؛ القواعد  
والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١١٧، ٤٨٨ - ولفظه الثاني كلفظ المؤلف أما الأول فهو:  
«الساقط متلاش» - القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٤١٠؛ الوجيز، ص ٣١٥؛ المدخل إلى  
القواعد الفقهية الكلية، ص ١٣٣؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٤؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٨٩؛  
والدكتور محمد الزحيلي، ص ٨٣.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٤٩/٢٥؛ بدائع الصنائع، ٢٤٩/٥؛ الهداية وشروحاتها : العناية وفتح القدير أو  
نتائج الأفكار، ٢٨٥/٤، ٧٥/٦، ٣٥٤، ١٩٣/٧، ١٩/٨، ٢٨٣/٩، ٤١٧/١٠؛ الاختيار  
لتعليل المختار، ٦٤/١؛ النهاية للسفناقي، ل ٢٣٠/أ؛ تبیین الحقائق، ٣٤١/٤؛ الدرر  
شرح الفرر، ٢٦٠/٢، ٣٤١، ٤٢٧؛ البحر الرائق، ٣٠٦/٣، ١٢٦/٤، ١٨٣،  
١٨١/٦، ١٥١/٧، ٢٢٣؛ رد المختار، ٥٢٩/٢، ٢٦٧/٣، ٢٥٨/٥، ١٦٥/٧، ٣٣٨/٨،  
٨٥/١٢، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٤.

<sup>(٢)</sup> في (د) : زيادة (واو) قبل (المراد).

<sup>(٣)</sup> ما بين المعقوفين زيادة من (جـ)، وكذلك من (هـ) و(و) إلا أن كلمة «مقتضي» ساقطة منهما.  
وهذه الزيادة لا يستقيم المعنى بدونها.

يعمل ويعود<sup>(١)</sup>؛ كالنفقة بعد سقوطها بالنشوز [تعود]<sup>٢</sup> بالرجوع؛ لأن مقتضى النفقة (الزوجية) وهي موجودة، وإنما لا يعمل<sup>٣</sup> لمانع وهو النشوز، فإذا زال المانع بالرجوع إلى زوجها عاد الممنوع<sup>٤</sup>، وهو من باب زوال المانع، لا من باب عود الساقط<sup>(٥)</sup>.  
ومن فروع هذا الأصل : لو أجاز الوارث الوصية في الزيادة على الثلث : جاز؛ لأن الامتناع لحقه، وهو [أسقطه]<sup>٦</sup>، فليس له أن يرجع عنه؛ لأن الساقط<sup>٧</sup> لا يعود<sup>(٨)</sup>.



(١) يشير إلى قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وهي : «إذا زال المانع عاد الممنوع»، وذلك ص ٢٧٧ (ل/٧/١)، قاعدة ١٣.

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «يعود». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٣) التقدير: إنما لا يعمل مقتضى النفقة (وهو الزوجية) ...

وقد جاء في (ب) : «تعمل»؛ فيكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره هي يعود إلى الزوجة.

(٤) نهاية ١/٥٦ من (أ).

(٥) انظر ما سبق ذكره من شرح القاعدة في : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٥٢-٣٥٣؛ وانظر مثال النشوز في : البحر الرائق، ١٨٣/٤، كما ذكره ابن نجيم في أثناء شرحه للقاعدة في كتابه : قواعد الفقه، ص ٢٤٥.

(٦) في (أ) : «إسقاطه». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٧) نهاية ١/٣٥ من (د).

(٨) انظر : الهداية وشرحها : نتائج الأفكار، ٤١٧/١٠-٤١٨؛ الدرر شرح الفرر، ٤٢٧/٢؛ كما ورد تخريج هذا الفرع على القاعدة في : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١/٢٣؛ منافع الدقائق، ص ٣٢١.

## [ القاعدة الثامنة والثلاثون بعد المائة ]

السَّبَبُ يُسْتَعَارُ لِلْمُسَبَّبِ دُونَ عَكْسِهِ <sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد التي يَبَيِّنُها المؤلف من جهة : معناها، ودليلها، وشرطها، وأمثلتها. وهي من القواعد الأصولية التي يذكرها الأصوليون في معرض حديثهم عن طرق معرفة المجاز، وللحنفية منهج مخالف للجمهور في حصر طرق ذلك :  
• فالجمهور يذكرون لذلك طرقاً كثيرة، منها : «...إطلاق السبب على المسبب وبالعكس»- وهذا تعبير ابن قدامة في الروضة-.

• بينما عامة الحنفية يحصرون ذلك في طريقتين، ويرون أن ما عداهما يؤول إليهما غالباً، ومما يعود إلى أحد الطريقتين : «استعارة السبب للمسبب دون عكسه»، وهذا ما يحكيه لفظ القاعدة، والنص المذكور هو تعبير صاحب (المغني) الذي يعد كتابه مع شرحه هما المصدران الرئيسان للمؤلف في هذه القاعدة.

وحيث إن المؤلف عرض القاعدة على طريقة الحنفية : فمن المناسب إيضاح ما ذكره المؤلف ببيان خلاصة ما ذكره في طريق معرفة المجاز :  
إذ يرون أن طريق معرفة المجاز الوقوف على مذهب العرب في الاستعارة دون السماع، وطريق الاستعارة عند العرب الاتصال، والاتصال بين الشيئين يكون صورة وذاتاً، أو معنى.  
فسلكوا في الأسباب الشرعية والعلل هذين الطريقتين في الاستعارة وقالوا : إن الاتصال في الشرع نوعان أيضاً :

أحدهما : الاتصال من حيث السببية - وهذا نظير الاستعارة للاتصال صورة وذاتاً في المحسوسات-.

وثانيهما : الاتصال في المعنى المشروع -وهذا نظير الاستعارة معنى في المحسوسات-.

والأول (وهو الاتصال من حيث السببية) نوعان أيضاً :

- ١- اتصال الحكم بعلته، كاتصال الملك بالبراءة : وهذا معتد به في صلاحية الاستعارة من الجانبين؛ لأن العلة لم تشرع إلا لحكمها، والحكم لا يثبت إلا بعلته، فعمت الاستعارة لعموم الاتصال.
- ٢- اتصال الفرع بالأصل والحكم بالسبب، فإنه بهذا الاتصال تصلح استعارة الأصل للفرع والسبب للحكم، ولا تصلح استعارة الفرع للأصل والحكم للسبب.

وهذا النوع هو ما تمثله القاعدة.

ولتوثيق ما سبق والتوسع في القاعدة انظر من كتب الأصول :



«لاستغناء السَّبَب عن المُسَبَّب<sup>١</sup> : واقتدار المُسَبَّب إلى السَّبَب»<sup>(٢)</sup>؛ لأن المُسَبَّب<sup>٣</sup>

ليس بمقصود.

يعني : لا يجوز استعارة المُسَبَّب (وهو الحكم) للسَّبَب<sup>٤</sup>؛ حتى لا يجوز استعارة الألفاظ التي ثبت بها ملك المتعة<sup>٥</sup> لثبوت ملك الرقبة، ولا استعارة الألفاظ التي يزول بها ملك المتعة<sup>٦</sup> لزوال ملك الرقبة<sup>(٧)</sup>؛ فلهذا لا يجوز استعارة النكاح للبيع، ولا الطلاق<sup>٨</sup> للعتاق، حتى لو قال

= أصول الشاشي، ص ٥٦؛ أصول البزدوي وكشف الأسرار، ١١٠/٢-١٣٦؛ أصول السرخسي، ١٧٨/١-١٨٤؛ المحصول، ١٣٤/١؛ روضة الناظر، ٥٥٥/٢؛ وشرحها : نزهة الخاطر، ١٧/٢؛ المنهاج وشرحه : السراج الوهاج، ٣٥٩/١؛ وشرح الأصفهاني، ٢٤٤/١؛ والإمهاج، ٣٠٠/١؛ ونهاية السؤل وشرح البدخشي، ٣٥٨/١؛ المغني، ص ١٣١-١٣٣؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٧٤؛ المنار وشرحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ٢٥٣/١؛ المسودة، ص ١٦٩؛ جمع الجوامع وشرحه : تشنيف المسامع، ٤٦٣/١؛ وشرح المحلي مع حاشيته البناني، ٣١٩/١؛ التمهيد للإسنوي، ص ١٨٨؛ البحر المحيط، ١٩٨/٢؛ شرح الكوكب المنير، ١٥٦/١.

كما وردت القاعدة عرضاً في بعض كتب الفقه، منها :

الميسوط، ٦٥/٧؛ فتح القدير، ٣/ ١٩٤؛ البحر الرائق، ٩١/٣، ٣٢٢، ٢٤٦/٤.

(١) نهاية ٣٦/ب من (ب).

(٢) المغني، ص ١٣٣؛ وانظر شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٧٤؛ أصول البزدوي وكشف الأسرار،

١٣٥/٢؛ أصول السرخسي، ١٨٢/١؛ المنار وكشف الأسرار، ٢٥٣/١.

(٣) في (ب) و(ج) : «السبب». وما تم إثباته هو الموافق لشرح المغني، حيث جاء فيه : «... والسبب

ليس بمقصود من السبب المحض».

(٤) «وهو الحكم للسبب» : ساقط من (ج).

(٥) في (ج) و(د) : «المنفعة».

(٦) في (د) : «المنفعة».

(٧) انظر : المغني، ص ١٣٣؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٧٣؛ وانظر أيضاً : أصول

السرخسي، ١٨٢/١.

(٨) في (ج) : «ولا للطلاق».

المولى للمشتري : أنكحتك أمي هذه<sup>١</sup> بكذا- وأراد البيع-. وقال المشتري : قبلت : لا ينفذ البيع.

أوقال المولى لأُمته : طلقتك - وأراد به<sup>٢</sup> العتق- : لم [تعتق]<sup>٣</sup> عندنا<sup>(٤)</sup>. «إلا إذا كان [السبب]<sup>٥</sup> مختصاً به، كقوله تعالى : ﴿إِنِّي أَرْسَلْتُكَ أَنْعِمْ حَمْرًا﴾<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup> ففي هذه الآية استعير اسم المسبَّب<sup>٨</sup> (وهو الخمر) للسبب (وهو العنب) لاختصاص الخمر بالعنب؛ وهذا لأنه إذا كان مختصاً<sup>٩</sup> يصير في معنى المعلول مع العلة، من حيث إنَّه لم يحصل إلاَّ به، و[المعلول]<sup>١٠</sup> يُستعار للعلة وبالعكس<sup>(١١)</sup>.

(١) في (د) : «هذا».

(٢) «به» : ساقطة من (ب) و(د).

(٣) في (أ) و(ج) و(د) : «يعتق». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب).

(٤) انظر : كثر الدقائق والبحر الرائق، ٢٤٥/٤، ٢٤٦؛ البحر الرائق (فقط)، ٩١/٣؛ الدرر شرح الغرر، ٣/٢؛ وانظر أيضاً : أصول البزدوي وكشف الأسرار، ١٣٤/٢، ١٣٦.

فهذا هو مذهب الحنفية إلا رواية عن أبي يوسف : أنه يقع، وقد بين ذلك صاحب (البحر الرائق) -٢٤٦/٤- حيث قال : «وأما عدم الوقوع بالفاظ الطلاق ولو نوى العتق : فهذا مذهبنا، إلا رواية عن أبي يوسف أنه يقع بقوله لأُمته : طلقتك (ناوياً العتق)- كما في (المجتنى)-...».

(٥) في (أ) و(ج) و(د) : «المسبب»، والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني).

(٦) من الآية رقم (٣٦) من سورة (يوسف). والكلمة الأولى (وهي : إني) ليست في (ب) و(د).

(٧) شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٧٤.

(٨) نهاية ٤٣/ب من (ج).

(٩) نهاية ٥٦/ب من (أ).

(١٠) في (أ) : «والمعمول». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ.

(١١) وقد سبق بيان كون استعارة العلة للمعلول والعكس جائز عند بيان أنواع الاتصال من حيث السببية،

والفرق بين العلة والسبب : «أن ما يفضي إلى شيء إن كان إفضاؤه داعياً<sup>(١)</sup> سمي علة، وإلا سمي سبباً محضاً<sup>(٢)</sup>».<sup>(٣)</sup>  
وتفصيله في كتب الأصول في باب (وجوه استعمال النظم)<sup>(٤)</sup>.



(١) في شرح المغني : «دائماً».

(٢) في (د) : «مختصاً».

(٣) شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٧٢ - مع اختلاف سبق بيان أهمه -.

(٤) وقد سبق ذكر طائفة من كتب الأصول عند توثيق القاعدة.

## [ القاعدة التاسعة والثلاثون بعد المائة ]

السؤال مُعَادٌ فِي الْجَوَابِ <sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد الفقهية المندرجة تحت القاعدة المشهورة: «إعمال الكلام أولى من إهماله»؛ إذ

كون السؤال معاداً في الجواب من إعمال الكلام.

كما أنَّ لها صلة بأصول الفقه؛ إذ تتعلق بقاعدة أصولية مشهورة، وهي: «هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟».

ووجه تعلقها بالقاعدة الأصولية المذكورة: يتضح من خلال تحرير الأصوليين لمحل النزاع فيها، ومن أفضل من حرَّر محل النزاع منهم الآمدي في إحكامه.

وحاصل ما ذكره: «أنه إذا ورد خطابٌ جواباً لسؤال سائل دأب إلى الجواب، فالجواب:

□ إما أن يكون غير مستقل بنفسه ... [بأن لا يكون مفيداً بدون السؤال كـ (نعم) و(لا)].

□ أو هو مستقل.

فإن كان الأول فهو تابع للسؤال في عمومته وخصوصه [أي أن السؤال يكون معاداً في الجواب].

• أما في عمومته فمن غير خلاف ...

• وأما في خصوصه ... [ففيه خلاف، والذي عليه الجمهور أن الجواب تابع للسؤال أيضاً].

وإذا كان الجواب مستقلاً بنفسه دون السؤال: فإذا أن يكون مساوياً للسؤال أو أعم منه أو أخص:

• فإن كان مساوياً: فالحكم في عمومته وخصوصه عند كون السؤال عاماً أو خاصاً فكما لو لم يكن مستقلاً...

• وأما إن كان الجواب أخص من السؤال فالجواب يكون خاصاً ...

• وأما إن كان الجواب أعم من السؤال: فإذا أن يكون أعم من السؤال في ذلك الحكم لا

غير...، أو أنه أعم من السؤال في غير ذلك الحكم ...

- فإن كان من القسم الثاني: فلا خلاف في عمومته ...

- وأما إن كان من القسم الأول ... [فحصل فيه خلاف بين العلماء] والجزمُ الغفير: أنه عام، وأنه لا يسقط عمومته بالسبب الذي ورد عليه.

الإحكام للآمدي، ٢/٢٥٦-٢٥٨ - وفي طبعة مكتبة المعارف بالرياض، ٢/٣٤٥-؛ وانظر - من

الكتب الأصولية التي أشارت إلى هذا التقسيم أو بعضه: العدة، ٢/٥٩٦؛ إحكام الفصول، ص ١٧٧؛

المعتمد، ١/٣٠٢؛ المحصول، ١/٤٤٧؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد عليه، ١/١٠٩؛ شرح تنقيح-

=الفصول، ص٢١٦؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، ١/٢٦٣؛ فتح الغفار، ٢/٦٤؛ شرح الكواكب المنير، ٣/١٦٨؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ١/٢٨٩؛ إرشاد الفحول، ١/٤٨٠؛ مسألة تخصيص العام بالسبب للدكتور محمد العروسي، ص٦٣ - علمًا بأن الأخير أبدى وجهة نظره في هذا التقسيم.

ومن الكتب الأصولية الأخر التي أشارت إلى معنى القاعدة أو وردت فيها عرضًا : الإمهاج في شرح المنهاج، ٣/٥٠؛ التمهيد للإسنوي، ص٤٧٥.

أما كتب القواعد فمنها :

الأشياء لابن الوكيل، ١/١٣٨ - ولفظه : «إن السؤال والإيجاب هل هو كالمعاد في الجواب والقبول؟» - المنشور، ٢/٢١٤؛ القواعد للحصني، ٣/١٠٧؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، ٢/٥٠٥ - علمًا بأن الأخيرين قد سلكا مسلك الأصوليين في تقرير القاعدة؛ حيث قالوا : «قاعدة : الخطاب الوارد جوابًا عن سؤال سائل يستدعي الجواب، وذلك الجواب، غير مستقل بنفسه يتبع السؤال في عمومه وخصوصه، حتى كأن السؤال معاد فيه ...» - الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/٣١٧؛ ولابن نجيم، ص١٧٨؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص١٩٦؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢/٢١٧ - ولفظ الفرائد :

ثم السؤال عندهم معاد قل في الجواب حسبما أفادوا -؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٦٦؛ شرحها لسليم رستم، ١/٤٦؛ ولعلي حيدر، ١/٥٨؛ وللآتاسي، ١/١٧٧ - وله شرح جيد للقاعدة فراجع إن شئت -؛ شرح قواعدها للزرقاء، ص٣٣٥؛ قواعد الفقه للمجددي، ص٨٤، قاعدة ١٤٦؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٠٧، فقرة ٦٢١؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص١٥٣؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص١٤٨، ١٦٠، ٢٤٨، ٤٨٦ - ولفظه الأول والثالث : «الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال»، أما الثاني فهو : «الأصل أن الكلام متى صدر جوابًا يتضمن إعادة السؤال: يجعل جوابًا بقدر ما يقتضيه» -؛ الوجيز، ص٢٧٣؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢/٣٠٧ - وقد ذكر ثلاثة ألفاظ، أولها : «إن السؤال والإيجاب هل هو كالمعاد في الجواب والقبول؟» -؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص٦٨٢ - ولفظه : «السؤال كالمعاد في الجواب» -؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص١٢٦٩؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله المحلان، ص١٠٦؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور إبراهيم الحريري، ص١٢٠؛ المبادئ الفقهية، ص٤١؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص٣٩، قاعدة ٥٠؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص٧٦.

فلو قال أحد : «امرأة زيد طالق، أو عبده حرّ، و<sup>(١)</sup>عليه المشي إلى بيت الله تعالى إن دخل هذه الدار. فقال زيد : (نعم) : كان حالفاً<sup>(٢)</sup>؛ لأن الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال» - كذا في (البزازية)<sup>(٣)</sup> -.

ومن فروعها : لو قيل : «ألست طَلَّقْتَ امرأتك؟. فقال : (بلى) : طَلَّقْتُ؛ لأنه جواب الاستفهام بالإثبات. ولو قال : (نعم) : لا؛ لأنه جواب الاستفهام بالنفي، كأنه قال : نعم ما طَلَّقْتُ»<sup>(٥)</sup>.



-ومن كتب الفقه :

فتاوى قاضي خان، ٣٢٥/١، ٥٠١، ٥٢٤، ٥٣٩؛ الفتاوى البزازية، ٤٩٠/٢؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٥٢٧/٢١؛ المحيط البرهاني، ق ٣، ص ٧٩٧؛ مغني المحتاج، ٣٢٩/٣؛ رد المحتار، ٥٧٩/٥، ٥٨٤.

(١) في (الفتاوى البزازية) : «أو». وهذا الأولى.

(٢) في الفتاوى البزازية وأشباه ابن نجيم : «حالفًا بكَلِّه» (زيادة : كَلِّه). وهذه الزيادة في اللفظ فيها زيادة في المعنى؛ إذ فيها تأكيد لكون زيد حالفًا في الأمثلة الثلاثة جميعها.

(٣) ٤٩٠/٢ - مع الاختلاف الذي سبق ذكره-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٨ - وفيه نسبة هذه

العبارة إلى البزازية أيضًا-؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٨٤ - فقد عزا هذه العبارة إلى ابن نجيم.

(٤) في (د) : «قبل».

(٥) الفتاوى السبازية، ١٧٦/١؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٨، وفيه نسبة هذه العبارة إلى البزازية أيضًا.

## [ القاعدة الأربعون بعد المائة ]

### السَّرَايَةُ [تَكُونُ فِي الْأُمُورِ] الشَّرْعِيَّةِ لَا الْحَقِيقَةِ <sup>(١)</sup>:

(١) في (أ) : «يكون من أمور»، وفي (جـ) : «تكون من أمور»، وفي (د) : «تكون من الأمور». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر شرح الفرر.

(٢) معنى القاعدة :

ورد في صدر هذه القاعدة لفظ (السَّرَايَةُ)، والسَّرَايَةُ في اللغة : مشتقة من مادة «سرو»، والسين والراء والحرف المعتل - كما يقول صاحب (المقاييس) -: «باب متفاوت، لا تكاد كلمتان منه تجتمعان في قياس واحد»، إلا أن أقرب المعاني للمعنى الاصطلاحي هو الماضي؛ إذ السَّرَايَةُ مصدر «سراء يسري إذا مضى» ومنه قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾ [آية رقم (٤) من سورة الفجر] فَ - «معنى يَسَّرَ : يمضي» - هكذا في اللسان.

أما في الاصطلاح فالسَّرَايَةُ : «هي النفوذ في المضاف إليه، ثم التعدي إلى باقيه» - هكذا في المشور وللوسوعة الفقهية.

أما باقي ألفاظ القاعدة فقد جاءت مفسرة في (الهداية) بعبارة قريبة منها، وهي : «السَّرَايَةُ في الأوصاف الشرعية دون الأوصاف الحقيقية»، وقد علَّلها صاحب (العناية) بقوله : «بناء على أن الوصف الحقيقي في محل لا يمكن أن ينتقل إلى غيره، وأما الوصف الشرعي فهو أمر اعتباري، يتحوَّل بتحوُّله» - وجاء نحو هذا التعليل في تبين الحقائق.

وبناء على جميع ما تقدم فيمكن أن يقال في المعنى الإجمالي للقاعدة :

إن الصفات الثابتة في الأصل تتعدى إلى الفرع إذا كانت شرعية؛ لأن الوصف الشرعي أمر اعتباري يتحوَّل بتحوُّله. أما إذا كانت حقيقية فإنها لا تتعدى؛ لأن الوصف الحقيقي في محل لا يمكن أن ينتقل إلى غيره.

وقد مثل المؤلف للأول بما إذا أذن لأتمته بالتجارة، فاستدانت ثم ولدت، فإن الولد يتبعها؛ إذ يباع معها لقضاء الدين؛ لأن الدين وصف شرعي...

أما الوصف الحقيقي فقد مثل له المؤلف بما إذا جنت هذه الأمة، فإن الولد لا يدفع معها؛ لأن الدفع وصف حقيقي ... ووجه كونه حقيقي هو أن «الدفع بالجناية واجب في ذمة المولى لا في ذمتها، وإنما يلاقيها أثر الفعل الحقيقي وهو الدفع. فقبل الدفع كانت رقبته خالية عن حق ولي الجناية، فلذلك لا يجري القصاص على الأولاد ولا الحد؛ لألهما فعلا محسوسان كالدفن، ولا تبعية فيه» - قاله صاحب تبين الحقائق.

فلو ولدت مأذونة مديونة ولدًا<sup>(١)</sup>: لا يدفع معها بجنايتها؛ لأن الدفع فعل محسوس، فلا يسري منها إلى ولدها، كالحذ والقصاص، فإن<sup>٢</sup> الوصف الحقيقي في محل لا يمكن أن ينتقل إلى غيره.

و[يباع]<sup>٣</sup> الولد لدينها؛ لأن الدين وصف شرعي يسري إلى الولد كالمالك والرق والحرية.

- ولتوثيق ما سبق : فإن مواضع الإحالة إلى المراجع السابقة مرتبة على النحو الآتي: المقاييس في اللغة، مادة «سرو»، ص ٥١٣؛ لسان العرب، مادة «سرا»، ٣٨٢/١٤؛ المنشور، ٢/٢٠٠؛ الموسوعة الفقهية، ٢٤/٢٨٤ (وانظر معنى السراية أيضًا في : طلبه الطلبة، ص ١٣٦؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية للدكتور محمود عبد الرحمن، ٢/٢٦٠؛ معجم لغة الفقهاء، ص ٢١٧)؛ الهداية وشرحها: العناية، ١٠/٣٤٨؛ تبين الحقائق، ٦/١٥٨ (وانظر: تكملة البحر الرائق، ٨/٤٢٦). هذا ما يتعلق بتوثيق معنى القاعدة.

أما توثيق لفظ القاعدة : فقد وردت في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده : فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٣/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢١- وتما يلفت النظر في هذين الشرحين أنهما ذكرا لفظ القاعدة ولم يتطرقا لشرحها إطلاقًا ١- ومن كتب الفقه :

الهداية وشرحها العناية، ١٠/٣٤٨ - وقد سبق ذكر لفظ الهداية عند بيان معنى القاعدة-؛ تبين الحقائق، ٦/١٥٨؛ تكملة البحر الرائق، ٨/٤٢٦ -ولفظهما : «... الصفات الشرعية الثابتة في الأصل تسري إلى الفرع كذلك...»-؛ الدرر شرح الغرر، ٢/١١٥- ولفظه كلفظ المؤلف إلا أنه قال في آخر القاعدة : «... الحقيقية» (بزيادة الياء)-؛ النافع الكبير شرح الجامع الصغير، ص ٥٠٧- فقد أشار إلى القاعدة في موضعين منفصلين من الصفحة نفسها-.

(١) في (ب) : «ولذا».

وقد سبق بيان معنى هذا المثال عند شرح القاعدة، في الصفحة السابقة.

(٢) نهاية ٣٥/ب من (د).

(٣) في صلب (أ) وفي (د) : «ويساع»، وفي هامش (أ) : «ويتاع (ظ)» (أي فيما يظهر للمصحح -والله أعلم-). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج) و(هـ) و(و).

(٤) نهاية ٣٧/أ من (ب).



كذا في (العناية)<sup>(١)</sup>.



<sup>(١)</sup> المثالان اللذان مثل بهما المؤلف يذكرهما الحنفية غالباً في باب : جناية العبد، متابعين في ذلك محمد بن الحسن في (الجامع الصغير)، ص ٥٧، وبالبحث في هذا الباب من (العناية)، وفي مظان آخر للمثاليين : تمّ الوقوف على معناهما (في الباب المذكور آنفاً) في (الهداية) وشرحها : (العناية)، ٣٤٨/١٠؛ أما لفظهما أو قريب منه فلم أعثر عليه في (العناية) إلا أن أقرب الألفاظ إليه لفظ صاحب (الدّرر)، ١١٥/٢؛ لهذا فلعل المؤلف وصاحب (الدّرر) اطلعا على موضع آخر في (العناية) لم أعثر عليه، أو أن المؤلف استفاد المثاليين من (الدّرر) فوهم ونسبهما إلى (العناية) -والله أعلم-. وانظر المثاليين أيضاً في : تبين الحقائق، ١٥٨/٦ وتكملة البحر الرائق، ٤٢٦/٨.

## [ القاعدة الحادية والأربعون بعد المائة ]

السَّلامَةُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي التَّبَرُّعَاتِ<sup>(١)</sup> :

فإن هلك الموهوب في يد الموهوب له فاستحق فضمن : لم يرجع على واهبه؛ لعدم اشتراط السَّلامَةِ؛ ولأن الموهوب له لا يملك المال المدفوع إليه مقابلًا بمال، ففي<sup>٣</sup> مثل هذا لا رُجوع - كما سيأتي في باب الفاء إن شاء الله<sup>(٤)</sup> -.



(١) غاية ١/٥٧ من (أ).

(٢) وردت هذه القاعدة بمعناها مقترنة بمثالها في عددٍ من كتب الفقه الحنفي، منها : الهداية وشرحها : العناية، ٤٨/٩؛ تبين الحقائق، ١٠٢/٥؛ الدرر شرح الغرر، ٢٢٤/٢؛ البحر الرائق، ٢٩٥/٧؛ الدر المختار، ٥١٤/٨..

(٣) « ففي » : مكررة في (ب).

(٤) ص ٨٧٧ (ل ١/٧٠)، قاعدة ١٧٤، ونص القاعدة : « في كل موضع يملك المدفوع إليه المال المدفوع إليه مقابلًا يملك : فإن المأمور يرجع بلا شرط. وإلا فلا ».

وانظر المثال المذكور في مصادر القاعدة الآنف ذكرها، فقد ورد فيها المثال بعبارات آخر توضحه، ومن ذلك قول صاحب (الهداية) : « وإذا تلفت العين الموهوبة، واستحقها مستحق، وضمن الموهوب له : لم يرجع على الواهب بشيء؛ لأنه عقد تبرع، فلا يستحق فيه السلامة، وهو غير عامل له ».

## [ القاعدة الثانية والأربعون بعد المائة ]

**السُّكُوتُ عَنِ [التَّبَعِ] ' لَا يُوجِبُ فُسَادَ الْعَقْدِ فِي الْأَصْلِ ' (٣) :**

فإذا شرط<sup>(١)</sup> في المزارعة<sup>(٢)</sup> الحب نصفين، ولم يتعرضا للتبن<sup>(٣)</sup> : صَحَّت. وينبغي أن يكون التبن لصاحب البذر؛ لأنه نماء ملكه. كذا في (الهداية)<sup>(٨)</sup>.



(١) في (أ) و(جـ) و(د) : «البيع». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للذَّرع.

(٢) نهاية ٤٤/أ من (جـ).

(٣) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في الذَّرع شرح الغرر، ٣٢٦/٢.

(٤) في (جـ) : «إذا».

(٥) في (د) : «شرط».

(٦) المزارعة لغة : مشتقة من مادة «زرع»، والزاء والراء والعين - كما يقول ابن فارس - : «أصل يدل على تنمية الشيء، فالزرع ... اسم لما نبت».

أما في الاصطلاح : فهي عند الحنفية : «عقد على الزرع ببعض الخارج» - كذا في الهداية -.

- المقاييس في اللغة، مادة «زرع»، ص ٤٧٠؛ وانظر القاموس المحيط، مادة «زرع»، ص ٩٣٦.

- الهداية، ٤٦٢/٩؛ وانظر : معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٢٦٦/٣.

(٧) التبن : معناه «ما تَهشم من سيقان القمح والشعير بعد درسه، تغلفه الماشية». هكذا في المعجم

الوسيط، مادة «تَبَنَ»، ٨٢/١؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «تبن»، ص ١٧٧؛ لسان العرب،

مادة «تبن»، ٧١/١٣؛ القاموس المحيط، مادة «تبن»، ص ١٥٢٧.

(٨) ٤٧٠/٩. علمًا بأنه ذكر أن مشايخ بلخ خالفوا وقالوا : التبن بينهما.

ونص (الهداية) : «ولو شرط الحب نصفين، ولم يتعرضا للتبن : صحت؛ لاشتراطهما الشركة فيما هو المقصود. ثم التبن يكون لصاحب البذر؛ لأنه نماء بذره، وفي حقه لا يحتاج إلى الشرط، والمفسد هو الشرط، وهذا سكوت عنه. وقال مشايخ بلخ - رحمهم الله - : التبن بينهما أيضًا؛ اعتبارًا للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان....».

وانظر أيضًا : الذَّرع شرح الغرر، ٣٢٦/٢؛ وكذلك تبين الحقائق، ٢٨١/٥.

## [ القاعدة الثالثة والأربعون بعد المائة ]

السُّكُوتُ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ تَمَامَ الْبَيَانِ <sup>(١)</sup> :

- (١) هذه القاعدة من القواعد الفقهية، كما أنّ لها صلة بعلم أصول الفقه :
- ووجه صلتها بأصول الفقه أنّها تمثل «أحد أنواع (بيان الضرورة) وفق اصطلاح الأصوليين من الحنفية» - كذا في قواعد الندوي-.
- إذّ البيان عندهم خمسة أقسام، منها بيان الضرورة.
- والضرورة : «أربعة أقسام، كلها دلالة سكوت ملحق باللفظية؛ لأنّ السكوت بمعاونة المقام يقتضي اعتبارها» - كذا في تيسير التحرير-.
- والقسم الثاني من الضرورة : «السكوت الذي يكون بياناً بدلالة حال المتكلم» - كذا في كشف الأسرار-.
- وهذا القسم هو الذي عبرت عنه القاعدة.
- وكما تحدث عنها الأصوليون في هذا الموضع أصالة، تحدّثوا عنها أيضاً في مواضع متفرقة من كتبهم.
- أما علماء القواعد :
- فمنهم من أفردوا في قاعدة مستقلة، ومنهم من تحدّث عنها ضمن قاعدة : «لا ينسب إلى ساكت قول»، ومنهم من أدرجها في القاعدة السابقة فجعلها كالاستثناء منها.
- ولتوثيق ما سبق : فإنّ مواضع الإحالة إلى الكتب السابقة مرتبة على النحو الآتي :
- القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٤٥٥- وانظر شرح المجلة للأتاسي، ١/١٨١؛ السوجيز، ص ١٤٣-؛ تيسير التحرير، ١/٨٣؛ كشف الأسرار، ٣/٢٨٧.
- وللتوسع في بيان الضرورة وما تضمّنه عند الأصوليين من الحنفية انظر : أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، ٣/٢٨٥؛ المغني للبخاري، ص ٢٤٨؛ المنار وشرحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ١/١٣٤؛ وجامع الأسرار، ٣/٨٤٤؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، ١/٨٣.
- وكما تحدّث الأصوليون عن القاعدة عند حديثهم عن بيان الضرورة تطرقوا إليها أيضاً في مواضع أخرى؛ فانظر : البرهان، ١/٤١٣، فقرة ٥٨٥؛ قواطع الأدلة، ٣/٤٥٠؛ تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص ١٢٤؛ كشف الأسرار للنسفي، ١/٤٢١؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، ٢/١٨٣.
- أما علماء القواعد فممن أفردوا منهم في قاعدة مستقلة أصحاب الكتب الآتية :

= المنثور، ٢٠٥/٢-٢٠٧. - ولفظه: «السكوت ضربان : الأول: أن يكون بمجرد ينزل منزلة التصريح بالنطق في حق من نجب [كذا في المنثور، ولعلها تصحيف من (نجب)] له العصمة ... والثاني: ما ينزل منزلته في الأصح، وهو السكوت في البكر ...»؛ المنهج للزقاق وشرحه للمنحور، ص ٢٨٧- والبيت الأول من المنهج:

وآخر الزوجات طالق وهل كمن أقر ساكت وقد نقل -؛  
إيضاح المسالك للونشريسي، ص ١٣٥، قاعدة ١٠٨ - ولفظه: «السكوت على الشيء هل هو إقرار به أم لا؟ وهل هو إذن فيه أم لا؟»؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١٨٣، قاعدة ٢٤٠ - ولفظه: «السكوت رضا في ثلاثين مسألة»؛ الفوائد الزينية لابن نجيم أيضاً، ص ٤٨، فائدة ٣١ - ولفظه قريب من اللفظ السابق -؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥ - ولفظه: «السكوت في معرض الحاجة بيان» -؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٣/١؛ منافع الدقائق، ص ٣٢١؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٨ - ولفظه: «السكوت عن البيان حالة الحاجة إلى البيان دليل على عدم وجوبه» -؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٤٨٥/١ - ولفظه: «السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان» -.

ومن تحدث عنها ضمن قاعدة: «لا ينسب إلى ساكت قول» أصحاب الكتب الآتية:  
الأشباه والنظائر للسيوطي، ٣١٩/١؛ ولابن نجيم، ص ١٧٩؛ الفرائد البهية وشرحها: الأعمار المضنية، ص ١٩٧؛ والمواهب السنية وحاشيتها: السفوائد الجنية، ٢٢١/٢؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٢٠، قاعدة ٢٠.

ومن أدرجها في قاعدة: «لا ينسب إلى ساكت قول» فقال - عقب اللفظ السابق: - «... ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان» - تمن فعل ذلك: واضعوا مجلة الأحكام العدلية ومن تأثروا بها فانظروا: المجلة، مادة ٦٧؛ شرحها لسليم رستم، ٤٧/١؛ ولعلي حيدر، ٥٩/١؛ وللأتاسي، ١٨١/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٣٣٧؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ١١٣، قاعدة ٢٨٢؛ المدخل الفقهي العام، ٩٧٣/٢، فقرة ٥٨١؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٤٥٤ - وانظر منه ص ١٠١ -؛ الوجيز، ص ٣٥، ١٤٣؛ القواعد الفقهية الكبرى لشحينا أ.د. صالح السدلان، ص ١٨١؛ تطبيق القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص ١٤٤٠؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور إبراهيم الحريري، ص ١١٩؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله العجلان، ص ٦٠؛ المبادئ الفقهية، ص ٤١؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٢٣، قاعدة ١٠؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٥٤.

ويضاف إلى هذا فإن السبكي في أشباهه - ١٥٩/٢ - تكلم عن سكوت النبي ﷺ؛ فطرق - ضمناً - إلى القاعدة.

فروع هذا الأصل أكثر من أن [تخصى]<sup>(١)</sup> :  
 فمنها : رجلٌ زوّج رجلاً بغير أمره، فهناهُ القومُ، فسكت : يصير سكوته رضاً<sup>(٢)</sup>.  
 وهذا الأصل يكون حجة على الشافعي فيما قال : يجمع<sup>(٣)</sup> الحدَّ والنفي في الزنا<sup>(٤)</sup>؛  
 لقوله **التَّحْيِيلُ** : « البكرُ [بالبكر]<sup>٥</sup> جلدُ مائة [و]<sup>٦</sup> تغريبُ سنة »<sup>(٧)</sup>.  
 وقوله تعالى ﴿ فَأَجْلِدُوا ﴾<sup>(٨)</sup>.  
 حيث لم يذكر التغريب، فيكون السكوت عنه بياناً وناسخاً للحديث<sup>(٩)</sup>.

- وكما تحدث الأصوليون وعلماء القواعد عن القاعدة استقلالاً، ذكرها الفقهاء في مقام التعليل، فانظر من كتبهم : الأم، ٢٧٥/١؛ شرح مختصر الطحاوي للخصاص، ص ٦٢٠؛ المبسوط، ١٤٥/١٧؛ تحفة الفقهاء، ٢٨٦/٣؛ بدائع الصنائع، ٣١٦/٢، ١٩٢/٧-١٩٣؛ المصنف للنسفي، ٢٢٢/أ؛ الكافي شرح الوافي للنسفي أيضاً، القسم الأخير، ص ٨٣٥؛ جامع الفصولين، ١٣٨/٢؛ العناية، ٢٨٤/٩؛ فتح القدير، ٤٤٠/٧؛ البحر الرائق، ١٢٢/٣؛ الدر المختار ورد المختار، ٧١٥/٦.
- (١) في (أ) : « يخصى »، وفي (جـ) : (الحرف الأول مهمل من النقاط). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).
- (٢) انظر : البحر الرائق، ١٢٣/٣؛ الدر المختار، ٧١٨/٦.
- (٣) في (د) : « يجمع ».
- (٤) انظر : الأم، ١٧٩/٦؛ مغني المحتاج، ١٤٧/٤.
- (٥) في (أ) و(د) : « البكر » (بإسقاط الباء). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(جـ)؛ وفقاً للفظ الحديث.
- (٦) (الواو) زيادة من (ب) و(جـ)؛ وفقاً للفظ الحديث.
- (٧) أخرجه مسلم بنحوه، كتاب الحدود، باب حد الزنا، ١٣١٦/٣، ح ١٦٩٠؛ وابن ماجه بلفظه، كتاب الحدود، باب حد الزنا، ٨٥٢/٢، ح ٢٥٥٠. كلاهما من حديث عبادة بن الصّامت رضي الله عنه.
- (٨) من الآية رقم (٢) من سورة (النور). والسياق الذي جاءت فيه : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ... ﴾.
- (٩) هذا اعتراض من المؤلف على من قال بالجمع بين الجلد والنفي في الزنا.

وخرج عن هذا الأصل مسائل :

- [منها]<sup>(١)</sup> : رأى أجنبياً يبيع ماله، ولم ينهه : لم يكن وكيلاً بسكوته<sup>(٢)</sup>.
- ومنها : لو رأى غيره يتلف ماله وسكت : لا يكون إذناً بإتلافه.
- ومنها : لو سكت عن وطء أمته : لا يسقط المهر.
- وكذا عن قطع<sup>٣</sup> عضوها<sup>(٤)</sup>.

-ومعناه : أن الآية بيّنت حد الزاني غير المحصن وهو الجلد، وسكتت عن التغريب، فيكون السكوت عنه بياناً لعدم وجوبه، وناسخاً لوجوبه الوارد قبل ذلك في الحديث.

إلا أنه يرد على ما ذكره المؤلف : أن الأصوليين من الحنفية إنما يمثلون بهذا المثال لبيان كون الحديث فيه زيادة (التغريب) على النص القرآني، والزيادة على النص نسخ - عندهم - فيكون الحديث ناسخاً للآية. إلا أنه لا يعمل به؛ لعدم جواز نسخ القرآن بالآحاد.

والشاهد من هذا : كونهم جعلوا الحديث ناسخاً للآية، فكيف يجعله المؤلف منسوخاً بها ١؟  
ولدفع هذا الإشكال يقال : لعل المؤلف لم يرد بالنسخ هنا المعنى الاصطلاحي له عند المتأخرين؛ بل أراد معناه عند السلف، وهو مطلق البيان والإيضاح؛ فيكون المعنى : فيكون السكوت عن التغريب بياناً وإيضاحاً للحديث، أي مبيناً وموضحاً أن التغريب الثابت في الحديث ليس بواجب - والله أعلم -.

وانظر في معنى النسخ عند السلف : إعلام الموقعين، ٤٢/١.

أما الزيادة على النص فانظر فيها : المعتمد، ٤٣٧/١؛ العدة، ٨١٤/٣؛ إحكام الفصول، ص ٤٠٠؛ أصول البزدي وشرحه : كشف الأسرار، ٣٦٠/٣؛ أصول السرخسي، ٨٢/٢؛ المستصفى، ١١٧/١؛ قواطع الأدلة، ١٣٥/٣؛ روضة الناظر، ٣٠٥/١؛ المغني للبخاري، ص ٢٥٩؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٣١٧؛ إعلام الموقعين، ٣٧٨/٢؛ شرح الكوكب المنير، ٥٨١/٣؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ٩٢/٢؛ حاشية مرآة الأصول للإزميري، ١٩٠/٢؛ ويضاف إلى ذلك فإن أ.د. عمر بن عبد العزيز أفرد في هذه المسألة كتاباً مستقلاً سماه : (الزيادة على النص، حقيقتها وحكمها)، وأشار في مقدمته إلى خطورة القول بأن الزيادة على النص نسخ؛ إذ «القول بما مطلقاً يؤدي إلى الإحجام عن العمل بمقتضى كثير من السنة الأحادية الآتية زيادات على ما في النص القرآني الكريم»؛ فدفعه هذا إلى دراستها من خلال مواقف شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

(١) « منها » : زيادة من (هـ) و(و)؛ وموضعها بياض في (أ) و(د).

(٢) انظر هذا الفرع في : العناية، ٢٨٤/٩.

(٣) نهاية ٥٧/ب من (أ).

(٤) في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «عضوه». وتمام كلامه : «... وكذا عن قطع عضوه، أخذاً من سكوته عند إتلاف ماله».

- ومنها : لو رأى أجنبيًّا يستعمل عينًا من أعيانه : لا يكون إعارةً بسكوته<sup>(١)</sup>.
- ومنها : لو رأى المرهَّنُ الراهنَ يبيع الرهنَ، وسكتَ : لا يطل الرهنُ.
- ومنها : لو رأى [فَنَّهُ]<sup>٢</sup> يتزوَّج، وسكت ولم ينهه : لا يصير إذنًا له في النِّكاح<sup>(٣)</sup>.
- ومنها : لو تزوَّجت غير كفوء، فسكوت الولي عن مطالبة التفريق ليس برضًا وإن طال.
- وكذا : سكوت امرأة العنِّين ليس برضًا، ولو أقامت معه سنين<sup>(٤)</sup>.
- والجواب : أن الظاهر في هذه المسائل الرضا، والرضا منعدم في مثلها في حقِّ العامل<sup>(٥)</sup>؛

(١) هذا المثال عبَّر عنه ابن نجيم في أشباهه بقوله : «وفي عارية (الخانية) : الإعارة لا تثبت بالسكوت»؛ والنص الذي ذكره ابن نجيم موجود في الخانية، ٣/٣٨٢.

(٢) في (أ) و(د) : « منه »، وفي (جـ) : « رفته ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و) ، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٣) انظر هذا الفرع والذي قبله في : العناية، ٩/٢٨٤.

(٤) نهاية ٣٧/ب من (ب).

(٥) انظر جميع الأمثلة الخارجة عن القاعدة في : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٧٩.

(٦) نهاية ٣٦/أ من (د).

(٧) في (جـ) : « العاقل ».

ومعنى الجواب : أن الظاهر في المسائل التي قيل إنها خارجة عن القاعدة : كونه لا بدَّ فيها من رضا صاحب الشأن للفاعل الذي تصرف تلك التصرفات، وبمجرد سكوت صاحب الشأن لا يدلُّ على الرضا؛ لأنه ليس في معرض الحاجة إلى البيان، فيكون رضاه منعدمًا في تلك المسائل وأمثالها في حقِّ العامل لتلك التصرفات؛ وإذا كان رضاه منعدمًا : لم تصح تلك التصرفات؛ فلا تكون داخلية تحت القاعدة أصلاً.

ويمكن أن يجاب عنها بجواب آخر : وهو أن يقال : إن هذه الفروع داخلية تحت قاعدة أخرى هي ألبق بها، وهي قاعدة : «لا ينسب إلى ساكت قول»، ولا سيما أن المصدر الرئيس لهذه المسائل (وهو أشباه ابن نجيم) قد أدرجها تحت هذه القاعدة.



ولهذا<sup>(١)</sup> [تسمع]<sup>(٢)</sup> دعوى المغمصوب منه بعد زمان، ولم يعتبر سكوته<sup>(٣)</sup>.



«وأفضل من هذا وذاك أن يُسلَك ما سلكه واضعو المجلة ومن تابعهم، بأن تُدرج قاعدة المؤلف تحت هذه القاعدة وتكون كاستثناء منها، فيقال : «لا ينسب إلى ساكت قول، ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان»- وهذا لفظ الزرقا في مدخله-.

فيكون ما ذكره المؤلف في بداية شرح القاعدة داخلاً تحت الشق الثاني، وما قيل إنه خارج عنها داخل تحت الشق الأول.

يضاف إلى ذلك أن صاحب (العناية) -٢٨٤/٩- ذكر ثلاث مسائل من تلك المسائل التي قيل إنها خارجة عن القاعدة، وأجاب عنها، فانظره إن شئت.

(١) في (ب) و(د) : « ولذا ».

(٢) في (أ) و(ب) و(ج) : « يسمع ». والصحيح ما تم إثباته من (د)

(٣) بحث عن مسألة الغصب في مظانها في أبرز مصادر المؤلف ولم أجدها.

## [ القاعدة الرابعة والأربعون بعد المائة ]

السُّلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة تمثل جزءاً من حديث جاء في آخره : « ... فالسلطان ولي من لا ولي له »، وفي لفظ :

« ... والسلطان ولي من لا ولي له »، وفي لفظ : « ... فالسلطان ولي من لا ولي لها ».

فقد أخرجه عبد الرزاق، كتاب النكاح، باب النكاح بغير ولي، ١٩٥/٦، ح ١٠٤٧٢؛ وابن أبي شيبة، كتاب النكاح، من قال : لا نكاح إلا بولي أو سلطان، ٤٥٤/٣، ح ١٥٩١٩، ٤٥٥/٣، ح ١٥٩٣٣؛ وأحمد، ٤٧/٦، ٦٦، ١٦٥، ٢٦٠؛ وأبو داود، كتاب النكاح، باب في الولي، ٢٢٩/٢؛ وابن ماجه، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، ٦٠٥/١، ح ١٨٧٩؛ والترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء : لا نكاح إلا بولي، ٤٠٧/٣، ح ١١٠٢؛ وابن الجارود في المنتقى، كتاب النكاح، ١٧٥/١، ح ٧٠٠؛ وأبو يعلى في مسنده، ١٩١/٨، ٤٧٤٩؛ وأبو عوانة في مسنده، كتاب النكاح، باب ذكر الخير النكاح ... على إبطال نكاح المرأة التي تزوج نفسها، ثيبا كانت أو بكرًا؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب النكاح، باب النكاح بغير ولي عصبه، ٧/٣؛ وابن حبان في صحيحه، كتاب النكاح، باب الولي، ٣٨٧-٣٨٤/٩، ح ٤٠٧٥-٤٠٧٤؛ والطبراني في المعجم الأوسط، ٢٦٠/٦، ح ٦٣٥٢؛ والدارقطني، كتاب النكاح، ٢٢١/٣، ٢٢٦؛ والحاكم، كتاب النكاح، ١٨٢/٢، ١٨٣؛ وابن حزم في المحلى، ٤٥١/٩-٤٥٢؛ والبيهقي، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، ١٠٥/٧.

- جميعهم - بأحد الألفاظ المذكورة من حديث عائشة رضي الله عنها.

ومما قاله أهل العلم في هذا الحديث :

• ما جاء في (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، ٣٨٥/٩ : «قال أبو حاتم: هذا خير أوهم من لم يُحكَمْ صناعة الحديث أنه منقطع، أو لا أصل له؛ بحكاية حكاها ابن عُلية عن ابن جريج في عقب هذا الخبر، قال : ثم لقيت الزهري فذكرت ذلك له فلم يعرفه. وليس هذا مما يهيي الخبر ومثله ...».

ثم فصل في ذلك.

• وجاء في سنن الترمذي عقب الحديث ٤٠٧/٣ - «قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ...».

• وجاء في المستدرک عقب الحديث ١٨٢/٢ - «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم

ينخرجه ...».

كما جاء في المستدرک أيضًا ١٨٣/٢ - «فقد صحَّ وثبت بروايات الأئمة الأئمة سماعُ الرواة بعضهم من بعض، فلا تعلل هذه الروايات بحديث ابن عُلية، وسؤال ابن جريج عنه، وقوله: إني سألت الزهري عنه فلم يعرفه؛ فقد ينسى الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدَّث به، وقد فعله غير واحد من حفاظ الحديث ...».

فلو «قتل رجلٌ عمداً رجلاً لا وليَّ له : فللسلطان»<sup>(١)</sup>

- - كما ناقش هذه القصة ابن حزم في المحلى - ٤٥٢/٩ - .
- وأيضاً صرح بصحة الحديث بزيادة : «وشاهدي عدل»، وذلك في أحد طرق هذه الزيادة، حيث قال - ٤٦٥/٩ - : «... عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : «أما امرأة نكحت بغير إذن وليها وشاهدي عدل فنكاحها باطل، وإن دخل بها فلها المهر، وإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له».
- قال أبو محمد : لا يصح في هذا الباب شيء غير هذا السند (يعني : ذكر شاهدي عدل). وورد نحو كلام ابن حزم هذا في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ٣٨٧/٩ .
- وجاء في فتح الباري - ٩٧/٩ - ٩٨ - : «أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه، وصححه أبو عوانة، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم...».
- وجاء في نيل الأوطار - ٢٥٠/٦ - : «وحدث عائشة أخرجه أيضاً : أبو عوانة وابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي.
- وقد أعلّ بالإرسال، وتكلّم فيه بعضهم من جهة أن ابن جريج قال : ثم لقيتُ الزهري فسألته عنه فأنكره.
- وقد عدّ أبو القاسم بن مندة عدّة من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين رجلاً ...
- وقد أعلّ ابنُ حبان وابن عدي وابن عبد البر والحاكم وغيره الحكاية عن ابن جريج بإنكار الزهري، وعلى تقدير الصحة : لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان ابن موسى وهم فيه».
- وللحديث شاهدان من حديث ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما.
- وللتوسع انظر أيضاً : نصب الراية، ١٦٧/٣، ١٨٦ ؛ تلخيص الجبير، ١٥٦/٣ ؛ كشف الخفاء، ٥٥٣/١ .
- يضاف إلى ذلك فإن صاحب (المشور في القواعد) - ٢٠١/١ - أفرد لمعنى هذه القاعدة قاعدة مستقلة قال فيها : «الإمام هل يلحق بالولي الخاص ؟».
- كما وردت هذه القاعدة في مقام التعليل في بعض كتب الفقه، منها : الدرر شرح الغرر، ٩٤/٢ - وما جاء في شرح القاعدة المذكور فيه -؛ البحر الرائق، ١١٢/٥ ؛ ردّ المختار، ١٩٩/٤ .
- (١) في (جـ) : «ولاولي ...» (بزيادة الواو).
- (٢) نهاية ٤٤/ب من (جـ).

قَتْلُهُ<sup>(١)</sup>، لا العفو؛ لأن فيه ضرر العامة<sup>(٢)</sup>.



(١) في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) : «... للإمام قتله والصلح لا العفو...».

(٢) الدرر شرح الغرر، ٢/٩٥ - مع الاختلاف السابق - علمًا بأن المؤلف سبق أن ذكر هذا المثال، عند حديثه عن قاعدة : «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة»، وذلك ص ٥١٨ (ل ٢٣/ب)، قاعدة ٧٥. فما قيل في توثيقه هناك يقال هنا.



# باب الشيخ



## [ القاعدة الخامسة والأربعون بعد المائة ]

الشَّرْطُ يُقَابِلُ الْمَشْرُوطَ [جُمْلَةً] <sup>١</sup> وَلَا يُقَابِلُهُ أَجْزَاءً <sup>٢</sup> :

فإذا كاتب عبديه <sup>٣</sup> بعقد واحد بألف، فأدى أحدهما نصفه : لا يعتق حتى [يؤدي] <sup>٤</sup> الآخرُ نصفه الآخر؛ لأن معنى قوله : «كاتبكما بألف : إن أدبتهما ألفاً فانتما حرّان. فكأنه قال لكلّ منهما : إن أدبت الألف فانت حرّ». فيكون عتق كل واحد معلقاً بأداء الألف، ولا يحصل عتقه بأداء <sup>٥</sup> نصفه؛ لثلا يقابل الشرط المشروط أجزاءً <sup>٦</sup>، والأصل يقتضي المقابلة جملةً <sup>٨</sup>».



(١) في (أ) و(د) : «حملة» (بالحاء المهملة). والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(ج-).

(٢) هذه القاعدة تشكّل الشّق الثاني من قاعدة سبق أن تكلم عنها المؤلف، وهي : «أجزاء العوض تنقسم على أجزاء العوض، وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط»، وذلك ص ٢٣٧ (ل ٣/ب)، قاعدة ٤. فما قيل في توثيق ذلك الشق هناك يقال هنا.

ولفظ هذه القاعدة وحل ما جاء في شرحها هنا مذكور في الدرر شرح الفرر، ٣٠٦/٢-٣٠٧.

(٣) في (د) : «بعبديه».

(٤) في (أ) و(ج-) و(د) : «أدى». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(٥) «ألفاً» : ساقطة من (ج-).

(٦) في (ب) : «بأداء».

(٧) نهاية ٥٨/أ من (أ).

(٨) الدرر شرح الفرر، ٣٠٦/٢- مع اختلاف يسير أهمه أنه قال في نهاية العبارة : «... نصفه؛ إذ الشرط يقابل المشروط جملة، ولا يقابله أجزاء»-.



## [ القاعدة السادسة والأربعون بعد المائة ]

شَرَطُ الْوَاقِفِ كَنْصَ الشَّارِعِ<sup>(١)</sup> :

(١) هذا الضابط مما نصَّ عليه أتباع المذاهب الفقهية الأربعة؛ لهذا قال ابن نجيم في رسائله ص-٢٨٠: «فإنه يجب اتباع شرطه؛ لما تواتر من قول العلماء ذوي المذاهب الأربعة: إنَّ شرط الواقف كنص الشارع». وقد بيَّن ابن نجيم وجه الشبه بين شرط الواقف ونص الشارع فقال في أشباهه ص-٢٢١: «أي في وجوب العمل به، وفي المفهوم والدلالة...». وخالفه شيخ الإسلام ابن تيمية، ووضَّح أن مراد الفقهاء هو المعنى الثاني دون الأول، حيث جاء في الاختيارات الفقهية من فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ص-١٧٦: «وقول الفقهاء: نصوص الواقف كنصوص الشارع، يعني: في الفهم والدلالة، لا في وجوب العمل».

ثم يبيِّن بعد ذلك رأيه في الضابط؛ إذ خالفه: بأن ألفاظ الواقف تحمل على عاداته في خطابه سواء كانت تتمشى مع قواعد الاستنباط من الأدلة الشرعية أم لا، ونص كلامه: «... مع أنَّ التحقيق أن لفظ الواقف ولفظ الوصي والناذر والحالف وكل عاقد: يحمل على مذهبه وعاداته في خطابه ولغته التي يتكلم بها، وافق لغة العرب أو لغة الشارع، أو لا».

وكلام شيخ الإسلام هذا نقله عنه صاحب (البحر الرائق) أيضًا -٢٦٥/٥-.

كما تطرق إليه تلميذه ابن القيم في إعلام الموقعين، ٢٩١/١ وما بعدها وما قبلها، وانظر منه أيضًا: ٨٧/٣، ٢٥٥، وقد شدَّد النكير - في جميع هذه المواضع - على من جعل شرط الواقف في منزلة نص الشارع في وجوب العمل.

ولو عُذَّتْ إلى الضابط فإنه قد جاء بلفظ المؤلف أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٥١/١ - فقد نقل عن السبكي أنه قال في فتاويه: «وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص، وهو حكم لا دليل عليه، سواء كان نصه في الوقف نصًّا أو ظاهرًا»؛ ولابن نجيم، ص ١٣٣، ١٥٣، ٢٢١؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص ٢٩٤، قاعدة ٣٨٧ - ولفظه فيهما: «شرط الواقف يجب اتباعه إلا في مسائل...»، كما ذكر في الأشباه لفظ المؤلف أيضًا -؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص ٧٦، فائدة ٧٠ - ولفظه فيها كاللفظ السابق -؛ الفرائد البهية وشرحها: الأقمار المضئنة، ص ١٤٣؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، ٢٥/٢ - ولفظ الفرائد :

قال [أي السبكي] :

وما خالف شرط من وقف مخالف للنص عند من عرّف -؛

ولهذا قالوا : القضاء بخلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص، فلا ينفذ؛ لأنه حكمٌ لا دليل عليه.

وقال صاحب (الهداية) - في بيان عدم نفاذ الأحكام - : «أو يكون قولاً لا دليل عليه»<sup>(٢)</sup>. سواء كان شرطه<sup>٣</sup> في الوقف نصاً أو ظاهراً؛ ولهذا قالوا : يجب عمارة الوقف سواء شرط الواقف العمارة أولاً، فإنها - وإن لم [تكن] مشروطة نصاً فهي - مشروطة اقتضاءً - كما مرّ في باب الثاء<sup>(٦)</sup> -.



=جامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٣/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢١؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٥١، قاعدة ١٨٩؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٨٥، قاعدة ١٥٢؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٨٥/٢، فقرة ٧٠١؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص ١٧١٩.

وانظر من كتب الفقه التي تكلمت عن وجوب اتباع شرط الواقف، ونصّ كثير منها على الضابط : إعانة الطالبين، ١٦٩/٣؛ المبدع، ٣٣٣/٥؛ البحر الرائق، ٢٦٥/٥؛ دليل الطالب لتيل المطالب، ص ٣٢٢، فقرة ٣٢٢؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ٨٨/٤؛ ردّ المختار، ٥٥٩/٥؛ أحكام الوقف للأستاذ مصطفى الزرقا، ص ١٥٥، فقرة ١٦٥.

(١) في (د) : «حلم».

(٢) الهداية، ٣٠٠/٧؛ وانظر جميع ما سبق في : أشباه ابن نجيم، ص ١٣٣-١٣٤.

(٣) في (ب) و(د) : « شرط ».

(٤) في (ب) و(د) : « الواقف ».

(٥) في (أ) و(ب) و(ج) ووجه في (د) : « يكن ». والصحيح ما تمّ إثباته من الوجه الثاني من (د) (إذ كُتب الحرف الأول من الكلمة في (د) بالياء والتاء معاً).

(٦) ص ٥٧٣ (ل ٣٩/ب). وما قيل في توثيق هذا الفرع هناك يُقال هنا.

## [ القاعدة السابعة والأربعون بعد المائة ]

**شَرَطُ وُجُودِ الشَّيْءِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ شَرْطًا لِبَقَاءِ ذَلِكَ الشَّيْءِ<sup>(١)</sup>:**

هذا الأصل مناسب للأصل الذي ذكرناه في باب (الباء)، وهو: «البقاء أسهل من الابتداء»<sup>(٢)</sup>. وكذا قريب من الأصل الذي ذكر فيه<sup>(٣)</sup>، وهو: «بقاء الحكم مستغنٍ عن بقاء العلة»<sup>(٤)</sup>. فيكون فروعهما<sup>(٥)</sup> فروعًا لهذا الأصل.

وجعل المولى خُسرو في (درره) في آخر كتاب القضاء<sup>(٦)</sup> (ثبوت رجوع أحد المُحَكِّمَيْنِ قبل الحكم) من فروع هذا الأصل؛ حيث قال: «فإن قيل: التحكيم ثبت<sup>٧</sup> باتفاقهما<sup>٨</sup>، فينبغي<sup>٩</sup> أن لا يصح الإخراج [إ]»<sup>١٠</sup> لا باتفاقهما!». ثم قال<sup>١١</sup> مجيبًا عن هذا الاعتراض<sup>١٢</sup> بقوله<sup>(١٣)</sup>: «قلنا شرط وجود الشيء لا يجب

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في: الدرر شرح الغرر، ٤١١/٢.

(٢) ص ٤٢٩ (ل ٢٣/ب)؛ قاعدة ٥٤.

(٣) الضمير يعود إلى باب الباء.

(٤) ص ٤٢٦ (ل ٢٣/أ)، قاعدة ٥٣.

(٥) في (ب) و(د): «فروعها».

ولو قال: (فتكون فروعهما) لكان أفصح.

(٦) الدرر شرح الغرر، ٤١١/٢.

(٧) في (ب): «يثبت».

(٨) نهاية ٤٥/أ من (ج-).

(٩) في (د): «فيبقى».

(١٠) الألف زيادة من (ج-) و(ه-) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها، وهي مثبتة في (الدرر) أيضًا.

(١١) نهاية ٥٨/ب من (أ).

(١٢) نهاية ٣٨/أ من (ب).

(١٣) هكذا في جميع النسخ. وإثبات كلمة «بقوله» هنا فيه تكرار مع ما ذكره في أول العبارة: «ثم قال».

أن يكون بجميع أجزائه شرطاً لبقاء<sup>١</sup> ذلك الشيء»<sup>(٢)</sup>.

أقول: لا يخفى على من له<sup>٣</sup> ذوق سليم أن هذا الأصل يكون دليلاً على خلاف مراده.

وتقريره : أن شرط صحة التحكيم : اتفاق المحكّمين في التقليد<sup>(٤)</sup>، فإذا لم يكن هذا الشرط بجميع أجزائه شرطاً لبقائه : يلزم بقاء صحة التحكيم بأحد شطري الشرط (وهو بقاء رضا أحد المحكّمين) والمراد عدم بقاء صحة التحكيم، وذكره في (العناية) الأكملية<sup>(٥)</sup> : «ولكل واحد من المحكّمين أن يرجع قبل أن يُحكّم عليهما؛ لأنه مقلّد من جهتهما؛ لاتفاقهما على ذلك، فلا يحكم إلا برضاهما جميعاً؛ لأن ما كان وجوده من شيئين لا بد من وجودهما، وأما عدمه فلا يحتاج إلى عدمهما»<sup>(٦)</sup> بل<sup>(٧)</sup> بعدم أحدهما.

وهذا خرج<sup>٨</sup> الجواب عما قيل : ينبغي [أن]<sup>٩</sup> لا يصحّ الإخراج إلا باتفاقهما كما لا يصح التحكيم إلا باتفاقهما.

(١) في (جـ) : « بقاء ».

(٢) الدرر، ٤١١/٢.

(٣) نهاية ٣٦/ب من (د).

(٤) أي : اتفاق الخصمين في تنصيب المحكم حكماً بينهما.

(٥) في (ب) و(د) : « عن ».

(٦) ٣١٧/٧.

أي : ذكر هذا المعنى صاحبُ العناية (وهو أكمل الدين البابري) حيث قال : ....

(٧) في (د) : « عدمها ».

(٨) في (العناية) زيادة : « بعدم »؛ والزيادة في المبني فيها زيادة في المعنى.

(٩) في (د) : « وهذا ب نخرج ».

(١٠) « أن » : زيادة من (ب) و(هـ) و(و)، وكذلك هي مثبتة في (العناية)، ولا يستقيم المعنى بدونها.

ونمام العبارة في (العناية) : «وعلى هذا يسقط ما قيل : ينبغي أن لا يصح الإخراج إلا باتفاقهما أيضاً».

فإن قيل : إخراج أحدهما سعي<sup>١</sup> في نقض ما تم من جهته<sup>(٢)</sup> !.  
قلنا : ما تم الأمر، وإنما التمام بعد الحكم.



(١) في (د) : « أحدهما ينبغي في ... ».

(٢) يشير إلى قاعدة سياقي الحديث عنها استقلالاً، وهي: « من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه»، وذلك ص ١٠٧٧ (ل ١٠٠/ب)، قاعدة ٢٣٥.

## [ القاعدة الثامنة والأربعون بعد المائة ]

الشَّهَادَةُ إِذَا بَطَلَتْ فِي الْبَعْضِ بَطَلَتْ فِي الْكُلِّ<sup>(٢)</sup> :

ذكر في (العناق) من (الظهيرية) : «إذا كان عبدٌ بين مسلم ونصراني<sup>٣</sup>، فشهد نصرانيان عليهما بالعتق : فإنها تقبل في حق النصراني فقط»<sup>(٤)</sup>. فيتوهم من هذا عدم أطراد هذا الأصل.

وجوابه : أن النصراني أهلٌ للشهادة، فلم [تبطل] شهادته لا في البعض ولا في الكل، وإنما لم [تقبل]<sup>٥</sup> في حق المسلم؛ لأنه لا ولاية له عليه، وبحثنا فيما تبطل به الشهادة

(١) في (جـ) : « النقيض ».

(٢) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٠؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٥٧، قاعدة ٢٨٦؛ الفرائد البهية للحمزوي، ص ٩٢، قاعدة ١٣٥.

ومن كتب الفقه :

فتاوى قاضي خان، ٤٧٥/٢؛ الفتاوى الظهيرية، ل ١٢٤/ب، ٣٤٤/ب؛ الدر المختار، ٢١٤/٨؛ ومع رد المحتار، ٢٤٩/١١. ولفظ الظهيرية الثاني يدل على أن القاعدة تمشي مع مذهب محمد، خلافاً لأبي يوسف، حيث جاء فيها : «لأن عند أبي يوسف يجوز أن تبطل الشهادة في البعض، وتبقى في البعض. وعلى قول محمد - رحمه الله - لا تقبل أصلاً».

(٣) نهاية ٥٩/أ من (أ).

(٤) ل ١٢٤/ب. ولفظ الظهيرية : «إذا كان العبد لمسلم ونصراني، فشهد نصرانيان عليهما بالعتق جازت شهادتهما على النصراني، وشهادتهما على المسلم مردودة. وإنما ثبت العتق في نصيب النصراني خاصة. وهذا يتبين أنه لا يلزم من بطلان الشهادة في البعض بطلانها في الكل»؛ وانظر : الدر المختار، ٢١٤/٨؛ ومع رد المحتار عليه، ٢٥٠/١١؛ وانظر كذلك : قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١٥٧.

(٥) في (أ) و(جـ) : « يبطل »، وفي (ب) : « تبطل »، وفي (د) : « يحتمل الوجهين. والأفصح ما تم إثباته من (ب).

(٦) في (أ) و(جـ) : « يقبل ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

في البعض بمعنى في الشاهد؛ كما لو شهد لأجنبيّ وابنه<sup>(١)</sup>، فشهادته [تبطل]<sup>٢</sup> في حق ابنه<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ رافة الأبوة [تورث]<sup>٤</sup> شبهة ارتكاب الكذب، فتبطل في حق الأجنبيّ أيضاً على مقتضى هذا الأصل.



(١) جاء في هامش (أ) : «أي ابن الشاهد».

(٢) في (أ) و(جـ) : « يطل ». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٣) انظر في عدم صحة شهادة الوالد لابنه : الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٤٠٣/٧؛ المغني لابن قدامة، ١٨١/١٤، مسألة ١٨٩٦؛ المنهاج وشرحه : مغني المحتاج، ٤٣٤/٤؛ المبدع، ٢٤٤/١٠؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ١٦٨/٤.

وانظر في صحة شهادة أهل الذمة بعضهم لبعض : الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٤١٦/٧.

(٤) في (د) : « لأنه ».

(٥) في (أ) و(جـ) : « يورث ». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

وهذه الكلمة تمثل نهاية ٤٥/ب من (جـ).

## [ القاعدة التاسعة والأربعون بعد المائة ]

الشَّهَادَةُ بِالْمَجْهُولِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ<sup>(١)</sup>:

واستثنى البعض من هذا الأصل : ما إذا شهدوا أنّه كفل بنفسِ فلانٍ وقالوا : لا نعرفه : تُقبل<sup>(٢)</sup>.

أقول : الحقّ أنّ هذه المسألة ليست من هذا الباب؛ بل من باب: «شهادة قاصرة يتمها غيرهم»<sup>(٣)</sup>؛ لأننا نحتاج في مثل هذه الدعوى إلى إثبات [حُكْمَيْن] ° : أحدهما : كون<sup>٤</sup> المقر كفيلاً بالشخص<sup>٥</sup> المسمى باسمٍ أقرّ به<sup>(٨)</sup>. والآخر : تعيين [الشخص]<sup>٩</sup> المذكور.

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٩؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٤٩، قاعدة ١٦٧؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٧٧، قاعدة ١٠٨ - ولفظه: «الجهالة كما تمتنع الدعوى والبيّنة، تمتنع اليمين أيضاً»-. ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٥٤/٥، ١٧٨/٩؛ الهداية وشروحاتها : العناية وفتح القدير ونتائج الأفكار، ٤٥٩/٧، ٤٦٠، ٣٢٤/٨؛ فتاوى قاضي خان، ٤٧١/٢؛ الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص ٢٧٩، ٢٩٦.

(٢) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٩؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٤٩، قاعدة ١٦٧.

(٣) نهاية ٣٨/ب من (ب).

(٤) يشير إلى القاعدة التي تلي هذه القاعدة وهي : « شهادة قاصرة يتمها غيرهم : تقبل »؛ فانظرها ص ٧٧٧ (ل ٦٠/أ).

(٥) في (أ) و(ج) : « الحكمين »، وفي (د) : « المحكمين ». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(٦) في (د) : « كونه ».

(٧) نهاية ٣٧/أ من (د).

(٨) في هامش (أ) : « أي : مسمّى ».

(٩) في (أ) و(ج) و(د) : « شخص ». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).



فلا فرق بين أن يشبت<sup>١</sup> كلا الحكمين<sup>٢</sup> بشهادة فريق، أو فريقين؛ مثل : إن شهدوا<sup>٣</sup> على الاسم والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه<sup>٤</sup>، فشهدا آخران أنه المسمى بهذا الاسم : تقبل.

- كذا في الكتب المشهورة<sup>٥</sup> - وسيأتي بعض فروع هذا الأصل - إن شاء الله<sup>٦</sup> -  
ومما يجب أن يُعلم في هذا الباب : أن الشهادة بالجهول إنما لا تصح<sup>٧</sup> إذا كانت الشهادة خالية عن الفائدة، وإلا تُقبل؛ كما إذا شهدوا<sup>٨</sup> برهن لا يعرفونه، أو بغصب<sup>٩</sup> شيء مجهول - كما في (الكافي)<sup>١٠</sup> -، والفائدة : وجوب الإخبار<sup>١١</sup> على البيان<sup>١٢</sup>.  
وهذا التقرير بقي الأصل مطردًا.



(١) في (د) : « أثبت ».

(٢) في (د) : « الحكمين ».

(٣) في (ب) و(د) : « يشهدا ».

(٤) في (د) : « بعينه ».

(٥) نهاية ٥٩/ب من (أ).

(٦) انظر : الدرر شرح الغرر، ٨٣/٢؛ الدر المختار، ٢١٤/٨.

(٧) ص ٧٧٧ (ل ٦٠/أ)، قاعدة ١٥٠.

(٨) في (د) : « يصح ».

(٩) في (ج) : « شهدوا»، وفي (د) : « شهدوا » (بالسين المهملة).

(١٠) في (ج) : « بنصب ».

(١١) بحث عن هذه المسألة في مظانها من كتاب (الكافي) فلم أجدها؛ وانظر في قبول الشهادة برهن أو غصب مجهولين : فتاوى قاضي خان، ٣٨٦/٢؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٩؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص ١٤٩، قاعدة ١٦٧.

(١٢) في (د) : « الإخبار ».

(١٣) في (ج) : « البيئات ».

## [ القاعدة الخمسون بعد المائة ]

شهادة قاصرة يتمها غيرهم : نقبل<sup>(١)</sup> :

- ولذا<sup>٢</sup> : «إذا شهدا<sup>٣</sup> بدار<sup>٤</sup> بلا ذكر أنها في يد الخصم، [فشهد]<sup>٥</sup> به آخران : فإنهما تقبلان؛ لأن الحاجة إلى الشهادة [لإثبات]<sup>٦</sup> يد المدعى عليه؛ حتى يصير خصمًا في إثبات الملك للمدعي. ولا فرق في ذلك بين أن يثبت كلا الحكيمين<sup>٧</sup> بشهادة فريق واحد، أو فريقين»<sup>(٨)</sup>.
- ومنها : «لو شهدا بالملك في المحدود»<sup>(٩)</sup>، وآخران بالحدود : حيث يقبلان؛ لما ذكر<sup>(١٠)</sup>.
- ومنها : ما ذكر في الأصل المتقدم<sup>(١١)</sup>. وفيها<sup>١٢</sup> نظائر تركت؛ احترازًا عن التطويل.

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في : الدرر شرح الغرر، ٣٨٢/٢، ٣٩٠؛ الدر المختار، ٢١٤/٨؛ ورد المختار عليه، ٢٢٩/٨، ٢٤٧/١١، ٣١٤؛ كما وردت في القنية، ل ١٧٤/أ بلفظ : «باب الشهادة القاصرة التي يتمها غيرهم هل يقضى بها أم لا؟».

(٢) في (ب) : «وكذا».

(٣) في (د) : «شهد».

(٤) في (جـ) : «بدء». وقد جاء في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) : «بالدار».

(٥) في (أ) و(جـ) و(د) : «فشهدا». والأفصح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر.

(٦) في (أ) و(د) : «له إثبات». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق للدرر.

(٧) في (د) : «الحكيم».

(٨) الدرر شرح الغرر، ٣٨٢/٢-٣٨٣؛ وانظر : الدر المختار ورد المختار، ٢٤٧/١١ - فقد نقل صاحب

(الدرر) العبارة السابقة عن (الدرر).

(٩) أي : شهد الشاهدان بالملك في المملوك المحدود، دون أن يبين حدوده.

(١٠) الدرر شرح الغرر، ٣٨٣/٢؛ وانظر الدر المختار ورد المختار، ٢٤٧/١١.

(١١) ص ٧٧٥ (ل ٥٩/ب)، قاعدة ١٤٩.

(١٢) في (ب) : «ومنها». وهذا الأول.

## [ القاعدة الحادية والخمسون بعد المائة ]

**الشيء إذا ثبت ثبتاً<sup>(١)</sup> بجميع [لوازمه]<sup>(٢)</sup> :**

يعني ثبت اقتضاء. هذا ليس على إطلاقه؛ بل هو في موضع لا يتصور الانفكاك بين اللازم والملزوم، كما في اللزوم العقلي.

فإذا ادعى داراً في يد رجل أنها ملكه، وأنكر ذو اليد، وأقام البينة أن الدار داره اشتراه من زيد<sup>(٣)</sup> : فالقضاء<sup>(٤)</sup> على الحاضر قضاءً على الغائب؛ لأن ما يدعى على الغائب سبب لازم لما يدعى على الحاضر<sup>(٥)</sup>، فإذا ثبت الملزوم ثبت اللازم. وإن حضر الغائب وأنكر البيع : لا يلتفت إلى إنكاره؛ على مقتضى هذا الأصل<sup>(٦)</sup>.  
وخرج عن هذا الأصل : ما قال أبو حنيفة : لو علّق طلاقها<sup>(٧)</sup> [بولايتها]<sup>(٨)</sup> فشهدت امرأة بها<sup>(٩)</sup> :  
لم يقع الطلاق<sup>(١٠)</sup>.

(١) « ثبت » : ساقطة من (ج)، والكلمة التي قبلها تمثل نهاية ٤٦/أ من (ج).

(٢) في (أ) : « لوازمها ». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للعناية.

وهذه القاعدة وردت بهذا اللفظ في العناية، ٣٦١/٤؛ وانظر منه ٦٨/٩؛ كما وردت في الكفاية - ٢٨٠/٣ - ٢٨١ - بلفظ : « الشيء إذا ثبت ثبت بلوازمه وضرورياته ».

(٣) نهاية ٦٠/أ من (أ).

(٤) جاء في هامش (أ) إعراب هذه الكلمة بأنها : « مبتدأ ».

(٥) يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها، ص ٩٠١ (ل ٧٥/أ)، قاعدة ١٨١.

(٦) انظر هذا الفرع في : الدرر شرح الغرر، ٤١٠/٢؛ وانظره أيضاً في : الفتاوى البرازية، ٢١٢/٢؛ البحر الرائق، ٢٠/٧؛ الدر المختار، ١٠٢/٨.

(٧) نهاية ٣٩/أ من (ب).

(٨) في (أ) و(ب) : « بوالدتها ». والصحيح ما تم إثباته من (ج) و(د) و(هـ) و(و).

(٩) أي : بولايتها.

(١٠) انظر : الجامع الصغير، ص ٢٦٦؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٣٦٠/٤؛ كثر الدقائق

وشرحه : البحر الرائق، ١٧٧/٤؛ الدر المختار ورد المختار، ٢٤٢/٥.

مع<sup>١</sup> أن الطلاق معلق بولادتها، والمعلق بالشيء لازم من لوازمه ولم يثبت<sup>٢</sup> !.  
والجواب : أن الطلاق ليس مما لا يتصور انفكاكه عن الولادة؛ لأن كلاً منهما<sup>(٣)</sup>  
يوجد بدون الآخر، و[إنما]<sup>٤</sup> قيدنا الأصل بعدم انفكاك اللازم عن الملزوم.  
وأشار إليه صاحب (الهداية) بقوله : «الطلاق [ينفك]<sup>٥</sup> عنها»<sup>(٦)</sup>.  
ولها نظائر قد ذكرنا بعضها في باب الألف<sup>(٧)</sup>، وتركنا بعضها في هذه الجريدة؛  
اكْتفاءً بهذا القيد.



-علماً بأن أكثر هذه المراجع بينت أن محمداً وأبا يوسف خالفاً للإمام أبا حنيفة وقالوا : تطلق.

(١) في (د) : « من ».

(٢) نهاية ٣٧/ب من (د).

(٣) جاء في هامش (أ) : « أي الطلاق والولادة ».

(٤) في (أ) و(ب) : « أما »، وفي (ج) و(د) : « وإنما »، وفي (هـ) و(و) : « وإنما ». ولا شك أن ما في (أ) و(ب) بجانب للصواب، كما أن ما في (هـ) و(و) أولى مما في (ج) و(د)؛ لهذا تم إثباته في الصلب.

(٥) في (أ) و(ج) : « تنفك ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للهداية.

(٦) ٣٦٠/٤ - ٣٦١. ومما عبارته : «... ولأبي حنيفة : أنها ادعت الحنث فلا يثبت إلا بحجة تامة؛ وهذا

لأن شهادتهن ضرورية في حق الولادة، فلا تظهر في حق الطلاق؛ لأنه ينفك عنها».

(٧) لعل مراده -والله أعلم- : ص ٣٣٣ (ل ١٣/ب)، قاعدة ٣١.

## [ القاعدة الثانية والخمسون بعد المائة ]

**الشيء إنما يلحق بغيره إذا تساوى من جميع الوجوه<sup>(١)</sup> :**

اعلم أن التساوي في جميع الوجوه إنما يكون شرطاً للإلحاق إذا

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه أو معناه في بعض كتب الفقه وأصوله وقواعده :

لمن كتب الأصول :

المغني للبخاري، ص ٢٩٢؛ شرحه للقاءني، ق ٢، ج ١، ص ١٠٦؛ كشف الأسرار للنسفي، ٢٢٦/٢؛ وانظر أيضاً : أصول السرخسي، ١٥٣/٢.

فجميع هذه الكتب أشارت إلى معنى القاعدة عند حديثها عن كون عدم فساد الصوم بالجماع ناسياً لم يثبت بطريق القياس على الأكل والشرب؛ بل ثبت بدلالة النص، ومن ذلك عبارة جاءت في (شرح المغني) يمكن أن تكون شرحاً للقاعدة، حيث قال الشارح : «وبيانه : أن الحكم الثابت بالنص في محل إذا كان مما لا يدرك بالرأي لا يمكن تعديته بالقياس، لكن إذا كان غير المحل الذي ورد فيه النص في معنى المنصوص، ويساويه من كل وجه؛ حتى يُعلم يقيناً أنهما لا يفترقان إلا في مجرد الاسم وفيما لا يكون مناطاً للحكم في الأصل : فحينئذ يثبت الحكم فيما يساويه بدلالة ذلك النص لا بالقياس؛ لأن أحد المتساويين إذا ثبت له حكم يثبت للمساوي الآخر ضرورة، وإلا لم يكونا متساويين، كالتأمين : فإنه يلزم من ثبوت نسب أحدهما ثبوت نسب الآخر؛ لاستوائهما. وذلك كالجماع مع الأكل والشرب...».

ومن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٤/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٢- ولفظ الجامع وما بعده مطابق للفظ المؤلف-.

ومن كتب الفقه :

العناية، ٧٣/٧، ولفظه : «الشيء إنما يلحق بغيره دلالة إذا تساوى من جميع الوجوه»، وقد ذكرها على سبيل النقض لها، حيث قدّم عليها قوله : «...وعلى هذا التقرير سقط ما قيل : ...»، إلا أن المؤلف في بداية شرحه للقاعدة قيدها بقيد يدفع اعتراض صاحب (العناية) عليها.

يضاف إلى ما سبق أن هناك طائفة من الكتب تعرضت لشيء من معنى القاعدة، منها : المحصول وشرحه : الكاشف، ٣٥٦/٤؛ إعلام الموقعين، ٢٧٢/١؛ إرشاد الفحول، ٤٤٣/١- ولفظ الأول والأخير : «... ولما كان ذلك باطلاً : علمنا أنه يعتبر في المساواة : المساواة من كل الوجوه»-.

لم يكن في الحكم مناط<sup>١</sup> (أي : [علة]<sup>(٢)</sup>) يتعلّق به الحكم؛ «لأن ما لا<sup>٣</sup> يدرك بالرأي<sup>(٤)</sup> لا يمكن تعديته»<sup>(٥)</sup>، كقضاء سنة الفجر في ليلة التعريس<sup>(٦)</sup> قبل الزوال على خلاف القياس لا يتعدى إلى سنن<sup>٧</sup> غير الفجر، وبعد الزوال<sup>(٨)</sup>؛ بل يقتصر في<sup>٩</sup> مورد<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (ج) : «مناطه».

(٢) في (أ) و(د) : «عليه». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(ج).

وانظر : في كون المناط بمعنى العلة : المستصفي، ٢٣٠/٢؛ روضة الناظر، ٣/٨٠٠؛ قواعد الفقه الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية، ص ٥٠٩.

(٣) «لا» : ساقطة من (ب).

(٤) في هامش (أ) : «رأي المجتهد».

(٥) المغني، ص ٢٩٢؛ وشرحه للقاءني، ق ٢، ج ١، ص ١٠٦.

(٦) ليلة التعريس :

التعريس في اللغة : «الزول في آخر الليل».

والمراد بليلة التعريس : الليلة التي نزل فيها الرسول ﷺ، حين عاد من غزوة خيبر ونام فيها عن صلاة الفجر، ف قضى سنة الفجر وصلاة الفجر بعد ارتفاع الشمس.

وهذه الحادثة أخرجه بطولها الإمام مسلم، كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، ١/٤٧١، ح ٦٨٠؛ والبخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، ١/١٣٠، ح ٣٣٧ (ومحلّ الشاهد عند الإمام مسلم).

والمعنى اللغوي للتعريس منقول من : لسان العرب، مادة «عرس»، ٦/١٣٦؛ وانظره في : المقاييس في اللغة، مادة «عرس»، ص ٧٥٢؛ ردّ المختار، ٢/٥١٢.

(٧) في (د) : «سنتين».

(٨) نهاية ٦٠/ب من (أ).

وقوله : «وبعد الزوال» معناه : لا يتعدى أيضاً قضاء سنة الفجر بعد الزوال.

(٩) في (ج) : «على».

(١٠) انظر : بدائع الصنائع، ١/٢٨٧؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ١/٤٧٦-٤٧٩؛ الدرر شرح

الغرر، ١/١٢٢؛ البحر الرائق، ٢/٨٠؛ الدر المختار ورد المختار، ٢/٥١٢.

«إلا إذا كان غيره في [معناه] من كل وجه؛ بحيث يعلم يقيناً أنهما لا يفترقان إلا في الاسم»<sup>(٢)</sup>، فالحكم حينئذ<sup>٣</sup> يثبت<sup>٤</sup> بدلالة النص لا بالقياس؛ لأن ورود النص في أحدهما ورود<sup>٥</sup> في حق الآخر؛ لأن التساوي في جميع الوجوه جعلهما<sup>٦</sup> كشيء واحد<sup>(٧)</sup>.

ولهذا: ورود النص في القيء والرعاف، وهو قوله ﷺ: «مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْصِرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ»<sup>(٨)</sup> [وَلْيَبْنِ<sup>٩</sup> عَلَى صَلَاتِهِ، مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ]<sup>(٩)</sup> كوروده في

=ومسألة قضاء السنن الاربعة التي حصل فيها خلاف بين المذاهب الأربعة، فانظر - بالإضافة

إلى ماسبق - : المغني لابن قدامة، ٥٣١/٢؛ المجموع، ٤٤٤/٣؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، ٣١٩/١.

(١) في (أ): «معتاده». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو المغني).

(٢) المغني للبخاري، ص ٢٩٢؛ وانظر : شرحه للقاءني، ق ٢، ج ١، ص ١٠٦.

(٣) «حينئذ» : ساقطة من (د). وهذه الكلمة رمز لها في (أ) و(ج) - (ج)؛ وهي نهاية ٤٦/ب من (ج).

(٤) في (د) : «يفت».

(٥) في (ب) و(د) : «ورد».

(٦) في (ب) و(د) : «جعلهما»، وفي (ج) - (هـ) و(و) : «جعلهما»، وفي (أ) يتمثل الأمرين. وقد تم إثبات الثاني؛ لأنه هو المناسب.

(٧) انظر : شرح المغني للقاءني، ق ٢، ج ١، ص ١٠٦-١٠٧.

(٨) في (أ) و(ج) : «وليبنن». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)؛ وفقاً للفظ الحديث.

(٩) هذا الحديث لم أجده بلفظه فيما وقفت عليه من كتب الحديث المسندة، إنما ورد بنحوه أو معناه في بعضها، كما ورد بلفظه في بعض كتب الفقه كالهداية - ٤١/١ - وغيرها:

فقد أخرج ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في البناء على الصلاة، ٣٨٥/١، ح ١٢٢١، بسنده مرفوعاً : «من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي : فليصرف فليتوضأ، ثم لين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم»؛ والدارقطني بنحوه، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن، كالرعاف والقيء والحمامة ونحوه، ١٥٣/١؛ والبيهقي بنحوه، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث، ١٤٢/٢، وكتاب الصلاة، باب من قال : يبي من سبقه الحدث على ما مضى من صلاته، ٢٥٥/٢.

جميعهم من طريق إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً.

## الفصل (١) والحجامة والجراحة وغيرها (٢).

• -وهذا الحديث بعد أن ذكره البيهقي -في الموضع الثاني- قال : «وهذا الحديث أحد ما أنكر على إسماعيل بن عياش. والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا. كذلك ما رواه محمد بن عبد الله الأنصاري، وأبو عاصم النبيل، وعبد الرزاق، وعبد الوهاب بن عطاء وغيرهم عن ابن جريج. وأما حديث ابن أبي مليكة عن عائشة -رضي الله عنها- فإنما يرويه إسماعيل بن عياش، وسليمان ابن أرقم عن ابن جريج، وسليمان بن أرقم متروك، وما يرويه إسماعيل بن عياش عن غير أهل الشام ضعيف لا يوثق به. وروي عن إسماعيل عن عباد بن كثير، وعطاء بن عجلان عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها، وعباد وعطاء هذان ضعيفان -والله تعالى أعلم-».

• كما قال عنه الحافظ في (التلخيص) -٢٧٤/١- : «وأعله غير واحد بأنه من رواية إسماعيل ابن عياش عن ابن جريج، ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب ابن جريج، فرووه عنه عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا. وصحح هذه الطريقة المرسلة: محمد بن يحيى الذهلي والدارقطني في (العلل) وأبو حاتم وقال : رواية إسماعيل خطأ. وقال ابن معين : ضعيف. وقال ابن عدي : هكذا رواه إسماعيل مرة، وقال مرة عن جريج عن أبيه عن عائشة، وكلاهما ضعيف. وقال أحمد : الصواب : عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا...» -وانظر نحو هذه العبارة في : الدراية، ٣٠/١؛ نيل الأوطار، ٢٣٦/١.

• كما قال عنه صاحب عون المعبود -٢١٦/٣- : «... وحديث عائشة لم يقل أحد بصحته».

فالخلاص : أن الحديث لم يرد بسند متصل صحيح عن عائشة به، إنما صح عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ به مرسلًا؛ لهذا فإن صاحب (نصب الراية) -٣٨/١- قال في نهاية كلامه عنه : «... والمرسل عند أصحابنا حجة».

وللحديث شواهد، بعضها مرفوعة وبعضها موقوفة عن : ابن عباس وعلي وأبي سعيد الخدري وابن عمر -رضي الله عنهم-، وهي مبسطة في كتب الحديث.

(١) الفصد : معناه لغة : «هو قطع العرق حتى يسيل».

قاله ابن فارس في المقاييس في اللغة، مادة «فصد»، ص ٨٣٨؛ وانظر لسان العرب، مادة «فصد»، ٣٣٦/٣؛ القاموس المحيط، مادة «فصد»، ص ٣٩١.

(٢) انظر : المغني، ص ٢٩٣؛ وشرحه للقائاني، ق ٢، ج ١، ص ١٠٨.



وأما إذا كان في الحكم مناط فالحكم يدور عليه؛ كجواز السُّلم في [المذروعات]<sup>(١)</sup> بالقياس على الموزونات والمكيلات مع تفاوتهما فيما هو أعظم التفاوت، وهو كون المذروع<sup>(٢)</sup> قِيمِيًّا وهما مَثَلِيَّان؛ لأن فيه مناط الحكم [وهو]<sup>(٣)</sup> ضبط الصفة ومعرفة المقدار؛ لدفع<sup>(٤)</sup> النزاع، فجاز إلحاق المذروعات<sup>(٥)</sup> [بالموزونات]<sup>(٦)</sup> والمكيلات؛ لحصول المقصود بذلك<sup>(٧)</sup>.

وفيه بحث طويل [الذيل]<sup>(٨)</sup>، لا يليق [بهذا]<sup>(٩)</sup> المختصر، فمن أراد التفصيل فليراجع في كتب الأصول، في باب (القياس)<sup>(١٠)</sup>.



(١) في (أ) و(جـ): «المزروعات». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٢) في (ب) و(جـ): «المزروع».

(٣) «وهو»: زيادة من (ب) و(د). والأسلوب بدونها يكون ركيكاً.

(٤) في (د): «لرفع».

(٥) في (جـ): «المزروعات».

(٦) في (أ) و(جـ): «الموزونات». وفي (ب): «بالموزونات»، وفي (د): «للموزونات». وما في (أ) و(جـ) بجانب للصواب.

(٧) انظر: العناية، ٧٣/٧.

(٨) في (أ) و(ب) و(جـ): «الزليل». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(٩) في (أ) و(جـ) و(د): «في هذا». والمناسب ما تم إثباته من (ب). وهذه الكلمة تمثل نهاية ٣٩/ب من (ب).

(١٠) وقد سبق ذكر طائفة منها عند توثيق القاعدة.

# باب الصاد



## [ القاعدة الثالثة والخمسون بعد المائة ]

## [الصَّريحُ]¹ يَفُوتُ² الدَّالَّةُ³ :

- (١) في (أ) : «والصريح» (بزيادة الواو)، ولا مسوِّغ لهذه الزيادة.
- (٢) في (ب) : « يفوق ». وكلا اللفظين صحيح، فقد وردت القاعدة هما في بعض المصادر، كما سيأتي عند توثيقها.
- (٣) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده :
- فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦ - ولفظه : «لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح»، ووردت بهذا اللفظ في كثير من الكتب منها-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٢/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٨؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٣؛ شرحها لسليم رستم، ٢٥/١؛ وعلني حيدر، ٢٨/١؛ وللأناسي، ٣٨/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١٤١؛ المدخل الفقهي العام، ٨٧٩/٢، ٨٧٩/٢، ٥٠٦، ٩٧٣، ٥٨٠؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ٨٦؛ المبادئ الفقهية، ص ١٥؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٢٢، قاعدة ٩؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٥٣؛ وللدكتور علي الندوي، ١٨٠، ٤١٧، ٤٥٩؛ الوجيز، ص ١٣٩؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢/٢١٣؛ القواعد الفقهية الكبرى لشبخنا أ.د. صالح السدلان، ص ١٧٤؛ ومن كتب القواعد الأخرى : قواعد الفقه للمحدّدي، ص ١٠٨، قاعدة ٢٥٩، ص ١٤١، قاعدة ٤٠٨ - ولفظه الأول : «لا قوام للدلالة مع النص»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨١، وأحال إلى التحرير، ٣٢٦/١، ٣٢٧، ص ٤٩٢، وأحال إلى التحرير، ٣٠٦/٢، ٥٣١/٤ - ولفظه الثاني : «لا عبرة للدلالة في موضع العلم»- ويلحظ أن جميع كتب القواعد المذكورة متأخرة عن المؤلف.

ومن كتب الفقه :

شرح السير الكبير، ١٧٣/١، ١٨٢، ٨٠٦/٢، ١٤٤٤، ١٤٢٥/٥، ٢١٢٢، ٢١٨٤، ٤٣٢١؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٢٥٤/٨ - ولفظهم كاللفظ المذكور في نسخة (ب) -، والهداية والعناية، ٢٣/٩، والعناية ونتائج الأفكار، ٣٤٨/٨، ٢٩٧/٩، والعناية فقط، ١٧١/٤، ٧٣/٧؛ وفتح القدير، ٣٧٠/٣؛ تبين الحقائق، ١٥٦/٢؛ جامع الفصولين، ١٠٠/١؛ الدرر شرح الغرر، ٣٤٧/١، ٢١٨/٢، ٢٨٨، ٣٤٦ - ولفظه الأخير كلفظ النسخة (ب)، والذي قبله قريب من لفظ باقي النسخ -.

فإذا ادعى اثنان شراء عبد من آخر ولم يؤرخا : يحكم لذي اليد<sup>١</sup>؛ لأن اليد دلت على سبق الشراء<sup>٢</sup> -على ما مر تحقيقه في باب الألف في بيان : «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته»<sup>(٣)</sup> -.

فإن شهدَ شهودُ الخارج أنَّ شراءه قبل شراء صاحب اليد : يحكم للخارج؛ لأن سبق الشراء في المسألة الأولى ثابت بدلالة اليد، وفي الثانية بشهادة الشهود بالتصريح، فيرجح<sup>(٤)</sup>.

وفروع هذا الأصل مما لا يكاد إحصاؤه.

وخرج عن هذا الأصل مسائل :

- ومنها<sup>٥</sup> : لو طلق حاملاً منكرًا وطأها، فراجعها، فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر: صحَّت الرجعة؛ لأن الولادة لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق<sup>٦</sup> يدل<sup>(٧)</sup> على وجود الحمل وقت الطلاق، فلا عبرة لإنكاره الوطء؛ لأن الشرع كذبه يجعل الولد للفراش، ويحكم النسب له<sup>(٨)</sup>.

=وقبل الانتهاء من توثيق هذه القاعدة يجدر التنبيه على أنما تمثل المفهوم المخالف لقاعدتين ذكرهما المؤلف، وذلك ص ٥٨٣ (ل/٤٠)، قاعدة ٩٦، وص ٧٠٣ (ل/٥٢ب)، قاعدة ١٢٦، وأولهما هي: «الثابت بدلالة إنما يعتبر إذا لم يوجد الصريح بخلافه».

(١) نهاية ١/٦١ من (أ).

(٢) نهاية ١/٣٨ من (د).

(٣) ص ٣٣٠ (ل/١٣)، قاعدة ٢٩.

(٤) انظر: الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٢٥٣/٨ - ٢٥٤؛ الدرر شرح الغرر، ٣٤٥/٢ - ٣٤٦.

(٥) في (ج) : « فمناها ».

(٦) نهاية ١/٤٧ من (ج).

(٧) هكذا في جميع النسخ. والأولى (تدل) بتأنيث الفعل؛ لأن الفاعل ضمير مستتر يعود على كلمة مؤنثة وهي (الولادة). ويمكن تأويل ما جاء في جميع النسخ من تذكير الفعل بأن يقال : التقدير: يدل وجود الولادة ... فيكون الفعل مذكراً تبعاً للفاعل -والله أعلم-.

(٨) انظر : الدرر شرح الغرر، ٣٨٥/١؛ وانظر : الهداية وشرحها : العناية وفتح

- فعلى هذا : قول الزوج : لم أجامعها. صريح في عدم الجماع، وثبوت النسب دليل على وجوده، ومع هذا اعتبر الدليل ولم يعتبر الصريح<sup>(١)</sup>.
- ومنها : أنه طلق امرأته التي ولدت قبل الطلاق منكراً وطأها، فراجعها: صحت بالدليل المذكور في المسألة الأولى<sup>(٢)(٣)</sup>.
  - والجواب : أن الدلالة من الشارع أقوى من<sup>٤</sup> الصريح الصادر من العبد؛ لاحتمال الكذب منه دون الشارع<sup>(٥)</sup>.
  - ومنها : إذا أجاب<sup>(٦)</sup> أحد العاقلين، فأيهما قام من المجلس قبل<sup>٧</sup> القبول: بطل الإيجاب؛ لأن القيام دليل الإعراض والرجوع. فلو قال بعد القيام: (قبلت) : لا يعتبر قوله، مع أن قوله (قبلت) صريح، والقيام دليل الإعراض، ورجح<sup>(٨)</sup> الدلالة على الصريح على خلاف مقتضى الأصل.
  - والجواب : أن الصريح وجد بعد عمل الدلالة (وهو إبطالها للإيجاب<sup>(٩)</sup>)<sup>(١٠)</sup> فلا يعارضها<sup>(١١)</sup>.



- 
- (١) انظر : العناية، ١٧١/٤.
- (٢) وهو قوله : «لأن الشرع كذبه بجعل الولد للفراش»، وقد صرح بذلك صاحب الدرر - ٣٨٥/١ - حيث قال : «جاز له أن يراجعها ولا عبرة لإنكاره؛ لما مرّ أن الشرع كذبه».
- (٣) انظر: الدرر شرح الغرر، ٣٨٥/١؛ وانظر أيضاً : الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ١٧٠/٤ - ١٧١.
- (٤) في (ب) : « منه ».
- (٥) انظر : العناية، ١٧١/٤.
- (٦) أي صدّر من أحد العاقلين الإيجاب.
- (٧) نهاية ٦١/ب من (أ)، مع تكرار (قبل) في بداية اللوحة التي تليها.
- (٨) هكذا في جميع النسخ. والأفصح : (ورجحت).
- (٩) في (ب) و(د) : «بالإيجاب».
- (١٠) أي : وعمل الدلالة هو إبطالها للإيجاب.
- (١١) انظر: العناية، ٢٥٦/٦ - ٢٥٧؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٤/١. وهذا المثال وجوابه سبق ذكرهما ص ٧٠٣ (ل ٥٢/ب).

## [ القاعدة الرابعة والخمسون بعد المائة ]

**صَحَّةُ الْحَلْفِ غَيْرُ مُفَارَقَةٍ<sup>(١)</sup> عَنْ صَحَّةِ الْإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا<sup>(٢)</sup> :**

وحاصله : أن من يصح إقراره؛ كالوكيل : يصح استحلافه<sup>(٣)</sup>. فالوكيل بالبيع والخصومة بالرد بالعيب من جهة المالك يستحلف؛ لأن اليمين لرجاء النكول، ولو أقر الوكيل صح إقراره على الموكل، فكذا نكوله.

ومن لا يصح إقراره؛ كالوصي إذا خوصم في عيب عين باعه<sup>(٤)</sup>

(١) في (د) : « مفارقتة ».

(٢) بين المؤلف معنى هذه القاعدة عقبها مباشرة، وقد تضمن شرحه لها عبارة يمكن أن تكون لفظاً آخر للقاعدة، وهي : « من يصح إقراره ... يصح استحلافه ... ومن لا يصح إقراره ... لا يصح استحلافه ». وهذا اللفظ الثاني مذكور في كتاب متأخر عن المؤلف، وهو قرة عيون الأخيار، ٦٠٠/١١؛ حيث جاء فيه : « والحاصل : أن كل من يصح إقراره، كالوكيل : يصح استحلافه، بخلاف من لا يصح إقراره، كالوصي ».

وقد اتفق نجل ابن عابدين مع المؤلف في التمثيل للأول بالوكيل وللثاني بالوصي، والمعنى : أن الوكيل يصح إقراره عن موكله، فيصح حلفه عنه، بينما الوصي لا يصح إقراره عن الصغير فلا يصح حلفه عنه. ولو عدت إلى اللفظ الأول الذي اختاره المؤلف للقاعدة : فإني لم أحده بذلك اللفظ، فعمل المؤلف استنبطه من قول صاحب (الدرر) - ٣٣٧/٢ - : « ولا يحلف (أي واحد من الوكيل وغيره) إلا إذا صح إقراره »، ولا سيما أن (الدرر) يُعدُّ مصدراً رئيساً للمؤلف فيما ذكره في شرح القاعدة. وتما يؤكد أن كلام صاحب الدرر هذا متحد من جهة المعنى مع لفظ القاعدة أن الشرنبلاي في حاشيته على الدرر - ٣٣٧/٢ - قال عقب ذلك الكلام : « هذا ضابط للتحليف، كما قال في (الفتاوي الصغرى) : كل من لو أقر بشيء لا يجوز إقراره : لا يحلف إذا أنكر ... ».

(٣) نهاية ٤٠/أ من (ب).

(٤) في (ج) : « جحة ».

(٥) نهاية ٣٨/ب من (د).

(٦) هكذا في الدرر، وتمام العبارة : « ... فإن الوصي إذا خوصم في عيب بعين باعه لا يستحلف ... ». فيلاحظ أنهما اتفقا على تذكير الضمير في (باعه). والذي يظهر أن الضمير يعود إلى (عين)، فكان من المناسب تأنيته تبعاً لها.

للصغير : لا يصح استحلافه؛ لأن اليمين لرجاء النكول - كما مر<sup>(١)</sup>، ولو أقر الوصي<sup>٢</sup> صريحاً<sup>٣</sup> : لا يصح، فكذا<sup>٤</sup> لا يُستحلف<sup>(٥)</sup>.

وجعل صاحبُ (الدَّر) (الوكالة) و(الوصاية) في وَتَرٍ واحد- حيث قال في كتاب (الدعوى)<sup>(٦)</sup> : «النِّبَاةُ [تَجْرِي]<sup>٧</sup> في الاستحلاف لا الحلف<sup>(٨)</sup>، فالوكيل والوصي والمتولّي وأب<sup>(٩)</sup> الصغير<sup>١٠</sup> يَسْتَحْلِفُ وَلَا يَحْلِفُ، إِلَّا إِذَا صَحَّ إقراره على الأصيل<sup>(١١)</sup>» - ثمَّ<sup>(١٢)</sup> لا

(١) أي : كما مر قبل بضعة سطور في الصفحة السابقة.

(٢) « الوصي » : ساقطة من (ج-).

(٣) في (ج-) : « الصريح ».

(٤) في (ج-) : « لكونه ».

(٥) انظر التمثيل بالوكيل والوصي في: الدَّر شرح الفرر، ٢/٢٣٧-٢٣٨؛ قرّة عيون الأخبار، ١١/٦٠٠- وقد سبق ذكر نصّ كلامه عند توثيق القاعدة-؛ وانظر في كون اليمين لرجاء النكول: الهداية وشرحها: العناية ونتائج الأفكار، ٨/١٨٥.

(٦) ٢/٣٣٧. والواقع أن العبارة التي سينقلها عنه من المتن المشروح وهو (الفرر) وليست من الشرح وهو (الدَّر)؛ لهذا لعلّ المؤلف أراد بـ (صاحب الدَّر) التعريف بالقاتل فحسب.

(٧) في (أ) و(ج-) : «يجري»، وفي (د) : «تجرى». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للفرر.

(٨) هذه قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، ص ١١٣٣ (ل ١٠٩/أ)، قاعدة ٢٥١.

(٩) في (د) : «دأب». وقد جاء في (الفرر) : «وأبو الصغير». وهذه اللغة المشهورة في (أب)، أما اللغة التي استعملها المؤلف فهي جائزة إلا أنها نادرة، وقد سبق أن استعملها المؤلف أيضاً ص ١٩٦ (ل ١/ب)، فانظره وما جاء في التعليق عليه إن شئت.

وبناء على هذا فلو نظرت إلى (أبو) في العبارة المعزوة إلى صاحب (الدَّر)، لوجدتها معطوفة على (فالوكيل) وهو مبتدأ مرفوع، وقد تحققت في (أبو) شروط الإعراب بالحروف (وهي كونها مفردة، مكبرة، مضافة، وإضافتها إلى غير ياء المتكلم) فكان حقها الرفع بالواو على اللغة المشهورة. وانظر في شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف : شرح ابن عقيل، ١/٥٥.

(١٠) نهاية ٤٧/ب من (ج-).

(١١) المراد بالأصيل : هو من ناب عنه كلّ من الوكيل والوصي والمتولّي وأبو الصغير.

(١٢) هكذا في جميع النسخ. ولو قال : « وهذا ثمّا لا يكاد يصح ... » لكان أحسن.



يكاد يصح؛ لأنه يفهم<sup>١</sup> من<sup>٢</sup> عبارته أن الوصي والوكيل قد يصح إقرارهما وقد لا يصح!.  
والصحيح<sup>٣</sup> أن إقرار الوكيل صحيح، وإقرار الوصي غير صحيح<sup>(٤)</sup>.  
وقوله : «النِّيَابَةُ [تجري]»<sup>٥</sup> في الاستحلاف، لا الحلف  
إن اعتبر أصلاً بذاته - كما يفهم من عبارة (العمادية)<sup>(٦)</sup> -

= علماً بأن هذه الفقرة متصلة ببداية الفقرة السابقة التي صدرها بقوله : «وجعل صاحب الدرر ...».

(١) «لأنه يفهم» : ساقطة من (د).

(٢) في (جـ) : « عن ».

(٣) نهاية ١/٦٢ من (أ).

(٤) هذا اعتراض من المؤلف على ما نقله صاحب (الدرر)، وحاصله : أن المؤلف فهم من كلام صاحب (الدرر) أن الوصي والوكيل قد يصح إقرارهما وقد لا يصح.

ثم بين أن هذا المفهوم ليس بصحيح في الوصي؛ إذا الوصي لا يصح إقراره عن الصغير مطلقاً؛ لهذا لا يحلف عنه أيضاً.

ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن يُقال : إن سُلِمَ بأن هذا هو مفهوم كلام صاحب الدرر، فإنه قد صرح عقبه مباشرة بأن «الوصي إذا خوصم في عيب بعين باعه للصغير لا يستحلف ... [إلى أن قال:] ولو أقر الوصي صريحاً لا يصح؛ فلذا لا يُستحلف ...».

والمؤلف نفسه سبق أن قرّر هذا المعنى واستفاده منه! -انظر ص ٧٩١ (ل ١/٦٢)- ومن المعلوم أنه إذا تعارض المنطوق والمفهوم فإنه يقدم المنطوق.

انظر في تقديم المنطوق على المفهوم : الأحكام للآمدي، ٢٦٤/٤.

(٥) في (أ) و(جـ) : «يجري». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للقرر.

(٦) ل ٩٠/ب؛ حيث جاء فيها: «لأن الوكيل لو حلف فإنما يحلف بطريق النيابة عن الموكل، والنيابة لا تجري في التحليف ...».

والعمادية : كتاب في فروع الحنفية، مشهور بـ (الفصول العمادية)، وقد سماه مؤلفه : (فصول الأحكام لأصول الأحكام)، ورتبه على أربعين فصلاً في القضاء والمعاملات.

وهو من الكتب النفيسة في باهما عند الحنفية، يقول صاحب (الفوائد البهية)، ص ٩٤ : «قد طالعت الفصول العمادية فوجدته مجموعاً نفيساً، شاملاً لأحكام متفرقة ومتضمناً لفوائد ملتبقة».

أما مؤلف هذا الكتاب : فلم تتفق عليه كلمة الحنفية :

= فقد ذكر صاحب (كشف الظنون) - ١٢٧٠/٢ - ١٢٧١ - أنه جمال الدين بن عماد الدين الحنفي، ثم قال : «وقيل : هو أبو الفتح، عبد الرحيم بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني السمرقندي. قال المولى محمد بن إلياس المفتي جوى زاده : مؤلف الفصول هو أبو الفتح بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني السمرقندي، كما ذكره في آخر كتابه وقال : نجى في أواخر شعبان سنة ٦٥١». ويلحظ أن صاحب (كشف الظنون) نسب الكتاب بصيغة الجزم إلى جمال الدين بن عماد الدين، ثم قال بصيغة التمرىض : وقيل : هو أبو الفتح عبد الرحيم بن أبي بكر ... ثم عزا القول الثاني إلى قائله وهو المفتي جوى زاده.

وللتحقق من اسم المؤلف تم الرجوع إلى مجموعة من كتب التراجم وفهارس المخطوطات : أما كتب التراجم : فلم أظفر - فيما وقفت عليه منها- بترجمة لجمال الدين بن عماد الدين! ولعل من أسباب ذلك كون جمال الدين لقباً له وليس اسماً، وكذلك عماد الدين لقب لأبيه. وعلى العكس من ذلك : عبد الرحيم بن أبي بكر، فقد تم الوقوف على ترجمة له في الكتب الآتية : الجواهر المضية، ٧٤/٤ - وذلك في حاشية كانت على الأصل وليست من صلب الكتاب، وقد ذكرها المحقق في الهامش -؛ الفوائد البهية، ص ٩٣-٩٤؛ هدية العارفين، ١/٥٦٠؛ الأعلام، ٣/٣٤٤؛ معجم المؤلفين، ١٢٩/٢، رقم ٧٠٩٧.

وجميع هذه الكتب اتفقت على نسبة (الفصول) إليه، كما أنها لم تختلف في أن اسمه عبد الرحيم ابن أبي بكر المرغيناني، إلا أنها اختلفت فيما عدا ذلك من نسبه.

يضاف إلى ذلك أن صاحب (الفوائد) استشكل أمراً، وبيانه: أن صاحب (الفصول العمادية) كثيراً ما يذكر صاحب (الهداية) بلفظ: جدي برهان الدين المرغيناني، وابنه (عمر) بلفظ: عمي نظام الدين. ويلحظ أن صاحب الهداية اسمه : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني [انظر: الجواهر المضية، ٦٢٧/٢، رقم ١٠٣٠؛ تاج التراجم، ص ١٤٨، رقم ١٦٦؛ الفوائد البهية، ص ٩٤، ١٤١]. وقد صرح صاحب (الفصول العمادية) في آخر كتابه بأن اسمه أبو الفتح بن أبي بكر بن عبد الجليل ابن خليل المرغيناني منسباً، والسمرقندي منصباً.

وموضع الإشكال : أنه بناء على هذا يكون صاحب (الفصول العمادية) أخاً لصاحب (الهداية)؛ إذ إن عبد الرحيم وعلي كليهما ابنا أبي بكر بن عبد الجليل، فكيف يكون صاحب (الهداية) جلاً لصاحب (الفصول)؟! وقد دفع صاحب (الفوائد) هذا الإشكال بأحد احتمالين :

الأول : «أنه سقط شيء من العبارة» - أي أن هذا السقط حصل سهواً من الناسخ، واللفظ الساقط هو (ابن علي) -.

-الثاني: أن «يكون المراد بأبي بكر هو عماد الدين بن صاحب (الهداية) لا أبوه، وتكون نسبته إلى أبي جدّه» - كذا في (الفوائد) ، ولعل الأدق : (جدّ جدّه)؛ لأن اسمه حينئذ هو : عبد الرحيم بن عماد الدين أبي بكر بن علي (صاحب الهداية) ابن أبي بكر بن عبد الجليل. فيكون عبد الجليل جدّ جدّه-.  
أقول: لاشك أن الاحتمال الثاني ليس بعيداً؛ لأن حذف بعض الأجداد عند سوق النسب أمر دارج قديماً وحديثاً؛ بل كثيراً ما يشتهر الإنسان باسمه واسم جدّه من أجداده فقط، فهاهو إمام أهل السنة والجماعة، أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) مشهور بأحمد بن حنبل، وهاهو سماعة الوالد الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل باز (ت ١٤٢٠هـ) مشهور بابن باز، وغيرهم كثير.

وإذا صح هذا الاحتمال ففيه ما يبرر تسمية الكتاب بـ (الفصول العمادية)؛ وذلك نسبة لأبي المؤلف، وهو عماد الدين أبو بكر ابن صاحب (الهداية).

هذا ما يتعلق بنتيجة الرجوع إلى عدد من كتب التراجم.

أما ما يتعلق بكتب فهراس المخطوطات : فقد نتج من الرجوع إلى ما أمكن منها ما يأتي :

١- أن للكتاب قرابة تسع وثلاثين نسخة خطية، نُسب الكتاب في ثلاث عشرة منها إلى عبد الرحيم ابن أبي بكر المرغيناني - مع اختلاف بينهما في تمام نسبه-.

كما نُسب في ستّ منها إلى جمال الدين بن عماد الدين -دون أن يزداد على هذين اللقبين أو يُختلف فيهما سوى إضافة الحنفي في بعضها-.

أما باقي النسخ فعنها ما يُحمل فيها الاسم؛ كنسبته في خمسة عشر موضعاً إلى (العمادي)، ومنها ما يُسكت عنه .... وسوف يأتي بيان هذه النسخ مفصلة عند بيان حالة الكتاب-.

٢- جاء في نسخة مركز الملك فيصل (رقم ٨٠٣١) أن اسم المؤلف : عبد الرحيم بن أبي بكر بن علي المرغيناني، كما جاء في نسخة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى (رقم ١٤٠) أن اسمه عبد الرحيم بن عماد الدين المرغيناني السمرقندي.

وفي هاتين النسختين شاهد قوي على صحة الاحتمال الثاني الذي ذكره صاحب (الفوائد)، وهو أن يكون المراد بأبي بكر هو عماد الدين بن علي (صاحب الهداية).

بل إن الاحتمال الثاني وجد بعينه في نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية المصورة عن أورشليم، برقم ٤٧١، حيث نسب الكتاب فيها إلى: زين الدين أبي الفتح عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن علي السمرقندي.

٣- جاء أيضاً في نسخة المعهد (رقم ٤٦٤) المصورة عن المكتبة المحمدية بالمدينة المنورة (رقم ١٢٨٨)، جاء فيها أن المؤلف : زين الدين عبد الرحيم المرغيناني السمرقندي، وتاريخ النسخ : ٦٥١هـ، وقد صرّح المفهرس بالمعهد بقوله: «لعله خط المؤلف» - انظر فهرس الفقه الحنفي (التابع للمعهد)، ص ٤١٨-.  
ولا شك أن قَدَمَ تاريخ هذه النسخة، وغلبة الظن بأنها بخط المؤلف يقويان نسبتها إليه.

-والحاصل من جميع ما سبق أن الراجع - والله أعلم - : كون مؤلف (الفصول العمادية) هو عبد

الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن علي (صاحب الهداية) المرغيناني؛ وذلك لما يأتي:

١- أن جميع كتب التراجم السابقة -التي نسبت الكتاب - نسبته إليه، ولم تتطرق إلى احتمال نسبته إلى جمال الدين بن عماد الدين إلا ما جاء في (كشف الظنون). وهو وإن صدر نسبته بصيغة الجزم إلى جمال الدين بن عماد الدين إلا أن كلامه هذا معارض بما جاء في (كشف الظنون) نفسه من جزم المفتي جوى زاده بنسبته إلى عبد الرحيم بن أبي بكر.

٢- أنه نُسب في ثلاث عشرة نسخة خطية إلى عبد الرحيم بن أبي بكر المرغيناني، بينما نسب إلى جمال الدين بن عماد الدين في ست نسخ خطية، ولاشك أن صدق ثلاث عشرة نسخة أغلب على الظن من صدق ست نسخ.

٣- ونما يؤكد أن عبد الرحيم المرغيناني هو المؤلف كونه كثيراً ما يذكر صاحب (الهداية) بلفظ: جدي برهان الدين المرغيناني - كما أنه جاء في آخر إحدى النسخ التي اطلع عليها صاحب (الفوائد) هذه العبارة : «يقول جالب هذه الخصائص النفيسة، وكاتب هذه المسائل الأنيسة : أبو الفتح ابن أبي بكر بن عبد الجليل بن خليل المرغيناني منسباً والسمرقندي منصباً».

يضاف إلى ذلك أنه جاء في النسخة المصورة عن المكتبة المحمدية أن المؤلف هو زين الدين عبد الرحيم المرغيناني، وتاريخ نسخها : ٦٥١هـ، ويغلّب على الظن أنها نسخة المؤلف.

وأيضاً جاء في (جامع الفصولين) -٢/١- : «... فصول العمادي حفيد صاحب الهداية». وصاحب هذا الكتاب من أعرف الناس بالفصول العمادية؛ لكونه جمع كتابه منها ومن فصول أخرى (وهي فصول الأستروشنى لمحمد بن محمود الأستروشنى ٦٣٢هـ).

فهذه أربع قرائن قوية تدل على أنه هو المؤلف وليس جمال الدين.

٤- أن الكتب والنسخ الخطية التي نُسب الكتاب فيها إلى عبد الرحيم بن أبي بكر المرغيناني - وإن حصل اختلاف بينها في تمام نسبه إلا أنه يمكن أن يجمع بينها على وفق ما جاء في (الفوائد) من أن اسمه : عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن علي (صاحب الهداية) المرغيناني. وهذا تكون تسمية الكتاب بالفصول العمادية : نسبة إلى لقب أبي المؤلف (عماد الدين).

٥- ثم إن كون المراجع التي نسبت الكتاب إلى جمال الدين بن عماد الدين لم تختلف في هذه النسبة، كما أنها لم ترد عليها، ولم تذكر أي معلومات عن جمال الدين هذا، وأيضاً عدم العثور عن ترجمة له في كتب التراجم، كل هذا يشير احتمالاً ليس بعيداً، وهو أن جمال الدين هذا هو ذاته عبد الرحيم المرغيناني؛ وذلك لأنهما يَتَّفَقَان في لقب الأب، وهو عماد الدين، كما أن جمال الدين لقب وليس اسماً - كما هو ظاهر-، فليس هناك ما يمنع من كون هذا لقباً من ألقاب عبد الرحيم.

= وبناء على هذا يكون المؤلف هو عبد الرحيم الملقب بزين الدين، وبجمال الدين، والمكفي بأبي الفتح، ابن أبي بكر عماد الدين بن علي (صاحب الهداية) المرغيناني - والله أعلم -.

هذا ما يتعلق بمؤلف الكتاب.

أما ما يتعلق بمجالاته : فقد أفاد صاحب (معجم المطبوعات) - ١٧٤٠/٢ - بأنه طبع في كلكتا، عام ١٨٢٨ م.

ونظراً لأهمية الكتاب فإن له نسخاً خطية كثيرة منها النسخ الآتية :

١-٢- مركز الملك فيصل بالرياض، ورقمهما ٢٣٢٩ و ٨٠٣١. واسم المؤلف في الأول : عبد الرحمن بن أبي بكر المرغيناني، وفي الثانية : عبد الرحيم بن أبي بكر بن علي المرغيناني.

٣-٥- جامعة الإمام محمد بن سعود، وأرقامها ٦٤٢٥ و ٤٣٣٢ و ٣٤٧٦. والمؤلف فيها هو أبو الفتح بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني.

٦-٨- مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، والأولى منها مصورة عن أورشليم برقم ٤٧١، واسم المؤلف فيها : زين الدين أبو الفتح عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن علي السمرقندي. والثانية والثالثة مصورتان عن برنستون، ورقمهما ٣٥٩٩ و ٣٦٠٠.

٩- جامعة الملك سعود، برقم ٩٩٥/ص. واسم المؤلف فيها هو جمال الدين بن عماد الدين الحنفي.

١٠-١٥- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، وهي على النحو الآتي :

الأولى برقم ٤٦٤، واسم المؤلف فيها : زين الدين عبد الرحيم المرغيناني السمرقندي، وقد كتبت عام ٦٥١ هـ، قال الم فهرس : لعله خط المؤلف. وهي مصورة عن المكتبة المحمدية التابعة لمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، برقم ١٢٨٨.

الثانية برقم ٤٧٠، وفي هذه النسخة سَقَطَ من أولها يزيد على الثلاثين، سَقَطَ ضمنه اسم المؤلف.

الثالثة برقم ١٤٠، وفيها أن اسم المؤلف عبد الرحيم بن عماد الدين المرغيناني السمرقندي.

الرابعة والخامسة والسادسة : وأرقامها : ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ (١٤١ج-١، ١٤٢ج-٢) وفيها أن اسمه : عبد الرحيم بن أبي بكر المرغيناني.

١٦-٣٨- مكتبة السليمانية باستانبول، ونسخها في الفهارس الآتية :

- بيني جامع، برقم ١٤٧، واسم المؤلف فيها : جمال الدين بن عماد الدين الحنفي.

- عاشر أفندي، برقم ٤٣٥، وفيه أن اسم المؤلف هو جمال الدين بن عماد الدين الحنفي.

- لا له لي، برقم ١١١٠ و ١١١١، وفيه : عماد الدين.

- حلي عبد الله أفندي، برقم ١٢٥، وفيه : أبو الفتح بن أبي بكر.

- جامع شريف أيوب، برقم ١٠٥، وفيه : للعمادي.

يرد عليه النقض [بتحليف]<sup>(١)</sup> الوكيل، إلا أن يقال : هذا فيما يتعلق بحقوق<sup>(٢)</sup> العقد بالموكل، ففيه لا يحلف، كتكاح، وخلع، وصلاح عن إنكار، ودم عمد، وعتق على مال وكتابة، وهبة، وتصدق، وإعارة، [و]<sup>(٣)</sup> إيداع، ورهن، وإقراض.  
وأما إذا تعلّق<sup>(٤)</sup> حقوق العقد بالوكيل، كالبيع والشرء وغير ذلك : يحلف الوكيل إذا لم يكن محجوراً؛ لأن الوكيل [تتعلّق]<sup>(٥)</sup> الحقوق به فيكون كالأصيل<sup>(٦)</sup>.



- جور ليلي على باشا، برقم ٢٧٧، وفيه : جمال الدين بن عماد الدين الحنفي.  
— فاتح، من رقم ٢٤٢٨ إلى ٢٤٣٨ - ما عدا ٢٤٣٣ - وكلها نسبت إلى العمادي.  
— عمومي حسين باشا، برقم ٢١٨٢، وفيه : للعمادي.  
— عاطف أفندي، برقم ١١٦١ و ١١٦٢، وفيه للعمادي.  
— حميد، برقم ٢٠١، وفيه : لأبي بكر المرغيناني.  
— أسعد أفندي، برقم ٨٣٦، وفيه : جمال الدين بن عماد الدين.  
٣٩- مكتبة نور عثمانية باستانبول، برقم ١٧٧٤، واسم المؤلف فيها : جمال الدين بن عماد الدين الحنفي.  
(١) في (أ) و(جـ) : «بتحلف». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).  
(٢) هكذا في جميع النسخ سوى (د)، حيث جاء فيها : «بحقوق» والذي يظهر أن العبارة فيها شيء من الاضطراب، ولعل هذا الاضطراب يزول لو قال : (... فيما إذا تعلقت حقوق العقد بالموكل ...) أو لو قال : (... فيما يتعلق بحقوق العقد المتعلقة بالموكل...)، والذي يشهد للتعبير الأول أنه - بعد سطرين - عطفَ على هذه الجملة جملة أخرى وأثبت فيها (إذا) فقال : «وأما إذا تعلق حقوق العقد بالوكيل ...» - والله أعلم-.
- (٣) الواو زيادة من (ب) و(جـ). ولا يستقيم المعنى بدونها.  
(٤) هكذا في جميع النسخ، ولو قال : (تعلقت) لكان أفصح.  
(٥) في (أ) و(جـ) و(د) : «يتعلق». والأفصح ما تم إثباته من (ب).  
(٦) انظر : قرة عيون الأخيار، ٦٠٠/١١، فقد بين أن إقرار الوكيل عن الموكل يكون «فيما هو من حقوق العقد؛ كالإقرار يعيب أو أجل أو خيار للمشتري».



# باب الضاد





## [ القاعدة الخامسة والخمسون بعد المائة ]

الضرر يزال<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد الكلية الكبرى الخمس التي عليها مدار الفقه الإسلامي، وتما يدل على أهميتها وسعة شمولها كثرة القواعد المتعلقة بها، وقد ذكر المؤلف من بين هذه القواعد أكثر من خمس عشرة قاعدة - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، في هامش ص ٣٤٦- .

ولفظ القاعدة الذي ذكره المؤلف هو اللفظ الذي عبّر به عن القاعدة أكثر علماء القواعد، ولا سيما المتقدمين على المؤلف، وجعلوا حديث : «لا ضرر ولا ضرار» دليلاً على القاعدة.

بينما سلك واضعو مجلة الأحكام العدلية مسلكاً آخر؛ إذ جعلوا لفظ الحديث في مادة مستقلة، ثم جعلوا لفظ القاعدة في المادة التي تليها على أنها متفرعة عنه، وقد سلك مسلكهم كثير ممن كتبوا في القواعد بعدهم.

ولاشك أن المسلك الثاني (وهو التعبير بلفظ الحديث) أول لسببين :

أحدهما : أن ذلك يعطي القاعدة قوة وتأثيراً؛ إذ يجعلها دليلاً شرعياً صالحاً لبناء الأحكام عليه مباشرة؛ لأنها بعينها حديث نبوي شريف.

الثاني : أن ذلك يجعل معناها أشمل وأعم؛ إذ الحديث يشمل نفي الضرر ابتداءً ومقابلة، قبل وقوعه وبعده ...، بينما اللفظ الآخر خاص بإزالة الضرر بعد وقوعه. -انظر هذين السببين في الوجيز، ص ١٩٢-.

## فمن الكتب التي سلكت المسلك الأول :

الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٤١/١؛ القواعد للحصني، ٣٣٣/١ -ولفظه : «الضرر يزال»-؛  
الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢١٠/١؛ ولابن نجيم، ص ١٠٥- وجل ما جاء في شرح القاعدة مذكور في الكتابين الأخيرين-؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ١١٨؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، ٢٦٦/١؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ٢٥/١؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٢؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٧١، ٢٠٥، ٢٣٦، ٢٤١، (٢٨٧)، ٢٩٢، ٣٣٠، ٣٥١؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١١٧، ١٣٣؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص ٨٣؛ قواعد الفقه الإسلامي للروكي، ص ١٦٠، ١٩٧؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٤٨/١، ٧٠؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي، ص ٥٦،

ومن كتب القواعد التي سلكت المسلك الثاني :

## أصلها قوله **العلية**: « لا ضرر ولا ضرار في الدين »<sup>(١)</sup>.

= مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٩ و ٢٠؛ شرحها لسليم رستم، ٢٩/١؛ ولعلي حيدر، ٣٢/١، ٣٣؛ وللأناسي، ٥٢/١، ٥٣؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١٦٥، ١٧٩؛ القواعد والأصول الجامعة، ص ٦٠؛ قواعد الفقه للمجذدي، ص ٨٨، قاعدة ١٦٩، وص ١٠٦، قاعدة ٢٥٢؛ المدخل الفقهي العام، ٩٧٧/٢، فقرة ٥٨٦، و ٩٨٢، فقرة ٥٨٨؛ الوجيز، ص ١٩٢، ٢٠١؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٤٧٥، ٥١١؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٤٩٣؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ٨٩، ٩٢؛ المبادئ الفقهية، ص ١٨، ١٩؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٢٨، قاعدة ١٥، وص ٣١، قاعدة ١٧؛ القواعد الفقهية للأستاذ الدكتور محمد إسماعيل، ص ٩٦، ٩٩.

ومن الكتب الأخر التي وردت فيها القاعدة :

جمع الجوامع وشرحه للمحلي مع حاشية البناني، ٣٥٦/٢؛ الموافقات، ٢٦٧/٢ - ولفظه : «فإن القاعدة المقررة أن لا ضرر ولا ضرار»-؛ شرح الكوكب المنير، ٤٤٢/٤ - ولفظه : «ومن أدلة الفقه أيضاً : زوال الضرر بلا ضرر»-؛ مغني المحتاج، ٣٩/١ - ولفظه : «الضرر يزال»-؛ مراقي السعود إلى مراقي السعود، ص ٤٠٦ - ولفظ النظم:

وقد أسس الفقه على رفع الضرر وإنما يشق يجلب الوطر-؛

فقه الضرورة للأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، ص ١٤٩.

<sup>(١)</sup> حديث: «لا ضرر ولا ضرار» من الأحاديث الشهيرة، إلا أنني لم أحده بزيادة: «في الدين»، وإنما ورد بلفظ : «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»، وقد أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في الأوسط، بسنده من حديث جابر، ٢٣٨/٥، ح ١٩٧٥؛ كما أخرجه غيره بدون زيادة : «في الإسلام»؛ وأيضاً ورد بهذه الزيادة عند أبي داود مرسلًا؛ فقد أخرجه أبو داود في مراسيله، باب الإضرار، ص ٢٩٤، ح ٤٠٧. وحديث جابر هذا ذكره الزيلعي في (نصب الراية)، والحافظ في (الدراية)، وسكتنا عنه، كما ذكره الثماري في (الهداية) ومما قال عنه : «وهذا سند حسن أو صحيح...»، وذكره الألباني في (الإرواء) وقال : «أخرجه الطبراني... وقال : «لم يروه عن محمد بن يحيى إلا ابن اسحاق». قلت : وهو ثقة ولكنه مدلس، وقد عنعنه».

وللحديث شواهد من أحاديث : عبد الله بن عباس، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وعبد بن الصامت، وثعلبة بن أبي مالك القرظي، وأبي لبابة وعمر بن عوف.

وهو مجموع شواهد وطرقه من الأحاديث التي تلقاها جماهير أهل العلم بالقبول :

أي : «لا يضّر الرجل أخاه ابتداءً ولا جزاءً<sup>(١)</sup>. وذكر[ه]<sup>(٢)</sup> أصحابنا في كتاب الغصب والشفعة وغيرهما»<sup>(٣)</sup>.

«و يبتني» على هذه القاعدة : كثيرٌ من أبواب الفقه، فمن ذلك :

الرّد بالعيب، وجميع الخيارات، والحجر، والشفعة، والقصاص، والحدود، والكفارات، وضمّان المتلفات، والجبر على القِسْمَةِ، ونصب الأئمة والقضاة، ودفع الصائل<sup>(٤)</sup>، وقتال المشركين<sup>(٥)</sup> والبغاة، وغيرها»<sup>(٦)</sup>.

— يقول ابن الصلاح : «هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه، ومجموعها يقوي الحديث ويحسّنه، وقد قبله جماهير أهل العلم واحتجوا به».

— ويقول النووي عن هذا الحديث : «حديث حسن ... وله طرق يقوي بعضها ببعض». ويقول ابن رجب معلقاً : «وهو كما قال».

— ويقول الألباني : «فهذه طرق كثيرة لهذا الحديث، قد جاوزت العشر، وهي وإن كانت ضعيفة مفرداتها، فإن كثيراً منها لم يشتد ضعفه، فإذا ضُمَّ بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها، وارتقى إلى درجة الصحيح - إن شاء الله -...».

ولتوثيق ما سبق على الترتيب المذكور انظر : نصب الراية، ٣٨٦/٤؛ الدراية، ٢٨٢/٢؛ الهداية، ١٣/٨؛ إرواء الغليل، ٤١١/٣؛ مسند الإمام أحمد (هامش المحققين)، ٥٦/٥؛ الأربعين النووية وجامع العلوم والحكم، ص ٣٠٢، ٣٠٤؛ الإرواء، ٤١٣/٣.

في (د) : «ولا حراً».

(٢) لهاء زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)، ولا يستقيم المعنى بدونها؛ لهذا تم إثباتها في الصلب.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٦ - علماً بأنه نسب معنى الضرر والضرار إلى (المُغْرِب) - وانظر معناهما في: شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٥/أ؛ منافع اللقائق، ص ٣٢٢؛ شرح المجلة لسليم رستم، ٢٩/١؛ وللأشناسي، ٣٤/١؛ الفوائد الجنية، ٢٦٧/١؛ وانظر معاني آخر في القواعد للحصني، ٣٣٤/١.

(٤) في (ب) : «ويبين» وفقاً لأشباه ابن نجيم. وكلاهما صحيح. انظر : أساس البلاغة، ص ٣١.

(٥) نهاية ٦٢/ب من (أ).

(٦) نهاية ٤٠/ب من (ب).

(٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٦ - مع زيادة عند ابن نجيم في بعض الألفاظ - وانظر : أشباه السيوطي، ٢١١-٢١٠/١.

## [ القاعدة السادسة والخمسون بعد المائة ]

الضُرُورَاتُ [تَبِيحُ] الْمَحْظُورَاتِ<sup>(٢)</sup> :

(١) في (أ) : «بيح». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٢) هذه القاعدة من القواعد المشهورة لدى المذاهب الأربعة؛ لذا كثر ورودها في كتب الفقه وقواعده وأصوله:

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٣٥٣/٢ - ولفظه : «قاعدة : ما يبيح المحظورات تارة يكون بإكراه وتارة بعرض»؛ ولابن السبكي، ٤٥/١ - ولفظه : «الضرورات تبيح المحظورات بشرط عدم نقصانها عنها»؛ المنشور، ٢١٧/٢؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص ٥٢٠، قاعدة ٣٢؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢١١/١ - ولفظه كلفظ ابن السبكي؛ إيضاح المسالك، ص ١٣٢، قاعدة ١٠٣؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٧؛ المنهج المنتخب وشرحه للمنحور، ص ٤٩٣ - ولفظ المنهج:

تبيح محظوراً ضرورة كما لذي اضطرار وخلاف علما؛

الفرائد البهية وشرحها : الأقطار المضئية، ص ١١٩؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢٦٩/١ - ولفظ الفرائد :

منها الضرورات تبيح المحظور بشرطه الذي له الأصل اعتبر؛

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلاوي لقواعد الخادمي، ل ٢٥٠/أ؛ منافع الدقائق، ص ٢٢٣؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٩٥، قاعدة ٢٢٨؛ المجاز الواضح وشرحه : الدليل الماهر، ص ١٩٧ - ولفظ المجاز :

وللضرورة يباح ما حظر إتما اتفاقاً أو على الذي شهر؛

مجلة الأحكام العدلية، مادة ٢١؛ وشرحها لسليم رستم، ٢٩/١؛ ولعلي حيدر، ٣٣/١؛ وللأساسي، ٥٥/١ - وللأخير كلام نفيس في شرح القاعدة فطالعه إن شئت؛ شرح قواعدها للزرقا، ص ١٨٥؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص ٢٥، البيت: ١٦ - ولفظه:

وكل محظور مع الضرورة بقدر ما تحتاجه الضرورة؛

القواعد والأصول الجامعة له أيضاً، ص ٣٤؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٨٩، قاعدة ١٧٠؛ المدخل الفقهي العام، ٩٨٧/٢، فقرة ٥٩٥، فقرة ٩٩٥، فقرة ٦٠٠؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ١٠٢، (٣٠٨)، وانظر منه ١٠١، ١٢٧، ١٤٧؛ الوجيز، ص ١٧٥، ١٧٩؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣٣/١، ٦١؛ قواعد الفقه للروكي، ١٦٠، ١٩٧، ٢٠٧؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٢٤٧؛ المشقة تجلب التيسير للدكتور صالح اليوسف، ص ٣٧٦؛ التحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسير، ص ١١٦؛ رفع الحرج-

ولذا : [جاز] 'أكل الميتة عند المخصصة، وإِسَاغَةُ اللَّقْمَةِ بِالْخَمْرِ، والتَّلَفُظُ بكلمة الكفر مُكْرَهًا- بشرط اطمئنان القلب على الإيمان- وإِتْلَاف مال الغير، وأخذ مال الممتنع عن أداء<sup>٢</sup> الدين بغير إذنه، ودفع<sup>٣</sup> الصائل<sup>(٤)</sup>.  
وأكثر هذه المسائل يَصَحُّ أن يكون<sup>(٥)</sup> من فروع<sup>٦</sup> القاعدة المتقدمة على وجه التداخل<sup>(٧)</sup>.

=لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص٤٣٧؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص٧٩؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الفديان، ص١٢٩٤؛ المدخل إلى القواعد الكلية، ص١٠٣، ١٠٥؛ القواعد الفقهية للأستاذ الدكتور محمد إسماعيل، ص٧٣؛ المبادئ الفقهية، ص٢٠؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص٤٣، قاعدة ٢٩؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص٦٦.

أما كتب الأصول : فقد تكلمت عن معناها عند حديثها عن الرخصة، فمن تلك الكتب :  
أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٥٧٦/٢؛ أصول السرخسي، ١١٧/١؛ المستصفي، ٩٨/١؛ روضة الناظر، ٢٥٨/١؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد له، ٨/٢؛ شرح تنقيح الفصول، ص٨٥؛ المنار وشرحه : كشف الأسرار، ٤٦٠/١؛ وفتح الغفار، ٧٤/٢؛ شرح مختصر الروضة، ٤٥٧/١؛ جمع الجوامع وشرحه : تشنيف المسامع، ١٩٥/١؛ الموافقات، ٢٢٤/١، ١٠٥/٤؛ التحرير وشرحه : التقرير والتحبير، ١٤٦/٢؛ وتيسير التحرير، ٢٢٨/٢؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري عليها، ٣٩٣/٢؛ شرح الكوكب المنير، ٤٧٨/١؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، ١١٦/١.

أما كتب الفقه فمنها :

الأم، ١٨٣/٤؛ فتاوى قاضي خان، ٤٠٩/٣؛ المغني، ٣٣٢/١٣؛ فتح القدير، ٣٤٨/٤؛ كشاف القناع، ٣٩٨/١؛ حاشية الدسوقي، ١٥٠/١؛ الدر المختار، ٢١٨/٥؛ فقه الضرورة للأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، ص٦٥.

(١) في (أ) و(د) : « جاء ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج).

وقد جاء في هامش (أ) : « شرعاً جائز أول ».

(٢) في (ج) : « داء ».

(٣) في (ج) : « رفع ».

(٤) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢١١/١؛ ولابن نجيم، ص١٠٧.

(٥) اسم تكون : ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى (أكثر).

(٦) نهاية ٣٩/أ من (د).

(٧) أي من فروع القاعدة (١٥٥) المذكورة ص٨٠١ (ل٦٢/ب)؛ ولعل سبب هذا التداخل هو كون الأخيرة مندرجة تحت الأولى، وهذا رأي السيوطي في أشباهه، ٢١١/١؛ وابن نجيم في أشباهه، ص١٠٧.

وهذه القاعدة [مشروطة]<sup>١</sup> بأن لا [تكون]<sup>٢</sup> حرمة [الشيء في نظر]<sup>٣</sup> الشرع أعظم من مُهجة المضطر؛ ولذا قالوا : لو أكره على قتل غيره بِقَتْلِ : لا يُرْخَّص له؛ لأن مفسدة قتل غيره أعظم من مفسدة قتل نفسه<sup>(٤)</sup>.

و° نظائره كثيرة في كتب الأصول، في باب الرخصة<sup>(٥)</sup>.



«وقد خالفهما كثير ممن كتبوا في القواعد من المعاصرين وجعلوا الأخيرة مندرجة تحت قاعدة كلية أخرى، وهي: «المشقة تجلب التيسير». انظر : الوجيز، ص ١٧٥؛ المشقة تجلب التيسير للدكتور صالح اليوسف، ص ٣٧٦؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٢٥٤؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله المحجلان، ص ٧٩.

(١) في (أ) : «مشروعة». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «يكون». والأفصح ما تم إثباته من (ب). وكلمة «يكون» تمثل نهاية ٤٨/أ من (ج).

(٣) ما بين المعوقتين زيادة من (ج). وكلمة (الشيء) مثبتة في (أ) إلا أنها مطموسة، كما أنه جاء في (هـ) و(و) : «حرمة الشيء في نظر الشيء أعظم...».

(٤) انظر هذا الشرط في : الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢١٢/١؛ ولابن نجيم، ص ١٠٧؛ وكذلك أشباه ابن السبكي، ٤٥/١.

(٥) الواو ساقطة من (ب).

(٦) وقد سبق ذكر طائفة من كتب الأصوليين عند توثيق القاعدة، ص ٨٠٥.

## [ القاعدة السابعة والخمسون بعد المائة ]

الضرر لا يزال بالضرر<sup>(١)</sup>:

(١) هذه القاعدة أدرجها كثير من العلماء تحت قاعدة : الضرر يزال، ومن أول من فعل ذلك : ابن السبكي في أشباهه، ٤١/١؛ حيث ذكر أن شأن هذه مع تلك «شأن الأخص مع الأعم في الحقيقة؛ بل هم سواء؛ لأنه لو أزيل بالضرر لما صدق : الضرر يزال»-. وكما وردت هذه القاعدة في أشباه ابن السبكي بلفظ المؤلف وردت به أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

المنثور، ٣٢١/٢- ولفظه : «الضرر لا يزال بالضرر. كذا أطلقوه. واستدرك الشيخ زين الدين الكتاني فقال : لا بد من النظر لأخفهما وأغلظهما»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢١٤/١ ولاين نجيم، ص ١٠٨؛ الفرائد البهية وشرحها : الأعمار المضنية، ص ١٢١، والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢٧٨/١- ولفظ الفرائد :

وعدة من تلك القواعد الضرر على الدوام لا يزال بالضرر-؛

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٥/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٣؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٢٥- ولفظها : «الضرر لا يزال بمثله»-؛ وشرحها لسليم رستم، ٣١/١؛ ولعلي حيدر، ٣٥/١؛ وللأتماسي، ٦٣/١؛ وشرح قواعدا للزرقا، ص ١٩٥؛ قواعد الفقه للمجتدي، ص ٨٨ قاعدة ١٦٦؛ المدخل الفقهي العام، ٩٨٣/٢، فقرة ٥٨٩؛ الوجيز، ص ٢٠٢؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٥١٢؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص ٨٩؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص ٩٣؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٣؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٣٢، قاعدة ١٨؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٦٠.

وجميع الكتب المذكورة بعد (المجلة) أوردت لفظ (المجلة). وهو ما استدركه المؤلف في نهاية حديثه عن القاعدة وأشار إلى شيء منه صاحب (المنثور).

أما كتب الفقه فمنها :

المغني، ٢٣١/٦، ٥٦٢، ٤٦٧، ٤٠٨، ٤٦٦، ٤٧٩، ٤٨٤، ٥٠٠؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ١٨٩/٢٩، ٣٨٢/٣٠؛ المبدع، ٣٠١/٤، ٣٢٠، ١٦٠/٥، ٢١٣، ٢٢٢؛ مغني المحتاج، ١٩٠/٢، ٢٩٨، ٣٦٤، ٣٦٤/٢، ٣٠٩/٤؛ كشف القناع، ١٢/٣، ١٧١، ١٨٨، ٣٠١، ٣٢٠، ٤٠٨، ٤١١، ١٩٦/٦، ٢٠٠؛ فقه الضرورة للأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، ص ٦٦.



ومن فروعها : عدم وجوب العمارة على الشريك، فإن<sup>(١)</sup> الدار إذا كانت بين<sup>(٢)</sup> الرجلين واحتاجت إلى العمارة، وأبى أحدهما : لا يجبر. فإن أعمارها الآخر ليس له أن يرجع على شريكه إلا إذا أعمارها بأمر القاضي.

هكذا يفهم من عبارة القوم في باب الحيطان<sup>(٣)</sup>.

وفيها<sup>(٤)</sup> مسائل : يجبر فيها الشريك.

ويعلم بهذا أن هذا الأصل ليس بمطلق، مع أن «[الضرر]» الخاص يتحمل لأجل دفع[الضرر] العام<sup>(٥)</sup> و«إذا كان أحد الضررين أعظم [ضرراً]»<sup>(٦)</sup> فإن الأشد يزال بالأخف<sup>(٧)</sup>.

(١) نهاية ٦٣/أ من (أ)، مع تكرار «فإن» في بداية اللوحة التي تليها.

(٢) في (ج-) : « في ».

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان، ١١٢/٣؛ البحر الرائق، ٣٤٤/٧؛ رد المختار؛ ٥١١/٦؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٣١٠ وما بعدها؛ شرح المجلة لسليم رستم، ٦٩٨/٢؛ وانظر من كتب المذاهب الأخرى : الكافي لابن قدامة، ٢١٥/٢.

يضاف إلى ذلك أن هذا المثال مُخرَج على القاعدة في عدد من كتب القواعد، منها : الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢١٤/١؛ ولابن نجيم، ص ١٠٨؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٥/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٣.

(٤) أي في (الدار المشتركة) مسائل يجبر فيها الشريك بالعمارة، مما يعني أن الضرر يزال بالضرر! وانظر هذه المسائل في المراجع الخمسة الأولى المذكورة في بداية الهامش السابق.

(٥) في (أ) و (ج-) و (د) : «ضرر». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٦) في (أ) و (ب) و (ج-) و (د) : «ضرر». والصحيح ما تم إثباته من (ه-) و (و)؛ وفقاً للمصدر وهو أشباه ابن نجيم؛ ولأنها تميز منصوب.

(٧) يشير المؤلف إلى قاعدتين أفردهما بالحديث، الأولى منها سيتكلم عنها ص ١١٦٧ (ل ١١٢/ب)، قاعدة ٢٥٩، والثانية سبق أن تكلم عنها، ص ٣١٢ (ل ١٠/أ)، قاعدة ٢٤.

وهاتان القاعدتان ذكرهما ابن نجيم بعد قاعدة : «الضرر لا يزال بالضرر» في تنبيهين على أنهما مقيّدتان لتلك القاعدة، فانظر أشباهه، ص ١٠٩.

- «ومن ذلك»<sup>(١)</sup> : الإِجْبَارُ على قضاء الدين، والنفقات الواجبة، وحَبْسُ الأبِ إذا امتنع عن الإنفاق.
- ومنها : لو غصب أرضًا فبني فيها، أو غرس - فإن كان<sup>(٢)</sup> قيمة<sup>(٣)</sup> [الأرض] الأكثر<sup>(٤)</sup> : قُلْعًا ورُدَّت. وإلَّا ضمن قيمتها<sup>(٥)</sup>.
- وعليه فروع كثيرة.
- فالأقرب إلى الصحة أن يقال : «الضرر لا يزال بمثله»، وبه يُعَلَّمُ حال الأشد.



(١) ذلك: يعود إلى القاعدة الأخيرة، وهي : «إذا كان أحد الضررين..»؛ بدليل أن الأمثلة التي سيأتي بها مستفادة من أشباه ابن نجيم، وقد فرّعها ابن نجيم على هذه القاعدة.

(٢) هكذا في جميع النسخ. والأفصح: تأنيث الفعل، وهو الموافق لأشياء ابن نجيم.

(٣) في (ب): «قيمتا».

(٤) «الأرض»: زيادة من (جـ) و (هـ) و (و). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٥) أي : هي الأكثر من قيمة البناء أو الغرس قُلْع الغرس وهدم البناء وردت الأرض إلى صاحبها...

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٩-١١٠ مع زيادة في الأشباه لبعض الألفاظ-. والمثال الأخير سبق أن ذكره المؤلف، ص ٣٠٦ (ل ١٠/ب).

## [ القاعدة الثامنة والخمسون بعد المائة ]

الضرر مدفوع بقدر الإمكان<sup>(١)</sup> :

«فإذا كفل بنفس رجل : لا يتوقف تسليمه إلى قبول المكفول له - مع أن [تسليم]<sup>٢</sup> النفس يحتاج إليه وقتاً بعد وقت حتى يصل<sup>٣</sup> إليه حقه-؛ لأنه لو توقّف<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب القواعد المتأخرة عن المؤلف كما وردت قبل ذلك في جملة من كتب الفقه:

فمن كتب القواعد:

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٦/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٣؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٣١؛ شرحها لسليم رستم، ٣٢/١؛ ولعلي حيدر، ٣٧/١؛ وللآتاسي، ٧١/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٠٧؛ قواعد الفقه للمحدثي، ص ٨٨، قاعدة ١٦٨؛ المدخل الفقهي العام، ٩٨١/٢، فقرة ٥٨٧؛ الوجيز، ص ١٩٨؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٥٠٨؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٥٠٥؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص ٩٠، ٩٢؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٦؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٣١، قاعدة ١٦؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٦٠ - ولفظ المجلة والكتب المذكورة بعدها : «الضرر يدفع بقدر الإمكان»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٩ - ولفظه : «الضرر مدفوع»-؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص ٩٠ - ولفظه : «الضرر يزال بقدر الإمكان»-.

ومن كتب الفقه :

بدائع الصنائع، ١٣٧/٢؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ١٠٣/٦، ١٠٤، ٣٧٣، ٤٧/٧، ١٧٠، ١٧١ - ولفظ المؤلف كلفظ العناية في الموضوع الأخير، كما أنها هي المصدر الرئيس لما جاء في شرح القاعدة-؛ الدرر شرح الغرر، ١٩٢/٢، ٤٤٧؛ البحر الرائق، ١٥٢/٥، ٥٩/٦.

<sup>(٢)</sup> في (أ) و(ج-): «تسليمه». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

<sup>(٣)</sup> في (د) : « يتصل ».

<sup>(٤)</sup> « لو » : ساقطة من (ج-).

<sup>(٥)</sup> معنى هذا التعليل وما بعده: أي : لأنه لو توقف تسليم الكفيل الرجل المكفول إلى المكفول له، لو توقف ذلك على قبول المكفول له لربما امتنع المكفول له عن القبول من أجل الاحتياط؛ لابقاء حق نفسه، فينضرر بذلك الكفيل؛ ولدفع هذا الضرر عن الكفيل : لم يشترط قبول المكفول له التسليم.

لربما امتنع عن ذلك؛ إبقاءً لحق نفسه، فيتضرر به الكفيل<sup>(١)</sup>.  
فيندفع الضرر عنه<sup>(٢)</sup>.



(١) نهاية ٦٣/ب من (أ)، وكذلك نهاية ٤١/أ من (ب).

(٢) العناية، ١٧١/٧ ، مع اختلاف في الترتيب وبعض الألفاظ، ومن ذلك أنه قال في آخر العبارة السابقة:

«... فيتضرر به الكفيل، والضرر مدفوع بقدر الإمكان».

يضاف إلى ما سبق أن الضمير في نهاية قول المصنف : «عنه» ورد تفسيره في هامش (أ) بـ «أي المكفول». والذي يظهر أن الضمير يعود إلى الكفيل؛ لأنه أقرب مذكور، ولدلالة السياق.

## [ القاعدة التاسعة والخمسون بعد المائة ]

الضمان بالتفريغ مخصص بالمعاوضات<sup>(٢)</sup> :

«ولذا قالوا : إن الرجل إذا سأل غيره عن أمن الطريق فقال : اسلك هذا الطريق، فإنه آمن. فسلكه فإذا فيه لصوصٌ سلبوا أمواله : لم يضمن المخبر شيئاً؛ لما أنه غرور فيما ليس بمعاوضة.

(١) في (ب) : «مخصوص» (بالضاد).

(٢) ورد معنى هذه القاعدة أو معنى قريب منها في عدد من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الكلديات الفقهية للمقري، ص ٢٧٣، كلية رقم ٢٠٥ - ولفظه: «كل ما لم يتمحض للمعاوضة فالغرر فيه جائز على قدر ما فيه من معنى العطية، وإلا لم يجز...». وهذا اللفظ وإن لم يرد فيه الضمان إلا أنه يؤدي إليه؛ لأنه ورد فيه النص على أن الغرر فيما يتمحض للمعاوضة غير جائز، وإذا كان غير جائز فإن حصوله يؤدي للضمان؛ الفوائد الزينية لابن نجيم، ص ٧١، فائدة ٦٥ - ولفظه: «الغرر لا يوجب الرجوع... إلا في ثلاث فإنه يوجب الرجوع : ... الثانية : أن يكون الغرور في ضمن عقد مفاوضة» [هكذا بالفاء وليس بالعين!]-؛ جامع الحقايق (الخاتمة)، ص ٤٦ - ولفظه: «الضمان بالتعدي مختص بالمعاوضات»، كما وردت في النسخة الخطية، ل ٣٥/ب بلفظ: «الضمان بالتقدير...»؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٦/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٣ - ولفظها في (المنافع) كلفظ (الجامع) الأول، بينما لفظها عند العلائي: «الضمان بالبعدي [الباء!]

...»؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٣٥، قاعدة ٥٤ - ولفظه: «الغرور لا يوجب الرجوع على من غر إلا في ثلاث : .... الثانية : أن يكون في ضمن عقد معاوضة...».

ومن كتب الفقه :

العناية، ٤٧/٧ - ولفظه: «قوله : (والبيع عقد معاوضة) : إنما صرح به ... اهتماماً ببيان اختصاص موجبة الغرور للضمان بالمعاوضات»، ٤٩/٩؛ جامع الفصولين، ١/١٦١؛ الدرر شرح الغرر، ٣٠٥/٢، الدر المختار ورد المختار، ٣٦٥/٧.

يضاف إلى هذا أن المؤلف ذكر قاعدتين معناهما ليس بعيداً عن معنى هذه القاعدة، وهما : «التفريغ في المعاوضة سبب الضمان...» و«المغرور في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض جعل سبباً للضمان...»، وذلك ص ٣٥٦ (ل ٣٥/ب)، قاعدة ٨٠، وص ١٠٦٢ (ل ٩٨/ب)، قاعدة ٢٣٠.

(٣) في (د) : «لأنه» مع إسقاط «لما».

وكذلك<sup>(١)</sup> لو قال<sup>٢</sup>: كُلْ هذا الطعام، فإنه غير مسموم. فأكل، فظهر بخلافه؛  
لكونه [تفريقاً]<sup>٣</sup> في غير المعاوضة<sup>(٤)</sup>.  
وسياقي زيادة تفصيل في باب الميم إن شاء الله<sup>(٥)</sup>.



(١) أي: وكذلك لا يضمن.

(٢) نهاية ٤٨/ب من (ج).

(٣) في (أ): «تفريقاً». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو العناية)، ولأن المؤلف سيذكر هذا المثال بعينه، ص ١٠٦٤ (ل ٩٩/أ) وقد اتفقت جميع النسخ على لفظ: (تفريقاً).

(٤) العناية، ٤٧/٧ - إلا أنه زاد كلمة: (فمات) بعد قوله: «... غير مسموم فأكل» -؛ وانظر: فتح القدير، ٤٧/٧ - ٤٨؛ البحر الرائق، ١٥٧/٦؛ وانظر المسألة الأولى في: جامع الفصولين، ١٦١/١؛ الدرر شرح الغرر، ٣٠٥/٢؛ تنوير البصائر وشرحه: الدر المختار وحاشيته: رد المحتار، ٦٢٢/٧ - علماً بأن صاحب التنوير خالف وضمن المخبر -.

وهاتان المسألتان سوف يذكرهما المؤلف ثانية، ص ١٠٦٤ (ل ٩٩/أ).

(٥) ص ١٠٦٢ (ل ٩٨/ب)، قاعدة ٢٣٠.



# باب الطَّاء





## [ القاعدة الستون بعد المائة ]

**طَرَفَيِ<sup>(١)</sup> التَّرْجِيحِ إِذَا تَعَارَضَا كَانَ الرَّجْحَانُ فِي الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ**

**فِي الْحَالِ<sup>(٢)</sup> :**

فإذا غصب مالا وغيره، فزال اسمه : ضَمِنَهُ وَمَلَكَهُ.

(١) هكذا في جميع النسخ (بالنصب) ١.

والظاهر أن حق هذه الكلمة هو الرفع (طرفا) باعتبارها مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

لكن يمكن تأويل النصب بأنها : اسم لحرف ناسخ محذوف، والتقدير : إن طرفي ... -والله أعلم-.

(٢) هذه قاعدة أصولية ترد كثيرا في كتب الحنفية الأصولية، في بداية حديثهم عن المخلص من

تعارض وجوه الترجيح.

ومن عباراتهم الوافية بتوضيح القاعدة :

ما جاء في (مرآة الأصول شرح مرآة الوصول)، ٣٨٤/٢ : «اعلم أن التعارض كما يقع بين الأقيسة

فيحتاج إلى الترجيح، كذلك يقع بين وجوه الترجيح، بأن يكون لكل من القياسين ترجيح من وجه،

فشرح في بيانه فقال: (وإذا تعارض سبباه) أي: سببا الترجيح (فالذاتي) أي: الوصف القائم به بحسب

ذاته، أو بعض أجزائه (أولى من الحالي) أي : الوصف القائم بذلك الشيء بحسب أمر خارج عنه».

وقد خالفهم في ذلك بعض الشافعية وقالوا بترجيح الوصف الحالي (وهو ما سموه بالعلّة الحكمية).

ومن عباراتهم التي تحكي هذا القول ما جاء في (التبصرة)، ص ٤٩١ : «إذا كانت إحدى العلتين صفة

ذاتية، والأخرى حكمية، فالحكمية أولى». ثم حكى قولاً آخر لهم يوافق الحنفية فقال : «ومن

أصحابنا من قال : الذاتية أولى».

وللتوسع في هذه القاعدة انظر: أصول البيزدي وشرحه : كشف الأسرار، ١٦٤/٤؛

أصول السرخسي، ٢٦٢/٢؛ ميزان الأصول، ١٠٣١/٢؛ المغني للخبازي، ص ٣٣١؛

التنقيح وشرحه: التوضيح وشرحهما : التلويح، ١١٤/٢ - ١١٥؛ مسلم الثبوت وشرحه:

فواتح الرحموت، ٢٠٩/٢.

وكما وردت القاعدة في هذه الكتب الأصولية أصالة، فقد وردت عرضاً في بعض كتب

الفقه، منها: المصنف، ل ٢٠/١ - ولفظه : «لأن الترجيح بالذات أولى من الترجيح بالحال...»-؛

الدرر شرح الغرر، ٢٦٥/٢ - ولفظه : «إن ضربي الترجيح إذا تعارضا : كان الرجحان في

الذات أحق منه في الحال»، وهذا اللفظ هو أقرب الألفاظ إلى لفظ المؤلف، كما أن حل ما

جاء في شرح القاعدة مذكور في (الدرر)-.

أما الضمان؛ فلكونه متعدياً. وأما الملك؛ فلأنه أحدث صنعة متقومة؛ فإن قيمة الشاة تزداد بطبخها وشيها، وكذا قيمة الحنطة تزداد بجعلها دقيقاً. وإحداثها صير حق<sup>(١)</sup> المالك هالكاً من وجه؛ حتى تبدل الاسم، وفات أعظم المنافع. وحق الغاصب في الصنعة قائم من كل وجه، فيكون راجحاً؛ على مقتضى هذا الأصل<sup>(٢)</sup>.



(١) « حق » : ساقطة من (جـ).

(٢) انظر جميع ما جاء في شرح القاعدة في : الدرر شرح الغرر، ٢/٢٦٥.

وتخريج مسائل صنعة الغاصب على القاعدة مما وقع في كثير من كتب الأصول، منها : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٤/١٦٦؛ أصول السرخسي، ٢/٢٦٣؛ المغني، ص ٣٣٣ التلويح، ٢/١١٥.

**بَاب**

**العين**



## [ القاعدة الحادية والستون بعد المائة ]

العادة مُحَكَّمَة<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة من القواعد الخمس الكبرى التي عليها مدار الفقه الإسلامي؛ لهذا لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب القواعد، كما بحثها كثير من الأصوليين ضمن الأدلة المختلف فيها، أو ضمن أدلة التخصيص، أو ضمن الأمور التي ترك بها الحقيقة، هذا فضلاً عن التعليل بها في كثير من كتب الفقه؛ فمن كتب القواعد :

قواعد الأحكام، ١٠٧/٢، ١١٥، ١٢٠ - وهو في هذه المواضع الثلاثة وإن لم يتكلم عن القاعدة بلفظها إلا أنه تناول بعض أحكامها المهمة؛- الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ١٠٦/١ - ولفظه: «الرجوع إلى العرف في مسائل كثيرة...» -؛ ولابن السبكي، ٥٠/١ - ولفظه: «الرجوع إلى العادة»؛- القواعد للمقري، ٣٤٥/١، قاعدة ١١٧ - ولفظه: «يجب الرجوع إلى العوائد فيما كان حلقة»؛- المنثور، ٣٥٦/٢، ٣٧٧ - وتكلم في هذين الموضعين عن موضوع القاعدة، وهو العادة أو العرف؛- القواعد للحصني، ٣٥٧/١ - ولفظه: «اعتبار العادة والرجوع إليها»؛- مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، ٢٥٢/١، ٣٧١، ٦٠٠/٢ - ولفظه كاللفظ السابق؛- الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٢١/١؛- إيضاح المسالك، ص ١٤٢، قاعدة ١١٧ - ولفظه: «العادة هل هي كالشاهد أو كالشاهدين؟» -؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١١٥ - وجل ما ذكره المؤلف في شرح القاعدة مذكور فيه؛- الفرائد البهية وشرحها: الأقمار المضئية، ص ١٢٦؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، ٢٨٩/١؛- مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٦/ب؛- منافع الدقائق، ص ٣٢٤؛ الفرائد البهية للحمزاي، ص ٢٩، قاعدة ٤٤ - ولفظه: «العادة محكمة ما لم يوجد التصريح بخلافها»؛- مجلة الأحكام العدلية، مادة ٣٦؛ شرحها لسليم رستم، ٣٤/١؛ ولعلي حيدر، ٤٠/١؛ وللأناسي، ٧٨/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢١٩؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص ٣٦، البيت رقم ٢٨ - ولفظه :

والعرف معمول به إذا ورد حكم من الشرع الشريف لسم يحدّ -  
القواعد والأصول الجامعة له أيضاً، ص ٤٧ - ولفظه قريب من اللفظ السابق؛- قواعد الفقه للمجددي، ص ٩٠، قاعدة ١٧٦؛ المدخل الفقهي العام، ٩٩٩/٢، ٩٩٩، ٦٠٤؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٢٧، ٦٥، ١٣٦، ١٧١، ٢٠٥، (٢٩٣)، ٣٥١؛ القواعد والضوابط الفقهية المستخلصة من التحرير، ص ١١٧؛ الوجيز، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٣٤، ٣٦، ٣٨، (٢١٣)؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٩/١، ٣٢، ٤٠، ٧٠، ٩٥؛ القواعد الفقهية في بابسي العبادات -

وأصلها قوله **الْعَادَةُ** : « مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ »<sup>(١)</sup>.

= والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٥٥٠ - ولفظه : « الرجوع إلى العادة والعرف » -؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٣٢٥؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص ٢٢٦ - ولفظه : « كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف » -؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله المحجلان، ص ٩٣؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور محمد الروكي، ص ٢١٦ - ولفظه : « العرف أصل يرجع إليه عند التخاصم » -؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور إبراهيم الحري، ص ١٠٨؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٨؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٤٦، قاعدة ٣٣؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٧٠.

ومن كتب الأصول :

قواطع الأدلة، ٤٥٧/٣؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٤٤٨؛ تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص ٤٠٤؛ إعلام الموقعين، ٦/٣؛ جمع الجوامع وشرح المحلى وحاشية البناني، ٣٥٦/٢؛ البحر المحيط، ٥٠/٦؛ مراقي السعود وشرحها : نشر البنود، ٢٦٥/٢؛ ومراقي السعود، ص ٤٠٦؛ مصادر التشريع الإسلامي لعبد الوهاب خلاف، ص ١٤٥؛ أصول مذهب الإمام أحمد، ص ٥٨١؛ أثر الأدلة المختلف فيها للدكتور مصطفى البغا، ص ٢٣٩؛ الأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها للدكتور محمد زقلام، ٤١٧. وجميع هذه الكتب الأصولية بحثت (العادة) ضمن الأدلة المختلف فيها، وهناك طائفة كبيرة من الأصوليين تحدثوا عنها أيضاً عند حديثهم عن أدلة التخصيص أو الأمور التي تُترك بها الحقيقة، وقد سبق ذكر كثير من كتبهم عند توثيق قاعدة : « إجماع المسلمين حجة، يخص بها الأثر، ويترك القياس والنظر » وقاعدة : « الحقيقة تترك بدلالة العادة »، وذلك ص ٢٤١ (ل/٤)، قاعدة ٥، وص ٦٤٧ (ل/٤٦ ب)، قاعدة ١١٤.

وكما وردت القاعدة أصالة في كتب القواعد والأصول، وردت عرضاً في كتب الفقه، منها :

مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٢٣٥/١٩، ٢١٦/٢٢، ١١٤/٢٦؛ مغني المحتاج، ٣٩/١؛ حاشية الدسوقي، ٣٧٧/١؛ رد المحتار، ٦٣٠/٦، ٦٦٥، ٤٢٥/٧، ٦٠٦/٩، ٣٩٥/١٠.

<sup>(١)</sup> هذا الحديث من الأحاديث المشهورة، وقد تكلم عنه كثير من العلماء، ويتنوا أنه لم يصح رفعه إلى النبي ﷺ، وإنما صحَّ وقفه على ابن مسعود رضي الله عنه.

فقد أخرجه الخطيب بنحوه، في تاريخه، ١٦٥/٤، من حديث أنس مرفوعاً.

« لكن في إسناده سليمان بن عمرو النخعي، قال البخاري : متروك. وقال يحيى بن معين : معروف بوضع الحديث. وقال يزيد بن هارون : لا يحل لأحد أن يروي عنه » -قاله محققو المسند-.

- كما أخرجه موقوفاً على ابن مسعود : أبو داود الطيالسي، ص ٣٣؛ والإمام أحمد، ٨٤/٦، ح ٣٦٠٠؛ والبخاري في مسنده، ٢١٣/٥، ح ١٨١٦؛ والطبراني في الكبير، ١١٢/٩، ح ٨٥٨٣؛ والحاكم في المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، باب أبي بكر رضي الله عنه، ٨٣/٣.

وتما قاله العلماء في هذا الأثر :

- ما جاء في المستدرک : «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».
- وما جاء في تلخيص الذهبي على المستدرک - ٨٣/٣ - : «صحيح».
- وما جاء في الدرّاية، ١٨٧/٢، ح ٨٦٣ : «لم أجده مرفوعاً، وأخرجه أحمد موقوفاً على ابن مسعود بإسناد حسن».
- وما جاء في المقاصد الحسنة، ص ٥٨٥، ح ٩٥٩؛ وفي كشف الخفاء، ٢٤٥/٢، ح ١٢١٤ : «وهو موقوف حسن».

وانظر : نصب الراية، ١٣٣/٤؛ مجمع الزوائد، ١٧٧/١.

ولو عدت إلى كلام المؤلف : فإنه صَدَّرَ حديثه عن القاعدة بالاستدلال لها بهذا الحديث. وتَمَنَّ سلك هذا المسلك السيوطي وابن نجيم في أشباههما وغيرهما من العلماء.

إلا أن الاستدلال بهذا الحديث على القاعدة مناقشٌ من جهتين :

الأولى : من جهة سنده : فقد اتضح من خلال ما تقدّم كونه لم يرد مرفوعاً إلى النبي ﷺ بإسناد معتدّ به، فلا يكون حجة على المطلوب.

الثانية : من جهة متنه : فعلى فرض صحة الاستدلال به من جهة سنده، فإنه لا يصح الاستدلال به من جهة متنه؛ لأنه قد دَلَّتْ مقدمة الحديث وخاتمته على أن المراد بـ (المسلمون) هم الصحابة فتكون (أل) للعهد. فمما جاء في مقدمته عند الإمام أحمد- : «ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون عن دينه، فما رآه المسلمون حسناً...».

وتما جاء في خاتمته - عند الحاكم- : «... وقد رأى الصحابة أن يُستخلف أبو بكر».

وعلى القول بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فإن المراد بـ (أل) في (المسلمون) الاستغراق، أي ما أجمع عليه المسلمون لا ما تعارف عليه أهل العرف.

وبناء على ما تقدم : لا يصح الاستدلال للقاعدة بهذا الحديث.

وقد استدلل العلماء للقاعدة بأدلة أخرى، منها :

١- قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْعُرْفِ ﴾ من الآية رقم (٢٣٣) من

سورة (البقرة).



واعلم أن اعتبار العادة والعرف رُجع إليه في الفقه [في] مسائل كثيرة، حتى جعلوا ذلك أصلاً فقالوا في الأصول : في باب ما تترك الحقيقة به<sup>٣</sup> : بدلالة الاستعمال<sup>(٤)</sup>.

«وقد بين وجه الدلالة شيخ الإسلام ابن تيمية فقال في فتاويه، ٨٥/٣٤ : «... ما يجب للمرأة عليه من الرزق والكسوة هو المعروف، وهو العرف الذي يعرفه الناس في حالهما نوعاً وقدرًا وصفةً».

٢- حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : «الوزنُ وُزنُ أهلِ مكةَ، والمكيالُ مكيالُ أهلِ المدينة».

أخرجه أبو داود بلفظه، كتاب البيوع، باب في قول النبي ﷺ : «المكيالُ مكيالُ المدينة»، ٢٤٦/٣، ح ٣٣٤٠؛ والنسائي بمثله، كتاب الزكاة، باب كم الصاع، ٥٤/٥، ح ٢٥٢٠. وقد قال صاحب (فيض القدير) - ٣٧٤/٦- عن هذا الحديث : «صححه ابن حبان والدارقطني والنووي وابن دقيق العيد والعلاني، ورواه بعضهم عن ابن عباس... ورمز المصنف لحسنه». وانظر: عون المعبود، ١٣٦/٩.

«ووجه الدلالة : أن أهل المدينة لما كانوا أصحاب نخيل وزرع اعتبر عادتهم في مقدار الكيل، وأهل مكة كانوا أهل متاجر فاعتبرت عادتهم في الوزن»- قاله الحصني في قواعده، ٣٥٨/١-.

وللتوسع في الاستدلال للقاعدة وما قيل في الاستدلال بحديث : «ما رآه المسلمون حسناً ... » انظر : العرف لشيخنا أ.د. أحمد المبارك، ص ١٠٩؛ العرف لعادل قوته، ١٨٠/١؛ القواعد والضوابط عند ابن تيمية، ص ٢٣٠.

(١) نهاية ١/٦٤ من (أ).

(٢) «في» : زيادة من (جـ)، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٣) هكذا في (ب) و(د)، وفي (أ) و(جـ) : «ما تترك به الحقيقة به». (بتكرار به). وهذا بجانب للصواب.

(٤) أي أن دلالة الاستعمال يعددها الأصوليون من ضمن ما تترك به الحقيقة.

وقد ورد التصريح بذلك في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) فجاء فيه : «.. فقالوا في الأصول -في باب ما تترك به الحقيقة-: تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة. كذا ذكر فخر الإسلام». وانظر أصول الفخر البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ١٧٥/٢.

وانظر أيضًا : المغني للبخاري، ص ١٣٩-١٤٠؛ حيث جاء فيه : «ثم جملة ما تترك به الحقيقة خمسة أنواع : بدلالة العادة...».

وقاعدة : «الحقيقة تترك بدلالة العادة» سبق أن تكلم المؤلف عنها استقلالاً، وفي أثناء توثيقها ذكرت مجموعة من الكتب الأصولية. وذلك ص ٦٤٨ (ل ٤٦/ب)، قاعدة ١١٤.

والعادة : «عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة»<sup>(١)</sup>. فما<sup>(٢)</sup> فرّع على هذا الأصل : «الحيض والنفاس : قالوا : لو زاد الدم على أكثر الحيض والنفاس : تُردّ إلى أيام عاداتها»<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن العرف غير معتبر في المنصوص عليه؛ ولهذا يعتبر العرف في الأموال الربوية في كونه كيلياً أو وزنياً فيما لا نصّ في كونه كيلياً أو وزنياً. وأما المنصوص على كيله أو وزنه، فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة<sup>(٤)</sup> وأبي يوسف.

(١) هذا التعريف ذكره ابن عابدين بهذا اللفظ في رسائله، وصرّح بنقله عن أشباه ابن نجيم. وبالرجوع إلى ثلاث طبعات لأشباه ابن نجيم لوحظ أن فيها اختلافاً يسيراً؛ حيث جاء في إحداها : «... المتكررة المقبولة من ...». وجاء في الثانية والثالثة : «... المقبولة عن ...». فلعلّ المؤلف وابن عابدين اطلعا على نسخة خطية مخالفة للنسخ التي بُنيت هذه الطبعات عليها. ومهما يكن من شيء فإن المعنى متقارب جداً. كما أن ابن نجيم لم ينسبه إلى نفسه إنما عزاه إلى السراج الهندي (ت ٧٧٣هـ) في (شرح المغني). والواقع أن هذا التعريف ليس من إنشاء السراج؛ لأنه قريب جداً من تعريف النسفي (ت ٧١٠هـ) في كتابه (المستصفي)، والنسفي متقدم عليه؛ لهذا فلعلّ الأليق أن ينسب التعريف إليه؛ لأن تعريفه من أقدم التعريفات التي وصلتنا للعرف، ثم تبعه من بعده الكثير من العلماء. وقد صرّح بذلك أ.د. أحمد أبو سنة في كتابه : (العرف والعادة)؛ حيث قال: «وأول تحديد وقفت عليه هو لعبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ)، وتبعه من بعده الكثير من كتّاب الفقه والأصول».

ولتوثيق ما سبق فإن المراجع المحال إليها مرتبة على النحو الآتي : رسائل ابن عابدين (رسالة نشر العرف)، ١١٢/٢؛ الأشباه والنظائر (طبعة المكتبة العصرية، ص ١١٥)، و(طبعة دار الفكر، ص ١٠١) و(طبعة دار الكتب العلمية المضافة إلى غمز عيون البصائر، ٢٩٦/١)؛ العرف والعادة في رأي الفقهاء، ص ٩-١٠، وانظر: العرف لعادل وليّ قوته، ٩٣/١.

(٢) هكذا في جميع النسخ ولو قال : (فمما فرّع على هذا) لكان أوضح.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١١٦.

(٤) نهاية ٤١/ب من (ب).

فما<sup>(١)</sup> قال محمد بن الفضل<sup>(٢)</sup> : بأن<sup>٣</sup> السرّة إلى موضع<sup>٤</sup> نبات الشّعْر من العانة ليست بعورة؛ لتعامل الناس : بعيد<sup>(٥)</sup>؛ لأن التعامل بخلاف النص لا يعتبر. كذا في [الظهيرية]<sup>(٦)</sup>٧<sup>(٨)</sup>.



(١) جاء في هامش (أ) : « مبتدأ ».

أي أن إعراب (ما) : اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. والفاء التي قبلها: فاء سببية، مبنية على الفتح، لا محل لها من الإعراب. والمعنى : بسبب كون العرف غير معتبر في المنصوص فإن الكلام الذي سينقله المؤلف عن محمد بن الفضل بعيد عن الصحة ...

(٢) محمد بن الفضل : هو أبو بكر الفضلي الكماري البخاري (ت ٣٨١هـ).

وهو من فقهاء الحنفية المعتبرين؛ لهذا فإن «مشاهير كتب الفتاوى مشحونة بفتاواه ورواياته» - كذا في الفوائد -، وله مسائل تعرف بمسائل أبي بكر محمد بن الفضل.

الفوائد البهية، ص ١٨٤؛ وانظر : الجواهر المضية، ٣/٣٠٠، رقم ١٤٦١؛ هدية العارفين، ٢/٥٢.

(٣) في (د) : « فإن ».

(٤) نهاية ٤٩/أ من (ج).

(٥) في (ب) : « بعيدة »، وفي (د) : « بغيره »، مع ملاحظة أن الكلمة الأخيرة جاءت في (د) مهمة.

(٦) جاء في هامش (أ) : « بعيد : خير ».

(٧) في (أ) و(ج) : « الظهيرية ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٨) المراد بالكلام المعزى إلى الظهيرية هو قول محمد بن الفضل وما جاء بعده؛ حيث جاء في الفتاوى الظهيرية، ل ١٦١/أ : «وكان محمد بن الفضل -رحمه الله- يقول: السرّة إلى نبات الشّعْر من العانة ليست بعورة؛ لتعامل العمال في الأبدان عن ذلك الموضع عند الاثّزار. وفي النزاع عن العادة والظاهر نوعٌ حرج. وهذا ضعيف وبعيد؛ لأن التعامل بخلاف النص لا يعتبر».

وهذا النص مذكور -باللفظ الذي ذكره المؤلف- في أشباه ابن نجيم، ص ١١٦-١١٧.

## [ القاعدة الثانية والستون بعد المائة ]

العامُ يُوجبُ الحكمَ فيما يتناوله يقيناً<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة تحكي أحد أقوال العلماء في مسألة من المسائل الأصولية الخلافية، وهي ما يترجم لها بعض الأصوليين بـ «حكم العام» أو «دلالة العام» أو «حكم العام قبل الخصوص». ولتحرير محلّ النزاع في هذه المسألة وبيان أقوال العلماء فيها يُقال :

□ ١ - «دلالة العموم على أصل المعنى دلالة قطعية. وهذا بلا نزاع»، صرح بذلك صاحب (شرح الكوكب المنير)، و(التحجير)، وأفاد ذلك صاحب (التشنيف) و(فتح الغفار) وغيرهم.

والمراد بـ (أصل المعنى) أي : دلالة على «الواحد فيما هو غير جمع، والثلاثة أو الاثنين فيما هو جمع» - قاله الحلبي، وقال نحوه صاحب (فتح الغفار)، و(نشر البنود).

٢ - أما دلالة «على استغراق الأفراد، أي على كل فرد بخصوصه هل هي ظنية أو قطعية؟» :

فهذا له حالتان :

أ - أن ترد القرينة المقتضية دلالة على «كل فرد فرد، كالعمومات التي لا يدخلها تخصيص، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾» [من الآية رقم (٣) من سورة الحديد]، فهذا يدل على القطع بلا نزاع بين المذاهب الأربعة. وعكسه يقال فيما إذا دلّت القرينة على أن العام يراد به قطعاً الخصوص.

ب - أن لا ترد قرينة مقتضية القطع بعمومه أو خصوصه، فهذا محلّ النزاع.

□ فإن جمهور العلماء (القائلين بأن للعموم صيغة) اختلفوا في ذلك على قولين :

• القول الأول : دلالة على كل فرد بخصوصه بلا قرينة ظنية.

وهذا هو المختار عند المالكية - كما في نشر البنود-، والمشهور عند الشافعية - كما في البحر وشرح الحلبي وغيرهما-، وهو قول أكثر الحنابلة - كما في قواعد ابن اللحام والتحجير وشرح الكوكب-؛ وقال به مشايخ سمرقند من الحنفية - كما في شرح المغني للقاءاني وغيره-.

• القول الثاني : دلالة قطعية. وهذا القول هو ما يمثل لفظ القاعدة.

كما أنه المذهب عند الحنفية - أفاد ذلك البردوي والسرخسي وغيرهما-.

ولتوثيق ما سبق : فإن النصين الأخيرين مستفادان من التشنيف وشرح الكوكب، كما أن رأي المذاهب الأربعة على أن العام يفيد القطع عند القرينة مستفاد منهما ومن نشر البنود وغيرها، وبيان ذلك وبقية مصادر المسألة على النحو الآتي :

الغنية، ص ٦٦؛ أصول البردوي وكشف الأسرار، ١/٥٨٧؛ أصول السرخسي، ١/١٣٢؛ ميزان الأصول، ١/٤٠٨؛ تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص ٣٢٦؛ المغني، ص ٩٩؛ وشرحه للقاءاني، -

لأن الصيغة وُضعت لمعنى، يكون ذلك المعنى<sup>١</sup> لازماً له حتى يقوم الدليل بخلافه. فسقط احتمال الخصوص، فلا يجوز تخصيصه بالقياس وخبر الواحد<sup>(٢)</sup>؛ «لأنهما ظنيان، والعام قبل الخصوص قطعي، والظن لا يعارض القطعي<sup>٣</sup>»<sup>(٤)</sup>؛ ولذا<sup>٥</sup> : لا يجوز تخصيص قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾<sup>(٦)</sup> [بخبر]<sup>٧</sup> الواحد، وهو : «الحرم»

١ق- ج٢، ص٤٤٨؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ١/١٦١؛ وفتح الغفار، ١/٩٤؛ التنقيح والتلويع، ١/٣٨؛ جمع الجوامع وشرحاه : تشنيف المسامع، ٢/٦٥٣؛ وشرح المحلى مع حاشية البناني، ١/٤٠٧؛ البحر الرائق، ٣/٢٦؛ القواعد لابن اللحام، ص٢٩٩؛ التجسير، ٥/٢٣٣٨؛ شرح الكوكب المنير، ٣/١١٤؛ مسلم الثبوت وفواتح الرحموت، ١/٢٦٥؛ مراقي السعود وشرحاه : نشر البنود، ١/٢٠٥؛ ومراقي السعود، ص١٩٢؛ المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ٤/١٥١٥؛ القطع والظن عند الأصوليين، ١/٣٢٥؛ أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، ص٢٠٣؛ العام ودلالته بين القطعية والظنية، ص١٢٩؛ معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ص٤٢٦؛ تفسير النصوص، ٢/١٠٢-١٢٩؛ القطعية والظنية في أصول الفقه الإسلامي، ص٨٢- وفي الكتب الخمسة الأخيرة بيان من أصحابها لتحريم محل النزاع- ويضاف إلى هذه الكتب بعض كتب القواعد منها :

قواعد الفقه للمجددي، ص٩١، قاعدة ١٨٠؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص٤٩٣.

(١) في (د) : «لمعنى».

(٢) انظر : المغني للخبازي، ص٩٩-١٠٠.

(٣) نهاية ٤٠/أ من (د).

(٤) شرح المغني للقاءاني، ١ق، ج٢، ص٤٥٥- مع اختلاف يسير، حيث جاء فيه : «... والظني» وليس (والظن).

(٥) نهاية ٦٤/ب من (أ).

(٦) في (د) : «بتخصيص».

(٧) من الآية رقم (٩٧) من سورة (آل عمران).

وقد جاء في (ج) : «لكان» وليس (كان). وهذا خطأ بين.

(٨) في (أ) : «بحرم»، وفي (ج) و(د) : «بحر». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(هـ) و(و).

(٩) «وهو الحرم» : وردت مكررة في (ب).

[لا] <sup>١</sup> يفيد <sup>٢</sup> عاصياً، ولا فاراً بدم» <sup>(٣)</sup>، «و[لا] <sup>٤</sup> بالقياس على من أنشأه القتل في الحرم، ولا <sup>٥</sup> على الأطراف؛ لأنها [تجري] <sup>٦</sup> بجرى الأموال، فلا يتناولها النص» <sup>(٨)</sup>.  
وفروعها كثيرة.  
وخرج عن هذا الأصل :

(١) في (أ) و(ب) و(جـ) و(د): «فلا». والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق للفظ البخاري ومسلم.

(٢) في (ب) : «يعد»، وفي (جـ) : «يعبد». واللفظ عند البخاري ومسلم : «لا يعيد».

(٣) وردت هذه الجملة في نهاية حديث طويل مخرّج في الصحيحين وغيرهما، إلا أنها ليست من كلام النبي ﷺ، بل من قول التابعي : عمرو بن سعيد والي المدينة؛ فقد أخرج البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب لا يعضد شجر الحرم، ٦٥١/٢، ح ١٧٣٥، بسنده عن أبي شريح العدوي أنه قال لعمرو بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة : ائذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله ﷺ للغد من يوم الفتح، ... أنه حمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إن مكة حرّمها الله ولم يحرمها الناس ... وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عادت حرّمته اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب. فقيل لأبي شريح : ما قال لك عمرو؟ قال : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح، إن الحرم لا يُعبدُ عاصياً، ولا فاراً بدم، ولا فاراً بخبرة؛ وأخرجه مسلم بنحوه، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلها وشجرها ولقطنها إلا لمنشد على الدوام، ٩٨٧/٢، ح ١٣٥٤.

ومقولة عمرو بن سعيد علق عليها الحافظ في الفتح - ٢٤٠/١ - فقال : «وقد تشدّق عمرو في الجواب، وأتى بكلام ظاهره حق، لكن أراد به الباطل».

وانظر في كون عمرو بن سعيد من التابعين وليس في الصحابة في : تقريب التهذيب، ٤٢٢/١، رقم ٥٠٣٤.

(٤) «لا» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وإيرادها هو الموافق للمصدر (وهو المغني).

والمغني : لا يجوز تخصيص الآية المذكورة بخبر الواحد ... ولا يجوز تخصيصها أيضاً بالقياس على ...

(٥) «أنشأ» : ساقطة من (د).

(٦) في (د) : «دلا».

(٧) في (أ) و(ب) و(جـ) : «يجري». والصحيح ما تم إثباته من (د) و(هـ) و(و)، وهو الموافق للمغني.

(٨) المغني، ص ١٠٢-١٠٣ - مع زيادة في المغني لبعض الألفاظ-؛ وانظر : أصول السرخسي، ١٣٤/١.

□ أن أم شقيقه<sup>١</sup> من الرضاع<sup>٢</sup> لا [تحرم]<sup>٣</sup> على الرضيع<sup>٤</sup>، مع<sup>٥</sup> أن قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾<sup>٦</sup> عامٌ لم يخص منه شيء بالتخصيص<sup>٧</sup>، على [خلاف]<sup>٨</sup> مقتضى هذا الأصل<sup>٩</sup>.

(١) في (د) : «شقيقة».

(٢) «من الرضاع» : ساقطة من (ب) و(د)، وفي (ج) : «من الرضاء».

(٣) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) : «يحرم». والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و(و).

(٤) هذا مما يستثنيه الحنفية من عموم قوله ﷺ : «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب».

وقد عبر عن ذلك صاحب الهداية -٤٤٦/٣- فقال : «ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب؛ للحديث الذي روينا، إلا أم أخته من الرضاع، فإنه يجوز أن يتزوجها ولا يجوز أن يتزوج أم أخته من النسب...». كما بين صاحب البحر الرائق -٢٣٩/٣- الصور التي تحلّ له فيها أم أخته من الرضاع فقال : «ففي أم أخته ثلاث صور :

الأولى : الأم رضاعاً، والأخت نسباً؛ بأن أرضعت أجنبية أخته نسباً ولم ترضعه».

الثانية : عكسه، أن يكون لأخته رضاعاً أم من النسب.

الثالثة : أن يكونا رضعاً؛ بأن أرضعت امرأة صبيّاً وصبيّة، ولهذه الصبيّة أم أخرى من الرضاع لم ترضع الصبي».

والحديث المذكور: أخرجه البخاري بلفظه، كتاب الشهادات، باب الشهادة على الإنسان، والرضاع المستفيض ....، ٩٣٥/٢، ح ٢٥٠٢؛ ومسلم بلفظه، كتاب الرضاع، باب تحريم الرضاعة من الفحل، ١٠٧٠/٢، ح ١٤٤٥.

(٥) في (د) : «من».

(٦) من الآية رقم (٢٣) من سورة (النساء).

(٧) هكذا في جميع النسخ، وفي المعنى : «فالتخصيص». وهذا الأولى.

(٨) «خلاف» : زيادة من (ج) و(هـ) و(و)، وعدم إثباتها بقلب المعنى.

(٩) لم يظهر لي وجه كون أم شقيقه من الرضاع مخصوصة من عموم الآية المذكورة؛ لأن أم شقيقه من الرضاع لا تدخل في عموم الآية أصلاً؛ لأن جواز زواج الرضيع من أم شقيقه من الرضاع إنما هو باعتبارها ليست أمّاً للرضيع، كما مرّ ذلك -آنفاً- في الصور الثلاثة التي ذكرها صاحب (البحر)!. ويستقيم المعنى لو كان مكان الآية الحديث -الآنف ذكره-.

□ وكذا طلاق النائم [ليس بواقع] مع<sup>١</sup> أن قوله

الكلية : «كل الطلاق واقع إلا طلاق الصبي والمجنون»<sup>(٤)</sup>

-وهذا ما فعله صاحب (المغني) - ص ١٠٦- (وهو مصدر المؤلف الرئيس في هذه العبارة).

ومما جاء في (المغني) : «فإن قيل : قوله الكلية : «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» عامٌ لم يخص منه شيء، وقد خصصتم منه أم أخته من الرضاع بالرأي...».

بل إن من يتأمل جواب المؤلف - الذي سيذكره لاحقاً - يتضح له أن الجواب إنما هو عن عموم الحديث الذي ذكره صاحب (المغني) لا عموم الآية التي ذكرها المؤلف؛ إذ الحديث هو الذي ذكره «يوجب عموم الحرمة من أجل الرضاع أينما ثبت الحرمة لأجل النسب»، أما الآية فلم تتعرض لهذا المعنى.

(١) هكذا في (ب) و(د)، وفي (أ) و(ج) : «واقع». والصحيح ما تم إثباته.

(٢) في (د) : «من».

(٣) في (ب) : «طلاق».

(٤) هذا الحديث لم أحده بهذا اللفظ بتمامه أو نحوه، لا مرفوعاً ولا موقوفاً، إنما ورد جزء منه مرفوعاً، فقد أخرج الترمذي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المعتوه، ٤٩٦/٣، ح ١١٩١، بسنده «عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله». قال أبو عيسى [الترمذي] : هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء بن عجلان، وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم : أن طلاق المعتوه المغلوب على عقله لا يجوز إلا أن يكون معتوها يفيق الأحيان، فيُطلق في حال إفاقته».

كما ورد بأحد جزأيه موقوفاً على عثمان وعلي وابن عباس وغيرهم :

• أما أثر عثمان فقد أخرجه البخاري معلقاً، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون، ٢٠١٩/٥، ولفظه : «وقال عثمان : ليس لمجنون ولا سكران طلاق»؛ وابن أبي شيبه -بلفظه السابق-، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق السمجنون، ٧١/٤، ح ١٧٩٠٨.

• أما أثر علي : فقد أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الإغلاق والكره والسكران والمجنون، ٢٠١٩/٥؛ معلقاً بلفظ : «وقال علي : وكل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه»؛ وابن أبي شيبه، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق المعتوه، ٧٢/٤، ح ١٧٩١٢ بسنده عن علي قال:-



عامٌ لم يلحقه خصوص<sup>(٢)</sup>.

- «الجواب<sup>٣</sup> [عن] الأول : أن النصّ يوجب عموم الحرمة من أجل الرضاع<sup>٤</sup> أينما<sup>٥</sup> ثبت<sup>(٦)</sup> الحرمة لأجل<sup>٧</sup> النسب، وحرمة أم شقيقه<sup>٨</sup> لا لأجل

- «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه»؛ وأخرجه البيهقي بمثل لفظ البخاري، كتاب الخلع والطلاق، باب لا يجوز طلاق الصبي حتى يبلغ، ولا طلاق المعتوه حتى يفق، ٣٥٩/٧، وفي باب من قال يجوز طلاق السكران وعتقه، ٣٥٩/٧ بلفظ : «كل الطلاق...».

• أما أثر ابن عباس : فقد أخرجه الدارمي، كتاب الوصايا، باب من قال لا يحوز، ٥١٧/٢، ح ٣٢٩٤، بسنده عن ابن عباس قال : «لا يجوز طلاق الصبي ولا عتقه ولا وصيته ولا شراؤه ولا بيعه ولا شيء»؛ وابن أبي شيبه، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الصبي، ٧٤/٤، ح ١٧٩٣٥، بلفظ : «لا يجوز طلاق الصبي».

والحديث الذي أورده المؤلف وحديث أبي هريرة والآثار السابقة علّق عليها الحافظ في الدراية - ٦٩/٢ - بقوله : «حديث «كل طلاق واقع إلا طلاق الصبي والمجنون» لم أجده، وإنما روى ابن أبي شيبه عن ابن عباس موقوفاً : «لا يجوز طلاق الصبي». وأخرج عن عليّ بإسناد صحيح : «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه». وروي هذا مرفوعاً عن أبي هريرة، وأخرجه الترمذي، وفي إسناده عطاء بن عجلان، وهو متروك. وروي عبد الرزاق من وجه آخر عن عليّ : لا يجوز على الغلام طلاق حتى يحتلم. وفي الباب عن عائشة مرفوعاً : «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق»، أخرجه أبو داود، وصححه الحاكم. وفي الموطأ عن ابن عمر وابن الزبير أنهما قالاً في الإكراه : ليس بطلاق ...».

وانظر : فتح الباري، ٣٠٠/٩، ٣٠٣، ٣٠٥.

(١) في (ب) : «لن».

(٢) انظر : المغني، ص ١٠٧.

(٣) في (ب) : «والجواب»؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو المغني).

(٤) في (أ) و(ج) و(د) : «من». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للمغني.

(٥) في (ج) و(د) : «الرضا».

(٦) في (ب) : «أي إنما».

(٧) في المغني : «يثبت»، وفي نسخة أخرى منه : «تثبت».

(٨) في (ج) : «من أجل».

(٩) في (د) : «شقيقه»، وفي (المغني) : «أم أخته من النسب لا لأجل...».

النسب؛ بل لكونها أمًا له أو منكوحة أبيه. بدليل حرمتها عليه بدون كونها أم شقيقه<sup>(١)</sup> من النسب.

• وعن الثاني : أن الرسول ﷺ في حديث معروف جمع بين الصبي والمجنون والنائم في كونهم مرفوعي القلم<sup>(٢)</sup>؛ لعدم العقل أو لقصوره.

(١) في (د) : «شقيقة»، وفي (المغني) : «أخته».

(٢) وهو قول النبي ﷺ : «رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل». أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد، ١٠٠/٦؛ كما أخرجه ابن أبي شيبة، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الرجل يطلق في المنام، ١٩٤/٤، ح ١٩٢٤٦؛ والدارمي، كتاب الحدود، باب رفع القلم عن ثلاثة، ٢٢٥/٢، ح ٢٢٩٦؛ وابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، ٦٥٨/١، ح ٢٠٤١؛ وأبو داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًا، ١٣٩/٤، ح ٤٣٩٨؛ والترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، ٣٢/٤، ح ١٤٢٣؛ والنسائي (في المجتبى)، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، ١٥٦/٦، ح ٣٤٣٢؛ وابن الجارود في المنتقى، باب فرض الصلوات الخمس وأبحاثها، ٤٦/١، ح ١٤٨؛ وابن حبان في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ذكر الأخبار عن العلة التي من أجلها إذا عدت رفعت الأقالم عن الناس في كسبة الشيء عليهم، ٣٥٥/١، ح ١٤٢؛ وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ذكر الخير الدال على أن أمر الصبيان بالصلاة قبل البلوغ على غير الوجوب، ١٠٢/٢، ح ١٠٠٣؛ والحاكم في المستدرک، كتاب البيوع، ٦٧/٢؛ والبيهقي، كتاب الإقرار، باب من لا يجوز إقراره، ٨٤/٦.

جميعهم : من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ بألفاظ متقاربة.

كما أخرجه البخاري معلقًا عن علي رضي الله عنه موقوفًا عليه، وذلك في كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون، ٢٠١٩/٥، وقد وصله الحافظ في فتح الباري، ٣٠٥/٩؛ وفي تغليق التعليق، ٤٥٧/٤؛ كما ذكره الترمذي موصولاً عن علي، ثم قال : «وفي الباب عن عائشة. قال أبو عيسى : حديث علي حديث حسن غريب من هذا الوجه، ... والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم».

وأيضًا عندما ذكر الحاكم حديث عائشة قال : «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه». كما صححه ابن حزم في المحلى، ٣٥/٨؛ والنووي في شرح مسلم، ١٤/٨؛ والألباني في إرواء الغليل، ٤/٢.

ثم لاشك أن استثناء الصبي والمجنون في هذا الحديث<sup>١</sup> لهذا المعنى أيضًا، فصار تقدير الحديث : (إلا طلاق الصبي<sup>٢</sup>، والمجنون، ومن يمثل<sup>٣</sup> حالهما). ولهذا قلنا : إن من زال عقله بشرب<sup>٤</sup> الدواء أو بالصداع<sup>٥</sup> لا يقع طلاقه أيضًا، فثبت الحكم في النائم بدلالة النص، لا بالقياس<sup>(٧)</sup>.



-وكما أن لحديث عائشة شاهد من حديث علي فله شواهد أخر عن أبي قتادة وأبي هريرة وثوبان وشداد بن أوس وغيرهم رضي الله عنهم.

انظر : نصب الراية، ١٦١/٤؛ مجمع الزوائد، ٢٥١/٦؛ تلخيص الخبير، ١٨٣/١؛ الدراية، ١٩٨/٢.

(١) نهاية ٦٥/أ من (أ).

(٢) في (د) : «بقدر».

(٣) نهاية ٤٩/ب من (ج).

(٤) في (ب) : «مثل». وكذلك في المغني.

(٥) في (ج) : «بشراء».

(٦) في (د) : «الصداع» (بإسقاط الباء).

(٧) المغني، ص ١٠٧-١٠٨ - مع اختلاف سبق بيانه أكثره-.

## [ القاعدة الثالثة والستون بعد المائة ]

## العام بعد التخصيص ' يَبْقَى حُجَّةً لَا عَلَى [الْيَقِينِ] ' عِنْدَنَا (٣) :

- (١) نهاية ٤٢/أ من (ب).
- (٢) في (أ) و(جـ) و(د) : «التعين». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدري المؤلف (وهما المغني، وشرحه للقائي).
- (٣) هذه القاعدة مرتبطة بالقاعدة السابقة؛ إذ تلك القاعدة تبين دلالة العام قبل التخصيص، وهذه تبين دلالة العام بعد التخصيص.
- وإذا كانت تلك القاعدة تحكي رأي عامة الحنفية، فإن هذه القاعدة تحكي رأي عامة الأصوليين، وليبان ذلك يقال :
- إن صيغة هذه القاعدة تتضمن أمرين : حكم الاحتجاج بالعام بعد التخصيص، ودلالته :
- أما دلالة فقد وافق عامة الحنفية الجمهور في كون دلالة ظنية.
- أما حكم الاحتجاج به فيختلف باختلاف المخصص :
- فإن كان المخصص مجملاً فإن العام لا يبقى حجة باتفاق.
- وقد صرح بذلك الأصفهاني وابن خطيب الدهشة والشوكاني، وألح إليه القرافي، كما صرح به الأمدى أيضاً حيث قال : « اتفق الكل على أن العام لو خصص تخصيصاً مجملاً فإنه لا يبقى حجة، كما لو قال : اقتلوا المشركين إلا بعضهم ».
- أما إذا كان المخصص مبيّناً فهذا محل النزاع.
- والذي عليه الجمهور أن العام بعد التخصيص حجة - في الجملة -، وإن حصل خلاف بينهم فإنما هو في مدى الاحتجاج به، هل هو مطلقاً أو بقيود؟.
- ولم يخالف الجمهور في ذلك إلا بعض العلماء.
- والأقوال في ذلك مبسطة في كتب الأصول، وقد أوجزها القرافي بقوله :
- « وهو حجة عند الجميع إلا عيسى بن أبان، وأبانور، وخصص الكرخي التمسك به إذا خصص بالمتصل، وقال الإمام فخر الدين : إن خصص تخصيصاً إجمالياً، نحو قوله : هذا العام مخصص : فليس بحجة. وما أظنه يخالف في هذا التفصيل ».
- ولتوثيق ما سبق : فإن الكتب التي رمز لها بذكر مؤلفيها مرتبة على النحو الآتي : الكاشف عن الحصول للأصفهاني، ٤/٤١٢؛ مختصر من قواعد العلائي لابن خطيب الدهشة، ١/٧٥، ٣٤٦؛ إرشاد الفحول للشوكاني، ١/٤٩٤؛ شرح تنقيح الفصول للقرافي، ص ٢٢٧؛ الإحكام للأمدى، ٢/٢٥٣ . -

[فلما وقع الشك في أصله يجوز أن يعارضه القياس؛ لأنه يحتمل]<sup>١</sup> أن لا يكون الوصف الذي جعله المجتهد<sup>٢</sup> مناط الحكم مناطًا. والدليل على ما يبقى العمومات المخصوصة<sup>٣</sup> حجة : «أنا توارثنا الاحتجاج بالعمومات المخصوصة من السلف من غير [نكير]<sup>٤</sup>؛ فذلك آية كونها حجة بعد التخصيص.

= كما أن نص القاعدة مذكور في : المغني، ص ١٠٩؛ شرحه للقائي، ق ١، ج ٢، ص ٤٧٠ - والشرح هو المصدر الرئيس للمؤلف في هذه القاعدة - وللتوسع في هذه القاعدة انظر أيضًا :

الغنية في الأصول، ص ٦٩؛ المعتمد، ٢٨٦/١؛ العدة، ٥٣٣/٢؛ إحكام الفصول، ص ١٥٠؛ التبصرة، ص ١٨٧؛ أصول البزدوي وكشف الأسرار، ٦٢١/١؛ أصول السرخسي، ١٤٤/١؛ قواطع الأدلة، ٣٤٠/١؛ المستصفى، ٥٦/٢؛ التمهيد لأبي الخطاب، ١٤٢/٢؛ الواضح لابن عقيل، ٧٠/٤؛ الوصول إلى الأصول، ٢٣٣/٢؛ ميزان الأصول، ٤٢٣/١؛ المحصول، ٤٠٢/١؛ روضة الناظر، ٧٠٦/٢؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، ١٠٨/٢؛ الحاصل، ٥٣٢/١؛ المنهاج والإمهاج، ١٣٧/٢؛ المنار وشرحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ١٦٨/١؛ وفتح الغفار، ٩٧/١؛ التنقيح والتلويع والتوضيح، ٤٤/١؛ المسوودة، ص ١١٦؛ التمهيد للإسنوي، ص ٤١٤؛ جمع الجوامع وشرحه : شرح المحلي (مع حاشية البناني)، ٦/٢؛ وتشنيف المسامع، ٧٢٥/٢؛ البحر المحيط، ٢٦٨/٣؛ التحرير وتيسيره، ٣١٣/١؛ شرح الكوكب المنير، ١٦١/٣؛ مراقي السعود وشرحه : مراقي السعود، ص ٢٠٩؛ القطع والظن للدكتور سعد الشثري، ٣٣٠/٢.

(١) زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٢) في (ب) : «إذ لا».

(٣) «المجتهد» : ساقطة من (جـ).

(٤) في (د) : «المخصوص».

(٥) في (أ) : «نكر». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقائي).

وتقريره<sup>(١)</sup> : أن علياً عليه السلام حرّم الجمع بين الأختين وطناً [ملك]<sup>٢</sup> اليمين، وقال : [أحلتها]<sup>٣</sup> آية، وهي قوله تعالى : ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وحرمتها آية، وهي : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾<sup>(٦)(٧)</sup> وهي عام<sup>(٨)</sup>؛ لأن معناه : حرم عليكم الجمع بين الأختين، والجمع<sup>(٩)</sup> اسم الجنس المحلى باللام فيتناول الجمع نكاحاً وملكاً.

(١) في شرح المغني : «وبيان ذلك».

(٢) في (أ) و(ب) و(ج) : «بالملك». والصحيح ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق لشرح المغني.

(٣) الواو : ساقطة من (د).

(٤) في (أ) و(د) : «علتها». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج)، وهو الموافق لشرح المغني.

(٥) من الآية رقم (٦) من سورة (المؤمنين)، ومن الآية رقم (٣٠) من سورة (المعارج).

(٦) من الآية رقم (٢٣) من سورة (النساء). علماً بأن واو العطف (وأن...) مثبتة في (ج) فقط.

(٧) ما ذكره المؤلف هنا عن علي رضي الله عنه يدل على أنه متوقف في الحكم، إلا أن المؤلف - هنا وأيضاً بعد بضعة أسطر - نسب إليه كونه يرجح التحريم.

وقد ورد في بعض ألفاظ هذا الأثر زيادة تدل على أنه محتاط في ذلك لنفسه ولأهل بيته، كما ورد عنه في ألفاظ آخر التصريح بترجيح التحريم مطلقاً، وقد اقترنت هذه الألفاظ برأي لعثمان عليه السلام، وحيث إن المؤلف سيذكر رأي عثمان عليه السلام لاحقاً؛ لهذا من المناسب أن يكون تخريجها هناك.

أما ما ذكره المؤلف - هنا - عن علي : فقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، باب جمع بين ذوات الأرحام في ملك اليمين، ١٩٢/٧، ح ١٢٧٣٧؛ وأخرجه سعيد بن منصور في السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل له أمتان يطأهما، ٤٤٥/١، ح ١٧٣٥؛ والبيهقي، كتاب النكاح، باب ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وابنتها في الوطء بملك اليمين، ١٦٤/٧، ح ١٣٧١٣، ولفظ البيهقي : «... عن علي عليه السلام قال في الأختين المملوكتين : «أحلتها آية وحرمتها آية، فلا أمر ولا أنهي ولا أحل ولا أحرّم ولا أفعله أنا ولا أهل بيتي»».

وانظر في كون علي عليه السلام يرى التوقف في : المحلى لابن حزم، ٥٢٢/٩.

(٨) التقدير : وهي نص عام.

(٩) المعنى : والجمع هنا يدخل في اسم الجنس المحلى باللام فيتناول الجمع بين الأختين بالنكاح وملك اليمين.

كذا في (الكشف)<sup>(١)</sup>. فوقعت المعارضة<sup>٢</sup> فَرَجَّحَ<sup>(٣)</sup> المحرّم احتياطاً.  
ووافقه<sup>(٤)</sup> عثمان عليه السلام في هذا الاستدلال، إلا أنه رجّح الموجب للحل<sup>٥</sup>؛  
إذ الأصل الحل<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

= وهناك طريق أخرى في بيان وجه العموم، وهي: «أن الأختين مثنى مثنى على بـ (أل)؛ والمعنى: أنه يحرم عليكم أن تجمعوا بين الأختين، سواء كانتا حرتين أو أمتين». كذا في إتحاف ذوي البصائر، ٦٢/٦.  
(١) انظر: كشف الأسرار للبخاري، ٦١١/١؛ وانظر منه أيضاً: ٦٢٨/١، ٢٦/٢.

ومما تجدر الإشارة إليه أن قول المؤلف: «وهي عام ... نكاحاً وملكاً» ليس في شرح المغني للقائني.  
(٢) نهاية ٤٠/ب من (د).

(٣) في (د): «فیرجح».

والفاعل في (فرجّح) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على علي عليه السلام.

(٤) الضمير يعود -أيضاً- على علي عليه السلام.

(٥) في (جـ): «للحمل».

(٦) في (جـ): «الحمل».

(٧) يلحظ أن المؤلف -هنا- نسب إلى عثمان القول بترجيح الحل. وقد تابع في ذلك القائمي وغيره من الأصوليين.

والمشهور في كتب الحديث توقّف عثمان وليس ترجيحه للحل، وقد صرح بذلك الحافظ في التلخيص  
- ١٧٤/٣ - حيث قال: «والمشهور أن المتوقّف فيه عثمان».

كما عدّه صاحب المحلّى - ٥٢٢/٩ - من الطائفة المتوقفة في ذلك.

والذي أثر عنه ترجيح الحل هو ابن عباس رضي الله عنهما.

وقد تبه على ذلك صاحب (فواتح الرحموت) - ٢٦٣/١ - فقال ما حاصله: «ونقل في بعض كتب

الأصول عن أمير المؤمنين عثمان عليه السلام أنه رجّح المبيع ... وهذا مخالف لكتب الحديث ... والقول

بالإباحة جاء عن ابن عباس، وهو كان يؤوّل «وأن تجمعوا بين الأختين» في النكاح ...».

ولبيان ذلك يُقال :

أخرج الإمام مالك، كتاب النكاح، باب ما جاء في كراهية إصابة الأختين بملك اليمين والمرأة وابنتها، ٥٣٨/٢، ح ١١٢٢، عن ابن شهاب عن قبيصة ابن ذؤيب أن رجلاً سأل عثمان بن عفان عن الأختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما؟ فقال عثمان: أحلتها آية وحرمتها آية، فأما أنا -

فاستدلأهما بعموم الآيتين مع خصوصهما<sup>(٢)</sup> آية<sup>(٣)</sup> كونهما<sup>٣</sup> حجة بعد التخصيص. وقد خصّ من الأوّل [الأمة]<sup>٤</sup> المجوسية والأخت من الرضاع و[أخت]<sup>٥</sup> المنكوحة. ومن

— فلا أحب أن أصنع ذلك. قال : فخرج من عنده، فلقى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك، فقال : لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك لجعلته نكالاً. قال ابن شهاب : أراه علي ابن أبي طالب.

كما أخرجه بنحو هذا اللفظ الإمام الشافعي في مسنده، من كتاب عشرة النساء، ٢٨٨/١؛ وفي الأم، كتاب النكاح، ٣/٥؛ وعبد الرزاق — بلفظ عثمان فقط — في مصنفه، باب جمع بين ذوات الأرحام في ملك اليمين، ١٩١/٧، وابن أبي شيبة، في الرجل يكون عنده الأختان مملوكتان فيطأهما جميعاً، ٤٨٣/٣، ح ١٦٢٥٧، وح ١٦٢٦٤ — وفي الحديث الثاني ذكر لفظ علي أيضاً بخلاف الأول؛ والدارقطني، كتاب النكاح، ٢٨١/٣؛ والبيهقي، كتاب النكاح، باب ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وابنتها في الوطء. مملوك اليمين، ١٦٣/٧.

ومما جاء عن ابن عباس في ترجيحه للحل : ما أخرجه سعيد بن منصور في السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل له أمتان يطأهما، ٤٤٥/١، ح ١٧٣٥، قال : نا سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال : ذكروا عند ابن عباس قول علي عليه السلام : «أحلتهما آية وحرمتها آية»، فقال ابن عباس : أحلتهما آية وحرمتها أخرى، إنما يحرم على قرابتي منهن، ولا تحرم على قرابة بعضهن من بعض.

وانظر من كتب الأصوليين التي تُسبب فيها إلى عثمان ترجيح الحل : روضة الناظر، ٦٧٥/٢؛ كشف الأسرار للبخاري، ٦١١/١؛ شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٧٩.

وانظر من كتب التفسير التي تحدثت عن أقوال العلماء في المسألة : تفسير ابن كثير، ٢٥٤/٢.

(١) نهاية ٦٥/ب من (أ).

(٢) أي : أن استدلال علي وعثمان بعموم الآيتين مع كونهما محصوتين دليل على كونهما حجة بعد التخصيص.

(٣) في (ج) : «كونهما».

(٤) في (أ) و(د) : «الآية». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج)، وهو الموافق لشرح المغني، حيث جاء فيه : «... مع خصوصهما، فإنه قد خصّ من الأولى الأمة المجوسية...».

(٥) في (أ) و(ج) و(د) : «والأخت». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لشرح المغني.



الثاني<sup>(١)</sup> : الجمع بينهما للخدمة . واستدلاهما بمحضر من الصحابة ولم ينكر عليهما أحد،  
فحل الاستدلال بالعمومات المخصوصة محل<sup>٢</sup> الإجماع<sup>(٣)</sup> .



(١) في شرح المغني : «ومن الثانية» .

ومراد المؤلف من «الثاني» النص الثاني، وهو : «وأن تجمعوا بين الأختين» .

(٢) في (د) : «بحل» .

(٣) شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٧٩-٤٨٠، مع الاختلاف الذي سبق بيانه، ويضاف إليه أن

شارح المغني قال في نهاية العبارة : «... الجمع بينهما بمحضر من الصحابة عليهم السلام، ولم ينكر عليهما أحد، فحل محل الإجماع» .

وانظر : المغني، ص ١١١-١١٢ .

## [ القاعدة الرابعة والستون بعد المائة ]

العادة المطردة تنزل منزلة الشرط<sup>(١)</sup> :

(١) معنى القاعدة:

ورد التصريح في هذه القاعدة بأن الذي تنزل العادة المطردة منزلته هو الشرط، ولكن في الواقع التطبيقي للقاعدة يلحظ أن الفقهاء الذين يعللون بالقاعدة يعللون بها في غير الشروط أيضاً؛ كإجازتهم بيع المعاطاة؛ لأن تعامل الناس به ينزل منزلة التصريح بالإيجاب والقبول، وغير ذلك؛ لهذا فعمل التعبير بالشرط إنما خرج مخرج الغالب، وإلا فالمراد به النص الصريح سواء أكان شرطاً، أم إيجاباً وقبولاً، أم التزاماً، أم غير ذلك.

وهذا المعنى أشار إليه أ.د. أحمد أبوسنة - في كتابه (العادة والعرف)، ص ٢٢١ - ثم انطلق منه في بيان معنى القاعدة فقال : «... فمعناها إذا : أن الشيء المعتاد في المعاملات يلزم في العقد، كما لو نص عليه فيه نصاً صريحاً».

هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

أما توثيق لفظها:

فيلحظ أنها جاءت في بعض الكتب بلفظ الاستفهام، ولا سيما كتب الشافعية، ورجحوا فيها عدم تنزيل العادة منزلة الشرط، إلا أن العموم الأغلب ذكروها بصيغة الجزم، مما يعني أنهم يوافقون المؤلف في تنزيل المتعارف عليه منزلة المنصوص عليه. وسيوضح هذا - إن شاء الله - عند بيان أهم ألفاظها في كتب القواعد:

فمن كتب القواعد التي وردت فيها القاعدة :

المنثور، ٣٦٢/٢ - ولفظه : « العادة المطردة في (ناحية) : نزلها القفال منزلة الشرط ... » -؛  
الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٣٠/١ - ولفظه : « العادة المطردة في (ناحية)، هل تنزل عا دهم منزلة الشرط؟ » -؛  
ولابن نجيم، ص ١٢٢ - ولفظه : « العادة المطردة، هل تنزل منزلة الشرط؟ قال في إجارة (الظهيرية) : والمعروف عرفاً كالمشروط شرعاً»، وجل ما جاء في شرح المؤلف للقاعدة مذكور في أشباه ابن نجيم -؛  
الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ١٣٤؛  
والمواهب السنية وحاشيتها الفوائد الجنية، ٣٠٧/١؛ ولفظ الفرائد :

مبحث العادة هل تنزل منزلة الشرط خلاف يُنقل

وغالب الترجيح في الفروع لا يكون كالشرط كما أصلاً -؛

=مجامع الحقائق (الخاتمة)؛ ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٧/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٤؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ - وألفاظها : «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً» و «المعروف بين التجار كالمشروط بينهم» و «التعين بالعرف كالتعيين بالنص» -؛ شرحها لسليم رستم، ٣٧/١ - ٣٨؛ ولعلي حيدر، ٤٦/١؛ وللأناسي، ٩٥/١، ١٠٠ - ١٠٣؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٣٧ - ٢٤١؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٧١، قاعدة ٨٨، وص ١٢٥، قاعدة ٣٣٤ و ٣٣٥؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٠١/٢، فقرة ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٦٥، - ولفظه في الموضوع الأول : «كل ما جرى عرف البلدة على أنه من مشتملات المبيع : يدخل في البيع من غير ذكر»، وفي الموضوع الثاني ذكر ألفاظ المجلة الثلاثة -؛ القواعد والضوابط المستخلصة له أيضاً، ص ١٤٨، ١٧٧، ٤٩٥ - ولفظه الأول : «الثابت عرفاً كالثابت شرطاً» -؛ الوجيز، ص ٢٦، ٢٤٩ - وقد ذكر ألفاظ المجلة الثلاثة -؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٤١٧/٤ - وقد ذكر اللفظ الثاني عند ابن نجيم والثاني في المجلة -؛ قواعد الفقه للدكتور محمد الروكي، ص ٢١٦، ٢٢١ - ولفظه الأول : «العرف كالشرط» والثاني : «العادة عند مالك كالشرط، تقيد المطلق وتخصص العام» -؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٤٥٠ - ٤٦١ - وقد ذكر ألفاظ المجلة الثلاثة -؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص ١٠٠ - ١٠١ - وقد ذكر لفظين من ألفاظ المجلة ولفظين نحوهما -؛ المدخل إلى القواعد الكلية للدكتور إبراهيم الحري، ص ١١٣ - ١١٤؛ المبادئ الفقهية، ص ٣١ - ٣٣؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٥٤ - ٥٦؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٧٣ - وقد ورد في الكتب الأربعة الأخيرة ألفاظ المجلة الثلاثة -؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٦١٠ - ٦١٤ - وألفاظها : «المتعارف كالمشروط» و «المعلوم الوجود يحكم العادة كالمشروط» و «اعتبار عادة التجار» -؛ العرف والعادة لب. أ.د. أحمد أبو سنة، ص ٢٢١ - ولفظه : «المعروف كالمشروط» -.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٥/١٧١، ١٦/٢٨، ٤٨، ٤٩، ٢٣/٣٦؛ فتاوى قاضي خان، ١/٣٨٥، ٣٨٧؛ القنية، ل ١٣١؛ المحيط البرهاني، ق ٣، ص ٢٦٤؛ المغني، ٨/٩٤؛ الكافي لابن قدامة، ٢/٣٢٢؛ المجموع، ٩/١٣٣؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص ١١٣٢؛ الفتاوى الولوالجية، ل ٧١/ب؛ تبين الحقائق، ٢/١٥٥؛ العناية، ٨/٤٢٨، ١٠/٤٨٣؛ جامع الفصولين، ١/١٩١؛ فتح القدير، ٣/٣٧٠؛ الدرر شرح الفرر، ٢/١٤٩، ٢٣٣؛ الإنصاف، ٦/٥٧؛ رد المحتار، ٦/٥٩، ٨٧، ٧/٣٦١، ٨/٥٠١، ٩/٦٤؛ رسائل ابن عابدين (رسالة نشر العرف)، ٢/١٢٢.

وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة :

يُلاحظ أن المؤلف وصف العادة بأنها مطردة، وفي هذا إشارة إلى شرط من شروط اعتبار العادة وهو أن تكون مطردة أو غالبية. وقد عبر العلماء عن هذا الشرط بقاعدة مستقلة وهي : «إنما تعتبر العادة إذا طردت أو غلبت».

- ولهذا قالوا : «لو دفع ثوباً إلى خياط [ليخيطه]<sup>١</sup> له، أو إلى صباغ ليصبغه<sup>٢</sup> له، ولم يعين له أجراً، ثم اختلفا في [وجوده و]<sup>٣</sup> عدمه<sup>(٤)</sup> :
- قال أبو حنيفة : لا أجر له.
  - وقال أبو يوسف : إن<sup>٥</sup> كان الصَّبَاغُ حَرِيفاً (أي : معاملاً)<sup>(٦)</sup> له : فله<sup>٨</sup> الأجر، وإلا لا.
  - وقال محمد : إن كان الصَّبَاغُ معروفاً بهذه الصنعة بالأجر، وقيام حاله بها: كان القول قوله، وإلا فلا اعتبار للظاهر المعروف المعتاد.
  - وقال الزيلعي : والفتوى على قول محمد<sup>(٩)</sup>.

- فانظر هذه القاعدة في : الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٢٤/١؛ ولابن نجيم، ص ١١٧؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٩٥؛ شرحها للأتاسي، ٩٥/١.

(١) في (أ) و(جـ) : «ليخيط». والمناسب ما تم إثباته من (ب) و (د)؛ وفقاً لأشباه ابن نجيم، وليحسن التوافق بين هذه الجملة والجملة التي عطف عليها، والتي جاء في آخرها : (ليصبغه).

(٢) في (جـ) : «ليصبغه».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (هـ) و (و). ولا يستقيم المعنى بدونها، علماً بأنه جاء في (جـ) : «... في وعدمه» (بزيادة الواو فقط). كما أنه جاء في أشباه ابن نجيم : «... في الأجر وعدمه».

(٤) في أشباه ابن نجيم زيادة يحتاج إليها تمام المعنى، وهي : «... وعدمه، وقد جرت العادة بالعمل بالأجرة: فهل يتزل منزلة شرط الأجرة ؟ فيه اختلاف. قال الإمام...».

(٥) في (ب) و (د) : «إذا».

(٦) نهاية ٥٠/أ من (جـ). وقد جاء في الأشباه : «الصايغ».

(٧) انظر : لسان العرب، مادة «حرف»، ٤٤/٩، حيث جاء فيه : «وفلان حريفي : أي معاملي...، وحريفُ الرجل : مُعَامِلُهُ في حِرْفَتِهِ».

(٨) في (د) : «فلا».

(٩) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٢٢ - مع اختلاف يسير سبق بيان أهمه - وانظر: تبين الحقائق للزيلعي، ١٤٣/٥؛ تكملة البحر الرائق، ٣٩/٨؛ وانظر المسألة وما ذكر فيها من أقوال في : الكتاب وشرحه: الباب، ١٠٣/٢؛ الهداية وشرحها : العناية ونسائج الأفكار، ١٤٣/٩.

«ولا خصوصية لصاينغ<sup>١</sup>؛ بل كلّ صانع نصب نفسه للعمل بأجر، فإن السكوت كالاشتراط<sup>٢</sup>.

و<sup>٣</sup> من هذا القبيل : نزول الخان<sup>(٤)</sup>، ودخول الحمام والدلال - كما في (البزازية)<sup>(٥)</sup> -.

ومن هذا القبيل المعدّ للاستغلال. فعلى المفتي به : صارت عادته كالمشروط صريحاً<sup>(٦)</sup>.

وذكر «في (البزازية) : المشروط عرفاً كالمشروط<sup>٧</sup> شرعاً<sup>(٨)</sup>.

«ومن هذا القبيل : لو جهّز الأب بنته جهازاً [و]<sup>٩</sup> دفعه لها، ثم ادعى أنه عارية، ولا [بينة]<sup>١٠</sup> ففيه اختلاف : [والفتوى]<sup>١١</sup> أنه لو كان العرف مستمراً أن الأب يدفع

(١) في (ب) و (جـ) و (د) : «لصانغ». والمثبت من (أ) هو الموافق لأشياء ابن نجيم.

(٢) نهاية ٤٢/ب من (ب).

(٣) الواو ساقطة من (جـ).

(٤) الخان : هذه كلمة فارسية معربة، ويقصد بها : المكان المعدّ للمسافرين، وهو الفندق.

انظر : لسان العرب، مادة «خون»، ١٣/١٤٦؛ القاموس المحيط، مادة «خون»، ص ١٥٤٢؛ المعجم الوسيط، مادة «خان»، ١/٢٦٣؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٨/٢.

(٥) ٢/١٢٧، حيث جاء فيها : «وكذا إذا نزل الخان ثم اختلفا : ان الخان معروفاً بالأجر : يجب، وإن لم يكن : قال الفقيه... [إلى أن قال :] و الحمام والدلال كالخان». وقوله : «إن الخان معروفاً» لعل فيه سقطاً وعمام الجملة : (إن كان الخان معروفاً) بدليل أن الجملة المعطوفة على تلك الجملة تضمنت كلمة (يكن)، وهي : «وإن لم يكن...».

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٢٢ - مع زيادة في الأشباه لبعض الألفاظ.

(٧) نهاية ٦٦/أ من (أ).

(٨) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٢٣؛ وانظر الفتاوى البزازية، ٢/١٢٥، حيث جاء فيها : «والمعروف كالمشروط».

(٩) في (أ) : «أو». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لأشياء ابن نجيم.

(١٠) في (أ) : «بيته». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لأشياء ابن نجيم.

(١١) هكذا في (و)، وفي باقي النسخ : «الفتوى». والمثبت هو الصحيح، وهو الموافق لأشياء ابن نجيم.

ذلك الجهاز ملكاً لا عارية : لم يقبل<sup>(١)</sup> قوله، ولو كان العرف مشتركاً<sup>(٢)</sup> : فالقول للأب - كذا في شرح منظومة ابن وهبان<sup>(٣)</sup> -.

(١) في (ب) : « تقبل ».

(٢) أي : لو كان العرف مشتركاً بين التملك والعارية، فتارة يملك الأب الجهاز لابنته، وتارة يدفعه لها عارية، مما يعني أن التملك ليس عرفاً مطرداً مستمراً، فبناء على هذا يكون القول للأب.

(٣) قوله : « شرح منظومة ابن وهبان » يتضمن : علماً، و منظومته، و شرحها :

أما العلم فهو : عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان، أبو محمد الدمشقي الحنفي (٧٢٦هـ - ٧٦٨هـ).  
تميز بالفقه والعربية، والقراءات والأدب، من مصنفاته : منظومة في الفقه، وله شرح عليها سماه : (عقد القلائد)، ومن مؤلفاته في القراءات (الأخبار في محاسن السبعة الأخيار) يعني القراء السبعة، و (امثال الأمر في قراءة أبي عمرو) وهي منظومة في ١٢٧ بيتاً.  
أما المنظومة : فهي في فروع الحنفية، سماها : (قيد الشرائد و نظم الفرائد)، أخذها من ستة وثلاثين كتاباً، ورتبها على ترتيب الهداية، وجعلها أربعمائة بيت.  
وهي مطبوعة مع عمدة الحكام و مرجع القضاة في الأحكام، في مطبعة حسن أحمد الطوخي، عام ١٢٩٦هـ.

أما الشرح : فلم يتضح لي المراد منه؛ إذ للمنظومة شروح كثيرة، ولم أجد دليلاً يبين المراد منها، إلا أن الغالب على الظن كونه لا يخرج عن شرحين، والأول منهما أقرب :  
أحدهما : عقد القلائد في حل قيد الشرائد، لناظم المنظومة وهو ابن وهبان.  
وقد وصفه ابن الشحنة بأنه « كتاب جليل حجم الفوائد » -.  
ولهذا الشرح عدة نسخ خطية، منها نسخ المكتبات الآتية :  
١ - الحرم المكي، برقم ١١٩ حنفي.

٢ - معهد المخطوطات العربية بالكويت، برقم ٨٣٧.

٣ - ٥ - السليمانية، فهرس لاله لي، وأرقامها : ١٠٣٨ - ١٠٤٠.

٦ - السليمانية، فهرس السليمانية، برقم ٥٠١.

٧ - متحف طوب قابي، برقم ٣٩٩٤.

٨ - شيلتربي. مدينة دبلن بإيرلندا، برقم ٤٥٣٦/٦.

الثاني : تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد، لعبد البر بن محمد بن محمد، المعروف بابن الشحنة (ت ٩٢١هـ).

= وقد ذكر في مقدمته أنه لخص شرحه للمنظومة من شرح الناظم نفسه (وهو ابن وهبان السابق)، وقد اقتصر فيه على عرض المسألة، وتصويرها من غير تعرض إلى توجيه ولا بيان دليل في تقريرها، وربما زاد قيداً أو فرعاً غفل عنه المؤلف، وربما غير ألفاظ الشرح المذكور للغموض فيه. وقد وصف صاحب (كشف الظنون) هذا الشرح بقوله : «وهو شرح مقبول».

وله نسخ خطية كثيرة، منها نسخ المكتبات الآتية :

- ١- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٣٤٨٦/خ.
- ٢-٣- مركز الملك فيصل، برقم ج/٣٥/٦، ورقم ١٣٠٦-٦-ف.
- ٤-٦- مكتبة الملك فهد الوطنية، عن برنستون، وأرقامها : (٤١٠، ٥٠٢٠٢٨) و(٢٤١٨، ٥٠٣١٦) و(٤٠٠٢، ٥٠٤٣٩٠).
- ٧-٨- الحرم المكي، برقم ١٣٤ حنفي و ٢٠٩ حنفي.
- ٩-١٠- مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، قسم عارف حكمت، برقم ١١٧٢ و ١١٧٣.
- ١١-١٥- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، وأرقامها : ١٥٢، - ٣٨٦، ١٥٥.
- ١٦- معهد المخطوطات العربية بالكويت، برقم ٨٣٧.
- ١٧ - كوبريلي، برقم ٥٩٥/١.
- ١٨ - متحف طوب قايي، برقم ٣٩٩٦.
- ١٩-٣١- السليمانية، في الفهارس الآتية :
- عاشر أفندي، برقم ٣٥٩.
- لاله لي، برقم ١٠٤٨.
- الحاج سليم أغا، برقم ٣٦٦ و ٤٠٠.
- داماد زاده قاضي عسكر محمد مراد، برقم ٩١٨.
- فاتح، برقم ١٨١٣.
- السليمانية، برقم ٥٠٦.
- أمكا حسين باشا، برقم ٢٠٧.
- عاطف أفندي، برقم ٩٤٢.
- جوبرلي زاده محمد باشا، برقم ٥٩٥.
- أسعد أفندي وأرقامها : ٧٥٧-٧٥٨، ٧٨٦.

وقال قاضي خان : وعندي أن الأب إن كان من كرام الناس وأشرفهم<sup>(١)</sup> : لم يقبل قوله، وإن كان [من]<sup>(٢)</sup> أوساط الناس : كان القول له<sup>(٣)</sup>.  
وفي (الكبرى)<sup>(٤)</sup> :

=ولمنظومة ابن وهبان شروح أخرى، منها شرح عبد الرحيم بن الفرات (ت ٨٥١هـ)، وشرح علي ابن غانم المقدسي، ومختصر شرح ابن الشحنة للشربلالي وغيرها.  
وقد تم الاكتفاء بالتعريف بشرح ابن وهبان وابن الشحنة؛ لكونهما الأشهر، ولأن المؤلف نقل النص المعزى إلى الشرح من (أشباه ابن نجيم)، وقد ذكر ابن نجيم في مقدمته أنه رجع إلى الشرحين معاً؛ فيكونان هما الأقرب إلى مراد المؤلف.

ولعل الأقرب منهما : هو شرح ابن وهبان؛ لسببين :

- ١- أن الناظم له شرح على نظمه، فيكون شرحه هو الأولى أن يكون مراداً عند الإطلاق.
- ٢- ولأن شرح ابن الشحنة مختصر من شرح ابن وهبان، فما كان في المختصر فالحال وجوده في الأصل من باب أولى، ولا عكس، والنص المذكور لم أجده في المختصر، فلم يبق إلّا شرح ابن وهبان. وهذا إن كان يضعف كون شرح ابن الشحنة هو المراد، لكنه لا ينفيه جزمًا؛ لأنّ عدم العلم بوجود النصّ في شرح ابن الشحنة ليس علمًا جازمًا بالعدم -والله أعلم-.
- ولتوثيق ما سبق: انظر في التعريف بابن وهبان ومنظومته وشرحه إلى: تاج التراجم، ص ١٣٨-١٣٩، رقم ١٥٦؛ تفصيل عقد القلائد، ل ٢/٢؛ الطبقات السنية، ٤/٤٠٨-٤٠٩، رقم ١٣٤٨؛ كشف الظنون، ٢/١٨٦٥-١٨٦٦؛ الفوائد البهية، ص ١١٤؛ هدية العارفين، ٥/٦٣٩؛ الأعلام، ٤/١٨٠.
- وانظر في التعريف بشرح ابن الشحنة : مقدمة شرحه، ل ٢/٢؛ الطبقات السنية؛ ٤/٢٥٩-٢٦٠، رقم ١١٢٤؛ كشف الظنون، ٢/١٨٦٥؛ الفوائد البهية، ص ١١٣-١١٥؛ إيضاح المكنون، ١/٣١١.

(١) في (ب) : «وأشرفهم».

(٢) «من» : زيادة من (ب)، وهذا الكلمة يُحتاج إليها لتمام المعنى؛ لهذا تمّ إثباتها، وفاقاً لأشباه ابن نجيم.

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان، ١/٣٩١؛ حيث جاء فيها: «...قال مولانا ﷺ: وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل: إن كان الأب من الأشراف والكرام: لا يقبل قوله أنه عارية، وإن كان الأب من جملة من لا يجهّز البنات بمثل ذلك: قبل قوله...».

(٤) ل ٣١/ب.

ونصّ ما جاء في الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد : «رجل زوّج ابنته وجهّزها، فماتت البنت، فزعم أبوها أن الذي دفع إليها من الجهاز كان ماله، ولم يهبه منها، وإنما عارية منها : فالقول قول الزوج، -



-وعلى الأب البينة؛ لأن الظاهر شاهد للزوج؛ لأن الظاهر أن الأب إذا جهز ابنته يدفع المال إليها بطريق المليك [هكذا في المخطوط ! ولعل هذا تصحيف من التملك]، فلا يصدق إلا بينة».

ومع ورود العبارة في الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد، إلا أن المؤلف استفادها عن طريق أشباه ابن نجيم؛ للتطابق الحرفي بينهما، وابن نجيم عزاها إلى الفتاوى الكبرى للخاصي، وليس إلى الصدر الشهيد. وورودها في الكتاب الأول لا يمنع من كونها في الثاني أيضاً؛ لأن الثاني لا يعدو كونه ترتيباً للأول. وللتعريف بالكتابين يقال : هناك كتابان في الفقه الحنفي يعرفان بالفتاوى الكبرى، إلا أنهما يؤولان إلى كتاب واحد؛ لأن الثاني منهما ترتيب للأول :

**فالأول هو :** الفتاوى الكبرى لعمر بن عبد العزيز بن عمر، الحسام المعروف بالصدر الشهيد (٤٨٣-٥٣٦هـ).

وقد جمعها من خمسة كتب، ورمز لكل كتاب برمز معين، منها : النوازل لأبي الليث ورمز له بالنون، و مسائل أبي بكر محمد بن الفضل، ورمز لها بالباء، و الوقعات لأبي العباس الناطقي، و رمز لها بالواو ويضاف إليها : العيون، وفتاوى أهل سمرقند، ورمز لها بالعين والسين -وقد ورد ذلك على غلاف الكتاب، وفي كشف الظنون-.

وللكتاب نسخ خطية كثيرة، منها نسخ المكتبات الآتية :

١- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٣٥٤٥/ف.

٢- المخطوطات العربية بمدينة الكويت، برقم ٢٠٤٤.

٣- الأوقاف بالموصل، (رقم الحفظ ٢١٩، رقم ١٣٦).

٤- الزيتونة بتونس، (رقم الحفظ ١٨١/٤، رقم ٢٢١٦).

٥-١١- السليمانية، في الفهارس الآتية :

- فاتح، برقم ٢٤١٠-٢٤١٢.

- لاله لي، برقم ١٢٧٤.

- بني جامع، برقم ٦٥٧-٦٥٩.

١٢- باتنة بالهند، (رقم الحفظ ٩٩/١، رقم ١٠٠٨).

١٣- بانكوبور بالهند، (برقم ١٩١، رقم ١٦٠٧).

١٤- شيسترتي. بمدينة دبلن بإيرلندا، برقم ٣٥٤٥/٣.

و الثاني : هو الفتاوى الكبرى ليوسف بن أحمد، النجم السخوارزمي الخاصي المعروف بقطيس (ت ٦٣٤هـ)، وأصلها كانت للصدر الشهيد، فرتبها الخاصي وبوبها على ضوء كتاب (الفتاوى الصغرى) للصدر الشهيد، فأصبحت بعد ترتيبها تُنسب إلى الخاصي و تُلقَّب بـ (تجنيس واقعات حسام الدين)؛ لأنها من تجنيس وترتيب الخاصي، حيث «رتب فيها المنفردات من فتاوى الإمام الصدر الشهيد [حسام الدين]، واقتصر على تقرير الأجناس» - كذا في (كشف الظنون) -.

إن القول للزوج بشهادة الظاهر»<sup>(١)</sup>.

ومنها : لو «دفع غلامه إلى حائك مدّة معلومة لتعليم النّسج»<sup>(٢)</sup>، ولم يشترط الأجر<sup>٣</sup> على أحد، فلما علّم العمل، طلب الأستاذ الأجر من المولى، والمولى من الأستاذ : يُنظر إلى عرف أهل البلدة في ذلك العمل. وكذا لو دفع ابنه»<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن نجيم في (الأشباه والنظائر) : «على اعتبار

-ولتوثيق ما سبق :

انظر في التعريف بالكتاب الأول : الجواهر المضية، ٦٤٩/٢-٦٥٠، رقم ١٠٥٣؛ تاج التراجم، ص ١٦١-١٦٢، رقم ١٨٣؛ كشف الظنون، ١٢٢٨-١٢٢٩؛ الفوائد البهية، ص ١٤٩؛ هدية العارفين، ١/٧٨٣؛ الفتح المبين، ٢٥/٢.

وانظر في التعريف بالكتاب الثاني : الجواهر المضية، ٦١٧/٣، رقم ١٨٣١؛ كشف الظنون، ١٢٢٢/٢، ١٢٢٩؛ هدية العارفين، ٢/٥٥٤.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٢٣-١٢٤ - مع اختلاف يسير سبق بيانه.

ويضاف إليه زيادة في الأشباه يُحتاج إليها في إيضاح المعنى؛ حيث جاء عند الأخير في نهاية العبارة: «... وفي (الكبرى) للخاصي : أن القول للزوج بعد موتها، وعلى الأب البينة؛ لأن الظاهر شاهد للزوج...».

وبعد أن انتهى من النقل عن (الكبرى) ربط الأقوال الثلاثة بالقاعدة وجعل الاختلاف فيها مبنياً على اختلافهم في العرف الذي تحمل عليه المسألة فقال : «وعلى كل قول : فالمنظور إليه العرف : فالقول المفتى به نَظَرٌ إلى عرف بلدهما، وقاضي خان نظر إلى حال الأب في العرف، وما في (الكبرى) نظر إلى مطلق العرف من أن الأب إنما يجهز ملكاً».

وانظر أصل المسألة في : جامع الفصولين، ١/١٩٢.

(٢) في هامش (أ) : «أي: الصنعة». ولعلّ المحشّي يقصد بذلك: صنعة النّسج. ولو قال المؤلف: (لتعلّم النّسج) لكان أولى.

(٣) نهاية ٤١/أ (د).

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٢٤ - مع زيادة تفصيل للحكم المبني على العرف - علماً بأن ابن نجيم عزا هذه المسألة إلى (منية المفتي)، وهي ليوسف السّجستاني.

(٥) «الأشباه» : ساقطة من (ج).

عرف<sup>(١)</sup> الخاص : قد<sup>٢</sup> تعارف الفقهاء بالقاهرة النزولَ عن الوظائف بمال يُعطى<sup>٣</sup> [لصاحبها و] تعارفوا ذلك: فينبغي<sup>٤</sup> الجواز. وقد رأيت بعضًا من علمائنا<sup>٥</sup> أفتوا بجوازها، واحتجوا بهذه المسألة، وقالوا : لو أنزل<sup>(٦)</sup> له وقبض منه المبلغ<sup>٧</sup> ثم أراد الرجوع عليه : لا يملك<sup>(٨)</sup>.

أقول : لا ينبغي أن يُفتي [بـ] هذه المسألة؛ لأنه قال بعد ذلك : إن «الحقوق المخرجة لا يجوز الاعتياض عنها»<sup>(٩)</sup>

(١) هكذا في جميع النسخ. وفي أشباه ابن نجيم : « العرف ». ولعل هذا الصحيح.

(٢) في (ب) : « فقد ».

(٣) في (أ) و(ج) : زيادة « له ». والصحيح إسقاطها، وهو الموافق للأشباه.

(٤) في (أ) و(ب) و(د) : « لصاحب أو ». والصحيح ما تم إثباته من (ج)، وهو الموافق للأشباه.

(٥) في (ب) : « فينبغي ».

(٦) نهاية ٥٠/ب من (ج).

(٧) في الأشباه : « لو نزل ... ». وهذا الأول.

(٨) نهاية ٦٦/ب من (أ).

(٩) الأشباه، ص ١٢٨. وقد قال ابن نجيم عقب ذلك مباشرة: «... لا يملك ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

كما أن قول المؤلف : «وقد رأيت بعضًا من علمائنا أفتوا بجوازها، واحتجوا بهذه المسألة وقالوا» هذه المقولة أدرجها المؤلف، لكنه استفاد معناها من كلام متقدم لابن نجيم، حيث قال : «والحاصل : أن المذهب : عدم اعتبار العرف الخاص، ولكن أفتى كثير من المشايخ باعتباره، فأقول على اعتباره ... وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص...».

(١٠) الباء زيادة من (ب) و(ج). وهذه زيادة في المبنى، وفيها زيادة في المعنى.

(١١) وذلك في أشباهه، ص ٢٤٠؛ وكذلك في قواعده، ص ٣١٧، قاعدة ٤١٨. والمؤلف سبق أن

ذكر قاعدة بمعناها، وهي : «بيع الحقوق لا يجوز بالانفراد»، وذلك ص ٤٤٩ (ل ٢٦/أ)،

وفرّع<sup>١</sup> عليه<sup>(٢)</sup> الاعتياض عن<sup>٣</sup> الوظائف بِـ [الأوقاف]<sup>(٤)</sup>، وهذا خلاف لما<sup>٥</sup> قاله.  
مع أنه<sup>٦</sup> ليس إلا رشوة محضه، فلو صح ما قال لجاز<sup>٧</sup> الارتشاء<sup>٨</sup> في المتعارف<sup>٩</sup> بين  
الخواص و[العوام]<sup>١٠</sup>، فهل يرضى به من يتقى الله؟!.  
وقد ذكرنا في الأصل المتقدم<sup>(١١)</sup> - [نقلاً]<sup>١٢</sup> عن (الظهريّة)<sup>١٣</sup> - : أن المتعارف<sup>١٤</sup>  
بخلاف النص لا يعتبر<sup>١٥</sup>.



- (١) في (جـ) : « وفروع ».
- (٢) أي على الأصل المذكور.
- (٣) في (جـ) : « في ».
- (٤) في (أ) و(جـ) و(د) : « الأوقات »، وفي (ب) : « الأوقاف » (مع إسقاء الباء المتقدمة) والمثبت هو الصحيح، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم - كما في الهامش الآتي -.
- (٥) انظر : أشباهه، ص ٢٤٠؛ وقواعده، ص ٣١٧، حيث قال فيهما : « وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الأوقاف ».
- (٦) في (ب) : « ما ».
- (٧) في (ب) : زيادة « قال ».
- (٨) في (جـ) : « لجاء ».
- (٩) في (جـ) : « الإنشاء ».
- (١٠) في (جـ) : « التعارف ».
- (١١) في (أ) و(جـ) و(د) : « الأعوام »، والصحيح ما تم إثباته من (ب).
- (١٢) ص ٨٢٦ (ل ٦٤/ب)، قاعدة ١٦١.
- (١٣) في (أ) و(جـ) و(د) : « ناقلاً ». والمناسب ما تم إثباته من (ب).
- (١٤) في (جـ) : « الظهيرة ».
- (١٥) في (جـ) : « التعارف ».
- (١٦) نهاية ٤٣/أ من (ب).

## [ القاعدة الخامسة والستون بعد المائة ]

العبرة لأخِرِ جَزْئِي العلة<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة يذكرها كثير من أصولي الحنفية في معرض حديثهم عن أحد أنواع العلة؛ فمن أنواعها: العلة معنى وحكمًا لا اسمًا، ويمثلون لذلك بأخر أجزاء العلة المركبة من وصفين مؤثرين. فإن «آخرها وجودًا يكون علة معنى وحكمًا. والمراد بـ (المعنى) : كونه مؤثرًا فيه. وبـ (الحكم) : أنه يثبت الحكم عنده. وهذا لأن الوصف الثاني مع الأول استويا في الوجوب بهما، وترجح الثاني بالوجود عنده، فكان علة معنى وحكمًا لا اسمًا؛ فإن الحكم مضاف إلى الوصفين جميعًا، فمن حيث الاسم : الوصف الثاني شطر العلة».

قال ذلك السرخسي، ٣١٨/٢.

«وهذا قول البعض، ومشى عليه فخر الإسلام وموافقوه.

وذهب غير واحد إلى أن ماعدا الأخير يصير بمنزلة العدم في حق ثبوت الحكم، ويصير الحكم مضافًا إلى الجزء الأخير، كما في أثقال السفينة والقدح الأخير في السكر. وعزاه في (التلويح) إلى المحققين. قلت : وعلى هذا فيكون علة اسمًا أيضًا».

قاله صاحب التقرير والتحجير، ١٦٤/٣.

فالخاصة لما سبق : أن الجميع متفق على أن الجزء الأخير من أجزاء العلة هو المعتد به، إلا أن طائفة منهم يرون أنه علة وصفًا وحكمًا لا اسمًا. وطائفة أخرى يرونه علة وصفًا وحكمًا واسمًا.

وتمن نصر الرأي الأخير : صاحب التلويح، ١٣٥/٢؛ وانظر في ذلك : أصول الفخر البيزدي وكشف الأسرار، ٣٢٨/٤؛ المحرر في أصول الفقه للسرخسي، ٢٢٩/٢؛ المغني، ص ٣٤٤؛ شرحه للقاءني، ق ٢، ص ٤٥٣؛ نهاية الوصول إلى علم الأصول لابن الساعاتي، ٦٦٢/٢؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ٤٣١/٢؛ وجامع الأسرار، ١١٩١/٤؛ وفتح الغفار، ٧٩/٣؛ التحرير وتيسيره، ٣٣١/٣؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري، ٤٠٣/٢؛ مسلّم الثبوت وفواتح الرحموت، ٢٧٢/٢.

ومن الكتب الأخرى التي وردت فيها القاعدة بلفظها أو معناها : نتائج الأفكار، ٢٠/١٠-٢١؛ تكملة البحر الرائق، ٢١٦/٨؛ مجامع الحقائق، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الحادمي، ل ٢٧/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٤.

ذكر في أصول الفقه<sup>(١)</sup> : العلة إذا كانت ذات وصفين : يعتبر آخر الوصفين علةً حكماً ومعنى؛ لكونه مؤثراً، ولوجود الحكم عنده؛ «لأن العلة تتم [بالوصفين]<sup>٢</sup> جميعاً، فلا يكون أحدهما علة حقيقة»<sup>(٣)</sup>.

ومن فروع هذا الأصل : إذا تملك أحد قريته : يكون معتقاً؛ وعلة العتق : القرابة والتملك، وإذا تأخر الملك يضاف العتق إليه؛ لكونه آخر جزئي العلة، فيصح به الكفارة لو نواها<sup>٤</sup> عند الشراء. ولو لم يكن الحكم مضافاً إلى الوصف [الأخير]<sup>٥</sup>؛ بل إلى المجموع: لَمَا كان الشراء إعتاقاً، ولَمَا وقع عن الكفارة<sup>(٦)</sup>.

وأما إذا تأخرت القرابة، كما إذا ورث<sup>٧</sup> قريبه : فحينئذ يضاف الملك إليها، فإذا<sup>٨</sup> ورثه اثنين<sup>(٩)</sup> وأحدهما قريبه : يُعتق بالقرابة، ولا يضمن<sup>١٠</sup> قيمة صاحبه؛ لعدم صنعه<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر : الكتب الأصولية المذكورة في الهامش السابق.

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «بوصفين». والمناسب ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني).

(٣) شرح المغني للقاءني، ق ٢، ص ٤٥٣.

(٤) في (د) : «لو رآها».

(٥) في (أ) و(ج) و(د) : «الآخر». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لشرح المغني.

(٦) انظر : شرح المغني للقاءني، ق ٢، ص ٤٥٤-٤٥٥، كما أن أصل المثال المذكور في أكثر المراجع الأصولية الواردة عند توثيق القاعدة.

(٧) في (ب) : زيادة «فيه».

(٨) نهاية ٦٧/أ من (أ). وقد وردت كلمة «فإذا» مكررة في بداية اللوحة التي تليها.

(٩) هكذا في جميع النسخ. والصحيح : اثنان.

(١٠) في (د) : «يضمنه».

(١١) في (د) : «الصنع».

والمعنى : لكون القرابة ليست من صنع الذي تسبب في العتق.

وانظر هذا المثال في : شرح المغني للقاءني، ق ٢، ص ٤٥٥.

وأما إذا ورثنا<sup>١</sup> عبداً مجهول النسب، ثم ادعى أحدهما أنه ابنه : يُضاف العتق إلى دعواه؛ لأنه<sup>٢</sup> آخر جزئي العلة، فيُعزَمُ لشريكه قيمة نصيبه<sup>٣</sup>؛ لأن العبد يصير معتقاً بصنعه؛ لأنه ادعى القرابة<sup>(٤)</sup>.

ومن فروعها: أن [الرجل]<sup>٥</sup> يجوز أن يلبس ما سداه<sup>(٦)</sup> من<sup>٧</sup> حرير ولحمته<sup>(٨)</sup> غيره؛ لأن الثوب إنما يصير ثوباً بالنسج<sup>٩</sup>، والجزء الآخر لحمته وهي ليست بحرام<sup>(١٠)</sup>.



(١) في (د) : «أورثنا».

(٢) في (جـ) : «لأنها».

(٣) نهاية ٤١/ب من (د).

(٤) انظر : المغني، ص ٣٤٤؛ شرحه للقاءاني، ق ٢، ص ٤٥٥.

(٥) في (أ) : «للرجل». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٦) نهاية ٥١/أ من (جـ).

وقوله : «ما سداه من حرير» معناه : ما كان الأسفل من الثوب مصنوعاً من حرير، وهو ما يمدّ طولاً من النسيج.

انظر : لسان العرب، مادة «لحم»، ٥٣٨/١٢؛ المعجم الوسيط، مادة «سدا»، ٤٢٤/١؛ معجم لغة الفقهاء، ص ٢١٦؛ وانظر أيضاً : المقاييس في اللغة، مادة «سدو»، ص ٥١٢؛ لسان العرب، مادة «سدا»، ٣٧٥/١٤؛ القاموس المحيط، مادة «سدا»، ص ١٦٦٩.

(٧) «من» ساقطة من (ب) و(جـ) و(د). وقد وردت في (أ) أسفل السطر.

(٨) اللحمية : الأعلى من الثوب، وهي «الخيوط العرضية التي تتخلل الخطوط الطويلة (السدى) في النسيج». قاله صاحب معجم لغة الفقهاء، ص ٣٥٩؛ وانظر منه ص ٢١٦؛ وانظر : لسان العرب، مادة «لحم»، ٥٣٨/١٢؛ المعجم الوسيط، مادة «لحم»، ٨١٩/٢؛ وانظر أيضاً : المقاييس في اللغة، مادة «لحم»، ص ٩٥٠.

(٩) في (جـ) : «بالنسيج».

(١٠) انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٢٠/١٠؛ كثر الدقائق وتكملة البحر الرائق، ٢١٦/٨.

## [ القاعدة السادسة والستون بعد المائة ]

العبرة للمفوض نصاً دون المقصود<sup>(٢)</sup> :

«ذكر في (مجموع النوازل)<sup>(٣)</sup> : اتفق مشايخنا في هذا الزمان على أن (بيع الوفاء)<sup>(٤)</sup> بيع على ما كان عليه بعض السلف؛ لأنهما تلفظا بلفظ البيع من غير ذكر شرط فيه، والعبرة للمفوض.

(١) في (د) : « والعبرة » (بإضافة الواو).

(٢) وردت بهذا اللفظ في: مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلاني لقواعد الخادمي، ل ٢٧/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٤.

ووردت قبل ذلك بلفظها في الدرر شرح الغرر، ٢/٢٠٧؛ وورد معناها في الفتاوى البرازية، ١/٤٠٦.

وهذه القاعدة قد يتوهم كونها معارضة لقاعدة : «العبرة في التصرفات للمقاصد لا للألفاظ». وسوف يأتي جواب المؤلف عن ذلك في نهاية شرحه لهذه القاعدة.

(٣) كتاب (مجموع النوازل) : عرّف به صاحب (كشف الظنون) - ١٦٠٦/٢ - تعريفاً وافياً فقال: «مجموع النوازل والحوادث والواقعات : وهو كتاب لطيف في فروع الحنفية للشيخ الإمام أحمد بن موسى بن عيسى بن مأمون الكشي (في حدود ٥٥٠).

وظنّ ابن نجيم أنه لعلي الكشي، وليس كذلك - كما أنّه عليه تقي الدين -... ذكر أنّه جُمع من فتاوى، منها : فتاوى أبي الليث السمرقندي، وفتاوى أبي بكر بن فضل، وفتاوى أبي حفص الكبير، وغير ذلك».

وقد نقل عنه صاحب (الفوائد البهية) - ص ٤٢-٤٣ - هذه العبارة، ولم يعلّق عليها، إلا أنه جعل نسبه: الكشي (بزيادة النون وتشديد الشين المعجمة - وانظر منه ص ٦٥).

ومّا يعضد رأي صاحب (كشف الظنون) أن للكتاب ثلاث نسخ خطية، وقد اتفقت على كون المؤلف هو : أحمد بن موسى الكشي. وهذه النسخ محفوظة في مكتبة السلطانية باستانبول في الفهارس الآتية :

١- جور ليلي علي باشا، برقم ٢٧٨.

٢- أسعد أفندي، برقم ٩١٣.

٣- يحيى جامع، برقم ٤٤٧.

(٤) سبق التعريف ببيع الوفاء، ص ٦٢٧.



كمن تزوج امرأة وقصده أن يطلقها بعدما جامعها<sup>(١)</sup>: صحَّ العقد<sup>(٢)</sup>، مع أنه إذا تزوجها بهذا الشرط [صريحاً]<sup>٣</sup> لا يصح.

وقال قاضي خان: «الصحيح أنه إن كان بلفظ البيع لا يكون [رهناً]؛ لأنَّ كلاهما عقدٌ مستقل شرعاً، لكل منهما أحكام مستقلة؛ بل يكون بيعاً على مقتضى هذا الأصل.

وأما إذا قال البائع: بعثك ببيع الوفاء، أو بيع الجائر - وعندهما<sup>(٥)</sup>: بيع غير لازم:- فإنه أيضاً يفسده عملاً بزعمهما.

وإن ذكر [البيع]<sup>٦</sup> بغير شرط ثم ذكره<sup>٧</sup> على وجه الميعاد: جاز البيع؛ لخلوه عن المفسد، ويلزم الوفاء به؛ لأن المواعيد قد [تكون]<sup>٩</sup> لازمة، فيجعل هذا الميعاد لازماً<sup>١٠</sup>.

(١) هكذا في جميع النسخ، وكذلك في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

ولعله لو قيل: (بعد جماعها) أو (بعد ما يجامعها) لكان أولى من الفعل الماضي (جامعها)؛ لأن العبارة إنما سقت لبيان نيته عند العقد لما سيفعله في المستقبل.

(٢) الدرر شرح الفر، ٢/٢٠٧ - مع اختلاف يسر.

ومن نقل كلام صاحب (مجموع النوازل): البزازي في فتاويه، ١/٤٠٦؛ وابن عابدين في (رد المختار)، ٩/٣٥.

(٣) في (أ) و(ج) و(د): «صريحة». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٤) في (أ) و(ب) و(ج) و(د): «رضاً». والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و(و)، ومن فتاوى قاضي خان ومن مصدر المؤلف وهو الدرر.

(٥) وعندهما: أي عند البائع والمشتري. ولفظ قاضي خان: «وعندهما هذا البيع عبارة عن عقد غير لازم...».

(٦) نهاية ٦٧/ب من (أ)، و٤٣/ب من (ب).

(٧) في (أ): «المبيع». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، ومن (فتاوى قاضي خان) و(الدرر).

(٨) في (ج): «ذكر». وهذا الأولى، وهو الموافق لفتاوى قاضي خان، ولكي يكون هذا الفعل على نسق واحد مع الفعل الذي عطف عليه. وقد جاء الفعلان في (الدرر) بلفظ واحد وهو (ذكر).

(٩) في (أ) و(ج): «يكون». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لفتاوى قاضي خان وللدرر.

(١٠) في (ج): «لأنه».

لحاجة الناس»<sup>(١)</sup>.

أقول : يُتوهم أنّ هذا الأصل مخالف لما<sup>٢</sup> قال القوم : «إن العبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني، لا<sup>٣</sup> للألفاظ والمباني»<sup>(٤)</sup>.

والجواب : الاعتبار للمعاني عند قرينة [صارفة]<sup>٥</sup> عن إرادة اللفظ<sup>٦</sup>، كما إذا شرطنا براءة الأصيل في الكفالة [تكون]<sup>٧</sup> حوالة بقرينة براءة الأصيل<sup>(٨)</sup>.  
وهذا يكون جواباً لمن قال : إن بيع الوفاء رهنٌ مطلقاً.



(١) الذي يظهر - والله أعلم - : كون المؤلف لم ينقل هذا النص من (فتاوى قاضي خان) مباشرة؛ بل

بواسطة (الدرر)؛ للتقارب اللفظي بينه وبين ما جاء في (الدرر) دون (الفتاوى).

ولتوثيق ذلك انظر : فتاوى قاضي خان، ١٦٥/٢؛ الدرر شرح الغرر، ٢٠٧/٢.

(٢) في (د) : «مما».

(٣) «لا» : ساقطة من (د).

(٤) هذه القاعدة من القواعد التي سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، وذلك ص ٣٥٥ (ل ١٥/١)، قاعدة ٣٤.

(٥) في (أ) : «صادقة». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٦) في (أ) و(ج) : زيادة «والمعاني». ولا يظهر وجه لهذه الزيادة.

(٧) في (أ) و(ج) و(د) : «يكون». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٨) في (ب) و(ج) و(د) : «الأصل».

وقد سبق ذكر المؤلف لهذا المثال، ص ٣٥٣، وتم توثيقه هناك.

## [ القاعدة السابعة والستون بعد المائة ]

العرف قاضي على الوضع<sup>(١)</sup> :

أي راجح على الوضع؛ ولهذا قالوا الوكيل بالتقاضي لا يملك القبض، مع أن التقاضي يدلّ على القبض بالوضع - يقال<sup>٢</sup> : «اقتضيت»<sup>٣</sup> حقّي، أي قبضته، فإنه مطاوع قضى - لكن العرف<sup>٤</sup> بخلافه، فيرجّح<sup>(٥)</sup>.

والفتوى على أن الوكيل بالتقاضي لا يملك القبض؛ لظهور الخيانة في الوكلاء<sup>(٦)</sup>.



(١) موضوع هذه القاعدة هو التعارض بين العرف واللغة - وقد سبق الحديث عنه مفصلاً عند توثيق قاعدة: «الحقيقة تترك بدلالة العادة»، وذلك ص ٦٤٧ (ل ٤٦/ب)، قاعدة ١١٤ -.

أما صيغة هذه القاعدة فقد وردت في بعض كتب الفقه، منها: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ١٠٨/٨؛ البحر الرائق، ١٨٧/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٢٩١/٢.

(٢) في (د) : «تقال».

(٣) في (أ) : «اقتضيت» (بالصاد المهملة). والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ. والمؤلف سبق أن ذكر هذه العبارة، ص ٥٨٢ (ل ٤١/أ)، وقد اتفقت جميع النسخ على إثبات الضاد.

(٤) نهاية ٥١/ب من (ج).

(٥) أي فيرجح العرف على الوضع.

(٦) مضمون هذه القاعدة سبق أن ذكره المؤلف في نهاية حديثه عن قاعدة : «الثابت بالعرف قاضي على القياس»، وذلك ص ٥٨٢ (ل ٤١/أ)، فما قيل في التعليق هناك يقال هنا، والمصدر الرئيس فيهما هو الدرر شرح الغرر، ٢٩١/٢.

## [ القاعدة الثامنة والستون بعد المائة ]

**الْعَقْدُ مَتَى انْفَسَخَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي لَا يَمُودُ إِلَّا بِتَجْدِيدِهِ<sup>(١)</sup> :**

ومن فروع هذا الأصل : ادعى اثنان [عيناً]<sup>٢</sup>، كلٌّ منهما [اشتراها]<sup>٣</sup> منه<sup>(٥)</sup> [وأقاما]<sup>٦</sup> بينة<sup>٧</sup> بلا توقيت، فكلٌّ منهما<sup>٨</sup> بالخيار :

• إن شاء أخذ نصف المدعى بنصف ثمنٍ شهد به بينة<sup>(٩)</sup>، ورجع على البائع بنصف ثمنه.

• وإن شاء ترك؛ لأن شرط العقد<sup>١٠</sup> الذي يدّعيه (وهو اتحاد الصفقة) قد تغير عليه، ولعل<sup>١١</sup> رغبته في تملك الكل، فلم يحصل.

(١) نهاية ٤٢/أ من (د).

(٢) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

العناية ونتائج الأفكار، ٢٥١/٨؛ الدرر شرح الغرر وحاشيتها للشرنبلالي، ٣٤٥/٢؛ قرّة عيون الأخيار (تكملة رد المحتار)، ١٢/١٢.

(٣) «عيناً» : زيادة من (ب). وهي زيادة لا يستقيم السياق بدونها. وقد جاء في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) : «إذا كان عهد في يد رجل ادعى اثنان كل منهما أنه اشتراه منه...».

(٤) في (أ) و(جـ) و(د) : «اشتراه». وبناء على زيادة كلمة (عيناً) لا بد أن يكون الضمير العائد إليها تبعاً لها في التأنيث؛ لهذا تم إثبات ما في (ب).

(٥) منه : أي من الثالث وهو البائع.

(٦) هذه الكلمة وسطها مطموس في (أ)، وفي (ب) : «وأتيا بالبينه»، وفي (جـ) «وأتى بيته»، وفي (د) : «وأما بالبينه»، وفي (هـ) : «وأقاما بينة»، وفي (و) : «وأقاما بينة». وما في (ب) وفي (هـ) هو الصحيح، وقد تم إثبات ما في (هـ) لأنه الأقرب لنسخة (أ)، وهو الموافق للدرر.

(٧) هكذا في (أ) و(هـ)، وفي الدرر، أما ألفاظ هذه الكلمة في النسخ الأخرى فقد سبق بيانها في الهامش السابق.

(٨) نهاية ٦٨/أ من (أ).

(٩) وردت الجملة الأخيرة في الدرر على النحو الآتي : «إن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن الذي شهد به البينة».

(١٠) في (د) : «عقد».

(١١) في (ب) : «ويقل». وفي الدرر : «فلعل».

ولو ترك أحدهما بعد القضاء لم يأخذ الآخر كلها<sup>(١)</sup> إلا بتحديد العقد، على مقتضى هذا [الأصل]<sup>(٢)</sup> (٣).



(١) في (ب) : «كله». وهذا الأقرب؛ وفقاً للدرر، لأن الضمير يعود إلى أقرب مذكور، وهو المدعى. على أنه يمكن حمل ما جاء في باقي النسخ على أن الضمير الموث يعود إلى كلمة (عيناً) المذكورة في صدر المثال.

(٢) في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) : «العقد». والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و(و).

(٣) انظر: الدرر شرح الغرر، ٣٤٥/٢، إذ حلّ الألفاظ التي ذكرها المؤلف جاءت في (الدرر)، مع اختلاف في بعضها - وقد سبق بيان أهمه - بالإضافة إلى زيادة في الدرر لبعض الألفاظ، وأهمها أن صاحب (الدرر) فصل في آخر العبارة فقال: «... ولعل رغبته في تملك الكل، فلم يحصل، فبرده ويأخذ كل الثمن. وبترك أحدهما بعد القضاء : لم يأخذ الآخر كله. يعني : إذا قضى القاضي بينهما بنصفين، فقال أحدهما : لا أختار : لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه؛ لأنه صار مقضيّاً عليه بالنصف، فانفسخ العقد منه، والعقد متى انفسخ بقضاء القاضي لا يعود إلا بتجديده، ولم يوجد».

وانظر بالإضافة إلى الدرر : الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٢٤٩/٨؛ تنوير الأبصار وشرحه : الدر المختار، وحاشية الشرح : قرة عيون الأخيار، ١٢/١٢.

## [ القاعدة التاسعة والستون بعد المائة ]

عَقْدُ الرَّهْنِ تَبَرُّعٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ<sup>(١)</sup> :

فإذا اشترى على أن يرهن<sup>٢</sup> شيئاً معيناً لثمنه، وأبى<sup>٣</sup> المشتري أن يرهن ما سَمَّاهُ : صحَّ الشراء، ولا يجبر على الوفاء<sup>(٤)</sup>، فللبائع فسخه<sup>٥</sup> إلا إذا سلَّم ثمنه<sup>٦</sup> حالاً أو قيمة الرهن [رهناً]<sup>٧</sup>؛ لأن رضاه بالبيع كان بهذا الشرط، فبدونه لا يكون راضياً، وإذا لم يتم رضاه كان له<sup>٨</sup> أن يفسخ أو يرضى بترك الرهن، إلا إذا كان كما ذكر؛ لحصول المقصود حينئذ<sup>(٩)</sup>.

فإن قيل : كيف يصح العقد بشرط لا يقتضيه العقد، وفيه نفع لأحد العقدين؟

(١) ورد هذا الضابط بهذا اللفظ أو نحوه في : الهداية، ١٠/١٦٧؛ وفي الدرر شرح الغرر، ٢/٢٥٣، وانظر منه: ٢/٢٦١، وجلَّ ما جاء في شرح الضابط مستفاد من الدرر، كما جاء التصريح بذلك في نهاية الشرح.

وانظر فسي كون عقد الرهن عقد تبرع : تبين الحقائق، ٦/٧٧؛ تكملة البحر الرائق، ٨/٢٦٥، ٢٨٧.

(٢) في (ب) : « يرهن ».

(٣) في (ب) : « إلى ».

(٤) خالف في ذلك (زفر) وقال : يُجبر المشتري على تسليم الرهن. انظر : الهداية، ١٠/١٦٧؛ تبين الحقائق، ٦/٧٧.

(٥) في (ب) : « نسخه ».

(٦) في (د) : « عنه ».

(٧) في (أ) : « رهناً ». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ؛ وفقاً للدرر.

(٨) نهاية ٤٤/أ من (ب).

(٩) الدرر شرح الغرر، ٢/٢٥٣ - مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ وزيادة لألفاظ آخر في الدرر -؛ وانظر : الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ١٠/١٦٧؛ الكثر وشرحيه : تبين الحقائق، ٦/٧٧؛ وتكملة البحر الرائق، ٨/٢٨٦.

يقال: يصح بالاستحسان<sup>(١)</sup>، ووجهه: أنه إذا شرط الرهن وهو معين: اعتبرنا فيه معنى<sup>(٢)</sup> الشرط (وهو تأكيد موجب العقد، لا<sup>(٣)</sup> عين الشرط)؛ لأن المقصود<sup>(٤)</sup> بالرهن التوثيق<sup>(٥)</sup> بالثمن، فاشتراطه<sup>(٦)</sup> في معنى اشتراط زيادة وصف الجودة للثمن، ولو شرط في البيع ثمنًا جيدًا كان البيع جائزًا، فكذا في اشتراط الرهن، فإنه شرط لاستيفاء الثمن، وهو ملائم للعقد، فكان مما يقتضيه العقد.

وأما إذا لم يكن<sup>(٧)</sup> الرهن معينًا: اعتبرنا عين الشرط<sup>(٨)</sup>، فيفسد العقد؛ لأنه [يفضي]<sup>(٩)</sup> إلى النزاع؛ إذ قِيمَ الأشياء مختلفة، فربما لا يرضى البائع بما يُرهن من<sup>(١٠)</sup> المشتري لثمنه. كذا يفهم من عبارة صاحب (الدرر)<sup>(١١)</sup>.



(١) في (جـ): « الاستحسان ».

(٢) في (د): « مع ».

(٣) نهاية ٦٨/ب من (أ).

(٤) في (ب): « المعقود ».

(٥) في (ب): « التوثيق ».

(٦) في هامش (أ): « أي المشتري ».

(٧) « يكن »: ساقطة من (جـ).

(٨) نهاية ٥٢/أ من (جـ).

(٩) في (أ) و(جـ): « يقتضي ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(١٠) « من »: ساقطة من (جـ).

(١١) أي جميع ما جاء في شرح الضابط معناه في الدرر، ٢٥٣/٢، وقد خالفه المؤلف في الترتيب وكثير من الألفاظ، ولا سيما عند بيان الاعتراض على الضابط والجواب عنه.

## [ القاعدة السبعون بعد المائة ]

الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ<sup>(١)</sup>؛

• فإذا «اشتري<sup>٢</sup> [عبد<sup>٣</sup>]» وباع

(١) قُيدَت هذه القاعدة في كثير من مصادرها بقيد يبين مجال تطبيقها، وهذا القيد هو (في المعاملات). مما يؤكد أنه ليس المراد بالظاهر : أحد أقسام اللفظ باعتبار الوضوح في الدلالة، إنما المراد به - والله أعلم- ما يظهر من حال الناس في معاملاتهم.

ومن المصادر التي ورد فيها هذا القيد : الهداية وشرحها : العناية ونتائج الأفكار، ٣٠٩/٩، ٣١٠ - ولفظ الهداية : «العمل بالظاهر هو الأصل في المعاملات؛ كي لا يضيق الأمر على الناس»؛ - الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص ١٦٠٨؛ تبين الحقائق، ٢١٨/٥؛ الدرر شرح الغرر، ٢٨١/٢ - ولفظه كلفظ المؤلف بزيادة القيد المذكور-؛ رد المحتار، ٢٥٣/٩؛ النافع الكبير، ص ٤٦٣-٤٦٤.

يضاف إلى ذلك كونها وردت بلفظها في : مجامع الحقائق، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٠/١؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٦؛ ووردت بمعناها في قواعد الفقه للمجدي، ص ٦٥، قاعدة ٦٢ - ولفظه: «البناء على الظاهر واجب، ما لم يتبين خلافه»-.

ومن المصادر الأخر التي ورد فيها معنى القاعدة : بدائع الصانع، ١٩٦/٤؛ المبدع، ١١٨/٧. وهذه القاعدة بمعنى قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وهي : «الاستصحاب حجة دافعة لامتنه» - وذلك ص ٣٠٧ (ل ١٠/١)، قاعدة ٢٢-؛ إذ يُلاحظ من لفظهما : كونهما متفقين في أن العمل بالظاهر إنما يكون في الدفع.

ومما يؤكد أنهما بمعنى واحد : أن الحموي - في غمز عيون البصائر، ٢٠٨/٣ - ذكر الفرع الثاني الذي سيمثل به المؤلف لهذه القاعدة، وربطه بقاعدة الاستصحاب، فقال : «إنما كان القول للزوج، وإن كان السبب الموجب للضمان موجوداً، حيث لم يثبت إدفعها؛ لأن الظاهر شاهد له؛ لأن الظاهر أن الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال امرأته إلا بإدفعها، والظاهر يكفي للدفع».

(٢) جاء في هامش (أ) بخط مغاير : «هو بمعنى عبد».

ولعل مراده : أن الفاعل ضمير مستتر يقصد به العبد. وهذا مجانب للصواب؛ لأن الكلمة التي تلي (الفعل)، وهي (عبد) الصواب فيها : كونها مرفوعة لا منصوبة - كما سيأتي - فتكون هي الفاعل.

(٣) في (أ) و(ج) و(د) : «عبدًا». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ وفقاً للدرر؛ ولأن الحديث عن تصرف العبد المأذون، فيكون هو الفاعل للفعل (اشتري).



ساکتاً<sup>(١)</sup> عن إِذْنِهِ وَحَجَرَهُ : فهو مأذون<sup>(٢)</sup>؛ لأن الظاهر أنه مأذون؛ لأن أمور المسلمين محمولة على<sup>٣</sup> الصّلاح ما أمكن، ولا يثبت الجواز إلاّ بالإذن، فوجب أن يحمل عليه؛ حملاً على الصّلاح، ولأن الناس تعاملوا<sup>(٥)</sup> ذلك<sup>(٥)</sup> و«إجماع المسلمين»<sup>٦</sup> حجة، يخص به الأثر، ويترك القياس والنظر» - كما ذكر تفصيل ذلك في باب الألف<sup>(٧)</sup> -.

• ومن فروعها<sup>٨</sup> : - ما ذكر في (الحاوي)<sup>(٩)</sup> : « رجل كان يستصرف في غلات

(١) ساكتاً: حال من العبد، أي أن العبد اشترى وباع وحاله أنه ساكت، لم يغير بشيء عن إذن سيده له بالتجارة، أو حجره عليه. والحكم حيث أنه يكون في حكم المأذون له في التجارة. انظر: رد المحتار، ٢٥٢/٩.

(٢) الدّر شرح الغرر، ٢٨١/٢. وانظر أكثر المصادر الواردة عند توثيق القاعدة، كالهداية وشرحها وتبيين الحقائق ورد المختار والنافع الكبير.

(٣) في (ب) : « عن ».

(٤) في (د) : « تقابلوا ».

(٥) هكذا جاء في جميع النسخ، وكذلك في الدرر. ولو قيل: (تعاملوا بذلك) أو (تعاملوه) لكان الأسلوب أولى.

(٦) نهاية ٤٢/ب من (د).

(٧) ص ٢٤١ (ل ٤/أ)، قاعدة ٥.

وهذا المثال وما جاء في تعليق المؤلف عليه مذكور معناه هناك، فما قيل في توثيقه هناك يقال هنا.

(٨) في (ج) : « ومن فروع ذلك ».

(٩) الحاوي : المراد به حاوي الزاهدي صاحب (القنية).

ومما اسمه - كما في المقدمة وفي (كشف الظنون) و(هدية العارفين) - : « حاوي مسائل المنية، وما تركه في تدوينه من مسائل القنية، وزاد فيه من الفتاوى لتتميم القنية ».

وكما ورد اسم الكتاب مطوّلاً، ورد مختصراً في تكملة ردّ المختار بلفظ : « حاوي مسائل المنية »، وفي ردّ المختار بلفظ : « ... أن صاحب القنية ذكر في الحاوي »، وفي (الفوائد البهية) بلفظ : « الحاوي ».

ومما اسم مؤلفه : مختار بن محمود، أبو الرجا الغزّميني الخوارزمي الزاهدي (ت ٦٥٨ هـ).

وقد استقصى كتابه هذا من (منية الفقهاء) لأستاذه : بدیع بن أبي منصور العراقي الحنفي، وبدل ما وقع في المنية من لسان خوارزم إلى العربية - كما ذكر ذلك في المقدمة -.

وللكتاب عدّة نسخ خطية، منها :

امراته، ويدفع ذهبها بالمراجه<sup>(١)</sup>، ثم ماتت، فادعى ورثتها<sup>(٢)</sup> : كنتَ تتصرف في مالها بغير إذنها فعليك الضمان. فقال الزوج : بل بإذنها : فالقول قول الزوج<sup>(٣)</sup>.  
قال أستاذنا<sup>(٤)</sup> : وهذا حسن، ينبغي أن يحفظ، فإن السبب الموجب للضمان موجود؛ إلا إذا ثبت [إذنها]<sup>(٥)</sup>، ومع هذا القول له؛ لأن الظاهر شاهدٌ والظاهر<sup>(٦)</sup> أن الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال امرأته إلا بإذنها، والظاهر يكفي للدفع<sup>(٧)</sup>.

١- نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم ١٧٥/٠.

٢- نسخة معهد المخطوطات العربية، وهي مصورة عن مكتبة البلدية بالأسكندرية، برقم ١٠٤٤ ب.

٣- ٥- ثلاث نسخ في مكتبة السليمانية باستانبول، موزعة في الفهارس الآتية :

- بني جامع، برقم ٤٠٧.

- عاشر أفندي، برقم ٣٢٠.

- حميد، برقم ٤٧٢.

انظر: حاوي مسائل النية، ل ٤/ب؛ كشف الظنون، ٦٢٨/١، ١٨٨٦/٢؛ رد المختار، ١٢٠/٥؛ وتكملته:

قرّة عيون الأخبار، ٦٦٥/١٢؛ الفوائد البهية، ص ٢١٢؛ هدية العارفين، ٤٢٣/٢؛ الأعلام، ١٩٣/٧.

(١) نهاية ١/٦٩ من (أ).

(٢) في الحاوي زيادة «أنك».

(٣) ورد هذا الفرع معزواً إلى (القنية) في الكتب الآتية : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣١٥؛

وشرحه: غمز عيون البصائر، ٢٠٧/٣؛ الدر المختار وحاشيته : رد المختار وتكملتها، ٢٦٥/٩،

٤٧٥/١٢، ٦٦٦/١٢.

(٤) المقصود به : أستاذ صاحب الحاوي الذي استصفى كتابه من منيته، وهو بديع بن أبي منصور العراقي

القرظبي الحنفي (ت ٦٢٠هـ).

«... فقيه كامل انتهت إليه رئاسة الفتوى، ... وتفقه عليه مختار بن محمود الزاهدي صاحب

(القنية). وله تصانيف معتبرة، منها : البحر المحيط الموسوم بـ (منية الفقهاء)». قاله صاحب الفوائد

البهية، ص ٥٤؛ وانظر : الجواهر المضية، ١٣٣/١؛ كشف الظنون، ١٨٨٦/٢.

(٥) في (أ) : « أوأها ». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٦) في (الحاوي) : «... لأن الظاهر شاهد له؛ لأن الظاهر أن الرجل...».

(٧) الحاوي ل ٣٠٨/ب - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -.

والعبارة المعزوة إلى الأستاذ مذكور معناها في : غمز عيون البصائر للحموي، ٢٠٨/٣ - وقد سبق

ذكر عبارة الحموي بنصها في نهاية توثيق القاعدة، ص ٨٦٣ -.

## [ القاعدة الحادية والسبعون بعد المائة ]

العَوَضُ يُوزَعُ عَلَى الْمُعَوِّضِ أَجْزَاءً<sup>(١)</sup> :

ضرورة المقابلة<sup>٢</sup>. والشرط على خلافه<sup>٣</sup>، فإنه يقابل المشروط جملة، ولا يقابله أجزاء - على ما مرّ في باب الشين<sup>(٤)</sup> -.

ومن فروع هذا الأصل : أنْ لِمُوصِّلِ العبد الآبق إلى مولاه من مدّة سفرٍ أو أكثر أربعون<sup>(٥)</sup> درهماً، وإن لم يَعْدِلْهَا (أي : إن لم يبلغ قيمة الآبق إلى أربعين درهماً).  
هكذا قال صاحب (الدرر)<sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> هذه القاعدة تمثل الشق الأول من قاعدة سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، وهي : «أجزاء العوض تنقسم على أجزاء المعوض، وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط»، وذلك ص ٢١٠ (ل ٣/ب)، قاعدة ٤. فما قبل في توثيق ذلك الشق هناك يقال هنا.

يضاف إلى ذلك أن المؤلف صرّح في أثناء شرحه للقاعدة بأن المصدرين الرئيسين له فيها هما : (الدرر) و(المهذبة) - كما سيأتي -.

<sup>(٢)</sup> نهاية ٤٤/ب من (ب). وهذه الكلمة ساقطة من (د).

<sup>(٣)</sup> في (د) : قدم (الشرط) على (الخلاف)، وتمام العبارة : «ضرورة على الخلاف والشرط فإنه...».

<sup>(٤)</sup> ص ٧٦٧ (ل ٥٨/أ)، قاعدة ١٤٥.

<sup>(٥)</sup> في (د) : « هذه ».

<sup>(٦)</sup> في (ج) : « السفر ».

<sup>(٧)</sup> هكذا (بالرفع) في جميع النسخ. والصواب نصبها؛ لأنها اسم إن مؤخر، وقد جاءت مرفوعة في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر)، لكن دون أن تتقدم الجملة أداة نصب، فتكون مبتدأ مؤخرًا - وسوف يأتي نقل ما جاء في الدرر بتمامه، في الهامش الآتي.

<sup>(٨)</sup> ١٢٦/٢.

ونص ما جاء في (الغرر) وشرحه (الدرر) : «(ولموصّله) خير لقوله : الآبق أربعون درهماً (إليه) أي لراثة الآبق إلى مولاه سواء كان الآبق عبداً (محجوراً أو ماذوناً أو مدبراً أو أم ولد)؛ لأنهم مملوكون، فيحصل به إحياء المالية من هذا الوجه ... (من مدّة سفر أو أكثر) متعلق بالموصّل (أربعون درهماً وإن لم يعدّها) أي : وإن كانت قيمته أقل منه».

- وذكر في (الهداية) على وجه الرجحان :
- « إن كانت قيمته أقل من أربعين يُقضى له [بقيمته] <sup>١</sup> إلا درهماً <sup>٢</sup> ». ثم قال : وهذا قول محمد - رحمه الله -.
  - وقال أبو يوسف : له أربعون درهماً <sup>٣</sup>؛ لأن التقدير <sup>٤</sup> بما ثبت بالنص <sup>٥</sup>، فلا ينقص عنها؛ ولهذا لا يجوز الصلح على الزيادة؛ بخلاف الصلح على الأقل <sup>٦</sup>؛ لأنه حط منه.

(١) في (أ) و(ج) و(د) : « قيمته ». والمناسب هو ما تم إثباته من (ب)؛ وفقاً للهداية.

(٢) مثال ذلك: لو أبقى عبدٌ قيمته ثلاثون درهماً، فوصله رجل : فإن السيد يعطي هذا الرجل تسعاً وعشرين درهماً وليس أربعين درهماً.  
وسوف يأتي توجيه المؤلف لهذا الرأي بعد سطور.

(٣) في (ج) : « أربعين ».

(٤) نهاية ٥٢/ب من (ج).

(٥) في (د) : « النقد ».

(٦) « بما » : ساقطة من (د).

(٧) علّق صاحب (فتح القدير) - ١٣٦/٦ - على ذلك فقال : « وجه أبي يوسف (أن التقدير بما ثبت بالنص) : أي قول ابن مسعود وعمر، ووجب اتباعهما. والمراد بالنص : إجماع الصحابة بناء على عدم مخالفة من سواهما؛ لوجوب حمل قول من نقص منها على ما نقص من السفر فلا ينتقص عنها ». وكان صاحب (الهداية) - ١٣٥/٦ - قد بين ذلك فقال : « ولنا أن الصحابة - رضوان الله عليهم - اتفقوا على وجوب أصل الجعل، إلا أن منهم من أوجب أربعين، ومنهم من أوجب ما دونها، فأوجبنا الأربعين في مسرة السفر وما دونها فيما دونه؛ توفيقاً وتلفيقاً بينهما ».

ومن الآثار الواردة في ذلك : ما أخرجه عبد الرزاق، كتاب البيوع، باب الجعل في الآبق، ٢٠٨/٨، ح ٤٩١١، بسنده عن أبي عمرو الشيباني قال: أتيت ابن مسعود بإباق أصبغهم بالعين، فقال: الأجر والغنيمة. قلت : هذا الأجر فما الغنيمة؟ قال: أربعون درهماً؛ وأخرجه الطبراني في الكبير بنحوه، ٢١٩/٩، ح ٩٠٦٦، وفي آخره زيادة: «... من كل إنسان». والبيهقي بنحوه، كتاب اللقطة، باب (الجمالة)، ٢٠٠/٦، وفي آخره زيادة: «... من كل رأس». - قال البيهقي عقب ذلك: «... وهذا أمثل ما في الباب». - وقال صاحب مجمع الزوائد، ١٧١/٤ : «رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبو رياح، ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح». وللتوسع انظر : المحلى لابن حزم، ٢٠٨/٨؛ نصب الراية، ٤٧٠/٣؛ الدراية، ١٤٢/٢.

(٨) نهاية ٦٩/ب من (أ).

ولحمّد - رحمه الله - : أن المقصودَ حَمْلُ الغير على الرّد<sup>١</sup> ليحيى<sup>٢</sup> مال<sup>٣</sup> المالك<sup>(٤)</sup>، فيُنْقَصُ<sup>٥</sup> درهم؛ لِيَسْلَمَ له شيءٌ تحقيقاً للقاعدة «<sup>(٦)</sup>». وهذا «إن أشهد [أنه]<sup>(٧)</sup> أَخَذَهُ للرّد<sup>(٨)</sup>».

ولموصّله من أقل منها بحسابه<sup>(٩)</sup>، فمن أوصله من مسيرة<sup>١٠</sup> يوم له ثلاثة عشر درهماً وثلث درهماً، بتوزيع العوض على المعوض أجزاء<sup>(١١)</sup>.



(١) «الرّد» : ساقطة من (ج-).

(٢) في (ج-) : «إحياء». وفي (د) : «سيحي». وقد جاء في الهداية : «ليحيى».

(٣) في (ب) : «بحال».

(٤) وهو : عبده الآبق.

(٥) في (ب) : «فينقص»، وكذلك في (الهداية)، وفي (ج-) : «فينص».

(٦) الهداية، ١٣٦/٦-١٣٧- مع اختلاف يسير سبق بيانه-.

(٧) «أنه» : زيادة من مصدر هذه الجملة (وهو الدّر)، ولا يتضح المعنى إلا بما؛ لهذا تمّ إثباتها. وتماها عنده : «إن أشهد أنه أخذه للرّد، وإن لم يشهد فلا شيء له...». والمعنى : أن الواحد للعبد الآبق يستحق العوض إذا أقام البيئة على أنه أخذ العبد ليرده على سيده، وإلا فلا عوض.

(٨) الدّر، ١٢٦/٢؛ وانظر : تنوير الأبصار وشرحه الدّر المختار وحاشيته ردّ المختار، ٤٥٣/٦. وقد زاد الأخير قيداً فقال : «... وهذا عند التمكن من الإشهاد، وإلا فلا يشترط...».

(٩) أي : إذا كانت «مسافة ما بين الأخذ ومكان سيّد العبد» أقل من مدة السفر (وهي ثلاثة أيام) فإن لموصل العبد من الدراهم الأربعين ما يناسب تلك المسافة. وسوف يوضح المؤلف ذلك بالمثال. وانظر : رد المختار، ٤٥١/٦، ٤٥٤.

(١٠) في (د) : «مدة».

(١١) انظر : الهداية وفتح القدير، ١٣٤/٦؛ الدّر شرح الغرر، ١٢٦/٢-١٢٧؛ الدّر المختار وحاشيته : ردّ المختار، ٤٥٤/٦.

وللتوسع في حكم أخذ العوض على ردّ العبد الآبق انظر بالإضافة إلى ما سبق : الكافي لابن قدامة، ٢٣٥/٢؛ المغني له أيضاً، ٣٢٨/٨؛ كثر الدقائق وشرحه : البحر الرائق، ١٧٢/٥؛ الدّر المختار وشرحه : ردّ المختار، ٤٥١/٦.

# باب الفين



## [ القاعدة الثانية والسبعون بعد المائة ]

الْغَرَمُ بِالْغَرَمِ<sup>(١)</sup>:

(١) معنى القاعدة :

هذه القاعدة «تعبّر عن عكس [قاعدة الخراج بالضمان] ... فتفيد أن الضمان أيضاً بالخراج : أي أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعاً» - قاله الأستاذ مصطفى الزرقا في مدخله، ١٠٣٥/٢، فقرة ٦٥٠.

وقد عبّر عنهما بقاعدة واحدة، وهي : «النعمة بقدر النعمة، والنقمة بقدر النعمة»، وهذه القاعدة تمثل المادة ٨٨ من (مجلة الأحكام العدلية).

أما توثيقها :

فقد وردت هذه القاعدة في كثير من كتب القواعد الفقهية بألفاظ متقاربة، ومن تلك الكتب :

المشور ١١٩/٢ - وقد وردت فيه بلفظ : «... الغرم في مقابلة الغرم» -؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص ٥٢٠، رقم ٣٤ - ولفظه : «ومن ملك الغرم كان عليه الغرم» -؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦، وقد وردت فيه باللفظ الذي ذكره المؤلف، كما وردت باللفظ نفسه في الكتب الآتية : شرح العلامي لقواعد الخادمي، ل ٣٠/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٦؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٨٧؛ وشرحها لسليم رستم، ٥٨/١؛ ولعلي حيدر، ٧٩/١؛ وللأتاسي، ٢٤٥/١ - ٢٤٦؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص ٤٣٧ - ٤٣٩؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٩٤، قاعدة ١٩٥؛ المبادئ الفقهية، ص ٥١؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٣٥/٢، فقرة ٦٥٠؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص ٣٤٣، ٤١١؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير له أيضاً، ص ٤٨٧، وأحال إلى التحرير، ٧٩٨/٥؛ الوجيز، ص ٣١١؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٩٦، قاعدة ٧٩؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص ٨٥؛ المدخل إلى القواعد الفقهية لـ د. إبراهيم الحريري، ص ١٤٨، ١٥٠.

يضاف إلى هذا أن المقرّي في كلياته - ص ٣٠٠، كلية رقم ٢٨٩ -؛ تحدّث عن معنى القاعدة فقال، «كل من يضمن النقصان: فله الزيادة، إلا غلة العهدة. وقال سحنون : إن كان مالاّ وهب للعبد ونحوه؛ وأما النماء للبدن فللمشتري على كل حال».

كما وردت باللفظ الذي ذكره المؤلف في عدد من كتب الفقه، منها :

الكافي شرح الوائي للنسفي (القسم الأخير)، ص ١٨٥٢؛ الدرر شرح الغرر، ١٢٣/٢، ١٣٧، ١٦٨، ٣٢٦؛ الدر المختار وحاشيته : رد المحتار، ٤٢٤/٦، ٣١٦/١٠.



فإذا وُجد القَتِيلُ في الشَّارِعِ الأعْظَمِ والسَّجَنِ والجامعِ [تكونُ]<sup>(١)</sup> الدِّيةُ على بيت المال؛ لأنَّ<sup>(٢)</sup> دية مَنْ لا وَلِيَ له لبيت المال، فيتحمَّلُ الغرامة في مقابلة هذه الغنيمة<sup>(٣)</sup>.

وفروع هذا الأصل مما لا يكاد إحصاؤه.



(١) في (أ) و(ب) و(ج): «يكون». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د).

(٢) في (د): «أن».

(٣) انظر: الكتاب وشرحه: اللباب، ١٧٥/٣؛ الهداية، ٣٨٦/١٠-٣٨٧؛ الدرر شرح الغرر، ١٢٣/٢؛ الدر المختار وحاشيته: رد المحتار، ٣١٦/١٠، وقد بيَّن ابن عابدين وجهًا آخر لأنطباق القاعدة على المثال المذكور فقال - ٣١٦/١٠-٣١٧-: «لما كان عامة المسلمين هم المتفعون بالمسجد الجامع والسجن والشارع الأعظم: كان الغرم عليهم؛ فيدفع من ما لهم الموضوع لهم في بيته».

باب

الفاء



## [ القاعدة الثالثة والسبعون بعد المائة ]

## الْفَتْوَى فِي حَقِّ الْجَاهِلِ كَالْاجْتِهَادِ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ (٢) :

بشرط : أن يكون المفتي مشتهراً بالعلم، عالماً بالأحكام الشرعية في المعاملات والعبادات، سيما في الاعتقادات.

(١) نهاية ٤٣/أ من (د).

(٢) معنى القاعدة :

هذه القاعدة تشبه فتوى المجتهد للعامي الجاهل باجتهاد المجتهد لنفسه من جهة وجوب العمل ولزوم الامتثال.

إذ معناها : أن الفتوى التي يتلقاها العامي الجاهل من المجتهد بمثله ما لو كان هذا العامي هو المجتهد نفسه، فكما أن الواجب على المجتهد أن يعمل بما أداه إليه اجتهاده، فكذلك العامي ملزم بالعمل بالفتوى. أو بعبارة أخرى : أن الفتوى التي يتلقاها العامي الجاهل من المجتهد ملزمة له كما لو كان هذا العامي هو ذاك المجتهد نفسه.

وهذه القاعدة قيدها العلائي الحنفي (ت ١٢٤٣هـ). بما إذا كانت الفتوى موافقة لمذهب المستفتي، وكانت هذه الفتوى هي الرواية المفتى بها في ذلك المذهب، حيث قال عقب القاعدة - في شرحه لقواعد الخادمي، ل ٣٠/أ-ب :- «في وجوب العمل، ولزوم الامتثال. لعله إذا كان [هكذا بتذكير الفعل] الفتوى موافقة لمذهبه، وكانت بالرواية المفتى بها مثلاً، وإلا فلا يجب ولا يلزم؛ بل يخير، فافهم». كما أن المؤلف عند شرحه للقاعدة قيدها أيضاً بكون المفتي مشتهراً بالعلم وصحة الاعتقاد. أما توثيقها :

فقد وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده : فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٢١؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٥٣، قاعدة ٢٧٦- ولفظه فيهما: «الفتوى في حق الجاهل بمثله الاجتهاد في حق المجتهد»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٠/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٦- ولفظ الجامع وما بعده مطابق للفظ المؤلف-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٨٤، قاعدة ١٢١- ولفظه: «فتوى الفقيه للجاهل كحكم القاضي»-.

ومن كتب الفقه :

فتاوى قاضي خان، ٤٥٢/٢.

وإياكم والمبتدعين الضَّالِّينَ المُضِلِّينَ، وإنا شاهدنا<sup>(١)</sup> في زماننا كثيرًا من [العوام]<sup>(٢)</sup> أصغوا [إلى]<sup>(٣)</sup> مقالاتهم المزخرفة، وغيروا<sup>(٤)</sup> بدلائلهم الباطلة الضعيفة، فوقعوا في ورطة [الغواية]<sup>(٥)</sup> حائرين، و سلكوا في طريق الضلالة<sup>(٦)</sup> سامرين.



(١) في (ب) : «نشهد»، وفي (د) : «شاهد». وما في (ب) هو الأولى.

(٢) في (أ) و(جـ) و(د) : «الأعوام». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب).

(٣) « إلى » : زيادة من (ب). والأسلوب بدونها يكون ركيكاً؛ لهذا تمَّ إثباتها.

(٤) هكذا في جميع النسخ، ولعلها تصحيف من : (واغترّوا).

(٥) « الغواية » : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وقد تمَّ إثباتها ليحصل توافق بينها وبين لفظ (الضلالة)

في الإيقاع.

(٦) في (ب) : « الكلالة ».

## [ القاعدة الرابعة والسبعون بعد المائة ]

**فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَمْلِكُ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ الْمَالَ الْمَدْفُوعَ إِلَيْهِ مَقَابِلًا  
يَمْلِكُ : فَإِنَّ الْمَأْمُورَ يَرْجِعُ بِلَا شَرْطٍ ، وَإِلَّا فَلَا <sup>(١)</sup> :**

(١) نهاية ١/٧٠ من (أ).

(٢) في (د) : « يملك ».

(٣) في (د) : « المأخوذ ».

(٤) نهاية ١/٤٥ من (ب).

(٥) المراد من القاعدة :

هذه القاعدة تُعدُّ ضابطاً لحكم رجوع المأمور على الأمر فيما دفعه من مال :  
إذ يُنظر في ذلك إلى حال الثالث المدفوع إليه المال : هل يملك هذا المال بمقابل، أو بجاناً؟  
• فإن كان يملكه بمقابل : فإن المأمور يرجع على الأمر في المال الذي دفعه إلى الثالث، وإن لم يشترط ذلك قبل الدفع.  
• وإن كان يملكه بجاناً : فإن المأمور لا يرجع فيما دفعه إلا إذا اشترط الرجوع قبل الدفع - والله أعلم -  
أما توثيقها :

وردت بلفظها أو نحوه أو معناه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٤؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ٣٠٣، قاعدة ٣٩٨؛ الفوائد الزينية، ص ٨٧، فائدة ٧٧، وقد ذكرها ابن نجيم في هذه الكتب بلفظين، ثانيهما بنحو لفظ المؤلف والأول بمعناه، ولفظه في الفوائد : «من قام عن غيره بواجب بأمره : فإنه يرجع عليه بما دفع، وإن لم يشترط الرجوع ... إلا في مسائل ... وضابطه - كما في (البزازية) - : كل موضع ملك المدفوع إليه المال المدفوع مقابلاً بملك مال : فالمأمور يرجع بلا شرط، وفي كل موضع ملك المدفوع إليه غير مقابل بملك المال : لا يرجع بلا شرط»؛ ومن كتب القواعد الأخرى : قواعد الفقه للمجذدي، ص ٩٦، قاعدة ٢٠٤ - ولفظه كلفظ المؤلف إلا أنه في منتصف القاعدة بعد كلمة (يملك) زاد : «المال» -.

ومن كتب الفقه :

الفتاوى البزازية، ٤٧٢/٢؛ الدر المختار وحاشيته : رد المختار، ٦٢٤/٧؛ قرة عيون الأخيار (تكملة رد المختار)، ٦٣٥/١٢.

- فإن أمره بالإتفاق<sup>١</sup> عليه، أو<sup>٢</sup> بقضاء دينه ففعل : يرجع إلى<sup>٣</sup> أمره، وإن لم يشترط الرجوع؛ لأن<sup>٤</sup> المدفوع إليه يملك المال المدفوع إليه مقابلًا بمال في ذمته<sup>(٥)</sup>.
  - ولو أمره بالتعويض عن هبة<sup>٦</sup>، أو بالإطعام عن كفارته، أو بأداء زكاة ماله، أو<sup>٧</sup> بأن يهب فلانًا عنه، ففعل : لا يرجع المأمور على الأمر بلا<sup>٨</sup> شرط الرجوع بشيء<sup>(٩)</sup>؛ لأن المدفوع إليه لا يملك المال المدفوع إليه مقابلًا بمال؛ بل بالتبرع، فلا يرجع<sup>١٠</sup> على مقتضى<sup>١١</sup> هذا الأصل.
- وهذا مما يجب حفظه، فإن كثيرًا من الناس غافلون عنه.



(١) في (ب) : « بالاتفاق ».

(٢) في (جـ) : « وبقضاء » (بإسقاط الألف).

(٣) في (ب) : « على ».

(٤) « لأن » : ساقطة من (جـ).

(٥) انظر حكم الأمر بالإتفاق وقضاء الدين في: أشباه ابن نجيم، ص ٤٤؛ وقواعده، ص ٣٠٣؛ وفوائده، ص ٨٧؛ الدر المختار ورد المختار أو قرّة عيون الأخيار، ٦٢٤/٧، ٦٣٤/١٢، ٦٣٥. وقد أورد الأخيران اعتراضًا على الضابط - الذي أورده صاحب (الدر) بلفظ ابن نجيم - فقالا: «يرد عليه: الأمر بالإتفاق عليه، فإنه [أي صاحب الدر] قدّم أنه يرجع بلا شرط، مع أنه ليس بمقابل ملك مال!...».

(٦) في (ب) : « هبت »، وفي (جـ) : « هبته ».

(٧) « أو » : ساقطة من (جـ).

(٨) في (د) : « فلا ».

(٩) انظر هذه المسائل الأربعة في المصادر السابقة.

(١٠) نهاية ١/٥٣ من (جـ).

(١١) في (جـ) : « المقتضى ».

## [ القاعدة الخامسة والسبعون بعد المائة ]

الفرع ' [المختص] ' بأصل وجوده يدل على وجود أصله<sup>(٤)</sup> :

قال صاحب (الهداية) : «إذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع : لم يكن متبرعاً، فله أن يرجع على الموكل؛ لأنه انعقدت مبادلة حكمية بينهما»<sup>(٥)</sup>، «فصار الوكيل كالبائع من الموكل»<sup>(٦)</sup>؛ لثبوت أمارتها، وهي إذا اختلف الوكيل والموكل في مقدار الثمن يتحالفان، وإذا وجد الموكل<sup>٧</sup> عيباً بالمشتري يردّه على الوكيل، و ذلك من خواص المبادلة»<sup>(٨)</sup>،<sup>(٩)</sup> فيكون دليلاً عليها.

وأوردوا الاعتراض عليه : بأن هذه الأحكام ليست دليلاً على عدم كون الوكيل متبرعاً؛ بل هو دليل مبادلة حكمية بينهما.

فأجيب عن هذا الاعتراض : بهذا الأصل الذي ذكرناه في صدد الكلام<sup>(١٠)</sup>.

(١) « الفرع » : ساقطة من (د).

(٢) في (أ) : « المحيص ». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه القاعدة (وهو العناية).

(٣) « على » : زيادة من (ب) و(جـ) و(د). والصحيح إثباتها، وهو الموافق للعناية.

(٤) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في العناية، ٣٨/٨.

(٥) الهداية وشرحها : العناية، ٣٨/٨ - ولفظه قريب من (العناية) وبعيد من (الهداية) -.

(٦) في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «المشتري». والذي يظهر أن المعنى متفق؛ إذ المعنى : (فصار الوكيل بالنسبة للموكل كالبائع للمشتري الذي هو الموكل). ويعضد هذا أن كلمة (الموكل) وردت كذلك في قرّة عيون الأخيار، ٤٠٩/١١، حيث جاء فيها : «لأن الوكيل بالشراء يتولّ مهلة البائع من الموكل؛ ولذلك يتحالفان إذا اختلفا في الثمن...».

(٧) « الموكل » : ساقطة من (جـ).

(٨) نهاية ٧٠/ب من (أ).

(٩) العناية، ٣٨/٨ - مع اختلاف يسير بينهما -؛ وانظر هذه المسألة في : الدرر شرح الفرر، ٢٨٧/٢؛

تكلمة البحر الرائق، ١٥٥/٨؛ قرّة عيون الأخيار، ٤٠٨/١١.

(١٠) انظر الاعتراض وجوابه في : العناية، ٣٨/٨.



وتقريره : أن هذه الأحكام من فروع المبادلة خاصة، فإذا وجدنا من هذه الأحكام  
 [يستدل]<sup>١</sup> بوجود المبادلة، و المبادلة<sup>٢</sup> تدل على عدم كون [الوكيل]<sup>٣</sup> متبرعاً، [فتكون]<sup>٤</sup>  
 هذه الأحكام دليلاً [على]<sup>٥</sup> عدم كونه متبرعاً بواسطة المبادلة.



(١) في (ب) : « نستدل ». وهذا الأول. وقد جاء في (د) : « سبديل ».

(٢) « المبادلة » : ساقطة من (ج).

(٣) في (أ) و(ج) : « الدليل ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د). وهذه الكلمة تمثل نهاية ٤٣/ب من (د).

(٤) في (أ) و(ب) و(ج) : « فيكون ». والأفصح ما تم إثباته من (د).

(٥) في (أ) و(ج) : « في ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

# باب القف



## [ القاعدة السادسة والسبعون بعد المائة ]

الْقَدِيمُ يُتْرَكُ عَلَى قَدَمِهِ<sup>(١)</sup> :

(١) معنى القاعدة :

ورد في صدر هذه القاعدة لفظ : (القديم)، وقد عُرِفَ في (المجلة) بأنه : «هو الذي لا يوجد مَنْ يعرف أوله».

إذا علم هذا فَـ «المراد بهذه القاعدة : أن ما كان في أيدي الناس، أو تحت تصرفهم قديمًا من أشياء ومرافق مشروعة في أصلها : يبقى لهم كما هو، ويعتبر قدمه دليلًا على أنه حقٌّ قائم بطريق مشروع» - قاله الزرقا في مدخله -.

ولكنه من الجدير أن يُعلم أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها؛ بل مقيدة بأن لا يكون في هذا الأمر القديم ضررٌ يَبِيْنٌ. وهذا القيد غيّر عنه بقاعدة أخرى، وهي : «الضرر لا يكون قديمًا» - المادة ٧ من المجلة -.

أفاد ذلك د. علي الندوي، ثم حاول أن يجمع بين القاعدتين فقال : «وبناء على ذلك لاضير في الجمع بين القاعدتين ... بأن يقال : «القديم يترك على قدمه، ما لم يكن ضررًا فاحشًا»».

وهذا الضرر الفاحش ضابطه : «أن كل ما يمكن أن يستحق على الغير بوجه من الوجوه الشرعية فهو ليس بضرر فاحش، فتجب حينئذ مراعاة قدمه إذا كان قديمًا، ومالا يمكن أن يستحق على الغير بوجه شرعي فهو ضرر فاحش، ويرفع مهما كان قديمًا» - قاله أحمد الزرقا في شرحه لقواعد المجلة -.

ولتوثيق ما سبق فإن المصادر المذكورة مرتبة على النحو الآتي :

مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٦٦ - وانظر شرحها : درر الحكام، ١/١١٣ -؛ المدخل الفقهي العام، ٢/٩٨٨، فقرة ٥٩٦؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص ٤١٣-٤١٤؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ١٠٣.

هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

أما توثيقها :

فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

مجامع الحقائق (السخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلاني لقواعد الخادمي، ل ٣٠/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٦؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٦؛ شرحها لسليم رستم، ٢١/١؛ ولعلي حيدر، ١/٢١؛ وللأتماسي، ١/٢٣؛ وشرح قواعد الزرقا، ص ٩٥؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٢٧، قاعدة ١٦٨ - وزاد عليها : «... ولا يغيّر إلا بحجة» -؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٩٨، قاعدة -

## فروع هذا الأصل كثيرة :

منها : إذا كانت القسمة في الشرب بالكوى<sup>(١)</sup> : يُترك على قدمه، ويمنع عن القسمة بالأيام<sup>(٢)</sup>.

وهذا الأصل داخل في الأصل الذي ذكر في باب العين<sup>٣</sup>، وهو : «العادة محكمة»<sup>(٤)</sup>.

٢١١- المدخل للزرقا، ٩٨٨/٢، فقرة ٥٩٦؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص ٣٥٦، ٤١٢؛ القواعد والضوابط له أيضًا، ص ١٥٠ - وزاد عليها : «... لظهور الحق فيه»-؛ الوجيز، ص ١١٥ - ولفظه كلفظ الفرائد-؛ المدخل إلى القواعد، ص ٨٠، ٩٩؛ المبادئ الفقهية، ص ١١؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٣٦، قاعدة ٢٥؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٦٢.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٨٠/٢٣؛ الهداية وفتح القدير، ٨٦/١٠؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص ٢٢٨٩؛ فتاوى قاضي خان، ٢٢١/٣؛ تكملة البحر الرائق، ٢٤٥/٨؛ الدر المختار وحاشيته : رد المختار، ٢٠/١٠، ٢١. <sup>(١)</sup> الكوى : جمع كوة «والكوة - ويضم - والكؤ : الخرق في الجدار» - قاله صاحب القاموس -.

والمراد بها هنا : الفتحات التي يلج منها الماء إلى المزارع ونحوها، «فتكون قسمة الماء في الأصل باعتبار سعة الكوة وضيقها» - قاله صاحب الهداية -.

وزاد صاحب العناية الأمر إيضاحًا فقال : «(وكذا إذا كانت القسمة بالكوى) : الكوة : ثقب البيت، والجمع : كواء (بالمد)، وكوى (مقصور)، ويستعار لمفاتح الماء إلى المزارع والجداول، فيقال : كوى النهر. ومعناه : ليس له أن يوسع الكوة».

ولتوثيق ما سبق فإن المصادر المذكورة مرتبة على النحو الآتي : القاموس المحيط، مادة «كوى»، ص ١٧١٣ - وانظر المعجم الوسيط، مادة «كوى»، ٨٠٦/٢ -؛ الهداية والعناية، ٨٦/١٠ - وانظر تكملة البحر الرائق، ٢٤٥/٨ -.

<sup>(٢)</sup> انظر : الهداية والعناية، ٨٦/١٠؛ تكملة البحر الرائق، ٢٤٥/٨؛ الدر المختار وحاشيته : رد المختار، ٢٠/١٠ - ٢١.

<sup>(٣)</sup> نهاية ٤٥/ب من (ب).

<sup>(٤)</sup> ص ٨٢١ (ل ٦٤/أ)، قاعدة ١٦١.

ووجه دخولها : هو كون الأمر القديم قد جرت العادة ببقائه على حاله القديم، فيترك على حاله، ما لم يثبت خلافه.

ويلاحظ أن لما تعلقًا بقاعدة كلية أخرى، وهي : «اليقين لا يزول بالشك»؛ إذ إن القديم متيقن وما سواه إذا لم تقم عليه بينة فهو مشكوك فيه، واليقين لا يزول بالشك.

## [ القاعدة السابعة والسبعون بعد المائة ]

قَدْ [يَثْبُتُ] الْفَرْعُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْأَصْلُ<sup>(٢)</sup> :

(١) في (أ) و(جـ) : «تثبت»، وفي (د) : «ثبت». والأفصح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لأكثر مصادر القاعدة الآتي ذكرها.

(٢) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب القواعد، وأكثرهم يذكرها عقب قاعدة أخرى ويجعلونها كالاستدراك عليها، وهي: «يسقط الفرع إذا سقط الأصل»، والمؤلف نفسه سلك هذا المسلك، وذلك في باب الباء، عند حديثه عن القاعدة المذكورة، ص ١١٧٦ (ل ١١٣/ب)، قاعدة ٢٦٢.

• ومن تلك الكتب التي سلكت هذا المسلك : المنثور للزركشي، ٢٢/٣ - ولفظه : «الفرع الأصل فيه أنه يسقط إذا سقط الأصل ... وقد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل في صور...»؛ - الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٧٤/١ - ولفظه : «الفرع يسقط إذا سقط الأصل ... وقد يثبت الفرع، وإن لم يثبت الأصل»؛ - ولابن نجيم، ص ١٤٧ - ولفظه قريب من لفظ السيوطي؛ - غمز عيون البصائر، ٣٦٤/١؛ - الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ١٦٤؛ - والمواهب السنية وحاشيتها : القوائد الجنية، ١١٢/٢ - ولفظ الفرائد :

والفرع فيما قعدوه يسقط إن يسقط الأصل كما قد ضبطوا

وربما يثبت حكم الفرع والأصل غير ثابت في الشرع؛

القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص ٣٩١.

• وهناك كتب دجت بين القاعدتين، وجعلتهما قاعدة واحدة مختلف فيها، منها : المنهج المنتخب وشرحه للمنحور، ص ٤٥١ - ولفظ المنهج :

هل يتنفي الفرع إن الأصل ذهب؟.....

المجاز الواضح وشرحه : الدليل الماهر، ص ١٧٣ - ولفظه المجاز :

وينتفي الفرع إن الأصل انتفى وقيل لا وذاك أولى باقتفا-

• وهناك كتب تكلمت عن كل قاعدة استقلالاً أو عن إحداها، فمما وردت فيه قاعدة : «قد يثبت الفرع ...» :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣١/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٦؛

مجلة الأحكام العدلية، مادة ٨١؛ وشرحها لسليم رستم، ٥٣/١؛ ولعلي حيدر، ٧١/١؛ وللأناسي،

٢٣١/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٤١١ - ولفظ المجلة : «قد يثبت الفرع مع عدم ثبوت

الأصل»؛ - قواعد الفقه للمجددي، ص ٢١٠، قاعدة ٢١٠، وص ١٤٣، قاعدة ٤١٩ - ولفظه

الأول كلفظ المجلة؛ - المدخل الفقهي العام، ١٠٢١/٢، فقرة ٦٣٩؛ الوجيز، ص ٢٨٣ -

اعتبر البعضُ هذا الكلام من أصول الفقه<sup>(١)</sup>، و[فرعوا]<sup>٢</sup> عليه مسائل :

- منها : «لو قال : لزيد على عمرو ألف، وأنا ضامن به. فأنكر عمرو<sup>٣</sup> : لزم الكفيل إذا ادّعاها زيد دون الأصيل<sup>٤</sup>».

- المدخل إلى القواعد الفقهية، ص ١٣٤؛ المبادئ الفقهية، ص ٤٧؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٨٦، قاعدة ٦٨؛ ولـ د. محمد الزحيلي، ص ٨٢.

(١) يظهر -والله أعلم- أنه ليس المراد من كلمتي (أصول الفقه) علم أصول الفقه المعروف، وإنما المراد : مطلق ما يصحّ أن يكون أصلاً للفقه، فيشمل ذلك القواعد الأصولية والفقهية وغيرهما. ويدل على ذلك أمور :

١- أن تسمية القواعد أصولاً هو السمة الغالبة على هذا الكتاب، ومن أقرب الأمثلة لذلك :  
- أنه في أثناء شرحه لهذه القاعدة - ص ٨٨٧ (ل ٧١/ب) - قال : «بل هذه المسائل مما تخلفت من الأصل الذي ذكرناه في باب الشين وهو ...».

- كما أنه عقب القاعدة السابقة - ص ٨٨٤ (ل ٧١/أ) - قال : «... فروع هذا الأصل كثيرة ...».  
٢- أن من المرجح كون المراد من (البعض) - في قوله : «اعتبر البعض هذا الكلام من أصول الفقه» - هو ابن نجيم في أشباهه؛ لكون أشباهه من مصادر المؤلف الرئيسة؛ ولأن المسائل التي سيذكرها المؤلف مذكورة في الأشباه بحروفها.

وابن نجيم إنما ذكرها على أنها قاعدة فقهية؛ إذ ذكرها ضمن النوع الثاني من قواعد فقه الأول- وهو ما عبّر عنه بقوله : «الفن الأول : القواعد الكلية» - ص ٢٩.

٣- ومن أقوى الأدلة على ذلك : أن ابن نجيم نفسه وصف ما اصطّلح على تسميته بالقواعد بأنها : «هي أصول الفقه في الحقيقة» - وذلك ص ١٤ من أشباهه.

أي : أن الشأن في القواعد الفقهية أن تكون هي الأصول التي يُبنى عليها الفقه، وتتفرع منها أحكامه. بخلاف القواعد الأصولية فإنها لا تتفرع منها الأحكام مباشرة؛ بل لأبد من واسطة، وهي الدليل. فيكون ابن نجيم قد عدّ هذه القاعدة من أصول الفقه بهذا المعنى، لا أنها من علم أصول الفقه.

٤- يضاف إلى ما سبق : أن الفروع التي تُثل بها للقاعدة استنتجت منها مباشرة، دون الحاجة إلى الواسطة وهي الدليل. وهذا شأن القواعد الفقهية لا الأصولية.

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «وتفرعوا». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(٣) في (د) : «عمر» (بإسقاط الواو).

(٤) في (ج) : «الأصل». وقد زاد ابن نجيم عقب ذلك : «كما في (الخانية)».

• ومنها : لو ادعى الزوج الخلع، فأنكرت المرأة : بانث ولم يثبت المال الذي هو الأصل في الخلع.

• ومنها : لو قال: بعت عبدي من زيد<sup>١</sup>، فأعتقه<sup>٢</sup>. فأنكر زيد : عتق العبد، ولم يثبت المال.

ومنها : لو قال : بعته من نفسه. فأنكر<sup>٣</sup> العبد : عتق بلا عوض<sup>(٤)</sup>.  
أقول : و الحق أنه ليس من الأصول<sup>(٥)</sup>.

ويدل عليه إصدار<sup>٦</sup> الكلام بلفظ وضع للتقليل<sup>٧</sup>، وهو «قد»<sup>(٨)</sup>؛ بل هذه المسائل مما [تختلف]<sup>٩</sup> من الأصل الذي ذكرناه في باب الشين<sup>(١٠)</sup> وهو : «الشيء إذا ثبت [ثبت]»<sup>١١</sup> بجميع

(١) نهاية ٥٣/ب من (جـ).

(٢) نهاية ٧١/أ من (أ).

(٣) في (د) : « ذكره ».

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٨ - مع الزيادة السيرة المذكورة -؛ وانظر: المنشور، ٢٢/٣؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٧٥/١.

وسوف يكرر المؤلف هذه المسائل وما تفرعت منه، ص ١١٧٧ (ل ١٣/أ-ب).

(٥) لعل المؤلف انطلق في هذا الحكم مما قرره في بداية كتابه وأكد عليه مراراً من أن القواعد الفقهية تصلح أن تكون أدلة للأحكام، ولا تكون أدلة إلا إذا كانت مطردة. وقاعدة : «قد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل» غير مطردة؛ لهذا لا تعد من القواعد والأصول.

انظر منه مثلاً : ص ١٩٠ (ل ١/أ)، وص ٧٧٦ (ل ٦٠/أ).

(٦) في (ب) : «تصدير». وهذا الأولى.

(٧) في (جـ) : « للتعليل ».

(٨) انظر : الجني الداني في حروف المعاني، ص ٢٥٥.

(٩) في (أ) و(جـ) : «يختلف»، وفي (ب) : «يتخلف». والمناسب ما تم إثباته من (د).

(١٠) ص ٧٧٨ (ل ٦٠/أ)، قاعدة ١٥١.

(١١) «ثبت» : زيادة من (ب) و(د). وهي زيادة لا يستقيم المعنى بدونها.



لوازمه» فالذَّين<sup>١</sup> [لازم]<sup>٢</sup> للكفالة<sup>٣</sup>، والمال للنخلع والبيع. ومع هذا ثبت الملزوم ولم يثبت اللازم!

فالجواب : أن «إقرار» الإنسان ليس بحجة على غيره<sup>(٥)</sup>، ففي هذه المسائل الكفيل والزوج والمولى يؤخذون<sup>٦</sup> بإقرارهم، ولا يتجاوز إقرارهم إلى الغير<sup>(٧)</sup>.



(١) في (ب) و(د) : «كالذَّين».

(٢) في (أ) و(ب) و(د) : «الذي». والصحيح ما تم إثباته من (جـ) و(هـ) و(و).

(٣) في (جـ) : «لكفالة».

(٤) في (جـ) : «الإقرار».

(٥) هذه قاعدة سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، ص ٣٨١ (ل ١٧/أ)، قاعدة ٤١.

(٦) في (جـ) : «يؤخذون».

(٧) انظر هذا الجواب في: درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر، ٧٢/١؛ شرح المجلة للأتاسي، ٢٣١/١؛

المدخل الفقهي العام، ١٠٢٢/٢، فقرة ٦٣٩؛ المدخل إلى القواعد لـ د. إبراهيم الحريري، ص ١٣٤.

## [القاعدة الثامنة والسبعون بعد المائة]

قَدْ [يَثْبُتُ] 'ضِمْنًا' [ما] 'لا يَثْبُتُ قَصْدًا' (٣) :

(١) في (أ) و(ج) و(د): «ثبت». والمناسب ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لكثير من مصادر القاعدة.

(٢) «ما»: زيادة من (ب) و(ج). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٣) هذه القاعدة من القواعد التي لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب القواعد، كما ورد التعليل بها في كثير من كتب الفقه وبعض كتب الأصول، وذلك بعدة ألفاظ معناها متقارب:

فمن كتب القواعد :

رسالة الكرخي في الأصول، ص ١٦٦ - ولفظها : «الأصل أنه قد يثبت الشيء تبعًا وحكمًا، وإن كان قد يطل قصداً»؛- الأشباه والنظائر لابن الوكيل، ٤٢٦/٢ - ولفظه : «ما لا يثبت ابتداءً ويثبت تبعًا»؛- القواعد للمقري، ٤٣٢/٢ - ولفظه : «قد يسوغ في الشيء تابعًا ما يمنع فيه مستقلاً»؛- الكليات الفقهية له أيضًا، ص ٢٩٦، كلية رقم ٢٧٥ - ولفظه : «كل عين مقصودة فالجهل بها مبطل للبيع، بخلاف غير المقصود»؛- المنشور، ٣٧٦/٦، ٣٧٨ - ولفظه الأول : «يغتفر في الشيء إذا كان تابعًا ما لا يغتفر إذا كان مقصودًا»؛- تقرير القواعد لابن رجب، ١٥/٣، قاعدة ١٣٣، و١٦٤، ضمن قاعدة ١٥٩ - ولفظه الأول : «يثبت تبعًا ما لا يثبت استقلالاً»؛- الأشباه والنظائر لابن الملتن، ٤٢٩/١، قاعدة ٨٢ - ولفظه : «ما لا يثبت ابتداءً ويثبت تبعًا»؛- ولسيوطي، ٢٧٦/١ - وقد ذكر عدة ألفاظ أحسنها عنده : «يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها»؛- معنى ذوي الأنهام (الخاتمة)، ص ٥٢٢، قاعدة ٥٧ - ولفظه كلفظ ابن رجب؛- إيضاح المسالك، ص ٨٩، قاعدة ٥٥ - ولفظه : «الأتابع هل يعطى لها حكم متبوعاتها أو حكم أنفسها؟»؛- الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٨ - وقد ذكر عدة ألفاظ أولها لفظ السيوطي؛- غمز عيون البصائر، ٣٦٥/١؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ١٦٦؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، ١١٧/٢ - ولفظ الفرائد:

وفي توابع الأمور اغتفروا ما لم يكن في غيرها يغتفر-

مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلاحي لقواعد الخادمي، ل ٤٠/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٤ - ولفظ الجامع وما بعده : «يدخل في التصرف تبعًا ما لا يجوز أن يكون مقصودًا»؛- مجلة الأحكام العدلية، مادة ٥٤ - ولفظها كلفظ أشباه السيوطي؛- شرحها لسليم رستم، ٤١/١؛ ولعلي حيدر، ٥٠/١؛ وللآتاسي، ١٣١/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٩١؛ مجلة الأحكام الشرعية، ص ١٠٠، مادة ١٣٣ - ولفظه كلفظ قواعد ابن رجب؛- رسالة في القواعد الفقهية للسعدي، ص ٣٥، البيت ٢٧ - ولفظه :

ومن مسائل الأحكام في التبع يثبت لا إذا استقل فوقع؛-

اعلم أن القصد أصلٌ في ثبوت أكثر أحكام العقود، والقصد فعل القلب لا يمكن الاطلاع عليه إلا بواسطة اللسان، فإذا صدر الإيجاب و القبول من المكلف، ولا مانع من اعتباره: حكمنا بثبوته قصدًا؛ [لصيانة]<sup>١</sup> تصرف المكلف<sup>٢</sup> عن الفساد. فعلى هذا ما ذكر

سقواعد الفقه للمجدي، ص ٩٧، قاعدة ٢٠٩، وص ١٤٢، قاعدة ٤١٥ - ولفظه الأول كلفظ الكرخي، والثاني كالسيوطي -؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٢٠/٢، فقرة ٦٣٧؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص ٢٥٨، ٤٢٣ - ولفظه الأول كلفظ ابن رجب والثاني كالسيوطي -؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير له أيضًا، ص ٤٩١ - ولفظه : «قد يثبت الشيء حكمًا على وجه لا يجوز إثباته قصدًا» -؛ الوجيز، ص ٢٨٤؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٤٠/٢ - وقد جاء عند الأخيرين عدة ألفاظ، منها لفظ الكرخي والسيوطي والمؤلف -؛ المدخل إلى القواعد الفقهية لـ د. إبراهيم الحريري، ص ١٢٩، ١٣١ - ولفظه الأول كلفظ السيوطي والثاني كابن رجب -؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٥؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٨٥، قاعدة ٦٦؛ ولـ د. محمد الزحيلي، ص ٨٢؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٦٤٩ - ولفظه : «قد يثبت تبعًا ما لا يثبت أصلًا» -؛ تطبيقات القواعد والضوابط لـ د. سعود الغديان، ص ١٦٩٢ - ولفظه كلفظ أشباه السيوطي -.

ومن كتب الفقه :

بدائع الصنائع، ٢٩٦/٥؛ الكافي للنسفي، ق ١، ص ١١٤٧؛ الكفاية، ٢٨٢/٣؛ العناية، ٣٢٣/٢ - ٣٢٤، ١٠٦/٧؛ جامع الفصولين، الفصل ٣٩، ٢٣٣/٢، ٢٣٥، ٢٣٦؛ فتح القدير، ١٥٨/٦، ٣٤٧، ١٢٧/٧؛ الدرر شرح الفرر، ٣٢٠/٢، ٤١٤، ٤٢٣؛ البحر الرائق، ٣١٤/٣، ١٥٦/٥ - ١٥٧، ١٣٢/٦؛ مغني المحتاج، ٤٢٢/١، ٢٤٣/٣؛ رد المختار، ٥٠٤/٨.

ومن كتب الأصول :

إعلام اللويعين، ٣٠٨/٢؛ الإجماع، ٢٤٢/٢؛ التقرير والتحجير، ٢١٩/١.

يضاف إلى ما سبق : أن المؤلف سيذكر قاعدة أخرى بمعنى هذه القاعدة، وهي : «يدخل في التصرف تبعًا ما لا يجوز أن يكون مقصودًا»، وذلك ص ١١٧٥ (١١٣/ب)، قاعدة ٢٦١.

(١) هكذا فسي (و)، وفي (هـ) : «بصيانة»، وفي باقي النسخ : «صيانة». والمناسب ما تم إثباته من (و).

(٢) في (ب) : «الملك».

في صدر الكلام ليس من الأصول، وإن صورة<sup>١</sup> البعض على<sup>٢</sup> صورة الأصل<sup>(٣)</sup>، وفرّع عليه مسائل. وسنذكره<sup>(٤)</sup> إن شاء الله تعالى°.

(١) في (ب) و(د) : «صورة».

(٢) «صوره البعض على» : ساقطة من (ج-).

(٣) لعل المراد من البعض -هنا- : ابن نجيم في أشباهه، وصاحب (جامع الفصولين)؛ لأن هذه القاعدة وفروعا الأربعة - التي سيذكرها المؤلف - مذكورة فيهما.

واعترض المؤلف على القاعدة وما بناه عليه من كونها ليست من الأصول يمكن أن يناقش بما يأتي :

١- أن القاعدة والاعتراض عليها لم يردا على محزّ واحد؛ إذ كلمة (قصداً) الواردة في القاعدة ليس المراد بها (القصد الذي هو فعل القلب) - كما ورد في الاعتراض -؛ بل المراد بها أن يكون الشيء مقصوداً لذاته، ومستقلاً في الحكم، وأصلاً بنفسه؛ لأن القاعدة أثبتت الحكم للشيء إذا كان ضمناً لغيره وتابعاً له، ونفته عنه إذا كان قصداً. والذي يقابل (ضمناً) ليس (قصد القلب)؛ بل : ما كان مقصوداً لذاته وليس تابعاً لغيره.

ويشهد لهذا المعنى كونه ورد التصريح به في ألفاظ آخر للقاعدة، كما مرّ عند توثيقها في لفظي المقرّي، وأيضاً لفظ ابن رجب وصاحب الجامع والسعدي والعيسى.

٢- أن الأخذ بالقاعدة وجعلها من الأصول التي يعتد بها ليس صنيع لبعض العلماء فحسب؛ بل هو مسلك أكثر العلماء؛ إذ لا يكاد يخلو منها كتاب في القواعد، كما علّل بها كثير من الفقهاء والأصوليين - وقد مرّ تفصيل ذلك عند توثيقها آنفاً-.

٣- أن المؤلف نفسه جعل هذه القاعدة من الأصول؛ إذ ذكرها في نهاية كتابه بلفظ آخر وهو : «يدخل في التصرف تبعاً ما لا يجوز أن يكون مقصوداً»، كما عمل بها هناك، حيث استدلل بها على فرع فقهي، ولم يعترض عليها إطلاقاً بل إنه تمّما يلفت النظر أن المؤلف استفاد تلك القاعدة من (العناية)، إلا أنه خالفه في صياغتها، فلفظها في (العناية) : «قد يدخل في التصرف ...» (بزيادة قد)، وهذه الزيادة لم يذكرها المؤلف!

يضاف إلى ذلك : كون المؤلف أيضاً ذكرها عرضاً في موضع آخر في معرض التعليل بها على فرع فقهي، وذلك ص ٩٢٩ (ل ٧٨/ب)!

(٤) في (ب) : «وسنذكر».

والضمير المثبت تقديره : وسنذكر هذا التفریع. (وذلك بعد سطرین).

(٥) نهاية ٧١/ب من (أ).

و الحق أنّ هذه المسائل مما تخلفت<sup>١</sup> عن الأصل الذي<sup>٢</sup> ذكرناه، وهو : أن القصد أصل في ثبوت أحكام العقود في الحقيقة.

فمن المسائل التي وعدتُ ذكرها<sup>(٣)</sup> :

- «شُرَى ما لم يَرَوْهُ، فوَكَّلَ وكيلاً بقبضه، فقال الوكيل - بعد رؤية المبيع وقبل قبضه - : أسقطتُ الخيار (أعني خيار الرؤية) : لم يسقط خيار\* الموكل.
- ولو قبضه الوكيل وهو يراه : سقط خيار رؤية موكله عند أبي حنيفة»<sup>(٤)</sup>.
- والجواب عن التخلف : أنه وكَّله بالقبض، لا بإسقاط الخيار، فلا يملك التصرف فيه أصالةً.

فأما إذا قبضه مقارناً بالرؤية : سقط<sup>٥</sup> خيار الموكل اقتضاء ضرورة تصحيح تصرف الوكيل فيما [أمر به وهو القبض؛ لأن تصرف الوكيل فيما]<sup>٦</sup> لا يملك الموكل لا يصح<sup>٧</sup>.

(١) في (ج) : «تختلف».

(٢) نهاية ١/٤٤ من (د).

(٣) أي وعد بذكرها عندما قال قبل سطرين : «وسنذكره إن شاء الله».

(٤) في (ج) : «وقيل».

(٥) نهاية ١/٤٦ من (ب).

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٩ - مع اختلاف يسير - وقد زاد ابن نجيم بعد هذه العبارة : «...

خلافًا لهما». وما ذكره ابن نجيم مستفاد من جامع الفصولين، الفصل ٣٩، ٢/٢٣٦.

وانظر المثال في : الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٦/٣٤٥ وما بعدها؛ بدائع الصنائع،

٥/٢٩٥؛ الدرر شرح الغرر، ٢/١٥٨؛ غمز عيون البصائر، ١/٣٦٦؛ شرح المحلة

للأساسي، ١/١٣٢؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٢٩٢.

(٧) في (ب) : «يسقط».

(٨) زيادة من (ج)، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٩) «الموكل لا يصح» : ساقطة من (ب) و(د).

وقال الإمامان<sup>(١)</sup> : لا<sup>٢</sup> يسقط<sup>٣</sup> خيار الموكل وإن كان القبض مقارناً بالرؤية؛ قياساً على ما إذا قبضه مستوراً ثم رآه، فإنه لا يسقط خيار الرؤية عن الموكل اتفاقاً<sup>(٤)</sup>.

والجواب عن طرف<sup>٥</sup> أبي حنيفة : أن التوكيل ينتهي بالقبض، فلا يملك إسقاطه قصداً بعد القبض لصيرورته<sup>٦</sup> أجنبياً. فعلى هذا لا [تخلو]<sup>٧</sup> عبارة ابن نجيم في (أشباهه)<sup>(٨)</sup> - عند ذكر هذه المسألة - عن التشويش.

• ومنها : قنَّ لهما أعتقه أحدهما وهو موسر : فلو شرى<sup>٩</sup> المعتق قصداً نصيب الساکت لم يجز، ولا يتمكن الساکت من نقل ملكه إلى أحد.

لكن لو أدى المعتق الضمان إلى الساکت مَلَكَ نصيبه<sup>(١٠)</sup>.

والجواب : أن معتق البعض صار كالمكاتب؛ لأنه يملكه<sup>(١١)</sup> رقبَةً لا يداً<sup>(١٢)</sup>، فلا

(١) أي : أبو يوسف ومحمد بن الحسن.

(٢) « لا » : ساقطة من (د).

(٣) نهاية ٥٤/أ من (جـ).

(٤) أي : بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه. وانظر رأيهم في المصادر السابقة.

(٥) في (د) : « طري ».

(٦) في (ب) و(جـ) و(د) : « لصيرورته ».

(٧) في (أ) و(جـ) : « يخلو ». والأفصح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٨) ص ١٤٩.

(٩) نهاية ٧٢/أ من (أ).

(١٠) الأشباه والنظائر، ص ١٤٨؛ وما ذكره ابن نجيم مستفاد من جامع الفصولين، ٢/٢٣٥؛ وانظر : غمز عيون

البصائر، ١/٣٦٥-٣٦٦؛ شرح القواعد الفقهية، ص ٢٩٢.

وقد بين الأخير وجه دخول هذا الفرع في القاعدة فقال في نهاية المثل : «... ولكن إذا أدى المعتق الضمان لشريكه الساکت : ملكه، واغتفر التملك والتملك؛ لأنه وجد ضمناً وتبعاً».

(١١) الضميران في قوله : «لأنه يملكه» يعودان إلى العبد الذي أعتق نصفه، والفاعل في (ملكه) ضمير مستتر

تقديره (هو) يعود إلى الساکت، والتقدير : (لأن العبد يملكه الشريك الساکت).

(١٢) قوله : « رقبَةً لا يداً » : معناه أن الشريك الساکت يملك العبد رقبَةً مَالاً، لا يداً حالاً؛ إذ «الكتابة

شرعاً هي اعتاق المملوك يداً حالاً، ورقبَةً مَالاً. حتى لا يكون للمولى عليه سبيل، فإذا أدى بدل الكتابة=

يتصور قدرة التسليم، وهو شرط في صحة البيع، والكتابة موقوف<sup>(١)</sup> على رضا المولى، فإن رضي الساكت يستسعيه؛ لأن الاستسعاء<sup>(٢)</sup> قائم مقام بدل الكتابة<sup>(٣)</sup>. وإن لم يرض: ضمن المعتق إن كان موسراً؛ دفعاً للضرر بقدر الإمكان<sup>(٤)</sup> عن الساكت، فإذا ضمنه انتقل الملك إلى المعتق ضرورة عدم جواز الجمع بين البذل والمبدل منه.

• ومنها : «فضولي زوجة امرأة برضاها، ثم وكله رجل بعده قبل الإجازة بأن يزوجه<sup>٥</sup> امرأة. فقال<sup>(٦)</sup> : نقضت ذلك النكاح : لم ينقض<sup>٧</sup>.

ولو لم<sup>٨</sup> ينقضه قولاً، ولكن<sup>٩</sup> زوجه إياها<sup>١٠</sup> بعد ذلك : انتقض الأول<sup>(١١)</sup>».

- يُعتق مآلاً، وعند العجز يؤول إلى الرقبة». قاله المجددي في الرسالة الرابعة من قواعده، ص ٤٤٠؛ وانظر: أنيس الفقهاء، ص ١٦٩-١٧٠.

(١) أي : موقوف أمرها.

(٢) الاستسعاء : عرّف المجددي - في الرسالة الرابعة من قواعده، ص ١٧٢ - استسعاء العبد فقال : «هو تكليفه من العمل ما يؤدي به عن نفسه إذا أعتق بعضه؛ ليعتق ما بقي منه».

وانظر : معجم لغة الفقهاء، ص ٤١.

(٣) في (ب) و(د) : «الكتاب».

(٤) هذا تعليل بقاعدة سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، ص ٨١٠ (ل ٦٣/ب)، قاعدة ١٥٨.

(٥) في (ب) : «يتزوجه».

(٦) أي : فقال الفضولي : ...

والجملة الأخيرة جاءت في أشباه بن نجيم بلفظ آخر، وهو : «ثم الزوج وكله بأن يزوجه امرأة، فقال : نقضت ...». وكلا اللفظين يستقيم بهما المعنى.

(٧) في (د) : «ينتقض»، وفقاً لأشباه ابن نجيم.

(٨) في (ب) : «فلو لم»، وفي (د) : «فلم».

(٩) في (ب) و(د) : زيادة «لو».

(١٠) نهاية ٤٤/ب من (د).

(١١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٨ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه؛ وما ذكره ابن نجيم مستفاد من جامع الفصولين، ٢/٢٣٦؛ وانظر : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٢٩٢.

والجواب : أن العقدين تعارضاً فَرُجِحَ<sup>١</sup> الثاني؛ لأن الأول موقوف لا يتم إلا بالإجازة، والثاني مَنَجَز تام، فَرُجِحَ<sup>٢</sup>.

- ومنها : «شَرى كَرَّ بَرُّ عَيْنًا، وَأَمَرَ المشتري البائع بقبضه للمشتري : لم يصح.
- ولو دفع إليه [غِرَارَةً]<sup>(٣)</sup> وأمره أن يكيِّله فيها<sup>٤</sup> : صح؛ إذ البائع لا<sup>٥</sup> يصح<sup>٦</sup> وكيلًا عن المشتري في القبض قصدًا، ويصلح<sup>٧</sup> ضمَّنًا وحكمًا<sup>(٩)</sup>.
- والجواب : أَمَرَ المشتري بالكيل فيها ليس بتوكيل البائع في القبض؛ بل أمره بالكيل فيها طلب أداء ما وجب<sup>١٠</sup> على البائع، وهو تسليم المبيع، فكيِّله في طرف<sup>١١</sup> المشتري تسليم لا قبض، فيبقى<sup>١٢</sup> في يده أمانة، فإن هلك في يده لا يضمن.

(١) في (ب) و(د) : «فَرُجِحَ».

(٢) في (ب) و(د) : «فَرُجِحَ».

(٣) في (أ) و(ج) : «غِرَارَةً» (بالهاء). والصواب ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

وقد فُسِّرَتْ في هامش (أ) - بخط مغاير - بـ «أي جِوَال».

وقد عُرِّفَتْ بأنها : «وعاء من الخيش ونحوه، يوضع فيه القمح ونحوه ... [والجمع] : غِرَارَةٌ». كذا في المعجم الوسيط، مادة «غر»، ٦٤٨/٢؛ وانظر : طلبية الطلبة، ص ٢٣٨؛ لسان العرب، مادة «غر»، ١٨/٥؛ قواعد الفقه للمجدي (الرسالة الرابعة منه)، ص ٣٩٩.

(٤) نهاية ٤٦/ب من (ب).

(٥) نهاية ٧٢/ب من (أ).

(٦) في (ب) و(د) : «ما».

(٧) في (د) : «يصلح». وهذا الأول؛ وفاقًا للأشباه؛ وليحصل التوافق بينها وبين (يصلح) في الجملة الآتية.

(٨) في (ج) : «ويصح».

(٩) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٨ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -؛ وما ذكره ابن نجيم

مستفاد من جامع الفصولين، ٢٣٦/٢. وانظر : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٢٩٢.

(١٠) نهاية ٥٤/ب من (ج).

(١١) في (ب) و(د) : «ظرف». ولعلَّ هذا الأول.

(١٢) في (ج) : «فيبقى».



ولهذه المسائل نظائر، تركتُ ذكرها؛ لظهور جوابها عن التخلف<sup>(١)</sup> بأدنى تأمل،  
بعدها سمعنا هذه الأجوبة.



(١) في (ب) : « التخالف ».

## [ القاعدة التاسعة والسبعون بعد المائة ]

**الْقَبْضُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي انْتِقَالِ الْمَلِكِ لَا فِي دَعْوَى الْمَلِكِ****الْقَدِيم<sup>(١)</sup> :**

ولهذا قالوا : الرجوعُ في الهبة - سواء كان بتراضٍ أو حكم قاضٍ - فسخٌ لا هبة، فلم يشترط قبضه، ولا يمنعه الشيوخ؛ لأن بالرجوع عاد الملك القديم<sup>(٢)</sup>.



(١) هذه القاعدة وما جاء في شرحها مذكور في الدرر شرح الغرر، ٢/٢٢٣ - إلا أنه جاء في الدرر : «... لا في عود الملك القديم». وهذا أولى.

ومعناها :

أن قبض المبيع إنما يكون مطلوباً وله تأثير عندما ينتقل ملك المبيع إلى القابض، أما إذا ادعى أنه كان مملوكاً له من قبل فلا أهمية ولا اعتبار للقبض حينئذ.

(٢) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢/٢٢٣-٢٢٤. ونص ما جاء في الغرر وشرحه : «الرجوع بتراض أو حكم قاض (فسخ لعقد الهبة) من الأصل، وإعادة للملك القديم، (لاهبة للواهب. فلم يشترط قبضه) أي قبض الواهب؛ لأن القبض إنما يعتبر في انتقال الملك، لا في عود الملك القديم. (وصح) الرجوع (في المشاع) القابل للقسمة، (كنصف دار وهبت)، ولو كان هبة لما صح فيه».

## [ القاعدة الثمانون بعد المائة ]

**القضاء مقتصر على المقتضي عليه ولا يتعدى إلى غيره<sup>(١)</sup> :**

واستثنى من هذا الأصل مسائل :

- منها : «الحكم بالحرية الأصلية حكم على الكافة<sup>(٢)</sup>، حتى لا [تسمع]<sup>٣</sup> دعوى الملك من أحد، كذا العتق وفروعه<sup>(٤)</sup>، كالولاء وغيره.
- والجواب : «أن الحرية حق الله تعالى، حتى لا يجوز استرقاق الحر<sup>٥</sup> برضاه، والناس كلهم خصوم في إثبات حقوق الله تعالى نيابةً عن الله تعالى؛ [لكونهم]<sup>٦</sup> عبده، فكان حضور الواحد كحضور الكل<sup>٧</sup>.
- بخلاف الملك؛ لأنه حق العبد خاصة، فلا ينتصب الحاضر خصماً [عن<sup>٨</sup> الغائب؛ لعدم ما يُوجب انتصابه خصماً]<sup>٩</sup>»<sup>(١٠)</sup>.

(١) وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ في : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٧؛ الفوائد الزينية له أيضاً، ص ٤٣، فائدة ١٧ - ولفظه فيهما : «القضاء يقتصر على المقتضي عليه ولا يتعدى إلى غيره إلا في خمس...» -.

(٢) ورد تفسيرها في الدرر بلفظ : «أي كافة الناس».

(٣) في (أ) و(ب) و(ج) : «يسمع». والأفصح ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدري هذه العبارة (وهما الدرر وأشباه ابن نجيم).

(٤) الدرر شرح الغرر، ٢/١٩٠؛ الأشباه لابن نجيم، ص ٢٤٧؛ وانظر : الفوائد الزينية، ص ٤٣.

(٥) نهاية ٧٣/أ من (أ).

يضاف إلى ذلك أن قوله : «استرقاق الحر» : ساقط من (د).

(٦) في (أ) : «لكونه». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٧) في (د) : «الحل».

(٨) في (ب) : «على الغائب». وما بعدها (وهو : لعدم ... خصماً) : ساقط من (ب) و(د).

(٩) زيادة من (ج) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها؛ لهذا تم إثباتها، وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

(١٠) الدرر شرح الغرر، ٢/١٩٠.

• ومنها : «من تلقى الملك من جهته<sup>١</sup> يصير مقتضياً<sup>٢</sup> عليه أيضاً؛ لتعدي<sup>٣</sup> أثر القضاء إليه؛ لاتحاد الملك، فمن قُضي<sup>٤</sup> عليه في حادثة لم يصير<sup>٥</sup> مقتضياً<sup>٦</sup> له فيها بتلك الجهة»<sup>(٧)</sup>.

• ومنها: الحكم بالنكاح حكم على الكافة<sup>(٨)</sup>.

والجواب : أن في النكاح حرمة الفرج على غير الزوج، وحرمة الفرج حق الله تعالى<sup>٩</sup>، حتى لا يجوز البذل فيه، فالقول فيه كالقول<sup>١٠</sup> في العتق. واعلم أن القضاء بالعتق على قسمين :

أحدهما : العتق في ملك مطلق، فالحكم به حكم على الكافة.

والثاني : القضاء بالعتق في ملك مؤرخ، والحكم به حكم على الكافة من وقت<sup>١١</sup>

(١) في (ب) : « من جهة ».

(٢) في (ب) : « مقتضياً ».

(٣) في (جـ) : « التعدي ».

(٤) «قضي» : وردت مكررة في (أ). وقد جاء في الدرر : «ومن قضى إليه ...».

(٥) في (جـ) : « يصير ».

(٦) في (ب) : « مقتضياً ».

(٧) الدرر شرح الفرر، ١٩٠/٢ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-؛ وانظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٧. فقد ورد المثال فيه بعبارة أكثر وضوحاً؛ ولفظها : «... وفي واحدة يتعدى إلى من تلقى المقتضى عليه الملك منه، فلو استحق المبيع من المشتري بالبينة والقضاء : كان قضاء عليه [أي على المشتري] وعلى من تلقى الملك منه [وهو البائع]، فلو برهن البائع بعده على الملك لم تقبل ...».

(٨) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٧؛ وفوائده الزينية، ص ٤٣.

(٩) نهاية ٤٥/أ من (د).

(١٠) «فيه كالقول» : ساقطة من (ب).

(١١) نهاية ٤٧/أ من (ب).

التاريخ، ولا يكون قضاءً قبله<sup>(١)</sup>.

فإذا ادعى الملك أحدًا بالتاريخ الأسبق، وبرهن: ثقبل، ويفسخ الحكم [بحريته]<sup>(٢)</sup>،  
ويجعل ملكًا للمدعي<sup>(٣)</sup>.

كذا القول في النكاح. يعنى إذا ادعى أحدًا النكاح بالتاريخ الأسبق وبرهن:  
تقبل، ويفسخ النكاح المقضي به.  
• ومنها: النسب<sup>(٤)</sup>.

فالجواب فيه كالجواب في النكاح؛ لأن فيه حرمة الفروج، فإن الشهود يحتاجون  
إلى تعيين جهة النسب، [فتحرم]<sup>(٥)</sup> موطوءة الأب وأصولها وفروعها وسائر  
المحرمات.



(١) انظر هذين القسمين في الدرر شرح الفر، ١٩٠/٢؛ أشباه ابن نجيم، ص ٢٤٨. وقد أحالهما إلى  
شرح الزيادات لقاضي خان.

(٢) في (أ): «بحرية». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٣) انظر: الدرر، ١٩٠/٢؛ أشباه ابن نجيم، ص ٢٤٧.

(٤) نهاية ٥٥/أ من (ج-).

(٥) نهاية ٧٣/ب من (أ).

(٦) انظر: أشباه ابن نجيم، ص ٢٤٧ وفوائده الزينية، ص ٤٣.

(٧) في (أ) و(ج-) و(د): «فيحرم». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

## [القاعدة الحادية والثمانون بعد المائة]

**القضاء على الغائب لا يجوز، إلا أن يكون ما يدعى به على الغائب**

**سبباً لازماً لما يدعى به على الحاضر<sup>(١)</sup> :**

• سواء كان المدعى واحداً، كما إذا «أدعى داراً في يد رجل أنها ملكه، وأنكر ذو اليد، فأقام البيئة أن الدار داره اشتراه من فلان [الغائب]<sup>٢</sup>، وهو يملكها : فإن المدعى (وهو الدار) شئ واحد، وما أدعى على الغائب (وهو الشراء) سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر؛ لأن الشراء من المالك سبب لازم للملك لا محالة»<sup>(٣)</sup>.

(١) ورد هذا الضابط في بعض كتب القواعد وفي كثير من كتب الفقه الحنفي.

فمن كتب القواعد :

قواعد الفقه لابن نجيم، ص ٢٩٩، قاعدة ٣٩١؛ الفوائد الزينية له أيضاً، ص ٨٤، فائدة ٧٣ - ولفظه فيهما : «لا يقضى على غائب إلا في مسائل : ... الرابعة : أن يكون ما يدعى على الحاضر سبباً لما يدعى على الغائب» - هكذا جاء فيهما ولعل الصواب العكس كما في لفظ المؤلف وفي المصادر الأخرى، وقد نبه محقق قواعد ابن نجيم إلى ذلك -؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٨٤، قاعدة ١٢٣ - ولفظه : «الدعوى على الغائب بما هو سبب على الحاضر تُسمع، ويقضى بها» -.

ومن كتب الفقه :

الهداية وشرحها: العناية وفتح القدير، ٣١٠/٧ - علماً بأن (العناية) هي المصدر الرئيس للمؤلف، كما أن لفظ القاعدة فيها أقرب الألفاظ إلى لفظ المؤلف -؛ كثر الدقائق وشرحا: تبيين الحقائق، ١٩١/٤. والبحر الرائق، ٢٠/٧؛ الفتاوى البزازية، ٢١٢/٢؛ الدرر شرح الغرر، ٤١٠/٢، ٤١٢، ٤٢٢؛ تنوير الأبصار وشرحه: الدر المختار وحاشيته: رد المختار، ١٠١/٨؛ الفتاوى الهندية، ٤٣٣/٣. ولمعرفة حكم القضاء على الغائب في المذاهب الأخرى انظر : التفريع لابن الجلاب، ٢٤٩/٢؛ المغني لابن قدامة، ٩٥/١٤؛ مغني المحتاج، ٤٠٦/٤.

(٢) في (أ) و(ج) و(د): «البائع». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٣) العناية، ٣١٠/٧؛ وانظر : الفتاوى السبازية، ٢١٢/٢؛ فتح القدير، ٣١٢/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٤١٠/٢؛ البحر الرائق، ٢٠/٧؛ تنوير البصائر وشرحه : الدر المختار، ١٠٢/٨.

• أو شيئين مختلفين؛ «كما إذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق من الحقوق، فقال المشهود عليه: هما عبداً<sup>١</sup> فلان الغائب. فأقام المشهود له بيّنة أن [فلاناً]<sup>٢</sup> الغائب أعتقهما وهو يملكهما : تقبل هذه الشهادة. والمدعى شيثان: المال على الحاضر، والعق على الغائب، [والمدعى على الغائب]<sup>٣</sup> سبب<sup>٤</sup> المدعى على الحاضر لا محالة؛ لأن ولاية الشهادة لا [تنفك]<sup>٥</sup> عن العق بحال. فالقضاء<sup>٦</sup> فيهما<sup>(٧)</sup> على الحاضر قضاءً على الغائب؛ لأن المدعى شئ واحد في الأول، أو كشيء واحد في الثاني؛ لعدم الانفكاك، فإذا حضر الغائب، وأنكر : لا يلتفت إلى إنكاره، ولا يحتاج إلى إعادة البيّنة. ولهما نظائر في الكتب المبسوطة<sup>(٨)</sup> تركت [تفصيلها]<sup>٩</sup> في هذه الجريدة؛ اكتفاء بذكر السبب اللازم، فإن «الشيء إذا ثبت ثبت بلوازمه»<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (جـ) : « عبد ».

(٢) في (أ) و(جـ) : «فلان». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الوارد في العناية؛ لكونه اسم أن.

(٣) زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها؛ لهذا تم إثباتها وفقاً للعناية.

(٤) في (ب) : « بسبب ».

(٥) في (أ) و(ب) و(جـ) : «ينفك». والصحيح ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق للعناية.

(٦) نهاية ٧٤/أ من (أ).

(٧) في (ب) : « فيها ». والمراد بما في الصلّب : القضاء في المسألتين السابقتين ...

(٨) العناية، ٣١٠/٧-٣١١- مع اختلاف يسير؛ ومن الكتب التي ذكرت كثيراً من نظائرها : الفتاوى البزازية، ٢/٢١١؛ البحر الرائق، ٧/٢٠؛ رد المحتار، ٨/١٠٣، فقد عقد الأخير لها مطلباً بعنوان: «المسائل التي يكون القضاء فيها على الحاضر قضاء على الغائب»، وكذلك فعل البزازي حيث قال: «الثامن : في فروع القضاء على الغائب».

(٩) في (أ) و(جـ) : «تفصيلهما». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(١٠) هذه قاعدة سبق الحديث عنها اسقلاً، ص ٧٧٨ (ل ٦٠/أ)، قاعدة ١٥١.

وخرج في بدء النظر عن هذا الأصل<sup>١</sup> : ما «إذا قال رجل لامرأة رجل غائب<sup>٢</sup> : إن زوجك [فلاناً]<sup>٣</sup> الغائب وكلني أن أحملك إليه. فقالت : إنه طلقني ثلاثاً. وأقامت على ذلك بينة : قبلت بينتها في حق قصر يد الوكيل عنها، لا<sup>٤</sup> في حق إثبات الطلاق على الغائب»<sup>(٥)</sup> مع أن المدعى على الغائب (وهو الطلاق) سبب<sup>٦</sup> لثبوت<sup>٧</sup> المدعى على الحاضر (وهو قصر اليد).

والجواب : «أن المدعى على الغائب<sup>٨</sup> (وهو الطلاق) ليس بسبب لازم لثبوت ما يدعى على الحاضر (وهو قصر يده)، فإن الطلاق متى تحقق قد لا يوجب قصر يد الوكيل بأن<sup>٩</sup> لم يكن وكيلاً بالحمل<sup>(١٠)</sup> قبل الطلاق، وقد يوجب بأن كان وكيلاً بالحمل قبل الطلاق، فكان المدعى على الغائب<sup>١١</sup> سبباً لثبوت المدعى على الحاضر من وجه دون وجه. فقلنا : يقضى بقصر اليد دون الطلاق؛ عملاً بهما». كذا في (العناية)<sup>(١٢)</sup>.

(١) نهاية ٤٥/ب من (د).

(٢) نهاية ٤٧/ب من (ب).

(٣) في (أ) و(ج) : «فلان». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الوارد في العناية؛ لأنها بدل من اسم إن.

(٤) في (د) : «إلا»، وفي (ج) : «لأن». وهذه الكلمة نهاية ٥٥/ب من (ج).

(٥) العناية، ٣١١/٧.

(٦) في (د) : «بسبب».

(٧) في (ب) و(ج) و(د) : «ثبوت».

(٨) «والجواب ... على الغائب» : ساقطة من (ج).

(٩) في (ب) : «فإن».

(١٠) أي : حمل الزوجة إلى مكان زوجها.

(١١) نهاية ٧٤/ب من (أ).

(١٢) ٣١١/٧؛ وانظر : الفتاوى البرازية، ٢١٤/٢.



ولهذا قيدنا السبب بالزوم<sup>(١)</sup>. ومن سكت عن هذا القيد - كما في (الهداية)<sup>(٢)</sup> وغيرها - اكفى بالإطلاق؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكمال<sup>(٣)</sup>.



(١) وذلك في نص القاعدة عند ما قال : «... إلا أن يكون ما يدعى به على الغائب سبباً لازماً ...».

(٢) ٣١٠/٧. فقد جاء فيها : «... بأن كان ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى عليه على الحاضر».

(٣) انظر : العناية، ٣١١/٧.

## [القاعدة الثانية والثمانون بعد المائة]

القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة<sup>(١)</sup>:

وإذا برهن أنه كان لأبيه على هذا ألف، ومات عن أخيه<sup>٢</sup> الغائب وعنه: يُقضى عليه بالكل؛ لانتصاب أحد<sup>٣</sup> الورثة خصمًا عن الكل، ولا يحتاج إلى إعدادها، ولا يشترط الدعوى والخصومة من الغائب. كذا ذكر في (البرازية)<sup>(٤)</sup>.

(١) القضاء الضمني: هو ما كان القضاء القولي متضمنًا له، دون أن يكون مقصودًا في الحكم. وتوضح ذلك القاعدة السابقة، فإن القضاء على الحاضر يتضمن القضاء على الغائب، والقضاء على الحاضر قضاء قولي، صدر فيه حكم صريح من القاضي، فيشترط له الدعوى. وهذا الحكم فيه قضاء ضمني على الغائب، وهذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى؛ لأن الدعوى حصلت في القضاء القولي، فيدخل فيه الضمني تبعًا.

ولتوثيق ذلك فإن الحنفية نصوا على أن ركن القضاء «هو ما يدل عليه: من قول أو فعل». و«الحكم القولي يحتاج إلى الدعوى، والفعل لا، كالقضاء الضمني لا يحتاج إلى الدعوى له، وإنما يحتاج القسدي، فيدخل الضمني تبعًا...».

قال ذلك ابن نجيم في البحر الرائق، ٢٧٧/٦، ٢٧٩- وانظر رد المختار، ١٢٠/٨-.

كما نص على الضابط في أشباهه - ص ٢٦٢- فقال: «القضاء الضمني لا يُشترط له الدعوى والخصومة». وانظر: غمز عيون البصائر، ٣٨٤/٢.

وأيضًا ورد هذا الضابط بلفظ المؤلف في: رد المختار، ١٩٨/٤، ١٢٠/٨.

(٢) «أخيه»: مكررة في (د).

(٣) في (د): «أصل».

(٤) بحث عن هذه المسألة في مظاهرها من (البرازية) فلم أظفر بها. وأقرب ما وجدته إليها ما جاء فيها - ٤١٠/٢-، حيث قال البرازي: «... فالحاصل: أن الدين المشترك - لا بجهة الإرث- لو برهن عليه لا يكون الحاضر خصمًا عن الغائب عند الإمام -رحمه الله-. والثاني: يجعله خصمًا بكل حال. وقال محمد -رحمه الله-: ما قاله الإمام قياس، وما قاله الثاني استحسان. فأخذ به ... وأجمعوا أن أحد الورثة خصم في الدين أيضًا عن الباقيين، وعلى أنه يدفع إلى الحاضر نصيبه مشاعًا، وعلى أنه لا يدفع إلى الحاضر نصيب الغائب، وعلى أنه لو مقرًا لا يترع المنقول من يده إلى حضور الغائب...».

وانظر: العناية، ٣٥٠/٧؛ التدرج شرح الغرر، ٣٥٧/٢.

وكذا إذا ادعى عقاراً<sup>(١)</sup> أو منقولاً<sup>(٢)</sup> يقضى له<sup>(٣)</sup>.

وإذا قضى لهما فهل يؤخذ منها حصة الغائب أم يُترك في يد المدعى عليه؟

• قال الإمام : إذا كان المدعى عقاراً : يأخذ الحاضر نصفه ويترك باقية مع ذي اليد بلا تكفيله<sup>(٥)</sup>، جحد دعواه أو لا.

• وقالوا: إذا جحد ذو اليد أخذه القاضي منه، ويجعله في يد أمين حتى يقدم الغائب، وإن لم يجحد ترك [النصف]<sup>(٦)</sup> الآخر في يده حتى يقدم الغائب، ويأخذه، ولا يحتاج إلى إعادة البيئة<sup>(٧)</sup>؛ لأن الجاحد<sup>(٨)</sup> خائن فيؤخذ منه، والمقر أمين فيترك في يده.

(١) جاء في هامش (أ) : «قولهم : (ماله دار ولا عقار) العقار : أرض وبناء».

(٢) في (أ) : زيادة «لا» (منقولاً لا). ولعل هذا سبق قلم من الناسخ بتكرار (لا) التي تنتهي بها كلمة (منقولاً). ومما يدل على كونها زائدة أن المؤلف قال عقب ذلك : «وإذا قضى» ولم يقل : (وإذا لم يقض).

(٣) ادعاء العقار وادعاء المنقول مسألتان معطوفتان على المسألة الأولى، وصورتها واحدة، إلا أن الفرق بينها : هو كون المدعى في الأولى مالاً، وفي الثانية عقاراً، وفي الثالثة منقولاً.

وعلى هذا فإن صورة المسألة الثانية هي : «إذا كانت الدار في يد رجل، وأقام الآخر البيئة أن أباه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه فلان الغائب : قضى له بالنصف، وترك النصف الآخر في يد الذي هي في يده. ولا يستوثق فيه بكفيل. وهذا عند أبي حنيفة. وقالوا : إن كان الذي هي في يده جاحداً : أخذ منه وجعل في يد أمين. وإن لم يجحد : ترك في يده». قاله صاحب الهداية في البداية، ٣٤٧/٧.

ثم عطف عليها في (الهداية) - ٣٤٨/٧ - مسألة المنقول فقال : «ولو كانت الدعوى في منقول : فقد قيل : يؤخذ منه بالاتفاق ... وقيل : المنقول على الخلاف أيضاً. وقول أبي حنيفة - رحمه الله - فيه أظهر ...».

وانظر هاتين المسألتين في شرحي الهداية : العناية وفتح القدير، ٣٤٧/٧ - ٣٥٠؛ الدرر، ٤١٨/٢؛ تنوير الأبصار، وشرحه : الدر المختار وحاشيته : رد المختار، ١٦٤/٨.

(٤) في (ب) : «لم».

(٥) بلا تكفيله : أي بلا طلب إحضار كفيل من ذي اليد.

(٦) في (أ) و(ج) و(د) : «نصف». والصحيح : ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

(٧) نهاية ١/٧٥ من (أ).

(٨) في (د) : «الحاجة».

وله<sup>١</sup> : أنَّ اليد الثابتة لا [تنزع]<sup>٢</sup> بلا ضرورة<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ القضاء وقع للميت بالكل، وللوارث ضمناً، ولا وراثته إلا بثبوت الملك [للمورث]<sup>٤</sup>، واحتمال كونه مختار الميت، فلا يُنْقَصُ يَدُهُ، كما لو كان مقرراً، وجحوده بطل بقضاء القاضي<sup>(٥)</sup>.

«كذا المنقول : في الأصح<sup>(٨)</sup>.

وقيل : يؤخذ منه اتفاقاً<sup>(٩)</sup>؛ لاحتياج المنقول إلى الحفظ، والتزع من يده أبلغ في الحفظ، كيلاً يتلفه. وأما العقار فمحفوظ<sup>١٠</sup> بنفسه.

(١) نهاية ٤٨/أ من (ب).

(٢) في (أ) و(ج) : «تنزع». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

(٣) في (الدرر) زيادة : «ولا ضرورة».

(٤) في (أ) و(ج) : «للمورث». والمناسب ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

وهذه الكلمة تمثل نهاية ٥٦/أ من (ج).

(٥) في (ب) و(د) : «نقص».

(٦) نهاية ٤٦/أ من (د).

(٧) أي : كما لو كان ذو اليد مقرراً، وجحود ذي اليد المحتمل مسبقاً لحصة الغائب إذا حضر، هذا الجحود لا يلتفت إليه؛ لأنَّ الحكم قد ثبت عليه بقضاء القاضي.

وانظر ما جاء في قول الإمام وصاحبيه في : الدرر شرح الغرر، ٤١٨/٢. وتمام العبارة الأخيرة عنده :

«لأنَّ الوارث قال : هذا ميراث. ولا وارث إلا بثبوت الملك للمورث، واحتمال كونه مختار الميت ثابت؛ فلا

ينقص يده، كما لو كان مقرراً، وبطل جحوده بقضاء القاضي، والظاهر أنه لا يحدد فيما يستقبل؛ لأنَّ الحادثة

صارت معلومة للقاضي ولذي اليد، وجحوده باعتبار اشتباه الأمر عليه وقد زال».

(٨) قوله : «كذا المنقول في الأصح» : معطوف على قول الإمام أبي حنيفة - كما هو ظاهر في (الغرر) -

فيكون المعنى : كذا إذا كان المدعى منقولاً : يأخذ الوارث الحاضر نصفه ويترك باقيه مع ذي اليد بلا

طلب كفيلاً منه، جحد دعواه أولاً.

(٩) أي : قيل : يؤخذ المنقول من ذي اليد اتفاقاً بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه.

(١٠) في (ج) : «محفوظ».

وقيل<sup>١</sup> : المنقول يُترك النصف<sup>(٢)</sup> في يد ذي اليد اتفاقاً<sup>(٣)</sup>.

- (١) في (هـ) و(و) : زيادة «في». وهذه زيادة في المبنى وفيها إيضاح للمعنى.
- (٢) أي : قيل : المنقول يُترك النصف (أي منه) في يد ذي اليد ...
- (٣) يظهر -والله أعلم- أن هذه العبارة فيها شيء من الاضطراب، يتلخص في كونها تحكي اتفاقاً آخر يناقض الاتفاق السابق. وليبان ذلك يُقال :
- ١- لقد ذكر المؤلف ابتداءً أن المنقول كالعقار في الأصح (أي من جهة بقاء حق الغائب عند ذي اليد).
- ٢- ثم ذكر أن هناك قولاً يحكي الاتفاق على أن المنقول يؤخذ من ذي اليد.
- ٣- ثم ناقض ذلك وذكر قولاً يحكي الاتفاق على أن حق الغائب من المنقول يترك عند ذي اليد.
- ٤- ثم حكم على أن هذا القول هو الأصح.
- وبالقارنة بين عبارة المؤلف وما جاء في مصدرها (وهو الغرر وشرحها الدرر)، يلحظ أنه لا اضطراب في المصدر :
- فقد جاء في الغرر : «ادعى داراً لنفسه ولأخيه الغائب وبرهن عليه : أخذ نصف المدعى، وترك باقية مع ذي اليد بلا تكفيله، جحد دعواه أولاً».
- ثم شرح صاحب (الدرر) هذه العبارة وبيّن ما جاء فيها من خلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه.
- وبعد ذلك : عطف صاحب (الغرر) على العبارة السابقة جملة أخرى قال فيها : «كذا المنقول في الأصح».
- ثم فصل صاحب (الدرر) هذه الجملة فقال : «أي إذا كانت الدعوى في المنقول :
- فقيل : يؤخذ منه اتفاقاً ....
- وقيل : المنقول على الخلاف أيضاً. يعني يترك النصف في يد ذي اليد.
- وهذا أصح؛ لأنه يحتاج ...».
- فخلاصة ما في (الدرر) أن (المنقول) فيه قولان :
- الأول : يؤخذ المنقول من ذي اليد اتفاقاً.
- الثاني : أن المنقول يجري فيه الخلاف الوارد في العقار.
- والأصح فيه هو قول الإمام أبي حنيفة وهو أنه يترك النصف في يد ذي اليد. وما قرره صاحب (الدرر) هو الموافق لما في (الهداية) وشرحها و(تنوير الأبصار) وشرحه وحاشية الشرح. وقد سبق بيان هذه المراجع، ونصّ ما جاء في الهداية، ص ٩٠٦، هامش (٣).

وهذا أصح؛ لأن المنقول يحتاج إلى الحفظ، والترك في يده أبلغ في الحفظ؛ لأن المال في يد الضمين أشدّ حفظاً، وأنه بالإنكار صار ضامناً، ولو وضع في يد العدل كان أميناً فيه، فلو تلف لم يضمن<sup>(١)</sup>، وإن أبي ذو اليد عن الحفظ ينبغي أن يأخذه القاضي، ويجعله في يد عدل؛ لئلا يلزم إلزام الضرر عليه بلا رضاه. ولم [أَر ذلك]<sup>(٢)</sup> الآن.

وفرّع ابن نجيم في (أشباهه) على هذا الأصل : ما « لو ادعى الكفالة بمال بإذنه، وأنكر [الدين]<sup>(٣)</sup>، فبرهن<sup>٤</sup> على الكفيل بالدين، وقضى عليه بما<sup>٥</sup> : كان القضاء عليه قصداً، وعلى الأصل<sup>٦</sup> الغائب ضمناً<sup>(٧)</sup> ».

أقول<sup>٨</sup> : إن هذه المسألة [ليست]<sup>٩</sup> من فروع هذا الأصل؛ بل من فروع [الأصل]<sup>١٠</sup> المتقدم<sup>(١١)</sup>؛ كما إذا شهدا بحق، فقال المشهود عليه : هما عبداً فلان الغائب.

(١) الدرر شرح الغرر، ٤١٨/٢ - مع اختلاف سبق بيان أهمه -.

(٢) في (أ) و(هـ) : «أز ذلك»، وفي (جـ) : «أزد لك». والصواب ما تمّ إثباته من (ب) و(د) و(و). ويحتمل أن مراد المؤلف : أن العبارة الأخيرة، وهي قوله : «وإن أبي ذو اليد...»، هذه العبارة قالها المؤلف باجتهاده ولم يرها في الكتب عند تحريرها - والله أعلم -.

(٣) في (أ) و(جـ) و(د) : «الدائن». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ وفقاً للأشباه. يضاف إلى ذلك أنه جاء في (الأشباه) زيادة مهمة وهي : «فأقرّهما». ومما الجملة : «لو ادعى كفالة على رجل بمال بإذنه فأقرّهما، وأنكر...». وهذه الزيادة وما بعدها معناها : فأقرّ المدعى عليه (وهو المدين) بالكفالة وأنكر الدين... .

(٤) في (جـ) : «فبرهن».

(٥) نهاية ٧٥/ب من (أ).

(٦) في (ب) و(جـ) : «الأصل».

(٧) الأشباه، ص ٢٦٢ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -؛ وانظر : البحر الرائق، ٥٨/٤؛ رد المختار، ١٢١/٨. وقد عزا الأخير ما ذكره إلى (الأشباه).

(٨) وردت هذه الكلمة مكرّره في (أ).

(٩) في (أ) و(جـ) و(د) : «ليس». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(١٠) في (أ) و(جـ) و(د) : «أصل». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(١١) ص ٩٠١ (ل ٧٤/أ)، قاعدة ١٨١.

فأقام المشهود له بينة أن [فلاناً]<sup>(١)</sup> الغائب أعتقهما وهو يملكهما : تقبل هذه الشهادة؛ على ما مر في [الأصل]<sup>(٢)</sup> المتقدم<sup>(٣)</sup>؛ لأن المدعى على الغائب (وهو الدين) سبب المدعى على الحاضر لا محالة؛ لأن صحة الكفالة لا [تنفك]<sup>(٤)</sup> عن الدين<sup>(٥)</sup> الصحيح (وهو ما لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء)<sup>(٦)</sup>.

واعلم : إنما<sup>(٨)</sup> يتعدى الحكم في هذه المسألة إذا كانت الكفالة بالأمر. وأما بدونه [يقتصر]<sup>(٩)</sup> القضاء على الكفيل، ولا يرجع بما ادّعى على الغائب ؛ لأن الكفالة

(١) في (أ) و(جـ) و(د) : «فلان». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ لأن (فلاناً) اسم أن.

(٢) في (أ) و(جـ) و(د) : «أصل». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٣) ص ٩٠٢ (ل ٧٤٤/أ).

(٤) في (أ) و(ب) و(جـ) : «ينفك». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٥) في (جـ) : «الرهن».

(٦) في (جـ) : «والإبراء».

(٧) لا يظهر -والله أعلم- أن في هذا الاعتراض ما يمنع من أن يكون الفرع أيضاً -مثالاً لقاعدة: «القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة»؛ إذ غايته : بيان كون هذا الفرع مثالاً لقاعدة : «القضاء على الغائب...». ولا شك أن اندراج المثال تحت قاعدة ما لا يمنع من اندراجه تحت قاعدة أخرى من جهة أخرى. وهذه الجهة هي : أن الحكم الصادر من القاضي على الكفيل يعدّ قضاء قولياً، وهذا القضاء القولى يتبعه قضاء ضمني على الأصل، وهذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة؛ لأحكما حصلنا في القضاء القولى قصداً، فيدخل فيه الضمني تبعاً.

ونما يعضد ذلك : أن ابن نجيم -في الموضع السابق من أشباهه- جعل هذا الفرع أصل القضاء الضمني، فقال قبله : «وأصل القضاء الضمني ما ذكره أصحاب السمتون من أنه : لو ادّعى كفالة...». وقد تابعه على ذلك ابن عابدين في الموضع السابق من حاشيته.

(٨) وردّ الفصل بين (أن) و(ما) في (أ) و(ب)، كما وردّ الوصل بينهما في باقي النسخ، ولعلّ الفصل بينهما تصرف من الناسخ.

ولو قال : (واعلم أنه إنما...) لكان أحسن.

(٩) في (أ) و(جـ) : «تقتصر». والأفصح ما تم إثباته من (ب) و(د).

بالأمر : تبرّع ابتداءً، ومعاوضة انتهاءً، وبغير أمره : تبرّع ابتداءً وانتهاءً<sup>(٢)</sup>.

وذكر أصحاب المتون مسألة<sup>(٣)</sup> : «وهي : كفل بما ذاب عليه، أو قضى له، أو بما لزمه له<sup>(٤)</sup> فغاب الأصيل، فبرهن المدعي على الكفيل أن له على الأصل كذا : ردّ» على خلاف المسألة التي ذكرنا !!.

والجواب : أن (ما) في هذه الصورة شرطية<sup>(٥)</sup>. معناه<sup>(٦)</sup> : إن ثبت الدين عليه فأنا ضامن. وهذا شرط ملائم للكفالة<sup>(٧)</sup>، [فتتوقف] الكفالة على وجود الشرط (وهو الحكم عليه بوجوب الدين)، ولم يوجد<sup>(٨)</sup>؛ لأن الحكم على الغائب لا يجوز،

(١) نهاية ٤٨/ب من (ب).

(٢) انظر : الدرر شرح الغرر، ٣٠٢/٢.

(٣) نهاية ٥٦/ب من (ج).

ومن المتون والشروح التي ذكرت هذه المسألة : الجامع الصغير لمحمد بن الحسن، ص ٣٧٣؛ البداية والهداية والعناية وفتح القدير، ٢١٣/٧؛ كثر الدقائق والبحر الرائق، ٢٥٧/٦؛ الغرر والدرر، ٣٠٤/٢-٣٠٥؛ تنوير الأبصار والدر المختار ورد المحتار، ٦١٤/٧. وأقرب هذه الكتب إلى لفظ المؤلف هو الغرر والدرر.

(٤) «له» : ساقطة من (ج).

وقد بين صاحب الدرر-٣٠٤/٢-٣٠٥- ما تعود إليه الضمائر فقال : «أي كفل رجل عن رجل لرجل بما ذاب له عليه».

(٥) في (ب) : «الأصيل»؛ وفاقاً للغرر.

(٦) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢٩٨/٢.

(٧) أي : معنى الشرط.

وهذه الكلمة نهاية ٧٦/أ من (أ).

(٨) نهاية ٤٦/ب من (د).

(٩) في (أ) و(ج) : «فتتوقف». والأفصح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(١٠) في (ج) : «يؤخذ».



حتى إذا قال المدعي : حكم عليه قاضٍ من القضاة<sup>(١)</sup> : تقبل بيّنته؛ لوجود الشرط،  
[فتصح]<sup>(٢)</sup> الكفالة، ويحكم على الكفيل.



(١) أي : أخبر الدائن أن المكفول قد حكم عليه قاضٍ من القضاة وهو حاضر.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج) : «فتصح». والأفصح ما تمّ إثباته من (د).

## [ القاعدة الثالثة والثمانون بعد المائة ]

الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ<sup>(١)</sup> :

سواء كان القابض ضَمِيْنَا (كالغاصب) أو أَمِيْنَا (كالمودع).  
 فإذا وقع الاختلاف في مقدار المغصوب، أو الوديعة : فالقول قول الغاصب والمودع<sup>(٢)</sup>.  
 ومن فروع هذا الأصل : اشترى زيتًا في زِقٍّ<sup>(٣)</sup> على أن يوزن الزَّقُّ ويُطرح وزنه، فردَّ المشتري الزَّقَّ، فوُزن وجاء عشرة أرتال، فقال البائع : الزَّقُّ غير هذا وهو خمسة أرتال : فالقول قول المشتري؛ لأن هذا الاختلاف:  
 • إن اعتبر في الزَّقَّ المقبوض فالمشتري قابض، والقول قوله على مقتضى هذا الأصل.

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

لمن كتب القواعد :

قواعد الفقه لابن نجيم، ص ٢٤٤، قاعدة ٣٣٠؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص ٥٥، فائدة ٤١ - ولفظه في القواعد : «القول للقابض في مقدار ما قبضه، ووصفه وتعيينه، ضَمِيْنَا كان أو أَمِيْنَا» -  
 الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٥٥، قاعدة ٨٢ - ولفظه : «القول قول القابض أن الدراهم...»  
 المدخل الفقهي العام، ١٠٨٧/٢، فقرة ٧٠٥ - ولفظه : «القول للقابض في مقدار المقبوض»  
 موسوعة القواعد الفقهية، ٤٨/٢ - ولفظه : «الأصل أن القول قول القابض في المقبوض».  
 ومن كتب الفقه :

الجامع الصغير وشرحه : النافع الكبير، ص ٣٣٩؛ المبسوط، ٤٨/١٣، ١٢٠/١٨، ١٩٠؛ بدائع الصنائع، ١٠٩/٦ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٣٨٥/٦، ٤٣٩؛ تبيين الحقائق، ٢٠/٥؛ الدرر شرح الغفر، ١٦٥/٢، ١٧٢؛ مواهب الجليل، ٤٧/٧؛ البحر الرائق، ٢٦٢/٥؛ رد المحتار، ٣١١/٨.

(٢) انظر : المبسوط، ٤٨/١٣؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٤٣٩/٦؛ النافع الكبير، ص ٣٣٩.

(٣) الزَّقُّ في اللغة : هو وعاء من الجلد يُتخذ لحفظ السوائل. قال في القاموس : «وبالكسر: السَّقاء، أو جلدٌ يُجرُّ ولا يُنتف للشراب وغيره».

القاموس المحيط، مادة «زَقَّ»، ص ١١٥٠؛ وانظر : لسان العرب، مادة «زَقَّ»، ١٤٣/١٠.

• وإن اعتبر الاختلاف في مقدار الزيت، فهو في الحقيقة اختلاف في مقدار الثمن، فيكون القول أيضًا للمشتري؛ لأنه ينكر الزيادة، والقول قول المنكر مع يمينه<sup>(١)</sup>.

ويرد على هذا : «أن الاختلاف في الثمن يوجب التحالف، لا التحليف<sup>(٢)</sup>!». وأجيب : بأنه يوجه<sup>٣</sup> إذا كان قصدًا، وهذا ضمني؛ لوقوعه في ضمن الاختلاف في الزق. والفقه<sup>(٤)</sup> فيه أن الاختلاف الابتدائي في الثمن إنما يوجب التحالف ضرورة أن كل واحدٍ منهما [مدّع] عقدًا آخر. وأما الاختلاف بناء على اختلافهما في الزق، فلا يوجب الاختلاف في العقد<sup>(٥)</sup>؛ لأن الاختلاف في<sup>٦</sup> الزق ليس بمقصود به، ولا معقود عليه؛ [فكان]<sup>٧</sup> الاختلاف فيما يثبت تبعًا؛ لأن حكم التبع<sup>٨</sup> لا يخالف حكم الأصل<sup>٩</sup>.

(١) انظر : العناية، ٤٣٨/٦-٤٣٩؛ التمر شرح الفرر، ١٧٢/٢؛ وانظر المثال أيضًا في : الجامع الصغير وشرحه النافع

الكبير، ص ٣٣٩؛ الهداية وشرحها : فتح القدير، ٤٣٨/٦-٤٣٩؛ الدر المختار وحاشيته : رد المختار، ٣١١/٨.

(٢) الفرق بين التحالف والتحليف : أن «التحليف : هو توجيه اليمين على أحد الخصمين» و«التحالف : هو توجيه اليمين على كلا الخصمين».

كنا ورد تعريفهما في المجلة، مادة ١٦٨١ و ١٦٨٢؛ وانظرهما في شرح المجلة للأتاسي، ١٩٨/٥؛ وانظر معنى التحالف أيضًا في : البحر الرائق، ٢١٨/٧؛ رد المختار، ٦٢٨/١١؛ معجم لغة الفقهاء، ص ١٠١. وقد سبق بيان معنى التحليف، ص ٤٨٣.

(٣) نهاية ٧٦/ب من (أ).

(٤) جاء في هامش (أ) : «أي الوجه».

(٥) في (أ) : «سرع». وفي (ب) و(د) : «شرع». والصواب ما تم إثباته من (ج) و(هـ) و(و)، وهو الموافق للعناية.

(٦) العناية، ٤٣٩/٦ - مع اختلاف في بعض الألفاظ -؛ وانظر : فتح القدير، ٤٣٩/٦.

(٧) «الاختلاف في» : ساقطة من (ب).

(٨) في (أ) و(ج) و(د) : «فكنا». والناسب ما تم إثباته من (ب).

(٩) نهاية ٥٧/أ من (ج).

(١٠) نهاية ٤٩/أ من (ب).

# باب الكاف



## [ القاعدة الرابعة والثمانون بعد المائة ]

الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر<sup>(١)</sup> :

فإذا كتب البائع - بعد العنوان<sup>(٢)</sup> - : «أما بعد : فقد بعثك

(١) وردت هذه القاعدة في أكثر كتب القواعد مختصرة بلفظ : «الكتاب كالخطاب»؛ كما وردت بلفظ المؤلف والفاظ أخرى في كتب أخرى من كتب الفقه وقواعده وغيرهما :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر للسيوطي، ٥٨٢/٢ - فقد أشار إليها عرضاً، فعمّا قال : «وحيث جوزنا انعقاد البيع ونحوه بالكتابة، فذلك في حال الغيبة، فأما في حالة الحضور : فخلافاً مرتب. والأصح : الانعقاد»؛ ولابن نجيم، ص ٣٧٤ - ولفظه : «والكتاب كالخطاب»؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٦٩؛ شرحها لسليم رستم، ٤٩/١؛ ولعلي حيدر، ٦١/١؛ وللأحماسي، ١٩٠/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٣٤٩؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ٩٩، قاعدة ٢١٩، وص ١٠٠، قاعدة ٢٢٢ - ولفظه الأول كلفظ ابن نجيم، والثاني : «الكتاب ممن نأى كالخطاب ممن دن»؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٠/٢، فقرة ٦٠٩؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٤٥ - ولفظه : «الكتاب بمنزلة الخطاب»؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات، ص ٦٠٧ - ولفظه : «الكتابة تقوم مقام قول الكاتب»؛ تطبيقات القواعد والضوابط لـ د. سعود الغديان، ص ٣٧٨؛ المدخل إلى القواعد لـ د. إبراهيم الحريري، ص ١٣٥، ١٣٧؛ الوجيز، ص ٢٤٤؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٤٦٢/١، ٨٧/٣؛ القواعد الفقهية لشيخنا أ. د. صالح السدلان، ص ٤٦٥ - ولفظ الغديان ومن بعده كلفظ ابن نجيم -.

ومن كتب الفقه :

التتف في الفتاوى، ٣٥٧/١؛ المبسوط، ١٦/٥؛ بدائع الصنائع، ٣٧/٦ - ولفظه كلفظ المؤلف؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٢٥٤/٦؛ ٢٩١/٧ - ولفظ العناية الأول كلفظ المؤلف؛ المحيط البرهاني، ق ٣، ص ٨٤١؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٤/٢ - ولفظه كلفظ المؤلف؛ البحر الرائق، ٢٩٠/٥، ٦٩/٧ - ولفظه الثاني كالمؤلف -.

ومن الكتب الأخرى :

أصول السرخسي، ٣٧٦/١؛ الفروق للكريسي، ١١٦/١.

(٢) العنوان في اللغة : «ما يستدل به على غيره، ومنه : عنوان الكتاب» إذ «عنوان الكتاب وعُنيته (ويكسران) : سُمي لأنه يعنّ له من ناحيته، وأصله : عُنَانٌ، كَرَمَانٌ، وكلّمَا استدلت بشيء يظهره على غيره فعنوان له».

والمراد به هنا : الدعاية التي يظهر بها مَنْ صَنَعَ منه الكتاب، كأن «يُكتب في صدره : من فلان بن فلان، على ما جرت به العادة في سير الكتب».

عندي<sup>١</sup> فلأنا بكذا». فوصل الكتاب إلى [المكتوب]<sup>٢</sup> إليه، فقال في مجلس بلوغ الكتاب:-  
اشترئته، أو قبلته : تم البيع على مقتضى<sup>٣</sup> هذا الأصل<sup>٤</sup>.



=ولتوثيق ما سبق فإن النص الأول مستفاد من : المعجم الوسيط، مادة «عنون»، ٦/٢٦٣٣؛ والنص الثاني من : القاموس المحيط، مادة «عن»، ص ١٥٧٠؛ والثالث من تكملة البحر الرائق، ٨/٥٤٤.

(١) في (ب) : «عندي».

(٢) في (أ) و(د) : «مكتوب». والمناسب ما تم إثباته من (ب) و(ج).

(٣) في (ج) : «المقتضى».

(٤) انظر: الدرر شرح الغرر، ٢/١٤٤؛ وأنظر أيضاً: الهداية وشرحها العناية وفتح القدير، ٦/٢٥٤-٢٥٥؛ البحر الرائق، ٥/٢٩١.

## [ القاعدة الخامسة والثمانون بعد المائة ]

**كُلُّ كِفَالَةٍ تَنْقَلِبُ غَيْرُ مُوجِبَةٍ لِلرَّدِّ لَا [تَنْقَلِبُ] ' [مُوجِبَةً]'**

**أَبَدًا<sup>(٣)</sup>.**

فإذا كفل بدون<sup>(٤)</sup> أمر المكفول عنه : لا يرجع بما أدى؛ لأنه متبرع، وإن أجاز المكفول عنه بعد العلم<sup>(٥)</sup>؛ لأن بقاء الحكم (وهو عدم جواز الرجوع) مستغن عن بقاء العلة - كما مر في باب الباء<sup>(٦)</sup> -.



(١) في (أ) و(ج) : «ينقلب». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

علمًا بأن ما في (أ) و(ج) موافق لمصدر هذه العبارة وهو (الدرر) !!.

(٢) في (أ) : «موجبه». والصواب ما تم إثباته من باقي النسخ؛ وفاقًا للدرر.

(٣) ورد هذا الضابط بنحو هذا اللفظ في الدرر شرح الغرر، ٣٠٢/٢؛ وورد في البحر الرائق-٢٤٤/٦- بلفظ : «لأن الكفالة لزمته ونفذت عليه بغير أمر غير موجبة للرجوع، فلا تنقلب موجبة له...».

(٤) نهاية ٤٧/أ من (د).

(٥) انظر : الدرر شرح الغرر، ٣٠٢/٢؛ وانظر في حكم رجوع الكفيل بلا أمر المكفول عنه إلى : مختصر

الخرقي وشرحه : المغني، ٨٩/٧؛ الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ١٨٩/٧؛ الكثر وشرحه : البحر الرائق، ٢٤٤/٦.

(٦) ص ٤٢٦ (ل ٢٣/أ)، قاعدة ٥٣.



## [ القاعدة السادسة والثمانون بعد المائة ]

كَلِمَةُ (كُلِّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّكْرَةِ أُوجِبَتْ عُمُومَ أَفْرَادِهَا عَلَى سَبِيلِ الشَّمُولِ دُونَ التَّكْرَارِ <sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة والتي تليها من القواعد الأصولية التي تتعلق بمدلول لفظ من ألفاظ العموم وهو (كل) إذا أضيف. إذ يختلف مدلوله باختلاف ما يدخل عليه :

- فإن دخل على نكرة : كان مدلوله العموم لجميع أفرادها، أي الإحاطة بكل فرد من الجزئيات؛ كقول الرجل : قرأت كل كتاب في هذه المكتبة : يتناول جميع الكتب الموجودة فيها.
- وإن دخل على معرفة : كان مدلوله العموم لجميع أجزاء هذا المفرد، أي الإحاطة بأجزائه؛ كقول الرجل : قرأت كل الكتاب : يتناول كل جزء من أجزاء هذا الكتاب المعروف دون غيره.

والمدلول الأول هو ما تحكيه هذه القاعدة، والمدلول الثاني هو ما تمثله القاعدة التي تليها.

ولتوثيق هذه القاعدة يُقال :

وردت بنحو لفظها أو معناه في كثير من كتب الأصول، منها :

أصول البردوي وكشف الأسرار، ١٦/٢، ١٧ - ولفظ الكشف : «كلمة كل ... إن أضيفت إلى معرفة توجب إحاطة الأجزاء، وإن أضيفت إلى نكرة توجب إحاطة الأفراد» -؛ أصول السرخسي، ١٥٧/١، ١٥٨ - ولفظه الأول : «وأما كلمة (كُلِّ) فإنها توجب الإحاطة على وجه الأفراد ... حتى لو وصلت باسم النكرة تقتضي العموم في ذلك الاسم...» -؛ ميزان الأصول، ٤٠٣/١ - ولفظه : «... كلمة (كل) ... إما أن تدخل على فردٍ منكرٍ، أو على فردٍ معروفٍ : إن دخل على فردٍ منكرٍ يوجب العموم ... أما إذا دخل على الفرد المعروف - بأن قال : أكلت كل هذا الرغيف - فيتناول كل هذا الرغيف المعروف دون غيره» -؛ المغني، ص ١١٤؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٨٧ - ٤٨٨ - وهذا الشرح يعدّ المصدر الرئيس للمؤلف في هذه القاعدة والتي تليها، كما أن لفظ المؤلف فيها قريب منه؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ١٨٣/١ وفتح الغفار، ١٠٧/١ - ولفظ المنار : «فإن دخلت على المنكر أوجبت عموم أفرادها، وإن دخلت على المعروف أوجبت عموم أجزائه» -؛ التنقيح والتوضيح والتلويح، ٦٠/١ - ولفظ التنقيح : «فإن دخل الكل على النكرة فلعوم الأفراد، وإن دخل على المعرفة فللمجموع ...» -؛ البحر المحيط، ٦٤/٣ - ولفظه : «الصيغة الأولى : (كل) ومدلولها الإحاطة بكل فرد من الجزئيات إن أضيفت إلى النكرة، أو الأجزاء إن أضيفت إلى معرفة» -؛ وانظر أيضًا: تلقيح الفهوم، ص ٢٠١-٢١٥ - فقد قسم الأخير (كُلِّ) المضافة إلى قسمين : المضافة إلى النكرة والمضافة إلى المعرفة وتوسع في الحديث عنهما.

فلو «قال : كُلُّ امرأةٍ أتزوجها» فهي طالق : تطلق كُلُّ امرأةٍ يتزوجها على العموم.  
ولو تزوج امرأة مرتين : لم تطلق في المرة الثانية، ويُجعل كل فرد كأن ليس معه غيره،  
ويسمى هذا الكلُّ إفرادياً<sup>(١)</sup>، فلو قال : كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق. وله  
أربع نسوة، فدخلت واحدة : طَلَّقَتْ، ولا يُنتظر لوقوع الطلاق عليها دُخُولُ الباقيات؛  
لأن كلمة (كُلِّ) لما دخلت على النكرة [أُوجِبَتْ]<sup>(٢)</sup> عموم الأفراد، فصار كأنه قال لكل  
واحدة : إن دخلت هذه الدار، فأنت طالق»<sup>(٣)</sup>.



(١) نهاية ١/٧٧ من (أ).

(٢) العبارة الأخيرة وردت في شرح المغني على النحو الآتي : «... وتجعل كل فرد كأن ليس معه غيره، وهذا معنى الكل الإفرادي، حتى لو قال : كل امرأة...».

وكما يسمّى بـ (الكلّ الإفرادي) يسمّى أيضاً بـ (الكل العددي). انظر : تلقيح الفهوم، ص ٤٣٦.  
(٣) في (أ) و(ج) و(د) : «أوجب». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لشرح المغني، حيث جاء فيه : «لأن كلمة (كُلِّ) لما أوجب عموم الأفراد : صار...».

(٤) شرح المغني للقاءاني، ق ١، ج ٢، ص ٤٨٦-٤٨٧ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه؛ وانظر : أصول السرخسي، ١٥٧/١-١٥٨.

## [ القاعدة السابعة والثمانون بعد المائة ]

**كَلِمَةُ (كُلِّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ أُوجِبَتْ عُمُومَ أَجْزَائِهِ <sup>(١)</sup> :**

وسُمِّيَ هذا الكل مجموعياً <sup>(٢)</sup>؛ ولهذا قال محمد -رحمه الله- في (الجامع) <sup>(٣)</sup> : لو قال أنت طالق كل التطليقة: يقع <sup>(٤)</sup> واحدة؛

(١) هكذا في جميع النسخ (بتذكير الضمير)، وفي مصدر المؤلف (وهو شرح المغني) : «أجزائها». وتقدير ما جاء في جميع النسخ : أن الضمير المذكور يعود على لفظ المعرفة.

إذا علم هذا فإن هذه القاعدة مرتبطة بالقاعدة السابقة، وكثير من العلماء يقرنها بها، فما قيل في التعليق على تلك القاعدة يمكن أن يقال هنا أيضاً.

(٢) في (ب) : «مجموعاً».

وقد جاء في شرح المغني : «وهذا معنى الكل المجموعي». وانظر الكل المجموعي في: تلقيح الفهوم، ص ٤٣٦.

(٣) الجامع: المراد به الجامع الكبير لمحمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، صاحب أبي حنيفة وناشر مذهبه (ت ١٨٩هـ). ويُعدّ هذا الكتاب من اللبّات الأولى التي قام عليها الفقه الحنفي؛ إذ هو أحد كتب ظاهر الرواية الستة المعتمدة في المذهب الحنفي. وقد اكتسب مكانة رفيعة منذ العصور المتقدمة، وعبر عن هذه المكانة محمد بن شجاع الثلجي الحنفي (ت ٢٦٦هـ) حيث قال : «ما وُضع في الإسلام كتاب في الفقه مثل جامع محمد بن الحسن الكبير».

لهذا اعتنى الحنفية بشأنه وأفردوا حوله مصنفات كثيرة، ذكر منها صاحب (كشف الظنون) أربعاً وأربعين شرحاً، منها : شرحٌ للملك عيسى بن أبي بكر الأيوبي (ت ٦٢٤هـ)، وكانت عادته أن يعطي مائة دينار لمن يحفظ الجامع الكبير.

وللكتاب عدة طبعات :

من أقدمها : طبعة الاستقامة بمصر، سنة ١٣٥٦هـ.

ومن الطبعات الحديثة : طبعة دار المعارف النعمانية ببلهور، عام ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

انظر : الفهرست للنديم، ص ٢٤٥؛ تاج التراجم، ص ١٨٧، رقم ٢٠٦؛ كشف الظنون، ١/ ٥٦٧-٥٧٠. مقدمة حاشية ابن عابدين (رد المختار)، ١/ ١٦٨؛ الفوائد البهية، ص ١٦٣؛ هدية العارفين، ٢/ ٨؛ الفكر السامي، ٢/ ٥١٣-٥١٤؛ مقدمة تحقيق أبو الوفا الأفغاني للجامع الكبير، ص ٣-٥؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص ٤٨٢، ٤٨٣.

(٤) في (ب) : «تقع».

وعلى تذكير الفعل التقدير : يقع الطلاق واحدة.

لأنها<sup>(١)</sup> : عموم أجزائها. ولو قال أنت طالق كل تطليقة : يقع<sup>٢</sup> الثلاث؛ لأنها عموم أفرادها<sup>(٣)</sup>.



(١) أي : لأن كلمة (كل) مضافة إلى معرفة فتكون لعموم أجزاء المعرفة.

(٢) في (ب) : «تقع».

(٣) انظر : الجامع الكبير، ص ١٨١؛ شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٨٨، ولفظ الجامع: «رجل قال لامرأته : ... أنت طالق كل تطليقة ... طلقت ثلاثاً ... ولو قال : أنت طالق كل التطليقة : لم تطلق إلا واحدة».

## [ القاعدة الثامنة والثمانون بعد المائة ]

**كُلُّ شَرْطٍ يَغْيِرُ حَكْمَ الشَّرْعِ يَكُونُ بَاطِلًا<sup>(١)</sup> :**

**ومن فروع هذا الأصل : شرط الضمان في الوديعة باطل<sup>(٢)</sup>.**

(١) وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ أو معناه في كثير من كتب القواعد، منها :

القواعد النورانية الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ٢٠٦ - ولفظه : «... الأصل في العقود والشروط ونحو ذلك: الحظر، إلا ما ورد الشرع بإجازته...»؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١٤٩/١ - ولفظه: «ما ثبت بالشرع أولى مما ثبت بالشرط»؛ المشور، ٢٣٩/٢، ١٣٤/٣ - وقد تكلم في الموضوع الأول عن الشروط في البيع، ولفظه في الثاني: «ما ثبت بالشرع مقدم على ما ثبت بالشرط»؛ الأشباه للسيوطي، ٣٣٢/١ - ولفظه كلفظ المشور؛ إيضاح المسالك، ص ١٠٧ - ولفظه : «نصّ الفقهاء - رضي الله عنهم - : على أن التزام ما يخالف سنة العقود شرعاً من ضمان، أو عدمه: ساقط على المشهور...»؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١٣٧، قاعدة ١٤٢ - ولفظه : «الشرط المخالف لمقتضى الشرع باطل»؛ الفرائد البهية وشرحها: الأقمار المضئية، ص ٢١٤، وللواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، ٢٩٢/٢ - ولفظ الفرائد:

«وثابتاً بالشرع قلدوا على ما ثبت بالشرط كان مسجلاً»؛

مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلاوي لقواعد الخادمي، ل ٣١/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٦ - ولفظ المجامع: «كل شرط يغير حكم شرعي [كنا في المجامع وشرحيه] يكون باطلاً»؛ المجاز الواضح وشرحه: الدليل الماهر، ص ١٥٥-١٥٧ - ولفظه :

هل شرط مالا يفسد العقد إذا خالف ما يوجب حكم نبذا؟

ومما جاء في شرحه : «ومن فروعها الخلاف في ضمان الوديعة...»، وهذا نفس مثال المؤلف للقاعدة؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص ٥١، بيت رقم ٣٩ و ٤٠ - ولفظه :

«وكل شرط لازم للعقد في البيع والنكاح والمقاصد

إلا شروطاً حلت محرماً أو عكسه فباطلات فاعلماً»؛

للدخل الفقهي العام، ١٠٨٧/٢، فقرة ٧٠٦ - ولفظه : «كل شرط يخالف أصول الشريعة باطل»؛ الوجيز، ص ٣٤٩ - وقد ذكر لفظ المشور والمجامع -.

ومما يحسن التنبيه عليه: أن أصل هذه القاعدة: ما أخرجه البخاري - كتاب البيوع، باب البيع والشراء مع النساء، ١٠٣/٢، ح ٢١٥٥ - بسنده عن عائشة مرفوعاً : «من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان اشترط مائة شرط. شرط الله أحق وأوثق».

(٢) انظر: الأم، ٢٧٩/٣؛ البحر الرائق، ٢٧٤/٧؛ كما ورد تخريج هذا المثال على القاعدة في: إيضاح

المسالك، ص ١٠٧؛ الدليل الماهر، ص ١٥٦.

وخرج عن هذا الأصل : إذا بيع النعل<sup>١</sup> مع شرط التشريك : جاز، مع أن النبي ﷺ : هُيَ عن بيعٍ وشرطٍ<sup>(٢)</sup> لا يقتضيه العقد، وفيه نفعٌ<sup>٣</sup> لأحد العاقلين<sup>٤</sup>. فعلى هذا التقدير هذا الأصل يقتضي بطلانه!

فالجواب : أن هَيْهُ النعل<sup>٥</sup> معلول : لوقوع<sup>٦</sup> النزاع<sup>٧</sup> المخرج للعقد عن المقصود، وهو قطع المنازعة، والمنازعة ههنا منقطعة بالعرف، فكان موافقاً لهذا الحديث، فلم يبق من الموانع إلا القياس، والعرف قاضٍ عليه. وقد مرّ تفصيله في باب الثاء<sup>(٨)</sup>.



(١) نهاية ٥٧/ب من (ج-).

(٢) سبق تخريجه ص ٥٨٠.

(٣) في (ج-): «تضع».

(٤) نهاية ٤٩/ب من (ب).

(٥) في (ب): «بوقوع». وهذا الأولى.

(٦) نهاية ٧٧/ب من (أ).

(٧) ص ٥٧٩ (ل ٤٠/ب)، قاعدة ٩٥، حيث جعل بيع النعل مع شرط التشريك مثلاً لتلك القاعدة، فما

قيل في توثيقه هناك يقال هنا.

(٨) هذه القاعدة وجميع ما جاء في شرحها ساقط من (د).

## [ القاعدة التاسعة والثمانون بعد المائة ]

**كُلُّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا 'الْبَيِّنَةُ' يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا التَّحْلِيلُ، سِوَى بَيِّنَةٍ أَقِيمَتْ لِإثْبَاتِ الْفُصُومَةِ<sup>(٣)</sup> :**

فإن فيها لا يترتب التحليل. وإنما قيدناها بهذا القيد؛ لئلا يرد النقض على هذا الأصل بِـ «أن دعوى الوكالة<sup>(١)</sup> يترتب عليها البينة دون التحليل»<sup>(٥)</sup>.  
وكذا : إذا لم يجد المشتري البينة على قيام العيب عنده<sup>(٦)</sup>، وأراد تحليف البائع بالله: ما يعلم أنه آبق عند المشتري : لا يحلف عند أبي حنيفة، مع أن بينة المشتري مقبولة<sup>(٧)</sup>؛

(١) في (د): «عليه»؛ وفاقاً لمصدر هذه القاعدة (وهو العناية). وهذا الأولى.

(٢) في (جـ) و(د): «النية».

(٣) هذه القاعدة وجل ما جاء فيها مستفاد من : العناية، ٣٨٢/٦-٣٨٣؛ فمما جاء فيها: «لهما: أن الدعوى معتبرة؛ لأنه يترتب عليها البينة، وكل ما يترتب عليه البينة يترتب عليه التحليل بالاستقراء... ولا نسلم أن كل ما يترتب عليه البينة يترتب عليه التحليل؛ فإن دعوى الوكالة يترتب عليها البينة دون التحليل». وانظر: الهداية وفتح القدير، ٣٨٢/٦؛ البحر الرائق، ٦٣/٦.

(٤) في (ب): زيادة «لا».

(٥) العناية، ٣٨٣/٦-وقد سبق نقل نص كلامه عند توثيق القاعدة-.

(٦) في هامش (أ): «أي: بائع».

(٧) انظر هذه المسألة في: الهداية وشرحها: العناية، وفتح القدير، ٣٨٢/٦؛ كنز الدقائق وشرحه: البحر الرائق، ٦٣/٦. وقد حررها الأخير تحريراً جيداً، حيث قال: «أي: إذا ادعى عيباً يطلع عليه الرجال، ويمكن حدوثه: فلا بد من إقامة البينة أولاً على قيامه بالمبيع، مع قطع النظر عن قدمه وحدوثه؛ لينتصب البائع خصماً.

فإن لم يرهن :

• لا يمين له على البائع عند الإمام على الصحيح.

• وعندهما : يحلف على نفي العلم؛ لأن الدعوى معتبرة، حتى يترتب عليها البينة، فكذا يترتب التحليل.

وله : أن الحلف يترتب على دعوى صحيحة، ولا تصح إلا من خصم، ولا يصير خصماً فيه إلا بعد قيام العيب...».

لأن «التحليل شرع لقطع<sup>١</sup> الخصومة، فكان مقتضياً سابقة الخصم، فلن يكون<sup>٢</sup> المشتري ههنا خصماً إلا بعد إثبات قيام العيب في يده»<sup>(٣)</sup> في المسألة الثانية.

وكذا لا يكون الوكيل خصماً إلا بعد<sup>٤</sup> إثبات الوكالة في المسألة الأولى.

ومن النظائر : ادعى داراً في يد فلان يحتاج إلى إثبات يد المدعى عليه بالبينة حتى يكون خصماً<sup>٥</sup>، ولا يترتب عليها التحليل.

وخرج عن هذا الأصل : أن البينة تقبل في الحدود<sup>(٦)</sup>، ولا يترتب عليها [التحليل]<sup>٧</sup> مع أن هذه البينة لم [تقم]<sup>٨</sup> لإثبات الخصومة.

والجواب : «الحدود تندري<sup>٩</sup> بالشبهات»<sup>(١٠)</sup>، فلا [ثبت]<sup>١١</sup> بالنكول.

(١) في (جـ) : «يقطع».

(٢) في (ب) و(د) : «يكن».

وقد جاء في (العناية) : «وأن يكون المشتري هنا خصماً...» (تجريد الجملة من النفي!)، ولعل هذا خطأ مطبعي؛ لأن الاستثناء منها لا يكون سائفاً حيثند - والله أعلم -.

(٣) العناية، ٣٨٣/٦ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -.

(٤) في (جـ) : «في».

(٥) نهاية ٤٧/ب من (د).

(٦) نهاية ٧٨/أ من (أ).

(٧) انظر : العناية، ٣٨٣/٦.

(٨) هذه الكلمة أصابها طمس في وسطها من نسخة (أ)، ولعله جرى عليها تصحيح لتصحيح : «اليمين»،

وفي (هـ) و(و) : «التحليل»، وفي (ب) و(جـ) : «البينة»، وفي (د) : «التحليل» ثم بياض، ثم «البينة».

والكلمة الأولى والثانية يستقيم بهما المعنى، إلا أنه تم إثبات الثانية للحزم بأنها من النسخ الخطية، ولوردها سابقاً

في نص القاعدة وفي ثانياً شرحها.

(٩) في (أ) و(ب) و(د) : «يقم». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(١٠) في (د) : «تندراً».

(١١) هذه قاعدة سبق أن تكلم عنها المؤلف، ص ٦٣٤ (ل ٤٦/أ)، قاعدة ١١١.

(١٢) في (أ) و(جـ) : «يثبت». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).



## [ القاعدة التسعون بعد المائة ]

**كُلُّ مَا هُوَ وَاجِبُ [الرُّفْعِ] بِالْاِسْتِرْدَادِ لَا يَجُوزُ تَقْرِيرُهُ<sup>(٣)</sup>:**

ولهذا قالوا : المشتري<sup>(٤)</sup> لا يملك المبيع في البيع الفاسد قبل القبض، ويملك بعده<sup>(٥)</sup>؛ «لأنه لو ملكه قبل القبض لوجب تسليم الثمن، ووجب على البائع تسليم المبيع؛ لأحدهما من مواجب العقد، فتقرر الفساد وهو لا يجوز<sup>(٦)</sup>؛ لأنه واجب الرفع<sup>(٧)</sup> بالاسترداد<sup>(٨)</sup>،

(١) في (أ) و(ب) : «الدفع»، وفي (ج-) : «الرفع». والمناسب ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق لمصادر القاعدة.

(٢) في (ب) : «تقريره».

(٣) هذه القاعدة يذكرها كثير من الحنفية عند حديثهم عن حكم البيع الفاسد؛ إذ يرون أنه يفيد الملك بعد القبض، ولا يفيد قبل القبض، ويعللون لعدم إفادته له قبل القبض بهذه القاعدة. إذ المراد بها :

أن كل عقد كان بسبب محظور فإن الشرع - وإن كان قد يرتب عليه حكمه إلا أنه - طلب رفعه بالقدر الممكن؛ لهذا أجاز «لكل واحد من المتعاقدين فسخه؛ رفعاً للفساد»، ولم يُجزّهما زيادة تقريره بالمبادرة إليه «فإن المبادرة إليه تريده وجوداً مع أنه واجب الرفع» - والله أعلم -.

لهذا قالوا : بأنه لا يثبت الملك قبل القبض؛ لأنه «لو ثبت قبل القبض لوجب تسليم الثمن، ووجب على البائع تسليم المبيع؛ لأحدهما من مواجب العقد، فيتقرر الفساد، وهو لا يجوز؛ لأنه واجب الرفع بالاسترداد، وكل ما هو واجب الرفع بالاسترداد لا يجوز تقريره».

ولتوثيق ما سبق: فإن المراد من معنى القاعدة قد تضمن ثلاثة نصوص : أولها : من الهداية، ٤٦٥/٦، والثاني : من فتح القدير، ٤٦٢/٦، والثالث : من العناية، ٤٦٢/٦.

أما توثيق القاعدة :

فقد وردت بلفظ المؤلف في العناية، ٤٦٢/٦ - وقد سبق نقل السياق التي جاءت فيه-؛ وورد معناها في بدائع الصنائع، ٣٠٤/٥؛ الهداية وفتح القدير، ٤٦٢/٦؛ تبين الحقائق، ٦٣/٤؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٧/٢؛ البحر الرائق، ٩٩/٦.

(٤) وردت في (ب) بإهمال التاء، وفي (ج-) «للمشتري». وهي تمثل نهاية ٥٨/أ من (ج-).

(٥) انظر : مصادر القاعدة السابقة.

(٦) في (أ) : «يجنر». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٧) في (ب) : «الدفع».

(٨) في هذا الموضع من العناية ورد نص القاعدة، وقد قال عقبها : «وإذا كان واجب الرفع بالاسترداد - يعني إذا كان المبيع مقبوضاً - فلا يكون واجب الرفع بالامتناع...».

ولما كان واجب الرد بالاسترداد فلأن يكون<sup>١</sup> واجب الرفع<sup>٢</sup> بالامتناع عن مطالبة أحد<sup>٣</sup> [المتعاقدين]<sup>٤</sup> أولى؛ لكونه أسهل؛ لسلامته عن المطالبة والإحضار والتسليم ثم الرفع<sup>٥</sup> بالاسترداد<sup>(١)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل : ما إذا [قبض]<sup>٦</sup> المشتري المبيع في [البيع]<sup>٧</sup> الفاسد يملكه، وهذا عين تقرير الفساد<sup>(٢)</sup>.

والجواب : «أن تقرير الفساد<sup>٨</sup> بعد القبض ثبت في ضمن الضمان، فإن القبض يوجب الضمان، فإن لم ينتقل الملك من المضمون له إلى الضامن لاجتماع البدلان في ملك البائع وهو شخص واحد فلا يجوز<sup>(٣)</sup>»، و«قد ثبت ضمناً ما لا يثبت<sup>٩</sup> قصداً<sup>(٤)</sup>». وفيه بحث ترك بيانه؛ [احترازاً]<sup>١٠</sup> عن التطويل.

(١) في (ب) : «فلا يكون».

(٢) في (ب) : «الرفع».

(٣) نهاية ١/٥٠ من (ب).

(٤) في (أ) و(د) : «المتعاقدين»، وفي (ب) : «العاقدين» وفي (ج) : «المتعاقدين» وما في (ب) و(ج) مناسب؛ إلا أنه تم إثبات ما في (ج)؛ وفقاً للعناية.

(٥) في (ب) : «الدفع».

(٦) العناية، ٤٦٢/٦ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه.

(٧) في (أ) و(ج) و(د) : «قبضه». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٨) في (أ) و(ج) : «بيع». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٩) انظر : العناية، ٤٦٢/٦.

(١٠) «والجواب أن تقرير الفساد» : ساقطة من (ج).

(١١) العناية، ٤٦٢/٦، إلا أنه قال في نهاية العبارة : «... لاجتماع البدلان في ملك شخص واحد، وهو لا يجوز، والضمانيات لا معتبر بها».

(١٢) في (ج) : «ثبت». وقوله «ضمناً ما لا يثبت» : ساقط من (ب).

(١٣) هذه قاعدة سبق أن تكلم عنها المؤلف، ص ٨٨٩ (ل ٧١/ب)، قاعدة ١٧٨.

(١٤) في (أ) و(ج) و(د) : «احترز». والصواب ما تم إثباته من (ب) و(هـ) و(و)؛ لأنه مفعول لأجله.

## [القاعدة الحادية والتسعون بعد المائة]

**كُلُّ مُغَيِّرٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِذَا اخْتَارَ أَحَدَهُمَا : تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَعُودُ عَلَى الْآخَرِ<sup>(١)</sup> :**

- «المغضوب منه إذا اختار تضمين أحد الغاصبين (أي: الغاصب والغاصب من الغاصب) ثم تَوَيَّ<sup>(٢)</sup> ما عليه لم<sup>٣</sup> يرجع على الآخر.
- والمولى إذا أعتق عبده المديون، فاختر الغرماء استسعاء العبد ثم تَوَيَّ<sup>٤</sup> عليهم: لم يرجعوا على المولى بشيء»<sup>(٥)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل : إذا تَوَيَّ<sup>٦</sup> ما للمحتال<sup>(٧)</sup> بموت المحتال عليه مقلساً وبغير

(١) هذه القاعدة ورد التعليل بها في كثير من كتب الفقه الحنفي، كما وردت بصيغة الاستفهام في بعض كتب القواعد عند المالكية :

فمن كتب القواعد :

إيضاح المسالك، ص ١٢٨، قاعدة ١٠١- ولفظه : «من خيّر بين شيئين فاختر أحدهما : هل يُعدّ كالمتنقل أو لا، وكأنه ما اختار قط ذلك الشيء؟»- المنهج وشرحه للمنحور، ص ٣٣١- ولفظ المنهج :

وهل يعد راجعاً من خيّر؟- .....

وقد أحال محقق شرح المنحور إلى قواعد المقرئ، ل ٩٣.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١١٢/٧، ٤٧/٢٠، ٤٨، ١٢٤/٢٥، ١٣٣، ٣٦/٢٧؛ بدائع الصنائع، ٩٤/٤؛ العناية، ٢٤٤/٧- ولفظ القاعدة وجل ما جاء في شرحها مذكور في العناية-؛ البحر الرائق، ١١٨/٨.

(٢) فسّرت هذه الكلمة في (أ) بـ «هلك». وقد سبق بيان معناها، ص ٦٠٩.

(٣) «لم» : ساقطة من (ج-).

(٤) في (د) : «نوى».

(٥) العناية، ٢٤٤/٧-٢٤٥- مع اختلاف يسير-؛ وانظر: المبسوط، ١١٢/٧؛ ٤٧/٢٥؛ بدائع الصنائع، ٩٤/٤- وقد حكا الأخيران الخلاف في المسألتين.

(٦) في (د) : «نوى».

(٧) هذه الكلمة وما يقاسمها ورد تفسيرها في هامش (أ) على النحو الآتي :

«المحتال به : أي هو الدين الذي أجعله [كذا] به. درر.

المحتال : أي صاحب الدين بمعنى رب المال. درر.

ذلك يرجع على المحيل<sup>(١)</sup>، مع «أن المحال<sup>٢</sup> وقت الحوالة محيّر بين أن يقبل الحوالة فينتقل<sup>٣</sup> حقه إلى ذمة المحال عليه، وبين أن يأبأها إبقاءً لحقه في ذمة المحيل<sup>(٤)</sup>»، فهذا الأصل يقتضي<sup>٥</sup> أن لا يرجع على المحيل؛ لأنه اختار<sup>٦</sup> الحوالة.

والجواب: أن قوله: «إذا اختار أحدهما تعيّن عليه: إما أن يريد به شيئين أحدهما أصل<sup>٧</sup>، والآخر [خلف]<sup>٨</sup> عنه. [١] أو كل واحد<sup>٩</sup> منهما أصل:

- فإن كان الثاني فليس ممّا نحن فيه، فقياسه عليه فاسد.
- وإن كان الأول فلا نسلّم أنه إذا اختار أحدهما تعيّن؛ بل إذا اختار [الخلف]<sup>١١</sup> ولم يحصل المقصود كان له الرجوع إلى الأصل؛ لأن اختيار<sup>١٢</sup> [الخلف]<sup>١٣</sup> وترك الأصل لم يكن إلا للتوثق<sup>(١٤)</sup>. والتعيين ينافي التوثق.

المحيل : أي مديون. درر.

محتال عليه : أي الذي قبول [كذا] الحوالة درر.

وانظر : الدرر شرح الغرر، ٣٠٨/٢.

(١) انظر: المبسوط، ٤٧/٢٠، ١٢٥/٢٥؛ بدائع الصنائع، ١٨/٦؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٤٣/٧؛

الدرر شرح الغرر، ٣٠٨/٢؛ البحر الرائق، ٢٦٧/٦.

(٢) في (د) : «المختال».

(٣) في (ب) : «ينتقل».

(٤) العناية، ٢٤٤/٧.

(٥) في (جـ) : «تقتضي».

(٦) نهاية ٤٨/١ من (د).

(٧) نهاية ٥٨/ب من (جـ).

(٨) في (أ) و(جـ) و(د) و(هـ)، «خلف». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(و)، وهو الموافق للعناية.

(٩) في (أ) : «و» (بإسقاط الهمزة). والصحيح إثباتها كما في باقي النسخ، وهو الموافق للعناية.

(١٠) في (جـ) : «أحد».

(١١) في (أ) و(جـ) و(د) : «الخلف». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية.

(١٢) نهاية ٧٩/١ من (أ).

(١٣) ما قيل في هامش (١١) يُقال هنا.

(١٤) العناية، ٢٤٥/٧.

## [القاعدة الثانية والتسعون بعد المائة]

الكَيْلِيُّ وَالْوَزْنِيُّ مَبِيعٌ بِأَعْيَانِهِمَا، ثَمَنٌ<sup>(١)</sup> بِأَوْصَافِهِمَا<sup>(٢)</sup>:

«فلو عُيِّنَا تَعْلَقُ<sup>(٣)</sup> الْعَقْدُ بِأَعْيَانِهِمَا [و] يكون مبيعاً. ولو وُصِفَا ولم يُعَيَّنَا<sup>(٤)</sup> صار حكمهما كحكم الدنانير»<sup>(٥)</sup>، فيكون ثَمْنَا.

(١) في (د): «ثمة».

(٢) معنى الضابط:

ورد في هذا الضابط لَفْظًا (الكَيْلِيُّ) و(الْوَزْنِيُّ):

ومعنى الكَيْلِيُّ: «ما يكون مقابلته بالثمن مبنياً على الكيل» - قاله المجددي -.

أو: «ما يكون بيان مقداره بالكيل» - قاله أ.د. قلعه جي -.

والكيل: «تقدير الأشياء بحجومها» - قاله أ.د. قلعه جي -.

أما الوزني: فهو «ما يوزن» - قاله المجددي -.

إذا علم هنا فإن معنى هذا الضابط: أن كل ما يكال أو يوزن فإنه إذا عُيِّن يكون سلعة مبيعة بعينها، وإذا وصف فإنه يعد ثَمْنَا حكمه حكم الدنانير.

وسوف يجلي المؤلف هذا الضابط في بداية شرحه للقاعدة.

وتوثيق ما سبق: فإن معنى الوزني والمعنى الأول للكَيْلِيُّ منقول من قواعد الفقه (الرسالة الرابعة: التعريفات الفقهية)، ص ٤٥١، ٥٤٢؛ والمعنى الثاني للكَيْلِيُّ منقول من معجم لغة الفقهاء، ص ٣٥٤.

أما توثيق الضابط:

فقد ورد بلفظ المؤلف أو نحوه في عدة كتب من كتب الفقه، منها:

الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٣٥٥/٨ - ٣٥٦؛ الدرر شرح الغرر، ٣٦٤/٢ - ولفظ الضابط وجل ما جاء في شرحه مذكور فيه؛ قرعة عيون الأخيار، ١٩٥/١٢ - والأخير نقل كثيراً مما ذكره صاحب الدرر.

(٣) في هامش (أ): «تعلق مال».

(٤) الواو زيادة من (و). ولا يستقيم المعنى بدونها. وقوله: «ويكون مبيعاً» ليس في الدرر.

(٥) نهاية ٥٠/ب من (ب).

(٦) في (ب) و(ج): «وضعا».

(٧) في (ب): «بيئنا».

(٨) الدرر شرح الغرر، ٣٦٤/٢ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -.

(٩) في (ب): «ويكون».

فإذا «استثنى وزنيًا، أو كيليًا من دراهم : صح قيمته<sup>(١)</sup>». يعني لو قال : له على مائة درهم إلا دينارًا، و<sup>(٢)</sup> إلا قفيز حنطة : صحَّ عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ولزمه مائة درهم إلا قيمة الدينار أو القفيز استحسانًا.

والقياس : أن لا يصح<sup>(٣)</sup>؛ لأن الاستثناء إخراج بعض ما تناوله صدر الكلام، على معنى أنه لو لا الاستثناء لكان داخلًا تحت الصدر. وهذا لا يتصور في خلاف الجنس<sup>(٤)</sup>.  
وصحَّحاه : بأن المقدرات ° جنسٌ واحد معنى، وكانت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معنى، «فالاستثناء تكلم بالباقي»<sup>(٥)</sup> معنى لا صورة<sup>(٦)</sup>.



(١) هكذا في جميع النسخ.

وفي مصدر هذه العبارة: «قيمة». ولعلَّ هذا المناسب؛ لأن القيمة هنا تميز، والمعنى: صح الاستثناء، وهو قيمة المكيل أو الموزون؛ لأنه بوصفهما تعلّق العقد بثمنهما وليس بعينهما، فيكونان من جنس المستثنى منه وهو الثمن.

(٢) في (الدرر): «أو». وهذا الأولى؛ كي لا يُتوهم أن قوله: «إلا قفيز حنطة» مستثنى من عين الجملة السابقة، ولأنه أعاد القفيز فيما بعد وعطفه على ما قبله بـ (أو) وليس بالواو. وقد اتفقت جميع النسخ على ذلك.

(٣) في (الدرر) بيان من قال بهذا القياس؛ إذ جاء فيها: «والقياس: أن لا يصح الاستثناء. وهو قول محمد وزفر».

(٤) الدرر شرح الفرر، ٣٦٤/٢ - مع الاختلاف الذي سبق بيان أكثره -.

(٥) في (د): «المفردات».

(٦) هذه قاعدة سبق أن أفرادها المؤلف بالحديث، ص ٣٠٠ (ل/٩)، قاعدة ٢٠.

(٧) انظر: الدرر شرح الفرر، ٣٦٤/٢. وما جاء في الدرر فيه زيادة بيان، ونصه: «لكنهما صححاه استحسانًا: بأن المقدرات جنس واحد معنى، وإن كانت أجناسًا صورة؛ لأنها تثبت في الذمة ثمنًا. أما الدينار فظاهر، وكذا غيره؛ لأن الكيلِي والوزنُ مبيع بأعيانهما ثمن بأوصافهما، حتى لو عَيَّنَّا تعلق العقد بأعيانهما، ولو وُصِّفا ولم يَعيَّنَّا صار حكمهما كحكم الدنانير؛ ولهذا يستوي الجيد والرديء فيهما، وكانت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معنى، فالاستثناء تكلم بالباقي معنى لا صورة».



باب

اللام<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> "باب اللام" : زيادة من (جـ).





## [القاعدة الثالثة والتسعون بعد المائة]

لا يَبَالِي باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود<sup>(١)</sup>:

ومن فروع هذا الأصل:

• إذا قبضت نصف مهرها، فوهبت الكل (أي النصف المقبوض، والنصف الذي لم يُقبضها<sup>٢</sup> بعد)، ثم طَلَّقَهَا قبل الدخول: لا يرجع<sup>٣</sup> الزوج عليها<sup>٤</sup> بشيء<sup>(٥)</sup>؛ إذ سلم للزوج عين ما استوجبه بالطلاق قبل الدخول.

غايته: أن هذه السلامة حصلت بسبب<sup>٦</sup> آخر غير الطلاق (يعني بالهبة).  
فالمقصود حاصل، فلا يبالى باختلاف<sup>٨</sup> السببين<sup>(٩)</sup>.

(١) في (ب): «يألي».

(٢) ذكرت هذه القاعدة في مقام التعليل في بعض كتب الفقه الحنفي بالفاظ متقاربة، ومن تلك الكتب: المبسوط، ٦/٦٥؛ الهداية، ٣/٣٤٣، ٨/٢١٦، ٣٦٢؛ وشروحها: الكفاية، ٣/٢٢٦، ٨/٣٣٨؛ والعناية، ٣/٣٤٣، ٨/٢١٦، ٣٦٢؛ وفتح القدير، ٣/٣٤٤؛ ونتائج الأفكار، ٨/٢١٦، ٣٦٢؛ تبين الحقائق، ٢/١٤٧، ٤/٣٠٨؛ الدرر شرح الغرر، ١/٣٤٤؛ البحر الرائق، ٣/١٦٩، ١٧٠؛ كشف الحقائق، ١/١٧٦.

(٣) في (ب): «قبضها».

(٤) نهاية ٧٩/ب من (أ).

(٥) في (د): «عليه».

(٦) هذا عند الإمام أبي حنيفة. أما عند محمد وأبي يوسف: يرجع عليها بنصف المقبوض. انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، ٣/٣٤٣؛ تبين الحقائق، ٢/١٤٧؛ البحر الرائق، ٣/١٧٠.

(٧) في (ج): «سبب».

(٨) في (ب) و(د): «باختلاف». وهذا هو الأول.

(٩) انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، ٣/٣٤٣- وفي الأخير أصل المسألة فقط-؛ الوقاية وشرحها لصدر الشريعة، ١/١٧٦؛ الأكثر وشروحه: تبين الحقائق، ٢/١٤٧؛ والبحر الرائق، ٣/١٧٠؛ وكشف الحقائق، ١/١٧٦؛ الدرر شرح الغرر، ١/٣٤٤؛ الدر المختار ورد المختار عليه، ٤/٢٦٢-٢٦٣.

- «كمن يقول لآخر : عليّ ألف درهم من ثمن هذه الجارية التي اشتريتها منك.
- وقال الآخر : الجارية<sup>٢</sup> جاريك ولي عليك ألف:
- لزمه المال؛ لحصول المقصود، وإن كذبه في السبب<sup>٣</sup> (وهو بيع الجارية)<sup>(١)</sup> على مقتضى هذا الأصل.
- وإن قبضت الكل، فوهبته<sup>(٥)</sup>، ثم طلقها قبل الدخول : يرجع الزوج بالنصف؛ إذ لم يسلم للزوج عين ما استوجه بالطلاق قبل الدخول؛ لأنه<sup>٦</sup> يستحق به نصف المهر، فالواجب عليه دفع نصف<sup>(٧)</sup> الآخر، فدفع ما زاد على النصف ليس بواجب عليه، فيسترده - كما مرّ في باب الدال<sup>(٨)</sup> - وما

(١) نهاية ٥٩/أ من (ج).

(٢) «الجارية» : مكررة في (د).

(٣) نهاية ٤٨/ب من (د).

(٤) العناية، ٣/٤٣ - مع اختلاف يسر -؛ وانظر: الكفاية، ٣/٢٢٦.

(٥) أي: وهبت كل مهرها لزوجها بعد قبضه منه.

(٦) في (ج) زيادة: «لا»، وفي (هـ) زيادة «لم». ولا مسوغ للنفي هنا.

(٧) هكذا في جميع النسخ. وظاهرها أن (نصف) مضافة إلى الآخر، إلا أن السياق يتعارض مع هذا؛ إذ إنه

يوجب قطع الإضافة، فيكون المعنى: فالواجب عليه دفع نصف، وهذا النصف هو النصف الآخر من المهر.

وليبيان ذلك: فإن العبارة التي وردت فيها هذه الكلمة مكونة من شقين:

الأول: «لأنه يستحق به نصف المهر».

أي : يستحق بالطلاق قبل الدخول نصف المهر. وهو قد دفع المهر كاملاً؛ فيستحق من هذا المهر نصفه.

الثاني: «فالواجب عليه دفع نصف الآخر».

والمقصود بالآخر هنا: هو نصف المهر الآخر الذي هو حقّ للزوجة.

ولو صحت إضافة (نصف) إلى (نصف المهر الآخر) لصار المعنى: أن الواجب عليه دفع ربع المهر؛ لأن

نصف نصف الشيء يساوي ربعه فتعين قطع إضافة (نصف) إلى (الآخر) بزيادة هاء الضمير على

نصف، أو (أل) التعريف، أو كلمة (المهر) بين (نصف) و (الآخر)، أو على أقل تقدير تنوين

(نصف)، حتى لا يفهم أنها مضافة إلى ما بعدها - والله أعلم -.

(٨) ص ٦٩٨ (ل ٥٢/أ)، قاعدة ١٢٤. ونص القاعدة: «دفع ما ليس بواجب عليه يسترده».

[وهبته]<sup>١</sup> المرأة قبل الطلاق ليس بمهر؛ لأن الدنانير والدراهم لا [تتعين]<sup>٢</sup> بالتعنين [في العقود و الفسوخ]<sup>٣</sup>، فكان<sup>(٤)</sup> هبة هذه الألف كهبة ألف أخرى<sup>(٥)</sup>.

لا يقال<sup>٦</sup>: إن اختلاف الأسباب تنزّل<sup>(٧)</sup> منزلة اختلاف الأعيان، كما في قصة بريرة<sup>(٨)</sup>، حيث قال ~~الشيخ~~: «هي لك صدقة، ولنا هبة»<sup>(٩)</sup>.

(١) في (أ) و(ج): «وهبها». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)؛ لأن الاسم الموصول (ما) يعود إلى المهر الذي قبضته الزوجة من الزوج، ثم وهبته هي إليه، لا هو إليها.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج): «يتعنين». والصحيح ما تم إثباته من (د) و(هـ) و(و)، وهو الموافق لأكثر المراجع الآتي ذكرها عند توثيق هذه المسألة.

(٣) في (أ): «و النسخ»، وفي (ب) و(د): «والنسخ»، وفي (ج): «والفسوخ»، وفي (هـ) و(و): «والفسوخ». والصحيح من هذه الألفاظ اللفظ الأخير. ومع اختلاف النسخ في هذا اللفظ إلا أنها متفقة على إسقاط كلمتي: «في العقود». والصحيح إثباتهما، وفقاً لجميع المراجع الآتي ذكرها -والتي ذكرت فيها هذه العبارة-؛ لأنه لا يستقيم المعنى بحذفهما وعطف (الفسوخ) على (بالتعنين).

(٤) هكذا في جميع النسخ، والأفصح: (فكانت).

(٥) انظر هذه المسألة في: الهداية والعناية، ٣/٣٤٢-٣/٣٤٣؛ الكفاية، ٣/٢٢٥-٣/٢٢٦؛ الوقاية وشرحها لصدر الشريعة الأصغر، ١/١٧٦؛ كثر الدقائق وشروحه: تبين الحقائق، ٢/١٤٦-١٤٧؛ والبحر الرائق، ٣/١٦٩؛ وكشف الحقائق، ١/١٧٦؛ الدرر شرح الغرر، ١/٣٤٤؛ الدر المختار ورد المختار عليه، ٤/٢٦٢.

(٦) نهاية ٥١/أ من (ب).

(٧) هكذا في جميع النسخ (بتأنيث الفعل). والمعنى: ...تنزّل الأسباب المختلفة منزلة...

وقد جاء في مصدر هذه العبارة (وهو الكفاية): «يتزّل» (بالتذكير). والمعنى فيها واضح؛ إذ نائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى (اختلاف الأسباب) و(اختلاف) لفظ مذكر فناسب أن يكون الفعل مذكراً أيضاً تبعاً له.

(٨) أي: لا يُقال في الفروع الثلاثة السابقة: إن اختلاف الأسباب يزول منزلة اختلاف الأعيان، كما قيل ذلك في قصة بريرة -رضي الله عنها-.

(٩) نهاية ٨٠/أ من (أ).

(١٠) سبق تخريجه، ص ٤٧٧.

وهذا يوهم التدافع بين هذين الأصلين<sup>(١)</sup>؛ لأنّ ذا بالنظر إلى غير العاقلين. أما بالنظر إليهما فلا يُتَرَلَّ<sup>(٢)</sup> منزلة اختلاف الأعيان<sup>(٣)</sup>.

ولا يلزم على هذا : ما إذا اشترى عبداً، فحطّ البائع عشرَ الثمن، ثم وجد به عيباً ينقص عشرَ الثمن، فإنه<sup>(٤)</sup> يرجع بنقصان العيب وإن حصل هذا بالخطأ.

لأن موجب الرد بالعين سقوط بعض الثمن، وهذا لا يحصل بالخطأ؛ لأن العشر خرج من كونه ثمناً؛ لالتحاقه بأصل العقد، فكان العقد واقعاً على ما وراءه<sup>٥</sup>.

فإن قيل يشكل على هذا الأصل<sup>(٦)</sup> : ما إذا قال الرجل لآخر : بعّتي هذه الجارية بكذا. وقال المولى : زوّجتها<sup>٧</sup> منك<sup>(٨)</sup> : لا [يحل] ١٠ له وطؤها؛ لاختلاف السبب، مع أن المقصود قد حصل؛ لأن كلّ واحد من السببين<sup>٩</sup> (أعني الشراء والتزوّج)<sup>١٠</sup> يُثبت حلّ الوطء !!.

(١) المقصود بالأصليين هما: الأصل الذي هو مدار الحديث هنا، وهو : «لا يبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود»، والأصل الذي ورد ضمناً في بداية هذه العبارة، وهو : «اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان». وقد سبق أن أفرد المؤلف بالحديث، ص ٢٦٤ (ل ٥/ب)، قاعدة ٨.

(٢) نائب الفاعل هنا: ضمير مستتر يعود على اختلاف الأسباب. أي لا يتزل اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان.

(٣) سبق توضيح هذا القيد، ص ٤٧٩، هامش ٣.

(٤) جاء في هامش (أ) : «أي للمشتري».

(٥) في (جـ) : «رواه».

(٦) أي : على القاعدة التي هي مدار الحديث هنا، وهي : «لا يبالى باختلاف...».

(٧) في (جـ) : «ماذا».

(٨) في (جـ) : «زوجه».

(٩) أي : أن المولى يرى أن سبب انتقالها للآخر هو كونه زوّجها للآخر، لا كونه باعها عليه.

(١٠) في (أ) و(جـ) : «تحل». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب). علماً بأن الحرف الأول من الفعل رسم في (د) : بالتاء والياء معاً.

(١١) نهاية ٥٩/ب من (جـ).

(١٢) في (د) : «التزوّج».

وأجيب : بأن فيه اختلاف السَّبب والحكم جميعاً. أما السبب فظاهر؛ لَمَّا أنَّ الشراء غير التزوُّج. وأما الحكم<sup>٢</sup> فلا نَّ ملك اليمين يغيّر ملك النكاح حكماً؛ لأن النكاح يثبت الحل مقصوداً، والبيع لا يثبته، فلو<sup>(٣)</sup> أثبتته لا يكون مقصوداً، وهما<sup>٤</sup> لا يجتمعان، فعند الاختلاف لا يثبت واحد منهما يقيناً، فصار كأنهما لم يثبتا أصلاً؛ للتدافع في الحكم، فلم يثبت الحل؛ لما<sup>٥</sup> أنَّ الموضوع موضع الاحتياط.

وأما فيما نحن بصدد<sup>(٦)</sup> فحكم السبين واحد؛ لأن كلاً منهما<sup>٧</sup> يثبت الملك مقصوداً، وفي كل منهما وصول ما يستحقه الزوج إليه. كذا في (الكفاية)<sup>(٨)</sup>.

(١) في (د) : «كما».

(٢) في (د) : «الحلم».

(٣) في (الكفاية) : «ولو». وهذا الأولى.

(٤) «والبيع لا يثبته ... مقصوداً» : ساقطة من (د).

(٥) نهاية ٨٠/ب من (أ).

(٦) في (د) : «كما».

(٧) لعل المقصود من قوله : «ما نحن بصدد» : هو القاعدة مضمّلة بمثال من أمثلتها، وهو المثال الأول.

(٨) نهاية ٤٩/أ من (د).

(٩) أي : من أول القاعدة إلى آخرها مستفاد من (الكفاية)، ٢٢٥/٣-٢٢٦، مع اختلاف في الصياغة والترتيب، إلا ما جاء بعد قوله - ص ٩٣٩- : «لا يقال ...» إلى نهاية القاعدة، فهو يكاد يكون مطابقاً لما في (الكفاية).

و(الكفاية) : كتاب في الفقه الحنفي، شرح فيه مؤلفه كتاب (الهداية) للمرغيناني (ت ٥٩٣هـ).

أما مؤلف (الكفاية) فقد اختلف فيه العلماء على أقوال :

أولها : هو جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلاقي - ولم أجد من ذكر تاريخ وفاته إلا أنه تلميذ حسام الدين السفناقي (ت ٧١١هـ) -.

(انظر : مفتاح السعادة، ٢/٢٤٠؛ كشف ظنون، ٢/١٤٩٩؛ الفوائد البهية، ص ٥٨ - ٥٩).

ثانيها : هو علي بن عثمان أبو الحسن علاء الدين المارديني، المعروف بابن التركماني (ت ٧٥٠هـ) -.

- (انظر: الجواهر المضية، ٥٨١/٢ - ٥٨٢؛ تاج التراجم، ص ١٥٣ - ١٥٤؛ كشف الظنون، ١٤٩٩/٢، ٢٠٣٥؛ الفوائد البهية، ص ٥٨ - ٥٩، ١٢٣؛ هدية العارفين، ١/٧٢٠).

ثالثها: هو تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي الحنفي (ت ٦٧٢هـ).

(انظر كشف الظنون، ٢/٢٠٣٣؛ الفوائد البهية، ص ١١١).

رابعها: هو تاج الشريعة، عمود بن عبيد الله بن محمود المحبوبي.

(انظر: مفتاح السعادة، ٢/٢٤٠ - ٢٤١؛ كشف الظنون، ٢/٢٠٣٤؛ الفوائد البهية، ص ١١٢).

والراجع: أن (الكفاية) المشهورة - التي وردت في كلام المؤلف هنا وترد عند غيره كثيرًا - هي للأول وهو جلال الدين الكرلائي.

أما (الكفاية) المنسوبة لابن التركماني: فهي مختصر للهداية وليست شرحًا لها - وقد صرحت بذلك الكتب الآنف ذكرها بعد القول الثاني -.

كما أن (الكفاية) المنسوبة إلى تاج الشريعة (على خلاف في اسمه، كما هو مذكور في القول الثالث والرابع) هذا الكتاب حقيقة اسمه: (غاية الكفاية) لا (الكفاية).

وقد صرّح بذلك في: مفتاح السعادة، ٢/٢٤٠ - ٢٤١؛ وكشف الظنون، ٢/٢٠٣٣؛ والفوائد البهية، ص ٥٨؛ وقواعد الفقه للمجدي، ص ٥٧٣.

ومما يرجع القول بنسبة (الكفاية) إلى الكرلائي: حَزْمُ المحقق اللكنوي هذه النسبة، ونصرته لها، ومناقشته لما سواها.

ففي أثناء ترجمته للكرلائي - وذلك في كتابة: الفوائد البهية، ص ٥٨ - ٥٩ - لخص - كعادته - كلام الكفوي إلى أن قال: «... ووضع السيد جلال الدين شرحًا على الهداية، سماه: الكفاية. وهي المشهورة بأيدي الناس».

ثم عَقَبَ على هذه العبارة فقال: «قال الجامع [أي اللكنوي نفسه]:

قد اختلفت عباراتهم في مؤلف (الكفاية شرح الهداية) المتداولة بأيدي الناس:

- ففسه حسن بن عمار الشرنبلالي - في بعض رسائله - إلى تاج الشريعة.

وهو غلط، فإن له: (غاية الكفاية) لا (الكفاية) المتداولة، كما أفصح عنه صاحب (كشف الظنون) [وذلك في ١٠٣٣/٢]...

- وقيل: هو لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني التركماني؛ أخذًا مما قاله عبد القادر القرشي في (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) [وذلك في ٥٨٢/٢]: «... واختصر (الهداية) في كتاب سماه (الكفاية)، وشرحها ولم يكمله...».



= ثم قال اللكنوي : «وهو أيضًا غلط؛ فإن كفاية المارديني غير (الكفاية) المتداولة، كما لا يخفى على من طالعهما.

فالصحيح :

هو ما ذكره الكفوي : أنه من تصانيف السيد جلال الدين ...».

ثم آيد هذه النتيجة بنقل آخر عن الكفوي، ونقل ثالث عن صاحب (الشقائق النعمانية)، ونقل رابع عن صاحب كتاب (الجواهر) الشهير بسعد غد بوش.

ومما يرجح هذا القول أيضًا: أن المحدثي عند ذكره للكتب المعتمدة في مذهب الحنفية قال- وذلك في قواعده، ص ٥٧٢-٥٧٣ :- «فمن الكتب المعتمدة المعتمد عليها: كتب ظاهر الرواية...، و(الكفاية) للكرلاني، و(نهاية الكفاية) لتاج الشريعة»، فهذا دليل على أنهما كتابان لا كتاب واحد، وعلى أن (الكفاية) يراد بها: كفاية جلال الدين الكرلاني؛ أما تاج الشريعة فكتابه هو (نهاية الكفاية) لا (الكفاية). ومما يعتضد به في هذا الترجيح :

ما جاء في معجم المطبوعات العربية والعربية - ٨٣٩/١ :-

«(الكفاية في شرح الهداية) المنسوب إلى محمود بن عبيد الله المحبوبي المكنى تاج الشريعة. والصحيح أنه لجلال الدين الخوارزمي».

بل إن الكتاب له عدة طبعات، وقد نسب فيها إلى «جلال الدين الخوارزمي الكرلاني».

ومن أقدم طبعاته : طبعة كلكتة بالهند، عام ١٨٣١ م (طبع حجر)، ومنها طبعة بمبي، عام ١٢٧٩ هـ (طبع حجر أيضًا).

ومن الطبقات المتداولة طبعة : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، عام ١٣١٦، وطبعة : المطبعة الميمنية بمصر، عام ١٣١٩ هـ، بتصحيح محمد الزهري الغمراوي.

وقد طبع في صلب هاتين الطبعتين : الهداية، وبعدها : فتح القدير. ثم الكفاية، وطبع في الهامش : العناية، وحاشيتها لسعدي حلي.



## [القاعدة الرابعة والتسعون بعد المائة]

**لا يَجُوزُ للمدَّعي عليه الإنكارُ إذا كَانَ عالمًا بالحقِّ<sup>(١)</sup>:**

أخرجَ من هذا الأصل ابنُ نجيم في (أشباهه) مسألتين<sup>(٢)</sup>:

إحديهما<sup>(٣)</sup>: ادعى المشتري العيب، فإن للبائع إنكاره.

والجواب: إنكار البائع لأن يقيم المشتري البيّنة إنما يجوز ليتمكن عن<sup>(٤)</sup> الرّد على

بائعه. وهذا من باب<sup>٥</sup> الحيل. وقد ذُكر في باب الحياء<sup>(٦)</sup>: «الحيلة لدفع الضرر عن نفسه

جائز<sup>(٧)</sup>، وإن تضرّر الغير في ضمنه».

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في الأشباه لابن نجيم (طبعة دار الفكر)، ص ٢٩٢، وقد وردت بزيادة

(الواو) بعد (إذا) في طبعة المكتبة العصرية، ص ٢٧٦، ومع غمز عيون البصائر، ٢/٤٣٩.

كما وردت في الدّر المختار، ٨/٣٤٨- بلفظ: «لا يجوز للمدّعي عليه الإنكار مع علمه بالحق إلا ...»؛ ووردت بلفظ المؤلف في قرة عيون الأخيار، ١١/٥٧٨- وقد عزّاها إلى الأشباه.

(٢) انظرهما في: الأشباه، ص ٢٧٦؛ الدّر المختار وحاشيته: رد المختار، ٨/٣٤٨؛ قرة عيون الأخيار، ١١/٥٧٨.

(٣) هكذا (بالياء) في جميع النسخ ! والصواب: (إحداهما)؛ لأن (إحدى) مفرد مقصور وليس مثنى، فتكون علامة نصبه هي الفتحة المقدرة على آخره، وليست الياء.

ويحتمل أن يكون هذا من الاختلاف في الإملاء؛ إلا أنه ليس هناك قرينة تدل على أن المقصود بالياء هنا (ألف المدّ) في جميع النسخ الخطية. وقد سبق نحو هذا التعليق، ص ٢٤٣.

(٤) هكذا في جميع النسخ. والمناسب (من) كما جاء في الأشباه، حيث جاء فيه: «... إلا في دعوى

العيب؛ فإن للبائع إنكاره؛ ليقم المشتري البيّنة عليه؛ ليتمكن من الرّد على بائعه». فالسياق هنا يدل على أن معنى حرف الجر هو: بيان الجنس والحرف الذي يؤدي هذا المعنى هو (من) وليس (عن).

انظر: أوضح المسالك وشرحه: ضياء السالك، ٢/٢٧٧، ٢٩١.

(٥) نهاية ٥١/ب من (ب).

(٦) ص ٦٦٤ (ل ٤٨/ب)، قاعدة ١١٨.

(٧) هكذا (بالتذكير) في جميع النسخ، والتقدير: جائز فعلها.

علمًا بأن المؤلف عندما ذكر هذه القاعدة في باب الحياء اتفقت جميع النسخ هناك على تأنيث هذه الكلمة -

- والثانية: الوصي إذا علم بالدين على الميت فللوصي إنكاره!
- والجواب : إن إقرار الوصي غير صحيح، بإقراره عبث لا يجب عليه.
- أقول : [التخلف]<sup>(١)</sup> عن هذا الأصل ليس بمنحصر على هذين<sup>(٢)</sup> المسألتين؛ بل «في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولا البينة جاز له الإنكار»<sup>(٣)</sup>:
- ومنها : جاز إنكار المستحق عليه؛ لأن يقيم المستحق البينة؛ ليتمكن من الرجوع على بائعه.
  - وكذا<sup>(٤)</sup> : إذا علم أحد الورثة بالدين على الميت: جاز إنكاره؛ لأن يقيم الدائن البينة<sup>(٥)</sup> للتعدي.
  - وجاز إنكار المدعى عليه الوكالة؛ لأن يقيم الوكيل البينة لدفع الضرر.



«والتأنيث وإن كان هو الأحسن إلا أنه ليس هناك ما يمنع من التذكير، على التقدير المذكور، ومما يعضد التذكير أن القاعدة وردت به في (تبيين الحقائق) و(البحر الرائق). وقد سبق تفصيل ذلك عند توثيق تلك القاعدة.

(١) في (أ) و(جـ) : «التخلف»، وفي (د) : بإهمال التاء. والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٢) هكذا في جميع النسخ. وكان من المناسب أن يقال : «هاتين».

(٣) هذه قاعدة سبق أن تحدث عنها المؤلف، ص ٥٩٧ (ل ٤١/ب)، قاعدة ٩٩، وجميع ما سيذكره من الفروع هنا مذكور هناك، فما قيل في توثيقها هناك يقال هنا.

(٤) نهاية ٨١/أ من (أ) .

(٥) «البينة» : مكررة في (ب).

## [القاعدة الخامسة والتسعون بعد المائة]

لا ثواب إلا بالنية<sup>(١)</sup>:

إذ قال النبي ﷺ: « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحديث «من باب المقتضى؛ لكثرة وجود الأعمال بدونها، فقدروا مضافاً، أي حكم الأعمال. وهو<sup>(٣)</sup> نوعان:

(١) نهاية ٦٠/١ من (ج-).

(٢) هذه القاعدة من القواعد التي اعتنى بها ابن نجيم في أشباهه؛ إذا استفتح بها كتابه، ولم يدرجها تحت قاعدة: «الأمر بمقاصدها»؛ بل أفردا عنها وقدمها عليها وعلى بقية القواعد الخمس. ولكنها في الواقع تدرج تحت قاعدة: «الأمر بمقاصدها»؛ لأنها تختص بالأمور الأخروية التي يترتب عليها الثواب وعدمه، بينما قاعدة: «الأمر بمقاصدها» أشمل؛ لأن الأمور فيها «أعم من كونها دنيوية أو أخروية، ومقاصد الأعمال أعم كذلك من كونها يرجى ثوابها أو لا يرجى» - قاله صاحب الوجيز، ص ٦٣-.

وانظر ما قاله ابن نجيم في القاعدة في الأشباه، ص ٢٩-٣٨.

وكما وردت في أشباه ابن نجيم وفي الوجيز، وردت بلفظها أو نحوه في عدد من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد:

الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٣، قاعدة ١؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص ١٧١؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيوخنا أ. د. صالح السدلان، ص ٥٩؛ النية وأثرها في الأحكام الشرعية له أيضاً؛ ١/٢٣٧- ولفظه: «لا ثواب ولا عقاب إلا بنية»؛ قواعد الفقه الإسلامي لـ د. محمد الروكي، ص ١٦٠، ١٧٤.

ومن كتب الفقه:

المبسوط، ١/٧٢- ولفظه: «أن ثواب العمل بحسب النية»؛ رد المحتار، ١/٢٣٢، ٤/٦٦، ٦/٥٢١؛ حاشية على مراقي الفلاح للطحطاوي، ص ١٦.

(٣) أخرجه البخاري بلفظه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ...، ١/٣، ح ١؛ ومسلم بنحوه، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ »، وأنه يدخل في الغزو وغيره من

الأعمال، ٣/١٥١٥، ح ١٩٠٧. من حديث عمر بن الخطاب ؓ.

(٤) أي: حكم الأعمال الواردة في الحديث.

• أخروي : وهو الثواب واستحقاق العذاب.

• وديوي : وهو الصحة والفساد.

والأخروي مراد بالإجماع<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

فعلى هذا : النية شرط في العبادات المحضة؛ لأن المقصود في العبادة المحضة: الثواب، فإذا حلت<sup>٣</sup> عن المقصود لا يكون لها صحة؛ لأنها لم [تشرع] إلا لكونها عبادة، على أننا أمرنا بالإخلاص في العبادة بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾<sup>(٥)</sup> الآية. «ومخلصين : حال عن العابدين، والأحوال [مشروطة]<sup>٤</sup>، فيكون كل عبادة مشروطة بالنية»<sup>(٦)</sup>؛ لأن الإخلاص لا يكون إلا بالنية.

<sup>(١)</sup> أي: أن الحكم الأخروي مراد من الحديث بالإجماع، فلا حاجة لتقدير الحكم الديوي أيضاً؛ لاندفاع الضرورة بالأخروي من صحة الكلام به.

وقد أفصح عن ذلك ابن نجيم، حيث قال : «وقد أريد الأخروي بالإجماع على أنه لا ثواب ولا عقاب إلا بالنية، فانتهى الآخر أن يكون مراداً؛ إما لأنه مشترك، ولا عموم له، وإما لاندفاع الضرورة به من صحة الكلام به، فلا حاجة إلى الآخر. والثاني أوجه؛ لأن الأول لا يسلمه الخصم؛ لأنه قائل بعموم المشترك...».

<sup>(٢)</sup> الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٩- مع زيادة لبعض الألفاظ، أهمها ما سبق ذكره في الهامش السابق-.

<sup>(٣)</sup> في (ج-) : «خلف».

<sup>(٤)</sup> في (أ) و(ج-) : «يشرع». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

<sup>(٥)</sup> من الآية رقم (٥) من سورة (البينة).

<sup>(٦)</sup> في (أ) و(ه-) : «شروط»، وفي (ب) و(ج-) : «شروط». والصواب ما تم إثباته من (د) و(و)؛ لأنه المناسب مع ما جاء في مصدر هذه العبارة (وهو العناية)؛ حيث جاء فيها: «شروط».

<sup>(٧)</sup> انظر: العناية، ٣٢/١، حيث جاء فيها: «... وكل ما هو عبادة لا يصح بدون النية؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾، والإخلاص لا يحصل إلا بالنية، وقد جعله حالاً للعبادين، والأحوال شروط، فتكون كل عبادة مشروطة بالنية».

وخرج عن هذا الأصل : النية في الوضوء<sup>(١)</sup>، فإنه<sup>(٢)</sup> ليس بشرط<sup>(٣)</sup> عندنا<sup>(٤)</sup> مع أنه عبادة، «و العبادة: ما يأتي به المكلف على خلاف هوى نفسه<sup>(٥)</sup>، والوضوء بهذه المثابة»<sup>(٦)</sup>.

والجواب : أنّ الوضوء ليس عبادة محضة مقصودة؛ بل شرع شرطاً<sup>(٧)</sup> لجواز الصلاة، فإذا خلا عن الثواب انتفى كونه عبادة، لكن لا يلزم من هذا انتفاء صحته؛ إذ لا يصدق أنه لم يشرع إلا لكونه<sup>(٨)</sup> عبادة، فبقي<sup>(٩)</sup> صحته، بمعنى أنه مفتاح للصلاة، كما في سائر الشروط، كتطهير<sup>(١٠)</sup> الثوب والمكان، فإنه لا يشترط النية في شيء منها<sup>(١١)</sup>.

(١) نهاية ٤٩/ب من (د).

(٢) أي : فإن فعل النية...

(٣) في (ج) : «شرط».

(٤) أي عند الحنفية.

والجمهور على اشتراطها.

انظر : مختصر الخرقى وشرحه : المغني، ١٥٦/١؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٢/١؛ المنهاج للنووي وشرحه : مغني المحتاج، ٤٧/١؛ مختصر خليل وشرحه : مواهب الجليل للحطاب؛ والتاج والإكليل، ٣٣١/١؛ الدرر شرح الفرر، ١٠/١؛ تنوير الأبصار وشرحه الدر المختار وحاشيته : رد المحتار، ٢٢٢/١.

(٥) (الواو) : ساقطة من (ج).

(٦) في العناية : زيادة «تعظيماً لأمر ربّه».

(٧) العناية، ٣٢/١ - مع الاختلاف السابق -.

(٨) نهاية ٨١/ب من (أ).

(٩) في (د) : «كونه».

(١٠) لو أنّ الفعل ففعل : (فبقيت) أو (فبقى) لكان أفصح.

(١١) في (د) : «لتطهير».

(١٢) انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٢-٣٣.

## [القاعدة السادسة والتسعون بعد المائة]

لا يملك أحد إثبات ملك لغيره<sup>(١)</sup> بلا اختياره<sup>(٢)</sup>:

- فلا يملك الموصي له الموصى به بلا قبول بعد موت الموصي؛ لأن أوان ثبوت حكمه بعد الموت<sup>(٣)</sup>.
- ولا يملك الموهوب له الهبة بلا قبول<sup>(٤)</sup>.
- ويسقط حقهما بالرد، ولا يعود حقهما بعد الرد؛ لأن «الساقط لا يعود»<sup>(٥)</sup>.

(١) في (د): «غيره».

(٢) وردت هذه القاعدة بالفاظ متقاربة في عدد من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد:

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٨٢ - ولفظه: «لا يدخل في ملك الإنسان شيء بغير اختياره إلا...»؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٢/١؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٧ - ولفظ الخادمي ومن بعده مطابق للفظ المؤلف؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٨٨/٢؛ فقرة ٧١٢ - ولفظه: «ليس لأحد تمليك غيره بلا رضاه»؛ الوجيز، ص ٣٢٤ - وقد ذكر لفظ المؤلف ولفظ المدخل -.

ومن كتب الفقه:

الهداية والعناية، ٤٢٩/١٠؛ تبين الحقائق، ١٨٤/٦؛ الدرر شرح الغرر، ٤٣٠/٢.

يضاف إلى ما سبق: أن المؤلف سبق أن ذكر قاعدة بمعنى هذه القاعدة، وهي: «الترع لا يتم إلا بالقبض»، وذلك ص ٤٨١ (ل ٢٩/أ)، قاعدة ٦٩. وقد أفصح عن كونها بمعنى واحد صاحب الوجيز، ص ٣٢٢، ٣٢٤.

(٣) نهاية ٦٠/ب من (ج-).

(٤) انظر: الدرر شرح الغرر، ٤٣٠/٢؛ وانظر أيضًا: الهداية والعناية، ٤٢٩/١٠؛ تبين الحقائق، ١٨٤/٦.

(٥) انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ١٩/٩ - ٢٠، ٤٣٣/١٠؛ تبين الحقائق، ١٨٦/٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٢/أ.

(٦) هذه قاعدة سبق أن تحدث عنها المؤلف، ص ٧٤١ (ل ٥٦/أ)، قاعدة ١٣٧.

«والقياس في الوصية بأي جوازها؛ لأنه تملك<sup>١</sup> مضاف إلى حال زوال ملكيته، ولو أضافه إلى<sup>٢</sup> حال قيامها (بأن يقول: مَلَكْتُكَ غَدًا) كان باطلاً، فهذا أولى. واستحسنوا؛ لحاجة الناس إليها»<sup>(٣)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل مسائل :

- منها : الميراث ليس بموقوف على القبول، ولا يرتدّ بالرد<sup>(٤)</sup>.
- والجواب : أن القبول تصرف من العبد، فيعمل فيما كان<sup>٥</sup> من جهة العبد، كما في الوصية والهبة، بخلاف الميراث، فإنه من جهة الشرع، لا صنع للعبد فيه، فلا يُعمل تصرف العبد<sup>(٦)</sup>.
- ومنها : إذا مات الموصي، ثم الموصى له بلا قبول، فهو لورثته<sup>(٧)</sup>. فعلى مقتضى هذا الأصل: «القياس: أن يبطل<sup>(٨)</sup> الوصية؛ لأن الملك موقوف على القبول، فصار كمشتري مات قبل قبوله بعد<sup>٩</sup> إيجاب البائع.

(١) هكذا في (أ) و(جـ) و(هـ) و(و) إلّا أن (الياء) في (أ) مهملّة. وفي (ب) و(د) : «تملك» (بإسقاط الياء). وأثبت هو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٢) «إلى» : ساقطة من (ب).

(٣) العناية، ٤١٣/١٠-٤١٤، مع اختلاف أهمه أنه قال في آخر العبارة : «... إلّا أنا استحسنناه؛ لحاجة الناس إليه»؛ وانظر : الهداية، ٤١٣/١٠.

(٤) انظر: تبين الحقائق، ١٨٤/٦؛ الدرر شرح الغرر، ٤٣٠/٢؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٨٢.

(٥) «كان» : ساقطة من (جـ).

(٦) انظر : تبين الحقائق، ١٨٤/٦؛ الدرر شرح الغرر، ٤٣٠/٢.

(٧) نهاية ٨٢/أ من (أ).

(٨) انظر : كنز الدقائق وتبين الحقائق، ١٨٤/٦؛ الدرر شرح الغرر، ٤٣٠/٢؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٨٢.

(٩) في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) : «تبطل». وهذا الأنصح.

(١٠) في (ب) : «قبوله بخلاف إيجاب...».

والجواب : أن الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته تمامًا لا يلحقه<sup>(١)</sup> الفسخ من جهته، وإنما توقفت لحق الموصى له، فإذا مات دخل في ملكه، كما في بيع شرط فيه الخيار للمشتري إذا مات قبل الإجازة<sup>(٢)</sup>.

• ومنها : ما «قال الزيلعي : إذا أوصى للحنين : يدخل في ملكه من غير قبول استحساناً؛ لعدم من يلي عليه حتى يقبل عنه»<sup>(٣)</sup>.

• ومنها: «ما إذا وهب للعبد وقبله بغير إذن السيد : يملكه السيد بغير اختياره»<sup>(٤)</sup>.  
والجواب : أن العبد يملك الهبة بالقبول، ثم ينتقل إلى المولى. ويدل على تملكه قوله الشيخ : «العبد وما يملكه لمولاه»<sup>(٥)</sup>، وتملك المولى من العبد من جهة الشرع لا صنع للعبد فيه، فلا يعمل فيه تصرف العبد - كما مر<sup>(٦)</sup>. وذكر ابن نجيم في (أشباهه)<sup>(٧)</sup> [نظائر]<sup>(٨)</sup> ١١ ولم أتعرض<sup>(٩)</sup> إلى جوابها؛ لغاية<sup>(١٠)</sup> وضوحها.

(١) اللام في (يلحقه) من النسخة (أ) يدلوا أنها أصابها شيء من الأرض فأصبحت كأنها : «ينحقه». وهي مثبتة في باقي النسخ.

(٢) التمر شرح الغرر، ٤٣٠/٢ - مع اختلاف يسير في الترتيب وبعض الألفاظ -؛ وانظر : الهداية، ٤٢٩/١٠.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٨٢؛ وانظر: تبين الحقائق، ١٨٦/٦؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٤٣٢/١٠.

(٤) نهاية ٥٠/أ من (د).

(٥) في (د) : «عمله».

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٨٢، إلا أنه قال في بداية العبارة : «ما وهب...»، وفي نهايتها: «... بلا اختياره».

(٧) نهاية ٥٢/ب من (ب).

(٨) لم أجد هذا اللفظ إلا أن معناه وارد في الصحيحين وغيرهما، ومن ذلك ما أخرجه البخاري، كتاب الشرب والمساقاة، باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو في نخل، ٨٣٨/٢ ح ٢٢٥٠، بسنده عن ابن عمر مرفوعاً : «... ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع»؛ وأخرجه مسلم بنحوه، كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها ثمر، ١١٧٣/٣ ح ١٥٤٣.

(٩) ص ٩٥٠ (ل/٨٢).

(١٠) ص ٣٨٢-٣٨٣.

(١١) زيادة من (ج) و(هـ) و(و). وهي لأبد منها.

(١٢) في (ب) و(د) : «يتعرض».

(١٣) نهاية ٦١/أ من (ج).



## [القاعدة السابعة والتسعون بعد المائة]

لا تأثير للعرْضية في تغيير الحقيقة<sup>(١)</sup>:

ولهذا : جاز بيع الأب عَرْض<sup>(٢)</sup> ولديه الغائب لنفقته،

(١) معنى القاعدة :

ورد في هذه القاعدة لفظ (العرْضية)، وهي في اللغة مشتقة من مادة «عزم»، والعين والراء والميم - كما يقول ابن فارس - : «أصل واحد صحيح، يدلّ على الصرْمة والقطع». ومن ذلك ما جاء في (اللسان) : «العزم : الجِدَّة، عزم على الأمر يَعْزِمُ عَزْمًا وَمَعَزْمًا ... وَعَزِيمَةً وَعَزْمَةً واعتَزَمَهُ، واعتزم عليه : أراد فَعَلَهُ. وقال الكيت : العزم : ما عقد عليه قلبك من أمر أنك فاعله». أما في اصطلاح الأصوليين فهي: «حكم ثابت بدليل شرعيّ خالٍ عن معارض راجح» -قاله ابن النجار-. والمراد بها هنا : المعنى اللغوي، وهو إرادة التصرف وقصده. إذا عُلم هذا فمعنى القاعدة :

لا تأثير معتبر للنية في تغيير حقيقة التصرف الذي يصدر من المكلف؛ إذ يحاسب في الدنيا بمقتضى تصرفه، لانيته.

ولتوثيق ما سبق : فإن المعنى اللغوي مستفاد من : المقاييس في اللغة، مادة «عزم»، ص ٧٦٩؛ لسان العرب، مادة «عزم»، ٣٩٩/١٢. والمعنى الاصطلاحي مستفاد من : شرح الكوكب المنير، ٤٧٦/١؛ وانظر : أصول السرخسي، ١١٧/١؛ المستصفى، ٩٨/١؛ روضة الناظر، ٢٥٩/١؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٨٥؛ شرح مختصر الروضة، ٤٥٧/١؛ وللتوسع في معنى العزم انظر : قاعدة الأمور بمقاصدها لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص ٣٧.

أما توثيق القاعدة :

فقد وردت بلفظ المؤلف في مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٢/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٧. كما وردت قبل ذلك في العناية، ٤٢٤/٤.

(٢) عرض: يفرّق أهل اللغة بين العَرْض والعَرَض فيقولون: «العَرَضُ (بالتحريك): متاع الدنيا وحطامها. وأما العَرَضُ (بسكون الراء) : فما خالف الثمين (الدراهم والدنانير) من متاع الدنيا وأثاثها، وجمعه : عُروض. فكل عَرْضٍ داخل في العَرَض، وليس كل عَرَضٍ عَرْضاً» -قاله صاحب اللسان-. وعلى هذا : فالنسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق؛ إذ العَرَضُ يشمل جميع متاع الدنيا الزائل، بينما العَرَضُ يُخرج النقود.

أما المراد به هنا : فهو كل عَرْضٍ يحتاج إلى حفظ.

وإن لم يجر تقدير النفقة<sup>١</sup> في مال الغائب للإتفاق<sup>٢</sup>، على ما ذكر في المعثورات<sup>(٣)</sup>.  
وعَلَّلوا جواز البيع في هذه المسألة: بأن للأب ولاية بيع عروضه للحفظ<sup>(٤)</sup>، «فإذا  
جاز بيعه فالثمن<sup>٥</sup> من جنس حقّه، وهو النفقة، فله الاستيفاء منه»<sup>(٦)</sup>.  
واعترض عليهم: «بأنه كذلك، لكن الغرض<sup>٧</sup> أنه يبيعه لنفقه<sup>٨</sup>، وإنما صحّ بيعه أن  
لو كان قصده البيع للحفظ»<sup>(٩)</sup>.

= فيخرج بذلك النقود؛ لأنها عرض وليست عرضاً  
كما يخرج العقار؛ «لأنها محفوظة بنفسها» - قاله صاحب الدرر، ١/٤٢٠ -.  
وتما يدل على خروج العقار كونه ورد في مصادر هذه العبارة التصريح بجواز بيع عرض ولده دون  
عقاره. وهذا يعني أن العقار لا يدخل في العرض. - وسوف يأتي نقل ما قالوه قريباً -.  
ولتوثيق ما سبق : فالملعى اللغوي مستفاد من لسان العرب، مادة «عرض»، ٧/١٧٠؛ وانظر: المقاييس  
في اللغة، مادة «عرض»، ص ٧٥٧؛ القاموس المحيط، مادة عرض، ص ٨٣٢؛ وللتوسع في معناه انظر :  
معجم المصطلحات الاقتصادية، ص ٢٤١.

(١) نهاية ٨٢/ب من (أ).

(٢) في (ب) : «للإتفاق».

(٣) انظر: الكافي وشرحه : المبسوط، ٥/٢٢٥-٢٢٦؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٤/٤٢٣؛ الكثر  
وشرحه : تبين الحقائق، ٣/٦٤؛ والبحر الرائق، ٤/٢٣١؛ الغرر وشرحه : الدرر، ١/٤٢٠ -.  
وقد نصّوا على أن هذا قول الإمام أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه، ومن ذلك ما جاء في الهداية : «وإذا  
باع أبوه متاعه في نفقته : جاز عند أبي حنيفة - رحمة الله تعالى عليه - وهذا استحسان.  
وإن باع العقار : لم يجر. وفي قولهما : لا يجوز ذلك كله. وهو القياس ....».

(٤) انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، ٤/٤٢٤؛ تبين الحقائق، ٣/٦٥؛ البحر الرائق، ٤/٢٣١؛ الدرر  
شرح الغرر، ١/٤٢٠.

(٥) في (ب) و(د) : «بالثمن».

(٦) الدرر شرح الغرر، ١/٤٢٠ - إلا أنه قال في بداية العبارة : «وإذا ...» -.

(٧) في (ب) و(ج) و(د) : «العرض». وفي مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «الغرض».

(٨) في (ب) : «لنفقه».

(٩) العناية، ٤/٤٢٤ - مع الاختلاف السابق -.

وأجابوا بهذا الأصل، يعني أن حقيقة جواز البيع لا يتغير<sup>(١)</sup> بقصده الإنفاق.

«لا يقال: [عارض] جهة الحفظ جهة الإتلاف بالإتفاق!.

لأننا نقول: الإتلاف بعد وجوب النفقة، وفي حال<sup>٣</sup> البيع لم يجب، فلا يُعارض<sup>(٤)</sup>».

وخرج عن هذا الأصل: ما لو وجب على الغني زكاة، فأعطى فقيراً مالاً من جنس ما وجب عليه بنية الهبة: تغير الحكم بعزمته فلا يقع عن الزكاة<sup>(٥)</sup>.

والجواب: أن الزكاة عبادة، والغرض من العبادات ثواب<sup>٦</sup>، و«لا ثواب إلا بالنية»<sup>(٨)</sup>، ولا صحة لعبادة خالية عن الغرض.



(١) هكذا في جميع النسخ. وكان من المناسب أن يُقال: (تتغير)؛ لأن الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى (حقيقة)، فناسب أن يوافقها الفعل في التأنيث.

(٢) في (أ) و(جـ): «عارضه». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للعناية.

(٣) في (ب): «حق».

(٤) قوله: «وفي حال...» معناه: وفي حال بيع الأب لمتاع ابنه لم يجب دفع النفقة من الابن على أبيه، فلا يعارض جهة الحفظ جهة الإتلاف بالإتفاق.

وقد جاء في العناية: «وفي الحال: لم يجب، فلا تعارض».

(٥) العناية، ٤/٢٤٤ - مع الاختلاف السابق -.

(٦) انظر: الهداية وفتح القدير، ٢/١٦٩ - ١٧٠، حيث قال الأول: «ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنة للأداء...».

(٧) في (جـ): «وثناب».

(٨) هذه قاعدة سبق أن تحدث عنها المؤلف، ص ٩٤٦ (ل/٨١)، قاعدة ١٩٥.

## [ القاعدة الثامنة والتسعون بعد المائة ]

لا يصح تأجيل الأعيان<sup>(١)</sup>:

«لأن الأجل<sup>٢</sup> شرع رفقا للتحصيل، والعين حاصلة»<sup>(٣)</sup>؛ ولذا فسد البيع بشرط التأجيل في المبيع<sup>(٤)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل: (السلم)، والقياس<sup>٥</sup> يأبى<sup>٦</sup> جوازه؛ لأنه يبيع المعدوم، فضلاً عن كونه مؤجلاً<sup>(٧)</sup>.

والجواب: ترك القياس بالنص، فإن النبي ﷺ نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان

(١) ورد هذا الضابط بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر للسيوطي، ٦٠٩/٢؛ ولاين نجيم، ص ٣٩٢؛ غمز عيون البصائر، ١٠/٤؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٢/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٨.

ومن كتب الفقه :

تحفة الفقهاء، ٤٩/٢؛ شرحها : بدائع الصنائع، ١٧٤/٥؛ فتح القدير، ٥٢٤/٦؛ رد المختار، ٣٨٤/٧.

(٢) في (جـ) : «الرجل».

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي، ٦٠٩/٢؛ ولاين نجيم، ص ٣٩٢ - إلا أن الأول قال في نهاية العبارة : «... والمعين حاصل».

(٤) انظر : تحفة الفقهاء، ٤٩/٢؛ شرحها : بدائع الصنائع، ١٧٤/٥.

(٥) نهاية ٨٣/أ من (أ).

(٦) في (جـ) : «يأبى».

(٧) القول بأن السلم عقد جائز على خلاف القياس هو قول الجمهور. وقد خالفهم ابن حزم وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وقالوا بأنه جائز على وفق القياس وقواعد الشريعة.

انظر: المحلى، ١٠٧/٩؛ المبسوط، ١٢٤/١٢؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٧١/٧؛ السمعاني، ٤٠٢/٦؛ مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، ٥٢٩/٢٠؛ إعلام الموقعين، ١٩/٢؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الاستوي، ٢٩٣/١؛ الدرر شرح الغرر، ١٩٤/٢؛ عقد السلم للدكتور نزيه حماد، ص ١٢.

## ورخص في السلم<sup>(١)</sup>.

(١) الذي يظهر من صنيع المؤلف أنه لا ينقل لفظ حديث واحد بعينه، إنما يبين معنى ثابتاً في السنة؛ بدليل أنه لم يذكر الصحابي الذي روى ذلك، فليس هناك ما يمنع من أن يكون النهي عن بيع ما لا يملك ثابتاً في حديث، والترخيص في السلم ثابت في حديث آخر، فيكون اللفظ المذكور مركباً من حديثين. والذي يؤكد هذا أن صاحب (الهداية) ذكر اللفظ نفسه لكنه صدره بقوله: «روي أن النبي ﷺ هي عن بيع...»، وفي هذا تصريح بأنه حديث واحد!.

ومع ذلك علق عليه صاحب (نصب الراية) - ٤٥/٤ - فمما قال: «قلت: غريب بهذا اللفظ... والذي يظهر أن هذا حديث مركب...».

• إذا علم هذا فإن النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان: أخرجه الإمام أحمد، ٢٠٣/١١، ح ٦٦٢٨؛ وابن ماجه، كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن، ٧٣٧/٢، ح ٢١٨٨؛ وأبو داود، كتاب البيوع والإحارات، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، ٢٨٣/٣، ح ٣٥٠٤؛ والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، ٥٣٥/٣، ح ١٢٣٤؛ والنسائي في سننه الكبرى، كتاب البيوع، باب بيع ما ليس عند البائع، ٣٩/٤، ح ٦٢٠٦؛ وكذلك في المجتبى، (نفس الكتاب والباب السابقين)، ٢٨٨/٧، ح ٤٦١١؛ والدارقطني، كتاب البيوع، ٧٤/٣؛ والبيهقي، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع ما ليس عندك وبيع ما لا يملك، ٣٣٩/٥ - ٣٤٠.

جميعهم: من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ: «لا تبع ما ليس عندك»، أو نحوه.

وقد قال عنه الترمذي: «وهذا حديث حسن صحيح».

كما حسنه محقق مسند الإمام أحمد.

وللحديث شاهد من حديث حكيم بن حزام، كما ورد معناه عند البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك، ٧٥١/٢، ح ٢٠٢٨، بسنده عن ابن عباس قال: «أما الذي هي عنه النبي ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض. قال ابن عباس: ولا أحسب كل شيء إلا مثله»؛ وأخرجه أيضاً مسلم بنحوه، كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، ١١٥٩/٣، ح ١٥٢٥.

• أما الترخيص في السلم: فقد جاء في البخاري، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، ٧٨١/٢، ح ٢١٢٥، بسنده عن ابن عباس قال: «قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون بالتمر الستين والثلاث، فقال: «من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»؛ ومسلم بنحو اللفظ السابق، كتاب المساقاة، باب السلم، ١٢٢٦/٣ - ١٢٢٧، ح ١٦٠٤.

(٢) جاء في هامش (أ): «هولعة بمعنى السلف. فإنه أخذ عاجل بأجل».

فينحصر على موردته<sup>(١)</sup>.

وجواز السلم ثابت بالكتاب والسنة - كما ذكر في المفصلات<sup>(٢)</sup> -.



= كما جاء فيه أيضاً : «البائع : مُسلم إليه. والمشتري : رب السلم. والمبيع : مُسلم فيه. والتمن : رأس المال».

<sup>(١)</sup> في هذا إشارة إلى معنى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي : «ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه». وذلك ص ٩٩٤ (ل ٩٣/أ)، قاعدة ٢٢١.

<sup>(٢)</sup> في (د) : «المفصلات». وهي نهاية ٥٠/ب من (د).

<sup>(٣)</sup> انظر: المبسوط، ١٢/١٢٤؛ المغني، ٦/٣٨٤؛ تبين الحقائق، ٤/١١٠؛ مواهب الجليل للحطاب ومعه: التاج والإكليل، ٦/٤٧٦؛ نهاية المحتاج، ٤/١٨٢؛ مواهب الجليل من أدلة خليل لأحمد الجكني الشنقيطي، ٣/٣٤٣.

## [القاعدة التاسعة والتسعون بعد المائة]

لَا يَصِحُّ تَمْلِيكُ الدِّينِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ<sup>(١)</sup>:وفروع هذا الأصل أكثر من أن<sup>٢</sup> [تُحصى]<sup>٣</sup>.واعلم أن عدم صحة تملكه : إذا لم يسلطه على قبضه<sup>٤</sup>، وأما إذا سلطه : يكون<sup>٥</sup> وكيلًا قابضًا للموكل ثم لنفسه<sup>(٦)</sup>.فإذا «وهب له دينًا على رجلٍ وأمره بقبضه : جاز»<sup>(٧)</sup>.«وفرع [الإمام]<sup>٨</sup> الأعظم<sup>(٩)</sup> على هذا الأصل : أنه وكله بشراء عبد بما عليه، ولم يعين المبيع والبائع : لم يصح التوكيل.

(١) هذه القاعدة متحدة من جهة المعنى مع قاعدة أخرى سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، وهي: «تمليك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز»، وذلك ص ٥٤٩ (ل ٣٧/ب)، قاعدة ٨٦. فما قيل في توضيحها وتوثيقها هناك يقال هنا.

ويضاف إلى ذلك أنها وردت بلفظ المؤلف هنا أو نحوه في: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٩٣؛ قرّة عيون الأخيار، ٤٢٨/١١ - ولفظ الثاني مطابق للفظ المؤلف أما الأول فلفظه: «الخامسة [أي المسألة الخامسة من مسائل الدين]: لا يصح تملكه من غير من هو عليه...».

(٢) «أن»: ساقطة من (د).

(٣) في (أ) و(ب) و(ج): «بحصى». والصحيح ما تمّ إثباته من (د) و(هـ) و(و).

(٤) نهاية ٥٣/أ من (ب)، وكذلك نهاية ٦١/ب من (ج).

(٥) في (د): «لكونه».

(٦) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٩٣؛ وانظر أيضًا: المصنف للنسفي، ل ٥٥/أ؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص ٢٨١؛ قرّة عيون الأخيار، ٤٢٨/١١.

(٧) الفتاوى البيزانية، ٢٣٤/٣؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٩٣. وقد أحال الثاني إلى الأول، وزاد على العبارة: «...جاز استحسانًا. وإن لم يأمره: لا».

(٨) في (أ) و(ج): «إمام». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٩) هذا المصطلح يكثر ورودّه في كتب الحنفية، ويريدون به الإمام أبا حنيفة. ومن ينظر إليه لأول وهلة يظهر له أن فيه مبالغة؛ لأنه لا شك أن في أمة محمد ﷺ من الصحابة وغيرهم من هم أحقّ وأولى منه بهذا الوصف، وهذا مما لا يُنكر.

وصحَّ إنَّ عَيْنَ أَحَدِهِمَا»<sup>(١)</sup>.

«وتقريره: أن الدراهم والدنانير [تتعين]<sup>٢</sup> في الوكالات عنده»<sup>(٣)</sup>، وإذا تعينت كان هذا تملك الدين من غير من عليه الدين من غير أن يوكله بالقبض. وذلك لا يجوز؛ لعدم القدرة على التسليم، وذلك لأن «الديون تقضى بأمثالها»<sup>(٤)</sup>، فكان ما أدَّى المديون إلى

= لذا يقال : لعل مرادهم: أعظم أئمتهم الذين يتبعوهم في الفقه، أو بعبارة أخرى: إمامهم الأول. ولاشك أنه أحد أكابر علماء المسلمين، وقد عدّه كثير من الحفاظ من طبقة التابعين، وهو إمام مدرسة الرأي، ومذهبه أوّل المذاهب الفقهية، وأوسعها انتشاراً، وشهرته تغني عن التعريف به.

وهنا فائدة لطيفة في بيان بعض المصطلحات التي يشار بها إلى علماء الحنفية، وقد ختم بها صاحب (الفوائد البهية) تصنيفه، ويناسب أن يُختم بها هذه التعليقة، وهي: «فائدة: المراد بالأئمة الأربعة- في قولهم: بإجماع الأئمة الأربعة ونحو ذلك-: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد.

وإذا قالوا: أئمتنا الثلاثة: فالمراد بهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد.

والمراد بالإمام الأعظم في كتب أصحابنا: هو إمامنا أبو حنيفة...

والمراد بالشيخين في كتب أصحابنا: هو أبو حنيفة وأبو يوسف.

وبالطرفين : أبو حنيفة ومحمد.

وبالصاحيين : أبو يوسف ومحمد».

الفوائد البهية، ص ٢٤٨؛ وانظر في عدّه من التابعين إلى : تذكرة الحفاظ، ١/١٦٨؛ (أبو حنيفة وأصحاب المحدثون)، ص ٦-١١، إذ فيه أن هذا رأي ابن سعد والدارقطني والخطيب البغدادي والسمعاني وابن الجوزي والنووي والمزي والذهبي والعراقي وابن حجر والعيني والسيوطي واللكثوري وغيرهم. حيث أثبتوا جميعاً رؤيته لأئمة بن مالك.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٩٤- مع اختلاف يسير-؛ وانظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٥٨/٨؛ النافع الكبير، ص ٤٠٩-٤١٠.

(٢) في (أ) و(ج-): «تتعين». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٣) أي : عند الإمام أبي حنيفة.

(٤) هذه قاعدة سبق الحديث عنها، ص ٧٠٦ (ل ٥٣/أ)، قاعدة ١٢٨.



البائع ملك المديون، ولا يملكه الدائن قبل القبض، والأمر بدفع مالا يملكه باطل، وصار كما إذا قال: أعطِ مَالِي عَلَيْكَ<sup>(١)</sup> مَنْ شئت. فإنه باطل؛ لأنه أمر بتصرف<sup>(٢)</sup> مالا يملكه الأمر إلا بالقبض إلى ما يختاره المديون بنفسه. بخلاف ما إذا كان الموكلُ عَيْنَ البائع، فإن التوكيل صحيح لازم للأمر؛ لأنه يعتبر البائع وكيلاً عنه ضمناً في القبض أولاً، ثم يملكه، وذلك ليس بتملك<sup>(٣)</sup> [الدين من غير] مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ<sup>(٤)</sup>.

وكذا: إذا عَيَّن المبيع؛ لأن تعيين المبيع يستلزم تعيين البائع<sup>(٥)</sup>.  
بخلاف ما إذا أمره بالتصدّق على الفقراء مع عدم تعيين أحد منهم: فإنه يجوز؛ لأنه جعل المال لله تعالى وهو معلوم<sup>(٦)</sup>.

وهذا: خرج الجواب لمن قال بخروج هذه المسألة عن هذا الأصل.  
وقال البعض: خرج عن هذا الأصل: الحوالة<sup>(٧)</sup>.  
والجواب: يفهم عمّا قررنا: ففي الحوالة يصير المحتال وكيلاً للمحيل في القبض عن المحتال عليه أولاً، ثم يملكه. كذا يفهم من عبارة (الهداية)<sup>(٨)</sup>.



(١) نهاية ٨٣/ب من (أ).

(٢) جاء في مصدر هذه العبارة (وهو العناية): «بصرف». وهذا الأولى.

(٣) في (د): «بتملك».

(٤) زيادة من هامش (و)، وهي الموافقة للعناية ولا يستقيم المعنى بدونها؛ إذ جاء في العناية: «...وذلك ليس بتملك الدين من غير من عليه الدين، ولا أمراً بصرف ما لم يقبض».

(٥) العناية، ٦١/٨-٦٢ مع اختلاف في بعض الألفاظ، وزيادة في ألفاظ آخر عند كل منهما.

(٦) انظر: الهداية، ٥٨/٨.

(٧) انظر: الهداية، ٦٢/٨.

(٨) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٩٤؛ رد المحتار، ٥١٨/٨.

(٩) لعل المراد ما قاله صاحب الهداية، ٦٢/٨: «بخلاف ما إذا عَيَّن البائع؛ لأنه يصير وكيلاً عنه في القبض ثم يملكه».

## [القاعدة المانتان]

لا عبرة بالظن البين خطؤه<sup>(١)</sup>:

(١) وردت هذه القاعدة في كثير من كتب الفقه و قواعده:

لمن كتب القواعد:

المنثور، ٣٥٣/٢، ٣١٠/٣؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٣٤٣/١؛ ولا بن نجيم، ص ١٨٥؛  
الفرائد البهية وشرحها: الأقطار المضيق، ص ٢٣٠؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد  
الجنية، ٣٢٧/٢؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٧٢؛ شرحها لسليم رستم، ٤٩/١؛ ولعلي  
حيدر، ٦٤/١؛ وللأتاسي، ٢٠٠/١؛ شرح قواعد للزرقا، ص ٣٥٧؛ قواعد الفقه  
للمحدثي، ص ١٠٧، قاعدة ٢٥٦؛ المدخل الفقهي العام، ٩٧٦/٢، فقرة ٥٨٤؛ القواعد  
الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٣٤٧؛ الوجيز، ص ١٤٨؛ موسوعة القواعد الفقهية،  
٢٧٤/١؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ١٩٧؛ تطبيقات القواعد  
والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص ١٤١٨؛ قواعد الفقه للدكتور محمد الروكي، ص  
١٩٥؛ المدخل إلى القواعد للدكتور إبراهيم الحريري، ص ٨٨؛ قاعدة اليقين لا يزول  
بالشك لشيخنا د. يعقوب الأحسين، ص ٢٠١؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٤؛ القواعد الفقهية  
للدعاس، ص ٢٦، قاعدة ١٣؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٥٦. وجميعهم بلفظ المؤلف  
سوى الفرائد حيث جاء فيها:

«قالوا ولا عبرة بالظن متى خطؤه بين كما قد ثبتا».

يضاف إلى ما سبق أنه ورد جزء من معناها في: قواعد المقرئ، ٢٤٢/١، قاعدة ١٨،  
ولفظه: «إذا تبين عدم إفضاء الوسيلة إلى المقصود... بطل اعتبارها»، وهذه القاعدة  
«بحسب ظاهرها أخص موضوعاً؛ لأنها تتعلق بالخطأ في الوسيلة فقط». قاله د. محمد  
البورنر في موسوعته، ٢٧٤/١.

كما وردت في القواعد والضوابط المستخلصة - ص ٤٩٠ - بلفظ: «الظن لا عبرة به متى أدى إلى  
إبطال حق مستحق».

ومن كتب الفقه:

المداية والعناية، ٢٧٥/٢؛ مغني المحتاج، ٢٥٣/١، ٢٥٧؛ ٤٣٢؛ ٤٣٢/٤؛ رد المحتار، ٣٦٩/٨.

كما وردت في الإمهاج، ٨٠/١.

ولهذا : « قالوا : لو ظن أن وقت الفجر ضاق، ولم يقضِ عشاءً عليه، وصلى الفجر، ثم تبين أنه كان في الوقت سعة : يطل الفجر<sup>(٢)</sup>. فإذا بطل يُنظر: فإن كان في الوقت سعة : يصلي العشاء ثم يعيد الفجر، [فإن لم يكن فيه سعة : يعيد الفجر] فقط<sup>(٣)</sup>. وفروع<sup>٤</sup> هذا الأصل كثيرة.

واعلم أن الظن متى لاقى فصلاً مجتهداً فيه، أو شبهة حكمية : وقع معتبراً<sup>(٥)</sup> وإن كان خطأ؛ ولهذا «روي عن محمد - رحمه الله - فيمن ترك صلاة يوم وليلة، وجعل يقضي<sup>٦</sup> من الغد قبل كل وقتية فائتة : فالوقتيات فاسدة إلا العشاء الأخيرة؛ لأنه لا فائتة عليه في ظنه حال أدائه، وفي وجوب الترتيب خلاف الشافعي<sup>(٧)</sup>،

(١) نهاية ١/٦٢ من (ج)، مع تكرار «والم» في بداية اللوحة التي تليها.

(٢) لإحلاله بالترتيب؛ إذ الترتيب عند الحنفية «بين الفروض الخمسة... أداء وقضاء فرض عملي... يعني أن الكل إن كان فائتاً لابد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة... وكذا إذا كان البعض فائتاً والبعض وقتياً لابد من رعاية الترتيب، فيقضي الفائتة قبل الوقتية». قاله صاحب الدرر، ١/١٢٤؛ وانظر الكتر وشرحه: تبين الحقائق، ١/١٨٦.

(٣) «في»: ساقطة من (ج). وهي نهاية ١/٥١ من (د).

(٤) الحرف الأول من (يصلي) رُسم في (د) بالياء والتاء معاً.

(٥) زيادة من (ج) و(هـ) و(و)؛ وهي لابد منها، وهي الموافقة لمصادر هذه العبارة التي ذكرها.

(٦) تبين الحقائق، ١/١٨٦؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٨٥ - مع اختلاف يسير، وقد أحال الثاني إلى الأول-؛ وأنظر: شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ١/٣٣.

(٧) نهاية ٥٣/ب من (ب).

(٨) نهاية ٨٤/أ من (أ).

(٩) انظر: العناية، ١/٤٩٤. وسوف يأتي نص ما في (العناية) في هامش لاحق.

(١٠) في (د): «يقبض».

(١١) وهذا يعني أن ظنه لاقى موضعاً مجتهداً فيه، وقد سبق بيان المؤلف لكون «الظن متى لاقى فصلاً مجتهداً فيه، وقع معتبراً، وإن كان خطأ، والترتيب لا يوجبه الشافعي، فكان ظنه موافقاً لرأيه»، أي كان ظن المصلي موافقاً لرأي الإمام الشافعي. والنص المذكور منقول من العناية، ١/٤٩٤.

فكان ظنه موافقاً لرأيه»<sup>(٢)</sup>.

«وَتَوْقُضُ : بما إذا صَلَّى الظهر على غير وضوء ناسياً، ثم صَلَّى العصر على وضوء ذاكراً<sup>٣</sup> للظهر، وهو يظن أنه يجزئه : فعليه أن يعيدهما جميعاً. وعلى ما ذكر ههنا - أنه لا فائتة عليه في ظنه حال أدائها - : كان ينبغي أن لا يجب عليه قضاء العصر ثانياً؛ لما أنه<sup>٤</sup> [لما]<sup>٥</sup> قضى الظهر وقع<sup>٦</sup> في ظنه أنه قضى جميعهما، ولم يبق عليه شيء من الفائتة، والترتيب غير واجب على مذهب الشافعي، فكان ظنه أيضاً موافقاً لمذهبه كما ذكرتم<sup>٧</sup>!!.

وأجيب<sup>٨</sup> : بأن فساد الصلاة بترك الطهارة فسادٌ قوى بجمع عليه، فظهر أثره فيما يؤدي بعده. وأما فساده بسبب ترك الترتيب فضعيف<sup>٩</sup> مختلف فيه، فلا يتعدى حكمه إلى صلاة أخرى». كذا في (العناية)<sup>(١٢)</sup>.

- وانظر رأي الشافعية في : المنهاج وشرحه: مغني المحتاج، ١/١٢٧ - ١/١٢٨؛ ونهاية المحتاج، ١/٣٨١. (١) في (ج-) : «موفقاً».

(٢) انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ١/٤٩٣ - ١/٤٩٤؛ تبين الحقائق، ١/١٨٩ - ١/١٩٠. ولعل المقصود بقول محمد: ما جاء في الجامع الصغير، ص ١٠٦ : «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة - رحمه الله - في رجل فاتته صلاة يوم وليلة أو أقل، فصلّى صلاة دخل وقتها قبل أن يبدأ بما فاتته : لم يجز. وإن فاتته أكثر من يوم وليلة أجزأته التي بدأ بها».

(٣) في (ج-) : «ذكر».

(٤) «ما» : ساقطة من (ج-). وقد جاء في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «وعلى قياس ما ذكر ههنا...».

(٥) في (ب) و(د) : «كما».

(٦) في (ج-) : «لأنه».

(٧) زيادة من (هـ) و(و). وهي مثبتة في العناية، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٨) في (د) : «ووقع» (بزيادة الواو). وقد جاء في العناية : «وقد وقع...».

(٩) في (د) : «كما ذكر».

(١٠) في (د) : «واجب».

(١١) في (ب) : «فضعف».

(١٢) ١/٤٩٤ - ١/٤٩٥ - مع اختلاف سبق بيان أكثره-.

وخرج عن الأصل الذي ذكرنا في صدد الكلام مسائل:

- منها : لو ظنه<sup>١</sup> مصرفاً للزكاة، فدفع<sup>(٢)</sup>، ثم تبين أنه ولده، أو ذمي : أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله -<sup>(٣)</sup>!
- والجواب: أن فيه شبهة في المحل بقيام<sup>٤</sup> دليل نافٍ للحرمة ذاتاً، أي: إذا نظرنا إلى الدليل - مع قطع النظر عن المانع - يكون منافياً لعدم كونه مصرفاً. والدليل في الولد : حديث معن ابن يزيد<sup>(٥)</sup>، فإنه عليه السلام قال : « يا يزيدُ، لك ما نويت، ويا معنُ، لك ما أخذت »<sup>(٦)</sup>.

(١) نهاية ٨٤/ب من (أ).

(٢) في (د): «فرفع». وقد جاء في بعض المصادر (كالهداية وأشباه ابن نجيم) زيادة: «له»، أي دفع لمن ظنه مصرفاً للزكاة.

(٣) وقد خالفهما أبو يوسف وقال: عليه الإعادة. أنظر: المبسوط، ١٢/٣-١٣؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٧٥/٢؛

الكنز وتبيين الحقائق، ٣٠٤/١؛ الدرر شرح الغرر، ١٩١/١؛ الأشباه لابن نجيم، ص ١٨٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٣/أ. علماً بأن الأخيرين ذكرا أنه تبين كون المدفوع إليه «غني أو ابنه»، ولم يذكر كونه ذمياً.

يضاف إلى ذلك: أن أكثر هذه المصادر ذكرت أن للإمام أبي حنيفة قولاً آخر، وهو ما عبر عنه صاحب (الهداية) بقوله: «وعن أبي حنيفة - رحمه الله - في غير الغني أنه لا يجزئه. والظاهر هو الأول».

(٤) في (د): «لقيام». ولعل هذا أحسن.

(٥) نهاية ٦٢/ب من (ج-).

(٦) هو: معن بن يزيد بن الأخنس بن جرة بن زعب بن مالك بن عريف بن عصبه بن خفاف بن امرئ

القيس بن بهشة بن سليم، السلمي.

ويكنى بأبي يزيد، كما يكنى أبوه بأبي معن.

وقيل: إن معن وأباه وجدّه شهدوا بدرًا.

نقل ذلك ابن عبد البر، إلا أنه لم يرتضه، وإنما ارتضى مبايعتهم جميعاً للرسول ﷺ. وهذه المبايعة ثابتة

في صحيح البخاري. وكان معن أميراً على غزاة بالروم في خلافة معاوية.

أنظر: الاستيعاب، ١٤٤٢/٤، رقم ٢٤٧٢، و ١٥٧٠، رقم ٢٧٥٢؛ أسد الغابة، (طبعة إحياء التراث

العربي بيروت) ١٠٢/٥-١٠٣؛ الإصابة، ١٩٢/٦-١٩٣، رقم ٨١٦٧، و ٦٤٦، رقم ٩٢٣٣؛ وسوف

يأتي تخريج الحديث - في الهامش الآتي -، وفي أوله : «بايعت رسول الله ﷺ أنا وأبي وجدتي...».

(٧) أخرج البخاري في كتاب الزكاة، باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر، ٥١٧/٢، ح ١٣٥٦، بسنده

عن أبي الجوزية أن معن بن يزيد رضي الله عنه قال : «بايعت رسول الله ﷺ أنا وأبي وجدتي، وخطب عليّ

فأنكحني، وخاصمت إليه. وكان أبي يزيدُ أخرج دنائيرَ يتصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، -

(وقد دفع إليه وكيل أبيه صدقة).

وفي الذمى قوله عليه السلام : « تَصَدَّقُوا عَلَى أَهْلِ الْأَدْيَانِ كُلِّهَا »<sup>(١)</sup>.

- ومنها : لو ظنّه مصرفاً، فدفع، ثم تبين أنه غني أو هاشمي؛ فلا إعادة<sup>٢</sup> عليه<sup>٣</sup> عندهما<sup>(٤)</sup> أيضاً<sup>(٥)</sup>.

والجواب : «أن الوقوف على هذه الأشياء بالاجتهاد دون القطع، فينبئ<sup>٦</sup> الأمر فيها على ما يقع<sup>٧</sup> عنده . كما إذا اشتبهت عليه القبلة»<sup>(٨)</sup>.

• ومنها : «صلى في ثوب وعنده أنه نجس، ثم ظهر أنه طاهر<sup>٩</sup> : أعاد.

- فحجت فأخذتها فأتيتها بها، فقال: والله ما إياك أردت. فخاصمته إلى رسول الله ﷺ فقال : لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أخذت يا معن».

ويلحظ في الجملتين الأخيرتين: تأخير المنادي، وهكذا وردتا في أكثر الكتب المسندة التي خرجت الحديث، أما تقديمهما - كما هو صنيع المؤلف - فلم أجده إلا في بعض كتب الفقه، منها: المبسوط، ١٣/٣؛ الهداية، ٢٧٦/٢.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة بمثله عن سعيد بن جبير مرسلًا، كتاب الزكاة، ما قالوا في الصدقة في غير أهل الإسلام، ٤٠١/٢، ح ١٠٣٩٨.

وقد ذكر الحافظ - في (الدراية)، ٢٦٦/١ - ثلاث طرق لهذا الحديث، ثم قال : «وهذه مراسيل يشد بعضها بعضاً».

وانظر : نصب الراية، ٣٩٨/٢.

(٢) نهاية ٥١/ب من (د).

(٣) نهاية ٥٤/أ من (ب).

(٤) أي : عند الإمام أبي حنيفة ومحمد.

(٥) انظر : المبسوط، ١٢/٣-١٣؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٧٥/٢-٢٧٦؛ تبين الحقائق، ٣٠٤/١؛ الدرر شرح الغرر، ١٩١/١؛ الأشباه لابن نجيم، ص ١٨٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٣/أ. وقد ذكر الأخيران (الغني) ولم يذكر (الهاشمي).

(٦) في (ج) : «فينبئ». وفي الهداية : «فيتنبئ».

(٧) في (ب) : «وقع».

(٨) الهداية، ٢٧٦/٢ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه؛ الدرر شرح الغرر، ١٩١/١ - علمًا بأنه قال : «... لا القطع فينبئ...» وليس : «... دون القطع فينبئ...».

(٩) في (أ) و(ج) و(د) : زيادة «أنه». وإثباتها يجعل الأسلوب فيه ركاقة؛ لهذا لم تثبت، وفقًا لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

- وكذا : لو صلى وعنده أنه محدث فظهر [أنه<sup>١</sup> متوضئ<sup>٢</sup>].
- وكذا : «لو صلى الفَرَضَ، وعنده<sup>٣</sup> أن الوقت لم يدخل. فظهر أنه كان قد دخل : لم يُجزه فيها»<sup>(٤)</sup>.
- والجواب : أن الصلاة<sup>٥</sup> عبادة، والعبادة الخالية عن نية القرب لا تصح. والظاهر أن<sup>٦</sup> المصلي فيها لم يقصد القرية، بدلالة اعتقاده بالفساد. فصلاته فاسدة، و[تجب<sup>٧</sup> الإعادة.



- 
- (١) زيادة من (ب) و(هـ) و(و). وهذا الموضع هو المناسب لإثباتها؛ وفقاً للأشباه.
- (٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٨٥ - مع اختلاف يسير-؛ وانظر: شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٣/أ.
- (٣) في (أ) و(جـ) و(د): زيادة «أنه». وزيادتها تجعل الأسلوب ركيكاً؛ لهذا لم تُثبت، وفقاً للمصادر الآتي ذكرها.
- (٤) فتح القدير، ٢٧١/١؛ الأشباه لابن نجيم، ص ١٨٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٣/أ - مع اختلاف يسير، ومن ذلك أنه جاء في الأول : «... لم يجزئه» - وقد أحال الأخيران إلى الأول.
- (٥) في (ب) : «الصلوات».
- (٦) نهاية ١/٨٥ من (أ).
- (٧) في (أ) و(جـ) و(د) : «ويجب». والأفصح ما تم إثباته من (ب).

## [ القاعدة الحادية بعد المائتين ]

لَا تَصَحُّ الْكِفَالَةُ إِلَّا بِدَيْنٍ صَحِيحٍ <sup>(١)</sup> :

«(وهو ما) <sup>٢</sup> لا يسقط <sup>٣</sup> إلا بالأداء أو الإبراء. فلا يصح بغيره <sup>(٤)</sup>؛ كبذل الكتابة؛ فإنه يسقط بالتعجيز» <sup>(٥)</sup>.

واستثنى ابن نجيم في (أشباهه) من هذا الأصل، حيث قال : «إلا في مسألة <sup>(٦)</sup> لم أرَ من أَوْضَحَهَا: قالوا : لو كَفَلَ بالنفقة المقررة <sup>٧</sup> الماضية : صحَّتْ، مع أنها تسقط - بدون الأداء والإبراء - بموت أحدهما» <sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> ورد هذا الضابط بلفظه في : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٥؛ البحر الرائق، ٢٠٦/٤. كما ورد بمعناه في كثير من كتب الفقه، ولاسيما في معرض حديثهم عن شروط الكفالة، إذ يذكرون أن من شروط الكفالة بالدين : كونه صحيحاً لازماً. (وفي هذا إشارة لكون المراد بالكفالة في هذا الضابط : الكفالة بالدين دون النفس). ومن هذه الكتب الفقهية :

تحفة الفقهاء، ٢٣٨/٣؛ بدائع الصنائع، ٩/٦؛ الكافي لابن قدامة، ٢٢٩/٢، ٢٣٠؛ المنهاج وشرحه : مغني المحتاج، ٢٠٠/٢؛ تبين الحقائق، ١٤٦/٤؛ الدرر شرح الغرر، ٢٩٥-٢٩٦؛ البحر الرائق، ٢٠٦/٤، ٢٢٤/٦؛ الدر المختار ورد المحتار، ٥٥٥/٧.

<sup>(٢)</sup> في (أ) و(ب) و(د) : «وهذه». والصحيح ما تم إثباته من (ج-)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

<sup>(٣)</sup> في (د) : «تسقط».

<sup>(٤)</sup> أي لا يصح عقد الكفالة بغير الدين الصحيح. علماً بأنه جاء في الأشباه : «تصح» (بالتأنيث).

<sup>(٥)</sup> الأشباه لابن نجيم، ص ٢٤٥ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-. وانظر تعريف (الدين الصحيح) في : البحر الرائق، ٢٠٦/٤. وانظر عدم صحة الكفالة في دين الكتابة في : المصادر الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة سوى المنهاج ومغني المحتاج، ويضاف إليها : فتح القدير، ١٦٧/٢؛ التوضيح في الجمع بين المقتنع والتنقيح، ٦٦٨/٢؛ البحر الرائق، ٢٢٤/٢.

<sup>(٦)</sup> جاء في هامش (أ) : «أي لا تصح الكفالة إلا في مسألة». أي : لا تصح الكفالة بغير الدين الصحيح إلا في المسألة التي سيذكرها.

<sup>(٧)</sup> في (ب) : «المقدرة».

<sup>(٨)</sup> الأشباه، ص ٢٤٥ - وفيه : «بدونهما»، وليس «بدون الأداء والإبراء».



أقول : مراد القول بقولهم: «لا يسقط<sup>(١)</sup> الخ...<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup> : عدم سقوطه في الحياة. وإلا يلزم أن لا يصح<sup>(٤)</sup> الكفالة في جميع الديون؛ لأنها تسقط بموت المدينون مفلسًا. ومن نظر إلى نظائره يتضح له صحة ما قلنا. فإن<sup>(٥)</sup> الكفالة بالخراج تصح<sup>(٦)</sup>، مع أن الخراج يسقط بالموت.

وما ذكر في هذا الكتاب<sup>(٧)</sup> ليس مما التزمنا بيانه.



(١) في (جـ) : «تسقط».

(٢) في (ب) : «إلى آخره». وقد وردت في (أ) و(جـ) بالخاء المهملة.

(٣) أي مراد القوم عند بيانهم لـ (الدين الصحيح) بأنه : «ما لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء».

(٤) أي : لا يصح عقد الكفالة ...

(٥) نهاية ٦٣/أ من (جـ)، مع تكرار «فإن» في بداية اللوحة التي تليها.

(٦) انظر: الجامع الصغير، ص ٣٦٩؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ١٨٠/٧.

(٧) المراد : كتاب (الأشباه) لابن نجيم.

## [ القاعدة الثانية بعد المائتين ]

لَا يُعْتَمَدُ عَلَى [الْخَطِّ]، وَلَا يُعْمَلُ بِهِ<sup>(٢)</sup>:

- (١) في (أ) و(د) : «الخط» (بالحاء المهملة). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج).
- (٢) هذه القاعدة يكثر ورودها في كثير من كتب الفقه وقواعده، ولا سيما الفقه الحنفي، وقد يتبادر للذهن كون المراد منها : نفي العمل بالملفوظ مطلقاً، أي كان هذا الملفوظ. إلا أن هذا المعنى غير مراد؛ بل المراد منها -والله أعلم-: إن الملفوظ لا يستقل في إثبات حكم شرعي.
- لكن إذا اقترنت به قرائن توثقه وتجعله بعيداً عن التزوير : فإنه يُعمل به حيثنذ. كأن يقترن بإقرار صاحب الكتاب، أو شهادة الشهود، أو جريان العرف به، ونحو ذلك.
- ومما يشهد لهذا ما يأتي :
- ١- ما جاء في المجلة - مادة ١٧٣٦ - : «لا يعمل بالخط والختم فقط، ولكن إذا كان سائلاً عن شبهة التزوير والتصنيع : فيعمل به. يعني : أنه يكون مداراً للحكم، ولا يحتاج إلى الثبوت بوجه آخر».
- ٢- وما جاء في رد المختار ١٣٥/٨ - : «قال البيري : المراد من قوله : «لا يعتمد» : أي : لا يقضي القاضي بذلك عند المنازعة...».
- ٣- ما جاء في رسائل ابن عابدين - (رسالة: نشر العرف)، ١٤١/٢ - : «وحاصله: أن ما مر من قولهم: «لا يعتمد على الخط ولا يعمل به» مبني على أصل المنقول في المذهب قبل حدوث العرف، ولما حدث العرف في الاعتماد على الخط والعمل به في مثل هذه المواضع أفتوا به». ومراده بهذه المواضع: «كتاب السلطان بتولية أو عزل ونحوها، وما يكتبه التاجر على نفسه في دفتره».
- ومما يجلي القاعدة ويبيّن مرادهم منها: ما جاء في تكملة البحر الرائق ٥٤٤/٨ - : «ثم الكتابة على ثلاثة [هكذا بالثناء] مراتب:
- مستبين ومرسوم: وهو أن يكون معنوياً، أي: مصدراً بالعنوان، وهو أن يكتب في صدره: من فلان بن فلان. على ما جرت به العادة في سير الكتب. فيكون هذا كالنطق، فيلزم حجة.
  - ومستبين غير مرسوم: كالكتابة على الجدران، وأوراق الأشجار، أو على الكاغض [لعلها: الكاغد، وهو القرطاس كما في المعجم الوسيط، ٧٩١/٢] لا على وجه الرسم: فإن هذا يكون لغواً؛ لأنه لا عرف في إظهار الأمر بهذا الطريق، فلا يكون حجة، إلا بانضمام شيء آخر إليه، كالبنية، والإشهاد عليه، والإمساء على الغير حتى يكتبه؛ لأن-

=الكتابة قد تكون تجربة، وقد تكون للتحقيق، وهذه الإشارة تبين الجهة. وقيل: الإملاء من غير إشهاد لا يكون حجة. والأول أظهر.

• وغير مستبين: كالكتابة على الهواء، أو الماء، وهو بمنزلة كلام غير مسموع، ولا يثبت به شيء من الأحكام وإن نوى».

وعلى هذا فإن القاعدة تنزل على القسم الثاني من هذه الأقسام الثلاثة. وانظر هذه الأقسام الثلاثة في المبسوط، ١٤٣/٦.

هذا ما يتعلق ببيان المراد من القاعدة.

أما توثيقها:

فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعد، كما وردت في كتب آخر: فمن كتب الفقه:

قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١٤٧، قاعدة ١٦٤؛ الفوائد الزينية، ص ٤٢، فائدة ١٤؛ الأشباه والنظائر له أيضاً، ص ٢٤٥؛ غمز عيون البصائر، ٢/٣٠٦؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٤/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٩؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٧٣٦؛ شرحها السليم رستم، ٢/١٠٩٠؛ ولعلي حيدر، ١٥/٤٢٦؛ وللأتاسي، ٥/٣٨٤؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٢٣، قاعدة ٣١؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٩٩، قاعدة ٢٢٠، وص ١١١، قاعدة ٢٧٦؛ كما وردت بصيغة الاستفهام في الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢/٥٨٣-ولفظه: «هل يجوز الاعتماد على الكتابة والخط؟»-.

ومن كتب الفقه:

شرح السير الكبير، ٢/٤٧٧، فقرة ٧١٥؛ بدائع الصنائع، ٦/٢٧٣؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٧/٢٩٠، ٣٨٦؛ الدرر شرح الغرر، ٢/١٩٢، ٤١٤؛ البحر الرائق، ٧/٤؛ تكملته، ٨/٥٤٤؛ رسائل ابن عابدين (رسالة: نشر العرف)، ٢/١٢٧، ١٤٠-١٤١؛ رد المحتار، ٦/٦٢٢، ٨/١٣٥، ١٨٢، ٣٦٨.

ومن الكتب الأخر:

شرح اللمع، ٢/٦٥٢- فقد جاء فيه: «...ومن أصحابنا من قال: لا يجوز العمل بالخط حتى يثبت عنه أنه هو الذي كتب إليه ذلك»-.

ولهذا : لو ادعى رجلٌ مالاً على رجلٍ، فأنكر المدعى عليه، فأخرج المدعى خطأ بإقرار المدعى عليه بذلك المال، وقال : هذا خطأ المدعى عليه. وأقر المدعى عليه بأنه خطئه، وأنكر الدين : اختلفوا<sup>٢</sup> فيه :

• قال بعضهم : يُقْضَى القاضي على المدعى عليه بذلك المال.

• وقال بعضهم : لا يقضى.

وهو الصحيح؛ لأن الإنسان قد يكتب مثل هذا الخط للممارسة<sup>(٣)</sup>.

وخروج عن هذا الأصل مسائل :

□ فمنها : لو ادعى رجلٌ مالاً على رجلٍ، فأنكر المدعى عليه، فأخرج المدعى خطأ على وجه الرسالة، مُصَدِّراً<sup>٤</sup> مُعْتَوِئاً<sup>(٥)</sup>، مَبِيناً<sup>٦</sup> بأن<sup>٧</sup> عليه ذلك المال.

وقال المدعى عليه: هذا خطي، ولكن ليس عليّ هذا المال: يُقْضَى عليه بالمال، ولا يلتفت على<sup>٨</sup> إنكاره<sup>(٩)</sup>.

— كما أفرد للحديث عنها كتاب مستقل، وهو: العمل بالخط والكتابة في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله الطريقي.

(١) في (ب) و(د): «وإقرار».

(٢) نهاية ٨٥/ب من (أ).

(٣) انظر: رد المحتار، ١٣٧/٨، ١٨٣.

(٤) نهاية ٥٤/ب من (ب).

(٥) أي مصدراً بالعنوان، وقد سبق بيان ذلك ص ٩٦٩، وقبل ذلك ص ٩١٧.

(٦) في (ب): «مبيناً».

(٧) نهاية ٥٢/أ من (د).

(٨) في (ب): «إلى». وهذا الأول.

(٩) انظر: رد المحتار، ١٣٧/٨، ١٨٣.

والفرق بين هذه المسألة والمسألة التي فرّعها على القاعدة أن المكتوب هنا مصدراً بعنوان جرى العرف باعتبارها، بينما هناك فإن المكتوب خالٍ من العنوان.

ولو عدت إلى أقسام الكتابة -المذكورة ص ٩٦٩- لوجدت أن هذا المثال يصلح مثلاً للقسم الأول من تلك الأقسام، ومثال القاعدة يصلح مثلاً للقسم الثاني منها.

والجواب : أن «الكتاب عن الغائب كالخطاب عن الحاضر»<sup>(١)</sup>.

□ ومنها : أن البراءات السلطانية بالوظائف في زماننا<sup>(٢)</sup>، وكتاب أهل الحرب

بطلب الأمان عن الإمام: يعمل بها<sup>(٣)</sup>.

وأجيب : بأن التزوير في مثل هذا نادر، لا يدور الحكم عليه<sup>(٥)</sup>.

□ ومنها : دفتر الصراف<sup>(٦)</sup>، والسمسار، و[البائع]<sup>(٧)</sup>، والعمال: يعمل به<sup>(٨)</sup>.

وأجيب : بأن «العرف قاضٍ على القياس»<sup>(٩)</sup>.

واعترض<sup>١٠</sup> : بأن الخط يشبه الخط، فكيف [يعملون بها]<sup>١١</sup>؟<sup>(١٢)</sup>.

(١) هذه القاعدة سبق أن أفردت بالحديث، ص ٩١٧ (ل/٧٧/أ)، قاعدة ١٨٤.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٦؛ الدر المختار ورد المختار، ١٣٥/٨.

(٣) انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٩٠/٧-٢٩١؛ البحر الرائق، ٤/٧؛ الأشباه لابن نجيم، ص ٢٤٦؛

قواعده، ص ١٤٧؛ فوائده الزينية، ص ٤٢؛ الدر المختار ورد المختار، ١٣٥/٨.

(٤) في (ب): «التذوير».

(٥) انظر: رد المختار، ١٣٦/٨.

(٦) وهو: الذي يضع الناس أموالهم عنده؛ إذ العادة في ذلك الوقت : «وضع التجار أموالهم عند الصرافين

بلا إشهاد؛ بل يكفي بخطه. والخط والدراهم عند الصراف محتفظ عليهما، فيؤمن من التزوير؛ ولأنه

يعد أن يصنع الإنسان خطه في دراهم عنده أمّا لغيره والأمر بخلافه...» - هكذا في غمز عيون

البصائر، ٣١٠/٢، وللکلام بقية فراجع إن شئت.

(٧) في (أ) و(ب) و(ج): «التبائع». والصواب ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق للمصادر الآتي ذكرها.

(٨) انظر: الأشباه لابن نجيم، ص ٢٤٦؛ قواعده، ص ١٤٧؛ فوائده الزينية، ص ٤٢.

(٩) هذه القاعدة سبق أن أفردت بالحديث، بلفظ : «الثابت بالعرف قاضٍ على القياس»، وذلك

ص ٥٩٩ (ل/٤٠/ب)، قاعدة ٩٥.

(١٠) في نسخة (ج) : «واعترض».

(١١) في (أ) : «يعملوا هنا»، وفي (ج) : «يعملوا هنا»، وفي (د) : «بعملاها». والصواب ما تم إثباته من (ب).

(١٢) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٤٦؛ غمز عيون البصائر، ٣٠٩-٣١٠.

وفيهما مناقشة لهذا الاعتراض، وقد أفاض الثاني في ذلك، ومَرَّ - أنفاً - ذكر طرفٍ مما قاله، وذلك

عند بيان معنى الصراف.

## [القاعدة الثالثة بعد المائتين]

لا يُحْلَفُ الْقَاضِي عَلَى حَقِّ<sup>١</sup> [مَجْهُولٍ]<sup>٢</sup> :<sup>(٣)</sup>

لأن التحليف مبني على صحة الدعوى، وشُرِطَ لصحتها: إحضار ما يدّعي المدعي إن أمكن، وذكر قيمته إن تعذر<sup>(٥)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل مسائل :

- منها : «لو قال المدّعي : غَصَبْتَ مِنِّي عين كذا، ولا أدري قيمته :

(١) في (د): «الحق».

(٢) في (أ) و(د): «المجهول». والمناسب ما تم إثباته من (ب) و(ج)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٣) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في عدد من كتب الفقه وقواعده:

فمن كتب القواعد:

قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١٤٩، قاعدة ١٦٨-ولفظه: «لا يحلف القاضي على المجهول»-؛ الفوائد الزينية له أيضا، ص ٤٢، فائدة ١٦-ولفظه: «لا يحلف القاضي على مجهول»-؛ الأشباه له أيضا، ص ٢٤٧؛ غمز عيون البصائر، ٣١٦/٢-وقد استدرك على لفظ القاعدة عند ابن نجيم فقال: «قوله لا يحلف القاضي على حق مجهول. أقول: الصواب: لا يحلف على دعوى مجهول، كما هو ظاهر»-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٩، قاعدة ١٦-ولفظه: «التحليف يتوقف على صحة الدعوى»-؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١٤٩، قاعدة ١٦٨-ولفظه كلفظ قواعد ابن نجيم-؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٣٩/٣- وقد ذكر لفظ أشباه ابن نجيم والفرائد-؛ القواعد والضوابط الفقهية لنظام القضاء في الإسلام للدكتور إبراهيم الخريزي، ص ٧٠-ولفظه: «القضاء بالمجاهيل لا يصح ولا الشهادة عليها»-.

ومن كتب الفقه:

فتاوى قاضي خان، ٢٧٨/٢، ٤٢١؛ الدرر شرح الغرر، ٣٣٠/٢؛ الدر المختار، ٣٤٩/٨؛ ومع حاشيته: قرّة عيون الأخيار، ٥٥٠/١١؛ رد المختار، ٦٦٩/٦.

(٤) في (ج): «احضاره».

(٥) انظر: الغرر وشرحه: الدرر، ٣٣٠/٢، ولفظهما : «(وطلب)...(احضاره) أي احضار ما يدّعيه إن أمكن، ليشار إليه في الدعوى والشهادة... (و) ذكر (قيمه إن تعذر)...».

(٦) نهاية ٨٦/أ من (أ).

قالوا : [تسمع] <sup>١</sup>دعواه؛ لأن الإنسان ربما لا يعرف قيمة ماله، فلو <sup>٢</sup>كلّف بيان القيمة لتضرّر <sup>٣</sup>بالعجز <sup>٤</sup>.

وأتمّ هذا الدليل صاحبُ (الدرر)، حيث قال : «فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة : توجه <sup>٥</sup>اليمين على الخصم إذا أنكر، والجبر <sup>٦</sup>على البيان إذا أقرّ <sup>٧</sup>».

وورد النقض عليه : بأن هذا يخالف لما ذكر <sup>٨</sup>من اشتراط الإشارة، وبيان القيمة، والفائدة التي ذكرها توجد في جميع الدعاوى <sup>٩</sup>، فما فائدة الشرط <sup>١٠</sup>؟.

- ومنها : إذا أتم القاضي وصيّ اليتيم ومُتولي الوقف <sup>١١</sup>.
- وأجيب : بأن القاضي يحلفهما نظراً لليتيم والوقف.
- ومنها : إذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة : فإنه يحلفه - كما في (القنية) <sup>١٢</sup> -.

(١) في (أ) و(ب) و(جـ): «يسمع». والأفصح ما تمّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

(٢) في (جـ): «لو».

(٣) نهاية ٦٣/ب من (جـ).

(٤) الدرر شرح الغرر، ٣٣١/٢ - إلا أنه قال في نهاية العبارة : «به» وليس «بالعجز»، مع زيادة في (الدرر) لبعض الألفاظ؛ وأنظر: فتاوى قاضي خان، ٣٧٨/٢.

(٥) في الدرر: «توجب».

(٦) في (د): «ويجبر».

(٧) الدرر، ٣٣١/٢.

(٨) أي : لما ذكر صاحب (الدرر). وقد سبق بيان كلامه عند توثيق ما جاء في بداية شرح المؤلف للقاعدة.

(٩) في (ب) و(د): «الدعوى».

(١٠) انظر: فتاوى قاضي خان، ٤٢١/٢؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١٤٩.

(١١) ل ١٦٩/أ؛ وانظر: قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١٤٩.

- ومنها : ادعى الرهن المجهول.
  - ومنها : في [دعوى] <sup>١</sup> السرقة المجهولة <sup>(٢)</sup>.
- ولم أرَ الآن جوابًا شافيًا لهذه المسائل. وأظن أن الأصل الذي ذكر في صدر الكلام ليس بمطلق؛ بل مخصوص في [المعاوضات] <sup>٣</sup>؛ لأن العوض لابد أن يكون معلومًا. ومن تأمل حق التأمل في المستثنيات والمستثنى منها اتضح له <sup>٤</sup> إصابتي في ظني - والله أعلم -.



(١) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ): «الدعوى». والصحيح ما تم إثباته من (و)، وهو الموافق للمصادر الآتي ذكرها.

(٢) هذه ست مسائل مستثناة من القاعدة، وقد ذكرها ابن نجيم في اشباهه، وعبر عن المسألة الأولى بلفظ مختصر قال فيه: «في دعوى الغصب»؛ كما نقلها عنه ابن عابدين ونجمله في: رد المحتار، ٦٦٩/٦، وتكملته: قرّة عيون الأخيار، ٥٥٠/١١؛ وذكرها قبلهما صاحب الدر المختار، ٣٤٩/٨.

(٣) في (أ) و(ب) و(د): «المواضعات». والصحيح ما تم إثباته من (ج) و(هـ) و(و).

(٤) نهاية ١/٥٥ من (ب).

(٥) نهاية ٨٦/ب من (أ).



## [القاعدة الرابعة بعد المائتين]

لَا [تُسْمَعُ] ' الدَّعْوَى بَعْدَ الْإِبْرَاءِ الْعَامِّ إِلَّا بِحَقِّ حَادِثٍ بَعْدَهُ <sup>(٣)</sup> :

(١) في (أ) و(ب) و(جـ) : «يسمع». والأفصح ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق لأكثر مصادر القاعدة.

(٢) «بعده»: ساقطة من (ب).

(٣) هذه القاعدة من القواعد المتداولة عند الحنفية، وقد نَقَلَ غير واحد منهم اتفاقهم عليها، من ذلك:

- ما جاء في رسائل ابن عابدين ٩٦/٢-: «وفي (العمادية) عن (الخانية) : اتفقت الروايات على أن المدعي لو قال: لا دعوى لي قبل فلان، أولاً خصومة لي قبله: يصح، حتى لا تسمع دعواه عليه إلا في حق حادث بعد البراءة»-.

- وما جاء في قرة عيون الأخيار ٢٧٣/١٢-: «...لِمَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ مِنْ عَدَمِ سَمَاعِ الدَّعْوَى بَعْدَ الْإِبْرَاءِ الْعَامِّ...»- وانظر فيه النص السابق، ٢٧٢/١٢-.

و«معنى الإبراء العام : أن يكون للعموم مطلقاً» -كذا في المرجع السابق، ٢٧٢/١٢-.

وهذا يظهر الفرق بين هذه القاعدة والقاعدة الثانية التي ذكرها المؤلف -ص ٢١٢ (ل ٢/ب)- وهي: «الإبراء عن الأعيان لا يجوز...»؛ إذ إنهم عندما قالوا: «إن الإبراء عن الأعيان باطل: فذاك في الإبراء المقيد بها؛ كما لو قال : أبرأتك عن هذه الدار أو هذا العبد» -قاله ابن عابدين في رسائله، ٨٧/٢-.

أما هنا: فإن الإبراء بلفظ عام؛ كما لو قال: لا حق لي قبل فلان، فيدخل في ذلك: «كل عين أودين، وكل كفالة أو حناية أو إحارة أو حدّ»، قاله ابن عابدين في رسائله (رسالة: إعلام الأعلام بأحكام الإقرار العام)، ٩٦/٢. وهذا الرسالة تناول فيها جوانب كثيرة من هذه القاعدة، وكذلك في الرسالة التي قبلها فراجعهما إن شئت.

ولو عدت إلى القاعدة: فإنها وردت بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي وقواعده:

فمن كتب القواعد:

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٢، ٢٥٣- ولفظه الثاني مطابق للفظ المؤلف، وكذلك الأول إلا أنه لم يذكر فيه أداة الاستثناء وما بعدها-؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٧٥، قاعدة ٢٢٨ - ولفظه: «إذا أبرأ إبراءً عاماً ثم ادعى: لا تسمع دعواه، لا بدين، ولا بعين، ولا بجنابة، ولا بحدّ، ولا بأرش، ولا بعبع»-؛ الفوائد الزينية، ص ٦٨، فائدة ٥٩، وص ٩٠، فائدة ٨٦، وص ١٥٩، فائدة ٢٠١ - ولفظه الثالث قريب من لفظ المؤلف، والثاني قريب من قواعده، أمّا الأول فهو: «إذا وقع الإبراء العام المطلق لا تسمع الدعوى بعده بشيء...»-؛ بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣/٤؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٩.

حتى [يسقط] <sup>١</sup> حق الشفعة <sup>(٢)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل مسائل :

- فمنها : ما لو ادعى مالا على آخر، فقال الخصم - على وجه الدفع - : أنت أبرأتني عن دعواك. وبرهن، فادعى المدعى - ثانيًا - : أنه أقر <sup>(٣)</sup> بعد الإبراء : تسمع دعواه!

والجواب : أن الإبراء يرتد بالرد. فمن الجائز : أن يكون عليه الدين بعدم القبول <sup>٤</sup>. حتى إذا كان الخصم قال - في الأول - : أبرأتني، وقبّلته، أو صدّقك في ذلك: لا يصحّ دعوى دفع <sup>٥</sup> الدفع. كذا في الفتاوى [الظهيرية] <sup>٦</sup> <sup>(٧)</sup>.

- ومنها : ضمان الدرك : لا يسقط بالإبراء العام <sup>(٨)</sup>. لأن ضمانه موقوف على ظهور المستحق في المبيع، ولم يوجد بعد.

-ومن كتب الفقه:

المبسوط، ١٨/١٦٤؛ الفتاوى البزازية، ٢/٣٨١؛ منحة الخالق على البحر الرائق، ٧/٢٦٢؛ رسائل ابن عابدين، ٢/٨٥، ٩٦ - وهذان الموضوعان تتضمنهما رسالتان لهما صلة وثيقة بالقاعدة، وقد سبقت الإشارة إليهما آنفاً؛ قرّة عيون الأخيار، ١٢/٢٧٢، ٢٧٣.

(١) في (أ) و(ب) و(ج): «تسقط». والأفصح ما تمّ إثباته من (د).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٢.

(٣) أي: أقر المدعى عليه بالمال بعد إبراء المدعي له.

(٤) في (ب) : «الصوت».

(٥) «دفع» : ساقطة من (ب) و(د). ولعل هذا الصحيح.

(٦) في (أ) : «الظهيرية». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ.

(٧) ٤/٣٣٤.

وانظر : قرّة عيون الأخيار، ١٢/٢٨٣، فقد نقل هذا المعنى عن (جامع الفصولين).

(٨) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٢؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص ٩١.

- و'منها : قال أحد الورثة : لا دعوى لي<sup>٢</sup> في التركة. ثم ادّعى : تسمع دعواه<sup>(٣)</sup>.
- والجواب : ما ثبت شرعاً من حق لازم لا يسقط بالإسقاط.
- ومنها : إذا أبرأ الوارث الوصي إبراءً عاماً : بأن أقر أنه قبض تركة أبيه، ثم ادعى عليه عيناً، وبرهن : تقبل<sup>(٤)</sup>.
- لأن التركة أعيان، و«الإبراء عن الأعيان لا يصح»<sup>(٥)</sup>.
- ومنها - ما ذكر في دعوى (البزازية)-: الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع<sup>٦</sup> الدعوى<sup>(٨)</sup>.

(١) الواو ساقطة من (ج-).

(٢) نهاية ١/٦٤ من (ج-)، مع تكرار «لي» في بداية اللوحة التي تليها.

(٣) انظر: فتاوى قاضي خان، ١٤٥/٣؛ الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٢؛ الفوائد الزينية، ص ٩٠-٩١؛ رسائل ابن عابدين، ١٠٧/٢.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٢؛ الفوائد الزينية له أيضاً، ص ٦٨؛ رسائل ابن عابدين، ٨٩/٢، ١٠٨-١١٠؛ قرّة عيون الأخيار، ٢٧٣/١٢.

(٥) في (د) : «تصح».

(٦) هذه قاعدة سبق أن تحدث المؤلف عنها استقلالاً، ص ٢١٢ (ل ٢/ب)، قاعدة ٢.

وجواب المؤلف يرد عليه : أنه أبرأه إبراءً عاماً، لا خاصاً بعين معينة، والإبراء العام يدخل فيه كل عين أو دين ... - كما سبق بيان ذلك، ص ٩٧٦ -.

وهذه المسألة من المسائل التي «تخبر العلماء الأعلام في وجه استثنائها، وذكروا له طرقاً أحسنها ما قاله شيخ الإسلام القاضي عبد البر ابن الشحنة ... أنه إنما تسمع دعوى الوارث على الوصي استحساناً لا قياساً لقوة شبهة عدم معرفته بما يستحقه من قبل والده؛ لقيام الجهل بمعرفة ما لوالده على جهة التفصيل والتحرير.

بخلاف ما إذا كان مثل هذا الإشهاد مجرداً عن سابقة الجهل المذكور، فاستحسنوا سماع دعواه هنا» - قاله ابن عابدين في رسائله، ٨٩/٢ -.

(٧) نهاية ٨٧/أ من (أ).

(٨) انظر: الفتاوى البزازية، ٣٥٥/٢؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٢؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٧٥؛ الفوائد الزينية، ص ٦٨، ٩١.

والجواب : أن الشرع يوجبُ على كلِّ من العاقدين فسخه قبل القبض. وكذا بعده ما دام في يد المشتري.

فلو منع الإبراء صحّة الدعوى لزم تغييرُ المشروع، وذلك باطل<sup>(١)</sup>؛ لما قلنا : إنَّ ما ثبت شرعاً من حق لازم لا يسقط بالإسقاط<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا [المستثنيات]<sup>(٤)</sup> [نظائر]<sup>٥</sup> لم أذكرها؛ [احترازاً]<sup>٦</sup> عن التطويل، مع أن جوابها يظهر بأدنى تأمل.



(١) في هذا إشارة إلى قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وهي : «تغيير المشروع باطل» وذلك صفحة

٥١٩ (ل/٣٤ب)، قاعدة ٧٨.

(٢) في (د) : «كما».

(٣) أي ما قاله آنفاً قبل بضعة سطور.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج) : «المستثناة». والصواب ما تمّ إثباته من (د). ولو قيل : (وفي هذه المستثنيات) لكان مناسباً.

(٥) في (أ) و(ب) و(د) : «فضائل». والصحيح ما تمّ إثباته من (ج) و(هـ) و(و).

(٦) في (أ) و(ج) : «احتراز». والصواب ما تمّ إثباته من (ب) و(د)؛ لأنها مفعول لأجله.

## [ القاعدة الخامسة بعد المائتين ]

لَا تَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَقْرِّ<sup>(١)</sup>:

هذا ليس بمطلق؛ فإن «البينة في موضع يتوقع الضرر من غير المقرّ لولاها تسمع<sup>٢</sup> على المقرّ»<sup>(٣)</sup>.

- ولذا : إذا أقرّ الوارث بدين على الميت : تسمع البينة عليه؛ للتعدي<sup>(٤)</sup>.
  - وكذا<sup>٥</sup> : لو أقرّ المدعى عليه بالوصاية، أو الوكالة: تسمع البينة.
  - وكذا : المستحق عليه إذا أقر بأن المدعى حق المستحق : تسمع<sup>(٦)</sup>.
- ولهذه<sup>٧</sup> المسائل نظائر.
- وجواب الكل : دفع ضرر يتوقع من الغير.

(١) ورد هذا الضابط بلفظه أو نحوه في عدد من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٧- وفي آخر لفظه : «... على مقر»-؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٤٨، قاعدة ١٦٦، وص ٢٦٢، قاعدة ٣٥٦- ولفظه الثاني مطابق للفظ المؤلف، أما الأول فهو : «الإقرار لا يجامع البينة، ولا قبول لها معه»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٣- ولفظه : «البينة على المقر باطلة؛ هو الأصل»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، ١٣٤/٣- ولفظه قريب من اللفظ السابق-.

ومن كتب الفقه :

فتح القدير، ٣٠٨/٧؛ مغني المحتاج، ٤٠٧/٧؛ الدر المختار ورد المحتار، ٣٤٩/٨؛ قرّة عيون الأخيار، ٥٧٨/١١.

(٢) في (ب) : «نسمع».

(٣) هذه قاعدة سبق أن تحدث المؤلف عنها، ص ٥٩٧ (ل ٤١/أ)، قاعدة ٩٩.

(٤) أي : لتعدي الوارث المقرّ على بقية الورثة.

(٥) في (ج-) : «ولذا».

(٦) أمثلة القاعدة هذه سبق أن ذكرها المؤلف عند حديثه عن قاعدة : «جاز إقامة البينة مع الإقرار في كل

موضع يتوقع الضرر من غير المقرّ لولاها»، وذلك ص ٥٩٧- فما قبل في توثيقها هناك يقال هنا.

(٧) نهاية ٥٥/ب من (ب).

## [ القاعدة السادسة بعد المائتين ] \*

[ لَا يَنْتَصِبُ أَحَدٌ خَصْمًا عَنْ أَحَدٍ [بَغِيرَ إِذْنِهِ] قَصْدًا، وَكَالَةً

وَنِيَابَةً وَوَلَايَةً<sup>(١)</sup> :

ولذا : إذا اشترك الدين بين الشريكين، لا بجهة الإرث : فأحدهما لا ينتصب خصمًا عن الباقي عند أبي حنيفة - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>.

\* تنبيه : هذه القاعدة والتي تليها ليستا موجودتين في (أ) و(ب) و(د)؛ لهذا سَتُعَامَلُ نسخة (ج) على أنها الأصل، وتقابل عليها نسختا (هـ) و(و).

(١) في (ج) : «بغيره» وفي (هـ) و(و) : «بغير إذنه» : وهذا الصواب.

(٢) وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ أو معناه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشبه لابن نجيم، ص ٢٥٤ - ولفظه : «لا ينتصب أحد خصمًا عن أحد بغير وكالة ونياية وولاية»؛  
الفوائد الزينية له أيضًا، ص ١٧٧، فائدة ٢٢٢ - ولفظه قريب من اللفظ السابق؛ المدخل الفقهي العام،  
١٠٨٧/٢، فقرة ٧١٠ - ولفظه : «كل من أدّى حقًا عن الغير بلا إذن أو ولاية فهو متبرع، ما لم يكن مضطرًا»، وقد أحال معناها إلى الفرائد البهية للحمزاوي، فانظر منها ص ٢٣٩.  
ومن كتب الفقه :

الدرر شرح الغرر، ٣٢٣/٢؛ تنوير الأبصار والدر المختار ورد المختار، ٩٩/٨ - ١٠١.

(٣) مسألة : انتصاب أحد الشريكين في الدين خصمًا عن الآخر إما أن تكون من جهة الإرث أو غيره:

□ فإن كانت من جهة الإرث فإن أحدهما ينتصب خصمًا عن الآخر بالاتفاق بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه.

□ وإن كانت في غير الإرث فقد حصل فيها خلاف بينهم:

• فذهب أبو حنيفة إلى عدم جواز ذلك.

• وذهب إلى جواز ذلك.

جاء ذلك في البحر الرائق، حيث قال: «وفي (جامع الفصولين) من الرابع: الحاصل: أن أحد شريكي الدين خصم عن الآخر في الإرث وفاقًا.

وفي غيره عند أبي يوسف لا عند أبي حنيفة.

وقال محمد: قول أبي حنيفة قياس، وقول أبي يوسف استحسان. ومحمد مع أبي يوسف.

البحر الرائق، ٢٠/٧؛ وانظر: الدر المختار ورد المختار، ١٠١/٨.

بخلاف ما إذا اشترك بها<sup>(١)</sup>، فأحدهم ينتصب خصمًا عن الباقي<sup>(٢)</sup>  
وكذا : أحد الموقوف عليهم ينتصب خصمًا عن الباقي<sup>(٣)</sup>.  
وسره : أن كلَّ أحدٍ من الورثةِ والموقوفِ عليهم [نائبٌ]<sup>٥</sup> عن الميت.  
فإذا ثبت<sup>٦</sup> شيء للميت أو عليه بخصومة أحدهم ينتقل على جميعهم.  
فلا يرد النقض في هذا الأصل [بهايتين]<sup>٧</sup> المسألتين. وإليه أشير بقولهم :  
«قصدًا»<sup>(٨)</sup> فليتمل.



(١) أي: بجهة الإرث.

(٢) انظر بالإضافة إلى ما سبق: الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٥٠/٧؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص

٢٥٤؛ الفوائد الزينية، ص ١٧٧؛ الدر المختار ورد المحتار، ٦٢٤-٦٢٦، ١٠٠/٨.

(٣) انظر: المصادر السابقة سوى الهداية وشرحها.

(٤) في (هـ): «كل واحد واحد».

(٥) في (جـ): «بات». والصحيح ما تمّ إثباته من (هـ) و(و).

(٦) نهاية ٦٤/ب من (جـ).

(٧) في (هـ): «ها» (بإسقاط باقي الكلمة).

(٨) وذلك في نص القاعدة.

## [ القاعدة السابعة بعد المائتين ]

لا عبوة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم<sup>(١)</sup>.

ولذا<sup>٢</sup>: جاز استحجار حصته عن الدار من شريكه، مع أن استحجار المشاع لا يجوز؛ «لأن المقصود منها الانتفاع، وهو أمر [حسي]<sup>٣</sup> لا يمكن في المشاع، ولا يتصور بالشيوع تسليمه؛ فلا يجوز»<sup>(٥)</sup>. فأما من شريكه: «فكل المنفعة [تحدث]<sup>(٦)</sup> في ملكه، فالبعض بحكم الملك الحقيقي، والبعض بحكم<sup>٧</sup> الإجارة، فلا يظهر معنى الشيوع، وإنما يظهر الاختلاف في حق السبب،

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه أو معناه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده:

فمن كتب القواعد:

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٢/١؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٧؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ٩٤، قاعدة ١٤٠ - واللفظ الذي ذكره يمكن أن يكون مندرجاً تحت هذه القاعدة، حيث قال: «الشهادة إذا خالفت الدعوى بالسبب مع اتحاد الحكم: صحّت».

ومن كتب الفقه:

شرح السير الكبير، ٥٧١/٢، فقرة ٩٣٤؛ المبسوط، ١٥٠/١٧؛ الدرر شرح الغرر، ٢٣١/٢ - والقاعدة وجل ما جاء في شرحها مذكور في الدرر -؛ تكملة البحر الرائق، ٢٤/٨. يضاف إلى ما سبق: أن المؤلف سبق أن ذكر قاعدة بمعنى هذه القاعدة، وسوف يشير إلى ذلك في نهاية شرحه للقاعدة.

(٢) في (هـ): «ولهذا».

(٣) في (جـ): «حتى». والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق للدرر.

(٤) نهاية ٧١/ب من (هـ).

(٥) الدرر شرح الغرر، ٢٣١/٢، مع اختلاف يسير في آخر العبارة، حيث جاء في الدرر: «... لا يمكن بالمشاع، ولا يتصور تسليمه، فلا يجوز».

(٦) في (جـ) و(هـ) و(و): «يجدث». والصحيح ما تم إثباته من مصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

(٧) في (هـ): «الحكم».



ولا عبرة له مع اتحاد الحكم»<sup>(١)</sup>، وقد مرّ التفصيل وجواب ما خرج عن الأصل في قولهم:  
«لا يبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود»<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.



(١) الدرر شرح الفرر، ٢/٢٣١، مع اختلاف في بداية العبارة ونهايتها، حيث جاء في الدرر : «فإن كل

المنفعة حينئذ تحدث على ... ولا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم».

وانظر هذه المسألة (وهي تأجير المشاع) في : تكملة البحر الرائق، ٨/٢٤.

(٢) ص ٩٣٧ (ل ٧٩/ب)، قاعدة ١٩٣.

(٣) القاعدة السابقة وهذه القاعدة وما جاء في شرحهما ساقط من (أ) و(ب) و(د)، وهو يقدر بصفحة

## [ القاعدة الثامنة بعد المائتين ]

لَا [تَقُومُ] <sup>١</sup> الْمَنَافِعُ فِي أَنْفُسِهَا، وَإِنَّمَا <sup>٢</sup> [تَتَقَوَّمُ]؛ لِدَفْعِ

ضَرُورَةِ الْحَاجَةِ <sup>(٥)</sup> :-

(١) في (أ) و(ب) و(د) : زيادة (واو) قبل هذه القاعدة. وهذه الزيادة لا وجه لها. علماً بأن هذه النسخ سقطت منها القاعدتان المتقدمتان على هذه القاعدة.

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «يَقُومُ». والأفصح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأكثر مصادر القاعدة.

(٣) نهاية ٥٣/أ من (د).

(٤) في (أ) و(ج) : «يتقوم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأكثر مصادر القاعدة.

(٥) هذه القاعدة يذكرها كثير من الحنفية في معرض حديثهم عن الإجارة الفاسدة وحكم منافعها.

فالمنافع في الإجارة ونحوها تختلف عن المبيع في البيع :

• فالمعقود عليه في البيع عين من الأعيان المحسوسة، فتكون قيمته في ذاته.

• أما في الإجارة فالمعقود عليه هو المنفعة، وهي معدومة وقت العقد، فلا يمكن إضافة التملك إليها، ويكون العقد عليها عقدًا على معدوم؛ إلا أنه نظرًا لحاجة الناس إليها أجازها الشارع الحكيم؛ لدفع الضرورة المتمثلة في حاجة الناس إليها.

وإذا كانت المنافع معدومة وقت العقد فإنما -عند الحنفية- : «لا قيمة لها في أنفسها...»، وإنما تتقوم بالعقد، أو شبهة العقد. فإذا لم تتقوم في أنفسها : وجب الرجوع إلى ما قوّمت به في العقد، وسقط ما زاد عليه؛ لرضاها [أي العاقدان] بإسقاطه. وإذا جهل المسمى، أو عُدّت التسمية : انتفى المرجح، ووجب الموجب الأصلي، وهو وجوب القيمة [أي : قيمة المثل] بالغة ما بلغت». قاله صاحب الدرر، ٢/٢٣٠، ثم قال عقبه مباشرة : «هكذا ينبغي أن يقرّر هذا الكلام. فإن عبارة القوم مضطربة في هذا المقام».

وقد قال ذلك في معرض حديثه عن منافع الإجارة الفاسدة بالشرط المفسد للمبيع أو الشيوع. والفاسدة تبع للصحيحة مع فرق يسير أشار إليه صاحب العناية -٩٣/٩-، وسوف يأتي بيان ما قاله صاحب العناية في هامش لاحق.

ولو عدت إلى القاعدة : فقد وردت بنحو لفظها في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

وفيه خلاف لزفر<sup>(١)</sup> والشافعي:

- فإذا فسدت الإجارة بالشروط المُفسِدة، والمسمى معلوم : يجب أجر المثل بالغاً ما بلغ عندهما؛ اعتباراً ببيع الأعيان<sup>(٢)</sup>، فإذا فسدت وجبت القيمة بالغة ما بلغت<sup>(٣)</sup>.
- «ولنا : أن تقوم المنافع ضرورة دفع الحاجة بالعقد، والضروري يُقدره بقدر الضرورة<sup>(٤)</sup>، [والضرورة]<sup>(٥)</sup> تندفع بالصحيحة، فيكتفى بها»<sup>(٦)</sup>.

=مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٤ ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٩- ولفظ المجامع والمنافع : «لا يقوم [هكذا] (بالياء!) [المنافع في أنفسها]»، وكذلك لفظ العلائي، إلا أنه قال في البداية : «لا نقوم...».

ومن كتب الفقه :

الميسوط، ٢١٧/١١، ١٢٧/١٥؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٤٨٧/٧، ٢٣٤/٨، ٩٢/٩؛ الدرر شرح الغرر، ٢٣١/٢، ٢٦٤؛ البحر الرائق، ٢٢٤/٧.

(١) في (ب) : «زفر».

(٢) قوله «اعتباراً ببيع الأعيان» : هذا دليل زفر والإمام الشافعي.

(٣) انظر : الهداية والعناية، ٩٢/٩؛ وانظر هذه المسألة في : الكنز والبحر الرائق، ٣١٢/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٢٣١/٢؛ وانظر رأي الشافعية في : المنهاج وشرحيه : مغني المحتاج، ٣٥٨-٣٥٩؛ ونهاية المحتاج، ٣٢٧/٥، حيث جاء في المنهاج ومغني المحتاج : «(وتستقر في الإجارة الفاسدة) سواء أقدّرت بعمل أم بتمدة (أجرة المثل) سواء أكان أكثر من المسمى أم لا (عما يستقر به المسمى في الصحيحة) سواء انتفع بها أم لا».

(٤) نهاية ٨٧ ب من (أ).

(٥) في (ب) و(د) : «يتقدّر»؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٦) يشير إلى قاعدة سبق حديثه عنها، وهي : «الثابت بالضرورة يقدر بقدرها»، وذلك ص ٥٨٦ (ل ٤١/أ)، قاعدة ٩٧.

(٧) هذه زيادة من (العناية)، ولا يستقيم المعنى بدونها. ولعلّ الناسخ الأول أسقطها؛ لوقوع نظره على الكلمة التي تليها ظناً منه أن هذه الكلمة عين الكلمة السابقة المماثلة لها.

(٨) العناية، ٩٢/٩ - مع اختلاف يسير سبق بيانه-.

يعني : «لما لم [تقوم]»<sup>١</sup> المنافع في أنفسها وجب الرجوع على ما قومت به في العقد، وسقط ما زاد عليه؛ لرضا العاقلين بالإسقاط.

وأما إذا جهل المسمى اتفق<sup>٢</sup> [المرجع]<sup>٣</sup>، ووجب الموجب الأصلي (وهو وجوب القيمة) بالغة ما بلغت<sup>٤</sup>.

والحاصل: إذا كان المسمى: [معلو]<sup>٥</sup> مأ [تقوم]<sup>٦</sup> المنافع بالعقد، فيجب الأقل من المسمى وأجر<sup>٧</sup> المثل.

وأما إذا<sup>٨</sup> كان مجهولاً: فلا يمكن التقويم بالعقد<sup>٩</sup>، فيقوم بالموجب الأصلي (وهو وجوب القيمة) بالغة ما بلغت.



=وكون الضرورة تندفع بالإجارة الصحيحة فيكتفى بها - هذا الأمر يشكل عليه كونه يقتضي عدم اعتبار الإجارة الفاسدة، مع أنها معتبرة عندهم!.

وهذا الإشكال ذكره صاحب (العناية) وأجاب عنه فقال - عقب العبارة السابقة-: «وهذا كما ترى يقتضي عدم اعتبار الإجارة الفاسدة ! إلا أن الفاسدة تبع للصحيحة، فيثبت فيها ما يثبت في الصحيحة عادة، وهو قدر أجر المثل، وهذا يقتضي لزوم الأجر المسمى، بالغاً ما بلغ، لكن لما كانت التسمية فاسدة: لم يجب من المسمى ما زاد على أجر المثل، فاستقرّ الواجب على ما هو الأقل من أجر المثل والمسمى...».

في (أ) و(جـ) و(د): «يتقوم». والأفصح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

في (د) : «انتهى».

هكذا في (جـ). وفي باقي النسخ : «المرجع». والمثبت هو المناسب، وهو الموافق للدرر.

الدرر شرح الغرر، ٢/٢٣١، وقد سبق بيان نصّ كلامه في أثناء توثيق القاعدة.

زيادة من (ب) و(جـ) و(د). وهي لا بدّ منها.

في (أ) و(ب) و(جـ) : «يتقوم»، وفي (د) تحتل الأمرين وهما المثبت وما جاء في النسخ الآخر. وقد رُجح الثبت؛ لكونه الأفصح.

في (ب) : «أو أجر»، وفي (د) : «أو جر».

نهاية ٦٥/أ من (جـ).

«فيجب الأقل من ... العقد» : مكررة في (جـ).

## [ القاعدة التاسعة بعد المائتين ]

لا مَسَاحَ لِلْجُنْهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ<sup>(١)</sup> :

(١) ورد في هذه القاعدة لفظ النص.

والنص في اللغة : مصدر نص، والنون والصاد - كما يقول ابن فارس - : «أصل صحيح، يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء».

أما في الاصطلاح : فيطلق على عدة معانٍ منها :

١- النص : الدليل من الكتاب والسنة.

٢- النص : «الصريح في معناه». قال ذلك الطوفي، ثم وضّحه بقوله : «ومعنى كون النص هو (الصريح في معناه) : كونه خالص الدلالة عليه، لا يشوبه احتمال دلالة على غيره».

والمراد بالنص في هذه القاعدة : المعنى الاصطلاحي الثاني دون الأول؛ لأن النص من الكتاب أو السنة قد تكون دلالاته ظنية محتملة، فيكون الاجتهاد سائغاً حينئذ، ومن أوضح الأمثلة لذلك : ما حدث للصحابة رضي الله عنهم من اختلاف في فهم قوله صلى الله عليه وسلم : «لا يَصْلِيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ».

ومما يرجح المعنى الثاني أيضاً : كونه يجعل مدلول القاعدة أوسع؛ إذ تشمل كل لفظ كانت دلالاته نصية، سواء كان مصدره الكتاب الكريم أم السنة المطهرة ويدخل في ذلك تبعاً النص الصادر من الموصي والواقف والحاكم ... الخ.

إذا علم هذا فيمكن أن يقال في معنى القاعدة :

إذا ورد من الشارع أو المكلف لفظ صريح الدلالة على معناه، لا يشوبه احتمال دلالاته على غيره : فلا يجوز لأحد أن يحمل ذلك اللفظ على معنى آخر باجتهاده.

ولتوثيق ما سبق : فإن المعنى اللغوي منقول من المقاييس في اللغة، مادة «نص»، ص ٩٩٨؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «نص»، ص ٨١٦.

والمعنى الاصطلاحي الأول : مستفاد من : قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٥٢٧؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٣/ ٤٢٠؛ وانظر : التحرير وتيسيره، ١/ ١٣٧؛ وانظر كذلك : شرح تنقيح الفصول، ص ٣٦-٣٧؛ نزهة الخاطر ٢/ ٢٦-٢٧.

والثاني : مستفاد من شرح مختصر الروضة، ١/ ٥٥٤؛ وانظر : كتاب الحدود في الأصول لابن فورك، ص ١٤٠؛ المعتمد، ١/ ٣١٩؛ العدة، ١/ ١٣٧؛ البرهان، ١/ ٢٧٧؛ فقرة ٣١٤؛ أصول السرخسي، ١/ ١٦٤؛ قواطع الأدلة، ٢/ ٥٩؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٣٦؛ المغني للخبازي، ص ١٢٥.

- وحديث : « لا يصلين ... » أخرجه البخاري، كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب رாகباً وإمماً، ٣٢١/١، ح ٩٠٤.

ولو عدت إلى القاعدة : فإنها من القواعد المشتركة بين علمي أصول الفقه وقواعده :

• إذ إن النص إذا كان من الكتاب والسنة : فهي أصولية ؛ لتعلقها حينئذ بموضوع أصول الفقه (وهو الأدلة).

• وإذا كان صادراً من المكلفين : فهي فقهية لتعلقها بتصرفات المكلفين.

كما أنها فقهية من جهة أخرى وهي تعلقها بباب القضاء وما يتصل به من نقض حكم القاضي إذا خالف نصوص الكتاب والسنة.

ومما يؤكد كونها أصولية وفقهية ورودها في كثير من كتب هذين العلمين :

فمن كتب الأصول :

المعتمد، ٦٧٠/٢؛ كتاب الفقيه والمتفقه للبغدادى، ٥٠٤/١؛ إعلام الموقعين، ٢٤٧/٢؛ معالم أصول

الفقه عند أهل السنة والجماعة، ص ٤٨١؛ الاجتهاد في الإسلام للدكتورة نادية العمري، ص ٥٢.

كما أن ما ذكره الأصوليون من نقض الاجتهاد المخالف للكتاب والسنة يعد مبنياً على هذه القاعدة، وقد أشار إلى ذلك المؤلف في بداية شرحه للقاعدة.

ومسألة (نقض الاجتهاد) ألّف فيها كتابان، أحدهما أصولي والثاني فقهي :

فالأول : نقض الاجتهاد لشيخنا د. أحمد العنقري.

والثاني : نقض الأحكام القضائية في الفقه لـ أ.د. عبد الكريم اللاحم.

وهذه المسألة سبق أن تحدّث عنها المؤلف في قاعدة مستقلة، ص ٢٤٧ (ل ٤/أ)، قاعدة ٦.

ومن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٤/ب؛ منافع الدقائق،

ص ٣٢٩؛ مجلّة الأحكام العدلية، مادة ١٤؛ شرحها لسليم رستم، ٢٥/١؛ ولعلي حيدر، ٢٩/١؛

وللأناسي، ٤٠/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١٤٧؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١٠٨، قاعدة

٢٦٠؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٠٨/٢، فقرة ٦٢٣؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي،

ص ١٨٠، ٤٥٩؛ الوجيز، ص ٣٢٨؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٣٩/١ - وجميعهم بلفظ المؤلف

سوى الأخير، حيث جاء فيه : « لا اجتهاد مع النص ».

كما وردت في بعض كتب الفقه، منها :

الهداية، ٩/٤٩٠؛ فتح القدير، ٣٠١/٧؛ الدرر شرح الغرر، ١٦٨/٢ - ولفظه مطابق للفظ المؤلف -؛

البحر الرائق، ١١/٧؛ تكملته، ١٩١/٨.

فلا يعتبر خلافه، ولا ينفذ بالقضاء.

ولذا : إذا حكم القاضي بجواز بيع متروك التسمية، وبحلّ<sup>٢</sup> أكله : لا يَنْفُذُ، مع أن بيعه وأكله جائز عند الشافعي<sup>(٣)</sup>؛ لأن حرمة منصوص [عليها]<sup>٤</sup> بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

وتقريره : أن النهي في هذه الآية عام لا يلحقه خصوص؛ فلا يجوز التخصيص بالقياس وخبر الواحد، وهو قوله عليه السلام : « الْمُسْلِمُ يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، سَمَى أَوْ لَا يَسْمُ »<sup>(٦)</sup>.

(١) في (جـ) : «أحكم».

(٢) في (ب) و(د) : «ويحل».

(٣) انظر : الأم، ٣٥٦/٢، مغني المحتاج، ٢٧٢/٤.

وانظر الخلاف في حكم متروك التسمية في : الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، ٤٥٦/٦، ٣٠٠/٧، ٣٠١، ٤٨٩/٩، المستوعب للسامري، ٣٧٠/٤، المغني لابن قدامة، ٣٤/١٤، الدرر شرح الغرر، ٢٧٨/١، ١٦٨/٢، البحر الرائق، ١١/٧، ١٩١/٨، دليل الطالب، ص ٥٥٣، فقرة ١٥٤٥، الدر المختار ورد المحتار، ٨٧/٨، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، ١٠٦/٢. يضاف إلى ذلك أن ابن نجيم أفرد رسالة (في متروك التسمية عمداً) وذلك في كتابه : الرسائل الزينية في مذهب الحنفية، ص ٣١٥، الرسالة ٢٦.

(٤) في (أ) و(جـ) و(د) : «عليه». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب).

(٥) من الآية رقم (١٢١) من سورة (الأنعام).

(٦) هذا الحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه في كتب الحديث المسندة، وإنما ورد به في بعض كتب الفقه وأصوله مع اختلاف في آخره، حيث جاء في الهداية والعناية ونتائج الأفكار - ٤٩٠/٩ - وشرح المغني للقاءني - ١، ج ٢، ص ٤٦٣ - : «... أو لم يسم» وليس : «أو لا يسم». والصحيح : (لم)؛ وأما ذلك ورود الفعل بعدها مجزوماً، و(لا) النافية لا تجزم.

أما معناه فقد وردت به عدة أخبار.

وقد صرح بغرابة هذا اللفظ، أو عدم الوقوف عليه، مع ورود بعض الأخبار بمعناه - صرح بذلك عدد من المحدثين، منهم : الزيلعي وابن حجر :

- يقول الزبيعي في (نصب الراية) -١٨٢/٤- : «قال التَّحِيَّاتُ : «المسلم يذبح على اسم الله تعالى، سمي أو لم يسم» . قلت : غريب هذا اللفظ، وفي معناه أحاديث ...» .
- ويقول الحافظ في (الدراية) -٢٠٦/٢- : «حديث : «المسلم يذبح على اسم الله تعالى، سمي أو لم يسم» : لم أجد هذا اللفظ ...» . وانظر : التلخيص، ١٣٧/٤ .

ومن الأحاديث التي جاءت بمعناه :

□ ما أخرجه أبو داود في مراسيله، كتاب الأضاحي، باب ما جاء في الضحايا والذبائح، ص ٢٧٨، بسنده عن الصلت قال : قال رسول الله ﷺ : «ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله أو لم يذكر، إنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله» .

□ وما أخرجه الدارقطني، باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك، ٢٩٥/٤، بسنده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : «المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي أن يسم حين الذبح فليسم وليذكر اسم الله، ثم ليأكل» .

□ وأيضاً رواه في الموضع نفسه عن أبي هريرة مرفوعاً : «اسم الله على كل مسلم» .

□ وما أخرجه البيهقي، كتاب الصيد والذبائح، باب ترك التسمية وهو ممن تحل ذبيحته، ٢٣٩/٩، بسنده عن ابن عباس مرفوعاً قال : «المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي حين يذبح فليذكر اسم الله وليأكل» .

□ كما رواه البيهقي في الموضع نفسه عن ابن عباس موقوفاً .

□ وكذلك رواه البخاري موقوفاً ومعلقاً عن ابن عباس، وذلك في كتاب الذبائح والصيد، باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً، ٢٠٩٤/٥، أن ابن عباس قال : «من نسي فلا بأس» .

ومما قاله أهل العلم في هذه الأحاديث :

- ما جاء في التلخيص، ١٣٧/٤ : «... وروى أبو داود في المراسيل من جهة ثور بن يزيد عن الصلت رَفَعَهُ : «ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله أو لم يذكر؛ لأنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله» . وهو مرسل .

ورواه البيهقي من حديث ابن عباس موصولاً، وفي إسناده ضعف، وأعله ابن الجوزي بمعلق ابن عبيد الله، فزعم أنه مجهول فأخطأ؛ بل هو ثقة من رجال مسلم. لكن قال البيهقي: الأصح وقفه على ابن عباس. وقد صححه ابن السكن، وقال : وروي عن أبي هريرة، وهو منكرو، أخرجه الدارقطني، وفيه مروان بن سالم، وهو ضعيف» .



فإن قيل : قد خصص منه الناسي، حيث قالوا : لو ترك الذابح التسمية<sup>١</sup> ناسياً حلَّ أكله؛ فلا يصح التمسك بها.

قلنا : الناسي [ذاكر]<sup>٢</sup> حكماً؛ لأن النسيان مرفوع بالحديث : قال النبي ﷺ : «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ»<sup>(٣)</sup>.

• والآخر الذي رواه البخاري عن ابن عباس وصله الحافظ في فتح الباري، ٥٣٩/٩؛ وفي تعليق، ٥١١/٤، ٥١٢.

(١) نهاية ١/٨٨ من (أ).

(٢) في (أ) و(جـ) : «ذاكراً». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٣) هذا الحديث مع اشتغاره بهذا اللفظ في كتب الفقه وأصوله إلا أنه لم يقف على لفظه كثير من المحدثين؛ منهم : الزيلعي في (نصب الراية)، ٦٤/٢؛ والحافظ في (الدراية)، ١٧٥/١؛ وفي التلخيص، ٢٨٣/١؛ والسخاوي في (المقاصد الحسنة)، ص ٣٦٩، ٣٧١، ح ٥٢٨، كما نقل ذلك عنه العجلوني في (كشف الخفاء) - ٥٢٢/١، ح ١١٩٣ -.

ومن عباراتهم التي أحسبها وافية في بيان خلاصة ما قاله المحدثون في الحديث : ما جاء في الموضوع المذكور من (كشف الخفاء) :

«رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه :

قال في (الآلئ) : لا يوجد بهذا اللفظ. وأقرب ما وجد : ما رواه ابن عدي في (الكامل) عن أبي بكرة بلفظ : «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً : الخطأ والنسيان والأمر يُكروهون عليه» قال : وعدّه ابن عدي من منكرات جعفر بن جسر.

وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس يرفعه قال : «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه».

ورواه ابن حبان عنه يرفعه، وكذا الحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين انتهى.

وقال في (المقاصد) : وقع بهذا اللفظ في كتب كثير من الفقهاء والأصوليين، حتى إنه وقع كذلك في ثلاثة أماكن في الشرح الكبير المسمى بالعزیز للإمام الرافعي، وقال غير واحد من مخرّجيه وغيرهم : لم أظفر به.

ولكن قال محمد بن نصر المروزي في باب طلاق المكره : يروى عن النبي ﷺ أنه قال : «رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه».

=وروى أبو نعيم في (تاريخ أصبهان)، وابن عدي في (الكامل) بسند فيه جعفر بن جسر - وهما ضعيفان - عن أبي بكرة مرفوعاً بلفظ : «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً : الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه».

لكن له شاهد جيد أخرجه أبو القاسم الفضل بن جعفر التميمي المعروف بأخي عاصم في فوائده عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ : «رفع الله» والباقي بلفظ الترجمة.

ورواه ابن ماجه وابن أبي عاصم والضياء في (المختارة) عن محمد بن المصنف، لكن بلفظ : «وضع» بدل «رفع»، ورجاله ثقات، وصححه ابن حبان.

وأخرجه الطبراني والدارقطني والحاكم بلفظ : «تجاوز» بدل «وضع».

ثم قال في (المقاصد) : وله طرق عن ابن عباس؛ بل للوليد فيه إسنادان آخران عن ابن عمر وعن عقبة ابن عامر، قال ابن أبي حاتم في (العلل) : سألت أبي عنها، فقال : هذه أحاديث منكورة، كأنها موضوعة. وقال في موضع آخر لم يسمعه الأوزاعي من عطاء، ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده. وقال عبد الله بن أحمد في (العلل) : سألت أبي عنه، فأنكره جداً وقال : ليس يروي هذا إلا الحسن عن النبي ﷺ.

ونقل الخلال عن أحمد قال : من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الدية والكفارة. يعني من زعم ارتفاعهما على العموم في خطاب الوضع والتكليف.

قال محمد بن نصر -عقب إيراده- : ليس له إسناد يحتج بمثله.

ورواه العجلي في (الضعفاء).

وكذا البيهقي وقال : ليس بمحفوظ عن مالك.

ورواه الخطيب عن مالك وقال : إنه منكر عنه.

والحديث يروى عن ثوبان، وأبي الدرداء، وأبي ذر، ومجموع هذه الطرق يُظهر أن للحديث أصلاً، لا سيما وأصل الباب حديث أبي هريرة في الصحيح عن زرارة بن أوفى يرفعه : «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به». ورواه ابن ماجه بلفظ : «عما توسوس به صدورهما» بدل «ما حدثت به أنفسها» وزاد في آخره : «وما استكروها عليه». ويقال : إن هذه الجملة مدرجة في آخره.

وصححه ابن حبان، والحاكم، وغيرهما.

وقال النووي في (الروضة) و(الأربعين) : إنه حسن.

وتكلم عليه الحافظ ابن حجر في (تخريج المختصر)، وبسط الكلام عليه السخاوي في (تخريج الأربعين) =

فالشرع في هذه الحالة أقام التركّ مقامَ الذكر؛ [تحفيفاً]<sup>١</sup> عليه<sup>٢</sup> (٣).

- = انتهى كلام صاحب كشف الخفاء، وجل ما قاله مختصر من المقاصد الحسنة، ص ٣٦٩-٣٧١، ح ٥٢٨.
- ومن بسط الكلام عنه أيضاً : الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم، ص ٣٧١-٣٧٤.
- ولتوثيق طائفة من الروايات المسندة التي ذكرها صاحب (كشف الخفاء) يقال :
- إن حديث أبي بكرة - الذي لفظه أقرب الألفاظ للفظ المؤلف - أخرجه أبو نعيم بنحوه في (تاريخ أصبهان)، ٩٠/١-٩١، ٢٥١-٢٥٢؛ وابن عدي. بمثله في الكامل في الضعفاء، ١٥٠/٢، رقم ٣٤٤.
  - وحديث ابن عباس أخرجه : ابن حبان، باب فضل الأمة، ٢٠٢/١٦، ح ٧٢١٩؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار، باب طلاق المكره، ٩٥/٣؛ والطبراني في الصغير، ٥٢/٢، ح ٧٦٥؛ وفي الأوسط، ١٦١/٨، ح ٨٢٧٣؛ وفي الكبير، ١٣٣/١١، ح ١١٢٧٤؛ والدارقطني، كتاب النذور، ١٧٠/٤؛ والحاكم، كتاب الطلاق، ٢١٦/٢، والبيهقي، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره، ٣٥٦/٧؛ والهيثمي في موارد الظمآن، كتاب الحدود، باب الخطأ والنسيان والاستكراه، ٣٦٠/١، ح ١٤٩٨.
  - وحديث أبي ذر أخرجه : ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، ٦٥٩/١، ح ٢٠٤٣.
  - وحديث الحسن أخرجه : سعيد بن منصور في السنن، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره، ٣١٧/١، ح ١١٤٥؛ وابن أبي شيبة، باب من لم ير طلاق المكره شيئاً، ١٧٢/٤، ح ١٨٠٣٦.
  - وحديث ابن عمر أخرجه : البيهقي، كتاب الإقرار، باب من لا يجوز إقراره، ٨٤/٦.
  - وحديث ابن عامر أخرجه : البيهقي أيضاً، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره، ٣٥٧/٧.

وللتوسع في الكلام عن الحديث انظر -بالإضافة إلى ما سبق-:

علل ابن أبي حاتم، ٤٣١/١؛ مجمع الزوائد، ٢٥٠/٦؛ فتح الباري، ١٩١/٥.

(١) في (أ) : «تحفيفاً» (بالحاء المهملة). والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ.

(٢) نهاية ١/٥٦ من (ب).

(٣) انظر ما جاء في شرح القاعدة في : المغني للخبازي، ص ١٠٤؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٤٦٣؛

العناية، ٤٩١/٩.

## [ القاعدة العاشرة بعد المائتين ]

لَا يَجُوزُ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ وَالْمَجَازِيَّ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ <sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة تمثل أحد الأقوال في مسألة من المسائل الأصولية الخلافية، وهي ما ترجم لها صاحب (ميزان

الأصول) ١-٥٤٥- بقوله: «مسألة: المجاز والحقيقة هل يجوز أن يرادا بلفظ واحد في حالة واحدة؟».

ولتحرير محل النزاع في هذه المسألة وبيان أهم الأقوال فيها يقال :

□ ١- اتفق العلماء على منع كون اللفظ ذاته حقيقة ومجازاً في استعمال واحد - كما صرح بذلك صاحب التحرير وتيسيره، ١/٣١٢، حيث يقول في (التيسير) : «... أي الاتفاق على نفي كون اللفظ حقيقة ومجازاً في استعمال واحد...».

٢- كما أنه لا خلاف بينهم في أن اللفظ إذا كان له معنى حقيقي وآخر مجازي وبينهما منافاة: فإنه يمتنع أن يكونا مرادين معاً في استعمال واحد.

وقد صرح بذلك صاحب الإمّاج شرح المنهاج - ١/٢٥٥- حيث قال : «... بشرط ألا يمتنع الجمع لأمر خارج - كما في الضدين والنقيضين - وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «الغير المتضادة»، أي : أنه ليس محل الخلاف في المتضادة...».

٣- أما إذا لم يأت أمر خارج يمنع الجمع بينهما فهذا محل النزاع.

□ وأهم الأقوال في ذلك ما يأتي :

القول الأول : «لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي والمجازي من لفظ واحد» - وهذا لفظ القاعدة وهو قول الحنفية - كما صرح بذلك البخاري في (كشف الأسرار) - وبعض المالكية والشافعية، منهم القاضي الباقلاني والجويني - كما في (البرهان) -.

القول الثاني : يجوز ذلك.

وهذا قول الإمام الشافعي وعامة أصحابه، وكثير من المالكية والحنابلة، منهم : ابن الحاجب، والقاضي أبو يعلى وابن عقيل والمجد بن تيمية وغيرهم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيراً من الأصوليين يقرنون هذه المسألة بمسألة أخرى، وهي حكم إطلاق المشترك على معانيه في آن واحد؛ أو عموم المشترك. وقد سبق أن أشار المؤلف عرضاً - إلى عموم المشترك ص ٣٥٤ (ل ١/١٥)، كما أفرد له قاعدة مستقلة، وذلك ص ٣٦٩ (ل ١/١٦)، قاعدة ٣٥.

ولتوثيق هذه القاعدة وما جاء من الخلاف فيها انظر: أصول الشاشي، ص ٤٣؛ المعتمد، ١/٣٢٥؛ العدة، ٢/٧٠٣؛ البرهان، ١/٢٣٥؛ فقرة ٢٤٦؛ التبصرة، ص ١٨٤؛ أصول البرزوي وكشف الأسرار، ٢/٨٥؛ أصول السرخسي، ١/١٧٣؛ قواطع الأدلة، ٢/١٠١؛ الواضح لابن عقيل، ٤/٥٠؛ ميزان-

«لأن الحقيقة : ما<sup>١</sup> يُثَبَّتُ<sup>(٢)</sup> في موضعه. والمجاز: ما جاز عنه. وبينهما تناف<sup>(٣)</sup>.  
 «فإذا أوصى [بثلث]<sup>٤</sup> ماله لبني فلان- وله بنون وبنو بنيه - : كان المال  
 لبنيه دون بني بنيه<sup>٥</sup>.  
 ولو أوصى لمواليه، ولا معتق له، وله<sup>(٦)</sup> معتق واحد، فالمعتق يستحق النصف، وكان  
 النصف الباقي مردوداً<sup>٧</sup> إلى الورثة، ولا يكون لموالي مواليه شيء؛ لأن الحقيقة أريدت بهذا  
 اللفظ، فلا يراد المجاز.

=الأصول، ٤٩٧/١، ٥٤٥؛ الحصول، ١٤٧/١؛ شرحه : الكاشف، ٣٤٦/٢؛ مختصر ابن الحاجب  
 وشرح العضد وحاشية التفتازاني، ١١١/٢؛ تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص ٦٨؛ المنهاج  
 والإمهاج، ٢٥٥/١؛ المغني، ص ١٣٤؛ وشرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٧٧- ويعد المغني وشرحه  
 هما المصدران الرئيسان للمؤلف -؛ النار وشرحه: كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ٢٣٥/١؛  
 وجامع الأسرار، ٣٥١/٢، ٣٥٢؛ وفتح الغفار، ١٣٥/١؛ المسودة، ص ١٦٦؛ التمهيد للإسنوي، ص ١٧٣.  
 كما وردت هذه القاعدة في طائفة من كتب الفقه وقواعده منها :  
 المبسوط، ١٦٨/٨، ١٨١، ١٤١/٢٩؛ الأشباه لابن نجيم، ص ١٦١؛ نتائج الأفكار، ٤٨٤/١٠؛  
 القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٦.

(١) في (جـ) : «لا».

(٢) في مصدر هذه العبارة (وهو المغني) : «ثبت».

(٣) المغني، ص ١٣٤- مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -؛ وأنظر شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٧٧، فقد ذكر هذا الدليل وضعفه.

(٤) في (أ) : «بثلث». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للمغني وشرحه، حيث جاء في  
 المغني : «ولهذا قال محمد -رحمه الله- : إذا أوصى بثلث ماله...».

(٥) نهاية ٥٣/ب من (د) .

(٦) جاء في هامش (أ) : «أي : ضمير راجع إلى موال».

والذي يظهر أن هذا مجانب للصواب؛ لأن الضمير مفردٌ يعود إلى الموصي وليس مواله -والله أعلم -.

(٧) في (ب) و(د) : «مردود».

والعبارة الأخيرة جاءت في (المغني) : «...وله معتق واحد حتى استحق النصف كان النصف الباقي  
 مردوداً لورثته».

بخلافه : لو كان له<sup>(١)</sup> [معتق]<sup>(٢)</sup>؛ لأنه مشترك بينهما، ولا عموم له، فكان الموصى له أحدهما، وذلك مجهول<sup>(٣)</sup>، «ولا يمكن القول بالتعيين بالتأمل في مقصود<sup>(٤)</sup>؛ لأن مقاصد الناس مختلف<sup>(٥)</sup>» :

- فمنهم : من يقصد الأعلى؛ مجازاةً للإنعام.
  - ومنهم : من يقصد الأسفل؛ تئيمًا في الإحسان<sup>(٦)</sup>.
- وانقطع رجاء البيان بالموت<sup>(٧)</sup>، فكان موصى له [أحدهما]<sup>(٨)</sup>، وهو مجهول، وجهالة الموصى له [تمنع]<sup>(٩)</sup> صحة<sup>(١٠)</sup> التملك؛ لأن التملك للمجهول لا يصح<sup>(١١)</sup>.

(١) نهاية ٦٥/ب من (ج).

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «المعتق». والمناسب ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للمعنى، حيث جاء في المعنى : «بخلاف مالهو كان له معتق...».

(٣) المعنى، ص ١٣٤ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -؛ وانظر : شرحه للقاءاني، ق ١، ج ٢، ص ٥٧٩ - ٥٨١؛ وانظر المسألة الثانية في : بدائع الصنائع، ٣٤٣/٧؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٤٨٢/١٠ - ٤٨٤. علمًا بأن المؤلف سبق أن أشار إلى جزء من هذه المسألة، ص ٣٥٤ (ل ١٥/أ).

(٤) في شرح المعنى : زيادة «الموصى».

والمعنى : لا يمكن القول بتعيين مراد الموصى من (مواليه) بتأملنا في مقصوده من هذه الكلمة ...

(٥) في شرح المعنى : «مختلفة». وهذا الأولى.

(٦) في شرح المعنى : للإحسان.

(٧) أي : وانقطع بيان الموصى لمراده من كلمة (مواليه) بموته، فصار اللفظ مجملًا.

(٨) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) : «أحديهما». والصواب ما تم إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق لشرح المعنى، حيث جاء فيه : «فكان الموصى له أحدهما».

(٩) في (أ) و(ج) : «تمنع». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لشرح المعنى، حيث جاء فيه : «وجهالة الموصى له تمنع صحة الوصية».

(١٠) نهاية ٨٨/ب من (أ).

(١١) في (د) : «تصح».

(١٢) شرح المعنى، ق ١، ج ٢، ص ٥٨١ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -؛ وانظر كون تملك المجهول لا يصح في : بدائع الصنائع، ٣٤٣/٧.

«بخلاف ما لو حلف : لا يكلم مواليه؛ لأنه نكرة في موضع النفي فيعم<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل مسائل :

- فمئنها : ما إذا استأمنوا<sup>(٣)</sup> على مواليتهم وأبنائهم : فإنه نسب<sup>٥</sup> الأمان<sup>٦</sup> لأبناء الأبناء و[موالي الموالي، كما نسب<sup>٧</sup> للأبناء]<sup>(٧)</sup> والموالي<sup>(٨)</sup>!. والجواب : «أن

(١) في المغني : «فتعم».

وعلى تذكر الفعل، فإن الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى لفظ مواليه؛ لهذا عندما ذكر المؤلف لفظ مواليه أعاد الضمير إليه بالتذكير فقال: «لأنه نكرة...»، وكذلك الحال في كتاب المغني.

(٢) المغني، ص ١٣٤- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-؛ وانظر : شرح المغني للقاءاني، ق ١، ج ٢، ص ٥٨١؛ الدرر شرح الغرر، ٤٤٣/٢، حيث ورد فيه المثال الأخير، وهو ما إذا أوصى لمواليه وله معتق ومعتق معتقون، وكذلك إذا حلف لا يكلم مواليه.

(٣) استأمنوا : فعل ماضٍ مصدره «الاستيمان [هكذا في المطبوع (بالياء وليس بالهمزة)!]، وهو طلب الأمان من العدو، حربياً كان أو مسلماً»- قاله صاحب أنيس الفقهاء، ص ١٨٥-.

والأمان في اللغة : ضد الخوف.

وفي الاصطلاح : «العهد للمحارب بعدم الاعتداء على نفسه بالقتل أو الاسترقاق، وماله وعرضه ودينه»- قاله صاحب معجم لغة الفقهاء، ص ٦٩-.

وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «أمن»، ص ٨٨؛ لسان العرب، مادة «أمن»، ٢١/١٣؛ القاموس المحيط، مادة «أمن»؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٢٨٣/١.

(٤) في (ب) : «فإن». وهذا الأولى.

(٥) في (د) : «نسب».

وسبأى التعليق على ذلك لاحقاً.

(٦) في (ج) : «إلا أن».

(٧) زيادة من (ج) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها، وهي الموافقة لشرح المغني، حيث جاء في الشرح: «فإنه ثبت الأمان لأبناء الأبناء، وموالي الموالي استحساناً، كما ثبت للأبناء والموالي، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز».

وبالمقارنة بين عبارة المؤلف وشارح المغني يلحظ أن المؤلف عبّر في الجملة الأولى والثانية بالفعل : «نسبت»، بينما الشارح عبّر بـ «ثبت» و«يثبت»، ولعل هذا التعبير هو مراد المؤلف ولكن بسبب العجمة في النسخ كتبوا (الثاء) (سيناً) والمراد : (ثبت) وليس «نسبت»- والله أعلم-.

(٨) انظر : المغني، ص ١٣٤؛ وشرحه للقاءاني، ق ١، ج ٢، ص ٥٨٢.

الأبناء والموالي [تناول]<sup>(١)</sup> الفروع؛ وذلك يكفي لعصمة الدم فيهم بطريق التبعية؛ لأنها<sup>(٢)</sup> مما يثبت<sup>٣</sup> بالشبهات<sup>(٤)</sup>.

ألا يُرى إذا قال المسلم للكافر : (انزل) ويريد قتله<sup>(٥)</sup>. أو دعاه إلى نفسه بالإشارة؛ ليقته<sup>٦</sup> - ويظن الكافر أماناً - فجاء : ثبت الأمان بصورة المسألة، وإن كان ذلك مخاصمة حقيقة<sup>(٧)</sup>.

فإن قيل : الأجداد والجدات غير داخلين في الاستئمان على الآباء والأمهات، مع أن الاسم يتناولهم<sup>٨</sup> صورة<sup>(٩)</sup>!

والجواب : «أن اعتبار الصورة [بثبوت الحكم في محل آخر]<sup>١٠</sup> غير محل الحقيقة لا شك أنه<sup>١١</sup> بطريق التبعية، فاعتبر ذلك في محل هو تبع من كل وجه،

(١) في (أ) و(ب) و(ج) : «تناول». والذي يشهد له المعنى ما تم إثباته من (د)؛ إذ المعنى : لأن الأبناء والموالي من الألفاظ التي تناول الفروع ....

وتعبر المعنى : «لأن اسم الأبناء والموالي ظاهراً تناول الفروع ...».

(٢) أي : لأن عصمة الدم.

(٣) في (د) : «ثبت»، وهو الموافق للمعنى.

(٤) المعنى، ص ١٣٥ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -، وانظر : شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٨٢.

(٥) في شرح المعنى : «ألا يُرى أن المسلم إذا قال للكافر : انزل لأقتلك. أو ...»

(٦) في (د) : «لقتله».

(٧) انظر : شرح المعنى للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٨٣؛ وانظر : المعنى أيضاً، ص ١٣٥، فقد ورد فيه هذا المعنى بعبارة مختصرة.

(٨) في (د) : «تناولهم».

(٩) انظر : المعنى، ص ١٣٥؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٨٤.

(١٠) زيادة من (ج) و(هـ) و(و)، إلا أنه ورد في بدايتها من (ج) و(و) : «ثبوت» وليس «بثبوت».

وهذه الزيادة لا يستقيم المعنى بدونها؛ لهذا وردت في شرح المعنى مع اختلاف في الكلمة الأولى، حيث جاء فيه : «لثبوت».

(١١) في (ب) و(د) : «لأنه».



كأبناء<sup>(١)</sup> الأبناء، فلا يلزم من ذلك<sup>٢</sup> اعتباره في محل<sup>٣</sup> هو أصل من وجه، كالأجداد<sup>(٤)</sup> والجدات<sup>(٥)</sup>، فإنهم أصول لا توابع.

• ومنها : لو «حلف : لا يضع قدمه في دار فلان : يحنث<sup>(٦)</sup> بالملك<sup>٧</sup> والإجارة والإعارة<sup>(٨)</sup>»، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز؛ «لأن (دار<sup>٩</sup> فلان) حقيقة في<sup>١٠</sup> الملك، والدار التي سكن فيها بإعارة، أو إجارة<sup>(١١)</sup> : مجاز؛ لصحة النفي في غير الملك دونه، ووضع القدم حقيقة فيما إذا كان<sup>١٢</sup> حافياً<sup>١٣</sup> وراجلاً، ومجازاً<sup>١٤</sup> فيما إذا كان راجلاً<sup>(١٥)</sup>».

(١) في شرح المعنى : «وهو أبناء الأبناء...».

(٢) نهاية ٥٦/ب من (ب).

(٣) في (جـ) : «وهو».

(٤) في شرح المعنى : «وهو الأجداد والجدات».

(٥) شرح المعنى، ق ١، ج ٢، ص ٥٨٤ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -؛ وانظر : المعنى، ص ١٣٥.

(٦) في المعنى : «إنما يحنث...».

(٧) في (د) : «في الملك».

(٨) المعنى، ص ١٣٥ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -؛ وانظر : شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢،

ص ٥٨٦؛ وانظر المسألة أيضاً في : المبسوط، ٦٨/٨؛ البحر الرائق، ٣٤٩/٤.

(٩) نهاية ٨٩/أ من (أ).

(١٠) نهاية ٦٦/أ من (جـ)، مع تكرار (في) في بداية اللوحة التي تليها.

(١١) في شرح المعنى : «والدار التي يسكنها بأجرة أو بعارية مجاز...».

(١٢) نهاية ٥٤/أ من (د).

(١٣) في (جـ) : «حافاً».

(١٤) في (ب) و(د) : «ومجازاً». والصحيح ما تم إثباته من (أ) و(جـ)؛ لأن (مجاز) معطوف على (وضع

القدم)، وهذا الموافق لشرح المعنى، حيث جاء فيه : «ووضع القدم حقيقة فيما إذا كان حافياً،

ومجاز فيما إذا...».

(١٥) شرح المعنى، ق ١، ج ٢، ص ٥٨٦ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -؛ وانظر : المعنى، ص ١٣٥-١٣٦.

- والجواب : «أن هذا ليس من قبيل جمع الحقيقة والمجاز<sup>(١)</sup>؛ بل باعتبار عموم المجاز، أي : صار اللفظ<sup>(٢)</sup> مجازاً عن شيء، ذلك الشيء عام»<sup>(٣)</sup>، فيُعْم.
- ومنها : لو قال : عبده حرّ يوم يقدم فلان. [فـ]<sup>(٤)</sup> قدم ليلاً أو نهاراً : عَتَقَ مع أن اليوم يستعمل للنهار حقيقة، وللوقت مجازاً، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز<sup>(٥)</sup>!
- والجواب : كالجواب في المسألة المتقدمة<sup>(٦)</sup>.



(١) في شرح المعنى : «من قبيل الجمع؛ بل...».

(٢) في شرح المعنى : «الملفوظ مجازاً عن شيء، وذلك...».

(٣) شرح المعنى، ق ١، ج ٢، ص ٥٨٦ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه.

(٤) الفاء زيادة من مصدري المؤلف (وهما المعنى وشرحه) وبدونها يكون الأسلوب ركيكاً.

(٥) انظر : المعنى، ص ١٣٦؛ شرحه للقائني، ق ١، ج ٢، ص ٥٨٨.

(٦) أي الجواب السابق الذي قال فيه : «أن هذا ليس من قبيل جمع الحقيقة والمجاز؛ بل باعتبار عموم المجاز...» يصلح جواباً هنا أيضاً.

## [ القاعدة الحادية عشرة بعد المائتين ]

لَا عِبْرَةَ لِنَافِيخِ الْغَيْبَةِ<sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة تتعلق بالدعوى المورّخة بغياب العين المدّعة عن المدعي؛ إذ هذا التاريخ لا عبرة به؛ لأن الشأن في التاريخ أن يكون تاريخاً لملك العين لا لغياها عن المدعي؛ لهذا قالوا في تمام القاعدة: «لا عبرة لتاريخ الغيبة؛ بل العبدة لتاريخ الملك».

ومما يوضح ذلك: ما لو اختلف اثنان في دابة، وادّعى أحدهما أنها ملكه منذ سنة، وادّعى الآخر أنها غابت عنه منذ ستة أشهر:

فإن التاريخ عند الأول: تاريخ ملك، وعند الثاني: تاريخ غيبة، ولا عبرة بهما. إذ الثاني لا عبرة به؛ لأنه تاريخ غيبة الدابة عنه، و «لا عبرة لتاريخ الغيبة». أما الأول فهو وإن كان تاريخ ملك إلا أنه منفرد، لا يقابله تاريخ آخر فيقارن به، و«التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد»، فتصير الدعوى من الطرفين دعوى ملك مطلق بلا تاريخ، ويمجرى فيها الخلاف في دعوى الملك المطلق عن التوقيت.

وصورة هذا المثال سيذكرها المؤلف ويعزوها إلى موضعين من (الدرر):

أحدهما: في باب (الاستحقاق) - ١٩٢/٢ - وقد جعله صاحب (الدرر) في هذا الموضع فرعاً لهذه القاعدة. الثاني: في كتاب (الدعوى) - ٣٤٥/٢ - وقد فرّعه صاحب (الدرر) على قاعدة: «التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد».

وقد حكم صاحب (الدرر) في هذين الموضعين بأنه يقضى للمستحق، وهو الثاني (الخارج) الذي يدّعي أنه يستحق العين التي في يد الآخر.

وهذا المثال ارتضى المؤلف تفريعه على القاعدة الثانية، لا الأولى. والذي يظهر - والله أعلم - أن المثال أقرب إلى القاعدة الثانية منه إلى الأولى، لكن ليس هناك ما يمنع من كونه فرعاً لهما من جهتين مختلفتين:

• فهو فرع للثانية؛ لأنه إنما قُضي للخارج (وهو المستحق)؛ لأنه لا يلتفت إلى دعوى ذي اليد؛ لأن التاريخ فيها منفرد، و«التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد».

وإذا لم يُعتد بتاريخ ذي اليد فإن الخارج مقدّم عليه.

• كما أنه فرعٌ للأولى من جهة كون تاريخ الملك الذي يدّعيه ذو اليد إنما كان تاريخاً منفرداً؛ لأنه لم يلتفت إلى تاريخ الخارج؛ لكونه تاريخ غيبة و«لا عبرة لتاريخ الغيبة».

ومما يعضد كون المثال يمكن أن يكون فرعاً لهذه القاعدة أيضاً أن صاحب (التنوير) و(الدر المختار) (ورد المختار) تابعوا صاحب (الدرر) على ذلك. فانظر هذه الكتب، ٤٤٤/٧ - ٤٤٥ - والله أعلم.

اعتبر صاحبُ (الدرر) هذا الكلام في باب (الاستحقاق)، وفرّع عليه :  
ما<sup>١</sup> لو قال المستحق : غابت عني منذ سنة.

فقال الخصم : لي بيّنة<sup>٢</sup> أنها كانت ملكاً له<sup>(٣)</sup> منذ سنتين :  
لا [تندفع]؛ الخصومة<sup>(٥)</sup>.

ثم جعل<sup>٦</sup> هذه المسألة في كتاب (الدعوى) فرعاً على قولهم : «التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد».

حيث قال : «ادّعى : أن هذا العبد لي غاب عني منذ<sup>٧</sup> شهر.  
وقال ذو اليد : إنه لي منذ سنة :

يقضى للمدّعي، ولا يلتفت إلى بيّنة المدعى عليه؛ لأن ما ذكر المدعي تاريخ غيبة  
العبد<sup>٨</sup> عن يده، لا تاريخ ملكه، فكان دعواه في الملك خالياً عن التاريخ.

(١) «ما» : ساقطة من (جـ).

(٢) في (د) : «بيّنته».

(٣) أي ملكا للبائع الذي اشترى الخصم العين المتنازع عليها منه منذ...

(٤) في (أ) و(جـ) : «يندفع». والأفصح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

(٥) هذا حاصل ما ذكره صاحب الدرر، ١٩٢/٢. ونص كلامه : «لا عبرة لتاريخ الغيبة؛ بل العبدة لتاريخ الملك. فلو قال المستحق عند الدعوى : غابت عني هذه الدابة منذ سنة، فقبل أن يقضى القاضي بالدابة للمستحق أخبر المستحق عليه البائع عن القصة، فقال البائع : لي بيّنة أنها كانت ملكاً لي منذ سنتين؛ لا تندفع الخصومة؛ بل يقضى القاضي بالدابة للمستحق؛ لأن المستحق ما ذكر تاريخ الملك؛ بل ذكر تاريخ غيبة الدابة، فبقيت دعواه الملك بلا تاريخ. والبائع ذكر تاريخ الملك، ودعواه دعوى المشتري؛ لأن المشتري تلقى الملك منه، فصار كأن المشتري ادّعى ملك بائعه بتاريخ سنتين، إلا أن التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد... فسقط اعتبار ذكره، وبقيت الدعوى في الملك المطلق، فيقضى بالدابة».

وانظر : تنوير البصائر والدرر ورد المختار، ٤٤٤/٧-٤٤٥.

(٦) في هامش (أ) : «أي صاحب الدرر».

(٧) في (جـ) : «مذ».

(٨) غاية ٨٩/ب من (أ).

وصاحب اليد ذكر التاريخ، لكن التاريخ حالة الانفراد<sup>(١)</sup> [لا] يعتبر<sup>(٢)</sup>.  
فلا يخفى -على من تأمل حق التأمل- أنه أخطأ في الأول، وأصاب في الثاني<sup>(٣)</sup>.



(١) «حالة الانفراد» : ساقطة من (ج-).

(٢) في (أ) و(ب) و(د) : «ولا» (بزيادة الواو). والمناسب عدم إثباتها كما في (ج-)، وهو الموافق للدرر.

(٣) الدرر، ٣٤٥/٢- من اختلاف يسير جداً- يضاف إلى ذلك أن صاحب الدرر قال في نهاية العبارة : «لكن التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند أبي حنيفة، فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج، فيقضى بينه الخارج». وقد خالف في ذلك أبو يوسف وقال بأنه يقضى فيها لذي اليد جاء في رد المحتار، ٤٤٥/٧ - نقلاً عن (جامع الفصولين) - : «ويقضى بما للمؤرخ عند أبي يوسف؛ لأنه يرجح المؤرخ حالة الانفراد. وينبغي الافتاء به لأنه أرفق وأظهر -والله أعلم-».

(٤) سبق التعليق على ذلك عند توضيح القاعدة.

## [ القاعدة الثانية عشرة بعد المائتين ]

لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ<sup>(١)</sup> :لأن النبي ﷺ نهى عن تفريقها<sup>(٢)</sup>.

«والصفقة : ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة<sup>٣</sup>. ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه»<sup>(٤)</sup>.

(١) هذه القاعدة متحدة من جهة المعنى مع قاعدة أخرى سبق أن ذكرها المؤلف، وهي : «تفريق الصفقة قبل القبض لا يجوز»، وذلك ص ٥٣٨ (ل ٣٦/١)، قاعدة ٨١.

فما قيل في توثيقها هناك يُقال هنا.

(٢) لم أجد حديثاً مروياً عن أحد من الصحابة بهذا اللفظ.

إلا أن معناه - الذي سيذكره المؤلف عقبه مباشرة - تدخل فيه عدّة أحاديث، منها :

• ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : «أما الذي نهى عنه النبي ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض. قال ابن عباس : ولا أحسب كل شيء إلا مثله».

متفق عليه. وقد مرّ تخريج مفضلاً، ص ٩٢١.

• ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : ابتعت زيتاً في السوق، فلما استوجبت له نفسي، لقيني رجل، فأعطاني به ربحاً حسناً، فأردت أن أضرب على يده، فأخذ رجل من خلفي بذراعي، فالتفت فإذا زيد بن ثابت، فقال : لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحلك، فإن رسول الله ﷺ نهى أن يتبع السلم حيث يتبع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم.

أخرجه أبو داود بلفظه، كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يستوفى، ٢٨٢/٣، ح ٣٤٩٩؛ وأخرجه الطبراني في الكبير بنحوه، ١١٣/٥، ح ٤٧٨٢؛ والدارمي بنحوه، كتاب البيوع، ١٣/٣؛ والحاكم بنحوه - كتاب البيوع، ٤٦/٢، وقال عقب أحد ألفاظ الحديث : «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه...»؛ والبيهقي بنحوه، كتاب البيوع، باب قبض ما ابتاعه جزأً بالنقل والتحويل إذا كان مثله ينقل، ٣١٤/٥.

(٣) «البيعة» : ساقطة من (ب) و(د).

(٤) العناية، ٢٥٦/٦.

وهذه العبارة تمثل المعنى اللغوي والاصطلاحي للصفقة :

- فقد جاء في (المقاييس في اللغة) - مادة «صفق»، ص ٥٦٨ - : «والصفقة : ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة».

- «والعقد يحتاج إلى مبيع وثمن، [وبائع]<sup>(١)</sup> ومشتري، وبيع وشراء. وباتحاد هذه الأشياء<sup>٢</sup> مع بعض يحصل اتحاد الصفقة<sup>٣</sup>، وبتفرُّقها يحصل تفرُّقها.
- في [ذ]<sup>٤</sup> اتحاد الجميع اتحد<sup>(٥)</sup> الصفقة.
  - وكذا : إذا اتحد سوى المبيع<sup>٦</sup>؛ كقوله : بعتهما<sup>(٧)</sup> بمائة. فقال : قبلتُ.
  - و<sup>٨</sup> اتحاد الجميع سوى الثمن لا يتصور إلا مع تعدُّد المبيع؛ كأن قال : بعتهما بمائة. فقال : قبلت أحدهما بستين، والآخر بأربعين.
- وذلك يكون صفقة واحدة أيضًا.

- - - وجاء في (التعريفات) - ص ١٧٥، فقرة ٨٧٢ - : «وفي الشرع : عبارة عن العقد». ومن التعريفات الاصطلاحية للصفقة : ما جاء في (مجلة الأحكام الشرعية) - ص ١٠٨، مادة ١٦٨ - «والصفقة : هي العقد الواحد بثمن واحد».

- إذا عُلِمَ هذا فَـ «معنى تفريق الصفقة: أن لا يتناول حكم العقد جميع العقود عليه، أو يتناوله ثم ينحسر عنه» - قاله د. عبد الستار أبو غدة في الخيار وأثره في العقود، ص ٤٧١ -.

وللتوسع في ذلك انظر : قواعد الفقه للمجددي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٣٥١ معجم لغة الفقهاء للدكتور محمد قلعه جي، ص ٢٤٥؛ أحكام العيب في الفقه الإسلامي للدكتور إسماعيل العيسوي، ص ٤٢٩.

- (١) «بائع»: زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو العناية)، وهي زيادة لا بدّ منها؛ لأنه لا يحصل عقد بيع بلا بائع.
- (٢) نهاية ٥٧/أ من (ب).
- (٣) نهاية ٦٦/ب من (ج-).
- (٤) حرف الذال ساقط من (أ). والصحيح إثباته كما في باقي النسخ.
- (٥) في مصدر هذه العبارة : «اتحدت». وهذا الألفصح.
- (٦) في (ج-): «الجميع».
- (٧) تنبيه المبيع هنا علامة على تعدُّده وعدم اتحاده.
- (٨) (الواو) ساقطة من (د).
- (٩) في (ب) : «بعتهما».

• وكذا : إذا اتحد الجميع سوى البائع؛ كأن قال : بعنا<sup>(١)</sup> منك هذا بمائة. فقال : قبلت ...».

• وكذا : إذا<sup>٢</sup> «اتحد الجميع سوى المشتري؛ كأن قال<sup>٣</sup> : بعته منكما<sup>(٤)</sup> بمائة. فقالا<sup>(٥)</sup> : قبلنا :

ففي جميع هذه الصور : يوجب<sup>(٦)</sup> اتحاد الصفقة، فلا يجوز تفرقها قبل التمام<sup>(٧)</sup>.  
«وتفرق الجميع<sup>٨</sup> يوجب تفرق الصفقة. فكذا تفرق المبيع والثلث إن كان بتكرير لفظ البيع<sup>(٩)</sup>».

وكذا تفرقهما بتكرير لفظ الشراء.

وهذا كله قياساً واستحساناً.

وأما تعدد البائع مع<sup>١٠</sup> تعدد الثمن والمبيع بلا تكرير لفظ البيع، وتفرق المشتري مع تفرق المبيع والثلث بدون تكرير لفظ الشراء : فيوجب التفرق<sup>(١١)</sup> استحساناً.

(١) (نا) الفاعلين هنا علامة على تعدد البائع.

(٢) «إذا» : ساقطة من (د).

(٣) نهاية ٥٤/ب من (د).

(٤) تننية المشتري هنا علامة على تفرقه وعدم اتحاده.

(٥) في (ب) : «فقال».

(٦) أي : يوجب ذلك الاتحاد.

(٧) العناية، ٢٥٦/٦ - مع اختلاف في بعض الألفاظ -.

(٨) نهاية ٩٠/أ من (أ).

(٩) في مصدر هذه العبارة (وهو العناية أيضاً) : «المبيع !».

(١٠) في (د) : «معنى».

(١١) في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : زيادة «قياساً لا»، وتام الجملة : «فيوجب التفرق قياساً، لا استحساناً».

والذي يظهر أن هذا الأول؛ وما يرجحه : ما جاء في (البحر الرائق)، ٢٨٩/٥، وكذلك في (رد المحتار)، ٤٥/٧ : «وقيل : إن اشتراط تكراره لفظ البيع للتعدد استحسان، وهو قول الإمام وعنده : قياس. وهو قولهما».



وقيل : لا يوجب التفريق على قول أبي حنيفة، ويوجهه على قول صاحبيه<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

ومن فروع هذا الأصل : «إذا أوجب البيع في شيئين فصاعداً، فأراد المشتري قبول العقد في أحدهما<sup>٣</sup> لا غير : فإن [كانت] الصفقة واحدة - على ما مر تفصيله<sup>(٤)</sup> - ليس له ذلك»<sup>(٥)</sup>.  
وإن قيل : النهي عن تفريقها مطلقاً، وقد قيّدتم بما قبل التمام، فيكون متروك الظاهر، فمثله مرجوح!

والجواب : أن النهي إنما هو عن التفريق<sup>٦</sup>، والتقيد بما قبل التمام بالقياس على ابتداء الصفقة، فإنه إذا أوجب البيع في شيئين لا يملك المشتري القبول في أحدهما؛ لما فيه من الإضرار بالبائع؛ لجريان العادة فيما بين الناس بضمّ الرديء إلى الجيد ترويجاً له به<sup>(٨)</sup>.  
فيلزم بيع الجيد بأقل من قيمته. وهو ضرر لا محالة في هذه الصورة<sup>(٩)</sup>.

= وجهه : أن المؤلف يبين فيما بعد أن هذا القول - وهو عدم اشتراط تكرار لفظ البيع لحصول التفريق - يبين أنه قول الصاحبين.

وقد جاء في (البحر) و(رد المحتار) أن هذا القول هو القياس. كما ورد فيهما أن عكسه هو الاستحسان. ولا يستقيم هذا المعنى إلا بالزيادة المذكورة في (العناية) : «فيوجب التفريق قياساً، لا استحساناً».

(١) جاء أسفل هذه الكلمة من نسخة (أ) : «إمامين».

(٢) العناية، ٢٥٦/٦ - مع اختلاف سبق بيان أهمه؛ وانظر : فتح القدير، ٢٥٧/٦؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٣/٢؛ البحر الرائق، ٢٨٩/٥؛ رد المحتار، ٤٥/٧.

(٣) في (ب) و(د) : «أحدها».

(٤) في (أ) و(ج) و(د) : «كان». والأفصح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية.

(٥) في بداية شرح القاعدة ٢١٢، ص ١٠٠٥ (ل ٩٠/أ).

(٦) العناية، ٢٥٥/٦ - مع اختلاف يسير - وانظر : الهداية وفتح القدير، ٢٥٥/٦ - ٢٥٦.

(٧) في (ب) و(د) : «التفريد».

(٨) ورد في (أ) ما يدل على أن المراد : ترويجاً للرديء بالجيد.

(٩) انظر هذا التعليق - المصدر بقوله : «لما فيه...» - في : العناية وفتح القدير، ٢٥٥/٦ - ٢٥٦؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٣/٢؛ وانظره أيضاً في : بدائع الصنائع، ٢٨٧/٥.

وكذا<sup>(١)</sup> إذا أوجب<sup>(٢)</sup> البيع في عين واحد<sup>(٣)</sup> : لا يملك المشتري القبول في نصفها [لتضرر<sup>(٤)</sup> البائع للشركة<sup>(٥)</sup>]. وبعد تمام الصفقة لا يتضرر البائع بشيء ما، فيجوز تفريقها؛ لعدم علة عدم الجواز<sup>(٦)</sup>؛ لأنّ النهي معلّل بالضرر، فإنه إذا باع شيئين بصفقة واحدة، فقبضهما المشتري<sup>(٧)</sup>، فاستحق أحدهما : لا يردّ الآخر؛ لأن الصفقة قد تمت، حتى لا يرتدّ إلّا بالرضا أو بحكم القاضي، فإذا أخذ المستحق أحدهما بحكم القاضي لا يتضرر البائع، لا بضرر الشركة ولا بضرر بيع الجيد بأقل من ثمنه؛ لأنه يرجع بحصته، فيجوز التفريق.



(١) نهاية ٦٧/أ من (جـ)، مع تكرار كلمة : «كذا» في بداية ٦٧/ب.

(٢) نهاية ٥٧/ب من (ب).

(٣) لو قيل : (واحدة) لكان أولى؛ لأنه يصف لفظاً مؤنثاً (وهو عين)، ولا سيما أنه أعاد الضمير إليه مؤنثاً، وذلك في قوله : «نصفها».

(٤) في (أ) و(جـ) و(د) : «لتضرر». والأسلوب (بزيادة الياء) ركيك لهذا ثم إثبات ما في (ب). وهذه الكلمة نهاية ٩٠/ب من (أ).

(٥) أي: أن المشتري سيكون له نصف العين، والبائع له النصف الآخر، فيكونان شريكين، وفي هذا ضرر على البائع.

(٦) انظر : بدائع الصنائع، ٢٨٧/٥؛ العناية، ٢٥٥/٦؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٣/١.

(٧) في (ب) : «لمشتري» (بإسقاط الألف).

(٨) في (د) : «إلا».

## [ القاعدة الثالثة عشرة بعد المائتين ]

**اللفظ إذا كان له معنى حقيقي [مستعمل]، ومعنى مجازي متعارف<sup>(١)</sup> : يرجح المعنى الحقيقي عند أبي حنيفة - رحمه الله -  
وعندهما - رحمهما الله - : المجازي<sup>(٢)</sup>.**

(١) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) : «تستعمل». والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و(و).

(٢) نهاية ٥٥/أ من (د).

(٣) هذه القاعدة من القواعد الأصولية التي حصل فيها خلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه. وهذا الخلاف انطلق منه كثير من الأصوليين عند حديثهم عن هذه القاعدة، كما أن طائفة منهم قدّموا لها بمقدّمات وتقسيمات تعين في تصويرها وتحريرها محل النزاع فيها، ومن المقدّمات التي أحسبها وافية في تحرير محل النزاع وتصوير المسألة : مقدمة صاحب (البحر المحيط) - (٢٢٧/٢ -)، حيث قال ما حاصله : « • إذا كانت الحقيقة مستعملة بالمجاز غير مستعمل، أو كانا مستعملين والحقيقة أغلب استعمالاً : فالعبرة بالحقيقة بالاتفاق ... »

• وإن كانا في الاستعمالين سواء : فالعبرة بالحقيقة أيضاً. ومنهم من نقل فيه الاتفاق، وليس كذلك؛ بل حكى الخلاف فيه جماعة ...

• وإن هُجرت الحقيقة بالكلية، بحيث لا تتراد في العرف : فالعبرة بالمجاز بالاتفاق ...

• وأما إذا غلب المجاز في الاستعمال، والحقيقة تتعاهد في بعض الأوقات :

- فقال أبو حنيفة : الحقيقة أولى ...

- وقال صاحبه : المجاز أولى ...

قال القراني في (شرح التنقيح) : وهو الحق ...

- واختار الإمام [الفخر الرازي] في (المعالم)، والبيضاوي في (المنهاج) استواءهما ...

وقال الصفي الهندي وعزّي ذلك إلى الشافعي ...

قالوا : والخلاف في هذه المسألة يرجع إلى ... أن المجاز هل هو خلف عن الحقيقة في حق المتكلم أو في الحكم؟

فإن كان المجاز خلفاً في حق المتكلم : لا تثبت المزاخمة بين الأصل والخلف، فيُجعل اللفظ عاملاً في حقيقته عند الإمكان.

هذا تحرير التصوير في هذه المسألة والنقل ...، فاعتمده واطرح ماعدها».

□ ولهذا : لو حلف<sup>١</sup> أن لا يأكل من هذا الثبر :

• لا<sup>٢</sup> يحنث عنده إلا بأكله [قضماً]<sup>(٣)</sup>؛ لأن هذا حقيقة في أكل الثبر.

= ومن الكتب الأخرى التي قدّمت للقاعدة :

أصول الشاشي، ص ٤٩؛ شرح تنقيح الفصول، ص ١١٩؛ التمهيد للإسنوي، ص ٢٠٠؛ شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٦٠٥؛ القواعد لابن اللحام، ص ١٦٨؛ شرح الكوكب المنير، ١٩٥/١ وللتوسع فيها انظر من كتب الأصولين :

أصول البردوي وكشف الأسرار، ١٠٦/٢؛ أصول السرخسي، ١٨٤/١؛ المحصول، ١٤٦/١؛ شرحه للأصفهاني، ٣٣٩/٢؛ روضة الناظر، ٥٥٧/٢؛ المغني، ص ١٣٨؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ٢٦٥/١؛ وجامع الأسرار، ٣٨٧/٢؛ التنقيح والتوضيح والتلويح، ٩٥/١؛ مسلم الثبوت وفواتح الرحموت، ٢٢٠/١؛ مراقي السعود وشرحه : مراقي السعود، ص ١٣٣؛ التعارض والترجيح للبرزنجي، ٧٨/٢.

ونظراً لأهمية القاعدة وكثرة تطبيقاتها الفقهية لم تكن كتب الفقه وقواعده بمعزل عنها :

فمن كتب القواعد :

تأسيس النظر، ص ١٥٢؛ الأشباه لابن الوكيل، ٢٧٥/٢؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١٢٢، قاعدة ٩٥ مختصر من قواعد العلائي، ٣٩٦/١؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١٤٤، قاعدة ٤٢٤؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٤٢؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٠١/٢.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٨١/٨، ١٨٧؛ تحفة الفقهاء، ٣٢٢/٢؛ شرحها : بدائع الصنائع، ٦١/٣؛ الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، ١٢٥/٥، ١٢٦، ١٣٧، ١٠٨/٨؛ الدرر شرح الفرر، ٤٩/٢؛ البحر الرائق، ٣٤٩/٤؛ النافع الكبير، ص ٢٥٧.

وقبل الانتهاء من التعليق على هذه القاعدة يحسن التنبيه على أن المؤلف سبق أن تكلم عن تعارض العادة مع الحقيقة اللغوية في قاعدتين، وعند التعليق على الأولى منهما تمت الإشارة إلى هذه القاعدة، وموضعها هما : ص ٦٤٧ (ل ٤٦/ب)، قاعدة ١١٤، وص ٨٥٨، (ل ٦٨/أ)، قاعدة ١٦٧.

(١) في (ب) : «حلق».

(٢) «لا» : ساقطة من (ج).

(٣) في (أ) و(د) : «منضمًا»، وفي (ج) : «خصمًا». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لأكثر مصادر هذه المسألة - الآتي ذكرها.

• وعندهما : يحنث بأكله مطلقاً؛ عملاً بعموم المجاز.

□ ويحنث في الدقيق : يأكل ما اتخذ منه، لا بأكله سويقاً؛ لأنه مهجور<sup>(٢)</sup>  
عادةً، فلا يكون حقيقة مستعملاً. فانصرف إلى ما اتخذ منه، خبزاً كان أو  
غيره بالاتفاق<sup>(٣)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل -باعتبار قولهما- : لو قال : حملتك على  
دائتي هذه -ولم ينو- : ينصرف إلى الإعارة، مع أن [الإركاب]  
معناه الحقيقي، والهبة معناه المجازي المتعارف!  
فمقتضى قولهما أن يُرجَّح المجاز المتعارف<sup>(٥)</sup>.

= ومعنى القضم في اللغة : «الأكل بأطراف الأسنان». كذا في (المقاييس) و(اللسان).

وقد بين صاحبُ (فتح القدير) وجه كون أكل الخنطة قضمًا له حقيقة مستعملة فقال: «... وهو أن  
يأكل عين الخنطة، فإنه معنى ثابت، فإن الناس يغفلون الخنطة ويأكلونها، وهي التي تسمى في عرف  
بلادنا (بليلة)، وتُقلى: أي توضع جافة في القدر، ثم تؤكل قضمًا. وليس المراد حقيقة القضم بخصوصها  
(وهو الأكل بأطراف الأسنان)؛ بل أن يأكل عينها بأطراف الأسنان أو بسطحها. فإذا ثبت للفظ  
حقيقة مستعملة فهي أولى عند أبي حنيفة من المجاز المتعارف (وهو أن يراد بأكل الخنطة أكل خبزها)».   
المقاييس في اللغة، مادة «قضم»، ص ٨٩٢؛ لسان العرب، مادة «قضم»، ٤٨٧/١٢؛ فتح القدير، ١٢٥/٥.

(١) في (ب) : «سفا»، وفي (جـ) و(د) : «سقوفًا».

(٢) في هامش (أ) : «أي متروك».

(٣) أي : بالاتفاق بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه.

وانظر مسألتي البرّ والدقيق في : الجامع الصغير والنافع الكبير، ص ٢٥٧؛ المبسوط، ١٨١/٨؛ تحفة  
الفقهاء، ٣٢١/٢-٣٢٢؛ شرحها : بدائع الصنائع، ٦١/٣-٦٢؛ الهداية والعناية وفتح القدير،  
١٢٥/٥-١٢٦؛ الدرر شرح الغرر، ٤٩/٢؛ البحر الرائق، ٣٤٩/٤.

(٤) «الإركاب» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٥) أي: أن قوله : «حملتك على دائتي هذه» له معنيان : حقيقي (وهو الإركاب) فيكون عارية، ومجازي  
(وهو التملك) فيكون هبة، وكان مقتضى قول أبي يوسف ومحمد ترجيح المجاز المتعارف وهو الهبة،  
إلا أنهما هنا رجحا الحقيقة، فخالفا أصلهما!.

والجواب : أن الحمل على المتيقن<sup>(١)</sup> أولى؛ لئلا يلزم الأعلى بالشك.  
وتقريره : أن العارية تملك المنافع، والهبة تملك العين والمنافع، فتمليك المنافع متيقن، وتمليك العين مشكوك، فالحمل على المتيقن أولى<sup>(٢)</sup>.



(١) نهاية ٩١/أ من (أ).

(٢) انظر هذه المسألة وجوابها في: الدرر شرح الفرر، ٢/٢٤٢؛ قرعة عيون الأخيار، ١٢/٥٧١-٥٧٢؛ وانظر أصل المسألة أيضاً في: المبسوط، ١٢/٩٥؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٩/٧؛ البحر الرائق، ٧/٢٨٠.

## [ القاعدة الرابعة عشرة بعد المائتين ]

**لَوْ حَكَى مَا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءَهُ لِلْحَالِ لَا [يَصْدَقُ] فِيمَا حَكَى بِلَا بَيِّنَةٍ<sup>(٢)</sup> :**

ولذا : إذا قال مُدَّعِي الشُّفْعَةِ : علمتُ أمس<sup>٣</sup>، وطلبتُ الشُّفْعَةَ : كُلفَ إقامة البينة، ولا يقبلُ قوله إلا بالبينة؛ لأن من له الشُّفْعَةُ إذا أُخِّرَ طلب المَوَاقِبَةِ<sup>(٥)</sup> : لا يملك استثنائه<sup>(٦)</sup>.

ولو قال للمرأة<sup>٧</sup> : إنما زوجتك أمس عند الشاهدين. فصَدَّقَتْهُ : صحَّ النكاح [و] لا تكلف إقامة البينة؛ لأنها [تملك] استثنائه، فيثبت النكاح بالتصادق<sup>١٠</sup>.

(١) في (أ) و(جـ) : «تصدق». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر.

(٢) معنى هذه القاعدة : لو أخير الإنسان بأمر أنشأه في الماضي، وهذا الأمر لا يملك إنشاءه في الحال : لا يصدق خبره بلا بينة.

وقد وردت بلفظ المؤلف في : الدرر، ٢/٢١٦ - إلا أنه قال في بدايتها : «ومن حكى...». كما وردت في الدر المختار ورد المختار، ١٠/١٨٣ - ولفظ الأخير : «من حكى أمراً : إن ملك استثنائه للحال صدق، وإلا فلا».

(٣) في (د) : «ليس».

(٤) نهاية ٦٧/ب من (جـ).

(٥) المواقِبَةُ: هي أحد المطالب الثلاث التي تلزم الشفيع، وهي : أن يقول الشفيع «كلاماً يدل على طلب الشفعة في المجلس الذي سمع فيه عقد البيع في الحال، كقوله : أنا شفيع المبيع، أو أطلبه بالشفعة. ويقال لهذا الطلب طلب المواقِبَةِ». كذا في المجلة، مادة ١٠٢٩؛ وانظر شرحها لسليم رستم، ١/٥٧٧.

(٦) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢/٢١٦.

(٧) في (ب) و(د) : «لا امرأة». وهي نهاية ٥٨/أ من (ب).

(٨) «الواو» : زيادة من (ب) و(جـ) و(د). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٩) في (أ) و(د) : «تمليك». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ).

(١٠) في (جـ) : «بالتصادق».

# باب الميم<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> "باب الميم" : زيادة من (جـ).





## [القاعدة الخامسة عشرة بعد المائتين]

**مَا لَا يَكُونُ لَزْمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِلدَّوَامِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ<sup>(١)</sup>:**

فيشترط لبقائه في كل ساعة ما يشترط<sup>٢</sup> للإبتداء<sup>(٣)</sup>.

ومن فروعه :

- الوكيل ينزل بعزل الموكل، و[يعزل]<sup>٤</sup> نفسه، وموت الموكل، ويجنون<sup>٥</sup> أحدهما، والحكم بلحوقه بدار الحرب مرتدًا؛ لأن ما<sup>٦</sup> يقابل هذه الأشياء شرط لصحة الوكالة ابتداءً، فيكون شرطًا لبقائه، فإن المقيد بالشرط يفوت بفواته<sup>(٧)</sup>.

(١) هذه القاعدة بمعنى قاعدة سبق الحديث عنها - ص ٤١٤ (ل ٢٢/أ)، قاعدة ٥٢ - وهي: «البقاء على وفق الثبوت»، إلا أنها خاصة بالتصرفات غير اللازمة.

إذ معناها :

أن التصرفات غير اللازمة بين الطرفين تثبت ابتداء وهي غير ملزمة لهما، فيبقى حكمها هذا في الدوام؛ لأن البقاء على حسب الثبوت.  
وقرية منها قاعدة سبق أن ذكرها المؤلف أيضًا - ص ٢٩٨ (ل ٩/ب)، قاعدة ٢١ - وهي: «استدامة الشيء تعتبر بأصله».

أما توثيقها :

فقد وردت بلفظها أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :  
الهداية، والعناية، وفتح القدير أو نتائج الأفكار، ١٥٦/٦، ١٤١/٨، ٢٩٦/٩؛ الدرر شرح الغرر، ٢٧٨/٢، ٢٩٤/٢، ٢٩٥ - ولفظ الدرر الأول مطابق للفظ المؤلف -؛ البحر الرائق، ١٨٨/٧؛ قرعة عيون الأخيار، ٥٢٢/١١.

(٢) في (ج) : «بالشرط» وليس «ما يشترط».

(٣) انظر : الدرر شرح الغرر، ٢٧٨/٢.

(٤) في (أ) : «يعزل». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٥) في (ب) : «ويجنون».

(٦) «ما» : ساقطة من (ج).

(٧) في (ج) : «ينوب بنواته».

(٨) انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ١٤٠/٨؛ كثر الدقائق وتكملة البحر الرائق، ١٨٨/٧؛ الدرر شرح الغرر، ٢٩٣/٢ - ٢٩٤؛ تنوير الأبصار والدر المختار وقرعة عيون الأخيار، ٥٢٢/١١.

• وكذا : العبد المأذون ينحجر بإباقه<sup>١</sup>، ويموت مولاه، وجنونه مُطْبَقًا، ولحوقه بدار الحرب<sup>٢</sup> مرتدًا؛ لانتفاء الأهلية<sup>٣</sup>، فكأنه يأذن له ابتداءً في كل ساعة، فتركه على ما كان عليه كإنشاء الإذن، فيشترط قيام الأهلية في تلك الساعة، كما يشترط<sup>٤</sup> في الابتداء<sup>(٥)</sup>.

وهذا الدليل شامل<sup>٦</sup> [لجميع] هذه الصور.  
وعَلَّلَ صاحب (الدرر) - كَوْنُ العبد المأذون محجورًا بإباقه- : بأن «المولى<sup>٧</sup> لا يرضى بتصرف عبده الخارج عن طاعته<sup>(٨)</sup>، فكان حجرًا عليه دلالة<sup>(٩)</sup>».  
وفيه إشارة إلى أن الإذن للآبق<sup>١٠</sup> صحيح؛ لأن الإذن صريح في الرضا، و«الصريح<sup>١١</sup> يفوق<sup>١٢</sup> الدلالة<sup>(١٣)</sup>»، فلا يعمل<sup>١٤</sup> [بالدلالة]<sup>١٥</sup> عند وجود الصريح.

(١) «ينحجر بإباقه» : ساقطة من (د)، ومكانها بياض.

(٢) نهاية ٩١/ب من (أ).

(٣) نهاية ٥٥/ب من (د).

(٤) في (ج) : «بشرط».

(٥) انظر: الدرر شرح الغرر، ٢/٢٧٨؛ وانظر : الهداية والعناية، ٩/٢٩٦؛ الكتر والبحر الرائق، ٨/١١٠.

(٦) في (أ) و(ج) : «جميع». والمناسب ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٧) في (ب) : «المتولى».

(٨) في الدرر: زيادة «عادة».

(٩) الدرر، ٢/٢٧٨- مع الزيادة السابقة -.

(١٠) في (د) : «اللايق».

(١١) في (ب) و(د) : «والتصريح».

(١٢) في (ج) : «ينوق»، وفي (د) : «بفوت».

(١٣) هذه القاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، ص ٧٨٧ (ل ٦١/أ)، قاعدة ١٥٣.

(١٤) في (ب) : «تعمل».

(١٥) في (أ) و(ب) و(ج) : «الدلالة». والمناسب ما تم إثباته من (د).

ويؤيده ما قال ابن نجيم في كتاب (الدعوى)<sup>(١)</sup> : «الإذن للآبق<sup>٢</sup> صحيح، فإذا<sup>(٣)</sup> أبق المأذون صار محجوراً عليه. ذكره الزيلعي في (القضاء)<sup>(٤)</sup>.  
ثم قال في كتاب (المأذون)<sup>(٥)</sup> : «لا يصح الإذن للآبق، والمغضوب المحجود<sup>(٦)</sup> ولاينة<sup>٧</sup>، ولا يصير محجوراً بهما<sup>(٨)</sup> على الصحيح<sup>(٩)</sup>». <sup>(١٠)</sup>  
وهذا مخالف لما قال في كتاب (الدعوى).  
وقال بعض من الفضلاء في حاشيته : والتوفيق ممكن<sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup>.

(١) تمام اسم الكتاب: «كتاب القضاء والشهادة والدعوى». وهو أحد كتب الفن الثاني من أشباه ابن نجيم.

(٢) في (د) : «اللايق».

(٣) في أشباه ابن نجيم : «وإذا».

(٤) الأشباه، ص ٢٥٥ - مع الاختلاف السابق؛ وانظر: تبين الحقائق، ١٧٦/٤، حيث جاء فيه: «... كالعبد المأذون له في التجارة إذا أبق ينزل، ولو أذن له وهو آبق جاز».

(٥) «صار محجوراً... المأذون» : ساقطة من (ج).

(٦) أي : ثم قال ابن نجيم في كتاب (المأذون) من أشباهه. وتمام اسم الكتاب : (كتاب الحجر والمأذون).

(٧) في (ب) و(د) : «المحجور». وهذا الموافق لثلاث طبعات من طبعات الأشباه. علماً بأن صاحب الدر المختار نقل هذه العبارة عن الأشباه وجاء فيها: «المحجود»، ووافقه على ذلك ابن عابدين في حاشيته (رد المختار)، ٢٥٨/٩.  
ومعنى العبارة بهذا اللفظ (وهو المحجود) :

أي لا يصح الإذن من السيد للعبد الآبق، وللعبد المغضوب الذي يدعي غاصبه كونه ملكه، ويجحد كونه مغضوباً، «ولاينة : أي تشهد بالغصب» - كذا في الموضوع السابق من رد المختار -  
ويُفهم من هذا : أن الغاصب إذا أقر بالغصب، أو كان للمغضوب منه يئسنة تشهد بالغصب فإنه يصح الإذن. وقد جاء التصريح بذلك في الموضوع السابق من رد المختار، حيث جاء فيه عن (الخانية) : «وإن أذن للمغضوب أن الغاصب مقرأ، أو عليه يئسنة : صح. وإلا فلا».

(٨) في (ج) : «بنية».

(٩) أي : لا يصير العبد محجوراً عليه بمجرد إبقه، أو كونه مغضوباً.

(١٠) الأشباه لابن نجيم، ص ٣١٠؛ وفي طبعة دار الفكر، ص ٣٣٢؛ ومع غمز عيون البصائر، ١٧٠/٣.

(١١) نهاية ٦٨/أ من (ج)، مع تكرار كلمة : «يمكن» في بداية اللوحة التي تليها.

(١٢) أي : التوفيق بين ما جاء في كتاب (الدعوى) من الأشباه، وما جاء في كتاب (المأذون) منه أيضاً.

وأظن أن التوفيق بقوله<sup>(١)</sup> : «على الصحيح»؛ لأن هذا القيد<sup>٢</sup> يدل على اختلاف الروائين. ففيما ذكر في كتاب (الدعوى) رواية، وفيما ذكره<sup>٣</sup> في باب (المأذون) رواية أخرى.

ولكن قوله : «وعلى الصحيح» يخالف لما في المتن<sup>(٤)</sup>.  
فمحلّ قوله : «على الصحيح» فيما ذكره في باب (الدعوى)<sup>٥</sup> - والله أعلم بالصواب -.



(١) أي : قول ابن نجيم في نهاية العبارة الثانية المنقولة عنه.

(٢) في (د) : «الغير».

(٣) نهاية ٥٨/ب من (ب).

(٤) انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٢٩٧/٩؛ تبين الحقائق، ١٧٦/٤؛ البحر الرائق، ٢٨٤/٦؛ رد

المختار، ٢٥٨/٩.

(٥) نهاية ٩٢/أ من (أ).

## [ القاعدة السادسة عشرة بعد المائتين ]

مَا ثَبَتَ فِي زَمَانٍ يُحْكَمُ بَبْقَائِهِ مَا لَمْ يُوجَدْ الْمَزِيلُ<sup>(١)</sup>:

«فإن ادعى الملك في الحال وشهد الشهود : أن هذا العين كان ملكه في الحال أو في

الماضي : تقبل»<sup>(٢)</sup>، ويجزم ببقاء الملك له، ما لم يُثبت الخصم تلقي الملك منه بسبب<sup>٣</sup>.



(١) هذه القاعدة متحدة من جهة المعنى مع قاعدة سبق الحديث عنها، وهي : «الأصل بقاء ما كان على ما كان» - وذلك ص ٣١٥ (ل ١٠/ب)، قاعدة ٢٥ - كما صرح بذلك كثير من شراح المجلة أو قواعدها - الآتي ذكر كتبهم -.

وقد وردت بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٥/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٠ - ولفظ الجامع : « ما ثبت بزمان يحكم ببقائه » - مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٠ - ولفظها : « ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يقم الدليل على خلافه » - شرحها لسليم رستم، ٢٣/١ ولعلي حيدر، ٢٤/١ وللأناسي، ٢٩/١؛ شرح قواعدها للزرقا، ص ١٢١؛ قواعد الفقه للمحدثي، ص ١١٤، قاعدة ٢٨٦؛ المدخل الفقهي العام، ٩٦٨/٢، فقرة ٥٧٦؛ الوجيز، ص ١٠٨؛ قاعدة اليقين لا يزول بالشك، ص ١٠٦؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدolan، ص ١١٣؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ٨٣؛ المبادئ الفقهية، ص ١٣؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١٩، قاعدة ٥؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ٥١.

ومن كتب الفقه :

الدرر شرح الغرر، ٣٤٩/٢ - ولفظ المؤلف وجل ما جاء في شرح القاعدة مذكور في الدرر -؛ الدر المختار وحاشيته : قرعة عيون الأخيار، ٨٧/١٢.

(٢) الدرر شرح الغرر، ٣٤٩/٢ - مع اختلاف يسير -؛ وانظر : تنوير الأبصار والدر المختار وقرعة عيون الأخيار، ٨٧/١٢.

(٣) في (ج) : «سبب».

## [ القاعدة السابعة عشرة بعد المائتين ]

**مَا فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالْقَبْضِ<sup>(١)</sup> :**

ولذا : «لو كان لهما دين بسبب واحد، فقبض أحدهما نصيبه : فإن لشريكه أن يشاركه فيما قبض؛ لأن تقسيم ما لا يتعين غير ممكن»<sup>(٢)</sup>. فما دفع الدائن يكون لهما، وقبض الواحد يكون لنفسه ولشريكه على وفق الدفع. والدفع مقدّم، فيترتب القبض عليه. فإن شاء الآخر يشاركه فيما قبض. والمقصود<sup>٣</sup> حاصل بأي وجه كان.



<sup>(١)</sup> وردت هذه القاعدة في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن السبكي، ٢٨٢/١ - ولفظه : «ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح...»-؛  
وللسبوطي، ٦١٠/٢ - ولفظه : «ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض مكلف بصير...»-؛ ولابن نجيم،  
ص ٣٩٢؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١١٦، قاعدة ٢٩٥ - ولفظ الأخيرين كلفظ المؤلف إلا أنهما  
قالا في نهاية العبارة : «بقبض» (بإسقاط (أل) التعريف).

ومن كتب الفقه :

بدائع الصنائع، ٢٣٥/٥.

<sup>(٢)</sup> الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٩٢؛ قواعد المجددي، ص ١١٦ - مع اختلاف في نهاية العبارة، حيث  
جاء فيهما : «...أن يشاركه. ويصح تفرعه على : إن ما في الذمة لا تصح قسمته».

<sup>(٣)</sup> نهاية ١/٥٦ من (د).

## [ القاعدة الثامنة عشرة بعد المائتين ]

**مَا حَرَّمَ أَخْذُهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤُهُ<sup>(١)</sup> :**

فَحَرَّمَ الاستقراض بالرَّبح، كما حرم الإقراض به<sup>(٢)</sup>.

• وفي (القنية) : جاز للمحتاج الاستقراض بالرَّبح.

فالجواب على هذا التقدير : أنه من باب الضرورة؛ لأن : « الحاجة تُتْرَلْ منزلة الضرورة عامة كانت<sup>(٣)</sup> أو خاصة ». - وقد مرَّ في باب الحاء<sup>(٤)</sup> -.

(١) في (ب) : «عطاؤه».

(٢) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

المشور، ١٤٠/٣ - ولفظه : « ما حرم على الآخذ أخذه حرم على المعطي إعطائه [هكذا كتبت الهزمة في المطبوع من المشور] » -؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/٣٣٣؛ ولا بن نجيم، ص ١٨٢؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ٢١٧، والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢/٢٩٦ - ولفظ الفرائد :

وكل ما حرم أخذه حُظِرَ إعطاؤه أيضا كما عنهم شهر؛  
بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٥/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٠؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٣٤؛ شرحها لسليم رستم، ١/٣٣؛ ولعلي حيدر، ١/٣٩؛ وللأتاسي، ١/٧٧؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢١٥؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١١٥، قاعدة ٢٩١؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠١٣، مادة ٦٢٨؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ١٢٨؛ الوجيز، ص ٣٣٦ - وقد ذكر لفظ المؤلف وألفاظا آخر قريبة من معناه -؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص ١٢٣، ١٢٥؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٨؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٧٨؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٧٩.

ومن كتب الفقه :

رد المحتار، ٣/٢٨٠، ٤/٥٠.

(٣) أي : حرم أخذ القرض من الآخرين بفائدة، كما حرم على الآخرين إعطاء القرض بهذه الفائدة.

(٤) في (ب) : « كان ».

(٥) ص ٦٢٥ (ل ٤٤/ب)، ق ١٠٨؛ وقد تم التعليق على هذه المسألة في ذلك الموضع.



- وكذا : خرج عن هذا الأصل : دفع «الرشوة لخوفٍ على نفسه أو ماله»<sup>(١)</sup>.
- وكذا : «إعطاء شيء لمن يخاف هجوه»<sup>(٢)</sup>.
- وكذا : إذا خاف الوصي أن يستولي غاصبٌ على مالٍ الصبي : جاز أداء شيء ليتخلصه<sup>(٣)</sup>. كذا في (الخلاصة)<sup>(٧)</sup>.
- والجواب : أن هذا من باب : «العمل بأهون الشرين»<sup>(٨)</sup>.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٨٢.

(٢) في (د) : «هجره».

(٣) المنشور، ١٤٠/٣؛ الأشباه للسيوطي، ٣٣٣/١؛ ولابن نجيم، ص ١٨٢؛ وانظر : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ١٦؛ المدخل الفقهي العام، ٢٠١٣/٢، فقرة ٦٢٨.

(٤) «إذا» : ساقطة من (ج-).

(٥) نهاية ٩٢/ب من (أ).

(٦) هكذا في جميع النسخ، وفي مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «ليخلصه». وكلا اللفظين صحيح؛ لأحدهما بمعنى واحد، وعلى هذا نصت كتب اللغة، ومن ذلك :

• ما جاء في (اللسان) : «التخليص : التنجية من كل منشئ، تقول : خلصته من كذا تخليصاً أي : بجته تنجية فتخلص، وتخلصه تخليصاً كما يُتخلص الغزل إذا التبس».

• وجاء في (المعجم الوسيط) : «تخلص مطاوع خلصه».

لسان العرب، مادة «خلص»، ٢٦/٧؛ المعجم الوسيط، مادة «خلص»، ٢٤٩/١.

(٧) انظر : الأشباه لابن نجيم، ص ١٨٢، حيث جاء فيه : «ولو خاف الوصي أن يستولي غاصبٌ على المال : فله أداء شيء ليتخلصه. كما في (الخلاصة)».

وانظر الخلاصة، ٢٤٢/٤؛ المنشور، ١٤٠/٣؛ الأشباه للسيوطي، ٣٣٣/١؛ شرح المحلة للأتاسي، ٧٨/١؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٢١٦؛ المدخل الفقهي العام، ١٠١٤/١.

(٨) هذه القاعدة سبق أن ذكرها المؤلف عَرَضاً، ص ٢١٠ (ل ٢/ب)، وتم توثيقها مفصلة هناك.

- ومن مقتضى هذا الأصل : أن لا يحل دفع الصدقة<sup>١</sup> لمن يسأل<sup>٢</sup> ومعه قوت يومه. إلا أن يُقال : إن الصدقة هنا هبة، كالتصدق على الغني<sup>(٣)</sup>.



(١) نهاية ٦٨/ب من (ج-).

(٢) في (ب) و(ج-): «سأل»، وفي (د): «سئل». وما جاء في (ب) و(ج-) هو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٣) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٨٢-١٨٣.

## [ القاعدة التاسعة عشرة بعد المائتين ]

مَا ثَبَتَ [لِلْمَجْمَاعَةِ] <sup>١</sup> فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْأَشْتِرَاكِ <sup>(٢)</sup> :

ولهذا : لا يجوز تصرف أحد الوكيلين وحده إذا كان توكيلهما بكلام واحد؛ لأن حق التصرف ثبت لهما، لا لكل واحد منهما على سبيل الكمال.  
وجاز تصرف أحدهما في الخصومة؛ لتعذر الاجتماع فيها؛ [لإفضائه] <sup>٣</sup> إلى الشغب في مجلس القضاء <sup>(٤)</sup>

وفي «ردّ الوديعة، وقضاء دين، وطلاق وعتي لم يُعَوِّضًا» <sup>(٥)</sup>؛ لأن كلّ واحد منهما معبر <sup>٦</sup> محض، وعبارة الواحد والثني سواء.

بخلاف ما إذا قال لهما: طلقاها إن <sup>٧</sup> شئتما. أو قال: [أمرها] <sup>٨</sup> بأيديكما <sup>٩</sup>. أو كان الطلاق

(١) في (أ) و(ب) و(ج-): «بجماعة». والصحيح ما تمّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر القاعدة (وهو أشباه ابن نجيم).

(٢) وردت بلفظها في الأشباه لابن نجيم، ص ٢٠٢ وفي قواعد الفقه للمجدي، ص ٧٧.

(٣) في (أ): «لإفضائه». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ. وكلمة: «إفضائه» تمثل نهاية ٥٩/أ من (ب).

(٤) انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٩٥/٨-٩٦؛ الدرر شرح الفرر، ٢/٢٩٠؛ قرّة عيون الأخبار، ٤٦٢/١١.

(٥) قوله: «وطلاق وعتي لم يُعَوِّضًا»: ورد بيانه في (نتائج الأفكار) - ٩٧/٨ - على النحو الآتي: «أي: أو أن يوكّلهما بطلاق زوجته بغير عوض، فإن لأحدهما أن يطلقها بانفراده.

(أو بعتي عبده بغير عوض) أي: أو أن يوكّلهما بعتي عبده بغير عوض، فإن لأحدهما أن يعتقه وحده».

(٦) في (د): «معبر».

وقد جاء في الدرر: «... لم يعوّضاً؛ إذ لا يحتاج في شيء منها إلى الرأي؛ بل هو تعبير محض...».

(٧) في (ج-): «ما إن».

(٨) في (أ) و(ب) و(ج-): «أمرها». والصحيح ما تمّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

(٩) في (د): «بيد كما».

وقد جاء في الدرر: «... أمرها بأيديكما؛ لأنه تفويض إلى مشيئتهما، فيقتصر على المجلس. أو كان الطلاق...».

والعق بَعْوَضٍ؛ لأنه يحتاج إلى الرأي<sup>(١)</sup>، والظاهر أن الموكل لا يرضى برأي أحدهما. واعلم أن هذا الأصل ليس بجارٍ على إطلاقه؛ بل مقيد بكون الحق مما يتجزأ وأما إذا كان مما لا يتجزأ: يثبت لكل أحد<sup>٢</sup> على سبيل الكمال<sup>(٣)</sup>.  
حتى قالوا: إذا كانت الجارية بين شريكين، فادعى أحدُ الخوف على شريكه<sup>٤</sup>، وطلب الوضع عند عدل: لا يُجَاب إلى ذلك، مع أن أصحابنا [احتاطوا]<sup>(٥)</sup> في الفروج. وإنما تكون<sup>٦</sup> عند كلٍّ يومًا<sup>(٧)</sup>؛ لأن استخدام المملوك مما لا يتجزأ، فيثبت لكل<sup>٨</sup> واحد منهما على سبيل الكمال<sup>(٩)</sup>؛ فلا ينازعه أحد في نوبته.



(١) الدرر شرح الفرر، ٢/٢٩٠ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه-؛ وانظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٨/٩٧-٩٨؛ قرة عيون الأخيار، ١١/٤٦٤.

(٢) في (ب) و(د): «واحد».

(٣) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٠٢، حيث جاء فيه: «والضابط: أن الحق إذا كان مما يتجزأ: فإنه يثبت لكل على الكمال». وهذا الضابط جعله المجددي في قاعدة مستقلة، وهي القاعدة ١١٥ من كتاب: قواعد الفقه، ص ٧٧.

(٤) نهاية ٩٣/أ من (أ).

(٥) في (أ): «اخطأوا»، وفي (ب) و(ج) و(د) و(هـ): «اخطأوا». والصحيح ما تم إثباته من (و)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

ومعنى: «احتاط: أخذ في أمره بأوثق الوجوه».

كنا في المعجم الوسيط، مادة «حاط»، ١/٢٠٨؛ وانظر: لسان العرب، مادة «حوط»، ٧/٢٧٩.

(٦) في (د): «يكون».

(٧) انظر: الأشباه لابن نجيم، ص ٢٠١.

(٨) في (ب) و(د): «كل».

(٩) انظر: الأشباه لابن نجيم، ص ٢٠٢.

## [ القاعدة العشرون بعد المائتين ]

مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا<sup>(٢)</sup> :

«ومن فروعه : المضطر لا يأكل من الميتة إلا قدر سدَّ الرَّمَق»<sup>(٣)</sup>.

«وأفتوا بالعمو» عن بول السنور<sup>(٥)</sup> في الثياب دون الأواني؛ لأنه لا ضرورة في الأواني؛ لجريان العادة بتخميرها<sup>٦</sup>.

وفرق البعض [في]<sup>(٧)</sup> (البر) <sup>(٨)</sup> بين آبار الفلوات وبين<sup>(٩)</sup> آبار الأمصار، وقال:

(١) نهاية ٥٦/ب من (د).

(٢) هذه القاعدة متحدة من جهة المعنى مع قاعدة أخرى سبق أن تكلم عنها المؤلف، وهي قاعدة: «الثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة»، وذلك ص ٥٨٦ (ل ٤١/أ)، قاعدة ٩٧.

فما قيل في توثيقها هناك يُقال هنا. علمًا بأن المصدر الرئيس للمؤلف في هذه القاعدة وشرحها هو أشباه ابن نجيم، ص ١٠٧.

(٣) الأشباه لابن نجيم، ص ١٠٧.

(٤) في (جـ) : «بالعمود».

(٥) «السنور : الهر».

قاله صاحب اللسان، مادة «سنر»، ٣٨١/٤، وانظر : المعجم الوسيط، مادة «سنر»، ٤٥٥/١.

(٦) في (جـ) و(د) : «بتخميرها».

(٧) «في» : زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). ولا يستقيم الأسلوب بدونها؛ حيث جاء فيه:

«وفرق كثير من المشايخ في البر بين آبار الفلوات فيعفى عن قليله للضرورة؛ لأنه ليس لها رؤوس...».

(٨) «البر» : ساقطة من (د).

والجهر : «جميع ذوات الخف، وذوات الظلف إلا البقر الأهلي».

كذا في المعجم الوسيط، مادة «بر»، ٦٣/١؛ وانظر : لسان العرب، ٧١/٤.

(٩) نهاية ٦٩/أ من (جـ).

(١٠) تكرار (بين) هنا يحمل على أن (بين) الثانية تأكيد للأولى.

وكان الأولى عدم تكرارها؛ لأنه الأكثر استعمالاً، وخروجاً من خلاف من منع تكرارها بين المتعاطفين الظاهرين؛ لأن بين تفيد «تخلل شيئين، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء»، وآبار الفلوات وآبار الأمصار-

يعفى<sup>(١)</sup> عن قليله في آبار الفلوات؛ للضرورة؛ لأنه ليس لها رؤوس حاجزة، والإبل [تبعر]<sup>(٢)</sup> حولها، ولا يعفى في آبار الأمصار؛ لعدم الضرورة<sup>(٣)</sup>.



-لفظان متعاطفان، ليسا ضميرين ولا أحدهما ضمير وفي تكرار (بين) معهما قد يتوهم كون المعنى : أن بعض العلماء فرّق في البعر بين بعض آبار الفلوات، وبعضها الآخر، كما فرقوا بين بعض آبار الأمصار، وبعضها الآخر. والواقع : أن المراد التفريق بين آبار الفلوات من جهة، وآبار الأمصار من جهة أخرى. ولتوثيق ما تفيده (بين) فإنه مستفاد من النحو الوافي، ٢/٢٨٦، وانظر منه ٢/٢٨٧.

(١) في (جـ) : «بعض».

(٢) في (أ) و(جـ) : «ينقر». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

ومعنى تبعر : أي تلقي البعر.

انظر : المعجم الوسيط، مادة «بعر»، ١/٦٣.

(٣) الأشباه لابن نجيم، ص ١٠٧-١٠٨، مع اختلاف في بعض الألفاظ والترتيب وقد سبق بيان أكثره.

## [ القاعدة الحادية والعشرون بعد المائتين ]

مَا ثَبِتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَغَيْرُهُ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> :

(١) في (ب) : «فغيره عليه لا يقاس».

(٢) هذه القاعدة من القواعد الأصولية الخلافية التي ترد في كثير من كتب الأصول، ولا سيما في معرض حديثهم عن شروط القياس.

كما ترد -في مقام التعليل- في كثير من كتب الفقه، ولا سيما الحنفية منها، وتبعاً لذلك تكلم عنها كثير من علماء القواعد الفقهية.

فهي بلفظها تمثل أحد أقوال العلماء في مسألة أصولية، صورقها : إذا كان الأصل قد ثبت على خلاف سنن القياس وقواعد الشرع المستقرة فهل يجوز القياس عليه؟.

اختلف العلماء في ذلك على قولين في الجملة :

أحدهما : يجوز القياس عليه.

الثاني : لا يجوز القياس عليه (وهذا ما يمثل لفظ القاعدة).

وليس هذا موضع بسط لهذه المسألة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه أفرد للحديث عنها كتاب مستقل تربو صفحاته على مائتي صفحة، وهو (المعدول به عن القياس، حقيقته، وحكمه، وموقف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية منه) لـ أ.د. عمر بن عبد العزيز.

حيث جعل الفصل الثاني منه للحديث عن الخلاف في هذه المسألة، ورجّح فيه القول الأول القائل بالجواز- انظر منه ص ٦٦-.

كما تحدث قبل ذلك عن ما ثبت شرعاً على وجه مخصوص، هل يصح إطلاق (خلاف القياس) عليه؟ ونصّر فيه رأي شيخ الإسلام ابن تيمية [وتلميذه ابن القيم] القائل بـ «المنع من إطلاق (خلاف القياس) على ما ثبت شرعاً على الوجه المخصوص». قال ذلك ص ٣٠ من كتابه المذكور.

وانظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، ٥٠٤/٢٠؛ إعلام الموقعين، ٥/٢. ولتوثيق ما ذكر ابتداء في هذا الهامش :

انظر من كتب الأصول :

المعتمد، ٧٩٠/٢؛ العدة، ١٣٩٧/٤؛ التبصرة، ص ٤٤٨؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، ٥٤٧/٣؛ أصول السرخسي، ١٤٩/٢؛ المستصفى، ٣٢٦/٢؛ روضة الناظر، ٩٠٩/٣؛ الإحكام للأمدى، ٢١٧/٣؛ شرح تنقيح الفصول، ص ٤١٥؛ المغني، ص ٢٩١؛ نهاية الوصول إلى علم الأصول لابن الساعاتي، ٥٨٣/٢؛ بيان المختصر، ١٩/٣؛ أصول الفقه لابن مفلح، ١٩٩/٣؛ نهاية-

ولذا : لا يقاس على قضاء سنة الفجر ليلة التعريس<sup>(١)</sup> سائر السنة - كما مر تفصيله في باب الشين<sup>(٢)</sup> -.

= السؤل، ١٦٥/٣؛ شرح المغني للقاءني، ق ٢، ج ٢، ص ١٠٠؛ البحر المحيط، ٩٣/٥؛ التحرير وتيسره، ٢٧٨/٣؛ شرح الكوكب المنير، ٢٠/٤؛ نشر البنود، ١١٢/٢.

وانظر من كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١٧٩/٢ - ولفظه : «مسألة : في القياس على الخارج من القياس لمعنى خلاف، ذكرته في شرح المختصر. والذي أراه الآن : جزم القول بالقياس عليه بشرط ...» -؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٥/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣١ - ولفظ الجامع ومن بعده : «ما ثبت على غير القياس فغيره لا يقاس عليه» -؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٥ - ولفظها : «ما ثبت على خلاف القياس لا يقاس عليه» -؛ شرحها لسليم رستم، ٢٦/١؛ ولعلي حيدر، ٢٩/١؛ وللأتاسي، ٤٢/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١٥١؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١١٤، قاعدة ٢٨٨؛ المدخل الفقهي العام، ١٠١١/٢، فقرة ٦٢٥؛ القواعد الفقهية للندوي، ص ١٠١، ١٧٨، (٤٥٦)؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٩٤ - ولفظه : «والمخصوص من القياس عندنا لا يقاس عليه غيره ...» -؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٥٩/١؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص ١٨٢؛ المبادئ الفقهية، ص ١٦؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٧٤؛ وللزحيلي، ص ٧٨.

وانظر من كتب الفقه :

المصنف للنسفي، ل ٧/أ، ١٣/أ، ١٩/ب، ٤٠/أ؛ العناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، ٧٣/٧، ٧٤، ٣٥/٨، ٤٦/٩، ٤٧؛ الدرر شرح الغرر، ١٥٢/٢؛ رسائل ابن عابدين، ٨٩/٢. يضاف إلى ما سبق : أن المؤلف سيذكر قاعدة أخرى بمعناها، في ص ١١١٧، (ل ١٠٧/أ)، قاعدة ٢٤٨.

(١) جاء في هامش (أ) : «التعريس : النزول آخر الليل».

كما جاء فيه أيضاً : «ما روي أنه ~~التعريس~~ قضاها مع الفرض غداة ليلة التعريس، بعد ارتفاع الشمس، فيقي ما رواه على الأصل، أي سنة الفجر. وأما إذا فاتت بلا فرض فلا تقضى عندهما. درر».

(٢) ص ٧٨١ (ل ٦٠/ب)، قاعدة ١٥٢. وقد سبق تخريج الحديث هناك.



وخرج عن هذا الأصل في بدء النظر : ما لو «شُرِيَ<sup>١</sup> على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع : صح. وإلى أكثر : لا»<sup>(٢)</sup>؛ قياساً على النص الوارد في شرط الخيار<sup>٣</sup> وهو على خلاف القياس<sup>(٤)</sup>.

والجواب : أن هذا الحكم ثابت بدلالة النص لا بالقياس عليه؛ لأنه عينُ خيارٍ الشرط؛ لأن خيار الشرط إنما شُرِعَ لِيُدْفَعَ بالفسخ : الضرر من<sup>٥</sup> نفسه، سواء كان الضرر المماثلة، أو غيره، فيكون ملحقاً به<sup>(٦)</sup>. صرَّح [به]<sup>٨</sup>

(١) في (ب) : «اشترى».

(٢) الدرر شرح الغرر، ١٥٢/٢؛ وانظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٠٣/٦؛ الوقاية وشرحها لصدر الشريعة، ومعهما : الكنز وشرحه : كشف الحقائق، ٧/٢؛ تبين الحقائق، ١٥/٤. وقد ورد في أكثر هذه الكتب بيان الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه في هذا المثال، ومن ذلك ما جاء في الأخير : «ولو باع على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع : صح. وإلى أربعة : لا. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد : يجوز إلى أربعة أيام وأكثر. وقال زفر : لا يجوز هذا الشرط أصلاً، وهو القياس...».

(٣) نهاية ٩٣/أ من (أ).

(٤) صرَّح المؤلف بالنص المشار إليه، كما بين وجه مخالفته للقياس في ص ١١١٧ (ل ١/١٠٧).

ولبيان وجه خروج المثال المذكور عن القاعدة ظاهراً يُقال :

بما أن شرط الخيار ثابت على خلاف القياس؛ لكون الخيار مخالفاً لمقتضى العقد وهو اللزوم، فإن النص الذي ورد به الخيار يقتصر على مورد ولا يقاس عليه.

وعلى الرغم من ذلك فإنهم قاسوا عليه ما لو اشترى على أنه إن لم يسلم الثمن نقداً خلال ثلاثة أيام وقالوا: إن هذا البيع صحيح إلى ثلاثة أيام، وإلى أكثر : لا، كخيار الشرط<sup>١</sup>.

(٥) نهاية ٥٩/ب من (ب).

(٦) في (ب) : «عن»، وفي (جـ) : «في».

(٧) انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٠٤/٦؛ شرح الوقاية، ٧/٢؛ الدرر شرح الغرر، ١٥٢/٢.

(٨) «به» : زيادة من (ب) و(جـ) و(د). ولا يستقيم المعنى بدونها.

صدر الشريعة<sup>(١)</sup> (٢).

وقرر الزيلعي كون هذه المسألة من عين خيار الشرط<sup>(٣)</sup>:

يمكن أن يجاب عنه : بأن النصّ الوارد في شرط الخيار معلّل بدفع الضرر، فلا يكون على خلاف القياس<sup>(٤)</sup>.

(١) صدر الشريعة : هو عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد بن عبيد الله المحبوبي : «المعروف بين الطلبة بصدر الشريعة» (ت ٧٤٧هـ).

ويشاركه في هذا اللقب أبو جده المذكور (وهو أحمد بن عبيد الله)؛ لهذا يميّز بينهما بتلقيب الجد بصدر الشريعة الأكبر، والابن بالأصغر.

وقد برع عبيد الله في كثير من العلوم كان أهمها الفقه الحنفي وأصوله، إذ له فيهما مؤلفات معتبرة، أشهرها: «شرح (الوقاية) ... وهو أحسن شروحه، ثم اختصر (الوقاية) وسماه : (النقاية)، وألف في الأصول متناً لطيفاً سماه التنقيح، ثم صنف شرحاً نفيساً سماه التوضيح».

الفوائد البهية، ص ١٠٩-١١٠؛ وانظر : مفتاح السعادة، ١٧٠/٢؛ هدية العارفين، ٦٤٩/١.

(٢) انظر: الوقاية وشرحها، ٧/٢، حيث جاء فيهما : «فإن اشترى على أنه إن لم ينقد الثمن

إلى ثلاثة أيام فلا بيع: صحّ، وإلى أربعة: لا، فإن نقد في الثلاث: جاز) وإنما أدخل لفظة الفاء في قوله: فإن اشترى؛ لأنه فرع مسألة خيار الشرط؛ لأن الخيار إنما شرع ليندفع بالفسخ الضرر عن نفسه، سواء كان الضرر تأخير أداء الثمن، أو غيره، فإذا كان الخيار لضرر التأخير من صور خيار الشرط فالتصريح به يكون من فروع خيار الشرط. وهذا الذي ذكر قول أبي حنيفة - رحمه الله - وأبي يوسف - رحمه الله - خلافاً لمحمد - رحمه الله - فإنه يجوز في الأكثر ...».

(٣) انظر: تبين الحقائق، ١٥/٤، حيث جاء فيه: «...وجه الاستحسان أنه في معنى شرط الخيار؛ بل هو عينه...».

(٤) أي: أن خيار الشرط من أساسه ليس وارداً على خلاف القياس؛ لأن النص الذي دلّ على

مشروعية خيار الشرط معلّل بدفع الضرر، ودفع الضرر من القواعد المقررة شرعاً، فيكون خيار الشرط وما ألحق به موافقاً للقياس. ولا يقال: إن من شرط ما ألحق بخيار الشرط أن يتساوى معه في جميع الوجوه؛ لأن التساوي في جميع الوجوه إنما يكون شرطاً للإلحاق إذا لم يكن في الحكم مناط، ومشروعية خيار الشرط معللة بدفع الضرر، فيلحق به كل

ما اتفق معه في هذه العلة - والله أعلم -.

وقد تقرر في الأصول أن<sup>(١)</sup> «التساوي في جميع الوجوه إنما يكون شرطاً للإلحاق إذا لم يكن في الحكم مناط»<sup>(٢)</sup>؛ لأن ما لا يدرك بالرأي لا يمكن تعديته. وأما إذا كان في الحكم مناطاً، فالحكم يدور عليه؛ كجواز السلم في المذروعات بالقياس على الموزونات، والمكيلات، مع تفاوتهما فيما هو أعظم التفاوت (وهو كون المذروع قيمياً وهما مثليان)؛ لأن فيه مناط الحكم : ضبط الصفة ومعرفة المقدار. وهذا يحصل بالذرع، كما يحصل بالكيل والوزن<sup>(٣)</sup>.



(١) «أن» : ساقطة من (ب).

(٢) يشير إلى قاعدة سبق أن تحدث عنها اسقلاً، ص ٧٨٠ (ل ٦٠/ب)، قاعدة ١٥٢. وقد تم توثيقها في ذلك الموضع.

(٣) ما جاء بعد القاعدة المشار إليها سبق أن ذكره المؤلف في أثناء شرحه لها، ص ٧٨٤ (ل ٦١/أ).

## [ القاعدة الثانية والعشرون بعد المائتين ]

مَا عَمَّتْ بَلِيَّتُهُ خَفَّتْ قَضِيَّتُهُ <sup>(١)</sup> :

(١) هذه القاعدة تُعبر عن سبب من أسباب التخفيف التي يذكرها كثير من علماء القواعد في معرض حديثهم عن قاعدة : «المشقة تجلب التيسر».

إذُ المشقات «التي ضبطها الشارع وربطها بأسباب معينة بحيث يدور حكم التخفيف معها وجوداً وعدماً» حصرها كثير من العلماء في سبعة أسباب، منها : العسر وعموم البلوى. و «ومعنى العسر : أي مشقة تجنب الشيء.

وعوم البلوى : شيوع البلاء بحيث يصعب على المرء التخلص أو الابتعاد عنه».

وهذه القاعدة تُعبر عن هذا السبب؛ إذ معناها :

أن المكلف إذا أصابه بلاء، وكان هذا البلاء شائعاً عاماً، بحيث يشق عليه التحرر منه فإن هذا يكون سبباً لتخفيف الحكم عنه.

ولتوثيق ما سبق : فإن النص الأول منقول من رفع الحرج لشيخنا د. يعقوب الباحسين، والثاني من نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي، ص ١٢٣.

أما توثيق القاعدة :

فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في بعض كتب القواعد والكثير من كتب الفقه الحنفي، كما ورد ذكرها كسبب من أسباب التخفيف في كثير من كتب القواعد :

فمن كتب القواعد التي ذكرتها بنصّها :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٥؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦؛ شرح العلاني لقواعد الخادمي، ل ٣٦/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٣١.

ومن كتب القواعد التي تكلمت عن معناها :

المنثور، ٣/١٦٩؛ تقرير القواعد لابن رجب، ٣/١٦٢، ١٧٨؛ القواعد للحصني، ١/٣١٧؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ١/١٩٨؛ ولابن نجيم، ص ٩٧- وقد ذكر الأخير أن أسباب التخفيف سبعة، منها عموم البلوى؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٢٤٣؛ القواعد الكبرى لـ د. عبد الله العجلان، ص ٧٥؛ نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي، ص ١٢٣؛ رفع الحرج لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص ٤٣٤؛ وللدكتور صالح بن حميد، ص ٢٥٩؛ المشقة تجلب التيسر للدكتور صالح اليوسف، ص ٢٣٢؛ التحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسر، ص ٨٢؛ الرخص الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية لـ د. عمر كامل، ص ١٤٦، ٣١٠.

ولهذا أفتوا بالعفو<sup>١</sup> عن بول السنور في الثياب؛ لعموم البلوى<sup>(٢)</sup>.  
ويعتبر<sup>٣</sup> هذا الأصل بقدر الضرورة؛ ولهذا لم يعفوا في الأواني<sup>(٤)</sup>، لأنه لا ضرورة؛  
[لجريان]<sup>٥</sup> العادة بتخمرها<sup>٦</sup>.  
والأصل فيه : «ما أبيح للضرورة يتقدّر<sup>٧</sup> بقدرها» - كما مر<sup>(٨)</sup> -.

-ومن كتب الفقه التي ورد فيها التعليل بنص القاعدة أو نحوه :

بدائع الصنائع، ٨١/١؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص ١٦٠٨؛ تبين الحقائق، ٧٤/١، ٢١٨/٥؛  
العناية، ٢٠٥/١؛ نتائج الأفكار، ٣٠٩/٩؛ البحر الرائق، ٢٤١/١؛ تكملته، ١٢٠/٨.  
ويضاف إلى جميع ما سبق أن هناك رسالتين علميتين كتبنا عن موضوع هذه القاعدة :  
إحدهما : (عموم البلوى دراسة نظرية تطبيقية) للباحث : مسلم بن محمد الدوسري، وقد نال بها  
درجة الماجستير من كلية الشريعة بالرياض.  
الثانية : (من أسباب التخفيف في الشريعة الإسلامية : العسر وعموم البلوى) للباحث : محمد فوزي،  
وقد نال بها درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر.

(١) نهاية ٩٤/أ من (أ).

(٢) انظر: الأشباه لابن نجيم، ص ٩٧؛ رد المختار، ٣٧٩/١؛ حيث جاء في الأخير بيان الخلاف بين الحنفية  
في حكم بول السنور (وهو الهر - كما مر ص ١٠٢٨-) وأن المفتي به ما ذكره المؤلف، فمما جاء  
فيه: «... وأن بول السنور عفو في غير أواني الماء وعليه الفتوى أ. هـ.

أقول : وفي (الخانية) أن بول الهر والفارة وخرأها نجس في أظهر الروايات، يفسد الماء والثوب أ. هـ.  
ولعلمهم رجّحوا القول بالعفو؛ للضرورة». وسبب الترجيح هنا يشير إليه المؤلف عقب هذا المثال مباشرة.

(٣) نهاية ٦٩/ب من (جـ)، وأيضًا نهاية ٥٧/أ من (د).

(٤) أي : لم يفت العلماء بالعفو عن بول السنور إذا كان في أواني الماء.

انظر : الأشباه لابن نجيم، ص ٩٧؛ رد المختار، ٣٧٩/١.

(٥) «لا» : ساقطة من (جـ).

(٦) في (أ) : «لجريانه» (بزيادة الهاء) وليس لهذه الزيادة مسوغ.

(٧) في (ب) : «بتخميرها».

(٨) في (د) : «تتقدر».

(٩) ص ١٠٢٨ (ل ٩٣/ب)، قاعدة ٢٢٠.

واعلم : أن الحرج إنما يعتبر «في موضع لا نص فيه، وأما مع النص : بخلافه»<sup>(١)</sup>.  
«وقال الزيلعي في باب (الأنجاس) : إن الإمام يقول : بتغليظ نجاسة الأرواث لقوله  
الطاهر : «إنه ركس»<sup>(٢)</sup> أي : نجس<sup>(٣)</sup>. ولا اعتبار بالبلوى في موضع النص، كما في  
بول الآدمي، فإن البلوى فيه أعم<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>.

(١) هذه العبارة مستفادة من الأشباه لابن نجيم - ص ١٠٤ - إلا أن ابن نجيم زاد المعنى وضوحاً بقوله في آخرها : «... وأما ما مع النص بخلافه : فلا».

والعبارة المشار إليها أفردتها البعض في قاعدة مستقلة.

ومعناها : أن الحرج وعموم البلوى إنما ينتج عنهما التخفيف إذا كان موضعهما موضع اجتهاد ونظر، وأما  
إذا كان الموضوع قد ورد فيه نص فإن الحكم يختلف حيثئذ؛ إذ يعمل بالنص ولا يُنظر فيما يخالفه.

والعبارة المشار إليها أفردتها صاحب موسوعة القواعد الفقهية في موضعين من كتابه :

أحدهما : بلفظ : «إنما تعتبر البلوى فيما ليس فيه نص بخلافه، فأما مع وجود النص فلا معتبر به»،  
وذلك ٣١٧/٢، وقد استفاده من المبسوط، ١٠٥/١.

والثاني : بلفظ : «البلوى لا تعتبر في موضع النص»، وذلك ٦٣/٣، وقد استفاده من المبسوط، ٦١/١.

يضاف إلى ذلك أن المؤلف سينقل معناها عن الزيلعي - بعد بضعة سطور-.

(٢) في (د) : «رجس».

(٣) أخرجه الطيالسي بلفظه، ٣٧/١، ح ٢٨٧، من حديث عبد الله بن مسعود.

وأخرجه البخاري بنحوه، كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروت، ٧٠/١، ح ١٥٥، فقد أخرجه بسنده

عن «عبد الله يقول : أتى النبي ﷺ فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والثمت الثالث فلم

أجده، فأخذت روثه فأتيته بها، فأخذ الحجرين وألقى الروث وقال: هذا ركس».

(٤) انظر : فتح الباري، ٣١٠/١.

(٥) في (ب) و(د) : زيادة : «في موضع النص».

(٦) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٥، مع اختلاف في بعض الألفاظ، حيث قال في بداية العبارة:

«... وقال في الأنجاس...»، كما قال عند ذكر الحديث : «... إنما ركس أي نجس. ولا اعتبار

عنده بالبلوى...».

والعبارة المعروضة إلى الزيلعي مذكورة بنحوها في تبين الحقائق، ٧٤/١؛ وانظر : بدائع الصنائع، ٨٠/١.

## [ القاعدة الثالثة والعشرون بعد المائتين ]

«مَا قِيلَ بَيِّعَ قَبْلَ الرِّهْنِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةٍ»<sup>(١)</sup> :

- بيع المشاع جائز، لا رهنه<sup>(٢)</sup>.
- بيع المشغول جائز، لا رهنه<sup>(٣)</sup>.

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده، كما وردت الإشارة إليها عرضاً في بعض كتب الأصول :

فمن كتب القواعد :

المشور، ١٣٩/٣ - ولفظه: «ما جاز بيعه جاز رهنه، وما لا فلا، إلا في صور»؛ القواعد للحصري، ١٥٧/٤ - ولفظه: «كل ما جاز بيعه جاز رهنه، وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه، ويستثنى من الطرفين مسائل...»؛ الأشباه للسيوطي، ٧٨٨/٢ - ولفظه كلفظ المشور - ولا بن نجيم، ص ٣٢٢؛ غمز عيون البصائر، ٢٤٢/٣؛ القواعد للذكور علي الندوي، ص ٢٤٢ - ولفظه كلفظ الحصري؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٦٤/١ - ولفظه: «كل ما جاز فيه البيع تجوز فيه الهبة والصدقة والرهن»، وقد أحالها إلى مسائل الإمام أحمد للسحستاني، ص ٢٠٣؛ القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص ٣١٠ - ولفظه: «كل ما جاز بيعه جاز رهنه، إلا في ثلاثة أشياء...»، وأحالها إلى التلخيص لابن القاص، ص ٣٣٧ - .

ومن كتب الفقه :

الأم، ١٨١/٣، ١٩٠ - التتف في الفتاوى، ٦٠٥/٢، ٨٩٤ - المبسوط، ٦٩/٢١؛ بدائع الصنائع، ١٣٧/٥؛ العمدة وشرحها : العدة، ص ٢٤٦؛ ١٣٦/٢؛ تحرير ألفاظ التنبيه، ص ١٩٤؛ التوضيح في الجمع بين المقتنع والتنقيح، ٦٥٩/٢؛ المبدع، ٢١٧/٤؛ مواهب الجليل، ٥٣٧/٦؛ الدر المختار ورد المختار، ١٠٠/١٠.

ومن كتب الأصول :

المنحول، ص ٥٥٥؛ روضة الناظر، ٩١١/٣؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ص ٣٣٩.

(٢) انظر : المبسوط، ٦٩/٢١؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ١٥٢/١٠؛ الدرر شرح الغرر، ٢٥١/٢؛ وانظر أيضاً : المبدع لابن مفلح، ٢١٦/٤، حيث جاء فيه ما يخالف هذا الرأي حيث قال : «ويصح رهن المشاع في قول الجماهير».

(٣) قوله : «بيع المشغول جائز، لا رهنه» مستفاد من أشباه ابن نجيم - وسيأتي بيان ذلك - وقد علّق عليه صاحب غمز عيون البصائر - ٢٤٢/٣ - فقال: «أطلق عدم جواز رهن المشغول، فشمّل ما إذا كان مشغولاً بملك الراهن، أو بملك غيره! والأمر ليس كذلك؛ بل المانع كون الشاغل ملك الراهن، أما لو كان مشغولاً بملك غيره فلا - كما في (العمادية) - واستفيد منه -

- بيع المتصل بغيره<sup>(١)</sup> جائز، لا [رهنه]<sup>(٢)</sup>؛ لأن الرهن تبرّع كالهبة والصدقة، فلا يكون لازماً بمجرد الإيجاب والقبول، فإذا قبضه لزم. وهذه المعاني مانعة للقبض، فلا يتم العقد. [وللراهن]<sup>(٣)</sup> تسليمه والرجوع عنه كالهبة. فما شرط لتمام الهبة<sup>(٤)</sup> شرط [لعقد]<sup>(٥)</sup> الرهن.
- وفي (شرح الأقطع)<sup>(٦)</sup> :

- أن رهن الشاغل جائز، وبه صرح في كثير من الكتب». وانظر : رد المحتار وحاشية المحققين، ١٠/١٠٠.

(١) قوله : «المتصل بغيره» مستفاد من أشباه ابن نجيم أيضاً، وقد نقله عنه صاحب الدر المختار، وعلق عليه صاحب رد المحتار - ١٠/١٠٠-١٠١ فقال : «قوله : (والمتصل بغيره) صفة لموصوف محذوف : أي والشاغل المتصل بغيره، كالبناء وحده أو النخل أو التمر بدون الأرض أو الشجر ... واحترز به عن الشاغل المنفصل؛ كما لو رهن ما في الدار، أو الوعاء بدونهما، وسلم الكل؛ فإنه يجوز - كما في (الهداية) و(الخانية) -...».

(٢) في (أ) : «رخصة»، وعلّق عليها في الهامش : «للرهن بيان». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). وقوله : «لا رهنة» : ساقط من (ج).

(٣) الأشباه، ص ٣٢٢؛ وانظر : رد المحتار، ١٠/١٠٠، حيث نقل هذه العبارة عن الأشباه أيضاً.

(٤) في (أ) : «والرهن». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ.

(٥) نهاية ٦٠/١ من (ب).

(٦) في (أ) و(ج) : «العقد». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٧) شرح الأقطع : يُقصد بالشرح : شرح مختصر القُدوري في فروع الحنفية للأقطع.

والأقطع تلميذ للقُدوري؛ لذا فإن شرحه هذا يُعدّ من أوائل الشروح لمختصر القُدوري، كما يُعدّ من الشروح المختصرة، وهذا ما التزم به المؤلف في مقدمة كتابه.

والكتاب له نسخ خطية كثيرة، منها النسخ الآتية :

١- مكتبة الملك فهد الوطنية، وهي مصورة عن مكتبة جامعة برنستون، برقم ٢٦١٤، والرقم العام

٥٠٣٣١٣.

٢- المتحف البريطاني (مخطوطات شرقية، برقم ٥٩٦٢).

٣- المكتبة السليمانية باستانبول، برقم ٤٩٣.



«بيعُ العبد المعلق عتقه بالشرط<sup>١</sup> قبل وجوده - في غير المدبر<sup>(٢)</sup> - جائز، لا رهنه»<sup>(٣)</sup>؛ لأن المالية فيه [ضعيفة]<sup>٤</sup>؛ لوقوعه في معرض الزوال، فلا يكون وثيقة لجانب الاستيفاء مع احتمال [زوال]<sup>٥</sup> الملك؛ لأنه بالارتهان لا يزول ملك الراهن فيعتق لوجود الشرط، فيفوت به مقصود المرهّن وهو الوثاق.

٤- المكتبة السليمانية، فهرس الفاتح، برقم ١٧٦٩.

٥- مكتبة أحمد الثالث باستانبول، برقم ٩٨٣.

٦- مكتبة أياصوفيا باستانبول، برقم ٨٤.

٧- مكتبة الأزهر (فقه حنفي رقم ٩٨).

أما الأقطع : فاسمه أحمد بن محمد بن محمد، أبو نصر المعروف بالأقطع (ت ٤٧٤هـ).

وقد اختلف في سبب تلقيه بالأقطع، والذي رجّحه صاحب (مفتاح السعادة) هو : «... أن يده قطعت في حرب كانت بين المسلمين والتتار...».

وقد برع في الفقه وأتقن الحساب.

من كتبه : شرح مختصر القُدوري، وشرح مختصر الطحاوي

مفتاح السعادة، ٢/٢٥٤-٢٥٥؛ وانظر : الجواهر المضية، ١/٣١١-٣١٢، رقم ٢٣٣؛ تاج التراجم،

ص ٢٦، رقم ٢٢؛ الطبقات السنية، ٢/٨٢، رقم ٣٥٦؛ كشف الظنون، ٢/١٦٢٧، ١٦٣١؛ الفوائد

البيهية، ص ٤٠؛ هدية العارفين، ١/٨٠؛ تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، ج ٣، ص ١١٧.

(١) نهاية ٩٤/ب من (أ).

(٢) جاء في هامش (أ) : «ماخوذ من (الدبر) وهو نهاية الإنسان، كما أن المدبر وهو نهاية موت الإنسان».

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٢٢. وجميع ما ذكره المؤلف إلى هذا الموضع أورده ابن نجيم وقال

عقبه : «كذا في شرح الأقطع».

وقد بحث في النسخة الخطية لشرح الأقطع (المحفوظة في مكتبة الملك فهد الوطنية) عن هذا النص ولم

أهتد إليه.

وانظر أيضاً : الدر المختار ورد المختار، ١٠/١٠١.

(٤) في (أ) و(ج) و(د) : «ضعيف». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٥) «زوال» : زيادة من (ج) و(هـ) و(و)؛ ولا يستقيم المعنى بدونها.

وأما بالبيع يزول ملك البائع<sup>١</sup>، فيبطل التعليق، ولا يعتق بوجود الشرط، فلا يتضرر المشتري.

ويرد عليه : أن هذا الاحتمال يوجد في الرهن إذا كان العبد غير مدبرٍ أيضاً؛ لأن من الجائز أن ينجز الراهن العتق، فيفوت مقصود<sup>٢</sup> المرهن.

والجواب : أن التنجيز فعل اختياري [والظاهر أنه لا يتجاسر عليه قبل فك الرهن على الصلاح، ولكن حينئذ يتوهم أن تعليق العتق بفعل اختياري]<sup>٣</sup> ينبغي أن لا يمنع جواز الرهن.

ولم أره الآن، إلا أن يقال : المختار قد يضطر في بعض الأحوال. فليتأمل!



(١) في (ب) : زيادة «به».

(٢) نهاية ٧٠/أ من (جـ)، مع تكرار «مقصود» في بداية اللوحة التي تليها.

(٣) زيادة من (جـ).

(٤) في (د) : زيادة «كما».

(٥) في (ب): زيادة هاء الضمير (أَرَهُ) وهذه الزيادة في المبني فيها زيادة في المعنى لأنها أظهرت المفعول به.

## [ القاعدة الرابعة والعشرون بعد المائتين ]

« مَا لَا يَصِحُّ إِفْرَادُهُ<sup>(١)</sup> بِالْعَقْدِ لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْعَقْدِ<sup>(٢)</sup> :

والحمل من هذا القيل<sup>(٣)</sup>، فينظر [في العقد] المستثنى منه :

- فإن كان العقد مما يفسد بالشروط الفاسدة<sup>(٤)</sup> بطل<sup>(٥)</sup> الاستثناء، وفسد العقد، كالبيع والإجارة والكتابة والرهن. فإذا باع جارية إلّا حملها، أو آجر داراً على<sup>(٦)</sup> جارية إلّا حملها، أو كاتب عبده على جارية إلّا حملها: فسد العقد؛ لأنها عقود تبطل بالشروط الفاسدة؛ لأنها<sup>(٨)</sup> من المعاوضات، فتفسد<sup>(٩)</sup> بالشروط الفاسدة - كما تقرّر في المفصلات-<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (ب) و(د) : «إقراره».

(٢) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي، كما تكلم عن مفهومها المخالف ابن نجيم بكلام مقتضب، حيث قال في أشباهه، ص ٢٣٩: «ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده: صحّ استثناءه، إلا الوصية بالخدمة : يصح إفرادها دون استثناءها».

أما كتب الفقه فمنها :

الخلاصة، ١٢٥/٤؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٩٢/٦، ٤٤٨، ٤٥٠ - علماً بأن العناية هي المرجع الرئيس في شرح المؤلف للقاعدة-؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص ٣٠١٣-٣٠١٤؛ تبين الحقائق، ١٣/٤؛ الدرر شرح الغرر، ١٧٠/٢، ٤٢٩؛ البحر الرائق، ٩٤/٦؛ الدر المختار ورد المحتار، ٩٠/٧، ٢٥١؛ اللباب في شرح الكتاب، ٢٧/٢.

(٣) الهداية والعناية، ٤٤٨/٦؛ وانظر : فتح القدير، ٤٤٨/٦؛ الدرر شرح الغرر، ١٧٠/٢.

(٤) في (أ) و(د): «من عقد»، وفي (ج) : «من العقد». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و).

(٥) في (ج) : «والفاسدة» (بزيادة الواو). وكلمة (الفاسدة) تمثّل نهاية ٥٧/ب من (د).

(٦) في د : «بطلب».

(٧) نهاية ٩٥/أ من (أ).

(٨) في هامش (أ) : «أي المذكور. ويعني : البيع والإجارة والكتابة والرهن».

(٩) في (ب) : «فتبطل».

(١٠) انظر : العناية، ٤٤٨/٦؛ وانظر أيضاً : الهداية وفتح القدير، ٤٤٨/٦-٤٤٩؛ تبين الحقائق، ٥٨/٤؛

البحر الرائق، ٩٥/٦؛ رد المختار، ٢٥١/٧.

- وإن كان ممّا<sup>(١)</sup> لا يفسد : بطل الاستثناء فقط، ولا يفسد العقد؛ كالهبة والصدقة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد، فإنها لا تبطل [بالشروط]<sup>٢</sup> الفاسدة<sup>٣</sup>؛ لأنها ليست من المعاوضات؛ بل من التبرعات والإسقاطات<sup>(٤)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل : لو أوصى بجاريته لرجل، واستثنى حملها - فإنه يصحّ، والحمل ميراث.

- والجواب : أن الوصية أخت الميراث، والميراث ليس من العقود.
- ألا يرى : أنه يصح قبول الموصى له بعد موت الموصي. ويدخل الموصى به في ملك ورثة الموصى له بدون القبول إذا مات<sup>٥</sup> الموصى له قبل القبول.
- وهذا الجواب بعينه : يكون جواباً فيما<sup>٦</sup> قال البعض: بأن عدم صحة الاستثناء فيما لا يصح انفراده بالعقد يستلزم صحة الاستثناء فيما يصح انفراده في العقد<sup>(٧)٨</sup>.

-وقوله : «كما تقرر في المفصلات» أي : ما تقرر في الكتب المفصلة عند الحنفية من أن عقود المعاوضات تفسد بالشروط الفاسدة.

ومن هذه الكتب : المبسوط، ١٣/١٣؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٤٤١/٦؛ الدر المختار ورد المختار، ٢٨١/٧.

- (١) جاء في هامش (أ) : «من المذكورات».
- (٢) في (أ) : «بالشروط». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.
- (٣) في (ب) : «الفاسد».
- (٤) انظر: العناية، ٤٤٩/٦؛ وانظر: الهداية وفتح القدير، ٤٥٠/٦؛ تبين الحقائق، ٥٨/٤؛ رد المختار، ٢٥١/٧.
- (٥) نهاية ٦٠/ب من (ب).
- (٦) نهاية ٧٠/ب من (ج).
- (٧) نهاية ٩٥/ب من (أ).
- (٨) انظر الاعتراض وجوابه في : العناية، ٤٥٠/٦؛ وانظر صحة استثناء الحمل من الوصية في: الدرر شرح الفرر، ٤٢٩/٢.

واعترض عليه : بأنه لو أوصى بخدمة الجارية لفلان، فالوصية يصح<sup>(١)</sup> بانفراده ولم يصح استثنائها.

فإذا قال : أوصيت بهذه الجارية إلا [خدمتها]<sup>٢</sup> : [تصح]<sup>٣</sup> الوصية في الجارية، وبطل<sup>٤</sup> الاستثناء.

وقال البعض : إن هذا العكس ليس بلازم<sup>٥</sup>، فلا يحتاج إلى الجواب.



(١) أي : يصح فعلها. والضمير في (بانفراده) يعود إلى هذا الفعل أيضاً.

علماً بأنه جاء في (ب) : «تصح». وتأنيت الفعل يتناسب مع الوصية، ولكن يشكل عليه كون الضمير المقترن بالكلمة التي تليها مذكراً.

والمصدر الرئيسي لهذه العبارة هو العناية -٤٥٠/٦- ومما جاء فيها : «واعترض على قوله : «الأصل فيه أن ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استثنائه من العقد» بأنه يلزم من ذلك أن ما يصح إفراده بالعقد يصح استثنائه، والخدمة في الوصية مما يصح إفراده بالعقد؛ بأن قال : أوصيت بخدمة هذه الجارية لفلان، فوجب أن يصح استثنائه.

وأجيب : بأن هذا العكس غير لازم، ولئن سلمنا فلا نسلم أن الوصية عقد؛ ألا ترى أنه يصح...».

(٢) في (أ) و(ب) : «خدمتها» (بالذال المعجمة)، وفي (د) : «جزء منها». والصحيح ما تم إثباته من (ج) و(هـ) و(و).

(٣) في (أ) و(ج) و(د) : «يصح». والأفصح ما تم إثباته من (ب).

(٤) في (ب) : «وتبطل».

(٥) انظر : العناية، ٤٥٠/٦ - وقد سبق بيان ما جاء في العناية في هامش (١) -.

## [ القاعدة الخامسة والعشرون بعد المائتين ]

**المَبَاشِرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ، وَالْمُسَبَّبُ لَا إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا<sup>(١)</sup>:**

(١) هذه القاعدة ذات شقين، وقد ورد في نهاية الشق الثاني لفظ: «متعمداً»، والتعبير بالتعمد في حق المتسبب المراد تضمينه ورد في عدد من كتب القواعد، منها (مجلة الأحكام العدلية)، إلا أن هذا التعبير فيه إيهام بأنه بمعنى القصد مطلقاً، سواء كان متعمداً أم لا! والصواب أن المراد به المتعدي فحسب. وقد نبه إلى ذلك الأستاذ مصطفى الزرقا في مدخله - ١٠٤٧/٢، فقرة ٦٥٨- فقال: «... يتضح من ذلك أن التعبير بلفظ (التعمد) الوارد في (قاعدة المتسبب) هذه إنما المراد به معنى التعدي لا معنى القصد، وهو تعبير غير سديد، لا سيما في قاعدة؛ لأنه مؤهّم. ولم أرَ من نبه على ذلك من الشراح- وله لمسات أخرى على الشق الثاني من القاعدة، فراجع إن شئت-.

لهذا يلحظ أن طائفة أخرى من كتب الفقه وقواعده عبرت بلفظ التّعدي، وليبان ذلك يقال:

وردت هذه القاعدة بشقيها أو أحدهما بنحو لفظها في بعض كتب الفقه وكثير من كتب القواعد:

#### فمن كتب القواعد:

الأشبه لابن نجيم، ص ٣١٧، ٣٢٤- ولفظه الأول نحو لفظ المؤلف أما الثاني فهو: «يضمن المباشِر وإن لم يكن متعمداً»؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ٢٦١، قاعدة ٣٥٤- ولفظه: «المباشِر ضامن وإن لم يكن متعمداً، والمتسبب لا يضمن إلا إذا كان متعمداً»؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٦، شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٦/١؛ منافع الدقائق، ص ٣٣١- ولفظ المجامع ومن بعده: «المباشِر ضامن وإن لم يتعمد، والمسبب لا إلا بالتعمد»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٩٢ و ٩٣- ولفظهما: «المباشِر ضامن وإن لم يتعمد» و «المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد»-؛ شرحها لسليم رستم، ٦٠/١؛ ولعلي حيدر، ٨٢/١- ٨٣؛ وللأتاسي، ٢٥٥/١- ٢٥٨؛ وشرح قواعدهما للزرقا، ص ٤٥٣- ٤٥٥؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١١٧، قاعدة ٣٠١، وص ١١٩، قاعدة ٣٠٧- ولفظ القاعدتين عنده كلفظ مادّي المجلة-؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٤٤/٢- ١٠٤٧، فقرة ٦٥٧- ٦٥٨؛ المبادئ الفقهية، ص ٥٢- ٥٣؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١٠٣، قاعدة ٨٦ و ٨٧؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٨٧.

#### ومن كتب الفقه:

ردّ المحتار، ٢٧٢/١٠ - حيث قال: «... وكذا الأصل أيضاً: أن المتسبب ضامن إذا كان متعمداً، وإلا لا يضمن، والمباشِر يضمن مطلقاً كما يظهر من الفروع»-؛ النافع الكبير، ص ١٧٧- ولفظه: «... لأنها مسببة، وضمان التسبب يمتنع على التعدي، ولم يوجد»-.

فإذا تزوج الرجل صغيرة و<sup>١</sup> كبيرة، فأرضعت الكبيرة الصغيرة : حرمتا عليه؛ لأنه يصير جامعاً بين الأم والبنت رضاعاً، وذلك حرام، كالجمع بينهما نسباً.  
فإن كان لم يدخل بالكبيرة : فلا مهر لها، تعمدت الفساد أو لم [تتعمد]<sup>٢</sup>؛ لأنها باشرت بالفرقة قبل الدخول بالإرضاع.

وللصغيرة نصف المهر. ويرجع الزوج بما أذى<sup>٣</sup> من نصف مهر الصغيرة على الكبيرة إن كانت تعمدت الفساد- بأن قصدت بالإرضاع: إفساد النكاح- وإن لم [تتعمد]<sup>٤</sup> - بأن قصدت دفع الهلاك عنها جوعاً- فلا شيء عليها وإن علمت<sup>٥</sup> أن الصغيرة امرأة زوجها؛ لأنه لا [تكون]<sup>٦</sup> متعديّة، فإنها مأمورة<sup>٧</sup> [بذلك :

قال النبي ﷺ : « أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ : إِشْبَاعُ كَبِدٍ جَانِعٍ »<sup>(٩)</sup>.

(١) في (ب) و(د) : «أو».

(٢) في (أ) و(ج-) : «يتعمد». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٣) نهاية ٥٨/أ من (د).

(٤) في (أ) و(ج-) : «يتعمد». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للعناية.

(٥) في (ب) : «عملت».

(٦) في (ب) : «لزوجها».

(٧) في (أ) و(ب) و(ج-) : «يكون». وفي (د) : رُسم الحرف الأول بالياء والتاء معاً. والوجه الثاني (وهو

التاء) هو الصحيح.

(٨) التاء المربوطة زيادة من (ب) و(ج-). والأسلوب بدونها يكون ركيكاً.

(٩) هذا الحديث لم أجده بلفظه؛ إنما ورد بنحوه أو معناه؛ فقد أخرج الشهاب في مسنده -

٢٥٠/٢، ح ١٢٩٣- بسنده عن زربي مؤذن مسجد هشام ابن حسان ثنا أنس بن مالك قال : قال

رسول الله ﷺ : «ما من عمل أفضل من إشباع كبد جائع».

كما أخرج البيهقي في شعب الإيمان، في فضل ما جاء في إطعام الطعام وسقي الماء، ٢١٧/٣،

ح ٣٣٦٧، بسنده عن زربي مؤذن هشام بن حسان قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال

رسول الله ﷺ «أفضل الصدقة أن تشبع كبدًا جائعًا».

وعن محمد : أنه يرجع عليها في الوجهين جميعاً<sup>(١)</sup>؛ لأن من أصله : أن المسبب<sup>٢</sup> كالمباشر؛ ولهذا جعل فتح باب القفص والاصطبل، [وَحَلَّ]<sup>٣</sup> قيد<sup>٤</sup> الآبق موجباً للضمان - على ما عرف في الأصول<sup>(٥)</sup> -.

= ففي سنده زربي بن عبد الله، وقد قال عنه ابن حبان في كتاب المجروحين، ٣١٢/١ : «منكر الحديث على قلة روايته، يروي عن أنس ما لا أصل له؛ فلا يجوز الاحتجاج به، روى زربي هذا عن أنس ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : «ما من عمل أفضل من إشباع كبد جائع». وما قاله ابن حبان نقله عنه الحافظ في (لسان الميزان)، ٤٧٢/٢، رقم ١٩٠١. كما جاء في كشف الخفاء، ٢/٢٤٨، ح ٢٢٢٧ : «ما عمل أفضل من إشباع كبد جائعة : رواه الدلمي عن أنس رضي الله تعالى عنه مرفوعاً، وهو ضعيف». وأيضاً جاء في فيض القدير شرح الجامع الصغير - ٣٩/٢ - : «رمز المصنف لحسنه، ولعله لاعتضاده، وإلا ففيه هشام بن حسان [أعل هنا سقط وهو زربي مؤذن هشام ...]. وأورده الذهبي في الضعفاء، وقال : قال شعيب عن شعبة : لم يكن يحفظ».

ولعل مراد المناوي من اعتضاده بأحاديث تدل على عظم أجر سقي الماء وإطعام الطعام لمن احتاج إليه. إذ ورد في ذلك أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما، منها ما جاء في صحيح البخاري، كتاب الشرب والمساقاة، باب فضل سقي الماء، ٨٣٣/٢، ح ٢٢٣٤، بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً : «... في كل كبد رطبة أجر».

(١) هذا الرأي منسوب إلى محمد في (الهداية) - ٤٥٨/٣ -، وتابعه على ذلك صاحبها (العناية) و(فتح القدير)، وقد ذكر الأخير أنه مخرّج على أصل لمحمد - وهو الأصل الذي سيذكره المؤلف - .  
إلا أنه جاء في (الجامع الصغير) لمحمد - ص ١٧٧ - التصريح بما يخالف ذلك! وتقام ما جاء فيه : «رجل تزوج صغيرة وكبيرة، فأرضعت الكبيرة الصغيرة ولم يدخل بالكبيرة، وقد علمت الكبيرة أن الصغيرة امرأته : فعليه للصغيرة نصف المهر، ولا يرجع به على الكبيرة إلا أن تكون تعمّدت الفساد، ولا شيء للكبيرة في الوجهين».

(٢) نهاية ٩٦/أ من (أ).

(٣) في (أ) و(د) : «رجل»، وفي (ب) : «وحل»، وفي (ج) : «وقل». والصواب ما تم إثباته من (ب).

(٤) في (د) : «فيه».

(٥) هذا رأي محمد. وقد خالفه الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف وقالوا : «إذا فتح باب القفص فطار الطير، أو فتح باب الاصطبل فنذت الدابة في فور ذلك : فإن الفاتح للباب لم يضمن شيئاً...» .



وفي المباشرة<sup>١</sup> : المتعمد وغير المتعمد<sup>(٢)</sup> سواء فكذاك في التسبب.

فإن قيل : النكاح غير مضمون بالإتلاف؛ لكونه غير متقوم في نفسه؛ لأنه ليس بملك عين، ولا منفعة على التحقيق؛ ولهذا لا يقدر على بيعه وهبته وإيجاره، وإنما هو ملك ضروري يظهر في حق الاستيفاء، فكيف يضمن ههنا؟!.

يقال : إنها أُكِّدت بالإرضاع ما كان على شرف<sup>٣</sup> السقوط<sup>٤</sup> (وهو نصف المهر) بتقبيل ابن الزوج إذا بلغت حد الشهوة، و«تأكيد ما كان في شرف السقوط يجري مجرى الإتلاف في إيجاب الضمان» - كما مرّ في باب التاء<sup>(٥)</sup> -.

وإن قيل : العلة للفرقة : الارتضاع<sup>٦</sup>، أي المصّ (وهي<sup>٧</sup> فعل الصغيرة) [فَلِمَ]<sup>٨</sup> لم يُضِفِ الفرقة إليها؟!

يقال : فعلها<sup>٩</sup> غير معتبر شرعاً في إسقاط حقها.

- كذا في أصول السرخسي، ٣٢٦/٢؛ وانظر منه : ٣٠٧/٢؛ التحرير والتقريب، ٢١٨/٣.

فقد ورد فيها الخلاف بين الثلاثة.

وقول المؤلف : «على ما عرف في الأصول» مستفاد من : العناية، ٤٥٨/٣.

(١) في (د) : «المباشر».

(٢) في العناية : «المتعدي وغير المتعدي».

(٣) نهاية ٦١/أ من (ب).

(٤) نهاية ٧١/أ من (ج)، مع تكرار كلمة (السقوط) في بداية اللوحة التي تليها.

(٥) ص ٤٥٤ (ل ٢٨/أ)، قاعدة ٦٧.

(٦) في (ب) و(د) : «الإرضاع».

(٧) في (ب) و(د) : «وهو». وكلا التعبيرين صحيح؛ إذ (هي) ضمير يعود إلى العلة، و(هو) ضمير يعود إلى (المصّ).

(٨) في (أ) و(ج) و(د) : «فلو»، وفي (ب) : «فيما». والصحيح ما تمّ إثباته من (و)، وهو الموافق للعناية، حيث جاء فيها : «فَلِمَ لم تُضَفِ الفرقة إليها؟».

(٩) في (د) : «فعلها».

ألا ترى<sup>١</sup> أنها لو قتلت<sup>٢</sup> مؤرثتها لم [تُحرَمَ]<sup>٣</sup> عن الميراث.  
 واعترض عليه : بصغيرة مسلمة تحت مسلم ارتد أبوها ولحق بها<sup>٤</sup> بدار الحرب :  
 بانت من زوجها، ولا يقضى لها بشيء<sup>٥</sup>، ولم يوجد الفعل منها!  
 والجواب : إنا قد قلنا : كلُّما وقعت الفرقة بفعلٍ من جهتها [أسقطت حقها، ولم  
 تلزم<sup>٦</sup> أن كلما لم يقع<sup>٨</sup> الفرقة بفعل من جهتها]<sup>٩</sup> لم يسقط حقها؛ لأنه إذا لحقها أمر  
 أخرجها عن محلِّية النكاح - كالرَّذَّةِ الحاصلة بتبعية الأبوين - أسقط حقها.  
 والحاصل [أن]<sup>١٠</sup> سقوط حقها لا يختص بوقوع الفرقة من جهتها؛ بل يسقط  
 بسبب آخر، كما سقط به.  
 كذا في (العناية)<sup>١١</sup> (١٢).



- (١) في (ب) و(د) : «يرى».  
 (٢) في (د) : «قبلت».  
 (٣) في (أ) و(ج) و(د) : «يحرم». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية، حيث جاء فيها:  
 «لم تحرم من الميراث».  
 (٤) «هما» : ساقطة من (ب) و(د).  
 علماً بأنَّها مثبتة في (العناية).  
 (٥) في (العناية) : زيادة «من المهر».  
 (٦) نهاية ٩٦/ب من (أ).  
 (٧) في (العناية) : «يلزم». وهذا المناسب.  
 (٨) في (العناية) : «تقع». وهذا الأفصح.  
 (٩) زيادة من (ج) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها، كما أنها مثبتة في (العناية).  
 (١٠) في (أ) : «أنه». والمناسب ما تم إثباته من باقي النسخ.  
 (١١) في (ج) : «النهاية».  
 (١٢) أي : جميع ما جاء في شرح القاعدة مستفاد من العناية، ٤٥٧/٣ - ٤٦٠. علماً بأن مثال القاعدة  
 سبق أن ذكره المؤلف، ص ٤٧٣ (ل ٢٨/أ)، قاعدة ٦٧، وقد تم توثيقه مفصلاً هناك.

## [ القاعدة السادسة والعشرون بعد المائتين ]

الْمَظْلُومُ لَا يَظْلِمُ غَيْرَهُ<sup>(١)</sup>:

فإذا دفع مَصْدَقُ التوكيل<sup>(٢)</sup> الدينَ إلى الوكيل<sup>(٣)</sup>، ثم حضر الدائن، وأنكر الوكالة : دفع إليه ثانيًا؛ [إذْ] لم يثبت الاستيفاء؛ لإنكاره الوكالة.

والقول فيه قوله مع يمينه، فيفسد الأداء ولم يرجع الدافع بما دفع على الوكيل إن كان ما قبض الوكيل قد هلك في يده؛ لأنه بتصديقه : اعترف<sup>٥</sup> بأن الوكيل مُحِقٌّ في

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٧/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٢؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٩٢١؛ شرحها لسليم رستم، ٥١٢/١؛ ولعلي حيدر، ٥٤٤/٨؛ وللأناسي، ٤٦٣/٣ - ولفظ المجلة وما بعدها : «ليس للمظلوم أن يظلم آخر بما أنه ظلم»؛ قواعد الفقه للمجذدي، ص ١٢٤، قاعدة ٣٣٢، وأحالتها إلى شرح السير، ٢٢٢/٤ - ولفظه: «المظلوم له أن يدفع الظلم عن نفسه بما قدر عليه، لكن ليس له أن يظلم غيره»-.

ومن كتب الفقه :

الميسوط، ١١٥/٢٠؛ الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، ١٣١/٦، ٢١٦/٧، ١٢٦/٨، ٤٠٣؛ الدرر شرح الغرر، ٢٩٢/٢؛ البحر الرائق، ١٨٣/٧؛ قرة عيون الأخيار، ٤٣٦/١١، ٤٩٧؛ الإمام زفر وآراؤه الفقهية، ١٨٩/٢.

(٢) وهو المديون.

(٣) أي : وكيل الدائن.

وهذه الكلمة تمثل نهاية ٥٨/ب من (د).

(٤) في (أ) و(جـ) و(د) : «إذا». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لأحد المصادر (وهو الدرر)، حيث جاء فيه وفي الغرر : «وإن (كذبه الغائب دفع) أي المصدق (إليه) أي الغائب (ثانيًا)؛ إذْ لم يثبت الاستيفاء...».

(٥) في (د) : «اعترض».

القبض، فبذلك كان معترفًا بأن ما أخذ الدائن [منه]<sup>١</sup> ثانيًا ظلم<sup>٢</sup> فكان به مظلومًا، فلا يظلم غيره<sup>(٣)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل : ما إذا أنكر الكفالة بالأمر، وأثبتته الخصم بالبينة: يضمن ويرجع بما أدى على الأصل، مع أن الكفيل لمّا أنكر الكفالة فقد زعم أن الطالب قد ظلمه، فكيف<sup>٤</sup> يظلم غيره<sup>٥</sup>؟  
والجواب : لما قضى القاضي عليه صار مكذبًا شرعًا، فبطل ما زعمه - كما مرّ تفصيله في باب الناء<sup>(٦)</sup> -.



(١) في (أ) و(جـ) و(د) : «عنه». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب).

(٢) «ظلم» : ساقطة من (ب).

(٣) انظر : الدرر شرح القرر، ٢/٢٩٢؛ وانظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٨/١٢٥؛ الكثر والبحر الرائق، ٧/١٨٣؛ الدر المختار وقرّة عيون الأخيار، ١١/٤٩٦.

(٤) في (د) : «الأصيل».

(٥) نهاية ٧١/ب من (د).

(٦) حيث سبق هذا الاعتراض وجوابه، ص ٥٧٧-٥٧٨ (ل ٤٠/ب)، قاعدة ٩٤، فما قبل في توثيقهما هناك يُقال هنا.

## [ القاعدة السابعة والعشرون بعد المائتين ]

المَعْرِفَةُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ النِّكَرَةِ فِي الْأَيْمَانِ إِلَّا مَعْرِفَةُ فِي<sup>٢</sup>

الْجَزَاءِ<sup>(٤)</sup>:

(١) في (جـ) : «لا يدخل».

(٢) نهاية ١/٩٧ من (أ).

(٣) «في» : ساقطة من (د).

(٤) معنى القاعدة :

فما ورد في هذه القاعدة لفظا (المعرفة) و(النكرة)، وهما من المصطلحات النحوية المشهورة وقد بين ابن مالك معناهما نظماً فقال :

نَكْرَةٌ : قَابِلُ آلٍ ، مُؤَنَّرٌ أَوْ وَقَعَ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا  
وغيرُ مَعْرِفَةٍ : كَهَمْ ، وَذِي وَهْدٍ ، وَابْنِي ، وَالْعَلَامِ ، وَالَّذِي  
فيلحظ أنه بين معنى النكرة، ثم ذكر أن المعرفة ما سوى ما يصدق عليه حد النكرة، ثم أشار إلى أقسام المعرفة الستة بالتمثيل لكل قسم بمثال.

هذا معناهما عند النحاة، إلا أن هذا المعنى بهذا التفصيل والتقسيم ليس مراداً في القاعدة، إنما المراد بهما معنى آخر أجمله الكاساني وفصله ابن عابدين :

• إذ يقول الكاساني :

«المعرفة : ما يكون متميز الذات من بني جنسه.

والنكرة : ما لا يكون متميز الذات عن بني جنسه؛ بل يكون مسمّاه شائعاً في جنسه أو نوعه».

• ويقول ابن عابدين :

«المراد بالنكرة : ما يشمل المَعْرِفَ من وجه؛ كالعلم المشترك له غيره في الاسم، وكالمضاف إلى الضمير إذا كان تحت أفراد مثل : نسائي طوالق - كما يظهر-.

والمراد بالمعرفة - كما قال في (الذخيرة)- : ما كان معروفاً من كل وجه، وهو ما لا يشاركه غيره في ذلك؛ كالشارع إليه، كهذه الدار وهذا العبد، والمضاف إلى الضمير، كداري وعبدي. أما المَعْرِفَ بالاسم كمحمد بن عبد الله، والمضاف إليه، كدار محمد بن عبد الله، فإنه يدخل تحت النكرة...».

فيلحظ أن معنى المعرفة هنا أضيق منه عند النحاة، بخلاف النكرة.

= وبناء على ما تقدم فإن المعنى الإجمالي للقاعدة :

إذا ورد في جملة معينة لفظان، أحدهما : معرفة؛ بحيث تُميز ذاته عن بني جنسه، والثاني : نكرة، بحيث لا يحصل فيه تمييز؛ بل مسماه شائع في جنسه أو نوعه، وكان الحكم في هذه الجملة قد تعلق بالنكرة : فإن اللفظ المعروف المذكور في الجملة لا يدخل تحت هذه النكرة.

بخلاف ما إذا كانت المعرفة في جملة أخرى، بأن كانت في جملة الجزاء، والنكرة في جملة الشرط: فإن المعرفة حينئذ تدخل تحت النكرة.

وسبب التفريق بين الجملة الواحدة والجملتين؛ «لأن الشيء لا يتصور أن يكون معرفاً منكراً في جملة واحدة، بخلاف الجملتين؛ لأهما كالكلامين» - كذا في رد المختار -.

ولتوثيق ما سبق : فإن معنى النكرة عند النحاة منقول من : ألفية ابن مالك المطبوعة مع شرحها لابن عقيل، ٨٥/١، ٨٦؛ وانظر : الشرح المذكور، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين ٨٥/١، ٨٦؛ أوضح المسالك وضياء السالك، ٩٥/١-٩٦.

والنص المنقول عن الكاساني ذكره في البدائع، ٨٠/٣.

والنص الأول المنقول عن ابن عابدين ذكره في رد المختار، ٦٤٢/٥.

والنص الثاني المنقول عنه في رد المختار أيضاً، ٦٤٤/٥؛ وانظر معناه في : البدائع، ٨٠/٣؛ غمز عيون البصائر، ١٤٦/٢، ١٤٧، ١٦٤.

أما توثيق القاعدة :

فقد وردت بنحو لفظ المؤلف أو جزء من لفظه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه لابن نجيم، ص ٢١١، ٢١٣؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٥٧، قاعدة ١٨٧- ولفظه الأول في الأشباه ولفظ القواعد : «المعرفة لا تدخل تحت النكرة، إلا المعرفة في الجزاء. كذا في إيمان (الظهيرية)» - غمز عيون البصائر، ١٤٦/٢؛ قواعد الفقه للمحدددي، ص ١٢٥، قاعدة ٣٣٣ - ولفظه كلفظ ابن نجيم -.

ومن كتب الفقه :

بدائع الصنائع، ٨٠/٣؛ الفتاوى الظهيرية، ل ١٤٠/أ؛ البحر الرائق، ١٤٦/٣؛ ٣٣١/٤، ٣٨٥؛ الدر

المختار ورد المختار، ٦٤٢/٥، ٦٤٣.

فإذا » قال : إن دخل<sup>١</sup> داري هذه أحد، أو<sup>٢</sup> كلم غلامي<sup>٣</sup> هذا، أو [ابني]<sup>٤</sup> هذا، أو أضاف إلى غيره<sup>(٥)</sup>، مثل أن يقول : إن دخل دار زيد أحد - لا يدخل المالك لتعريفه بالنسبة، ووقوعه في حيز الشرط<sup>(٦)</sup> .

أما<sup>٧</sup> إذا وقعت المعرفة في حيز الجزاء : يدخل<sup>(٨)</sup> تحت النكرة، فإذا قال : إن دخل<sup>٩</sup> الدار فعبده أحرار. وليس له عبد سوى زيد : يدخل [تحت]<sup>١٠</sup> النكرة ويعتق<sup>(١١)</sup>.

(١) في (ب) : «أدخل».

(٢) في (د) : «و» (بإسقاط المزة).

(٣) نهاية ٦١/ب من (ب).

(٤) في (أ) و(د) : «ابن». والصواب ما تم إثباته من (ب) و(ج)؛ لأنه قال عقب ذلك : «أو أضاف إلى غيره»، مما يعني أن ما قبله مضاف إلى نفسه.

(٥) الأشباه لابن نجيم، ص ٢١٣.

(٦) انظر : المصادر الفقهية للقاعدة، بالإضافة إلى أشباه ابن نجيم، ص ٢١٣.

(٧) في (د) : «أو ما».

(٨) أي : يدخل لفظ المعرفة.

(٩) في (ب) و(د) : «دخلت».

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج) : «تحت». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(١١) لعل هذا المثال في صدره حذف، تقديره : إن دخل الدار أحد ...

وذلك باعتبار أن هذا المثال كالمثال المتقدم عليه (وهو : إن دخل دار زيد أحد)، فاستغنى المؤلف بذكر لفظ (أحد) في المثال المتقدم عن إعادتها في المثال اللاحق.

فيكون المعنى : فإذا قال : إن دخل الدار أحد فعبده أحرار. وليس له عبد سوى زيد، فدخل زيد الدار : فإنه يدخل تحت النكرة (وهي أحد) ويعتق.

لكن قد يشكل على هذا أن لفظ (عبده) نكرة؛ لأنه مضاف إلى ضمير وتحت أفراد، وقصد سبق - ص ١٠٥٢ - النقل عن ابن عابدين أنه مثل للنكرة بـ : «المضاف إلى الضمير إذا كان تحت أفراد، مثل نسائي طوالق».

ويمكن أن يجاب عنه بأن مراد المؤلف من المعرفة : معناها اللغوي وليس المعنى المذكور، فتكون (عبده) معرفة لا نكرة.

وكذا : إذا لم يُضِفْ<sup>(١)</sup> مثل أن يقول : إن دخل داراً<sup>٢</sup> أحد فعليّ كذا[١]٣. ودخل المالك : يحنث؛ لأنه لتنكيره يدخل<sup>(٤)</sup> تحت النكرة. إلا في الأجزاء، كاليد والرأس، فإذا

=ويمكن تلافي هذا الإشكال لو كان المثال :

إن دخل الدار أحد فعبدني حرّ. فدخل العبد الدار : فإنه يعتق؛ لأن (عبدني) معرفة؛ لأنه مفرد مضاف إلى ضمير - كما سبق ص ١٠٥٢ - وقد وقع في حيز الأجزاء، فيدخل تحت النكرة الواقعة في حيز الشرط، وهي (أحد).

وهذا المثال منسجم مع ما جاء في غمز عيون البصائر، ١٤٧/٢، حيث قال : «قوله : إلا المعرفة في الأجزاء الخ. يعني : فإنها تدخل تحت النكرة؛ كما إذا قال : إن كَلَّمَ غلامي هذا أحد فانت طالق. فإنها وإن كانت معرفة ببناء الخطاب، لكنها وقعت في الأجزاء، فلم يمتنع دخولها تحت النكرة في الشرط».

<sup>(١)</sup> قوله : «وكذا : إذا لم يضيف» معناه : وكذا يدخل المالك ونحوه تحت النكرة إذا لم يضيف المتكلم إلى نفسه ولا إلى غيره.

أفاد ذلك الحموي في (غمز عيون البصائر) - ١٦٦/٢ -؛ حيث جاء في الأشباه : «ولم يضيف: يدخل؛ لتنكيره...»، فعَلّق على ذلك الحموي بقوله : «أي : إلى نفسه، ولا إلى غيره؛ بأن قال: إن دخل هذه الدار أحد، أو كَلَّمَ هذا العبد أحد. والدار والعبد له أو لغيره، فدخل الخائف الدار، أو كَلَّمَ العبد : يحنث؛ لأن المانع من الدخول تحت عموم النكرة هو التعريف، ولم يوجد، فيدخل الخائف تحت عموم النكرة؛ لأنه نكرة».

<sup>(٢)</sup> في (ب) : «دار».

<sup>(٣)</sup> الألف : زيادة من (ب) و(ج) و(د)، ولا يستقيم المعنى بدونها.

<sup>(٤)</sup> في (ب) : «لأن النكرة تدخل...».

ومعنى التعليل المذكور في الأصل : أن المالك لم يُصرّح به، فيكون نكرة؛ فنظراً لتنكيره فإنه يدخل تحت النكرة المذكورة (وهي : أحد)، فيحنث عند الدخول.

وفي هذا إشارة إلى مفهوم مخالف للقاعدة، وهو : (النكرة تدخل تحت النكرة). وهذا المفهوم هو ما ورد التصريح به في نسخة (ب)، كما ورد التصريح به في بعض مصادر القاعدة، كالدر



قال : إن قَبْلَ أَحَدٍ من [غلامي] 'يَدًا : لا يَحْتُ بِتَقْيِيلِ أَحَدٍ مِنْهُمْ يَدَ نَفْسِهِ؛  
للاتصال<sup>(٢)</sup>.



<sup>(١)</sup> في (أ) و(ب) و(د) : «غلامي». والصحيح ما تم إثباته من (جـ) و(هـ) و(و).

<sup>(٢)</sup> انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢١٣؛ وانظر ما يتعلق بأجزاء الإنسان المتصلة به في : بدائع الصنائع، ٨٠/٣.

## [ القاعدة الثامنة والعشرون بعد المائتين ]

المَعْلُومُ لَا يُؤَخَّرُ لِلْمَوْهُومِ<sup>(١)</sup>:

- «فلو قطع يميني<sup>(٢)</sup> رجلين<sup>٣</sup>، فحضر أحدهما : اقتُصَّ له، وللآخر نصف الدية.
- وكذا : لو حضر أحد الشفيعين : قُضِيَ له<sup>٤</sup> [بكلِّها]<sup>٥</sup>»، ولا يؤخَّر مع أن دعوى الآخر مُتَوَهَّم<sup>(٧)</sup>.

وقولهم : «جاز إقامة البينة مع الإقرار في كل موضع [يتوقع]<sup>٨</sup> الضرر من غير المقر لولاها»<sup>(٩)</sup> يقتضي جواز التأخير، على خلاف هذا الأصل؛ لأن جواز<sup>١٠</sup> إقامة البينة بعد

(١) وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣١٢؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ٢٣٢، قاعدة ٣٢٠.

وقد سبق أن ذكر المؤلف قاعدة أخرى بمعناها، وهي : «الثابت قطعاً أو ظاهراً لا يؤخر لموهوم»، وذلك ص ٥٩٢ (ل ٤١/أ)، قاعدة ٩٨. وقد تمَّ توثيقها مفصلة في ذلك الموضوع.

(٢) هذه الكلمة وردت بلفظ: «عيني» في أشباه ابن نجيم، وكذلك مع شرحه: غمز عيون البصائر، ١٨٠/٣، كما وردت في قواعد ابن نجيم باللفظ المثبت من جميع النسخ. وكلا اللفظين يؤيدان المعنى المطلوب، إلا أن المثبت هو الأول؛ لأن (اليمين) هي التي يناسبها فعل القطع وليست (العين).

(٣) في (ب) : «الرجلين».

(٤) «له» : ساقطة من (ب).

(٥) في (أ) و(ب): «كلهما»، وفي (د) : «كلاهما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ج) و(هـ) و(و)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم وقواعده.

(٦) قواعد الفقه لابن نجيم، ص ٢٣٢؛ ويضاف إليه أشباهه، ص ٣١٢ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -. علماً بأن ابن نجيم في كتابيه أحال المثل إلى : جنابات (شرح المجمع)، وقد عزاه محقق القواعد إلى شرح مجمع البحرين وملتقى النهرين، ل ٢١٤.

(٧) أي : مُتَوَهَّم حصولها.

(٨) في (أ) و(ج) و(د) : «يتوقع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وفقاً لنص هذه القاعدة التي سبق الحديث عنها.

(٩) هذه القاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، ص ٥٩٧ (ل ٤١/ب)، قاعدة ٩٩.

(١٠) نهاية ٩٧/ب من (أ).

الإقرار يستلزم تأخير الحكم في المعلوم بالإقرار<sup>(١)</sup>، بدلالة كون جواز إقامة البينة بعد الحكم عبثاً.  
وجوابه : قد مرّ في أول باب الجيم<sup>(٢)</sup>.



(١) نهاية ١/٥٩ من (د).

(٢) ص ٥٩٩ (ل ٤٢/١).

## [ القاعدة التاسعة والعشرون بعد المائتين ]

المعلق بالشرط معدوم قبلة<sup>(١)</sup>:

ولهذا : إعتاق المشتري من الغاصب إذا شرط الخيار للبائع في العقد [لا يجوز]<sup>٢</sup>، فقرأ<sup>٣</sup> الشرط بالعقد يمنع كونه سبباً قبل وجود الشرط، فالبيع بشرط الخيار للبائع لا

(١) وردت هذه القاعدة بمنطوقها في بعض كتب القواعد والأصول، كما وردت بمفهومها المخالف في كثير من كتب القواعد، وأيضاً هما أو أحدهما في كثير من كتب الفقه :

فمن كتب القواعد التي ورد فيها منطوق القاعدة :

ترتيب الفروق، ٦٥/١ - ولفظه : «الشرط وجوابه لا يتعلّقان إلا بمعدوم» - بمجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٧/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٢ - ولفظ الجامع وما بعده : «المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته، ومعدوم قبل ثبوت شرطه» - قواعد الفقه للمحدّدي، ص ١٢٦، قاعدة ٣٣٨ - ولفظه : «المعلق بالشرط معدوم قبل الشرط» -.

ومن كتب القواعد التي ورد فيها مفهومها :

مجلة الأحكام العدلية، مادة ٨٢ - ولفظها : «المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط» -؛ شرحها لسليم رستم، ٥٤/١؛ ولعلي حيدر، ٧٢/١؛ ٢٣٢/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٤١٥؛ قواعد الفقه للمحدّدي، ص ١٢٦، قاعدة ٣٣٦؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٢٨/٢، فقرة ٦٤٥؛ الوجيز، ص ٣٥٢؛ المدخل إلى القواعد، ص ١٤١؛ المبادئ الفقهية، ص ٤٨؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٩١، قاعدة ٧٤؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٨٤ - وجميع الكتب المذكورة بعد المجلة لفظها كلفظ المجلة - . وقريب من ذلك ما جاء في الأشباه لابن نجيم، ص ٢٠٥؛ وفي الفوائد الزينية له أيضاً، ص ١٣٨، فائدة ١٥٨، حيث جاء فيهما لفظان متقاربان، ثانيهما : «المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً للحال والمضاف إلى وقت ينعقد سبباً للحال في الطلاق والعناق والنذر» -.

ومن كتب الأصول :

أصول السرخسي، ٣٣١/٢؛ المحصول للرازي، ٦٨/٢؛ إعلام الموقعين، ١٥٩/٢ - ١٦٠.

ومن كتب الفقه :

المبسوط للسرخسي، ٢٠٥/٦؛ تحفة الفقهاء، ١٨٦/٢؛ بدائع الصنائع، ١١٣/١؛ ٩٣/٥؛ العناية، ٥٩/٧؛ فتح القدير، ٣٣٨/٦، ٩٨/٧، ٥٠١؛ البحر الرائق، ٣٢٠/٢؛ رد المحتار، ٦٥٥/٦.

(٢) زيادة من (ب) و(د). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٣) في (ب) : «فقدان».

يفيد الملك، ولو ثبت في المال<sup>(١)</sup> ثبت مستندًا، وهو<sup>٢</sup> ثابت من وجه دون وجه<sup>(٣)</sup>،  
و [المصحح]<sup>٤</sup> للإعتاق الملك الكامل<sup>(٥)</sup>.

قال النبي ﷺ : « لَا عِتْقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ بَنُو آدَمَ »<sup>(٦)</sup>.

- (١) قوله : « في المال » معناه : أي فيما بعد، عند الإجازة من المالك. انظر : فتح القدير، ٥٧/٧.
- (٢) نهاية ١/٧٢ من (جـ)، مع تكرار (وهو) في بداية اللوحة التي تليها.
- (٣) جاء أسفل هذه الكلمة في نسخة (أ) : « يعني : بشرط الخيار ».
- (٤) في (أ) و(ب) و(د) : « الصحيح ». والصواب ما تمّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و)، وهو الموافق لأكثر المصادر الآتي ذكرها.
- (٥) انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ٥٧/٧، ٥٩؛ وفتح القدير فقط، ٩٨/٧؛ الدرر شرح الغرر، ١٩٣/٢؛ البحر الرائق، ١٦٤/٦.
- (٦) هذا الحديث لم أجده بلفظه، إنما ورد بنحوه أو معناه :
- إذ أخرج سعيد بن منصور في كتاب السنن، باب ما جاء فيمن طلق قبل أن يملك، ص ٢٨٩، ح ١٠٢٠، بسنده مرفوعًا : « لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك »؛ والإمام أحمد بنحو هذا اللفظ، ١٩٠/٢، ح ٦٧٤١؛ وأخرجه أبو داود بنحوه، كتاب في الطلاق، باب في الطلاق قبل النكاح، ٢٥٨/٢، ح ٢١٩٠؛ والترمذي بنحوه، كتاب الطلاق واللعان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء : لا طلاق قبل النكاح، ٤٨٦/٣، ح ١١٨١؛ والبيهقي بنحوه، مسنده، بمعناه، ٤٣٩/٦، ح ٢٤٧٢؛ وابن الجارود في المستقى، بنحوه، كتاب الطلاق، ١٨٥/١، ح ٧٤٣.
- جميعهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
- وهذا الحديث بعد أن ذكره الترمذي قال : « ... حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب ... ».
- كما جاء في (علل الترمذي) - بترتيب القاضي أبي طالب، ١٧٣/١ - : « سألت محمدًا [أي البخاري] عن هذا الحديث، فقلت : أي حديث في هذا الباب أصح في الطلاق قبل النكاح، فقال : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ».
- وجاء في (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج)، ٢٠٦/٢، ح ١١٨٤ : « ... رواه أبو داود بإسناد صحيح ».

وإن قيل : بيع الغاصب موقوف، والموقوف لا يفيد الملك<sup>١</sup> أيضًا. فما وجه نفاذ  
إعتاق المشتري من الغاصب بغير شرط الخيار؟  
يقال : إن نفوذه بالاستحسان.

ووجهه : أن الملك ثبت موقوفًا بتصرفٍ مطلقٍ عن البيع<sup>٢</sup> بشرط الخيار، وهو موضوع  
لإفادة الملك، ولا ضرر فيه لأحد العاقدين، ولا للمالك، فيتوقف الإعتاق مرتبًا عليه وينفذ بنفاذه،  
وصار كإعتاق المشتري من الراهن، وكإعتاق الوارث عبدًا من التركة وهي [مستغرقة]<sup>٣</sup> بالديون :  
يصح وينفذ إذا قضى الديون بعده ذلك<sup>(٤)</sup>. كذا في (العناية)<sup>(٥)</sup>.

-- وقد ذكره الحافظ في التلخيص، ٢١١/٣، وأطال تخريجه، وبيان شواهد، وما قاله العلماء فيه،  
مده، قال الترمذي : هو أحسن  
ال البخاري : أصح شيء فيه

ح عن النبي ﷺ : لا طلاق قبل  
رسلاً.

بل، وجابر، وعمرو بن حزم عن  
ها : الترمذي في سننه، ٤٨٦/٣؛  
٨٤- بالإضافة إلى ما سبق النقل

وهو الموافق للهداية والعناية وفتح

ف كبير في الترتيب وكثير من

١٠٦١  
١٠٦٨  
١٠٥٨

## [ القاعدة الثلاثون بعد المائتين ]

**الْمَغْرُورُ فِي الْمَعَاوِضَاتِ الَّتِي [تَقْتَضِي] سَلَامَةَ الْعِوَضِ جَعَلَ سَبَبًا لِلضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ<sup>١</sup> بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ<sup>(٣)</sup>.**

ومن فروعها :

□ لو قال رجل لآخر : اشترني فأنتي عبد. فاشتراه، فإذا هو حرّ: فإن كان البائع غائبًا غيبةً منقطعة، لا يُدْرَى أين هو؟- رجع المشتري على العبد، والعبد على البائع • عند أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله-.

• خلافاً لأبي يوسف.

لأن<sup>(٤)</sup> المشتري اعتمد في شرائه على أمره بقوله : اشترني.

(١) في (أ) و(ب) و(ج) : «يقتضي». والصحيح ما تم إثباته من (د)؛ وفقاً لمصدر هذه القاعدة (وهو العناية).

(٢) في (ب) : زيادة الواو (ويقدر).

(٣) وردت هذه القاعدة في العناية، ٤٦/٧ بلفظ : «الغرور في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض يجعل سبباً للضمان؛ دفعاً للغرور بقدر الإمكان».

كما وردت في فتح القدير، ٤٧/٧ بلفظ : «التغير في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض تجعل سبباً للضمان؛ دفعاً للضرر بقدر الإمكان».

فيلاحظ أن صاحب (العناية) صدر القاعدة بقوله : «الغرور».

كما أن صاحب (فتح القدير) صدرها بقوله : «التغير».

بينما قال المؤلف «الغرور».

ولاشك أن فعلهما أولى من فعل المؤلف؛ لأن الذي يجعل سبباً للضمان هو الغرور أو التغير، وليس الشخص المغرور. ثم إن المؤلف نفسه قيد القاعدة بقيد، فأعادها بلفظ مختصر، وصرح فيها بلفظ (الغرور) وليس (المغرور) (وذلك في نهاية الصفحة الآتية).

وقبل الإتياء من هذه القاعدة يحسن التنبيه على أن المؤلف سبق أن ذكر قاعدة بمعناها، وهي : «التغير في المعاوضة سبب الضمان؛ دفعاً للضرر بقدر الإمكان»، وذلك ص ٥٣٦ (ل ٣٥/ب)، قاعدة ٨٠.

وقريب منهما قاعدة أخرى، وهي : «الضمان بالتغير مخصوص بالمعاوضات»، فقد ذكرها، ص ٨١٢ (ل ٦٤/أ)، قاعدة ١٥٩.

(٤) هذا التعليل لقول الإمام أبي حنيفة ومحمد. كما صرح بذلك صاحب (العناية) بقوله : «ولهما: أن المشتري اعتمد ...».

فحين أقرّ بالعبودية : غلب ظن المشتري بذلك، والمعتد على الشيء بأمر الغير وإقراره مغرورٌ من جهته، فيضمن على مقتضى هذا الأصل<sup>(١)</sup>.

□ «كما في المولى إذا قال لأهل السوق : هذا عبدي وقد أذنت له في التجارة، فبايعوه. فبايعوه<sup>٢</sup> ولحقته ديونه<sup>٣</sup>. ثم ظهر أنه حرّ : فإنهم يرجعون على المولى بديونهم بقدر قيمته بحكم الغرور. وهذا غرور وقع في عقد المعاوضة<sup>٤</sup>. والعبد بظهور حرّيته أهل للضمان، فيجعل ضامناً للثمن عند تعذر رجوعه على البائع؛ دفعاً للضرر<sup>٥</sup>، ولا تعذر<sup>٦</sup> إلا فيما لا يعرف مكانه<sup>(٧)</sup>.

واعلم أن إيجاب الغرور الضمان : يختص<sup>٨</sup> بالمعاوضات<sup>(٩)</sup>، «ولهذا قالوا :

• إن الرجل إذا سأل غيره من أهل الطريق<sup>(١٠)</sup>. فقال: أسلك هذا الطريق، فإنه آمن. فسلك<sup>١١</sup>. فإذا فيه لصوص سلبوا أمواله : لم يضمن المخير شيئاً؛ لأنه غرور فيما ليس بمعاوضة.

(١) انظر : العناية، ٤٦/٧. وانظر أيضاً : الهداية وفتح القدير، ٤٦/٧-٤٧، الدرر، ١٩٢/٢. علماً بأن المؤلف سبق أن ذكر هذا المثال إجمالاً، ص ٥٣٦ (ل ٣٥ب-٣٦أ).

(٢) «فبايعوه» : ساقطة من (د).

(٣) في (و) : «ديون». وكذلك في مصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٤) نهاية ٥٩ب من (د).

(٥) نهاية ٧٢ب من (ج).

(٦) في (ج) : «يعذر».

(٧) العناية، ٤٦/٧-٤٧؛ وانظر : الهداية وفتح القدير، ٤٧/٧، ٤٨.

(٨) في (ج) : مختص.

(٩) نهاية ٩٨ب من (أ).

(١٠) هذا المعنى سبق أن أفردته المؤلف في قاعدة مستقلة، وهي : «الضمان بالتغريب مخصوص بالمعاوضات»، وذلك ص ٨١٢ (ل ٦٤أ)، قاعدة ١٥٩. وانظره في العناية، ٤٧/٧.

(١١) هذا المثال سبق أن ذكره المؤلف، ص ٨١٢ (ل ٦٤أ)، وقد اتفقت جميع النسخ هناك على قوله : «... إذا سأل غيره عن أمن الطريق...» وفقاً لمصدر هذا المثال (وهو العناية).

(١٢) في (و) : «فسلك»؛ وفقاً للعناية. علماً بأن جميع النسخ اتفقت على زيادة هاء الضمير في الموضع السابق (ص ٨١٢ (ل ٦٤أ)).



- وكذا لو قال : كُلْ هذا الطعام، فإنه غير مسموم. فأكل، وظهر<sup>(١)</sup> خلافه : لا يضمن؛ لكونه تعريضاً في غير المعاوضة<sup>(٢)</sup>.
- وكذا : الرهن «ليس بمعاوضة؛ بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه»<sup>(٣)</sup>. فلو قال الرجل : ارْتَهِنِّي<sup>(٤)</sup> فإني عبد. فوجده حراً : لم يرجع المُرْتَهِنُ عليه<sup>(٥)</sup>، وإن مات الرّاهن مفلساً<sup>(٦)</sup>.



(١) في (ب) و(ج) : «فظهر»؛ وفقاً للعناية.

(٢) العناية، ٤٧/٧، مع الاختلاف الذي سبق بيانه. ومما يضاف إليه أنه قال في نهاية العبارة : «... فأكل، فمات، فظهر بخلافه؛ لكونه تعريضاً في غير معاوضة»؛ وانظر : فتح القدير، ٤٧/٧-٤٨- علمًا بأن المؤلف سبق أن ذكر هذين المثالين، ص ٨١٢-٨١٣ (ل ١/٦٤).

(٣) العناية، ٤٧/٧؛ وانظر : فتح القدير، ٤٧/٧.

(٤) نهاية ٦٢/ب من (ب).

(٥) في (ب) و(د) : «ارتهن».

(٦) أي : على العبد.

(٧) انظر : الهداية وشرحها : العناية وفتح القدير، ٤٦/٧، ٤٧؛ الدرر شرح الغرر، ١٩٢/٢. ونص (الهداية) و(فتح القدير) : «ولو ارتهن عبداً مقراً بالرق فظهر حراً»، وقد كان قال : ارتهني، فإني عبد الراهن (لم يرجع عليه) أي : على العبد (على كل حال) أي : سواء كان الراهن حاضراً أو غائباً، يُعرف مكانه أولاً يعرف. وهذا ظاهر الرواية عنهم».

## [ القاعدة الحادية والثلاثون بعد المائتين ]

المَقَاصِدُ فِي العَرَضِ والعَقَارِ يَتَعَلَّقُ <sup>(١)</sup> بِصُورِهِمَا وَأَعْيَانِهِمَا <sup>(٢)</sup>:

ولهذا : « لا يبيع القاضي عرض المديون وعقاره لدرهم <sup>٣</sup> دينه؛ إذ ليس للقاضي أن ينظر لغرمائه على وجه يُلْحِقُ الضرر إلى المديون » <sup>(٤)</sup>؛ لأن العروض والعقار من

(١) هكذا في جميع النسخ. ولعلّ المعنى: يتعلّق حكم (أي حكم المقاصد) ولو قيل : (يتعلّق) لكان أوضح؛ وفقاً لمصادر القاعدة الآتي ذكرها؛ إذ الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى (المقاصد).

(٢) هذه القاعدة يذكرها كثير من الحنفية في معرض التفريق بين العرض والعقار من جهة، والنقود من جهة أخرى؛ إذ كل من العرض والعقار مقصود لذاته، بينما النقود وسيلة لتملك غيرها. - وقد سبق بيان معنى العرض، ص ٧٠٩ -.

إذا علم هذا فالمعنى الإجمالي للقاعدة :

إن الشأن في الإنسان إذا تملك عقاراً أو عروضاً أن يتعلّق مقصوده منهما بذاتهما وحقيقتهما. ويترتّب على هذا : أنه لو تعلّق بهما حقٌّ للآخرين فالمالك أولى من الآخرين؛ لكون مقصود المالك منهما متعلّقاً بذاتهما، بخلاف مقصود الآخرين، فلا يبيعهما القاضي لقضاء الحقّ الماليّ للآخرين بدون إذن المالك. والقول بعدم بيع القاضي لعرض المديون وعقاره للدين هو قول الإمام أبي حنيفة، وخالفه أصحابه وقالوا : يبيعهما بالدين. وهذا هو المفتي به عند الحنفية، كما صرّح بذلك صاحب تكملة البحر الرائق - ٩٥/٨ -، وكذلك الحال في تنوير الأبصار والدر المختار ورد المختار - ٢٢١/٩ -.

وهذا الخلاف بين الثلاثة إذا كان الأمر في حياة المالك، أما بعد موته فإنهما يباعان باتفاق الثلاثة. وقد صرّح بذلك صاحب تكملة البحر الرائق - ٩٥/٨ -.

هذا ما يتعلّق بمعنى القاعدة.

أما توثيقها :

فقد وردت بلفظها أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

الهداية، ٢٧٦/٩؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢٧٥؛ تبين الحقائق، ٥/١٩٩؛ رد المختار، ٩/٢٢١. (٣) في (ب) و(ج) : « بدرهم ». وكلاهما صحيح. والمثبت من (أ) و(د) هو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

(٤) في (ج) : « أو ».

(٥) الدرر شرح الغرر، ٢/٢٧٥ - مع اختلاف يسير -؛ وانظر: تبين الحقائق، ٥/١٩٩ - ٢٠٠؛ تكملة البحر الرائق، ٨/٩٤ - ٩٥؛ تنوير الأبصار والدر المختار ورد المختار، ٩/٢٢١؛ والأخير فقط، ٨/٦٩ -.

حوائج الأصلية، بخلاف بيع دنائره لدرهم دينه، وبالعكس<sup>(١)</sup>؛ لأن المقصود في النقود : المالية، والمديون<sup>٢</sup> بها مَتَمُولٌ<sup>(٣)</sup>، والتماطل من المديون المتمول ظلم وجور، فجاز للقاضي أن ينظر لغرمائه، ويبيع دنائره لدرهم دينه أو بالعكس؛ لأن النقود ليست من حوائج الأصلية، ولا يتضرر المديون<sup>٤</sup> ببيعه<sup>(٥)</sup>؛ لأن أداء الدين وبيع القاضي [مانع]<sup>(٦)</sup> للغريم باستيفاء دينه، وللمديون بأداء دينه، ومن الجائز أن [ينفي]<sup>٨</sup> النقود<sup>٩</sup> ويبقى الدين عليه، فيتضرر المديون بتقدير عدم البيع.

- وعدم بيع عقار المديون وعروضه لدرهم دينه هو رأي الإمام أبي حنيفة، وخالفه صاحباة وقالوا ببيعهما. وقد سبق بيان ذلك عند توضيح القاعدة.

(١) انظر مسألة بيع الدنانير لدرهم دينه والعكس في: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٢٧٥/٩-٢٧٦؛ كثر الدقائق وشرحاه: تبين الحقائق، ١٩٩/٥؛ وتكملة البحر الرائق، ٩٤/٨؛ الدرر شرح القرر، ٢٧٥/٢.

(٢) في (د) : «الديون».

(٣) في (د) : «معمول».

(٤) مَتَمُولٌ في اللغة : اسم فاعل من (تَمَوَّلَ)، يُقال : «مَلَّتْ بعدنا، ثَمال، ومُلَّتْ، وتَمَوَّلَتْ، كلّه : كَثُرَ مالُكُ. ويُقال : مَوَّلَ فلان مالا إذا اتَّخَذَ قِيْنَةً...». قاله صاحب اللسان. وبناء على هذا فإن المراد بالمتمول هنا : الكثير المال.

لسان العرب، مادة «مول»، ٦٣٥/١١؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «مول»، ص ٩٦٩؛ المعجم الوسيط، مادة «مال»، ٨٩٢/٢.

(٥) نهاية ٩٩/ من (أ).

(٦) أي : بيع القاضي لنقود المديون.

(٧) هذه الكلمة حصل فيها اختلاف بين النسخ، ففي (أ) : «ما وقع»، وفي (ب) : «مدفع»، وفي (ج) : «فاقع»، وفي (د) : «دفع»، وفي (هـ) و(و) : «مانع».

ولعل الصحيح - والله أعلم - : ما تم إثباته من (هـ) و(و)؛ لأنه باللفظ مثبت منهما يكون المعنى : لأن أداء الدين وبيع القاضي فيه مناعة وحماية للغريم وللمدين؛ إذ الأول (وهو أداء الدين) فيه مناعة وحماية للغريم؛ لأنه بذلك تم استيفاء دينه، كما أن الثاني (وهو بيع القاضي لنقود المديون) فيه حماية له من مطالبة الغريم له؛ لأنه بذلك تم أداء دينه - والله أعلم -.

(٨) في (أ) و(ج) : «يقوى»، وفي (ب) : «يعتنى». والصواب ما تم إثباته من (د).

(٩) في (ب) : «لنقود».

## [ القاعدة الثانية والثلاثون بعد المائتين ]

**الْمُقْضِيُّ عَلَيْهِ فِي حَادِثَةٍ : لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلَا بَيِّنَتَهُ<sup>(١)</sup> :**

واستثنى عن هذا الأصل مسائل :

• ومنها : إذا ادعى المقضي عليه تلقي الملك من المدعي والنّساج<sup>(٣)</sup>،

(١) في (د) : «إليه».

(٢) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشياء لابن نجيم، ص ٢٥٠؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص ١٥٢، قاعدة ١٧٣ - ولفظه في أشباهه كلفظ المؤلف، وكذلك في قواعده، إلا أنه زاد في آخرها : «... ولا تقبل بيئته»-؛ بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلائي لقواعد الحادمي، ل ٣٧/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٢؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ١٢٨، قاعدة ٣٤٥ - ولفظه كلفظ المؤلف إلا أنه جاء عنده في نهاية القاعدة : «... ولا بيئته».

ومن كتب الفقه :

الفتاوى البرازية، ١٦٢/٢؛ قرّة عيون الأخيار، ٤٩/١٢.

(٣) النّساج في اللغة: «اسم يَجْمَعُ وَصْنُ جَمِيعِ الْبَهَائِمِ ... وقيل: النّساج في جميع الدّواب»- قاله صاحب اللسان-. ومعناه عند الفقهاء : هو ذاته معناه اللغوي؛ حيث عرفه نجل ابن عابدين بقوله: «هو ولادة الحيوان». كما عرفه المجدي بقوله: «... اسم لما تضعه البهائم».

والمراد بالنّساج هنا : «النساج ونحوه، وهو كل سبب للملك لا يتكرّر، فإنه في معنى النّساج»- قاله صاحب الدرر-. ولتوثيق ما سبق : فإن المعنى اللغوي مستفاد من : لسان العرب، مادة «نّسج»، ٣٧٣/٢؛ وانظر: المقاييس في اللغة، مادة «نّسج»، ص ١٠١؛ القاموس المحيط، مادة «نّسج»، ص ٢٦٤. ومعناه عند الفقهاء مستفاد من : قرّة عيون الأخيار، ٤٤/١٢؛ وقواعد الفقه (الرسالة الرابعة: التعريفات الفقهية)، ص ٥٢٢؛ وانظر : معجم لغة الفقهاء، ص ٤٤٤؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص ٣٣٥؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٣٩٧/٣.

والمراد من النّساج مستفاد من : الدرر شرح الغرر، ٣٤٧/٢؛ وانظر : المبسوط، ٦٥/١٧؛ بدائع الصنائع، ٢٣٥/٦؛ فتاوى قاضي خان، ٣٨٨/٢.

وانظر ما يتعلق بسماع دعوى النّساج من المقضي عليه في الكتب الفقهية السابقة.

أو بطلان القضاء : [تسمع] <sup>(١)</sup> بيته، ويقضى له <sup>(٢) (٣)</sup>.

والجواب : أنها من باب الدفع، وقد مر <sup>(٤)</sup> أن الدفع بواحد مما ذكر صحيح، قبل القضاء<sup>٥</sup> وبعده، ويتنقض القضاء <sup>(٦)</sup>؛ لأن <sup>(٧)</sup> ما ادعى المضي له غير ما ادعى المضي عليه، فلا يكون دعواهما في حادثة واحدة؛ لأن المضي له ادعى<sup>٨</sup> الملك المطلق، ودعوى المضي عليه دعوى تلقي الملك والنتاج، أو بطلان القضاء. ففي قولهم : يتنقض القضاء نوعٌ تجوز؛ لأن الانتقاض يقتضي [الناقض]<sup>٩</sup>.  
واعلم أن عدم جواز استماع المضي عليه [ليس]<sup>١٠</sup> بمطلق؛ بل مقيد بأن يكون القضاء بالبيئة.

وأما إذا قضي عليه بالنكول : [تسمع]<sup>١١</sup> دعواه<sup>(١٢)</sup>.

(١) في (أ) و(ب) و(ج) : «يسمع». والأفصح ما تم إثباته من (د).

(٢) جاء في هامش (أ) : «أي المدعي».

وكلمة : (له) تمثل نهاية ١/٧٣ من (ج)، مع تكرارها في بداية اللوحة التي تليها.

(٣) انظر : مصادر القاعدة المذكورة. وأقرها إلى لفظ المؤلف : الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٠؛ حيث جاء فيه : «المضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يبتنه، إلا إذا ادعى تلقي الملك من المدعي، أو النتاج، أو برهن على إبطال القضاء...».

(٤) لعل مراده : ما قرره في قاعدة : «الدفع بعد الحكم صحيح إلا في المسألة الخمسة»، وذلك ص ٦٩٦ (ل ١/٥٢)، قاعدة ١٢٣.

(٥) نهاية ١/٦٠ من (د).

(٦) انظر : الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٠؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص ١٥٢.

(٧) جاء في هامش (أ) مقابل هذا التعليق : «مطلب : استماع دعوى المضي عليه».

(٨) في (ج) : «دعوى».

(٩) زيادة من (هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها. ولو قال : «التناقض» لكان أنسب.

(١٠) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) : «ليست». والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و(و).

(١١) في (أ) و(ب) و(ج) : «يسمع». والأفصح ما تم إثباته من (د).

(١٢) انظر : الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٠.

- ومنها : ما لو ادعى رجل على رجل مالا، ويقضي القاضي للمدعي [بيينة]<sup>(١)</sup>، ثم قال المدعي : كنت كاذبا فيما ادعيتُ : يسمع دعوى المقضي عليه<sup>(٢)</sup> ويبطل القضاء. وذلك داخل في دعوى بطلان القضاء.
- وَيُرَدُّ : أن العبد ادعى حرية نفسه، وقضى القاضي عليه [بيينة]<sup>(٣)</sup> أقامها العبد، ثم قال العبد : كذبتُ، وأنا عبده : لا ينتقض القضاء في الصحيح. والجواب : أن في الحرية حق الله تعالى، والعبد لا يقدر على إبطال حق الله تعالى، ولا كذلك<sup>(٤)</sup> المال؛ لأن المال حقُّ العبد، والعبد يقدر على إبطال حقه.



(١) في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) : «بيينة». والصواب ما تم إثباته من (هـ) و(و).

(٢) نهاية ٩٩/ب من (أ)، ونهاية ٦٣/أ من (ب).

(٣) في (أ) و(جـ) و(د) : «بيينة». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(هـ) و(و).

(٤) جاء في هامش (أ) : «قوله : (لا) أي : يقدر العبد. قوله : (كذلك) : أي لا يقدر [...]؟...».

## [ القاعدة الثالثة والثلاثون بعد المائتين ]

المَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ مَضْمُونٌ بِقِيَمَتِهِ<sup>(١)</sup>.

(١) معنى الضابط :

إن المبيع إذا قبضه المشتري المساوم، وهو راضٍ بالثمن المسمّى، ولكنه أجلّ قرار الشراء وإتمام العقد إلى وقت لاحق، فهذا المبيع مقبوض على سَوْمِ الشراء، والحكم فيه عند الهلاك هو لزوم ضمان المشتري لبدله، وهو ما يستحقه من القيمة المعتادة، من غير زيادة أو نقصان إن كان قيمياً، وما يماثله إن كان مثلياً.

ويقاسم المقبوض على سَوْمِ الشراء : المقبوض على سَوْمِ النظر.

والفرق بين هذين الأمرين :

أنا الأول : يكون المشتري فيه راضياً بالثمن المسمّى، ولكنه أراد أن يترتّب قبل إتمام العقد.

أما الثاني : فإن المشتري لم يصدر منه رضا بالثمن أصلاً؛ إذ إنه « لم يوجد القبض على وجه الشراء؛ بل على وجه النظر منه، أو من غيره، فكان أمانة عنده، فلم يضمن » - قاله ابن عابدين -.

وقد بين المؤلف صورة الأمر الأول في بداية شرحه للضابط، كما أشار إلى صورة الثاني. وما ذكره مستفاد من (العناية)، إلا أن صاحب العناية مهّد لذلك بقوله : « والمقبوض على سَوْمِ الشراء هو أن يسمي الثمن فيقول : اذهب بهذا ... ».

والصورتان اللتان سيذكرهما المؤلف وردتا في هامش (أ) بلفظ آخر؛ حيث جاء فيه : « صورة المقبوض على سَوْمِ الشراء : أخذ ثوباً وقال : اذهب به، فإن أرضيته [هكذا] اشتريته. فضاع من يده : لم يلزم شيء ».

ولو قال : رضيت اشتريته بعشرة : كان ضامناً؛ لأن المقبوض على سَوْمِ الشراء إنما يكون مضموناً بالقيمة إن بين الثمن به، ثم ورد عقب ذلك مباشرة : « أخذ أبو الليث، فقه، فتوى ».

ولتوثيق ما سبق : فإن النص المنسوب إلى ابن عابدين ذكره في حاشيته: رد المختار، ١١٩/٧ - ١٢٠؛ وانظر الفرق بين سَوْمِ الشراء وسَوْمِ النظر ومعنى القيمة في : رد المختار أيضاً، ١١٩/٧ - ١٢٢؛ البحر الرائق، ١٠/٦ - ١١.

هذا ما يتعلق بتوثيق معنى الضابط.

أما توثيق الضابط :

فقد ورد بلفظ المؤلف أو نحوه أو قريب من معناه في كثير من كتب الفقه الحنفي وبعض كتب القواعد :

فإذا قال البائع للمشتري<sup>(١)</sup> : اذهب بهذا، فإن رضيت<sup>(٢)</sup> اشتريته<sup>(٣)</sup> بعشرة. فذهب به، فهلك عنده : يضمن<sup>(٤)</sup>.

و«أما إذا لم يسم الثمن، فذهب به، فهلك عنده : لا يضمن.  
نص عليه [الفقيه] أبو الليث<sup>(٥)</sup>».

#### - فمن كتب القواعد :

الأشباه للسيوطي، ٦٢٨/٢- ففي معرض حديثه عن المواضع التي اعتبرت فيها القيمة وهي ثمن المثل قال : «الحادي عشر: المقبوض على جهة السوم إذا تلف ... قال الإمام: الأصح فيه قيمة يوم القبض. وقال غيره: الأصح يوم التلف»؛ الأشباه لابن نجيم، ص ٢٣٦، ٢٤١- ولفظه الثاني: «المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن. وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقاً...»؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٦٧، قاعدة ٢١١- ولفظه : «المقبوض على سوم الشراء مضمون، والمقبوض على وجه النظر أمانة»، ولفظه هذا قريب من لفظه الأول في أشباهه؛ غمز عيون البصائر، ٢٧٢/٢، ٢٩١.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٣٦/١١؛ بدائع الصنائع، ٣٠٥/٥، ١٧٥/٧؛ الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، ١٨٥/٦، ٣٠٦، ٣٢٩، ٤٠٤، ٨/٩، ٩؛ فتاوى قاضي خان، ٢٦٤/٢؛ جامع الفصولين، ٥٨/٢؛ الفتاوى البرازية، ٣٦٦/١؛ البحر الرائق، ١٠/٦، ١١، ١٢؛ الدر المختار ورد المختار، ١١٩/٧؛ أحكام المعاملات في المذهب الحنفي، ص ٤٤٢.

(١) في (جـ) : «المشتري للبائع».

(٢) في (ب) و(د) : «رضيت».

(٣) في (جـ) : «المشتريته».

(٤) انظر : العناية، ٤٠٤/٦؛ الدرر شرح الغرر، ١٦٩/٢.

(٥) في (أ) و(جـ) : «فقيه». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٦) أبو الليث: هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الليث الفقيه الحنفي السمرقندي (ت ٣٧٣هـ). اشتهر بالفقه والتفسير، وله فيهما مصنفات كثيرة، منها : تفسير القرآن، شرح الجامع الصغير للشيبي، النوازل، عيون المسائل، مختلف الرواية في مسائل الخلاف ...

انظر : الجواهر المضية، ٥٤٤/٣، رقم ١٧٤٣؛ تاج التراجم، ص ٢٧٥، رقم ٣٠٨؛ مفتاح السعادة، ٢٥١/٢؛ الفوائد البهية، ص ٢٢٠؛ هدية العارفين، ٤٩٠/٢.



قيل : وعليه الفتوى»<sup>(١)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل : لو اشترى ثوبين على أن يأخذ أيهما شاء، وقبضهما، ثم اختار<sup>٢</sup> أحدهما، وهلك أو تعيَّب، ثم هلك الآخر قبل الرد: لم<sup>٣</sup> يضمن، مع أن قبض الآخر لا يكون أقل من المقبوض على سوم الشراء<sup>(٤)</sup>.

والجواب : «أنه أقل من ذلك؛ لأن المقبوض على سوم الشراء مقبوض على جهة البيع، وهذا ليس كذلك؛ لأنه لم يقبض آخر لأن [يشتريه]<sup>٥</sup>، وقد قبضه بإذن<sup>٦</sup> المالك، فكان أمانة»<sup>(٧)</sup>.

كذا في (العناية)<sup>(٨)</sup> -.

(١) العناية، ٤٠٤/٦ - مع زيادة اسم كتاب أبي الليث، حيث ذكر كتابه عقبه فقال : «... في (العيون)». أي في كتاب (عيون المسائل).

وانظر أيضًا : الدرر شرح الغرر، ١٦٩/٢، حيث صرح بإحالة ما جاء هنا إلى (العناية).

(٢) نهاية ٧٣/ب من (ج-).

(٣) في (د) : «ولم» (بزيادة الواو).

(٤) انظر : العناية، ٣٢٥/٦، ٣٢٨، وقد صرح صاحب (العناية) بالثمن في صدر المثال فقال : «... ومن قال : اشترت أحد هذين الثوبين على أن لي أن آخذ أيهما شئت بعشرة دراهم إلى ثلاثة أيام فالبيع جائز استحسانًا».

(٥) في (أ) : «آخر لأن أشتريه»، وفي (ب) و(د) : «آخر لأن اشتريه». والصحيح ما تم إثباته من

(ج- و(ه- و(و)؛ وهو المتفق من جهة المعنى مع ما جاء في العناية؛ حيث جاء فيها : «... الآخر ليشتريه...».

(٦) نهاية ١٠٠/أ من (أ).

(٧) العناية، ٣٢٨/٦ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -.

(٨) أي : الضابط وما جاء في شرحه مستفاد من (العناية)، إلا أنه من مواضع متفرقة من العناية، وقد سبق بيان هذه المواضع عند توثيق كل عبارة على حدة.

وفي (جامع الفصولين) : «المقبوض على سوم النكاح مضمون أيضا»<sup>(١)</sup>.



<sup>(١)</sup> انظر: جامع الفصولين، ٥٩/٢، ولفظه: «وقيل في (فصط) [أي: فوائد صاحب (المحيط)]: ما قبض على سوم النكاح ضمن»، ثم فسّر ذلك بالمثل فقال: «يعني: لو قبض أمة غيره ليتزوجها بإذن مولاه، فهلكت في يده ضمن قيمتها». والتفسير بهذا المثل المذكور أيضًا في رد المختار، ١٢٢/٧، وأحاله إلى (جامع الفصولين). كما أن تفسير مصطلح (فصط) مستفاد من مقدمة جامع الفصولين، ٣/١. وانظر: الأشباه لابن نجيم، ص ٢٠١؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص ١٦٧، قاعدة ٢١٢، فالبارة التي ذكرها المؤلف وردت في هذين الكتابين مع إحالتها إلى (جامع الفصولين).

## [ القاعدة الرابعة والثلاثون بعد المائتين ]

الْمُتَنِعُ عَادَةً كَالْمُتَنِعِ حَقِيقَةً<sup>(١)</sup>

«ولهذا : لزم على المقرّ : ما أقرّ به<sup>٢</sup> للمقرّ له؛ لأن إقراره للغير كاذباً ممتنع عادة<sup>(٣)</sup>، و<sup>٤</sup> جعل الشرع امتناع العادي<sup>٥</sup> كامتناع الحقيقي، فتعين الصدق، ولزم عليه ما أقرّ به.

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب القواعد المتأخرة عن المؤلف، وبعض كتب الفقه :

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٧/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٢؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٣٨؛ شرحها لسليم رستم، ١/٣٥؛ ولعلي حيدر، ١/٤٢؛ وللأناسي، ١/٨٨؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٣٢٥؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١٢٩، قاعدة ٣٤٩ المدخل الفقهي العام، ٢/٩٧٧، فقرة ٥٨٥؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٩٦- ولفظه : «الممتنع عرفاً وعادة كالممتنع حقيقة»؛ الوجيز، ص ١٥٢؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص ١٠١؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص ١١٢؛ المبادئ الفقهية، ص ٢٩؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٢٦، قاعدة ١٤؛ وللدكتور الزحيلي، ص ٥٥.

ومن كتب الفقه :

الذّرر شرح الغرر، ٢/٣٦٢- وهو المصدر الرئيس للمؤلف كما صرح بذلك في نهاية شرح القاعدة-؛ تبين الحقائق، ٥/١٠؛ قرّة عيون الأخيار، ١٢/١٧١.

(٢) نهاية ٦٠/ب من (د).

(٣) وردت هذه العبارة في شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٧/ب؛ وفي منافع الدقائق، ص ٣٣٢. علماً بأنهما اكتفيا بالتعليق على القاعدة بهذه العبارة. كما أن الأول ختمها بقوله : «انتهى»، وكان قد صرّحها بقوله : « قوله ...»، مما يعني أن هذا التعليق منقول عن الخادمي تبعاً للقاعدة.

(٤) الواو : ساقطة من (ج-).

(٥) في (ج-) : «العادة».

وتقريره : أن الإنسان مجبول على حب<sup>١</sup> المال بالطبع، فلا يُقَرُّ به للغير كاذباً في العادة، وذلك ممكن في الحقيقة، ولكن الشرع ألحقه بالامتناع حقيقة.  
ولا خلاف في هذا الأصل.

والاختلاف فيمن «أقرّ بثوب<sup>٢</sup> في عشرة أثواب» : مبني على أن العشرة : هل [تكون]<sup>٣</sup> ظرفاً للواحد عادة أم لا؟<sup>(٥)</sup>.

• فقال أبو يوسف : لزمه ثوب واحد على مقتضى هذا الأصل؛ لأن العشرة لا تكون<sup>٤</sup> ظرفاً لواحد عادة، فالامتناع عادة ملحق<sup>٥</sup> بالامتناع حقيقة، وإن أمكن حقيقة.

(١) في (د) : «على حسب».

(٢) في (ب) : «الثوب»، وفي (جـ) : «ثوب».

(٣) في (أ) و(ب) و(جـ) : «يكون». والصحيح ما تمّ إثباته من (د).

(٤) في (جـ) : «طرفاً» (بالطاء المهملة). وكلمة (ظرفاً) تمثل نهاية ٦٣/ب من (ب).

(٥) قوله : «ولا خلاف في هذا الأصل ... للواحد عادة أم لا؟» معناه -والله أعلم- :

لا خلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في أصل هذه القاعدة.

وما يحصل من خلاف بينهم إنما هو في التطبيق؛ لاختلاف نظرهم في كون الشيء متمتعاً عادة أم لا ؟. ومثال ذلك : لو قال : عليّ ثوب في عشرة أثواب. فقد حصل في ذلك خلاف بين الثلاثة، وسبب الخلاف هو : هل جرت العادة بلفّ الثوب في عشرة أثواب فتكون العشرة ظرفاً للواحد عادة، فيلزمه أحد عشر ثوباً، أو يقال : إن هذا متمتع عادة، والمتمتع عادة كالمتمتع حقيقة، فلا يلزمه إلا ثوب واحد؟.

خلاف بين الثلاثة : فمذهب محمد هو الأول، ومذهب أبي يوسف الثاني، واختلف النقل عن الإمام أبي حنيفة، ففي (الكافي) أن الثاني «هو قول أبي حنيفة. وفي (البيان) : هو قول أبي حنيفة أولاً» - قاله صاحب نتائج الأفكار، ٣٤٢/٨، وانظر : تبين الحقائق، ١٠/٥؛ وانظر أيضاً : الهداية والعناية، ٣٤٢/٨-٣٤٣؛ الدرر شرح السغر، ٣٦٢/٢؛ قرة عيون الأبحار، ١٧١/١٢.

(٦) في (جـ) : «يكون».

(٧) في (د) : «تلتحق».

- «وقال محمد : لزم أحد عشر ثوباً؛ لأن النفيس من الثياب قد يُلَفُّ [ب عشرة]¹ وأمكن جعله ظرفاً»، فلا يكون امتناعاً² حَقِيقَةً ولا عَادَةً. ذكره صاحب (الدرر) في كتاب (الإقرار)³.



¹) في (أ) و(جـ) و(د) : «عشرة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق في المعنى لما جاء في

مصدر هذه العبارة (وهو الدرر)؛ حيث جاء فيه : «في عشرة».

²) في (ب) : «اقناعاً».

³) أي : القاعدة وما جاء في شرحها مذكور في الدرر، ٣٦٢/٢، مع اختلاف بينهما في الترتيب وكثير من الألفاظ.

## [ القاعدة الخامسة والثلاثون بعد المائتين ]

مَنْ سَعَى فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعْيُهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> :

□ ولهذا : لا [تثبت] الشفعة لمن باع، وكيلاً كان<sup>٢</sup> أو أصيلاً<sup>٣</sup> [١]° وبيع له (وهو الموكل)، ففي هذه الصور: يتم العقد من جهته، فلا يجوز نقضه<sup>(٧)(٨)</sup>.

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي والقواعد :

فمن كتب القواعد :

الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٩؛ الفوائد الزينية له أيضاً، ص ١٣٤، فائدة ١٤٧؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ١٠٠، شرحها لسليم رستم، ٦٣/١؛ ولعلي حيدر، ٨٧/١؛ وللأتاسي، ٢٧٠/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٤٧٥؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٩، قاعدة ١٧؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ١٢٩، قاعدة ٣٥٣؛ المدخل الفقهي العام، ١٠١٥/٢، فقرة ٦٣١؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص ٤٨٨- ولفظه: «الشاهد متى سعى في نقض ما تم به: لا تقبل شهادته»-؛ الوجيز، ص ٣٠٦؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص ١٥٨، ١٦٣؛ المبادئ الفقهية، ص ٥٥؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٨٠، قاعدة ٦٠؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٨٠.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ١٢١/١٤، ٦١/١٥؛ شرح الزيادات لقاضي خان، ص ١١٢٨، وانظر فهرس الكتاب ص ٢١٩٨؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٠٧/٧، ٢١٧، ٤١٨/٩؛ جامع الفصولين، ١٤٥/٢؛ الدرر شرح الغرر، ٢١٤/٢؛ البحر الرائق، ١٦٦/٦، ١٦٧، ٢٥٩؛ الدر المختار ورد المحتار، ٦٤٣/٦؛ قرّة عيون الأخيار، ١٨/١١.

(٢) في (أ) و(ج-): «ثبت». والأصح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر).

(٣) «كان»: ساقطة من (ب) و(د).

(٤) في (ج-): «أو أصلاً».

(٥) الألف زيادة من (ب) و(د)؛ وفقاً للدرر. وهي زيادة في المبنى وفيها زيادة في المعنى؛ ولأنه قال عقب ذلك: «ففي هذه الصور»، وبعدم زيادة الألف يكون ما تقدّم من الصور صورتين فقط، فلا يصدق عليها مسمى الصور حيثئذ؛ لأن (صور) جمع، وقد سبق أن قرّر المؤلف ص ٣٢٠ - أن أقل الجمع ثلاثة وليس اثنان.

(٦) نهاية ١٠٠/ب من (أ).

(٧) انظر: الدرر شرح الغرر، ٢١٤/٢؛ وانظر أيضاً: المبسوط، ١٢١/١٤؛ الهداية والعناية، ٤١٧/٩ -

٤١٨؛ شرح المجلة لسليم رستم، ٦٣/١.

(٨) صورة المسألة : لو اشترك اثنان في أرض، وكان الثاني منهما يملك الأرض المجاورة، فباعها أو بيعت له من قبل وكيله، ثم أراد أن ينقض هذا البيع بالشفعة : فإنها لا تثبت له. وكذلك إذا كانت الأرض المجاورة ملكاً لثالث، وكان الثاني وكيلاً عنه، فباعها : لا تثبت له الشفعة أيضاً.

بخلاف المشتري، فإن الشفعة [ثبت] <sup>١</sup> لمن شري له؛ لأن فيه لا بيع <sup>٢</sup> في بعضه؛ بل في طلب الشفعة تقرير البيع <sup>(٣)</sup>.

□ وكذا : لا [ثبت] <sup>٤</sup> الشفعة - فلا يجوز دعوى الملك - لمن ضمن الدرك <sup>(٥)</sup>؛ لأن الضمان تقرير <sup>٦</sup> البيع، وطلب الشفعة ودعوى الملك سعي في نقضه، فلا يجوز <sup>(٧)</sup>. وفروعها كثيرة.

وخرج عن هذا الأصل في الظاهر مسائل :

• منها : «اشترى عبداً وقبضه، ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا، وبرهن : فإنه [يقبل] <sup>٨</sup>» <sup>(٩)</sup>.

= والسبب في هذه الصور الثلاثة : هو كون عقد البيع حصل من جهة الشفيع، فلو نقض هذا العقد بالشفعة لكان قد نقض ما تم من جهته، و«من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه».

(١) في (أ) و(ج) : «يثبت». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٢) نهاية ٧٤/أ من (ج)، مع تكرار «لا بيع» في بداية اللوحة التي تليها.

(٣) انظر: الدرر شرح الغرر، ٢/٢١٤ - علماً بأنه بين صورة هذه المسألة؛ وانظر أيضاً : المبسوط، ١٤/١٢٢؛ الهداية والعناية، ٩/٤١٧-٤١٨.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج) : «يثبت». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(٥) أي : «ضمن الدرك لمشتري الدار، ثم ادعى شفعة فيها أو ملكاً لها : فإنه لا يُسمع منه ...» - كذا في شرح القواعد الفقهية للزرقا؛ ص ٤٧٥؛ وانظر المراجع التي سيأتي ذكرها في نهاية هذه المسألة.

(٦) في (ب) : «تقرر».

(٧) انظر : الهداية والعناية، ٩/٤١٨؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٢١٤؛ شرح المجلة لسليم رستم، ١/٦٣.

(٨) في (أ) و(ب) و(ج) : «يقبل». والمناسب ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

(٩) الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٩؛ وانظر : البحر الرائق، ٦/١٦٧، ٢٥٩؛ الفوائد الزينية، ص ١٣٤، فائدة ١٤٧؛ رد المحتار، ٦/٦٤٣؛ تكملة : قرّة عيون الأخيار، ١١/١٨؛ الوجيز للبورنوي، ص ٣٠٧.

- ومنها : «وهب جارية واستولدها الموهوب له، ثم ادعى الواهب أنه كان دبرها<sup>(١)</sup>، أو استولدها، وبرهن : تُقبِل [ويستردّها والعقر]<sup>(٢)</sup>. كذا في (الخلاصة)»<sup>(٣)</sup>.
  - «ومنها : باعه، ثم ادعى أنه كان أعتقه»<sup>(٤)</sup>.
- وفي هذه المسألة: أورد ابن نجيم في محلّ الجواب ما ذكر في [فتح] القدير: «نقلًا من<sup>(٥)</sup> المشايخ : [التناقض]<sup>(٦)</sup> لا يضرّ في الحرّية وفروعها»<sup>(٧)</sup>.
- والحق : أنه لا يكون<sup>(٨)</sup> جوابًا شافيًا؛ لأن عدم اعتبار التناقض فيها معلّل بالخفاء<sup>(٩)</sup>، ولا خفاء ههنا، وإنما الخفاء لو ادعى المشتري. وسيأتي<sup>(١٠)</sup> جوابه -إن شاء الله-<sup>(١١)</sup>.

(١) في (د) : «ردّها».

(٢) في (أ) : «لا يستردّها والعقر»، وفي (ب) و(د) : «لا يستردّ بها والعقر». والصحيح ما تمّ إثباته من (ج)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٣) الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٩. وقد قال في نهاية العبارة : «كذا في بيوع (الخلاصة) و(البرازية)». كما أورد هذا الفرع في فوائده، ص ١٣٤، وأعقبه بقوله : «كذا في بيوع (الخانية) و(البرازية)». وقد استعرضت كتاب البيوع من (الخلاصة) ولم أقف على هذا الفرع.

وانظره في : البحر الرائق، ٦/١٦٧، ٢٥٩؛ رد المحتار، ٦/٦٤٣؛ تكملة : قرة عيون الأخيار، ١١/١٨٨.

(٤) الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٩؛ وانظر : فوائده، ص ١٣٤؛ رد المحتار، ٦/٦٤٣.

(٥) زيادة من (ب) : وهي لا بدّ منها، لأنّها الموافقة لاسم الكتاب، ولا يستقيم اختصار الاسم بحذفها، ولأنّ إثباتها هو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٦) في (ب) : «عن». وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

(٧) زيادة من أشباه ابن نجيم وفتح القدير، وهي زيادة لا بدّ منها.

(٨) الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٩ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -؛ وانظر : فتح القدير، ٧/٤٨.

(٩) نهاية ٦١/أ من (د).

(١٠) انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ٧/٤٨؛ البحر الرائق، ٦/١٦٧.

(١١) نهاية ١٠١/أ من (أ).

(١٢) وذلك بعد المسائل الأربع التي تلي هذه المسألة.



• ومنها : «اشترى أرضاً، ثم ادعى [أن] بائعها<sup>٢</sup> كان<sup>٣</sup> جعلها مقبرة أو مسجداً»<sup>(٤)</sup>.

• ومنها : «باع الأب مال ولده، ثم ادعى أنه وقع بغبن فاحش»<sup>(٥)</sup>.

• وكذا : الوصي في مال اليتيم، والمتولي في مال الوقف<sup>(٦)</sup>.

• وكذا : «كل من باع ثم ادعى الفساد»<sup>(٨)</sup>.

والجواب : أن هذه العقود فاسدة، فالفساد يمنع العقد عن كونها<sup>(٩)</sup> [تامة]<sup>١٠</sup>،

وكلامنا فيما تم من جهته.

ويرد على هذا : إذا باع المشتري بالعقد<sup>(١١)</sup> الفاسد بعد القبض بالعقد<sup>(١٢)</sup>

الصحيح : لا يملك الاسترداد<sup>(١٣)</sup>.

(١) في (أ) و(جـ) و(د) : «أنه». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لأشبه ابن نجيم.

(٢) في (د) : «باعها».

(٣) ورد مكان «كان» من (ب) : كلمة «لأن»، مع طمس هذه الكلمة.

(٤) الأشبه لابن نجيم، ص ٢٦٠؛ وانظر : الفوائد الزينية، ص ١٣٤؛ رد المحتار، ٦/٦٤٣؛ المدخل الفقهي

العام، ١٠١٦/٢، فقرة ٦٣١؛ الوجيز، ص ٣٠٧.

(٥) نهاية ٦٤/أ من (ب).

(٦) الأشبه لابن نجيم، ص ٢٦٠؛ وانظر : المصادر الثلاثة السابقة.

(٧) انظر : رد المحتار، ٦/٦٤٣؛ المدخل الفقهي العام، ١٠١٦/٢، فقرة ٦٣١.

(٨) الأشبه لابن نجيم، ص ٢٦٠؛ وانظر : رد المحتار، ٦/٦٤٣؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص ١٩.

(٩) هكذا في جميع النسخ.

ولعل المعنى : ... عن كون العقود بشكل عام ...

وكان من المناسب أن يقال : (كونه)؛ لأن الظاهر أن الضمير يعود إلى العقد؛ لأنه أقرب مذكور.

(١٠) في (أ) و(جـ) و(د) : «تامة». والصواب ما تم إثباته من (ب)؛ لكي يتفق خير (كون) مع اسمها في التأنيث.

(١١) جاء في هامش (أ) : «الباب متعلق بالمشتري».

(١٢) جاء في هامش (أ) : «الباب متعلق بباعه».

(١٣) معنى هذه المسألة : إذا كان المشتري قد اشترى بعقد فاسد، وبعد قبضه للمشتري باعه بالعقد الصحيح

على مشتري آخر : فإن المشتري الأول لا يملك استرداد ما باعه على المشتري الآخر.

والجواب : أنه إذا<sup>(١)</sup> باع انتهى؛ ولهذا لا يملك<sup>(٢)</sup> الفسخ، والنهي تقرر<sup>(٣)</sup>، فإذا تقرر فقد تم<sup>(٤)</sup>، ولم يكن ذلك إلا من البائع الأول ابتداءً، فيكون الاسترداد نقضاً لما تم من جهته.



(١) «إذ» : ساقطة من (جـ)؛ حيث جاء فيها : «أنه أباغ».

(٢) في هامش (أ) : «أي البائع الثاني».

(٣) في (ب) و(جـ) و(د) : «مقرر».

(٤) يشير إلى قاعدة سيأتي أفرادها بالحديث، وهي «النهي يقرر المشروعية عندنا»، ص ١٠٨٣ (ل/١٠٧/أ)،

ق ٢٤٩.

(٥) نهاية ٧٤/ب من (جـ).

## [ القاعدة السادسة والثلاثون بعد المائتين ]

مَنْ لَا يَلِي غَيْرَهُ لَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِي حَقِّهِ<sup>(١)</sup>:

«إذا باع عبد<sup>٢</sup> أو مكاتب<sup>٣</sup> أو ذمي<sup>٤</sup> مال صغيره الحر المسلم، أو اشترى [به]<sup>٥</sup>، أو تزوج صغير<sup>٦</sup> [ة]<sup>٧</sup> كذلك : لا يجوز؛ لانتفاء ولايتهم»<sup>(٨)</sup>.

وقال صاحب (الدرر)- في تعليقه- : «لأن صحة التصرف مبنية على الولاية وإذا انتفت الثانية انتفت الأولى»<sup>(٩)</sup>.

وهذا سهو والصواب : إذا انتفت<sup>١٠</sup> الأولى<sup>١١</sup> انتفت الثانية؛ لأن انتفاء الولاية لا<sup>١٢</sup> يستلزم انتفاء التصرف،

(١) وردت هذه القاعدة بنحو لفظها في الدرر شرح الغرر، ٢/٢٩١؛ كما نقلها عنه صاحب الدر المختار، ١١/٤٨٠. ولفظهما : «من لا يلي غيره لم يجر تصرفه في حقه».

(٢) في (ج-) : «عبدًا».

(٣) زيادة من (ج-) و(ه-) و(و). ولا يتضح المعنى بدونها، ثم إن إثباتها هو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر)؛ حيث جاء فيه : «أو اشترى واحد منهم به، أي : بذلك المال».

(٤) في (أ) و(ج-) : (بالهاء). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر؛ حيث جاء فيه : «كذا تزويج صغيرة كذلك، أي : حرة مسلمة، حيث لم يجر لواحد منهم ذلك؛ لانتفاء الولاية».

(٥) الدرر شرح الغرر، ٢/٢٩١- مع الاختلاف الذي سبق بيانه وتقديم وتأخير في بعض الألفاظ-؛ وانظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ٨/١٤٠؛ الكثر وشرحيه : تبين الحقائق، ٤/٢٧٧؛ والبحر الرائق، ٧/١٧٧؛ الدر المختار وقرة عيون الأخيار، ١١/٤٨٠-٤٨١.

(٦) في الدرر : «فإذا».

(٧) الدرر شرح الغرر، ٢/٢٩١- مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-؛ وانظر : قررة عيون الأخيار، ١١/٤٨٠.

(٨) نهاية ١٠١/ب من (أ).

(٩) «وهذا سهو ... الأولى» : ساقطة من (د)، مع زيادة الواو بعد هذه الجملة (وانتفت).

(١٠) «لا» : ساقطة من (ج-).

وانتفاء جواز التصرف [يستلزم] <sup>١</sup> انتفاء <sup>٢</sup> الولاية <sup>(٣)</sup> .



(١) في (أ) و(جـ) : «لا يستلزم» (بزيادة (لا)). وهي زيادة لا يستقيم بها المعنى.

(٢) «انتفاء» : ساقطة من (جـ).

(٣) من خلال هذا التعليل لم يظهر لي السهو في كلام صاحب (الدرر)؛ لأن ما ذكره صاحب (الدرر) موافق للقاعدة؛ إذ إن الثانية (وهي الولاية) تمثل فعل الشرط في القاعدة، والأولى (وهي صحة التصرف) تمثل جواب الشرط، ومن المسلّم أن الجواب يترتب على الشرط، فإذا انتفى الشرط انتفى ما يترتب عليه.

لكن لعلّ الذي دفع المؤلف إلى هذا الحكم هو أن صاحب (الدرر) عندما عبّر عن الأولى عمّم (التصرف) وقال : «لأن صحة التصرف»، ولم يخصه بالتصرف في حق الآخرين. والتصرف بعمومه يشمل تصرف الإنسان في حق نفسه، وتصرفه في حق غيره، ومن المعلوم أن عدم ولاية الإنسان على غيره وإن كانت تمنعه من التصرف في حق الآخرين إلا أنها لا تمنعه من التصرف في حق نفسه. بخلاف منع الإنسان من التصرف أيّا كان هذا التصرف، فإن هذا يلزم انتفاء ولايته على غيره؛ لأنها تدخل ضمن التصرفات المنهي عنها.

لهذا ارتضى المؤلف أنه إذا انتفت صحة التصرف انتفت الولاية وليس العكس -والله اعلم-.

## [ القاعدة السابعة والثلاثون بعد المائتين ]

**مَنْ جَعَلَ الْقَوْلَ قَوْلَهُ، فَيَمَّا كَانَ هُوَ خَصَمًا فِيهِ، وَالشَّيْءُ مِمَّا يَصِحُّ  
بَذْلُهُ : كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَوْمِيهِ :**  
هكذا ذكر في الأشباه<sup>(١)</sup>.

(١) راجعت (الأشباه) لابن نجيم كاملاً، كما بحثت عن القاعدة في مظائنها من طبعة أخرى للأشباه، وثالثة مع غمز عيون البصائر، ومع ذلك كله لم أهتم إليها.

وغاية ما تم الوقوف عليه عبارة معناها قريب من معنى القاعدة، وهي : «كل من قبل قوله فعلية اليمين». فهذه العبارة وردت في الأشباه (طبعة المكتبة العصرية)، ص ٢٥٠، وفي طبعة دار الفكر، ص ٢٦١، ومع غمز عيون البصائر، ٣٢٦/٢؛ كما وردت في رد المحتار، ٢٥٥/٨؛ وتكملته : قرّة عيون الأخيار، ٥٥١/١٢.

يضاف إلى ما سبق : كون القاعدة تتمشى مع مذهب الإمام أبي حنيفة - كما سيذكر ذلك المؤلف في بداية شرحه لها أيضاً-؛ لهذا فإنه وردت الإشارة إلى معناها في عدد من كتب الفقه الحنفي، في معرض الاستدلال لرأي الإمام أبي حنيفة في مسألة خالفه فيها أصحابه.

ومن هذه الكتب : المصدر الرئيس الذي استفاد منه المؤلف في شرحه للقاعدة (وهو الدرر شرح القرر). والمسألة المشار إليها لها أهمية في توضيح ما جاء في شرح القاعدة، وهي مذكورة في مصدر المؤلف وكثير من المصادر الأخرى، ومع ذلك لم يذكرها المؤلف؛ مما جعل شرحه للقاعدة يعتريه شيء من الغموض. يضاف إلى ذلك كون القاعدة تتضمن مصطلحاً يحتاج إلى إيضاح، وهو لفظ (البذل)؛ لهذا من المناسب إيضاح هذا المصطلح والمسألة المشار إليها :

أما المصطلح : (وهو البذل) فهو في اللغة : مصدر بَذَلَ، يقال : «بَذَلَهُ يَبْذُلُهُ وَيَبْذُلُهُ : أعطاه، وجاد به». وفي الاصطلاح : عرفه صاحب (العناية) -١٨٣/٨، ١٨٦- بأنه : «قطع الخصومة بدفع ما يَدَّعيه الخصم».

ومن التعريفات الأخرى له ما جاء في البحر الرائق -٢٠٧/٧- : «وفي (الظهيرية) تفسير البذل عنده : ترك المنازعة والإعراض عنها».

وانظر : الهداية ونتائج الأفكار، ١٨٦/٨.

والمعنى اللغوي مستفاد من القاموس المحيط، مادة «بذل»، ص ١٢٤٧؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «بذل»، ص ١٢٢.

أما المسألة : فبيانها في ضوء النقاط الآتية :

أ- عنوان المسألة : حكم تحليف المنكر، في النكاح والرجعة والإيلاء والاستيلاء والرق والنسب والولاء والحدود واللعان.

ب- تحرير محل النزاع فيها بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه :

- ١- الأمور التسعة المذكورة إذا قصد بها المال : يُحْلَفُ المنكر فيها بالإجماع - كما أفاد ذلك الشرنبلالي في حاشيته على الدرر، ٣٣٤/٢، وابن عابدين في رد المختار، ٢٩٩/٨-.
- ٢- الحدود واللعان إذا لم يقصد بهما المال : لا يحلف فيهما بالإجماع - وقد نقل ذلك صاحب تبين الحقائق، ٢٩٨/٤؛ والدرر، ٣٣٤/٢؛ والبحر الرائق، ٢٠٨/٧؛ وغيرهم-.
- ٣- الأمور السبعة الأخرى إذا لم يقصد بها المال ففي التحليف فيها نزاع.

ج- بيان الأقوال :

القول الأول : لا يحلف المنكر فيها. وهذا قول الإمام أبي حنيفة.

القول الثاني : يحلف المنكر فيها. وهذا قول صاحبيه.

د- الأدلة :

- دليل القول الأول : «أن فائدة الحلف : ظهور الحق بالنكول، والنكول ... بذل وإباحة، وهذه الحقوق لا يجري فيها البذل والإباحة، فلا يقضى بها بالنكول، كالقصاص في النفس، والحدود واللعان، وفي حمله على البذل صيانة عرضه عن الكذب، فكان أولى ...» أي : أولى من حمل النكول على الإقرار؛ «إذ لو حمل على الإقرار لكذبناه في الإنكار، ولو جعل بذلاً قطع الخصومة بلا تكذيب، فكان هذا أولى؛ صيانة للمسلم من أن يُظنَّ به الكذب»- تبين الحقائق، ٢٩٧/٤؛ الدرر شرح الغرر، ٣٣٤/٢؛ وانظر هذا الدليل الذي يشير إلى معنى القاعدة في : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ١٨٣/٨-١٨٤؛ البحر الرائق، ٢٠٧/٧-.

- دليل القول الثاني : «أن هذه الحقوق تثبت بالشبهات، فيجري فيها الاستحلاف، كالأموال، بخلاف الحدود؛ وهذا لأن فائدة الحلف ظهور الحق بالنكول، والنكول إقرار [وليس بذل]؛ لأن الحلف لما وجب فتركة؛ دليل على أنه باذل أو مُقرّ، ولا يمكن أن يجعل باذلاً؛ لأن النكول يعتبر من المأذون والمكتاب، وهما لا يملكان البذل؛ فيجعل مُقرّاً ضرورة، والإقرار يجري في هذه الأشياء [التسعة] لكنه إقرار فيه شبهة؛ لأنه سكوت في نفسه، والسكوت محتمل، فلا يكون حجة فيما يسقط بالشبهات، واللعان حدّ الأزواج فأشبهه حدّ القذف»- كذا في الدرر، ٣٣٤/٢- فنظراً لهذه الشبهة خرج الأمر الثامن (وهو الحدود)، وما قيس عليه وهو الأمر التاسع (وهو اللعان)، وبقيت الأمور السبعة.

هـ- منشأ الخلاف :

يتضح من الدليلين السابقين أن الخلاف راجع إلى الاختلاف في تفسير نكول المدعى عليه :

أقول : هذا الأصل موضوع على قول أبي حنيفة - رحمه الله <sup>(١)</sup> - ، ولكن يفهم منه : أن عدم الاستحلاف مخصوص فيما لا يصح البذل .  
وليس كذلك ؛ لأن في الحدود : لا يصح أيضاً بالاتفاق <sup>(٢)</sup> .  
وقال في (النهاية) : « لا يستحلف في الحدود <sup>٣</sup> بالإجماع ، إلا إذا تضمن حقاً <sup>(٤)</sup> ؛ كمن علّق عتق عبده بالزنا ، وادعى العبد أنه زنى ، ولا بيّنة له عليه :

- فمن قال : إن النكول بذل ، قال : إن التحليف لا يجري في السبعة المذكورة ؛ لأنه لا يجري فيها البذل .

- ومن قال : إن النكول إقرار : قال إن التحليف يجري فيها ؛ لأن الإقرار يجري فيها .  
و- الرجوع عند الحنفية :

- ذكر كثير منهم : أن « الفتوى على قولهما » ، أي : « أنه يحلف المنكر في الأشباه السبعة » .  
وتمن ذكر ذلك : الفقيه أبو الليث والفخر البيزدوي وقاضي خان والنسفي والولوالجي - وقد نقل ذلك عنهم صاحب البحر ، ٢٠٧/٧ ، وغيره - كما ذكره التمرناشي في الدر المختار ، ٢٩٩/٨ .  
- وهناك اختيار متوسط عبّر عنه صاحب (البحر) - ٢٠٨/٧ - بقوله : « واختار المتأخرون من مشايخنا : على أن القاضي ينظر في حال المدعى عليه : فإن رآه متعنتاً يحلفه ؛ أخذاً بقولهما . وإن رآه مظلوماً : لا يحلفه ؛ أخذاً بقول أبي حنيفة » .

وهذا الاختيار مذكور قبل ذلك في (الدرر) - ٣٣٤/٢ - بصيغة التمريض (وقيل) ، وقد نقله عن (الكافي) .  
أي قوله في المسألة المذكورة في الهامش السابق . <sup>(١)</sup>

يمكن أن يُحاجب عن هذا الاعتراض بأن يقال : لا تعارض بينه وبين كون عدم الاستحلاف مخصوصاً  
- عند الإمام أبي حنيفة - بما لا يصح فيه البذل ؛ لأن الحدود من « الحقوق [التي] لا يجري فيها البذل والإباحة » - وقد سبق نقل هذا عن الدرر ، في الصفحة السابقة - . <sup>(٢)</sup>

لهذا فإن صاحب الدرر - بعد بيانه لدليل الإمام أبي حنيفة على عدم تحليف المنكر في الحدود وغيرها - قال : « فالحاصل : أن كلّ محلّ يقبل الإباحة بالإذن ابتداءً يقضى عليه بنكوله ، وما لا فلا » .  
وفي هذه تصريح بالمفهوم المخالف للقاعدة الذي اعترض عليه المؤلف .

<sup>(٣)</sup> « لا يصح أيضاً ... الحدود » : ساقط من (ج) .

<sup>(٤)</sup> جاء في هامش (أ) : « مطلب : لا يستحلف في الحدود بالإجماع إلا إذا تضمن حقاً » .

<sup>(٥)</sup> في (ج) : « على » .

يستحلف، فإذا نكل : ثبت العتق لا الزَّنى»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا الأصل يقتضي أن لا يحتاج في السرقة<sup>٢</sup> إلى أن يقال للمسروق منه : «دَعْ ذكر السرقة، وادَّع تناول مَالِكَ، فيكون لك عليه يمين» - على ما ذكر في بعض الكتب<sup>(٣)</sup>.

وبه خرج الجواب مما يتوهم في بعض المسائل خروجها عن هذا الأصل، حيث قالوا:

- «حُلْفٌ»<sup>(٥)</sup> السارق : وإن نكل : ضمن ولا يقطع<sup>(٧)</sup>.
- «كذا الزوجة»<sup>(٨)</sup> : إذا ادَّعت طلاقاً قبل الدخول<sup>(٩)</sup> : فإن نكل ضمن نصف مهرها»<sup>(١٠)</sup>.

وفي هذه المسألة يتوهم أن دعواها دعوى نكاح، بخلاف ما إذا ادَّعت بعد الدخول؛ لعدم التوهم فيها - كما مر تفصيله<sup>١١</sup> في باب الألف<sup>(١٢)</sup> -.

(١) النهاية للسفناقي، ل ٣٠٥/ب؛ والدرر شرح الغرر، ٣٣٤/٢ - مع زيادة في النهاية وفي (الدرر) لعدد من الألفاظ التي فيها إيضاح للمعنى، حيث جاء في (النهاية) : «وفي الحدود: لا يُستحلف بالإجماع، إلا إذا تضمن حقاً؛ بأن علّق عتق عبده بالزنا، وقال : إن زنيْتُ فأنْت حرٌّ. فادعى العبد أنه [أي المولى] زن، ولا يَبْينة له عليه : يستحلف المولى، حتى إذا نكل يثبت العتق دون الزنا». وورد نحو هذا اللفظ في (الدرر).  
فيلحظ في هذا المثال : أن العبد قد ذف مولاة بالزنا، والقذف من الحدود، ومع ذلك جرى فيه تحليف المولى؛ والسبب هو أنه تعلق بالحدِّ حقٍّ آخر وهو العتق.

وانظر : تبين الحقائق، ٢٩٨/٤؛ البحر الرائق، ٢٠٨/٧ - ٢٠٩؛ الأشباه والنظائر، ص ٢١٤.

(٢) نهاية ٦١/ب من (د).

(٣) ومن الكتب التي ذكرت ذلك : النهاية للسفناقي، ل ٣٠٨/ب؛ الدرر شرح الغرر، ٣٣٤/٢.

(٤) نهاية ٦٤/ب من (ب).

(٥) جاء في (أ) أسفل هذه الكلمة : «القاضي» أي أن الحلف هو القاضي.

(٦) نهاية ١٠٢/أ من (أ).

(٧) الدرر شرح الغرر، ٣٣٤/٢.

(٨) في (ج) و(و) : «الزوج». وهذا الأول؛ لأن الزوج هو المدعى عليه الذي يحصل منه الحلف، ووفقاً للدرر.

(٩) في الدرر زيادة إيضاح، حيث جاء فيه : «يعني : إذا ادَّعت طلاقاً قبل الدخول واستحلف الزوج».

(١٠) الدرر شرح الغرر، ٣٣٤/٢ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -.

(١١) في (ج) : «تفضيله» (بالضاد).

(١٢) ص ٣٩٢ (ل ١٥/ب - ١٦/أ).



- «وكذا النسبُ : إذا ادَّعى حقًا - كإرث ونفقة -، فإن نكل قُضي بالمال والنفقة<sup>(١)</sup>.
- و<sup>٢</sup> حجرٌ في اللَّقِيطِ<sup>٣</sup> : بأن كان صبيًّا في يد رجل [التقطه]<sup>٤</sup> وهو لا يعبرُ عن نفسه، فادَّعت [امرأة]<sup>٥</sup> حرَّة الأصل : أنه أخوها؛ [تريد]<sup>٦</sup> قصر يدِ الملتقط؛ لما<sup>٧</sup> لها<sup>(٨)</sup> حق الحضانة، وأرادت استحلافه فنكل : ثبت لها<sup>(٩)</sup> حق نقل الصبي إلى حجرها، لا النسب.
- وعق بالملك : بأن ادعى عبد على مولاه أنه معتق<sup>(١٠)</sup>؛ لأنه أخوه، واستحلفه : فإن<sup>(١١)</sup> نكل قُضي بالعتق لا النسب.
- وامتناع الرجوع في الهبة : بأن أراد الواهب الرجوع في الهبة، فقال الموهوب له: أنا أخوك : فإن المدعى عليه يُستحلف<sup>(١٢)</sup>، فإن نكل قُضي بامتناع الرجوع لا النسب<sup>(١٣)</sup>.

(١) في الدرر : زيادة «لا النسب».

(٢) الواو : ساقطة من (ج-).

(٣) في (ج-) و(د) : «اللقط».

(٤) في (أ) : «اللقطعة»، وفي (د) : «اللقط». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(ج-)، وهو الموافق للدرر.

(٥) في (د) : «يعتبر».

(٦) في (أ) و(ج-) و(د) : «امراته». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر.

(٧) في (أ) و(ج-) و(د) : «يريد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر.

(٨) في (ب) : «لها».

(٩) في (الدرر) زيادة «من».

(١٠) في (الدرر) : «يثبت به لها».

(١١) في هامش (أ) : «مطلب : بأن ادعى على مولاه أنه معتق».

(١٢) في (الدرر) : «فإن حلف : برئ وإن نكل...».

(١٣) في الدرر زيادة، وهي : «على ما يدعى من النسب بالإجماع».

(١٤) الدرر، ٢/٣٣٤-٣٣٥ - مع اختلاف سبق بيان أكثره-؛ وانظر : النهاية، ل ٣٠٩/ب-.

والحاصل : ثبت هذه الحقوق لا ما يصح فيه البذل<sup>(١)</sup>.  
ومما خرج عن هذا الأصل : «إذا ادعى القصاص، وأنكر المدعى عليه<sup>٢</sup> : يستحلف بالإجماع في النفس :

- فإن نكل يُحبس حتى يقرَّ أو يَحْلِفَ.
- وفيما دون النفس : يقتص عند أبي حنيفة.
- وعندهما : يلزم<sup>٣</sup> الدية فيهما؛ لأن القصاص فيما دون النفس عقوبة تدرئ بالشبهات ولا يثبت بالنكول<sup>٤</sup>، كالقصاص في النفس<sup>(٥)</sup>.

(١) الذي يظهر أن المراد من هذه العبارة -والله أعلم- أن جميع الحقوق المذكورة ثبتت بالنكول على الرغم من أنها بما لا يصح فيه البذل.

تأنيدي : أن حصر عدم الاستحلاف فيما لا يصح فيه البذل غير صحيح.  
وهذا غير مسلم؛ لأن جميع الحقوق المذكورة وإن كان لا يصح فيها البذل لذاتها، إلا أنها تضمنت حقاً يصح فيه البذل؛ لهذا جاز الاستحلاف فيها تبعاً لهذا الحق. وبيان ذلك على النحو الآتي :

- أن حد الزنا المذكور يتضمّن حقاً يصح فيه البذل، وهو العتق.
- وحد السرقة يتضمّن حقاً يصح فيه البذل، وهو المال المسروق.
- والطلاق يتضمّن حقاً يصح فيه البذل، وهو نصف المهر.
- والنسب يتضمّن حقاً يصح فيه البذل، وهو الإرث والنفقة.
- وادعاء الحرية أن الملتقط أحوها يتضمّن حقاً يصح فيه البذل، وهو الحضانة.
- وادعاء العبد أنه معتق؛ لأنه أخو المولى يتضمّن حقاً يصح فيه البذل، وهو العتق.
- وادعاء الموهوب له أنه أخو الواهب يتضمّن حقاً يصح فيه البذل، وهو عدم الرجوع في الهبة.

بيد أن هناك أموراً أخرى جرى فيها الاستحلاف مع أنه لا يصح فيها البذل، وقد ذكر صاحب (تبيين الحقائق) - ٢٩٧/٤ - جملة منها وأجاب عنها.

يضاف إلى ذلك أن صاحب (البحر الرائق) - ٢٠٩/٧ - ذكر ثبوتاً وثلاثين خصلة لا استحلاف فيها، بعضها متفق عليها بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، وبعضها حصل فيها خلاف. فراجعهما إن شئت.

(٢) نهاية ١٠٢/ب من (أ).

(٣) في (ج) : «يلزمه». وقد جاء في الدرر : «تلزمه».

(٤) في (ج) : «بالسكون».

(٥) الدرر شرح الفرر، ٣٣٥/٢ - مع اختلاف في الترتيب وبعض الألفاظ، وما جاء في الدرر أكثر وضوحاً، حيث قال : «ادعى على غيره قصاصاً في النفس، أو فيما دونها، فأنكر : استحلف إجماعاً :

والجواب<sup>(١)</sup> في المسائل السابقة<sup>(٢)</sup> : والمدعى وإن كان مما لا يجوز بذله ولكن بدله الدية (وهي مال)، فإذا لم يمكن البذل يصار إلى البدل. والأطراف عند أبي حنيفة مما<sup>٣</sup> يصح [البذل] فيه؛ لأن الأطراف يُسلك بها مسلك الأموال؛ لأنها خلقت وقاية للنفس كالمال، فيجرى فيها البذل؛ ولهذا يُقتصر فيها، بخلاف النفس<sup>(٤)</sup>.



• فإن نكل في النفس : لم يقض بقتل ولا دية؛ بل حُسب حتى يقرّ أو يحلف.

وفيما دوماً : يقتصر عند أبي حنيفة.

• وعندهما : تلزمه الدية فيهما، ولا يقضى بالقصاص؛ لأن القصاص فيما دون النفس عقوبة تندرى بالشبهات، ولا يثبت بالنكول، كالقصاص في النفس؛ لأن النكول وإن كان إقراراً عندهما ففيه شبهة العمد؛ لأنه إن امتنع عن اليمين تورّعاً عن اليمين الصادقة لا يكون إقراراً؛ بل بذلاً، وإذا امتنع القود تجب الدية».

وانظر : النهاية، ل. ٣١٠/ب - ٣١١/أ.

(١) أي : والجواب بناء على رأي الإمام أبي حنيفة.

(٢) أي مسائل القصاص السابقة.

(٣) في (ج) : زيادة «لا».

(٤) في (أ) : «البدل». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للدرر.

(٥) في (د) : «الأحوال».

(٦) انظر : الدرر شرح الفرر، ٣٣٥/٢.

## [ القاعدة الثامنة والثلاثون بعد المائتين ]

مَنْ عَمِلَ إِقْرَارَهُ قُبِلَتْ بَيِّنَتُهُ، وَإِلَّا فَلَا<sup>(١)</sup> :

«فلو ادعى<sup>٣</sup> أنه أخوه أو جدّه أو ابنُ ابنه : لا تقبل بيئته»<sup>(٥)</sup>؛ لأن إقرار المدعى عليه فيها مما لا يصح؛ لأنه تحميل النسب على الغير، فلا [تسمع]<sup>٦</sup> البيّنة عليه، كما لا يصح إقراره.

(١) نهاية ٧٥/ب من (ج).

(٢) معنى هذه القاعدة :

أن من ادعى على غيره دعوى، وأقام البيّنة عليها: فإنه ينزّل المدعي منزلة المدعى عليه وينظر: فإن كان يُقبل إقراره بالمدعى به، فكذلك تُقبل بيئته عليه إذا كان مدعياً. أما إذا كان لا يُعمل بإقراره فلا تُقبل بيئته.

أما توثيقها :

فقد وردت هذه القاعدة بنحو لفظها في: الأشباه لابن نسحيم، ص ٢٥٥؛ قواعد الفقه له، ص ١٩٤، قاعدة ٢٦٠؛ غمز عيون البصائر، ٣٥٥/٢. ولفظ ابن نجيم في أشباهه: «من عمل إقراره قبلت بيّنة، ومن لا فلا»، ولفظه في قواعده: «من يعمل إقراره تقبل بيئته، ومن لا فلا».

(٣) نهاية ٦٥/أ من (ب).

(٤) نهاية ٦٢/أ من (د).

(٥) الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٥؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٩٤؛ وانظر : الجامع الكبير، ص ١٢٠؛ الفتاوى البرازية، ٣٥٦/٢.

وقد جاء في الأشباه زيادة لفظ : «أو ابنه»، وهذه الزيادة في طبعيتين أخريتين للأشباه، وهما طبعة دار الفكر، ص ٢٦٨، ومع غمز عيون البصائر، ٣٥٥/٢.

والصحيح ما صنعه المؤلف (وهو عدم إثبات هذه الزيادة)؛ لأنها ذكرت هنا في معرض التمثيل للشق الثاني من القاعدة، وسوف يأتي التمثيل للشق الأول منها، وقد اتفق ابن نجيم والمؤلف على التمثيل له بالبنوة، فيكون في التمثيل بها في الشقين المتعاكسين تناقض.

والمناسب هو التمثيل بها للشق الأول من القاعدة؛ لأن دعوى البنوة إقرار من المدعي على نفسه بأنه أب له، وهذا إقرار صحيح يعمل به، فتقبل في هذه الدعوى البيّنة؛ لأن «من عمل إقراره قبلت بيئته».

(٦) في (أ) و(ب) و(ج): «تسمع» (بالياء)، وفي (د): رُسِم الحرف الأول بالياء والتاء معاً. والأفصح منها هو اللبث.

«بخلاف الأبوة والبنوة والزوجة والولاء»<sup>(١)</sup>؛ لأن إقرار المدعى عليه مما يصح فيه، [فتسمع]<sup>(٢)</sup> البينة عليه، كما يصح إقراره. وإذا ادعى حقاً على المدعى عليه فيما لا يصح إقراره فيه، كإرث ونفقة أو حضانة : [تسمع]<sup>(٣)</sup> بينته، ويثبت الحق لا النسب - كما مرّ تفصيله في الأصل المتقدم<sup>(٤)</sup> -.



(١) الأشباه لابن نجيم، ص ٢٥٥؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٩٤-١٩٥؛ وانظر : الجامع الكبير، ص ١٢٠؛ الفتاوى البرازية، ٣٥٦/٢.

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «فيسمع». والأفصح ما تمّ إثباته من (ب).

(٣) في (أ) و(ب) و(ج) : «يسمع». والأفصح ما تمّ إثباته من (د).

(٤) نهاية ١٠٣/أ من (أ).

(٥) في (ب) : «لأن».

(٦) ص ١٠٨٨ (ل ١٠٢/ب).

## [ القاعدة التاسعة والثلاثون بعد المائتين ]

مَنْ يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ<sup>(٢)</sup> يَمْلِكُ التَّعْلِيقَ<sup>(٣)</sup> :

ولهذا : جاز للزوج والمولى تعليق الطلاق والإعتاق، كما جاز لهما التنجيز.  
 وخرج عن هذا الأصل : مَنْ وَكَّلَ بالطلاق أو الإعتاق منجزاً لا يملك التعليق<sup>(٤)</sup>.  
 فلو علّق طلاق امرأة موكله، أو علّق عتق عبد موكله على كائن<sup>٥</sup> : لا يقع الطلاق والإعتاق.  
 والجواب : أن<sup>٦</sup> المقاصد والمعاني لا [تعتبر]<sup>٧</sup> في الطلاق والإعتاق<sup>٨</sup>.

(١) في (جـ) : «ملك».

(٢) جاء في هامش (أ) : «الناجز : حاضر. يُقال : بعته ناجزاً بناجز : أي حاضرًا بحاضر، كقولك: يدا بيد، أي تعجيلاً بتعجيل». ثم جاء عقب ذلك عبارة باللغة العثمانية كتبت بالخط نفسه.

(٣) وردت القاعدة بنحو هذا اللفظ في عدد من كتب القواعد وبعض الكتب الأخرى :

فمن كتب القواعد :

المنثور، ٢١١/٣ -ولفظه : «من ملك التنجيز ملك التعليق»-؛ الأشباه للسيوطي، ٦٧١/٢؛ ولاين نجيم، ص ٤٠٥؛ غمز عيون البصائر، ٤٥/٤؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١٣٠، قاعدة ٣٥٨ -  
 ولفظ أشباه السيوطي ومن بعده كلفظ المنثور-.

ومن الكتب الأخرى :

إعلام الموقعين، ٢٣١/٣؛ تحرير تنقيح اللباب وشرحه : تحفة الطلاب، ٣٠٢/٢.

(٤) انظر : المصنفى للنسفي، ل ٤٠/أ، فقد ورد فيه التمثيل بالعتق؛ كما ورد التمثيل بالطلاق في جميع كتب القواعد المذكورة عند توثيق القاعدة.

(٥) في (د) : «كان».

(٦) «أن» : ساقطة من (ج-).

(٧) في (أ) و(ج-) و(د) : «يعتبر». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٨) في (ب) : «والعتاق».

وإنما [تعتبر]<sup>(١)</sup> الألفاظ، حتى إذا<sup>(٢)</sup> قال لعبده : إن أدّيتَ إليّ كذا في كيسٍ أبيض فأنت حرّ. فأدّاه في كيسٍ آخر : لا يعتق - وقد مرّ تفصيله في باب الألف<sup>(٣)</sup> -.



(١) ما قيل في هامش (٧) من الصفحة السابقة يقال هنا.

(٢) «إذا» : ساقطة من (ج-).

(٣) ص ٣٦٠ (ل ١٥/أ)، قاعدة ٣٤.

## [ القاعدة الأربعون بعد المائتين ]

مَنْ لَا يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ لَا يَمْلِكُ التَّعْلِيقَ<sup>(١)</sup> :

فلا تطلق [أجنبية]<sup>٢</sup> قال لها : إن كلمتك فأنت طالق. فنكحها و<sup>٣</sup>كلمها؛ لأنه لا يملك التنجيز، فإنه إذا قال لأجنبية : أنت طالق : لا يقع، فكذا<sup>٤</sup> إذا علّقه<sup>(٥)</sup>؛ لأن محل وقوع الطلاق الملك أو سبب الملك، والمحل شرط ولم يوجد<sup>(٦)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل : ما إذا أضاف الطلاق إلى سبب الملك وقال [أجنبية]<sup>٧</sup> : إن [تزوجتك]<sup>٨</sup> فأنت طالق. [فتزوجها]<sup>٩</sup> :

(١) هذه القاعدة تمثل المفهوم المخالف للقاعدة السابقة؛ لهذا فإن جميع كتب القواعد التي أوردت تلك القاعدة ذكرت هذه القاعدة عقبها مباشرة؛ بل إن السبوطي جمع بينهما في لفظ واحد وقال في أشباهه -٦٧١/٢- : «من ملك التنجيز ملك التعليق، ومن لا فلا».

انظر : كتب القواعد المذكورة عند توثيق تلك القاعدة، ويضاف إليها :

قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١٢٠، قاعدة ٩٠ - ولفظه : «من لا يملك تنجيز العتق؛ لعدم أهليته : لا يملك تعليقه»-؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ١٣٠، هامش (٥)؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص ١٦٠٣.

ومن الكتب الأخرى :

المصنف للنسفي، ل ٤٠/٤- ولفظه : «والأصل فيه : أن كل من لا يؤهل لتنجيز العتق لا يؤهل لتعليقه»-.

(٢) في (أ) و(ج) : «أجنبيته». والمناسب ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٣) في (ب) و(د) : «أو».

(٤) في (ج) : «كذا».

(٥) انظر : شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٧٢٩.

(٦) انظر : شرح المغني للقاءني، ق ٢، ج ٢، ص ٧٢٧؛ وانظر نحو هذا المثال في : تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص ١٤٨؛ المبدع، ٧/٢٤٧؛ مغني المحتاج، ٣/٢٩٢؛ رد المحتار، ٥/٥٢٨.

(٧) في (أ) و(ج) : «لأجنبيته». والمناسب ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٨) في (أ) و(ج) و(د) : «زوجهك». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٩) في (أ) و(ج) و(د) : «فتزوجها». والصحيح ما تم إثباته من (ب).



تطلق، مع أنه<sup>١</sup> لا يملك التنجيز عند التعليق<sup>(٢)</sup> ١.  
والجواب : أن التعليق<sup>٣</sup> بالشرط عامل في السبب دون الحكم عندنا؛ لأنه هو المذكور دون غيره<sup>(٤)</sup>.

«تحقيقه : لأن<sup>(٥)</sup> التعليق عبارة عن إبقاء<sup>(٦)</sup> الحكم على تقدير الشرط، لا مطلقاً، فيكون<sup>٧</sup> مصدره<sup>(٨)</sup> إنشاء الطلاق على تقدير<sup>٩</sup> وجود الشرط، لا في الحال. ألا يرى<sup>١٠</sup> : أن أهل اللغة اتفقوا على أن الجزاء متعلق بالشرط<sup>(١١)</sup>.  
فعبارته لا [تعتقد]<sup>١٢</sup> سبباً قبل الاتصال بالمحل. وشرطية الملك إنما [تعتبر]<sup>١٣</sup> عند انعقاد<sup>١٤</sup> السبب.

(١) نهاية ١٠٣/ب من (أ).

(٢) انظر هذا المثال في : بدائع الصنائع، ١٣٢/٣؛ البحر الرائق، ٣٢٠/٣؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ١٠٦/٤.

(٣) في (جـ) : «للتعليق».

(٤) انظر هذا الجواب في : المغني، ص ١٦٧؛ شرحه للقاءاني، ق ١، جـ ٢، ص ٧٣٧.

(٥) في مصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني) : «أن».

(٦) في شرح المغني : «إيقاع». وهذا الأول؛ لأنه أتى عقب ذلك بكلمة مرادفة لها، حيث قال : «... إنشاء الطلاق...».

(٧) نهاية ٧٦/أ من (جـ)، مع تكرار : «فيكون» في بداية اللوحة التي تليها.

(٨) في شرح المغني : «قصده». وهذا الذي يشهد له السياق.

(٩) نهاية ٦٥/ب من (ب).

(١٠) في (د) : «تري».

(١١) شرح المغني للقاءاني، ق ١، جـ ٢، ص ٧٣٧- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. وانظر من كتب اللغة التي تقيّد أن الجزاء متعلق بالشرط : أوضح المسالك (مع عدّة السالك)، ٤٠/٤؛ النحو الوافي، ٤٢٢/٤؛ المعجم المفصل في النحو العربي، ٥٦٧/١.

(١٢) في (أ) و(جـ) : «ينعقد». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(١٣) في (أ) و(ب) و(جـ) : «يعتبر». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(١٤) نهاية ٦٢/ب من (د).

فإذا قال : إن [تزوجتك] <sup>١</sup> فانت طالق <sup>٢</sup> : لا [تعتقد] <sup>٣</sup> عبارته سبباً حتى نحتاج<sup>٤</sup> إلى المحل؛ لأن الشرط لا يكون سبباً قبل الاتصال، فإذا تزوجها ينعقد سبباً بوجود الشرط، والمملك موجود في ذلك الوقت، فيقع الطلاق <sup>(٦)</sup>.

ولا يرد عليه : لو قال لأجنبيّة : إن كلمتك فانت طالق. فنكحها وكلمها : لا يقع <sup>٥</sup> مع أن عبارته [تعتقد] <sup>٨</sup> سبباً في زمان التكلم، والمملك موجود في ذلك الوقت!.

لأن كلامنا فيما أضاف الطلاق إلى المملك أو سببه، مثل أن يقول : إن تزوجتك. وما ذكر ليس مما نحن فيه.

وفيه خلاف الشافعي - رحمه الله - فإن عنده تعليق الشرط عامل في الحكم دون السبب <sup>(٩)</sup>. فعبارته [تعتقد] <sup>١٠</sup> سبباً <sup>١١</sup> وقت التلفظ، والمملك لم يوجد في ذلك الوقت،

(١) في (أ) و(ج) و(د) : «تزوجتك». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٢) «طالق» : ساقطة من (ج).

(٣) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) : «ينعتقد»، وفي (د) بإهمال الحرف الأول. والأفصح أن يكون الحرف الأول هو التاء، كما تم إثباته.

(٤) في (أ) رسم الحرف الأخير بالباء والنون معاً.

(٥) في (ب) و(د) : «تحتاج».

(٦) أنظر : شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٧٢٩.

(٧) في (ج) زيادة : «الطلاق».

(٨) في (أ) و(ب) و(ج) : «ينعتقد». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(٩) انظر : تخریج الفروع على الأصول للزنجاني، ص ١٤٨، حيث جاء فيه : «مسألة : الشرط إذا دخل على السبب ولم يكن مبطلاً : كان تأثيره في تأخير حكم السبب إلى حين وجوده، لا في منع السبب عند الشافعي رحمته الله»؛ وانظر : المغني للخيازي، ص ١٦٧؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٧٢٧، ٧٢٨؛ مسلم الثبوت وفواتح الرحموت، ١/٤٢٣.

(١٠) في (أ) و(ج) : «ينعتقد». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(١١) نهاية ١٠٤/أ من (أ).

فلغت؛ لعدم المحل، والمحلّ القابل<sup>١</sup> لذلك التصرف شرط في زمان صيرورة اللفظ سبباً، فيلغو بدونه<sup>(٢)</sup>.

وكلّ واحد منهما<sup>(٣)</sup> أورد الأدلة من المعقولات<sup>٤</sup> والحسيات :  
ومنها : ما قال أبو حنيفة : إن «[الترس]<sup>٥</sup> إذا منع اتصال السهم بالرمي إليه منع سببته<sup>٦</sup>»<sup>(٧)</sup>.

وقال الشافعي - رحمه الله - : «إن تعليق<sup>٨</sup> القنديل لا يؤثر في ثقله<sup>٩</sup> الذي هو سبب السقوط بالمنع والإعدام؛ بل يؤثر في حكمه. وهو السقوط إلى الأرض»<sup>(١٠)</sup>.  
وتحقيق هذا المحلّ يحتاج إلى التفصيل، في باب (معرفة وجوه الوقوف على أحكام النظم) من كتب الأصول<sup>(١١)</sup>، فمن أراد فليراجع.



(١) في (د) : «المقابل».

(٢) أنظر : شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٧٢٨، ٧٢٩.

(٣) جاء في هامش (أ) : «الشافعي والحنفي (...؟...)»، وما بين الهالين كلمة لم تتضح كتابتها.

(٤) في (د) : «العقولات».

(٥) في (أ) و(ب) و(د) : «القوس». والصحيح ما تمّ إثباته من (ج-)، وهو الموافق للمغني وشرحه.

(٦) في (ب) «سببية».

(٧) المغني، ص ١٦٩؛ وانظر : شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٧٣٧.

(٨) في (ب) : «تعلق».

(٩) في (د) : «نقلته».

(١٠) شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٧٢٨.

(١١) وقد سبق ذكر طائفة من هذه الكتب في الهوامش السابقة، كالغني وشرحه والتخريج للزنجاني ومسلم الثبوت.

## [ القاعدة الحادية والأربعون بعد المائتين ]

مَنْ مَلِكٌ شَيْئًا يَمْلِكُ مَا هُوَ [مِنْ] 'ضُرُورَاتِهِ' (٢) :

(١) في (أ) و(جـ) و(د) : «عن». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصادر القاعدة.

(٢) معنى القاعدة :

- ورد في نهاية هذه القاعدة كلمة : «ضروراته»، وقد وردت كلمات أخرى تفسرها في ألفاظ أخرى للقاعدة، كقول صاحب الهداية -١٧٤/٩- : «مَنْ مَلِكٌ شَيْئًا مَلِكٌ مَا هُوَ مِنْ ضُرُورَاتِهِ وَتَوَابِعِهِ»، وقول النسفي في المصنفى -ل-٦١/أ- : «وَالأَصْلُ أَنَّ مَنْ مَلِكٌ شَيْئًا مَلِكٌ مَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِهِ».

وبهذا يُعلم أنه ليس المقصود من الضرورة : التي بمعنى الاضطراب، وإنما المقصود منها ما عبّر عنه الأتاسي - في شرحه للمحلة، ١١٤/١- بقوله : «... معنى الضرورة هنا : الضرورة العقلية التي تحرك الفكر لإدراك الحكم للشيء بدون ذكره».

وأوضح من هذا : ما نقله الأتاسي نفسه - قبل هذا المعنى- عن (العناية) حيث قال : «المراد بالضرورات هنا : الأشياء التي تتبع شيئاً هي مثله في الدخول تحت الدلالة، لا من طريق اللفظ. كذا في (العناية). أي : بل بطريق ضرورة أن التناول لا يتردد فيه، فكأنه ضروري».

- كما ورد في أثناء القاعدة كلمة : «شيئاً»، وهذا يعني أنه «لا يقتصر حكم هذه القاعدة على ملك العين؛ بل يشمل ملك التصرف أيضاً» - قاله الزرقا في مدخله، ١٠١٨/٢، فقرة ٦٣٥؛ وانظر: شرح القواعد لوالده، ص٢٦١-.

إذا علم هذا فالمعنى الإجمالي للقاعدة :

كل من يملك عيناً أو تصرفاً، وكان لما يملكه لوازم تتبعه ضرورة : فإن هذه اللوازم تدخل في الملك أيضاً وإن لم يُنص عليها.

أو بعبارة أخرى : «مَنْ مَلِكٌ ... [عيناً أو تصرفاً] مَلِكٌ مَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِهِ عَقْلاً أَوْ عَرَفاً، وَلَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي الْعَقْدِ» - قاله صاحب الوجيز، ص٢٧٩-.

هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

أما توثيقها :

فقد وردت بنحو لفظ المؤلف أو جزء من معناه في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

لمن كتب القواعد :

قواعد الفقه لابن نجيم، ص١٣١، قاعدة ١٢٥- ولفظه : «مَنْ مَلِكٌ شَيْئًا مَلِكٌ مَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِهِ، لَا غَيْرَهَا»-؛ بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص٤٧- ولفظه كلفظ المؤلف إلا أنه قال: «ملك» بدل: «ملك»-؛-

ولهذا : جاز [قبول]<sup>١</sup> هديّة العبد المأذون<sup>٢</sup> بالتجارة، وإجابة دعوته، مع أنّه ليس [من]<sup>٣</sup> أرباب الترع؛ لأن هذا من ضرورات التجارة؛ لجذب قلوب أهل حرفته<sup>٤</sup> وتحصيل الألفة [بالمعاملين]<sup>٥</sup> (٦).



= شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٧/١؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٢؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٤٩؛ شرحها لسليم رستم، ٤٠/١؛ ولعلي حيدر، ٤٨/١؛ وللأتاسي، ١١١/١؛ شرح قواعدها للزرقا، ص ٣٦١؛ قواعد الفقه للمجلّدي، ص ١٣٠، قاعدة ٣٥٩؛ المدخل الفقهي العام، ١٠١٨/٢، فقرة ٦٣٥؛ الوجيز، ص ٢٧٩؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص ١٥٠؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص ١٢٩؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٤؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص ٨٣، قاعدة ٦٣؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٨١- ولفظ السحيم كلفظ الجامع سوى القواعد والضوابط المستخلصة، فلفظه هو لفظ (الهداية) الذي سبق ذكره قريباً-.

ومن كتب الفقه :

الهداية، ١٠٧/٨، ١٧٤/٩، ٦٥/١٠؛ المصنف للنسفي، ل ٦١/١؛ تبين الحقائق، ١٥٨/٥؛ الدرر شرح الفرر، ٣٢٠/١، ٢٩١/٢؛ البحر الرائق، ١٧٨/٧؛ تكملة البحر الرائق، ٥٤/٨.

(١) «قبول» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وهي مثبتة في كثير من المصادر الآتي ذكرها، كالدرر وغيرها.

(٢) نهاية ٧٦/ب من (جـ).

(٣) في (أ) و(د) : «في». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(جـ).

(٤) نهاية ٦٦/أ من (ب).

(٥) في (أ) : «بالمعاملين» وفي (د) : «بالمالين». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق للدرر.

(٦) انظر: الدرر، ٣٢٠/١؛ وانظر أيضاً : الهداية، ١٧٤/٩، ٦٥/١٠؛ تبين الحقائق، ١٥٨/٥؛ تكملة

البحر الرائق، ٥٤/٨؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٧/أ.

## [ القاعدة الثانية والأربعون بعد المائتين ]

مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ <sup>(١)</sup> :

ولهذا : لو قال الزوج : طلقي نفسك ثلاثاً. فطلقت واحدةً : تطلق واحدةً<sup>٢</sup>؛ لأنه يملك<sup>(٣)</sup> الكل، والواحدة جزء من أجزائه، فتملكها<sup>(٥)</sup>.



(١) وردت هذه القاعدة بنحو لفظها أو معناه في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

المنثور، ٢١٧/٣ - ولفظه : «من ملك الكل ملك البعض».

ومن كتب الفقه :

الدرر شرح الغرر، ٣٧٥/١ - ولفظه : «من ملك شيئاً ملك كل جزء من أجزائه» -؛ الهداية، ١٠١/٤؛ فتح القدير، ١١٢/٤؛ البحر الرائق، ٣٦١/٣؛ مغني المحتاج، ٢٨٧/٣، وقد علّل صاحب الهداية ومن بعده للمسألة التي سيذكرها المؤلف بتعليل معناه قريب من معنى القاعدة -.

(٢) نهاية ١٠٤/ب من (أ).

يضاف إلى ذلك أن قوله : «تطلق واحدة» : ساقط من (ج).

(٣) أي : لأن الزوج ملك الزوجة الكل (وهو الثلاث)، والواحدة جزء من أجزاء الكل، فتملك الزوجة هذه الطلقة الواحدة.

وأوضح من تعبير المؤلف تعبيرُ صاحب الدرر - ٣٧٥/١ - حيث قال : «... لأنها ملكت إيقاع الثلاث، فتملك إيقاع الواحدة؛ ضرورة».

(٤) في (ب) : «فيملكها».

(٥) انظر: الدرر شرح الغرر، ٣٧٥/١ وانظر أيضاً : الجامع الصغير، ص ٢١٠؛ المبسوط، ١٩٨/٦ - وقد حكى صاحبه الاتفاق على وقوع الطلقة بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه -؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ١٠١/٤؛ فتح القدير، ١١٢/٤؛ البحر الرائق، ٣٦١/٣؛ مغني المحتاج، ٢٨٧/٣.

## [ القاعدة الثالثة والأربعون بعد المائتين ]

مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا، وَلَحِقَهُ ضَمَانٌ : يَرْجِعُ عَلَى مَنْ وَقَعَ لَهُ الْعَمَلُ<sup>(١)</sup> :

ومن فروع هذا الأصل : « باع الوصي للغرماء بأمر القاضي، وقبض<sup>(٢)</sup> وضاع من يده، واستحق العبد، أو مات قبل قبضه : رجع المشتري على الوصي<sup>(٣)</sup>؛ لأن الرجوع من حقوق العقد، وحقوقه [ترجع]<sup>(٤)</sup> إلى العاقد (وهو الوصي) نيابة عن الميت، وإن نصبه القاضي؛ لأنَّ نَصْبَهُ يكون قائماً مقام الميت، وحقوق العقد ترجع<sup>(٥)</sup> إليه لو باشره في حياته، فكذا ترجع<sup>(٦)</sup> إلى من قام مقامه. والوصي يرجع على الغرماء؛ لأنه باع لهم، فكان عاملاً لهم، وهو مضطر في البيع بأمر القاضي. كذا في (الكافي)<sup>(٧)</sup> ».

(١) وردت هذه القاعدة بنحو لفظها في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

القواعد والضوابط المستخلصة، ص ٤٩٦ - ولفظه : « من عمل لغيره عملاً ولحقه ضمان : كان قرار الضمان على من عمل له ».

ومن كتب الفقه :

الدرر شرح الفرر، ٤١٩/٢ - ولفظه : « من عمل لغيره عملاً، ولحقه فيه ضمان : يرجع على من وقع له العمل » - قرّة عيون الأخيار، ٦٦/١١ - ولفظه : « من عمل لغيره عملاً، ولحقه بسببه ضمان : يرجع به على من يقع له العمل » - والكتاب الأول هو المرجع الرئيس للمؤلف في شرحه للقاعدة.

(٢) في الدرر : زيادة « ثمّنه ». والضمير في هذه الكلمة من (الدرر) يعود إلى العبد.

(٣) معنى هذا المثال : لو باع الوصي العبد للغرماء بأمر القاضي، وقبض الوصي<sup>(٤)</sup> من العبد، وضاع الثمن من يده، وأصبح العبد مستحقاً لغير الوصي، وهو في يد المشتري، أو مات العبد قبل قبضه من الوصي : رجع المشتري على الوصي.

(٤) في (أ) و(ب) و(ج) : « يرجع ». والصحيح ما تمّ إثباته من (د)، وهو الموافق للدرر.

(٥) في (ب) : « يرجع ».

(٦) الدرر شرح الفرر، ٤١٩/٢ - مع اختلاف سبق بيان أهمه؛ وانظر : الدر المختار وقرّة عيون الأخيار،

وهذا يعلم : لو باع بلا أمر القاضي لا يرجع الوصي على الغرماء؛ لأن الضمان وجب عليه بفعله<sup>(١)</sup>.



<sup>(١)</sup> هذا الحكم يمثل المفهوم المخالف لما جاء في صدر المثال من تقييد تصرف الوصي بكونه «بأمر القاضي». وقد خالف صاحبُ (الدر المختار) -٦٥/١١- المؤلف، حيث صرح في صدر المثال بأن الحكم يشمل ما إذا كان «بأمر القاضي أو بلا أمره».



## [ القاعدة الرابعة والأربعون بعد المائتين ]

مَنْ شَكَّ [هَلْ] <sup>١</sup> فَعَلَ شَيْئًا [أَوْ] <sup>٢</sup> لَا؟ : فَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ <sup>(٣)</sup> :

«فمن شك أنه توضحاً أم لا : فهو محدث» <sup>(٤)</sup>.

ويدخل فيها قاعدة أخرى : «من تيقن الفعل وشك في القليل أو الكثير» :

(١) «هل» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و).

(٢) في (أ) : «أم»، وفي (ب) و(د) : «أم». والأصح ما تم إثباته من (جـ).

ومسألة : حكم وقوع (أم) بعد (هل) سبق تفصيلها، ص ٣٧٦.

(٣) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب القواعد، منها :

المجموع المذهب، ٣١٥/١ - فقد جاء فيه: «قال أبو العباس بن القاص: كل من شك في شيء، هل فعله أم لا؟ فهو غير فاعل في الحكم، ولا يزال اليقين بالشك»-؛ المنشور، ٢٧٤/٢ -ولفظه: «إذا شك هل فعل أم لا؟ فالأصل أنه لم يفعل»؛ الاستغناء في الفرق والاستثناء، ٣٧٩/٢ -ولفظه: «من شك في شيء هل فعله أم لا؟ بنى على الأصل، وهو عدم فعله إلا في مسائل...»-؛ الأشباه للسيوطي، ١٥٨/١ -ولفظه: «من شك هل فعل شيئاً أم لا؟ فالأصل أنه لم يفعله»-؛ ولا بن نجيم، ص ٧٩؛ الفرائد البهية وشرحها : المواهب الجنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ١١/١، ٢٠٢؛ الأقمار المضئية، ص ٨٣ - ولفظ الفرائد :

وحيثما شك امرؤ هل فعلا أولاً فالأصل أنه لم يفعل-؛

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٧/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٢؛ قواعد الفقه للمحدثي، ص ١٢٩، قاعدة ٣٥٤؛ الوجيز، ص ١١٩ -ولفظه كللفظ السيوطي-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص ٣٣٢ -ولفظه: «من شك هل فعل شيئاً أولاً فالأصل عدم فعله»-؛ قاعدة اليقين لا يزول بالشك، ص ١٠٢ -وفيه لفظ الأشباه للسيوطي والمجموع المذهب-.

(٤) ورد هذا المثال بلفظه في : شرح قواعد الخادمي للعلائي، ل ٣٧/ب؛

منافع الدقائق، ص ٣٣٢.

(٥) في (جـ) : «الكتر».

حُمِلَ عَلَى الْقَلِيلِ ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ <sup>(١)</sup> .

«فإذا شك آتة : كم صلى؟ فإن كان أول مرة : استأنف، وإن كثر <sup>٢</sup> : تحرّى، وإلا أخذ بالأقل» <sup>(٣)</sup> .

وفيها قاعدة أخرى : «ما ثبت بيقين لا يُرفعُ إلا بيقين» <sup>(٤)</sup> . فمن تيقن بالوضوء، وشك في نقضه : فهو على وضوئه.

والأصل المشهور فيه : «اليقين لا يزول بالشك» <sup>(٥)</sup> .

(١) هذه القاعدة وردت بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من الكتب السابقة، منها: المنشور، ٢٧٥/٢؛ الأشباه للسيوطي، ١٥٨/١؛ ولابن نجيم، ص ٧٩؛ الوجيز، ص ١١٩؛ قاعدة اليقين لا يزول بالشك، ص ١٠٣ .

(٢) نهاية ١٠٥/١ من (أ) .

(٣) الأشباه لابن نجيم، ص ٧٩ .

(٤) هذه القاعدة ذكرها السيوطي في أشباهه - ١٥٨/١ - ونسبها إلى الإمام الشافعي؛ كما وردت في: الأشباه لابن نجيم، ص ٧٩؛ الوجيز، ص ١١٩؛ قاعدة اليقين لا يزول بالشك، ص ٧٠؛ كما ورد معناها في إيضاح المسالك للونشريسي، ص ٧٦، قاعدة ٢٧، ولفظه: «الذمة إذا عُمِرَت بيقين فلا تبرا إلا بيقين» .

(٥) هذه القاعدة من القواعد الكلية الخمس الكبرى؛ لهذا كثر ورودها في كتب الفقه وقواعده، «ولصلتها المباشرة بالاستصحاب فقد ... [تطرق الأصوليون] إليها من خلال الكلام عنه؛ بل إن الكثيرين من العلماء عدّوها الاستصحاب نفسه. وقد دخلت هذه القاعدة في مجال التقعيد منذ عهد مبكر. ففي مختصر المزني (ت ٢٦٤هـ) ... قال الشافعي رحمته الله : «ومن استيقن الطهارة، ثم شك في الحدث، أو استيقن الحدث، ثم شك في الطهارة : فلا يزول اليقين بالشك» - قاله شيخنا د. يعقوب الباحسين في كتابه : قاعدة اليقين لا يزول بالشك، ص ٢٠ - .

وقد سبق أن ذكر المؤلف قاعدةً من قواعد الاستصحاب، وعند التعليق عليها تمّ ذكر طائفة من كتب الأصوليين، ص ٣٠٧ (ل ١٠/أ)، قاعدة ٢٢ .

أما كتب القواعد التي وردت فيها القاعدة فمنها :

الأصول للكرخي، ص ١٦١ - حيث قال في أصله الأول: «الأصل أن ما ثبت باليقين لا يزول بالشك» -؛ المجموع المذهب، ٣٠٣/١؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، ١٣/١؛ المنشور، ٢٨٦/٢؛ الأشباه لابن الملقن، ٢٢٥/١، قاعدة ١٥ - ولفظه: «لا يزول اليقين بالشك إلا في أحد عشر [هكذا في المطبوع] مسألة...» -؛ القواعد للحصني، ٣٦٨/١؛ مختصر من قواعد العلاهي، ١٧٦/١ -

والمراد باليقين : غالب الظن<sup>(١)</sup>.



-الأشباه للسيوطي، ١/١٥١ ولا بن نجيم، ص ٧٥، ٢٧٠؛ غمز عيون البصائر، ١/١٩٣،  
٢/٤١٩؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضئية، ص ٧٨؛ والمواهب السنية وحاشيتها :  
الفوائد الجنية، ١/١٩٥؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٤؛ شرحها لسليم رستم، ١/٢٠؛ ولعلي  
حيدر، ١/٢٠؛ وللأناسي، ١/١٨؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٧٩؛ رسالة في القواعد الفقهية  
للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص ٢٥، البيت رقم ١٨ - ولفظه :

**وترجع الأحكام لليقين فلا يزيل الشك لليقين؛**

قواعد الفقه للمحدثي، ص ١٤٣، قاعدة ٤٢١؛ المدخل الفقهي العام، ٢/٩٦٧، فقرة ٥٧٤؛  
القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٣٥٤؛ الوجيز، ص ١٠٢؛ القواعد الفقهية في بابي  
العبادات والمعاملات، ص ٣٠١؛ القواعد الفقهية لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص ٩٧؛ المدخل  
إلى القواعد الفقهية، ص ٧٨.

ومما يجدر التنبيه عليه أن هناك كتاباً تزيد صفحاته على ٢٨٠ صفحة أفرد للحديث عن هذه القاعدة،  
وهو كتاب : قاعدة اليقين لا يزول بالشك لشيخنا د. يعقوب الباحسين.

أما كتب الفقه فمنها : البسوط، ١/١٢١، ٨/١٢١؛ بدائع الصنائع، ١/٧٣؛ المغني، ١/٤٤، ٧٣،  
٨٥، ١٤١، ٢٤٤، ٢٧٠، ٤٢٦-٤٢٧، ٤٣٠، ٢/٥١٢، ١٠/٥١٤، ١٢/١٠٣؛ الكافي لابن  
قدامة، ١/٤٨٦، ٣/٢٢٠؛ إعانة الطالبين، ١/١٠٥، ١/٥٣؛ فتح القدير، ١/٥٤، ١٨٦؛ المبدع،  
٧/٣٨٠، ١٠/١٧٦؛ البحر الرائق، ١/٣٢، ٣٤، ١٣١، ٢٢٧، ٦/٢٦، ٧/٤٣؛ مغني المحتاج،  
١/٣٩؛ كشف القناع، ٥/١٠٥.

(١) انظر المراد باليقين في : الأشباه لابن نجيم، ص ٧٩؛ قاعدة : اليقين لا يزول بالشك، ص ٣٥.

## [ القاعدة الخامسة والأربعون بعد المائتين ]

الْمَنْصُوصُ لَا يَنْتَوِبُ أَخَاهُ<sup>(١)</sup> :أي<sup>٢</sup> : جنسه في كونه منصوصاً<sup>(٣)</sup>.لهذا : إذا تعيّن<sup>(٥)</sup> الكفّارة للظهار بإطعام<sup>٦</sup> المساكين

(١) معنى القاعدة :

أن الأجناس المنصوصة كل واحد منها ينظر إليه باعتبار ذاته، لا باعتباره نائباً عن غيره؛ لهذا فإن كل واحد منها لا يصح أن ينتوب عنه ما يساويه من غيره.

وقد ألمح صاحب (العناية) -٢٦٨/٤- إلى شيء من هذا المعنى حينما علّل للفرع الذي سيذكره المؤلف بقوله: «إذ الأصل فيه أن كلّ جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلاً عن جنس آخر هو منصوص عليه، وإن كان في القيمة أكثر؛ لأنه لا اعتبار لمعنى النص في المنصوص عليه، وإنما الاعتبار له في غيره».

والجملة الأخيرة معناها : وإنما الاعتبار لمعنى النص وقيّمته في غير المنصوص عليه.

انظر : حاشية سعدي أفندي على العناية، ٢٦٨/٤.

هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

أما توثيقها :

فقد وردت بلفظ المؤلف في الدرر شرح الفرر، ٣٩٥/١، كما أن جلّ ما سيذكره المؤلف مستفاد من (الدرر)، حيث قال صاحب (الدرر) - عقب بيانه لمضمون ما جاء في شرح المؤلف للقاعدة-: «وهو مبني على أصلٍ مقررٍ في شروح (الجامع الكبير) أن المنصوص لا ينتوب أخاه».

وإشارة صاحب (الدرر) إلى وجود القاعدة في شروح (الجامع الكبير) دفعتني إلى إعادة البحث عنها في كتاب القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير شرح الجامع الكبير، إلا أنني لم أعثر عليها، وربما تكون موجودة في شروح أخرى له.

(٢) في (جـ) : «إلى».

(٣) في (ب) : «منصوباً».

(٤) هذه الجملة تفسر للفظ (أخاه)؛ إذ معنى كون الثاني أخاً للأول أي : من جنسه من جهة كون الثاني منصوصاً عليه كأول.

(٥) هكذا في جميع النسخ. والأفصح : تعينت.

(٦) نهاية ١/٧٧ من (جـ)، مع تكرار كلمة (إطعام) في بداية اللوحة التي تليها.

[كلاً]¹ قدرَ الفطرة، وأراد المكفر² دفع قيمته: إنما يجوز إذا كانت القيمة [من غير المنصوص.

والأشياء]³ المنصوصة في الفطرة أربعة :

البر - سواء كان دقيقاً⁴ أو سويقاً⁵، والزبيب⁶، والتمر، والشعير.

فإذا دفع ربع صاع من الأرز⁷ ساوى نصف صاع من البر⁸، أو صاعاً من الشعير قيمةً

يجزیه⁹؛ لأن الأرز ليس بمنصوص، فيعتبر قيمة نصف⁹ من البر⁸، أو الصاع من الشعير.

وإن دفع ربع صاع من التمر ساوى نصف الصاع⁸ من البر⁸، أو الصاع من الشعير: لا

يجوز؛ لأن التمر من الأشياء المنصوصة، فلا يعتبر قيمة [للغير]⁹ من المنصوصات¹⁰.



(١) في (أ) و(ب) و(د) : «كلما». والصحيح ما تم إثباته من (ج)؛ وفقاً للدرر، والمعنى : ... بإطعام

المساكين، كل مسكين قدر الفطرة المنصوص عليها في زكاة الفطر.

(٢) في (ب) : «الكفر».

(٣) زيادة من (ج). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٤) نهاية ٦٦/ب من (ب).

(٥) في (د) : «الديب».

(٦) في (ب) : «يجزیه»، وفي (د) : «لجزیه».

(٧) في (ج) : «لنصف صاع من ...».

(٨) في (ب) : «الساع».

(٩) زيادة من (ج). ولا يستقيم المعنى بدونها.

(١٠) في (ج) : «من المنصوبات».

(١١) انظر ما جاء في شرح القاعدة في: الدرر شرح الغرر، ٣٩٥/١؛ وانظر أيضاً: الهداية والعناية وفتح

القدير، ٢٦٨/٤؛ البحر الرائق، ١١٦/٤؛ الدر المختار ورد المختار، ١٤٣/٥.

## [ القاعدة السادسة والأربعون بعد المائتين ]

الموتُ يَنَافِي المَوْجِبَ لَا المَبْطِلَ<sup>(١)</sup> :

فلو قال : أنت طالق إن شاء الله تعالى. [و] ماتت<sup>٢</sup> قبل<sup>٣</sup> ذكر الشرط : «لم يقع الطلاق؛ لأن الكلام خرج بالاستثناء<sup>(٥)</sup> أن يكون إيجاباً، وإذا بطل الإيجاب بطل الحكم»<sup>(٦)</sup>.

ولا يقال : «الإيجاب يوجد<sup>(٧)</sup> في حياتها، والاستثناء بعدها، فيكون باطلاً؛ لعدم المحل، وإذا بطل الاستثناء صح الإيجاب، فيقع الطلاق!»<sup>(٨)</sup>.  
أجيب بأن «الموت ينافي الموجب دون المبطّل. يعني : أن الإيجاب لو اتصل بالموت، بأن تموت<sup>٩</sup> قبل تمام قوله : أنت طالق : بطل.

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في عدة كتب من كتب الفقه الحنفي، منها :

الهداية والعناية وفتح القدير، ١٤١/٤ - ولفظ الهداية : «الموت ينافي الموجب دون المبطّل»؛ الدرر شرح الغرر، ٣٧٩/١ - ولفظه كلفظ المؤلف؛ البحر الرائق، ٢٤٦/٤ - ولفظه كلفظ الهداية -.

كما وردت الإشارة إلى معناها في : رد المحتار، ٦٢٦/٤.

أما معناها : فسوف يبيّنه المؤلف في نهاية تعليقه على القاعدة.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) : «أو» (بزيادة الألف). والصحيح ما تمّ إثباته من (هـ) و(و).

(٣) نهاية ٦٣/ب من (د).

(٤) نهاية ١٠٥/ب من (أ).

(٥) في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : زيادة «من».

(٦) العناية، ١٤١/٤ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه، ويضاف إليه أن صاحب العناية قال في بداية

العبارة : «لا يقع ...»؛ وانظر مصادر القاعدة الأخرى.

(٧) في (العناية) : «وجد».

(٨) العناية، ١٤١/٤ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -.

(٩) في (د) : «موت».

وأما المَبطل (وهو الاستثناء أو الشرط) فلا يبطل؛ لأنَّ مَبطل الشيء ما<sup>(١)</sup> ينافيه، ولا منافاة بين مُبطلٍ ومَبطل، بخلاف الموجب (وهو قوله : أنت طالق) ينافي المَبطل (وهو الاستثناء) فيبطله<sup>(٢)</sup>.



(١) «ما» : ساقطة من (د).

(٢) العناية، ١٤١/٤، مع اختلاف في نهاية العبارة، حيث جاء في العناية : «... بخلاف الموجب، فإن المَبطل ينافيه، فيرفعه».

كما أن الاعتراض المذكور أورده صاحب فتح القدير -١٤١/٤- بعبارة مختصرة وفيها إيضاح للقاعدة، حيث قال : «وقوله : والموت ينافي ... إلى آخره : جوابٌ عن مقدّر، هو : أن الموت ينافي الواقع من الطلاق، حتى لو قال لها : أنت طالق، أو طالق ثلاثاً. فماتت قبل الوصف أو العدد : لا يقع. فينبغي أن ينافي الاستثناء (وهو المَبطل) فيقع الطلاق!».

أجاب : بأن الموت ينافي الموجب، فيبطل به، ويناسب الاستثناء فلا يبطل به».

# باب النون<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> "باب النون" : زيادة من (جـ).





## [ القاعدة السابعة والأربعون بعد المائتين ]

**النَصُّ : مِنْ وَجْهِ الْبَيَانِ، يَتَرَجَّمُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمَفْسَّرِ عَلَيْهِمَا،  
وَالْمُحْكَمُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْكَلِّ<sup>(٢)</sup> :**

«فعند التعارض يترجح القوي على الأدي»<sup>(٣)</sup>.

• مثال التعارض بين الظاهر والنص :

(١) في (جـ) : «الحكم».

(٢) هذه قاعدة أصولية تحكي منهج الحنفية في تقسيم اللفظ باعتبار الوضوح في الدلالة على معناه، وترتيب

هذه الأقسام -وسوف يشير المؤلف إلى معاني هذه الأقسام- :

فأولها : الظاهر، وهو أقل الأقسام وضوحًا، ويعرفونه بأنه : «ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة».

وثانيها : النص، وهو عندهم : «ما ازداد وضوحًا على الظاهر بمعنى في المتكلم».

ومثالهما : «قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزِّبَا ﴾ [من الآية رقم (٢٧٥) من سورة (البقرة)] .

ظاهر في التحليل والتحريم، نص في التفرقة بينهما؛ لأنه ورد ردًا للقول بأنه : «مثل الربا».

وثالثها : المفسر، وهو «ما ازداد وضوحًا على النص، بحيث لا يبقى فيه احتمال التخصيص والتأويل.

نحو قوله تعالى ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [من الآية رقم (٣٠) من سورة (الحجر)] .

ورابعها : المحكم، وهو «ما أحكم المراد به عن التبدل والتغير.

كقوله تعالى : ﴿ أَنْ اللَّهُ يَكْلِي مَا سَأَىٰ غَلِيمٌ ﴾ [من الآية رقم (٢٣١) من سورة (البقرة)] .

ولتوثيق ما سبق فإن جميع النصوص المذكورة مستفادة من المغني، ص ١٢٥-١٢٦؛ وشرحه

لللقاءاني، ١، ج-٢، ص ٥٣٥ - ولفظ القاعدة مطابق لشرح اللقاءاني، كما أن هذا الشرح

هو المصدر الرئيس للمؤلف في هذه القاعدة-؛ وانظر أيضًا : أصول الشاشي، ص ٨٠؛ أصول

البيزدوي وكشف الأسرار، ١/١٢٣؛ أصول البيزدوي، ١/١٦٣؛ المنار وشروحه : كشف

الأسرار وشرح نور الأنوار، ١/٢٠٥؛ وجامع الأسرار، ٢/٣٢٠؛ التنقيح والتوضيح

والستلويح، ١/١٢٤؛ التحرير وشرحه : التقرير والتحبير، ١/١٤٦؛ وتيسير التحرير،

١/١٣٦؛ مراة الأصول وحاشية الإزميري، ١/١٩٧، ٢/٣٨٠؛ مسلم الثبوت وفواتح

الرحموت، ٢/١٩.

(٣) شرح المغني للقاءاني، ٢/٥٣٥؛ وانظر : المغني، ص ١٢٦.

ما [لو]<sup>(١)</sup> قال الزوج لامرأته : طَلَّقِي نَفْسَكَ. فقالت : أبنت نفسي : يقع تطليقة رجعية؛ لأن قولها<sup>٢</sup> (أبنت نفسي) ظاهرٌ في الإبانة؛ لأن الظاهر : ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة، وقول الزوج لامرأته<sup>٣</sup> : (طَلَّقِي نَفْسَكَ) نصٌّ في الطلاق الرجعي. وكلامها خُرْجٌ جواباً لِـ (طَلَّقِي)، فَرُجِّحَ النص على الظاهر؛ لأن النص ما زاد وضوحاً على الظاهر بمعنى في المتكلم<sup>٤</sup>.

وتقريره : أن الزوج فَوَضَّ إليها طلاقاً تَبَيَّنَ به عند عدم المراجعة إلى انقضاء العدة. فإذا قالت : (أبنت)، فقد أتت به<sup>٥</sup>، وزادت وصفاً (وهو تعجّل<sup>٦</sup> الإبانة) فلا يمنع الموافقة في الأصل، ويلغو الوصف<sup>(٧)</sup>.

#### • ومثال التعارض بين النص والمفسر :

«إذا تزوج امرأة إلى [شهر]<sup>٨</sup> : أنه يكون مُتَعَةً<sup>٩</sup>، لا نِكَاحاً؛ لأن قوله :

(١) زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقائاني). وهي زيادة لأبد منها.

(٢) نهاية ٧٧/ب من (جـ).

(٣) نهاية ١٠٦/أ من (أ).

(٤) في (ب) و(د) : «فیرجح».

(٥) في (جـ) : «المتكل».

(٦) نهاية ٦٧/ب من (ب).

(٧) «عند عدم ... أتت به» : ساقط من (جـ).

(٨) في (ب) و(د) : «تعجيل».

(٩) انظر: شرح المغني للقائاني، ق ١، جـ ٢، ص ٥٣٨، إذ جُلَّ ما ذكره المؤلف في هذا المثال مذكور في شرح المغني مع اختلاف في بعض الجمل.

(١٠) في (أ) و(جـ) و(د) : «أشهر». والصواب ما تم إثباته من (ب) و(هـ) و(و)؛ لأن المؤلف أعاد هذه الكلمة - بعد سطر-؛ وقد اتفقت جميع النسخ على إثبات كلمة (شهر) وليس (أشهر) إلا نسخة (د).

(١١) في (جـ) : «مقتد».

(تزوجتك) نصٌّ في النكاح، لكنه يحتمل المتعة مجازاً. وقوله<sup>١</sup>: (إلى شهر)<sup>٢</sup>: مفسّر للمتعة. فلم يبق احتمال النكاح؛ لأنه<sup>(٣)</sup> لا يحتمل التوقيت بحال، فإذا [اجتمعنا]<sup>٤</sup> رجّحنا المفسّر، وحملنا النصّ عليه<sup>(٥)</sup>.

### • ومثال التعارض بين<sup>٦</sup> النص والمحكم:

قال: «داري لك هبة سكني: فإنه عارية لا هبة؛ لأن قوله: (داري لك) نصٌّ في تمليك الرقبة، ولكن يحتمل تمليك المنفعة<sup>٧</sup>»<sup>(٨)</sup> «فكان أول كلامه محتملاً لتمليك السكني<sup>٩</sup>. وقوله: (سكني) محكمٌ في تمليك المنفعة (بمعنى أنه لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا) فحينئذ<sup>(١٠)</sup> لا يحتمل تمليك<sup>١١</sup> [الرقبة]<sup>١٢</sup> وإن خرج تفسيرًا لأول<sup>١٣</sup> الكلام فيتغير<sup>١٤</sup> أول

(١) في (ب): «إذ قوله».

(٢) في (د): «أشهر».

(٣) الألفاظ الأخيرة وردت في شرح القاءاني على النحو الآتي: «... مفسّر في المتعة، ليس فيه احتمال النكاح، فإن النكاح لا يحتمل...».

(٤) في (أ) و(ج): «اجتمعنا». والصواب ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق في المعنى لما جاء في شرح المغني، حيث قال: «اجتمعنا».

(٥) شرح المغني للقاءاني، ق ١، ج ٢، ص ٥٣٨-٥٣٩.

(٦) وردت: «بين» مكررة في (ج-).

(٧) في (ج-): «النفقة».

(٨) شرح المغني للقاءاني، ق ١، ج ٢، ص ٥٣٩ - مع اختلاف يسير في بداية العبارة-.

(٩) نهاية ١/٦٤ من (د).

(١٠) قوله: «بمعنى أنه لا يحتمل... فحينئذ» ليس في شرح المغني.

(١١) نهاية ١/١٠٦ من (أ).

(١٢) في (أ): «الرقية». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لشرح المغني.

(١٣) في (د): «تفسير أول».

(١٤) الألف في (تفسيرًا) بالإضافة إلى: «لأول الكلام فيتغير»: ساقط من (ب).

الكلام<sup>١</sup>، فصار المحكم قاضيًا على المحتمل<sup>(٢)</sup>.



(١) «فيتغير أول الكلام»: ساقط من (ج).

(٢) شرح المعني للقاءاني، ق١، ج٢، ص٥٣٩ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -

## [ القاعدة الثامنة والأربعون بعد المائتين ]

النص على خلاف القياس يقتصر على مورد<sup>(١)</sup> :

فقوله **الْحَبَّانُ** <sup>(٢)</sup> - فإنه إذا اشترى شيئاً يُغبن - : « إِذَا بَايَعْتَ [ فَقُلْ : لَا خِلَابَةَ ] <sup>(٣)</sup> ، وَلِيَّ الْخِيَارُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » <sup>(٤)</sup>.

(١) هذه القاعدة متحدة من جهة المعنى مع قاعدة أخرى سبق أن تحدث عنها المؤلف، وهي : « ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه »، وذلك ص ١٠٣٠ (ل ٩٣/أ)، قاعدة ٢٢١. فما قيل في توثيق تلك القاعدة هناك يقال هنا، ويضاف إليه أنها وردت باللفظ المذكور هنا أو نحوه في بعض كتب الفقه والقواعد :

لمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧ - ولفظه مطابق للفظ المؤلف -؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٨/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٢؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر، ٢٩/١ - فقد جاء فيه : « المادة ١٥ : ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه : يُعبر عن هذه القاعدة بعبارة أخرى وهي : النص الوارد على خلاف القياس يقتصر على مورد » -.

ومن كتب الفقه :

تبيين الحقائق، ١٤/٤؛ رد المختار، ٣٤٨/٧.

(٢) حبان : هو حبان بن منقذ بن عمرو الخزرجي الأنصاري المازني، من بني مازن بن النجار. له ولأبيه (منقذ) صحبة. شهد أحدًا وما بعدها، وتوفي في خلافة عثمان رضي الله عنهما.

انظر : الاستيعاب، ٣١٨/١، رقم ٤٦٨، ١٤٥٢/٤؛ أسد الغابة، ٤٣٢/١، رقم ١٠٢٥.

(٣) في (أ) : « فقال : لا خِلَابَةَ ». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ؛ وفاقاً للفظ الحديث.

(٤) ورد هذا الحديث في الصحيحين دون التصريح باسم الصحابي أو مدة الخيار، كما ورد بالتصريح بهما بنحو اللفظ الذي ذكره المؤلف في كثير من كتب الحديث المسندة، أما اللفظ المذكور فلم أحده إلا في بعض كتب الفقه. وليبان ذلك يقال :

أخرجه ابن الجارود بنحوه في المنتقى، باب في التجارات، ١٤٦/١، ح ٥٦٧؛ والدارقطني بنحوه، كتاب البيوع، ٥٤/٣ - ٥٦، والبيهقي بنحوه، كتاب البيوع، باب الدليل على أنه لا يجوز شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام، ٢٧٣/٥، والحاكم بنحوه، كتاب البيوع، ٢٦/٢.

جميعهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وقد قال عنه الذهبي في التلخيص - ٢٦/٢ - : « صحيح ».

وهذا الحديث على خلاف القياس؛ لأن «شرط الخيار يخالف [مقتضى] العقد (وهو الزوم)، وكل ما هو كذلك فهو مفسد<sup>٢</sup>. إلا أننا جوزناه بهذا النص، فيقتصر على المدة المذكورة في الحديث»<sup>(٣)</sup>، فلا يتعدى في<sup>٤</sup> مدته. وقالوا<sup>(٥)</sup>: جاز الخيار إلى شهر<sup>٦</sup> أو شهرين.

- 
- كما أخرجه بمعناه: البخاري، كتاب البيوع، باب ما يكره من الخداع في البيع، ٧٤٥/٢، ح ٢٠١١؛ ومسلم، كتاب البيع، باب من يخدع في البيع، ١١٦٥/٣، ح ١٥٣٣.
- يضاف إلى ذلك أنه ورد بلفظه في بعض كتب الفقه منها: الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٩٩/٦. وللتوسع انظر: نصب الراية، ٦/٤؛ الدراية، ١٤٨/٢، ح ٧٦٦؛ تلخيص الحبير، ٢١/٣.
- (١) في (أ): «يقتضي». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).
- (٢) في (د): «مفسر».
- (٣) العناية، ٢٩٩/٦ - مع اختلاف يسير - وانظر: تبين الحقائق، ١٤/٤؛ الدرر شرح الغرر، ١٥٢/٢. كشف الحقائق، ٧/٢.
- (٤) «في»: ساقطة من (ب).
- (٥) في (د): «ومالا».
- (٦) أي: أبو يوسف ومحمد بن الحسن. فقد خالفا الإمام أبا حنيفة وأجازا الخيار أكثر من ثلاثة أيام.
- ومسألة: الحد الأقصى لمدة خيار الشرط: من المسائل التي حصل فيها خلاف طويل بين كافة المذاهب الفقهية:
- فذهب الإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي وزفر إلى تحديد المدة بثلاثة أيام.
  - وذهب الإمام أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن إلى أنه يجوز اشتراط الخيار إلى ما يتفقان عليه من المدة المعلومة قلّت أو كثرت.
  - وذهب الإمام مالك إلى جوازه فيما زاد على الثلاث على أن لا يتجاوز الحد المعتاد في كل نوع من أنواع المبيعات.
- انظر -بالإضافة إلى المصادر السابقة-: المغني، ٣٨/٦؛ البحر الرائق، ٥/٦؛ نهاية المحتاج، ١٨/٤؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، ٩١/٣؛ الخيار وأثره في العقود، ص ٢٢٠.
- (٧) في (د): «أشهر».

ودليلهما حديث ابن عمر<sup>(١)</sup> رضي الله تعالى<sup>٢</sup> عنهما: «أن النبي ﷺ أجاز الخيار إلى شهرين»<sup>(٣)</sup>.  
«ولأن الخيار إنما شرط للحاجة إلى التأمل؛ ليندفع الغبن، وقد [تمس]<sup>٤</sup> الحاجة إلى  
الأكثر فكان كثير المدة كقليلها، فيلحق به، وصار كالتأجيل<sup>٥</sup> في الثمن، فإنه جائز، قلت  
المدة أو كثرت»<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن عمر : هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل، أبو عبد الرحمن القرشي العدوي. ولد بعد البعثة بثلاث سنين، ومات بمكة سنة ٧٣هـ.

أسلم وهو صغير، وهاجر قبل أبيه، وأول مشاهدته الخندق على الصحيح، وكان من المكثرين من الرواية عن النبي ﷺ، كثير الاتباع لآثاره، من أعلم الصحابة بمناسك الحج، شديد التحري والاحتياط والتقوي في فتواه.

ومن أقواله النفيسة التي تدل على توقفه في الفتوى : أنه سئل عن شيء فقال : لا أدري. ثم قال : أريدون أن تجعلوا ظهورنا جسوراً في جهنم؟، تقولون أفتأنا بهذا ابن عمر.

انظر : طبقات ابن سعد، ٣٧٣/٢؛ الاستيعاب، ٣/٩٥٠، رقم ١٦١٢؛ الإصابة، ٤/١٨١، رقم ٤٨٣٧.

(٢) نهاية ٧٨/أ من (جـ)، مع تكرار «تعالى» في بداية اللوحة التي تليها.

(٣) بحث عن هذا الحديث فلم أجده في الكتب المسندة.

إلا أن بعض الفقهاء من الحنفية يتناقلونه على أنه أثر مروى عن ابن عمر - رضي الله عنهما -، ويذكرونه في معرض الاستدلال لرأي أبي يوسف ومحمد (المذكور)، وعند جوابهم عن الاستدلال به ينفون معرفة هذا الأثر في كتب الحديث والآثار.

• ومن ذلك ما جاء في (فتح القدير) - ٣٠٢/٦ - : «وأما ما استدلوا من حديث ابن عمر المذكور في الكتاب فلا يعرف في شيء من كتب الحديث والآثار».

• وما جاء في (البحر الرائق) - ٥/٦ - : «وأما حديث ابن عمر فلم يُعرف».

• ومما يشهد لرأي الفقهاء هذا : أن صاحب (نصب الرأية) - ٨/٤ - عندما علق على هذا الأثر قال : «قوله : روي عن ابن عمر أنه أجاز الخيار إلى شهرين.

قلت : غريب جداً».

(٤) في (أ) و(ب) و(جـ) : «تمس». والأفصح ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٥) في (د) : زيادة «عندنا».

(٦) العناية، ٢٩٩/٦ - ٣٠٠ - مع اختلاف يسير، حيث جاء في العناية : «ولأن خيار الشرط إنما شروع...»؛

وانظر : الهداية وفتح القدير، ٦/٣٠٠؛ تبين الحقائق، ٤/١٤.



## [ القاعدة التاسعة والأربعون بعد المائتين ]

النَّهْيُ يُقَرَّرُ الْمَشْرُوعِيَّةَ عِنْدَنَا <sup>(٣)٢</sup> :

- (١) في (جـ) : «يقر».
- (٢) «عندنا» : ساقطة من (جـ).
- (٣) هذه القاعدة ختمها المؤلف بقوله : «عندنا»، أي : عند الحنفية؛ إذ هي تمثل رأيهم في قاعدة أصولية، وهي : هل يقتضي النهي الفساد؟ فهم يرون أن «النهي المطلق عن التصرفات الشرعية ... يقتضي قبْحاً لمعنى في غير المنهي عنه، لكن متّصل به؛ حتى يبقى المنهي مشروعاً، مع اطلاق النهي وحقيقته» - قاله البرزوي في أصوله، ١/٥٢٦-٥٢٧-.
- وهذه القاعدة أو المسألة «من أمهات مسائل الخلاف، وقد اعتاصت على قوم من المحققين» - على ما قاله ابن السبكي في أشباهه، ١/١١٥-.
- ونظراً لأهميتها فإنه لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب أصول الفقه، كما وردت في كثير من كتب الفقه وقواعده، وأيضاً أفردت لها عدة كتب قديماً وحديثاً:
- ومن هذه الكتب :
- ١ - تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد للعلائي (ت ٧٦١هـ).
  - ٢ - تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد ومولفه : الحافظ العلائي، دراسة وتحقيقاً، للدكتور إبراهيم سلقيني.
  - ٣ - اقتضاء النهي الفساد لعبد العزيز الهويش - وهو بحث تكميلي للمجستير بالمعهد العالي للقضاء-.
  - ٤ - النهي يقتضي الفساد بين العلائي وابن تيمية لأبي بكر بن عبد العزيز البغدادي.
- وقد حرّر العلائي محل النزاع في هذه المسألة فقال في كتابه - تحقيق المراد، ص ٣١٢-:
- «- والحق أنّ محل الخلاف إنما هو في مطلق النهي، كما قيّد به كلامه بعض المتأخرين من أهل التحقيق.
- فأما النهي الذي اقترن بقرينة تدلّ على بطلانه، أو بقرينة تدلّ على صحته، فلا ينبغي أن يكون فيها خلاف، وإن كانوا قد أطلقوا ذلك، لكن مرادهم ما قلناه».
- وقد ذكر العلائي - في كتابه ص ٣٠٢- أنه «ينتهي مجموع المذاهب [في هذه المسألة] إلى أكثر من ستة عشر قولاً».
- وأشهرها ثلاثة أقوال :
- الأول : النهي يقتضي الفساد مطلقاً.

-وهذا قول الحنابلة - كما في العدة، ٤٣٢/٢؛ وأصول ابن مفلح، ٧٣٠/٢، ٧٣٧؛ وغيرهما-.

الثاني : أنه يقتضي الصحة، إذا كان النهي عنه لوصفه، ولم يكن من الأفعال الحسية، وأما النهي عن الشيء لعينه فيقتضي الفساد، وهو مذهب أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وجهور أصحابهما. وهو القول الذي تمتشى معه صيغة القاعدة عند المؤلف.

الثالث : أن النهي عن الشيء إن كان لعينه، أو لوصفه اللازم له فهو مقتضى للفساد، بخلاف ما إذا كان لغيره، وسواء في ذلك العبادات، أم العقود.

وقد رجح العلائي هذا القول حيث قال ص ٣٠٠ - : «وهذا أرجح المذاهب وأصحها دليلاً ... وهو الذي ينبغي أن يكون مذهب الشافعي وجهور أصحابه ...».

كما نصره ابن العربي في محصله، -ص ٧١- والقراي في فروقه -٨٣/٢- وعدّاه مذهب الإمام مالك أيضاً.

وللتوسع في القاعدة انظر من كتب الأصول :

المعتمد، ١٨٣/١؛ العدة، ٤٣٢/٢؛ إحكام الفصول، ص ١٢٦؛ التبصرة، ص ١٠٠؛ شرح اللمع، ٢٩٧/١؛ البرهان، ١٩٩/١، فقرة ١٩٤؛ التلخيص، ٤٨١/١، فقرة ٥٢١؛ أصول البيهقي، ٢٤٤/٢؛ الواضح، ٢٤٢/٣؛ الوصول إلى الأصول، ١٨٦/١؛ التنقيحات، ص ١٢٧؛ المحصول والكاشف، ١٦٨/٤؛ روضة الناظر، ٦٥٢/٢؛ الإحكام للآمدي، ٢٠٩/٢؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، ٩٥/٢؛ شرح تنقيح الفصول، ص ١٧٣؛ المنهاج والإمهاج، ٦٨/٢؛ المغني، ص ٧٢؛ نهاية الوصول (بديع النظام)، ٤٣٠/١؛ المنار وشرحه : جامع الأسرار، ٢٥٠/١؛ الفائق، ١٥٢/٢؛ المسوّدة، ص ٨٢؛ أصول الفقه لابن مفلح، ٧٣٠/٢؛ جمع الجوامع وشرح المحلى وحاشية البناني، ٣٩٣/١؛ الموافقات، ٢٤٢/٢؛ البحر المحيط، ٤٣٩/٢؛ التحرير وتيسره، ٣٧٦/١؛ شرح الكوكب المنير، ٨٤/٣؛ مسلم الثبوت وفواتح الرحموت، ٦٩/١، ٣٩٦؛ الصحة والفساد عند الأصوليين، ص ٣٢٩- وما بعدها-؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأمر والنهي، ص ٥٣٠-٥٩٦؛ أثر الاختلاف في القواعد الأصولية للدكتور مصطفى الحنّ، ص ٣٤١.

ومن كتب القواعد :

قواعد الأئنام، ٢٠/٢؛ أنوار البروق للقراي، ٨٢/٢؛ الفرق ٧٠؛ وترتيبه، ١٦٠/٢؛ وتهديه، ٩٦/٢؛ الأشباه لابن الوكيل، ١١٩/١؛ ولابن السبكي، ١١٥/٢؛ المنشور، ٣١٣/٣؛ تقرير القواعد، ٥١/١، قاعدة ٩، ٣٢٨، قاعدة ٤٦؛ الأشباه لابن الملقن، ٢٨٤/٢، قاعدة ١٤٨؛ القواعد للحصني، ٥٢/٣؛ مختصر من قواعد العلائي، ٢٧١/١؛ إيضاح المسالك، ص ١٣٤-

«لِيُتَصَوَّرَ<sup>١</sup> النهي؛ ليكون العبد مبتلى بين أن يترك باختياره فيثاب، وبين أن يأتي به فيعاقب»<sup>(٢)</sup>.

فإذا قبض المشتري المبيع بشراء فاسد بإذن البائع صريحاً أو دلالة [والعوضان]<sup>٣</sup> مالان : يملكه<sup>(٤)</sup>؛ ومن ملك شيئاً يملك<sup>٦</sup> التصرف فيه، سواء كان تصرفاً لا يحتمل النقص<sup>٧</sup> - كالإعتاق والتدبير - أو [يحتمل]<sup>٨</sup> - كالبيع والهبة - وجواز التصرف يقتضي

= قاعدة ١٠٦؛ المنهج وشرحه للمنحور، ص ١٤٩؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٨/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٢؛ مجلة الأحكام الشرعية، ص ٧٨، مادة ٩، وص ٨٤، مادة ٤٦؛ قواعد الفقه للروكي، ص ٢٨١. واللفظ المطابق للفظ المؤلف هو لفظ المجامع وشرحها فقط.

ومن كتب الفقه :

الهداية والعناية وفتح القدير، ٣١٦/٢؛ ٤٦١/٦ المغني، ٢١٥/١؛ الكافي لابن قدامة، ٢٢/٢؛ وللنسفي، ق ١، ص ١٤٧٩؛ تبين الحقائق، ٦٣/٤؛ المبدع، ٨٧/٢؛ البحر الرائق، ٩٩/٦؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، ٥٤/٣؛ كشف القناع، ٤٥٣/١؛ حواشي الشرواني، ٢٩١/٤. وجميع كتب الفقه الحنفي لفظها مطابق للفظ المؤلف، إلا تبين الحقائق، حيث زادها أيضاً فقال : «النهي عن الأفعال الشرعية يقرّر المشروعية عندنا، بخلاف النهي عن الأفعال الحسية».

(١) نهاية ٦٧/ب من (ب).

(٢) العناية، ٤٦١/٦، مع اختلاف في بداية العبارة، حيث جاء في العناية: «النهي يقرّر المشروعية عندنا لاقتضائه التصور؛ ليكون النهي عمّا يتكوّن؛ ليكون العبد...»؛ وانظر: الهداية وفتح القدير، ٤٦١/٦.

(٣) في (أ) و(جـ) و(د) : «وعوضان». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب).

(٤) انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ٤٥٩/٦؛ الكثر وشرحيه : تبين الحقائق، ٦٣/٤؛ والبحر الرائق، ٩٩/٦؛ الدرر شرح الفرر، ١٧٤/٢.

(٥) في (أ) و(جـ) و(د) : زيادة (فيه). وهي زيادة لا وجه لها.

(٦) نهاية ١٠٧/أ من (أ).

(٧) في (د) : «النقص».

(٨) في (أ) : «تحتل»، وفي (ب) و(د) : «يحتمل»، وفي (جـ) : «يحتمله». وما في (أ) بجانب للصواب، وقد تمّ إثبات ما في (ب) و(د)؛ لأنه أقل تصرفاً في الأصل.

مشروعيته<sup>(١)</sup>؛ لأن التصرف في ملك الغير لا يجوز، وإذا كان البيع وسائر التصرفات نافذة سقط حق استرداد البائع لتعلق حق العبد.

وإذا اجتمع حق الشرع وحق العبد يقدم حق العبد؛ لحاجته<sup>(٢)</sup>، وغنى<sup>(٣)</sup> الشرع<sup>(٤)</sup>.  
 وخرج عن هذا الأصل : أن المشتري بشراء فاسد «لو كان مأكولاً لم يحل أكله، ولو كانت جارية لا يحل وطؤها. ذكر في (شرح الطحاوي)»<sup>(٥)</sup>.

(١) في (جـ) : «شروعيته».

(٢) في (د) : «لحاجة».

(٣) في (د) : «دعى».

(٤) انظر : الدرر شرح الفرر، ١٧٥/٢؛ وانظر أيضاً : العناية، ٤٦٦/٦.

(٥) العناية، ٤٦٦/٦.

والنص المحال إلى شرح الطحاوي مذكور في شرح مختصر الطحاوي للاستيعابي، ل١٤٧/ب.

(٦) وقوله : « شرح الطحاوي » : هاتان الكلمتان تتضمنان علماً وكتاباً وشرح هذا الكتاب.

• أما العلم : فهو الإمام أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي (٢٣٩هـ - ٣٢١هـ).

اشتهر بالفقه والحديث كما نبغ في العقيدة.

من مصنفاته : العقيدة الطحاوية، مختصره في الفقه الحنفي، شرح معاني الآثار، شرح مشكل الآثار.

انظر : الجواهر المضية، ٢٧١/١ - ٢٧٧، رقم ٢٠٤؛ تاج التراجم، ص ٢١ - ٢٤، رقم ١٩؛ مفتاح

السعادة، ٢٤٩/٢ - ٢٥٠؛ الطبقات السنية، ٤٩/٢ - ٥٢، رقم ٣٢١؛ كشف الظنون، ٣٢/١،

٢٩٨، ٥٦٢، ٥٦٨، ٢٧٤، ١٠٤٦/٢، ١١٤٧، ١٢٥٠، ١٣٢٦، ١٦٠٩، ١٦٢٧، ١٧٢٨،

١٨٣٧، ١٩٨٠؛ الفوائد البهية، ص ٣١ - ٣٤؛ هدية العارفين، ٥٨/١ - ٥٩.

• أما كتابه : فهو مختصر الطحاوي الأوسط. وقد حاز هذا الكتاب قصب السبق في التأليف في

مختصرات الفقه الحنفي.

يقول عنه أبو الوفا الأفغاني - في مقدمة تحقيقه للكتاب، ص ٤ - : «وهذا .. أول المختصرات في

مذهبنا، وأبدعها، وأحسنها تهذيباً، وأصحها رواية عن أصحابنا، وأقواها دراية، وأرجحها فتوى» . -

«وأجيب : بالمنع، فإن محمداً نصّ في كتاب (الاستحسان)<sup>(١)</sup> على حلّ تناوله؛ لأنّ البائع سلّطه على ذلك.

- ونظراً لأهميته «ولع الناس بشرحه، وعليه عدة شروح» - كما يقول ذلك صاحب (الجواهر)، ٢٧٦/١ - وقد ذكر صاحب كشف الظنون طائفة من هذه الشروح.

• أما الشرح : فهو شرح مختصر الطحاوي لعلي بن محمد بن إسماعيل الأسيجاني السمرقندي (٤٥٤هـ - ٥٣٥هـ).

هذا الشرح من الشروح الفقهية المتوسطة التي تعنى بآراء الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في أكثر مواطن الخلاف بينهم، مع ذكر الدليل، كما يتعرض أحياناً لرأي الإمام الشافعي.

ولهذا الشرح عدة نسخ خطية منها نسخ المكتبات الآتية :

١ - ٢ - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، برقم ٢٢، ونسخة أخرى ج - برقم ٤٨٦ وج - ٢ برقم ٤٨٥.

٣ - الحرم المكي، برقم ١٢٥ حنفي.

٤ - مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (مجموعة عارف حكمت)، برقم ٢٥٤/٢٠٢. وتوجد صورة لهذه النسخة في الجامعة الإسلامية، برقم ٦٦٨٥.

٥ - دار الكتب الظاهرية بدمشق (والتي ضُمَّتْ إلى مكتبة الأسد)، برقم ٧٧٤٦.

٦ - ٧ - السليمانية باستانبول (فهرس داماد زادة قاضي عسكر محمد مراد)، برقم ٨٦٥، و(فهرس بيني جامع)، برقم ٤٥٧.

انظر : تاج التراجم، ص ١٥٦؛ مفتاح السعادة، ٢/٢٥٦؛ كشف الظنون، ٢/١٦٢٧ - ١٦٢٨؛ الفوائد البهية، ص ١٢٤؛ هدية العارفين، ١/٦٩٧؛ الفقه الحنفي لأحمد النقيب، ٢/٤٢٤.

(١) انظر : الأصل لمحمد بن الحسن، كتاب الاستحسان، ٩٩/٣ - ١٠٠.

وكتاب الاستحسان - كما تلاحظ - : ليس كتاباً مستقلاً، وإنما هو ضمن كتاب (الأصل) لمحمد ابن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) المعروف بـ (المبسوط).

والسبب في عزو المؤلف إلى كتاب الاستحسان - والله أعلم - هو أنّ محمد بن الحسن في البداية ألف أبواب الأصل مفردة، «فأولاً ألف مسائل الصلاة، وسماه : (كتاب الصلاة)، ومسائل البيوع، وسماه : (كتاب البيوع) ... وهكذا (الأيمان) و(الإكراه) ...، ثم جُمعت فصارت مبسوطاً» - قاله صاحب كشف الظنون -.

وابن الندم (ت ٤٣٨هـ) عندما ذكر كتب ابن الحسن : جعل كل كتاب من كتب الأصل كتاباً مستقلاً وعدّها منها : (كتاب الاستحسان). وهذا المسلك الذي سلكه ابن الندم سلكه آخرون، منهم المؤلف. -

وذكر شمس الأئمة الحلواني<sup>١</sup> : يكره الوطء ولا يحرم.

فالمذكور في (شرح الطحاوي) : يحمل على عدم الطيب، فإن سلم فالوطء<sup>٢</sup> مما لا يستباح بصريح التسليط، فبدلته أولى. وجواز التصرف باعتبار أصل الملك، وهو ينفك عن صفة الحل<sup>٣</sup>. كذا في العناية<sup>(٢)</sup>.

واعترض فيه<sup>(٤)</sup> بوجه آخر حيث قال : «لو أفاد ذلك الملك لجاز للمشتري وطء جارية اشتراها بشراء فاسد، وجاز [أخذ]° الشفعة<sup>٥</sup> للشفيع في [الدار]<sup>٦</sup> المشتراة<sup>٧</sup> بشراء فاسد. ويحل أكل طعام اشتراه كذلك.

فالجواب : إنما لم يحل وطؤها، وأكله<sup>(٩)</sup>؛ لأن في الاشتغال بالوطء والأكل إعراضاً عن الرد، وفي القضاء بالشفعة تقرير الفساد وتأكيده فلا يجوز.

= وكتاب الأصل أحد كتب ظاهر الرواية، وأولها تصنيفاً؛ لهذا سمي بالأصل.

«وطريقته في الكتاب : سرد الفروع على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، مع بيان رأيه في المسائل، ولا يسرد الأدلة حيث تكون الأحاديث الدالة على المسائل. يمتناول جمهور الفقهاء من أهل طبقاته، وإنما يسردها في مسائل ربما تعرب أدلتها عن علمهم» - قاله أبو الوفاء الأفعاني -.

كشف الظنون، ١٥٨١/٢؛ مقدمة تعليق أبي الوفاء الأفعاني على كتاب الأصل، ٨/١؛ وانظر :  
الفهرست لابن النعم، ص ٢٤٥؛ الفوائد البهية، ص ١٦٣.

(١) نهاية ٦٤/ب من (د). وقد جاء في العناية : «ولئن سلم فالوطء...».

(٢) ٤٦٦/٦ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه.

(٣) في (ب) : «عليه».

(٤) أي : ورد اعتراض في كتاب العناية بوجه آخر، حيث قال صاحب العناية...

(٥) في (أ) و(ج-) : «أحد». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للعناية.

وهذه الكلمة تشكل نهاية ١٠٧/أ من (أ).

(٦) نهاية ٧٨/ب من (ج-).

(٧) في (أ) و(ج-) و(د) : «دار». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو موافق لما جاء في العناية.

(٨) في (ج-) : «المشتري»، وفي (د) : «مشتراه».

(٩) في (العناية) : زيادة : «لم تثبت الشفعة فيما ذكرت» (ولعله سقط من أولها واو العطف). وهذه الزيادة يحتاج إليها؛ لأن المؤلف ذكر الشفعة في السطر الثاني من الجواب في معرض التعليل لما جاء في صدر الجواب؛ فتعين ذكر الشفعة في صدر الجواب أيضاً.

واعلم: أن المشايخ اختلفوا في مبنى جواز التصرف للمشتري في المشتري بشرط فاسد:  
• فذهب العراقيون: إلى أنه مبنى على تسليط البائع على ذلك، لا على ملك  
[العين]<sup>١</sup>.

واستدلوا بالمسائل<sup>٢</sup> المذكورة. قالوا: لو ملك<sup>٣</sup> العين يملك<sup>٤</sup> الأمور  
المذكورة، ولم يملكها.

• وذهب مشايخ بلخ: إلى أن جواز التصرف بناءً على ملك [العين]<sup>٥</sup>.  
واستدلوا بما إذا اشترى داراً بشراء فاسد وقبضها، [فبيع]<sup>(٦)</sup> بجنبها [دار]<sup>٧</sup>: فللمشتري  
أن يأخذها بالشفعة لنفسه. ولو اشترى جارية بشراء فاسد وقبضها، ثم ردها على  
البائع: وجب عليه الاستبراء.

ولو باع الأب أو الوصي عبداً يتيماً<sup>٨</sup> بيعاً فاسداً، وقبضه المشتري، ثم  
أعتقه: جاز عتقه.

و[لو]<sup>٩</sup> كان عتقه على وجه التسليط: لما جاز؛ لأن عتقهما أو تسليطهما على  
العتق<sup>١٠</sup> لا يجوز.

(١) في (أ) و(ج) و(د): «اليمين». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية.

(٢) نهاية ٦٨/أ من (ب).

(٣) في (ج): «هلك».

(٤) في (ج): «لملك». وهذا الموافق للعناية.

(٥) «بناء»: ساقطة من (ب).

(٦) في (أ) و(د): «اليمين». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج).

(٧) في جميع النسخ: «فبيع». والصحيح ما تم إثباته من مصدر هذه العبارة (وهو العناية).

(٨) في (أ) و(ج) و(د): «داراً». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية، حيث جاء فيها

: «فبيع بجنبها داراً أخرى».

(٩) في (د): «عبد منهم».

(١٠) في (أ) و(ج) و(د): «إن». والذي يدل عليه المعنى هو ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية.

(١١) في (ج): «لما».

فعلم بهذه الأحكام<sup>(١)</sup> أنه يملك العين.

وأجابوا عن المسائل المذكورة بما ذكرنا قبل. وهو الأصح<sup>(٢)</sup>.

«وذكر البزدوي<sup>٣</sup> في (عناء الفقهاء)<sup>(٤)</sup> من جملة صور بيع الفاسد جملة العقود

الربوية فيملك العوض فيها بالقبض<sup>(٥)</sup>».

وأفتى صاحب (الإرشاد)<sup>(٦)</sup> فيما استدان رجل بشرط كون كل عشرة

(١) نهاية ١٠٨/١ من (أ).

(٢) العناية، ٤٠٥/٦ - مع اختلاف سبق بيان أكثره-.

(٣) في (ب) : «التبردي».

(٤) عناء الفقهاء :

هكذا ورد اسم الكتاب في جميع النسخ (بالعين المهملة) وكذلك ورد بالعين المهملة في القنية، ل ١٠٩/١، إلا أنه ورد في مصدر المؤلف (وهو أشباه ابن نجيم) وفي كثير من كتب التراجم (بالغين المعجمة)، ولعل هذا الصحيح؛ لدلالة المعنى على ذلك.

وهذا الكتاب لعلي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبي الحسن الفخر البزدوي (ت ٤٨٢هـ-). وكتابه هذا في الفقه، كما صرح بذلك صاحب (الفوائد البهية) وصاحب (هدية العارفين)، وكما يوحى بذلك عنوان الكتاب، إلا أنني بعد بحث طويل لم أجد هذا الكتاب لا مطبوعاً ولا مخطوطاً، فيظهر -والله أعلم- أنه مفقود، ويؤكد هذه النتيجة عدم ذكر هذا الكتاب في كثير من كتب التراجم.

انظر في نسبة الكتاب للمؤلف : الفوائد البهية، ص ١٢٤، هدية العارفين، ١/٦٩٣؛ الفتح المبين، ١/٢٧٦؛ الأعلام، ٤/٢٢٨.

وانظر في بيان الكتب التي ترجمت للبزدوي ولم تذكر هذا الكتاب من بين كتبه : الجواهر المضية، ٢/٥٩٤-٥٩٥؛ تاج التراجم، ص ١٤٦؛ مفتاح السعادة، ٢/١٦٤-١٦٥؛ كشف الظنون، ١/١١٢، ٤٦٧، ٥٥٣، ٥٦٣، ٥٦٨، ١٠١٦/٢، ١٤٨٥؛ معجم المؤلفين، ٢/٥٠١.

(٥) القنية، ل ١٠٩/١؛ الأشباه لابن نجيم، ص ٢٦٧.

(٦) الإرشاد : هذا الكتاب لم استطع الوقوف على مراد المؤلف منه؛ لكثرة الكتب التي تعرف بالإرشاد، ولأن الغالب من هذه الكتب مفقود.

ومن أبرز هذه الكتب :



دراهم<sup>١</sup> أحد عشر ونصف درهم في كلّ سنة، وأدّاه الربح سنين : لا يحسب من رأس المال<sup>٢</sup>، لارتكابه المنهي.

١- «إرشاد الدراية شرح الهداية، لمصلح الدين مصطفى بن زكريا بن أبي دوغمش القرماني (ت ٨٠٩هـ)». كذا جاء في (كشف الظنون)، وصرّح في (هدية العارفين) بأنه : «في الفروع»، كما أنّ الغالب على الظن أن المراد بالمتن المشروح هو الهداية للمرغيناني وهي في الفقه، فيكون الشرح تبعاً لها.

(كشف الظنون، ٤٣٣/٢؛ هدية العارفين، ٤٣٣/٢؛ وانظر : الأعلام، ١٣٤/٨؛ معجم المؤلفين، ٨٦٥/٣، رقم ١٦٩٦٩).

٢- الإرشاد في الفقه لنوح بن منصور.

(انظر : الجواهر المضية، ٥٦٣/٣، رقم ١٧٦٦؛ تاج التراجم، ص ٢٧٨، رقم ٣١١).

٣- «إرشاد المهتدي في الفروع، لأبي الحسن علي بن سعيد الرستغيني الحنفي». كذا في كشف الظنون، ٦٧/١.

(وانظر : الجواهر المضية، ٥٧٠/٢، رقم ٩٧٣؛ تاج التراجم، ص ١٤٥، رقم ١٦٣؛ مفتاح السعادة، ٢٥٦/٢- وفيه : إرشاد المبتدئ-؛ الفوائد البهية، ص ٦٥؛ معجم المؤلفين، ٤٤٥/٢، رقم ٩٥٢١- وفيه : أنه كان حياً قبل سنة ٣٣٣هـ -).

٤- الإرشاد لمحمد بن محمد الأكمل البابري (ت ٧٨٦هـ).

وكان هذا الكتاب هو المتبادر للذهن؛ لأن صاحبه هو صاحب (العناية) التي تعد من أهم مصادر المؤلف، إلا أنه بعد وقوفي على نسخة خطية لهذا الكتاب وجدته مختصراً لا يتجاوز تسعاً وعشرين ورقة، وقد بحثت فيه عن المسألة التي ذكرها المؤلف ولم أجد لها.

- وهذه النسخة المشار إليها هي نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية، وهي مصورة عن مكتبة (أور سليم) بالقدس، برقم ٨١٨-.

ونظراً لأنه يحتمل أن يكون مراد المؤلف من قوله (صاحب الإرشاد) بيان القائل فحسب بغض النظر عن الكتاب الذي أورد فيه مقولته - نظراً لهذا بحثت عن هذه المسألة في (العناية) باعتبار كون صاحبها له كتاب (الإرشاد) أيضاً، ولكن لم أظفر بها.

(١) في (ج) : «درهم».

(٢) في (ج) و(هـ) و(و) : زيادة «يُقرّر».

ومن أفق بالرد مقيد<sup>(١)</sup> بعدم التزام الربح، فعلى تقدير عدم الالتزام يحتسب، فإن زاد على الأصل يسترد الزيادة<sup>(٢)</sup>.



(١) في (ب) : «خصه».

(٢) قوله: «ومن أفق بالرد...» معناه : أن من أفق بأن المقرض يرد الربح إلى المستقرض، فإن هذا مقيد بعدم التزام المستقرض بالربح، فعلى هذا التقدير فإن الربح من حق المستقرض، فيحسب من رأس المال، فإن زاد الربح على الأصل (وهو رأس المال) فإن المقرض له الحق في استرداد الزيادة -والله أعلم-.

## [ القاعدة الخمسون بعد المائتين ]

النيةُ [تعملُ] في المُحتمَلاتِ، لا في المَوْضوعاتِ<sup>(٣)</sup> :

وفروع هذا الأصل كثيرة، وجملة كنايات الطلاق من هذا القبيل<sup>(٤)</sup>.

وخرج عن هذا الأصل ما ذكر في (تحفة الفقهاء)<sup>(٥)</sup>

(١) في (أ) و(ب) و(ج): «يعمل». والصحيح ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر القاعدة (وهو العناية).

(٢) نهاية ١/٧٩ من (ج-)، ونهاية ١/٦٥ من (د).

(٣) المراد من هذه القاعدة :

أنه إذا تكلم المكلف بلفظ من الألفاظ، وكان هذا اللفظ محتملاً : فإنه يعمل بنبته في تحديد مراده من لفظه. وأما إذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى معين لا يحتمل غيره، فلا يلتفت إلى غيره.

توثيق القاعدة :

وردت بنحو لفظها أو معناه في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

تقرير القواعد لابن رجب، ٥٨٧/٢-٥٨٨، ضمن قاعدة ١٢٥ -ولفظه : «لأن النية إنما تصرف اللفظ إلى محتمل، ولا احتمال في النصّ الصريح، إنما الاحتمال في العموم...»؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١١٢، قاعدة ٦٨ -ولفظه : «النية تعين بعض محتملات اللفظ، لا مالا يحتمله»-.

ومن كتب الفقه :

المصنف، ل ٣٣/١؛ العناية، ٢٥٠/٦ -ولفظ العناية أقرب الألفاظ إلى لفظ المؤلف، حيث جاء فيها: «... وإن كان بالنية؛ لأنها إنما تعمل في المحتملات، لا في الموضوعات الأصلية»-؛ فتح القدير، ٢٥٧/٤؛ البحر الرائق، ٢٤٤/٤.

(٤) انظر: كثر الدقائق وشرحيه: تبين الحقائق، ٢/٢١٤؛ والبحر الرائق، ٣/٣٢٢؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص ١١٢.

(٥) ٣٠/٢.

وتحفة الفقهاء : كتاب في الفقه الحنفي، ألفه محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي (ت ٥٤٠هـ). وهو كتاب وسط بين الإيجاز والإطالة، وكان الدافع لتصنيفه أن مختصر القدوري فيه إيجاز في المسائل والدليل، فأراد السمرقندي أن يسد هذا النقص.

وقد شرحه تلميذه الكاساني (ت ٥٨٧هـ) في (بدائع الصنائع)؛ فزوجه ابنته، وجعل الشرح مهراً لها. -

و(شرح الطحاوي)<sup>(١)</sup>: «إذا كان اللفظان أو أحدهما من الإيجاب والقبول مستقبلاً بدون نية الإيجاب في الحال لا ينعقد البيع.

وأما إذا كان المراد ذلك فينعقد البيع»<sup>(٢)</sup>.

والمذكور في كتب الفقهاء: «لا ينعقد بلفظين أحدهما المستقبل»<sup>(٣)</sup>:

فإن أريد بالمستقبل ما يكون بالسين أو سوف فهو لا يحتمل الحال، ولا وُضِعَ لَهُ، فَنِيَّةُ الحال غير صحيحة؛ لعدم [مصادفتها]<sup>٦</sup> المحل.

وإن أريد ما يحتمل الاستقبال (أعني صيغة المضارع) فهي عند الفقهاء [موضوعة]<sup>٧</sup>

للحال<sup>٨</sup>، فينبغي أن لا [تعمل]<sup>٩</sup> النية فيها على مقتضى هذا الأصل<sup>(١٠)</sup>.

= وللتحفة عدة طبقات :

• من أقدمها : طبعة جامعة دمشق؛ بتحقيق د. محمد زكي عبد البر، وقد طبع الجزء الأول منها عام ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م، والآخر عام ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م.

• ومن أحدثها : طبعة دار الكتب العلمية الثانية عام ١٤١٤هـ.

انظر : الجواهر المضية، ١٨/٣، رقم ١١٥١؛ تاج التراجم، ص ٢٠٦، رقم ٢٢٦؛ مفتاح السعادة، ٢٤٨/٢؛ كشف الظنون، ٣٧١/١؛ الفوائد البهية، ص ١٥٨؛ هدية العارفين، ٩٠/٢.

(١) ل ٨٨/أ (نسخة جامعة الملك سعود، رقم ف ١١٢٨/٦).

(٢) العناية، ٢٥٠/٦، مع زيادة عند المؤلف لبعض الألفاظ، وهي: «من الإيجاب والقبول» و«لا ينعقد البيع».

(٣) الهداية، ٢٤٩/٦، وزاد صاحب الهداية : «... والآخر لفظ الماضي».

(٤) في (ج) : «لسوف».

(٥) نهاية ١٠٨/ب من (أ).

(٦) في (أ) و(ج) و(د) : «مصادفتها». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية.

(٧) في (أ) و(ج) و(د) : «موضوع». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٨) نهاية ٦٨/ب من (ب).

(٩) في (أ) و(ج) و(د) : «يعمل». والأفصح ما تم إثباته من (ب).

(١٠) انظر: العناية، ٢٥٠/٦. وقد عبّر صاحب العناية عن المعنى الأخير فقال : «... والفعل المضارع عند الفقهاء حقيقة في الحال على ما عرف، فلا يحتاج إلى النية، ولا ينعقد به؛ لما مرّ من الأثر والمعقول».

والجواب : أن «المضارع حقيقة في الحال في غير البيوع، والحقيقة الشرعية فيها هو اللفظ الماضي، والمضارع فيها مجاز فيحتاج إلى النية»<sup>(١)</sup>.  
 هذا إجمال ما ذكر في أوائل كتاب البيوع في (العناية)<sup>(٢)</sup>، فإن أردت التفصيل<sup>٣</sup>  
 [فراجعته]<sup>٤</sup>.



(١) العناية، ٢٥٠/٦.

(٢) أي القاعدة وما جاء في شرحها مختصر من (العناية)، وقد سبق توثيق ذلك مفصلاً.

(٣) في (ب) : «التسهيل».

(٤) في (أ) و(جـ) و(د) : «فليراجع». والمناسب ما تم إثباته من (ب).

## [ القاعدة الحادية والخمسون بعد المائتين ]

النِّبَاةُ تُجْرِي<sup>(١)</sup> فِي الاسْتِحْلَافِ، لَا الْعَلْفِ<sup>(٢)</sup> :

فإن اعتبر هذا أصلاً برأسه<sup>٣</sup> : منقوض بأن الوكيل بالبيع والخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك يُستحلف؛ لأن إقراره صحيح على الموكل، فكذا نكوله.  
وقد مرّ تفصيله في باب الصاد؛ حيث قلنا : «صحة الحلف غير مفارقة عن صحة الإقرار وعدمها عن عدمها»<sup>(٤)</sup>.



(١) في (جـ) : «يجري».

(٢) وردت هذه القاعدة في الدرر شرح الغرر - ٣٣٧/٢ - وقد بين معناها فقال : «النباة تجري في الاستحلاف : يعني يجوز أن يكون الشخص نائباً عن آخر له حق على غيره في طلب اليمين من المدعى عليه إذا عجز عن إقامة البينة، لا الحلف : يعني : لا يجوز أن يكون شخص نائباً عن شخص آخر توجه عليه اليمين ليحلف من قبله».

كما وردت أيضاً في الفصول العمادية، ل ٩٠/ب بلفظ : «والنباة لا تجري في التحليف»؛ وكذلك في جامع الفصولين، ١٤٠/١، بلفظ : «... النباة لا تجري في الحلف وتجري في الاستحلاف».

(٣) في (د) : «برأيه».

(٤) ص ٧٩٠ (ل ٦٢/أ)، قاعدة ١٥٤.

والاعتراض الذي أورده على القاعدة هنا سبق أن أورده هناك ص ٧٩٧ (ل ٦٢/ب) وأجاب عنه؛ فانظره إن شئت.



باب

الواو





## [ القاعدة الثانية والخمسون بعد المائتين ]

الواجب شرعاً لا يحتاج إلى قضاء<sup>(١)</sup> :

ولهذا : «لا يشترط القضاء في فسخ البيع الفاسد<sup>(٢)</sup>، بخلاف الرجوع عن الهبة، والتفريق بخيار البلوغ<sup>(٣)</sup>؛ لأنهما ليسا بواجب<sup>(٤)</sup> شرعاً؛ فيحتاج إلى

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧- وفي النسخة الخطية منها، ل ٣٦/ب-؛ شرح العلامي لقواعد الخادمي، ل ٣٨/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٣.

ومن كتب الفقه :

الدرر شرح الفرر، ١٧٥/٢.

كما وردت الإشارة إلى معناها في رد المختار، ١٩٠/٤.

(٢) انظر : الدرر شرح الفرر، ١٧٥/٢.

(٣) خيار البلوغ : هو : «أن يكون لمن زُوِّجَت صغيرة خيار الإبقاء على النكاح، أو فسخه عند بلوغها».

قاله صاحب معجم لغة الفقهاء، ص ١٨٠.

وخيار البلوغ يذكره الحنفية عند حديثهم عن فُرْقِ النكاح، ويعدونه من الفرق التي تحتاج إلى تفريق القاضى. وهو محل خلاف بينهم :

• فقد أثبت الإمام أبو حنيفة ومحمد، وجعلاه حقاً للزوجين الصغيرين عند بلوغهما إذا زوجهما غير الأب أو الجد.

• وأنكره أبو يوسف، سواء كان المزوج هو الأب أم الجد أم من دونهما من الأولياء.

وقد عبّر عن ذلك المرغيناني في (البداية) بعبارة مختصرة قال فيها :

«فإن زوجهما الأب والجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما، وإن زوجهما غير الأب والجد فلكل واحد

منهما الخيار إذا بلغ، إن شاء أقام على النكاح، وإن شاء فسخ»، ثم ذكر -في شرحها (وهو الهداية)-

الخلافاً فيه فقال : «وهذا عند أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله-، وقال أبو يوسف -رحمه الله-: لا

خيار لهما...»، ثم قال في البداية : «ويشترط فيه القضاء...».

البداية وشرحها : الهداية، ٢٧٧/٣-٢٧٨؛ (وانظر : شرحها : العناية وفتح القدير)؛ الدرر شرح

الفرر، ١/٣٣٧؛ الأشباه لابن نجيم، ص ٢٠٢؛ الدر المختار ورد المختار، ٤/١٧٣-١٧٥، ٣٣٩.

(٤) بجامع الحقائق (الهامش)، ل ٣٦/ب؛ شرح العلامي لقواعد الخادمي، ل ٣٨/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٣.

القضاء<sup>(١)</sup>؛ لإلزام<sup>٢</sup> الضرر على<sup>٣</sup> الموهوب له والزوج<sup>(٤)</sup>.

ويرد عليه : أن التفريق بخيار<sup>٥</sup> العتق<sup>(٦)</sup> لا يحتاج إلى القضاء<sup>(٧)</sup>، مع أنه ليس بواجب، وفيه إلزام الضرر<sup>٨</sup>.

والجواب : أن فسخ<sup>٩</sup> المعلقة يمنع<sup>١٠</sup> زيادة الملك للزوج عليها، فإن اعتبار الطلاق عندنا بالنساء<sup>(١١)</sup>، فإذا أعتقت<sup>١٢</sup> صار الملك عليها بثلاث تطليقات بعدما كان تطليقتين. ويكون الفسخ امتناعاً عن هذا، فلا يحتاج إلى قضاء القاضي<sup>(١٣)</sup>.

(١) سبق توثيق كون خيار البلوغ يحتاج إلى القضاء في الهامش قبل السابق، أما كون الرجوع في الهبة يحتاج إلى القضاء فقد سبق توثيقه ص ٣٠٦.

(٢) في (ب) : «إلزام».

(٣) في (ب) و(د) : «عن».

(٤) انظر هذا التعليل في : الهداية والعناية، ٢٧٨/٣-٢٧٩.

(٥) في (د) : «لخيار».

(٦) خيار العتق : هو : «أن يكون للأمة المتزوجة عند إعتاقها الخيار، بين الإبقاء على النكاح أو فسخه». قاله صاحب معجم لغة الفقهاء، ص ١٨٠؛ وانظر : رد المختار، ١٩٠/٤، ٣٣٦.

(٧) انظر في كون خيار العتق لا يحتاج إلى القضاء إلى : الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٧٨/٣-٢٨٠؛ الدرر شرح الغرر، ٣٣٧/١؛ الدر المختار ورد المختار، ١٨٦/٤، ١٩٠، ٣٣٩.

(٨) نهاية ١/١٠٩ من (أ).

(٩) نهاية ٧٩/ب من (ج).

(١٠) في (ج) : «لمنع».

(١١) أي : عند الحنفية : الطلاق معتبر - من جهة عدد الطلقات - بحال النساء.

وقد خالفهم الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وذهبوا إلى أن الطلاق معتبر بالرجال.

انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ٤٩٢/٣؛ المغني لابن قدامة، ٥٣٣/١٠؛ روضة الطالبين للنووي، ٦٥/٦؛ الشرح الصغير للدردير، ٣٧٠/٣.

(١٢) في (د) : «عتقت».

(١٣) نهاية ٦٥/ب من (د).

(١٤) انظر : العناية، ٢٨٠/٣.

وكذا : المخيرة<sup>(١)</sup> إذا طَلقت نفسها : وقعت الفرقة بلا قضاء<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزوج التزم  
 ضرر الفرقة برضاه.  
 ففي كل موضع يُحتاج إلى قضاء [يُحصل]<sup>٣</sup> الاستغناء برضى الخصم.



(١) المخيرة : هي : «التي خيّر لها زوجها بين الطلاق والإمساك». قاله صاحب معجم لغة الفقهاء،

ص ٣٨٦؛ وانظر : قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٤٧٤.

(٢) انظر : الدرر شرح الفرر، ١/٣٣٧.

(٣) في (أ) و(جـ) : «ويُحصل» (بزيادة الواو)، وهي زيادة لا وجه لها.

## [ القاعدة الثالثة والخمسون بعد المائتين ]

الوصف في الحاضر لغو، وفي الغائب معتبر<sup>(١)</sup> :

ولهذا : «يبحث في حلفه : لا يكلم هذا الشاب، فكلمه شيخاً؛ لأن الوصف بالشباب صار لغواً»<sup>(٢)</sup>، فلا يعتبر وصف الشباب، فيكون المراد : الشخص المشار إليه.

«ولا يبحث في حلفه : لا يكلم شاباً، فكلمه شيخاً»<sup>(٣)</sup>، فالوصف يعتبر في الغائب، وشرط للبحث وصف الشباب.

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشبه لابن نجيم، ص ٢١٣؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٩٢، قاعدة ٢٥٤ - ولفظه فيهما : «الوصف في المعتاد معتبر في الغائب لا في المعين» -؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٤/ب؛ منافع الدقائق؛ ص ٣٣٣؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٦٥؛ شرحها لسليم رستم، ٤٥/١؛ ولعلي حيدر، ٥٧/١؛ وللأناسي، ١٧٤/١؛ شرح قواعدهما الفقهية للزرقا، ص ٣٣١؛ قواعد الفقه للمحدثي، ص ١٣٧، قاعدة ٣٨٩؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٠٧/٢، فقرة ٦٢٠ - وأحال إلى فقرة ٥/١٩١ -؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص ٤٨٩ - وورد فيه لفظان هما : «الصفة في الحاضر لغو» و«الصفة في المقر لغو» -؛ الوجيز، ص ٢٧١؛ القواعد الكبرى لـ د. عبد الله العجلان، ص ١٠٧؛ المدخل إلى القواعد، ص ١٣٨؛ القاعدة الكلية: إعمال الكلام أولى من إعماله، ص ٢٤٧؛ المبادئ الفقهية، ص ٤٠؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٦٨، قاعدة ٤٩؛ ولـ د. محمد الزحيلي، ص ٧٦.

ومن كتب الفقه :

بدائع الصنائع، ٦٩/٣؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٩٨/٥، ١٠٠، ١٥٣؛ الدرر شرح الفرر، ٤٥/٢، ٥٧؛ البحر الرائق، ٣٢٥/٤.

(٢) الدرر شرح الفرر، ٤٥/٢ - مع اختلاف في بداية العبارة، حيث جاء في الدرر : «مثل : لا يكلم هذا الشاب، فكلمه شيخاً؛ يبحث...»؛ وانظر منه ٥٠/٢، ٥٧؛ وانظر أيضاً : الهداية والعناية وفتح القدير، ١١٨/٥، ١٥٣؛ مجامع الحقائق (الهامش)، ل ٣٦/ب؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٤/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٣.

(٣) أي : بعد أن صار الشاب شيخاً كبيراً في السن.

(٤) مجامع الحقائق (الهامش)، ل ٣٦/ب؛ وانظر شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٣٤/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٣.

وخرج عن هذا الأصل<sup>(١)</sup>: لو حلف : أن لا يأكل من هذا البُسْرِ، [فأكله]<sup>(٢)</sup> ثمراً، ومن هذا الرطب، أو اللبن [فأكله]<sup>(٣)</sup> ثمراً أو شِراً<sup>(٤)</sup> : لا يحث<sup>(٥)</sup>، فإن الوصف في هذه المسائل معتبر، وإن كان الوصف<sup>(٦)</sup> في الحاضر غير معتبر<sup>(٧)</sup> على خلاف مقتضى هذا الأصل.

والجواب : أن قوله : (الوصف في الحاضر لغو) ليس على إطلاقه؛ فإنه على ما حققه على نوعين :

• وصف لا يكون داعياً إلى اليمين.

• وصف يكون داعياً إليها<sup>(٨)</sup>.

فيكون لغواً في النوع الأول دون الثاني.

والوصف في هذه المسائل من النوع الثاني، فلا يكون لغواً.

وإن قيل : الشبابة والصبابة داع<sup>(٩)</sup> إلى اليمين، فينبغي أن لا يكون لغواً.

(١) نهاية ١/٦٩ من (ب).

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «فأكل». والصواب ما تم إثباته من (ب).

(٣) الشيراز في اللغة : «اللبن الرائب المستخرج ماؤه». قاله صاحب القاموس المحيط، مادة «شرز»، ص ٦٦٠؛ وانظر: العناية وفتح القدير، ١١٨/٥؛ البحر الرائق؛ ٤٥/٤؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٣٥٠/٢.

(٤) انظر : الجامع الصغير، ص ٢٥٨؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ١١٨/٥؛ كثر الدقائق وشرحه : البحر الرائق، ٣٤٥/٤؛ الدرر شرح الغرر، ٥٠/٢.

(٥) نهاية ١/١٠٩ ب من (أ).

(٦) «غير معتبر» : ساقطة من (ج).

(٧) ومن أشار إلى النوعين المذكورين أصحاب الكتب الآتية : الهداية والعناية وفتح القدير، ١١٨/٥؛ الدرر شرح الغرر، ٥٠/٢؛ البحر الرائق، ٣٤٥/٤؛ النافع الكبير، ص ٢٥٨.

(٨) أي : أن وصف الحاضر بأنه شاب أو صبي، كل واحد من هذين الوصفين وصف داع إلى اليمين ...

يقال : إن الوصف فيهما مهجور شرعاً<sup>(١)</sup>؛ «[لأننا]<sup>٢</sup> أمرنا<sup>٣</sup> بالتحمل بأخلاق<sup>٤</sup> الفتيان ومرحمة الصبيان»<sup>(٥)</sup>.

واعلم : «أن المراد بالوصف : ليس صفة عَرَضِيَّة<sup>(٦)</sup> قائمة بجوهر<sup>(٧)</sup> - كالشباب والشيخوخة ونحوهما-؛

(١) انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ١١٨/٥، ١١٩.

(٢) في (أ) و(ب) : «لأن»، وفي (د) : «لأما». والصحيح ما تم إثباته من (ج) و(هـ) و(و)، وهو الموافق للدرر.

(٣) في (ب) : «أمرنا».

(٤) في (جـ) : «بأخلاف».

(٥) الدرر شرح الغرر، ٥٠/٢، إلا أنه جاء في آخر الدرر : «... ومداواة الصبيان».

(٦) عرضية: مؤنث (عرضي)، والعرضي من مصطلحات المناطق، «ويعرفون العرضي بالخارج عن الماهية».

أو «الموجود الذي يُحتاج في وجوده إلى موضع (أي : محل) يقوم به».

فالصفات أو «العناصر العرضية هي : ما لا يدخل في حقيقة الشيء، ولكنه من صفاته العرضية، سواء كانت أعراضاً ملازمة أو مفارقة. كالمنشي بالنسبة إلى الحيوان، فإنه من الصفات العرضية للحيوان، وكالضحك بالنسبة إلى الإنسان، فإنه من صفاته العرضية على ما يقولون».

ولتوثيق ما سبق : فإن النصوص المذكورة منقولة - وفق ترتيبها - من المصادر الآتية :

حاشية ابن سعيد على شرح الخبصي للتهذيب (الموسومة بتشجير التهذيب لكتاب التهذيب)، ص ١١٢؛ التعريفات، ص ١٩٢، فقرة ٩٦٢؛ ضوابط المعرفة، ص ٤٠.

وللتوسع انظر : كتاب الحدود لابن فورك، ص ٨٨؛ الرسالة الشمسية وشرحها : تحرير القواعد المنطقية للقطب وحاشية الشرح للجراني، ص ٥٦؛ وتسهيل الشرح المذكور المسمى بتيسير القواعد المنطقية لـ أ. د. محمد سالم، ص ٦٥؛ التهذيب للتفتازاني وشرح الخبصي له وحاشية العطار على الشرح، ص ١١٢-١١٣؛ السلم وشروحه: شرح الأخضر، ص ٧؛ وإيضاح المبهم، ص ٢٦-٢٧؛ وشرح الملوي وحاشية هذا الشرح للصبان، ص ٦٥-٦٦، ٧٠؛ كشاف اصطلاحات الفنون، ٢٤٩/٣.

(٧) الجوهر: من مصطلحات المناطق أيضاً، وتما جاء في تعريفه :

• تعريف الصبّان له بأنه : «ما قام بنفسه. سواء كان بسيطاً لا يتجزأ أصلاً (وهو الجوهر الفرد)، أو مركباً (وهو الجسم الطبيعي).

بل<sup>١</sup> يتناول<sup>(٢)</sup> جوهراً قائماً بجوهر آخر، يزيد قيامه به حسناً له وكما<sup>٣</sup> لاً، ويورث<sup>٤</sup> انتقاضه<sup>(٥)</sup> عنه قبلاً له ونقصاناً<sup>(٦)</sup>.

قال في بعض شروح (الهداية) : «ما يتعيّب بالتنقيص فهو وصف، وما لم يتعيّب فهو أصل»<sup>(٧)</sup>، «حتى جعل ما يساوي الذرع في المذروعات<sup>٨</sup> وصفاً، وما يساوي الكيل

• وتعريف التهاني له بأنه : «الموجود القائم بنفسه، حادثاً كان أو قديماً».

حاشية الصبان على شرح السلم للملوي، ص ٧١؛ كشاف اصطلاحات الفنون، ٢٧٥/١؛ وانظر : كتاب الحدود لابن فورك، ص ٨٦؛ مذكرة المنطق لـ أ.د. على فرغلي وصاحبه، ص ١٧.

(١) في (ب) و(د) : زيادة «ما».

(٢) أي : أن معنى الوصف ليس منحصرًا في المعنى السابق؛ بل يتناوله ويتناول أيضًا جوهراً قائماً ... ويشهد لهذا كونه جاء في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) : «... بل ما يتناولها ويتناول جوهراً...».

(٣) نهاية ٨٠/١ من (جـ)، مع تكرار «كما» في بداية اللوحة التي تليها.

(٤) في (ب) : «ويعدّ».

(٥) هكذا في جميع النسخ. وفي (الدرر) : «انتقاضه». وهذا المناسب.

(٦) الدرر شرح الفرر، ٤٥/٢، مع الاختلاف المذكور، ويضاف إليه أن صاحب (الدرر) قال في بداية العبارة : «وتحققها : أن مراده بالوصف ما ليس صفة...».

كما أن صاحب (الدرر) يبين معنى الوصف في موضع آخر بعبارة تزيد المعنى وضوحاً، حيث قال - ١٤٨/٢ - «... لأن الذرع وصف في الثوب، لا بمعنى كونه صفة عرضية له؛ بل هو في اصطلاح الفقهاء : ما يكون تابِعاً للشيء غير منفصل عنه، إذا حصل فيه يزيده حسناً، وإن كان في نفسه جوهراً كذراع من ثوب...».

(٧) لعل المراد بهذا الشرح هو العناية - ٢٧٢/٦ - ٢٧٣-، حيث جاء فيه : «وجوابه موقوف على معرفة اصطلاح القوم في الأصل والوصف، واختلفت عباراتهم في ذلك :

فقال بعضهم : ما تيب بالتنقيص فالزيادة والنقصان فيه وصف، وما ليس كذلك فالزيادة والنقصان فيه أصل...». وانظر : البحر الرائق، ٣١٣/٥.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ما قبل العبارة المعزوة إلى بعض شروح (الهداية) وما بعدها مستفاد من الدرر، وقد جاء في الدرر عبارة أخرى مكان هذه العبارة، حيث جاء فيه : «... ويورث انتقاضه عنه قبلاً له ونقصاناً؛ حتى فرّقوا بين الوصف والقدر - كما سيأتي في أوائل البيوع إن شاء الله [١٤٨/٢] - بأن الأول : ما يورث تشقيصه ضرراً لأصله، والثاني : ما لا يورث ذلك. وجعلوا ما يساوي الذرع...».

(٨) في (ب) و(د) : «الموزونات»، وفي (جـ) : «الزرع في المزروعات».



في المكيلات قدرًا<sup>(١)</sup>؛ لأن النقصان في [المذروعات]<sup>٢</sup> يورث قبحًا في الباقي، فجعل وصفًا، والنقصان في المكيلات لا<sup>٣</sup> يورث قبحًا في الباقي، فيجعل قدرًا «فالوصف لا يقابله شيء من الثمن»<sup>(٤)</sup>.

فمن باع ثوبًا على أنه عَشْرَةُ أَذْرَعٍ بِمِائَةٍ، ولم يقل : كل [أذراع]<sup>٥</sup> [بكذا]<sup>٦</sup> خَيْرُ<sup>٧</sup> المشتري : إن شاء أخذ الأقل بالكل، وإن شاء ترك وأخذ الأكثر بلا خيار بمائة، ولا يزداد الثمن في مقابلة<sup>٨</sup> ما زاد من عشرة أذرع<sup>(٩)</sup>.

ولهذا المعنى اعتبر القوم البناء في الدار وصفًا، مع أنه جوهر<sup>(١٠)</sup>.

(١) الدرر شرح الغرر، ٤٥/٢ - مع اختلاف يسير في بداية العبارة، وقد سبقت الإشارة إليه.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج) : «المذروعات». والصحيح ما تم إثباته من (د).

(٣) «لا» : ساقطة من (ج).

(٤) الهداية والعناية، ٣٧٢/٦. وفي هذه العبارة إشارة إلى قاعدة سيفردها المؤلف بالحديث، عقب هذه القاعدة مباشرة.

(٥) نهاية ١١٠/أ من (أ).

(٦) في (أ) و(ج) : «ذرع». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٧) في (أ) و(ج) و(د) : «كذا». والصواب ما تم إثباته من (ب).

(٨) نهاية ٦٦/أ من (د).

(٩) في (ب) و(د) : «يزاد».

(١٠) في (د) : «مقابل».

(١١) انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٧١/٦ - ٢٧٢؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٧/٢ - ١٤٨.

وتما تجدر الإشارة إليه : أن صاحب (العناية) وصف «هذه المسألة [بأنها] من أشكال مسائل الفقه». كما أن صورة المسألة في هذه المصادر هي : أنه باع عشرة أذرع بعشرة دراهم، وليس بمائة درهم.

(١٢) انظر : الدرر شرح الغرر، ١٤٨/٢.

وهذا خرج الجواب عن اعتراض صدر الشريعة حيث قال : «- في قولنا : لا يدخل هذه الدار<sup>(١)</sup> ولا يدخل داراً- أين<sup>٢</sup> الوصف حتى يكون لغواً في أحدهما غير لغو في الآخر<sup>٣</sup>؟»<sup>(٤)</sup>.



(١) في الدرر وشرح الوقاية لصدر الشريعة : «أو» (بزيادة الألف).

(٢) في (ج) : «ابن».

(٣) نهاية ٦٩/ب من (ب).

(٤) شرح الوقاية لصدر الشريعة، ٢٦٠/١؛ الدرر شرح الغرر، ٤٥/٢ - مع الاختلاف اليسير الذي سبق

بيانه-؛ وانظر من الدرر ٥٠/٢.

## [ القاعدة الرابعة والخمسون بعد المائتين ]

الوصف يقابله شيء من الثمن إذا كان مقصوداً بالتناول (١) :

(١) في (ب) : زيادة «لا».

(٢) في (ب) : زيادة «إلا».

(٣) في هامش (أ) علامة تشير إلى أن اسم كان : ضمير مستتر، تقديره (هو) يعود إلى (الوصف).

(٤) هذه القاعدة معناها كالاستثناء من الحكم الكلي للقاعدة الثالثة والستين، وهي : «التابع لا يفرد بالحكم»، وما يعضد هذا :

• أن لفظ هذه القاعدة في (ب) : «الوصف لا يقابله شيء من الثمن إلا إذا كان مقصوداً بالتناول».

• وجاء في بعض ألفاظها : «لأن الأوصاف لا يقابلها جزء من الثمن؛ لأنها تابعة، ما لم تكن مقصودة من الإتيان» - فتح القدير، ٥٠٥/٦ -.

• كما جاء في بعض ألفاظ تلك القاعدة : «التابع لا يفرد بالحكم ما لم يصر مقصوداً» - شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٢٥٧؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص ٤٠٢ -.

إذا علم هذا فإن هذه القاعدة وردت بلفظ المؤلف أو نحوه أو معناه أو بمفهومه المخالف في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الكليات الفقهية للمقري، ص ٢٩٩، رقم ٢٨٥ - ولفظه : «كل صفة تختلف الأمان

باعتلافها أو الأغراض لأجلها فواجب ذكرها، وإلا فلا عبرة بها» -؛ الأشباه لابن نجيم،

ص ٣٨٧ - فقد وردت فيه عرضاً بلفظ : «... لأن الفائت وصف، وهو لا يقابله شيء» -؛

إيضاح المسالك، ص ٩١، قاعدة ٥٦ - ولفظه : «الاتباع هل لها قسط من الأمان أم لا؟» -؛

المنهج وشرحه للمنحور، ص ٣٥٧-٣٥٨ - ولفظ المنحور كلفظ إيضاح المسالك -؛ المحاز

الواضح وشرحه: الدليل الماهر، ص ١٤٢ - ولفظ المحاز :

وهل لتابع نصيب في الثمن أو هو لغو ماله حظ يعن -؛

القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص ٤٨٢ - ولفظه : «الأوصاف لا يقابلها الثمن إلا إذا

صارت مقصودة» -.

ومن كتب الفقه :

ولهذا : لو باع ثوبًا على أنه عشرة أذرع بعشرة دراهم «كل ذراع بدرهم : وإن<sup>(١)</sup>» وجَدَ ناقصًا : أَخَذَهُ المشتري [بخصته]<sup>٢</sup> من الثمن أو تَرَكَ؛ لأن الوصف وإن كان تابعًا لكنّه صار أصلًا بإفراده<sup>٣</sup> بذكر الثمن، فنزّل كل ذراع منزلة ثوب، وكان مقصودًا بالتناول<sup>(٤)</sup>، فلو أخذ بجميع الثمن لم يكن [المشتري]<sup>٥</sup> أَخَذًا<sup>٦</sup> كل ذراع بدرهم، وهو لم يبع إلا بشرط أن يكون كل ذراع بدرهم؛ لأن كلمة (على) تأتي للشرط كما عُرف<sup>٧</sup>

المبسوط، ١٤١/١٠، ١٧١/١٣؛ بدائع الصنائع، ١٦٠/٥-١٦١؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٢٧٢/٦، ٢٧٣-٢٧٤، ٣٣٤، ٣٥٦، ٥٠٥؛ شرح الزيادات لقاضي خان، ص ١٨٥١؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص ١٧٨٣؛ جامع الفصولين، ١٥٩/١؛ الدرر شرح الفرر، ١٤٨/٢، ١٦٠، ١٨٢؛ البحر الرائق، ١٠٥/٥، ٣١٤؛ ردّ المختار، ٨١/٧، ١٣٣.

ولفظ المؤلف مطابق للفظ الثاني من (العناية)، والأول من (الدرر)، كما أن جل ما جاء في شرح المؤلف للقاعدة مستفاد من (العناية).

(١) هكذا في جميع النسخ. وفي العناية: «فإن»، وهذا المناسب. فقد جاء في العناية: «... (يعني الأرض) فإذا باعها على أنها مائة ذراع بمائة درهم، كل ذراع بدرهم، فإن وجدت ناقصة : أخذها المشتري بخصتها...».

(٢) في (أ) و(ج) و(د) : «بخصتها». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ لأن الضمير يعود إلى الثوب، فكان حقه التذكير.

(٣) في (ج) : «بإفراده».

(٤) قوله : «... منزلة ثوب، وكان مقصودًا بالتناول، فلو أخذ» جاء مكانه من (العناية) : «... بمنزلة ثوب، وهذا معنى قولهم : إن الوصف يقابله شيء من الثمن إذا كان مقصودًا بالتناول. وهذا (أي أخذها بخصتها من الثمن) إنما هو لأنه لو أخذها بجميع...».

(٥) في (أ) و(ب) : «للمشتري». والصحيح ما تمّ إثباته من (ج) و(د)، وهو الموافق للعناية.

(٦) في (ب) و(د) : «أخذ».

(٧) نهاية ١١٠/ب من (أ).

في موضعه<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

وإن قيل : إن الذراع لو أمكن أن يكون أصلاً بذكر الثمن لم لم يُجعل أصلاً في المسألة المذكورة<sup>٣</sup> في [الأصل] المتقدم<sup>(٥)؟(٦)</sup>.

وهي من باع ثوباً بمائة، على أنه عشرة أذرع، ولم يقل : كل ذراع بكذا : خبير المشتري<sup>٧</sup> : إن شاء أخذ الأقل بكل الثمن، وإن شاء ترك. فالذراع فيها لم يكن أصلاً مع إمكانه، بأنه<sup>(٨)</sup> ذكر مائة [درهم]<sup>٩</sup> في مقابلة عشرة أذرع، ومقابلة الجملة

(١) قوله : «كما عُرف في موضعه» لعل مراده : ما سبق ص ٢٤٠ (ل ٤/أ)، حيث قال : «... وقعت رجعية تخافاً عند أبي حنيفة؛ فإنه جعل كلمة (على) للشرط...».

ومما يعضد هذا أن قوله : «كما عُرف في موضعه» مستفاد من العناية، ٢٧٣/٦. وما نقله المؤلف - آتفاً - عن الإمام أبي حنيفة مذكور أيضاً في موضع متقدم من العناية، وهو ٢٢٦/٤.

كما يحتمل أن يكون مراد المؤلف وصاحب (العناية) من قولهما : «كما عُرف في موضعه» أي : كما عُرف في موضعه من كتب الأصوليين، حيث تكلم كثير منهم عن معنى (على) وذكرها أنها تأتي بمعنى الشرط، فانظر من كتبهم : أصول البزدوي وكشف الأسرار، ٣٢٥/٢؛ المغني للخبازي، ص ٤٢٤؛ شرح الكوكب المنير، ٢٤٧/١؛ مسلم الثبوت وفوائح الرحموت، ٢٤٣/١.

(٢) العناية، ٢٧٣/٦ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -.

وانظر أصل المسألة في الهداية وفتح القدير، ٢٧٢-٢٧٣؛ الكتز والبحر الرائق، ٣١٤/٥؛ الدرر شرح الغرر، ١٤٨/٢.

(٣) نهاية ٨٠/أ من (ج-).

(٤) في (أ) و(ج-) و(د) : «أصل». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ه-) و(و).

(٥) ص ١١٤ (ل ١١٠/أ-ب).

(٦) انظر : العناية، ٢٧٣/٦.

(٧) «المشتري» : ساقطة من (ج-).

(٨) في (ب) : «بأن».

وقوله : «بأنه» معناه : أي وجه إمكانه أنه ذكر ...

ومما يؤكد هذا المعنى أنه جاء في (العناية) : «لأنه ذكر عشرة دراهم في مقابلة عشرة أذرع...».

(٩) في (أ) و(د) : «دراهم». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج-).

بالجملة<sup>(١)</sup> [تقتضي]<sup>٢</sup> انقسام الآحاد على<sup>٣</sup> الآحاد<sup>(٤)</sup> ١.

«[يقال]<sup>٥</sup> : إذا لم يُفرد كُلُّ ذراع بالذكر كان كون كلِّ ذراع مبيعاً ضمناً، فلا يعتبر<sup>(٦)</sup>؛ لأن الوصف إنما يصير أصلاً إذا كان مقصوداً بالتناول»<sup>(٧)</sup>؛ على مقتضى هذا الأصل.

وأجيب بغير ذلك الوجه، ولم نذكره<sup>٨</sup>؛ لضعفه بورود الاعتراض، وهرباً عن التطويل.



(١) أي : جملي المبيع والتمن. انظر : الدرر شرح الفرر، ١٤٧/٢.

(٢) في (أ) و(ب) و(ج) : «يقتضي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق للعناية.

(٣) في (ج) : «وعلى».

(٤) قوله : «... انقسام الآحاد على الآحاد» : يستقيم به المعنى لو كانت صورة المسألة : باع عشرة أذرع بعشرة دراهم - كما هو صنيع صاحب (العناية) وغيره - وليس بمائة درهم؛ لأن المعنى حينئذ : أن مقابلة عشرة أذرع بعشرة دراهم تقتضي انقسام الدراهم العشرة على الأذرع العشرة، بحيث يكون في مقابلة كل واحد من الدراهم ذراع واحد، فكأنه باع كل ذراع على انفراد - والله أعلم - وانظر : البحر الرائق، ٣١٤/٥.

(٥) في (أ) و(د) : «ويقال»، وفي (ج) : «قد يقال». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و).

(٦) في العناية : «ضمناً، ولا معتبر بذلك؛ لما ذكرنا : أن الوصف يصير...».

(٧) العناية، ٢٧٤/٦ - مع الاختلاف الذي سبق بيانه -.

(٨) في (ج) : «تذكره».

## [ القاعدة الخامسة والخمسون بعد المائتين ]

الوصية استخلاف<sup>(١)</sup> بعد انقطاع ولاية الموصي<sup>(٢)</sup> :

ولهذا : لا يتوقف على علم [الوصي]<sup>(٣)</sup>، كتصرف الوارث.

فإذا أوصى رجلٌ إلى آخر، ولم يعلم الوصيُّ حتى باع<sup>(٤)</sup> شيئاً من التركة : فبيعه<sup>(٥)</sup> جائز.

ولا يصح بيع الوكيل قبل العلم بالتوكيل<sup>(٦)</sup>.

(١) في (د) : «استخلاف».

(٢) هذا الضابط يحكي قولاً من الأقوال في مسألة حصل فيها خلاف بين الحنفية، وهي : هل الوصاية استخلاف (كالورثة)، أو أنها إنابة (كالوكالة) ؟ :

• فظاهر الرواية : أنها استخلاف؛ «لإضافتها إلى زمان بطلان الإنابة، فلا تتوقف على العلم، كما في تصرف الوارث».

• وعند أبي يوسف : «أن الوصاية إنابة بعد الموت؛ فتعتبر بالإنابة قبله، وهي الوكالة» - قال هذين النصين صاحب الهداية، ٣٥٤/٧ - ٣٥٥ -.

ولتوثيق القاعدة :

- فإنما جاءت بلفظ المؤلف أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

المبسوط، ١٢٧/١٩ - ولفظه : «... لأن الوصاية خلافة ... أو أنها بعد انقطاع ولاية الموصي» -؛ تبين الحقائق، ٢٠٣/٤ - ولفظه : «الوصية خلافة؛ لأنه يتصرف بعد انقطاع ولاية الموصي» -؛ الدرر شرح الغرر، ٤١٩/٢ - ولفظه مطابق للفظ المؤلف -.

كما جاءت بلفظ : الوصية خلافة، أو الوصاية خلافة، أو نحوهما في طائفة من كتب الفقه الحنفي أيضاً، منها : الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، ٣٥٢/٧، ٣٥٤، ٤٩٨/١٠؛ البحر الرائق، ٤٩/٧، ٥٠؛ النافع الكبير، ص ٥٢٧.

(٣) في (أ) و(د) : «الموصي». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج) و(و)؛ لدلالة السياق، ولأن المؤلف احتاج إلى إعادة هذه الكلمة - في السطر التالي - وقد اتفقت جميع النسخ على أنها (الوصي).

(٤) أي : باع الوصي<sup>(٥)</sup> (وكان فضولياً في هذا التصرف).

(٥) في (ج) : «فبيعه».

(٦) انظر : الدرر شرح الغرر، ٤١٩/٢؛ وانظر أيضاً : المبسوط، ١٢٧/١٩؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٥٤/٧ - ٣٥٥؛ تبين الحقائق، ٢٠٣/٤؛ البحر الرائق، ٤٩/٧، ٥٠.

والفرق : أن خلافة الوصي بعد<sup>١</sup> انقطاع ولاية الموصي<sup>٢</sup> - بعدم علمه - كان فضولياً<sup>٣</sup> في بيعه، فإذا مات الموصي لا يملك العزل؛ لانقطاع ولايته، فنفذ بيعه بالإذن [الثابت]<sup>٤</sup> بالاستخلاف<sup>٥</sup>.

وأما التوكيل : في معرض الزوال؛ لبقاء ولاية العزل للموكل، فيتوقف بيعه على الإذن، والإذن إنما يكون<sup>٦</sup> بالإعلام<sup>(٧)</sup>.

ويُفهم من هذا : إذا باع الوكيل قبل العلم، فأجاز الموكل : ينبغي أن ينفذ بيعه؛ لأنه فضولي، وتصرف الفضولي موقوف على الإجازة. ولم أر الآن<sup>٨</sup>.



(١) نهاية ١/١١١ من (أ).

(٢) في (ب) : «والوصي».

(٣) نهاية ٦٦/ب من (د).

(٤) في (أ) : «الثانية»، وفي (جـ) و(د) : «الثانية». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٥) في (د) : «بالاستخلاف».

(٦) نهاية ٧٠/أ من (ب).

(٧) انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٥٤-٣٥٥؛ تبين الحقائق، ٢٠٣/٤؛ الدرر شرح الفرر،

٤١٩/٢؛ البحر الرائق، ٤٩/٧.

(٨) «ولم أر الآن» : ساقطة من (ب).



## [ القاعدة السادسة والخمسون بعد المائتين ]

الولاية الخاصة أوّلى<sup>(١)</sup> من [الولاية] العامة<sup>(٢)</sup> :

«ولهذا : قالوا إن القاضي لا [يزوج] اليتيم واليتيمة إلاّ عند عدم وليّهما في النكاح، ولو ذا رحم محرّم أو أمّاً أو مُعتقاً<sup>(٣)</sup>».

(١) نهاية ٨١/ من (ج-).

(٢) في (أ) و(ج-) : «ولاية». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د).

(٣) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

لمن كتب القواعد :

المشور، ٣/٣٤٥- ولفظه : «الولاية الخاصة أقوى من العامة»؛ الأشباه للسيوطي، ١/٣٣٩- ولفظه : «الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة»؛ ولابن نجيم، ص ١٨٤- ولفظه كلفظ السيوطي؛ الفرائد البهية وشرحها: الأعمار المضنية، ص ٢٢٦؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، ٢/٣١٩- ولفظ الفرائد :

ثم الولاية التي تختص من ضدها أقوى كما قد نصّوا؛

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٤٠/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٣- ٣٣٤؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٥٩؛ شرحها لسليم رستم، ١/٤٣؛ ولعلي حيدر، ١/٥٢؛ وللأستاذ، ١/١٤٧؛ وشرح قواعدهما للزرقا، ص ٣١١؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ١٣٨، قاعدة ٣٩٥؛ المدخل الفقهي العام، ٢/١٠٤٩، فقرة ٦٦١؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص ٤٢١؛ المدخل إلى القواعد، ١٦٥؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٨؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ١٠٦، قاعدة ٩٠؛ ولـ د. محمد الزحيلي، ص ٨٨؛ تطبيقات القواعد والضوابط لـ د. سعود الغديان، ص ١٦٤٥- ولفظ المجلة وما بعدها كلفظ أشباه السيوطي-.

ومن كتب الفقه :

القوانين الفقهية لابن جزي، ص ١٣٤؛ التاج والإكليل، ٥/٥٨؛ رد المختار، ٦/٥٧٠، ٥٨٢.

(٤) في (أ) : «لزوج». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

(٥) في (ب) : زيادة «لا» (ولا اليتيمة).

(٦) قوله : «ولو ذا رحم ...» معناه : ولو كان الولي الخاص ذا رحم محرّم لليتيم أو اليتيمة، أو كان أمّاً لها أو مُعتقاً لها.

وللولي الخاص استيفاء القصاص، والصلح، والعفو مجاًئاً؛ لأنها من حقوق الولي<sup>(١)</sup>، فيملك إسقاطها. والإمام لا يملك العفو<sup>(٢)</sup>؛ لأنه من حقوق المسلمين، فلا يسقط بإسقاطه.

ولذا : لا يملك أب<sup>(٣)</sup> المعتوه العفو بقتل<sup>٥</sup> وليّ المعتوه<sup>٦</sup> كابنه<sup>(٧)</sup>، مع أن الأب وليّ بالولاية الخاصة؛ لأن العفو حقّ المعتوه، فلا يسقط<sup>(٨)</sup> بإسقاطه<sup>(٩)</sup>.

(١) جاء في هامش (أ) : «استيفاء القصاص والصلح والعفو».

أي : أن هذه الحقوق من حقوق الولي.

(٢) الأشباه لابن نجيم، ص ١٨٤ - سوى التعليل الأخير (وهو قوله: لأنها... إسقاطها) فإنه لم يرد في الأشباه-؛ وانظر الأشباه للسيوطي، ١/٣٣٩؛ الأقمار المضيتة، ص ٢٢٦؛ غمز عيون البصائر، ١/٤٥٥.

(٣) هكذا (بالنقص) في جميع النسخ، ومثله في الأشباه لابن نجيم (في ثلاث طبعات من طبعاته). والنقص هو أحد اللغات في (أب) إلا أنه أقلها شيوعاً.

وقد سبق بيان ذلك وتوثيقه، ص ١٩٦، فراجع إن شئت.

(٤) في (د) : «المعتق».

(٥) في (د) : «قبل».

(٦) في (د) : «المعتق».

(٧) انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، ١٠/٢٢٥؛ الكثر وشرحيه : تبين الحقائق، ٦/١٠٧؛ وتكملة

البحر الرائق، ٨/٣٤١؛ الدرر شرح الغرر، ٢/٩٤؛ الأشباه لابن نجيم، ص ١٨٤ (وفي طبعة دار الفكر : ص ١٨٦)؛ ومع غمز عيون البصائر، ١/٤٥٥.

(٨) نهاية ١١١/ب من (أ).

(٩) في هامش (أ) : «أي أب المعتوه».

والمراد : لا يسقط حقّ أبي المعتوه.

(١٠) صورة المسألة :

إذا كان لزيد ابن معتوه، وكان هذا الابن وليّاً لثالث (كأن يكون هذا الثالث ابناً له)، وقُتل هذا الثالث: فإن جدّه لا يملك العفو عن قاتله؛ لأن الجدّ وإن كان له ولاية خاصة على الأب المعتوه، إلا أن الذي يهمنّا هنا الولاية على المقتول، وهي ثابتة ابتداءً للأب المعتوه، وهو موجود، والجد إنما هو قائم-

والوصي لا يملك إلا الصلح لا القصاص ولا العفو<sup>(١)</sup>؛ لأن الصلح خيرٌ لليتيم،  
والوصي نُصِبَ ناظرًا<sup>(٢)</sup> لتسوية أمور اليتيم، فيجوز تصرفه فيما كان نافعا له.



=مقامه، مما يعني أنه لم تثبت الولاية للجدّ ابتداءً «والكلام إنما هو في الولي الثابتة له الولاية ابتداء» - قاله صاحب غمز عيون البصائر، ١/٤٥٥-.

وإذا تقرّر هذا فإن حق الأب المعتوه لا يسقط بإسقاط الجد له بالعفو.

(١) انظر : المصادر المذكورة في هامش (٧) من الصفحة السابقة.

(٢) في (د) : «ناظر» (بإسقاط الألف).

## [ القاعدة السابعة والخمسون بعد المائتين ]

و<sup>(١)</sup> من أحكام المجاز: وجود ما أريد به، خاصاً كان أو عاماً<sup>(٢)</sup>:

(١) الواو هنا استثنائية، وليست جزء من لفظ القاعدة؛ ولعل مبرر وجود القاعدة في باب (الواو) كون المبتدأ المؤخر (وهو: وجود) يبدأ بحرف الواو.

(٢) هذه القاعدة تمثل رأي طائفة من الأصوليين في مسألة من المسائل الخلافية، وهي ما ترجم لها صاحب (الميزان) -٤٤٢/١- بقوله: «اللفظ العام إذا استعمل بطريق المجاز هل يكون له عموم؟». إذ المراد بالقاعدة: أن اللفظ إذا كان مجازاً فإنه يعمل بما استعمل له، سواء كان خاصاً أم عاماً. وكونه يعمل به إذا كان خاصاً لا إشكال فيه، أما كونه يعمل به إذا كان عاماً أيضاً فهذا محل خلاف. وهو ما عقد له صاحب (الميزان) الترجمة المذكورة.

- «صورة المسألة: أن يشتمل المجاز على السبب المقتضي للعموم، من الألف واللام وغيرها، والمحلّ قابل للعموم، فهل يجب القول بعمومه؛ عملاً بالمقتضي السالم عن المعارض، كما يجب العمل به عند وجوده في الحقيقة أم لا؛ لأنه ثبت للضرورة؟» - قاله الزركشي في التشنيف، ٦٤٧/٢-.

- ولتحرير محلّ النزاع فيها يُقال:

١- «لا خلاف أن حكم الحقيقة: ثبوت ما وضع اللفظ له، خاصاً كان أو عاماً؟» - قاله صاحب التشنيف أيضاً، ٦٤٥/٢-.

٢- كما أن «المجاز المقترن بشيء من أدلة العموم؛ كالعرف باللام ونحوه لا خلاف في أنه لا يعمّ جميع ما يصلح له اللفظ من أنواع...» - قاله صاحب التلويح، ٨٦/١، كما قال أيضاً:-

٣- «أما إذا استعمل باعتبار أحد الأنواع؛ كلفظ الصاع المستعمل فيما يحلّه ... [فهل] يعمّ جميع أفراد ذلك المعنى؟». هذا محلّ النزاع:

- فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: المجاز يكون عاماً. وهذا قول الجمهور - كما أفاد ذلك صاحب (الميزان) و(التشنيف) وغيرهما - وهذا القول هو ما مثله قاعدة المؤلف.

الثاني: المجاز لا يكون عاماً. وهذا القول نقله بعض الشافعية «عن بعض الحنفية (كالمقتضي)، وهم نقلوه عن بعض الشافعية» - قاله المحلى في شرحه لجمع الجوامع، ٤٠١/١-٤٠٢-.

ومن نقله عن بعض الشافعية أيضاً: ابن السمعاني في القواطع -٣٢٢/١- وتابعه الزركشي في البحر

-١٥/٣-، وفي التشنيف -٦٤٧/٢-.

«ولهذا : جعلنا لفظ الصاع في حديث ابن عمر - رضي الله

عنهما - : « لا تبيعوا [الدرهم] بالدرهمين ، ولا الصاع بالصاعين »<sup>(١)</sup>

= وقول الخلي (لعله كالمقتضي) المراد منه : أن قول بعض الحنفية في هذه المسألة كقول عاتمهم في مسألة أخرى مشابهة لها ، وهي : هل المقتضي يكون عاماً؟. وقد عبّر عن رأيهم السرخسي - في أصوله ، ٢٤٨/١ - بقوله : «ولا عموم للمقتضي عندنا».

ومسألتنا : عموم المقتضي وعموم المجاز من المسائل التي خلط بينهما بعض الأصوليين ، فظنوهما مسألة واحدة ، وقد نبّه على ذلك الزركشي في التشنيف - ٦٤٧/٢ - .

وللتوسّع في مسألة عموم المجاز انظر :

أصول البزدوي وكشف الأسرار ، ٧٥/٢ ؛ أصول السرخسي ، ١٧١/١ ؛ قواطع الأدلة ، ٣٢٢/١ ؛ ميزان الأصول ، ٤٤٢/١ ، ٥٤٥ ؛ المغني للبخاري ، ص ١٣٣ ؛ شرحه للقاءني ، ق ١ ، ج ٢ ، ص ٥٧٥ ؛ المنار وشرحيه : جامع الأسرار ، ٣٤٣/٢ ؛ وفتح القفار ، ١٣١/١ ؛ تنقيح الفصول والتوضيح والتلويع ، ٨٦/١ ؛ جمع الجوامع وشروحه : منع الموانع ، ص ٥٠٦ ؛ وتشنيف المسامع ، ٦٤٥/٢ ؛ وشرح الخلي وحاشية البناني ، ٤٠١/١ ؛ البحر المحيط ، ١٥/٣ ؛ التحرير وتيسيره ، ٣٥/٢ ؛ شرح الكوكب المنير ، ١٠٣/٣ ؛ مسلم الثبوت وفواتح الرحموت ، ٢١٠/١ .

ولو عدت إلى القاعدة :

فقد وردت بلفظها أو نحوه في أكثر كتب الحنفية المتقدمة؛ ومن أهم تلك الكتب : المغني وشرحه للقاءني ، إذ إنهما يمثلان المرجعين الرئيسين للقاعدة وما جاء في شرحها .

كما وردت في قواعد الفقه للمجددي ، ص ١١٩ ، قاعدة ٣٠٩ بلفظ : «المجاز يعمّ كما يعمّ الحقيقة» .

في (أ) و(ج) و(د) : «درهماً» . والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) ؛ وفقاً لنص الحديث ، وللمغني وشرحه للقاءني .<sup>(١)</sup>

أخرجه الإمام أحمد ، ١٢٤/١٠ ، ح ٥٨٨٥ عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ : «لا تبيعوا الدينار بالدينارين» ،<sup>(٢)</sup>

ولا درهم بالدرهمين ، ولا الصاع بالصاعين ...» .

وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً : ابن حزم في الخلي ، ٤٧٩/٨ .

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ، ١٠٥/٤ وقال : «رواه أحمد والطبراني في الكبير . وفيه : أبو حنّاب الكلبي ، وهو مدلس ثقة» .

ويلاحظ أن أباجناب قد عنعن في هذا الحديث ، كما أن هناك من العلماء من ضعفه ، كيحيى بن القطان والدارمي ، لهذا قال عنه الحافظ في التقریب - ص ٥٨٩ ، رقم ٧٥٣٧ - : «ضعفوه ؛ لكثرة

تدليسهم» ؛ وانظر : تهذيب التهذيب ، ١٧٧/١١ .

عاماً»<sup>(١)</sup>؛ لأنه «اسم جنس<sup>(٢)</sup> محلى [بأداة الاستغراق]<sup>٣</sup> فيعم جميع ما يحله، مطعوماً كان أو غير مطعوم»<sup>(٤)</sup>، خلافاً للشافعي<sup>(٥)</sup>.

«وكما ورد الحديث عند الإمام أحمد عن ابن عمر مرفوعاً ورد بلفظه أو جزء من لفظه عند غيره عنه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وعنه عن عمر موقوفاً :

فقد أخرجه البيهقي - بشقه الأول-، كتاب البيوع، باب تحريم التفاضل في الجنس الواحد مما يجري فيه الربا مع تحريم النساء، ٢٧٩/٥، عن ابن عمر عن أبي سعيد مرفوعاً، وعن ابن عمر عن عمر موقوفاً عليه.

وأخرجه البيهقي -أيضاً - بمعناه، كتاب البيوع، باب اعتبار التماثل فيما كان موزوناً على عهد رسول الله ﷺ بالوزن ...، ٢٩١/٥، عن ابن عمر عن أبي سعيد مرفوعاً؛ كما أخرج حديث أبي سعيد هذا النسائي في (المتنبي)، كتاب البيوع، باب بيع التمر بالتمر متفاضلاً، ٢٧٢/٧، ح ٤٥٥٥. وحديث ابن عمر شاهد من حديث عثمان بن عفان مرفوعاً عند مسلم، كتاب المساقاة، باب الربا، ١٢٠٩/٣، ح ١٥٨٥، بلفظ : «لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين».

(١) المغني للحجازي، ص ١٣٣؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٧٥.

(٢) الذي يظهر أن (صاع) مفرد، وليس اسم جنس -والله أعلم-.

(٣) في (أ) و(ج) و(د) : «بالاستغراق». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق - في المعنى- لشرح المغني للقاءني، حيث جاء فيه : «بلام الاستغراق لعدم العهد فيعم...».

(٤) شرح المغني للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٧٦ -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-.

وفي شرح المغني زيادة فيها إيضاح للمعنى، وبيان لوجه مخالفة الإمام الشافعي، حيث جاء فيه : «... أو غير مطعوم. فدلّ بعبارة وعمومه على جريان الربا في غير المطعوم، كالخص والنورة، كجريانه في المطعوم كالحنطة. وبإشارته على أن الكيل هو العلة؛ لأنه صار تقدير الكلام : ولا ما يكال بالصاع بما يكال بالصاعين.

وأبي الشافعي -رحمه الله- عموم هذا الحديث، وقال : لما صار مجازاً لا يمكن القول بعمومه؛ لأن العموم لا يجري إلا في الحقائق، وقد أريد المطعوم منه بالإجماع، فلم يبق غيره مراداً، وصار كأنه قيل : ولا المطعوم المقدر بالصاع بالمطعوم المقدر بالصاعين».

(٥) هذا القول المنسوب إلى الإمام الشافعي معزاً إليه في عددٍ من كتب الخفية؛ كما عُرِيَ إلى بعض الشافعية في عدد من كتبهم :

وقد مرّ تفصيله<sup>(١)</sup>.



- - فمن كتب الحنفية التي عزته إلى الإمام الشافعي - بالإضافة إلى شرح القاءاني-: أصول البزدوي وكشف الأسرار، ٧٥/٢، ٧٦؛ أصول السرخسي، ١٧١/١؛ فتح الغفار، ١٣٣/١.
- ومن كتب الشافعية التي عزته إلى بعض الشافعية : شرح المحلى لجمع الجوامع، ٤٠٢/١-٤٠٣ (مع حاشية البناني)؛ البحر المحيط، ١٦/٣.

(١) أي : مر تفصيل (كون المحلى بأداة الاستغراق يعم) في ص ٦٠٢ (ل ٤٢/أ)، قاعدة ١٠١.

باب

الهاء<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> "باب الهاء" : زيادة من (ج).





## [ القاعدة الثامنة والخمسون بعد المائتين ]

**هَلَاكُ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِشِرَاءٍ بَاطِلٍ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ <sup>(١)</sup> :**  
«والباطل : ما لا يكون صحيحاً أصلاً ووصفاً <sup>(٢)</sup>،

<sup>(١)</sup> في أثناء شرح المؤلف لهذا الضابط قال : «إذا قبضه بإذن البائع لا يملكه المشتري، وكان في يده أمانة على الأصح».

وقوله : «على الأصح» فيه إشارة إلى أن هذا الضابط محل خلاف بين الحنفية، وهو يتمشى مع القول الأصح في نظر المؤلف.

وقد بين صاحب (الهداية) هذا الخلاف فقال : «والباطل لا يفيد ملك التصرف، ولو هلك المبيع في يد المشتري فيه [أي في البيع الباطل - كما في (فتح القدير)] - يكون أمانة عند بعض المشايخ؛ لأن العقد غير معتبر، فيبقى بإذن المالك.

وعند البعض : يكون مضموناً؛ لأنه لا يكون أدنى حالاً من المقبوض على سوم الشراء.

وقيل : الأول قول أبي حنيفة - رحمه الله - والثاني قولهما كما في بيع أم الولد والمدبر...».

الهداية، ٤٠٤/٦؛ وانظر : شرحها : العناية وفتح القدير، ٤٠٤/٦؛ الكثر وشرحيه : تبين الحقائق، ٤٤٤/٤؛ البحر الرائق، ٧٨/٦ - وما جاء في الكثر والبحر : «قوله : (فلو هلكوا عند المشتري لم يضمن)؛ لبطان البيع فكان أمانة...» - الدرر شرح الغرر، ١٦٩/٢ - وما جاء فيهما : «(وحكمه) أي حكم البيع الباطل (أن المبيع به لا يملك)... (فإن هلك) المبيع (عند المشتري لم يضمن)...».

<sup>(٢)</sup> هذا معنى الباطل عند الحنفية، ويقاسمه عندهم الصحيح، وهو ما كان مشروعاً بأصله ووصفه، والفاسد، وهو ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه.

وقد عبّر عن ذلك صاحب كشف الأسرار - ٥٣١/١ - فقال : «واعلم أن الصحة عندنا قد تطلق أيضاً على مقابلة الفاسد، كما تطلق على مقابلة الباطل. فإذا حكمنا على شيء بالصحة فمعناه : أنه مشروع بأصله ووصفه جميعاً، بخلاف الباطل فإنه ليس بمشروع أصلاً، وبخلاف الفاسد فإنه مشروع بأصله دون وصفه...».

وقد خالفهم الجمهور وقالوا : إن الباطل والفاسد مترادفان في الجملة، يقابلان الصحيح.

انظر : المستصفي، ٩٥/١؛ روضة الناظر، ٢٥٢/١؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، ٨/٢؛ نهاية الوصول (بديع النظام)، ١٩٧/١؛ المسودة، ص ٨٠؛ جمع الجوامع وشرح المحلى وحاشية البناني، ١٠٥/١؛ التعريفات، ص ٢١١، فقرة ١٠٦٢؛ التحرير وتيسيره، ٢٣٦/٢؛ الأشباه لابن نجيم، ص ٣٧٢ - وقد بين صاحب التحرير : أن الحنفية يقولون بأن الفاسد والباطل مترادفان في العبادات، وزاد ابن نجيم : النكاح -

فكل ما أُوْرَثَ [خللاً]¹ في ركن البيع فهو مُبْطَلٌ، كبيع الميتة حَتَفَ [أَنْفَهَا]²، والدِّم، والحرّ؛ لانعدام الركن وهو مبادلة المال بالمال؛ لأنّ هذه الأشياء لا [تُعَدُّ]³ مالاّ عند أحدٍ فيمن⁴ له دينٌ سماويٌّ»⁵).

فإذا قبضه بإذن البائع لا يملكه المشتري، وكان في يده أمانة على الأصح، والأمانة [ليست بمضمونة]⁶. بخلاف ذلك في⁷ الفساد⁸؛ «لأن البيع⁹ الفاسد¹⁰ مشروعٌ بأصله¹¹»؛ لأن ركن البيع (وهو مبادلة¹² المال بالمال بطريق الاكتساب بالرضا) صدر من أهله¹³»، فيملكه.

=أيضاً-؛ التمهيد للإسنوي، ص ٥٩؛ شرح الكوكب المنير، ١/٤٧٣؛ الصحة والفساد عند الأصوليين لجبريل مينا، ٣٢٤؛ وانظر أيضاً من كتب الفقه الحنفي: تبين الحقائق، ٤/٤٤؛ العناية، ٦/٤٠٢؛ الدرر شرح الغرر، ٢/١٦٨؛ البحر الرائق، ٧/٣١١.

⁽١⁾ في (أ) و(جـ) و(د): «خلافًا». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و)؛ وفقاً لمصدر هذه العبارة (وهو العناية).

⁽٢⁾ في (أ) و(جـ) و(د): «أنفه». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب). ولفظ العناية: «... فيقال: البيع بالميتة لغة -وهو الذي مات حتف أنفه - والدم...».

⁽٣⁾ في (أ) و(ب) و(جـ): «يعد». والصواب ما تمّ إثباته من (د)، وهو الموافق للعناية.

⁽٤⁾ في (جـ): «فمن».

⁽٥⁾ العناية، ٦/٤٠٢ -مع اختلاف في الترتيب وبعض الألفاظ-؛ وانظر: تبين الحقائق، ٤/٤٤.

⁽٦⁾ في (أ) و(جـ) و(د): «ليس بمضمون». والصواب ما تمّ إثباته من (ب).

⁽٧⁾ نهاية ٦٧/أ من (د).

⁽٨⁾ نهاية ١١٢/أ من (أ).

وانظر: الهداية والعناية وفتح القدير، ٦/٤٠٤.

⁽٩⁾ في (ب) و(د): «بيع».

⁽١٠⁾ نهاية ٨١/ب من (جـ).

⁽١١⁾ انظر: تبين الحقائق، ٤/٤٤.

⁽١٢⁾ نهاية ٧٠/ب من (ب).

⁽١٣⁾ العناية، ٦/٤٦٠ -مع اختلاف يسير، حيث جاء فيها: «بالتراضي» وليس «بالرضا»- وانظر: الدرر شرح الغرر، ٢/١٧٤.

وإذا كان مفيداً<sup>(١)</sup> للملك عند اتصال القبض : كان [المبيع]<sup>(٢)</sup> مضموناً في يد المشتري في [المبيع]<sup>(٣)</sup> الفاسد<sup>(٤)</sup>.

«ولا يقال : النهي مانع عن ذلك !»

لأن النهي يقرر المشروعية عندنا<sup>(٥)</sup> - كما ذكر في باب النون، وذكر فيه الاعتراض الوارد على هذا الأصل وجوابه<sup>(٦)</sup> -.



(١) في (د) : «مفيداً».

(٢) في (أ) و(جـ) و(د) : «المبيع». والمناسب ما تم إثباته من (ب)، وهو المرافق للهداية.

(٣) في (أ) و(جـ) و(د) : «بيع». والصحيح ما تم إثباته من (ب).

(٤) انظر : الهداية، ٤٠٤/٦.

(٥) العناية، ٤٦١/٦.

(٦) ص ١١٢ (ل/١٠٧)، قاعدة ٢٤٩.



# باب الياء<sup>(١)</sup>

---

(١) "باب الياء" : زيادة من (جـ).



## [ القاعدة التاسعة والخمسون بعد المائتين ]

يُتَعَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِأَجْلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ<sup>(١)</sup> :

وعليه فروع كثيرة :

«و<sup>٢</sup> منها : جواز الحجر<sup>٣</sup> على البالغ العاقل الحرّ عند أبي حنيفة - رحمه الله - فيثلاث : المفتي الماجن، والطبيب الجاهل، والمكاري<sup>(٤)</sup> المفلس؛ دفعا للضرر العام<sup>(٥)</sup>».

(١) وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٩؛ شرحه : غمز عيون البصائر، ١/٢٨٠-٢٨٣؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٤٥؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٢٥٠ ب/٢٦؛ منافع الدقائق، ص ٣٢٣؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٢٢٦؛ شرحها لسليم رستم، ١/٣١؛ ولعلي حيدر، ١/٣٦؛ وللأناسي، ١/٦٦-٦٨؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١٩٧-١٩٨؛ القواعد الفقهية للمجددي، ص ١٣٩، قاعدة ٣٩٨؛ المدخل الفقهي العام، ٢/٩٨٤-٩٨٥، فقرة ٥٩٣؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص ٤٢٢-٤٢٣؛ الوجيز، ص ٢٠٦-٢٠٧؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ. د. صالح السدلان، ص ٥٣٤-٥٣٦؛ القواعد الكبرى لـ د. عبد الله العجلان، ص ٩٠-٩١؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص ٩٦؛ المسبدي الفقهية، ص ٢٣-٢٤؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٣٤، قاعدة ٢٢؛ ولـ د. محمد الزحيلي، ص ٦٢.

ومن كتب الفقه :

المبسوط، ٢٠/١٥٩؛ ٢٣/١٩٢؛ الهداية والعناية وفتح القدير، ٥/٤٤٧-٤٤٨، ٤٤٩؛ البحر الرائق، ٥/٩١؛ تكملة البحر، ٨/٢٣٠، ٤٠٣؛ الدر المختار ورد المحتار، ٦/٢٠٧.

(٢) الواو ساقطة من (ب)، ومكانها بياض.

(٣) جاء في هامش (أ): «الحجر : منع المملك [كذا]»، يقال : حجره القاضي : إذا منعه من التصرف في ماله.

(٤) قوله : «المكاري المفلس» : بين معناه صاحب (غمز عيون البصائر) ١/٢٨١- كما بين باقي

الحالات الثلاث في النص الآتي :

- «والمفتي الماجن الذي يعلم الناس الخيل.

- والطبيب الجاهل : الذي يسقي الناس الدواء ويموت المريض.

- والمكاري المفلس : الذي يكارى، ويأخذ الكراء [أي الأجرة]، فإذا جاء أوان السفر رأيته لا دابة

له، فينقطع المكاري عن الرفقة».

وانظر : الدرر شرح الغرر، ٢/٢٧٤.

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٩، كما ورد هذا المثال في أغلب المراجع الأنف ذكرها عند توثيق

القاعدة، يضاف إليها : الدرر شرح الغرر، ٢/٢٧٤.



- «ومنها : التسعير<sup>(١)</sup>، عند تعدّي أرباب الطعام في بيعه بغبن فاحش»<sup>(٢)</sup>.
- «ومنها : [بيع]<sup>(٣)</sup> طعام المحتكر<sup>(٤)</sup>، جزاً<sup>(٥)</sup> عليه عند الحاجة وامتناعه<sup>(٦)</sup> من البيع؛ دفعاً للضرر العام»<sup>(٧)</sup>.
- «ومنها [منع]<sup>(٨)</sup> اتخاذ [حانوتة]<sup>(٩)</sup>

- (١) التسعير في اللغة : تقدير السعر وتحديدده. والسعر : الذي يقوم عليه الثمن.
- «أما التسعير في اصطلاح الفقهاء فالمراد به : أن يقوم وليّ الأمر بتحديد أسعار الحاجيات، سواءً أكانت أعياناً أم منافع، وإجبار أربابها على بيعها بالسعر المحدّد» - قاله د. نزيه حماد.
- ولتوثيق ما سبق : فإن المعنى اللغوي مستفاد من لسان العرب، مادة «سعر»، ٣٦٥/٤؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «سعر»، ص ٥٢٢؛ المعجم الوسيط، مادة «سعر»، ٤٣٠/١.
- والمعنى الاصطلاحي منقول من : معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص ١١٥.
- (٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٩، كما ورد هذا المثال في جلّ كتب القواعد الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة، يضاف إليها : الاختيار لتعليل المختار، ١٦١/٤؛ نتائج الأفكار، ٥٩/١٠.
- (٣) «بيع» ليست في (جـ)، وفي باقي النسخ: «منع». والصحيح ما تمّ إثباته من مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).
- (٤) جاء في هامش (أ) : «يقال : حكر الطعام، واحتكر أي : جمع وحبس».
- (٥) في (د) : «جبر».
- (٦) أي : وعند امتناعه من البيع.
- وقد جاء في (جـ) : «وإشاعة»، وليس : (وامتناعه).
- (٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٩؛ وانظر : الاختيار لتعليل المختار، ١٦١/٤؛ نتائج الأفكار، ٥٨/١٠ - ٥٩؛ غمز عيون البصائر، ٢٨٢/١؛ شرح العلافي لقواعد الخادمي، ل ٢٥/ب؛ شرح المجلة لسليم رستم، ٣١/١ وللأساسي، ٦٧/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ١٩٨؛ الوجيز، ص ٢٠٧.
- (٨) زيادة من الأشباه لابن نجيم. وهي زيادة لا يبد منها، وقد أثبتت في جميع المصادر الآتي ذكرها - عند توثيق هذا الفرع -.
- (٩) في (أ) : «حانوته» (بالحاء المعجمة والهاء)، وفي (ب) و(جـ) و(د) : «حانوته» (بالحاء المهملة والهاء). والصحيح ما تمّ إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق في المعنى لأشباه ابن نجيم حيث جاء فيه : «حانوت».

للطبخ بين البزّازين<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

• ومنها : إباحة قتل من يسعى في الأرض بالفساد؛ دفعا للضرر العام<sup>(٣)</sup>.

«سُئِلَ عَطَاءُ بْنُ حَمَزَةَ<sup>(٤)</sup>

= والحائوتة في اللغة : مؤنث حانوت، وهو الدكان وعمل التجارة، وقد غلب على حانوت الحمار.

والمراد به هنا : الحبل الذي يباع فيه الطعام.

انظر : لسان العرب، مادة «حت»، ٢/٢٦؛ القاموس المحيط، مادة «حت»، ص ١٩٣؛ محيط المحيط،

مادة «حت»، ص ١٩٩؛ المعجم الوسيط، مادة «حت»، ١/٢٠١.

(١) البزّازين في اللغة : جمع بزّاز، وهو بائع الثياب. انظر : القاموس المحيط، مادة «بزّ»، ص ٦٤٧؛ المعجم

الوسيط، مادة «بزّ»، ١/٥٤.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٠٩؛ وانظر : غمز عيون البصائر، ١/٢٨٢؛ شرح المجلة لسليم

رستم، ١/٣١؛ ولعلي حيدر، ١/٣٦؛ وللأناسي، ١/٦٨؛ وشرح قواعد الفقهاء للزرقا،

ص ١٩٨؛ الوجيز، ص ٢٠٧.

وقد قال صاحب (الأشباه) عقب هذا المثال : «وكذا كل ضرر عام...»، وقد علق عليه صاحب

(غمز عيون البصائر) بأن هذا يتمشى مع رأي أكثر المتأخرين من الحنفية، خلافاً للإمام أبي حنيفة -

رحمه الله-، ومما كلامه : «اعلم أن في جنس هذه المسائل اختلافاً حاصله : أنه لا يُمنع على أصل الإمام،

وهو أن كل تصرف في خالص ملكه : لا يُمنع منه في الحكم، وإن لحق بالغير الضرر. وأفتى هذه الطائفة.

لكن تَرَكَ غالبُ المتأخرين ذلك في موضع يتعدى ضررُ تصرّفه إلى غيره ضرراً بيناً، وقالوا : بالمنع.

وعليه الفتوى - كما في كثير من المعترات-.

(٣) نهاية ١١٢/ب من (أ).

(٤) انظر : القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ. د. صالح السدلان، ص ٥٣٦، فقد جاء فيها : «ومن ذلك

قطع يد السارق، وقطع أعضاء الجناة، وقتلهم، وصلبهم، والتعزيرات، والعقوبات ... إلى غير ذلك مما

ترجحت فيه المصلحة العامة، ودفع الضرر عن الجماعة».

(٥) لم أجد له إلا تراجم مقتضبة في بعض كتب تراجم الحنفية، مفادها : أنه عطاء بن حمزة السعدي، -

كان حياً عام ٤٧١هـ- وقد اشتهر بالفقه والأصول.

هذا حاصل ما جاء في (الفوائد البهية) ص ١١٦-.

أما صاحب (الجواهر) -٢/٥٢٩-٥٣٠- فقد ترجم له في موضعين متتالين : الأول : باسم عطاء بن

حمزة، والثاني : باسم عطاء السعدي، ورقمهما ٩٣٧ و ٩٣٨.

عن قتل الأعونة<sup>(١)</sup>، والسعاة<sup>(٢)</sup>، والظلمة في [أيام] الفترة<sup>(٣)</sup>.  
فقال : يباح؛ لأنهم يسعون في الأرض بالفساد.

= وقد نقل في الترجمة الأولى فتوى له، وفي الثانية قال : «مذكور هكذا في كتب الأصحاب، فلا أدري أمر الأول أم لا؟».

وقد نقل المحقق -في الهامش- عن صاحب الطبقات السنية -رقم ١٤٣١- أنه قال : بعد إيراده لترجمة صاحب (الجواهر) - : «ورأيت بخط مفتي الديار الرومية محمد بن الشيخ محمد بن إلياس في هامش نسخة من (الجواهر) : لاشك أنه هو، فإن عطاء بن حمزة السُّعْدِيّ مذكور في كثير من كتب المذهب، وهو إمام مشهور».

(١) الأعونة : في اللغة: جَمْعُ قَلَةٍ للعون، و«العون : الظهير على الأمر، الواحد والإثنان والجمع والمؤنث فيه سواء، وقد حُكي في تكسيره : أعوانًا».

«والمراد به [هنا] : السَّاعِي إلى الحُكَّام بالإنفساد. فَعَطَفُ السَّاعَةِ عليه عطْفُ تفسير».

ولتوثيق ما سبق فاللعن اللغوي منقول من : لسان العرب، مادة «عون»، ٢٩٨/١٣؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «عون»، ص ١٥٧١ والمراد منه مستفاد من : ردّ المختار، ١١٠/٦؛ وانظر منه : ٢١٤/١٠؛ وانظر معنى الأعوان أيضًا في : معجم لغة الفقهاء، ص ٥٨؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، ٢٣٩/١.

(٢) في (ج) : «السعاة».

(٣) في (أ) و(ب) و(ج) : «الأيام»، وفي (د) : يظهر أن اللام أصابها طمس فتكون «أيام». والصحيح ما تمّ إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الفتاوي البزازية).

(٤) أيام الفترة : الفترة في اللغة : «المدة تقع بين زمانين أو نبئين».

وهي إذا أطلقت فالمراد بها : «ما بين كلّ نبين»، إلا أن هذا المعنى ليس مرادًا هنا، إذ يشهد السياق أن المراد بها : المدة التي تقع بين إمامين للمسلمين، وهي أيام الفتن التي لا يكون فيها من يلي أمر المسلمين في بلد ما.

ويعضد هذا أن فتوى عطاء هذه نقلها ابن عابدين في موضعين من حاشيته، أحدهما بلفظ المؤلف (أيام الفترة)، والثاني بلفظ : «أيام الفتنة»، فقوله : «الفتنة» يعني أن هذه الكلمة مرادفة ومفسرة لـ (الفترة).

ولتوثيق ما سبق: فإن النص الأول منقول من المعجم الوسيط، مادة «فتر»، ٦٧٢/٢؛ والثاني من لسان العرب، مادة «فتر»، ٤٤/٥؛ والموضعين المشار إليهما من رد المختار هما: ١١٠/٦ و ٢١٤/١٠. وانظر في معنى الفترة أيضًا : القاموس المحيط، مادة «فتر»، ص ٥٨٤؛ معجم لغة الفقهاء، ص ٣٠٨.

وقيل : يمتنعون عن الفساد في أيام الفترة ويتوازنون<sup>(١)</sup>!

قال : ذلك امتناعٌ ضروريٌّ، «ولو رُدُّوا لعادوا لما نهوا عنه»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قال الإمام أبو<sup>٣</sup> [شجاع]<sup>٤</sup>، وزاد : بأنه يثابُ قاتلُهُم.

قيل : كيف يثابُ قاتلُهُم؟

(١) في مصدر هذه العبارة وهو (الفتاوى البزازية) : «يتوارون» (بالراء المهملة).

(٢) هذا اقتباس من الآية رقم (٢٨) من سورة (الأنعام). علمًا بأنها جاءت في (أ) بزيادة الواو (ولما). وهذا خطأ بين.

(٣) في (ب) : «ابن».

(٤) في (أ) و(د) : «الشجاع»، وفي (جـ) : «اسجاع». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للفتاوى البزازية.

(٥) أبو شجاع : جاء في مصدر هذه العبارة وهو (الفتاوى البزازية) : «السيد أبو شجاع» والمشهور بالسيد أبي شجاع هو محمد بن أحمد بن حمزة بن الحسين بن علي ... ابن العباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

كان في عصر : علي بن الحسين السُّعدي (ت ٤٦١هـ)، والحسن القاضي الماتريدي، وكان المعتر في زمانهم في الفتوى أن يجتمع خطُّهم عليها.

هذا جلَّ ما وجدته في ترجمته؛ حيث لم أقف على ترجمة له إلا في كتابين هما : الجواهر المضية، ٢٨/٣، رقم ١١٦٠؛ الفوائد البهية، ص ١٥٥، ٦٥.

والترجمة المذكورة مستفادة من الكتاب الثاني.

أما الأول فقد ترجم لأبي شجاع في موضعين (على أنهما اثنان لا رجل واحد) :

الموضع الأول : ذكر فيه الاسم الآنف الذكر، وألَّه تفقَّه عليه ولده محمد فقط.

الموضع الثاني : (وذلك جـ٤، ص ٥٣، رقم ١٩٣١) ذكر فيه الكنية -دون الاسم- (السيد أبو شجاع) وذكر ما سبق نقله عن (الفوائد) من معاصره للسُّعدي والماتريدي، واجتماع خط الثلاثة لاعتماد الفتوى، مع نقل فتوى له والماتريدي.

ثم أعقب الترجمة الثانية بثالثة (وذلك في جـ٤، ص ٥٤، رقم ١٩٣١) قال فيها :

«أبو شجاع : يعرف بالبسطامي. كان موجودًا سنة ثلاثين وخمسمائة».

قال : لأن من شرط الإسلام : الشّققة على خلق الله تعالى، والفرح بفرحهم والحزن بحزنهم، وهم على عكسه».

كذا في (البرازية) - ذكره في أوائل الفصل الثالث في الحظر والإباحة من كتاب السير<sup>(١)</sup> -.



(١) وذلك ٣/٣١١.

كما وردت فتوى عطاء بن حمزة في موضعين من رد المختار هما: ١١٠/٦، ٢١٤/١٠ - فقد ذكرها في الموضوع الأول بطولها؛ كما ذكرها في الموضوع الثاني عَرَضًا بلفظ مختصر، ومعوّزة إلى (البرازية). ومما قد يوضح أبعاد هذه الفتوى : بيان مناسبة ذكر ابن عابدين لهذه الفتوى بطولها، فقد ذكرها تعليقًا على عبارة لصاحب (الدر المختار) تتضمن الإشارة إلى بعض الأحكام التي تناولتها الفتوى، حيث جاء في (الدر المختار) - ١٠٩/٦ - ١١٠ - : «وفي (الجنّة) : الأصل أن كل شخص رأى مسلمًا يزني يحلّ له أن يقتله، وإنما يمتنع خوفًا من أن لا يصدّق أنه زنى. وعلى هذا القياس : المكابر بالظلم، وقطاع الطريق ... وجميع الكبائر والأعونة والسعاة، يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم. انتهى».

وبناءً على ما تقدّم يقال: لعلّ المقصود من هذه الفتوى : أن من يستحقّ القتل شرعًا (حدًا أو تعزيرًا ...) فإنّ دمه هدر، إلا أنه خوفًا من أن لا يُصدّق في دعواه، ودرعًا للفتنة والفوضى، وبعدًا عن الافتيات على الإمام: فإنّ إقامة هذا الحكم الشرعي حقّ منحصر في الإمام أو من ينسب إليه، ولكن في أيام الفترة والفتنة التي لا يكون فيها من يتولى أمر المسلمين، فإنّ دمه يكون هدرًا تجوز إراقة من كل مسلم يعلم أن هذا حكم الله فيه.

هذا ما يظهر لي في المراد من هذه الفتوى وأبعادها، أما مدى صحّتها فالله تعالى أعلم به. وانتظر في كون استيفاء الحقّ منحصر في الإمام ومن ينسب إليه : الأحكام السلطانية للماوردي، ص ١٢٦.

## [ القاعدة الستون بعد المائتين ]

يُرْجَعُ بَعْضُ وُجُوهِ الْمُشْتَرَكِ بِغَالِبِ الرَّأْيِ <sup>(١)</sup>:

(١) معنى القاعدة :

ورد في نهاية هذه القاعدة مصطلحان هما : المشترك وغالب الرأي :

• ومعنى غالب الرأي : «الظن الغالب، سواء حصل من خبر الواحد أو القياس أو التأمل في الصيغة» - قاله صاحب التلويح -.

• أما المشترك : فقد سبق تعريفه -ص ٣٥٤-، ومما ذكر في تعريفه : «ما اتحد فيه اللفظ، وتعدّد المعنى».

إذا عُلِمَ هذا فمعنى القاعدة :

اللفظ الذي له أكثر من معنى يمكن ترجيح أحد معانيه بالظن الغالب، سواء حصل من الأدلة الظنية أم القرائن الأخرى في النصوص.

وإذا ترجح أحد معانيه بالظن صار مؤولاً -كما سيأتي بيانه عند توثيق القاعدة-.

توثيق القاعدة :

من خلال بيان معنى القاعدة يتضح أنها قاعدة أصولية؛ لكونها تتعلق بمباحث دلالات الألفاظ؛ لهذا وردت بنحو لفظها في كثير من كتب الحنفية الأصولية، وذلك في معرض تعريفهم للمؤول.

ومع كونها أصولية إلا أنها وردت بلفظها في بعض كتب القواعد :

فمن كتب الأصول :

أصول الشاشي وحاشيته : عمدة الحواشي للكنكوهي، ص ٣٩، ٤٠ -ولفظ الشاشي: «ثم إذا ترجّح بعض وجوه المشترك بغالب الرأي يصير مؤولاً»-؛ أصول البزدوي وكشف الأسرار، ١١٧/١ -ولفظ البزدوي: «وأما المؤول فما ترجّح من المشترك بعض وجوه بغالب الرأي»-؛ أصول السرخسي، ١٢٧/١ -ولفظه: «وأما المؤول فهو تبين بعض ما يحتمل المشترك بغالب الرأي والاجتهاد»-؛ ميزان الأصول، ٥٠١/١ -ولفظه: «وأما المؤول : فهو ما يتعين عند السامع بعض وجوه المشترك بدليل غير مقطوع به»، ثم أضاف عبارة مهمة تبين أن المؤول ليس منحصرًا فيما كان مشتركًا فقط، فقال: «وكذا المجمل والمشكل إذا صار المراد بهما معلومًا من حيث الظاهر بدليل غير مقطوع به»-؛ المغني، ص ١٢٢؛ شرحه للقاءني، ق ١، ج ٢، ص ٥٢٢ -والمغني وشرحه هما المصدران الرئيسان في شرح المؤلف للقاعدة، ولفظ المغني: «والمؤول: ما يُرجّح من المشترك بعض وجوه بغالب الرأي»-؛ وانظر أيضًا: المنار وشرحه: كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، ٢٠٤/١؛ وجامع الأسرار، ٣١٩/٢ وفتح الغفار، -

فلو قال لزوجته : أنتِ بائن، أو بتة<sup>(١)</sup>، أو نحوه -حال مذاكرة الطلاق-: يتوقف<sup>٢</sup> على إرادة الطلاق<sup>٣</sup>، فصار مؤولاً.

فلو قال : أردتُ البينونة الحسنة<sup>(٤)</sup> (وهي البينونة في المكان) : لم يصدّق. ولا يقال : هذا بالمؤول، وتصديقه عمل بالمفسّر، والعمل به<sup>٥</sup> أولى؛ لأنه فسّر مُرادُهُ به<sup>٦</sup>.

لأن العمل بالمؤول واجبٌ، فلا يُعمل تفسيره بعد الحكم<sup>٧</sup> [بوقوع]<sup>٨</sup> الطلاق. حتى لو [خلا]<sup>٩</sup> عن هذه القرينة : قُبِلَ تفسيرُهُ. كذا في كتب الأصول<sup>(١٠)</sup>.



= ١٢٣/١ وقمر الأقمار، ١٧٠/١؛ التنقيح والتوضيح والتلويع، ٣٣/١؛ التحرير وتيسيره، ١٣٨/١؛ التعريفات، ص ٣٠٤، فقرة ١٥١٦؛ تسهيل الحصول على قواعد الأصول، ص ١٣٧. ومن كتب القواعد :

بجامع الحقائق، ص ٤٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٤٠/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٤. (١) بنة أو بتلة : هذان اللفظان من ألفاظ الكناية في الطلاق، ومعناها في اللغة : القطع والتفريق. انظر : طلبة الطلبة، ص ١٥٠؛ قواعد الفقه للمجددي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص ٢٠٣؛ وانظر أيضاً : القاموس المحيط، مادة «بت»، ص ١٨٨، ومادة «بتل»، ص ١٢٤٦؛ المعجم الوسيط، مادة «بت»، ص ٣٧/١، ومادة «بتل»، ص ٣٧/١-٣٨.

(٢) في (ج-) : «يوقف».

(٣) نهاية ٨٢/أ من (ج-)، مع تكرار «الطلاق» في بداية اللوحة التي تليها.

(٤) هكذا في جميع النسخ. وفي مصدر هذه العبارة وهو المعني وشرحه : «الحسنيّة». وهذا المناسب.

(٥) نهاية ٧١/أ من (ب).

(٦) نهاية ١١٣/أ.

(٧) نهاية ٦٧/ب من (د).

(٨) في (أ) و(ب) و(د) : «لوقوع». والصحيح ما تم إثباته من (ج-) و(ه-) و(و)، وهو الموافق للمعني وشرحه.

(٩) في جميع النسخ : «قال». والصحيح ما تم إثباته من المعني وشرحه.

(١٠) انظر ما جاء في شرح القاعدة في : المعني، ص ١٢٢-١٢٣؛ وشرحه للقاءني، ق ١، ج ١، ص ٥٢٦.

## [ القاعدة الحادية والستون بعد المائتين ]

**يَدْخُلُ فِي التَّصَرُّفِ تَبَعًا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا<sup>(١)</sup> :**

ولهذا : إذا قال : بعْتُ بشرط البراءة عن كل عيب يحدث : لا يصح شرط البراءة<sup>(٢)</sup>.  
ولو أَطْلَقَ وقال : بعْتُ بشرط البراءة عن كلِّ عيب<sup>٣</sup>، ولم يقل : يحدث : برئ  
من كلِّ عيب، ولو<sup>(٤)</sup> قَبْلَ الْقَبْضِ بعد العقد؛ لأن لفظه ههنا يتناول [العيوب]<sup>٥</sup>  
الموجودة، ثم يدخل فيها ما يحدث قبل القبض تبعًا؛ على مقتضى هذا العقد<sup>(٦)(٧)</sup>.

(١) هذه القاعدة متحثة من جهة المعنى مع قاعدة سبق أن تحدث عنها المؤلف، وهي: «قد ثبت ضمناً مالا ثبت قصداً»، وذلك ص ٨٨٩ (ل ٧١/ب)، قاعدة ١٧٨. فما قيل في توثيق تلك القاعدة هناك يقال في توثيق هذه هنا.

يضاف إلى ذلك أنها وردت بلفظ المؤلف هنا أو نحوه في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلامى لقواعد الخادمي، ل ٤٠/ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٤. ومن كتب الفقه :

المبسوط، ٩٤/١٣ - ولفظه : «قد يدخل في التصرف تبعاً مالا يجوز أن يكون مقصوداً بذلك التصرف» - العناية، ٣٩٨/٦ - وقد أضاف إليها لفظ : «قد»، والعناية هي مصدر المؤلف الرئيس في هذه القاعدة - رد المحتار، ٣٦١/٣ - ولفظه : «يغتفر في الضمينيات مالا يغتفر في القصدييات» -.

(٢) انظر : العناية، ٣٩٨/٦.

(٣) «يحدث لا يصح ... كل عيب» : ساقط من (ج).

(٤) قوله : «ولو» فيه إشارة إلى الخلاف؛ حيث إن هذا يتمشى مع قول أبي يوسف، وخالفه محمد وقال : «لا يدخل فيه الحادث بعد العقد، وهو قول زفر». قاله صاحب الدرر شرح الغرر، ١٦٧/٢ وانظر الهداية والعناية وفتح القدير، ٣٩٧/٦، ٣٩٩.

(٥) في (أ) و(د) : «عيوب». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج)؛ وفقاً للعناية.

(٦) انظر : العناية، ٣٩٦/٦ - ٣٩٧، ٣٩٨؛ وانظر أيضاً : الهداية وفتح القدير، ٣٩٦/٦ - ٣٩٩؛ الدرر شرح الغرر، ١٦٧/٢.

(٧) قوله : «العقد» لعل فيه سبق لسان من المؤلف؛ لأن المناسب أن يقول : على مقتضى هذا الأصل. وتما يؤكد هذا أنه جاء في (العناية) : «... ما يحدث قبل القبض تبعاً؛ وقد يدخل في التصرف تبعاً مالا يجوز أن يكون مقصوداً».



## [ القاعدة الثانية والستون بعد المائتين ]

يَسْقُطُ الْفَرْعُ إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ<sup>(١)</sup> :

«ومن فروعه : قولهم : إذا برأ الأصلُ برأ الكفيلُ، بخلاف الأصلِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) هذه القاعدة مثل لها المؤلفُ بمثال واحد، ثم ذكر قاعدة أخرى، ومثل لها بعدة أمثلة، وهي: «قد ثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل». وقد تابع في ذلك ابن نجيم والسيوطي في أشباههما والزرکشي في المنثور وغيرهم. وقد سبق بيان ذلك بالتفصيل عند توثيق قاعدة: «قد ثبت الفرع...»، ص ٨٨٥ (ل/٧١/أ)، قاعدة ١٧٧. يضاف إلى ذلك أن هناك مصادر أفردت هذه القاعدة بالحديث، منها : إيضاح المسالك، ص ٩٦، قاعدة ٦١ - ولفظه: «لا يثبت الفرع والأصل باطل»-؛ جامع الحقايق (الخاتمة)، ص ٤٤؛ شرح العلافي لقواعد الخادمي، ل ٤١/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٤ - وجميعهم بلفظ: «يسقط الفرع بسقوط الأصل»-؛ بمجلة الأحكام العدلية، مادة ٥٠ - ولفظها: «إذا سقط الأصل سقط الفرع»-؛ شرحها لسليم رستم، ٤٠/١؛ ولعلي حيدر، ٤٨/١؛ وللأناسي، ١١٥/١-١١٨؛ وشرح قواعدنا للزرقا، ص ٢٦٣-٢٦٤؛ قواعد الفقه للمجددي، ص ٥٧، قاعدة ٢٣؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٢١/٢، فقرة ٦٣٨؛ القواعد الفقهية، لـ د. علي الندوي، ص ٣٩١؛ الوجيز، ص ٢٨١؛ موسوعة القواعد الفقهية، ٢٧١/١-٢٧٢ وفيه ألفاظ متعددة للقاعدة-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبدالله العيسى، ص ٦٤٥ - ولفظه: «إذا سقط الأصل سقط تبع»-؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٤؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٨٦، قاعدة ٦٨؛ ولـ د. محمد الزحيلي، ص ٨٢. وهناك قاعدتان سبق أن أفردهما المؤلف بالحديث، ومعناها قريب من معنى هذه القاعدة، وهما: «التابع يسقط بسقوط المتبوع» و«إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه»، وذلك ص ٤٦٣ (ل/٢٧/أ)، قاعدة ٦٤، وص ٢٦٧ (ل/٦/أ)، قاعدة ١٠.

(٢) في (جـ) : «الأصل».

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٤٧، إلا أنه قال: «بخلاف العكس»؛ وانظر: الهداية والعناية وفتح القدير، ١٩٢/٧-١٩٣؛ فتاوى قاضي خان، ١٤٦/٣؛ مختصر خليل وشرحه: مواهب الجليل للحطّاب، ٤٣/٧؛ الدر المختار وحاشيته: رد المحتار، ٦٠١/٧؛ وانظر أيضًا: المنثور، ٢٢/٣؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٧٤/١؛ الفوائد الزينية، ص ٤٠، فائدة ٩، وص ١١٣، فائدة ١٩؛ شرح العلافي لقواعد الخادمي، ل ٤١/أ؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٤؛ شروح المجلة وقواعدنا الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة؛ الأقمار المضئية، ص ١٦٤؛ المواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، ١١٢/٢؛ قواعد الفقه للمجددي، -

و«قد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل»<sup>(١)</sup> :

- «ومن فروعه : لو قال : لزيد على عَمْرِ ألف، وأنا ضامن به. فأنكر عمرو : لزم الكفيل إذا ادّعاها زيد، دون الأصل - كما في (الخانية)<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.
- «ومنها : لو ادّعى<sup>٥</sup> الزوج الخلع، فأنكرت المرأة : بانت، ولم يثبت المال الذي هو الأصل في الخلع.
- ومنها : لو قال : بعْتُ عبدي [من]<sup>٦</sup> زيد فاعتقه. فأنكر زيدٌ : عُتِقَ العبد، ولم يثبت المال.
- وكذا : لو قال : بعته من نفسه. فأنكر العبدُ : عتق بلا عوض»<sup>(٧)</sup>.



=ص٥٧؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص٣٩١؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص٤٨٢، وأحال إلى التحرير، ٨٠٥/٤.

(١) في (ب) : «الأصيل».

(٢) هذه قاعدة سبق أن تحدث عنها المؤلف استقلاً، ص٨٨٥ (ل٧١/أ)، قاعدة ١٧٧.

(٣) بحث عن هذه المسألة في مظاهرها من كتاب : (فتاوى قاضي خان) ولم أجدها.

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص١٤٧.

وانظر : المنثور ٢٢/٣؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٧٤/١؛ الدر المختار، ٣٣١/١٠؛ الأقسام

المضيئة، ص١٦٤؛ شرح العلاحي لقواعد الخادمي، ل٤١/أ؛ منافع الدقائق، ص٣٣٤.

(٥) نهاية ١١٣/ب من (أ).

(٦) في (أ) : «في». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. كما أن هذه

العبارة سبق أن ذكرها المؤلف عند حديثه عن القاعدة المذكورة. وقد اتفقت جميع النسخ على

اللفظ المثبت في الأصل.

(٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص١٤٨ - مع اختلاف يسير جداً.

وانظر : المنثور، ٢٣/٣؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، ٢٧٥/١.

## [ القاعدة الثالثة والستون بعد المائتين ]

**«يُغْتَفَرُ» فِي الْإِنْتِهَاءِ مَا لَا «يُغْتَفَرُ» فِي الْإِبْتِدَاءِ<sup>(٢)</sup> :**

فإن الشيوع يمنع صحة الهبة في الابتداء، ولا يمنع<sup>٣</sup> في الانتهاء بقاء الهبة.

(١) في (أ) و(د): «يغفر» (بالقاف). والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(ج-)، وهو الموافق لمصادر القاعدة.

(٢) هذه القاعدة متحدة من جهة المعنى مع قاعدة سبق إفرادها بالحديث، وهي: «البقاء أسهل من الابتداء»، وذلك ص ٤٢٩ (ل ٢٣/ب)، قاعدة ٥٤، فما قيل في توحيها هناك يمكن أن يقال هنا. ويضاف إلى هذا كونها وردت بنحو لفظها هنا في كثير من كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

الأشبه لابن السبكي، ١٢٧/١ - ولفظه: «... المسائل التي يُغْتَفَرُ فيها في الدوام ما لا يغفر في الابتداء...»؛ المنشور، ٢٧٤/٣، ٣٧٩ - ولفظه الأول: «يغفر في الدوام ما لا يغفر في الابتداء» - الأشبه لابن الملقن، ٢٩٦/٢ - ولفظه: «... ما يغفر في الدوام دون الابتداء»؛ القواعد للحصني، ١٩٩/٢ - ولفظه: «القسم الثاني [من المانع]: ما قُطِعَ فيه بأن الطارئ في الدوام ليس كالمقارن ابتداء»؛ الأشبه للسيوطي، ٣٨٩/١؛ ولابن نجيم، ص ١٠٥ - ولفظ الأخيرين كلفظ المنشور؛ الفرائد البهية وشرحها: الأعمار المضنية، ص ٢٨٥؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، ٤١٣/٢ - ولفظ الفرائد :

قولهم وفي الدوام اغتفروا ما لم يكن في الابتداء مغتفراً؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٥٥ - ولفظها: «يغفر في البقاء ما لا يغفر في الابتداء»؛ شرحها لسليم رستم، ٤٢/١؛ ولعلي حيدر، ٥٠/١؛ وللأناسي، ١٣٥/١ - وقد ذكر لفظ المجلة وعدة ألفاظ أخرى؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٢٩٣؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ١٤٢، قاعدة ٤١٤؛ المدخل الفقهي العام، ١٠١٧/٢، فقرة ٦٣٣؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص ٤٣٥ - ولفظه كلفظ المجلة؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص ٣١٤؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية، ص ١٦٨٠؛ المدخل إلى القواعد، ص ١٤٠؛ المبادئ الفقهية، ص ٣٥؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٨٢، قاعدة ٦٢؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص ٨١.

ومن كتب الفقه :

مغني المحتاج، ١٤٥/١، ٢٥٠، ٣٤٤، ١٢/٢، ٦٦، ١٨٦/٣، ١٩٨، ٣٣٦، ١٣٠/٤؛ رد المختار، ٣١٩/٢.

ومن الكتب الأخرى :

الإجماع، ١٥٣/٣.

(٣) «لا يمنع» : ساقطة من (ج-).

فإذا وهب داراً ورجع في نصفها وشاع بينهما : فالشيوع الطارئ لا يمنع بقاء الهبة<sup>(١)</sup>.

وخرج عن<sup>٢</sup> هذا الأصل مسألتان :

الأولى : يصح<sup>٣</sup> تقليد القضاء الفاسق<sup>٤</sup> ابتداءً، وفُسقُهُ لا يمنع التقليد. ولو كان عدلاً ففسق يُمنع<sup>٥</sup> بقاؤه في الأصح.

والثانية<sup>٦</sup> : يصح<sup>٧</sup> إذن الآبق ابتداءً، ولا يمنع صحة الإذن. ولو أبق العبد يمنع بقاء الإذن<sup>٨</sup>. فالحجر على خلاف مقتضى هذا الأصل<sup>(٩)</sup>.

والجواب : أن التقليد والإذن مع العدالة والإطاعة [يتضمنان]<sup>٩</sup> شرط العدالة والإطاعة، فكأنه<sup>١٠</sup> كان التقليد والإذن<sup>١١</sup> معلقاً بالشرط، والمعلق بالشرط<sup>١٢</sup> ينتفي بانتفائه.



(١) هذا المثال سبق أن ذكره المؤلف بمعناه، ص ٧٢٧-٧٢٨ (ل ٥٤/ب)، فما قيل في توثيقه هناك يقال هنا.

(٢) في (ب) : «من».

(٣) في (د) : رُسم الحرف الأول بالتاء والياء معاً.

(٤) في (ب) و(د) : «للفاسق».

(٥) في (جـ) : «ومنع».

(٦) نهاية ٨٢/ب من (جـ).

(٧) نهاية ٧١/ب من (ب).

(٨) انظر هاتين المسألتين في الأشباه لابن نجيم، ص ١٤٩، فقد ذكرهما على أنهما فرعان لقاعدة أخرى، وهي:

«يفتقر في الابتداء مالا يفتقر في البقاء».

(٩) في (أ) : «يتضمننا»، وفي (جـ) : «يتضمننا». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(١٠) في (ب) : «فكان كان».

(١١) نهاية ١١٤/أ من (أ).

(١٢) «والمعلق بالشرط» : ساقطة من (جـ).

## [ القاعدة الرابعة والستون بعد المائتين ]

يَلْزَمُ مَرَاةَ الشَّرْطِ بِقَدْرِ الإِمْكَانِ <sup>(١)</sup> :

(١) معنى القاعدة :

هذه القاعدة «لبيان حكم الشرط الواقع قيدًا، وهو الشرط التقيدي الذي يلزم مراعاته» «المعرف بأنه : التزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة».

فخرج بذلك الشرط التعليقي و«هو التزام أمر لم يوجد في أمر يمكن وجوده في المستقبل.

أو هو : ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى، سواء كان الربط بإحدى أدوات الشرط ... أو بما يقوم مقامها في إفادة الربط المذكور ...».

«والمواد بقدر الإمكان : أن لا يخالف قواعد الشريعة في نظام العقود».

إذا علم هذا فالمعنى الإجمالي للقاعدة : يجب على العاقدين مراعاة ما اتفقا عليه من الشروط التي قيدًا بها العقد، بقدر استطاعتهما، بحيث لا تخالف قواعد الشريعة.

وعندما ننظر في حدود مخالفة الشرط لقواعد الشريعة نجد أن «الاجتهادات المذهبية مختلفة جدًا - توسعًا وتضييقًا - في حدود هذه المخالفة والموافقة، وبالنتيجة فيما هو مقبول أو مرفوض من المشاركات العقدية، وإن أوسعها الاجتهاد الحنبلي».

ولتوثيق ما جاء في معنى القاعدة : فإن النصوص المذكورة مستفادة -وفق ترتيبها- من الكتب الآتية :

شرح المجلة للأتاسي، ٢٣٦/١؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ٤١٩، ٤١٥؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٣١/٢، فقرة ٦٤٧- والنص الأخير مستفاد من الموضوع السابق من المدخل أيضًا-.

توثيق القاعدة :

وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه أو معناه في كثير من كتب القواعد وبعض كتب الفقه :

فمن كتب القواعد :

بجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلامي لقواعد الخادمي، ل ٤١/؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٥؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة ٨٣؛ شرحها لسليم رستم، ٥٤/١؛ ولعلي حيدر، ٧٤/١؛ وللأتاسي، ٢٣٥/١؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص ٤١٩؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص ٥١، بيت رقم ٣٩ و ٤٠- وقد سبق ذكر البيتين، ص ٩٢٤-؛ قواعد الفقه للمجدي، ص ١٤٣، قاعدة ٤٢٢؛ المدخل الفقهي العام، ١٠٣١/٢، فقرة ٦٤٧؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص ٤٨٩ - ولفظه : «الشروط إنما تعتبر بقدر الإمكان»-؛ الوجيز، ص ٣٥٧؛ المدخل إلى القواعد، ص ١٤٣؛ المبادئ الفقهية، ص ٤٨؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص ٩٢، قاعدة ٨٦؛ ولـ د. محمد الرجيلي، ص ٨٤ -

ولهذا : لو «أودع رجلاً وديعة»، وقال : لا تدفعها إلى امرأتك وعبدك وأخيك وولدك وأجيرك (وهم في عياله)<sup>(١)</sup>. [دفعتها]<sup>٣</sup> إلى واحد منهم : فإن يجد [بدلاً]<sup>(٥)</sup> من الدفع

- يضاف إلى ذلك : كونه ورد في بعض كتب القواعد عند المالكية قاعدة يمكن أن تندرج تحت هذه القاعدة، وهي : «اشتراط مالا يفيد هل يجب الوفاء به أم لا؟»، فانظرها في : إيضاح المسالك، ص ١٠٨، قاعدة ٨٠؛ شرح المنهج للمنجور، ص ٤١٩؛ المجاز الواضح وشرحه : الدليل الماهر، ص ١٥٨.

كما أن المؤلف نفسه سبق أن ذكر قاعدة تمثل المفهوم المخالف لهذه القاعدة، وهي : «كل شرط يغير حكم الشرع يكون باطلاً»، وذلك ص ٩٢٤ (ل ٧٧/ب)، قاعدة ١٨٨.

ومن كتب الفقه :

بدائع الصنائع، ٩٨/٦؛ العناية، ٤٩٤/٨؛ الدرر شرح القرر، ٢٤٧/٢ - وجل ما جاء في شرح القاعدة المذكور فيه-.

وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة يحسن التنبيه على أن مستندها حديث نبوي شريف قال فيه النبي ﷺ :

«المسلمون عند شروطهم». أخرجه البخاري معلقاً، كتاب الإجارة، باب أجر السمسة، ٧٩٤/٢.

وهذا الحديث قال عنه الحافظ : «وأما حديث : المسلمون عند شروطهم فروي من حديث أبي هريرة وعمر بن عوف وأنس بن مالك ورافع بن خديج وعبد الله بن عمر وغيرهم، وكلها فيها مقال، لكن حديث أبي هريرة أمثلها».

تغليق التعليق، ٢٨١/٣؛ وانظر فتح الباري، ٥٢٨/٤.

(١) نهاية ٦٨/أ من (د).

(٢) «في عياله : قالوا : المراد به : من يساكنه، لا الذي يكون في نفقة المودع فحسب». قاله صاحب (العناية)، ٤٨٥/٨.

(٣) في (أ) و(ج-) : «فادفعها». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر في المعنى، حيث جاء فيه : «فإن دفعها».

(٤) في (أ) و(ج-) : «يدا»، وفي (د) : «يد». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر، فقد جاء فيه : «... إلى واحد منهم فهلكت : فإن كان يجد بدلاً...».

(٥) بدلاً : أي : انفكاك - قاله صاحب الدرر-، «يقال : لأبْد منه : لا مفر» - كذا في المعجم الوسيط، مادة «بد»، ٤٣/١-.

إليه، بأن كان له سواه<sup>(١)</sup> أهلٌ وخدمٌ : فهو<sup>٢</sup> ضامن. وإلاّ : لم يضمن؛ لأن هذا الشرط مقيد<sup>(٣)</sup>، وقد يأمن<sup>٤</sup> الرجل على المال ولا يأمن<sup>٥</sup> عياله، فإذا يجد [بدأ]<sup>٦</sup> من الدفع إلى من نهي عنه، وهو متمكن من حفظها على الوجه المأمور به : فيضمن لحفظها<sup>(٧)</sup> على الوجه [المنهي]<sup>٨</sup> عنه. وإن كان لا يجد [بدأ]<sup>٩</sup> : لم يضمن؛ إذ لا يمكن<sup>(١٠)</sup> الحفظ إلاّ به، فلا يمكن العمل به<sup>(١١)</sup> مع مراعاة هذا الشرط، فلم يعتبر التقييد، فبطل، فصار كأنه قال: لا يُحفظ<sup>(١٢)</sup> فصار

(١) أي : سوى ذلك الواحد.

(٢) في (جـ) : «فرد».

(٣) في (ب) و(جـ) : «مفيد». وكلا اللفظين يستقيم بهما المعنى :

فـ (مفيد) معناه : لأن هذا الشرط الذي اشترطه المودع مقيدٌ للمودع، بحيث يجب عليه التقيد به. و(مفيد) معناه : أن هذا الشرط من الشروط المعتبرة، وهي الشروط الجائزة وفيها فائدة؛ لأن الحنفية يقسمون «الشرط ثلاثة أقسام :

• قسم يجوز شرعاً وفيه فائدة لمن اشترطه، فهذا يلزم مراعاته.

• وقسم ممنوع شرعاً، ويقال له شرط فاسد.

• وقسم ثالث غير ممنوع شرعاً، إلا أنه لا يلزم مراعاته، لعدم فائدته فيلغو».

كذا في شرح المجلة للأتاسي، ٢٣٦/١؛ وانظر : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص ٤٢٠.

(٤) في (ب) : «يأمن». وقد جاء في الدرر : «... وقد يأمن الإنسان الرجل...».

(٥) في (د) : «يأمن».

(٦) في (أ) و(جـ) و(د) : «بدأ». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر، فقد جاء فيه : «فإذا كان يجد بدأ...».

(٧) في الدرر : «بحفظها». وهذا الأولى.

(٨) في (أ) : «المنهي». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للدرر.

(٩) في (أ) و(جـ) و(د) : «بدأ». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر؛ حيث جاء فيه : «بدأ منه : لم يضمن...».

(١٠) في الدرر : «يمكنه».

(١١) جاء في هامش (أ) : «أي : قول المودع».

(١٢) في الدرر : «تحفظ». وهذا الأولى.

مناقضاً<sup>(١)</sup> لأصله<sup>(٢)</sup>، كما إذا دفع<sup>(٣)</sup> الدابة إلى عبده، وما يحفظُ النساءُ إلى عرسه<sup>(٤)</sup>، فإنه لا يجد [بدأً]<sup>(٥)</sup> من النفع إليهما : فلا يضمن<sup>(٦)</sup>.



(١) «مناقضاً» : ساقطة من (ج-).

(٢) الدرر شرح الغرر، ٢٤٧/٢ - مع اختلاف سبق بيان أكثره-؛ وانظر أصل المثال في الهداية والعناية، ٤٩٤/٨.

(٣) جاء في (أ) فوق هذه الكلمة : «مودع». أي : أن الفاعل للفعل (دفع) هو ضمير مستتر يعود إلى (المودع).

(٤) في (ب) : «يحفظه».

(٥) فُسِّرَت هذه الكلمة في (أ) بالزوجة؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «عرس»، ص ٧٨١؛ لسان العرب، مادة «عرس»، ١٣٥/٦.

وقد سبق أن ذكر المؤلف كلمة تشترك مع هذه الكلمة في المادة الأصلية، وذلك ص ٧٥٩ (ل ٦٠/ب).

(٦) في (أ) و(ج-) و(د) : «يدا». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر وغيرها.

(٧) انظر : الدرر، ٢٤٧/٢؛ وانظر أيضاً : الهداية والعناية، ٤٩٤/٨. ونصّ ما جاء في (الدرر) : «وهذا كما إذا أودع دابةً، وقال : لا تدفعها إلى غلامك. أو نماء عن الدّفع إلى امرأته، والوديعة شيء يُحفظ على يد النساء، والرجل لا يجد بدءاً منها : فهذا الشرط يناقض أصله، فصار باطلاً».



## [ القاعدة الخامسة والستون بعد المائتين ]

**الْيَمِينُ أَبَدًا يَكُونُ عَلَى النَفْيِ<sup>(١)</sup> :**

وخرج عن هذا الأصل<sup>٢</sup> :

- لو ادعى المدعى ردَّ الوديعة، أو هلاكها : يحلف المدعى، مع أنه ادعى الرد، أو الهلاك، فلا يكون يمينه على النفي!

والجواب : أن المدعى أنكر لزوم الردَّ أو الضمان، فعلى هذا ينبغي أن يحلفه<sup>٣</sup> القاضي أنه لا يلزمه الردَّ أو الضمان، فيكون يمينه على النفي، ولا يحلفه أنه رده؛ رعايةً بمعنى هذا الأصل<sup>(٥)</sup>.

(١) معنى القاعدة :

أن اليمين في الدعوى والخصومات يكون أداؤها من المدعى عليه دائماً على النفي. وقد علَّل لذلك العلائي فقال : «لأنها تكون من جانب المدعى عليه، وهو يكون منكراً، فاليمين من جانب المنكر، وما تكون من جانبه تكون على النفي، فاليمين يكون على النفي. قال رسول الله ﷺ : «البينة للمدعي، واليمين على من أنكر»، والإنكار نفي». شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٤١/أ-ب؛ وأنظر : منافع الدقائق، ص ٣٣٥.

توثيق القاعدة :

وردت القاعدة بلفظ المؤلف أو نحوه في بعض كتب الفقه وقواعده :

فمن كتب القواعد :

مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص ٤٧؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل ٤١/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص ٣٣٥.

ومن كتب الفقه :

تبيين الحقائق، ٤ / ٢٩١ - ولفظه : «اليمين تكون على النفي ليتحقق الإنكار...»؛ الدرر شرح الغرر، ٢ / ٣٢٩ - ولفظه : «اليمين أبداً تكون على النفي»؛ رد المحتار، ٨ / ٧٩، ١١ / ٥٣٨ - ولفظه الثاني كلفظ الدرر، أما الأول فهو : «... إذا كان يميناً لأنها تكون على النفي».

(٢) نهاية ١١٤/ب من (أ).

(٣) في (د) : «يحلف».

(٤) في (ب) : «لمعنى».

(٥) انظر : الدرر، ٢ / ٣٢٩؛ وأنظر : تبيين الحقائق، ٤ / ٢٩١؛ العناية، ٨ / ١٥٦؛ رد المحتار، ١١ / ٥٣٨.

- إذا اختلف المتبايعان في المبيع، فادّعى المشتري أنه اشتراه بمائة، [وادّعى البائع أنه باعه بمائة]<sup>(١)</sup> وخمسين : فمن أقام البيّنة قضي له بها.

وإن أقاما<sup>(٢)</sup> كلّ واحد منهما بيّنة<sup>٣</sup> : كانت البيّنة المثبتة للزيادة أولى<sup>٤</sup>.

وإن لم يكن لهما بيّنة : استحلّف الحاكم كلّ واحد منهما على دعوى الآخر، فبتراذاً<sup>٥</sup>، فإن كان هذا التحالف بعد<sup>٦</sup> القبض خرج عن هذا الأصل؛ لأن القياس على هذا الأصل : الاكتفاء [بحلف]<sup>٧</sup> المشتري؛ لأن المشتري لا يدّعي شيئاً؛ لأن المبيع سالم له في يده، فبقي دعوى البائع في زيادة الثمن، والمشتري ينكره، فيحلّف على القياس. وأمّا استحلاف البائع : على خلاف القياس؛ لأن حلفه لا يكون على النفي<sup>٨</sup>.

والجواب : هذا ثبت على خلاف

القياس؛ لقوله<sup>٩</sup> «إذا اختلف<sup>١٠</sup> المتبايعان

(١) هذه زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو العناية).

ولعل سبب هذا السقط من الأصل : أن الناسخ الأول عندما كتب : «اشتراه بمائة» انتقل نظره إلى «باعه بمائة»؛ فكتب ما بعد الثانية مباشرة، ثم تابعه على ذلك بقية النسخ - والله أعلم -.

(٢) في العناية : «أقام». وهذا الألفصح.

(٣) في (ب) : «بيّنته».

(٤) نهاية ٨٣/أ من (جـ)، مع تكرار «أولى» في بداية اللوحة التي تليها.

(٥) في (جـ) : «فبتراذاً».

(٦) نهاية ٧٢/أ من (ب).

(٧) في (أ) و(د) : «بحلف». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق للعناية، حيث جاء

فيها : «بحلفه؛ لأن...».

(٨) نهاية ١١٥/أ من (أ).

(٩) في (جـ) : «فهذا».

(١٠) في (جـ) : «بقوله».

(١١) في (د) : «اختلفا».

## وَالسَّلْعَةُ قَائِمَةٌ بَعِينُهَا<sup>(١)</sup> : تَحَالُفًا، وَتَرَادُفًا<sup>(٢)</sup>.

(١) «بعينها» : ساقطة من (ج-).

(٢) هذا الحديث بهذا اللفظ : لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتب الحديث المسندة، إلا أنه يرد بهذا اللفظ أو نحوه بكثرة في كتب الفقه، كالمهذبة ٢٠٨/٨-؛ والمغني ٢٧٩/٦- وغيرهما. وقد أشار إلى ذلك الحافظ في التلخيص ٣١/٣- فقال : «أما رواية التحالف فاعترف الرافعي في (التذنيب) أنه لا ذكر لها في شيء من كتب الحديث، وإنما توجد في كتب الفقه...». والرواية المتداولة في كتب الحديث بدون لفظ : «تحالفا»؛ بل بتحليف البائع فقط، أو كون القول للبائع أو يترادان، أو نحو ذلك :

فقد أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب البيوع، باب بيع الخيار، ٦٧١/٢، ونص الموطأ : «حدثني مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال : «أَيُّمَا بَيْعَيْنِ تَبَايَعَا : فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ، أَوْ يَتَرَادَانِ»؛ والإمام أحمد، ٤٤٥/٧، ح ٤٤٤٥، بسنده مرفوعاً : «إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة : فالقول ما يقول صاحب السلعة، أو يترادان»؛ وأخرجه بنحو لفظه عند الإمام أحمد : الدارمي، كتاب البيوع، باب إذا اختلف المتبايعان، ٣٢٥/٢، ح ٢٥٤٩؛ والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء إذا اختلف البيعان، ٥٧٠/٣، ح ١٢٧٠؛ والنسائي في (المجتبى)، معناه، كتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعان في الثمن، ٣٠٣/٧، ح ٤٦٤٩؛ والطبراني في الكبير بنحوه، ١٧٤/١٠، ح ١٠٣٦٥، والدارقطني بنحوه، كتاب البيوع، ٢٠/٣-٢١؛ والحاكم، معناه، كتاب البيوع، ٥٢/٢؛ والبيهقي بنحوه، كتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعان، ٣٣٣/٥- ولفظ البيهقي : «إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما شاهد : استحلِف البائع، ثم كان المبتاع بالخيار : إن شاء أخذ وإن شاء ترك». جميعهم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

• وهذا الحديث قال عنه الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.  
• وقال البيهقي - بعد أن أورد الحديث بسنده - : «هذا إسناد حسن موصولاً، وقد رُوِيَ من أوجه بأسانيد مراسيل، إذا جُمع بينها صار الحديث بذلك قوياً».  
• وقال الترمذي عن السند الذي أورد به الحديث : «هذا حديث مرسل، فإن عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود».

• وقد نقل صاحب (نصب الراية) عن (التنقيح) أنه قال : «والذي يظهر أن حديث ابن مسعود بمجموع طرقه له أصل؛ بل هو حديث حسن محتج به، لكن في لفظه اختلاف».

فيقتصر<sup>١</sup> على موردده<sup>٢</sup> (٣).

وأورد<sup>٣</sup> صاحب (العناية) سؤالاً، حيث قال : «ولقائل أن يقول : هذا الحديث مخالف للمشهور<sup>(٥)</sup>، فإن لم يكن مشهوراً فهو مرجوح، وإن كان فكذلك<sup>(٦)</sup> لعموم المشهور، أو يتعارضان ولا ترجيح<sup>(٧)</sup>». ولم [يجب]<sup>(٨)</sup>.

أقول : يمكن الجواب بأن يقال : إن قوله ~~الشيخ~~ : «البينة [على المدعي]<sup>١٠</sup> واليمين

• وقال الألباني في نهاية كلامه عنه : «وجملة القول : أن الحديث صحيح قطعاً، فإن بعض طرقه صحيحة، وبعضها حسن، والأخرى مما يعتضد به».

وللتوسع انظر : نصب الراية، ١٠٥/٤-١٠٧؛ الدراية، ١٧٧/٢؛ تلخيص الحبير، ٣/٣٢؛ إرواء الغليل، ١٦٦/٥، ح ١٣٢٢؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٤٤٨/٢، ح ٧٩٨.

(١) نهاية ٦٨/ب من (د).

(٢) في (ب) : «موردده».

(٣) انظر ما جاء في اختلاف المتابعان في : العناية، ٢٠٥/٨-٢٠٨؛ وانظر أصل المثال في : الدرر شرح الغرر، ٣٣٩/٢.

وما بني عليه هذا الجواب (وهو كون «ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا ينقاس») مما تحدث عنه المؤلف استقلالاً، وذلك ص ١٠٣ (ل ٩٣/ب)، قاعدة ٢٢١.

(٤) في (ب) : «وأوردده».

(٥) وهو حديث : «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر».

(٦) قوله : «وإن كان فكذلك» معناه : وإن كان مشهوراً فكذلك هو مرجوح؛ لعموم ...

(٧) العناية، ٢٠٩/٨؛ وقد نقله عنه صاحب نتائج الأفكار، ٢٠٨/٨.

(٨) في (أ) : «ولم نجيب»، وفي (ب) : «ولا يجب»، وفي (د) : «ولم يجب». والصحيح ما تم إثباته من (ج).

(٩) أي : لم يجب صاحب (العناية) عن هذا الاعتراض.

(١٠) في (أ) و(ج) و(د) : «للمدعى». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ وفقاً للفظ الحديث.

على من أنكر»<sup>(١)</sup> واردة على القياس؛ لأن اليمين تكون حجة للدفع لا للاستحقاق<sup>(٢)</sup> [وفي كونه حجة للاستحقاق]<sup>(٣)</sup> في غير مسائل التحالف مفسدة عظيمة كما لا يخفى على [التأمل]<sup>(٤)</sup> بأذن تأمل. وهذا الحديث<sup>(٥)</sup> على خلاف القياس، فيقتصر على مورده، فبقي ما [وراءه]<sup>(٦)</sup> على العموم<sup>(٧)</sup>.



(١) سبق تخريجه، ص ٣٦٧.

(٢) جاء في هامش (أ) : «يمن المشتري فقط أو يمن البائع فقط حجة للدفع والخصومة، ويمن المشتري والبائع جميعاً حجة للاستحقاق، والاستحقاق إذا وُجد وجد التحالف».

(٣) زيادة من (جـ). ولا يستقيم المعنى بدونها، وهي مثبتة في (هـ) و(و)، إلا أنها مصدرية بكلمة (وهي) وليس : (وفي).

(٤) جاء في هامش (أ) : «متعلق بالدفع».

(٥) في (أ) و(جـ) : «التأمل». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د).

(٦) في (جـ) : «الجواب».

(٧) في (أ) و(د) : «رأه». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(جـ).

(٨) وهناك جواب آخر ذكره صاحب نتائج الأفكار، ٢٠٨/٨، فراجع إن شئت.

## [ القاعدة السادسة والستون بعد المائتين ]

**يَوْمُ الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقَضَاءِ، بِخِلَافِ يَوْمِ الْقَتْلِ (١) :**

وفسره صاحب (الدرر) : «بأنَّ الرَّجُلَ إِذَا ادَّعَى أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ فِي يَوْمٍ كَذَا، وَقُضِيَ بِهِ،

فَادَّعَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّ الْمَيِّتَ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ : تَسْمَعُ وَيَقْضَى بِالنِّكَاحِ ٢.

ولو ادَّعَى قَتْلَهُ فِيهِ (٣)، وَقُضِيَ بِهِ : لَمْ تَسْمَعْ دَعْوَاهَا النَّكَاحَ بَعْدَهُ» (٤).

## (١) توضيح القاعدة :

هذه القاعدة فسرّها المؤلف بالمثال، كما نقل تفسير صاحب (الدرر) لها وأبدى وجهة نظره في ذلك. ويضاف إلى ذلك: أن صاحب (ردّ المحتار) - ٩١/٨ - عقد لها مطلباً مستقلاً، بدأه بتفسير الشق الأول من القاعدة فقال: «قوله: (يوم الموت لا يدخل تحت القضاء) أي: لا يُقْضَى به قصداً؛ بأن تنازع الخصمان في يوم موت آخر أنه كان في يوم كذا. بخلاف ما إذا كان المقصود غيرهُ؛ كتقدم ملك أحدهما». وقد بين صاحب (الدرر) - ٤٠٩/٢ - سرّ هذا الأصل فقال: «وسره: أن القضاء بالبيئة عبارة عن رفع التراجع، والموت من حيث إنه موت ليس محلاً للتراجع ليرتفع بإثباته. بخلاف القتل، فإنه من حيث هو محلاً للتراجع كما لا يخفى».

وهذا السرّ أورده أيضاً صاحب (غمر عيون البصائر)، ٣٢٢/٢، نقلاً عن (الدرر).

## توثيق القاعدة :

وردت هذه القاعدة بلفظها أو بشقّها الأول في كثير من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

## لمن كتب القواعد :

الأشباه لابن نجيم، ص ٢٤٩؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص ١٦٣، قاعدة ٢٠٠؛ الفوائد الزينية، ص ٤٥، فقرة ٢٣؛ غمر عيون البصائر، ٣٢٢/٢.

## ومن كتب الفقه :

الفتاوى الظهيرية، ل ٣٣٣/ب؛ حاوي مسائل المنية، ل ٣٥٧/أ؛ الفصول العمدية، ل ٥/أ (نسخة الحرم المدني)؛ جامع الفصولين، ٦/١؛ الفتاوى البزازية، ٣٨٦/٢؛ الدرر شرح الغرر، ٤٠٩/٢؛ البحر الرائق، ١٥٧/٤، ٢٣٦/٧؛ الدرر المختار ورد المختار، ٩١/٨؛ قرّة عيون الأخيار، ١١/١٢.

(٢) نهاية ١١٥/ب من (أ).

(٣) فيه: أي في ذلك اليوم.

(٤) الدرر شرح الغرر، ٤٠٩/٢ - مع اختلاف يسير، حيث جاء في بداية العبارة عنده: «يعني: إذا ادَّعَى رجلاً أن أباه...» -.

أقول : الحقّ أن يُقدّم دعوى المرأة على دعوى الرجل؛ لأن لا يرد عليه أن<sup>(١)</sup> دعوى الرجل بلا خصم : لا يعتبر<sup>(٢)</sup>، ويبيته لا تسمع<sup>(٣)</sup>.  
 فالأولى بالتصوير<sup>(٤)</sup> أن يُقال : إذا ادّعت المرأة على الرجل أن أباه تزوجها في يوم كذا. فقال الرجل - على طريق الدفع - : إن أبي قد مات قبل ذلك اليوم. وأقام البينة : لا تسمع؛ لأن بيته قامت على عدم حياة أبيه في ذلك اليوم معني<sup>(٥)</sup>، و«البينة على النفي<sup>(٦)</sup> لا تقبل»<sup>(٧)</sup>. والموت عبارة عن عدم الحياة في ذلك اليوم.  
 وأما إذا قال الرجل - للدفع - : إن أبي قد قُتل قبل ذلك اليوم. وأقام البينة : تسمع؛ لأن بيته قد قامت على إيقاع الغير الفعل<sup>(٨)</sup> على أبيه، وهو القتل، فقامت بيته على الإثبات لفظاً ومعنى. فإذا ثبت القتل قبل ذلك اليوم يثبت<sup>(٩)</sup> عدم حياته في ذلك اليوم ضمناً، و«قد يثبت ضمناً ما لا يثبت قصداً»<sup>(١٠)</sup>،  
 فالدفع صحيح.  
 وهذا التصوير : يظهر<sup>(١١)</sup> سرّاً ما قالوا : «يوم الموت لا يدخل تحت القضاء، بخلاف يوم القتل».

(١) «أن» : ساقطة من (ب).

(٢) أي : لا يعتبر فعل الرجل لتلك الدعوى.

(٣) نهاية ٨٣/ب من (ج).

(٤) في (ج) : «بالتهوير».

(٥) في (د) : «معاً».

(٦) نهاية ٧٢/ب من (ب).

(٧) هذه قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً بلفظ : «بينة النفي غير مقبولة»، وذلك ص ٤٢٧ (ل ٢٤/أ)، قاعدة ٥٨.

(٨) في (ب) و(د) : «إيقاع فعل الغير».

(٩) في (د) : «ثبت».

(١٠) هذه قاعدة سبق أن أفردتها المؤلف بالحديث، ص ٨٨٩ (ل ٧١/ب)، قاعدة ١٧٨.

(١١) في (ب) : «وهذا يتصور ويظهر».

وبين سره صاحب (الدرر) بوجه آخر، وهو مسلم<sup>(١)</sup>، ولا أتعرض في [توجيهه]<sup>٢</sup>.

إلى هنا<sup>٣</sup> تم مقالي في (ترتيب الآلي)، والتمام بحقيقته عند إنجاز ما وعدت في ديباجته<sup>(٥)</sup>.

يسر [لي]<sup>٦</sup> الله الملك المعين<sup>٧</sup>، مع<sup>(٨)</sup> مرادات جميع المسلمين، غفر الله لمن قال آمين<sup>٩</sup>، يا محيب السائلين<sup>١٠</sup>.

(١) وهذا الوجه سبق نقله عند توضيح القاعدة.

(٢) في (أ) : «توجيهه». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ.

(٣) في (د) : «ههنا». وهي نهاية ٦٩/أ من (د).

(٤) في (ب) : «إنجار».

(٥) أي : مقدمة الكتاب، ص ١٩٢ (ل/١ ب).

(٦) في (أ) و(ب) و(ج) : «في». والصواب ما تم إثباته من (د).

(٧) نهاية ١١٦/أ من (أ).

(٨) في (ب) و(د) : «من».

ومعنى ما في الأصل : أي يسر الله مرادي مع مرادات جميع المسلمين.

(٩) جاء في نسخة (ب) بعد هذه الكلمة : «حرره الفقير المذنب المحتاج إلى رحمة ربه العلي : الشيخ محمد

ابن الشيخ عبد الله بن الشيخ زكريا القدسي عن نسل تميم الداري بن حبيب الأنصاري - رضي الله تعالى عنهما - في اليوم الثاني من شهر رجب المرجب، في سنة ثمان وستين ومائة وألف».

وهذه العبارة نهاية ما جاء في ٧٣/أ من (ب)، وهي اللوحة الأخيرة منها.

(١٠) نهاية ٨٤/أ من (ج)، وأيضاً نهاية ٦٩/ب من (د). وهذه الكلمة ينتهي ما جاء في هاتين النسختين.

أما نسخة (أ) فقد جاء فيها عقب تلك الكلمة : ثلاثة أبيات شعرية باللغة الفارسية، ثم اسم الناسخ ومكان النسخ وتاريخه، ونص ذلك :

«چنین ترتیب لولو می شود این بنده را بیشه بامیدی که تسیحی شود در دست اندیشه

قطعة

کز دست اجل امان یابم در زیادت و لم نه اساس

ورزهم این قدر که ثبت آمد تحفه را بهردوستان شاید-



=تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب عن يد عبد، الضعيف المحتاج إلى رحمة ربه اللطيف: عبد الكريم ابن عبد الرحيم اليكشهرى الشهير بشيخ عجم زاده، غفر الله له ولوالديه، وأحسن في الدارين إليهما وإليه. وأتممت هذه النسخة الشريفة في وقت الضحى في يوم الثلاثاء، في بلدة قسطنطينة، في ٢١ من شهر محرم الحرام سنة ١٠٦٥هـ.

وبنهاية هذه العبارة ينتهي ما جاء في ١١٦ / ب من (أ) وهي اللوحة الأخيرة منها. وما جاء في النص السابق من ألفاظ فارسية ترجمته على النحو الآتي :

#### □ البيت الأول :

أولاً : معاني مفرداته :

«جنين : هكذا.

ترتيب لولو : ترتيب الآلي.

مي شود : يكون.

أين بنده را : لهذا العبد.

بيشه : مهنة.

بأميدي كه : رجاء، أو راجياً.

تسبيح : المسبحة.

شود : يكون.

در : في.

درست : يد.

انديشه : الفكر أو التفكير أو الخاطرة.

ثانياً : معناه الإجمالي :

هكذا أصبح ترتيب الآلي مهنة لهذا العبد.

رجاء أن تكون مسبحة في يد التفكير.

(أو رجاء أن يكون حمل المسبحة تفكيرى).

#### □ البيت الثاني والثالث :

أولاً : معاني مفرداتهما :

كر : إن.

زدست : من يد.

أجل : الموت.

-أمان : نجاة.

يام : حصلت.

اين قدر : هذا القدر.

ثبت آمد : تم تسجيله أو تم إنجازه.

تحفة : هدية.

مردوستان : للأحياب.

شايد : يصلح.

ثانياً : معناها الإجمالي :

يبدو أن معناهما: إن طال عمري فإن قلبي يحبّ أو يميل إلى المزيد، والآن أقدم ما تمّ إنجاز هدية للأحياب.

(أفادني هذه الترجمة الباحث : أحمد بن محمد النقيب (الأفغاني) -شكر الله له-).

وأما نسخة (هـ) : فقد جاء فيها بعد تلك الكلمة سرّاً لعدد من القواعد والنصوص مع الرمز لمصادر كثير منها، وقد كُتبت بخط مغاير، وفي لوحتين مستقلتين، من غير تصديرها بعنوان أو عزوها إلى جامعها.

ويضاف إليها قواعد أخر، ذُكرت متناثرة في هوامش الكتاب، وبالحظ الذي كُتبت به تلك القواعد. □ ونصّ ما كتب في نهاية هذه النسخة:

» [١] إلحاق الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى جازز لأرباب الولاية. (المورخ الحفيد).

[٢] لا يوصف الصبي قبل البلوغ بالكرهه. (م المحيط).

[٣] إذا ثبت الشيء ثبت بجميع لوازمه وشرائطه.

[٤] إذا ذكر ثلاثة أقوال : فالراجع الأول والآخر لا الوسط. (حفيد عن المستصفي).

[٥] إلحاق الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى جازز. (حفيد عن العمادية).

[٦] الاعتقاد يستعمل في الظن الغالب عند الشافعي. (حفيد).

[٧] ما يتردّد بين الفرض والبدعة : فإثباته أولى.

وبين السنة والبدعة : فتركه أولى على الأكثر المختار.

وبين الواجب والبدعة : فإثباته أولى عند الأكثر. (حفيد عن القاعدي).

[٨] العبرة للغالب الشائع لا للنادر. (من الكفاية).

[٩] من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته. (درر في الكراهة).

[١٠] لا عبرة بالظنّيات في باب الاعتقادات. (حفيد عن الغير مع بحثه عليه).

- = [١١] كل مباح يؤدي إلى زعم الجهال بسنة أمر أو وجوبه فمكروه. (حفيد عن القنية).
- [١٢] المطلق إنما يجري على إطلاقه إذا لم يقم دليل التقييد نصاً أو دلالة. (حفيد).
- [١٣] العبرة للغالب الشائع لا النادر. (حفيد عن الكفاية).
- [١٤] إخبار المجتهد عن فعل يقتضي وجوبه : كإخبار الشرع. فإنه أوكد من الأمر به، كما في (الكافي).
- وما في (الهداية) : الأولوية لا الوجوب. (حفيد).
- [١٥] لفظ (قالوا) يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ على ما في (النهاية). وللضعف على ما [لعل] هنا سقط وهو (في) [شرح الكشاف] للسعد، لا أنه مختلف فيه. (حفيد).
- [١٦] الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بعذر، كما في نكاح (الفقهية) [هكذا]. ولعله يرمز إلى اسم الكتاب. لكن في (الذخيرة) : الجهل إنما يكون عذراً إذا لم يقع حاجة إليها. (حفيد).
- [١٧] قد يطلق عدم الجواز على الكراهة، والكراهة على الجواز. (حفيد).
- [١٨] إذا تعارض أصل وظاهر : فالعمل بالأصل. وحكم الأموال في زماننا : هذا؛ إذ الأصل فيها الحل، والظاهر عليه الحرام. (حفيد).
- [١٩] ثواب النفل أكثر من ثواب الفرض بسبعين درجة والقيام بفرض الكفاية أفضل من فرض العين. (حفيد).
- [٢٠] إذا صحَّ في تركيب لفظ يصح إقامة مرانه [لعلها مرادفه] مقامه قطعاً عند ابن الحاجب، ووجوباً عند بعض، وإن [لعله سقط هنا لفظ (كان)] من لغة واحدة عند البيضاوي. (حفيد).
- [٢١] النكرة في الإثبات إن كانت للامتنان عمت؛ كما في قوله تعالى : «فيها فاكهة ونخل ورمان» [آية رقم (٦٨) من سورة (الرحمن)]. (حفيد).
- [٢٢] تخصيص العام وتقييد المطلق يجوز بالنية فقط. (حفيد)
- [٢٣] لفظ (يجب) يعني. بمعنى يستحب؛ نحو : يجب إخفاء العذرة تحت التراب. (حفيد).
- [٢٤] المكروه ما ورد فيه نهي مقصود، وخلاف الأولى : ما لم يرد فيه ذلك. (حفيد).
- [٢٥] إذا ثبت أصل في الحل أو الحرمة أو الطهارة أو النجاسة فلا يزال إلا باليقين. (حفيد)
- [٢٦] لا ننكر تغيير الأحكام بتغير الأزمان؛ كغلق باب المسجد. (زيلعي).
- [٢٧] المشترك لا يتعين أحد محتمليه إلا بمرجح. (حفيد).
- [٢٨] الأمر يستعمل في الكراهة والتحريم. (ح).
- [٢٩] الحكم بـ (مَنْ) الشرطية ونحوها لا يقتضي التكرار، وإن اقتضى العموم (حفيد).
- [٣٠] المتكلم يدخل في متعلق خطابه عند الأكثرين. (حفيد).

- [٣١] = لفظ الذكور الذي يمتاز عن الإناث بعلامة؛ كـ (المسلمين) و(فعلوا) لا يدخل فيه الإناث تبعاً، خلافاً للحنابلة. (حفيد).
- [٣٢] جمع المصدر ليس بقياسي؛ بل سماعي. (حفيد).
- [٣٣] أداء لفظ المفرد بمعنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم. صرح به الرضي. (حفيد).
- [٣٤] العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب، خلافاً للشافعية. ولا لخصوص الغرض، خلافاً لبعضهم في المدح والذم، وللخصاف في تبة لخصوص، وروي عن أبي يوسف في اليمين. (تلخيص تنقيح).
- [٣٥] تعارف المجاز قرينة مانعة عن إرادة الحقيقة عندهما، خلافاً لأبي حنيفة. (تلويح).
- [٣٦] دلالة اللفظ على جزئه ولازمه مجازاً : مطابقة. (تلويح).
- [٣٧] المطلق يحمل على المقيّد في الروايات. (درر).
- [٣٨] النصّ المحتمل يجب حمله على القطعي. (درر).
- [٣٩] العبرة للمفوض. (درر).
- [٤٠] العبرة للمعاني. (درر).
- [٤١] سعي الإنسان في نقض ما تمّ من جهته مردود. (درر).
- [٤٢] لا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم. (درر).
- [٤٣] حكم [لعلها (يُحكّم)] الحال إن اختلفا.
- [٤٤] للوسائل أحكام المقاصد.
- [٤٥] جواز صدور الكراهة التنزيهي عنه ~~التي~~ تعليماً لأصل الجواز. (مبارق في حديث لا يشرين).
- [٤٦] الزعم يستعمل في القول المحقق؛ كما في شرح البخاري للشيخ. (حفيد).
- [٤٧] استعمال الناس حجة يجب العمل بها. (تلويح).
- [٤٨] الواجب عند تعذّر الحقيقة العدول إلى أقرب المجاز. (تلويح).
- [٤٩] العلة لا ترجّح بزيادة من جنسها. (تلويح).
- [٥٠] المطلق لا يتعرّض الصفات. (درر).
- [٥١] لا عبرة للدلالة بمقابلة التصريح. (درر).
- [٥٢] ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء. (مختصر).
- [٥٣] يوابك شكر سلطانم يست [هكذا!]؛ لأن التماثل في الأسباب يقتضي التماثل في المسببات. (بيضاوي في هود).

- [٥٤] إن العلم اليقيني بالجزيئات النظرية لا يحصل إلا في الكليات. (تهذيب أبي الفتح).

[٥٥] «ليأتين على القاضي العدل يوم القيامة يتمنى أن لم يقض بين اثنين في عمرة قط». (جامع الصغير).

[٥٦] «عرض عليّ أول ثلاثة يدخلون الجنة، وأول ثلاثة يدخلون النار ... فمنهم أمير متسلط. الحديث». (في جامع الصغير).

[٥٧] «صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي، إمام ظلوم غشوم، وكل غال مارق». (جامع).

[٥٨] «صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس، وإذا فسدا فسد الناس : العلماء والأمراء». (الجامع).

الناصر رصلي سلطاتم أعاي خليل».

□ ونص ما كتب في هوامش النسخة (هـ)، ومواضع وروده فيها :

«[٥٩] استعمال الناس حجة. (م تلويح). [ل٨/ب].

[٦٠] الإطلاق في المتعين تعيين. مرآة. [ل١٢/ب].

[٦١] الشبهة تكفي لإثبات العبادات. (تلويح). [ل٤٨/أ].

[٦٢] الضرر الأشد يزال بالأخف. [ل٥٢/أ].

[٦٣] الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام. [ل٥٢/أ].

[٦٤] العطاء لا يورث. (أشباه في الفرائض). [ل٥٣/أ].

[٦٥] العبادات ثبت [هكذا] بالشبهات. (تلويح) [ل٥٥/ب].

[٦٦] عدم ثبوت حكم الشيء لعدم ثبوت شرائطه ليس رفعا له. (م) [ل٥٥/ب].

[٦٧] الغالب كالمحقق. (استروشي). [ل٥٧/ب].

[٦٨] والأصل في جنس هذه المسائل : أن ما كان قديما يترك على قدمه، ولا يغير إلا بحجة. (خلاصة). [ل٥٨/ب].

[٦٩] لا إلزام إلا بمجموع، ما لم يثبت بدليل. (م) [ل٦٥/ب].

[٧٠] لا حجة مع الاحتمال. (تلويح). [ل٧١/ب].

[٧١] لا يترجح [هكذا] بالياء العلة بزيادة من جنسها. (ص) [ل٧١/ب].

[٧٢] ما جاز لعذر بطل بزواله. (أشباه) [ل٧٥/ب].

[٧٣] ما ثبت حكما أصليا لا يسقط بالعوارض؛ كالكنية لا تسقط بعارض تأخير الصلاة إلى آخر وقت لا يسع إلا الفرض. (مرآت) [ل٧٥/ب].

[٧٤] المرء مؤاخذ باقراره. (تاتارخانية). [ل٧٨/ب].

- [٧٥] المثال الجزئي لا يصح القاعدة الكلية. (تلويح) [٧٩/ب].
- [٧٦] المعلق بالشَّرْط يجب ثبوته عند ثبوته (تلويح) [٧٩/ب].
- [٧٧] النهي عن الأفعال الشرعية يقتضي تقرر المشروعية.
- والنهي عن الأفعال الحسية يقتضي كونها مقدورة حساً.
- وعن الأمور العقلية يقتضي كونها مقدورة شرعاً، وإلا كان عبثاً، والنهي عن المحال محال. (درر)
- [٨٧/ب].
- [٧٨] الواجب لا يتقيد بوصف السلامة، والمباح يتقيد به. (أشباه في الجنايات) [٨٩/ب].
- هذا سرد للقواعد التي وردت في نهاية نسخة (هـ) وفي مواضع متناثرة من هوامشها.
- وبالتأمل في هذه القواعد، وهيئة ورودها في هذه النسخة : يظهر -والله أعلم- أنها ليست من قواعد ناظرزاده؛ للأسباب الآتية :
- ١- أن هذه القواعد كتبت بخط مغاير لما كتب به المخطوط، وجاء أكثرها في لوحين مستقلتين، بعد ختم المؤلف لكتابه، دون إشارة تدل على أنها من قواعد المؤلف؛ مما يدل على أنها شيء آخر غير الكتاب.
- ٢- أن جميع النسخ الثمان الآخر لم يرد فيها شيء من هذه القواعد إطلاقاً.
- ٣- أن هذه النسخة (وهي هـ) أكثر النسخ الخطية أخطاء؛ إذ لا تكاد توجد فقرة بدون أخطاء، وكثير من هذه الأخطاء بدهية لا يمكن أن تصدر من شخص يفهم ما يكتب، كما أن هذه النسخة لم يُذكر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ، كما لم ترد فيها تصحيحات أو مملكات أو أي دليل يدل على أنها معني بها.
- ٤- أن بعض هذه القواعد المضافة فيها تكرار، وأهم من هذا كون كثير منها سبق ذكر المؤلف له في صلب كتابه باللفظ نفسه أو معناه.
- ومن أمثلة التكرار في القواعد المضافة :
- قاعدة [١] و[٥]، [٨] و[١٣]، [٤٧] و[٥٩]، [٤٩] و[٧١]، [٦١] و[٦٥].
- ومن أمثلة التكرار بين القواعد المضافة وقواعد المؤلف :
- قاعدة [٣] من القواعد المضافة وقاعدة ١٥١ من قواعد المؤلف، [٩] و[٢٤١]، [٢٧] و[٣٥]، [٣٥] و[٢١٣]، [٣٩] و[١٦٦]، [٤٠] و[٣٤]، [٤١] و[٢٣٥]، [٤٢] و[٢٠٧]، [٤٣] و[١١٠]، [٥١] و[١٥٣]، [٦٢] و[٢٤]، [٦٣] و[٢٥٩]، [٧٧] و[٢٤٩].
- ٥- أن هذه القواعد والنصوص المضافة مجموعها لا تتجاوز أربع صفحات، وهي مسرودة بلا شرح، ومع ذلك تضمنت مخالفة للكتاب في المنهج والصياغة في عدة أمور، منها :

أ- أن القواعد المذكورة في نهاية النسخة لم تتفق مع منهج المؤلف في ترتيبها على حروف الهجاء.  
 ب- أن القواعد المضافة عبارة عن مجرد نصوص بلا شرح، ومع ذلك تضمنت أعلامًا ومصادر لم تذكر في الكتاب جميعه، لا في ألفاظ القواعد ولا في شرحها، ومن أمثلة ذلك (مع بيان أرقام القواعد التي تضمنتها) :

-حفيد : [١، ٤-٧، ١٠-١٩، ٢١-٢٥، ٢٧-٣٣، ٤٦].

-تلويح : [٣٥-٣٦، ٤٧-٤٩، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٧٠، ٧٥-٧٦].

-شرح الكشاف للسعد : [١٥].

-ابن الحاجب : [٢٠].

-البيضاوي : [٢٠، ٥٣].

-الرضي : [٣٣].

-الخصاف : [٣٤].

-تلخيص تنقيح : [٣٤].

-شرح البخاري للشيخ : [٤٦].

-مختصر : [٥٢].

-تهذيب أبي الفتح : [٥٤].

-جامع الصغير : [٥٥-٥٨].

-مرآة : [٦٠، ٧٣].

-استروشنى : [٦٧].

-تاتار خانية : [٧٤].

ج- من منهج المؤلف -الذي صرح به في المقدمة وفي مواضع متفرقة من كتابه- توخى الاختصار، ومن مظاهر ذلك : أنه لم يخرج عن المذهب الحنفي في جميع القواعد التي ذكرها، ولم يكن يتوسع في ذكر الخلاف في الفروع الفقهية، إذ إنَّ الخلاف يحصل كثيرًا بين علماء المذهب الحنفي نفسه، ومع ذلك لم يتطرق إليه، كما أنه لم يشر إلى علماء المذاهب الفقهية الأخر إلا قليلًا، إذ ذكر رأي الإمام الشافعي أربع عشرة مرة تقريبًا، وذكر رأي الإمام مالك مرة واحدة فقط، أما الإمام أحمد فلم يذكر اسمه إلا مرة واحدة، وفي تخريج حديث نبوي. (انظر فهرس الأعلام).

وفي هذه القواعد المضافة مخالفة واضحة لذلك :

إذ القاعدة السادسة منها تمثل رأي الإمام الشافعي فقط؛ كما أن القاعدة العشرين تضمنت الخلاف بين ابن الحاجب (المالكي) والبيضاوي (الشافعي) وبعض العلماء، دون تصريح برأي الحنفية، وأيضا القاعدة الحادية والثلاثون تضمن نصها لفظ (خلافا للحنابلة).



-د- أن بعض هذه القواعد والنصوص تمثل أحاديث نبوية أو إيضاحًا وبيانًا لبعض المصطلحات فحسب، ولم يحصل شيء من هذا القبيل في جميع قواعد المؤلف.  
-وتمما يمثل أحاديث نبوية فيها ترهيب وتخويف : الأرقام الآتية : [٥٨-٥٥].  
-وتمما يمثل بيانًا لبعض المصطلحات : الأرقام الآتية : [٤، ١٥، ٢٣، ٢٤، ٣٢].  
هذا ما يتعلق بالنسخة (هـ).

أما النسخة (و) : فقد جاء فيها عقب آخر كلمة في الصلب :  
«تم تحريره في يوم الجمعة التاسع عشر في محرم الحرام لسنة تسع عشر ومائة وألف من هجرة من له الخاتمة والعز والشرف، بقلم الفقير : درويش يوسف نسيب المولوي. غفر له».  
وبانتهاء هذه العبارة يكون قد انتهى ما جاء في النسخ الستة. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.





# الفهارس

قائمة المراجع والمصادر .

أ- فهرس الآيات القرآنية .

ب- فهرس الأحاديث النبوية .

ج- فهرس الآثار .

د- فهرس القواعد .

هـ- فهرس الأشعار .

و- فهرس الغريب من الألفاظ .

ز- فهرس الحدود والمصطلحات .

ح- فهرس الأعلام .

ط- فهرس الفرق والمذاهب .

ي- فهرس الكتب الواردة في النص .

ك- فهرس الموضوعات .



## قائمة المراجع والمصادر

١. الإجماع في شرح المنهاج، على منهاج الوصول إلى علم الأصول. علي بن عبد الكافي بن علي السبكي (ت ٧٥٦هـ)، وولده عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٢. أبوحنيفة وأصحابه المحدثون (مقدمة إعلاء السنن). ظفر أحمد العتامي التهانوي. إفادة أشرف علي التهانوي. باكستان : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م.
٣. إتحاف الأنام بتخصيص العام. أ. د. محمد بن إبراهيم الحفناوي. القاهرة : دار الحديث. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
٤. إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر. أ. د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة. الرياض: دار العاصمة. الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
٥. أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي (أصله رسالة دكتوراه). د. مصطفى ديب البغا. دمشق : دار القلم، دار العلوم الإنسانية. الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ.
٦. أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء (أصله رسالة دكتوراه). د. مصطفى سعيد الخن. بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة الخامسة ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٧. أثر الشبهات في درء الحدود. د. سعيد بن مسفر الدغار الوادعي. الرياض : مكتبة التوبة. الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م.
٨. الإجماع (باب الإجماع من أصول الجصاص). أحمد بن علي، أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص (ت ٣٧٠ هـ). تحقيق ودراسة : زهير كتي. بيروت : دار المنتخب العربي. الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م.
٩. الإجماع. يوسف بن عبد الله بن عبد البر، أبو عمر المالكي. جمع وترتيب : فؤاد الشلهوب وصاحبه. الرياض : دار القاسم للنشر. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٠. الإجماع. محمد بن إبراهيم بن المنذر (ت ٣١٨ هـ). تحقيق وتعليق : عبد الله عمر البارودي. بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١١. أحكام الإمامة و الائتمام في الصلاة (أصله رسالة ماجستير). عبد المحسن بن محمد المنيف. الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ (بدون دار نشر).
١٢. أحكام الأوقاف. الشيخ مصطفى أحمد الزرقا. عمان : دار عمار. الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
١٣. الأحكام السلطانية والولايات الدينية. علي بن محمد بن حبيب ، أبو الحسن البصري الماوردي الشافعي (ت ٤٥٠ هـ). علق عليه وخرج أحاديثه : خالد عبد اللطيف السبع. بيروت : دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
١٤. أحكام العيب في الفقه الإسلامي. د. إسماعيل كاظم العيساوي. عمان : دار عمار، بيروت: دار البيارق. الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
١٥. إحكام الفصول في أحكام الأصول. سليمان بن خلف، أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤ هـ). تحقيق: د. عبد الله محمد الجبوري. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
١٦. أحكام القرآن للإمام الشافعي. جمع الإمام أحمد بن الحسين النيسابوري (ت ٤٥٨ هـ). تحقيق: عبد الغني عبد الخالق و صاحبه. بيروت : دار إحياء العلوم. الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
١٧. أحكام القرآن. أحمد بن علي، أبو بكر الرازي الجصاص (ت ٣٧٠ هـ). ضبط وتخريج : د. عبد السلام شاهين. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
١٨. أحكام المعاملات المالية في المذهب الحنفي. محمد زكي عبدالر. قطر : دار الثقافة. الطبعة الأولى (بدون تاريخ الطبعة).
١٩. الإحكام في أصول الأحكام. علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد الأندلسي الظاهري (ت ٤٥٦ هـ). القاهرة : دار الحديث. الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
٢٠. الإحكام في أصول الأحكام. علي بن محمد، أبو الحسن الأمدي (ت ٦٣١ هـ). تحقيق: د. سيد الجميلي. بيروت : دار الكتاب العربي. الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٢١. الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام. أحمد بن إدريس المالكي، أبو العباس القراني (ت ٦٨٤ هـ). اعتنى به : عبدالفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت: دار البشائر الإسلامية. الطبعة الثانية، ١٤١٦ هـ.

٢٢. أخبار أبي حنيفة وأصحابه. حسين بن علي، أبو عبد الله الصيمري (ت ٤٣٦هـ). بيروت: عالم الكتب. الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٩٥ م.
٢٣. أخبار الآحاد في الحديث النبوي (حجيتها، مفادها، العمل بموجبها. وأصله رسالة ماجستير). فضيلة الشيخ د. عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين. مكة المكرمة : دار عالم الفوائد. عام ١٤١٦ هـ. ( بدون رقم الطبعة ).
٢٤. آداب البحث والمناظرة. العلامة محمد الأمين الشنقيطي ( ت ١٣٩٣ هـ ). القاهرة: مكتبة ابن تيمية، جدة : مكتبة العلم. ( بدون رقم الطبعة وتأريخها ).
٢٥. إدرار الشروق على أنواء الفروق (مطبوع مع الفروق للقراني ). قاسم بن عبد الله الأنصاري، المشهور بابن الشاط (ت ٧٢٣ هـ ). بيروت : عالم الكتب. (مصور عن طبعة دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٤٧هـ) ( بدون رقم الطبعة ).
٢٦. أدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها ( القياس، الاستحسان، الاستصلاح، الاستصحاب). أ.د. عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيع. عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م. ( بدون معلومات نشر أخرى).
٢٧. الأدلة المختلف فيها وأثرها في الفقه الإسلامي. د. عبد الحميد أبو المكارم إسماعيل. القاهرة: دار المسلم. ( بدون رقم الطبعة وتأريخها ).
٢٨. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ). تحقيق وتعليق : د. شعبان محمد إسماعيل. مصر : دار الكتي. الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.
٢٩. إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه. إسماعيل بن عمر بن كثير، أبو الفداء الحافظ الدمشقي (ت ٦٤٦ هـ). تحقيق : بهجة أبو الطيب. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
٣٠. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠ هـ). إشراف : محمد زهير الشاويش. بيروت : المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
٣١. أساس البلاغة. محمود بن عمر، أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ). تحقيق : عبد الرحيم محمود. بيروت : دار المعرفة. ( بدون رقم الطبعة وتأريخها ).

٣٢. أسد الغابة في معرفة الصحابة. علي بن محمد، أبو الحسن عز الدين بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ). تحقيق : محمد البناء وصاحبيه. مصر : دار الشعب. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٣٣. الإشارة في معرفة الأصول، والوجازة في معنى الدليل. سليمان بن خلف الباجي الأندلسي، أبو الوليد (ت ٤٧٤هـ). تحقيق : محمد علي فركوس. بيروت : دار البشائر الإسلامية، مكة المكرمة: المكتبة المكية. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٣٤. الأشباه والنظائر ( أصله رسالتا ماجستير للمحققين ). محمد بن عمر، ابن الوكيل (ت ٧١٦هـ). تحقيق: شيخنا د. أحمد العنقري، و د. عادل الشويرخ. الرياض : مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
٣٥. الأشباه والنظائر (أصله رسالة دكتوراه للمحقق ). عمر بن علي الأنصاري، المعروف بابن المللق (ت ٨٠٤هـ). تحقيق : د. أحمد الخضيري. باكستان : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٣٦. الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان. زين العابدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ). تحقيق : عبد الكريم الفضلي. صيدا : المكتبة العصرية. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م. وهناك طبعة أخرى بتحقيق : محمد مطيع الحافظ. دمشق : دار الفكر. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ (علما بأنه عند الإحالة إلى الطبعة الثانية ينص عليها في الهامش).
٣٧. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية. عبد الرحمن بن أبي بكر، الجلال السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق: محمد محمد تامر، وصاحبه. القاهرة : دار السلام. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
٣٨. الأشباه والنظائر. عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، التاج السبكي (ت ٧٧١هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
٣٩. الإصابة في تمييز الصحابة. أحمد بن علي، الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق : علي محمد البجاوي. بيروت : دار الجيل . الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
٤٠. الأصل. محمد بن الحسن الشيباني (صاحب أبي حنيفة) (ت ١٨٩هـ). تعليق : أبي الوفاء الأفغاني بيروت : عالم الكتب. الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٤١. أصول البزدوي ( مطبوع مع كشف الأسرار ). علي بن محمد بن الحسين، الفخر البزدوي (ت ٤٨٢هـ). تعليق : محمد البغداددي. بيروت : دار الكتاب العربي. الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٤٢. الأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها (أصله رسالة دكتوراه). د. محمد فاتح زقلام. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م. (بدون دار نشر).
- الأصول التي عليها مدار كتب أصحابنا = رسالة الكرخي في الأصول.
٤٣. أصول السرخسي. محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣ هـ). تحقيق: أبو الوفا الأفغاني. بيروت: دار الكتب العلمية (عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية). الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
٤٤. أصول الشاشي. أحمد بن محمد بن إسحاق، أبو علي الشاشي الحنفي (ت ٣٤٤ هـ). بيروت: دار الكتاب العربي. عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م (بدون رقم الطبعة).
٤٥. أصول الفقه (الحد والموضوع والغاية). د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين. الرياض: مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، ١٤٠٨م.
٤٦. أصول الفقه (أصله رسالة الماجستير وجزء من الدكتوراه للمحقق). محمد بن مفلح، شمس الدين المقدسي الحنبلي (ت ٧٦٣ هـ). تحقيق: أ.د. فهد بن محمد السدحان. الرياض: مكتبة العبيكان. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٤٧. أصول الفقه. محمد بن أحمد أبو زهرة (ت ١٣٩٤ هـ). القاهرة: دار الفكر العربي. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٤٨. أصول مذهب الإمام أحمد (أصله رسالة دكتوراه). أ.د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٤٩. إعانة الطالبين. السيد البكري بن السيد شطا الدمياطي. بيروت: دار الفكر (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين. محمد بن أبي بكر، شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ). تعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي. بيروت: دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
٥١. الأعلام. خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ). بيروت: دار العلم للملايين. الطبعة العاشرة، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
٥٢. الإعلان بأحكام البيان (أصله رسالة ماجستير للمحقق). محمد بن إبراهيم اللخمي، ابن الرامي البناء (توفي في القرن الثامن). تحقيق: د. عبدالرحمن الأطرم. الرياض: دار إشبيلية. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.



٥٣. أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه. أ. د. عبد الكريم بن علي النملة. الرياض: مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
٥٤. الأعمار المضئية شرح القواعد الفقهية. إبراهيم بن محمد بن القاسم الأهدل. جدة: مكتبة جدة. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
٥٥. الإقناع (مطبوع مع شرحه: كشف القناع). موسى الحجاوي المقدسي (ت ٩٦٨هـ). تعليق: مصطفى هلال. الرياض: مكتبة النصر الحديثة (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥٦. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع. محمد بن محمد الخطيب الشربيني القاهري. تحقيق: علي محمد معوض، و عادل عبد الموجود. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٥٧. الأم. الإمام محمد بن إدريس، أبو عبد الله الشافعي (ت ٢٠٤هـ). تخريج وتعليق: محمود مطرجي. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
٥٨. أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات. عبد الله الشيخ المحفوظ ولد بيه. جدة: دار المحمدي. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٥٩. الإمام زفر وآراؤه الفقهية (أصله رسالة دكتوراه). د. أبو اليقظان عطية الجبوري. بيروت: دار الندوة الجديدة. الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٦٠. الأمنية في إدراك النية. أحمد بن إدريس القراني المالكي (ت ٦٨٤هـ). بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٦١. الإنصاف. علي بن سليمان، علاء الدين المردواي الحنبلي (ت ٨٨٥هـ). تحقيق: حامد الفقي. مصر: مطبعة السنة المحمدية. الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.
٦٢. أنوار البروق في أنواء الفروق. أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المشهور بالقرافي (ت ٦٨٤هـ). بيروت: عالم الكتب. (مصور عن طبعة دار إحياء الكتب العربية، عام ١٣٤٧هـ).
٦٣. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء. قاسم بن عبد الله القنوني (ت ٩٧٨هـ). تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي. جدة: دار الوفاء. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٦٤. أوضح المسالك. عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد ابن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ). (مطبوع مع شرحه: عدة السالك و ضياء السالك، وعند الإحالة إليه أقرنه بالشرح المطبوع معه).

٦٥. إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). عبدالرحيم بن عبد الله بن محمد الزريراني الحنبلي (ت ٧٤١هـ). تحقيق : د. عمر السبيل. مكة المكرمة : جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. عام ١٤٠٤هـ (بدون رقم الطبعة).
٦٦. إيضاح المهيم من معاني السّلم في المنطق. أحمد بن عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري (ت ١١٩٣ هـ). مصر : مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأخيرة، ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م.
٦٧. إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك. أحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤ هـ). دراسة وتحقيق : الصادق بن عبد الرحمن الغرياني. طرابلس الغرب : منشورات كلية الدعوة الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
٦٨. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. إسماعيل باشا بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م. (بدون رقم الطبعة)
٦٩. الاجتهاد في الإسلام (أصوله ، أحكامه ، آفاته). د. نادية شريف العمري. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٧٠. الاجتهاد فيما لا نص فيه ( عرض وتحليل للاجتهاد بالقياس والأدلة المختلف فيها ). د. الطيب خضري السيّد. الرياض : مكتبة الحرمين. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
٧١. الاختيار لتعليل المختار. عبدالله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي ، أبو الفضل (ت ٦٨٣هـ). تعليق : محمود أبو دقيقة. بيروت : دار الكتب العلمية. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٧٢. الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. اختارها علاء الدين علي بن محمد البعلي الدمشقي (ت ٨٠٣هـ). الرياض : مكتبة الرياض الحديثة (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٧٣. الاستدلال عند الأصوليين (معناه وحقيقته، الاحتجاج به، أنواعه). أ.د. علي بن عبد العزيز العميريني. الرياض : مكتبة التوبة. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
٧٤. الاستعارة، نشأتها وتطورها. د. محمود السيد شيخوي. مصر : دار الهداية. الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

٧٥. الاستثناء عند الأصوليين (أصله رسالة ماجستير للمؤلف). د. أكرم أوزيغان. الرياض : دار المعراج الدولية. الطبعة الأولى، ١٤١٦/١٩٩٦م.
٧٦. الاستثناء في الاستثناء. أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس القرافي (ت ٦٨٤هـ). تحقيق : محمد عبد القادر عطا. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٧٧. الاستثناء في الفروق والاستثناء (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). محمد بن أبي سليمان البكري. تحقيق : د. سعود بن مسعد الثبيتي. مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٧٨. الاستيعاب في معرفة الأصحاب. يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، أبو عمر (ت ٤٦٣هـ). تحقيق : علي محمد البخاري. بيروت : دار الجليل. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
٧٩. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). أحمد بن عبد الحليم، أبو العباس شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). تحقيق : د. ناصر العقل. الرياض : مكتبة الرشد. الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
٨٠. الامبراطورية العثمانية، تاريخها السياسي والعسكري. القاضي : سعيد أحمد يرجاوي. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، عام ١٩٩٣م (بدون رقم الطبعة).
٨١. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ( لابن كثير ). شرح : أحمد محمد شاكر. تعليق: محمد ناصر الدين الألباني. تحقيق : علي بن حسن الأثري. الرياض : دار العاصمة. الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٨٢. البحر الرائق شرح كثر الدقائق. زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠ هـ). بيروت : دار المعرفة. الطبعة الثالثة، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣م.
- البحر الزخار = مسند البزار.
٨٣. البحر المحيط في أصول الفقه. محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ). تحرير ومراجعة : د. عمر الأشقر، وآخرون. الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (بدون معلومات نشر أخرى).
٨٤. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٧٨ هـ) بيروت : دار الكتب العلمية. ( بدون رقم الطبعة وتأريخها ).

٨٥. بداية المبتدي ( مطبوع مع فتح القدير). علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن برهان الدين الرشدي المرغيناني (ت ٥٩٣ هـ). بيروت : دار الفكر. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٨٦. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. محمد بن أحمد بن رشد، أبو الوليد القرطبي (الحفيد) (ت ٥٩٥ هـ). تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. بيروت : دار الجليل، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
٨٧. البدر الطالع. محاسن من بعد القرن السابع. محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ). القاهرة : دار الكتاب الإسلامي. ( بدون رقم الطبعة وتأريخها ).  
بديع النظام = نهاية الوصول إلى علم الأصول.
٨٨. بذل النظر في الأصول. محمد بن عبد الحميد الأسمندي (ت ٥٥٢ هـ). تحقيق : د. محمد زكي عبد البر. القاهرة : مكتبة دار التراث. الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
٨٩. البرهان في أصول الفقه. عبد الملك بن عبد الله، أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨ هـ). حققه: د. عبد العظيم الدّيب. المنصورة : دار الوفاء. الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
٩٠. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة. عبد المتعال الصعيدي. مصر : مكتبة الآداب. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٩١. بغية التمام في تحقيق ودراسة مسعفة الحكام على الأحكام (أصله رسالة دكتوراه للمؤلف). د. صالح بن عبد الكريم الزيد. الرياض : مكتبة المعارف. الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
٩٢. بغية المسترشدين في تلخيص فتاوى بعض الأئمة من العلماء المتأخرين. عبد الرحمن بن محمد ابن حسين المشهور بـ(باعلوي) (ت ١٣٢٠ هـ). مصر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. الطبعة الأخيرة، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م.
٩٣. بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت. د. عبد الكريم رافق. دمشق: الطبعة الأولى، ١٩٦٧ م (بدون دار النشر).
٩٤. البلاغة الاصطلاحية. د. عبده عبدالعزيز قلقيلة. القاهرة : دار الفكر العربي. عام ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م (بدون رقم الطبعة).
٩٥. بلوغ المرام من أدلة الأحكام. أحمد بن علي، الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). تصحيح وتعليق : محمد حامد الفقي. عام ١٣٥٢ هـ ( بدون دار النشر ورقم الطبعة).  
بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية = نقص تأسيس الجهمية.

٩٦. البناية في شرح الهداية. محمد بن محمود بن أحمد العيني. تصحيح : المولوي محمد الرامفوري. مصر : دار الفكر. الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٩٧. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب. محمود بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الثناء الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ). تحقيق : د. محمد مظهر بقا. جدة : دار السمدني. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م (من مطبوعات جامعة أم القرى).
٩٨. تأسيس النظر. عبد الله بن عمر، أبو زيد الدبوسي الحنفي (ت ٤٣٠ هـ). تحقيق : مصطفى محمد القباني الدمشقي. بيروت : دار ابن زيدون، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٩٩. تاج التراجم في من صنف من الحنفية. قاسم بن قطلوبغا، أبو العدل الحنفي (ت ٨٧٩ هـ). تحقيق: إبراهيم صالح. دمشق : دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
١٠٠. تاج العروس من جواهر القاموس. محمد مرتضى بن محمد الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ). تحقيق : عبدالكريم الغرباوي. الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء. عام ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م (بدون رقم الطبعة).
١٠١. التاج والإكليل لمختصر خليل (مطبوع مع مواهب الجليل للحطاب). محمد بن يوسف، أبو عبد الله المواق (ت ٨٩٧ هـ). تخريج وضبط : زكريا عميرات. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
١٠٢. تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان، ترجمة : د. عبدالحليم النجار. القاهرة : دار المعارف - جامعة الدول العربية. عام ١٩٧٧م (دون رقم الطبعة).
١٠٣. التاريخ الإسلامي. محمود شاكر. بيروت : المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
١٠٤. تاريخ التراث العربي. فؤاد سزكين. نقله إلى العربية : د. محمود فهمي حجازي. الرياض : إدارة الثقافة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. عام ١٤٠٣ هـ (بدون رقم الطبعة).
١٠٥. تاريخ الدولة العثمانية. إشراف : روبر مانتران، ترجمة : بشير السباعي. القاهرة : دار الفكر. الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
١٠٦. تاريخ الدولة العثمانية. الميرالاي إسماعيل سرهنك. تقديم ومراجعة : د. حسن الزين. بيروت : دار الفكر الحديث. عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م (مأخوذة من طبعة عام ١٣١٢ هـ) (بدون رقم الطبعة).

١٠٧. تاريخ الدولة العثمانية. يلماز أوزتونا، ترجمة: عدنان محمود سلمي، مراجعة: د. محمود الأنصاري. استانبول: مؤسسة فيصل للتمويل. الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
١٠٨. التاريخ الكبير. محمد بن إسماعيل، الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ). تحقيق: السيد هاشم الندوي. دار الفكر (بدون بلد النشر ورقم الطبعة وتأريخها).
١٠٩. تاريخ بغداد. أحمد بن علي، أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ). بيروت: دار الكتب العلمية. (بدون رقم الطبعة، وتأريخها).
١١٠. التبصرة في أصول الفقه. إبراهيم بن علي الفيروز أبادي الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦هـ). تحقيق: د. محمد حسن هيتو. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
١١١. تبين الحقائق شرح كثر الدقائق. عثمان بن علي بن محجن، أبو عمر الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ). باكستان: مكتبة إمدادية ملتان (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
- تجنيس الوقعات = الفتاوى الكبرى.
١١٢. تحرير ألفاظ التنبيه (أو لغة الفقه). يحيى بن شرف، أبو زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ). تحقيق: عبد الغني الدقر. دمشق: دار القلم. الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
١١٣. تحرير القواعد المنطقية (شرح الرسالة الشمسية). محمود بن محمد، القطب الرازي (ت ٧٦٦هـ). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي). (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
١١٤. تحرير الكلام في مسائل الالتزام. محمد بن محمد المغربي المالكي، المعروف بالحطاب (ت ٩٥٤هـ). تحقيق: عبد السلام محمد الشريف. بيروت: دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
١١٥. تحرير تنقيح اللباب (مهامش حاشية الشرقاوي). زكريا الأنصاري، أبو يحيى الشافعي (ت ٩٢٥هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
١١٦. التحرير في أصول الفقه. محمد بن عبد الواحد، كمال الدين الشهير بابن الهمام الإسكندري الحنفي (ت ٨١٦هـ). (مطبوع مع شرحه: التقرير، تيسير التحرير، وعند الإحالة إليه أقرنه بالشرح المطبوع معه).
١١٧. التحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسير. د. عامر سعيد الزبياري. بيروت: دار ابن حزم. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

١١٨. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى. محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ). بيروت : دار الكتب العلمية (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
١١٩. تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب. إسماعيل بن عمر، أبو الفداء ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ). تحقيق: عبد الغني الكبيسي. مكة المكرمة: دار حراء. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٢٠. تحفة الفقهاء. محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٥٣٩هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
١٢١. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج. عمرو بن علي بن أحمد الوادياشي (ت ٨٠٤هـ). تحقيق: عبدالله بن سعاف اللحياني. مكة المكرمة : دار حراء. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٢٢. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج. عمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلسي (ت ٨٠٤هـ). تحقيق: عبد الله اللحياني. مكة المكرمة : دار حراء. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٦هـ (بدون رقم الطبعة).
١٢٣. تحفة المحتاج بشرح المنهاج (هامش حواشي الشرواني وابن قاسم). ابن حجر الميمني. القاهرة : المطبعة الميمنية. عام ١٣١٥هـ (بدون رقم الطبعة).
١٢٤. تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد. خليل بن الأمير سيف الدين كيكلي العلاتي (ت ٧٦١هـ). تحقيق : د. إبراهيم محمد سلقيني. دمشق : دار الفكر. الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
١٢٥. تخريج الفروع على الأصول. محمود بن أحمد الزنجاني (ت ٦٥٦هـ). حققه: د. محمد أديب صالح. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الخامسة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
١٢٦. التدابير الواقية من الربا في الإسلام (أصله رسالة دكتوراه). د. فضل إلهي. باكستان: إدارة ترجمان الإسلام. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
١٢٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. عبد الرحمن بن أبي بكر، الجلال السيوطي (ت ٩١١هـ). حققه : أبو قتيبة الفاريابي. الرياض : مكتبة الكوثر. الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
١٢٨. تذكرة الحفاظ. محمد بن أحمد بن عثمان، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ). تصحيح : عبد الرحمن المعلمي. بيروت : دار إحياء التراث العربي. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

١٢٩. تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس. د. محمد إبراهيم الحفناوي. القاهرة : دار الحديث. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
١٣٠. ترتيب الفروق واختصارها. محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله البقوري (ت ٧٥٧هـ). تحقيق : عمر بن عبّاد. المغرب : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ( مطبعة فضالة). الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
١٣١. تسهيل الحصول على قواعد الأصول. العلامة محمد أمين سويد الدمشقي (ت ١٣٥٥هـ). تحقيق : د. مصطفى سعيد الخن. دمشق : دار القلم. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
١٣٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (مطبوع مع شرحه). محمد بن عبد الله الطائي، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ). تحقيق : د. عبدالرحمن السيد وصاحبه. القاهرة : هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
١٣٣. تسهيل القطبي المسمى بـ ( تيسير القواعد المنطقية ) في شرح الرسالة الشمسية. أ.د. محمد شمس الدين إبراهيم سالم. تصحيح : د. نصر محمد القاضي. راجعه : محمد البدخشاني. كراتشي : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
١٣٤. تشنيف المسامع بجمع الجوامع.(أصله رسالتا دكتوراه للمحققين ). محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ ). تحقيق : د. عبد الله ربيع و صاحبه. مكة المكرمة : مؤسسة قرطبة، المكتبة المكيّة. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
١٣٥. تصور وجود الإجماع وتحقيق مذهب الإمام أحمد في ذلك. د. أحمد بن محمد العنقري. (بحث ضمن بحوث مجلة الشريعة والقانون بجامعة الإمارات ، العدد ١٣، ذو القعدة، ١٤٢٠هـ، فبراير، ٢٠٠٠م).
١٣٦. تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية في مجال الأحوال الشخصية ( قواعد وضوابط وفروع مختارة) (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء، عام ١٤١١هـ — ١٤١٢هـ). إعداد: سعود بن عبد الله الغديان. إشراف فضيلة الشيخ د. عبد الله الجبرين.
١٣٧. التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية ( أصله رسالة ماجستير ). عبد اللطيف بن عبد الله البرزنجي. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.



١٣٨. التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي. د. محمد الحفناوي. المنصورة : دار الوفاء. الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
١٣٩. التعريفات. علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ). تحقيق : إبراهيم الأبياري. بيروت : دار الكتاب العربي. الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
١٤٠. التعليقات السنية على الفوائد البهية (مطبوع مع الفوائد البهية). محمد عبدالحفي ، أبو الحسنات اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ). تصحيح : محمد النعاني. عام ١٣٢٤هـ. (بدون رقم الطبعة ومكانها).
١٤١. تعليل الأحكام (عرض وتحليل لطريقة التعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد). محمد مصطفى شلي. بيروت : دار النهضة العربية. الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
١٤٢. تغليق التعليق. أحمد بن علي بن محمد ، الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق : سعيد القزقي. بيروت : المكتب الإسلامي ، عمان : دار عمار. الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٤٣. تفسير القرآن العظيم. إسماعيل بن عمر ، الحافظ ابن كثير أبو الفداء القرشي (ت ٧٧٤هـ). تحقيق : سامي السلامة. الرياض : دار طيبة. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
١٤٤. تفسير النسفي المسمى مدارك التنزيل وحقائق التأويل . عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ). ضبط وتخريج : زكريا عميرات. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
١٤٥. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي (أصله رسالة دكتوراه). د. محمد أديب صالح. بيروت : المكتب الإسلامي. الطبعة الرابعة، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
١٤٦. تفصيل عقد القلائد بتكملة قيد الشرائد (مخطوط). عبد البر بن محمد بن محمود، ابن الشحنة الحلبي (ت ٩٢١هـ). مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود، برقم ٣٧٣٤/ف.
١٤٧. تقريب التهذيب. أحمد بن علي، الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). حققه: صغير أحمد الباكستاني. الرياض : دار العاصمة. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
١٤٨. تقريب الوصول إلى علم الأصول. محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي المالكي (ت ٧٤١هـ). تحقيق: محمد المختار الشنقيطي. القاهرة : مكتبة ابن تيمية، جدة : مكتبة العلم. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٤٩. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. ( تقريب النووي ) (مطبوع مع شرحه: تدريب الراوي). يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ -). تحقيق : نظر محمد الفاريابي. الرياض : الكوثر. الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ.
١٥٠. تقرير القواعد وتحرير الفوائد. عبد الرحمن بن أحمد، الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩هـ). تحقيق : مشهور آل سلمان. الخير : دار ابن عفان. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
١٥١. التقرير والتحجير على التحرير. محمد بن محمد بن محمد الحلبي الحنفي المعروف بابن أمير الحاج (ت ٨٧٩هـ -). بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ. (مصور من طبعة بولاق سنة ١٣١٦هـ).
١٥٢. تقريرات الشريبي ( مطبوع مع حاشية البناي ). عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الشريبي المصري الشافعي (ت١٣٢٦هـ -). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الثانية، ١٣٥٦هـ / ١٩٣٧م.
١٥٣. تقوم الأدلة (مخطوط). عبد الله بن عمر بن عيسى، أبو زيد الدبوسي (ت ٤٣٠هـ -). مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٣٣٤٣/ف.
- تكملة رد المختار = قرّة عيون الأخبار.
١٥٤. تكملة شذرات الذهب في أخبار من ذهب. أكرم حسن العلي. تقدم : عبد القادر الأرناؤوط. دمشق : دار الطباع. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
١٥٥. تلخيص الحبير في أحاديث الرافي الكبير. أحمد بن علي ، الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ -). تحقيق : السيد عبد الله هاشم. المدينة المنورة. عام ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤م (بدون دار النشر، ورقم الطبعة).
١٥٦. تلخيص المستدرك (مطبوع بذيّل المستدرك للحاكم). محمد بن أحمد، الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت ٨٤٨هـ -). الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية. الطبعة الأولى، ١٣٤٠هـ.
١٥٧. تلخيص المفتاح ( مطبوع ضمن شروح التلخيص ). محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو عبد الله الشافعي المعروف بالخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ -). بيروت : دار الكتب العلمية، مكة المكرمة: توزيع مكتبة دار الباز (بدون رقم الطبعة وتأريخها).

١٥٨. التلخيص في أصول الفقه. (أصله رسالتان علميتان للمحققين). عبد الملك بن عبد الله، أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ). تحقيق: د. عبد الله النيبالي وصاحبه. مكة المكرمة : مكتبة دار الباز، بيروت : دار البشائر. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
١٥٩. تلخيص الفهم بالمنطوق والمفهوم. د. عبد الفتاح أحمد قطب الدخيسي. القاهرة : دار الأفاق العربية. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
١٦٠. تلخيص الفهم في تنقيح صيغ العموم (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). خليل بن كيكليدي العلائي (ت ٧٦١هـ). تحقيق : د. عبدالله بن محمد الشيخ. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م (بدون دار النشر).
١٦١. التلويح إلى كشف حقائق التنقيح (التلويح على التوضيح). مسعود بن عمر، السعد التفتازاني الشافعي (ت ٧٩٢هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
١٦٢. التمهيد في أصول الفقه. (أصله رسالتا دكتوراه للمحققين). محفوظ بن أحمد، أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي (ت ٥١٠هـ). تحقيق : د. مفيد أبو عمشة وصاحبه. جدة : دار المدني للطباعة والنشر. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.
١٦٣. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول. عبد الرحيم بن الحسن، أبو محمد الإسنوي (ت ٧٧٢هـ). تحقيق: محمد حسن هيتو. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
١٦٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. يوسف بن عبد الله، أبو عمر بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ). تحقيق: مصطفى بن أحمد وصاحبه. المغرب : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية. عام ١٣٨٧هـ (بدون رقم الطبعة).
١٦٥. التنقيح في أصول الفقه (مطبوع ضمن شرحه : التلويح والتوضيح). عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت ٧٤٧هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
١٦٦. التنقيحات في أصول الفقه. يحيى بن حبش، أبو الفتوح السهروردي (ت ٥٨٧هـ). تحقيق : أ.د. عياض بن نامي السلمي. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ. (بدون دار نشر).
١٦٧. تنوير الأبصار (مطبوع مع رد المحتار). محمد بن عبد الله التمرتاشي الحنفي (ت ١٠٠٤هـ). تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وصاحبه. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

١٦٨. تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة. عبد القادر بن محمد، أبو محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ). اعتنى به : أيمن صالح شعبان. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
١٦٩. تهذيب التهذيب. أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). بيروت : دار الفكر. الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
١٧٠. تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية (مطبوع بامامش الفروق للقراقي). محمد بن علي بن حسين المكي المالكي (ت ١٣٦٧هـ). بيروت : عالم الكتب. ( مصور عن طبعة دار إحياء الكتب العربية ١٣٤٧هـ ).
١٧١. تهذيب الكمال. يوسف بن عبد الرحمن، جمال الدين الحافظ المزني (ت ٧٤٢هـ). تحقيق : د. بشار معروف. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
١٧٢. التوضيح في الجمع بين المنع و التنقيح (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). أحمد بن محمد بن أحمد، الشويكي (ت ٩٣٩هـ). تحقيق : د. ناصر بن عبد الله الميمان. مكة المكرمة : المكتبة المكية. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
١٧٣. التوضيح في حل غوامض التنقيح (مطبوع مع التلويح). عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت ٧٤٧هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. ( بدون رقم الطبعة وتأريخها ).
١٧٤. تيسير التحرير على كتاب التحرير. محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه (توفي حوالي ٩٨٧هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. ( بدون رقم الطبعة وتأريخها ).
١٧٥. تيسير مصطلح الحديث. د. محمد الطحان. الرياض : مكتبة المعارف. الطبعة الثامنة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
١٧٦. جامع الأسرار في شرح المنار. محمد بن محمد بن أحمد السكاكي (ت ٧٤٩هـ). تحقيق : د. فضل الرحمن الأفغاني. مكة المكرمة : مكتبة نزار مصطفى الباز. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
١٧٧. الجامع الصحيح. محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ). تحقيق : د. مصطفى ديب البغا. بيروت : دار ابن كثير، و اليمامة. الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- الجامع الصحيح - سنن الترمذي.
١٧٨. الجامع الصغير. محمد بن الحسن، أبو عبد الله الشيباني (ت ١٨٩هـ). بيروت : عالم الكتب. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٧٩. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم. عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفرج الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٥٠ هـ). بيروت : دار المعرفة. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٨ هـ.

١٨٠. جامع الفصولين. محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سماو. مصر : المطبعة الكبرى الميرية ببولاق. الطبعة الأولى، ١٣٠٠ هـ.

١٨١. الجامع الكبير. محمد بن الحسن، أبو عبد الله الشيباني (ت ١٨٩ هـ). اعتنى به : أبو الوفاء الأفغاني. لاهور : دار المعارف النعمانية. الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

١٨٢. الجامع لأحكام القرآن. محمد بن أحمد بن أبي بكر، أبو عبد الله القرطبي الأنصاري (ت ٦٧١ هـ). مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الثالثة، ١٩٨٧ م.

١٨٣. جمع الجوامع. عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، أبو نصر ابن السبكي الشافعي (ت ٧٧١ هـ). (مطبوع مع عدة شروح، وعند الإحالة إليه يقرن مع شرحه).

١٨٤. الجني الداني في حروف المعاني. الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ). تحقيق: د. فخر الدين قباوه وصاحبه. بيروت : دار الكتب العلمية. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

١٨٥. الجواهر المضية في طبقات الحنفية. عبد القادر بن محمد، أبو محمد القرشي الحنفي (ت ٧٧٥ هـ). تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو. القاهرة : دار هجر، دمشق : مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

١٨٦. حاشية ابن سعيد على شرح الخبيصي للتهذيب (الموسومة بتشجير التهذيب لكتاب التهذيب) (مطبوعة بمأمش حاشية العطار على شرح الخبيصي). محمد بن علي بن سعيد. عام ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ هـ.

١٨٧. حاشية الإزميري على مرآة الأصول. محمد بن ولي الإزميري (ت ١١٠٢ هـ). استانبول: (مصور عن المطبعة العامرة. عام ١٣٠٩ هـ).

١٨٨. حاشية البحريني. سليمان بن عمر بن محمد البحريني. ديار بكر بتركيا : المكتبة الإسلامية. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

١٨٩. حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع. عبد الرحمن بن جاد الله البناني (ت ١١٩٨ هـ). القاهرة : مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الثانية، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م.

١٩٠. حاشية التفتازاني على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب. مسعود بن عمر بن عبد الله، السعد التفتازاني (ت ٧٩١هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ (مصور عن طبعة بولاق، ١٣١٦هـ).
١٩١. حاشية الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية. علي بن محمد، السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ). القاهرة : دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي). (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
١٩٢. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. محمد بن أحمد بن عرفه الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ). القاهرة : دار إحياء الكتب العلمية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه) (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
١٩٣. حاشية الدسوقي على شرح التفتازاني لتلخيص المفتاح (مطبوع ضمن شروح التلخيص). محمد ابن أحمد بن عرفه، المصري المالكي الشهير بالدسوقي (ت ١٢٣٠هـ). بيروت : دار الكتب العلمية، مكة المكرمة : مكتبة دار الباز. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
١٩٤. حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع. عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي (ت ١٣٩٢هـ). الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ. (بدون دار نشر).
١٩٥. حاشية الشرقاوي. عبد الله بن حجازي بن إبراهيم، الشافعي الأزهري الشهير بالشرقاوي (ت ١٢٢٦هـ). بيروت : دار إحياء التراث العربي. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
١٩٦. حاشية الشرنبلالي (بغية ذوي الأحكام في بقية درر الحكام، مطبوعة مع درر الحكام). حسن ابن عماد بن علي الوفائي الشرنبلالي الحنفي (ت ١٠٦٩هـ). مصر : مطبعة دار السيادة. عام ١٣٢٩هـ (بدون رقم الطبعة).
١٩٧. حاشية الشلي على شرح كثر الدقائق (مطبوع مع تبين الحقائق). أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس السعدوي المعري الشلي (ت ١٠٢١هـ). باكستان : مكتبة إمدادية ملتان. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
١٩٨. حاشية الصبان على شرح السلم للملوي. محمد بن علي، أبو الوفاء العرفان الصبان (ت ١٢٠٦هـ). مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الثانية، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.
١٩٩. حاشية الطهطاوي على الدر المختار. أحمد بن إسماعيل الطهطاوي الحنفي (ت ١٢٣١هـ). بيروت : دار المعرفة. عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م (بدون رقم الطبعة).

٢٠٠. حاشية العطار على شرح الخبصي. حسن بن محمد ، أبو السعادات العطار (ت ١٢٥٠هـ). مصر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه. عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م.
٢٠١. حاشية العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع. حسن العطار (ت ١٢٥٠هـ). بيروت: دار الكتب العلمية. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٢٠٢. حاشية سعدي أفندي على الهداية والعناية (مطبوع مع فتح القدير). سعد الله بن عيسى المفتي الشهير بسعدي جلبي وسعدي أفندي (ت ٩٤٥هـ). بيروت : دار الفكر. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٢٠٣. حاشية على الدرر شرح الفرر. محمد بن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد الخادمي (ت ١١٧٦هـ). استانبول: المطبعة العثمانية. عام ١٣١٣هـ (بدون رقم الطبعة).
٢٠٤. حاشية على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح. أحمد بن محمد بن إسماعيل الطحاوي الحنفي (ت ١٢٣١هـ). مصر : المطبعة الكبرى الأميرية. الطبعة الثالثة، ١٣١٨هـ.
٢٠٥. الحاصل من المخصول في أصول الفقه. محمد بن الحسن الأرموي الشافعي (ت ٦٥٣هـ). تحقيق : د. عبد السلام أبو ناجي. بنغازي : منشورات جامعة قارونس. عام ١٩٩٤م (بدون رقم الطبعة).
٢٠٦. حاوي مسائل المنية (مخطوط). مختار بن محمود الزاهدي (ت ٦٥٨هـ). مكتبة الملك فهد الوطنية، برقم ١٧٥/.
٢٠٧. الحاوي القدسي (مخطوط). أحمد بن محمد الغزي (ت في حدود ٦٠٠هـ). مكتبة السلیمانیة (فهرس بيني جامع)، برقم ٤٠٨.
٢٠٨. حدائق الحقائق في تكملة الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (باللغة العثمانية). عطاء الله أمين يحيى نوعي زاده (ت ١٠٤٤هـ). استانبول : دار الدعوة. عام ١٩٨٩م (بدون رقم الطبعة).
- الحدود = كتاب الحدود.
٢٠٩. الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية (أصله رسالة دكتوراه). د. محمد أبو الفتح البيانوني. دمشق : دار القلم. الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م.
٢١٠. الحكم الوضعي عند الأصوليين. سعيد علي محمد الحميري. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية. الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

٢١١. حواشي الشرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج. عبد الحميد الشرواني. القاهرة : المطبعة الميمنية، عام ١٣١٥هـ (بدون رقم الطبعة).
٢١٢. حواشي الشرواني. عبد الحميد الشرواني. بيروت : دار الفكر (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٢١٣. خزانة المفتين (مخطوط). حسين بن أحمد السمنقاني (ت ٧٤٦هـ). مركز الملك فيصل، برقم ٧٣٣٨.
٢١٤. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. محمد الأمين الحجي (ت ١١١١هـ). القاهرة: دار الكتاب الإسلامي. ( بدون رقم الطبعة وتاريخها ).
٢١٥. خلاصة الفتاوى. طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (ت ٥٤٢هـ). الهند : در مطبع منشي نولكشور واقع لكهنو (طبعة قديمة بلا معلومات نشر أخرى).
٢١٦. الخيار وأثره في العقود. د. عبد الستار أبو غدة. الكويت : مطبعة مقهوي. الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ. (سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية).
٢١٧. الدر المختار (مطبوع مع رد المحتار). محمد بن علي الحصني الحصكفي الدمشقي (ت ١٠٨٨هـ). تحقيق: عادل عبد الموجود وصاحبه. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
٢١٨. الدر التقي في شرح ألفاظ الخرقى ( أصله رسالة دكتوراه للمحقق). يوسف بن حسن الخنبلي الدمشقي المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩هـ). تحقيق : د. رضوان بن غريبة. جدة : دار المجتمع. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
٢١٩. دراسات أصولية في السنة النبوية. أ.د. محمد إبراهيم الحفناوي. مصر : دار الوفاء. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م
٢٢٠. الدراية في تخريج أحاديث الهداية. أحمد بن علي بن حجر، الحافظ أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: السيد عبد الله هاشم. بيروت : دار المعرفة. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٢٢١. الدرر البهية في إيضاح القواعد الفقهية. محمد نور الدين مريو بنجر المكي. مصر : مجلس إحياء التراث الإسلامي. الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
٢٢٢. درر الحكام شرح مجلة الأحكام. علي حيدر. تعريب : المحامي فهمي الحسيني. بيروت: دار الكتب العلمية. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).



٢٢٣. درر الحكام في شرح غرر الأحكام. محمد بن فراموز الحنفي الشهير بـملا خسرو (ت ٨٨٥هـ). مصر : مطبعة دار السعادة. عام ١٣٢٩هـ، (بدون رقم الطبعة).
٢٢٤. الدليل الجامع إلى كتب أصول الفقه المطبوعة باللغة العربية (من ١٢٥٨هـ إلى ١٤١٤هـ). شامل الشاهين. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م. (بدون دار نشر).
٢٢٥. دليل الطالب لنيل المطالب. مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي (ت ١٠٣٣هـ). اعتنى به : سلطان العيد. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
٢٢٦. الدليل الماهر الناصح شرح المجاز الواضح في قواعد المذهب الراجح. محمد يحيى الولاقي المالكي (ت ١٣٢٩هـ). الرياض : دار عالم الكتب. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
٢٢٧. ديوان الإسلام. محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت ١١٦٧هـ). تحقيق : سيد كسروي حسن. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
٢٢٨. ذيل تاريخ عطائي ( ذيل ذيل الشقائق النعمانية ) (مخطوط باللغة العثمانية). سيد إبراهيم بن عبد الباقي المدعو بعشاق زاده. مكتبة السليمانية، فهرس (أسعد أفندي)، برقم ٢٤٣٨.
٢٢٩. ذيل دوحه المشايخ (مخطوط باللغة العثمانية). خواجه منيب أفندي. وهو في مكتبة السليمانية فهرس بشير أغا.
٢٣٠. رؤوس المسائل ( المسائل الخلافية بين الحنفية والشافعية ). محمود بن عمر، جار الله أبو القاسم الزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ ). تحقيق : د. عبد الله نذير. بيروت : دار البشائر الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.
٢٣١. الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة (رسالة دكتوراه). د. عبدالله بن محمد السعيد. الرياض : دار طيبة. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٢٣٢. الرخصة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية. د. عمر عبدالله كامل. مكة المكرمة: المكتبة المكية، بيروت : دار ابن حزم. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٢٣٣. رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. محمد أمين بن عمر، ابن عابدين الحنفي (ت ١٢٥٢هـ). تحقيق : عادل عبد الموجود وصاحبه. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

٢٣٤. الرسائل الزينية في مذهب الخنفية. زين الدين بن إبراهيم، ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ). (جمعها ابنه أحمد). تحقيق : أ.د. محمد سراج وصاحبه. القاهرة : دار السلام. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٢٣٥. الرسالة الشمسية ( مطبوع مع عدة شروح، وعند الإحالة أقرنه بشرحه). علي بن عمر بن علي القزويني (ت ٤٩٣هـ).
٢٣٦. رسالة الكرخي في الأصول (مطبوع مع تأسيس النظر). عبيد الله بن الحسين، أبو الحسن الكرخي (ت ٣٤٠هـ). تحقيق: مصطفى القباني. بيروت : دار ابن زيدون، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٢٣٧. رسالة في القواعد الفقهية. الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت ١٣٧٦هـ). أشرف على الطبع: عبد الرحمن محمود. الرياض: المؤسسة السعدية. الطبعة الأولى (بدون تأريخ الطبعة).
٢٣٨. رصف المباني في حروف المعاني. أحمد بن عبدالنور المالقي (ت ٧٠٢هـ). تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دمشق : دار القلم. الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٣٩. رفع الحرج في الشريعة الإسلامية. ( أصله رسالة دكتوراه ). د. صالح بن عبد الله ابن حميد. دار الاستقامة. الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ (بدون بلد النشر).
٢٤٠. رفع الحرج في الشريعة الإسلامية. (أصله رسالة دكتوراه). د. يعقوب عبد الوهاب الباحسين. الرياض : دار النشر الدولي. الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
٢٤١. الروض المربع ( مطبوع مع حاشية ابن قاسم ). منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ). الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ. (بدون دار نشر).
٢٤٢. روضة الطالبين. يحيى بن شرف، أبو زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ). تحقيق: عادل عبد الموجود وصاحبه. بيروت : دار الكتب العلمية (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٢٤٣. روضة الناظر وجنة المناظري في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. عبد الله بن أحمد ابن قدامة، موفق الدين المقدسي (ت ٦٢٠هـ). تحقيق : أ.د. عبد الكريم النملة. الرياض: مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
٢٤٤. ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا. أحمد بن محمد بن عمر، الشهاب الحفاجي (ت ١٠٦٩هـ). تحقيق: عبد الفتاح الحلو. القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٤٥. زاد المعاد في هدي خير العباد. محمد بن أبي بكر، شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ). تحقيق : شعيب الأرناؤوط وصاحبه. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الرابعة عشرة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
٢٤٦. السبب عند الأصوليين. ( أصله رسالة دكتوراه ). أ.د. عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعة. الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. عام ١٣٩٩هـ / ١٩٨٠م (بدون رقم الطبعة).
٢٤٧. سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام. محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق : محمد عبد العزيز الخولي. بيروت : دار إحياء التراث العربي. الطبعة الرابعة، ١٣٧٩هـ.
٢٤٨. سجل عثماني ياخول تذكرة مشاهير عثمانية ( باللغة العثمانية ). محمد ثريا. استانبول: مطبعة عامرة. عام ١٣٠٨ هـ ( بدون رقم الطبعة ).
٢٤٩. السراج الوهاج في شرح المنهاج. ( أصله رسالة دكتوراه للمحقق ). أحمد بن حسن بن يوسف، الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ ). حققه : د. أكرم أوزيقان. الرياض : دار المعراج الدولية. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
٢٥٠. سلسلة الأحاديث الصحيحة. محمد ناصر الدين الألباني. بيروت : المكتب الإسلامي. الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٢٥١. سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني. (ت ٢٧٥ هـ). تحقيق: محمد محيي الدين. دار الفكر (بدون معلومات نشر أخرى).
٢٥٢. سنن ابن ماجه. محمد بن يزيد، أبو عبد الله ابن ماجه القزويني. (ت ٢٧٥ هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت : دار الفكر (بدون معلومات نشر أخرى).
٢٥٣. سنن الترمذي. محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ). تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون. بيروت : دار إحياء التراث العربي. ( بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٢٥٤. سنن الدارقطني علي بن عمر، أبو الحسن الدارقطني البغدادي (ت ٣٨٥ هـ). تحقيق: السيد عبد الله هاشم. بيروت : دار المعرفة. عام ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦م. (بدون رقم الطبعة).
٢٥٥. سنن الدارمي. عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي (ت ٢٥٥ هـ). تحقيق : فواز أحمد زمرلي وصاحبه. بيروت : دار الكتاب العربي. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٥٦. السنن الكبرى. أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق: محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة: مكتبة دار الباز. عام ١٤١٤ هـ/١٩٩٤ م. (بدون رقم الطبعة).
٢٥٧. السنن الكبرى. أحمد بن شعيب، أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣ هـ). تحقيق: د. عبد الغفار سليمان وصاحبه. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ/١٩٩١ م.
٢٥٨. سنن النسائي. أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣ هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م.
٢٥٩. سنن سعيد بن منصور (كتاب السنن). سعيد بن منصور، أبو عثمان الخراساني (ت ٢٢٧ هـ). تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد. الرياض: دار العصيمي. الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ. (وهناك طبعة أخرى بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. الهند: الدار السلفية. الطبعة: الأولى، ١٩٨٢ م. وعند الإحالة: إذا ورد: "أخرجه سعيد بن منصور في السنن" فالمراد هذه الطبعة. وإذا ورد "في سننه" فالمراد الطبعة السابقة).
٢٦٠. السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار. محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية. عام ١٤٠٥ هـ (بدون رقم الطبعة).
٢٦١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. عبد الحي بن العماد، أبو الفلاح الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية (بدون رقم الطبعة).
٢٦٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩ هـ). بيروت: المكتبة العصرية. عام ١٤١٩ هـ/١٩٩٨ م (بدون رقم الطبعة).
٢٦٣. شرح الأخضري على سلمه (مطبوع مع إيضاح المبهم). عبد الرحمن بن محمد الأخضري (ت ٩٨٣ هـ). مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. الطبعة الأخيرة، ١٣٦٧ هـ/١٩٤٨ م.
٢٦٤. شرح البدخشي. محمد بن الحسن البدخشي (ت ٩٢٢ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٢٦٥. شرح التسهيل. محمد بن عبد الله الطائي، ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ). تحقيق: د. عبد الرحمن السيد وصاحبه. القاهرة: حجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ/١٩٩٠ م.
٢٦٦. شرح التلخيص (مطبوع ضمن شروح التلخيص). مسعود بن عمر بن عبد الله، المدعو بسعد التفزازي (ت ٧٩١ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية، مكة المكرمة: توزيع مكتبة دار الباز. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

٢٦٧. شرح الخبصي على التهذيب (التهذيب على شرح التهذيب). عبدالله بن فضل الله الخبصي.  
مصر : دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه. عام ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م.
٢٦٨. شرح الزيادات للشيباني. (رسالة مقدمة من المحقق لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة في الرياض، ١٤١٨هـ). حسن بن منصور، قاضي خان (ت ٥٩٢هـ). إعداد : قاسم أشرف.  
إشراف : أ.د. مساعد الفالح.
٢٦٩. شرح السلم. أحمد الملو. القاهرة : مطبعة مصطفى البابي. الطبعة الثانية، عام ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.
٢٧٠. شرح السير الكبير. محمد بن أحمد، أبو بكر السرخسي (ت ٤٨٣هـ). تحقيق : د. صلاح الدين المنجد. القاهرة : معهد المخطوطات، مطبعة مصر. عام ١٩٧١م (بدون رقم الطبعة).
٢٧١. الشرح الصغير. أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، أبو البركات (ت ١٢٠١هـ). القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٢٧٢. شرح العقيدة الطحاوية. علي بن علي، ابن أبي العز الدمشقي (ت ٧٩٢هـ). تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وصاحبه. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
٢٧٣. شرح العمد. محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ). تحقيق : د. عبد الحميد أبو زيد. المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم. الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٢٧٤. شرح القاضي العضا لمختصر ابن الحاجب. عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي الشيرازي الشافعي الملقب بعضا الدين (ت ٧٥٦هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
٢٧٥. شرح القواعد الفقهية. أحمد بن محمد الزرقا (ت ١٣٥٧هـ). تصحيح وتعليق : مصطفى أحمد الزرقا. الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م. (بدون دار نشر).
٢٧٦. شرح القواعد الكلية من مجامع الحقائق للخادمي (مخطوط). محمد بن مصطفى العلائي القينوي الحنفي (ت ١٢٤٣هـ). مكتبة الملك فهد الوطنية في الرياض، وهو مصور من جامعة برينستون (يهودا رقم ٥٣٩٠).

٢٧٧. الشرح الكبير ( مطبوع مع حاشية الدسوقي ). أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، أبو البركات (ت ١٢٠١هـ). القاهرة : دار إحياء الكتب العلمية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه). بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٢٧٨. شرح الكوكب المنير ( المسمى مختصر التحرير). محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي، المعروف بابن النجار (ت ٩٧٢هـ). تحقيق : د. محمد الزحيلي وصاحبه. الرياض : مكتبة العبيكان. عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م. ( بدون رقم الطبعة ).
٢٧٩. شرح اللّمع. إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الفيروزآبادي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ). حققه: عبد المجيد التركي. بيروت : دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٩٨م.
٢٨٠. شرح المجلة. سليم رستم باز اللبناني (ت ١٣٢٨هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الثالثة (وهي مصورة عن طبعة الأستانة المجازة عام ١٣٠٥ هـ).
٢٨١. شرح المجلة. محمد خالد الأناسي (ت ١٣٢٦ هـ) وأتمها ابنه : محمد طاهر (ت ١٣٤١هـ). باكستان : المكتبة الحبيبية. ( بدون رقم الطبعة وتاريخها ).
٢٨٢. شرح المحلي على جمع الجوامع. محمد بن أحمد، الجلال المحلي (٨٦٤ هـ) ( مطبوع مع حاشيتي البناني والعتار، وعند الإحالة إليه أقرنه بإحداهما ).
٢٨٣. شرح المغني في أصول الفقه . منصور بن أحمد الخوارزمي القاءاني الحنفي (ت ٧٧٥هـ). (رسالتان مقدمتان إلى قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض ، الأولى : أعدها -لنيل درجة الدكتوراه- مساعد المعتق محمد المعتق ، عام ١٤٠٨هـ ، وكان المشرف عليها : د. عيسى عليه زهران ، والثاني : أعدها -لنيل درجة الماجستير- محمد عبدالعزيز المبارك، عام ١٤١٦هـ ، وكان المشرف عليها : أ. د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الربيعه).
٢٨٤. شرح المفصل. يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ). مصر : إدارة الطباعة المنيرية، تصوير عالم الكتب ببيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٢٨٥. شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول ، محمود بن عبدالرحمن ، شمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ). تحقيق : أ. د. عبدالكريم بن علي النملة. الرياض : مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٢٨٦. شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). أحمد بن علي المنجور (ت ٩٩٥هـ). تحقيق : محمد الشيخ محمد الأمين. دار عبدالله الشنقيطي للنشر. (بدون بلد النشر ورقم الطبعة وتاريخها).

٢٨٧. شرح الوقاية (مطبوع بهامش كشف الحقائق). عبيدالله بن مسعود بن تاج الشريعة المحبوبي (كان حيًا عام ٧٤٧هـ). باكستان : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢٨٨. شرح تنقيح الفصول في اختصار الحصول في الأصول. أحمد بن إدريس، أبو العباس القرافي (ت ٦٨٤هـ). حققه : طه عبد الرؤوف سعد. القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٢٨٩. شرح حديث "إنما الأعمال بالنيات". أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). حققه : فواز أحمد. بيروت : مؤسسة الريان. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.
٢٩٠. شرح مجمع البحرين (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء للمحقق عام ١٤١٥هـ). أحمد بن علي بن قلب ، مظفر الدين أبو العباس المعروف بابن الساعاتي (ت ٦٩٤هـ). إعداد : صالح بن عبدالله بن صالح اللحيدان. إشراف: أ. د. عبدالكريم بن محمد الاحم.
٢٩١. شرح مختصر الروضة. سليمان بن عبد القوي بن عبدالكريم ، أبو الربيع الطوفي (ت ٧١٦هـ). تحقيق : أ. د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٢٩٢. شرح مختصر الطحاوي (من كتاب البيوع إلى آخر كتاب النكاح) (رسالة مقدمة للمحقق لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى عام ١٤١٢هـ). أحمد بن علي ، أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص (ت ٣٧٠هـ). إعداد : سائد محمد يحيى بكداش. إشراف : د. حسين الجبوري.
٢٩٣. شرح مختصر الطحاوي (مخطوط). علي بن محمد بن إسماعيل الإسيحي (ت ٥٣٥هـ). معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى ، برقم ٢٢ .
٢٩٤. شرح معاني الآثار. أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ). تحقيق : محمد زهري النجار. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
٢٩٥. شرح منتهى الإرادات. منصور بن يوسف بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ). الرياض: مكتبة الرياض الحديثة. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

٢٩٦. شرح نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر. أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). مراجعة وتعليق : محمد عوض ومحمد غياث الصباغ. بيروت : مؤسسة مناهل العرفان ، دمشق : مكتبة الغزالي. الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٢٩٧. شرح نور الأنوار على المنار. حافظ شيخ أحمد ، المعروف بملاحيون بن أبي سعيد بن عبد الله الحنفي (ت ١١٣٠هـ). بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٢٩٨. شعب الإيمان. أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ). تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
٢٩٩. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل. محمد بن محمد بن محمد ، أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). تحقيق : د. حمد الكبيسي. بغداد : مطبعة الإرشاد. عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
٣٠٠. الشقائق النعمانية في تراجم علماء الدولة العثمانية. أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ). بيروت: دار الكتب العلمية. عام ١٣٩٥هـ ( بدون رقم الطبعة).
٣٠١. الصحاح. إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ). تحقيق : أحمد عبدالغفار. بيروت: دار العلم للملايين. الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
٣٠٢. الصحة والفساد عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي (أصله رسالة ماجستير). جبريل المهيري بن علي ميغا آل اسكيا محمد. حلب : دار الصابوني. الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
٣٠٣. الصحيح . مسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ). تحقيق: محمد عبد الباقي. بيروت : دار إحياء التراث العربي ( بدون رقم الطبعة ).
٣٠٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ). تحقيق : شعيب الأرناؤوط. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
٣٠٥. صحيح ابن خزيمة. محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ). تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي. بيروت : المكتب الإسلامي. عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م (بدون رقم الطبعة).



٣٠٦. صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير). محمد ناصر الدين الألباني. بيروت : المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

صحيح مسلم = الصحيح.

٣٠٧. الضرر في الفقه الإسلامي (تعريفه ، أنواعه ، علاقاته ، ضوابطه ، جزاؤه). د. أحمد مواني. الخبر : دار ابن عفان. الطبعة الأولى = ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

٣٠٨. ضمان المنافع (دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون المدني). إبراهيم فاضل الدبوي. بيروت : دار البيارق ، عمان : دار عمار. الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

٣٠٩. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة. عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني. دمشق: دار القلم. الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٣١٠. ضياء السالك إلى أوضح المسالك (صفوة الكلام على توضيح ابن هشام). محمد عبدالعزيز النجار. الطبعة الثانية (بدون تأريخ الطبعة ودار النشر).

٣١١. الضياء اللامع شرح جمع الجوامع في أصول الفقه. أحمد بن عبدالرحمن بن موسى الزليطي، الشيخ حلولو القروي (ت ٨٩٨هـ). تحقيق : أ. د. عبدالكريم بن علي النملة. الرياض : مكتبة الرشد. الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

٣١٢. طبقات الحفاظ. عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد ، الجلال السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق : علي محمد عمر. القاهرة : مكتبة وهبة. الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

٣١٣. طبقات الخنابلة. محمد بن محمد بن الحسين ، أبو الحسين بن يعلى الخنبلي (ت ٥٢٦هـ). خرج أحاديثه ووضع حواشيه : أسامة بن حسين ، وحازم علي بهجت. مكة المكرمة : مكتبة عباس الباز ، بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

٣١٤. الطبقات السنية في تراجم الحنفية. تقي الدين بن عبدالقادر التميمي الفزري المصري (ت ١٠١٠هـ). تحقيق : د. عبدالفتاح محمد الحلو. الرياض : دار الرفاعي. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٣١٥. الطبقات الكبرى. محمد بن سعد بن منيع، أبو عبد الله البصري الزهري (ت ٢٣٠هـ). بيروت : دار صادر. ( بدون رقم الطبعة وتأريخها).

٣١٦. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية. عمر بن محمد النسفي، أبو حفص نجم الدين (ت ٥٣٧هـ). تحقيق : خالد عبدالرحمن العك. بيروت : دار النفائس. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٣١٧. العام ودلالته بين القطعية والظنية. أ. د. نادية محمد شريف العمري. القاهرة : هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- العبرة بعموم الحكم لا بخصوص السبب = مسألة تخصيص العام بالسبب . عثمانلي مؤلفري = المؤلفون العثمانيون.
٣١٨. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. محمد محيي الدين عبدالحמיד (ت ١٣٩٣هـ). صيدا ، بيروت : المكتبة العصرية. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٣١٩. العدة شرح العدة. عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي (ت ٦٢٤هـ). تعليق : محب الدين الخطيب. القاهرة : المكتبة السلفية. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٣٢٠. العدة في أصول الفقه (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي المعروف بالقاضي أبي يعلى (ت ٤٥٨هـ). تحقيق : أ. د. أحمد بن علي سير المباركي. الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٣٢١. العرف (أصله رسالة ماجستير). عادل بن عبدالعزيز بن محمد وليّ قوته. مكة المكرمة: المكتبة المكية. الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٧م.
٣٢٢. العرف وأثره في الشريعة والقانون (أصله رسالة ماجستير). أ. د. أحمد بن علي سير المباركي. الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م. (بدون دار النشر).
٣٢٣. العرف والعادة في رأي الفقهاء (أصله رسالة حصل بها المؤلف على شهادة العالمية). أ. د. أحمد فهمي أبو سنة. الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م. (بدون دار نشر).
٣٢٤. العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومها لدى علماء المغرب. عمر بن عبدالكريم الجيدي. المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة : اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، مطبعة فضالة بالمحمدية بالمغرب. عام ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٣٢٥. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (مطبوع من بين شروح التلخيص). أحمد بن علي بن عبدالكافي ، أبو حامد السبكي (ت ٧٧٣هـ). بيروت : دار الكتب العلمية ، مكة المكرمة: توزيع مكتبة دار الباز. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

٣٢٦. عقد السلم في الشريعة الإسلامية. د. نزيه حماد. دمشق : دار القلم ، بيروت : الدار الشامية. الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٣٢٧. العقد المنظوم في الخصوص والعموم. أحمد بن إدريس ، أبو العباس القراني (ت ٦٨٤هـ). تحقيق: محمد علوي بنصر. المغرب : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. (بدون رقم الطبعة).
٣٢٨. العقيدة الطحاوية (مطبوعة مع شرحها لأبي العز). أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي الحنفي (ت ٣٢١هـ). تحقيق : د. عبدالله بن عبدالحسن التركي وشعيب الأرناؤوط. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٣٢٩. علل الترمذي الكبير. أبو طالب القاضي. تحقيق : صبحي السامرائي وصاحبيه. بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٣٣٠. علل الحديث. عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ). تحقيق : محب الدين الخطيب. بيروت : دار المعرفة. عام ١٤٠٥هـ ( بدون رقم الطبعة ).
٣٣١. علم أصول الفقه. أ. د. عبدالعزيز بن عبد الرحمن الربيعة. الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م. (بدون مكان الطبعة).
٣٣٢. العمدة (مطبوع مع العدة). عبدالله بن أحمد ، أبو محمد موفق الدين ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ). تعليق : محب الدين الخطيب. القاهرة : المكتبة السلفية. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٣٣٣. عمدة الخواشي. محمد فيض الحسن الكنكوهي. بيروت : دار الكتاب العربي. عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. (بدون رقم الطبعة).
٣٣٤. عموم البلوى. ( أصله رسالة ماجستير ) . مسلم بن محمد بن ماجد الدوسري. الرياض : مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٣٣٥. العناية على الهداية (مطبوع مع فتح القدير). محمد بن محمود بن أحمد الباهري أكمل الدين (ت ٧٨٦هـ). بيروت : دار الفكر. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٣٣٦. عوارض الأهلية عند الأصوليين. د. حسين خلف الجبوري. مكة المكرمة : جامعة أم القرى. الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٣٣٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود. محمد شمس الحق العظيم آبادي، أبو الطيب. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

٣٣٨. العروة المنيفة في تحقيق مذهب الإمام أبي حنيفة. سراج الدين عمر بن إسحاق بن أحمد الغزنوي الهندي، أبو حفص (ت ٧٧٣هـ). بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣٣٩. غرر الأحكام في فروع الحنفية (مطبوع مع شرحه درر الحكام). محمد بن فراموز الحنفي الشهير بملاخسرو. مصر : دار السعادة. عام ١٣٢٩هـ.
٣٤٠. غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر. السيد أحمد بن محمد الحنفي الحموي (ت ١٠٩٨هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٣٤١. الغنية في الأصول. منصور بن إسحاق السجستاني (ت ٢٩٠هـ). تحقيق : د. محمد صدقي بن أحمد البورنو. الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م. (بدون دار نشر).
٣٤٢. الفائق في أصول الفقه (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي الشافعي الملقب بصفي الدين (ت ٧١٥هـ). تحقيق : أ.د. علي بن عبدالعزيز ابن علي العميريني. القاهرة : دار الاتحاد الأخوي للطباعة. عام ١٤١١هـ.
٣٤٣. الفتاوى البزازية (الجامع الوجيز) (مطبوع بهامش الأجزاء الثلاثة الأواخر من الفتاوى الهندية). محمد بن محمد بن شهاب ، الكردي البزازي الخوارزمي (ت ٨٢٧هـ). بيروت: دار إحياء التراث العربي. الطبعة الرابعة ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م. (وهي مصورة عن الطبعة الثانية للمطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣١٠هـ).
٣٤٤. الفتاوى الخيرية لنفع البرية. خير الدين بن أحمد بن علي الرملي الحنفي (ت ١٠٨١هـ). بيروت : دار المعرفة. الطبعة الثانية ، عام ١٩٧٤م.
٣٤٥. الفتاوى الظهيرية (مخطوط). محمد بن أحمد ، أبو بكر ظهير الدين البخاري (ت ٦١٩هـ). مكتبة جامعة الملك سعود ، برقم ف ١/١١٥١.
٣٤٦. الفتاوى الكرى (مخطوط). عمر بن مازة المعروف بالصدر الشهيد (ت ٥٣٦هـ). مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم ٣٥٤٥/ف.
٣٤٧. فتاوى النوازل. نصر بن محمد السمرقندي المشهور بالفقيه أبي الليث (ت ٣٧٣هـ). حيدرآباد: شمس الإسلام حيدرآباد الدكن. الطبعة الأولى، ١٣٥٥هـ.
٣٤٨. فتاوى قاضي خان (مطبوع بهامش الأجزاء الثلاثة الأول من الفتاوى الهندية). حسن بن منصور الأوزجندي الفرغاني الحنفي الشهير بقاضي خان (ت ٥٩٢هـ). بيروت : دار إحياء التراث العربي. الطبعة الرابعة (بدون تأريخ الطبعة).

٣٤٩. فتح الباري. أحمد بن علي ، الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). شرح : محب الدين الخطيب ، ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي ، مراجعة : قصي محب الدين الخطيب. القاهرة: دار الريان. الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
٣٥٠. فتح العزيز شرح الوجيز (مطبوع مع المجموع). عبدالكريم بن محمد أبو القاسم الرافي (ت ٦٢٣هـ). مصر : إدارة الطباعة المنيرية، ومطبعة التضامن، ودار الفكر، والمكتبة السلفية بالمدينة النبوية (دون رقم الطبعة وتاريخها).
٣٥١. فتح الغفار بشرح المنار . زين الدين بن إبراهيم، ابن نجيم الحنفي (٩٧٠هـ). القاهرة : شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأولى، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.
٣٥٢. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ). تحقيق : سيد إبراهيم. الرياض : دار زمزم. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٣٥٣. فتح القدير. محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام الحنفي (ت ٦٨١هـ). بيروت : دار الفكر. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٣٥٤. الفتح المبين في طبقات الأصوليين. عبدالله مصطفى المراغي. ملتزم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفي ، مصر. (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٣٥٥. فتح المغيب شرح ألفية الحديث. محمد بن عبد الرحمن بن محمد ، شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ). شرح وتخريج وتعليق : صلاح محمد عويضة. بيروت : دار الكتب العلمية. ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م. (بدون رقم الطبعة).
٣٥٦. الفرائد البهية في القواعد الفقهية (نظم لأشباه السيوطي) (مطبوع مع شرحه : الأقمار المضيئة). أبو بكر بن أبي القاسم الأهدل الشافعي (ت ١٠٣٥هـ). جدة : مكتبة حدة. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
٣٥٧. الفرائد البهية في القواعد والفرائد الفقهية. محمود حمزة (ت ١٣٠٥هـ). دمشق : دار الفكر. الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٣٥٨. الفروق. أسعد بن محمد بن الحسين الكرايسي النيسابوري. تحقيق : د. محمد طوموم. الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٣٥٩. الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية منها. عبدالقاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ). بيروت : دار الآفاق الجديدة. الطبعة الرابعة، عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٦٠. الفروع. محمد بن مفلح، أبو عبدالله المقدسي (ت ٧٦٢هـ). تحقيق: حازم القاضي. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- الفروق = أنوار البروق.
٣٦١. الفروق الفقهية. مسلم بن علي، أبو الفضل الدمشقي. تحقيق: محمد أبو الأحقان وصاحبه. بيروت: دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
٣٦٢. الفروق في مسائل الحكم (رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه من كلية الشريعة في الرياض، عام ١٤١١هـ). إعداد: راشد الحاي، إشراف: أ. د. عبدالعزيز الربيعة.
٣٦٣. الفصل في الملل والأهواء والنحل. علي بن أحمد، ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ). تحقيق: د. محمد إبراهيم وصاحبه. جدة: شركة مكتبات عكاظ. الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٣٦٤. فصول الأحكام لأصول الأحكام (المشهور بالفصول العمادية) (مخطوط). عبدالرحيم ابن أبي بكر عماد الدين المرغيناني (ت ٦٧٠هـ). مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، رقم ٦٤٢٥ خ.
٣٦٥. الفعل الضار والضمان فيه. مصطفى أحمد الزرقا. دمشق: دار القلم، بيروت: دار العلوم. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
٣٦٦. فقه الضرورة وتطبيقاته المعاصرة آفاق وأبعاد. أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-البنك الإسلامي للتنمية. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٣٦٧. فقه الموارث (دراسة مقارنة). د. عبدالكريم بن محمد اللاحم. الرياض: المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد في البطحاء. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٦٨. الفكر الأصولي (دراسة تحليلية نقدية). أ. د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان. جدة: دار الشروق. الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٣٦٩. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي. محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي (ت ١٣٧٦هـ). اعتناء: أيمن شعبان. بيروت: دار الكتب العلمية، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٣٧٠. فهرس المخطوطات بمكتبة جامعة الملك عبدالعزيز المطبوع عام ١٤٠٤هـ.
٣٧١. فهرس كتب القواعد الفقهية وأصول الفقه بالجامعة الإسلامية. المطبوعة عام ١٤١٥هـ.

٣٧٢. فهرس متحف توبقالي، وقد طبع في استانبول عام ١٩٦٤هـ (باللغة التركية).
٣٧٣. فهرس مكتبة أسعد أفندي. (وهو فهرس للمخطوطات المحفوظة في هذه المكتبة والتي انضمت إلى مكتبة السليمانية باستانبول). استانبول : محمود بك مطبعة سي، عام ١٢٦٢هـ.
٣٧٤. فهرس مكتبة بايزيد العمومية (وهي مكتبة مستقلة في استانبول). استانبول: محمود بك مطبعة سي، عام ١٣٠٠هـ.
٣٧٥. الفهرست. محمد بن إسحاق بن محمد، أبو الفرج النديم (ت ٤٣٨هـ). تعليق : إبراهيم رمضان. بيروت : دار المعرفة. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٣٧٦. الفوائد البهية في تراجم الحنفية. محمد عبدالحى اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). تصحيح : محمد بدر الدين النعاني. عام ١٣٢٤ هـ (بدون رقم الطبعة ومكانها).
٣٧٧. الفوائد الجنية حاشية المواهب السنية شرح الفوائد البهية في نظم القواعد الفقهية. محمد ياسين بن عيسى الفاداني المكي (ت ١٤١٠هـ). تقديم : رمزي سعد الدين. بيروت : دار البشائر الإسلامية. الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٣٧٨. الفوائد الزينية في مذهب الحنفية. زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ). تقديم : مشهور آل سلمان. الدمام : دار ابن الجوزي. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٣٧٩. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (مطبوع مع المستصفى). عبدعلي محمد بن نظام الدين محمد، أبو العباس اللكنوي الأنصاري (ت ١٢٢٥هـ). بيروت : مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي. (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٣٨٠. فيض القدير شرح الجامع الصغير. عبد الرؤوف بن تاج العارفيسن المناوي (ت ١٠٣١ هـ). مصر : المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الأولى، ١٣٥٦ هـ.
٣٨١. قاعدة الأمور بمقاصدها. د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين. الرياض : مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٣٨٢. القاعدة الكلية (إعمال الكلام أولى من إهماله) وأثرها في الأصول (أصله رسالة ماجستير). محمود مصطفى هرموش. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٧م.

٣٨٣. قاعدة اليقين لا يزول بالشك. د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين. الرياض : مكتبة الرشد. عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م (بدون رقم الطبعة).
٣٨٤. القاموس المحيط. محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ). تحقيق : مكتب التراث في مؤسسة الرسالة. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.
٣٨٥. قرة عيون الأخيار. سيدي محمد أفندي نجل ابن عابدين (ت ١٣٠٦هـ). تحقيق: عادل عبدالموجود وصاحبه. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
٣٨٦. القطع والظن عند الأصوليين (أصله رسالة دكتوراه). د. سعد بن ناصر عبدالعزيز الشثري. الرياض : دار الحبيب. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
٣٨٧. القطعية والظنية في أصول الفقه الإسلامي. د. عبدالله ربيع عبدالله محمد. القاهرة : دار النهار. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
٣٨٨. قمر الأقطار لنور الأنوار في شرح المنار. محمد بن عبد الحليم بن محمد أمين اللكنوي. مراجعة : محمد عبدالسلام شاهين. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٣٨٩. قنية المنية في تسميم الغنية (مخطوط). مختار بن محمود الزاهدي (ت ٦٥٨هـ). جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، برقم ٣٠٣٢/ف.
٣٩٠. قواطع الأدلة في أصول الفقه (أصله رسالة دكتوراه للمحقق الأول). منصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩م). تحقيق : د. عبدالله بن حافظ الحكمي وصاحبه. مكة المكرمة : مكتبة التوبة. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
٣٩١. القواعد (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). محمد بن محمد المقرئ (ت ٧٥٨هـ). تحقيق: د. أحمد بن عبدالله بن حميد. مكة المكرمة : جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٣٩٢. القواعد (أصله رسالتا ماجستير للمحققين). أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن، تقي الدين الحصني (ت ٨٢٩هـ). تحقيق: د. عبد الرحمن الشعلان، د. جبريل البصيلي. الرياض : مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
٣٩٣. قواعد الأحكام في مصالح الأنام. عز الدين بن عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي الشافعي (ت ٦٦٠هـ). بيروت : دار الكتب العلمية (بدون رقم الطبعة وتاريخها).



٣٩٤. القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة في العبادات والمعاملات من كتاب المغني (رسالة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بالرياض، عام ١٤١١هـ). إعداد : جبريل بن محمد البصيلي، إشراف : د. مصطفى الحن.

٣٩٥. القواعد الأصولية المتعلقة بالأمر والنهي وأثرها التطبيقي في باب العبادات (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية الشريعة بالرياض، عام ١٤٠٧هـ). إعداد : عبدالله بن زيد بن حمد المسلم، إشراف : أ.د عبدالله بن عبدالله الزايد.

٣٩٦. قواعد الفقه (رسالة للمحقق لإكمال متطلبات الماجستير في كلية التربية في جامعة الملك سعود، عام ١٤١٦هـ). زين الدين بن إبراهيم بن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ). إعداد: مبارك ابن سليمان آل سليمان. إشراف : أ. د محمد رواس قلعه جي.

٣٩٧. قواعد الفقه الإسلامي (من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبدالوهاب المالكي). د. محمد الروكي. دمشق : دار القلم، جدة : مجمع الفقه الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٩٨. قواعد الفقه. محمد عميم الإحسان المجدي البركتي (ت ١٤٠٢هـ). كراتشي : لجنة النقابة والنشر والتأليف. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٩٩. القواعد الفقهية (المبادئ - المقومات - المصادر..). د. يعقوب بن عبدالوهاب الباحثين. الرياض : مكتبة الرشد، شركة الرياض. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٤٠٠. القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها. د. صالح بن غانم السدلان. الرياض : دار بلنسية. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٠١. القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه. أ. د محمد بكر إسماعيل. القاهرة : دار المنار. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٤٠٢. القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات من خلال كتاب المغني لابن قدامة (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة في الرياض، عام ١٤١٠هـ). إعداد الشيخ : عبدالله بن عيسى العيسى، إشراف : أ.د عبدالعزيز بن عبدالرحمن الربيع.

٤٠٣. القواعد الفقهية مع الشرح الموجز. عزت عبيد الدعاس. بيروت : دار الترمذي. الطبعة الرابعة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٤٠٤. القواعد الفقهية. د. محمد الزحيلي. دمشق : دار المكتبي. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٤٠٥. القواعد الفقهية. د. علي أحمد الندوي، تقدم الشيخ : مصطفى الزرقا. دمشق : دار القلم. الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٤٠٦. القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي. د. عبدالله بن عبدالعزيز العجلان. الرياض : مطبعة دار طيبة، ١٤١٦هـ.
٤٠٧. القواعد النورانية الفقهية. أحمد بن عبدالحليم، شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). تحقيق : محمد حامد الفقي. الرياض : مكتبة المعارف. الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.
٤٠٨. القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في كتابي الطهارة والصلاة (أصله رسالة ماجستير). د. ناصر بن عبدالله الميمان. مكة المكرمة : جامعة أم القرى-معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. عام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م (بدون رقم الطبعة).
٤٠٩. القواعد والضوابط الفقهية لنظام القضاء في الإسلام. د. إبراهيم محمد الحريري. عمان: دار عمار للنشر. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٤١٠. القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير للإمام جمال الدين الحصري (ت ٦٣٦هـ) (أصله رسالة دكتوراه). د. علي أحمد الندوي. القاهرة : مطبعة المدني. الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٤١١. القواعد. علي بن عباس علاء الدين البعلي المعروف بابن اللحام. تحقيق : أيمن صالح شعبان. القاهرة : دار الحديث. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٤١٢. القوانين الفقهية. محمد بن أحمد بن جزي، أبو القاسم الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ). بيروت : دار القلم (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٤١٣. الكافي شرح الوافي. عبدالله بن أحمد بن محمد، أبو البركات النسفي (ت ٧١٠هـ). (ثلاث رسائل من المحققين لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من المعهد العالي للقضاء، الأخيرة إعداد : فيصل عبدالعزيز بن صالح اليوسف، عام ١٤١٥هـ، إشراف : د. حسن الشاذلي).
٤١٤. الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل. عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ). تحقيق : زهير الشاويش. دمشق : المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٤١٥. الكامل في ضعفاء الرجال. عبد الله بن عدي، أبو أحمد الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ). تحقيق : يحيى مختار غزاوي. بيروت: دار الفكر. الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م.

٤١٦. الكتاب (مطبوع مع شرحه : الباب). أحمد بن محمد بن أحمد القدوري (ت ٤٢٨هـ). تحقيق : محمود أمين النواوي. بيروت : دار الحديث (بدون رقم الطبعة وتاريخها).  
كتاب الإشارة = الإشارة في معرفة الأصول.
٤١٧. كتاب الحدود في الأصول (الحدود والمواضع). محمد بن الحسن بن فورك (ت ٤٠٦هـ). تعليق : محمد السليمان. بيروت : دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٤١٨. كتاب الفقيه والمتفقه. أحمد بن علي، الحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢هـ). تحقيق : عادل بن يوسف العزازي. الدمام : دار ابن الجوزي. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.  
كتاب القواعد للحصني = القواعد للحصني.
٤١٩. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ). تحقيق : كمال يوسف الحوت. الرياض : مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ. (وللكتاب طبعة أخرى نشرتها الدار السلفية بـ (بومبائي)، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ وهي غير مرقمة ترقيميا تسلسلياً؛ لذا عند الإحالة إليها تكون بدون رقم الحديث. وعند الإحالة إلى السابقة : تكون برقم الحديث).  
كتاب المعتمد = المعتمد.  
كتاب المغرب = المغرب.
٤٢٠. كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج. سليمان بن خلف، أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ). تحقيق : عبد المجيد تركي. بيروت : دار الغرب الإسلامي. الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
٤٢١. كشف اصطلاحات الفنون. محمد علي بن محمد التهانوي (ت ١١٥٨هـ). وضع حواشيه : أحمد حسن بسج. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٤٢٢. كشف القناع عن متن الإقناع. منصور بن يوسف البهوتي (ت ١٠٥١هـ). تعليق : مصطفى هلال. الرياض : مكتبة النصر الحديثة (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٤٢٣. كشف القناع. منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ). تحقيق : هلال مصيلحي. بيروت : دار الفكر. ١٤٠٢هـ (بدون رقم الطبعة).
٤٢٤. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار. عبدالله بن أحمد، النسفي (ت ٧١٠هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٢٥. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. عبدالعزيز بن أحمد، العلاء البخاري (ت ٧٣٠هـ). تخريج : محمد المعتصم بالله البغدادي. بيروت : دار الكتاب العربي. الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٤٢٦. كشف الحقائق شرح كنز الدقائق. عبدالحكيم الأفغاني الحنفي (ت ١٣٢٦هـ). باكستان : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٤٢٧. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ). تحقيق : أحمد القلاش. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٤٢٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. مصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. عام ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م (بدون رقم الطبعة).
٤٢٩. الكفاية (مطبوع مع فتح القدير). جلال الدين بن شمس الدين الكرلاني (كان حياً سنة ٧١١هـ). مصر : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق. الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ.
٤٣٠. كفاية الأخيار في حلّ غاية الاختصار. أبو بكر بن محمد، تقي الدين الحصني (ت ٨٢٩هـ). تحقيق : كامل عويضة. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
٤٣١. الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية). أيوب بن موسى، أبو الوفاء الكفوي، (ت ١٠٩٤هـ). تحقيق : د. عدنان درويش وصاحبه. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٤٣٢. الكليات الفقهية (وهو يمثل القسم الثاني من أقسام كتاب : عمل من طبّ لمن حبّ) (رسالة مقدمة من المحقق لنيل درجة الماجستير من كلية الشريعة في الرياض، عام ١٤٠٤هـ). محمد بن محمد المقرئ (ت ٧٥٨هـ). إعداد : محمد بن الهادي أبو الأحفان، إشراف : محمد الشاذلي.
٤٣٣. كنز الدقائق (مطبوع مع البحر الرائق). عبدالله بن أحمد، النسفي (ت ٧١٠هـ). بيروت : دار المعرفة. الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- كثر الوصول إلى معرفة الأصول = أصول البزدوي .

٤٣٤. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة. محمد بن محمد الغزي القرشي (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق : د. جبريل سليمان. بيروت : محمد أمين دمج (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٤٣٥. اللباب في شرح الكتاب. عبدالغني بن طالب الميداني (ت ١٢٩٨هـ). تحقيق : محمود أمين. بيروت : دار الحديث (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٤٣٦. لسان العرب، محمد بن مكرم، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت ٧١١هـ). بيروت: دار صادر، دار الفكر. الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٤٣٧. لسان الميزان. أحمد بن علي، الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). بيروت: مؤسسة الأعلمي للطبوعات. الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.
٤٣٨. لطف السمر وقطف الثمر (من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن ١١ هـ). محمد بن محمد الغزي الدمشقي (ت ١٠٦١هـ). تحقيق : محمود الشيخ. دمشق : منشورات وزارة الثقافة والإرشاد (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٤٣٩. لغة أكلوني البراغيث. د. عبدالرحمن بن محمد العمار (بحث ضمن بحوث مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٧، رجب، ١٤٢٠هـ).
٤٤٠. اللمع في علم الأصول (مطبوع مع بهجة الوصول). إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ). دمشق : دار العلم. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٤٤١. لوايح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية. كلاهما محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (ت ١١٨٨هـ). عليها تعليقات لعبدالرحمن أبا بطين وابن سحمان. بيروت: المكتب الإسلامي، الرياض : دار الخاني. الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٤٤٢. المؤلفون العثمانيون (باللغة العثمانية). محمد طاهر بروسه لي. استانبول : المطبعة العامرة. الطبعة الأولى، ١٣٣٣هـ.
٤٤٣. الماتريدية دراسة وتقويماً (أصله رسالة ماجستير). أحمد بن عوض الله الحربي. الرياض: دار العاصمة، النشرة الأولى، ١٤١٣هـ.
٤٤٤. الماتريدية ربيبة الكلاسية. أ.د. محمد الخميس. (بحث ضمن مجلة البحوث الإسلامية التي تصدرها رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالرياض، العدد ٥٥، رجب-شوال، ١٤١٩هـ).

٤٤٥. المبادي الفقهية. أبو الوفاء محمد درويش. تقديم واعتناء : رمزي سعد الدين دمشقية. بيروت : دار البشائر الإسلامية. الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٤٤٦. المبدع. إبراهيم بن محمد، ابن مفلح الحنبلي (ت ٨٨٤هـ). بيروت : المكتب الإسلامي. عام ١٤٠٠هـ (بدون رقم الطبعة).
- المبسوط = الأصل.
٤٤٧. المبسوط. أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٤٤٨. المحاز الواضح في قواعد المذهب الراجح (وهو نظم للقواعد الفقهية مطبوع مع شرحه الدليل الماهر الناصح). محمد يحيى الولاقي المالكي (ت ١٣٢٩هـ). راجعه حفيده : بابا محمد عبدالله. الرياض : دار عالم الكتب. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٤٤٩. مجامع الحقائق (مطبوع في آخر شرحه : منافع الدقائق). محمد بن محمد بن مصطفى، أبو سعيد الخادمي (ت ١١٧٦هـ). استانبول : مطبعة الحاج محرم أفندي البسنوي، سنة ١٣٠٣هـ (بدون رقم الطبعة). وله نسخة خطية في مكتبة السليمانية باستانبول، فهرس الحاج مصطفى عاطف، رقم ٧١٤.
- المجتمى = سنن النسائي.
٤٥٠. المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني. د. ليلي الصباغ. دمشق : منشورات وزارة الثقافة. عام ١٩٧٣م (دون رقم الطبعة).
٤٥١. مجتمع مدينة دمشق. د. يوسف جميل نفيسه. دمشق : دار طلاس. الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
٤٥٢. المجروحون. محمد بن حبان، أبو حاتم البستي. (ت ٣٥٤هـ). تحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب : دار الوعي (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٤٥٣. مجلة الأحكام الشرعية. أحمد بن عبدالله القاري. تحقيق : د. عبدالوهاب أبو سليمان، د. محمد إبراهيم. جدة : قامة. الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٤٥٤. مجلة الأحكام العدلية. مجموعة من علماء الدولة العثمانية. (مطبوعة مع عدة شروح وإذا عزوت إليها قرننها بأحد شروحها).
٤٥٥. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة. العدد : الخامس عشر. ربيع الآخر وجمادى الأولى والآخرة، ١٤١٣هـ.
٤٥٦. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر. عبدالرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده (ت ١٠٧٨هـ). بيروت : دار إحياء التراث العربي، (مصور عن طبعة المطبعة العامرة ١٣٢٨هـ).

٤٥٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). القاهرة : دار الريان للتراث، بيروت : دار الكتاب العربي. عام ١٤٠٧هـ (بدون رقم الطبعة).
٤٥٨. مجمع الضمانات (في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان). أبو محمد بن غانم بن محمد البغدادي (كان حياً سنة ١٠٢٧هـ). القاهرة : دار الكتاب الإسلامي. (مصور من المطبعة الخيرية بالقاهرة. الطبعة الأولى، ١٣٠٨هـ).
٤٥٩. المجموع المذهب في قواعد المذهب (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). خليل بن كيكليدي، أبو سعيد العلاني الشافعي. تحقيق: د. محمد بن عبدالغفار الشريف. الكويت : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٤٦٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. أحمد بن عبدالحليم، شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). جمع : عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد. الرياض : دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
٤٦١. المجموع. يحيى بن شرف، أبو زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ). تحقيق : محمود مطرحي. بيروت : دار الفكر. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٤٦٢. مجموعة رسائل ابن عابدين (العلم الظاهر في نفع النسب الطاهر). محمد أمين بن عمر، ابن عابدين الحنفي (ت ١٢٥٢هـ). بيروت : دار إحياء التراث العربي (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٤٦٣. المحرر في أصول الفقه. محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ). تعليق: صلاح بن عويضة. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٤٦٤. المحصول في أصول الفقه. محمد بن عبدالله، أبو بكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ). اعتناء: حسين اليدري وصاحبه. عمان : دار البيارق. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٤٦٥. المحصول في علم أصول الفقه. محمد بن عمر بن الحسين، الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٤٦٦. المحلى. علي بن أحمد بن سعيد، أبو محمد ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ). بيروت : دار الآفاق الجديدة (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٤٦٧. المحيط (عدة رسائل للمحققين مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء بالرياض). محمود بن أحمد بن مازة برهان الدين البخاري (ت ٦١٦هـ). المحيط البرهاني = المحيط.

٤٦٨. محيط المحيط. بطرس البستاني (ت ١٣٠٠هـ). بيروت : مكتبة لبنان. عام ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م (بدون رقم الطبعة).
٤٦٩. مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (توفي بعد ٦٦٦هـ). بيروت: مكتبة لبنان. عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م (بدون رقم الطبعة).
٤٧٠. المختصر (شرح الجامع الكبير للشيباني). (رسالة مقدمة من المحقق لنيل درجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء بالرياض عام ١٤١٩هـ). محمود بن أحمد الحصري. إعداد : حميد قائد المخلافي، إشراف : د. صالح بن عبدالله الزيد.
- المختصر = شرح التلخيص.
٤٧١. مختصر ابن الحاجب. عثمان بن عمر بن أبي بكر المشهور بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ). (مطبوع مع شرح العضد ومع بيان المختصر للأصفهاني، وعند الإحالة إليه أقرنه بالكتاب الذي طبع معه).
٤٧٢. مختصر اختلاف العلماء للطحاوي. أحمد بن علي، أبو بكر الجصاص (ت ٣٧٠هـ). تحقيق : د. عبدالله نذير أحمد. بيروت : دار البشائر الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٤٧٣. مختصر الخرقى (مطبوع مع حاشية محمد آل إسماعيل على مختصر الخرقى). عمر بن الحسين بن عبدالله، أبو القاسم الخرقى (ت ٣٣٤هـ). الرياض : مكتبة المعارف. الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- مختصر القدوري = الكتاب.
٤٧٤. مختصر خليل (مطبوع مع مواهب الجليل). خليل بن إسحاق المالكي المعروف بالجندي (ت ٦٧٦هـ). ضبط : زكريا عميرات. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٤٧٥. المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد. علي بن محمد البعصي المعروف بابن اللحام (ت ٨٠٣هـ). تحقيق : محمد حسن. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٤٧٦. مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي (أصله رسالة ماجستير للمحقق). محمود بن أحمد، ابن خطيب الدهشة (ت ٨٣٤هـ). تحقيق : د. مصطفى النجويني. الموصل : مطبعة الجمهور. عام ١٩٨٤م (بدون رقم الطبعة).



- مدارك التنزيل وحقائق التأويل - تفسير النفسي .
٤٧٧. المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية. د. إبراهيم محمد محمود الحريري. عمان : دار عمار. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٧٨. المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. عبدالقادر بن بدران الدمشقي (ت ١٣٤٦هـ). تعليق : أ.د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٤٧٩. المدخل الفقهي العام. الأستاذ مصطفى أحمد الزرقا. بيروت : دار الفكر. الطبعة التاسعة، ١٩٦٧-١٩٦٨م.
٤٨٠. المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية. أ.د. عبدالكريم زيدان. بيروت : مؤسسة الرسالة، بغداد : مكتبة القدس. الطبعة الثامنة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٤٨١. مذكرة المنطق (وفق المنهج المقرر على الصف الثالث الثانوي بالمعاهد الأزهرية). أ.د. علي معبد فرغلي، د. عبدالمقصود حامد عبدالمقصود. القاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث. عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م (بدون رقم الطبعة).
٤٨٢. مذكرة في أصول الفقه. العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ). القاهرة : مكتبة ابن تيمية. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
٤٨٣. المذهب الحنفي : مراحل وطبقاته، ضوابطه ومؤلفاته، خصائصه ومصطلحاته (رسالة ماجستير في الفقه من كلية الشريعة في الرياض، عام ١٤١٩هـ). إعداد : أحمد بن محمد النقيب، إشراف: د. عبدالله الخميس.
٤٨٤. المذهب عند الحنفية (وهو بحث من بحوث كتاب دراسات في الفقه الإسلامي). د. محمد ابن إبراهيم أحمد علي. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٤٨٥. مرآة الأصول (مطبوع مع حاشية الإزميري). محمد بن فراموز الشهير بملاخسرو (ت ٨٨٥هـ). استانبول : المطبعة العامرة، ١٣٠٩هـ (بدون رقم الطبعة).
٤٨٦. مراتب الإجماع (مطبوع بعد محاسن الإسلام). علي بن أحمد، المشهور بابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ). تعليق : محمد زاهد الكوثري. بيروت : دار الكتاب العربي. الطبعة الثانية (بدون تاريخ الطبعة).

٤٨٧. المراسيل. سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥ هـ). تحقيق : شعيب الأرنؤوط  
بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٤٨٨. مراقي السعود إلى مراقي السعود (أصله رسالة ماجستير للمحقق). محمد الأمين بن أحمد زيدان  
الجبلي (ت ١٣٢٥ هـ). تحقيق : محمد المختار بن محمد الشنقيطي. القاهرة : مكتبة ابن تيمية.  
الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
٤٨٩. مرجع العلوم الإسلامية. د. محمد الزحيلي. دمشق : دار المعرفة. الطبعة الثانية،  
١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
٤٩٠. مسألة تخصيص العام بالسبب . د. محمد العروسي عبدالقادر. القاهرة : المطبعة العربية الحديثة.  
الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
٤٩١. المسائل الأصولية من كتاب الروايتين والوجهين. محمد بن الحسين القاضي أبو يعلى الحنبلي،  
تحقيق : د. عبدالكريم محمد الاحم. الرياض : مكتبة المعارف. الطبعة الأولى،  
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٤٩٢. المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين. د. محمد العروسي عبدالقادر. جدة: دار  
حافظ. الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
٤٩٣. المساجد في الإسلام. طه الولي. بيروت : دار العلم للملايين. الطبعة الأولى،  
١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
٤٩٤. المستدرك على الصحيحين. محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري  
(ت ٤٠٥ هـ). تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى،  
١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.
٤٩٥. المستصفي من علم الأصول. محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ). بيروت : مكتبة  
المتنبي، دار إحياء التراث العربي (بدون رقم الطبعة وتأريخها).
٤٩٦. المستوعب (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). محمد بن عبد الله السامري، ابن سنية  
(ت ٦١٦ هـ). تحقيق : أ.د. مساعد بن قاسم الفالح. الرياض : مكتبة المعارف. الطبعة الأولى،  
١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
٤٩٧. مسعفة الحكام على الأحكام (مطبوع مع بغية التمام). محمد بن عبد الله بن أحمد التمرتاشي  
(ت ١٠٠٤ هـ). الرياض : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى،  
١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

٤٩٨. مسلم الثبوت في أصول الفقه (مطبوع ضمن فواتح الرحموت وكلامهما في هامش المستصفي). محب الدين بن عبد الشكور البهاري الهندي (ت ١١١٩هـ). بيروت : مكتبة التنسي، دار إحياء التراث العربي (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٤٩٩. مسند أبي داود الطيالسي. سليمان بن داود، أبو داود الفارسي البصري الطيالسي (ت ٢٠٤هـ). بيروت : دار المعرفة (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥٠٠. مسند أبي عوانة. يعقوب بن إسحاق، أبو عوانة الأسفرائيني (ت ٣١٦هـ). تحقيق: إيمان ابن عارف الدمشقي. بيروت : دار المعرفة. الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٥٠١. مسند أبي يعلى. أحمد بن علي بن المثنى، أبو يعلى الموصلي التميمي (ت ٣٠٧هـ). تحقيق: حسين سليم أسد. دمشق : دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٥٠٢. مسند الإمام أبي حنيفة. أحمد بن عبد الله، أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) (مرتب حسب الأبواب الفقهية). تحقيق: نظر الفاريابي. الرياض : مكتبة الكوثر. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٥٠٣. مسند البزار. أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ). تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله. بيروت: مؤسسة علوم القرآن، المدينة : مكتبة العلوم والحكم. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٥٠٤. مسند الشافعي. الإمام محمد بن إدريس، أبو عبد الله الشافعي (ت ٢٠٤هـ). بيروت: دار الكتب العلمية (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥٠٥. المسند. الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ). (طبع على نفقة خادم الحرمين، بإشراف د. عبد الله التركي). بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦م ( وللكتاب طبعة أخرى، نشرها مؤسسة قرطبة بمصر - بدون رقم الطبعة وتاريخها - والأحاديث فيها غير مرقمة؛ لذا إذا كانت الإحالة إلى المسند من غير رقم الحديث فالمراد هذه الطبعة، وإن كانت برقمه فالمراد السابقة).
٥٠٦. المسند. الهيثم بن كليب، أبو سعيد الشاشي (ت ٣٣٥هـ). تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله. المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم. الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٥٠٧. المسوّد في أصول الفقه. أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) وأبوه (ت ٦٨٢) وجده (٦٥٣هـ). تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت : دار الكتاب العربي (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

٥٠٨. المشقة تجلب التيسير (أصله رسالة ماجستير). د. صالح بن سليمان اليوسف. الرياض: المطابع الأهلية للأوفست. ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م (بدون رقم الطبعة).
- مشكاة الأنوار في أصول المنار = فتح الغفار بشرح المنار .
٥٠٩. مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه. عبد الوهاب خلاف. الكويت : دار القلم، الطبعة الخامسة. ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٥١٠. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكنائي (ت ٨٤٠هـ). تحقيق : محمد المتقي الكشناوي. بيروت : دار العربية. الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٥١١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ). بيروت : المكتبة العلمية (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥١٢. مصطلحات الفقه المالي المعاصر (معاملات السوق). إعداد : إبراهيم الضير وآخرون، إشراف : يوسف كمال محمد. القاهرة : المعهد العالي للفكر الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٥١٣. المصنف مختصر المستصفى شرح منظومة عمر النسفي (مخطوط). عبدالله بن أحمد بن محمود، النسفي (ت ٧١٠هـ). مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، رقم ٢٩٢٢.
٥١٤. المصنف. عبد الرزاق بن همام، أبو بكر الصنعاني (ت ٢١١هـ). تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت : المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٥١٥. مطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى. مصطفى بن سعد السيوطي الرحباني (ت ١٢٤٣هـ). دمشق : المكتب الإسلامي (طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني) (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥١٦. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (أصله رسالة دكتوراه). د. محمد بن حسن الجيزاني. الدمام : مكتبة ابن الجوزي. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٥١٧. معالم السنن (مطبوع مع مختصر أبي داود للمنذري). حمد بن محمد المحدث الخطابي البستي (ت ٣٨٨هـ). تحقيق : محمد الفقي وأحمد شاكر. بيروت : دار المعرفة (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

٥١٨. المعتمد في أصول الفقه. محمد بن علي، أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ). تحقيق : محمد حميد الله وصاحبيه. دمشق : المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية. عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م (بدون رقم الطبعة).
٥١٩. معجم اصطلاحات الصوفية. عبدالرزاق الكاشاني (ت ٧٣٠هـ). تحقيق : د. عبدالعال شاهين. القاهرة : دار المنار. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٥٢٠. معجم الأصوليين. د. محمد مظهر بقا. مكة المكرمة : جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي. عام ١٤١٤هـ (بدون رقم الطبعة).
٥٢١. معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي. المستشرق زامباور، أخرجه: د. زكي محمد حسن بك ورفاقه. بيروت : دار الرائد العربي. عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م (بدون رقم الطبعة).
٥٢٢. المعجم الأوسط. سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق: طارق بن عوض الله وصاحبه. القاهرة : دار الحرمين. عام ١٤١٥هـ (بدون رقم الطبعة).
٥٢٣. معجم البلدان. ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ). تحقيق : فريد عبدالعزيز الجندي. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٥٢٤. معجم الدولة العثمانية. د. حسين مجيب المصري. القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية. عام ١٩٨٩م (بدون رقم الطبعة).
٥٢٥. المعجم الذهبي (فارسي-عربي). د. محمد التوحي. بيروت : دار العلم للملايين. الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
٥٢٦. المعجم الصغير (الروض الداني). سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق: محمد شكور محمود. بيروت : المكتب الإسلامي، عمان : دار عمار. الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٥٢٧. المعجم الكبير. سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ). تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي. الموصل : مكتبة العلوم والحكم. الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
٥٢٨. معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة. اعتناء : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. بيروت : مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٥٢٩. معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء. د. نزيه حماد. الرياض : الدار العالمية للكتاب الإسلامي. الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٥٣٠. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. د. أحمد مطلوب. بيروت : مكتبة لبنان. الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
٥٣١. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية. د. محمود عبدالرحمن عبدالمنعم. القاهرة : دار الفضيلة (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥٣٢. معجم المطبوعات العربية والمعرية. يوسف إلياس سركيس. مصر : مطبعة سركيس. عام ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م (بدون رقم الطبعة).
٥٣٣. المعجم المفصل في المذكر والمؤنث. د. إميل بديع يعقوب. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٥٣٤. المعجم المفصل في النحو العربي. د. عزيزة فوال بابستي. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٥٣٥. المعجم الوجيز. مجمع اللغة العربية. ١٤١٦هـ-١٤١٧هـ/١٩٩٦م (بدون دار النشر ورقم الطبعة).
٥٣٦. المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. قام بإخراج الطبعة : د. إبراهيم أنس ومن معه. استانبول : المكتبة الإسلامية. الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٥٣٧. معجم لغة الفقهاء. أ. د محمد رواس قلعه جي. بيروت : دار النفائس. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٥٣٨. المدول به عن القياس حقيقته وحكمه، وموقف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية منه. د. عمر بن عبدالعزيز. المدينة المنورة : مكتبة الدار. الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٥٣٩. معراج المنهاج شرح منهاج الوصول للبيضاوي. محمد بن يوسف الحزري (ت ٧١١هـ). تحقيق : د. شعبان محمد إسماعيل. القاهرة : مطبعة الحسين الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٥٤٠. معرفة علوم الحديث. محمد بن عبد الله، الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ). تحقيق السيد معظم حسين. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
٥٤١. المغرب في ترتيب المغرب. كلاهما لناصر بن عبد السيد بن علي المطرنوي الحنفي (ت ٦١٦هـ). بيروت : دار الكتاب العربي (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

٥٤٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب. عبدالله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ). تحقيق: الفخوري. بيروت: دار الجيل. الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٥٤٣. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. محمد بن أحمد الشافعي المعروف بالخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ). القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.
٥٤٤. مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة الأحكام. يوسف بن حسن بن عبد الهادي، الشهير بـ(ابن السببر) (ت ٩٠٩). اعتناء: أشرف بن عبد المقصود. الرياض: مكتبة طرية. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٥٤٥. المغني في أصول الفقه. عمر بن محمد، أبو محمد الخبازي (ت ٦٩١). تحقيق: د. محمد مظهر بقا. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٥٤٦. المغني. عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠). تحقيق: د. عبدالله التركي وصاحبه. القاهرة: حجر. الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م (طبع على نفقة الأمير تركي بن عبدالعزيز آل سعود).
٥٤٧. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. أحمد بن مصطفى بن خليل، الشهير بطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ). بيروت: دار الكتب العلمية (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥٤٨. مفتاح الكتب وفهرس أسماء المؤلفين (باللغة العثمانية). أحمد رمزي. استانبول. الطبعة الأولى، ١٣٤٣هـ (بدون دار النشر).
٥٤٩. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول. محمد بن أحمد التلمساني المالكي (ت ٧٧١هـ). تحقيق: محمد علي فركوس. مكة المكرمة: المكتبة المكية، بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٥٥٠. مفردات ألفاظ القرآن. الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٣هـ). تخريج: إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٥٥١. مفهوم الربا في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. د. محمد فاروق النبهان. المغرب. الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م (بدون دار نشر).

٥٥٢. مفهوم اللقب عند الأصوليين. الدكتور أحمد بن محمد العنقري. (البحث الثاني من بحوث مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-عمادة البحث العلمي بالرياض-العدد التاسع عشر، جمادى الأولى، ١٤١٨هـ).
٥٥٣. مقاصد المكلفين فيما يتعبد به لرب العالمين. (أصله رسالة دكتوراه). د. عمر سليمان الأشقر. الأردن : دار النفائس، الكويت : مكتبة الفلاح. الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٥٥٤. المقاييس في اللغة. أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ). تحقيق : شهاب الدين أبو عمرو. بيروت : دار الفكر. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٥٥٥. المقدمات الممهّدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمّهات مسائلها المشكلات. محمد بن أحمد بن رشد (الجدّ) (ت ٥٢٠هـ). تحقيق : د. محمد حجي. بيروت : دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٥٥٦. مقدمة في الفقه : (أصوله، مصادره، مزاياه، المذاهب الفقهية الأربعة). د. سليمان بن عبدالله بن حمود أبا الخيل. الرياض : دار العاصمة. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٥٥٧. من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول. د. ليلي الصباغ. دمشق : الشركة المتحدة للتوزيع. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٥٥٨. منار السبيل في شرح الدليل. إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان (ت ١٣٥٣هـ). تحقيق : زهير الشاويش. بيروت ودمشق : المكتب الإسلامي. الطبعة الرابعة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٥٥٩. منافع الدقائق في شرح مجامع الحقائق. مصطفى بن السيد الكوز الحصارى (كان حياً عام ١٣٤٦هـ). استانبول : مطبعة الحاج محرم أفندي البسنوي، عام ١٣٠٣هـ (بدون رقم الطبعة).  
مناهج العقول = شرح البدخشي.
٥٦٠. المنتقى من السنن المسندة. عبد الله بن علي بن الجارود، أبو محمد النيسابوري (ت ٣٠٧هـ). تحقيق : عبدالله عمر البارودي. بيروت : مؤسسة الكتاب الثقافية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٥٦١. منتهى الإرادات. محمد بن أحمد بن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢هـ). تحقيق : عبدالغني عبدالخالق. بيروت : عالم الكتب (بدون رقم الطبعة وتاريخها).



٥٦٢. منتهى الآمال في شرح حديث إنما الأعمال. عبدالرحمن بن أبي بكر، الجلال السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق: مصطفى عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٦٣. المنشور في القواعد. بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ). تحقيق: د. تيسير فائق أحمد. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-أعمال موسوعية مساعدة-طباعة شركة دار الكويت للصحافة. الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٦٤. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (مطبوع مع شرح ابن عقيل). محمد محيي الدين عبدالحميد (ت ١٣٩٣هـ). بيروت: المكتبة العصرية. عام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م (بدون رقم الطبعة).

٥٦٥. منحة الخالق على البحر الرائق (مطبوع مع البحر الرائق). محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). بيروت: دار المعرفة. الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٥٦٦. المنحول من تعليقات الأصول. محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥). تحقيق: محمد حسن هيتو. بيروت ودمشق: دار الفكر. الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٥٦٧. المنطق المفيد (قسم التصورات) (لطلاب السنة الأولى من القسم الثانوي الأدبي للمعاهد الأزهرية والبحوث الإسلامية). محمد عبدالعزيز البهنسي. عام ١٤١٨هـ/١٩٩٨م (بدون دار النشر ورقم الطبعة).

٥٦٨. منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). عبدالوهاب ابن علي التاج السبكي (ت ٧٧١هـ). تحقيق: د. سعيد الحميري. بيروت: دار البشائر الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥٦٩. المنهاج (مطبوع مع شرحه: مغني المحتاج). يحيى بن شرف، أبو زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ). بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث (مصور عن طبعة مكتبة مصطفى إلياس الحلبي، عام ١٣٧٧هـ/١٩٨٥م).

٥٧٠. منهاج السنة النبوية. أحمد بن عبدالحليم، شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). تحقيق:

د. محمد رشاد سالم. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إدارة الثقافة والنشر.

الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٧١. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا النووي (ت ٦٧٦هـ). بيروت : دار إحياء التراث العربي. الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
- المنهاج في ترتيب الحجاج = كتاب المنهاج.
٥٧٢. المنهاج. عبدالله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ). (مطبوع عدة طبعات مع شروح مختلفة وعند الإحالة إليه أقرنه بالشرح الذي طبع معه).
٥٧٣. المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب (مطبوع في ضمن شرحه للمنجور). علي بن قاسم بن محمد، أبو الحسن النجاشي الفاسي المشهور بالزقاق (ت ٩١٢هـ). دار عبدالله الشنقيطي (بدون بلد الناشر ورقم الطبعة وتاريخها).
٥٧٤. موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان. علي بن أبي بكر، أبو الحسن الهيثمي. (ت ٨٠٧هـ). تحقيق : محمد عبد الرزاق حمزة. بيروت : دار الكتب العلمية.
٥٧٥. موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي وأثر ذلك على الفروع الفقهية. د. حمد بن حمدي الصاعدي. المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم، القاهرة : دار الحريري للطباعة. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٥٧٦. الموافقات في أصول الفقه. إبراهيم بن موسى، أبو إسحاق الشاطبي المالكي (ت ٧٩٠هـ). شرح : عبدالله دراز. بيروت : دار الكتب العلمية (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥٧٧. مواهب الجليل بشرح مختصر خليل. محمد بن محمد، أبو عبدالله المغربي الخطاب (ت ٩٥٤هـ)، تخريج: زكريا عميرات. بيروت : دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٥٧٨. مواهب الجليل من أدلة خليل. أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي. مراجعة : عبدالله ابن إبراهيم الأنصاري. قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي. عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م (بدون رقم الطبعة).
٥٧٩. مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح (مطبوع من بين شروح التلخيص). أبو يعقوب المغربي (فرغ من تأليفه عام ١١٠٨هـ). بيروت : دار الكتب العلمية، مكة المكرمة: توزيع مكتبة دار الباز (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥٨٠. موجبات الأحكام وواقعات الأيام. قاسم بن قطولغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ). تحقيق: د. محمد المعيني. بغداد : مطبعة الإرشاد. عام ١٩٨٣م. (بدون رقم الطبعة).

٥٨١. موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي. سعدى أبو حبيب. دمشق : دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر. الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٥٨٢. الموسوعة الفقهية. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت. مصر : دار الصفوة، عام ١٤١٢هـ/١٩٩٢م (بدون رقم الطبعة).
٥٨٣. موسوعة القواعد الفقهية. د. محمد صدقي بن أحمد البورنو أبو الحارث الغزي. الرياض: مكتبة التوبة. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٥٨٤. الموطأ. الإمام مالك بن أنس، أبو عبد الله الأصمحي (ت ١٧٩هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. مصر : دار إحياء التراث العربي. ( بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥٨٥. ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). محمد بن أحمد، أبو بكر السمرقندي (ت ٥٩٣هـ). تحقيق : د.عبد الملك السعدي. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لجنة إحياء التراث العربي والإسلامي. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٥٨٦. النافع الكبير شرح الجامع الصغير. محمد عبد الحفي، أبو الحسنات اللكنوي الهندي (١٣٠٤هـ). بيروت : عالم الكتب. الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٥٨٧. نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار (تكملة فتح القدير). حمد بن قودر المعروف بقاضي زاده شمس الدين (ت ٩٨٨هـ). بيروت : دار الفكر (بدون رقم الطبعة وتاريخها).
٥٨٨. التفت في الفتاوى. علي بن الحسين بن محمد السغدري (ت ٤٦١هـ). تحقيق : صلاح الدين الناهي. بيروت : مؤسسة الرسالة، عمان : دار الفرقان. الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٥٨٩. نثر الورود على مراقبي السعود. محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي. تحقيق وإكمال: د. محمد ولد سيدي الشنقيطي. جدة : دار المنارة للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٥٩٠. النحو الوافي. عباس حسن. مصر : دار المعارف. الطبعة الخامسة (بدون تاريخ الطبعة).
٥٩١. نزهة الخاطر العاطر. عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران الدمشقي (ت ١٣٤٦هـ). الرياض : مكتبة المعارف. الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٥٩٢. نزهة النواظر على الأشباه والنظائر (هوامش الأشباه والنظائر لابن نجيم). محمد أمين بن عمر، ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). تحقيق: محمد مطيع الحافظ. دمشق: دار الفكر. الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٥٩٣. نشر البنود على مراقبي السعود. سيدي عبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (ت ١٢٣٠هـ). بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
٥٩٤. نصب الراية لأحاديث الهداية. عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفى الزيلعي (ت ٧٦٢هـ). تحقيق: محمد يوسف البنوري. مصر: دار الحديث. عام ١٣٥٧هـ.
٥٩٥. نظرية الضرورة الشرعية. جميل محمد بن مبارك. مصر، المنصورة: دار الوفاء. الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٥٩٦. نظرية الضرورة الشرعية. د. وهبة الزحيلي. دمشق: مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٥٩٧. نفائس الأصول. أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ). (ثلاث رسائل لنيل الدكتوراه في أصول الفقه من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى: أعدها الشيخ عياض بن نامي السلمي، عام ١٤٠٦هـ بإشراف د. طه جابر العلواني، الثانية: أعدها الشيخ عبدالكريم بن علي النملة، عام ١٤٠٧هـ، الثالثة: أعدها الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز المطير، عام ١٤٠٧هـ، وكان المشرف عليهما أ. د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن السعيد).
٥٩٨. نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة. محمد أمين بن فضل الله المحبي (ت ١١١١هـ). تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه).
٥٩٩. نقض الأحكام القضائية في الفقه. أ. د. عبدالكريم بن محمد اللاحم. الرياض: دار إشبيليا. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٦٠٠. نقض الاجتهاد دراسة أصولية. د. أحمد بن محمد العنقري. الرياض: مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٦٠١. نقض تأسيس الجهمية. أحمد بن عبدالحليم، شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). الرياض: دار القاسم. الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
٦٠٢. النكت على كتاب ابن الصلاح. أحمد بن علي، الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). تحقيق: مسعود السعدني وصاحبه. بيروت: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٦٠٣. النهاية (مخطوط). حسين بن علي السغناقي (ت ٧١١هـ). مكتبة الملك فهد الوطنية، برقم ٢٩٥٩.

٦٠٤. غاية السؤل شرح منهاج الوصول في علم الأصول للبيضاوي (مطبوع مع شرح البدخشي). عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي الشافعي (ت ٧٧٢هـ). بيروت : دار الكتب العلمية (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

٦٠٥. غاية المحتاج شرح المنهاج. محمد بن أحمد الرملي الشهير بالشافعي الصغير (ت ١٠٠٤هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. عام ١٤١٤هـ/١٩٩٣م (بدون رقم الطبعة).

٦٠٦. غاية الوصول إلى علم الأصول (أصله رسالة دكتوراه للمحقق). الشيخ أحمد بن علي، ابن الساعاتي (ت ٦٩٤هـ). تحقيق : د. سعد بن غرير السلمي. مكة : جامعة أم القرى. عام ١٤١٨هـ (بدون رقم الطبعة).

٦٠٧. النهاية في غريب الحديث والأثر. المبارك بن محمد، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ). تحقيق : طاهر أحمد الزاوي وصاحبه. بيروت : المكتبة العلمية (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

٦٠٨. النهي يقتضي الفساد بين العلائقي وابن تيمية. أبو بكر بن عبدالعزيز البغدادى. مراجعة وتقديم : وليد بن أحمد الزبيرى. الدمام : دار ابن الجوزي. الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. النيات في العبادات = مقاصد المكلفين .

٦٠٩. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار. محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). بيروت: دار الجيل. عام ١٩٧٣م. (بدون رقم الطبعة).

٦١٠. هاشميات الكميت (مطبوع مع تفسيرها لأبي رياش أحمد القيسي). الكميت بن زيد الأسدي (ت ١٢٦هـ). لندن : مطبعة بريل، عام ١٩٠٤هـ (بدون رقم الطبعة).

٦١١. الهداية (مطبوع مع فتح القدير). علي بن أبي بكر المرغيناني أبو الحسن (ت ٥٩٣هـ). بيروت : دار الفكر (بدون رقم الطبعة وتاريخها).

٦١٢. الهداية في تخريج أحاديث البداية (بداية المجتهد لابن رشد). أحمد بن محمد بن الصديق، أبو الفيض الغماري (ت ١٣٨٠هـ). تحقيق : يوسف المرعشلي وصاحبه. بيروت : عالم الكتب. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٦١٣. هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون). إسماعيل باشا البغدادى (ت ١٣٣٩هـ). بيروت : دار الكتب العلمية. عام ١٤١٣هـ/١٩٩٢م (بدون رقم الطبعة).

٦١٤. الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية. د. محمد صدقي بن أحمد البورنو. الرياض: مكتبة المعارف. الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
٦١٥. وسطية أهل السنة بين الفرق (أصله رسالة دكتوراه). د. محمد باكرم محمد باعبدالله. الرياض: دار الراجية. الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٦١٦. الوصول إلى الأصول. أحمد بن علي بن برهان البغدادى (ت ٥١٨هـ). تحقيق: د. عبد الحميد أبو زنيد. الرياض: مكتبة المعارف. عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م (بدون رقم الطبعة).
٦١٧. الوصول إلى قواعد الأصول. محمد بن عبدالله الخطيب التمرتاشي الغزي (ت ١٠٠٤هـ). تحقيق: د. أحمد العنقري. الرياض: مكتبة الرشد. الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٦١٨. الوقاية (مطبوع مع شرح الوقاية، وكلاهما في هامش كشف الحقائق شرح كثر الدقائق). محمود بن أحمد بن عبيدالله، برهان الشريعة المحبوبي (توفي حدود ٦٧٣هـ). كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية. الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٦١٩. يحيى بن معين وكتابه التاريخ. د. أحمد نور سيف. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

## أ- فهرس الآيات

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	اسم السورة
٦٧٠	٢٢٨	﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَضَّنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾	البقرة
٦٧٦	٢٣٠	﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾	البقرة
٨٢٨	٩٧	﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا﴾	آل عمران
٥٢١ ، ٧٨	٦	﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ <sup>ط</sup> وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾	النساء
٨٣٠ ، ٧٨	٢٣	﴿وَأْمَهْتِكُمْ <sup>ط</sup> الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾	النساء
٨٣٧	٢٣	﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾	النساء
٦٠٦	٦	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾	المائدة
٦٦١ ، ٧٨ ٦٧٧٤	٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾	المائدة
٦٧٩ ، ٧٨	٣٨	﴿جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا﴾	المائدة
٩٩٠	١٢١	﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ﴾	الأنعام
٤٤٠ ، ٧٨ ٤٤٧	٣٠	﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾	التوبة

٤١٨	١٠٣	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾	التوبة
٧٤٥	٣٦	﴿ إِنِّي أَرِنِّي أَغْصِرُ حَمْرًا ط ﴾	يوسف
١٢	٢٤	﴿ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾	الإسراء
٥٣٤ ، ٧٨	٧٧	﴿ أَسْجُدُوا ﴾	الحج
٨٣٧	٦	﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾	المؤمنين
٧٥٧ ، ٧٨	٢	﴿ فَأَجْلِدُوا ﴾	النور
١٢	١٤	﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ ﴾	لقمان
٦٠٣	٥٢	﴿ لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ ﴾	الأحزاب
٨٣٧	٣٠	﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾	المعارج
٥٣٢	٢٠	﴿ فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾	المزمل
٥٦٥	١٥	﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾	المطففين
٩٤٧	٥	﴿ وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾	البينة



## ب- فهرس الأحاديث النبوية

الحدث	الصفحة
ادرووا الحدود بالشبهات .....	٦٣٥
إذا اختلف المتبايعان .....	٧٩
إذا بايعت فقل .....	١١١٧
أفضل الأعمال إشباع .....	١٠٤٦
أن النبي ﷺ أجاز الخيار إلى شهرين .....	١١١٩
إن النبي ﷺ رخص في السلم .....	٩٥٦
إن النبي ﷺ هوى عن بيع ما ليس عند الإنسان .....	٩٥٥
إن النبي ﷺ هوى عن تفريق الصفقة .....	١٠٠٥
أنت ومالك لأبيك .....	٢٠٩
إنما الأعمال بالنيات .....	٩٤٦
إنه ركس .....	١٠٣٧
البكر بالبكر جلد مائة وتغريب سنة .....	٧٥٧
البينة على المدعي واليمين على من أنكر .....	٥٤٠، ٣٦٧
تصدقوا على أهل الأديان كلها .....	٩٦٥
جرح العجماء جبار .....	٦٠٠
الخراج بالضمان .....	٦٨٢، ٢٥٧، ٨٧، ٨٠
رفع عن أمتي الخطأ والنسيان .....	٩٩٢
زملوهم بكلومهم ودمائهم .....	٢٧٩
العبد وما يملكه لمولاه .....	٩٥١
في خمس من الإبل شاة .....	٥٦١
القراءة في الأوليين قراءة في الآخرتين .....	٥٣٠
قضى بشاهد ويمين .....	٥٣١، ٧٩
كل الطلاق واقع إلا طلاق الصبي .....	٨٣١
لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين .....	١١٥٦

الحدیث	الصفحة
لا ضرر ولا ضرار في الدين .....	٨٠٢
لا عتق فيما لا يملك .....	١٠٦٠
لترك ذرة مما هي الله .....	٦٩٢
لعن الله المحلل .....	٦٧٨
ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن .....	٨٢٢
المسلم يذبح على اسم الله .....	٩٩٠
من تشبه بقوم فهو منهم .....	٤٦٥
من قاء أو رعف في صلاته .....	٧٨٢
هي لك صدقة ولنا هدية .....	٩٣٩، ٤٧٧، ٧٩
الواهب أحق بمبته .....	٦٥٦
يا يزيد لك .....	٩٦٤

## ج - فهرس الآثار

الصفحة	الأثر
٨٣٧ — ٨٣٨	أن علياً عليه السلام حرم الجمع بين الأختين وطناً... ووافق عثمان... ..
	إني أنزلت نفسي من مال الله بممثلة وليّ اليتيم؛ إن احتجت أخذت منه ، فإذا
٥١٩	أيسرتُ رددته ۞ فإن استغنيت استعفت . . . . .
٥٢١ ، ٥١٩	بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر على الصلاة والحرب . . . . .

## د - فهرس القواعد

ويشمل :

١- فهرس القواعد التي درسها المؤلف.

٢- فهرس القواعد التي وردت في صلب الرسالة

### ١ - فهرس القواعد التي درسها المؤلف

(المرتب حسب جذور الألفاظ المهمة في كل قاعدة)

كيفية الاستفادة من هذا الفهرس :

المقصود منه مساعدة القارئ على الوصول إلى القاعدة التي يريد البحث عنها عن

طريق جذر أي لفظ من ألفاظها الأساسية.

ولتيسير ذلك تمت مراعات جميع الألفاظ الأساسية لكل قاعدة؛ بتكرار كل قاعدة

مع جذر كل لفظ من ألفاظها الأساسية.

فلوصول القارئ إلى القاعدة التي يبحث عنها من المناسب مراعاة الخطوات الآتية:

١- يختار القارئ أحد الألفاظ الأساسية في القاعدة.

٢- يعيد هذا اللفظ إلى جذره الذي اشتق منه (وهو الفعل الماضي المجرد).

٣- يبحث عن هذا الجذر في الفهرس. ومن ثم يبحث عن القاعدة بجوار ذلك

الجذر.

- سيجد في القائمة اليمنى من الفهرس الجذور، مرتبة على حسب حروف

المهجا. ويجوار كل جذر القواعد التي ورد فيها اللفظ المشتق من ذلك

الجذر، وقد أبرز هذا اللفظ باللون الأسود الكبير.

- والرقم المذكور قبل كل قاعدة هو رقمها عند ناظر زاده.

- يضاف إلى ذلك : أن الجذر إذا كان بجواره أكثر من قاعدة فإن هذه

القواعد مرتبة على حروف المهجا، بحسب أوائل كلماتها.

## (أ)

- أثر : ق ١٩٧ : لَا تَأْتِرُ لِلْعَرِمَةِ فِي تَغْيِيرِ الْحَقِيقَةِ.
- أجر : ق ٧ : الْأَجْرُ وَالضَّمَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ.
- أجل : ق ١٩٨ : لَا يَصِحُّ تَأْجِيلُ الْأَعْيَانِ.
- أخذ : ق ٢١٨ : مَا حَرَّمَ أَخْذُهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤُهُ.
- أرخ : ق ٢١١ : لَا عِبْرَةَ لِتَارِيخِ الْغَيْبَةِ.
- أسس : ق ٦٦ : التَّاسِيسُ خَيْرٌ مِنَ التَّكْيِيدِ.
- أشهر : ق ٢٣ : الْإِشَارَةُ إِنَّمَا تَقُومُ مَقَامَ الْعِبَارَةِ إِذَا كَانَتْ مَعْهُودَةً.
- أصل : ق ١١ : إِذَا تَعَذَّرَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ.
- ق ٢١ : اسْتِدَامَةُ الشَّيْءِ تُعْتَبَرُ بِأَصْلِهِ.
- ق ٢٩ : الْأَصْلُ إِضَافَةُ الْحَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ.
- ق ٣١ : الْأَصْلُ : أَنْ كُلَّ تَصَرُّفٍ يُوقَفُ حُكْمُهُ عَلَى شَيْءٍ : أَنْ يُجْعَلَ مُعَلَّقًا بِالشَّرْطِ، لَا سَبَبًا، إِلَّا فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ التَّلْعِيقَ.
- ق ٢٦ : الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذَّمِّ.
- ق ٢٥ : الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ.
- ق ٢٧ : الْأَصْلُ الْعَدَمُ فِي الصِّفَاتِ الْعَارِضَةِ.
- ق ٢٨ : وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الصِّفَاتِ الْأَصْلِيَّةِ الْوُجُودُ.
- ق ٣٠ : الْأَصْلُ فِي الْوَكَالَةِ الْخُصُوصُ، وَفِي الْمُضَارَبَةِ الْعُمُومُ.
- ق ١٧٧ : قَدْ يَثْبُتُ الْفَرْعُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْأَصْلُ.
- ق ٢٦٢ : يَسْقُطُ الْفَرْعُ إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ.
- اكسد : ق ٦٦ : التَّاسِيسُ خَيْرٌ مِنَ التَّكْيِيدِ.
- ق ٦٧ : تَكْيِيدُ مَا كَانَ عَلَى شَرَفِ السَّقُوطِ يَجْرِي بِجَرَى الْإِثْلَافِ فِي إِجْبَابِ الضَّمَانِ.
- أمر : ق ٤٦ : الْأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ بَاطِلٌ.
- ق ١ : الْأَمْرُ لَا يَضْمَنُ بِالْأَمْرِ.

- ق ٤٧ : الأَمْرُ يُفِيدُ وَجُوبَ إِنْقَاعِ الْفِعْلِ مَرَّةً.  
 ق ٤٨ : الأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا.  
 ق ١٧٤ : فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَمْلِكُ الْمُدْفَعُ إِلَيْهِ الْمَالُ الْمُدْفَعُ إِلَيْهِ مَقَابِلًا بِمِلْكِهِ : فَإِنَّ الْمَأْمُورَ يَرْجِعُ بِلاَ شَرْطٍ ، وَإِلَّا فَلَا.  
 أمم : ق ٧٥ : تَصَرَّفُ الْإِمَامُ عَلَى الرَّعِيَّةِ مُنَوِّطٌ بِالصَّلَاحَةِ.

## (ب)

- باع : ق ٥٩ : يَبِيعُ الْحَقُوقُ لَا يَجُوزُ بِالْإِنْفِرَادِ.  
 ق ٦٠ : يَبِيعُ الدَّيْنُ بِالْأَيِّ بَاطِلٌ.  
 ق ٥٧ : الْبَيْعُ سَالِبٌ لِلْمَلِكِ ، وَالشِّرَاءُ جَالِبٌ.  
 ق ٦٢ : الْبَيْعُ لَا يُزِيلُ مِلْكَ الْيَدِ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِلَيْهِ الثَّمَنُ.  
 ق ٢٢٣ : مَا قَبْلَ الْبَيْعِ قَبْلَ الرَّهْنِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةٍ.  
 ق ٢٥٨ : هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِشِرَاءٍ بَاطِلٍ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ.  
 بدا : ق ٥٤ : الْبَقَاءُ أَسْهَلُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ.  
 ق ٢١٥ : مَا لَا يَكُونُ لِزَمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ.  
 ق ٢٦٣ : يُعْتَقَرُ فِي الْإِنْتِهَاءِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ.  
 بدل : ق ١١ : إِذَا تَعَذَّرَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ.  
 ق ٦٨ : تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ.  
 برا : ق ٢ : الْإِنْرَاءُ عَنِ الْأَعْيَانِ لَا يَجُوزُ ، وَعَنْ دَعْوَاهَا يَجُوزُ.  
 ق ٢٦ : الْأَصْلُ بُرَاءَةٌ الذِّمَّةِ.  
 ق ٢٠٤ : لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بَعْدَ الْإِنْرَاءِ الْعَامِّ إِلَّا بِحَقِّ حَادِثٍ بَعْدَهُ.  
 برع : ق ٦٩ : التَّبَرُّعُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ.  
 ق ١٤١ : السَّلَامَةُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي التَّبَرُّعَاتِ.  
 ق ١٦٩ : عَقْدُ الرِّهْنِ تَبَرُّعٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ.  
 برهن : ق ٩٤ : الثَّابِتُ بِالْبُرْهَانِ كَالثَّابِتِ بِالْعَيَانِ.

- بشر : ق ١٤ : إذا اجتمع المباشر والمتسبب : أضيف الحكم إلى المباشر.
- ق ٣٧ : الأفعال المباحة لا يجوز مباشرتها إلا بشرط أن لا يؤدي أحداً.
- ق ٢٢٥ : المباشر ضامن وإن لم يتعمد، والمتسبب لا إلا إذا كان متعمداً.
- بطل : ق ١٠ : إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه.
- ق ٤٥ : الإقرار غير معتبر إذا تضمن إبطال حق الغير.
- ق ٧٨ : تغيير المشروع باطل.
- ق ١٠٧ : جهالة المكفول له تبطل الكفالة، وكذا جهالة المكفول عنه.
- ق ١٣١ : الرجوع من الإقرار باطل.
- ق ١٤٨ : الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في الكل.
- ق ١٨٨ : كل شرط يغير حكم الشرع يكون باطلاً.
- ق ١٢٧ : بطن : دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه.
- بعض : ق ٥١ : البعض لا يزيد على الكل إلا في مسألة واحدة، وهي إذا قال الرجل لامرأته : أئت علي كظهر أمي.
- بقي : ق ٩ : الإخبار إذا رد في حق غيره باق في حق نفسه.
- ق ٢٥ : الأصل بقاء ما كان على ما كان.
- ق ٥٤ : البقاء أسهل من الابتداء.
- ق ٥٣ : بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب.
- ق ٥٥ : بقاء الشيء الواحد في المخلين في زمان واحد محال.
- ق ٥٢ : البقاء على وفق الثبوت.
- ق ٢١٦ : ما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل.
- ق ١٩٣ : بلى : لا ينال باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود.
- ق ٢٢٢ : ما عمّت بليته خفت قضيته.
- ق ٥٦ : بني : بناء القوي على الضعيف فاسد.
- ق ٣٧ : بوح : الأفعال المباحة لا يجوز مباشرتها إلا بشرط أن لا يؤدي أحداً.
- ق ١٥٦ : الضرورات تبيح المحظورات.
- ق ٢٢٠ : ما أبيع للضرورة يتقدر بقدرها.

- بين : ق ٣٨ : الإقرار ملزم شرعاً كالبيّنة؛ بل أولى.
- ق ٦١ : البيّنة شرعت لإثبات خلاف الظاهر، واليمين لإبقاء الأصل.
- ق ٥٨ : بيّنة النفي غير مقبولة.
- ق ٩٣ : الثابت بالبيّنة كالثابت بإقرار الخصم.
- ق ٩٩ : جاز إقامة البيّنة مع الإقرار في كل موضع يتوقّع الضرر من غير المقرّ لولاها.
- ق ١٤٣ : السكوت في موضع الحاجة إلى البيان تمام البيان.
- ق ١٨٩ : كل ما يترتب عليها البيّنة يترتب عليها التحليف، سوى بيّنة أقيمت لإثبات الخصومة.
- ق ٢٠٥ : لا تُسمع البيّنة على المقرّ.
- ق ٢٣٢ : المقضي عليه في حادثة : لا تُسمع دعوته ولا بيّنته.
- ق ٢٣٨ : من عمل إقراره قبلت بيّنته، وإلا فلا.

## (ت)

- تبع : ق ١٨ : الاستثناء في المقصود لا التابع.
- ق ٦٥ : التابع لا يتقدّم على المتبوع.
- ق ٦٣ : التابع لا يفرد بالحكم.
- ق ٦٤ : التابع يسقط بسقوط المتبوع.
- ق ٢٦١ : يدخل في التصرف تبعاً ما لا يجوز أن يكون مقصوداً.
- ق ٧٤ : التركة قبل القسمة مبنية على ملك الميت.
- ق ١٧٦ : القديم يترك على قدمه.
- تلف : ق ٦٧ : تأكيد ما كان على شرف السقوط يجري مجرى الإثلاف في إيجاب الضمان.
- ثبت : ق ٣٥ : اعتبار المعنيين من لفظ واحد لا يجوز بلا مرجح في الإثبات، ويجوز في النفي.



ق ٥٢ :	البقاء عَلَى وفق الثبوت.	
ق ٩٢ :	الثابت اقتضاء كالثابت نصاً.	
ق ٩٤ :	الثابت بالبرهان كالثابت بالبيان.	
ق ٩٣ :	الثابت بالبيينة كالثابت بإقرار الخصم.	
ق ٩٦ :	الثابت بدلالة إنما يُعْتَبَرُ إذا لم يُوجَدْ الصريح بخلافه.	
ق ٩٧ :	الثابت بالضرورة يتقدّر بقدر الضرورة.	
ق ٩٥ :	الثابت بالعرف قاض على القياس.	
ق ٩٨ :	الثابت قطعاً أو ظاهراً لا يؤخر لموهوم.	
ق ١٣٣ :	الرجوع إثبات في الماضي ونفي في الحال، والجحود نفي فيهما.	
ق ١٥١ :	الشيء إذا ثبت ثبت بجميع لوازمه.	
ق ١٧٨ :	قد يثبت ضمناً ما لا يثبت قصداً.	
ق ١٧٧ :	قد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل.	
ق ١٩٦ :	لا يملك أحد إثبات ملك لغيره بلا اختياره.	
ق ٢١٦ :	ما ثبت في زمان يُحكَمُ ببقائه ما لم يُوجَدْ المزيل.	
ق ٢٠ :	الاستثناء تكلم بالباقي.	نفي
ق ١٨ :	الاستثناء في المقصود لا التابع.	
ق ١٩ :	الاستثناء المعلوم بدلالة الحال كالأستثناء المشروط.	
ق ٢٢٤ :	ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استنائه من العقد.	
ق ٢٥٤ :	الوصف يُقابله شيء من الثمن إذا كان مقصوداً بالتناول.	ثمن
ق ١٩٥ :	لا قواب إلا بالنية.	ثوب

## (جـ)

ج ١٣٩ :	السؤال معاذ في الجواب.	جواب
ج ١٠٠ :	جرخ الصحماء جباراً.	جير

جحد	ق ١٣٣ :	: الرُّجُوعُ إثباتٌ فِي الْمَاضِي وَنَفْيٌ فِي الْحَالِ، وَالْمُحْوَدُ نَفْيٌ فِيهِمَا.
جرح	ق ١٠٠ :	: جَرَحَ السَّخْمَاءُ جُبَارًا.
جزء	ق ١٢٩ :	: ذَكَرَ بَعْضُ مَا لَا يَتَجَزَّأُ كَذَكَرِ كُلِّهِ.
	ق ١٦٥ :	: الْعِبْرَةُ لِأَخِيرِ جُزْئِي الْعِلَّةِ.
	ق ١٧١ :	: الْعَوَضُ يُوزَعُ عَلَى الْمُعَوَّضِ أَجْزَاءً.
	ق ١٨٧ :	: كَلِمَةُ (كُلُّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ أَوْجَبَتْ عُمُومَ أَجْزَائِهِ.
جلب	ق ٥٧ :	: الْبَيْعُ سَالِبٌ لِلْمَلِكِ، وَالشِّرَاءُ جَالِبٌ.
جمع	ق ٧ :	: الْأَجْرُ وَالضَّمَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ.
	ق ٣ :	: الْإِجْمَاعُ الْلاحِقُ لَا يَرْفَعُ الْاِخْتِلَافَ السَّابِقَ.
	ق ٥ :	: إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ حُجَّةٌ يُخَصُّ بِهَا الْأَثَرُ وَيُتْرَكُ الْقِيَاسُ وَالنَّظَرُ.
	ق ١٤ :	: إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُنْسَبُّ : أُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَى الْمُبَاشِرِ.
	ق ١٠١ :	: الْجَمْعُ الْمُخَلَّى بِاللَّامِ يُرَادُّ بِهِ الْجِنْسُ، وَيُطِلُّ الْجَمْعِيَّةُ.
	ق ١٠٢ :	: الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ فِي الْمِيرَاثِ اثْنَانِ.
	ق ٢١٩ :	: مَا ثَبِتَ لِمَجْمَاعَةٍ فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْاِشْتِرَاكِ.
جنس	ق ١٠١ :	: الْجَمْعُ الْمُخَلَّى بِاللَّامِ يُرَادُّ بِهِ الْجِنْسُ، وَيُطِلُّ الْجَمْعِيَّةُ.
جنى	ق ٩١ :	: التَّوْبَةُ عَلَى حَسَبِ الْجَنَائِدِ.
جهد	ق ٦ :	: الْاجْتِهَادُ لَا يُنْقَضُ بِمِثْلِهِ.
	ق ١٧٣ :	: الْفَتْوَى فِي حَقِّ الْجَاهِلِ كَالْاجْتِهَادِ فِي حَقِّ الْمُحْتَدِ.
	ق ٢٠٩ :	: لَا مَسَاسَ لِلْاجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ.
جهل	ق ١٠٦ :	: جِهَالَةُ السَّاقِطِ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُفْضِي إِلَى الْمَنَازَعَةِ.
	ق ١٠٥ :	: جِهَالَةُ السَّبَبِ لَا يُعْتَبَرُ عِنْدَ تَيَقُّنِ مَنْ لَهُ الْحَقُّ.
	ق ١٠٤ :	: الْجِهَالَةُ الْمُفْضِيَةُ إِلَى النِّزَاعِ مُفْسِدَةٌ لِلْعَقْدِ.
	ق ١٠٧ :	: جِهَالَةُ الْمَكْفُولِ لَهُ تُبْطِلُ الْكِفَالَةَ، وَكَذَا جِهَالَةُ الْمَكْفُولِ عَنْهُ.
	ق ١٤٩ :	: الشَّهَادَةُ بِالْمَجْهُولِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ.
	ق ١٧٣ :	: الْفَتْوَى فِي حَقِّ الْجَاهِلِ كَالْاجْتِهَادِ فِي حَقِّ الْمُحْتَدِ.

- ق ٢٠٣ : لا يُحْلَفُ الْقَاضِي عَلَى حَقِّ مَجْهُولٍ.
- جوز : ق ٣٥ : اِعْتَبَارُ الْمَعْنِيِّ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ بِلَا مُرَجِّحٍ فِي الْإِتْبَاتِ، وَيَجُوزُ فِي التَّنْفِي.
- ق ٣٧ : الْأَفْعَالُ الْمُبَاحَةُ لَا يَجُوزُ مُبَاشَرَتُهَا إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ لَا يُؤْذِيَ أَحَدًا.
- ق ١٠٣ : جَوَازُ الشَّرْعِ يُنَافِي الضَّمَانَ.
- ق ١١٨ : الْحِيلَةُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ جَائِزَةٌ، وَإِنْ تَضَرَّرَ الْغَيْرُ فِي ضِمْنِهِ.
- ق ٢١٠ : لَا يَجُوزُ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ وَالْمَجَازِيَّ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ.
- ق ٢١٣ : اللَّفْظُ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنَى حَقِيقِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ، وَمَعْنَى مَجَازِيٌّ مُتَعَارَفٌ: يُرَجِّحُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعِنْدَهُمَا - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - : الْمَجَازِيُّ.
- ق ٢٥٧ : وَمِنْ أَحْكَامِ الْمَجَازِ: وَجُودُ مَا أُرِيدَ بِهِ، خَاصًّا كَانَ أَوْ عَامًّا.

## (ح)

- حال : ق ١١٠ : الْحَالُ تَذُلُّ عَلَى مَا قَبْلَهَا.
- ق ١١٨ : الْحِيلَةُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ جَائِزَةٌ، وَإِنْ تَضَرَّرَ الْغَيْرُ فِي ضِمْنِهِ.
- ق ٢١٤ : لَوْ حَكَى مَا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاةً لِلْحَالِ لَا يَصْدَقُ فِيمَا حَكَى بِلَا بَيِّنَةٍ.
- حجج : ق ٥ : إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ حُجَّةٌ يُخَصُّ بِهَا الْأَثَرُ وَيُتْرَكُ الْقِيَاسُ وَالنَّظَرُ.
- ق ٢٢ : الْاسْتِصْحَابُ حُجَّةٌ دَافِعَةٌ لَا مُثَبِّتَةٌ.
- ق ٤١ : إِقْرَارُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ.
- ق ١٦٣ : الْعَامُّ بَعْدَ التَّخْصِصِ يَبْقَى حُجَّةٌ لَا عَلَى الْيَقِينِ عِنْدَنَا.
- حدث : ق ٢٩ : الْأَصْلُ إِضَافَةُ الْحَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ.
- ق ١٠٩ : الْحَادِثُ يُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ.

- ق ٢٠٤ : لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بَعْدَ الْإِبْرَاءِ الْعَامِّ إِلَّا بِحَقِّ حَدَثٍ بَعْدَهُ.
- ق ٢٣٢ : الْمَقْضِيُّ عَلَيْهِ فِي حَادِثَةٍ : لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلَا يَبْتَنُّ.
- حدد : ق ١١١ : الْخُدُودُ تُنْدَرِي بِالشُّبُهَاتِ.
- حرر : ق ١١٢ : الْحَرُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ.
- حرم : ق ١٦ : إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ غَلَبَ الْحَرَامُ.
- ق ١١٣ : الْحَرَمَةُ تَتَعَدَّى فِي الْأَمْوَالِ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا إِلَّا فِي حَقِّ الْوَارِثِ.
- ق ٢١٨ : مَا حَرُمَ أَخْذُهُ حَرُمَ إِعْطَاؤُهُ.
- حصر : ق ٧١ : التَّحْصِصُ بِالذِّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ.
- حضر : ق ١٨١ : الْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا يُدْعَى بِهِ عَلَى الْغَائِبِ سَبَبًا لَازِمًا لِمَا يُدْعَى بِهِ عَلَى الْحَاضِرِ.
- ق ١٨٤ : الْكِتَابُ مِنَ الْغَائِبِ كَالْخِطَابِ مِنَ الْحَاضِرِ.
- ق ٢٥٣ : الْوَصْفُ فِي الْحَاضِرِ لَقْوٌ، وَفِي الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ.
- حظر : ق ١٥٦ : الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ.
- حقوق : ق ٤٢ : الْإِقْرَارُ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِلْإِسْتِحْقَاقِ.
- ق ٥٩ : يَتَّبَعُ الْحَقُوقِ لَا يَجُوزُ بِالْإِنْفِرَادِ.
- ق ٧٦ : تَصَرُّفُ الْإِنْسَانِ فِي خَالِصِ حَقِّهِ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا لَمْ يُتَضَرَّرْ بِهِ.
- ق ١١٤ : الْحَقِيقَةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ.
- ق ١٤٠ : السَّرَايَةُ تَكُونُ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ لَا الْحَقِيقَةِ.
- ق ١٦٠ : طَرَفِي التَّرْجِيحِ إِذَا تَعَارَضَا كَانَ الرَّجْحَانُ فِي الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ فِي الْحَالِ.
- ق ١٩٧ : لَا تَأْثِيرُ لِلْعَزِيمَةِ فِي تَغْيِيرِ الْحَقِيقَةِ.
- ق ٢١٠ : لَا يَجُوزُ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ وَالْمَجَازِيَّ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ.
- ق ٢١٣ : اللَّفْظُ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنَى حَقِيقِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ ، وَمَعْنَى مَجَازِيٌّ مُتَعَارَفٌ : يُرَجَّحُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيٌّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعِنْدَهُمَا - رَجِمَهُمَا اللَّهُ - : الْمَجَازِيٌّ.
- حكم : ق ١٧ : الْأَسْبَابُ مَطْلُوبَةٌ لِلْأَحْكَامِ، لَا لِأَعْيَانِهَا.

- ق ٥٣ : بَقَاءُ الْحُكْمِ يَسْتَعْنِي عَنْ بَقَاءِ السَّبَبِ.
- ق ٦٣ : التَّابِعُ لَا يُفْرَدُ بِالْحُكْمِ.
- ق ٧٢ : التَّخْصِصُ فِي الرِّوَايَاتِ يُوجِبُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَمَّا عدا المَذْكُورِ.
- ق ١١٧ : حُكْمُ الْخَفِيِّ : النَّظَرُ فِيهِ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ خَفَاءَهُ لَزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ فَيُظْهِرُ الْمُرَادَ.
- ق ١١٦ : الْحِكْمَةُ تُرَاعَى فِي الْجِنْسِ لَا فِي الْأَفْرَادِ.
- ق ١١٥ : الْحُكْمُ يَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ عِلَّتِهِ.
- ق ١٢٣ : الدَّفْعُ بَعْدَ الْحُكْمِ صَحِيحٌ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُخْتَمَةِ.
- ق ١٦١ : الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ.
- ق ١٦٢ : الْعَامُّ يُوْجِبُ الْحُكْمَ فِيهَا يَتَنَاوَلُهُ يَقِينًا.
- ق ٢٠٧ : لَا عِبْرَةَ لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ مَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ.
- ق ٢٤٧ : النَّصُّ : مِنْ وَجْهِ الْبَيَانِ، يَتَرَجَّحُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمُفَسَّرِ عَلَيْهِمَا، وَالْمُحْكَمُ عَلَى الْكُلِّ.
- ق ٢١٤ : لَوْ حَكَى مَا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاةً لِلْحَالِ لَا يَصْدَقُ فِيمَا حَكَى بِلَا بَيِّنَةٍ.
- ق ١٠١ : الْجَمْعُ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ، وَيُطِيلُ الْجَمْعِيَّةُ.
- ق ٧٠ : التَّحْلِيفُ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهِ عَلَى الْبَيِّنَاتِ، وَعَلَى فِعْلِ غَيْرِهِ عَلَى الْعِلْمِ.
- ق ١٥٤ : صِحَّةُ الْحَلْفِ غَيْرُ مُفَارَقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا.
- ق ١٨٩ : كُلُّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْبَيِّنَةُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا التَّحْلِيفُ، سِوَى بَيِّنَةٍ أُقِيمَتْ لِإثْبَاتِ الْخُصُومَةِ.
- ق ٢٠٣ : لَا يُحْلَفُ الْقَاضِي عَلَى حَقٍّ مَجْهُولٍ.
- ق ٢٥١ : النَّيَابَةُ تَجْرِي فِي الْاسْتِخْلَافِ، لَا الْحَلْفِ.
- ق ١٦ : إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ غَلَبَ الْحَرَامُ.
- ق ٥٥ : بَقَاءُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي الْخَلْقَيْنِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ مُحَالٌ.

حكي

حلا

حلف

حلل

- حمل : ق ٢٥٩ : يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِأَجْلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ.  
 حوج : ق ١٠٨ : الْحَاجَةُ تُنْزَلُ مَزَلَةً الضَّرُورَةِ، عَامَّةٌ كَانَتْ أَوْ خَاصَّةً.  
 ق ١٤٣ : السُّكُوتُ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ تَمَامُ الْبَيَانِ.

## (خ)

- خبر : ق ٩ : الإِخْبَارُ إِذَا رُدَّ فِي حَقِّ غَيْرِهِ بَاقٍ فِي حَقِّ نَفْسِهِ.  
 خرج : ق ١٢٠ : الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ.  
 خصص : ق ٧١ : التَّخْصِصُ بِالذِّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ.  
 ق ٧٢ : التَّخْصِصُ فِي الرُّوَايَاتِ يُوجِبُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَمَّا عدا الْمَذْكُورِ.  
 ق ٩٠ : التَّنْصِصُ لَا يُوْجِبُ التَّخْصِصَ.  
 ق ١١٩ : الْخَاصُّ يَتَنَاوَلُ الْمُخْصُوصَ قِطْعًا.  
 ق ١٦٣ : الْعَامُّ بَعْدَ التَّخْصِصِ يَبْقَى حُجَّةً لَا عَلَى الْيَقِينِ عِنْدَنَا.  
 ق ١٧٥ : الْفَرْغُ الْمُخْتَصُّ بِأَصْلٍ وَجُودِهِ يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ أَصْلِهِ.  
 ق ٢٥٦ : الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ أَوْلَى مِنَ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ.  
 ق ٢٥٩ : يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِأَجْلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ.  
 خصم : ق ٩٣ : الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ بِإِقْرَارِ الْخَصْمِ.  
 ق ١٨٢ : الْقَضَاءُ الضَّمْنِيُّ لَا يُشْتَرِطُ لَهُ الدَّعْوَى وَالْخُصُومَةُ.  
 ق ١٨٩ : كُلُّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْبَيِّنَةُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا التَّحْلِيفُ، سِوَى بَيِّنَةِ أَقِيمَتْ لِإثْبَاتِ الْخُصُومَةِ.  
 ق ٢٠٦ : لَا يَنْتَسِبُ أَحَدٌ خَصْمًا عَنْ أَحَدٍ بغيرِ إِذْنِهِ قَصْدًا، وَكَالَةَ وَنِيَاةً وَوَلَايَةً.  
 ق ٢٣٧ : مَنْ جَعَلَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ، فِيمَا كَانَ هُوَ خَصْمًا فِيهِ، وَالشَّيْءُ تَمَّا يَصِحُّ بِذَلِكَ : كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ.  
 خطأ : ق ٢٠٠ : لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ.

خطب	ق ١٨٤ :	: الكتاب من الغائب كما لخطاب من الحاضر.
خطط	ق ٢٠٢ :	: لا يعتمد على الخط ، ولا يعمل به.
خفف	ق ٢٤ :	: الأشد يزال بالأخف.
خفي	ق ١١٧ :	: حكم الخفي : النظر فيه ؛ ليعلم أن خفاؤه لزيادة أو نقصان فيظهر المراد.
خلف	ق ٣ :	: الإجماع اللاحق لا يرفع الاختلاف السابق.
	ق ٨ :	: اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان.
	ق ٢٠٧ :	: لا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم.
	ق ١٩٣ :	: لا يبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود.
خير	ق ١٩١ :	: كل مُخَيَّر بين شيئين إذا اختار أحدهما : تعين عليه ، ولا يعود على الآخر.
	ق ١٩٦ :	: لا يملك أحد إثبات ملك لغيره بلا اختياره.

## (٥)

دام	ق ٢١ :	: استدامة الشيء يُعْتَبَرُ بِأصله.
	ق ٢١٥ :	: مَا لَا يَكُونُ لَزَمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ.
دان	ق ٦٠ :	: بيع الدين بالدين باطل.
	ق ٨٦ :	: تملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز.
	ق ١٢٨ :	: الدينون تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا.
	ق ٢٠١ :	: لَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ إِلَّا بِدَيْنٍ صَحِيحٍ.
	ق ١٩٩ :	: لَا يَصِحُّ تَمْلِكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ.
دخل	ق ١١٢ :	: الحر لا يدخل تحت اليد.
	ق ١٢١ :	: الدَّخَلُ تَحْتَ الْعَقْدِ عَمَلٌ سَلِيمٌ ، وَالْمُفْسَدُ غَيْرُ دَاخِلٍ.
درا	ق ١١١ :	: الحدود تُنْدَرِجُ بِالشَّبَهَاتِ.
	ق ١٢٢ :	: دَرَاءُ الْمَافْسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ.

- دعى : ق ٢ : الإبراء عَنِ الْأَعْيَانِ لَا يَجُوزُ، وَعَنْ دَعْوَاهَا يَجُوزُ.
- ق ٤٠ : الإِقْرَارُ بَعْدَ الدَّعْوَى صَحِيحٌ، دُونَ الْعَكْسِ.
- ق ٨٧ : التَّنَاقُضُ يُفْسِدُ الدَّعْوَى.
- ق ١٧٩ : الْقَبْضُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي انْتِقَالِ الْمِلْكِ لَا فِي دَعْوَى الْمَلِكِ الْقَدِيمِ.
- ق ١٨٢ : الْقَضَاءُ الضَّمْنِيُّ لَا يُشْتَرَطُ لَهُ الدَّعْوَى وَالْحُصُومَةُ.
- ق ٢٠٤ : لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بَعْدَ الْإِبْرَاءِ الْعَامِّ إِلَّا بِحَقِّ حَادِثٍ بَعْدَهُ.
- ق ١٩٤ : لَا يَجُوزُ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْحَقِّ.
- ق ٢٣٢ : الْمُقْضِي عَلَيْهِ فِي حَادِثَةٍ : لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلَا يَبْتَنُّهُ.
- دفع : ق ١١٨ : الْحِيلَةُ لِلدَّفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ جَائِزَةٌ، وَإِنْ تَضَرَّرَ الْغَيْرُ فِي ضَمْنِهِ.
- ق ١٢٥ : الدَّفْعُ إِذَا كَانَ لَغَرَضٍ : لَا يَجُوزُ الْاِسْتِرَاءُ مَا دَامَ بَاقِيًا.
- ق ١٢٣ : الدَّفْعُ بَعْدَ الْحُكْمِ صَحِيحٌ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُحْكَمَةِ.
- ق ١٢٤ : دَفْعُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ يَسْتَرِدُّهُ.
- ق ١٥٨ : الضَّرَرُ مَذْفُوعٌ بِقَدْرِ الْإِمْتِكَانِ.
- ق ١٧٤ : فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَمْلِكُ الْمُدْفُوعُ إِلَيْهِ الْمَالُ الْمُدْفُوعُ إِلَيْهِ مَقَابَلًا يَمْلِكُ : فَإِنَّ الْمَأْمُورَ يَرْجِعُ بِلاَ شَرْطٍ ، وَإِلَّا فَلَا.
- ق ١٩٠ : كُلُّ مَا هُوَ وَاجِبُ الدَّفْعِ بِالْاِسْتِرْدَادِ لَا يَجُوزُ تَقْرِيرُهُ.
- دلل : ق ٩٦ : الثَّابِتُ بِدَلَالَةٍ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ الصَّرِيحُ بِخِلَافِهِ.
- ق ١١٠ : الْحَالُ قُدْلٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا.
- ق ١١٤ : الْحَقِيقَةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ.
- ق ١٢٦ : الدَّلَالَةُ تَعْمَلُ عَمَلَ الصَّرِيحِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَرِيحٌ يُعَارِضُهَا.
- ق ١٢٧ : دَلِيلُ الشَّيْءِ فِي الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ يَقُومُ مَقَامَهُ.
- ق ١٥٣ : الصَّرِيحُ يُفَوِّتُ الدَّلَالَةَ.

(ذ)

ذات : ق ٦٨ : تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ.



- ذكر : ق ٧١ : التخصيص بالذكر لا يدل على الحصر.  
 ق ٧٢ : التخصيص في الروايات يوجب نفى الحكم عما عدا المذكور.  
 ق ١٢٩ : ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله.  
 ذمم : ق ٢٦ : الأصل براءة الذمة.  
 ق ٢١٧ : ما في الذمة لا يتعين إلا بالقبض.

## (ر)

- رأي : ق ١٣٠ : الرؤية من الزجاج رؤية حقيقة.  
 رتب : ق ١٨٩ : كل ما يترتب عليها البيئة يترتب عليها التخليف، سوى بيئة أقيمت لإثبات الخصومة.  
 رجح : ق ٧٣ : الترجيح لا يقع بكثرة العلل.  
 ق ١٦٠ : طرفي الترجيح إذا تعارضا كان الرجحان في الذات أحق منه في الحال.  
 رجع : ق ١٣٣ : الرجوع إثبات في الماضي ونفي في الحال، والجحود نفي فيهما.  
 ق ١٣٢ : الرجوع في الهبة - ولو بالتراضي - فسسخ لعقد الهبة من الأصل، وإعادة الملك القديم لا هبة.  
 ق ١٣١ : الرجوع من الإقرار باطل.  
 ردد : ق ٤٤ : الإقرار لا يوقد بالرد.  
 ق ١٢٥ : الدفع إذا كان لغرض : لا يجوز الاسترداد مادام باقياً.  
 ق ١٢٤ : دفع ما ليس بواجب عليه يسترد.  
 ق ١٣٦ : الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل لا تمنع الرد بالعيب.  
 ق ١٨٥ : كل كفالة تنعقد غير موجبة للرد لا تثقل موجبة أبداً.  
 ق ١٩٠ : كل ما هو واجب الرفع بالاسترداد لا يحوز تفريره.  
 رسل : ق ١٣٥ : الرسول معبر وسفير، فكلامه كلام المرسل.  
 رعى : ق ٧٥ : تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.

الحكمة مُرَاعَى فِي الْجِنْسِ لَا فِي الْأَفْرَادِ.	ق ١١٦	
يَلْزَمُ مُرَاعَاةَ الشَّرْطِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.	ق ٢٦٤	
عَقْدُ الرَّهْنِ تَبْرُعٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ.	ق ١٦٩	رهن
مَا قَبِلَ الْبَيْعَ قَبْلَ الرَّهْنِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةٍ.	ق ٢٢٣	
التَّحْصِيسُ فِي الرُّوَايَاتِ يُوجِبُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَمَّا عدا الْمَذْكُورِ.	ق ٧٢	روى

## (ز)

تَقْدِيرُ الشَّرْعِ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْقَاضِي، فَلَا يَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ.	ق ٨٤	زاد
الزِّيَادَةُ الْمُنْفَصِلَةُ غَيْرُ الْمُتَوَلِّدَةِ مِنَ الْأَصْلِ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ.	ق ١٣٦	
إِذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَمْنُوعُ.	ق ١٣	زال
الضَّرَرُ يُزَالُ.	ق ١٥٥	
الرُّؤْيَةُ مِنَ الرُّجَاجِ رُؤْيَةٌ حَقِيقَةٌ.	ق ١٣٠	زجاج
مَا ثَبَتَ فِي زَمَانٍ يُحْكَمُ بَبَقَائِهِ مَا لَمْ يُوجَدْ الْمَزِيلُ.	ق ٢١٦	زمن

## (س)

لَا مَسَاعَ لِلْاجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ.	ق ٢٠٩	ساغ
السُّؤَالُ مُعَادٌ فِي الْجَوَابِ.	ق ١٣٩	سأل
الْمَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ مَضْمُونٌ بِقِيَمَتِهِ.	ق ٢٣٣	سام
اِخْتِلَافُ الْأَسْبَابِ بِمَنْزِلَةِ اِخْتِلَافِ الْأَعْيَانِ.	ق ٨	سبب
إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمَتَسَبِّبُ أَضِيفَ الْحُكْمُ إِلَى الْمُبَاشِرِ.	ق ١٤	
الْأَسْبَابُ مَطْلُوبَةٌ لِلْأَحْكَامِ، لَا لِأَعْيَانِهَا.	ق ١٧	
الْأَصْلُ: أَنْ كُلَّ تَصَرُّفٍ يُوقِفُ حُكْمَهُ عَلَى شَيْءٍ: أَنْ يُحْفَلَ	ق ٣١	
مُعَلَّقًا بِالشَّرْطِ، لَا سَبَبًا، إِلَّا فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ.		
بَقَاءُ الْحُكْمِ يَسْتَعْنِي عَنْ بَقَاءِ السَّبَبِ.	ق ٥٣	

ق ٦٨ :	تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ.	
ق ١٠٥ :	جَهَالَةُ السَّبَبِ لَا يُعْتَبَرُ عِنْدَ تَيَقُّنٍ مَنْ لَهُ الْحَقُّ.	
ق ١٣٨ :	السَّبَبُ يُسْتَعَارُ لِلْمُسَبَّبِ دُونَ عَكْسِهِ.	
ق ٢٠٧ :	لَا عِبْرَةَ لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ مَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ.	
ق ١٩٣ :	لَا يُبَالَى بِاخْتِلَافِ الْأَسْبَابِ عِنْدَ سَلَامَةِ الْمَقْصُودِ.	
ق ٢٢٥ :	الْمُبَاشِرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ، وَالْمُسَبَّبُ لَا إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَعَمَّدًا.	
ق ٢٣٥ :	مَنْ سَعَى فِي تَقْضِي مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعْيُهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ.	سعى
ق ٦٤ :	التَّابِعُ يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمُتَبَوِّعِ.	سقط
ق ٦٧ :	تَأْكِيدُ مَا كَانَ عَلَى شَرْفِ السَّقُوطِ يَجْرِي بِجَرَى الْإِثْلَافِ فِي	
	إِجْبَابِ الضَّمَانِ.	
ق ١٠٦ :	جَهَالَةُ الْمَاقِطِ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْضِي إِلَى الْمَنَازَعَةِ.	
ق ١٣٧ :	الْمَاقِطُ لَا يَعُودُ.	
ق ٢٦٢ :	يَسْقُطُ الْفَرْعُ إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ.	
ق ١٤٢ :	السُّكُوتُ عَنِ التَّبَعِ لَا يُوجِبُ فَسَادَ الْعَقْدِ فِي الْأَصْلِ.	سكت
ق ١٤٣ :	السُّكُوتُ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ تَمَامُ الْبَيَانِ.	
ق ٥٧ :	الْبَيْعُ سَالِبٌ لِلْمَلِكِ، وَالشِّرَاءُ جَالِبٌ.	سلب
ق ١٤٤ :	السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ.	سلط
ق ١٢١ :	الدَّاحِلُ تَحْتَ الْعَقْدِ عَمَلٌ سَلِيمٌ، وَالْمُفْسَدُ غَيْرُ دَاحِلٍ.	سلم
ق ١٤١ :	السَّلَامَةُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي التَّبَرُّعَاتِ.	
ق ٨٣ :	التَّقْرِيرُ أَحَدُ وُجُوهِ السُّتَةِ.	ستن
ق ١٥٢ :	الشَّيْءُ إِذَا يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ إِذَا تَسَاوَىا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ.	سوي

## (ش)

ق ٢٣ :	الْإِشَارَةُ إِذَا تَقَرُّ مَقَامَ الْعَبَارَةِ إِذَا كَانَتْ مَعْهُدَةً.	شار
ق ١١١ :	الْحُدُودُ تُنْدَرِجُ بِالشُّبُهَاتِ.	شبه

- شدد : ق ٢٤ : : الأشدُّ يُزالُ بالأخفِّ.
- شرط : ق ٤ : : أجزاءُ العِوضِ تُنقسمُ على أجزاءِ المعوضِ، وأجزاءُ الشرطِ لا تُنقسمُ على أجزاءِ المشروطِ.
- ق ١٩ : : الاستثناءُ المعلومُ بدلالةِ الحالِ كالاستثناءِ المشروطِ.
- ق ٣١ : : الأصلُ : أنْ كُلُّ تصرُّفٍ يُوقَفُ حُكْمُهُ على شيءٍ : أنْ يُجْعَلَ مُعْلَقًا بالشرطِ، لا سببًا، إلَّا فيما لا يَحْتَمِلُ التعليلُ.
- ق ١٤١ : : السَّلامَةُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي التَّبَرُّعَاتِ.
- ق ١٤٦ : : شَرْطُ الْوَاقِفِ كَنْصِ الشَّارِعِ.
- ق ١٤٧ : : شَرْطُ وُجُودِ الشَّيْءِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِحَمِيعِ أَجْزَائِهِ شَرْطًا لِبَقَاءِ ذَلِكَ الشَّيْءِ.
- ق ١٤٥ : : الشَّرْطُ يُقَابِلُ الْمَشْرُوطَ جُمْلَةً وَلَا يُقَابِلُهُ أَجْزَاءً.
- ق ١٦٤ : : الْعَادَةُ الْمُطْرَدَةُ تُنْزَلُ مِرْلَةَ الشَّرْطِ.
- ق ١٧٤ : : فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَمْلِكُ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ الْمَالَ الْمَدْفُوعَ إِلَيْهِ مُقَابِلًا يَمْلِكُ : فَإِنْ الْمَأْمُورَ يَرْجِعُ بِلاَ شَرْطٍ، وَإِلَّا فَلَا.
- ق ١٨٨ : : كُلُّ شَرْطٍ يَغْيِرُ حَكَمَ الشَّرْعِ يَكُونُ بَاطِلًا.
- ق ٢٢٩ : : الْمُعْلَقُ بِالشَّرْطِ مَعْدُومٌ قَبْلَهُ.
- ق ٢٦٤ : : يَلْزَمُ مُرَاعَاةُ الشَّرْطِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.
- ق ٧٨ : : تَغْيِيرُ الْمَشْرُوعِ بَاطِلٌ.
- ق ٨٤ : : تَقْدِيرُ الشَّرْعِ أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْقَاضِي، فَلَا يَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ.
- ق ١٨٨ : : كُلُّ شَرْطٍ يَغْيِرُ حَكَمَ الشَّرْعِ يَكُونُ بَاطِلًا.
- ق ٢٤٩ : : النَّهْيُ يُقَرَّرُ الْمَشْرُوعِيَّةَ عِنْدَنَا.
- ق ٨٢ : : التَّقْسِيمُ يَفْتَضِي انْتِفَاءَ مُشَارَكَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ قِسْمِ صَاحِبِهِ.
- ق ٢١٩ : : مَا ثَبَتَ لِحِمَاةٍ فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِشْتِرَاكِ.
- ق ٢٦٠ : : يُرْجَحُ بَعْضُ وَجْهِ الْمُشْتَرَكِ بِغَالِبِ الرَّأْيِ.
- ق ٢٣٣ : : الْمَقْبُوضُ عَلَى سَوَمِ الشَّرَاءِ مَضْمُونٌ بِقِيَمَتِهِ.
- شرى : ق ٢٣٣ :

شك	ق ٢٤٤ :	مَنْ شَكَّ هَلْ فَعَلَ شَيْئًا أَوْ لَا ؟ : فالأصل أنه لم يفعل.
شهد	ق ١٤٨ :	الشَّهَادَةُ إِذَا بَطَلَتْ فِي الْبَعْضِ بَطَلَتْ فِي الْكُلِّ.
	ق ١٤٩ :	الشَّهَادَةُ بِالْمَجْهُولِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ.
	ق ١٥٠ :	شَهَادَةُ قَاصِرَةٍ يَنْتُهَا غَيْرُهُمْ : تُقْبَلُ.
شيء	ق ١٥١ :	الشَّيْءُ إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ بِجَمِيعِ لَوَازِمِهِ.
	ق ١٥٢ :	الشَّيْءُ إِنَّمَا يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ إِذَا تَسَاوَيَا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ.
	ق ١٩١ :	كُلُّ مُخْتِيرٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِذَا اخْتَارَ أَحَدَهُمَا : تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، وَلَا يَعُودُ عَلَى الْآخَرِ.

## (ص)

صحب	ق ٢٢ :	الاستِصْحَابُ حُجَّةٌ دَافِعَةٌ لَا مُنْشِقَّةٌ.
صحح	ق ١٠٦ :	جِهَالَةُ السَّاقِطِ لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُفْضِي إِلَى الْمَنَازَعَةِ.
	ق ١٢٣ :	الدَّفْعُ بَعْدَ الْحُكْمِ صَحِيحٌ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُخْتَسِمَةِ.
	ق ١٥٤ :	صِحَّةُ الْحَلْفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنِ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا.
صرح	ق ٩٦ :	الْثَّابِتُ بِدَلَالَةٍ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ الصَّرِيحُ بِخِلَافِهِ.
	ق ١٢٦ :	الدَّلَالَةُ تَعْمَلُ عَمَلُ الصَّرِيحِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَرِيحٌ يُعَارِضُهَا.
	ق ١٥٣ :	الصَّرِيحُ يُفَوِّتُ الدَّلَالََةَ.
صرف	ق ٣١ :	الأصلُ : أنْ كُلُّ تَصَرُّفٍ يُوقَفُ حُكْمُهُ عَلَى شَيْءٍ : أنْ يُحْتَمَلَ مُعَلَّقًا بِالشَّرْطِ، لَا سَبَبًا، إِلَّا فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيلَ.
	ق ٧٥ :	تَصَرُّفُ الْإِمَامِ عَلَى الرَّعِيَّةِ مَثْبُوطٌ بِالْمَصْلَحَةِ.
	ق ٧٦ :	تَصَرُّفُ الْإِنْسَانِ فِي خَالِصِ حَقِّهِ إِنَّمَا يَصَحُّ إِذَا لَمْ يُتَضَرَّرْ بِهِ.
	ق ٧٩ :	تَفْوِضُ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ لَا يَحُوزُ.
	ق ٢١٥ :	مَا لَا يَكُونُ لَازِمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ.

- ٢٣٦ ق : مَنْ لَا يَلِي غَيْرَهُ لَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِي حَقِّهِ.  
 ٢٦١ ق : يَدْخُلُ فِي التَّصَرُّفِ تَبَعًا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا.  
 صفق : ٨١ ق : تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ.  
 ٢١٢ ق : لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ.  
 صلح : ٧٥ ق : تَصَرُّفُ الْإِمَامِ عَلَى الرَّعْيَةِ مُنَوِّطٌ بِالصِّلَاحَةِ.

## (ض)

- ضرب : ٣٠ ق : الْأَصْلُ فِي الْوَكَالَةِ الْخُصُوصُ، وَفِي الْمَضَارَبَةِ الْعُمُومُ.  
 ضرر : ١٥ ق : إِذَا تَعَارَضَ الْمَفْسَدَتَانِ : رُوعِيْ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بَارْتِكَابِ أَحْفَهُمَا.  
 ٣٢ ق : الْأَضْطِرَارُّ لَا يُبْطِلُ حَقَّ غَيْرِهِ.  
 ٧٦ ق : تَصَرُّفُ الْإِنْسَانِ فِي خَالِصِ حَقِّهِ إِنَّمَا يَصَحُّ إِذَا لَمْ يُتَضَرَّرْ بِهِ.  
 ٨٠ ق : التَّغْيِيرُ فِي الْمَعَاوِضَةِ سَبَبُ الضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.  
 ٩٧ ق : الثَّابِتُ بِالضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ.  
 ٩٩ ق : جَازَ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ مَعَ الْإِقْرَارِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُتَوَقَّعُ الضَّرَرُ مِنْ غَيْرِ الْمَقَرِّ لَوْلَاهَا.  
 ١٠٨ ق : الْحَاجَةُ تُنْزِلُ مِزْلَةَ الضَّرُورَةِ، عَامَّةٌ كَانَتْ أَوْ خَاصَّةً.  
 ١١٨ ق : الْحِيلَةُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ جَائِزَةٌ، وَإِنْ تَضَرَّرَ الْغَيْرُ فِي ضَمْنِهِ.  
 ١٥٧ ق : الضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ.  
 ١٥٨ ق : الضَّرَرُ مَدْفُوعٌ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.  
 ١٥٥ ق : الضَّرَرُ يُزَالُ.  
 ١٥٦ ق : الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ.  
 ١٧٠ ق : الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ.  
 ٢٢٠ ق : مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا.  
 ٢٤١ ق : مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِهِ.

- ٢٥٩ ق : يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِأَجْلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ.  
 ضعف : ق ٥٦ : بِنَاءُ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ فَاسِدٌ.  
 ضمن : ق ٧ : الْأَجْرُ وَالضَّمَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ.  
 ق ١٠ : إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضِمْنِهِ.  
 ق ٣٦ : الْأَعْيَانُ الْمَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا.  
 ق ١ : الْأَمْرُ لَا يَضْمَنُ بِالْأَمْرِ.  
 ق ٧٦ : تَأْكِيدُ مَا كَانَ عَلَى شَرَفِ السَّقُوطِ يَجْرِي بِجَرَى  
 الْإِثْلَافِ فِي إِجَابِ الضَّمَانِ.  
 ق ٨٠ : التَّغْرِيرُ فِي الْمَعَاوِضَةِ سَبَبُ الضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.  
 ق ١٠٣ : جَوَازُ الشَّرْعِ يُتَافَى الضَّمَانُ.  
 ق ١٢٠ : الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ.  
 ق ١٥٩ : الضَّمَانُ بِالتَّغْرِيرِ مَخْصُوصٌ بِالْمَعَاوِضَاتِ.  
 ق ١٧٨ : قَدْ يَثْبُتُ ضَمْنًا مَا لَا يَثْبُتُ قَضْدًا.  
 ق ١٨٢ : الْقَضَاءُ الضَّمْنِيُّ لَا يُشْتَرَطُ لَهُ الدَّعْوَى وَالْخُصُومَةُ.  
 ق ٢٢٥ : الْمُبَاشِرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ، وَالْمُسَبَّبُ لَا إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَعَمَّدًا.  
 ق ٢٣٠ : الْمَغْرُورُ فِي الْمَعَاوِضَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي سَلَامَةَ الْعِوَضِ جُعِلَ سَبَبًا  
 لِلضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.  
 ق ٢٣٣ : الْمَبْذُورُ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ مَضْمُونٌ بِقِيَمَتِهِ.  
 ق ٢٤٣ : مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا، وَلَحِقَهُ ضَمَانٌ : يَرْجِعُ عَلَى مَنْ وَقَعَ لَهُ  
 الْعَمَلُ.  
 ق ٢٥٨ : هَلَاكُ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِشِرَاءٍ بَاطِلٍ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ.  
 ضيف : ق ٢٩ : الْأَصْلُ إِضَافَةُ الْحَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ.

(ط)

طرد : ق ١٦٤ : الْعَادَةُ الْمُطْرَدَةُ تُنْزَلُ مَرَّةً الشَّرْطِ.

- طرف : ق ١٦٠ : طَرْفِي التَّرْجِيحِ إِذَا تَعَارَضَا كَانَ الرَّجْحَانُ فِي الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ فِي الْحَالِ.
- طلب : ق ١٧ : الْأَسْبَابُ مَطْلُوبَةٌ لِلْأَحْكَامِ، لَا لِأَعْيَانِهَا.

## (ظ)

- ظلم : ق ٢٢٦ : الْمَظْلُومُ لَا يَظْلِمُ غَيْرَهُ.
- ظنن : ق ٢٠٠ : لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْوُهُ.
- ظهر : ق ٩٨ : الثَّابِتُ قَطْعًا أَوْ ظَاهِرًا لَا يُؤَخَّرُ لِمَوْهومٍ.
- ق ١٧٠ : الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ.
- ق ٢٤٧ : النَّصُّ : مِنْ وَجْهِ الْبَيَانِ، يَتَرَجَّحُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمَفْسَرُ عَلَيْهِمَا، وَالْمُحْكَمُ عَلَى الْكُلِّ.

## (ع)

- عاب : ق ١٣٦ : الزِّيَادَةُ الْمُنْفَصِلَةُ غَيْرُ الْمُتَوَلِّدَةِ مِنَ الْأَصْلِ لَا تَمْتَنِعُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ.
- عاد : ق ١١٤ : الْحَقِيقَةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ.
- ق ١٣٧ : السَّاقِطُ لَا يَعُودُ.
- ق ١٣٩ : السُّؤَالُ مُعَادٍ فِي الْجَوَابِ.
- ق ١٦١ : الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ.
- ق ١٦٤ : الْعَادَةُ الْمَطْرُودَةُ تُنْزَلُ مِثْلَةَ الشَّرْطِ.
- ق ٢٣٤ : الْمُمْتَنِعُ عَادَةً كَالْمُمْتَنِعِ حَقِيقَةً.
- عار : ق ١٣٨ : السَّبَبُ يُسْتَعَارُ لِلْمُسَبِّبِ دُونَ عَكْسِهِ.
- عبر : ق ٢١ : اسْتِدَامَةُ الشَّيْءِ تُعْتَبَرُ بِأَصْلِهِ.
- ق ٢٣ : الْإِشَارَةُ إِثْمًا تَقُومُ مَقَامَ الْعِبَارَةِ إِذَا كَانَتْ مَعْنُودَةً.
- ق ٣٤ : الْاِعْتِبَارُ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا لِلْأَلْفَافِ وَالْمَبَانِي.



- ق ٣٥ : اِغْتَبَارُ الْمُعْتَبَرِ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا مُرَجِّحٍ فِي الْإِبْتِهَاتِ، وَيَجُوزُ فِي الثَّقَنِي.
- ق ٥٠ : اِجْتِبَابُ الْعَبْدِ مُعْتَبَرٌ بِاِجْتِبَابِ اللَّهِ تَعَالَى.
- ق ٧٧ : تُعْتَبَرُ صِفَةُ الْوَقْتِ فِي تَقْصَانِ الْوَاجِبِ وَكَمَالِهِ.
- ق ١٣٥ : الرَّسُولُ مُعْتَبَرٌ وَسَفِيرٌ، فَكَلَامُهُ كَكَلَامِ الْمُرْسَلِ.
- ق ١٦٥ : الْعِبْرَةُ لِأَخْرِ جُزْئِي الْعِلَّةِ.
- ق ١٦٦ : الْعِبْرَةُ لِلْمَلْفُوظِ نَصًّا دُونَ الْمَقْصُودِ.
- عجم : ق ١٠٠ : جَرَحُ الْعَجَمَاءِ جَبَارٌ.
- عدم : ق ٢٧ : الْأَصْلُ الْعَدَمُ فِي الصِّفَاتِ الْعَارِضَةِ.
- ق ١٥٤ : صِحَّةُ الْخَلْفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الْإِفْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا.
- عدد : ق ١١٣ : الْحَرَمَةُ تَتَعَدَّى فِي الْأَمْوَالِ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا إِلَّا فِي حَقِّ الْوَارِثِ.
- عدا : ق ١٨٠ : الْقَضَاءُ مُقْتَصِرٌ عَلَى الْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ.
- عذر : ق ١١ : إِذَا تَعَذَّرَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ.
- عرض : ق ١٢ : إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضَى : يُقَدِّمُ الْمَانِعُ.
- ق ١٥ : إِذَا تَعَارَضَ الْمَفْسَدَتَانِ : رُوِيَ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بَارِتَكَابٍ أَحَقَّهُمَا.
- ق ٢٧ : الْأَصْلُ الْعَدَمُ فِي الصِّفَاتِ الْعَارِضَةِ.
- ق ١٢٦ : الدَّلَالَةُ تَعْمَلُ عَمَلَ الصَّرِيحِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَرِيحٌ يُعَارِضُهَا.
- ق ٢٣١ : الْمَقَاصِدُ فِي الْعَرُوضِ وَالْعَقَارِ يَتَعَلَّقُ بِصَوْرِهَا وَأَعْيَانِهَا.
- عرف : ق ٤٩ : الْأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ وَالْعُرُوفِ، لَا عَلَى الْأَغْرَاضِ.
- ق ٩٥ : الثَّابِتُ بِالْعُرْفِ قَاضٍ عَلَى الْقِيَاسِ.
- ق ١٦٧ : الْعُرْفُ قَاضٍ عَلَى الْوَضْعِ.
- ق ١٨٧ : كَلِمَةُ (كُلُّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ أَوْجَبَتْ عُمُومَ أَجْزَائِهِ.
- ق ٢٢٧ : الْمَعْرِفَةُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْرَرِ فِي الْأَيْمَانِ إِلَّا مَعْرِفَةٌ فِي الْجُزْأِ.
- عزم : ق ١٩٧ : لَا تَأْنِيْرٌ لِلْعَزِيمَةِ فِي تَغْيِيرِ الْحَقِيقَةِ.

- عطا : ق ٢١٨ : ما حَرَّمَ أَخْذُهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤُهُ.
- عقد : ق ١٠٦ : جهالة الساقط لا تمنع صحة العقد؛ لأنها لا تُقضي إلى المنازعة.
- ق ١٠٤ : الجهالة المفضية إلى النزاع مفسدة للعقد.
- ق ١٢١ : الدأخل تحت العقد عمل سليم، والمفسد غير داخل.
- ق ١٣٢ : لرجوع في الهبة - ولو بالتراضي - فسح لعقد الهبة من الأصل، وإعادة الملك القديم لا هبة.
- ق ١٤٢ : السكوت عن التبع لا يوجب فساد العقد في الأصل.
- ق ١٦٩ : عقد الرهن تبرع من جانب الراهن.
- ق ١٦٨ : العقد متى افسح بقضاء القاضي لا يعود إلا بتجديده.
- ق ١٨٥ : كل كفالة تنعقد غير موجبة للرد لا تثقل موجبة أبداً.
- ق ٢٢٤ : ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استناؤه من العقد.
- عقر : ق ٢٣١ : المقاصد في العرض والعقار تتعلق بصورهما وأعيانها.
- علق : ق ٣١ : الأصل : أن كل تصرف يوقف حكمه على شيء : أن يجعل معلقاً بالشرط، لا سبباً، إلا فيما لا يحتمل التعليق.
- ق ٣٩ : الإقرار لا يحتمل التعليق.
- ق ٢٢٩ : المعلق بالشرط معدوم قبله.
- ق ٢٤٠ : من لا يملك التنجيز لا يملك التعليق.
- ق ٢٣٩ : من يملك التنجيز يملك التعليق.
- علل : ق ٧٣ : الترجيح لا يقع بكثرة العلل.
- ق ١١٥ : الحكم ينتهي بانتهاء علته.
- ق ١٦٥ : العبرة لاخير جزئي العلة.
- علم : ق ١٩ : الاستثناء المعلوم بدلالة الحال كالاستثناء المشروط.
- ق ٧٠ : التحليف على فعل نفسه على البتات، وعلى فعل غيره على العلم.
- ق ١١٧ : حكم الخفي : النظر فيه؛ ليعلم أن خفاؤه لزيادة أو نقصان فيظهر المراد.

- ق ٢٢٨ : المَعْلُومُ لَا يُؤَخَّرُ لِلْمَوْهُومِ .
- عمد : ق ٢٠٢ : لَا يُعْتَمَدُ عَلَى الْخَطِّ، وَلَا يُعْمَلُ بِهِ .
- عمل : ق ٣٣ : إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوَّلَى مِنْ إِمَالِهِ مَتَى أَتَى، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ أَهْمِلْ .
- ق ١٧٠ : الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ .
- ق ٢٣٨ : مَنْ عَمِلَ إِقْرَارُهُ قَبْلَتْ بَيِّنَتُهُ، وَإِلَّا فَلَا .
- ق ٢٤٣ : مَنْ عَمِلَ لغيرِهِ عَمَلًا، وَلَحِقَهُ ضَمَانٌ : يَرْجِعُ عَلَى مَنْ وَقَعَ لَهُ الْعَمَلُ .
- عمم : ق ١٦٣ : الْعَامُّ بَعْدَ التَّخْصِصِ يَبْقَى حِجَّةٌ لَا عَلَى الْيَقِينِ عِنْدَنَا .
- ق ١٦٢ : الْعَامُّ يَوْجِبُ الْحُكْمَ فِيهَا يَتَنَوَّلُهُ يَقِينًا .
- ق ١٨٧ : كَلِمَةُ (كُلُّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ أَوْجَبَتْ عُمُومَ أَجْزَائِهِ .
- ق ١٨٦ : كَلِمَةُ (كُلُّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى التَّكْرَةِ أَوْجَبَتْ عُمُومَ أَفْرَادِهَا عَلَى سَبِيلِ الشُّمُولِ دُونَ التَّكْرَارِ .
- عنا : ق ٣٥ : اِغْتِبَارُ الْمَعْنِيِّينَ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ بِلَا مُرَاجَعٍ فِي الْإِنْبَاتِ، وَيَجُوزُ فِي النَّفْيِ .
- عهد : ق ٢٣ : الْإِشَارَةُ إِذَا تَقَوَّمَ مَقَامَ الْعِبَارَةِ إِذَا كَانَتْ مَعْقُودَةً .
- عوض : ق ٤ : أَجْزَاءُ الْعِوَضِ تَنْقَسِمُ عَلَى أَجْزَاءِ الْمَعْوِضِ، وَأَجْزَاءُ الشَّرْطِ لَا تَنْقَسِمُ عَلَى أَجْزَاءِ الْمَشْرُوطِ .
- ق ١٥٩ : الضَّمَانُ بِالتَّغْيِيرِ مَخْصُوصٌ بِالْمُعَاوَضَاتِ .
- ق ١٧١ : الْعِوَضُ يُوزَعُ عَلَى الْمَعْوِضِ أَجْزَاءً .
- ق ٢٣٠ : الْمَغْرُورُ فِي الْمُعَاوَضَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي سَلَامَةَ الْعِوَضِ جُعِلَ سَبَبًا لِلضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .
- عين : ق ٨ : اخْتِلَافُ الْأَسْبَابِ بِمَنْزِلَةِ اخْتِلَافِ الْأَعْيَانِ .
- ق ٣٦ : الْأَعْيَانُ الْمَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا .
- ق ٩٤ : الثَّابِتُ بِالرَّهَانِ كَالثَّابِتِ بِالْعَيَانِ .
- ق ١٩١ : كُلُّ مُخَيَّرٍ بَيْنَ شَيْعَيْنِ إِذَا اخْتَارَ أَحَدَهُمَا: تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، وَلَا يُعُودُ عَلَى الْآخَرِ .

- ق ١٩٢ : الكَيْلِيُّ وَ الْوَزْنِيُّ مَبِيعٌ بِاعْيَانِهِمَا، ثَمَّنْ بِأَوْصَانِهِمَا.  
 ق ١٩٨ : لَا يَصَحُّ تَأْجِيلُ الْأَعْيَانِ.  
 ق ٢١٧ : مَا فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالْقَبْضِ.

## (ع)

- غاب : ق ١٨١ : القضاء على الغائب لا يجوز، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا يُدْعَى بِهِ عَلَى الغائب سَبَبًا لَازِمًا لَمَّا يُدْعَى بِهِ عَلَى الْحَاضِرِ.  
 ق ١٨٤ : الْكِتَابُ مِنَ الْغَائِبِ كَالْحِطَابِ مِنَ الْحَاضِرِ.  
 ق ٢١١ : لَا عِبْرَةَ لِتَارِيخِ الْغَيْبَةِ.  
 ق ٢٥٣ : الرَّصْفُ فِي الْحَاضِرِ لَغَوٌّ، وَفِي الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ.  
 غرر : ق ٨٠ : التَّغْرِيرُ فِي الْمَعَاوِضَةِ سَبَبُ الضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.  
 ق ١٥٩ : الضَّمَانُ بِالتَّغْرِيرِ مَخْصُوصٌ بِالْمَعَاوِضَاتِ.  
 ق ٢٣٠ : الْمَعْرُورُ فِي الْمَعَاوِضَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي سَلَامَةَ الْعَوْضِ جُعِلَ سَبَبًا لِلضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.  
 غرض : ق ٤٩ : الْأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَلْفَاظِ وَالْغُرْفِ، لَا عَلَى الْأَغْرَاضِ.  
 ق ١٢٥ : الدَّفْعُ إِذَا كَانَ لَغَرَضٍ : لَا يَجُوزُ الْاسْتِرَادُ مَا دَامَ بَاقِيًا.  
 غرم : ق ١٧٢ : الْغَرْمُ بِالْغَنَمِ.  
 غصب : ق ١٣٤ : رَدُّ عَيْنِ الْمَغْصُوبِ هُوَ الْمَوْجِبُ الْأَصْلِيُّ.  
 غفر : ق ٢٦٣ : يُقْتَفَرُ فِي الْإِنْتِهَاءِ مَا لَا يُقْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ.  
 غنم : ق ١٧٢ : الْغَرْمُ بِالْغَنَمِ .  
 غير : ق ٧٨ : تَغْيِيرُ الْمَشْرُوعِ بَاطِلٌ.  
 ق ١٨٨ : كُلُّ شَرْطٍ يَغْيِرُ حَكْمَ الشَّرْعِ يَكُونُ بَاطِلًا.

## (ف)

- فات : ق ١٥٣ : الصَّرِيحُ يُقَوِّتُ الدَّلَالَهَ .
- فتا : ق ١٧٣ : الْفَتْوَى فِي حَقِّ الْجَاهِلِ كَالْاجْتِهَادِ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ .
- فرد : ق ٥٩ : يَبْنِي الْحُقُوقَ لَا يَجُوزُ بِالْإِفْرَادِ .
- ق ١٨٦ : كَلِمَةُ (كُلُّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى التَّكْرَةِ أَوْجَبَتْ عُمُومَ أَفْرَادِهَا عَلَى سَبِيلِ الشُّمُولِ دُونَ التَّكْرَارِ .
- فرع : ق ١٧٥ : الْفَرْعُ الْمُخْتَصُّ بِأَصْلِ وَجُودِهِ يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ أَصْلِهِ .
- ق ١٧٧ : قَدْ يَثْبُتُ الْفَرْعُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْأَصْلُ .
- ق ٢٦٢ : يَسْقُطُ الْفَرْعُ إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ .
- فرق : ق ٨١ : تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ .
- ق ١٥٤ : صِحَّةُ الْحَلْفِ غَيْرُ مُفَارَقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا .
- ق ٢١٢ : لَا يَحُوزُ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ .
- فسخ : ق ١٣٢ : الرَّجُوعُ فِي الْهَبَةِ - وَلَوْ بِالْتَّرَاضِي - فَنَسْخٌ لِعَقْدِ الْهَبَةِ مِنَ الْأَصْلِ، وَإِعَادَةُ الْمِلْكِ الْقَدِيمِ لَا هَبَةً .
- ق ١٦٨ : الْعَقْدُ مَتَى انْقَسَخَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي لَا يَعُودُ إِلَّا بِتَحْدِيدِهِ .
- فسد : ق ١٥ : إِذَا تَعَارَضَ الْمَفْسَدَتَانِ : رُوعِي اعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بَارْتِكَابِ أَحْفَهُمَا .
- ق ١٠٤ : الْجَهَالَةُ الْمُفْضِيَةُ إِلَى النَّزَاعِ مُفْسِدَةٌ لِلْعَقْدِ .
- ق ١٢١ : الدَّائِلُ تَحْتَ الْعَقْدِ عَمَلٌ سَلِيمٌ، وَالْمُفْسَدُ غَيْرُ دَاخِلٍ .
- ق ١٢٢ : دَرَأُ الْمَافَسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ .
- فصل : ق ١٣٦ : الزِّيَادَةُ الْمُنْفَصِلَةُ غَيْرُ الْمُتَوَلَّدَةِ مِنَ الْأَصْلِ لَا تَمْتَنِعُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ .
- فضا : ق ١٠٤ : الْجَهَالَةُ الْمُفْضِيَةُ إِلَى النَّزَاعِ مُفْسِدَةٌ لِلْعَقْدِ .
- فعل : ق ٣٧ : الْأَفْعَالُ الْمُبَاحَةُ لَا يَحُوزُ مَبَاشَرَتَهَا إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ لَا يُؤْذِيَ أَحَدًا .
- فوض : ق ٧٩ : تَقْوِيضُ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ لَا يَحُوزُ .

## (ق)

- قاس : ق ٢٢١ : مَا تَبَتَّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَغَيْرُهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.
- ق ٢٤٨ : النَّصُّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ يُقْتَصَرُ عَلَى مُورِدِهِ.
- قال : ق ١٨٣ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ.
- ق ٢٣٧ : مَنْ جَعَلَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ، فِيمَا كَانَ هُوَ خَصَصًا فِيهِ، وَالشَّيْءُ مِمَّا يَصِحُّ بِذَلِكَ : كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ.
- قام : ق ٩٩ : جَازَ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ مَعَ الْإِقْرَارِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُتَوَقَّعُ الضَّرَرُ مِنْ غَيْرِ الْمَقَرِّ لَوْلَاهَا.
- ق ١٢٧ : دَلِيلُ الشَّيْءِ فِي الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ يَقُومُ مَقَامَهُ.
- قبض : ق ٦٩ : التَّبَرُّعُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ.
- ق ٨١ : تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يُجُوزُ.
- ق ١٧٩ : الْقَبْضُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي انْتِقَالِ الْمِلْكِ، لَا فِي دَعْوَى الْمَلِكِ الْقَدِيمِ.
- ق ١٨٣ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ.
- ق ٢١٧ : مَا فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالْقَبْضِ.
- ق ٢٣٣ : الْمُقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ مَضْمُونٌ بِقِيَمَتِهِ.
- قبل : ق ٥٨ : بَيِّنَةُ التَّفْهِي غَيْرُ مَقْبُولَةٍ.
- ق ١١٠ : الْحَالُ تَدُلُّ عَلَى مَا قَبْلَهَا.
- ق ٢٥٤ : الْوَصْفُ يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بِالتَّنَاضُلِ.
- قتل : ق ٢٦٦ : يَوْمُ الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقَضَاءِ، بِخِلَافِ يَوْمِ الْقَتْلِ.
- قدر : ق ٨٤ : تَقْدِيرُ الشَّرْعِ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْقَاضِي، فَلَا يَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ.
- ق ٩٧ : الثَّابِتُ بِالضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ.
- ق ٢٢٠ : مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا.
- قدم : ق ٦٥ : الثَّابِتُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُتَوَعِّدِ.
- ق ١٧٦ : الْقَدِيمُ يُتْرَكُ عَلَى قَدَمِهِ.
- قرب : ق ١٠٩ : الْحَادِثُ يُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ.

- قرر : ق ٤١ : إقرار الإنسان ليس بحجة على غيره.
- ق ٤٠ : الإقرار بعد الدعوى صحيح، دون العكس.
- ق ٤٥ : الإقرار غير معتبر إذا تضمن إبطال حق الغير.
- ق ٣٩ : الإقرار لا يحتمل التعليق.
- ق ٤٤ : الإقرار لا يرتد بالرد.
- ق ٤٢ : الإقرار لا يكون سبباً للاستحقاق.
- ق ٤٣ : الإقرار لشيء لا ينطّل بالإنكار اللاحق.
- ق ٣٨ : الإقرار ملزم شرعاً كالبيّنة؛ بل أولى.
- ق ٨٣ : التقرير أحد وجوه السنة.
- ق ٨٨ : التناقض لا يمنع صحة الإقرار على نفسه.
- ق ٩٣ : الثابت بالبيّنة كالثابت بإقرار الخصم.
- ق ٩٩ : جاز إقامة البيّنة مع الإقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقرّ لولاها.
- ق ١٣١ : الرجوع من الإقرار باطل.
- ق ١٥٤ : صحة الحلف غير مفارقة عن صحة الإقرار، وعدمها عن عدمها.
- ق ١٩٠ : كل ما هو واجب الرفع بالاسترداد لا يجوز تقريره.
- ق ٢٠٥ : لا تُسمع البيّنة على المقر.
- ق ٢٣٨ : من عمل إقراره قبلت بيّنته، وإلا فلا.
- قسم : ق ٤ : أجزاء العوض تنقسم على أجزاء المعوض، وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط.
- ق ٧٤ : التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت.
- ق ٨٢ : التقسيم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما عن قسم صاحبه.
- قصد : ق ١٨ : الاستثناء في المقصود لا التابع.
- ق ٣٤ : الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.

- ق ٤٨ : الأمور بمقاصدها.
- ق ١٦٦ : العبرة للملفوظ نصاً دون المقصود.
- ق ١٧٨ : قد يثبت ضمناً ما لا يثبت قصداً.
- ق ١٩٣ : لا يبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود.
- ق ٢٠٦ : لا ينتصب أحد خصماً عن أحد بغير إذنه قصداً، وكالة ونيابة وولاية.
- ق ٢٣١ : المقاصد في العرض والعقار يتعلق بصورها وأعيانها.
- ق ٢٦١ : يدخل في التصرف تبعاً ما لا يجوز أن يكون مقصوداً.
- ق ١٥٠ : قصر : شهادة قاصرة ينمها غيرهم : تقبل.
- ق ١٨٠ : القضاء مقتصر على المقضي عليه ولا يتعدى إلى غيره.
- ق ١٢ : قضى : إذا تعارض المانع والمقتضي : يقدم المانع.
- ق ٨٤ : تقدير الشرع أولى من تقدير القاضي، فلا يجوز الزيادة عليه.
- ق ٩٢ : الثابت اقتضاء كالثابت نصاً.
- ق ١٢٨ : الديون تقضى بأمثالها.
- ق ١٨٢ : القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة.
- ق ١٨١ : القضاء على الغائب لا يجوز، إلا أن يكون ما يدعى به على الغائب سبباً لازماً لما يدعى به على الحاضر.
- ق ١٨٠ : القضاء مقتصر على المقضي عليه ولا يتعدى إلى غيره.
- ق ١٦٨ : العقد متى انفسخ بقضاء القاضي لا يعود إلا بتجديده.
- ق ٢٠٣ : لا يحلف القاضي على حق مجهول.
- ق ٢٢٢ : ما عمت بليته خفت قضيته.
- ق ٢٣٢ : المقضي عليه في حادثة : لا تسمع دعواه ولا يئنه.
- ق ٢٥٢ : الواجب شرعاً لا يحتاج إلى قضاء.
- ق ٩٨ : قطع : الثابت قطعاً أو ظاهراً لا يؤخر لموهم.
- ق ١٨٥ : قلب : كل كفالة تتعقد غير موجبة للرد لا تنقلب موجبة أبداً.
- ق ٢٠٨ : قوم : لا تقوم المنافع في أنفسها، وإنما تقوم لدفع ضرورة الحاجة.



قوي : ق ٥٦ : بناء القوي على الضعيف فاسد.

## (ك)

- كال : ق ١٩٢ : الكلي و الوزني مبيع باعيانهما، ثمن بأوصافيهما.
- كتب : ق ١٨٤ : الكتاب من الغائب كالحطاب من الحاضر.
- كرر : ق ١٨٦ : كلمة (كل) إذا دخلت على التكررة أوجبت عموم أفرادها على سبيل الشمول دون التكرار.
- كفل : ق ١٠٧ : جهالة المكفول له تبطل الكفالة، وكذا جهالة المكفول عنه.
- ق ١٨٥ : كل كفالة تنعقد غير موجبة للرد لا تنقلب موجبة أبدا.
- ق ٢٠١ : لا تصح الكفالة إلا بدتين صحيح.
- كل : ق ٥١ : البعض لا يزيد على الكل إلا في مسألة واحدة، وهي إذا قال الرجل لامرأته : أئت علي كظهر أمي.
- ق ١٨٨ : كل شرط يغير حكم الشرع يكون باطلا.
- ق ١٨٧ : كلمة (كل) إذا دخلت على المعرفة أوجبت عموم أجزائه.
- ق ١٨٦ : كلمة (كل) إذا دخلت على التكررة أوجبت عموم أفرادها على سبيل الشمول دون التكرار.
- كلف : ق ٨٥ : التكليف بحسب الوسع.
- كلم : ق ٢٠ : الاستثناء تكلمم بالباقي.
- ق ٣٣ : إعمال الكلام أولي من إعماله متى أمكن، وإذا لم يمكن أهمل.
- ق ١٣٥ : الرسول معبّر وسفير، فكلامه ككلام المرسل.

## (ل)

- لحق : ق ١٥٢ : الشيء إنما يلحق بغيره إذا تساويا من جميع الوجوه.
- لزم : ق ٣٨ : الإقرار ملزم شرعا كالبينة؛ بل أولى.

- ق ١٥١ : الشيء إذا ثبت ثبت بجميع لوازمه.
- لفظ : ق ٣٤ : الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.
- ق ٤٩ : الإيمان مبنية على الألفاظ والعرف، لا على الأغراض.
- ق ١٦٦ : العبرة للملفوظ نصاً دون المقصود.
- ق ٢١٣ : اللفظ إذا كان له معنى حقيقي مستعمل، ومعنى مجازي متعارف : يرجح المعنى الحقيقي عند أبي حنيفة - رحمه الله - وعندهما - رحمهما الله - : المجازي.

## (م)

- مثل : ق ١٢٨ : الدينون تُقضى بأمثالها.
- مضى : ق ١٣٣ : الرجوع إثبات في الماضي ونفي في الحال، والجحود نفي فيها.
- معنى : ق ٢١٠ : لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي والمجازي من لفظ واحد.
- مكن : ق ١٥٨ : الضرر مدفوع بقدر الإمكان.
- ملك : ق ٤٦ : الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل.
- ق ٦٢ : البيع لا يزيل ملك اليد ما لم يتصل إليه الثمن.
- ق ٦٨ : تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات.
- ق ٧٤ : التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت.
- ق ٧٩ : تفويض التصرف في ملك الغير لا يجوز.
- ق ٨٦ : تملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز.
- ق ١٧٤ : في كل موضع يملك المدفوع إليه المال المدفوع إليه مقابلاً بملك : فإن المأمور يرجع بلا شرط، وإلا فلا.
- ق ١٧٩ : القبض إنما يعتبر في انتقال الملك لا في دعوى الملك القديم.
- ق ١٩٩ : لا يصح تملك الدين من غير من عليه الدين.
- ق ١٩٦ : لا يملك أحد إثبات ملك لغيره بلا اختياره.

- ق ٢١٤ : لَوْ حَكَّى مَا لَا يَمْلِكُ اسْتِنَافَهُ لِلْحَالِ لَا يَصْدُقُ فِيمَا حَكَّى بِلَا بَيِّنَةٍ.
- ق ٢٤٠ : مَنْ لَا يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ لَا يَمْلِكُ التَّغْلِيقَ.
- ق ٢٤١ : مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِهِ.
- ق ٢٣٩ : مَنْ يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ يَمْلِكُ التَّغْلِيقَ.
- ق ٢٤٢ : مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ.
- ق ١٢ : مَنَعَ : إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضَى : يُقَدِّمُ الْمَانِعُ.
- ق ١٣ : إِذَا زَالَ السَّامِعُ عَادَ السَّمْعُ.
- ق ٢٣٤ : الْمَمْتَنِعُ عَادَةً كَالْمَمْتَنِعِ حَقِيقَةً.
- ق ٧٤ : مَوْتٌ : الثَّرَكَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مُبْقَاةٌ عَلَى مِلْكِ الْمَيِّتِ.
- ق ٢٤٦ : الْمَوْتُ يُتَانِي الْمَوْجِبَ لَا الْمُبْطِلَ.
- ق ٢٦٦ : يَوْمُ الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقَضَاءِ، بِخِلَافِ يَوْمِ الْقَتْلِ.
- ق ١١٣ : مَوْلٌ : الْحَرَمَةُ تَتَعَدَّى فِي الْأَمْوَالِ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا إِلَّا فِي حَقِّ الْوَارِثِ.

## (ن)

- ق ٢٥١ : نَابٌ : النَّيَابَةُ تُجْرِي فِي الْأَسْتِحْلَافِ، لَا الْحَلْفِ.
- ق ٢٤٠ : نَجَزٌ : مَنْ لَا يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ لَا يَمْلِكُ التَّغْلِيقَ.
- ق ٢٣٩ : مَنْ يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ يَمْلِكُ التَّغْلِيقَ.
- ق ١٠٤ : نَزَعٌ : الْجَهَالَةُ الْمُفْضِيَةُ إِلَى التَّنَازُعِ مُفْسِدَةٌ لِلْعَقْدِ.
- ق ١٠٨ : نَزَلٌ : الْحَاجَةُ تُنْزَلُ مَرَّةً الضَّرُورَةُ، عَامَّةٌ كَانَتْ أَوْ خَاصَّةً.
- ق ٢٠٦ : نَصَبٌ : لَا يَنْتَصِبُ أَحَدٌ خَصْمًا عَنْ أَحَدٍ بغيرِ إِذْنِهِ قَضْدًا، وَكَالَةً وَنِيَابَةً وَوِلَايَةً.
- ق ١١٧ : نَظَرٌ : حَكْمُ الْخَفِيِّ : النَّظَرُ فِيهِ، لِيُعْلَمَ أَنَّ خَفَاءَهُ لَزِيَادَةِ أَوْ نُقْصَانِ فَيُظْهِرُ الْمَرَادُ.
- ق ٨٩ : نَصَصٌ : التَّنْصِصُ عَلَى الْمَوْجِبِ عِنْدَ حَصُولِ الْمَوْجِبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ.
- ق ٩٠ : التَّنْصِصُ لَا يُوجِبُ التَّنْصِصَ.

- ق ٢٤٥ : المتصوص لا يتوب أخاه.
- ق ٢٤٨ : النص على خلاف القياس يقتصر على مؤرده.
- ق ٢٤٧ : النص : من وجوه البيان، يرجع على الظاهر، والمفسر عليهما، والمحكم على الكل.
- نفع : ق ٢٠٨ : لا تقوم المنافع في أنفسها، وإنما تقوم؛ لدفع ضرورة الحاجة.
- نفي : ق ٣٥ : اعتبار المعنيين من لفظ واحد لا يجوز بلا مرجح في الإثبات، ويجوز في النفي.
- ق ٥٨ : بيئنة النفي غير مقبولة.
- ق ١٣٣ : الرجوع إثبات في الماضي ونفي في الحال، والجحود نفي فيهما.
- ق ٢٦٥ : اليمين أبداً يكون على النفي.
- نقض : ق ٨٨ : التناقض لا يمنع صحة الإقرار على نفسه.
- ق ٨٧ : التناقض يفسد الدعوى.
- ق ٢٣٥ : من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه.
- نقل : ق ١٧٩ : القبض إنما يعتبر في انتقال الملك، لا في دعوى الملك القديم.
- نكر : ق ٤٣ : الإقرار لشيء لا يبطال بالإنكار اللاحق.
- ق ١٨٦ : كلمة (كل) إذا دخلت على النكرة أوجبت عموم أفرادها على سبيل الشمول دون التكرار.
- ق ١٩٤ : لا يجوز للمدعى عليه الإنكار إذا كان عالماً بالحق.
- ق ٢٢٧ : المعرفة لا تدخل تحت النكرة في الأيمان إلا معرفة في الجزاء.
- نهي : ق ١١٥ : الحكم ينتهي بانتهاء علته.
- ق ٢٤٩ : النهي يقرر المشروعية عندنا.
- ق ٢٦٣ : يعتقر في الانتهاء ما لا يعتقر في الابتداء.
- نول : ق ١١٩ : الخاص يتناول المخصوص قطعاً.
- نوى : ق ١٩٥ : لا نواب إلا بالنية.
- ق ٢٥٠ : النية تعمل في المحتملات، لا في الموضوعات.

## (هـ)

- هلك : ق ٢٥٨ : هَلَاكُ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِشِرَاءٍ بَاطِلٍ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ .  
 همل : ق ٣٣ : إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِهِ مَتَى أُمْكُنْ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ أَهْمِلْ .

## (و)

- وجب : ق ٥٠ : إِجْبَابُ الْعَبْدِ مُعْتَبَرٌ بِإِجْبَابِ اللَّهِ تَعَالَى .  
 ق ٧٧ : تُعْتَبَرُ صِفَةُ الْوَقْتِ فِي تَقْصَانِ الْوَاجِبِ وَكَمَالِهِ .  
 ق ٨٩ : التَّنْصِيفُ عَلَى الْمَوْجِبِ عِنْدَ حَصُولِ الْمَوْجِبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ .  
 ق ١٢٤ : دَفْعُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ يَسْتَرِدُّهُ .  
 ق ١٨٥ : كُلُّ كِفَالَةٍ تَتَعَقَّدُ غَيْرُ مَوْجِبَةٍ لِلرَّدِ لَا تَنْقَلِبُ مُوجِبَةً أَبَدًا .  
 ق ١٩٠ : كُلُّ مَا هُوَ وَاجِبُ الرَّفْعِ بِالِاسْتِرْدَادِ لَا يَحُوزُ تَقْرِيرَهُ .  
 ق ٢٥٢ : الْوَاجِبُ شَرْعًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءٍ .  
 وجد : ق ٢٨ : وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الصِّفَاتِ الْأَصْلِيَّةِ الْوُجُودُ .  
 ق ١٧٥ : الْفَرْعُ الْمُخْتَصُّ بِأَصْلٍ وَجُودِهِ يَذُلُّ عَلَى وَجُودِ أَصْلِهِ .  
 ورت : ق ١٠٢ : الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ فِي الْمِيرَاثِ اثْنَانِ .  
 ق ١١٣ : الْحَرَمَةُ تَتَعَدَّى فِي الْأَمْوَالِ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا إِلَّا فِي حَقِّ الْوَارِثِ .  
 وزع : ق ١٧١ : الْعَوَضُ يُوزَعُ عَلَى الْمُعَوَّضِ أَجْزَاءً .  
 وزن : ق ١٩٢ : الْكَائِلِيُّ وَالْوَزْنِيُّ مَبِيعٌ بِأَعْيَانِهِمَا، ثَمَنٌ بِأَوْصَافِهِمَا .  
 وسع : ق ٨٥ : التَّكْلِيفُ بِحَسَبِ الْوُسْعِ .  
 وصف : ق ٢٥٣ : الْوَصْفُ فِي الْحَاضِرِ لَعْوٌ، وَفِي الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ .  
 ق ٢٥٤ : الْوَصْفُ يُقَابَلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بِالتَّنَاوُلِ .  
 وصى : ق ٢٥٥ : الْوَصِيَّةُ اسْتِخْلَافٌ بَعْدَ انْقِطَاعِ وَلَايَةِ الْمُوصِي .  
 وضع : ق ١٤٣ : السُّكُوتُ فِي مَوَاضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ تَمَامُ الْبَيَانِ .

ق ١٦٧ :	العرف قاض على الوضع.
ق ١٧٤ :	في كل موضع يملك المدفوع إليه المال المدفوع إليه مقابلًا بملك : فإن المأمور يرجع بلا شرط ، وإلا فلا .
ق ٢٩ :	وقت : الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته .
ق ٧٧ :	تعتبر صفة الوقت في نقصان الواجب وكماله .
ق ١٠٩ :	الحادث يُضاف إلى أقرب الأوقات .
ق ٤٧ :	وقع : الأمر يُفيد وجوب إيقاع الفعل مرة .
ق ١٤٦ :	وقف : شرط الواقف كنص الشارع .
ق ٣٠ :	وكل : الأصل في الوكالة الخصوص ، وفي المضاربة العموم .
ق ١٤٤ :	ولي : السلطان ولي من لا ولي له .
ق ٢٣٦ :	من لا يلي غيره لا يجوز تصرفه في حقه .
ق ٢٥٦ :	الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة .
ق ١٣٢ :	وهب : الرجوع في الهبة - ولو بالتراضي - فسخ لعقد الهبة من الأصل ، وإعادة الملك القديم لا هبة .
ق ٢٢٨ :	وهم : المعلوم لا يؤخر للموهم .

## (ي)

ق ٤٩ :	يمن : الأيمان مبنية على الألفاظ والعرف ، لا على الأغراض .
ق ٦١ :	البيئات شرعت لإثبات خلاف الظاهر ، واليمين لإبقاء الأصل .
ق ٢٢٧ :	المعرفة لا تدخل تحت النكرة في الأيمان إلا معرفة في الجزاء .
ق ٢٦٥ :	اليمين أبداً يكون على التقفي .
ق ٢٦٦ :	يوم : يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ، بخلاف يوم القتل .

## ٢- فهرس جميع القواعد التي وردت في صلب الرسالة

الصفحة	القاعدة
١٠٣ ، ٢١٢	الإبراء عن الأعيان لا يجوز، وعن دعواها يجوز . . . . .
٧٣٧ ، ٩٧٨	الإبراء عن الأعيان لا يصح . . . . .
١٠٣	الإبراء عن الأعيان ليس بجائز دون دعواها . . . . .
٢٤٧	الاجتهاد لا يُقَضُّ بمثله . . . . .
١٠٨ ، ٦٦ ، ١٢٣	الأجر والضمان لا يحتتمعان . . . . .
٢٥٢	
	أجزاء العوض تنقسم على أجزاء المعوض، وأجزاء الشرط لا تنقسم على
١٠٤ ، ٢٢٧	أجزاء المشروط . . . . .
	أجزاء العوض ينقسم على أجزاء المشروط ، بخلاف أجزاء الشرط مع
١٠٤	أجزاء المشروط . . . . .
٦٧ ، ٦٨ ، ٢٢٣	الإجماع اللاحق لا يرفع الاختلاف السابق . . . . .
٢٤١ ، ٨٦٤	إجماع المسلمين حجة، يخص بها الأثر، ويترك القياس والنظر . . . . .
٢٦٦	الإخبار إذا رد في حق غيره باقي في حق نفسه . . . . .
١٠٦	إخبار المجتهد عن فعل للوجوب . . . . .
١٠٦	إخبار المجتهد عن فعل يقتضي وجوبه لإخبار الشرع، فإنه أوكد من الأمر به
٧١ ، ١٠٨ ، ٢٦٤	اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان . . . . .
٩٣٩	اختلاف الأسباب تنزل بمنزلة اختلاف الأعيان . . . . .
١٠٥ ، ١٢١ ، ٢٩٠	إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام . . . . .
٢٨٢ ، ٥٣٦	إذا اجتمع المباشر والمتسبب : أضيف الحكم إلى المباشر . . . . .
١٠٥	إذا اجتمع المحرم والمبيح غلب المحرم . . . . .
١١٧٦	إذا برأ الأصل برأ الكفيل، بخلاف الأصل . . . . .
١٠٣	إذا بطل الأصل يصار إلى البدل . . . . .
٢٦٧	إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه . . . . .
٢٧٧	إذا تعارض المانع والمقتضي : يُقدَّم المانع . . . . .

الصفحة	القاعدة
٢٨٧ ، ١٠٣	إِذَا تَعَارَضَ الْمَفْسَدَتَانِ : رُوِيَ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بَارْتِكَابِ أَحْفَهُمَا . . . . .
١٠٣	إِذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوِيَ أَقْلُهُمَا ضَرَرًا بَارْتِكَابِ أَحْفَهُمَا . . . . .
٢٧٥ ، ١٠٣	إِذَا تَعَذَّرَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ . . . . .
١٠٥	إِذَا ثَبِتَ أَصْلُ فِي الْحُلِّ وَالْحَرْمَةِ أَوْ الطَّهَارَةِ أَوْ النِّجَاسَةِ فَلَا يَزَالُ إِلَّا بِالْيَقِينِ
٦٥٤ ، ٤٢٧ ، ٢٨٠	إِذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَمْنُوعُ . . . . .
٧٤٢	. . . . .
٨٠٨ ، ١١٨	إِذَا كَانَ أَحَدُ الضَّرَرَيْنِ أَعْظَمَ ضَرَرًا فَإِنَّ الْأَشَدَّ يُزَالُ بِالْأَخْفِ . . . . .
٢٩٥	الْأَسْبَابُ مَطْلُوبَةٌ لِلْأَحْكَامِ ، لَا لِأَعْيَانِهَا . . . . .
٢٩٨	الِاسْتِثْنَاءُ الْمَعْلُومُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ كَالِاسْتِثْنَاءِ الْمَشْرُوطِ . . . . .
٩٣٣ ، ٣٠٠ ، ٦٩	الِاسْتِثْنَاءُ تَكْلُمٌ بِالْبَاقِي . . . . .
٢٩٧	الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْمَقْصُودِ لَا التَّابِعِ . . . . .
٣٠٥	اسْتِدَامَةُ الشَّيْءِ تُعْتَبَرُ بِأَصْلِهِ . . . . .
٣٠٧ ، ٦٦	الِاسْتِصْحَابُ حُجَّةٌ دَافِعَةٌ لَا مُنَبِّتَةٌ . . . . .
١٠٧	اسْتِعْمَالُ النَّاسِ حُجَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا . . . . .
٣١٠	الِإِشَارَةُ إِنَّمَا تَقُومُ مَقَامَ الْعِبَارَةِ إِذَا كَانَتْ مَعْهُدَةً . . . . .
٣١٢ ، ١٠٥ ، ٦٩	الْأَشَدُّ يُزَالُ بِالْأَخْفِ . . . . .
	الأصل : أَنْ كُلَّ تَصَرُّفٍ يُوقَفُ حُكْمُهُ عَلَى شَيْءٍ : أَنْ يُجْعَلَ مُعَلَّقًا
٣٤٠	بِالشَّرْطِ ، لَا سَبَبًا ، إِلَّا فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ . . . . .
٦٣١ ، ٣٣٠ ، ٧١	الأصلُ إِضَافَةُ الْحَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ . . . . .
٧٨٨ ، ٦٣٣	. . . . .
٤٥٤ ، ٣٢٢ ، ١٠٢	الأصلُ الْعَدَمُ فِي الصِّفَاتِ الْعَارِضَةِ . . . . .
٣٣٦ ، ٣١٨ ، ٦٩	الأصلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ . . . . .
٣١٥	الأصلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ . . . . .
٢٩٤ ، ٢٩٢	الأصلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةِ . . . . .
٦٤١	الأصلُ فِي الْحَوَادِثِ أَنْ يُضَافَ حَدُوثُهَا إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ . . . . .
٤٥٤ ، ٤٤٧ ، ٤٤٥	الأصلُ فِي الْحَوَادِثِ الْعَدَمُ . . . . .
٣٢٧	الأصلُ فِي الصِّفَاتِ الْأَصْلِيَّةِ الْوُجُودُ . . . . .



الصفحة	القاعدة
١٣٦ ، ٦٨	الأصل في الوكالة الخصوص، وفي المضاربة العموم .....
٣٤٥ ، ١٢٣	الاضطرار لا يبطل حق غيره .....
٣٦٩	اعتبار المعنيين من لفظ واحد لا يجوز بلا مرجح في الإثبات، ويجوز في التفي .....
١٠٤	الاعتبار بالمقاصد لا بالألفاظ .....
١٢١ ، ١٢٠ ، ١٠٤	الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني .....
٣٦٥ ، ٣٥٥ ، ١٣٣	.....
٥٠٠	.....
١٠٤	إعمال الكلام أولى من إهماله ، إلا أن لا يمكن .....
٣٤٨ ، ١٠٤	إعمال الكلام أولى من إهماله متى أمكن، وإذا لم يمكن أهمل .....
٢١٠	الإعمال بأهون الشرين .....
٣٧١ ، ١١٣ ، ٦٥	الأعيان المضمومة بنفسها .....
١٠٤	الأفعال المباحة إنما تجوز بشرط عدم إزاء أحد .....
٣٧٣ ، ١٠٤	الأفعال المباحة لا يجوز مباشرتها إلا بشرط أن لا يؤدي أحدًا .....
٨٨٨ ، ٣٨١ ، ١٠٥	إقرار الإنسان ليس بحجة على غيره .....
٥٥٢	الإقرار بعد الإنكار رجوع عن إقراره .....
٣٨٠	الإقرار بعد الدعوى صحيح، دون العكس .....
٦٢١ ، ٥٨٨	الإقرار حجة قاصرة .....
١٠٥	الإقرار على الغير ليس بجائز .....
٣٩٥	الإقرار غير معتبر إذا تضمن إبطال حق الغير .....
٣٧٩	الإقرار لا يحتمل التعليق .....
٣٩٢	الإقرار لا يرتد بالرد .....
٣٨٣	الإقرار لا يكون سبباً للاستحقاق .....
٣٩١	الإقرار لشيء لا يبطل بالإنكار اللاحق .....
٣٧٥	الإقرار ملزم شرعاً كالبينة؛ بل أولى .....
٣٩٧ ، ١٢٣	الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل .....

الصفحة	القاعدة
٢٠١٤٥٨	الأمر لا يضمن بالأمر .....
٤٠٠، ١٣٤، ٦٦	الأمر يفيد وجوب إيقاع الفعل مرة .....
٤١١، ١٣٣، ٦٩	الأمر بمقاصدها .....
٨٥٧، ١٢٠	إن العبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني .....
٧٠٣، ٧٠٢، ٦٩٩	أن لا يكون ساعياً في نقض ما أوجبه .....
٤١٧، ٥٨	إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى .....
٤١٣	الإيمان مبنية على الألفاظ والعرف، لا على الأغراض .....
٦٧١	البعض فيما لا يتجزأ معتبر كاملاً .....
٤٢١، ٨١، ٥٨	البعض لا يزيد على الكل إلا في مسألة واحدة .....
٤٢٩، ٧١، ٦٩	البقاء أسهل من الابتداء .....
٧٧٠، ٥٣٩	بقاء الحكم مستغن عن بقاء العلة .....
٩١٩، ٧٧٠، ٦٥٣	بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب .....
٤٢٨، ٤٢٦	بقاء الشيء الواحد في الحلقين في زمان واحد محال .....
٤٣٣	البقاء على وفق الثبوت .....
٤٢٢، ٦٩	بناء القوي على الضعيف فاسد .....
٤٣٤	بيع الحقوق لا يجوز بالانفراد .....
٤٤٩	بيع الدين بالدين باطل .....
٤٥١	البيع سالب للملك، والشراء جالب .....
٤٣٦	البيع لا يزيل ملك اليد ما لم يتصل إليه الثمن .....
٤٥٥، ٤٥٨	البيئات شرعت لإثبات خلاف الظاهر، واليمين لإبقاء الأصل .....
٤٥٤	بينة النفي غير مقبولة .....
٤٣٧، ٥٨	البينة على النفي لا تقبل .....
١١٩٠	البينة في موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها تسمع على المقر .....
٩٨٠	التأسيس خير من التأكيد .....
٤٦٨	تأكيد ما كان على شرف السقوط يجري مجرى الإثلاف في إيجاب الضمان .....
١٠٤٨، ٤٧٣	التابع لا يتقدم على المتبوع .....
٤٦٧	

القاعدة	الصفحة
التابع لا يُفرد بالحكم	٤٥٩ ، ٨٢ ، ٦٩ ، ٥٨
التابع يسقط بسقوط المتنوع	٤٦٣
التاريخ لا يُعتبر حالة الانفرد	١٠٠٣
تبدل السبب قائم مقام تبدل الذات	٦١٦ ، ٤٧٦
تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات	٤٧٦ ، ٨١ ، ٧١
التبرع لا يتم إلا بالقبض	٤٨١
تحكيم الحال	٣٣٣
التحليف على فعل نفسه على البتات، وعلى فعل غيره على العلم	٤٨٣ ، ٦٧
التخصيص بالذكر لا يدل على الحصر	٤٨٩ ، ٤٩٩ ، ٦٧
التخصيص في الروايات يوجب نفى الحكم عما عدا المذكور	٤٩٣ ، ١٢١
الترجيح لا يقع بكثرة العلل	٥١١ ، ٦٨ ، ٦٧
الثركة قبل القسمة باقية على ملك الميت	٥١٥
الثركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت	٥١٤
التساوي في جميع الوجوه إنما يكون شرطاً للإلحاق إذا لم يكن في الحكم مناط	١٠٣٤
تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة	٥١٨
تصرف الإنسان في خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضرر به	٥٢٢
تعتبر صفة الوقت في نقصان الواجب وكماله	٥٢٤
التغير في المعاوضة سبب الضمان؛ دفعا للضرر بقدر الإمكان	٨٩٤ ، ٥٣٦
تغير المشروع باطل	٩٧٩ ، ٥٢٨ ، ٦٩
تفريق الصفقة قبل القبض لا يجوز	٥٣٨ ، ٧١
تفويض التصرف في ملك الغير لا يجوز	٥٣٥
تقدير الشرع أولى من تقدير القاضي، فلا يجوز الزيادة عليه	٥٤٤
التقرير أحد وجوه السنة	٥٤٣
التقسيم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما عن قسم صاحبه	٥٤٠
التكليف بحسب الوسع	٥٤٦ ، ٦٩
تمليك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز	٥٤٩ ، ٧١

الصفحة	القاعدة
٥٥٤	التناقض لا يمنع صحة الإقرار على نفسه .....
٥٥١ ، ٦٩	التناقض يفسد الدعوى .....
٥٥٦	التنصيص على الموجب عند حصول الموجب ليس بشرط .....
٥٥٨ ، ٦٩	التنصيص لا يوجب التنصيص .....
٤٩٢ ، ١٠٩	التنصيص يوجب التنصيص .....
٥٦٧ ، ٥٨	التوبة على حسب الجناية .....
٥٧١ ، ٥٩	الثابت اقتضاء كالثابت نصاً .....
٥٧٦	الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان .....
٥٧٤	الثابت بالبينة كالثابت بإقرار الخصم .....
٥٧٦	الثابت بالبينة كالثابت معانية .....
٥٨٦	الثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة .....
٥٧٩ ، ٢٤٦	الثابت بالعرف قاضي على القياس .....
٥٨٣	الثابت بدلالة إنما يعتبر إذا لم يوجد الصريح بخلافه .....
٥٩٢ ، ٥٩	الثابت قطعاً أو ظاهراً لا يؤخر لموهوم .....
٥٩٨ ، ٥٩٧ ، ٥٩	جاز إقامة البينة مع الإقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقرر لولاها .....
٦٠٠ ، ٦٩	جرح السحماء جبار .....
٦٠٢	الجمع المحلى باللام يراد به الجنس، ويبطل الجمعية .....
	الجمع المحلى باللام الجنس، أو المضاف إلى معرف بلام الجنس يراد به .....
٤٠٦	الجنس، وتبطل الجمعية .....
٦٠٨	الجمع المذكور في الميراث اثنان .....
٦٠٣	الجمع في الميراث أقله اثنان .....
٦١٨	جهالة الساقط لا تمنع صحة العقد؛ لأنها لا تفضي إلى المنازعة .....
٦١٥	جهالة السبب لا يعتبر عند تيقن من له الحق .....
٦١٢	الجهالة المفضية إلى النزاع مفسدة للعقد .....
٦١٩ ، ٦٨ ، ٥٩	جهالة المكفول له تبطل الكفالة، وكذا جهالة المكفول عنه .....

الصفحة	القاعدة
	الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بعذر ، والجهل إنما يكون عذراً إذا
١٠٦	لم يقع حاجة إليها .....
٧٤٩	الجوابُ يَتَضَمَّنُ إِعَادَةَ مَا فِي السُّؤَالِ .....
٦٠٩ ، ١٠٢	جوازُ الشرعِ يُتَابَعُ الضَّمَانُ .....
٢٧٢	الحاجةُ تَرُدُّ مِثْلَ الضرورةِ .....
١٠٢٣ ، ٦٢٥ ، ٥٩	الحاجةُ تُنْزَلُ مِثْلَ الضرورةِ ، عامةٌ كانت أو خاصةً .....
٦٣١ ، ٧١	الحادثُ يُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ .....
٦٣٢	الحالُ تَذُلُّ عَلَى مَا قَبْلَهَا .....
٩٢٧ ، ٦٣٤	الحدودُ تُنْذِرُ بِالشُّبُهَاتِ .....
٦٤١ ، ٦٣٩ ، ٨٢	الحرُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ .....
٦٤٣	الحرمةُ تَتَعَدَّى فِي الْأَمْوَالِ مَعَ الْعِلْمِ مَا إِلَّا فِي حَقِّ الْوَارِثِ .....
٨٥٠	الحقوقُ الْمُحَرَّدَةُ لَا يَجُوزُ الْاِغْتِيَاضُ عَنْهَا .....
٦٥٠ ، ٦٤٧	الحقيقةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ .....
٦٦٠	حكمُ الخفيِّ : يُنْظَرُ فِيهِ ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ خَفَاءَهُ لَزِيَادَةِ أَوْ نُقْصَانِ فَيُظْهَرُ الْمُرَادُ ..
٦٥٢ ، ٤٢٨ ، ٦٨	الحكمُ يَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ عَلَيْهِ .....
٦٥٨	الحكمةُ تُرَاعَى فِي الْجِنْسِ لَا فِي الْأَفْرَادِ .....
٩٤٤ ، ٦٦٤ ، ٥٩	الحيلةُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ جَائِزَةٌ ، وَإِنْ تَضَرَّرَ الْغَيْرُ فِي ضَمْنِهِ .....
٦٦٩ ، ٥٩	الخاصُّ يَتَنَاوَلُ الْمُخْصَصَ قَطْعًا .....
٦٨٠ ، ٨٧ ، ٧٠ ، ٥٩	الخراجُ بِالضَّمَانِ .....
٦٨٩ ، ٥٩	الدَّاخلُ تَحْتَ الْعَقْدِ عَمَلٌ سَلِيمٌ ، وَالْمُفْسَدُ غَيْرُهُ دَاخِلٌ .....
٦٩١	دَرْءُ الْمَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ .....
٦٩٢	الدَّفْعُ إِذَا كَانَ لِفَرْضٍ : لَا يَجُوزُ الْاِسْتِرَادُ مَا دَامَ بَاقِيًا .....
٦٩٦	الدَّفْعُ بَعْدَ الْحُكْمِ صَحِيحٌ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُخَمَّسَةِ .....
٦٩٨ ، ٤٨٢	دَفْعُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ يَسْتَرَدُّهُ .....
٧٠٣	الدَّلَالَةُ تَعْمَلُ عَمَلُ الصَّرِيحِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَرِيحٌ يُعَارِضُهَا .....
٤٩١	دَلِيلُ الْخِطَابِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ عِنْدَنَا .....

الصفحة	القاعدة
٣٨٦، ٧٠، ٥٩	الدَّيُونُ تُقَضَّى بِأَمْثَالِهَا .....
٣٩٩، ٣٨٩، ٣٨٨	
٩٥٩، ٧٠٦	
٧١٥، ٥٩	ذَكَرُ بَعْضُ مَا لَا يَتَحَرَّأُ كَذِبُ كُلِّهِ .....
٧١٩، ٥٩	الرُّؤْيَةُ مِنَ الزُّجَاجِ رُؤْيَةٌ حَقِيقَةٌ .....
٧٢٩	الرَّجُوعُ إِبْثَاتٌ فِي الْمَاضِي وَنَفْيٌ فِي الْحَالِ، وَالْجُحُودُ نَفْيٌ فِيهِمَا .....
٣٠٢	الرَّجُوعُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ بَاطِلٌ .....
٣٨٠	الرَّجُوعُ عَنِ الْإِقْرَارِ بَاطِلٌ .....
	الرَّجُوعُ فِي الْهَبَةِ - وَلَوْ بِالْتَّرَاضِي - فَسَخَّ لِعَقْدِ الْهَبَةِ مِنَ الْأَصْلِ، وَإِعَادَةُ
٧٢٧	الْمَلِكِ الْقَدِيمِ لَا هَبَةَ .....
٧٢٥، ١٢٣	الرَّجُوعُ مِنَ الْإِقْرَارِ بَاطِلٌ .....
٧٣٠، ٦٧	رَدُّ عَيْنِ الْمَقْصُوبِ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ .....
٧٣٤، ٥٩	الرَّسُولُ مُعَبَّرٌ وَسَفِيرٌ، فَكَلَامُهُ كَكَلَامِ الْمُرْسِلِ .....
٧٣٧، ٦٨٤، ٦٠	الزِّيَادَةُ السُّنْفَصِلَةُ غَيْرُ السُّتَوَلِدَةِ مِنَ الْأَصْلِ لَا تَمْتَنِعُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ .....
٧٤٧	السُّؤَالُ مُعَادٍ فِي الْجَوَابِ .....
٦٥٥، ٤٢٧، ٧٠، ٦٠	السَّاقِطُ لَا يَعُودُ .....
٩٤٩، ٧٤٢، ٧٤١	
٧٤٣	السَّبَبُ يُسْتَعَارُ لِلْمُسَبِّبِ دُونَ عَكْسِهِ .....
٧٥٠	السَّرَايَةُ تَكُونُ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ لَا الْحَقِيقَةِ .....
٧٥٤	السُّكُوتُ عَنِ التَّبَعِ لَا يُوجِبُ فَسَادَ الْعَقْدِ فِي الْأَصْلِ .....
٥٦١	السُّكُوتُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ تَمَامُ الْبَيَانِ .....
١٠٤	السُّكُوتُ فِي مَعْرِضِ الْحَاجَةِ بَيَانٌ .....
٧٥٥، ١٠٤	السُّكُوتُ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ تَمَامُ الْبَيَانِ .....
٧٥٣	السَّلَامَةُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي التَّبَرُّعَاتِ .....
٧٦١، ٦٠	السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ .....
١٠٧	الشَّبَهَةُ تَكْفِي لِإِبْثَاتِ الْعِبَادَاتِ .....
٧٦٨	شَرْطُ الْوَاقِفِ كَنْصُ الشَّارِعِ .....

الصفحة	القاعدة
٧٧٠	الشيء . . . . . شَرْطُ وُجُودِ الشَّيْءِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِحَمِيعِ أَجْزَائِهِ شَرْطًا لِبَقَاءِ ذَلِكَ
٨٦٦ ، ٧٦٧ ، ٦٠	الشيء . . . . . الشَّرْطُ يُقَابِلُ الْمَشْرُوطَ جُمْلَةً وَلَا يُقَابِلُهُ أَجْزَاءً
٧٧٣	الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في الكل . . . . . الشَّهَادَةُ إِذَا بَطَلَتْ فِي الْبَعْضِ بَطَلَتْ فِي الْكُلِّ
٧٧٥	الشهادة بالجهول غير صحيحة . . . . . الشَّهَادَةُ بِالْجَهُولِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ
٧٧٧ ، ٥٧٥	شهادة قاصرة يتمها غيرهم : تُقْبَلُ . . . . . شَهَادَةٌ قَاصِرَةٌ يَتِمُّهَا غَيْرُهُمْ : تُقْبَلُ
٨٨٧ ، ٧٧٨ ، ٨١	الشيء إذا ثبت ثبت بجميع لوازمه . . . . . الشَّيْءُ إِذَا ثَبِتَ ثَبِتَ بِحَمِيعِ لَوَازِمِهِ
٩٠٢	
٧٨٠ ، ٦٠	الشيء إنما يلحق بغيره إذا تساوى من جميع الوجوه . . . . . الشَّيْءُ إِنَّمَا يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ إِذَا تَسَاوَى مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ
٧٩٠ ، ٧٤ ، ٦٠	صحة الحلف غير مفارقة عن صحة الإقرار، وعدمها عن عدمها . . . . . صِحَّةُ الْحَلْفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا
١١٣٣	
٧٨٧ ، ٧٠ ، ٦٠	الصريح يفوت الدلالة . . . . . الصَّرِيحُ يُفَوِّتُ الدَّلَالََةَ
١٠١٨	
١٠٥	الضرر الأشد يزال بالأخف . . . . . الضَّرَرُ الْأَشَدُّ يَزَالُ بِالْأَخْفِ
٨٠٨ ، ١١٨	الضرر الخاص يتحمل لأجل دفع الضرر العام . . . . . الضَّرَرُ الْخَاصُّ يُتَحَمَّلُ لِأَجْلِ دَفْعِ الضَّرَرِ الْعَامِ
١٠٥	الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام . . . . . الضَّرَرُ الْخَاصُّ يَتَحَمَّلُ لِدَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍ
٨٠٧ ، ١١٩ ، ١١٨	الضرر لا يزال بالضرر . . . . . الضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ
٨٠٩ ، ١١٨	الضرر لا يزال بمثله . . . . . الضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِمِثْلِهِ
٨١٠	الضرر مدفوع بقدر الإمكان . . . . . الضَّرَرُ مَدْفُوعٌ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ
٨٠١ ، ٧٠ ، ٦٠	الضرر يزال . . . . . الضَّرَرُ يُزَالُ
٨٠٤	الضرورات تبيح المحظورات . . . . . الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ
٩٨٦	الضروري يقدر بقدر الضرورة . . . . . الضَّرُّورِيُّ يُقَدَّرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ
١٠٣	الضمان بالتعدي مخصوص بالمعاوضات . . . . . الضَّمَانُ بِالتَّعْدِي مَخْصُوصٌ بِالْمَعَاوِضَاتِ
١٠٣ ، ٦٠	الضمان بالتفريع مختص في المعاوضات . . . . . الضَّمَانُ بِالتَّفْرِيعِ مَخْتَصٌّ فِي الْمَعَاوِضَاتِ
٨١٢	الضمان بالتفريع مخصوص بالمعاوضات . . . . . الضَّمَانُ بِالتَّفْرِيعِ مَخْصُوصٌ بِالْمَعَاوِضَاتِ
٨١٧ ، ٦٦ ، ٦٠	طرفي التراجع إذا تعارضا كان الرجحان في الذات أحق منه في الحال . . . . . طَرَفَايِ التَّرْجِيحِ إِذَا تَعَارَضَا كَانَ الرَّجْحَانُ فِي الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ فِي الْحَالِ
٦٣٣	الظاهر يعتبر للدفع ، ولم يعتبر للاستحقاق . . . . . الظَّاهِرُ يُعْتَبَرُ لِلدَّفْعِ ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ لِلِاسْتِحْقَاقِ

الصفحة	القاعدة
٨٤١ ، ١٣٣	العَادَةُ الْمُطَرَّدَةُ تُنْزَلُ مَعْرِلةَ الشَّرْطِ .....
١٣٣ ، ٧٠ ، ٦٠	العَادَةُ مُحْكَمَةٌ .....
٨٨٤ ، ٨٢١	
٨٣٥	الْعَامُّ بَعْدَ التَّخْصِيسِ يَبْقَى حُجَّةً لَا عَلَى الْيَقِينِ عِنْدَنَا .....
٨٢٧ ، ٦٨ ، ٦٦	الْعَامُّ يُوجِبُ الْحُكْمَ فِيهَا يَتَنَاوَلُهُ يَقِينًا .....
٨٥٢	الْعِبْرَةُ لِأَخْرِ جُزْئِي الْعِلَّةِ .....
١٠٦	الْعِبْرَةُ لِلْغَالِبِ الشَّائِعِ لَا النَّادِرِ .....
٨٥٥ ، ١٢٠ ، ١٠٤	الْعِبْرَةُ لِلْمَلْفُوظِ نَصًّا دُونَ الْمَقْصُودِ .....
١٠٧	عَدَمُ ثُبُوتِ حُكْمِ الشَّيْءِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ شَرَائِطِهِ لَيْسَ رَفْعًا لَهُ .....
٩٧٢ ، ٩٢٥ ، ٤١٥	الْعُرْفُ قَاضٍ عَلَى الْقِيَاسِ .....
٨٥٨ ، ٥٨٢	الْعُرْفُ قَاضٍ عَلَى الْوَضْعِ .....
٨٦١ ، ٦٨	عَقْدُ الرَّهْنِ تَبْرُعٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ .....
٨٥٩	الْعَقْدُ مَتَى انْفَسَخَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي لَا يَعُودُ إِلَّا بِتَحْدِيدِهِ .....
١٠٧	الْعِلَّةُ تَرْجَحُ بزيادةٍ مِنْ جِنْسِهَا .....
١٠٧	الْعِلَّةُ لَا تَرْجَحُ بزيادةٍ مِنْ جِنْسِهَا .....
١٠٢٤	الْعَمَلُ بِأَهْوَنِ الشَّرَّيْنِ .....
٨٦٣ ، ١٠٢	الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ .....
٨٦٦ ، ٦٠	الْعَوَضُ يُوزَعُ عَلَى الْمُعَوَّضِ أَجْزَاءً .....
٨٧١ ، ٧٠ ، ٦٠	الْعَرْمُ بِالْعَنَمِ .....
٨٧٥ ، ٦١	الْفَتْوَى فِي حَقِّ الْجَاهِلِ كَالِاجْتِهَادِ فِي حَقِّ الْمُحْتَدِّ .....
٨٧٩ ، ٦١	الْفَرْعُ الْمُخْتَصُّ بِأَصْلٍ وَجُودِهِ يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ أَصْلِهِ .....
٩٤٥	فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُتَوَقَّعُ الضَّرَرُ مِنْ غَيْرِ الْمَقَرَّرِ لَوْلَا الْبَيِّنَةُ جَازَ لَهُ الْإِنْكَارُ . . . .
	فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَمْلِكُ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ الْمَالُ الْمَدْفُوعَ إِلَيْهِ مَقَابِلًا بِعَمَلِكِ : فَإِنَّ
٨٧٧	الْمَأْمُورَ يَرْجِعُ بِلَا شَرْطٍ ، وَإِلَّا فَلَا .....
٨٩٧ ، ٧٢٨	الْقَبْضُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي انْتِقَالِ الْمِلْكِ لَا فِي دَعْوَى الْمِلْكِ الْقَدِيمِ .....
١٠٣	قَدْ ثَبِتَ الْفَرْعُ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ الْأَصْلِ .....
٨٨٥ ، ١٠٣ ، ٨٢	قَدْ ثَبِتَ الْفَرْعُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْأَصْلُ .....



الصفحة	القاعدة
١١٩٠، ٩٢٩، ٨٨٩	قَدْ يَثْبُتُ ضَمَنًا مَا لَا يَثْبُتُ قَصْدًا .....
٨٨٣، ٦١	الْقَدِيمُ يَتْرَكُ عَلَى قَدَمِهِ .....
٩٠٥	الْقَضَاءُ الضَّمْنِيُّ لَا يُشْتَرَطُ لَهُ الدَّعْوَى وَالْخُصُومَةُ .....
٩٠١	الْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا يُدْعَى بِهِ عَلَى الْغَائِبِ سَبَبًا
٩٠١	لَازِمًا لِمَا يُدْعَى بِهِ عَلَى الْحَاضِرِ .....
٨٩٨	الْقَضَاءُ مُقْتَصَرٌّ عَلَى الْمُقْضَى عَلَيْهِ وَلَا يُتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ .....
٩١٣، ٧٠، ٦١	الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ .....
٩٧٢، ٩١٧، ٦١	الْكِتَابُ مِنَ الْغَائِبِ كَالْخُطَابِ مِنَ الْحَاضِرِ .....
٩٢٤، ١٠٣	كُلُّ شَرْطٍ يَغْيُرُ حَكْمَ الشَّرْعِ يَكُونُ بَاطِلًا .....
٩١٩، ٦٨	كُلُّ كِفَالَةٍ تُتَعَقَّدُ غَيْرُ مَوْجِبَةٍ لِلرَّدِ لَا تُثْقَلُ بِمَوْجِبَةٍ أَبَدًا .....
٩٢٨	كُلُّ مَا هُوَ وَاجِبٌ الدَّفْعِ بِالِاسْتِرْدَادِ لَا يَحُوزُ تَقْرِيرُهُ .....
٩٢٦، ١١٨	كُلُّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْبَيِّنَةُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا التَّحْلِيفُ، سِوَى بَيِّنَةٍ أُقِيمَتْ
٩٣٠	لِإثْبَاتِ الْخُصُومَةِ .....
٩٢٠	كُلُّ مُخْتَارٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمَا: تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، وَلَا يَعُودُ عَلَى الْآخَرِ
٩٢٢	كَلِمَةً (كُلُّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى التَّكْرَةِ أَوْجَبَتْ عُمُومَ أَفْرَادِهَا عَلَى سَبِيلِ
٩٣٢، ٦١	الشُّمُولِ دُونَ التَّكْرَارِ .....
١٠٧	كَلِمَةً (كُلُّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَرْفَعَةِ أَوْجَبَتْ عُمُومَ أَجْزَائِهِ .....
٩٥٢	الْكَيْلِيُّ وَالْوَزْنِيُّ مَبِيعٌ بِأَعْيَانِهِمَا، لَمَّا بَاوَصَا فِيهِمَا .....
٩٨٠	لَا إِزَامَ إِلَّا بِمَجْمَعٍ مَا لَمْ يَثْبُتْ بِدَلِيلٍ .....
٩٧٦	لَا تَأْتِي لِلْعَزِيمَةِ فِي تَغْيِيرِ الْحَقِيقَةِ .....
٩٦٧	لَا تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُقَرَّرِ .....
٩٨٥، ١٠٤	لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بَعْدَ الْإِثْرَاءِ الْعَامِّ إِلَّا بِحَقِّ حَادِثٍ بَعْدَهُ .....
٩٥٤، ٩٤٦، ٧٠	لَا تُصِحُّ الْكِفَالَةُ إِلَّا بِدَتَيْنِ صَحِيحَتَيْنِ .....
١٠٧	لَا تُقَوِّمُ الْمَنَافِعَ فِي أَنْفُسِهَا، وَإِنَّمَا تُقَوِّمُ؛ لِدَفْعِ ضَرُورَةِ الْحَاجَةِ .....
٩٦١	لَا تَوَاقِبُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ .....
	لَا حُجَّةَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ النَّاشِئِ عَنْ دَلِيلٍ .....
	لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْوُهُ .....

الصفحة	القاعدة
١٠٦	لا عبرة بالظنيات في باب الاعتقادات .....
٩٨٣	لا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم .....
١٠٠٢، ٧٠	لا عبرة لتاريخ الغيبة .....
١٠٧	لا عبرة للدلالة بمقابلة التصريح .....
١٠٧	لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح .....
٩٨٨	لا مسأغ للاجتهاد في مورد النص .....
١٠٦	لا ننكر تغير الأحكام بتغير الأزمان ، كغلق باب المسجد .....
٩٨٤، ٩٣٧، ٦١	لا يُبالي باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود .....
٩٩٥	لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي والمجازي من لفظ واحد .....
١٠٠٥، ٧١	لا يجوز تفريق الصفقة قبل التمام .....
٩٤٤	لا يجوز للمدعى عليه الإنكار إذا كان عالماً بالحق .....
٩٧٣	لا يحلف القاضي على حق مجهول .....
١٠٧	لا يسقط الحكم الأصلي بالعوارض الجزئية .....
٩٥٥، ٧٠	لا يصح تأجيل الأعيان .....
٩٥٨، ٨١، ٧١	لا يصح تمليك الدين من غير من عليه الدين .....
٩٦٩	لا يعتمد على الخطأ، ولا يعمل به .....
١٠٤	لا يقوم المنافع في أنفسها .....
٩٤٩	لا يملك أحد إثبات ملك لغيره بلا اختياره .....
٩٨١، ١٠٤	لا ينتصب أحد خصماً عن أحد بغير إذنه قصداً، وكالة ونياية وولاية ..
١٠٤	لا ينتصب أحد خصماً عن أحد بلا نياية ولا وكالة ولا ولاية .....
١٠٦	لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان .....
١٠٦	لا يوصف الصبي قبل البلوغ بالكراهة .....
١٠١٠، ١١٣، ٦٧	اللفظ إذا كان له معنى حقيقي مستعمل، ومعنى مجازي متعارف : يرجع المعنى الحقيقي عند أبي حنيفة - رحمه الله - وعندهما - رحمهما الله - : المجازي .....
١٠٧	لوسائل أحكام المقاصد .....
١٠١٤، ٦١	لو حكى ما لا يملك استئنافه للحال لا يصدق فيما حكى بلا بينة ...

الصفحة	القاعدة
١٠٧	ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء .....
١٠٣٦ ، ١٠٢٨	مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدَرِهَا .....
١١٠٥ ، ١٠٥	مَا ثَبَّتَ بَيِّقِينَ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِبَيِّقِينَ .....
١٠٧	ما ثبت حكماً أصلياً لا يسقط بالعوارض .....
١٠٣٠ ، ٦٦	مَا ثَبَّتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَغَيْرُهُ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ .....
١٠٢١ ، ١٢٣	مَا ثَبَّتَ فِي زَمَانٍ يُحْكَمُ بِقَائِهِ مَا لَمْ يُوجَدْ الْمَزِيلُ .....
١٠٢٦	مَا ثَبَّتَ لِحِمَاةٍ فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْأَشْتِرَاكِ .....
١٠٧	ما جاز بعذر بطل بزواله .....
١٠٢٣	ما حَرَّمَ أَخْذَهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤَهُ .....
١٠٣٥	مَا عَمَّتْ بَلَيَّتُهُ خَفَّتْ قَضِيَّتُهُ .....
١٠٢٢	مَا فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالْقَبْضِ .....
١٠٣٨	مَا قَبْلَ الْبَيْعِ قَبْلَ الرَّهْنِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةٍ .....
١٠٤٢	مَا لَا يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْعَقْدِ .....
١٠١٧ ، ٦١	مَا لَا يَكُونُ لَزِمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ .....
١٠٦	ما يتردد بين الفرض والبعدة فإنباته أولى ، وبين السنة والبعدة فتركه أولى
١٠٤	المباشر ضامن وإن لم يتعمد ، والمسبب لا إلا بالتعمد .....
١٠٤٥ ، ١٠٤	الْمُبَاشِّرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَّعَمَدْ ، وَالْمُسَبَّبُ لَا إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَّعَمِّدًا .....
١٠٧	المثال الجزئي لا يصحح القاعدة الكلية .....
١٠٧	المرء مواخذ بإقراره .....
٨٤٤	الْمَشْرُوطُ عَرَفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْعًا .....
١٠٦	المطلق إنما يجري على إطلاقه إذا لم يقم دليل التقييد نصاً أو دلالة .....
١٠٥٠ ، ٥٧٧ ، ١٢٣	الْمَظْلُومُ لَا يَظْلَمُ غَيْرُهُ .....
١٠٥٢	الْمَعْرِفَةُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْرَةِ فِي الْأَيْمَانِ إِلَّا مَعْرِفَةٌ فِي الْجَزَاءِ .....
١٠٥٩ ، ١٠٥	الْمَعْلُوقُ بِالشَّرْطِ مَعْدُومٌ قَبْلَهُ .....
١٠٥	المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته ، ومعدوم قبل ثبوت شرطه .....
٤٣٢	الْمَعْلُوقُ بِالشَّرْطِ يَنْتَفِي بِانْتِفَائِهِ .....
١٠٥٧	الْمَعْلُومُ لَا يُؤَخَّرُ لِلْمَوْهُومِ .....

الصفحة	القاعدة
١٠٦٢	الْمَعْرُورُ فِي الْمَعَاوَضَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي سَلَامَةَ الْعِوَضِ جُعِلَ سَبَبًا لِلضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ . . . . .
١٠٦٥	الْمَقَاصِدُ فِي الْعَرْضِ وَالْعَقَارِ يَتَعَلَّقُ بِصَوْرِهِمَا وَأَعْيَانِهِمَا . . . . .
١٠٧٠ ، ٣٧٢	الْمَقْبُوضُ عَلَى سَوِّ الشَّرَاءِ مَضْمُونٌ يَقِيمُهُ . . . . .
١٠٦٧	الْمَقْضِيُّ عَلَيْهِ فِي حَادِثَةٍ : لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلَا يَبْتَنُّهُ . . . . .
١٠٧٤ ، ١٢٣ ، ١٠٩	الْمُتَنَبِّعُ عَادَةً كَالْمُتَنَبِّعِ حَقِيقَةً . . . . .
١١٠٤	مَنْ تَيَقَّنَ الْفِعْلَ وَشَكَ فِي الْقَلِيلِ أَوْ الْكَثِيرِ حُمِلَ عَلَى الْقَلِيلِ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ مَنْ جُعِلَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ، فِيمَا كَانَ هُوَ خَصْمًا فِيهِ، وَالشَّيْءُ مِمَّا يَصِحُّ بِذَلِكَ :
١٠٨٤	كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ . . . . .
١٠٧٧ ، ٧٧٢	مَنْ سَعَى فِي تَقْضِي مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعَاهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ . . . . .
١١٠٤ ، ١٠٩	مَنْ شَكَ هَلْ فَعَلَ شَيْئًا أَوْ لَا ؟ : فَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ . . . . .
١٠٩١	مَنْ عَمِلَ إِقْرَارَهُ قُبِلَتْ بَيِّنَتُهُ، وَإِلَّا فَلَا . . . . .
١١٠٢	مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا، وَلَحَقَهُ ضَمَانٌ : يَرْجِعُ عَلَى مَنْ وَقَعَ لَهُ الْعَمَلُ . . . . .
١٠٨٢	مَنْ لَا يَلْبِي غَيْرَهُ لَا يَحْجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِي حَقِّهِ . . . . .
١٠٩٥	مَنْ لَا يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ لَا يَمْلِكُ التَّعْلِيلَ . . . . .
١١٠١	مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ . . . . .
١٠٩٩	مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِهِ . . . . .
١٠٩٣	مَنْ يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ يَمْلِكُ التَّعْلِيلَ . . . . .
١١٠٧ ، ٧٠	الْمَنْصُوصُ لَا يُنَوِّبُ أَخَاهُ . . . . .
١١٠٩ ، ٦١	الْمَوْتُ يُنَافِي الْمَوْجِبَ لَا الْمُبْطِلَ . . . . .
٥٩٩	الموهوم لا يعتبر . . . . .
١١١٧	النَصُّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْرِدِهِ . . . . .
	النَصُّ مِنْ وَجْهِ الْبَيَانِ، يَتَرَجَّعُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمَفْسَّرُ عَلَيْهِمَا، وَالْمُحَكَّمُ عَلَى الْكُلِّ . . . . .
١١١٣ ، ٦١	النَّهْيُ يُقَرَّرُ الْمَشْرُوعِيَّةَ عِنْدَنَا . . . . .
١١٦٣ ، ١١٢٠ ، ٦٧	النِّيَابَةُ تُجْرِي فِي الْإِسْتِحْلَافِ، لَا الْحَلْفِ . . . . .
١١٣٣	

الصفحة	القاعدة
١١٣٠	النَّيَّةُ تَعْمَلُ فِي الْمُحْتِمَلَاتِ، لَا فِي الْمَوْضُوعَاتِ .....
١١٦١، ٦٢	هَلَاكُ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِشِرَاءٍ بَاطِلٍ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ .....
١١٣٧، ٦٢	الْوَاجِبُ شَرْعًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءٍ .....
١٠٧	الْوَاجِبُ لَا يَتَقَيَّدُ بِوَصْفِ السَّلَامَةِ وَالْمَبَاحِ يَتَقَيَّدُ بِهِ .....
١١٤٠	الْوَصْفُ فِي الْحَاضِرِ لُغَوً، وَفِي الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ .....
١١٤٦	الْوَصْفُ يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بِالتَّنَاوُلِ .....
١١٥٠، ٦٨	الْوَصِيَّةُ اسْتِخْلَافٌ بَعْدَ انْقِطَاعِ وَلَايَةِ الْمُوصِي .....
١١٥٢، ١٠٢	الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ أَوْلَى مِنَ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ .....
١١٥٥، ٦٢	وَمِنْ أَحْكَامِ الْمَجَازِ: وَجُودُ مَا أُرِيدَ بِهِ، خَاصًّا كَانَ أَوْ عَامًّا .....
١١٦٧، ١٠٥، ٦٢	يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِأَجْلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ .....
١١٧٥، ١٠٣	يَدْخُلُ فِي التَّصَرُّفِ تَبَعًا مَا لَا يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا .....
١١٧٣، ١٠٢، ٦٨	يُرْجَحُ بَعْضُ وَجْهِهِ الْمُشْتَرَكِ بِغَالِبِ الرَّأْيِ .....
١١٧٦	يَسْقُطُ الْفَرْعُ إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ .....
١١٧٨، ٧١	يُعْتَفَرُ فِي الْإِنْتِهَاءِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ .....
١١٠٥، ١٣٤	الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ .....
١١٨٠، ١٢٣	يُلْزَمُ مَرَاعَاةُ الشَّرْطِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .....
١١٨٤، ١٠٣	الْيَمِينُ أَبَدًا يَكُونُ عَلَى التَّنْفِي .....
١١٨٩، ١١٩، ٦٢	يَوْمُ الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقَضَاءِ، بِخِلَافِ يَوْمِ الْقَتْلِ .....
١١٩٠	

## هـ- فهرس الأشعار

الصفحة	النص الشعري
	در چشم عینک فی تمم در موسم دیداریار
٧٢٣	يعني که هر دیدنت چشم همی باشد چهار
١٠٠، ٥٢، ٧	في الزوايا خبايا
١١١	وفي الرجال بقايا
١١١	ما خط كف امرئ شيئاً وراجعه
١١١	إلا وعن له تبدل ما فيه
١١١	وقال: ذاك كذا أولى، وذاك كذا
	وإن يكن هكذا تسمو معانيه

## و- فهرس الغريب من الألفاظ

الصفحة	الكلمة
١٠٢٧	احتاطوا .....
٣٢٤	ادعت .....
٩٩٨	استأمنوا .....
٦٠٦	الأطلس .....
٥٤٧	الآفاقي .....
١٩١	الأمالي .....
١١٧٤	بَّة أو بتلة .....
١١٨٣ ، ١١٨٢ ، ١١٨١	بدًا .....
١٠٨٤	بَذْلَه .....
١١٦٩	البرزازين .....
١٠٢٨	البحر .....
١٠٢٩	تبعر .....
٧٥٤	التَّبن .....
١٩٣	تزجى .....
٥٨٠	التشريك .....
٨٥٨ ، ٥٨٢	التقاضي .....
٤٤٤	التهاتر .....
٩٣٠ ، ٦٠٩	تَوِي .....
٣٠٣	الثُّنْيَا .....
٦٠٠	جبار .....
١٨٩	الجريدة .....
١١٦٨	الحانوتة .....

الصفحة	الكلمة
٨٤٣	الحرِّيف . . . . .
٨٤٤	الخان . . . . .
٢٧١	خَوَاهِر زَادَه . . . . .
٦٨٩	الذن . . . . .
٤٤١	دندنة . . . . .
٩١١	ذاب . . . . .
٥٥٣	الرَّقِيقَة . . . . .
١٠٣٧	رِكْس . . . . .
٩١٣	الزَّق . . . . .
١٩٦	السَّحْجَل . . . . .
٨٥٤	سَدَاه . . . . .
١٩٣	سَدَة . . . . .
٧٤١	السقوط . . . . .
١٩١	سِنْلَك . . . . .
١٩٢	سنح . . . . .
١٠٢٧	السُّنُور . . . . .
١٩٣	سَنِيَة . . . . .
٦٣٤	الشبهة . . . . .
١١٤١	شِرَاز . . . . .
٣٤٦	الصائل . . . . .
٣٧٦	الصك . . . . .
٦٦١	الطَّرَار . . . . .
٦٠٠	العجماء . . . . .



الصفحة	الكلمة
١١٨٣	عرسه .....
٩٥٢	عَرَض .....
٦٣٨ ، ٦٣٧	عُقِر .....
٩١٧	العنوان .....
٨٩٥	غرارة .....
١٨٧	الفِخَام .....
٧٨٣	الفصد .....
٣٤١	الْفُضُولِيُّ .....
٢٩٥	قَن .....
٤٥٢	كُرَّ .....
٢٧٩	كلومهم .....
٨٨٤	الكَوَى .....
١٩١	الآلي .....
٨٥٤	لُحْمَتُهُ .....
١٠٣١ ، ٧٨١	ليلة التعريس .....
١٩٤	المآرب .....
١٠٦٦	مُتَمَوِّل .....
١١٦٨	المحتكر .....
٢٨٥	الحلَّة .....
٦٣٩	مُسَبَّعة .....
٧٢٨	مشاع .....
١٩١	المقل .....
٦٦٣	النباش .....

الصفحة	الكلمة
٣٣٩	نساء .....
٤٧٨ ، ٢٢١	النقد .....
٥٠٦ ، ٥٠٠	نكتة .....
٦٣٩	نُهشة .....
١٨٩	المهزاء .....

## ز- فهرس الحدود والمصطلحات

المصطلح	الصفحة
الأجناس .....	٤٠٤
الأحكام .....	١٨٦
الأخرس .....	٣١٠
الأرش .....	٣٤٢
الاستسعاء .....	٨٩٤
الاستصناع .....	٦٢٧
الاستعارة بالكناية .....	٥٠٨
أصحابنا .....	٥١٢
الأصل .....	١٨٩
الأصيل .....	٧٩١
الأعونة .....	١١٧٠
أم الولد .....	٢٢٧
الأمر .....	٤٠١ ، ٢٠١
الباطل .....	١١٦١
البراهين .....	١٨٦
بيع الأمانة .....	٦٢٨
بيع الوفاء .....	٨٥٥ ، ٦٢٧
التحالف .....	٩١٤
التحليف .....	٩١٤
التسكير .....	١١٦٨
التقرير .....	٥٤٣
الجماع .....	٦٣٨
الجوهر .....	١١٤٢

١١٦٧	..... الحجر
٣٥٣	..... الحدّ
٩٣١ ، ٣٣٢	..... الحوالة
١١٣٧	..... خيار البلوغ
١١٣٨	..... خيار العتق
١٨٥	..... دلائل
٤٦٠	..... ديوان الخراج
٦٢٨	..... الرهن المعاد
٧٤٦	..... السبب
١٨٧	..... الشواهد
٩٧٢	..... الصّراف
١٠٠٥	..... الصفقة
١٠٤٧ ، ٥٣٧ ، ٣٧١	..... الضمان
٦٢٦	..... ضمان الدرك
١١٦٧	..... الطبيب الجاهل
١١١٣	..... الظّاهر
٣٥٣	..... الظهار
٩٤٨	..... العبادة
٤٩٧	..... العتبة العلية
١١٤٢	..... عَرَضية
٩٥٢	..... العزيمة
٧٤٦	..... العلة
٤٩٥	..... الغدير
٥٤١	..... الغريب
١١٦٢	..... الفاسد
١١٧٠	..... الفترة

٩٠٥	القضاء الضمني .....
٣٥٨	الكفالة .....
٣٦٦	الكلية .....
٩٣٢	الكَيْلِيُّ .....
٥٠٧	الحاز العقلي .....
٩٣١	الحال .....
٩٣٠	المحتال .....
٩٣٠	المحتال عليه .....
١١١٣	المُحَكَّم .....
٩٣١	المحيل .....
١١٣٩	المخيرة .....
٢٢٦	المدبر .....
٧٥٤	المزارعة .....
٣٧٢	المشاكلة .....
٣٥٤	المشترك .....
٥٤١	المشهور .....
٤٥٦	المعتبرات .....
٣١٠	معتقل اللسان .....
١٠٥٢	المعرفة .....
٢٩٨	المفاوضة .....
١١٦٧	المفتي الماحن .....
١١١٣	المُفسِّر .....
٣٠٩	المفقود .....
٥٦٥	مفهوم اللقب .....
١١٦٧	المكاري الفلس .....
٦١٩	المكفول عنه .....
٦١٩	المكفول له .....

٧٨١	..... مناطق
١٠١٤	..... المَوَاتِبَةُ
١٠٦٧	..... النتائج
٦٧٥	..... النجاسة الحقيقية
٦٧٦	..... النجاسة الحكمية
١١١٣	..... النص
١٠٥٥ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٢	..... النكرة
٩٣٢	..... الوَزْنِيُّ
١١٤٢	..... الوصف
٦٧٢	..... الولاء
١١٠٦	..... اليقين
٤١٦	..... يمين الفور

## ج - فهرس الأعلام

الصفحة	اسم العلم
١٤٤	أتاتورك .....
٦٧٤ ، ٨٦	الإتقاني .....
١٢ ، ٩	أحمد العنقري .....
١١٠	أحمد بن حميد .....
٦٨٠ ، ٨٨	أحمد بن حنبل .....
١٤٢	أحمد بن عبد القادر .....
٩٣	أحمد بن محمد الغزنوي .....
٩٢	أحمد بن محمد القدوري .....
٣١	أحمد بن محمد باشا كوبريلي .....
٩٢	أحمد بن محمد بن محمد أبو نصر = الأقطع ....
٩٣	أحمد بن موسى الكنتي .....
١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٦٧ ، ١٦٥ ، ١٤٦	أسعد أفندي .....
٤٨	الأقحصاري = أحمد بن محمد .....
٤٢٤	أهل خراسان .....
	البابرتي = محمد بن محمد بن عبد الله ، صاحب
٩٨ ، ٩٧ ، ٩٥ ، ٨٩ ، ٧٦ ، ٦٣ ، ١١	(العناية) .....
١١٨٧ ، ٥٠٢ ، ٣٦٣ ، ٣٣٨ ، ٢٢٠ ، ١١٧	
٨٦٥	بديع بن أبي منصور العراقي القزبي = أستاذنا ...
٤٨	البركوي = محيي الدين بن محمد .....
	برهان الشريعة = صاحب الوقاية ، محمود بن صدر
٥٠٣ ، ١٢٢	الشريعة .....
٩٤	
٤٧٧ ، ٨٨	بريرة .....

الصفحة	اسم العلم
٦٩٣ ، ٩٥	البزازي = محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي .....
٤٤١ ، ١١٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٢ ، ٨٨ ، ٨٧	البزدوي = علي بن محمد أبو الحسن الفخر . . .
١٠٢٧ ، ٦٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٤	
١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٥٠	البشكطاشي = أحمد بن عبد الرحمن .....
١٧٥ ، ١٧٢	
١٤٥	بشير آغا .....
٣٠	بكير آغا .....
٣١	بيكر جدة السلطان محمد الرابع .....
٩٧	تاج الدين السبكي الشافعي .....
٩٤	تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأكبر . . .
٥٩١	الثمرتاشي = أحمد بن إسماعيل أبو العباس الظهير
٢٨	جان بولاد الكردي .....
	جلال الدين بن شمس الدين الكرلائي = صاحب
٩٤	(الكفاية) .....
٣	حاجي خليفة .....
٥٦٥ ، ٤٩٥ ، ٢٣٣ ، ٨٦	حافظ الدين النسفي = عبد الله بن أحمد بن محمود
١١١٧ ، ٨٨	حبان بن منقذ بن عمرو الخزرجي الأنصاري . . .
١٤٢	حسن بن أحمد .....
٩٤	الحسن بن علي الحسام السُغْنَقِي .....
٩٥	حسن بن محمد السُغْنَقَانِي .....
١١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٧	الحصاري .....
٩٤	الحصيري = محمود بن أحمد أبو المحامد البخاري
٢	الحموي .....



الصفحة	اسم العلم
١١٣ ، ٨٨ ، ٦٧ ، ٦٣ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٧	أبو حنيفة = الإمام .....
٣٢١ ، ٢٤٠ ، ٢٧٨ ، ٢٣٤ ، ٢٢٥ ، ١٢١	
٤٦٩ ، ٤٤٧ ، ٤٣٨ ، ٤٢٣ ، ٤١٦ ، ٣٥٠	
٦٢٠ ، ٦١٥ ، ٦٠٣ ، ٥٤٥ ، ٥١٧	
٧٧٨ ، ٧١٦ ، ٧١١ ، ٧٠٧ ، ٦٦٣	
٩٠٦ ، ٨٩٣ ، ٨٩٢ ، ٨٤٣ ، ٨٢٥	
٩٦٥ ، ٩٦٤ ، ٩٥٨ ، ٩٣٣ ، ٩٢٦	
١٠٨٦ ، ١٠٦٢ ، ١٠١٠ ، ١٠٠٨ ، ٩٨١	
١١٦٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٠ ، ١٠٨٩	
١٣٠	أبو حيان .....
١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٥٢ ، ٦	الخادمي = أبو سعيد الخادمي .....
١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤	
١٢٣ ، ١٢٢ ، ١١٠	
٤٣٩ ، ١٠٢ ، ٩٨ ، ٩٦ ، ٨٦ ، ٦٣	الخبازي = صاحب المغني ، عمر بن محمد بن عمر
٦٨٠	أبو محمد .....
١٤٦	ابن داود .....
١٤٥	درويش يوسف نسيب المولوي .....
١١١ ، ١	دين محافظي إدريس باشا .....
١٤٧	ابن رجب الحنبلي .....
٢٠٧ ، ٩٤	رجب باشا .....
١٣٣ ، ١١٩	الزاهدي = مختار بن محمود بن محمد ، صاحب
٩٨٦ ، ٥٧٧ ، ٤٢٥ ، ٤٢٣ ، ٤١٧ ، ٣٣٢ ، ٨٨	(القنية) .....
٩٦	الزرکشي .....
٦٥٠ ، ٤٦٩ ، ٣١١ ، ٩٧ ، ٨٨ ، ٨٧	زفر بن الهذيل بن قيس أبو الهذيل العنبري .....
١٠٣٧ ، ١٠٣٣ ، ١٠١٩ ، ٩٥١ ، ٨٤٣	أبو زيد الدبوسي .....
	الزيلي = عثمان بن علي بن محسن بن يونس ...

الصفحة	اسم العلم
١١٩	زين الدين الكتاني الشافعي .....
٩٧ ، ٣	ابن السبكي .....
١٣٣	السراج العبادي .....
	السرخسي = محمد بن أحمد بن أبي سهل ، شمس
٤٤١ ، ٤٢٤ ، ٣٣٥ ، ٩٣ ، ٨٨	الأئمة .....
١٦٨	أبو سعيد العلائي .....
١٧٠ ، ١٢٥ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٥٥ ، ٤٥ ، ٤١	أبو سعيد بن أسعد أفندي .....
١٩٦ ، ١٩٥	
٣١	السلطان إبراهيم الأول بن أحمد الأول .....
٢٩ ، ٢٨	السلطان أحمد الأول بن محمد الثالث .....
١٧٤ ، ١٦٧ ، ١٦٥ ، ١٤٤ ، ٣٥ ، ٣٣	السلطان بايزيد بن محمد الفاتح .....
١٧٥	
٢٦	السلطان سليم بن بايزيد .....
٣٦ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٢٧	السلطان سليمان الأول القانوني .....
٣٢	السلطان سليمان بن إبراهيم الأول .....
٢٦	السلطان عبد المجيد الثاني بن عبد العزيز .....
٢٧	السلطان عثمان الثالث .....
٢٩	السلطان عثمان الثاني بن أحمد الأول .....
٢٨	السلطان محمد الثالث بن مراد الثالث .....
٣١	السلطان محمد الرابع بن إبراهيم الأول .....
٣٩ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣	السلطان محمد الفاتح .....
٣٩	السلطان محمود الثاني .....
٢٧	السلطان مراد الثالث بن سليم الثاني .....
٣٠	السلطان مراد الرابع بن أحمد الأول .....
٢٩	السلطان مصطفى الأول بن محمد الثالث .....
٣٣	سنان ( المعمار ) .....
١٤٤	السيد أحمد سعيد .....

الصفحة	اسم العلم
١٤٧	السيد الشيخ محمد المدعو برج زاده . . . . .
١٤٨	السيد شكر الله = نعمت أفندي زاده . . . . .
١٤٨	السيد شيخ محمد الحقير . . . . .
١٤٤	السيد محمد معصوم بلعلي زاده . . . . .
٩٧ ، ٨٧ ، ٣ ، ٢	السيوطي = جلال الدين الشافعي . . . . .
٤٧ ، ٨٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٤٠٢ ، ٤٩١ ،	الشافعي . . . . .
٥١٢ ، ٥٤٠ ، ٥٦٥ ، ٦٧٠ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ،	
٧٥٧ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٨٦ ، ٩٩٠ ،	
١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١١٥٧ ،	
٢٨ ، ٣٠	الشاه عباس . . . . .
	أبو شجاع = محمد بن أحمد بن حكزة بن الحسين
١١٧١ ، ٨٨	ابن علي . . . . .
١٤٢	شمدي ديو إبراهيم . . . . .
١١٢٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٦ ، ٨٨	شمس الأئمة الحلواني . . . . .
١٧٤ ، ١٦٧ ، ١٦٥ ، ١٤٨	شهيد علي باشا . . . . .
١٤٧	شيخ لطف الله بن محمد . . . . .
٤٤ ، ٤٣	شيخ زاده = عبد الرحمن بن محمد بن سليمان . .
١١٤٥ ، ١٠٣٣	صدر الشريعة = عبيد الله بن مسعود بن محمود . .
٤٨	صنع الله بن صنع الله الحلبي . . . . .
٩٣	طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري . . . . .
٤	ابن عابدين . . . . .
٣	عبد البر بن الشحنة . . . . .
٩	عبد الرحمن الشعلان . . . . .
٩٦	عبد العزيز بن أحمد البخاري . . . . .
١٤٢	عبد القادر بن يوسف . . . . .
١٤١	عبد الكريم بن عبد الرحمن . . . . .
٥٢١ ، ٥٢٠	عبد الله بن مسعود . . . . .

الصفحة	اسم العلم
٦٨٣ ، ٨٧	أبو عبيد = القاسم بن سلام الهروي . . . . .
٣٥٢	العتابي = أحمد بن محمد بن عمر . . . . .
٥٢١ ، ٥٢٠	عثمان بن حنيف . . . . .
٨٣٨	عثمان بن عفان . . . . .
٢٦	عثمان بن غازي بن إرطغرل . . . . .
١٤٨	عثمان خليل بن مصطفى . . . . .
١١٦٩	عطاء بن حمزة . . . . .
١١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٧	العلائي . . . . .
٤	علي الندوي . . . . .
٨٣٧	علي بن أبي طالب . . . . .
٩٣	علي بن محمد الأسبيحي . . . . .
٥٢٠	عمار بن ياسر . . . . .
١١٥٦ ، ١١١٩	ابن عمر = عبد الله بن عمر بن الخطاب . . . . .
٥١٩	عمر بن الخطاب . . . . .
٩٣	عمر بن عبد العزيز = الصدر الشهيد . . . . .
٣	عمر بن نجيم . . . . .
٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨	فخر الدين المعنى الثاني . . . . .
٩٨ ، ٩٦	القاءاني = منصور بن أحمد . . . . .
١٨٤ ، ١٤٨	قاصد جيزاده . . . . .
٨٥٦ ، ٨٤٧ ، ٢٦٢ ، ٩٣ ، ٨٧	قاضي خان = حسن بن منصور بن محمود . . . . .
٩٥	ابن قاضي سناو = محمود بن إسرائيل . . . . .
٢٦٠ ، ٨٦	القدوري = أحمد بن محمد بن أحمد . . . . .
١	القراقي = شهاب الدين أحمد بن إدريس . . . . .
٣١	قرط مصطفى . . . . .
٣٠	قرقماز حفيد فخر الدين المعنى . . . . .
٣	الكرائيسي . . . . .
٢٣	اللكنوي = عبد الحي . . . . .

الصفحة	اسم العلم
١٠٧١ ، ٩٢	أبو الليث السمرقندي = نصر بن محمد بن أحمد ..
٣٨٨ ، ٣٨٧ ، ١٣٥ ، ٩٣	ابن مازه = صاحب المحيط ، محمود بن أحمد . . .
٦١٠ ، ١٣٥ ، ٤٧	مالك بن أنس . . . . .
٢٦	المتوكل على الله محمد بن يعقوب . . . . .
٣١	محمد باشا كوبريلي . . . . .
١٤٤	محمد بن إبراهيم . . . . .
٩٣	محمد بن أحمد أبو بكر ظهير الدين البخاري . . .
٩٣	محمد بن أحمد السمرقندي . . . . .
٤٧ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ،	محمد بن الحسن الشيباني . . . . .
٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٣٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٣٨ ،	
٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٦٠٣ ، ٦٠٦ ،	
٦١٥ ، ٦٢٠ ، ٦٦٣ ، ٦٧٦ ، ٧٢٦ ، ٨٤٣ ،	
٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٩٣ ، ٩٠٦ ، ٩٢٢ ، ٩٦٢ ،	
٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ١٠٠٨ ، ١٠١٠ ، ١٠١٢ ،	
١٠٤٧ ، ١٠٦٢ ، ١٠٧٦ ، ١٠٨٩ ، ١١١٨ ،	
١١٢٥	
١٤٣	محمد بن الشيخ عبد الله بن الشيخ زكريا القدسي
٨٢٦ ، ٨٨	محمد بن الفضل أبو بكر الفضلي الكُمّاري . . . .
١٢	محمد بن سليمان . . . . .
١٦٧ ، ٥٢	محمد بن عبد الغفار الشريف . . . . .
١٤٧	محمد عبد الله موسى . . . . .
١٤٧	محمد ياسر . . . . .
١٦٧	محمود بك . . . . .

اسم العلم	الصفحة
المرغيناني = صاحب الهداية ، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل .....	٣٦٣ ، ١٢١ ، ٩٨ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٨٩ ، ٦٣ ، ٣٦٥ ، ٤٩٨ ، ٤٩٦ ، ٤٦٠ ، ٤٤٣ ، ٤١٦ ، ٣٦٥ ، ٨٧٩ ، ٧٧٩ ، ٧٦٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٠
معن بن يزيد .....	٩٦٤
ملا خسرو = صاحب الدرر .....	٩٨ ، ٩٧ ، ٩٥ ، ٨٩ ، ٨٦ ، ٦٣ ، ١١ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٣٦ ، ٣٨٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٧٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٧٠ ، ٨٦٢ ، ٨٦٦ ، ٩٧٤ ، ١٠٠٣ ، ١٠١٨ ، ١٠٧٦ ، ١١٩١ ، ١١٨٩ ، ١٠٨٢
الملك عبد العزيز .....	٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦
الملك فهد .....	١٤٩ ، ١٧٥
ناظر زاده = محمد بن سليمان .....	٤ ، ٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨٨
ابن نجيم = زين الدين بن إبراهيم ، صاحب الأشباه	٢ ، ٣ ، ١١ ، ٤١ ، ٦٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٠٥ ، ٣٢٤ ، ٤٤٨ ، ٦٩٩ ، ٨٤٩ ، ٨٩٣ ، ٩٠٩ ، ٩٤٤ ، ٩٥١ ، ٩٦٧ ، ١٠١٩ ، ١٠٧٩
النسفي = أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود هشام بن عبيد الرازي المازني الحنفي .....	٩٤ ، ٩٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣
ابن الهمام = محمد بن عبد الواحد .....	٩٥

١٥٠	وصل الله بن حامد العتيبي . . . . .
٩٤	الولوالجي = أبو المكارم إسحاق بن أبي بكر . . .
٩٥	ابن وهبان = عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان . . .
٥٤٢	يحيى بن معين . . . . .
١٢٢ ، ١١٦ ، ٥٦	يعقوب الباحسين . . . . .
٤٧ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٢٢٥ ، ٢٦١ ،	أبو يوسف الأنصاري = يعقوب بن إبراهيم . . . .
٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٢٠ ، ٣٧٦ ، ٤٢٣ ، ٤٣٨ ،	
٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ،	
٥١٩ ، ٥٧٤ ، ٦٠٣ ، ٦١٥ ، ٦٢٠ ،	
٦٦٣ ، ٧٢٦ ، ٨٢٥ ، ٨٤٣ ، ٨٦٧ ،	
٨٩٣ ، ٩٠٦ ، ٩٣٣ ، ١٠٠٨ ، ١٠١٠ ،	
١٠١٢ ، ١٠٦٢ ، ١٠٧٥ ، ١٠٨٩ ،	
١١١٨	

## ط - فهرس الفرق والمذاهب

الصفحة	الفرقة / المذهب
٤٤	الأشعرية .....
٥٦٣	أهل السنة .....
٤٤	الماتريدية .....



## ي - فهرس الكتب الواردة في النص

الصفحة	اسم الكتاب
١١٢٧، ٩٥، ٨٨	الإرشاد .....
١١٢٥، ٩٢	الاستحسان .....
٩٧، ٢	الأشباه والنظائر لابن السبكي .....
٩٦، ٨٧، ٨٦، ٦٣، ٤١، ١١، ٢	الأشباه والنظائر لابن نجيم .....
٢٠٥، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ٩٨، ٩٧	.....
٦٩٩، ٤٤٨، ٤١٤، ٣٢٤، ٢٩٠	.....
٩٥١، ٩٤٤، ٩٠٩، ٨٩٣، ٨٤٩	.....
١٠٨٤، ٩٦٧	.....
٩٧، ٣	الأشباه والنظائر للسيوطي .....
٦٨٥، ٩٥	أصول البزدوي = كتول الوصول إلى معرفة الأصول
١١٧	الأنوار في شرح المنار .....
٩٥، ٦٣٠، ٦٩٣، ٧٤٩، ٨٤٤، ٩٠٥	البزازية = الجامع الوجيز = الفتاوى البزازية .....
١١٧٢، ٩٧٨	.....
٩٦	تأسيس النظر .....
٩٧	تبيين الحقائق .....
٤٦٩، ٩٢	التحريد .....
١١٣٠، ٩٣	تحفة الفقهاء .....
٤، ٥١، ١٠٠، ١٠٩، ١١١، ١٢٢،	ترتيب اللآلي في سلك الأمالي .....
١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٠،	.....
١٧١، ١٧٢، ١٩١، ١٩٢، ١١٩١	.....
١١٧	التقرير في شرح أصول البزدوي .....
٩٢٢، ٩٢	الجامع = الجامع الكبير .....
٩٥، ٥٩٨، ٦٤٢، ١٠٧٣	جامع الفصولين .....
٨٦٤، ٩٤، ٨٨	الحاوي = حاوي مسائل المنية .....
٨٤، ٩٣، ٧٠٦	الحاوي القدسي .....

الصفحة	اسم الكتاب
٨٨، ٩٣، ٣٢٤، ٤٥٤، ٦٤٣، ١١٧٧	الخانبة = فتاوى قاضي خان .....
٩٢، ٥١٩	الخراج .....
٩٤، ٢٦٨	خزانة المفتين .....
٩٣، ٤١٤، ٤٧٢، ١٠٢٤، ١٠٧٩	الخلاصة .....
١١، ٦٣، ٨٦، ٨٩، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٧، ١١٧، ١١٩، ١٣٤، ١٣٦، ٣٧٨، ٣٨٨، ٤٨٧، ٤٨٨، ٥٧٧، ٧٢١، ٧٢٤، ٧٧٠، ٧٩١، ٨٦٢، ٨٦٦، ٩٧٤، ١٠٠٣، ١٠١٨، ١٠٧٦، ١٠٨٢، ١١٨٩، ١١٩١	الدرر = الدرر شرح الفرر .....
٣	الذخائر الأشرفية .....
١٠٦	الذخيرة .....
١٧١	الرسالة الهادية إلى جادة الفرقة الناجية .....
٥١، ٤٨٨	رسالة تتعلق بالتحليف على فعل الآخرين .....
٥١، ٤٩٧	رسالة تتعلق بطلب الفائدة في قيد ذكره صاحب الهداية .....
٩٢، ٤٠٨، ٦٠٦	الزيادات .....
٤٨	زيارة القبور الشرعية والشركية .....
٤٨	سيف الله على من كذب على أولياء الله .....
٩٢، ١٠٣٩	شرح الأقطع = شرح مختصر القدوري .....
١٠٧	شرح الحصارى .....
٨٨، ٩٣، ١١٢٣، ١١٢٥، ١١٣١	شرح الطحاوي .....
١٠٧، ١٠٨	شرح العلائي .....
٨٦، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ٦٧٤	شرح المغني .....

شرح منظومة ابن وهبان = عقد القلائد في حل قيد	
الشرائد .....	٨٤٥ ، ٩٥ ، ٨٨
الظهريه = الفتاوى الظهيرية .....	٩٣ ، ٦٤٣ ، ٧٧٣ ، ٨٢٦ ، ٨٥١ ،
	٩٧٧
عثمانلي مؤلفري .....	١٧١
العمادية = فصول الأحكام لأصول الأحكام ....	٩٤ ، ٧٩٢
عناء الفقهاء = غناء الفقهاء .....	٩٢ ، ١١٢٧
العناية .....	١١ ، ٦٣ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ،
	١٠٩ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٤ ، ٢٢١ ،
	٢٢٧ ، ٢٧٤ ، ٣٠٦ ، ٣٣٨ ، ٣٥٤ ،
	٣٦٣ ، ٤٠٩ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ، ٤٤١ ،
	٤٥٣ ، ٤٦٠ ، ٤٦٦ ، ٤٧٨ ، ٥٥٠ ،
	٥٥٧ ، ٦٩٩ ، ٧٠٢ ، ٧٣٨ ، ٧٥٢ ،
	٧٧١ ، ٩٠٣ ، ٩٦٣ ، ١٠٤٩ ، ١٠٦١ ،
	١٠٧٢ ، ١١٢٥ ، ١١٣٢ ، ١١٨٧
غرر الأحكام .....	٩٥ ، ٩٨ ، ٥٠١ ، ٥١٦
فتح القدير .....	٩٥ ، ٦٥٠ ، ١٠٧٩
الفروق للكرائسي .....	٣
قصيدة حديقة الأسرار .....	١٧٢
القنية = قنية المنية لتتميم الغنية .....	٨٦ ، ٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢٦٩ ، ٦٢٨ ، ٩٧٤ ،
	١٠٢٣
الكافي .....	٨٨ ، ٩٤ ، ١٠٦ ، ٣٥٢ ، ٤٨٥ ، ٤٨٨ ،
	٥٤٢ ، ٧٧٦ ، ١١٠٢
الكبرى = الفتاوى الكبرى .....	٩٣
الكتاب = مختصر القدوري .....	٩٢ ، ٤٩٤
الكشف = كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام	
البزدوي .....	٩٦ ، ٦٩٢ ، ٨٣٨

٩٤١ ، ٩٨ ، ٩٤ ، ٨٨	الكفاية .....
٦٤٩ ، ٩٤	الكثر = كثر الدقائق .....
١٧١	المؤلفون العثمانيون .....
٥٦٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٩٣ ، ٨٨	المبسوط .....
	مجالس الأبرار ومسالك الأخيار في شرح مائة حديث
٤٨	من المصاييح .....
١١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٤ ، ١٠٠ ، ٥٢ ، ٦	مجامع الحقائق .....
١٢٣ ، ١٢٢	
١٢٣ ، ١٢٢ ، ١١٩ ، ١١٠ ، ٦	مجلة الأحكام العدلية .....
٤٤ ، ٤٣	مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر .....
١٦٨	المجموع المذهب في قواعد المذهب .....
٨٥٥ ، ٩٣	مجموع النوازل .....
٤٢٦ ، ٣٨٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٥ ، ١٣٥ ، ٩٣	المحيط البرهاني .....
١١٧	مرآة الأصول .....
١١٧	مرقاة الوصول في علم الأصول .....
١٧٢ ، ١٦٨	معجم المؤلفين .....
٤٣٩ ، ١٠٢ ، ٩٨ ، ٩٦ ، ٨٦ ، ٦٤	المغني .....
١٧١	مفتاح الكتب وفهرس أسماء المؤلفين .....
٢٣٣ ، ٩٦ ، ٨٦	المنار = منار الأنوار .....
١٠٨ ، ١٠٤	منافع الدقائق .....
١٠٨٦ ، ٥٨٩ ، ٩٤ ، ٨٨	النهاية .....
٤٧١ ، ٩٢	النوازل .....
١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٠٦ ، ٩٨ ، ٩٣ ، ٨٩ ، ٦٣	الهداية .....
٤٤٣ ، ٤٣٨ ، ٤١٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦١	
٤٩٨ ، ٤٩٦ ، ٤٩٤ ، ٤٦٠ ، ٤٥٠	
٧٧٩ ، ٧٦٩ ، ٧٥٤ ، ٦٣٨ ، ٥٠٠	
١١٤٣ ، ٩٦٠ ، ٩٠٤ ، ٨٧٩ ، ٨٦٧	

١٧٢ ، ١٦٨	هدية العارفين .....
٤٨٢ ، ٩٣ ، ٨٨	الوجيز .....
٥٠٣ ، ١٢١ ، ٩٤ ، ٢٣	الوقاية .....
٥٨٤ ، ٩٤	الولولجية = الفتاوى الولولجية .....

## ك - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
<b>أولاً: القسم الدراسي</b>	١٣٧ - ١
مقدمة	١
<b>الفصل الأول : المؤلف</b>	٥٢ - ١٥
ترجمة	١٧
١ - عصره	٢٦
٢ - اسمه ونسبه	٣٨
٣ - مولده ووفاته	٤١
٤ - نشأته، وحياته	٤٣
٥ - طلبه العلم، وشيوخه	٤٥
٦ - تلاميذه	٤٦
٧ - مذهبه الفقهي، وعقيدته	٤٧
٨ - مؤلفاته	٥١
٩ - مكانته العلمية	٥٢
<b>الفصل الثاني : الكتاب</b>	١٣٧ - ٥٣
١ - الغرض من تأليف الكتاب	٥٥
٢ - موضوعات الكتاب	٥٦
٣ - منهج المؤلف في كتابه	٦٤
٤ - مصادره، وطريقة استفادته منها	٩١
٥ - من استفاد منه	١٠٠
٦ - تقويم الكتاب	١١١
<b>ثانياً: القسم التحقيقي</b>	١١٩٩ - ١٣٩
<b>أولاً : مقدمة التحقيق</b>	١٨١ - ١٤١
١ - ذكر نسخ الكتاب المخطوطة، وبيان أوصافها وعرض نماذج منها	١٤١
٢ - تحقيق اسم الكتاب	١٦٥

- ٣ - تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه ..... ١٦٧
- ٤ - ذكر نسخ الكتاب المعتمدة في التحقيق، وسبب الاختصار عليها ..... ١٧٣
- ٥ - منهج التحقيق والتعليق ..... ١٧٦
- ثانيًا : النص المحقق ..... ١١٩٩-١٨٣

١٨٥ ..... مقدمة المؤلف.

### باب الألف

- ق ١ : الأمرُ لا يضمنُ بالأمرِ ..... ٢٠١
- ما أخرج عن القاعدة من مسائل ..... ٢٠٢
- ق ٢ : الإبراءُ عَنِ الْأَعْيَانِ لَا يَجُوزُ، وَعَنْ دَعْوَاهَا يَجُوزُ ..... ٢١٢
- فروعها ..... ٢١٩
- ق ٣ : الإجماعُ اللاحقُ لا يرفعُ الاختلافَ السابقَ ..... ٢٢٣
- الخلاف في القاعدة ..... ٢٢٥
- فروعها ..... ٢٢٦
- ق ٤ : أجزاءُ العِوَضِ تَنْقَسِمُ عَلَى أَجْزَاءِ المَعْوَضِ، وَأَجْزَاءُ الشَّرْطِ لَا تَنْقَسِمُ عَلَى أَجْزَاءِ المَشْرُوطِ ..... ٢٣٧
- فروعها ..... ٢٣٩
- ق ٥ : إجماعُ المسلمِينَ حجةٌ يَخْصُ بِهَا الْأَثَرُ وَيُتْرَكُ القِياسُ والنَّظَرُ ..... ٢٤١
- فروعها ..... ٢٤٥
- ق ٦ : الاجتهادُ لا يُنْقَضُ بِمِثْلِهِ ..... ٢٤٧
- أدلتها ..... ٢٤٩
- فروعها ..... ٢٤٩
- ما أخرج عنها من مسائل ..... ٢٥٠
- ق ٧ : الأجرُ والضمانُ لا يَحْتَمِلَانِ ..... ٢٥٢
- فروعها ..... ٢٥٤
- دليلها ..... ٢٥٧
- ما أخرج عنها من مسائل ..... ٢٦٠

- ق ٨ : اِخْتِلَافُ الْأَسْبَابِ بِمَنْزِلَةِ اِخْتِلَافِ الْأَعْيَانِ ..... ٢٦٤  
 - فروعها. .... ٢٦٤  
 ق ٩ : الإِخْبَارُ إِذَا رُدَّ فِي حَقِّ غَيْرِهِ بَاقٍ فِي حَقِّ نَفْسِهِ. .... ٢٦٦  
 - مثالها. .... ٢٦٦  
 ق ١٠ : إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطُلَ مَا فِي ضِمْنِهِ. .... ٢٦٧  
 - فروعها. .... ٢٦٧  
 - ما أخرج عنها من مسائل. .... ٢٦٩  
 ق ١١ : إِذَا تَعَذَّرَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدَلِ. .... ٢٧٥  
 - مثالها. .... ٢٧٦  
 ق ١٢ : إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضِي : يُقَدَّمُ الْمَانِعُ. .... ٢٧٧  
 - فروعها. .... ٢٧٧  
 - ما أخرج عنها من مسائل. .... ٢٧٨  
 ق ١٣ : إِذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَمْنُوعُ. .... ٢٨٠  
 - فروعها. .... ٢٨٠  
 ق ١٤ : إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُسْتَسَبِّبُ : أُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَى الْمُبَاشِرِ. ... ٢٨٢  
 - فروعها. .... ٢٨٣  
 - ما أخرج عنها من مسائل. .... ٢٨٤  
 ق ١٥ : إِذَا تَعَارَضَ الْمَفْسَدَتَانِ : رُوِيَ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بَارِتِكَابٍ أَحْفَهُمَا. .... ٢٨٧  
 - مثالها. .... ٢٨٨  
 ق ١٦ : إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ غَلِبَ الْحَرَامُ. .... ٢٩٠  
 - فروعها. .... ٢٩١  
 - أدلتها. .... ٢٩٢  
 ق ١٧ : الْأَسْبَابُ مَطْلُوبَةٌ لِلْأَحْكَامِ، لَا لِأَعْيَانِهَا. .... ٢٩٥  
 - فروعها. .... ٢٩٥  
 ق ١٨ : الْاِسْتِثْنَاءُ فِي الْمَقْصُودِ لَا التَّابِعِ. .... ٢٩٧  
 - فروعها. .... ٢٩٧  
 ق ١٩ : الْاِسْتِثْنَاءُ الْمَعْلُومُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ كَالاِسْتِثْنَاءِ الْمَشْرُوطِ. .... ٢٩٨



- ٢٩٨ ..... - فروعها.
- ٣٠٠ ..... ق ٢٠ : الاستثناء تكلم بالباقي.
- ٣٠٢ ..... - فروعها.
- ٣٠٥ ..... ق ٢١ : استدامة الشيء تُعتبر بأصله.
- ٣٠٦ ..... - فروعها.
- ٣٠٧ ..... ق ٢٢ : الاستصحاب حجة دافعة لا مثبتة.
- ٣٠٩ ..... - مثالا.
- ٣١٠ ..... ق ٢٣ : الإشارة إنما تقوم مقام العبارة إذا كانت معهودة.
- ٣١٢ ..... ق ٢٤ : الأشدُّ يزال بالأخف.
- ٣١٣ ..... - فروعها.
- ٣١٥ ..... ق ٢٥ : الأصل بقاء ما كان على ما كان.
- ٣١٦ ..... - فروعها.
- ٣١٨ ..... ق ٢٦ : الأصل براءة الذمة.
- ٣١٩ ..... - فروعها.
- ٣٢٢ ..... ق ٢٧ : الأصل العدم في الصفات العارضة.
- ٣٢٣ ..... - فروعها.
- ٣٢٧ ..... ق ٢٨ : وأعلم أن الأصل في الصفات الأصلية الوجود.
- ٣٢٨ ..... - فروعها.
- ٣٣٠ ..... ق ٢٩ : الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته.
- ٣٣١ ..... - فروعها.
- ٣٣٤ ..... - ما أخرج عنها من مسائل.
- ٣٣٩ ..... ق ٣٠ : الأصل في الوكالة الخصوص، وفي المضاربة العموم.
- ٣٤٠ ..... ق ٣١ : الأصل : أن كل تصرف يوقف حكمه على شيء : أن يجعل معلقا بالشرط، لا سببا، إلا فيما لا يحتمل التعليق.
- ٣٤١ ..... - فروعها.
- ٣٤٥ ..... ق ٣٢ : الاضطراب لا يبطل حق غيره.
- ٣٤٦ ..... - فروعها.

- ق ٣٣ : إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِهِ مَتَى أُمْكَنْ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنْ أَهْمِلَ. .... ٣٤٨
- فروعها ..... ٣٥٠
- ق ٣٤ : الِاعْتِبَارُ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا لِلأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي. .... ٣٥٥
- فروعها..... ٣٥٨
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٣٦٠
- ق ٣٥ : اعْتِبَارُ الْمَعْنَيْنِ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَحُوزُ بِلَا مُرَجِّحٍ فِي الْإِثْبَاتِ، وَيَجُوزُ فِي النِّقْصِ. .... ٣٦٩
- فروعها..... ٣٦٩
- ق ٣٦ : الْأَعْيَانُ الْمَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا..... ٣٧١
- أقسام الأعيان ..... ٣٧١
- ق ٣٧ : الْأَفْعَالُ الْمُبَاحَةُ لَا يَحُوزُ مَبَاشَرَتَهَا إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ لَا يُوْذِي أَحَدًا. .... ٣٧٣
- فروعها ..... ٣٧٤
- ق ٣٨ : الْإِقْرَارُ مُلْزِمٌ شَرْعًا كَالْبَيِّنَةِ؛ بَلْ أَوَّلَى..... ٣٧٥
- أدلتها..... ٣٧٥
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٣٧٧
- ق ٣٩ : الْإِقْرَارُ لَا يَحْتَمِلُ التَّعْلِيقَ..... ٣٧٩
- دليلها ..... ٣٧٩
- مثاها ..... ٣٧٩
- ق ٤٠ : الْإِقْرَارُ بَعْدَ الدَّعْوَى صَحِيحٌ، دُونَ الْعَكْسِ..... ٣٨٠
- فروعها..... ٣٨٠
- ق ٤١ : إِقْرَارُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ..... ٣٨١
- فروعها..... ٣٨٢
- ق ٤٢ : الْإِقْرَارُ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِلِاسْتِحْقَاقِ..... ٣٨٣
- مثاها ..... ٣٨٣
- ق ٤٣ : الْإِقْرَارُ لِشَيْءٍ لَا يَطْلُ بِالْإِنْكَارِ اللَّاحِقِ..... ٣٩١
- مثاها ..... ٣٩١
- ق ٤٤ : الْإِقْرَارُ لَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ..... ٣٩٢

- فروعها..... ٣٩٤
- ق ٤٥ : الإقرار غير معتبر إذا تضمن إبطال حق الغير..... ٣٩٥
- فروعها..... ٣٩٥
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٣٩٥
- ق ٤٦ : الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل..... ٣٩٧
- فروعها..... ٣٩٧
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٣٩٨
- ق ٤٧ : الأمر يفيد وجوب إيقاع الفعل مرة..... ٤٠٠
- فروعها..... ٤٠٣
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٤٠٩
- ق ٤٨ : الأمور بمقاصدها..... ٤١١
- فروعها..... ٤١٢
- ق ٤٩ : الإيمان مبنية على الألفاظ والعرف، لا على الأغراض..... ٤١٣
- فروعها..... ٤١٣
- ق ٥٠ : إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى..... ٤١٧
- فروعها..... ٤١٧

### باب الباء

- ق ٥١ : البغض لا يزيد على الكل إلا في مسألة واحدة، وهي إذا قال الرجل لأمرائه : أنت علي كظهر أمي..... ٤٢١
- ق ٥٢ : البقاء على وفق الثبوت..... ٤٢٢
- فروعها..... ٤٢٢
- ق ٥٣ : بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب..... ٤٢٦
- فروعها..... ٤٢٦
- ق ٥٤ : البقاء أسهل من الابتداء..... ٤٢٩
- فروعها..... ٤٣٠
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٤٣١
- ق ٥٥ : بقاء الشيء الواحد في الحلتين في زمان واحد محال..... ٤٣٣

- ٤٣٤ ..... - فروعها.
- ٤٣٤ ..... ق٥٦ : بِنَاءُ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ فَاسِدٌ.
- ٤٣٦ ..... ق٥٧ : الْبَيْعُ سَالِبٌ لِلْمَلِكِ، وَالشِّرَاءُ جَالِبٌ.
- ٤٣٧ ..... ق٥٨ : بَيْعُ الثَّغْيِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ.
- ٤٣٨ ..... - فروعها.
- ٤٣٩ ..... - الخلاف فيها.
- ٤٤٩ ..... ق٥٩ : يَبْعُ الْحَقُوقُ لَا يَجُوزُ بِالْأَنْفِرَادِ.
- ٤٤٩ ..... - فروعها.
- ٤٥١ ..... ق٦٠ : يَبْعُ الدَّيْنُ بِالْدَّيْنِ بَاطِلٌ.
- ٤٥٢ ..... - مثالا.
- ٤٥٤ ..... ق٦١ : الْبَيِّنَاتُ شَرِعَتْ لِإثْبَاتِ خِلَافِ الظَّاهِرِ، وَالْيَمِينُ لِإِبْقَاءِ الْأَصْلِ.
- ٤٥٤ ..... - ما أخرج عنها من مسائل.

### باب التاء

- ٤٥٥ ..... ق٦٢ : الْبَيْعُ لَا يُزِيلُ مِلْكَ الْيَدِ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِلَيْهِ الثَّمَنُ.
- ٤٥٩ ..... ق٦٣ : التَّابِعُ لَا يُفْرَدُ بِالْحُكْمِ.
- ٤٥٩ ..... - فروعها.
- ٤٦٣ ..... ق٦٤ : التَّابِعُ يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمُتَبَوِّعِ.
- ٤٦٣ ..... - فروعها.
- ٤٦٣ ..... - ما أخرج عنها من مسائل.
- ٤٦٧ ..... ق٦٥ : التَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُتَبَوِّعِ.
- ٤٦٧ ..... - مثالا.
- ٤٦٨ ..... ق٦٦ : التَّاسِيسُ خَيْرٌ مِنَ التَّائِيدِ.
- ٤٦٩ ..... - فروعها.
- ٤٧٣ ..... ق٦٧ : تَأْكِيدُ مَا كَانَ عَلَى شَرَفِ السُّقُوطِ يَجْرِي بِجَرَى الْإِثْلَافِ فِي إِيْجَابِ الضَّمَانِ.
- ٤٧٣ ..... - فروعها.
- ٤٧٦ ..... ق٦٨ : تَبْدُلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبْدُلِ الذَّاتِ.

- ٤٧٦ ..... - فروعها.
- ٤٨١ ..... ق ٦٩ : التَّبَرُّعُ لَا يَتَمُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ.
- ٤٨١ ..... - فروعها.
- ٤٨٣ ..... ق ٧٠ : التَّحْلِيفُ عَلَى فَعَلٍ نَفْسِهِ عَلَى الْبَيِّنَاتِ، وَعَلَى فَعَلٍ غَيْرِهِ عَلَى الْعِلْمِ.....
- ٤٨٤ ..... - دليلها.
- ٤٨٤ ..... - فروعها.
- ٤٨٩ ..... ق ٧١ : التَّخْصِصُ بِالذَّكْرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ.
- ٤٩١ ..... - الخلاف فيها.
- ٤٩٣ ..... ق ٧٢ : التَّخْصِصُ فِي الرُّوَايَاتِ يُوجِبُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَمَّا عدا الْمَذْكُورِ.....
- ٤٩٤ ..... - فروعها.
- ٥١١ ..... ق ٧٣ : التَّرْجِيحُ لَا يَقَعُ بِكَثْرَةِ الْعِلَلِ.....
- ٥١١ ..... - الخلاف فيها.
- ٥١٤ ..... ق ٧٤ : التَّرِكَةُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مُبْقَاةٌ عَلَى مِلْكِ الْمَيِّتِ.....
- ٥١٥ ..... - فروعها.
- ٥١٨ ..... ق ٧٥ : تَصَرُّفُ الْإِمَامِ عَلَى الرَّعْيَةِ مَنُوطٌ بِالصِّلَحَةِ.....
- ٥١٨ ..... - مثالها.
- ٥٢٢ ..... ق ٧٦ : تَصَرُّفُ الْإِنْسَانِ فِي خَالِصِ حَقِّهِ إِذَا لَمْ يُتَضَرَّرْ بِهِ.....
- ٥٢٣ ..... - مثالها.
- ٥٢٤ ..... ق ٧٧ : تُعْتَبَرُ صِفَةُ الْوَقْتِ فِي تَقْصَانِ الْوَاجِبِ وَكَمَالِهِ.....
- ٥٢٤ ..... - مثالها.
- ٥٢٥ ..... - ما أُخْرِجَ عَنْهَا مِنْ مَسَائِلِ.....
- ٥٢٨ ..... ق ٧٨ : تَغْيِيرُ الْمَشْرُوعِ بَاطِلٌ.....
- ٥٢٨ ..... - فروعها.
- ٥٢٩ ..... - ما أُخْرِجَ عَنْهَا مِنْ مَسَائِلِ.....
- ٥٣٥ ..... ق ٧٩ : تَفْوِضُ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ لَا يَحُوزُ.....
- ٥٣٥ ..... - فروعها.
- ٥٣٥ ..... - ما اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهَا.....

- ق ٨٠ : التَّغْرِيرُ فِي الْمَعَاوِضَةِ سَبَبُ الضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ..... ٥٣٦
- فروعها..... ٥٣٦
- ق ٨١ : تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ..... ٥٣٨
- فروعها..... ٥٣٨
- ق ٨٢ : التَّقْسِيمُ يَقْتَضِي انْتِفَاءَ مُشَارَكَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ قِسْمِ صَاحِبِهِ..... ٥٤٠
- ق ٨٣ : التَّقْرِيرُ أَحَدُ وَجُوهِ السُّنَّةِ..... ٥٤٣
- ق ٨٤ : تَقْدِيرُ الشَّرْعِ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْقَاضِي، فَلَا يَحُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ..... ٥٤٤
- فروعها..... ٥٤٤
- مَا أُخْرِجَ عَنْهَا مِنْ مَسَائِلَ..... ٥٤٥
- ق ٨٥ : التَّكْلِيفُ بِحَسَبِ الْوُسْعِ..... ٥٤٦
- فروعها..... ٥٤٧
- ق ٨٦ : تَمْلِكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يَجُوزُ..... ٥٤٩
- فروعها..... ٥٥٠
- ق ٨٧ : التَّنَاقُضُ يُفْسِدُ الدَّعْوَى..... ٥٥١
- فروعها..... ٥٥١
- ق ٨٨ : التَّنَاقُضُ لَا يَمْنَعُ صَحَّةَ الْإِقْرَارِ عَلَى نَفْسِهِ..... ٥٥٤
- فروعها..... ٥٥٤
- ق ٨٩ : التَّنْصِيفُ عَلَى الْمَوْجِبِ عِنْدَ حَصُولِ الْمَوْجِبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ..... ٥٥٦
- فروعها..... ٥٥٦
- ق ٩٠ : التَّنْصِيفُ لَا يَوْجِبُ التَّخْصِيفَ..... ٥٥٨
- مَا أُخْرِجَ عَنْهَا مِنْ مَسَائِلَ..... ٥٦٠
- ق ٩١ : التَّوْبَةُ عَلَى حَسَبِ الْجِنَايَةِ..... ٥٦٧
- فروعها..... ٥٦٧

### باب الثاء

- ق ٩٢ : الثَّابِتُ اقْتِضَاءُ كَالثَّابِتِ نَصًّا..... ٥٧١
- فروعها..... ٥٧٣
- ق ٩٣ : الثَّابِتُ بِالْبَيِّنَةِ كَالثَّابِتِ بِإِقْرَارِ الْخَصْمِ..... ٥٧٤

- ٥٧٤ ..... ما أخرج عنها من مسائل
- ٥٧٦ ..... ق ٩٤ : الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان
- ٥٧٧ ..... - فروعها
- ٥٧٩ ..... ق ٩٥ : الثابت بالعرف قاض على القياس
- ٥٧٩ ..... - فروعها
- ٥٨٣ ..... ق ٩٦ : الثابت بدلالة إنما يُعتبر إذا لم يوجد الصريح بخلافه
- ٥٨٤ ..... - فروعها
- ٥٨٦ ..... ق ٩٧ : الثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة
- ٥٨٧ ..... - فروعها
- ٥٩٢ ..... ق ٩٨ : الثابت قطعاً أو ظاهراً لا يؤخر لموهم
- ٥٩٢ ..... - فروعها

### باب الجيم

- ٥٩٧ ..... ق ٩٩ : جاز إقامة البينة مع الإقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر
- ٥٩٩ ..... - فروعها
- ٦٠٠ ..... ق ١٠٠ : جرح العجماء جبار
- ٦٠١ ..... - فروعها
- ٦٠٢ ..... ق ١٠١ : الجمع المحلى باللام يراد به الجنس، ويُبطل الجمعية
- ٦٠٣ ..... - فروعها
- ٦٠٨ ..... ق ١٠٢ : الجمع المذكور في الميراث اثنان
- ٦٠٩ ..... ق ١٠٣ : جواز الشرع يُنافي الضمان
- ٦٠٩ ..... - فروعها
- ٦١٢ ..... ق ١٠٤ : جهالة المُضِية إلى النزاع مُفسدة للعقد
- ٦١٢ ..... - فروعها
- ٦١٥ ..... ق ١٠٥ : جهالة السبب لا يُعتبر عند ثبوت من له الحق
- ٦١٥ ..... - فروعها
- ٦١٨ ..... ق ١٠٦ : جهالة الساقط لا تمنع صحة العقد؛ لأنها لا تُفضي إلى المنازعة

- فروعها ..... ٦١٨  
 ق ١٠٧ : جَهَالَةُ الْمَكْفُولِ لَهُ تُبْطِلُ الْكِفَالَةَ، وكذا جهالة المكفول عنه ..... ٦١٩  
 - فروعها ..... ٦١٩

## باب الحياء

- ق ١٠٨ : الْحَاجَةُ تُنْزَلُ مِثْلَ الضَّرُورَةِ، عَامَّةٌ كَانَتْ أَوْ خَاصَّةً ..... ٦٢٥  
 - فروعها ..... ٦٢٥  
 - ما أخرج عنها من مسائل ..... ٦٢٩  
 ق ١٠٩ : الْحَادِثُ يُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ ..... ٦٣١  
 ق ١١٠ : الْحَالُ تَدُلُّ عَلَى مَا قَبْلَهَا ..... ٦٣٢  
 - فروعها ..... ٦٣٢  
 ق ١١١ : الْحُدُودُ تُنْذِرُ بِالشُّبُهَاتِ ..... ٦٣٤  
 - دليلها ..... ٦٣٥  
 - فروعها ..... ٦٣٧  
 ق ١١٢ : الْحَرُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ ..... ٦٣٩  
 - فروعها ..... ٦٣٩  
 ق ١١٣ : الْحَرَمَةُ تُتَعَدَّى فِي الْأَمْوَالِ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا إِلَّا فِي حَقِّ الْوَارِثِ ..... ٦٤٣  
 - فروعها ..... ٦٤٣  
 ق ١١٤ : الْحَقِيقَةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ ..... ٦٤٧  
 - فروعها ..... ٦٤٩  
 ق ١١٥ : الْحُكْمُ يَنْتَهِي بِانْتِهَاءِ عِلَّتِهِ ..... ٦٥٢  
 - فروعها ..... ٦٥٣  
 ق ١١٦ : الْحِكْمَةُ تُرَاعَى فِي الْجِنْسِ لَا فِي الْأَفْرَادِ ..... ٦٥٨  
 - مثالها ..... ٦٥٨  
 - ما أخرج عنها من مسائل ..... ٦٥٩  
 ق ١١٧ : حُكْمُ الْخَفِيِّ : النَّظَرُ فِيهِ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ خَفَاءَهُ لِرِيَاةٍ أَوْ تَقْصَانٍ فَيُظْهِرَ الْمُرَادُ ..... ٦٦٠  
 - فروعها ..... ٦٦١  
 ق ١١٨ : الْحِيلَةُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ جَائِزَةٌ، وَإِنْ تَضَرَّرَ الْغَيْرُ فِي ضَمْنِهِ ..... ٦٦٤



٦٦٥ ..... فروعها -

### باب الحناء

٦٦٩ ..... ق ١١٩ : الخاصُ يتناولُ المخصوصَ قطعاً.

٦٧٠ ..... فروعها -

٦٧٦ ..... ما أخرج عنها من مسائل.

٦٨٠ ..... ق ١٢٠ : الخراجُ بالضمَّان.

٦٨٤ ..... فروعها -

### باب الدال

٦٨٩ ..... ق ١٢١ : الدَّاحِلُ تَحْتَ الْعَقْدِ عَمَلٌ سَلِيمٌ، وَالْمُفْسَدُ غَيْرُ دَاخِلٍ.

٦٨٩ ..... فروعها.

٦٩١ ..... ق ١٢٢ : دَرءُ الْمَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ.

٦٩٣ ..... فروعها -

٦٩٦ ..... ق ١٢٣ : الدَّفْعُ بَعْدَ الْحُكْمِ صَحِيحٌ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَةِ الْخَمْسَةِ.

٦٩٧ ..... مثالها -

٦٩٨ ..... ق ١٢٤ : دَفْعُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ يَسْتَرِدُّهُ.

٦٩٨ ..... فروعها.

٦٩٩ ..... ما أخرج عنها من مسائل.

٧٠١ ..... ق ١٢٥ : الدَّفْعُ إِذَا كَانَ لِفَرْضٍ : لَا يَجُوزُ الْاِسْتِرَادُ مَا دَامَ بَاقِيًا.

٧٠١ ..... فروعها.

٧٠٣ ..... ق ١٢٦ : الدَّلَالَةُ تَعْمَلُ عَمَلَ الصَّرِيحِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَرِيحٌ يُعَارِضُهَا.

٧٠٣ ..... فروعها.

٧٠٤ ..... ق ١٢٧ : دَلِيلُ الشَّيْءِ فِي الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ يَقُومُ مَقَامَهُ.

٧٠٥ ..... فروعها.

٧٠٦ ..... ق ١٢٨ : الدُّيُونُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا.

٧١١ ..... مثالها -

### باب الذال

٧١٥ ..... ق ١٢٩ : ذِكْرُ بَعْضِ مَا لَا يَتَحَرَّأُ كَذَرَ كُلِّهِ.

٧١٦ ..... - مثالها

### باب الرء

٧١٩ ..... ق ١٣٠ : الرُّؤْيَةُ مِنَ الرُّجَاحِ رُؤْيَةٌ حَقِيقَةٌ

٧٢٠ ..... - فروعها

٧٢١ ..... - ما أُخرج عنها من مسائل

٧٢٥ ..... ق ١٣١ : الرُّجُوعُ مِنَ الإِفْرَارِ بِاطِلٍ

٧٢٥ ..... - فروعها

ق ١٣٢ : الرُّجُوعُ فِي الْهَبَةِ - وَلَوْ بِالتَّرَاضِي - فَسَخَّ لِعَقْدِ الْهَبَةِ مِنَ الْأَصْلِ،

٧٢٧ ..... وَإِعَادَةُ الْمَلِكِ الْقَدَمِ لَا هَبَةً

٧٢٧ ..... - فروعها

ق ١٣٣ : الرُّجُوعُ إِبْتَاتٍ فِي الْمَاضِي وَنَفْيٍ فِي الْحَالِ، وَالْجُحُودُ نَفْيٌ فِيهِمَا.....

٧٢٩ ..... - فروعها

ق ١٣٤ : رَدُّ عَيْنِ الْمَقْصُوبِ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ

٧٣١ ..... - فروعها

ق ١٣٥ : الرُّسُولُ مُعَبَّرٌ وَسَفِيرٌ، فَكَلَامُهُ كَكَلَامِ الْمُرْسِلِ

٧٣٤ ..... - مثالها

### باب الزء

٧٣٧ ..... ق ١٣٦ : الزِّيَادَةُ الْمُنْفَصِلَةُ غَيْرُ الْمُتَوَلَّدَةِ مِنَ الْأَصْلِ لَا تَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْغَيْبِ

٧٣٧ ..... - أنواع الزيادة

### باب السين

٧٤١ ..... ق ١٣٧ : السَّاقِطُ لَا يَعُودُ

٧٤١ ..... - المراد بالسقوط

٧٤٢ ..... - فروعها

ق ١٣٨ : السَّبَبُ يُسْتَعَارُ لِلْمُسَبِّبِ دُونَ عَكْسِهِ

٧٤٦ ..... - الفرق بين العلة والسبب

ق ١٣٩ : السُّؤَالُ مُعَادٌ فِي الْجَوَابِ

٧٤٩ ..... - فروعها

- ق ١٤٠ : السَّرَايَةُ تُكُونُ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ لَا الْحَقِيقَةِ ..... ٧٥٠
- فروعها ..... ٧٥١
- ق ١٤١ : السَّلَامَةُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي التَّبَرُّعَاتِ ..... ٧٥٣
- مثالها ..... ٧٥٣
- ق ١٤٢ : السُّكُوتُ عَنِ التَّبَعِ لَا يُوجِبُ فَسَادَ الْعَقْدِ فِي الْأَصْلِ ..... ٧٥٤
- مثالها ..... ٧٥٤
- ق ١٤٣ : السُّكُوتُ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ تَمَامُ الْبَيَانِ ..... ٧٥٥
- فروعها ..... ٧٥٧
- ما أخرج عنها من مسائل ..... ٧٥٨
- ق ١٤٤ : السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ ..... ٧٦١
- مثالها ..... ٧٦٣

### باب الشين

- ق ١٤٥ : الشَّرْطُ يُقَابِلُ الْمَشْرُوطَ جُمْلَةً وَلَا يُقَابِلُهُ أَجْزَاءً ..... ٧٦٧
- مثالها ..... ٧٦٧
- ق ١٤٦ : شَرْطُ الْوَاقِفِ كَنْصُ الشَّارِعِ ..... ٧٦٨
- فروعها ..... ٧٦٩
- ق ١٤٧ : شَرْطُ وَجُودِ الشَّيْءِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِحَمِيعِ أَجْزَائِهِ شَرْطًا لِبَقَاءِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ..... ٧٧٠
- ق ١٤٨ : الشَّهَادَةُ إِذَا بَطَلَتْ فِي الْبَعْضِ بَطَلَتْ فِي الْكُلِّ ..... ٧٧٣
- ما أخرج عنها من مسائل ..... ٧٧٣
- ق ١٤٩ : الشَّهَادَةُ بِالْمَجْهُولِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ ..... ٧٧٥
- ما أخرج عنها من مسائل ..... ٧٧٥
- ق ١٥٠ : شَهَادَةُ قَاصِرَةٍ يُتِمُّهَا غَيْرُهُمْ : تُقْبَلُ ..... ٧٧٧
- فروعها ..... ٧٧٧
- ق ١٥١ : الشَّيْءُ إِذَا تَبَتَّ تَبَتَّ بِحَمِيعِ لَوَازِمِهِ ..... ٧٧٨
- ما أخرج عنها من مسائل ..... ٧٧٨
- ق ١٥٢ : الشَّيْءُ إِنَّمَا يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ إِذَا تَسَاوَيَا مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ ..... ٧٨٠

## باب الصاد

- ق ١٥٣ : الصَّرِيحُ يُفَوِّتُ الدَّلَالَهَ ..... ٧٨٧
- فروعها ..... ٧٨٨
- ما أخرج عنها من مسائل ..... ٧٨٨
- ق ١٥٤ : صِحَّةُ الْحَلْفِ غَيْرُ مُفَارَقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا ..... ٧٩٠
- مثالها ..... ٧٩٠

## باب الضاد

- ق ١٥٥ : الضَّرَرُ يُزَالُ ..... ٨٠١
- دليلها ..... ٨٠٢
- فروعها ..... ٨٠٣
- ق ١٥٦ : الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ ..... ٨٠٤
- فروعها ..... ٨٠٥
- ق ١٥٧ : الضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ ..... ٨٠٧
- فروعها ..... ٨٠٨
- ق ١٥٨ : الضَّرَرُ مَدْفُوعٌ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ ..... ٨١٠
- فروعها ..... ٨١٠
- ق ١٥٩ : الضَّمَانُ بِالتَّعْرِيرِ مَخْصُوصٌ بِالْمَعَاوَضَاتِ ..... ٨١٢
- فروعها ..... ٨١٢

## باب الطاء

- ق ١٦٠ : طَرَفِي التَّرْجِيحِ إِذَا تَعَارَضَا كَانَ الرَّجْحَانُ فِي الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ فِي الْحَالِ ..... ٨١٧
- مثالها ..... ٨١٧

## باب العين

- ق ١٦١ : الْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ ..... ٨٢١
- دليلها ..... ٨٢٢
- ق ١٦٢ : الْعَامُّ يُوجِبُ الْحَكَمَ فِيهَا بِتَنَاقُلِهِ بَقِيَّتًا ..... ٨٢٧

- ٨٢٩ ..... ما أخرج عنها من مسائل
- ق ١٦٣ : العام بعد التخصيص يبقى حجة لا على اليقين عندنا ..... ٨٣٥
- ٨٣٦ ..... دليلها
- ق ١٦٤ : العادة المطردة تنزل منزلة الشرط ..... ٨٤١
- ٨٤٣ ..... فروعها
- ق ١٦٥ : العبرة لأجر جزئي العلة ..... ٨٥٢
- ٨٥٣ ..... فروعها
- ق ١٦٦ : العبرة للملفوظ نصاً دون المقصود ..... ٨٥٥
- ٨٥٥ ..... مثالها :
- الفرق بينها وبين قاعدة العبرة في التصرفات للمقاصد لا للألفاظ ..... ٨٥٧
- ق ١٦٧ : العرف قاض على الوضع ..... ٨٥٨
- ٨٥٨ ..... مثالها
- ق ١٦٨ : العقد متى انفسخ بقضاء القاضي لا يعود إلا بتجديده ..... ٨٥٩
- ٨٥٩ ..... فروعها
- ق ١٦٩ : عقد الرهن تبرع من جانب الرهن ..... ٨٦١
- ق ١٧٠ : العمل بالظاهر هو الأصل؛ لدفع الضرر عن الناس ..... ٨٦٣
- ٨٦٣ ..... فروعها
- ق ١٧١ : العوض يؤزغ على المعوض أجزاء ..... ٨٦٦
- ٨٦٦ ..... فروعها

### باب الغين

- ق ١٧٢ : العزم بالغنم ..... ٨٧١
- ٨٧٢ ..... فروعها

### باب الفاء

- ق ١٧٣ : الفتوى في حق الجاهل كالاتجاه في حق المجتهد ..... ٨٧٥
- ق ١٧٤ : في كل موضع يملك المدفوع إليه المال المدفوع إليه مقابل يملك : ..... ٨٧٧
- ٨٧٧ ..... فإن المأمور يرجع بلا شرط ، وإلا فلا
- ٨٧٨ ..... فروعها

ق ١٧٥ : الفرع المختص بأصل وجوده يدل على وجود أصله ..... ٨٧٩

### باب القاف

ق ١٧٦ : القديم يترك على قدمه ..... ٨٨٣

- فروعها ..... ٨٨٤

ق ١٧٧ : قد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل ..... ٨٨٥

- فروعها ..... ٨٨٦

ق ١٧٨ : قد يثبت ضمنا ما لا يثبت قصدا ..... ٨٨٩

ق ١٧٩ : القبض إنما يعتبر في انتقال الملك لا في دعوى الملك القديم ..... ٨٩٧

- فروعها ..... ٨٩٧

ق ١٨٠ : القضاء مقتصر على المقضي عليه ولا يتعدى إلى غيره ..... ٨٩٨

- ما أخرج عنها من مسائل ..... ٨٩٨

ق ١٨١ : القضاء على الغائب لا يجوز، إلا أن يكون ما يدعى به على الغائب

سببا لازما لما يدعى به على الحاضر ..... ٩٠١

- فروعها ..... ٩٠١

- ما أخرج عنها من مسائل ..... ٩٠٣

ق ١٨٢ : القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة ..... ٩٠٥

- فروعها ..... ٩٠٥

ق ١٨٣ : القول قول القابض ..... ٩١٣

- فروعها ..... ٩١٣

### باب الكاف

ق ١٨٤ : الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر ..... ٩١٧

- مثاها ..... ٩١٨

ق ١٨٥ : كل كفالة تنعقد غير موجبة للرد لا تنقلب موجبة أبدا ..... ٩١٩

- مثاها ..... ٩١٩

ق ١٨٦ : كلمة (كل) إذا دخلت على النكرة أوجبت عموم أفرادها على

سبيل الشمول دون التكرار ..... ٩٢٠

- فروعها ..... ٩٢١

- ق ١٨٧ : كَلِمَةُ (كُلُّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَعْرِفَةِ أَوْجَبَتْ عُمُومَ أَجْزَائِهِ..... ٩٢٢
- فروعها ..... ٩٢٢
- ق ١٨٨ : كُلُّ شَرْطٍ يَغْيُرُ حَكْمَ الشَّرْعِ يَكُونُ بَاطِلًا..... ٩٢٤
- فروعها..... ٩٢٤
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٩٢٥
- ق ١٨٩ : كُلُّ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْبَيِّنَةُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا التَّحْلِيفُ، سِوَى بَيِّنَةٍ أُقِيمَتْ لِإثْبَاتِ الْخُصُومَةِ..... ٩٢٦
- فروعها..... ٩٢٦
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٩٢٧
- ق ١٩٠ : كُلُّ مَا هُوَ وَاجِبُ الرُّفْعِ بِالْإِسْتِزْدَادِ لَا يَحْزُورُ تَقْرِيرُهُ..... ٩٢٨
- فروعها..... ٩٢٨
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٩٢٩
- ق ١٩١ : كُلُّ مُخَيَّرٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِذَا اخْتَارَ أَحَدَهُمَا: تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، وَلَا يَمُودُ عَلَى الْآخَرِ..... ٩٣٠
- فروعها ..... ٩٣٠
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٩٣٠
- ق ١٩٢ : الْكَيْلِيُّ وَالزَّنْزِيُّ مَبِيعٌ بِأَعْيَانِهِمَا، ثَمَنٌ بِأَوْصَافِهِمَا..... ٩٣٢
- فروعها..... ٩٣٢

### باب اللام

- ق ١٩٣ : لَا يُبَالَى بِاخْتِلَافِ الْأَسْبَابِ عِنْدَ سَلَامَةِ الْمَقْصُودِ..... ٩٣٧
- فروعها..... ٩٣٧
- ق ١٩٤ : لَا يَحْزُورُ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْحَقِّ..... ٩٤٤
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٩٤٤
- ق ١٩٥ : لَا تَوَابَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ..... ٩٤٦
- دليلها..... ٩٤٦
- ما أخرج عنها من مسائل..... ٩٤٨
- ق ١٩٦ : لَا يَمْلِكُ أَحَدٌ إِثْبَاتَ مَلِكٍ لغيره بِلَا اخْتِيَارِهِ..... ٩٤٩

- ٩٤٩ ..... - فروعها
- ٩٥٠ ..... - ما أخرج عنها من مسائل
- ٩٥٢ ..... ق ١٩٧ : لَا تَأْتِيَرُ لِلْعَزِيمَةِ فِي تَغْيِيرِ الْحَقِيقَةِ
- ٩٥٢ ..... - فروعها
- ٩٥٤ ..... - ما أخرج عنها من مسائل
- ٩٥٥ ..... ق ١٩٨ : لَا يَصِحُّ تَأْجِيلُ الْأَعْيَانِ
- ٩٥٥ ..... - ما أخرج عنها من مسائل
- ٩٥٨ ..... ق ١٩٩ : لَا يَصِحُّ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ
- ٩٥٨ ..... - فروعها
- ٩٦٠ ..... - ما أخرج عنها من مسائل
- ٩٦١ ..... ق ٢٠٠ : لَا غَيْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْوُهُ
- ٩٦٢ ..... - فروعها
- ٩٦٤ ..... - ما أخرج عنها من مسائل
- ٩٦٧ ..... ق ٢٠١ : لَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ إِلَّا بِدَيْنٍ صَحِيحٍ
- ٩٦٧ ..... - ما أخرج عنها من مسائل
- ٩٦٩ ..... ق ٢٠٢ : لَا يُعْتَمَدُ عَلَى الْخَطِّ ، وَلَا يُعْمَلُ بِهِ
- ٩٧١ ..... - فروعها
- ٩٧١ ..... - ما أخرج عنها من مسائل
- ٩٧٣ ..... ق ٢٠٣ : لَا يُحْلَفُ الْقَاضِي عَلَى حَقِّ مَجْهُولٍ
- ٩٧٣ ..... - ما أخرج عنها من مسائل
- ٩٧٦ ..... ق ٢٠٤ : لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بَعْدَ الْإِبْرَاءِ الْعَامِّ إِلَّا بِحَقِّ حَادِثٍ بَعْدَهُ
- ٩٧٧ ..... - ما أخرج عنها من مسائل
- ٩٧٨ ..... ق ٢٠٥ : لَا تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَقْرَرِّ
- ٩٧٨ ..... - فروعها
- ..... ق ٢٠٦ : لَا يَنْتَصِبُ أَحَدٌ خَصْمًا عَنْ أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ قَصْدًا، وَكَالَةً وَنِيَابَةً
- ٩٨١ ..... وَوَلَايَةً
- ٩٨١ ..... - فروعها



- ق ٢٠٧ : لَا عِبْرَةَ لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ مَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ ..... ٩٨٣
- فروعها ..... ٩٨٣
- ق ٢٠٨ : لَا تُقَوِّمُ الْمَنَافِعُ فِي أَنْفُسِهَا، وَإِنَّمَا تَقَوِّمُ؛ لِدَفْعِ ضَرُورَةِ الْحَاجَةِ ..... ٩٨٥
- الخلاف في القاعدة ..... ٩٨٦
- ق ٢٠٩ : لَا مَسَاحَ لِلاِجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ ..... ٩٨٨
- فروعها ..... ٩٩٠
- ق ٢١٠ : لَا يَجُوزُ إِرَادَةُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ وَالْمَجَازِيَّ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ ..... ٩٩٥
- فروعها ..... ٩٩٦
- ما أخرج عنها من مسائل ..... ٩٩٨
- ق ٢١١ : لَا عِبْرَةَ لِتَارِيخِ الْعَيْنَةِ ..... ١٠٠٢
- فروعها ..... ١٠٠٣
- ق ٢١٢ : لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ ..... ١٠٠٥
- دليلها ..... ١٠٠٥
- فروعها ..... ١٠٠٦
- ق ٢١٣ : اللَّفْظُ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنَى حَقِيقِيَّةٌ مُسْتَعْمَلٌ ، وَمَعْنَى مَجَازِيَّةٌ مُتَعَارَفٌ : يُرْجِعُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَعِنْدَهُمَا -رَحِمَهُمَا اللَّهُ- : الْمَجَازِيَّةُ ..... ١٠١٠
- فروعها ..... ١٠١١
- ما أخرج عنها من مسائل ..... ١٠١٢
- ق ٢١٤ : لَوْ حَكَى مَا لَا يَمْلِكُ اسْتِنَافَهُ لِلْحَالِ لَا يَصْدُقُ فِيمَا حَكَى بِلَا بَيِّنَةٍ ... ١٠١٤
- فروعها ..... ١٠١٤

### باب الميم

- ق ٢١٥ : مَا لَا يَكُونُ لِإِزْمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِذَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ ..... ١٠١٧
- فروعها ..... ١٠١٧
- ق ٢١٦ : مَا ثَبَتَ فِي زَمَانٍ يُحْكَمُ بِبَقَائِهِ مَا لَمْ يُوجَدْ الْمَرْبُورُ ..... ١٠٢١
- مثالها ..... ١٠٢١
- ق ٢١٧ : مَا فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالْقَبْضِ ..... ١٠٢٢

- فروعها..... ١٠٢٢
- ق ٢١٨ : مَا حَرَّمَ أَخْذُهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤُهُ..... ١٠٢٣
- مثاها..... ١٠٢٣
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١٠٢٣
- ق ٢١٩ : مَا ثَبِتَ لِحِمَاةٍ فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْاِشْتِرَاكِ..... ١٠٢٦
- فروعها..... ١٠٢٦
- ق ٢٢٠ : مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا..... ١٠٢٨
- فروعها..... ١٠٢٨
- ق ٢٢١ : مَا ثَبِتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَغَيْرُهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ..... ١٠٣٠
- فروعها..... ١٠٣١
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١٠٣٢
- ق ٢٢٢ : مَا عَمَّتْ بَلِيَّتُهُ خَفَّتْ قَضِيَّتُهُ..... ١٠٣٥
- مثاها..... ١٠٣٦
- ق ٢٢٣ : مَا قَبِلَ الْبَيْعَ قَبْلَ الرِّهْنِ إِلَّا فِي أَرْبَعَةٍ..... ١٠٣٨
- ق ٢٢٤ : مَا لَا يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْعَقْدِ..... ١٠٤٢
- فروعها..... ١٠٤٢
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١٠٤٣
- ق ٢٢٥ : الْمُبَاشِرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ، وَالْمُسَبَّبُ لَا إِذَا كَانَ مُتَعَمَّدًا..... ١٠٤٥
- مثاها..... ١٠٤٦
- ق ٢٢٦ : الْمَظْلُومُ لَا يَظْلَمُ غَيْرَهُ..... ١٠٥٠
- مثاها..... ١٠٥٠
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١٠٥١
- ق ٢٢٧ : الْمَعْرِفَةُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْرَرِ فِي الْأَيْمَانِ إِلَّا مَعْرِفَةٌ فِي الْجَزَاءِ..... ١٠٥٢
- فروعها..... ١٠٥٣
- ق ٢٢٨ : الْمَعْلُومُ لَا يُؤَخَّرُ لِلْمَوْهُومِ..... ١٠٥٧
- فروعها..... ١٠٥٧
- ق ٢٢٩ : الْمُلْقَى بِالشَّرْطِ مَعْدُومٌ قَبْلَهُ..... ١٠٥٩

- فروعها..... ١٠٥٩
- ق ٢٣٠ : الْمَرْوُورُ فِي الْمَعَاوَضَاتِ الَّتِي تَقْتَضِي سَلَامَةَ الْعِوَضِ جُعِلَ سَبَبًا لِلضَّمَانِ؛ دَفْعًا لِلضَّرَرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ..... ١٠٦٢
- فروعها..... ١٠٦٢
- الخلاف في القاعدة ..... ١٠٦٢
- ق ٢٣١ : الْمَقَاصِدُ فِي الْعَرْضِ وَالْعَقَارِ يَتَعَلَّقُ بِصُورِهِمَا وَأَعْيَانِهِمَا..... ١٠٦٥
- فروعها..... ١٠٦٥
- ق ٢٣٢ : الْمُقْضِيُّ عَلَيْهِ فِي حَادِثَةٍ : لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلَا يَبْتَنُّ..... ١٠٦٧
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١٠٦٧
- ق ٢٣٣ : الْمَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ مَضْمُونٌ بِقِيمَتِهِ..... ١٠٧٠
- مثاله ..... ١٠٧١
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١٠٧٢
- ق ٢٣٤ : الْمُتَمَنِّعُ عَادَةً كَالْمُتَمَنِّعِ حَقِيقَةً..... ١٠٧٤
- فروعها..... ١٠٧٤
- ق ٢٣٥ : مَنْ سَعَى فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعْيُهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ..... ١٠٧٧
- فروعها..... ١٠٧٧
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١٠٧٨
- ق ٢٣٦ : مَنْ لَا يَلِي غَيْرَهُ لَا يَحْوزُ نَصْرُهُ فِي حَقِّهِ..... ١٠٨٢
- مثاله ..... ١٠٨٢
- ق ٢٣٧ : مَنْ جُعِلَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ، فِيمَا كَانَ هُوَ خَصْمًا فِيهِ، وَالشَّيْءُ تَمَّا يَصِحُّ بِذَلِكَ : كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ بَعِينِهِ..... ١٠٨٤
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١٠٨٧
- ق ٢٣٨ : مَنْ عَمِلَ إِقْرَارُهُ قُبِلَتْ بَيِّنَتُهُ، وَإِلَّا فَلَا..... ١٠٩١
- فروعها ..... ١٠٩١
- ق ٢٣٩ : مَنْ يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ يَمْلِكُ التَّعْلِيقَ..... ١٠٩٣
- فروعها..... ١٠٩٣
- ما أخرج عنها من مسائل ..... ١٠٩٣

- ق ٢٤٠ : مَنْ لَا يَمْلِكُ التَّجِيرَ لَا يَمْلِكُ التَّغْلِيْقَ..... ١٠٩٥
- فروعها ..... ١٠٩٥
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١٠٩٥
- ق ٢٤١ : مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِهِ..... ١٠٩٩
- فروعها..... ١١٠٠
- ق ٢٤٢ : مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ..... ١١٠١
- فروعها..... ١١٠١
- ق ٢٤٣ : مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا، وَلَحِقَهُ ضَمَانٌ : يَرْجِعُ عَلَى مَنْ وَقَعَ لَهُ الْعَمَلُ.. ١١٠٢
- فروعها..... ١١٠٢
- ق ٢٤٤ : مَنْ شَكَ هَلْ فَعَلَ شَيْئًا أَوْ لَا ؟ : فَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ..... ١١٠٤
- مثاها ..... ١١٠٤
- ق ٢٤٥ : الْمُتَّصُوصُ لَا يَتَوَبُّ أَخَاهُ..... ١١٠٧
- فروعها..... ١١٠٧
- ق ٢٤٦ : الْمَوْتُ يُبَاقِي الْمَوْجِبَ لَا الْمُبْطِلَ..... ١١٠٩
- مثاها ..... ١١٠٩

### باب النون

- ق ٢٤٧ : النَّصُّ : مِنْ وَجْهِ الْبَيَانِ، يَتَرَجَّعُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَالْمَفْسَرُ عَلَيْهِمَا،  
وَالْمُحْكَمُ عَلَى الْكُلِّ..... ١١١٣
- فروعها ..... ١١١٣
- ق ٢٤٨ : النَّصُّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ يَفْتَضِرُّ عَلَى مَوْرِدِهِ..... ١١١٧
- ق ٢٤٩ : النَّهْيُ يُقَرَّرُ الْمَشْرُوعِيَّةَ عِنْدَنَا..... ١١٢٠
- دليلها ..... ١١٢٢
- فروعها ..... ١١٢٢
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١١٢٣
- ق ٢٥٠ : النَّبْيَةُ تَعْمَلُ فِي الْمُحْتِمَلَاتِ، لَا فِي الْمَوْضُوعَاتِ..... ١١٣٠
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١١٣٠
- ق ٢٥١ : النَّبَايَةُ تَجْرِي فِي الْاسْتِحْلَافِ، لَا الْحَلِيفِ..... ١١٣٣

## باب الواو

- ق ٢٥٢: الواجب شرعاً لا يحتاج إلى قضاء..... ١١٣٧
- فروعها..... ١١٣٧
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١١٣٨
- ق ٢٥٣: الوصف في الحاضر لغيره، وفي الغائب معتبر..... ١١٤٠
- فروعها..... ١١٤٠
- ما أخرج عنها من مسائل..... ١١٤١
- ق ٢٥٤: الوصف يقابله شيء من الثمن إذا كان مقصوداً بالتناول..... ١١٤٦
- فروعها..... ١١٤٧
- ق ٢٥٥: الوصية استخلاف بعد انقطاع ولاية الموصي..... ١١٥٠
- فروعها..... ١١٥٠
- ق ٢٥٦: الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة..... ١١٥٢
- فروعها..... ١١٥٢
- ق ٢٥٧: ومن أحكام المجاز: وجود ما أريد به، خاصاً كان أو عاماً..... ١١٥٥
- فروعها..... ١١٥٦

## باب الهاء

- ق ٢٥٨: هلاك المبيع في يد المشتري بشراء باطل ليس بمضمون..... ١١٦١
- فروعها..... ١١٦٢

## باب الياء

- ق ٢٥٩: يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع ضرر عام..... ١١٦٧
- فروعها..... ١١٦٨
- ق ٢٦٠: يرجح بعض وجوه المشترك بغالب الرأي..... ١١٧٣
- فروعها..... ١١٧٤
- ق ٢٦١: يدخل في التصرف تبعاً ما لا يجوز أن يكون مقصوداً..... ١١٧٥
- فروعها..... ١١٧٥
- ق ٢٦٢: يسقط الفرع إذا سقط الأصل..... ١١٧٦

- ١١٧٦ ..... فروعها.
- ١١٧٨ ..... ق٢٦٣ : يُعْتَفَرُ فِي الْإِنْتِهَاءِ مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ.
- ١١٧٨ ..... فروعها.
- ١١٧٩ ..... ما أخرج عنها من مسائل.
- ١١٨٠ ..... ق٢٦٤ : يُلْزَمُ مُرَاعَاةُ الشَّرْطِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ.
- ١١٨١ ..... فروعها.
- ١١٨٤ ..... ق٢٦٥ : الْيَمِينُ أَبَدًا يَكُونُ عَلَى النَّفْيِ.
- ١١٨٤ ..... ما أخرج عنها من مسائل.
- ١١٨٩ ..... ق٢٦٦ : يَوْمُ الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقَضَاءِ، بِخِلَافِ يَوْمِ الْقَتْلِ.
- ١١٨٩ ..... مثالها.
- ١٢٠٢ ..... الفهارس.
- ١٢٠٣ ..... قائمة المراجع والمصادر.
- ١٢٦٢ ..... أ- فهرس الآيات القرآنية.
- ١٢٦٤ ..... ب- فهرس الأحاديث النبوية.
- ١٢٦٦ ..... ج- فهرس الآثار.
- ١٢٦٧ ..... د- فهرس القواعد.
- ١٢٦٧ ..... ١- فهرس القواعد التي درسها المؤلف.
- ١٣٠٢ ..... ٢- فهرس جميع القواعد التي وردت في صلب الرسالة.
- ١٣٤٠ ..... هـ - فهرس الأشعار.
- ١٣٤١ ..... و- فهرس الغريب من الألفاظ.
- ١٣٤٥ ..... ز- فهرس الحدود والمصطلحات.
- ١٣٤٩ ..... ح- فهرس الأعلام.
- ١٣٥٨ ..... ط- فهرس الفرق والمذاهب.
- ١٣٥٩ ..... ي- فهرس الكتب الواردة في النص.
- ١٣٦٤ ..... ك- فهرس الموضوعات.











